

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

كشف المعطى عن رجب الموطأ

للعامة محمد أشفاق الزحمن الكاندهلوى

المجلد الأول

طبعة مبدية صممة بارزة

مكتبة النشر

قسم الطباعة والنشر
معية نور محمد بن علي الخديوية (المسجد)
كراتشي، باكستان

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

كشف المعطى عن رجب الموطأ

للعامة محمد أشفاق الرحمن الكاندهلوى رضى الله

المجلد الأول

طبعة مبدية ضخمة مازنة



قسم الطباعة والنشر
مبينة تورقري محمد علي الغيرة (م)
كراتشي - باكستان

اسم الكتاب : **الموظف الاطموح**

عدد الصفحات : **608**

السعر : **750/=** روبية (۳ مجلدات)

الطبعة الأولى : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مكتبة البشري**

جمعية شودھری محمد علی الخیرية

Z-3، اوور سیز بنکلوز، جلستان جوھر، کراتشي. پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مكتبة البشري، کراتشي. پاکستان +92-321-2196170**

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي نور أساس الشرع بالقرآن العظيم وقومه، وزينه بالسنة الشريفة ونقّحه، ووضّحه بالمجتهدين وأصله، والصلاة والسلام على من خصّ الله تعالى بأعظم الكمالات وشرفه، وجعل أقواله حجة وكرمه، وعلى آله وأصحابه ما أثنى عبد على مولاه وعظمه.

أما بعد، فإن علم الحديث أجل العلوم الدينية مقاماً، وأشرفها رتبة ومكاناً، وأقواها درجة وبرهاناً، كيف لا! وقد حرص النبي عليه بالدعاء لحامي هذا العلم كما روى ابن عباس فقال: قال رسول الله : **اللهم ارحم خلفائي**، قلنا: ومن خلفائك يا رسول الله؟ قال: **الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس**، فوقف جمع من العلماء والمحدثين أعمارهم لخدمة هذا العلم الشريف منذ عهد رسول الله إلى يومنا هذا خدمة لا نظير لها في الأديان غير الإسلام، ودوّنوا الكتب والرسائل ونقلوا الأحاديث فيها نقلاً قد روعي فيه ألفاظ خير الأنام إلى آخر ما يمكن لهم، حتى وصل الحديث إلينا غصاً طرياً، لامعاً مضيئاً.

ومن هذه الكتب التي فاقت شهرته وانتشرت سمعته كتاب **الموطأ للإمام مالك**، وهو من أهم الكتب في علم الحديث وله أهمية كبرى لدارسي هذا العلم، خاصةً لمقلدي إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس المدني وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحاً، وقد فضل جماعة من العلماء هذا الكتاب على "الجامع الصحيح" للإمام البخاري.

وإننا **مكتبة البشري** قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا أردنا طباعة **الموطأ للإمام مالك** وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا جهودهم في تنزيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب **الموطأ للإمام مالك** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، بل أصل الأصول في فقهاء الحنفي أيضاً، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه الخطوات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم؛ ليسهل فهمها.
- ووضعنا العناوين في رؤوس الصفحات.
- وقمنا بتجلية النصوص القرآنية خاصة باللون الأحمر.
- وأشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
- وجلّينا سائر عناوين الشرح باللون الأحمر؛ تيسيراً على القارئ.
- وشكّلنا ما يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر للتوضيح وضعناها في الحاشية.
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واكتفينا بذكره في الحاشية فقط؛ تجنباً عن التكرار.

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر والقول أنه قد قام بتصحيح كتاب **الموطأ للإمام مالك** لجنة من العلماء والمحققين فلا تجد منهجه إلا منهجاً سليماً من العيوب، بذل فيه الباحثون غاية جهد، وقاموا بعمل جليل أخذ وقتاً طويلاً، على أنهم لا يدعون لأنفسهم العصمة والكمال، ولكن الواقع يشهد لهم بذلك، فجزاهم الله تعالى خيراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وُقُوتُ الصَّلَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: بدأ المصنف رحمه الله كتابه بالتسمية مقتصراً عليها، كما هو عادة أكثر المحدثين بدون كتابة الحمد والشهادة، مع ورود الروايات فيهما؛ لما أنه ليس في أحد منها التقييد بالكتابة، مع ما في الروايات من المقال على قواعد المحدثين، وقيل: اقتداء بنزول القرآن؛ إذ أول ما نزل "اقرأ"، وتأسياً بكتب النبي ﷺ الملوك أو بكتبه ﷺ في القضايا، ومن المعلوم أن كتب الحديث كلها جمع لقضاياهم ﷺ في العبادات والمعاملات وغيرها، ويمكن الاعتذار عنه بأن هذا التأليف لم يكن عند المصنف رحمه الله في أمر ذي بال، كما هو مشهور عند مشايخ الدرس في أمثال هذا المحل. **وقوت الصلاة:** الوقوت جمع كثرة لوقت كَبَدَرُ وَبُدُورٌ، وهكذا في أكثر الروايات، وفي رواية ابن بكير: أوقات الصلاة بجمع القلة، ورجح هذه الرواية بأن الصلاة خمسة فهي أنسب بجمع القلة، ووجه الأولى: بأنها لتكررها كل يوم نزلت بمنزلة الكثير، أو لأنها باعتبار أصل الفريضة والأجر خمسون، أو بأن كل وقت يشمل ثلاثة أوقات: وقت استحباب وجواز وقضاء، أو يقال: إنه شاع استعمال أحد الجمعين بدل الآخر، أو يقال: إن الفرق بين الجمعين في الغاية دون المبدأ عند بعض المحققين. والصلاة سميت بها على قول الجمهور؛ لأنها بمعنى الرحمة، ولذا سميت بها صلاة الجنازة، مع أنه ليس فيها ركوع ولا سجود.

ثم اعلم أن العلماء اتفقوا على أن ابتداء وقت الظهر من الزوال بلا خلاف. قال الزرقاني: هذا ما استقر عليه الإجماع، وكان فيه خلاف قدم عن بعض الصحابة أنه جوز الظهر قبل الزوال، وعن أحمد وإسحاق مثله في الجمعة، وكذا نقل عليه الإجماع ابن عبد البر وصاحب "المغني". وأما انتهاء وقت الظهر فقال مالك وطائفة: إنه يدخل وقت العصر بمصير ظل الشيء مثله، ولا يخرج وقت الظهر، وقالوا: يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر، لصلاته ﷺ في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وقد صلى العصر في اليوم الأول في ذلك الوقت، وقال الجمهور: لا اشتراك ولا فاصلة بينهما، وقال بعض الشافعية وداود بالفاصلة بينهما أدنى فاصلة، وردّ برواية مسلم مرفوعاً: **ووقت الظهر ما لم يحضر العصر**، ثم قال الجمهور وصاحب أبي حنيفة: إنه يخرج وقت الظهر بمصير ظل كل شيء مثله ويدخل وقت العصر، وهو رواية عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله، وظاهر الرواية عن الإمام أنه لا يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر إلا بمصير ظل كل شيء مثله، وتقام البحث فيه في محله. وأما أول وقت العصر: فعلى الخلاف المذكور في آخر وقت الظهر، والحاصل: أن هناك اختلافين: الأول: أن بين الوقتين اشتراكاً عند بعض المالكية، وفاصلة عند بعض الشافعية، ولا اشتراك ولا فاصلة عند الجمهور. والثاني: أن انتقال الوقت من الظهر إلى العصر بالمثل كما قال به الجمهور، أو بالثلثين كما هو المشهور عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله. وأما آخر وقت العصر: فقليل: إلى الثلثين، وقيل: إلى الاصفراء، وجمهور الأئمة =

١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ

= على أنه إلى غروب الشمس. وأول المغرب: يجمع على أنه من الغروب، نقل عليه الإجماع ابن عبد البر وصاحب "المغني" وجماعة، وآخره عند أئمتنا الثلاثة وبه قال الحنابلة كما في "المغني": هو غروب الشفق، وهو أحد قولي الشافعي ومالك رحمهما مع الاختلاف فيما بينهم في الشفق، كما سيحيي، وقالوا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، قاله الباجي، وهو أن يتطهر ويصلي ثلاث ركعات. وأجمعوا على أن أول وقت العشاء مغيب الشفق، وأما آخر وقتها فقبل: ثلث الليل، وروي ذلك عن الشافعي ومالك رحمهما، قاله الباجي، وقيل: نصف الليل، وروي عنهما أيضاً، وقيل: إلى طلوع الفجر، وبه قالت الحنفية، وكذا قال في "المغني": إن وقت الاختيار إلى ثلث الليل، ووقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني، وأجمعوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني، وآخر وقتها قيل: إلى الإسفار، وروي ذلك عن مالك والشافعي، وقيل: إلى طلوع الشمس، وعليه الجماعة حتى نقل الإمام الطحاوي الإجماع عليه.

حدثنا: مقولة لتلميذ يحيى بن يحيى الليثي صاحب النسخة، وهو ابنه عبيد الله - مصغراً - ابن يحيى الليثي، فقيه قرطبة ومسند الأندلس، قال عبيد الله: حدثنا أبي ووالدي يحيى بن يحيى بن كثير الليثي، قال يحيى: "أنا" هو مخفف لقولهم: "أخبرنا" كما أن قولهم: "ثنا" مخفف لقولهم: "حدثنا". قال النووي: قد جرت العادة بالاختصار على الرمز في "حدثنا وأخبرنا"، واستمر الاصطلاح من قدم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا "ثنا" بالثاء المثناة والنون والألف، وربما حذفوا المثناة ويقتصرون بالنون والألف، وربما يكتبون "دنا" بالدال قبل "نا". قال العراقي: ويكتبون من أخبرنا "أنا"، زاد ابن الصلاح فيها "أرنا"، وزاد الجزري فيه "أبنا" و"رنا"، قاله القاري. قلت: والفرق بين التحديث والإخبار من مسائل أصول الحديث، والكلام فيه طويل، وتقدم نبذ منه في مقدمة هذا التعليق فارجع إليه.

عن ابن شهاب: قال المناوي: اعلم أن طريق السند والعنونة لم يتعرضوا لحله؛ لظهوره، والحاصل: أن "أخبر" لازم يتعدي للمخبر عنه بـ"عن" وللمخبر به بـ"الباء"، ويستعمل كثيراً بمعنى الإعلام، وههنا استعمل متعدياً، والمعنى: أخبرنا مالك ناقلًا عن ابن شهاب، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزهري، منسوب إلى جده الأعلى، سكن الشام، إمام من أئمة الحديث المتفق على جلالته وإتقانه، لقي عشرين من الصحابة، يتكرر ذكره في الحديث تارة بلفظ "الزهري" وتارة بلفظ "ابن شهاب" نسبة إلى جد جده. قال الذهبي في "الميزان": الحافظ الحجة كان يدلس في النادر، ولد ٥١هـ، وقيل: ٥٦هـ، وقيل: ٥٨هـ، وتوفي في رمضان ١٢٣هـ، وقيل: ١٢٤هـ، وقيل: ١٢٥هـ، ودفن بقرية "شغت" من أطراف الشام، وله في "الموطأ" (١٣٣) حديثاً مرفوعاً، قاله الزرقاني.

أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ آخِرَ الصَّلَاةِ يَوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ
 الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ آخِرَ الصَّلَاةِ يَوْمًا وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ،
 فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ.....
 أي التأخير

عمر بن عبد العزيز: بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، أبو حفص أمير المؤمنين، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان بن عبد الملك كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعد من الخلفاء الراشدين، توفي سليمان في صفر ٩٩هـ، واستخلفه يوم مات، توفي في رجب ١٠١هـ، وله أربعون سنة، ومدة خلافته ستان ونصف.

آخر الصلاة إلخ: عن وقته المستحب، كما يدل عليه رواية الليث عند البخاري، قاله الحافظ. "الصلاة" أي صلاة العصر، كما نص عليه في رواية البخاري وأبي داود، ولذا استشهد عروة فيما سيأتي من رواية عائشة رضي الله عنها في صلاة العصر. "يومًا" أي في أيام إمارته على المدينة في زمان الحجاج والوليد بن عبد الملك، قاله ابن عبد البر وغيره، وفي لفظ "يوم" إشارة إلى أنه لم يكن عادته وإن كانوا بنو أمية معروفين بالتأخير في الصلاة، بل في سياق أبي داود بلفظ: كان قاعدًا على المنبر، إشارة إلى أن سبب التأخير كان شغلًا من مصالح المسلمين. "فذخل عليه" أي على عمر بن عبد العزيز عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي المدني التابعي الكبير ابن أخت عائشة رضي الله عنها أحد الفقهاء السبعة قال ابن عيينة: أعلم الناس بحديث عائشة رضي الله عنها ثلاثة: القاسم وعروة وعمرة بنت عبد الرحمن. "فأخبره" أي أخبر عروة عمر بن عبد العزيز بقصة المغيرة الآتية، وفيها لملاطفة الإنكار لاسيما لمن علم اتقياده للحق وحرصه على معرفته؛ فإن ذلك أقرب إلى الرجوع إلى الحق، وأسلم لنفسه من الغضب، مع ما فيه من التأنيس لعمر بأنه لم يتفرد في هذا الأمر، بل قد ابتلى بمثله كثير من فضلاء الصحابة.

المغيرة بن شعبة إلخ: بن مسعود بن معتب الثقفي الصحابي المشهور، أسلم قبل الحديبية، وقيل: أول مشاهده الخندق، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة، ومات سنة خمسين. "آخر الصلاة" أي صلاة العصر، كما في رواية عبد الرزاق. "يومًا وهو" أي المغيرة إذ ذاك بالكوفة أمير عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان، ولا منافاة بينه وبين رواية البخاري: "وهو بالعراق"؛ إذ الكوفة من جملة العراق، نعم التعبير بالكوفة أولى من التعبير بالعراق؛ لأنه أخص. "فذخل عليه" أي على المغيرة، وفي دخول أبي مسعود على المغيرة ودخول عروة على عمر رضي الله عنهما دليل في جواز دخول العلماء على الأمراء. "أبو مسعود" عقبه بن عمرو الأنصاري البصري، اختلف في شهوده بدرًا، وحقق الشيخ في "البذل" شهوده البدر، مات بعد ٤٠هـ، وقيل: قبلها، فقال أبو مسعود: "ما هذا التأخير يا مغيرة! أليس كذا الرواية، وقيل: الأفصح "ألمست" بلفظ الخطاب، "قد علمت" ظاهره علم المغيرة بذلك، ويحتمل أنه ظن علم المغيرة به لصحبته وجلالته، ويؤيد الأول رواية البخاري في غزوة بدر بلفظ: "لقد علمت" بلفظ التحقيق.

أَنْ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى
 فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.
 ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: اَعْلَمَ مَا تُحَدِّثُ بِهِ يَا عُرْوَةُ! أَوْ إِنَّ
 جَبْرِيلَ هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ عُرْوَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بِشِيرُ بْنُ
 أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.
 أي مسعود الأنصاري
 أي ترتفع
 الواو حالية

أن جبريل إلخ: بكسر الجيم وفتحها اسم أعجمي؛ ولذا منع عن الصرف، فيه ثلاث عشر لغات، ذكرها
 السيوطي في "التنوير"، نزل صبيحة الإسراء عند الزوال، كما عليه كافة العلماء، ولذلك سميت الظهر الأول،
 فصلى جبريل الظهر، فصلى رسول الله ﷺ الظهر معه مقتدياً به، كما هو ظاهر الروايات. وقال القاري: إن
 إمامة جبريل لم يكن على حقيقته، بل على النسبة المجازية من الدلالة بالإيماء والإشارة، ثم صلى جبريل العصر،
 فصلى رسول الله ﷺ العصر معه، ثم صلى جبريل المغرب، فصلى رسول الله ﷺ المغرب معه، ثم صلى جبريل
 العشاء، فصلى رسول الله ﷺ العشاء معه، ثم صلى جبريل الصبح، فصلى رسول الله ﷺ الصبح معه. قال
 عياض: إذا اتبع فيه حقيقة اللفظ يؤدي أن صلاته ﷺ وقعت بعد فراغ صلاة جبريل ﷺ، لكن المنصوص في
 الروايات أن جبريل ﷺ أم النبي ﷺ، فيحمل على أن جبريل ﷺ كلما فعل جزءاً من الصلاة، فعله النبي ﷺ
 بعده، ثم لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على اقتداء المفترض بالمتنفل، ولا على جواز الاقتداء بمن يقتدي بغيره،
 كما وهمه رواية عبد الرزاق بلفظ: "فصبح بأصحابه: الصلاة جامعة، فاجتمعوا فصلى جبريل بالنبي ﷺ وصلى
 النبي بالناس" الحديث، أما على ما اختاره القاري من أن نسبة الإمامة مجاز فظاهر، وأما على مختار القاضي
 عياض، فلأن جبريل ﷺ كان إذ ذاك مأموراً، أو يقال: إنها لم تكن واجبة عليه ﷺ أيضاً بعد؛ لأن الوجوب
 لابد له من البيان، فلا يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة، ولا يصح الاستدلال الثاني؛ لاحتمال أنه ﷺ لم يكن
 إماماً بل كان مبلغاً.

ثم قال إلخ: جبريل ﷺ: "بهذا أمرت" بالخطاب على المشهور، وروي بالضم أي أمرت بتبليغه، ثم احتجج أي مسعود
 على المغيرة، واحتجج عروة على عمر بهذا الحديث، إن كانا أخرجا الصلاة عن جميع وقتها فظاهر، وإن كانا
 أخرجا إلى آخر الوقت؛ فلما فيه من القرب على الفوات، فقال عمر بن عبد العزيز: "اعلم" بصيغة الأمر من
 الإعلام أو العلم، وقيل: بصيغة المتكلم، ويؤيد الأول رواية الشافعي بلفظ "اتق الله يا عروة وانظر ما تقول"، =

= والمقصود الاحتياط أو الاستنبات في نزول جبريل أو إمامته؛ لما فيه من إمامة المفضل للمفضل، وهو الظاهر عندي للسياق الآتي "ما تحدث به يا عروة، أو" بفتح الهمزة الاستفهامية والواو العاطفة على مقدر "إن" بكسر الهمزة على الأشهر "جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة"، وفي رواية البخاري: وقوت الصلاة، "قال عروة" مستنداً لما رواه أي نعم "كذلك كان بشير" بفتح الموحدة مكراً بن أبي مسعود الأنصاري المدني التابعي الجليل، ذكر في الصحابة؛ لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ورآه، "يتحدث عن أبيه" أبي مسعود الأنصاري. قال ابن عبد البر: هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء؛ لأن ابن شهاب لم يقل: حضرت مراجعة عروة لعمر، وأيضاً عروة لم يقل: حدثني بشير، لكن الاعتبار عند الجمهور لثبوت اللقاء لا الصيغ، "قال عروة": هو متصل بالسند المتقدم ليس بمعلق كما زعم الكرماني، وهو مروي في "الصحيحين" و"موطأ محمد"، ومقصود عروة بهذا الأثر مزيد التأكيد على مقصده بكثرة الروايات، وبأن عائشة رآه أفقه النساء روت تعجيل العصر، فعروة أنكر أولاً برواية إمامة جبريل، ثم أكدته برواية عائشة رآه، فقال: "ولقد حدثني أم المؤمنين عائشة رآه" بالهمز، وعوام المحدثين يبدلوها ياء، الصديقة بنت الصديق "زوج النبي ﷺ" أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر "قال الزرقاني: سميت العصر؛ لأنها تعصر، رواه الدار قطني عن أبي قلابة وعن محمد بن الحنفية أي يبطأ بها. قال الجوهري: قال الكسائي: يقال: جاء فلان عصراً أي بطيئاً، وقال الإمام محمد في "موطأه": قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر؛ لأنها تؤخر، فإطلاق الاسم يدل على تأخير العصر كما سيحيى، لا يقال: إن مقصود عروة من ذكر الرواية الإنكار على التأخير، وهو لا يصح؛ لأن اجتهد عروة ﷺ حجة لمقلديه لا على سائر الناس، وهذا بعد ثبوت أن عروة استدل به على التعجيل، وبدون ثبوته خرب القناد. "والشمس" أي والحال أن ضوء الشمس "في حجرهما" - يضم الحاء وسكون الجيم - أي يتبها، الحجر: المنع، سميت الحجر بذلك؛ لمنعها المال ووصول الأغيار من الرجال، ولليهيقي: "في قعر حجرهما"، والضمير إلى عائشة رآه، عبرت عن نفسها بغائب قبل أن تظهر أي ترتفع، يقال: ظهر فلان السطح إذا علاه، قال المشايخ: استدل عروة بهذا على تعجيل العصر، وقال الطحاوي: لا دلالة فيه على التعجيل؛ لاحتمال أن الحجر كانت قصيرة الجدار، فلم تكن تحتجب عنها إلا بقرب غروبها، فيدل على التأخير لا على التعجيل، وروى الإمام محمد ﷺ في كتابه "الحجج" عن إبراهيم النخعي قال: أدركت أصحاب عبد الله بن مسعود وهم يصلون العصر في آخر وقتها، وروى أيضاً عن عمر رآه: أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رآه: أن صل العصر والشمس بيضاء نقية قبل أن تدخلها صفرة، ثم قال: وبه نقول. قلت: وقد رويت الروايات في تأخير العصر أكثر من تعجيلها، روت أم سلمة رآه: كان ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه، رواه أحمد والترمذي، فالخلاص: أن تأخير العصر أفضل من التعجيل بها، وأثر عروة لا يدل إلا على التأخير كما تقدم، ولو سلم فالروايات في التأخير أكثر، كما في المطولات من "الزيلعي" و"العيني"، من شاء فليرجع إليها.

- ٢ - **ماثل** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ. ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ أَنْ أُسْفِرَ، ثُمَّ قَالَ: أَتَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ قَالَ هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتٌ.
- ٣ - **ماثل** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ:

أيه قال الخ أي عطاء قال، اتفقت رواية "الموطأ" على إرساله، وقد ورد موصولاً من حديث أسد عند إسماعيل، ومن حديث عبد الرحمن بن يزيد عند الطبراني، ومن حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى، قاله الرقائي "جاء رجل" لم أقف على اسمه إلا رسول الله ﷺ، وكان إرداك في سفر، كما في حديث زيد بن حارثة فسأله عن تحديد وقت صلاة الصبح، والسؤال كان عن جميع الأوقات، واحتصره الراوي، أو كان عن صلاة الصبح خاصة كما هو الظاهر، ثم كان المقصود تحديد جميع الوقت كما يظهر من إجابته، قال: "فسكت عنه رسول الله ﷺ"، أي عن بيان الوقت، بل أمره بالصلاة معه يومين؛ لأن التعليم الفعلي أقوى مع أنه بهذا الطريق يحصل العلم للجماعة ولا يختص بالسائل فقط، وفيه جوار تأخير البيان عن وقت السؤال لمصلحة.

"حتى إذا كان من الغد" وكان بقاع عمرة بالحجفة، كما في حديث زيد. "صلى الصبح حين طلع الفجر أي بعد طلوع الفجر الثاني متصلاً، ولمط "الحين" يستعمل في أمثال هذا المعنى على المبالغة. "ثم صلى الصبح من الغد" وفي رواية زيد: حتى إذا كان لدي طوى آخرها. قال السيوطي: فيحتمل أن تكون قصة واحدة، ويحتمل تعدد القصة. قلت: والمظاهر الوحيدة، وهذا الموضوعان في طريق مكة. "بعد أن أسفر" أي أضاء واكشف جداً، وفي حديث زيد: فصلها أمام الشمس. "ثم قال" أين السائل؟ هذا يقتضي اهتمامه به. "بالتعظيم، وقد حصص السائل لفصل اجتهاده وبحثه عن العلم. "عن وقت الصلاة" وفي حديث أسد عن وقت صلاة العدة، قال الراوي: فقال السائل "ها" حرف تنبيه "أنا" مبتدأ "ذا" خبره "يا رسول الله ﷺ" قال ﷺ ما بين هذين الوقتين وقت للصلاة، ولمط "البيان" يدل على أن وقت صلاته في اليومين خارج عن الوقت، وهو ظاهر البطلان، فيمكن أن يوجه بأنه ثبت بقوله ﷺ كون ما بينهما وقتاً للصلاة، وثبت بفعله ﷺ كون هذين الوقتين وقتاً لها، والأوجه أن يقال: إن إشارة هذين إلى وقت ابتداء الصلاة في اليوم الأول، و انتهاء الصلاة في اليوم الثاني، فيشت كل الوقت بالقول والبدية والنهاية بالفصل أيضاً.

إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفَ النِّسَاءُ مُتَلَفِفَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ
مثنى

إن كان إلح. بكسر الهمزة وإسكان النون مخففة من الثقيلة، واللام لازمة في حبرها. 'رسول الله ﷺ' ليصلي 'اللام' فارقة عند الصريين بين المخففة والساقية، والكوفيون يجعلونها معنى 'إلا'، و'إن' نافية. 'الصبح' فيصرف النساء من الصلاة أو إلى البيوت، وفيه إشارة إلى مبادرتهن في الانصراف، كما هو مصرح في الروايات. 'متلففات' مثنى في رواية يحيى وجماعة، وروي بقاء ثم عين، وعراه عياض لأكثر رواة 'الموطأ'، والمعنى متقارب، فالتلفف هو الاشتغال في التوب، والتلفع أن يشتمل بالتوب حتى يخلل به جسده، والتلفاع ما يخلل به جسده، ثوباً كان أو غيره، قيل: الالتفاح لا يكون إلا تعطية الرأس، والتلفع يكون مع التعطية وغيره. 'مرطوطين' - ضم الميم جمع مرط - بكسرهما - : أكسية من صوف أو حر، وقيل: كساء من صوف مربع سده شعر، وقيل: هي الإزار، 'ما يعرف' أساء أم رجل، وقيل: لا يعرف أعيانها بأن لا يكون الامتياز بين حديعة وريب، وهذا الوجه وإن صعبه النووي، ويؤيده أن المعرفة تتعلق بالأعيان، فهو كان الأول لعبير سفي العلم، وتضعيف النووي رده الرقابي. 'من' ابتدائية أو تعليلية 'الغس' - فتح المعجمة واللام - بقايا ظلمة الليل يحالطها ظلام الفجر، وقال ابن الأثير: ظلمة آخر الليل إذا احتلظت بصوء الصباح، ولا يشكل عليه رواية الصحيحين: عن أبي بررة أنه ﷺ كان يصرف من صلاة العداة حين يعرف الرجل حليته؛ لأن هذا في حال دون حال مع أن النساء متلففات معطيات رؤوسهن.

ثم الأئمة قد احتموا في أفضل وقت الفجر، فقال مالك والشافعي وأحمد **ع**. في رواية إن اتعيس بصلاة الفجر أولى، وفي رواية أخرى لأحمد **ع**. على ما ذكره الشعراني: أن الاعتبار بحال المصلي، إن شق عليهم التعيس كان الإسفار أفضل، وإن اجتمعوا كان التعيس أفضل، وقال الطحاوي: يبدأ بالتعيس ويطول القراءة حتى يسفر جداً، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد **ع**. إن الإسفار أفضل، واستدلوا بروايات فعله **ع**. وقوله وآثار الصحابة **ع**. أما الروايات: فأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من رواية رافع بن حديج، قال: قال **ع**. **أسفروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر**، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحافظ في 'الفتح': صححه غير واحد، وأخرجه ابن حبان بلفظ: **أسفروا صلاة صبح** فيه **عصم** لأحمد، وفي لفظ لمطيراني والطحاوي: **كنتم أسفروا بالفجر فيه عصم لأحمد**. وأخرجه البزار من حديث أس بن ميمون: **أسفروا صلاة صبح** فيه **عصم** لأحمد. وأخرج ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه والطبراني والإمام محمد في كتابه 'الحجج' عن رافع بن حديج سمعت رسول الله ﷺ قال ليلاً: **لا تروا صلاة صبح حتى يفسح الله** **عصم** **ع**. وروي عن أس بن ميمون أنه **ع**. كان يصلي الصبح حين يفسح المصبر، وأخرج الطحاوي من حديث جابر **ع**. قال: كان **ع**. يؤخر الفجر كاسمها، ومن حديث رافع مرفوعاً: **أروا بالفجر فيه عصم** لأحمد. وعن بلال مثله، وعن عاصم بن عمرو عن رجال من قومه من الأنصار من الصحابة أنهم قالوا: قال رسول الله ﷺ **ع**. **صبحوا فكمنا صبحكم فهو** **عصم** لأحمد. وأخرجه الإمام محمد **ع**. أيضاً في كتابه 'الحجج'، وأخرج المحاري ومسلم من حديث أبي بررة: أن النبي ﷺ كان يصرف من صلاة العداة حين يعرف الرجل حليته، =

مَا يُعْرِفَنَّ مِنَ الْعَلَسِ.

التعس

= وأخرج أيضاً عن ابن مسعود، قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى بغير وقتها إلا تجمع؛ فإنه جمع بين المغرب والعشاء تجمع، وصلى صلاة الصبح من العدة قبل وقتها يعني وقتها المعتاد؛ فإنه صلى هناك في العس، ولا يمكن أن صلاها قبل الحجر، وأخرج أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيد عن أبي أنس مرفوعاً: **سنة** **سنة** **سنة** وأما الآثار فأخرج الطحاوي عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، قال: كان عبيد بن جراح يصلي بين الحجر ونحن نتراعى بالشمس؛ مخافة أن يكون قد صنعت. وعن السائب: صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالبقرة، فلما انصرفوا استشفروا الشمس، فقالوا: طلعت، فقال: لو صنعت ما تحدا غافين. وعن زيد بن وهب: صلى بنا عمر صلاة الصبح فقرأ بني إسرائيل والكهف، حتى جعلت أنظر إلى حدر المسجد هل صنعت لشمس. وعن أنس: صلى بنا أبو بكر **سنة** صلاة الصبح، فقرأ سورة آل عمران، فقالوا: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم تحدا غافين. وعن عبد الرحمن بن يزيد قال: كنا بصلي مع ابن مسعود، فكان يسهر بصلاة الصبح، وعن حمير بن بقر: صلى بنا معاوية الصبح فعس، فقال أبو الدرداء: أسفروا هذه الصلاة. وعن إبراهيم السجعي قال: ما تجمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التوير، أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي، ثم قال الطحاوي: فأحبر أنهم كانوا اجتمعوا على ذلك، ولا يخور عندها - والله أعلم - اجتماعهم على خلاف ما قد كان رسول الله ﷺ فعنه إلا بعد نسخ ذلك وثبوت خلافه، وسط الكلام صاحب "للدائع" ثم قال: فإن ثبت التعليس في وقت فلغير الخروج إلى سفر، أو كان ذلك في ابتداء حين كن يحضرون اجتماعات، ثم ما أمر بالقرار في البيوت انتسخ ذلك، قال الإمام محمد في كتابه "الحجج": قد جاء في ذلك آثار مختلفة من التعليس والإسفار بالحجر، والإسفار أحب إليهما؛ لأن القوم كانوا يعلسون فيضيئون القراءة، فيصرفون كما يصرف أصحاب الإسفار، ويدرك النائم وغيره الصلاة، وقد بعنا عن أبي بكر الصديق **سنة** أنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح، فإهم كانوا يعلسون لذلك، فأما من حلف وصلى سورة انفصل وخوها فإنه يعني أنه أن سفر، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: **سنة** **سنة** **سنة** حديث مستفيض معروف. قلت: وحديث قراءة أبي بكر **سنة** البقرة يأتي في "الموطأ"، وأخرجه الطحاوي أيضاً، وأخرج عنه أيضاً أنه قرأ فيها آل عمران، وأخرج الطحاوي عن عمر **سنة** أنه صلى فقرأ بسورة يوسف وسورة الخج قراءة بطيئة، وسأني في "الموطأ" أيضاً، وروي عنه أيضاً: أنه قرأ فيها سورة البقرة، وروي عنه أيضاً: أنه قرأ فيها بني إسرائيل وسورة الكهف، ولا بد لمن يقرأ أمثال هذه السور أن يمرع في الإسفار. وقال العلامة العيني في شرح البحاري: وسأ أحاديث كثيرة في هذا الباب رويت عن جماعة من الصحابة ثم بسطها ولا يسعها هذا المختصر - تدل على الإسفار بالصبح، فعنه هذا، كنه أنه ثبت التعليس. فيحمل على الخصوصية، كما يدل عليه الدوام بالإسفار أو على الانتساح، كما قاله صاحب "الدائع" والطحاوي، أو على العدة، أو على أصول القراءة كسورة البقرة، فيحمل على الخصوصية أيضاً؛ لقوله **سنة** **سنة** **سنة** معتمده تعامل، ولا يحتاج إلى هذا كنه بعد ما تقدم أن أصحاب النبي ﷺ ما اجتمعوا على شيء ما اجتمعوا على التوير.

٤ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ الْأَعْرَجِ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ

كُلِّهِمْ إلخ أي كل واحد من هؤلاء الثلاثة. "يحديثه" أي يحدث كل واحد منهم ريذاً، ولفظ محمد في 'موصئه': يحدثونه. 'عن أبي هريرة' عند 'الدوسي' أصحابي الخليل "أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، لفظ "أن" مصدرية يعني قبل صوغ الشمس. 'فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر' طاهر الحديث أن مدرك الركعة الواحدة منهما مدرك لتمام الصلاة، وليس عليه أداء ما بقي، ولم يقل به أحد من العلماء، قال النووي: أجمع المسلمون على أنه ليس على طاهره، قال ابن الملك في شرح قوله **فقد أدرك**، هو محتاج إلى التأويل؛ لأن مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً، فقال الإمام مالك والشافعي وأحمد **سنة** في توجيه الحديث: إنه أدرك الوقت فبقيت صلاته، وقد ورد مصرحاً في بعض الروايات بلفظ: 'فبقيت صلاته'، وبلفظ: 'فليصنف إليها أخرى'، فعندهم إذا صلى ركعة من العصر أو الفجر، ثم خرج الوقت قبل سلامه، فلا تظل صلاته بل يتمها، ولكن الحديث هذا المعنى يخالف روايات النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، وهي روايات مشهورة، وأحمل على معنى يخالف الروايات المشهورة مما لا يليق بأهل النظر، ولذا قالت الحنفية - شكر الله سعيهم - : إنه لو أريد به هذا المعنى ووقع التعارض بين الروايات، فيترجح روايات النهي؛ لما تقرر في الأصول أن المحرم يترجح عند التعارض، وهذا أحد الوجوه في معنى الحديث، والأوجه: أن يعمل الأحاديث على معنى لا يوجب التعارض، فقيل: إنه محمول على صلاة الجماعة.

والمعنى أن من أدرك جزءاً من الجماعة فقد أدرك فصلها، فليتم صلاته بعد فراغ الإمام، ولا يشكل حيثئذ تخصيص الركعة وتخصيص هاتين الصلاتين، أما الأول؛ فلما نفعه العيني عن بعض الشافعية أنه إما أراد **سنة** بذكر الركعة المعص، ولذا روي عنه **سنة** من أدرك ركعة، ومن أدرك ركعتين، ومن أدرك سجدة، قال: وقيد الركعة خرج مخرج العادة؛ فإن غالب ما يمكن معرفة الإدراك به ركعة أو حوها. وأما الثاني؛ فلما نقل السيوطي في 'التنوير': أن تخصيص هاتين الصلاتين بالذكر دون غيرها، مع أن الحكم ليس خاصاً بهما بل يعم جميع الصلوات؛ فلأنها طرقاً النهار. قلت: أو يقال: إنه ورد ذكر العصر والفجر مخرج العادة دون الاحتراز، ولذا لم يذكر في بعض الروايات، كما سيحيي فيما ترجم به المصنف بقوله: "من أدرك ركعة من الصلاة"، فحيثئذ يكون هذا الحديث في معنى الأحاديث العمومة الآتي تقريرها بعد باب واحد، ولو سلم التخصيص ههنا، فيقال: لما منع **سنة** عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر، فيحتمل أن يتوهم متوهم أن النهي يشمل أيضاً فراغ الإمام عن الصلاة وإن لم يفرع هذا النصلي بعد، وقال بعض العلماء في معنى الحديث: إنه محمول على معنى إدراك النصي البوع، والخاص الطهارة، والكافر الإسلام، يعني لو يدركون هؤلاء من وقت الصبح أو العصر بقدر ركعة، يفرض عليهم تلك الصلاة، =

٥ - **ما** عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عُمَاةِ: **إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ، فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافِظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لَهَا سِوَاهَا أَضْيَعُ، ثُمَّ كَتَبَ أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا.....**

- وحينئذ لا يخالف أيضاً روايات الهوى عن الصلاة، وإلى هذا مال الطحاوي، ولا يشكل عليه الروايات التي بمط: "فيمت صلاته" أو بمط: "فيصاف فيها أخرى؛ لأن معنى قوله: "فيمت" فبدأت بأعنى وجه التمام في وقت آخر، كما قال به الشيخ أكمل الدين في "شرح المشار".

أن عمر الخ والحديث منقطع؛ لأن نافعاً لم يبق عمر "بلى عمته" - تشديد اسم - جمع عام، "إن يفتح
الهمزة وكسرهما. "أهم أمركم" ولعل "المشكاة" برواية "الموطأ": "أمورك". "عندي" واعتقادي الصلاة فيه أن هم
أموراً مهمة ولكن للصلاة مزية، ووجه المزية ما ذكره من الروايات حتى ورد: **من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر**،
وقال الله تعالى: **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ** (سورة النحل: ٢٣٨). وقال تعالى: **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ**
وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ (سورة النحل: ٢٣٨). **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ**
وأركانها. "وحافظ عليها" أي سارع إلى فعلها في وقتها، أو داوم عليها، أو لم يصبها بالسعة والرياء "حفظ دية"
يحتمل معنيين: أحدهما: حفظ معصية دية وعماده، كما ورد: **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ** (سورة النحل: ٢٣٨).
عليها يستدل به على صلاح امرء، قاله الساجي. قلت: والظاهر الثاني. وقد ورد مرفوعاً: **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ**
من حفظها من صعبين **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ** (سورة النحل: ٢٣٨). **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ ذُو الْقُوَّةِ الْعَظِيمِ**
فهو لما سواها من بقية أمور الدين "أصعب" على وزن أفعل وهو قليل، والنية المشهورة هو "شد تصعباً".

ثم كتب الخ إليهم بعد هذا التنبه المذكور " أن مصدرية 'صلوا الظهر إذا كان المي' " وهو الصل الذي بقي، عنه الشمس بعد الروا أي ترجع، قال تعالى: " من بقي منكم " (حجرات ٩)، فما كان قبل الروا من الصل فليس فيء 'دراعا'، وهو ربع القامة، واستند به على تعجيل الظهر، وهو صحيح لاستدلال به حمل على الشتاء؛ لروايات أبي در وأبي هريرة رضي الله عنهما وغيرهما، قال عليه السلام: " لا يصح صلاة الظهر إذا كان المي " مع أن الحديث لو سرح فيه النظر لا يدل إلا على التأخير؛ لقوله: " إلى أن يكون صل أحدكم مثله " وهو آخر وقت الظهر عندهم، وإما أن يقال: إن عمر رضي الله عنه أمر بأداء الصلاة في آخر الوقت، أو كان وقت الظهر عنده إلى مثنيين، ولذا استدل الناجي من المالكية بهذا الحديث على استحباب التأخير في مسجد الجماعة. قال ناجي: والدليل لما عني الشافعي - =

إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةً بَيَضاءَ نَقِيَّةً قَدَرًا مَا يَسِيرُ الرَّكْبُ فَرَسَخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ،

= حديث عمر رضي الله عنه، وإنما حاصب بذلك عماله وأمرأه الذين يقيمون الصلاة في مسجد الجماعة. 'والعصر' بالنصب، أي وصل العصر 'والشمس' الواو حالية 'مرتفعة بيضاء نقية' ونقاؤها أن لا يشوب بياضها صفرة، والبياض والصفرة يعتراوان في الأرض والحدار لا في عين الشمس. حكاه ابن رافع في 'المسوط' عن الإمام مالك رضي الله عنه، قاله الساجي. قلت: وفي 'الهداية': واعتبر تغير القرص، وهو أن يصير حال لا تحار فيه العين، هو الصحيح، وفي هوامشه: قال شمس الأئمة: أحدا بقول الشعبي وهو تغير القرص؛ لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال. "قدر ما يسير الركاب" ظرف لقوله: 'مرتفعة' أي ارتفاعها مقدار أن يسير الركاب إلى المغرب 'فرسخين' للمسطن، "أو ثلاثة" فراسخ لجناء السريع، وقبل: ثلث من المحدث، وقيل: فرسخين في الشتاء وثلاثة في الصيف، والأظهر أنه بمعنى الحرر والتقدير، فلا حاجة إلى التوجيه، وسيأتي في الأثر الآتي آخره ثلاثة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، واحتنف الأقوال في تفسير النيل "قبل غروب الشمس" وأنت حير بأنه لا تقدير في الحديث شيء من الساعات؛ لأنه يختلف باختلاف المراكب والأوقات، والعجب كل العجب من الذين قالوا: إن هذا السير لا يمكن إلا بعد أن صلى العصر قبل اثنين، بل عني المثل متصلاً، مع أنهم قالوا: يسير اثنين وعشرين ميلاً من بعد الجمعة إلى العصر، كما سيحيي في وقت الجمعة. "والمغرب" بالنصب إذا غربت الشمس ولا خلاف بين أهل السنة في استحباب أداء المغرب في أول وقتها، مع أن الأئمة قالوا: لصيق وقتها كما تقدم، وكبرهت الخفية أيضاً تأخيرها. "والعشاء إذا غاب الشفق" وسيحيي الكلام على المراد بالشفق في محله. "إن ثلث النيل" وهو محسوب من وقت الغروب.

'فمن نام قبل العشاء فلا نامت عيـه' دعاء سفي الاستراحة على من ينام عن الصلاة؛ لأنه رضي الله عنه كان يكره النوم قبلها واحديث بعدها، وقيل: إجمار أي لا حير في ذلك النوم، كما في 'الفتح الرحمان'، والأول أرجح، وكان ابن عمر رضي الله عنه يسب من ينام قبله. 'فمن نام فلا نامت عيـه' وروي هذه الحصة في 'مسند الزرار' عن عائشة مرفوعاً، قاله السيوسي. 'فمن نام فلا نامت عيـه' كرهه ثلاثاً زيادة في التفسير. قال الترمذي: قد كره أكثر العلماء النوم قبل العشاء، ورحص فيه بعضهم، وبعضهم في رمضان خاصة. قال الحافظ: ومن نقلت عنه الرحصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه، أو عرف من عادته أنه لا يستعرق، وحمل الطحاوي الرحصة على ما قبل دخول وقت العشاء، والكراهة على ما بعد دخوله. وقال ابن عابدين: قال في 'البرهان': ويكره النوم قبلها واحديث بعدها؛ سفي النبي صلى الله عليه وسلم عنهما إلا حديثاً في حير؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينام بعد العصر إلا أحد منكم صلى الله عليه وسلم مسدود. وفي رواية: صلى الله عليه وسلم انتهى. وقال الطحاوي: إنما كره لمن خشي فوت الوقت أو الجماعة، وأما من وكل نفسه إلى من يوقظه فيباح له.

وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، وَالصُّبْحَ وَالتَّحُومَ بَادِيَةً مُشْتَبَكَةً.

٦ - **مات** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنْ صَلَّ الظُّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةً قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا صُفْرَةٌ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَخَّرَ الْعِشَاءَ مَا لَمْ تَنْمَ، وَصَلَّ الصُّبْحَ وَالتَّحُومَ بَادِيَةً مُشْتَبَكَةً، وَاقْرَأْ فِيهَا بِسُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ مِنَ الْمَفْصَلِ.

٧ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنْ صَلَّ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةً قَدَّرَ مَا يَسِيرُ الرَّكْبُ.....

الصح الح مصبوب 'والحجوم' بالرفع، الواو حالية 'بادية' بناء أي طاهرة من الدو: وهو الطهور. 'مشتبكة' قال ابن الأثير: اشتبكت أسجود أي صهرت، وحيط بعضها بعض كثيرة ما ظهر منها. قلت: وهذا إذا قرأ مثل قراءة عمر... كما تقدم أنه كان يقرأ سورة بقرة، وكذا عن صديق الأكبر... أما إذا قرأ بقصار السور فالأولى الإسفار، كما تقدم مفصلاً.

أن **صل** الح بصيغة الأمر. "الظهر" بالنصب "إذا زاعت" أي ماتت الشمس، ولا يباي ما تقدم إذا فاء فهي دراغ؛ لأن هذا محمل وهو مفسر "والعصر" مصبوب "والشمس" الواو حالية 'بيضاء نقية' بالون والقاف، تقدم تفسيره في الحديث المتقدم، وهو المراد بقوله: 'قبل أن تدخلها' أي الشمس 'صفرة' بأن لا تحار فيه الأعين عدنا، وباعتبار الأرض والحداد عند المالكية كما تقدم. 'والمغرب إذا غربت' أي نوارت بالغروب "الشمس" أي على الفور. "وأخر العشاء" لأن تأخيرها مستحب "ما لم تنم" لأن النوم قبلها مكروه كما تقدم "وصل الصبح والحجوم بادية مشتبكة" تقدم في الحديث السابق. 'واقرا فيها' أي في صلاة الصبح "سورتين طويلتين" بعد الفاتحة ولم يذكرها؛ لأنها متقرر عند الكل "من المفصل". قال العلماء: سبع أسور من أول القرآن السبع الطول، ثم دوات المنى أي ذات نحو مائة آية، وهي إحدى عشر سورة يأتي بيانها في التراويح، ثم المثالي وهي عشرون سورة، ثم المفصل كمعظم سمي به؛ لكثرة الفصول فيه بسم الله، أو لقلة المسحوح منه، كما في 'القاموس'؛ وهذا سمي بـ "الحكم" أيضاً كما في 'الشامي'. قلت: واستحب الحنفية بل الأئمة الأربعة قراءة طول المفصل في الصبح، كما سيأتي في أبواب القراءات، وسيأتي هناك الاختلاف في تعيين المفصل.

ثَلَاثَةَ فَرَاسِخَ، وَأَنْ صَلَّ الْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَإِنْ أَخَّرْتَ فَإِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ.

٨ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا أَخْبَرُكَ صَلَّ الظُّهْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلَّ الصُّبْحَ بَغَبَشٍ يَعْنِي: الْعَلَسَ.

ثلاثة فراسخ إلخ. تقدم إلا أن هذا الراوي لم يذكر لفظ: "أو فرسخين"، فإن حملت الأولى على الشك فهذه الرواية لم يقع فيها اشتك وجرم رويها، وإن عمل الأولى على التنويع فهذه الرواية وقع فيها الاحتصار كما ترى. 'وأن صل العشاء ما بينك' المراد به أول الوقت، أجمله؛ لمعرفة المحاطب به، يعني ما بينك إذا كنت في الوقت 'وبين ثلث الليل'؛ فإنه الوقت المستحب. 'فإن أحرث' لضرورة ومصحة 'فإلى شطر الليل' أي نصف الليل، ويتضح وجهه مما قال الطحاوي بعد سرد الروايات في وقت العشاء: فثبت بتصحيح هذه الآثار أن أول وقت العشاء الآخرة من حين يعيب الشفق إلى أن يمضي الليل كله، ولكنه على أوقات ثلاثة، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل، فأفضل وقت صليت فيه، وأما من بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ففي الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل دون كل ما قبله. "ولا تكن من الغافلين" بأن تؤخر عن الصل أيضاً، والأوجه أن يقال: إن هذا القول لا يختص بالنسبة على صلاة العشاء، بل هو تنبيه على المحافظة على الصلوات كلها؛ لقوله ﷺ من حافظ على هؤلاء صلواته كتب له أجر سبعين ألف سنة. ويحتمل أن يكون الإشارة إلى فوت العشاء خاصة، كما روى الطحاوي عن نافع بن جبير قال: كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى: وصل العشاء أي الليل شئت، ولا تكن من الغافلين.

ظلك مثلك إلخ. وهذا صريح فيما ذهب إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة - في ظاهر الرواية عنه: أنه يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر بالمثلين، وهذا الأثر استدلل الإمام محمد على مسلك الإمام؛ لأنه أمر بصلاة الظهر إذا تحقق المثل، والعصر إذا صار المثلان. "والمغرب" بالنصب "إذا غربت الشمس" كما تقدم. "والعشاء ما بينك" أي أول وقته كما تقدم "وبين ثلث الليل، وصل الصبح بغش" - بفتح العين المعجمة والباء الموحدة وشين معجمة: بقايا ظلمة الليل "يعني" يريد بالغش "العلس" فسرده؛ لأن الغش في اللغة يكون قبل الغلس، والظاهر أنه تفسير من يجيئ من يجيئ؛ لأنه وقع ههنا في رواية ابن بكير وغيره: بعس.

- ٩ - **مسند** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.
- ١٠ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءٍ فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ.

كما يصلي العصر قول الصحابي: "كما نفعل كذا" يختلف عند أهل الأصول، فقيل: مرفوع وهو اختيار الحاكم، وقيل: موقوف، وإليه مال الدار قطي وغيره، وقال الحافظ ابن حجر: الحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً، قلت: لكن الحديث مرفوع قطعاً صرح برفعه ابن المبارك وغيره بلفظ: "كما يصلي العصر مع رسول الله"، أخرجه السنائي، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف قال العيني: كانت مبارهم على الميلى من المدينة المورة بقباء، فيجدهم يصون العصر قيل: فيه دليل على تعجيل النبي العصر. قلت: بل فيه دليل على أن المعروف عند الصحابة كلهم كان تأخيرها، ولذا كانوا يؤخرونها سو عمرو بن عوف وأهل قباء وأهل العوالي وغيرهم، كما يحىء في الروايات، فظهر منه أيضاً أنهم كانوا على ثقة من أن تعجيله كان حاجة ومصلحة دعت إليه، وإلا فأي رجل يكون أشد تأسيماً به من الصحابة هذا، وقال الراربي في "الأحكام": لا يمكن الوقوف مه على مقدار معلوم من الوقت؛ لأنه على المسافة والسرعة في المشي، كذا في 'الفتح الرحامي'.

كما يصلي العصر أي مع رسول الله. كما رواه خالد عن مالك، أخرجه الدار قطي في 'عرائه'، قاله العيني، ثم يذهب الداهب قال الحافظ: كأنه أراد نفسه؛ لما جاء في رواية ثم أرجع إلى قومي 'إلى قباء' - بضم القاف وموحدة، يمد ويقصر، ويصرف ويمتنع، ويذكر ويؤث، والأفصح التذكير والصرف والمد - قال الراربي: ممدود عند أكثر الدعوين، وأكر بعضهم قصره لكن حكاه صاحب العين، قال السكري: من يذكره فيصرفه، ومن يؤث فلا يصرفه، سمي باسم نثر هناك، بيته وبين المدينة نحو الميلى أو أقل، وقيل: ثلاثة. قال العيني: قال السنائي: لم يتابع مالك على قوله: قباء، والمعروف العوالي، وكذا قاله الدار قطي وغيره، فهو مما بعد عن الإمام مالك أنه وهم فيه، وقال أبو مطرف عن أحمد بن خالد أنه قال: لم يتابع على قوله: قباء، ورواه النيث عن الرهري عن أنس، فقال فيه: "ثم يذهب الداهب إلى العوالي"، والعوالي في طرف المدينة، وقباء على فرسخ من المدينة، فهذا م يتابع مالك عليه؛ لأن قوله هذا يدل على أن العصر كانت تصلى أول وقتها، نقله الباجي، ثم رده. قلت: الإمام مالك ليس متمرد فيه، بل رواه ابن أبي ذئب عن الرهري بلفظ القاء، كما ذكره الباجي مفصلاً، ونقل عنه العلامة العيني مختصراً، مع أن الرواية السابقة بلفظ "بني عمرو بن عوف" أخرجهما البخاري ومسلم وهم كانوا بقاء كما تقدم، وما أنكر عليها أحد، فعلم أن سعة الوهم إلى الإمام مالك وهم. قال الحافظ: ولعل مالكاً لما رأى في رواية الرهري إجمالاً، حملها على الرواية المفسرة وهي روايته عن إسحاق؛ إذ قال فيها: إلى بني عمرو بن عوف وهم أهل قباء، ففى مالك على أن القصة واحدة، قاله السيوطي.

١١ - مَالِكٌ عَنْ رَيْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بَعَثِي.

وَقْتُ الْجُمُعَةِ

١٢ - مالك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَرَى طَنْفَسَةً لِعَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تُطْرَحُ إِلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ الْعَرَبِيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَّنْفَسَةَ كُلُّهَا

يصلون الظهر بعشي. والعشي من بعد الزوال إلى الغروب، وقبل: إلى الصباح، والمقصود بيان التأخير في صلاة الظهر، والإنكار على من أكرها. قال في "الاستدكار": قال مالك: يريد الإبراد بالظهر. قلت: ويؤيده أيضاً ما سيأتي من السهي عن الصلاة في المحارة. **وقت الجمعة** نصح الميم لعة الحجار، وفتحها لغة تميم، وإسكانها لغة عقيل. اسم ليوم من أيام الأسبوع، قاله الزرقاني، قال النووي: قال مالك وأبو حنيفة والشافعي ومجاهير العلماء من الصحابة ومن بعدهم: لا تغور الجمعة إلا بعد زوال الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق فجورأها قبل الزوال، وآخر وقتها آخر وقت الظهر عند الجمهور، واحتلف فيه المالكية، فقال الباجي: آخر وقتها عند ابن القاسم وأشهب آخر وقت الظهر ضرورة واختياراً، وعند ابن الماحشون وغيره إلى العصر، ولا يجوز أن يؤتى به في وقت الضرورة انتهى مختصراً، والظاهر أن المقصود منه إخراج الوقت المشترك.

طِفْسة إله: بكسر الطاء والفاء وبضمها، وبكسر الطاء وفتح الفاء: بساط له حمل دقيق. قال في "الفتح الرحمان":
الحمل بفتح المعجمة والميم فلام: الأهداب. وفي "المطالع": الأوضح كسر الطاء وفتح الفاء. وقال أبو علي القالي:
بفتح الفاء لا غير، وقيل في معناه: إنه بساط صغير، وقيل: حصير من سعف. وقال الجاجي: الطنافس بسط كلها.
'لنعقيل' بفتح العين مكبراً 'ابن أبي طالب' الهاشمي أحيى علي وجعفر، وكان الأسر صحابي عالم بالنسب، كذا في
"التقريب"، قال له النبي ﷺ: **يَا حَبِيبَ حَبِيبٍ حَبِيبَتِي**. **وَحَدَّثَنَا كَسْبُ عَمٍّ مِنْ حَبِيبِ عَمِّي** **بِأَنَّكَ**، توفي سنة
ستين، وقيل: بعدها زمن معاوية **رَضِيَ** **عَنْهُ** يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد النوي "الغربي" صفة جدار. قال
الجاجي: وإنما كانت تطرح؛ ليجلس عليها عقيل بن أبي طالب ويصلي عليها الجمعة، والصلاة على نحو الطنفسة
جائز عندنا بلا كراهة، وقال الجاجي: السجود على الطنافس مكروه عند مالك، وكذلك كل ما ليس من سات
الأرض إلا للضرورة. ونقل في "الفتح الرحمان" عن العيني: تجوز الصلاة على الطنفسة والبساط، وصلى ابن عباس
على مسح وعلى صفيحة، وصلى على المسح عمر بن عبد العزيز وجابر وعبد الله وعلي بن أبي طالب **رَضِيَ**

ظَلُّ الْجَدَارِ، خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ، قَالَ: ثُمَّ تَرَجِعْ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَتَقِيلُ قَائِلَةَ الضَّحَاءِ.

خرج عمر الخ في زمان خلافته، فصلى بالناس الجمعة بعد الحصة، ولم يذكرها؛ لما أنه معهود عند الكل، قال الخافض: هذا إساد صحيح، وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد روال الشمس، وفيه بعضهم عكس ذلك، ولا يتجه إلا أن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد، وهو بعيد، والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد. قلت: بل هو المتعين، كما يدل عليه لفظ 'إذا عشي'، وأيضاً قد جاء في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن نفع: كان عقيب صلاة يوم يبي ركني الحديث، وروي أيضاً: أن العباس كان له طنفسة في أصل حدار المسجد، فإذا نظر إلى الظل قد جاور الطنفسة أدن المؤذن، الحديث مختصراً، فعلم بهذا كله أن عمر يتأخر بعد الروال قليلاً، وقد أخرج محمد الحديث في وقت الجمعة، وقال: هذا بأحد، قال مالك وأبو سهيل: "ثم ترجع" بضعة اثنتي عشرة صلاة الجمعة، فقبل من القبولة؛ وهو اليوم في الطهيرة على ما قاله العيني، وفي "المجمع": المقبل والقبولة: الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم، واختاره صاحب "الفتح الرحامي" بتدليل قوة تعالى: (عدد ٢٤). وأجبه لا يوم فيه.

'قائلة' على وزن 'فاعلة' بمعنى القبولة. قال في 'القاموس': المقالة: نصف النهار، قال قتيلاً وقائلة وقبولة ومقبلاً ومقبلاً. 'الضحاء' قال النووي: بفتح الصاد وأمد: هو اشتداد النهار مذكر، وأما بالنصب والقصر: فبعد طوع الشمس مؤنث. وقال الناجي: بالفتح وأمد: حر الشمس، والنصب والقصر: ارتفاعها عند طوعها، وقيل: الضحى من حين طوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبصر الشمس حداً، ثم يعود بعد ذلك الضحاء إلى قريب من نصف النهار، وإيراد في الحديث: 'ثم كانوا يرجعون بعد صلاة الجمعة، فيدركون ما فاتهم من راحة قائلة الضحى بالتهجير إلى الصلاة، واستند بالحديث على حوار الجمعة قبل الروال؛ لأنهم كانوا يقبلون بعد الجمعة، والقبولة لا تكون إلا في نصف النهار، فعلم أن الجمعة تكون قبل الروال، وأنت حير بأنه لا يصح الاستدلال أصلاً؛ لأنه أطلق عليه قائلة الضحى؛ لما أنه قام مقامه، وقد بضق على النائب اسم المبوب، كما أضيق رسول الله على السحور اسم العداء، فقال لعرباض بن سارية: هم أخرجه أبو داود والبيهقي، فكما أنه لا يصح الاستدلال بقوله . . . هذا على حوار السحور وقت العداء، وهو بعد طوع الفجر إلى الروال، كذلك لا يصح الاستدلال بلفظ 'القبولة' على حوار الجمعة قبل الروال، كما هو من حنى سيدييات، فما استند الإمام مالك . . . هذا الحديث على أن عمر يصلي الجمعة بعد الروال، ويتأخر حتى عشي الظل للصفاة كلها، لا عبار فيه.

١٣ - **مالك** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي سَلِيطٍ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ وَصَلَّى الْعَصْرَ بِمَلٍّ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ لِلتَّهَجِيرِ وَسُرْعَةِ السَّيْرِ.

مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ

١٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ.

عثمان بن عفان رَحِمَهُ اللهُ تَالَتْ الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرة، وأحد الستة أهل الشورى ببيع له يوم الاثنين ليلة نقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين. "صلى الجمعة بالمدينة، وصلى العصر من يومها ملل" - بفتح الميم ولا ميم - بورن "جمل": موضع بين مكة والمدينة، قال مالك: يوجد هذه العبارة في أكثر النسخ، وبسببها أي بين المدينة وملل اثنا وعشرون ميلاً، وكذا قاله ابن وصاح، وقيل: ثمانية عشر، وقيل: سبعة عشر ميلاً. "قال مالك: وذلك" أي إدراك العصر ملل "للتهجير" أي لصلاة الجمعة وقت الهاجرة، وهي انتصاف النهار بعد الزوال. "وسرعة السير" ولا يستعد فيه أحد يعرف سرعة المراكب سيما الحمر العربية؛ فإهم يصلون إلى قباء بأسرع من نصف الساعة، وقد قيل: بينهما ثلاثة أميال، ومقصود الإمام بهذا الأثر إثبات التهجير للجمعة.

من أدرك ركعة رَحِمَهُ اللهُ حذف جواب الشرط في الترجمة؛ استعاض به بذكره في الحديث، أو إكباراً على فهم السامع إذا قدر مثل لفظ: ما حكمه؛ فإن مثل هذا الخراء العام يفهمه كل سامع، والظاهر من صريح الإمام مالك - رَحِمَهُ اللهُ - أنه أراد بذكر هذه الآثار بيان المسبوق ومدرك الركعة والسجدة مع الإمام، وأراد بما تقدم من رواية العصر والفجر بيان إدراك الوقت، ولذا أورد الإمام محمد في "موطئه" الرواية الخاصة في الموت عن الوقت، وأورد هذه الروايات في الرجل يسبق ببعض الصلاة، فتأمل وتشكر.

فقد أدرك الصلاة قال ابن الملك: محتاج إلى التأويل؛ لأن مدرك الركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً. قلت: كما قال غيره كما تقدم في المواقيت، واحتلف العلماء في توجيهه، فقيل: محمول على فصل صلاة الجماعة، يعني يحصل له ثواب الجماعة، ويؤيده ما رواه أبو علي الحقي عن مالك في هذا الحديث بلفظ: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الفصل"، ويؤيده أيضاً ما رواه عبد الوهاب بن أبي بكر عن أبي سمية، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **فقد أدرك الفصل**. وإعلال الحافظ ابن عبد البر إياه ليس بشيء؛ لأنه على أصول الحديثين من زيادة الثقة، مع أن له متاعاً أيضاً، ولو سلم فالرواية الضعيفة ترجح أحد الوجهين المحتملة، وقال بعضهم: محمول على حكم صلاة الجماعة، يعني مدرك الركعة مدرك لحكمها كله من سهو الإمام ولزوم الإنتمام وغير ذلك، -

١٥ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا فَاتَتْكَ الرَّكْعَةُ فَقَدْ فَاتَتْكَ السَّجْدَةُ.

١٦ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَا يَقُولَانِ: مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ.

١٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ،

ويؤيدهم: "من أدرك الركعة مع الإمام فقد أدرك الصلاة"، وقالوا: تقدير الحكم أنسب من تقدير الفصل، وأياً ما كان فالحديث في هذين التوجيهين محمول على صلاة الجماعة، وعليها حمى الإمام محمد رحمه الله إذ ذكره في "باب الرجل يسبق بعض الصلاة"، وعليه حمى الناجي في "المنقذ"، وهو الظاهر من صريح الإمام مالك رحمه الله كما تقدم ما، وقال بعضهم: محمول على إدراك الوقت لوحوب الصلاة، يعني من لم يكن أهلاً للصلاة ثم صار أهلاً وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة أو أقل، لزمته الصلاة، ويؤيده ما رواه عمار بن مطر عن مالك بسنده لفظ: "فقد أدرك الصلاة ووقتها"، ويؤيده أيضاً ما رآه السائي في هذا الحديث لفظ: "إلا أنه يقضي ما فاتها"، وقيل: المراد بـ"الركعة" الركوع، وبالصلاة الركعة، يعني من أدرك ركوعاً فقد أدرك الركعة، يعني يعتد بهذه الركعة وإن لم يدرك القيام، وله مؤيدات أخرى، ويحتمل أن يكون هو مراد الإمام مالك رحمه الله إذ ذكر الروايات الآتية تفسيراً لها، والأوجه عندي أن كل هذا محتمل، وأحدith من جوامع الكلم، والأحاديث الخاصة بالمؤيدات مطهرة لأحكام خاصة يشتملها هذا الحديث، ويؤيده أن الإمام ذكره ههنا في المواقيت، واستدل به أيضاً في "أبواب الجمعة"، كما سيأتي هناك، والله أعلم.

فقد فاتتك السجدة أيضاً، يعني لا يعتد بهذه السجدة ولا يعتد بها، ولا تكون مدركاً للركعة يدرك السجدة بدون الركوع. قال الناجي: لا خلاف بين الأمة أن من أدرك سجدة من صلاة الإمام فإنه لا يعتد بها، وبما يعتد بها إذا أدرك الركعة. وقال الزرقاني: هو الذي استقر عليه الاتفاق، وكان فيه شذوذ قديم. **من أدرك الركعة** ومعنى الإدراك أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، يعني أدرك الإمام ركعاً، فكر وركع قبل رفع الإمام رأسه، فقد أدرك الركوع، وإذا أدرك الركوع فقد أدرك السجدة بالأولى، وبه قال الأئمة الأربعة، وقيل: إذا أحرز الناس في ركوع آخره وإن لم يدرك الركوع، وقيل غير ذلك، سطرها العلامة العيني، والصحيح الأول.

إن **أبا هريرة** الخ يخالفه ما أخرجه البخاري في رسالته "القراءة خلف الإمام" عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: إذا أدركت القوم وهم ركوع لم يعتد بتلك الركعة، ذكره الحافظ في "التلخيص الخبير"، لكن قال ابن عبد البر: هذا قول لا يعلم أحداً من الفقهاء قال به، وفي إسناده نظر. قس: فلا إشكال حينئذ. ومن فاته قراءة أم القرآن الفاتحة =

وَمَنْ فَاتَهُ قِرَاءَةُ أُمَّ الْقُرْآنِ فَقَدْ فَاتَهُ خَيْرٌ كَثِيرٌ.
وفي نسخة: فاتته

ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل

١٨ - عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: دُلُوكُ الشَّمْسِ مِثْلُهَا.

١٩ - عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُخَبِّرٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: دُلُوكُ الشَّمْسِ إِذَا فَاءَ الْفَيْءُ، وَغَسَقُ اللَّيْلِ اجْتِمَاعُ اللَّيْلِ وَظُلُمَتُهُ.

- فقد فاتته خير كثير" وثواب جزيل. قال الباجي. معناه أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتداد بالسجدة كما تقدم، ولكن ليست فصيلة من أدرك الركعة دون قراءة كفصيلة من أدرك القراءة أيضاً من أوجها إلى آخرها مع زيادة، يعني مدرك الركوع وإن جعل مدرك الركعة، لكن ثواب من اشترك في الصلاة من الأول كثير جداً، وقيل: المراد به ما فاتته من موضع التأمين، والأول أوجه.

دلوك الشمس الخ المذكورين في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾ (إسراء ٧٨)، ولما كانت هذه الآية في بيان أوقات الصلاة، ذكر الإمام - تفسيره في المواقيت. **دلوك الشمس** مبلها قال الباجي: الميل - تسكين الياء - فيما ليس بخلفة ثالثة، يقال: مالت الشمس ميلاً، وأما الخلق والأجسام ففتح الياء، يقال: في الخائط ميل، والمراد في الحديث وقت الزوال وهو أحد الأقوال في تفسيرها، فحينئذ يكون المراد بالآية أول وقت الظهر، وروي هذا التفسير عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما، وأخرج السيوطي في "الدر" عن عمر لدلوك الشمس قال: لزوال الشمس، وأخرج بطرق عن ابن مسعود قال: دلوك الشمس عروها، وكذا أخرج عن عبيد الله. وهذا القول الثاني في تفسيرها، فحينئذ يكون المراد بالآية أول وقت المغرب. قال في "القاموس": ذلك به مرسه، والشمس دلوكاً عربت أو اصفرت أو مالت أو رالت عن كبد السماء، وقال في "المجمع": الدلوك يراد به زوالها عن وسط السماء وعروها أيضاً، وأصل الدلوك الميل، وسيأتي التفسير الثالث في الحديث الآتي.

إذا فاء الفياء قال الباجي: أي دراعاً، فعلى هذا هو قول ثالث في تفسير الدلوك، والأصل أن الدلوك هو الميلان، فيصدق على كل ميل لها، وأخرج السيوطي هذا التفسير عن ابن عباس فقط برواية ابن أبي شبة وابن جرير، وعلى هذا التفسير فالمراد به أول الوقت المستحب للظهر، وهذا كله على تفسير الباجي وقول صاحب "القاموس": إذا فرق بين "مالت" و"رالت" وجعلهما قولين، وإلا فالظاهر أن المراد هو ميل الزوال، كما هو مروي عن ابن عمر "وفاء الفياء" معناه رجوع الظل صادق على كليهما، بل على الثاني أظهر. "وغسق الليل" قال في "القاموس": العسق محركة: ظلمة أول الليل. "اجتماع الليل وظلمته" وصف الليل بالاجتماع، وإما هو في الحقيقة الوقت ولا يوصف بالاجتماع، -

جَامِعُ الْوُقُوتِ

٢٠ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ.

= وإنما يجتمع بذلك ظلامه، وقوته: "ظلمته" عطف على الاجتماع، وإيراد ذلك سيوادة، قاله ساجي. قلت: هذا أيضاً أحد الأقوال في تفسيره، وأخرج السيوطي عن أبي هريرة: عسق اميل غروب الشمس، وعن ابن مسعود أنه العشاء الآخرة، وعنه أيضاً: أنه بدو اميل. قال الزرقاني: هذه الآية إحدى آيات التي جمعت صلاة العصر، فدلوك الشمس إشارة إلى الظهري، وعسق اميل إلى العشي، وقرآن المجر إلى صلاة الصبح.

الذي تفوته الخ فيه رد على من كره أن يقال: فاتت الصلاة، واحتلف العلماء في المراد بتفوت، فقيل: القوات عن الجماعة، واختاره المذهب وغيره، ويؤيده رواية ابن ماجة. المتورأه وماله من ور صلاة الوسطى في جماعة، وهي صلاة العصر، وقيل: فواتها أن تدخل الشمس صفرة، وبه قال الأوراعي، أخرجه عنه أبو داود في "مسنه". قال السيوطي: وروي هذا في أصل ابن أبي حاتم مرفوعاً، لكن قال أبو حاتم: تفسير من نافع، وقيل: فواتها غروب الشمس، وروي هذا عن نافع في هذا الحديث. قال الخافض: وتفسير الروي إن كان فقهاً أولى من غيره. وقال السيوطي: روي هذا مرفوعاً في "أس أي شبة" لفظ: **عقد** حين فوات الصلاة من غير. **عنه** - روي عن الإمام مالك تفسيرها بذهاب الوقت، وهو محتمل للمختار وغيره، قاله

الزرقاني، فيمكن حمله على الثاني والثالث، لكن الراجح عندي حمله على الثالث كما سيأتي، تحت الحديث الثالث. ثم احتلف العلماء في أن المراد في الحديث الناسي أو العامد، فروي عن سالم أن هذا فيمن فاتته ناسياً، وعليه مشى الترمذي؛ إذ بوب على الحديث: "ما جاء في السهو عن وقت العصر"، يعني يندقه من الأسف عند معاينة الثواب الذي يعصى المصنون كأنما وتر أهله وماله، فالأسف في حق العامد أشد. وقال الداودي: إنما هو في العامد. وقال النووي: هو الأظهر، وأيده بقوله في الرواية السابقة من غير عذر. وقال العيني: كأنه أظهر؛ ما في "الحاري": "من ترك صلاة العصر"، وهذا ظاهر في العمد صلاة العصر.

واحتلموا في أن الحكم هل يختص بالعصر؟ فقيل: نعم؛ لزيادة قصتها وكوها الوسطى، وكوها في وقت اشتغال الناس وغير ذلك، وقيل: لا يختص بالصوت كلها مساوية، والحديث خرج جواباً عن سؤال عن فوت العصر، ولو سأل عن غيرها لأجيب بها، ويؤيده عموم ما ورد بلفظ: "من تفوته الصلاة" ورد بأن الحديث ضعيف، وفي المشاهير تخصيص العصر، ورجح التخصيص الرفاعي والنووي، ويؤيده رواية الحازي: "إن من الصلوات صلاة من فاتته كأنما وتر أهله وماله"، فقال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هي صلاة العصر. "كأنما" كذا في نسخ "الموطأ"، =

- ٢١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَتَقَى رَجُلًا لَمْ يَشْهَدْ الْعَصْرَ، فَقَالَ: مَا حَبَسَكَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ عُذْرًا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: **طَفَفْتَ**. قَالَ مَالِكُ: وَيُقَالُ: لِكُلِّ شَيْءٍ وِفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ.
- ٢٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْمُصَلِّيَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا فَاتَهُ وَقْتُهَا، وَلَكَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتُهَا أَعْظَمُ، أَوْ أَفْضَلُ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ.

= وفي بعض الروايات: فكأنما، والمستند إذا تضمن معنى الشرط جار في حربه انفاء وتركها. "وتر" بضم الواو وكسر القوية. قال في 'القاموس': وتره ماله: بقصه إياه 'أهله وماله' بصب اللامين في رواية الأكثرين؛ لأنه معصوم ثاب، والصميم في "وتر" اراجع إلى 'الذي تموت' مفعوله الأول، وروي برفعهما بمعنى أحد، فحيث لا يصير شيء في "وتر"، بل يقوم الأهل والمال مقام ما لم يسم فاعنه، وقال ابن عبد البر: معناه عند أهل اللغة والبيعة أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابة يطب بها وترًا، والوتر الخياطه التي يكتسب ثأرها، فيجتمع عليه عمان. عم المصيبة وعم صب الثأر، قاله السيوطي. وفيه أقوال أخر سبط في المنصولات كالعبي والرقابي وغيرهما، والمعنى أنه يحق من الأسف عند معابة الثواب كما تقدم، وقيل: المعنى كأنه فات منه مثل ما فات الثواب عن الموتور ماله وأهله، وقيل: يجب عليه من الأسف مثل الأسف الذي يوجب الموتور أهله وماله، وهذا المعنى في العامد أطهر؛ لأنه أتى كثيرة. قال السيوطي: وقع في بعض الروايات زيادة: "وهو قاعد"، وفيه إشارة إلى أنه أحد منه وهو ينظر غير مقاتل ولا ذاب، فهو أبلغ في العم، وإنما حص الأهل والمال بالذكر؛ لأن الاشتغال في وقت العصر إنما هو بالسعي على الأهل والاشتغال بالمال، فذكر أن تعويتها بارل مرر فقدهما.

طففت: بمائتين أي بقصت نفسك حظها من الأجر؛ لأنه لا يمكنه أن يصلي في لمسجد جماعة إذا كان له إمام راتب، قاله الباجي. 'قال مالك: ويقال: لكل شيء وفاء' بالمد 'وتصنيف' أي مقابل الوفاء، وهو في اللغة: الريادة على العبد وانقصاد منه. **وما فاتته وقتها إلخ.** والحال أنه "ما" نافية 'فاتته وقتها'؛ لكونه صلاها فيه، وكى "لما" موصولة 'فاتته من وقتها' الأفضل والمستحب "أعظم، أو أفضل" شك من الراوي، وفي نسخة: بالواو. 'من أهله وماله' قال الباجي: قال مالك في حديث يحيى: لا يعجبني ذلك، ووجه كراهية مالك هذا الحديث أن طاهره يخالف قوله **مالك** من **فاته** الحديث؛ لأنه **عظم** جعل من فاتته العصر كأنما وتر، وجعل يحيى بن سعيد في فوات بعض الوقت ما جعله النبي ﷺ في فوات جميعه، ففي ذلك أشد التصديق على الناس، وأخرج ابن عبد البر عن ابن عمر رفعه: **من ترك صلاة وماله حيز من أهله وماله**. وأخرج الدارقطني نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً، فالظاهر أن المراد في الحديث بالصلاة أدائها في وقتها المكروه، فحيث لا يصيق فيه، نعم لو حمل على أول الوقت =

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَدْرَكَهُ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ نَاسِيًا أَوْ سَاهِيًا حَتَّى قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي صَلَاةَ الْمُقِيمِ، وَإِنْ كَانَ قَدِمَ وَقَدْ ذَهَبَ الْوَقْتُ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْضِي مِثْلَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ. مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ النَّاسَ وَأَهْلَ الْعِلْمِ يَلْدُنَا. قَالَ مَالِكٌ: الشَّقُّ الْحُمْرَةُ

وفي نسخة: قال

= ففيه ضيق، كما قاله به الإمام مالك - فالأوجه عندي أن يراد بالصلاة صلاة العصر في وقت الاصرار، فحينئذ ما فات وقتها، لكن ما وصلت في وقت الكراهة دخل في التوعيد، وهذا أوجه من صرح الأثر. وهو في سفر يقصر فيه الصلاة. "فأخر الصلاة" عن أول الوقت "ناسياً أو ساهياً" بلفظ "أو" في أكثر النسخ، والنسوة على ما حكاه عياض: شعن عن الشيء، والسيان عقله عنه وآفة. وقال الساجي: النسوة: الدهور عن الشيء تقدمه، ذكر أو لا، والسيان لا بد أن يتقدمه الذكر. "حتى قدم" عاية لقوله: "أخر"، "عنى أهله" كناية عن تمام السفر، سواء كان به أهل أم لا. أنه إن كان قدم على أهله وهو في الوقت، فإنه يصلي صلاة المقيم يعني يتم الصلاة؛ لأنه صار مقيماً، وبه قال الحنفية؛ لأن الوجوب وإن كان بأول الوقت وكان بعد ذلك مسافراً، لكنه لما لم يحصل انتقل الوجوب منه إلى آخره المتصل بالأداء، كما سطر في الأصول. وإن كان قدم على أهله وصار مقيماً "والمحال أنه قد ذهب الوقت" تمامها "فليصل صلاة المسافر" يعني مقصورة؛ لأنه إنما كان يقضي مثل الذي كان عليه" وهو صلاة السفر.

قلت: وكذا في "كتاب الخجج" روي عن أبي حنيفة - قال الساجي: وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي يقضيها حصرية. قال ابن عبد البر في "الاستدكار"، من سبي صلاة في حضر فذكرها في سفر، أو سبها في السفر وذكرها وهو مقيم، صلاها كما رتمته، إنما يقضي ما فاته عنى حسب ما فاتته، وهو قول أبي حنيفة والثوري، وقال الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل: يصلي في المسألتين جميعاً صلاة حضر، وقد كان يقول الشافعي ببغداد مثل قول مالك، ثم رجع عنه عصر، وقال الحسن البصري وطائفة من الصريين: من سبي صلاة الحضر فذكرها في السفر صلاها سفرة، وفي العكس صلاها حصرية، كما لو ذكرها وهو مريض، أو ذكرها في صحة وقد لزمته في المرض، وهذا قول الثوري والبصري "قال مالك: وهذا الأمر" أي التفصيل الذي فاته هو الذي أدركت عليه أساس أي التابعين وأهل العلم أي الفقهاء "يلدنا" المذنب الممورة - زادها الله تعالى شرفاً وكرامة

فأخر الصلاة عن أول الوقت أو كل الوقت. الشَّقُّ حُمْرَةُ الخ. التي ترى في أفق المغرب بعد غروب الشمس، هذا هو المعروف في مذهب الإمام مالك - وبه قال الإمام الشافعي - والإمام أحمد - وبه قال الإمامان أبو يوسف ومحمد - من الحنفية، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة - وحكى الداودي أن ابن القاسم قال عن مالك في السماع: إن اللياض عندي أين، قاله الساجي، وقال العيني: وبه قال عمر بن عبد العزيز =

الَّتِي فِي الْمَغْرِبِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الْحُمْرَةُ فَقَدْ وَجِبَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَخَرَجَتْ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ.
 ٢٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ^{عَلَى مَنَعِبِ مَالِكٍ} أَعْمَى عَلَيْهِ، فَذَهَبَ عَقْلُهُ، فَلَمْ يَقْضِ
 الصَّلَاةَ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ الْوَقْتَ قَدْ ذَهَبَ، فَأَمَّا مَنْ
 أَفَاقَ وَهُوَ فِي وَقْتٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي.

النَّوْمُ عَنِ الصَّلَاةِ

٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ

= وابن المبارك والأوراعي في رواية، ومالك في رواية، ورور بن الهديل، وروى عن أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وعبد الله بن الزبير ^ع "فإذا ذهبت الحمرة فقد وجبت صلاة العشاء" على مذهب الإمام مالك - ^{٢٤} - "وخرجت" بصيغة الخطاب "من وقت المغرب"، واحتلفت الروايات عن الإمام مالك في آخر وقت المغرب، وما في "المُدْوَنَةُ" مثل ما في "الموطأ": أنه يخرج وقت المغرب بدخول العشاء، وبه قالت الحنفية، كما تقدم في أول المواقيت. وقال الررقاني: "وخرجت من وقت المغرب" أي المختار، وإلا فوقتها الليل كله. قلت: فهذا قول ثالث في المغرب عندهم غير ما تقدم أول المواقيت.

فأما من أفاق إلخ احتلف العلماء في المعنى عليه، فقال مالك والشافعي ^{رحمهما} لا قضاء عليه إذا استوعب الإغماء وقت الصلاة كله، وقال الحنفية: لا قضاء عليه إذا أعْمِيَ أكثر من يوم وليلة، وأما فيه وفي الأقل منه يقضي، وقال الحنابلة: قضى ما فات وإن كان ألف صلاة، كذا في "الهداية" وحواشيه، مروية ابن عمر ^{رضي الله عنهما} أوها الإمام مالك - ^{٢٥} - بأن الإغماء كان مستوعباً للوقت، وحميها الحنفية بأنه كان مستوعباً ليوم وليلة، ولذا قال الإمام محمد ^{رحمهما} في "موطئه" بعد هذا الحديث: قال محمد: وهذا بأحد إذا أعْمِيَ عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أعْمِيَ عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته. بلغنا عن عمار بن ياسر: أنه أعْمِيَ عليه أربع صلوات، ثم أفاق فقضاها. قلت: والقربة تؤيد الحنفية؛ لأنه روي عن ابن عمر ^{رضي الله عنهما} في المعنى عليه يوماً وليلة أنه قال: يقضي، أخرجه الإمام محمد في كتابه "الآثار"، فهو حمل فعنه هذا على أقل من يوم وليلة بماقص قوله: فاغتم وتشكر.

النوم عن الصلاة. أي ما حكمه هل هو مثل الإغماء أو يغالعه؟ أن رسول الله ﷺ مرسلًا، والمرسل حجة عند الحنفية والمالكية مع أنه موصول عند مسلم وأبي داود وغيرهما برواية سعيد عن أبي هريرة. "حين قفل" أي رجع إلى المدينة، والقول: الرجوع من السفر، ولا يقال لمن ابتدأ السفر: قفل إلا للقاءة تهاولاً في البداءة أيضاً، =

مِنْ خَيْرٍ أَسْرَى حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ عَرَّسَ، وَقَالَ لِبَلَالٍ: "اَكْلًا لَنَا الصَّبْحَ"،

= فمن قال: القافة المراجعة فقط فقد عطف، قاله ابن رسلان. من 'عروة' 'خير' نداء معجزة مفتوحة، فتحتية ساكنة، فهو حدة مفتوحة آخره راء مهملة، م يصرف للتعمية والتأنيث. قال الأصمعي: هذا عطف من ابن شهاب، والصواب من حين مهمة ويون. قال الناحي: والنصواب ما قاله ابن شهاب، وصوبه ابن عبد البر أيضاً، قاله ابن رسلان، وقال أبو عبيد: ما قاله الأصمعي عريف صعيص، وخبر اسم موضع على ثنية برد من المدينة، خرج إليها لبي. في آخر عمره سنة ٧هـ، كذا في السند. وقال العيني: 'خير' لغة اليهود حصص، قيل: 'ول ما سكن فيها رجل من بني إسرائيل يسمى خير فسميت به، على ستة مراحل من المدينة المنورة، وكانت العروة في جمادى الأولى سنة ٧هـ. وقال الزرقاني: 'خير' قرية ومدينة سنة ونسعون ميلاً.

ثم اختلف مشايخ الحديث في أن قصة التعمير وقعت لبي مرة أو تعددت، ما احتجبت الروايات فيها جداً! ففي رواية: 'حين قفل من خير' كما تقدم، أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه أيضاً، وفي لصحيحين وأبو داود عن عمران وأبي قتادة: 'كنا في سفر' بالإهماء، وكذا عبد الله بن داود عن عمر بن أمية أيضاً، وفي 'مسند' وأبي داود عن ابن مسعود: 'أقبل من الخديبية ليلاً'. وبأبي من مرسل زيد بن أسلم: "صريق مكة"، ولعبد الرزاق من مرسل عطاء، وسيهقي عن عتبة بن عامر، ونسبني عن ابن عمرو: كان بطريق سوذ، ولأبي داود عن أبي قتادة: 'في جيش للأمرء، فحاول ابن عبد البر إجماع بين الروايات بأن رمان خير قريب من رمان الخديبية، وطريق مكة يصدق عليها أيضاً. قال حافظ: ولا يحق تكلفه. وقال الأصمعي أيضاً: لم يقع إلا مرة واحدة، ورجح النووي والقاضي عياض تعدد القصة؛ كثرة اختلاف الأحاديث فيها كما سيجيء، بعضها وقال السيوطي: لا يجمع إلا بتعدد القصة، وإليه ما أكثر الحديثين. وقال أبو بكر بن العربي: ثلاث مرات، أحدها: رواية أبي قتادة لم ينصروها أبو بكر وعمر، والثانية: حديث عمران حصارها، والثالثة: حضرها أبو بكر وبلال يوم، قاله العيني، وإليه مال الزرقاني كما سيجيء.

أسرى. أي سار ليلاً، يقال: أسرى وأسرى لسان معنى. وفي رواية أبي مصعب: أسرع، ولأحمد من حديث دي حمير: كان يفعل ذلك قلة أراد، فقال له قائل: يا بني الله! اقصص لنا وراءك حتى إذا كان من آخر الليل أي مع السحر، كما في رواية ابن عمرو عند نصري. وأحدته الأكرى. كما في 'مسند' وأبي داود، وفي حديث أبي قتادة: فقال بعض القوم: يا رسول الله! لو عرست ما؟ فقال: ... من ... فقال بلال: أنا أوقفكم"، الحديث أخرجه البخاري 'عرس' تشديد لراء، وجمهور أهل لغة على أن التعمير برول المسافر آخر الليل لسوء والاستراحة، ولا يسمى برول أو الليل تعميراً، وقيل: لا يختص برمن، بل مطلق برول المسافر =

حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَفَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال: ما هذا يا بلال؟ فقال بلال: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْتَادُوا،

= ويؤيده رواية مسلم عن أبي قتادة: "فجعل بعضا يهمس إلى بعض ما كفارة ما صنعوا بتعريض في صلاتنا" الحديث، وفي رواية أبي قتادة عند أبي داود: "فقال بعضهم لبعض: قد فرط في صلاتنا"، وكل من هذه الأربعة موجه إلا الثاني. "فقال ﷺ ما هذا" التقصير "يا بلال! فقال بلال معتذراً حين قال له رسول الله ﷺ: يا رسول الله! كما في حديث أبي قتادة عند البخاري، فقال: "يا رسول الله! أخذ نفسي الذي أخذ بنفسك"، يعني أن الله عز وجل استولى بقدرته على كما استولى عليك، ويحتمل أن يكون المعنى النوم عني كما عشت مع مرثنت أي كان يومي بطريق الاضطراب دون الاختيار ليصبح الاعتذار، وليس فيه احتجاج بانقدر كما توهم.

اقتدوا بالفاظ والمثابة الموقية بصيغة الأمر، من الاقتياد أي رغبوا، يقال: قاد اسير واقتاده إذا حر حسبه أي سوقوا، ويأتي تعينه في الثاني. قال العيني: فإن قلت ما كان اسبب في أمره ﷺ بالارتحال من ذلك المكان؟ قلت: بين ذلك في رواية مسلم: **ون هذا**، **د حصه فيه استنبط**. وقيل: كان ذلك لأجل الغفلة، وقيل: لكون ذلك وقت الكراهة، وفيه طرفة لأن في حديث الثابت "لم يستيقظوا إلا وجدوا حر الشمس"، وديث لا يكون إلا أن يذهب وقت الكراهة، وقيل: هذا مسووح بقوله ﷺ **فليسبب** **د ذلك**. وفيه طرفة لأن الآية مكية، والقصة بعد الهجرة. قلت: سبط الرد على هذا الأخير الناجي أيضاً. قال الرقابي: وقيل: أحرها لاستعاضة بأحوال الصلاة، وقيل: تحرراً من العدو، وقيل: ليستيقظ الناس ويستشط الكسلان، وقيل: لكراهة الوقت، ورد حديث عمران بلفظ: "حتى وجدوا حر الشمس"، وللطبري: "حتى كانت الشمس في كبد السماء".

قلت: لا يذهب عليك أن الوقعة قد تكررت، فلا يمكن الإنكار أن تأخيره ﷺ مرة كان لكراهة الوقت، ففي رواية مسلم: "حتى إذا استيقظ رسول الله ﷺ، فلما رفع رأسه ورأى الشمس قد برعت، فقال: رغبوا، فسار بها حتى إذا ابيضت الشمس برن فصلي"، وأكثر رويات أبي داود على أنه ﷺ: أحر حتى إذا ارتفعت الشمس صلى، فهذه كلها صريحة في أن التأخير كان منذ الطلوع، فلا تجمع بينها إلا بأنه مرة استهوى عند حرارة الشمس، ومرة عند طلوعها، ولذا ترى العلامة العيني رد هها التأخير لكراهة الوقت، كما تقدم في كلامه؛ لأن الحديث الذي شرحه كان لفظه: "فكان أول من استيقظ رسول الله ﷺ والشمس في ظهره" الحديث، وقال في موضع آخر: وفي الحديث أقوى دليل لنا على عدم جوار الصلاة عند طلوع الشمس؛ لأنه ﷺ ترك الصلاة حتى ابيضت الشمس، ولورود النهي فيه أيضاً، وذلك؛ لأن لفظ هذا الحديث "فاستيقظ النبي ﷺ" وقد طلع حاجب الشمس" الحديث، وفي آخره: "فلما ارتفعت الشمس وابياضت قام فصلي".

فَبَعَثُوا رَوَاحِلَهُمْ وَاقْتَادُوا شَيْئًا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلَاقَةٍ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلَاةَ: "مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَفِي صَلَاتِهِ دَكْرٌ﴾.....
(في نسخة: في كتابه) (طه: ١٤)

فبعثوا رواحيلهم أي أثاروها لتقوم، والرواحل جمع راحلة، واقتادوا - بصيغة الماضي - أي حرروها شيئاً قليلاً، حتى خرجوا من الوادي في قصة، وخرجوا من الوقت المنكروه أيضاً في قصة أخرى. ثم أمر رسول الله ﷺ بإلقاء الصلاة، وأحمد وأبي داود من حديث دي محرز: "أمر بلالاً فأذن، ثم قام فصلى الركعتين قبل الصبح، وهو غير عجل، ثم أمره فأقام الصلاة" الحديث، وبوب البخاري على حديث أبي قتادة: "باب الأذان بعد دهاب الوقت"، وأخرج أبو داود بطريق معمر عن الزهري: "أمر بلالاً فأذن وأقام"، وقال في آخره: لم يذكر الأذان في حديث الزهري إلا فلان، فالظاهر أن في رواية "الموطأ" اختصاراً من الزهري أو من فوقه، إلا أن رواية ابن بكير عن مالك بإثبات الأذان يدل على أنه وقع الاختصار من نخته، وهذا كله عندنا الجملة؛ إذ قالوا: يؤذن سمائة ويقيم لها، وبه قال أحمد بن حنبل. وأبو ثور، وقال مالك والشافعي: من فاتته صلاة أو صلوات لا يؤذن لشيء منها، ويقيم لكل صلاة نرواية الباب، وانقياس يؤيدهم؛ لأن الأذان لإعلام الناس بالوقت، وهذا ليس بإعلام بل تحييط عليهم، وقال سفيان: لا يؤذن ولا بقاء، مختصر من 'المأخوذ'، لكن تركنا القياس للأثر. "فصلى بهم رسول الله ﷺ قضاء صلاة الصبح، ثم قال حين قضى الصلاة: وخرج منها: "من نسي الصلاة"، راد في رواية القسبي: "أو نام عنها"، وبه يطابق الترجمة، قال إبراهيم: أو يقال: إن المراد العجلة عنها، سواء كان نوم أو نسيان، فاكتمى بالنسيان عن النوم؛ لأنه مثله بجامع الغفلة.

فليصلها إذا ذكرها. قال النووي: شد بعض أهل الصاهر، فقال: لا يجب قضاء الغائبة بغير عذر، ورغم أنها أعظم من أن يخرج من وبال معصية هذا القضاء، وهذا خطأ من قائله. وقال الشوكاني: ذهب داود وابن حزم إلى أن العائد لا يقضي الصلاة هذا الحديث، ثم نقل عن ابن تيمية أنه احتار ما ذكره، ثم بسط الكلام فيه، ورده الشيخ - نور الله مرفده - في "إسار"، لو شئت فارجع إليه. قال العيني: فإن قلت: هذا يقتضي أن يلزم القضاء في الحال إذا ذكر، مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة اتفاقاً. قلت: أجيب عنه: بأنه لو تذكرها ودام التذكر مدة وصلّى في أثناءه، صدق أنه صلى حين التذكر، وليس يلزم أن يكون في أول التذكر، وجواب آخر: أن "إذا" للشرط، كأنه قال: فيصل إذا ذكر، يعني لو لم يذكره لا يلزم عليه القضاء.

وحاصل ما قاله ابن رسلان أن الطرف يقدر متسعاً، وإلا يلزم الإتيان بجميع الصلاة في وقت التذكر، وهي اللحظة اليسيرة، وهي بديه الفساد؛ فإن الله عز وجل يقول: ﴿فَمَنْ نَسِيَ صَلَاتَهُ فَإِنْ رَجَعَهَا فَلْيَرْجِعْهَا﴾، كذا في نسخ "الموطأ"، والصواب في رواية الزهري: لتذكرى بالألف واللام وفتح الراء بعدها ألف مقصورة، وكان الزهري كذلك يقرئها، =

عُرس رسول الله ﷺ: أح عبد فصيح 'بضريق مكة' قال الدين حاونوا 'اجمع بين الرويات لميلهم إلى توحيد القصة، منهم ابن عبد البر: إن طريق حبر و طريق مكة من المدينة واحد' و'وكل' بتخفيف الكاف من باب وعد وتشديدها 'لألا' عني سؤاله، كما تقدم 'أن يوقفهم للصلاة فرقد دلال' بعد ما سهر مدة 'ورقدوا' أي ناموا 'واسمروا راقدين' حتى 'استيقظوا' و'الحال' أنه 'قد صنعت عليهم الشمس' وأصابهم حرها 'فاستيقظ القوم' وقد فرغوا 'أسفاً' عني فوت الصلاة لا لحوف كما تقدم، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا، وفي المقدمة: 'فاقنادوا'، ولا مفاة بينهما مع احتمال أن أمرهم بالتخيير، أو انقسموا فافتد بعضهم وركب الآخرون، كما هو صاهر.

حتى يخرجوا' وعط' المشكاة' عن مالك: "حتى خرجوا" من ذلك الوادي' الذي عرس فيه، وقال **ع** إن هذا واديه شيطان' ونسبه عن أبي هريرة: **ع** **ر** **ح** **ف** **س** **ق** **أ** قال ابن رثيق: قد عتبه بذلك، ولا يعمله إلا هو، وقال عياض: هذا أظهر الأقوال في تعيينه. قلت: وهذا يؤيد احمية في قوله: إن لقضاء لا يصلي في لأوقات الثلاثة: الطلوع والغروب والاستواء؛ لأنه **ع** **أ** أخر قضاء الصبح؛ حضور الشيطان في هذا الوادي، وم يصليها فيه، وقد ثبت حضور الشيطان في هذه الأوقات الثلاثة أيضاً، كما جيء في "الموطأ" أيضاً. إن الشمس تطلع معها قرن الشيطان، فإذا رتمعت فارقتها، ثم إذا استوت فارها، فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت لغروب قارها، فإذا غربت فارقتها، وهي رسول الله **ﷺ** عن الصلاة في تلك الساعات، فعمه أن المراد بالصلاة المنهية في هذا الحديث مصبقها استاؤن لبقضاء أيضاً؛ لأثر الشيطان في الوقت، كما أثر في الوادي في هذا الحديث، فإن قلت: إن النبي **ﷺ** مع عن التشاؤم، وهما قد تشاء بدت الوادي، وأجيب: بأنه لم يكن تشاؤماً، بل كان **ع** علمه؛ ولذا اقتصره الجمهور على مورده، كما سيجيء من كلام الباجي.

حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ، فَرَكِبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَنْزِلُوا وَأَنْ يَتَوَضَّعُوا، وَأَمَرَ بِلَالاً أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ أَوْ يُقِيمَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيْهِمْ وَقَدْ رَأَى مِنْ فِرْعَانِهِمْ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا، فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ثُمَّ فَرَغَ إِلَيْهَا، فليُصَلِّهَا.....

فركبوا حتى خرجوا الخ غير بعيد، اختلف العلماء في أن حكم التحول من الوادي الذي أصاب فيه شيطان ولعبة متعد أو محض شئ الجماعة، والجمهور على الثاني؛ لأنه يعرف أثر الشيطان وأثره، وحس لا يعرف هل فيه أثر الشيطان أم لا؟ بسطه حاجي، ثم أمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا وأن يتوضَّعوا، ثم توصوا وتوصوا الناس في رويته مسلم، وأمر ببالا المؤد أن ينادي بالصلاة أي يؤد أو يقيم كما بالشئ في رويته، ونقدم أنه أمر ببالا فأد، ثم قام . فصلى ركعتين لتبين هل الصبح، ثم أمره فأقام الصلاة، فصلى رسول الله ﷺ بالناس الصبح قضاء، ثم انصرف - أي سب - إليهم وقد رأى من أي بعض فرعهم أسفاً على خروج الوقت، كما تقدم، فقال تسمية وموساهمة بأنه لا حرج عليهم؛ لأنه لم يتعمدوه، فقال: يا أيها الناس! إن الله قبض أرواحنا كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ لَا يَرْجِعُ فِي الْغَيْبِ﴾ (سورة الحديد: ٢٦)، روي في أبي داود من حديث ذي بحر: «ثم ردها إلي» «وبو شاء لله عز وجل ليردها إلي في حين أي وقت غير هذا قل ذلك الوقت أو بعده، قال العريبي عبد السلام: في كل حسد روحان: روح البقصة التي أخرى الله العادة أنها إذا كانت في الحسد كان الإنسان مستيقظاً، فإذا نام خرجت ورأت الملمات. وروح الحياة التي أخرى الله العادة أنها إذا كانت في الحسد فهو حي، ثم في موت صلاته من مصاح ما لا يحصى. قال السوسي: لأحمد من حديث ابن مسعود: «لو أن الله أراد أن لا يناموا عنها أياماً، ولكن أراد أن يكون من بعدكم، ولأحمد أيضاً عن ابن عباس موقوفاً: «أما يسرني هذا الدنيا وما فيها يعني الرحضة»، ولأن أي شية عن مسروق: «أما أحب أن ي الدنيا وما فيها بصلاة رسول الله ﷺ بعد طلوع الشمس».

فإذا رقد أحدكم الخ عافلاً ودهلاً عن الصلاة أو نسيها وفي حكمها إهمالها بالصريق الأول كما تقدم، وحصلهما ما ذكره ليرتفع التوهم سقوط القضاء عنهما؛ برفع القيم عنهما، وكوهمهما بأنهما مع أنه لا يبيق بشأن التمسك أن يقضي الصلاة عامداً فم يحتج إلى سانه، ونقطة أو التوسيع، ويحتمل الشئ. ثم فرغ إليها أي سه باليقظة أو التذكر «فبعضها» حين القضاء، كما كان يصيبها في وقتها ولا قضاء له إلا ذلك، لا كما توهم أن يقضيها مرة أخرى في وقتها من الغد.

كَمَا كَانَ يُصَلِّيْهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ انْتَفَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلَالًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فَأَضْجَعَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُهْدِئُهُ، كَمَا يُهْدِئُ الصَّبِيَّ حَتَّى نَامَ، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا، فَأَخْبَرَ بِلَالٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ.

سَنَى عَنِ الصَّلَاةِ بِالْهَاجِرَةِ

٢٦ - مَاتَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ

إِنَّ الشَّيْطَانَ أَيُّ شَيْطَانٍ مَوْدِي أَوْ شَيْطَانُ بِلَالٍ أَوْ الشَّيْطَانُ الْأَكْبَرُ أَتَى بِلَالًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي بِلَالًا فَاسْجَعَهُ فَأَضْجَعَهُ أَيُّ سُدَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ، وَتَمَكَّنَ أَنَّهُ صَطَّحَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ إِنَّ كَانَتْ لِأُخْرَى، فَلَمْ يَزَلْ يُهْدِئُهُ مِنْ إِهْدَاءٍ، قَالَ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَهْلُ الْحَدِيثِ يَرُدُّونَ هَذَا اللَّفْظَ بِلَا هَمَزٍ، وَأَصْلُهَا عِنْدَ أَهْلِ النُّعَةِ أَهْمَزٌ أَيُّ يَسْكُنُهُ وَيَوْمَهُ، مِنْ هَدَأْتُ صَبِيًّا وَصَعْتُ وَصَرَبْتُ يَدَهُ عَلَيْهِ يَهْدِي كَمَا يُهْدِي سَاءَ عَقُولُ الصَّبِيِّ حَتَّى يَأْمُرَ بِلَالًا، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ بِلَالٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، وَفِيهِ تَأْيِيسٌ لِبِلَالٍ وَعَذَرٌ عَلَيْهِ، فَقَدْ نُوِيَ بَكْرٍ أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَهِدَ مِنْ نَعَجَةِ الْهَاجِرَةِ ثُمَّ احْتَفَلَ لِعَدَمِهِ فِي حُجْرٍ فَفَسَدَ صَلَاتُهُ فِي الْأَوَّلِ ثَلَاثَةَ سَهْوَةٍ عَنْهَا، فَقَدْ مَاتَ وَالْأَوَّلِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَبِشْرَقٍ تَقْصِي صَلَاتِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، هِيَ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ دَيْمًا، وَهِيَ خَطِيئَةٌ، وَاسْتَدْرَجَ عَمُومُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُكِرَ حَقِيقَةُ حُجْرِهِ فِي الْأَوَّلِ ثَلَاثَةَ سَهْوَةٍ؛ لِسَهْوَةٍ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا فِي رِوَايَاتٍ مُشْهُورَةٍ، بِسَهْوَةٍ لِرِوَايَةِ وَاعِيٍّ، وَحَصَصُوا لَهَا عَمُومَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا أَنَّ سَائِرَ الْأُئِمَّةِ حَصَصُوا عَمُومَ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِحَقِيقَةِ فَرَأَى تَرْجَحَ قَوْلُهُمْ، مِنْهَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَاتٍ مُسْتَمِرَّةٍ وَأَيُّ دَلِيلٍ أَنَّهُ أَخْرَجَهَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ شَمْسُ، وَهِيَ بَسْمَلَةُ ابْنِ الصَّرِيحِ، وَمِنْهَا: مَا تَقَدَّمَ مِنْ ابْنِ رَسَالَانَ وَغَيْرِهِ، أَنَّ الْخَرَّ هُنَا يَقْدَرُ مُوسَعًا لِاحْتِمَالِ، وَإِلَّا فَيُفْسَدُ الْكَلَامُ، وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا عَارِضَ الْعَمُومَ مَا تَرْجَحُ نَمَحَرَمَ، عَلَى مَا لَيْسَ فِي الْأَصُولِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ تَرْجِيحاتِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي يَدُلُّ بِأَعْلَى صَوْغِهَا أَنَّ رِوَايَاتِ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَقِلُّ تَأْوِيلًا، وَرِوَايَاتُ النَّبِيِّ ﷺ لَا مَقَرَّ لِأَحَدٍ فِيهَا عَنِ تَأْوِيلِ.

الصَّلَاةُ بِالْهَاجِرَةِ وَهِيَ بَصْفُ سَهْوَةٍ عِنْدَ تَنَدُّدِ حَرٍّ، وَهِيَ حُجْرَةٌ وَغَيْرُهَا، وَكَذَلِكَ قَالَ الْإِسْبَغِيُّ، وَنَهَى بَكْرًا عَنْهَا، كَمَا هُوَ مَأْخُودٌ عَنْ مَعْنَى رِوَايَاتِهِ، قَالَ ابْنُ سِدْدَةَ الْخَرَّ قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: هَذَا مِنْ مَرَامِيلِ عِظَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تَكْلِمَةُ النَّاسِ فِيهَا، وَقَالَ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ، يَقْوِيهِ لِأَحَادِيثِ مُتَّصِلَةٍ حَتَّى رَوَاهَا مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَهِيَ السَّبْوِيَّةُ، قَالَ الْبُيُوتِيُّ: قَدْ مَرَّ عَلَى سِدْدَةَ أَنَّهُ يَرَاهُ مُوَأَفًى، قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ إِسْحَارِي بِصُرْقٍ، إِنَّ شِدَّةَ الْخَرِّ مِنْ فَيْحٍ =

- ٢٧ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَنَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ"، وَذَكَرَ: "أَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا فَأَدْنَى لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ بِفَسَيْنٍ: نَفْسٌ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٌ فِي الصَّيْفِ".
- ٢٨ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

فأبردوا **اح** يقطع الصلوة عن الصلاة تقدم الكلام على بعض 'عن'، ونرد بالصلاة يظهر، كما أشار إليه المصنف بالسويط، وبه صرح في حديث أبي سعيد عند سحري بنقط "أبردوا - يظهر"، وحمل بعضهم الصلاة على عمومها، فقال به شهاب: بالعصر، وأحمد في العشاء في الصيف، ولم يقل به أحد في معرب؛ لصيق الوقت. فإن شدة حر من فيح جهنم تعين مشروعية الإرد، وإحكامه فيه دفع استفهام؛ لأنه نسب خشوع، وقيل: لأنها ساعة تسحر فيها جهنم، ويستشكل أن الصلاة مصد وجود رحمة، فعملها مصد فردد بعدا، فكيف أمر بتركها؟ وأحب أن يعين بدعاء من شارع وحسب قوله وإن لم يسمع، وسبب تعين أن وقت ظهور أثر العصب لا يقع فيه حب لا من أدله، وصلاح لا يفت عن حب ودعاء، وبإيدى حديث عتد الأسياء كنهم بالأمة في أحسن سوى ساء. فلم يعدد؛ لأنه دل له، ويمكن أن يقرب بها من أوقات المشقة التي هي مصد سب خشوع فسد الإرد وذكر في سي فهو بالإسناد المذكور، ووجه من جعله موقوفاً أو معلقاً، وقد أفرد أحمد ومسلم من طريق آخر مرفوعاً.

فإن شدت الحر **اح** تقدم الكلام على من حديث. قال العيني: اختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة، وحديث حباب: سيكون في الحار حرم مصد فلم يشك روده مسلم، فقد بعضهم. الإرد رحمة والمصنف فصل، وقد بعضهم: حديث حباب مسووح بالإرد، وإن هذا ما أنكر لأثره في كتاب الماسح والمسووح" والنصحاوي، وقال وحديث ديث في حديثين، أحدهما حديث لميرة: كنا نصلي بالهاجرة، فقال ساء. فبين هاتين الإرد كان بعد التهجير، وحديث أنس: إذا كان لبرد بكرو، وإذا كان الحر أبردوا، ويقال: حديث حباب كان مكة، وحديث الإرد باندية، فإنه رواية أبي هريرة، وقد نسبه ساء ٧هـ، وقال الخلال في 'عنه' عن أحمد: آخر الأمرين من الحار الإرد، وحمل بعضهم حديث حباب على أنهم ضبو تأخير رندا على قدر الإرد، وقال أبو عمر في قول حباب: 'لم يشكنا' يعني ما يجوز حبان اشكوى، =

النَّهْيُ عَنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِرِيحِ الثُّومِ وَتَغْطِيَةِ الْفَمِ

٢٩ - مَاتَ عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرُبُ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الشُّومِ.

- فهذه ستة وجوه، واحترار القاري الخامس، فقال: والتأخير بعيد إلى آخر الوقت لئلا يعارض الخ. قال من
 قديمة في 'المعنى': ولا نعم في استحباب جعل الظهر في غير الحر والجمعة خلافاً، قال الترمذي: وهو الذي
 اختاره أهل العلم من أصحابه ومن بعدهم، وأما في شدة الحر فكلام الحارثي يقتضي استحباب الإبراد على
 كل حال، وهو ظاهر كلام أحمد، وهو قول إسحاق وأصحاب الرأي وابن أسد. وقال القاسمي: إنما يستحب
 الإبراد ثلاثة شروط: شدة الحر، وأن يكون في سदन احراق، ومساحد الجماعات، فأما من صلاها في بيته أو
 مسجد بقاء بيته فالأفضل تعجيلها، وهذا مذهب الشافعي. قلت: كذا في 'أندلس المختار' وغيره إذ قال.
 وتأخير الظهر الصيف مصحفاً أي لا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة، وم في 'الخوهره' وغيره من
 اشتراط ذلك مطور فيه. قال الشافعي: اشروط الثلاثة مذهب الشافعية صريحاً لها في كتبهم، وأما مذهب مالك
 على ما نقله الزرقاني، فتدب الإبراد في جميع السنة، ويزاد لشدة الحر.

نورج التوم نسمه اناء المشقة، سبط اخد في مفاعه كثير منها: نه مسحر سفع، مخرج مدود، ومدر حد، وهذا افضل ما فيه جيد بسيد وغير ذلك، فعد خمسة وعشرين مفاع وعذو مضار.

من هذه الشجرة يعني الثوم، وفيه محارة؛ لأن المعروف في اللغة أن الشجر ما له ساق، وما لا ساق له فحجر،
وبه فسر ابن عباس قوله عروجي: «سجد سجد سجد» (برقم ٦)، وقيل: بينهما عموم وخصوص، فكل
نعم شجر ولا عكس، وقيل: غير ذلك. «فلا يقرب» وفي نسخة: «فلا يقرب» سئل التأكيد وفيه مبالغة؛ فإن
القرب إذا كان مموعاً فالدحوى أو «مساحداً» بفتح الحاء، وكذا في رواية أحمد عن العموم جميع
المساجد، وقيل: خاص بمسجد المدينة لكونه حريم. «ورد أن ملائكة تحضر في غيره» وقيل: أراد به مسجد
خير؛ ما نقل الحاجي عن أبي سعيد أنه قال: ما فتحت حير وقع أصحاب رسول الله ﷺ في تلك القلعة الثوم،
وإنما جيع، فأكلوا منها أكلاً شديداً، ثم رحلوا إلى المسجد، فوجد رسول الله ﷺ رجع، فقال: من أين
مسجد حسه ولا حسه؟ فقال الناس: حرمت حرمت، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «مسجد حسه ولا حسه»
مسجد حسه ولا حسه؟ فقال الناس: حرمت حرمت، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «مسجد حسه ولا حسه»
المسلمين لا يختص بمسجده بل لكل سواء لرواية «مساحداً» وعينه جمهور عموم الامة، وهي قوله
«سجد سجد سجد» راد في حديث جابر: «سجد سجد سجد» ومثل الثوم يصل والكرات، كما في حديث مسلم،
وأخفى به الشامي نفلاً عن العيني كل ما له رائحة كريهة، قلت: ومثله ترب الدخان المنداء في هذا الزمان، =

٣٠ = عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُجَبَّرِ أَنَّهُ يَرَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانَ ^{سَالِمٌ} يُعْطِي فَاهُ وَهُوَ يُصَلِّي، جَبَدَ الثَّوْبَ عَنْ فِيهِ جَبْدًا شَدِيدًا، حَتَّى يَنْزَعَهُ عَنْ فِيهِ.

= ثم أكل ذلك ليس حراماً؛ لما روي عن أبي سعيد المتقدم، وحدث جابر عن أبي داود، قال:
 «...» وهذا كنهه فيمن كنهه، فأما من أكل صباحاً فلا مانع؛ حدث عمر ^{فيمنها}
 صحاباً، قال الإمام محمد، إن كره ذلك بريحه فبدل منه صحح ولا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة.
المحرر: يضم الميم وفتح الجيم والموحدة الثقيلة.

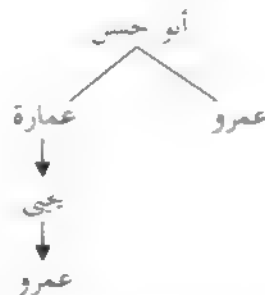
يعطي فاه أي فمه وهو في حالة الصلاة، 'حدد' جيم فاء موحدة فذل معجمة، أي حدد 'ثوب' عن فيه
 حدد 'ول' حدد: احدد حدد، وبسبب مقبولة بن لغة صحيحة، ووجه الجوهري وغيره 'سديد' مسددة في
 الإنكار، فهو منع في تعييمه، حتى يبرعه أي يبعده عن فاه ساحي. ومعنى ذلك أن الخسوخ مشروح
 ومقصود في الصلاة، وإنما يأتي الخسوخ؛ لأن معناه كبر. قال الشامي: ويكره لسنه. وهو تعصية لألف ونصه
 في الصلاة؛ لأنه يشبه فعل الخسوخ حال عبادتهم لربهم قال بريعي. ونقل لطحوي عن أبي اسعود: أنها تحريمه.

كتاب الضمارة

العمل في الوضوء

٣١ - حدث عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ

أنه الضمير على الظاهر — يحيى، قال عبد الله بن زيد، وروى محمد بن موسى في موضعه عن أبيه يحيى أنه سمع حده أنا حسن بن علي بن زيد، فجعل يسألني أحسن، وفي رواية لسحري شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد، فجعل يسألني عمرو فأحصل أنه اختلف في هذه الرواية موافق لسائل: يحيى أو الحسن أو عمرو، قال الحافظ: والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال: اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو الحسن لأبي سري واه عمرو، وسأله يحيى بن عمار، فسأله عن صفة الوضوء، وتولى السؤال منهم عمرو بن أبي الحسن، فحيث سب السؤال إليه كان على حقيقة، وحيث سب إلى أبي حسن فعلى محار: كونه الأكبر وكان حاصراً، وحيث سب السؤال ليحيى فعلى محار أيضاً؛ كونه باقٍ الخديث، فقد حصل الجمع، ويؤيده رواية الإسماعيلي عن عمرو بن أبيه: قال: قساً لفظ الجمع اشير إلى أنهم اتفقوا على السؤال، ورواية أبي يعين في "المستخرج" عن عمرو بن أبي حسن قال: "كنت كثير الوضوء، ففقدت عبد الله بن زيد صريحة في أن متولي السؤال كان عمرو، فله الحمد وامة. وهو حد عمرو بن يحيى الذي كذا جميع رواية 'الموضأ'، بل كذا في جميع روايات الإمام مالك في غير 'الموضأ' أيضاً، كسب أبي داود والسنائي وغيرهما. قال ابن عبد البر: نفرد به مالك، ولم يتابعه عليه أحد، ولم يقل أحد: إن عبد الله بن زيد حد عمرو. وقال ابن دقيق العيد: هذا وهم فصح من يحيى بن يحيى أو غيره، وأعجب منه أن ابن وصاح - وكان من أئمة الحق وحديث - سئل عنه، فقال: هو حده الأمة. وقال الحافظ: الضمير راجع إلى الرجل القائل الشك في أكثر الروايات، فإن كان أنا حسن فهو حد عمرو حقيقة، أو أنه عمرو فمحار؛ لأنه عم أبيه يحيى؛ لأن سبهم هكذا:



ووه من رعم أن الضمير لعبد الله وليس هو حد عمرو لا حقيقة ولا محار، وقول صاحب 'الكامل' ومن تبعه: =

- وَهُوَ جَدُّ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. - هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِنِّي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ،

= إن عمرو هو من سب عبد الله بن زيد، غصه بجمعه من هدد روية ولا عقل، وكان - أي عبد الله بن زيد - من أصحاب رسول الله ﷺ، كذا قاله المشايخ، وأما جد عبد الله بن زيد فمحمّد بن عبد الله بن زيد، إذ كونه عبد الله بن زيد من صحبة صحبه، وكونه من سب من صحبه في حبر خفاء بعد ما أنه قريب لفظاً، وكونه سبلاً لصفة وصونه، أنص بهم عدم صحته، وقد نسبه على كونه صاحبياً أشد حباً من التثنية على بيان صحبة عبد الله بن زيد، والله أعلم.

الترجي أي ترى فيه ملاحظة صاحب التثنية، كأنه أراد الإبقاء بالفعل؛ ليكون تبع في التبعين، وأن مصدرية، والخمسة في محل نصب مفعول - تستطيع - كيف كان رسول الله ﷺ يمتص ماءه؟ قال عبد الله بن زيد: نعم، أريت أمدى بوضوء - فتح نوب - ما بوضوءه، وفي روية للبخاري: قدس ماء، وفي أخرى له: قدس بؤر، فأفرغ من أفرغت الإماء إذا فست ما فيه أي صب ماء، بقى - فرغ وفرغ عبد الله بن زيد أبو مصعب وعمره: يمي، وفي روية من وضاح وغيره بأسية، فاستدير على إحدى يديه، أو برد يده حس، فيسقى يرويتان، ولم يذكر فيه سنة أو تسمية؛ لأنهما من لأقرب دون لأبعد، أو لأنهما خفيان، فانه غاري. قلت: أو لبيان حوار دونهما. فعلى يده أسية جمهور رواة أنوصاً، ومراد بكفان مريض من أنكر في بعض روايات إلا في روية "المصاييح" فبدونه. قال ابن حجر: وجه الإحياء بن أنكر أن لأقصر على أن يوضوء بوضوءه (قري) قال حافظ: كذا ما في بعض مريض، ووقع في روية وهيب عبد محاري وحاند عبد مسلم وبنو ردي عبد أبي عيم بنصف: "ثلاثاً"، وهؤلاء حفاظ قد حتموا، فروايتهم مقدمة على روية حافظ بوحده كذا في السوير. قل حافظان بن حجر وعبي. بن فست ه لا يحمل هدى على وفين؟ قلت: المخرج واحد، والأصل عدم التعدد.

ثم مضمض كذا في أكثر نسخ، وفي بعضها: تمضمض، والمضمضة لغة: تحريك ماء في الفم. قال العيني. قل من سده مضمض وتمضمض. وكما أنه أن جعل ماء في فيه ثم يدرد ويقحه، وأخيه التحريك، ومنه مضمض للعاس في عيبه إذ تحرك، واستعمل في المضمضة تحريك الماء في الفم. قل النووي: وأقبل أن جعل ماء في فيه، ولا يشترط الإدخال على مشهور عند جمهور. وسنن كذا يحيى، وأبي دود الله: وسنن، ففي روية يحيى لا يذكر الاستنشاق؛ لأن ذكر الاستنثار دليل عليه، فإنه لا يكون إلا بعد الاستنشاق. ثلاثاً: تسريع فيه الغلغل، أي تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً، وفي: فيه جمع بين تمضمضه والاستنشاق من كل حرفة، وهو مختلف عند علماء، سطره علامة عني، فهو شب جمع ما حديث حمل على يدي حوار. قل بزمدي: قل شافعي: إن جمعتهما في كف واحد فهو جائز، فإن فرقها فهو أحب، وبوب أبو دود في نسبه في لفرق بين المضمضة والاستنشاق، وذكر فيه حديث صححة بن مصرف، عن أبيه، عن جده، وفيه: فرائته يقض بين المضمضة والاستنشاق، =

فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا

= وأحرجه البيهقي عن شقيق بن سلمة، قال: شهدت عبداً وعثمان بن توماً ثلاثاً ثلاثاً، وأمرنا المضمضة من الاستنشاق، ثم قالوا: هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضع، رواه ابن السكن في 'صحيحه' قال الناجي. وديس من جهة المعنى أن هذين عضوان مفصلان، فوجب أن يفصل بينهما في الطهارة كاليدين.

غسل وجهه ثلاثاً لم تختلف الروايات في ذلك، قال ابن قدامة في 'المعنى': وغسل الوجه وجب بالنص والإجماع، وهو من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من النحيب والدقن وإلى أصول الأذنين، ويتعاهد انفصل، وهو ما بين النحية والأذن. وقال مالك: ما بين النحية والأذن ليس من الوجه، ولا يجب غسله؛ لأن الوجه ما تحصل به المواجعة، وهذا لا يحصل به الوجهة. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول مالك هذا.

غسل يديه مرتين إلخ قال الحافظ: لم تختلف الروايات عن عمرو في غسل اليدين مرتين، ولم يسم من صريق حداد بن وسيع عن عبد الله بن ريد، وفيه: "غسل يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً"، فيحمل على أنه وضوء آخر قال ابن رسلان: لكون مخرج الحديث غير متحد. 'إلى المرفقين' ثنية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء، وفتح الميم وكسر الفاء لغتان مشهورتان، وهو العظم الباقي في آخر الذراع، سمي به؛ لأنه يرتفع به في الإلتكاء ونحوه، واتفق لأئمة على دحوسهما في غسل اليدين، وحالفهم زهير بن حكي عن مالك أيضاً، ورد كما في 'الناجي'، قال الإمام الشافعي -رحمه الله- في 'الأم': لا أعلم مخالفاً في إيجاب دحول المرفقين في الوضوء، فعلى هذا ففرق أيضاً محجوج إجماع من قبله، وكذا من قال بذلك من أصحاب الطواغر، قاله الحافظ، ولم يبق الاحتياج إلى الدلائل بعد إجماع الأربعة، وذكر شيء منها في 'البذل'.

مسح رأسه بيديه: رد ابن الطاغ: "كنه"، قال النووي: مسح جميع الرأس مستحب باتفاق العلماء، وأما مقدار المعروض فمختلف جداً، بسطه العلامة العيني، فقال الفقهاء في هذا ثلاثة عشر قولاً: ستة عن المالكية، وثلاث روايات بحفمية، ولشافعية قولان، وحكي عن أحمد قولين. قلت: لكن الروايات المشهورة عن الأئمة: أن الاستيعاب واجب عند المالكية، وبعض الرأس عند الشافعي، وهما روايتان عن أحمد، وربع الرأس أو مقدار الناصية عند الحنفية؛ رواية معبرة بن شعبة -رحمه الله- أنه قال: "توضأ ومسح على الناصية" رواه مسلم وأبو داود والبيهقي وابن ماجه مصولاً ومختصراً، والوسط في المطولات "العيني" وغيره. "فأقبل هما وأدبر" الذهاب إلى جهة اللقاء إدبار، والإقبال عكسه كما في كتب اللغة، فحيث يكون الحديث حجة لمن قال: أسسه أن يبدأ بمؤخر الرأس، ولذا يوب عليه الترمذي: البداءة بمؤخر الرأس، لكن يخالفه التفسير الآتي. 'بدأ بمقدم رأسه إلخ' فقيل: =

إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

= إن أبو و مطلق الجمع، فمعناه أدير فأقل، وبعضه رواية ذهب عند نحاري: فأديرهما وقس. وقيل: معناه أقل إلى جهة قدمه ورجعه، من سمية الفعل ناسداته أي بدأ غسل رأسه، قاله حنفية، ثم فسر لإقبال والإدبار بقوله: "بدأ" أي ابتدأ عطف بيان لقوله: "أقبل وأدير"، ولذا لم يدخلها الواو "بمقدم" بفتح الدال مشددة، ونحو كسرهما مع التحفيف، رأسه ثم ذهب بهما أي اليدين إلى قدمه بقصر وحكي منه وهو قبيل، مؤخر عقب، وفي 'القاموس': وراء العقب، يذكر ويؤتى "ثم ردهما" أي يدين حتى رجع بالمسح إلى المكان الذي بدأ منه" وهو مقدم الرأس، فاستوعب المسح جهتي الرأس بالمسح.

قال الحافظ: وأظهر أن قوله: "بدأ" إلى آخره من الحديث، وليس مدرجاً من كلام مالك. قال ابن عبد البر: روى ابن عبيدة هذا الحديث، وذكر فيه مسح الرأس مرتين، وهو حصاً ما يذكرونه، وفي وضعه رأسه على أن إقبال مرة والإدبار أخرى. قلت: وهذا ليس هو التكرار الذي اختلف فيه لأهلنا، بل هو مسح عند كل واحد، والمختلف فيه التكرار بماء جديد. قال العيني: قوله: "ثم مسح برأسه" يقتضي مرة واحدة، كما فهمه ابن أبي عمير، والعماء، وإليه ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد، وهو وجه للشافعية كما قاله ابن رجب، وفي نسخة: وفي المشهور عنه: يستحب التلث كغيرها، ثم استدلل على توحيد المسح بقوله: "وبعد مسح الرأس في الوضوء رسول الله" قال: ومسح برأسه مرة واحدة متفق عليه، وروى ابن عبيد: أنه مسح برأسه مرة واحدة، وقال: هذا وضوء النبي ﷺ، من أحب أن يضر إلى ظهور رسول الله ﷺ فليصبر إلى هذا، قال ترمذي. هذا حديث حسن صحيح، وكذلك وصف عند الله من أبي أوفى ومن عباس وسننه من لأكون وأربع كتبهم قالوا: مسح برأسه مرة واحدة، وحكايتهم لوصوئه: إحصاء عن إدوم، ولا إدوم، لا على لأفصل ولأكمل، ولأنه مسح في طهارة، فلم يسن تكراره كالمسح في التيمم والمسح على الجيزة وسائر المسح، ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح، قال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح لرأس مرة.

مسح برأسه إلى الكعفين كما في رواية وهيب عند النحاري، وأبحث فيه كأنه في ابن مرفق، قاله ليرقاني، ومرد بالكعفين هما عصمان السنان عند مفصل الساق والقدم، وما قال ليرقاني تعاضداً من أنه حكى محمد عن أبي حنيفة ومن نفاسه عن مالك أنه العظم الذي في ظهر قدمه عند مفصل الشرج، رده الشيخ في 'سند' تعاضداً، بأن الأقل عن الإمام ليس بصحيح، نعم روي عن محمد بن بكير من باب الحج في الحرم، إذا لم يجد الصبي يسر الحفين، ونقصهما أسفل من الكعفين هذا الفسير، وليس هو من باب وضوء فتأمل، ثم قال الإمام محمد في موضعه بعد ترجيح هذا الحديث، قال محمد: هذا حسن، ولوصوئه ثلاثاً لأفصل، والأشأن بجزئان، والواحدة إذا أسبغت تجزئ أيضاً، وهو قول أبي حنيفة.

٣٢ - **مات** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْثُرْ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ".

٣٣ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ".

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْثِرُ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

٣٤ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ!

ومن استجمر الخ أي استعمل الحمار، وهي الحجارة الصغار في الاستحشاء، وحمه بعضهم على استعمال السحور، يقال: غمر واستجمر، واحتف قول مالك وغيره في تفسيره بالقوبين المذكورين، ونقل اساجي رجوع الإمام مالك إلى القول الأول. وقال سحنون: نقول ما رجع إليه مالك. وقال عياض: الأول أصح. وقال النووي: هو الصحيح المعروف، قاله السيوطي. واحتلف العلماء في الاستحشاء، فقال أبو حنيفة ومالك بن نافع، وقال الشافعي وأحمد بن حنبل وكذا في "الاستدكار" والمعني: "فبوتر" بدأ عند أبي حنيفة ومالك بن نافع، وقال الشافعي وأحمد بن حنبل: في رواية أبي سعيد عن أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه وغيرهما بسند حسن، وقال الشافعي وأحمد بن حنبل: واحتج، قاله الرزقي.

من عرفه واحدة قال اساجي: يختم لوجهين: أحدهما أن يفعل المضمضة كلها والاستنثار كله من عرفة واحدة، يعني الست من عرفة واحدة، والثاني أن يجمع كل مضمضة واستنثار في عرفة واحدة، فيأتي الكل ثلاث غرفات. قلت: والاحتمال الثالث أن يفعل كلًّا منهما بعرفة واحدة، فيكون الكل من عرفتين، كما تقدم من 'مختصر الخليل' أنه لا بأس بذلك، يعني يجوز وإن كان الأفضل خلافه، قاله الرزقي والشافعي. قلت: وبه قات الحنفية.

دحل أي عند ابراهيم 'عني' أخته 'عائشة' أم المؤمنين "روح لحي" يوم مات سعد بن أبي وقاص' مالك بن نافع، أحد العشرة المبشرة، وأحد الستة الشورى، وأول من رمى في سبيل الله، فارس الإسلام، واحد من فداء رسول الله ﷺ بأبيه وأمه، أحر العشرة موتًا، مات بالعقيق سنة ٥٥ هـ على المشهور. "دعا" عبد الرحمن 'بوضوء' أي ماء يتوضأ به، 'فقال له عائشة' وكأها رأيت منه تقصيرًا أو حافت عليه ذلك، فقالت عني وجهه السيئ.

أَسْبِغِ الْوُضُوءَ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ.

٣٥ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَحْلَاءَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ اللَّهَ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ بِالْمَاءِ وَضُوءٌ لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ.

أسف الوضوء الحفتح همرة من الإسراع، وهو بإلغاه موضعهُ وبقاء كل عضو حقّه. 'نُصوة' نصم لئلا يأتى الوضوء باتيان فرائضه وواجباته وسسه. ولو نت فتح الواو فكان له وجه وجيه أيضاً، أي أوصل ماء الوضوء إلى الأعضاء بصريق الاستيعاب، كد في المنس". ففي سمع رسول الله يقول: ويل قال لموي: أي هبة وجبة. وقال الخفض: احتجب في معاده عن أنوار: أظهرها ما رواد من حان في 'صحيفة' مرفوعاً: من دنى **جنبه**. وفي النهاية: الويل الخزي والهلاك، وانسوى فيه لتنعيب، أي هلاك عصيم وعقاب أليم. 'بالأعقاب' جمع عقب بكسر القاف وسكون الهمزة، وهو مؤخر القدم "من النار" يعني تختص بالعذاب إذا قصر في غسلها، زاد عياض: 'فإن مواضع الوضوء لا تغسلها النار' كما جاء في أثر السجود: - منه من - . وقال اسعوي: معاده لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها، ويدحق بالأعقاب ما في معناها من جميع لأعضاء، ويؤيده روايه عبد الله بن الحارث بزيادة: من - عقاب - منه - رفاه من - . وتخصيصها بالذكر لما وقع التقصير فيه حينئذ كما ورد مفصلاً، والحديث يدل على استيعاب غسل الرجلين، وأن المسح لا يخفى؛ إذ لو أُجرُ انسخ ما توعد باندر، وعليه جمهور الفقهاء، ولم يشك خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع، فلا عبرة لقول الشيعة وغيرهم القائمين بحوجب المسح بظاهر قراءة. وقال الرزقاني: ولم يشك من أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأبي ثعلبة. وثبت عنهم الرجوع عن ذلك. قال ابن أبي ليلى: أحمر أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين، ودعى صحابي وإن حرره أن المسح مسح، وسط شيئاً من الكلام عليه من قدمته في 'المعي'.

يتوضأ أي يتطهر، والوضوء قد يراد به غسل بعض الأعضاء، من الوضوء وهي الخمس كما في 'النهاية'، وهو المراد ههنا بالماء وضوء ما تحت إزاره كناية عن موضع الاستحشاء. قال العيني: قال مالك: أراد به الاستحشاء، كذا في 'الفتح الرحماني'، والحديث يَحْتَمِلُ أن يكون من قول عمر **أَوْ فَعِهْ**، وإني الأول ما للرقالي؛ إذ قال: إنه سمع عمر بن الخطاب يقول: يتوضأ إِنْ، فحسبُ يكون لفظ "يتوضأ" بياء المحموس، واختار إساحي الثاني، فقال: يريد أنه سمع وقع الماء وحركة يديه، فحسبُ يكون بياء الفاعل. ثم عموم اللفظ يتناول الاستحشاء بالعائض والمول، لكن ظاهر قول الإمام في آخر ما جاء في النول قائماً يدل على أنه اقتصره على الأول؛ إذ سبب الوضوء للعائض إن من سبق، والوضوء بفرج إن نفسه، لكن لم تحصل بعد ما اقتضى إلى الاختصار على أحدهما؛ فإن عموم ما تحت إزاره يتناول كليهما، وعرض الإمام مالك **ح** بإخراج هذا الحديث رد على من أنكر الاستحشاء بالماء، وقد ورد لإسكار عن بعض الصحابة والتابعين، كما تأتي الإنكار عن سعيد بن المسيب وغيره في جامع الوضوء، =

قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ فَنَسِيَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْضِمْضَ، أَوْ عَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: أَمَّا الَّذِي عَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْضِمْضَ فَلْيَمْضِمْضْ، وَلَا يُعِدْ عَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَمَّا الَّذِي عَسَلَ ذِرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهَهُ فَلْيَغْسِلْ وَجْهَهُ، ثُمَّ لْيُعِدْ عَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى يَكُونَ غَسْلُهُمَا بَعْدَ وَجْهِهِ إِذَا كَانَ فِي مَكَانِهِ أَوْ بِخَصْرَةِ ذَلِكَ.

= قال الإمام محمد بعد تحريج هذا حديث: وهذا بأحد، والاستحشاء بماء أحب إليا من غيره، وهو قول أبي حنيفة. وما نقل عن الإمام مالك - أنه نكر الاستحشاء بماء أنكره الرراقي. وقال: معروف مذهبه أن ماء أفضل، وأفضل منه جمع بينه وبين الحجر. قال في "مختصر الحبل": ويدب جمع ماء وحجر ثم ماء. وقال في "المعني": وهو محير بين الاستحشاء بماء والأحجار في قول أكثر أهل العلم، فإن أريد الاقتصار على أحدهما فماء أفضل، وإن اقتصر على حجر أحده غير خلاف بين أهل العلم للأحجار، ولأنه إجماع الصحابة، والأفضل أن يستحجر بالحجر ثم يتبعه الماء إلح. قال الشافعي: اعلم أن الجمع بين الماء والحجر أفضل، وبینه في الفضل الاقتصار على الماء، وبینه الاقتصار على الحجر، ونحصل السنة بالكل وإن تفاوت في الفضل.

عن رجل توضأ إلح وضوء الصلاة 'فسي' فيه، 'فغسل وجهه' مثلاً 'فقل أن يضمض' يعني غير الترتيب بين الفرص والسنة، 'أو غسل ذراعيه' مثلاً 'فقل أن يغسل وجهه' فعبر الترتيب في الفرائض، 'فقال' الإمام في جوابه: "أما الذي غسل وجهه قبل أن يضمض فليضمض فمه، ولا يعد غسل وجهه؛ لأن ترتيب السس مع الفرائض مستحب وقد فات. قلت: هذا عند المالكية، وإنه قالت حنيفة، وأما عند الشافعية فالظاهر خلافه؛ إذ قال ابن رسلان في 'شرح أبي داود': 'ترتيب في سس شرط كما في الفرائض'. وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه، ثم ليعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلهما 'أي الذراعي' بعد غسل 'وجهه' على وجه السنة، وهذا 'إذا كان' ذلك أي استوصي 'في مكانه' أي في مكان الوضوء 'أو خصرة ذلك' أي قريباً منه، أما إذا أبعد فلا حاجة إلى التكف؛ فإن الوضوء قد تم؛ لأن ترتيب بين أعضاء الوضوء سنة عند المالكية على المشهور، وكذا عند الحنفية خلافاً لشافعية. وهو رواية علي بن رباح عن مالك رواه الناحي قال الرراقي: سواء فعل ذلك عمدًا أو سهواً، والسيان إنما وقع في السؤال إلح. قلت: كذلك عند الحنفية، وأما عند المالكية فهذه رواية ابن القاسم، وأما في رواية ابن حبان ومفرق بين العابد والناسي. قلت: وعد صاحب 'مختصر الحبل' الترتيب من السس. وقال في 'المعني': والترتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند أحمد لم أر عنه فيه اختلافًا، وهو مذهب الشافعي، وحكى أبو الخطاب رواية أخرى عن أحمد أنه غير واجب، وهذا مذهب مالك والثوري وأصحاب الرأي. وقال أيضاً: لا يجب الترتيب بين البعدي واليسري، ولا نعمه فيه خلافاً؛ لأن محرهما في الكتاب واحد، قال تعالى: ٥٥ سَكَنَهُ جَنَّاتٌ (الأعراف ١٢٤)، وكذا قال ابن رسلان.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَمْضُمُضَ أَوْ يَسْتَنْثِرَ حَتَّى صَلَّى، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ، وَلْيَمْضُمُضْ أَوْ لْيَسْتَنْثِرْ لِمَا يَسْتَقْبِلُ إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ.

وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة

٣٦ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنْ أَحَدَكُمُ لَا يَدْرِي أَتَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

تفسير - 'أو' بلفظ التردد على أكثر المسح يستمر حتى يصلي. قال الإمام: 'ليس عليه أن يعيد صلاته'؛ لأنهما من سنن الوضوء كما تقدم مفضلاً. قال الررقاني: 'فما عني تركهما وهو عمدٌ، عادة، وقيد السبب إنما وقع في سنن'. قلت: وبه قال الحنفية. 'وليمضمض' إن برث المضمضة 'أو يستنثر' إن تركها 'لما يستقبل' - بكسر الهمزة - أي ما يصلي بعد ذلك من الصلوات إن كان يريد أن يصلي بعد ذلك هذا الوضوء، وإلا فلا حاجة له. قال في المختصر الحبيب: 'ومن برث فرضاً أي به وبالصلاة، ومنه فعلها ما يستقبل. وأما مسألة الموالاة فذكر الكلام عليه في المسح على الخفين، وذكره في موضعاً في مسح رأسه جملًا.

وصوء - **لسم** الخ الظاهر في مقصود الترجمة بأن كيفية وضوء النائم، فعمد من الحدث استحباب غسل يديه إذا ذلك، فهو 'شد تأكيداً' من غير اسم، حتى قال بعضهم بوجوبه في حقه كما سيحيي، والأوجه أن يكون مقصود الترجمة أن وضوء النائم لا يجب على الفور، بل إذا قام إلى الصلاة 'قال' بد 'ستيقظ' وهو لازم معنى يقظ أحدكم من نومه، 'تشكل عليه بوجهين، الأول ما عائدة في قوله: 'من نومه'، إذ الاستيقاظ لا يكون إلا من نومه. والثاني: أنه ما عائدة في قوله: 'أحدكم من نومه' فإن أحدًا لا يستيقظ من نوم غيره، فهو قيل: 'من يوم أو من اليوم'، 'لأنه أحضر؟ وأجيب عن الأول بأن الاستيقاظ قد يكون من عشيبة وغيره. يقال: سيقظ فلان من عشيته أو عفته. وأجيب عن الثاني بما قال الماكنهاني إنما قال ذلك معنى تصيف حدث، وهو لإشارة إلى أن نومه معتر يومه، فإن قلت: قوله: 'أحدكم' تعطي هذا المعنى؟ قلت: أجل! لكنه جاء على طريق مسعة وتأكيد، كما في 'رسائل'. 'فليغسل' بصيغة الأمر 'يداه' بالافراد، رد مسلم وغيره ثلاثاً، والمراد الكف لا ما راد عليه اتفاقاً، والمراد يده اليمنى، ثم يغسل منه يده اليسرى كما في 'الحبض'. 'قبل أن يدخلها في وضوئه' - مسح الواب - ماء المذي يتوضأ به أي في الإناء المجدل للوضوء، ونسبه: في الإناء، ونسبه وغيره من صرف: 'فلا يعمس يده في الإناء حتى يغسلها'.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ رُعَافٍ وَلَا مِنْ دَمٍ وَلَا مِنْ قَيْحٍ يَسِيلُ مِنَ الْجَسَدِ، وَلَا يَتَوَضَّأُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ يَخْرُجُ مِنْ دُبُرٍ أَوْ ذَكَرٍ أَوْ نَوْمٍ.

= من قصاص الشعر إلى أسفل اليد إلى شحمتي لأذن، حكى ذلك أبو حنبل كبري عن يزدعي. وقال برقي: ولا نعم خلاف بين الفقهاء في هذا المعنى. قلت: إلا ما روي عن الإمام مالك كما تقدم، وأيديكم إلى المرافق أي مع المرافق كما تقدم "ومسحوا" والمسح لغة: لإزالة كذا في الهدية رؤوسكم أي كنه على الاستحباب بالاتفاق، وقد تقدم الكلام على مقدار وجوب "ورحلكم" بالنصب عصفاً على أيديكم وهو قراءة نافع واس عامر والكسائي، وبأخر على خيار في قراءة سابقين إلى الكعبين أي مع الكعبين أو ذلك أي وجوب الوضوء إذا قمتم إلى الصلاة من المصاحح جمع مصحح يعني نومه يعني إذا قمتم من النوم إلى الصلاة وجب الوضوء، فأورد ببقاء لقائه من النوم. وهذا أحد الأقوال في تفسير الآية. فخذ به ريد من أسبم وجماعة من المالكيين، على ما قاله الباجي.

وقالوا: إن الآية ورد فيها ذكر سائر الأحداث، فيسعي أن يحمل قوله على النوم، فيجتمع فيها أنواع الأحداث الموحدة للوضوء. قال في تفسير حرر: صهر الآية يقتضي وجوب الوضوء عند كل صلاة. وهو مذهب داود الظاهري، وذهب جمهور العلماء من أصحابنا ومن بعدهم إلى أنه يخرج عادة صبوات الوضوء واحد، وأجبت عن ظاهر الآية: أن المعنى إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم على غير صهر، فحذف ذلك دلالة المعنى، وقيل: معنى الآية إذا قمتم إلى الصلاة من النوم. وقيل: أمر بذكر، بذكر أن حدثها صهرة وإن كان على ظهره. وقيل: هذا إعلام من الله عز وجل رسوله أن لا وضوء عنه، إلا إذا قام إلى الصلاة دون غيرها من الأعمال. والقول الأول هو المختار في معنى الآية. وقال البيضاوي: صهرها يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وإن لم يكن محدثاً، والإجماع على خلافه، فقيل: مصحح ريد به تنقيده، والمعنى: إذا قمتم إليها محدثين، وقيل: الأمر بذكر، وقيل: كان أولاً ثم مسح، وهو ضعيف؛ يكون المائدة من آخر القرآن بربوا. واختلف أقوال الفقهاء أيضاً في سبب وجوب الوضوء، فقيل: الصلاة، وقيل: ما لا يحل إلا به، وسبب اشتامي قول أحقصة فيه، وهذا المختصر لا يسعها، والبحث أصولي لا يحتاج إليه في شرح الحديث، فتركناه روماً للاختصار.

الامر عندنا إلخ المعمول به عندنا أنه لا يتوضأ ساء المجهول من رعاف كعرت وهو خروج الدم من الأنف، والرعاف أيضاً الدم بعبه، قال الإمام محمد بعد أن أخرج عدة الروايات عن مالك في نقص الوضوء بالرعاف: وهذا كنه واحد، فأما رعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك، وينافي الكلام على وضوء أصحاب الأعداء في مستحاصة. "ولا من دم" خرج من الجسد ولو حجامه أو قسده، ولا من قيح يسيل من الجسد وعدم نقص الوضوء بخروج حو الدم مذهب الإمام مالك. وقد قال: عندنا، وبه قال الإمام الشافعي. وقال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: الدم من بواقض الوضوء، وفيدوه بالسيال. =

٣٩ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ جَالِسًا، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ.

الطَّهُّورُ لِلْوُضُوءِ

٤٠ - **مات** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ - مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِ -، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ

= قال ابن قدامة في "المعني": والقيء الفاحش والدم الفاحش والدود الفاحش أي من يواقض الوضوء، وحمته أن يخرج من البدن من غير السيل يقسمه قسمين: ظاهراً وبخساً، فالظاهر لا يقض الوضوء على حال، والجس يقض الوضوء في الحملة رواية واحدة، روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء وقتادة والثوري وأصحاب الرأي، وكان ماتك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون منه وضوءاً. قال الشوكاني: وذهب إلى أن الدم من يواقض الوضوء القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وقيده بإسبيلان، وذكر دلائلهم، ولما سلك الإمام ماتك - طريق بيان المذهب معرباً عن الدلائل اقتضيا أثره، وكان لأوجه لمصنف أن يذكر هذا فيما سيأتي من باب الرغاف، وسيأتي هناك أيضاً شيء من الكلام عليه.

"ولا يتوضأ" ساء المحمول 'إلا من حدث يخرج من ذكر' وهو البول ومني وإني في بعض الأحوال، "أو دبر" وهو العائط والريح ولو بدون صوت، "أو نوم" عطف على حدث، وإيراد النوم عند المالكية النوم الثقيل، واحتلف العلماء في تحديد النوم الناقض للوضوء على ثمانية مذاهب ذكرها النووي، ومذهب الحنفية فيه أن النوم مصطحفاً أو متكاً على شيء لو أزيل لسقط ناقض. قال ابن قدامة في "المعني" في موجبات الوضوء وزوال العقل: إلا أن يكون النوم اليسير حاساً أو قائماً، وزوال العقل على صريحتين: نوم وغيره، فأما غير النوم وهو الجنون والإغماء والسكر، وما أشبهه من الأدوية المريبة للعقل، فيبطل الوضوء يسيره وكثيره إجماعاً. قال ابن المنذر: أجمع العلماء على وجوب الوضوء على المعنى عبيه، ولأن هؤلاء حملة أعد من حس السائم، والضرر الثاني: النوم، وهو ناقض للوضوء في الحملة في قول عامة أهل العلم إلا ما حكى عن أبي موسى الأشعري وغيره، ثم ذكر اختلاف الأئمة في تحديد النوم الناقض، والروايات عن الأئمة فيها مختلفة جداً.

يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ لعدم الاستعداد عندنا الحنفية، ولحظة النوم عند المالكية. **لِلْوُضُوءِ** يعني ينبغي ويجب للوضوء أن يكون ماءً مطهراً كما يظهر من جواه - لأنه - علل جوار الوضوء منه بكونه طهوراً.

أَبَا هُرَيْرَةَ الحديث احتلف في تصحيحه وتضعيفه، صححه ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن ماجة والحاكم وابن حرم والبيهقي وآخرون "يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من بني مدلج كما في "مسند أحمد"، قيل: اسمه عبد الله، هكذا ذكره الدارقطني وابن بشكوان كما في "ابن رسلان" فقال: =

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَبِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُوَ الطَّهُّورُ مَاءُوهُ وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ".

= يا رسول الله إنا نركب فيه جوار ركوب البحر نغير حج ولا عمرة ولا جهاد؛ لأن لسائل إنما ركه لصيد كما جاء من غير طريق، ولا يشكل عليه كما في جهاد أبي داود: لا يجوز مع الماء حديث؛ لأنه ضعيف كما صرح به أهل الفن، أو يقال: إن النبي لإرشاد. "البحر" أي مراكه من السفن، واحتج أهل السنة في اشتقاق البحر، فقيل: سمي سمته، وقيل: لشقه الأرض، بسطه من رسلان، والمراد به هناك المالح؛ لأنه متوهم فيه ملاحته ومرارته وبتر ريحه، وقيل: غيره. 'وحمل مع القبيل' بقدر الاكتفاء "من ماء" لعدم، فيه حجة على أن إعداد الماء الكافي لطهارة مع بقدره عنه غير واجب؛ لأنه أحبروا أنهم يحملون القبيل من الماء، فانه من رسلان، "فإن توضع به" فيعد و"عطشنا" بكسر الهمزة، "أفتتوضأ" من ماء البحر، وسأل عن الوضوء؛ لأن كل ما كان مريلاً للحديث فمزيل للحث بالطريق الأول، وعلى مشأ السؤال ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث: ... وقد روي عن ابن عمرو بن العاص وغيره: أنه لا يجوز التطهر به، وفي الشرح الكبير عن ابن عمرو: التيمم أعجب إلي منه، وقيل: مشأ السؤال موت الحيوانات فيه، وقيل: تغير لونه وطعمه، وكان من المعقول عندهم أن الطهور هو الماء المفقور على حلقة السبب في نفسه احثي من الإغراض المؤثرة فيه.

هو الطهور - فتح الطاء - اساع في طهارة مائة" ولم يقل في حوته. "نعم"، مع حصول العرض منه؛ ليقول الحكم بعلته، وهي الطهورية النهائية في الماء، أو يقال به بوقال: "نعم" لما حار الوضوء به إلا لضرورة؛ لأنه عليه وقع سؤاؤه. وقال ابن دقيق العيد: لو قال: "نعم" لم يستفد منه من حيث اللفظ إلا حوار الوضوء الذي وقع السؤال عنه، وإذا قال: 'الطهور إلخ' أفاد حوار رفع الأحداث أصعرها وأكبرها وإزالة الأخاس به لفظاً، كذا في 'اس رسلان'. ويشكل على الحديث أن المسد اعني باللام يحصر فيه المسد إليه كما هو المشهور عند أهل الفن، وأجبت بأنه قد يكون عكسه، فيحصر المسد إليه في المسد، وهو المقصود هناك، ذكره على هذا السق؛ لشدة اهتمام وصف الطهورية.

ثم مذهب الجمهور والأئمة الأربعة طهوريته مصفياً، ومعه قوم مطلقاً، وأحاره قوم ضرورة كما في "الميران" للشعراي. قال الررقاي: الطهور به حلال صحيح كما عليه جمهور السنف والخنف، وما نقل عن بعضهم من عدم الإحراء به مريف أو مؤول. 'وأخل' أي الخلاص ميته بفتح، وأخطأ من كسره؛ إذ هي الحلة، ولمرد ما رهق روحه بغير دبح. قال العلماء: لما عرف اشتباه الأمر في الماء أشفق أن يشبه عبيهم حكمه لميته، وقد يتني بها أيضاً ركب البحر، فعقب الخواب عن سؤاله بيان الميته، وقال آخرون: سأل عن الماء فأجاباه عنه وعن انضمام؛ لعلمه بأنه قد يعورهم الراد فيه كما يعور الماء، وقال آخرون: كان المتوهم أنه يموت فيه الحيوان، والميته نخسة احتاج أن يعلمهم أن حكم ميته بخلاف غيره؛ كي لا يتوهم أنه يتجسس تحوها، فهو بمنزلة العنه؛ لقوله: 'الطهور مائةوه'، وهذا أوضح ما قلوا في معنى الحديث، فيكون محل معنى الظاهر، ويكون هذا القول بمنزلة الدليل لما سبقه، =

٤١ - **مانث** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدَةَ ^{صحة خاء وفتح الياء} ابْنِ فَرُورَةَ، عَنْ خَالَتِهَا كَبِشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، ^{بفتح الكاف والشين} أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هَرَّةً لَتَشْرَبَ مِنْهُ،

= ويكون المعنى الطهور ماؤه؛ لأن ميتته طاهر، ولا يحتاج إذا إلى التحصيل بالسمك وغيره، ولا يخالف أحدًا. وأما على ما هو المشهور بين العلماء في معناه من أنه تأسيس، فاختلف فيه الأئمة، قال النووي: أجمع المسموم على إباحة السمك، وقال أصحابنا: يحرّم الضفدع للحديث في النهي عن قتله، قالوا: وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجه، أصحها يخل جميعه، والثاني: لا يخل أي إلا السمك، والثالث: يخل ما له بطير مأكول في البر. قال الشعراني: ومن ذلك قول أبي حنيفة: لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك، وما كان من جنسه مع قول مالك: إنه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكتب الماء والصفدع وحزيره، لكن الخزير مكروه عنده، وروي أنه توقف فيه، ومع قول أحمد: يؤكل جميع ما في البحر إلا التمساح والصفدع والكوسج، وذكر الروايات الثلاثة لدشافية، ثم قال: ورجح بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا التمساح والصفدع والحية والسرطان والسلحفاة، وسئل مالك ^{رحمته} عن الخزير فقال: حرام، فقيل له: إنه من البحر، فقال: إن الله حرم لحم الخزير وأنتم سميتوه خزيراً. فعلم بهذا أن عموم الحديث مخصوص بعد أكثر الأئمة فهو مخصوص بالسمك عدداً. الحنفية للأثر. قال في "البدائع": ولما: قوله تعالى: ^٥ **حُرِّمَ عَلَيْكُمْ حَيْضَتُهُمْ وَنَجَسُهُمْ** ^٦ **وَمَا يَمْشُونَ عَلَى الْأَعْجَلِ** ^٧ **وَمَا يَمْشُونَ عَلَى الْأَعْجَلِ** (سائده ٣) من غير فصل بين البري والبحري، وسئل ^{رحمته} عن صفدع يجعل في الدواء، فهي عن قتله أخرج أبو داود في الطب، والمراد بالميتة في قوله ^{رحمته} **حُرِّمَ عَلَيْكُمْ** السمك خاصة بدليل قوله ^{رحمته} **حُرِّمَ عَلَيْكُمْ** ^{رحمته} **حُرِّمَ عَلَيْكُمْ** ^{رحمته} **حُرِّمَ عَلَيْكُمْ**

قت: وحديث اعير المشهور بين أهل الحديث أخرجه البخاري ومسلم وجماعة يؤيد الحنفية؛ لأن أبا عبيدة قال أولاً: ميتة، ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله وفي سبيل الله وقد اضطررتم إليه، الحديث، فهو كان كل ما في البحر حلالاً لما قال أولاً: ميتة، ولما احتاج لإباحته إلى الوجوه الثلاثة المذكورة، وهذا كله بعد إثبات أن حديث الباب يخالف الحنفية، ودونه قلل الجبال كما تقدم من أنه لو أريد به الطاهر فيكون حنة لما قبله، ولا يخالف أحدًا.

فسكبت: أي صببت كبشة. قال الراعي: يقال: سكب يسكب سكباً أي صب فسكبت سكباً أي انصب، والطاهر أنه بسكون التاء للتأنيث. وقال الأهرلي: يضم التاء على المتكلم. قال القاري: لكن أكثر النسخ المصححة بالتأنيث، ويؤيد المتكلم ما في "المصابيح" قالت: "فسكبت له" أي لأبي قتادة "وضوءاً" بالفتح أي الماء الذي يتوضأ به، فجاءت هرة لتشرب منه "حال أو صفة، "فأصع" بغين معجمة أي أمال "لها الإناء حتى شربت" الهرة منه أي الإناء بالسهولة، وفيه تصرف للضيف في مال المضيف، والمسألة خلافية كما سطر ابن رسلان، قالت كبشة: فرأيت أبا قتادة "أنظر إليه" نظر المتعجب أو المكر، "فقال" أبو قتادة: "أتعجبين" بصغائي لها "يا أمة أخي" هذا على عادة العرب يقولون: يا ابن عمي، يا ابن أخي وإن لم يكن الأخ حقيقة، وأيضاً أن المؤمنين إحوه =

فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَأَنِي أَنْظَرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَعْجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟

= مع أن أنها صحابي أيضاً، فأحوه الصحة أيضاً طاهرة، قالت: ففتت: نعم! أتعجب منه، فقد: لا تعجبني إن رسول الله قال: إنها ليست بحسن" بفتح الحيم على المصدر، فيستوي فيه الذكر والمؤنث كذا صبغه اسديري واسوي واس دقيق بعيد وغيرهم، وقيل: بكسر حيم على أنه صفة، والتذكير باعتبار النسب. قال القاري: قال بعض الأئمة: بفتح حيم أي أنها ليست بدات حس، وفيما سمعنا وقرأنا على مشايخنا بكسر الحيم، وهو القياس أي ليست بحسنة، ولم يبحق الثناء طراً إلى أنها في معنى النسب. أي هي من الصواحيب عنكم أي الذين يدخلونكم ويحاطونكم، وقيل: الضائف الذي يحذمك برفق، شبهها بالمماليك؛ بفتحها مؤديات، فانه القاري. أو الصوافات بقط: أو، فقبل: لثنت، وقيل: لتتوبع، ويؤيد التوبع رواية النواو.

ثم اختلف العلماء في سؤر المرأة، فقد الإمام ماثب والشافعي وأحمد ظاهر، وقال الإمام مكرود بكرهه تخريجه أو تربيته قولان كما في الهداية. قال في الدر المنثور: ظاهر بضرورة مكرود تربيها في الأصح إن وجد غيره، وإلا لم يكره أصلاً كأكله الفقير، واستدل الحنفية بروايات فيها الأمر بعسل الإناء من ولوغ المرأة، منها قوله: ومنها حديث أبي هريرة عند الترمذي، وفيه: ومنها روايات أبي هريرة موقوفاً عند الدار قطني وغيره في عسل الإناء من ولوغ امرأة مرة أو مرتين، قال البيهقي في آثار السلف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **يعسل الإناء إذا ولغ فيه الحب سبع مرات، وإذا ولغت فيه امرأة عسل مرة**. رواه الترمذي وصححه، وعنه مرفوعاً: رواه الصحاوي وأخرون، وقال الدار قطني: هذا صحيح، وعنه قال: رواه الدار قطني وإسناده صحيح. قال البيهقي: والموقوف أصح في الباب. قلت: وقد أخرج الصحاوي عن من عمر أنه كان لا يتوصأ بمصل الكلب وأمر، وما سوى ذلك فليس به بأس، وعنه أيضاً: أنه قال: لا توصأ من سؤر الخمار ولا الكلب ولا السور، وعن سعيد: إذا ولغ السور في الإناء فاعسله مرتين أو ثلاثاً، وعن الحسن وسعيد بن المسيب في السور يبع في الإناء قال أحدهما: يعسله مرة، وقال الآخرون: يعسله مرتين، وعنهما يقولان: اعسل يعني من سؤر الهر وأحاب الصحاوي عن رواية الباب بأنها محمولة على ثمانية أثياب وغيرها؛ لأن المرفوع منها قوله: الحديث، والإصغاء فعل أي قتادة، ومجرد قوله: لا يشت حاسة السور، وأجيب أيضاً. بأن الحديث أعله ابن مده بأن حميدة الراوية به عن كشة محبوبة وكذلت كشة، وقال: لا يعرفهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الخيانة، ولا يشت هذا إخراجاً من الوجوه من الوجود، كذا في "جوهر النقي"، ثم قال: وحديث أبي حمادة إسناده مضطرب اضطراباً كثيراً، وبين البيهقي بعضه إلى آخر ما قال: لا يقل: إن الحديث صحيحه أيضاً جماعة فتساوياً؛ لأن إخراج مقدمه على ما اشتهر بينهم، مع أن المصير عند تعارض الروايات إلى القياس، فخرج حديث المجامعة؛ لأن السور متولد من المحرم، وهو حرام على أن الحنفية قالوا: ظاهر للضرورة مكرود تربيها كما تقدم جمعاً بين الأدلة.

قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ". قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنْ تَرَى فِي فِيهَا نَجَاسَةً.

٤٢ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو ابْنُ الْعَاصِ حَتَّى وَرَدُوا حَوْضًا، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِصَاحِبِ الْحَوْضِ:

لَا بَأْسَ بِهِ أي بالوضوء من فصله، وفي نسخة "لها" أي سورها "إلا أن ترى في فيها"، وفي نسخة: "على فيها"، وفي نسخة: "فمها" "حاسة" فلا يجوز للوضوء من سوره بالاتفاق يساً وبينهم، إلا أن أصحاب المالكية قيدوه بشرط أن يعبر الماء، وعندنا مطلق لا يقيد بشيء، وللمحالة فيها روايتان كما في "المعنى".
حَتَّى وَرَدُوا أي أركب، وحض عمرواً بالذكر؛ لما وقع منه سؤال الماء "حوصاً" وجاء وقت الصلاة، فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض: يا صاحب الحوض! هل ترد حوصث الساع؟ للشرب فمتمتع عنه، "فقال" له "عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض! لا تخربا؛ لأننا لم نكف بالتمحص، فلو فتحنا هذا اسباب على أنفسنا لوقعنا في المشقة، فإننا نرد على الساع" وهي ما يمترس الخبوا ويأكله قهراً "وترد" الساع "عنيا"، اختلف العلماء في نجاسة الماء، فقالت الطاهرية والإمام مالك: لا يتنجس الماء بملاقاة النجاسة ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة، وذهب الحنفية والشافعية والمالكية وإسحاق إلى أنه يتنجس القليل بملاقاة النجاسة وإن لم يتغير أحد أوصافه، لكن اختلفوا في تعيين القليل فذهب الإمامان الشافعي وأحمد إلى التحديد بالقتين، وقال الإمام أبو حنيفة: عني ما يقده عنه الإمام محمد في "موطئه": إن تحركت ناحية منه بتحريك الناحية الأخرى، وقدره مآخرو الحنفية عشر في عشر، وفي تحديده أقوال أخر محلها كتب الفقه.

وظاهر الحديث يؤيد الذين قالوا تنجيس الماء بملاقاة النجاسة، وإلا فلم يكن لسؤال عمرو بن العاص ولا لمع عمر وجهاً، هذا إذا كان الماء قليلاً، وأما إذا كان كثيراً كما هو ظاهر ماء القلاة، لكونه مورداً للركب والقوافل والساع، فلا يخالف أحد، ويحتمل أن يكون عرض الإمام بإحراج الحديث الاستدلال على مسألة سؤال الساع بقول عمر: "إننا نرد على الساع وهم يردون علينا"، وسؤال الساع طاهر عند مالك، وكذلك عند الإمام الشافعي، وسؤال سباع الوحش نجس عند الإمام، وهما روايتان عن الحنابلة. قال في "الدائع": ولما: حديث عمرو هذا، فلو لم يتنجس الماء القليل بشرها منه، لم يكن لسؤال ولا للهي معنى. قلت: ولا دليل فيه على قلة الماء أيضاً، بل قال الساجي المالكي: والمقدار الذي لا يكره استعماله من الماء الذي وقعت فيه الساع كالخوص ونحوه إلى آخر ما قاله، فعنه أن المالكية - أيضاً - يعمونه على الكثير لإحراج الكراهة.

يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ! هَلْ تَرُدُّ حَوْضَكَ السَّبَّاحُ؟ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ! لَا تُخْبِرُنَا؛ فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَى السَّبَّاحِ وَتَرُدُّ عَلَيْنَا.

٤٣ - **مسألة** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ لَيَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا.

مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْوُضُوءُ

٤٤ - **مسألة** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ،

= فالحاصل أن في الحديث مسألتين، الأولى: مسألة سؤر السباح، والحديث فيها حجة لحقيقة وضوء، ويخالف من خالفهم وحجة عليهم. والثاني: مسألة تحديد الماء، وحديث لا يخالف فيها الحقيقة، لأنهم قائلون أيضاً بتحديد الماء، فإذا تكون القلتان بموضع لا يتحرك أحد حاسبه بتحريث الآخر، لا يتحقق عند الحقيقة أيضاً.

ان **الحج** محففة من المثقلة، واسمها ضمير الشأن "كان الرجال والنساء" طاهره التعميم فاللام نجس في زمان رسول الله ﷺ "فيه أن الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمان انصطفى يكون حكمه حكم الرفع، وقيل: لا؛ لاحتمال أنه لم يطع عليه، والمسألة من مباحث الأصول. وقد أشعت الكلام فيه في رسالتي التي شرحتها في أصول الحديث على مسألة الحقيقة - وفقهي الله لإتمامها - . 'ليتوضؤون جميعاً' أي حار كونهم مجتمعين لا متفرقين، راد أن ما حقه في هذا الحديث: 'من إباء واحد' ولا مانع من ذلك قبل بروز الحجاب، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم، وقال ابن التين حكاية عن سحنون في معناه: يتوضأ الرجال فيدهون، ثم يأتي النساء فيتوضأن. قال النووي: أما تطهر الرجل والمرأة من إباء واحد، فهو جائز بإجماع المسلمين هذه الأحاديث، وأما تطهر المرأة بفصل الرجل فهو جائز أيضاً بالإجماع، وأما تطهر الرجل بمقصدها فذهب جمهور الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة إلى جوارحه، سواء حلت به أو لم تحل. وقال أحمد وأبو داود: لا يجوز إذا حلت به، وروي عن ابن عمر وغيره: الملع بشرط أن تكون حائضاً أو حائضاً، وحجة الجمهور حديث الباب، وفعل ميمونة وغيرها من أرواح النبي ﷺ وقوله: **مسألة** أخرجه أبو داود وغيره. قال الررقاني عن ابن عبد البر: الآثار في معناه متواترة.

الوضوء يحتمل أن يراد بالوضوء الأعم من الاصطلاحي واللعوي للحديث المبدو به، قاله الررقاني، والأوجه عندي: أن يراد به الاصطلاحي، وهو المناسب مقامه، ويوجه إدخال الرواية تنوجيه.

أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدَرِ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ.

٤٥ - **مالك** أَنَّهُ رَأَى رَبِيعَةَ بِنْتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقْلُسُ مِرَارًا مَاءً، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُصَلِّيَ.

سألت أم سلمة اسمها هذ، وقيل: اسمها رملة، ولم يصح، ست أبي أمية بن المغيرة القرشية المحرومية 'روح النبي ﷺ' تروجها بعد أبي سمة ستة أربع أو قلها، وتوفيت سنة ١٦هـ، "فقالت" أي حميدة: "إني امرأة أطيل" من الإصالة 'ذيلي' تريد أنها تطيل الثوب؛ ليستر قدميها في مشيها على عادة العرب، ولم يكن سائهم يلبس الخفاف، فكيف يطلن الدليل للستر، ورحص النبي ﷺ في ذلك لذلك المعنى، قاله الناجي. "وأمشي في المكان القدر" بدان معجمة. قال النووي: أراد به نخاسة يابسة، والمعنى: أنه لا يمكنها ترك المشي للضرورة، والطريق قد لا يحبو عن هذا. 'قالت أم سلمة' قال ابن عبد البر: روى الحديث حسير بن الوليد عن مالك، فقال: عن حميدة أنها سألت عائشة، وهذا خطأ، وإنما هو لأم سلمة كما رواه الخفاف في "الموطأ" وغيره. "قال رسول الله ﷺ" في جواب مثل هذا السؤال: "يظهره" أي لدليل "ما بعده" أي المكان الذي بعد هذا المكان القدر نزول ما يتشتت بالدليل من القدر اليابس، وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين؛ لانعقاد الإجماع على أن الثوب إذا أصابته نخاسة لا يظهر إلا بالعسل، بإطلاق التطهير محار، قاله القاري، وروى ابن عبد البر وغيره عن الإمام مالك: أنه في اليابس، وأما النخاسة مثل البول وغوه يصيب الثوب، أو بعض الحسد لا يظهره إلا بالعسل، قال: وهذا إجماع الأمة، وروي مثل ذلك عن الإمام الشافعي والإمام أحمد . . . وروي عن بعض أصحاب مالك عموم الخبر في الرطبة واليابسة كما بسطه الناجي، لكنه خلاف ما تقدم من الإجماع، نعم لو حمل هذا الحديث على معنى حديث المرأة الأشهلية الذي أخرجه أبو داود، وفيه: "فكيف نفعل إذا مضرا"، فيمكن أن يؤول بأن المراد به طين الشارع الذي لا يتحقق نخاسته، فتأمل، إلا أنهما حديثان متعارضان على الطاهر، ثم مباسسة الحديث بالترجمة على تقدير العموم ظاهر، أما على تقدير الخصوص بأن يراد به الوضوء الشرعي كما هو الأوجه، فيكون غرض الإمام: أنه لا يجب الوضوء بأمثال هذه الصور.

يقلس إلح الرأي، "يقلس" بكسر اللام من باب صر. قال في "النهاية": القلس بالتحريك، وقيل: بالسكون ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه، وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء، "مرارا ماءً، وهو في المسجد" أي النبوي، قاله الزرقاني "فلا يصرف" من المسجد "ولا يتوضأ"؛ لأنه ليس باقضى مطلقاً، كما عند المالكية والشافعية، أو لأنه لم يكن ملأ الفم كما عندنا الحنفية والحنابلة.

قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ قَلَسَ طَعَامًا، هَلْ عَلَيْهِ وُضُوءٌ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ وُضُوءٌ، وَلَيُمْضِضُ مِنْ ذَلِكَ وَلَيَغْسِلُ فَاةً.

٤٦ - **مات** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَنَطَ ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَحَمَلَهُ،

سئل - ساء المجهول - الإمام مالك عن رجل قلس طعاماً، هل عليه وضوء؟ قال الإمام: "ليس عليه وضوء شرعي،" "وليمضمض من ذلك" يعني ويجعل فاه، وبه قال الإمام الشافعي، ويقص به الوضوء عبدنا الحنفية، بشرط أن يكون ملاً الفم، وكذا عبد الحنابلة كما تقدم عن المعنى بسط الإمام محمد الآثار فيه في كتابه "الحجج"، منها ما قال: أحمر سعيد عن المعيرة، قال: سألت إبراهيم عن القلس، قال: إذا وسع فبتوضأ، واستند عليه الربيعي حديث عائشة مرفوعاً: أخرجه ابن ماجة والدارقطني بطرق، وس عدي في "الكامل"، وإسهبني في "سنة" وغيرهم. قال الربيعي: وحديث عائشة صحيح، وروى عن شافعي ليست هذه برواية ثالثة عن النبي وإن صحت فيحمل على غسل الدم لا على وضوء الصلاة. قال الربيعي: هذا الحمل غير صحيح؛ إذ لو حمل لوضوء في هذا الحديث على غسل الدم فقط، سقطت الصلاة بالانصراف، ثم بالغسل، ولما حاربه أن يجي على صلاته، بل يستقل الصلاة. وإسماعيل بن عياش فقد وثقه ابن معين، وراى في الإسناد عن عائشة، والزيادة عن الثقة مقبولة، وإمرس بن عبد حجة واستند أيضاً بحديث أبي سعيد الخدري في هذا المعنى، وذكر إقبال في سنده، وحديث معدان عن ابن وبه: فقال ثوبان: أن حسنت به وضوءه، قال الترمذي: هو أصح شيء في كتاب، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

حط يمنع منه ومن الثقبلة والطاء المهمة آخر الحروف، أي صلب بالخصوص، وهو كل شيء حلط من الطيب لميت خاصة، ولفظ "حط" بالطاء المهمة، هو الصواب كما في نسخة بررقاني وأنشور، وهكذا في رواية محمد، وكذا أخرجه البخاري، فما في بعض النسخ القليلة من لفظ: حط بالكاف في آخره ليس بصواب وإن صح معناه؛ فإن التحريك هو جعل الثمر الممضوع في حث أصبي عند الولادة. قال الشيخ في "السنن": وعلى كل تقدير فعليه عامة أهل العلم. أما لسعيد بن زيد اسمه عند الرحمن كما في رواية الميت عن نافع "وحمله" أي رفع حماره "ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ" فعلم أن حمل حماره ليس من نواقض الوضوء. قال الناجي: لا خلاف أن من حط ميتاً لا وضوء عليه، ومن حمله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء، وما روي في ذلك: "من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمله فبتوضأ" فليس بثابت، ولو صح كان معناه: أن يتوضأ إن كان محدثاً؛ ليكون على وضوء، فيصلي عليه مع النصين. والآثر أخرجه البخاري في الحائض. قال الحافظ: وكأنه أشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود عن أبي هريرة: "من غسل ميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ" رواية ثقات إلا عمرو بن عمرو، فليس بمعروف.

ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ هَلْ فِي الْقِيءِ وَضُوءٌ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ لِيَتَمَضَّمَضَ مِنْ ذَلِكَ وَلِيُغْسَلَ فَاهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ.

ترك الوضوء مما مست النار

٤٧ - **مسند** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٤٨ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ،

ترك الوضوء الخ قال النووي. كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة وتابعين، ثم استقر الإجماع على أن لا وضوء مما مست النار إلا خوض الإبل، فقال أحمد بالوضوء منه، واحتارده من حرمة وغيره من محدثي الشافعية. وقال المنهبي: كانوا في إجماعهم قد ائتمروا فنة لتصفيف، فأمرُوا بالوضوء مما مست النار، ولما تفرقت الطائفة في الإسلام وشاعت، سح الوضوء تيسيراً على المسلمين. ونقل الإجماع على ترك الوضوء منه الناجي والشعري وابن قدامة في "المعني"، وقد روي عنه ﷺ الوضوء منه، فقال بعضهم: لم يكن الوضوء منه واجباً قط، وإنما معناه المضمضة وغسل اليدين، وقال آخرون: كان واجباً، ثم سح لرواية جابر: "كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار"، وقيل: حديث جابر هذا اختصره شعيب، فغير معناه، قاله الناجي. قلت: وبه جزم أبو داود؛ إذ قال في "سننه": هذا اختصار من الحديث الأول.

عام خير الخ سعة عروة خير، خاء معجمة مفتوحة، تقدم صسطها والخروج إليها تحت حديث ليلة التعريس، "حتى إذا كانوا أي النبي ﷺ، والصحابة 'بالصهبا' بفتح الصاد المهملة والهمزة، وهي "أي الصهبا" من أدنى أي أسفل "خير" أي طرفها مما يلي المدينة، وفي رواية لسحاري: وهي على روضة من خير، وبين السحاري في الأطعمة: أن لفظ: "هي أدنى من خير" مدرج من قول يحيى، "نزل رسول الله ﷺ فصلي العصر بها ثم دعا" فيه جمع الرفقة على الزاد في السفر 'بالأرواد' جمع راد، وهو ما يؤكل في السفر، ودعاها؛ ليصيب من لا زاد عنده، "فلم يوت" ببناء المخمول "إلا بالسويق" هو ما يؤخذ من الشعير والخنطة، وقال أعرابي: هو عذة المسافر، وطعام العجّالان، وبلغه امرئص، "فأمر به" أي أمر رسول الله ﷺ بالسويق 'فثري' المثلثة وشذ الراء المكسورة، ويجوز تحميمها، =

وَهِيَ مِنْ أَدْنَى خَيْرٍ، نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ، فَنِمَّ يُوتَ
إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ، فَتَرَى، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^{وفي نسخة: فَنَزَلَ} وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ
فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٤٩ - **ما** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَشَّى
مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٥٠ - **ما** عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدِ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَنَانَ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَكَلَ
خُبْزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ مَضْمَضَ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِمَا وَجَّهَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٥١ - **ما** أَنَّ بَلْعَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ كَانَا لَا يَتَوَضَّآنِ مِمَّا
مَسَّتِ النَّارُ.

= أي بل بالماء، "فأكل" منه "رسول الله ﷺ"، وأكلنا معه، راد في روايه لسحاري: "وشرنا" أي من الماء أو من
مائع السويق، "ثم قام" رسول الله ﷺ إلى المغرب فمضمض قبل دخول الصلاة "ومضمضنا" وإن لم يكن
الدسومة فيه، لكن يختبئ بقاياها بين الأسنان، "ثم صلى ولم يتوضأ" فيه الوجهان: إثبات الحمرة اساكعة علامة
سحرم، ولاحر حذفها كما يقال: لم يحش، ولا يقال: في هذا روايتان، بل يقال: لعتان أو وجهان أو نحوهما،
كذا في "الفتح الرحمان" عن العيني، والمعنى أنه ﷺ لم يتوضأ من أكل السويق، وأحد انهب من حديث: أنه
يجوز للإمام أن يأخذ المحتكرين باخراج الطعام عند قلته؛ ليعبوه من أهل الحاجة، وأن الإمام يطر لأهل العسكر
فيجمع الزاد؛ ليصيب من لا زاد عنده.

ايه الح أي ربعة "تعشى" أي أكل العشاء. وهو طعام المساء "مع عمر بن الخطاب" ، ولطاهر: أنه طعام
مسته النار وإن احتمل الاكتفاء بالتمر وغيره، "ثم صلى" عمر "و لم يتوضأ"، ويجوز فيه رعة وجهان: إبقاء
الحمرة وهو الأشهر وحذفها. **أكل حرا ولحما** مطبوخاً "ثم مضمض" فاه "وغسل يديه؛ لأنه سة طعام
"ومسح بهما" أي ايدين "وجهه" ليشف يديه، وليربل عنه الشعث، وروى الدسومة مسح اللحية، "ثم صلى
ولم يتوضأ" أخرجه الطحاوي أيضاً.

٥٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُصِيبُ طَعَامًا قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ، أَيَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَلَا يَتَوَضَّأُ.

٥٣ - **مالك** عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ أَكَلَ لَحْمًا، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٥٤ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دُعِيَ لَطْعَامٍ، فَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ خَبْزٌ وَلَحْمٌ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ أَتَى بِفَضْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

يتوضأ للصلاة إلخ يعني لا يكون محدثاً، بل يكون متوضأً، "ثم يصيب" أي يأكل "طعاماً قد مسته النار، يتوضأ؟" همزة الاستفهام، أي من أكله، "قال" عند الله: "رأيت أبي" وهو عامر بن ربيعة بن كعب العنبري، يفتح المهمة وسكون اسود وراي، حبيب آل الخطاب "يفعل ذلك" أي يأكله "ولا يتوضأ"، وفي نسخة: يصلي، والمعنى واحد، سأله عن فعله، فأجابه عن فعل أبيه؛ ليعلم عنه ومستدله معاً.
رأيت أبا بكر إلخ حليفة رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه "أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ" أخرجه الصحاحي نحواً من عشرة طرق، فهؤلاء الخلفاء الأربعة وعامر وابن عباس رضي الله عنهما ما توضؤوا به بعد النبي ﷺ، فهو من أدلة النسخ.

دعي إلخ ساء المحمور "صعاب" دعت امرأة من الأنصار، كما في الصريق الموصلة، قاله الزرقاني. قلت: هكذا في رواية الترمذي والطحطاوي والبيهقي، وفي رواية أبي داود عن محمد بن المنكدر عن جابر بلفظ: 'قرت' على المتكلم، فتأمل. "فقرت" ساء المحمور "إليه حر ولحم" من شاة دختها الأنصارية له عبي رواة الجماعة، 'فاكل' منه، ثم توضأ" لأكل منه، أو لأنه كان محدثاً وهو الطاهر، "ثم صلى" الظهر، "ثم أتى" وفي رواية: "ثم دعي" 'بفصل' أي بقية 'ذلك الطعام، فأكل' ﷺ منه، ثم صلى "العصر" ولم يتوضأ، فعلم أن الوضوء لا يجب بأكل ما مسته النار، والحديث لا يخالف رواية عائشة رضي الله عنها "ما شيع" من لحم في يوم مرتين؛ لأن حديث جابر هذا ليس فيه الشيع، أو يحمل حديث عائشة على علمها.

٥٥ - **م** عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَدِمَ مِنَ الْعِرَاقِ، فَدَحَلَ عَلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَقَرَّبَ لَهُمَا طَعَامًا قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ فَأَكَلُوا مِنْهُ، فَقَامَ أَنَسٌ، فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ: مَا هَذَا يَا أَنَسُ! أَعِرَاقِيَّةٌ؟ فَقَالَ أَنَسٌ: لَيْتَنِي لَمْ أَفْعَلْ. وَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَصَلَّيَا، وَلَمْ يَتَوَضَّأَا.

جامع الوضوء

٥٦ - **م** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْإِسْطِطَابَةِ، فَقَالَ: "أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ".

فصل في طهارة الوضوء "فقال له أبو صبحه وبي بن كعب ما هذا وضوء يا أنس؟ أعراقيه؟" أي ألعراق ستعدت هذا العمل! وبركت عمل أهل المدينة! فقال أنس لبيتي لم أفعل" فباد منه فوهما ورجوع بي رأيهما. قال الساجي: يحمل أن وضوء أنس كان على تحديد الوضوء على الوضوء، فأكرأ عليه موافقة من توضع منه، فعلى هذا قول أنس: "لبيتي لم أفعل"، لما أنه صهر منه موافقة في غير الصوت، وما يوهب شبهة، وإصهار انتحر عن انشبه من يتوضأ مما مسته نار وفاد أبو صبحه وبي بن كعب، فصليا ولم يتوضأ؛ لما أنه كان متعارفاً بينهما. قال الرزقي: وهذا من الخلل القوية الدالة على نسخ الوضوء منه، ومن ثم حتم به هذا الباب، وهو بعيد أيضاً رد ما ذهب إليه الحصري من حمل الحديث لأمر على الاستحباب؛ إذ لو كان مستحباً ما ساغ لهما الإنكار عليه.

سئل **ب** بناءً على أن الاستنصاة هو صب نصيب، والاستنصاة الاستحباب، يقال: استنصأت وأطابت طابة؛ لأن المستنحي تطيب نفسه بإزالة الخبث، "فقال" أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار" يستطيب بها؟ يريد ﷺ بذلك التيسير والتسهيل، كما هو صاهر من السياق؛ لأن يحدث لا يكاد يعدد مثل هذا عائلاً، وعقده ثلاث؛ لأنه مما يقع به الإلقاء في ألعاب، فإنه الساجي، فقصر الاستحباب على ما كان من حسن لأرض كما فعله أصعب خلاف الرخصة، فنأمل، ونقدم أن الاستحباب سه عند الخفية والسكينة، وكذلك التثيت مذروب عندهما خلافاً للشافعية والحنابلة؛ لأنهم قالوا بوجوب كل منهما.

٥٧ - **مَاتَ** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ! وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنِي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ؟.....

حرج إلى المقررة فيه حوار الخروح إلى المقررة؛ لأن ظاهر لفظ 'حرج' يقتضي القصد إلى المقررة - تثليث الاء والكسر أفتها - موضع القبور، وظاهر السقيع. فقال: يحصل هم ثوب شحية: السلام عليكم فيه إشارة إلى أنهم يعرفون اثره، ويدركون كلامه وسلامه، قاله القاري، وقيل: ويحتمل أنهم أحيوا له حتى سمعوا كلامه كأهل القيس، وقيل: يتمثل أمته بعد ذلك به. دار قوم مؤمنين سبب الدار على اختصاص أو إهداء، وقيل: يحتمل آخر على الندية، و مراد على الكل أهل الدار. وبنا إن شاء الله بكم لأحقول" احتفأ أقوال مشايخ في هذا الاستثناء؛ لما أن الموت لا شئ فيه. وأصهرها أنه لنترك فقط، وقيل: امتثلاً لقوله تعالى: **وَقُلْ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّمَا يُوعِظُونَ عَنِ الصَّبْرِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَطَعَنُوا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ فَاصْطَبِرُوا** (سورة آل عمران: ٢٠٠) وقيل: مجرد تحسين الكلام كما هو عادة العرب، وقيل: باعتبار المحوق في هذا المكان وموت بالندية، وقيل: إن 'إن' بمعنى "إذ"، وقيل: راجع إلى استصحاب الإيمان من معه من المؤمنين، وقيل: عاد الاستثناء لبعض من معه يطل به الاتفاق، وقيل: راجع إلى استصحاب الإيمان معه. فإن الأسياء دعوا تنوقي عن الفتنة، قال إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن يوسف (٣٥)، وقال يوسف بن محمد بن محمد بن يوسف (١٠١)، وقال سيبا عليه أفضل الصلاة: **لَا تَقْرَأُ فِيهَا إِلَّا مَا يَنْبَغِي لَهَا** وقال: **وَلَا تَقْرَأُ فِيهَا إِلَّا مَا يَنْبَغِي لَهَا** وقيل: راجع إلى استثناء يرفع إيهام بأنهم مانوا على الإسلام، وقيل: إن 'إن' بمعنى كما على ما رواه الداودي فهذه عشرة أقوال للعلماء، رجع بعضها ورد بعضها، كما رد الرابع بقوله **لَا تُبْصِرُ** عند **وَوُجَّهَتْ** بأنه يحتمل أن يكون هذا قبل ذلك، وكذا أحطاً بسووي من السادس إلى الثامن، والتفصيل يناسب المطولات.

وددت - بكسر الدال - أي تميت وأحست، ووجه اتصال هذه بدئت برؤية أصحاب القصور أنه جاء تصورا
لاحقين بتصور اساقين، وقيل: كشف له - عام الأرواح كلها، أي قد رأيت أي في الدنيا على الظاهر
بصيغة المتكلم الواحد، وفي 'المشكاة' عن مسلم: 'إنا قد رأينا' بصيغته الجمع، فامراد هو مع الصحابة، لكي
يقتل الصحابة من علم اليقين إلى غير اليقين، 'بحواس' المسلمين 'قالوا' وفي نسخة: فقالوا 'يا رسول الله!
ألسنا، ولفظ 'المشكاة' عن مسلم: "أو لسا" بزيادة الواو، 'بأحوادث' قال "رسول الله" بل أنتم أصحابي
لم ينف الأحوه هم، بل ذكر هم مرتبة رتبة. ولانصف في محل شاء يجب أن يكون بأرفع حالاته وأفضل
صفاته، وصفة الصحبة من الصفات التي لا يلحقهم فيها أحد، وتعريف الصحابي مشهور عند المحدثين، والمعنى =

[illegible]

خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّاتٌ فِي خَيْلٍ دُهُمٌ بِهِمْ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ:
فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ،
فَلَا يُدَادِنُ رَجُلٌ عَنْ حَوْضِي، كَمَا يُدَادُّ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فَأُنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمُّ، أَلَا هَلُمُّ،
أَلَا هَلُمُّ، فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: فَسُحْقًا فَسُحْقًا فَسُحْقًا.

وأما فرطهم كرهه تأكيداً وليس في رواية مسلم التكرار "فلا يداون" بادل المعجمة الأولى فالف موهلة، أي لا يضردن، كما في رواية يحيى وعيره على صيغة النهي، أي لا يفعل أحد فعلاً يداون به عن حوصي، ويشهد له حديث سهل بن سعد مرغوعاً: **رواه علي بن الحسن**. من . . . من . . . من . . . من . . . من . . . من . . .
و**أدفعهم** عدواً . . . **سي . . . سمع** ورواه الأكثرون لفظاً: فلماذا نلام التأكيد على الإخبار، وفي
رواية عبد مسلم ألا ليذاون، راجل بالفراد في رواية يحيى على الحسن، واجمع عند غيره من جميع الرواة.
فت: وفي بعض السجح من رواية يحيى أيضاً: رجال، عن حوصي كما يداون العير" يطلق على الذكر والأشي من
الإبل كالإنسان، واحمل يخص بالذكر، أصل لدي لا رب له فيسقيه، أناديهم: ألا هلم! يفتح الميم
مشددة، فيه لغتان، أفصحها يستوي فيه التذكير والتأنيت، والجمع والإفراد في لغة الحجار، وهذا جاء في القرآن
أي تعالوا، "ألا هم" ذكره ثلاثاً بتأكيد وبإيضاح الملاصقة، فيقال: إهم قد بدلوا بشديد الدال أي عيروا، "بعذك"
ستك، وفي رواية: ما تدري ما أحدثوا بعدك.

[illegible]

٥٨ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ جَلَسَ عَلَى الْمَقَاعِدِ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَأَذَّنَهُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ،

..... وقيل: يحمل أنه من عرفه في حياته ثم ارتد، أو كان موثقاً فإداه لإظهاره الإسلام، وقيل: إنه استدعى لئلا يخرجوا من الإسلام كاثروا بعض الخوارج، فبدعوا عنه، ثم يشفع فيهم النبي بعد ما يدخلون في جهنم. قال الشراح: ومن لطائف من 'موضاً' يذكر فيه حديث فيه ذكر أحد من الصحابة يعني بالسوء إلا هذا الحديث، وروى من سمع مالكاً أنه ذكر هذا حديث ورد أنه يخرجه في 'موضاً'. **جلس على المقاعد** قيل: هي حجارة يقرب در عثمان بقعد عليها مع الناس. وقال الداودي: هي المدرج، وقيل: دكاكين حول داره، وروى هذا عن مالك وقال عياض: يقصه يقتضي أنه حرث المائدة بتعود فيها. وقال الباجي: موضع عند باب المسجد بالمدينة قنت: ودار عثمان أيضاً قريب باب جبريل بالمدينة. فجاء المؤذن فأدبه أي أعمه عثمان 'صلاة لعصر' قال الباجي. كان مؤذن يعلمه باحتماع الناس بعد الأذان؛ شغفه بأمر الناس. قنت: فيه حوار اثنتي عشرة مثل القاضي وغيره. فدعا عثمان أداء بوضوء فتوضأ، ثم قال: والله لأحدثكم أكذب أنفسه واللاه لزيادة تخريفهم على حفظه "حديثاً بولاً أنه" كذا روى يحيى وغيره بالنون والضمير، أي بولاً أن معناه في كتاب الله موجود كما سيأتي في حر حديث، ما حدثكموه أي هذا الحديث أبداه مثلاً تتكلموا، ولكن ما كان معناه في كتاب الله موجوداً كما سيأتي، فلا فائدة في ترك الرواية، وروى أبو مصعب وغيره بسقط: لولا آية الباء والهمزة والتأنيث، أي لولا آية في كتاب الله تنصص معناه ما حدثكموه، قاله الباجي. وقال الخافظ: إن النون تصحيف من بعض الرواة قنت: هذا يدرد بالآية غير الآية الأولى كما سيأتي. "ثم بعد هذا التمهيد قال عثمان" سمعت رسول الله يقول: ما من امرئ 'لفص' من 'رئدة' لتأكيد النص على العموم 'يتوضأ فيحسن وضوءه' يأتيك الناس والأذان بكماها، والداء تعني "ثم: لأن إحسان الوضوء ليس متأخر عنه حتى يعطف بالفاء، بل ليبيان المترتبة، ثم يصلي الصلاة" المكتوبة مع خشوع كما في رواية مسلم. "إلا عمر له" سوء الجهول 'ما يبه' أي بين صلاته بالوضوء 'وبين صلاة الأخرى حتى يصليها' أي لأخرى، والمراد: الشروع في الأخرى والفراغ منها، والمؤدى واحد، وهو أن العصر لا يقتصر إلى محيئ الوقت بل إلى أداء الصلاة الأخرى، وظاهر الحديث يعلم الكائنات والصغائر، لكن العلماء حصوها بالصغائر؛ لما وقع في الروايات بقدر 'ما لم يأت كبيرة'، ولما عليه العامة من أن الكائنات لا يعمر إلا بالتوبة، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في كمال الوضوء الإتيان بالأدعية فيه، وفيها الاستغفار، وأيضاً حقيقة اتوبة السوء، وقد دخل في الخشوع، فيعلم الكائنات والصغائر هذا الطريق، كذا أفاده شيخنا ووالدي نور الله مرقده، وقد قال تعالى: **سنة ٤٨٨هـ**، ثم قال ابن العربي في "عارضة الأخوذي": وهذا التكفير إما هو لتدبوت المتعلقة بحقوق الله سبحانه، وأما المتعلقة بحقوق الآدميين، فلما يقع النظر فيها بالمقاصة مع خساست والسيئات، كما بينا في الأصول.

ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لأُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا أَنَّهُ آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ أَمْرٍ يَتَوَضَّأُ فِيْهِ حَسَنٌ وَضُوءُهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْآخَرَى حَتَّى يُصَلِّيَهَا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: أَرَاهُ يُرِيدُ هَذِهِ الْآيَةَ: **وَاقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُلْفًا مِنْ النَّيْلِ إِنْ أَحْسَسْتَ يَدَهُ السَّيِّئَاتِ هـ**.

٥٩ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَائِجِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمُضْمَضٌ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، ...

لَوْلَا أَنَّهُ إِنْ: أَيِ لَوْلَا أَنِ مَعَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ **قَالَ مَالِكٌ** أَرَاهُ. أَيِ أَضْ عَتَمَانُ **يُرِيدُ** يَقُوهُ: لَوْلَا أَنَّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ هَذِهِ الْآيَةُ إِنِّي فِي سُورَةِ هُودٍ وَهِيَ: "اقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ أَعْدَةَ وَالْعِشَاءِ، أَيِ الصُّبْحِ وَالطَّهَرِ وَالْعَصْرِ وَرُلْفًا جَمْعُ رُفْعَةٍ أَيِ طَائِفَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَعْرَبَ وَالْعِشَاءُ إِنْ أَحْسَسْتَ كَأَصْبُوتِ حَسَنٍ يَدَهُنِ السَّيِّئَاتِ" وَالدُّبُوبُ كَاتِفِيلٌ وَلَنَمَسَ كَمَا يَدُ عَلَيْهِ رُوحُ الْإِنَاءِ، ذَلِكَ ذِكْرِي أَيِ عِظَةِ لِلدَّاكِرِينَ أَيِ الْمُتَعَطِّلِينَ، بَرَلْتُ فِيمَنْ قَبْلَ أَحْسِيَةِ كَمَا رَوَاهُ الشُّيْخَانُ. قَالَ السَّاحِي: وَعَنِ هَذَا التَّفْسِيرِ تَصَحُّحُ الرَّوَايَاتِ بِسَقَطِ الْيَاءِ وَاسْتَوْدَ كَمَا تَقْدَمُ، لَكِنْ فِي "الصَّحِيحِينَ" عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ الْمُرَادَ سَلَابَةً قَوْلُهُ نَعَى: **هـ الَّذِينَ يَكُفُّونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ نَبِيَّتٍ هـ** (سورة هود: ١٥٥)، وَهُوَ رَاوِي حَدِيثٍ، وَرَوَاهُ بَاخَرَمُ، فَهُوَ أَوْسُ بَاقِيُونَ، وَلَدَا رَحِمَةَ الْخَافِظِ وَالْبُؤْيُوفِيِّ وَجَمَاعَةٍ، خِلَافَ إِمَامِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ بَاصِصٌ، وَآخَرُهُ أَوْسُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى تَفْسِيرِ عُرْوَةَ: لَوْلَا آيَةُ تَمَعُّعٍ مِنْ كِتْمَانِ الْعِلْمِ مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا تَصَحُّحُ رَوَايَةِ النَّوْنِ.

إِذَا تَوَضَّأَ إِنْ: أَيِ شَرَعَ الْوُضُوءَ. "الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ مُضْمَضٌ" وَفِي سَحَةِ رِبَادَةِ نَوَاءٍ، "خَرَجَتْ أَحْصَابُ مِنْ فِيهِ" أَيِ فَمِهِ. قَالَ السَّاحِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ فِيمَا يَتَعَمَّقُ مِنْ مُضْمَضَةٍ كَفَّارَةٍ لِمَا يَحْتَضِرُ الْقَلْبَ مِنْ إِخْطَايَا، فَعَبْرَ عَنْ ذَلِكَ خَرُوجُهَا مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَعْمُقُ تَعَالَى عَنْ عِقَابِ ذَلِكَ الْعَصُوبِ بِالدُّبُوبِ إِنِّي أَكْتَسَبَهَا الْإِنْسَانُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَضِرْ ذَلِكَ الْعَصُوبَ، وَوَقَعَ غَضَبُ مَنْ يَكُنَّ فِيهِمَا يَفْقَهُ رَرَقَانِي عَنْ سَاحِي، فَيُحَرِّزُ وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَمَّا أَحْصَابُ الْعَيْنِ: فَهِيَ الطَّرِيقُ مَا لَا حِينَ قَصْدٍ إِلَيْهِ، وَحَصَايَا يَدٍ: التَّمَسُّ مَا لَا يَخُورُ، وَحَصَايَا الرِّجْلِ: الْمُشْيُ فِيمَا لَا يَسْعَى، وَحَصَايَا الْقَلْبِ: الْمُرَاوَدَةُ عَلَى الْفَاحِشَةِ، وَالْمُوَاغِدَةُ فِي الْمَعْصِيَةِ، وَحَصَايَا الْأُفِّ: شَمُّ مَا لَا يَحِلُّ كَصَيْبِ مَعْصُوبٍ، أَوْ عَلَى امْرَأَةٍ أَحْسِيَةٍ؛ فَإِنَّ شَمَّ الطَّيِّبِ مَعْصُوبٍ صَغِيرَةٍ وَإِتْلَافُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ كَثِيرَةٍ. وَقَالَ عِيَّاصُ: خُرُوجُ إِخْطَايَا اسْتِعَارَةٌ لِمَعْرِفَةِ خُصُوصِ مَغْفَرَةٍ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَصَايَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ بِأَجْسَادٍ فَتُحْرَجُ، =

فَإِذَا اسْتَنْشَرَ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ أُنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ،
حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ

وبما هو ممثل شبه حصيا لخصصة ماكتساب أعضاء أجسام ردية أصلاً وقد ورد تصحيحه فإن ابن العربي في عارضة الأهودي: يعني غفرت الخطايا؛ لأنه فعل وعراض لا سقى، فكيف توصف بدحور أو خروج، ولكن لدرى ما وقف المعبرة على الصهارة كامة في الغصو، صرت ذلك مثلاً بالخروج، فقد استشر بورل استعمل أي أخرج ماء الاستنشاق، قبل حص الاستنار؛ لأن القصد خروج أعضاء، وهو يناسب الاستنار، مع ما فيه من زيادة مبالغة في تنصيف، وهو المقصود، وقيل: عر به سها على زيادة مبالغة في شطيف؛ لأنه اعية مطبوعة من الاستنشاق، 'خرجت خطايا من أنفه' كشم ما لا يجوز، 'فإذا غسل وجهه خرجت خطايا من وجهه' قال ابن العربي يقتضي صهارة الوجه، وكذلك كل عضو يظهر بعينه، فيس به مصحف إذا غسل يديه بهما، أو بمسه بوجهه به عسبه، مماثلاً في ذلك خلاف بيانه في الفقه إلخ. قتل: وهما مني على خري حدث وعنده، والمعتمد عند الحقيقة عدم الخوار قال في 'الدر المختار' حثمو في مسه بغير أعضاء لطهارة، وما غسل منها، وفي بقراءه بعد المصمصة، ومع أصح. قال ابن عديين: كذا في شرح براهدي، وضاهاه: أن مقال صحيح يجوز الإفتاء به، لكن في 'سراج'، التصحيح أنه لا يجوز، فليس 'فعل على به' إلخ، وقال في موضع آخر: قال الشيخ قاسم: حديث معنى المأعة الشرعية عما لا يحل بدور صهارة، لا يتجره بلا خلاف عند أي حقيقة وصاحبه به، والعجب من الشيخ ابن العربي ذكر ههنا الاختلاف فيه ولم يقض شيء، وقال في باب الوضوء بعد الغسل، إن حدث لا يرتفع عن الوجه حال، حتى يغسل رجليين، بتدليل إجماع الأمة على أن 'الرجل' هو غسل وجهه ويديه في الوضوء، م يخرج له أن يغسل به المصحف، لا غلب ولا غلبهم، وإنما غسل بوجهه موقوف مراعاة، فإن كمل ثبت له الحكم، وإن لم يكمل بطل كركعة.

أشفار عينية إلخ: جمع شعر أي أهداهما، وقال ابن قتيبة: العامة جعل أشفار العين الشعر، وهو عضو، وبما الأشفار. حروف العين التي يست عليها الشعر. قال الساجي: جعل للعين مجزاً خطايا بوجه دون الصم والأف؛ لأنها يختص بصهارة مشروعة في الوضوء دون العينين. وقال ابن العربي: هذا معين، أحدهما هد، ولثاني: أن نعم والأف قد يكون منه كبره. كماكدب وشم الطيب حتى يمتي، والعين لا يكون منه كثيرة إلخ. قتل: أو جعل شم الطيب حتى يمتي كبره، فاضطر حتى يمتي منه. "فإذا غسل يديه خرجت خطايا من يديه حتى تخرج من تحت أشفار يديه" جمع ظفر بضميتين على أفصح لغاته، وبما قرئ في السبعة، ويجيء أيضاً بإسكان الفاء وكسر الظاء كحمل وكسرتين. قال ابن العربي: لا يظهر اليمى حتى يغسل اليسرى؛ لأنهما في حكم لعضو لواحد، وهو ظاهر قوله 'غسل يديه'، ولأجل هذا بقى الغناء على سقوط الترتيب بينهما 'فإذا مسح رأسه' أي مستوعباً لتكامل السنة أو بقرص على خلاف الأئمة. 'خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه' تشبيه أذن بصميتين، =

حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ"، قَالَ: ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ.

٦٠ - **مالك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ

= وقد تسكن يدان. قال الساجي: فيه دليل على أن الأيدي من رأس؛ لأنه جعلهما مخرجاً لخطاياهما، كما جعل العينين مخرجاً لخطايا رجليهما، ولأظفار مخرجاً لخطايا أيديهما، إلا أنهما يفرقان لأحد ماءهما في آخر ما قاله في تأويل الحديث إن مذهبهم، وإلا فأتى خبر أن الحديث يسري إلى ما قاله الحنفية من أن الأيدي تنطق بالرأس وفي حكمه، ولا يلوحد هما ماء حديد، وإذا خرج الخطايا متعلقة بهما من مسح برأس، وأخرج منه حديث الطبراني عن أبي أمامة، وقد مسح برأسه كغفرته ما سمع أرواحاً، لأههما منقح بالرأس كالعينين بالوجه، وإذا لا يحتاج هما ماء حديد، وسيأتي مذهب المعتزلة فيه في باب: فإذا غسل رجليه خرجت خطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه، ولما كان الغسل أصلاً، والمسح على الخفين نائلاً، ذكر لأصل، ففي حكمه نائلاً، "قال مالك" ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة كانت أو فرصة نافلة له أي ريادة له في الأجر على خروج خطايا، ومن المعلوم، ما في المشي إلى المسجد وفي الصلاة من الثواب الجزيل، ثم طاهر هذا الحديث تكفير الذنوب بمجرد الوضوء، وصاهر الحديث المتقدم لتكفير الوضوء مع الصلاة، فبين: كل منهما مكفر، أو الوضوء مجرد مكفر للذنوب أعضاء الوضوء، ومع الصلاة مكفر لجميع الأعضاء، أو الوضوء مكفر للذنوب المصاهرة، ومع الصلاة مذبذب أيضاً، قاله نقاري، وقيل: إن الوضوء يكفر ما مضى، والصلاة مستقبل دينه، وإذا قال في حديث عثمان: "إن الصلاة الأخرى"، فإنه الساجي، وقيل: غير ذلك.

إذا توضأ إلخ. أي أراد وشرع الوضوء "العبد" قال الرافعي: فيه إيماء إلى أنه عبادة "يسمى أو يؤمن" شئت من الراوي، قيل: ويحتمل التسمية منه ﷺ على ترادفهما شرعاً وعقلاً، ولأول وجه، والمؤمن في حكم المؤمن، وفي القيد سيه على أنه مع الكفر لا يقع شيء. "فغسل وجهه" عطف تفسير على "توضأ" أو مرتب على الشرط أي أراد الوضوء، فغسل "خرجت من وجهه" جواب "إذا" كل خطيئة، وإنما "نظر إليها" أي الخطيئة يعني إلى سببها لإصلاحه لاسمه المناسب على السبب مباحة "عبيته" بالإنفراد على الحسن، ويروى بالتثنية راداً تأكيداً لمباحة، وإلا فاسطر لا يكون إلا بالعين، فإن قيل: الوجه يتناول المنة والألف، فله احتضار بعين؟ جواب: أن الخروج منهما بالضمصة والاستنشاق، ولم يكن للعين شيء يخرج به فذكره، وقيل: إن العين ضبيعة القلب ورائده، فإذا ذكرت أعنت عن سائرهما، وقيل: =

نَظَرَ إِلَيْهَا بَعَيْنُهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ حَظِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ؛ حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ.

٦١ - **مَالِكٌ** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَائِثَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ وَضُوءًا فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءٍ فِي إِنَاءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ يَتَوَضَّؤْنَ مِنْهُ.

= لأن حاشية العين أكثر، فإد حرج الأكثر حرج الأقل فهو كالغالب ما عفر، والأول أوجه؛ فإن رواية مختصرة جد كما سترى، فترك فيها ذكر المضمضة والاستنشاق أيضا 'مع ماء' أو 'مع آخر قطر الماء' شئت من الراوي، وقيل: لأحد الأمرين طر إلى البداية ونهاية، راد في المسح الحدية بعد ذلك "ثم حو هذا"، وهذا شئت من الراوي بلا مريه. **فإذا غسل يديه:** ناشئة خرجت من يديه كل حصى طشها 'أي عسها، ونسح الأحدث بعف، 'يداه' كنمس الأخيرة، ويدخل فيه كتابة 'مع ماء، أو مع آخر قطر الماء'. ثم اعلم أن حديث لا يوجد فيه إلا ذكر لوحه واليدين على النسخ الموجودة عندي، وزاد بررقاني برواية ابن وهب، وكذا ما أخرجه الخطيب في 'المشكاة' عن مسلم: ذكر الرحيل أيضا، فقالا: 'فإذا غسل رجله' أو مسحهما خرجت كل حصى مشنها' والضمير إلى الحصى، وأصب سرج الحافض أي مشئت إليها أو فيها، أو يكون مخرج مصدر. 'أي مشئت لمشة' رجلاه' راده تأكيد، وكذا لفص: 'يديه' و'عيبه' مبالغة في الإضافة 'مع ماء، أو مع آخر قطر ماء' إلى ههنا انتهت لزيادته التي ردها بررقاني والحبيب. وليس فهما ذكر المسح. وقال السيوطي: في رواية من وهب ذكر 'رأس' أيضا، وكذا قاله الساجي. 'حتى يخرج نقيا' تامون والنفاء: أي بضعاً "من الذنوب" وتقدم أنه يختص بالصغار عند الجمهور.

فالتمس الناس إلح: أي صب الناس 'وضوءاً' بالفتح ما يتوضؤون به، فلم يجدوه أي لم يصبوا ماء، 'فأتى' صم همزة بناء للمفعول رسول الله ﷺ بوضوء" بالفتح 'في إناء' صغير وفي رواية: قال في رسول الله ﷺ. صبر إلى صب ثم سمة، فأتيته بقدح ماء إما تنه وإما بصفه (الحديث). 'فوضع رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يده' ليمس بعد صب الأصابع، وفيه حجة لمن قال: إن الأمر بغسل اليد قبل إدخالهما الإناء أمر استحباب لا وجوب كما سطر في محله. 'ثم أمر الناس يتوضؤون' وفي رواية: "أن يتوضؤوا" "فمن أي من ذلك الإناء، وإظهاره" ثم علمه بالوحي، أو دعا به وتيقن بقبوله.

قَالَ أَنَسٌ: **فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَّبِعُ مَنْ تَحْتَ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدَ آخِرِهِمْ.**
 ٦٢ - **مَالِكٌ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمَّرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ**
وُضْوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ غَامِداً إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ،
بهم الميم وسكون الحيم
في نسخة: للصلاة
حكم صلاة ما دام يقصد

فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَسِعُ. يفتح استثنائية أو الحروف، فهو ساكنة، فموحدة مضمومة، ويجوز كسرها وفتحها في جرح. وفي 'القاموس'، سيع يسع مثناة جرح من 'نعم' إيج، وفي رواية: 'يقور' من 'تحت' وفي رواية: من بين 'أصابعه' قال النووي، في كيفية السيع قولان، أحدهما: أن الماء يخرج من بين أصابعه ويسع من دونه، وهو قول البرقي وأكثر العلماء. والثاني: أنه تعالى أكثر الماء في دائه، فصار يقور من بين أصابعه، فانه القاري. قال العلماء: إن سيع الماء من بين الأصابع أبلغ معجزة من سيعه من حجر، كما وقع نوسي ^{لأن} لأن خروج الماء من الحجارة معهود بخلاف الأصابع، قلله در من قال بالفارسية:

آنچه خوبان هم دارند تو تهم اداری

'فتوضأ الناس' كتبهم وكانوا ثمانية رجالاً كما في رواية حميد عن أنس عبد البحاري، وله عن الحسن عن أنس: كانوا سبعين أو نحوهم، وفي 'مسلم': سبعين أو ثمانين، وفي حديث قتادة عن أنس عبد شيبان: قال قتادة: قلنا لأنس: كم كنتم؟ قال: كما ثلاث مائة أو رهاء ثلاث مائة، وعند الإسماعيلي: ثلاث مائة باحرم، والظاهر: تعدد القصة مرة سبعين أو ثمانين، ومرة رهاء ثلاث مائة. قال القرطبي: سيع الماء من بين أصابعه **تكرر** في عدة مواضع في مشاهد عظيمة. 'حتى توضؤوا من عند آخرهم'. قال الكرماني: 'حتى' 'تندريح' و'من' للبيان، أي توضأ الناس حتى توضأ الذين هم عند آخرهم، وهو كتابة عن جميعهم، و'عند' تعني 'في' لأن 'عند' وإن كانت لظرفية الخاصة، لكن المسألة تقتضي أن تكون ظرفية المصنفة، فكأنه قال: الذين هم في آخرهم قال التيمي: المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة إلى آخرهم. وقال النووي: إن 'من' ههنا بمعنى 'إن' وهي لغة، وتعقبه الكرماني، ورده البرقاني قال القاري في 'شرح الشفاء': إن انتهاء أوفهم، فالقضية معكوسة للمسألة، والمراد جميعهم.

فَأَحْسَنَ وَضْوءَهُ بآتيان سبعة وفضائله، وخب منبهاته، ثم جرح من بيته 'غامداً' أي قاصداً إلى الصلاة خاصة دون غيرها، 'فإنه في' حكمه 'صلاة' باعتبار الأجر والثواب، وباعتبار الحشوح وترك العث، كما في رواية أبي داود عن كعب بن عجرة مرفوعاً: **إِذَا صَلَّيْتَ أَحَدَكُمْ، فَأَحْسَنَ وَضْوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ غَامِداً إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَسْكُنُ يَدَهُ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ، وَيَسْتَمِرُّ هَذَا أَحْكَمُ.** "ما دام يعمد بكسر الميم أي يقصد من باب صرب، وفي لغة قبيلة من باب جرح، وفي نسخة: ما كان يعمد إلى الصلاة ما دام مستمراً على هذا المقصد، ولا يجمع من الخروج عن المسجد إلا الصلاة، وفي رواية مسلم: **لَا يَرْكَبُ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كُنْتَ صَلَاةً حَسَنَةً.** وإنه يفتح الهمزة وكسرها "يكتب له بإحدى خطوته" صم الخاء المنعجمة، وبه جرح الحافظ وغيره، وهو ما بين القدمين، =

وَأَنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ بِأَحَدِي خَطْوَتَيْهِ حَسَةً، وَيُمَحَّى عَنْهُ بِالْأُخْرَى سَيِّئَةٌ، فَإِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ
 الْإِقَامَةَ فَلَا يَسْعَ؛ فَإِنَّ أَعْظَمَكُمْ أَجْرًا أَبْعَدُكُمْ دَارًا، قَالُوا: لَمْ يَأْبَا هُرَيْرَةُ؟ قَالَ: مِنْ
 أَجْلِ كَثْرَةِ الْخَطَا.
 وهو مسي
 وهو حياء

٦٣ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ: يُسْأَلُ عَنِ الْوُضُوءِ
 مِنَ الْغَائِطِ بِالْمَاءِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا ذَلِكَ وَضُوءُ النِّسَاءِ.
 أي عادة النساء

٦٤ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

= وفيه تاليف معنى مرة أو عدة، ويرد في جميعي. قال القرطبي: روي به بضم وهو ما بين خدمين، ولحي
 بفتح هي مصدر 'حسنة' برفع، أو محي عنه بالأخرى أي 'سري'، كما وقع مصرحاً في روي به من عمر
 عبد الحاكم وغيره، وفي روي به سعد عن بعض الأنصار عند أبي ذؤاد سيئة. قال لاجي: يحمل أن خطاه
 حكيم، بعضها يكتب وبعضها يمحي. وهو ظاهر بقص. وفيه من واحد، وكثرة حسات هو بعينه نحو
 'سنت'. وقد سمع أحدكم لإمامه بصلاة وهو تمشي بها، ولا يسع أي لا يسرع كما روي مرفوعاً، بل
 يتمشي على هيئته فيه من كثرة خطاه. مع أن في عدو من شئء خطى بنفس ما بين جنوح، قال أعظمكم
 أجر أبعدكم داراً من المسجد، قالوا: أي لأي وجه يكون عند بدر أعظم أجر أن لا هريرة مع أنه
 خلاف لظاهره؟ قال أبو هريرة: هو من أجل كثرة الخطى بضم حاء وفتح طاء جمع حصوة بضم
 وقد جاء في قصة بني سمية عند مسلم إذا قال لهم ماء، لا كم حبس لكم، ولا يعارضه ما ورد: لا من
 سوء من بعده عن المسجد، لأن الشامة من حيث أنه يؤدي إلى فوات الجماعة، بل ربما يؤدي إلى فوات
 الوقت أيضاً؛ فإنه لا يسمع لأذن مثلاً، والحصل بالنسبة إلى من يحمل المشاق ويحضر الصلاة، والأوحد عدي.
 أن الشامة باعتبار المكان، والأجر باعتبار المكين وانجي، فلا تعارض.

يسأل الخ ساء المحمولى عن الوضوء، أي الاستحذاء من سبه عند ساء. فقال سعيد: إنما ذلك وضوء
 النساء قال لاجي: يحمل أنه أراد أن ذلك عادة النساء، وعادة الرجال للاستحذاء، ويحتمل أنه يريد بذلك
 عيب الاستحذاء باماء كما قال لاجي. حفص بن غصن بضماء، وهذا - أي قول سعيد - لا يرد مالك، ولا أكثر أهل
 العلم، والاستحذاء عندهم باماء فقص، وجميع الفقهاء على أن الاستحذاء يجري مع وجود الماء. قلت: تقدم
 الكلام عليه مفصلاً، ونعني قول سعيد روي عن حذيفة بن اليمان إذا قال: لا يزال في يدي ثوب، وعن ابن عمر
 أنه كان لا يستنجي بالماء، وعن ابن الزبير: ما كنا نفعله.

"إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

٦٥ - مَالِثُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا وَأَعْمَلُوا.....

إذا شرب إلخ: قال احافظ: كذا لموصاً، واشتهور عن أبي الرباد بلفظ: 'ولع' وهو المعروف بعة، يقال: وع يلع بالفتح فبهما إذا شرب سبانه، أو أدخل سبانه فيه فحركه رج، وهو حاص بالسباح، ويقال: ليس شيء من الطيور يلع غير الدباب، والظاهر: أن ابن الرباد روى بكلاً منقصبين. قال ابن العربي: 'الووع' ليس بـ 'كاشرب' سي آدم، وقد يستعمل الشرب في السباح، وقد يستعمل الووع في بي آدم 'الكب' في 'معي' أو 'صمن' 'شرب' معنى 'ولع'، فعدي تعديته 'إباء' أحدهم 'الظاهر': تعميم لاية، وإضافه يست يستحبض. 'فيعسه' لا يتوقف على أن يكون هو 'عاسل'، وراد علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي ضاح وأبي رريس وأبي هريرة: 'فدرفه'، أخرجه مسلم وغيره، وتكلم محدثون على هذه بريادة 'سبع مرات' عند 'مالم' مالث و'الشافعي'. وهو رواية عن الإمام أحمد، وفي رواية: يجب الغسل ثمانية، وفي كلا الروايتين إحداهن بالتراب.

قال النووي: في مذهب مالث أربعة روايات ثم ذكرها، وذكر اسحبي أكثر منها. قال ابن قدامة في 'المعني': وقال أبو حنيفة: لا يجب العدد في شيء من احساسات، بما يعمل حتى يعصب على الصل نقاؤه من احساسه، لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال في الكلب يلع في الإباء: غسل ٧، أو خمس أو سبع، فم يعين عدد؛ لأنها خاصة، فم يجب فيها العدد كما لو كانت على الأرض. وإجمال الكلام فيه: أن خاصة فهو بالتدريب، فأثبتوا روايته، و'الشافعية' والمالكية لم يقولوا بالتدريب، فنكسروا على هذه البريادة كما بسطه احافظ، وخصه الرزقاني، واستدل الحنفية بما رواه الدار قطني عن أبي هريرة **رحم** مرفوعاً في الكلب يلع في الإباء: غسل ٧، أو خمس أو سبع، وما رواه ابن العربي مرفوعاً، ورواه اندار قطني موقوفاً عن أبي هريرة **رحم**. أنه كان إذا ولع الكلب في الإباء أهرقه ثم عسسه ثلاث مرات قال البيهقي: بإساده صحيح، وحينئذ يعارض روايات السبع والتماية والتدريب كلها، لكن القرائن تؤيدهم؛ فإن التشديد في أمر الكلاب كان أولاً، ثم رخص فيه، ووقع التيسير فيه تدريجاً كما هو مودى روايات القتل، ولا يخفى ذلك على من له أدل ممارسة بالحديث، فكذلك يحمل روايات التماية والتدريب على رمال أشد الشدة، ثم بعد ذلك رن الأمر إلى السبع مع التدريب، ثم إلى السبع بدونه، ثم صار مثل سائر احساسات، وهكذا يجمع جميع الروايات المحتصة في الباب، ويؤيده أيضاً إفتاء أبي هريرة **رحم** بالثلاث مع أنه راوي الحديث، وما نورده عليه احافظ ابن حجر رد عليه العلامة العيني، ثم حنفوا في أن هذا حكم بحاسة أو غيره، والجمهور والأئمة الثلاثة على الأول، وقال المالكية: احكم تعدي ولا يتجنس، والكلب عندهم ظاهر كما فيه ساجي.

استقيموا إلخ: أي لا تزيغوا وتميلوا عما سن لكم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ (صلى: ٣٠) وهو من جوامع الكلم اشامل للأصول والفروع وأعمال القلوب والخوارج؛ إذ لاستقامة امتثال كل مأمور واحتساب كل منهى، ولا تخص الاستقامة مع شيء من الاعوجاج، قالت الصوفية: الاستقامة حير من ألف كرامة، =

وَحَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى التَّوَضُّعِ إِلَّا مُؤْمِنٌ.

ما جاء في المسح بالرأس والأذنين

٦٦ - مالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

= قَالَ ارْأَيْ: لاسْتَفْهَمَهُ مُرْصِعٌ شَدِيدٌ: شَمَّهَ مَا الْعَفَاءُ وَالْأَعْمَالُ عَلَى ظَرْفِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّعْرِيطِ بِرُخٍّ، وَبَدَأَ قَالَهُ: وَلَمْ يَخْصُصْهُ أَنْ يَنْصَبْهُ أَنْ يَسْتَقِيمُوا حَقَّ الْاسْتِقَامَةِ عَسِيرًا، وَبَدَأَ قَبْلَ فِي وَجْهِ قَوْلِهِ: **مَسِي هُوَ** إِنَّهُ نَزَّ فِيهِ: **وَسَقَطَ** **مَا** **مَرَّ** **بِهِ** (١١٢١) وَالْعَرَضُ مِنْ قَوْلِهِ: **وَلَمْ يَخْصُصْ** تَبَيَّنَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَطْلُقُ أَحَدٌ نَفْسَهُ الْإِسْقَامَةَ كَثِيرَةً، فَيَقَعُ فِي وَجْهِ عَجَبٍ وَغُرُورٍ، وَقِيلَ: شَلَا يَكُنْ عَلَى عَمَلِهِ، أَوْ تَبَيَّنَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ بَاحِدٍ وَالسَّعْيُ، مَا رَأَى عَنْ عَمَلِهِ تَقْصِيرَ فِيهِ، فِيهِ رَحْمَةٌ وَرَفْعٌ عَلَيْهِمْ أَنْ حَقِيقَةُ عَسِيرٍ، بَلْ لَا يَمْلِكُ فَسَدُّوا وَدَرَجَةً، قَالَ نَعْنِ: **عَمَلُهُ** **بِ** **الْخُصْمَةِ** **فَتَبَيَّنَ** **عَمَلُهُ** (٢٠) وَقِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: **وَلَمْ يَخْصُصْ** أَنْ يَسْأَلَ الْأَعْمَالَ مُصَابِحَةً فَمَا أَحَدُهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ سَتَقِيمُوا عَلَيْهِ، فَكُتِبَ مِنْ بَابِ حَيْرِ الْعَمَلِ مَا دَعَى عَلَيْهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَمْ يَخْصُصْ ثَوْبَهُ وَأُجْرَهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَاةٌ مِنْ مَاجِهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: **سَقَطَ** **عَمَلُهُ** **سَقَطَ**، الْخَدِيتُ، 'وَأَعْمَلُوا' بِقَوْلِهِ أَيْ فِي أَكْثَرِ الْمَسْحِ أَنْ لَأَعْمَلُ مُصَابِحَةً كَثِيرَةً عَلَى حَسَبِ النِّصْفَةِ وَتَوْسَعِهِ، 'وَحَيْرُ أَعْمَالِكُمْ' بَابُ وَ، وَفِي عَصْرِ الْمَسْحِ: وَعَمِلُوا أَنْ حَيْرُ أَعْمَالِكُمْ تَقْلَبُ الْإِلَامَ وَيَنْصَبُ 'أَنْ'، فَحِينَئِذٍ يَصَافِقُ رَوَايَاتِ التَّقْدِيمَةِ أَسْبَدَةُ الْفَعْلَادِ جَمْعُهَا أَعْدَادٌ كَثِيرَةٌ مِنْ قِرَاءَةِ وَتَسْبِيحٍ وَتَكْبِيرٍ، وَهِيَ مَعْرُجُ الْمُؤْمِنِ، وَبَدَأَ قَالَتْ الْعُمَّاءُ: هَذَا أَفْصَلُ أَعْدَادَاتٍ بَعْدَ اشْتِهَادَاتٍ، وَاحْتَقَقَتْ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي أَفْصَلِ الْأَعْمَالِ، فَهِيَ هَذِهِ حَدِيثٌ هَكَذَا، وَفِي حَدِيثٍ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ لَأَعْمَلُ حَيْرٌ" قَالَ: **بَدَأَ** **بِ** **الْمَسْحِ** **وَحَيْرٌ** **بِ** **السَّيْلِ** **بِ** **الْمَسْحِ**، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْكَثِيرَةِ، وَوَجْهُ التَّوْفِيقِ: أَنَّهُ لَا أَجَابَ لِكُلِّ مَا لَمَّا لَمَّا، وَبِكَوْنِ أَصْحَابِهِ شَأْنُهُ، أَوْ يَقَالُ: إِنْ الْأَفْصِيَّةُ مُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ الْأَوَاقَاتِ وَالْأَحْوَالِ كَمَا هُوَ صَاحِبُهُ، وَفِي رَوَايَةٍ: **وَلَمْ يَحَافِظْ عَلَى التَّوَضُّعِ** الظَّاهِرِيُّ وَالْبَاصِي، وَهُوَ طَهَارَةُ النَّاصِ مِنْ الْأَدْنَسِ النَّاصِيَّةِ، وَكَمَالُهُ طَهَارَةُ سِرِّهِ عَنِ الْغَيْرِ، لَنْهُمْ ارْزُقِي، لَا مُؤْمِنٌ كَمَلِ الْإِيمَانِ، فِيهِ اسْتِحْبَابُ إِدَامَةِ التَّوَضُّعِ وَتَحْدِيدُهُ، وَقِيلَ: صُورِيَّةٌ. طَهَارَةُ لُظَاهِرٍ تَوَثَّرَ فِي طَهَارَةِ النَّاصِ، فَعَبَثَ بِدَوْنِهِ التَّوَضُّعِ.

المسح بالرأس والأذنين تشبه أدب الصمتين، وقد تسكن لسان المعجزة، أما مسح رأس فقد تقدم، وعرض المصنف بالترجمة إثبات أنه يجب مسح الرأس بغيره، ولا يكفي اليانعة بالعمامة. وأما مسح الأذنين فاحتجبت العماء في أهمها بمسحان بغير ماء الرأس. أو ماء حديد، فذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد **ح** إلى أنه يؤخذ بهما ماء حديد، وذهب الإمام أبو حنيفة **ح**، إلى أنهما بمسحان مع الرأس ماء واحد. قال الشيخ بن القيم في 'الفهري' **ح** ثبت عنه **ح** أنه أخذ بهما ماء حديد كذا في 'نيل' عن 'سبل'. وقال شعري في 'ميراث': ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة: إن الأذنين من الرأس يستحب مسحهما معه مع قول الشافعي **ح** إكهما غصوا مستقلا بمسحان ماء حديد، =

كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِأَصْبَعَيْهِ لِأُذُنَيْهِ.

٦٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ سَأَلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: لَا حَتَّى يُمَسَّحَ الشَّعْرُ بِالْمَاءِ.

٦٨ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَنْزِعُ الْعِمَامَةَ، وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ بِالْمَاءِ.

= وفى إرهري: هما من الوجه يعسلان معه، وقال الشعبي وجماعة: ما أقل منهما من الوجه يعسل معه، وما أدر من الرأس يمسح معه، ولا يشكل عيب مخالفة كلام الشراعي لما نقل عن 'البدل' وغيره؛ فإن كلام باقي المذاهب فيها مضطربة جداً، ومثل الشراعي نقله القاري عن "شرح أسنة" وغيره إذ قال: قال الشافعي: يمسحان ثلاثة مياه حديد، وذهب أكثرهم إلى أنهما من الرأس يمسحان معه، وبه أحد أبو حنيفة ومالك وأحمد، وكذا نقله الترمذي عن أحمد، وذكر في هامش 'الموطأ' عن 'أعلى' أبو حنيفة مع مالك، والشافعي مع أحمد، وبظاهر أن سببه اختلاف روايات الأئمة في ذلك، والأرجح عندي ما يصهر من ملاحظة أكثر الكتب اتحاد قول أبي حنيفة مع أحمد، وقول مالك مع الشافعي. قال ابن رسلان تحت حديث عثمان بلفظ "فأخذ ماء فمسح برأسه وأذنيه"؛ طاهره أنه مسح رأسه وأذنيه ماء واحد، وهو مذهب أحمد. قلت: وحديث التكفير بالوصوء يؤيد الحنفية، وقد روي عنه **أحمد** **أحمد** من **أحمد** وفي رواية صفة وضوئه **أحمد** ثم مسح رأسه وأذنيه طاهرهما وباطنهما، وغير ذلك من الروايات التي تؤيد الحنفية سطها الريعي، وهذا المختصر لا يسعها.

كان يأخذ الماء إحد خديد بأصبعيه" ثانية "لأذنيه" ككتبيهما، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِالْيَدَيْنِ ككتبيهما، لكنه يمسح الأذنين بالسبابتين فقط، ويحتمل أنه يأخذ الماء بهما فقط. قلت: وما نقله الريعي عن البيهقي برواية مالك عنه بلفظ "وكان بعيد أصبعيه في الماء، فمسح بهما أذنيه" يؤيد الثاني. قال الشيخ ابن القيم: لم يشت أنه أحد للأذنين ماءً جديداً، وقد صح ذلك عن ابن عمر **أحمد** قلت: تقدم قول الحنفية في ذلك، وروي مثل قولهم عن جماعة من الصحابة والتابعين، قاله ابن عبد البر كما في "النبيل"، فلا يصح الحنفية أثر ابن عمر **أحمد** بعد أن قال مثل قولهم جماعة من الصحابة والتابعين، والروايات المرفوعة سالمة للحنفية حانية عن المعارضة.

سئل إحد ساء المجهول "عن المسح على العمامة" بكسر العين: ما يعتق به الرجل رأسه، فقال جابر **أحمد** "لا" يخبرني "حتى يمسح الشعر بالماء" وبه قال الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور **أحمد**، وأناحه لبعض الآثار الإمام أحمد ودأود وجماعة مع الخلاف بينهم في التوقيت والشرائط كما في 'النبيل'. قال الخطابي: فرض الله مسح الرأس، وحديث مسح العمامة محتمل للتأويل، فلا يترك المتيقن للمحتمل. قلت: وحمية الإمام محمد عني السح كما سيأتي: كان ينزع العمامة إذ توصأ، ويمسح رأسه بماء لا على العمامة، ذكره تأييداً لما تقدم.

٦٩ **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ رَأَى صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ امْرَأَةً عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ تَنْزِعُ خِمَارَهَا، وَتَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا بِالْمَاءِ وَنَافِعٌ يَوْمئِذٍ صَغِيرٌ.

قال يحيى: وسئل مالك عن المَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ، فَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْسَحَ الرَّجُلُ وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى عِمَامَةٍ وَلَا خِمَارٍ، وَلَيَمْسَحَا عَلَى رُؤُوسِهِمَا.

قال يحيى: وسئل مالك عن رجلٍ توضأ، فَتَسَّى أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ، قَالَ: أَرَى أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

بعد مسح الرأس

أي اعتقد

تنوع إلخ عند الوضوء خمارها كسر معجمة. ما تعصى به رأسها. "وتمسح على رأسها بماء" قال الناجي: وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل، قال الإمام محمد في موضعه. وهذا أحد لا يمسح على خمار، ولا لعمامة، بعد أن مسح على عمامته كان، فترث. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. "ووقع يومئذ صغير" وعصم موطأ محمد: قال نافع: وأنا يومئذ صغير، فهو اعتذار منه بأنه كلف راها، وفيه قول رواية صغير إذا رواها كثير، وهي من مباحث أصول الحديث. قال سيوطي في ترتيب: نقل رواية النسب الساج ما تحمته فسيهما، يعني في حال كسر الضاء، ومع الثاني أي قول رواية ما تحمته في مصدقهم فأحضوه، لأن ساج قول رواية أحداث الصحابة كالحسن وحسين وس عمار وغيرهم. ثم ذكر لأقول المخرقة في سنديات من لسمع من ثلاثين سنة وعشرين سنة، وذكر في حقه: ونقل القاضي عياض أن أهل النخعة حذروا أن من يمسح فيه لسمع لتصغير خمس سنين، ومنه غيره لمجهول. وقال من صلاح: وعليه سقر العمل بين أهل الحديث.

المسح على العمامة إلخ مرجل والخمار امرأة فقال: لا سعي أي لا جور أن يمسح الرجل ولا مره على عمامة ولا خمار، وهو وقع اتفاقاً ولا يعتبر به. "وليمسح على رؤوسهما صبغة جمع في لرؤوس؛ لكرهه نوابي التثنية كما في قوله تعالى: "فممسحاً برؤوسهم" (سجدة ٥).

وسئل مالك إلخ "يصبأ عن رجلٍ توضأ، فَتَسَّى أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ" فما مسح "حتى جف وضوءه، قال: أرى يفتح الأنف أي اعتقد أن يمسح برأسه وحده، ولا يعيد الوضوء؛ لأن الموالاة وترتيب وإن كانت واجبة عندهم، لكنها سقطت بالنسيان، ولذا قال الناجي من ماله: إن ذكر حضرة الوضوء أو قرنه، مسح رأسه وما بعده يحصل الترتيب، وما عدا الخفية فلا إشكال في صحة الوضوء؛ لعدم وجودهما، وإن كان ذلك الأساسي قد صلى هذا وضوء بني سبي مسح فيه، يرم عليه أن يعيد الصلاة بعد مسح الرأس؛ لتركه فرض الوضوء، وهو متفق عليه بين الأئمة.

مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٧٠ - مالك عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد،
 رهره

المسح على الخفين قال القاري: أخرجه عن موضوع تأخير نائب عن نائب، والمسح: هو إصابة اليد الممتدة بالعضو، وبما عدي به على إشارة إلى موضعه، وهو فوق الخف دون نسيه، والخف: ما يستر الكعب، ويمكن به ضروريات السفر، وإنما نفي بالخف؛ لأن المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر. قال الحصكفي في 'اندر' هو لغة بمرار اليد على الشيء، وشرعاً: إصابة نية خف مخصوص في رمن مخصوص، والخف شرعاً: السائر بكعبين فأكثر من جند وجود، وشرط مسحه ثلاثة أمور: كونه سائر القدم مع الكعب، وكونه مشعولاً بالرجل؛ ليمسح سرية الحدث، وكونه مما يمكن متاعه أمشي المعتاد فيه فرسحاً فأكثر. ثم قال ابن اسد عن ابن المبارك: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روي عنه منهم يكاد روي إثباته، وصرح جمع من الحفاظ بأن أحاديثه متواترة المنع، وجمع بعضهم رواته فمعوا مائتين. قال الكرخي: أحاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين، وسئل أس بن مالك رضي الله عنه عن علامات أهل السنة والجماعة، فقال: أن تحب الشيخين، ولا تظن في الحسين، وتمسح على الخفين، وروي عن الإمام أبي حنيفة في شرائط أهل السنة أنه قال: أن تفصل الشيخين، وتحب الختين، وتمسح على الخفين، وروي عنه رضي الله عنه أنه قال: ما قلت بالمسح حتى جاءني مثل صوء النهار، ولو لا أنه لا حلف فيه ما مسحنا. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً أنكره إلا مالكاً في رواية، أنكرها أكثر أصحابه، والروايات الصحيحة عنه مفرحة بإثباته، وموضه يشهد للمسح في الخصر والسفر، وعليها جميع أصحابه.

وأثبت الناجي رجوع الإمام إلى المسح في سفر والخصر، فتفقت الأمة كتبها على حوارها إلا شردمة من المستدعة، كاخوارح صاً منهم أنه م يرد به القرآن، وكالشيعه ضاً منهم أن علياً رضي الله عنه امتنع عنه، ورد الأول تحمل القراءتين في آية الوضوء على الخاتين بينهما الحديث، ورد الثاني بأنه لم يثبت الامتناع عن علي رضي الله عنه بإسناد موصول يثبت مثله. قال في "الاستدكار" بعد ذكر حديث لابي: وفيه دليل على احكامه الخليل الذي فرق بين أهل السنة وأهل البدع الذي لا يكره إلا مستدع خارج عن جماعة المسلمين أهل الفقه والأثر لا خلاف بينهم في ذلك بالبحار والعراق والشام وسائر البلدان، إلا قوم انتدعوا فأفكروا المسح على الخفين، وقالوا: إنه خلاف القرآن وعمل القرآن بسحه، ومعاد الله! أن يخاف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب ربه الذي جاء به، قال تعالى: **وَلَا تَكُنْ لَكُمْ مَنَافِعُ حَتَّىٰ تُحَكِّمُوا بِهِمَا شَيْئًا** (سورة النساء: ٦٥)، والقائلون بالمسح هم الحنابلة، والعدد الكثير الذي لا يجوز عليهم العيص ولا التواطؤ، وهم جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين، وقد روي عن مالك الإنكار في الخصر، والروايات عنه بإحارة المسح في الخصر والسفر أكثر وأشهر، وعني ذلك بنى موضاه، وهو مذهبه عند كل من سلك اليوم سبيله لا يكرهه منهم أحد، وحمد لله، كذا نقله عنه ابن رسلان، ثم قيل: هو من خصائص هذه الأمة، ورخصة شرعت ارتفاقاً لهم؛ لدفع الحرج المنفي عنهم.

فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيَّ جُبَّتَيْهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ
 مِنْ ضَيْقِ كُمَيَّ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ،
 وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُؤْمُهُمْ،

= وفي الحديث حوار الاستعانة في وضوء. وقال الشامي بعد ما سطر الكلام: إن الاستعانة إن كانت نصب الماء أو استقائه أو إحضاره، فلا كراهة فيه أصلاً ولو بصبه، وإن كانت بالمسح فتكرهه فلا عذر. قلت: وعنى هذا فلا يحتاج إلى ما أحياه صاحب "الدر المختار" إذ قال: وأما استعانتهم بالمسح فمغيرة فلنعتبيه الحوار، قلت: وقد ورد لاستعانة بصب الماء في عدة روايات، منها في دفع أسامة من عرفة في حجة الوداع عند موسم البصر: فصبست عنه ماء، وبعد ابن ماجة وسحري في "الكبير" عن صفوان بن عسال: صبست على رسول الله ﷺ في الحضر وأسفر في وضوء، وله ابن رسلان، ثم صبست الماء فعمل وجهه ثلاثاً كما في رواية أحمد رحمته، فعلم أن في الرواية اختصاراً أخيراً في هذه الرواية عن المفروض فقط.

ثم ذهب إلخ. أي شرح يخرج يديه من كميّ تشية كم بضم الكاف وتشديد الميم مصاف إلى 'أخته' وهي ما قطع من ثياب مشمره، قاله السيوطي والبرقائي، وورد في رواية مسلم: 'وعليه حة من صوف' راد في رواية أبي داود. من حجاب الروم. "فلم يستطع من" أجنبية "صبغ كميّ أخته" إخراج يديهما إلى المرفقين، فيه ليس الثياب الصبيقة في السفر؛ لأنه أعون عليه. قال ابن عبد البر: بل هو مستحب في العرو. وقال ابن رسلان: فيه فضيلة ليس الضيق من الثياب ولا كماله. وقال ابن عبد البر: يسعى أن يكون ذلك في العرو. ومستحاضاً ما في ذلك من التألم، وليس به بأس عندي في الحضر، لأنه ما يوقف على أن ذلك لا يكون إلا في السفر. وذكر ابن وهب أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه رأى بعض الواقفين عليه طويلاً الكعب، فأمر أن يقصع منه ما جاور أطراف الأصابع. قال ابن عطية: وكان من يعني قارون أنه راد في ثيابه شيئاً على ثياب الناس. 'فأخرجهما' أي اليدين 'من تحت أخته' راد مسلم: 'ولقي أخته على منكبيه' فعمل يديه 'اليمى' ثلاثاً والبسرى ثلاثاً كما في رواية أحمد، فعملهما إلى المرفق كما في رواية أبي داود، ولفظ مسلم: 'وعسل ذراعيه'. "ومسح برأسه" ولفظ مسلم: 'ومسح بصبته وعنى العمامة'. وفيه مسح الرأس واستحباب استكمال على العمامة. "ومسح على الخفين" هو المقصود بذكر الحديث، وفيه رد على من رأى مسح المسح بآية المائدة؛ لأنها برئت في غزوة خيبر، والقصة في غزوة تبوك، وهي بعدها باتفاق.

فجاء رسول الله ﷺ إلخ. إلى القوم وموضع الصلاة، ولفظ مسلم: ثم ركب وركبت، فانتهبوا إلى القوم. وقد قاموا إلى الصلاة، "وعبد الرحمن بن عوف" بن عبد عوف الزهري أحد العشرة المبشرة "يؤمهم" أي المسلمين، ولا بأس بعد: فأسفر الناس بصلاتهم حتى حافوا الشمس فقدموا عبد الرحمن، وهذا يرد ما قاله ابن رسلان من أن الحديث يفتح به على أن أول وقت الصلاة أفضل؛ لأنها لو أخرت لشيء من الأشياء عن أول وقتها، لأخرت =

٧١ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِيَارٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَدِمَ الْكُوفَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَهُوَ أَمِيرُهَا، فَرَأَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَمْسُحُ عَنِ الْخُفَّيْنِ،

فصل في رسول الله **الح** مع القوم تركعة حتى بقيت عندهم يعني تركعة حتى تركها معهم، ونقط مسجداً وأبي داود: **أُفصى** وراء عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية، ثم سجد عبد الرحمن، فقدم **الح** في صلاته حديث، وفيه قيام مسجوداً إلى أداء ما قرب بعد تسليم الإمام، وهن بقوم بعد تسليم الإمام، أو تسليماً مختلفاً عند الأئمة كما في ابن رسلان. **أفصرح** الناس سجدتهم رسول الله **الح** بالصلاة. **فلما قضى** أي ثم رسول الله **الح** صلاته، وخرج من أداء الركعة التي سبق لها، وفي رواية لأبي داود: **وإنه يرد** عليها شيئاً، وإحدى روايات ابن أبي عمير وابن عمر يقولون: من أدرك الفرد من صلاة فعليه سجدتان مسجوداً؛ لأنه جلس مع الإمام في غير موضع خصوصاً فتأمل، قال: هم؛ تسكيناً لما هم من الفرج، أو تأنيباً لهم ومضاهة فعلهم "حسنتم" بدؤتم الصلاة في وقتها. **سعد بن أبي وقاص** **الح** الزهري، ونقط محمد في كتابه الآثار عن ابن عمر، قال: قدمت لعرق عروة جديلاً، فرأيت سعداً يمسح على الخفين الحديث. وهو أي سعد "أمرها" من حبس عمر **الح**، فواد عبد الله بن عمر يمسح على الخفين، فأكره ابن عمر ذلك المسح عليه أي على سعد؛ لأنه ما ينعى مسح مع قدمه صحته وكثرة روايته، وما يرأبها ولا أحداً من الصحابة يمسحون؛ إذ قد جفى عنى قلته الصحة من الأمور خفية في شرع ما يطبع عليه غيره، قاله ثورقاني نقلاً عن حافظ، وحديث أخرجه البخاري في الصحيحين معناه: قلت: وبشكل عنه ما رواه ابن أبي حنيفة في تاريخه الكبير، وابن أبي تيمية في مضعفه من رواية عاصم عن سعد بن عبد الله قال: رأيت **الح** يمسح على الخفين بالماء في السفر، ويمسح الخوات عنه بأن رواية الصحيحين أو، وهو سجد، فيوجهه؛ إنكار ابن عمر **الح** المسح في الحضر، كما يفهم من كلامه يعني ونقطصلاي وغيرهما من شراح البخاري؛ إذ قالوا: إنما نكر على سعد مسحه في الحضر، كما هو مبين في بعض الروايات، وإنما سجد فكان ابن عمر **الح** ينعى، ورواه عن أبي **الح** "فقال له" أي لابن عمر **الح** سعد بن أبي وقاص: "سئل أنك عمر **الح** إذا قدمت عليه المدينية، وبعده عنه من عمر **الح** =

فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قَدِمْتَ عَلَيْهِ، فَقَدِمَ عَبْدُ اللَّهِ، فَتَنَسَّى أَنْ يَسْأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمَ سَعْدٌ، فَقَالَ: أَسَأَلْتُ أَبَاكَ؟ فَقَالَ: لَا، فَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا أَدَخِلْتَ رَجُلَيْنِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، فَاْمَسَحْ عَلَيْهِمَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمُ مِنَ الْغَائِطِ.

٧٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَالَ بِالسُّوقِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ دَعَى لِحَازَةَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَنَّى عَلَيْهَا.

أي على الحارة

= الموافقة في ذلك لعنه الله، أو مفاوضة المسألة فقدم عبد الله بن عمر المدينية، فتنسَّى أن يسأل عمر عن ذلك أي المسح حتى قدم سعد المدينية، فقال: لا بأس عمر؛ براءة لإكراهه: "أَسَأَلْتُ أَبَاكَ؟" عن مسح؟ فقال: لا، فسأله عبد الله، فقال عمر: إذا أدخلت رجُلَيْنِ في الخفين، وهما أي الرجلان طاهرتان من الحدث والحدث، فامسح عليهما، قال عبد الله متعجباً أو دافعاً لاحتمال أن يكون هذا في الوضوء على الوضوء دون الوضوء عن الحدث: "وإن جاء أحدنا من الغائط؟" قال عمر: نعم، وإن جاء أحدكم من الغائط، وفي "الحارثي": عن أبي سمية عن ابن عمر: عن سعد، عن النبي ﷺ أنه مسح على خفين، وأن ابن عمر سأل أباة عن ذلك، فقال: نعم إذا حدثت شيئاً سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل غيره، وإلا سماعي: "إذا حدثت سعد عن النبي ﷺ فلا تنع وراء حديثه شيئاً"، وفي رواية محمد في "كتابه الآثار": فقال عمر: سمعت أباة من ذلك، ثم طاهر الحديث أن الرجل إذا لبس الخفين على وضوء كامل، يجوز له المسح عليهما، وهذا إجماع، وهو مذکور الحديث.

فأنكر ذلك أنكر ابن عمر المسح على سعد. **بالسوق** وفي نسخة: في السوق بضم، سمي به؛ لأن الناس يساقون إليه، وقيل: بالفتح اسم موضع، والظاهر أن بوه كان في موضع أعذب لذلك. "ثم توضع فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه"، وفي رواية محمد عنه: ومسح برأسه، ولعل في الحديث اختصاراً، أو اكتفى ابن عمر ﷺ على المقروص فقط لضرورة، وإجراء المسح على الخفين، "ثم دعي" نساء الخهور "لحارة يصلي عليها حين دخل المسجد" السوي "فمسح على خفيه" داخل المسجد أو خارجه، أما الثاني فلا إشكال، وأما الأول فقد استحار: لعدم الماء الذي يقطر منه، والوضوء في المسجد محتلف عند المالكية، فإله اساجي باسطاً. قلت: أما الوضوء في المسجد فعده أيضاً صاحب "الدر المنثور" من الخفية في منبهات الوضوء، فقال: ومنها: التوضؤ في المسجد إلا في بقاء أو موضع أعذب لذلك، لكن عدمه أنه أن مجرد المسح على الخفين لا يدخل في الكراهة. "ثم صنى عليها" =

٧٣ - **مالك** عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى قُبَاءً، فَقَالَ، ثُمَّ أَتَى بَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى.

قال يحيى: سئل مالك عن رجلٍ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ لَبَسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ نَالَ ثُمَّ نَزَعَهُمَا،

= أي على إحداة دخل مسجد أو خارجة، مختلف عند العلماء كما جيء في الحاشية، ثم ظاهر حديث تفرق الوضوء رد هو جالف المالكية وإحيائه. بد فالو بقرينة المولات، ويوفق حقيقته: إذا ما يقوون بها، وهو قولان لشافعي . . . وأوتوا المالكية هذا الحدث بوجوه، منها: أنه عنه سمي مسح، أو يكون هذا مذهبه، أو يكون رجليه عنه لم يملكه الخبوس في لسوق، أو عجز الماء عن الكفاية. وأنت حيرت بما في هذه التوجهات، والأوجه من هذه كلها ما أحاط به الشافعي. فقال: روى علي بن زياد عن مالك: أن من أخر مسح حفيه في الوضوء وحضرت الصلاة، فبمسحهما وبصبي ولا يجمع، وهذا جمل خوير التفريق في الطهارة الجمع، ويحتمل أن يكون تحويرها في المسح خاصة، وقد مر ذلك محمد بن مسلمة في 'مسحوه'، وفي: إن ذلك إذا صار إلى مسح فهو حفيف.

أبي قباء بضم القاف تقدم صسته في الوقت من المقصود منه بيان تقدم حدث على الوضوء، والتسه على أن مسح ما يكن في تحديد الوضوء بل في وضوء الحدث، "ثم أتى بقاء الوضوء بالفتح: ما يتوضأ به، 'فتوضأ' ثم فسره بقوله: 'فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ' اكتفى على المقروص بياناً لنحوار، أو هو اختصار من راوي، ثم جاء مسح فضلي' اعرض منه ومن الذي قبله أن المسح معمول عند الصحابة بعده . . . فلو كان مسحاً كما راعه خوارج ما مسحوا، وأيضاً قد ورد في 'مسح' وغيره برواية جرير أنه قال: رأيت أنس يمسح، وقد أسلم جرير بعد روى آية الوضوء برمان؛ ولقد قال إبراهيم النخعي: فكان يعجبهم هذا الحدث؛ لأن إسلام جرير كان بعد روى ثلاثة، قلت: وأصرح منه ما ذكره صاحب 'السياسة' عن الطبراني بلفظ أنه كان معه في حجة بؤداغ، فذهب لشرار، فرفع، فتوضأ، ومسح على حفيه.

عن رجلٍ بوضاء الخ 'وضوء الصلاة وعسل رجليه' ثم نس حفيه، ثم نال أو أحدث شيء حر ثم برعهما أي الخفين، "ثم ردهما" أي نس الخفين في رجليه، ثم بوضاً ومسح عليهما "يستأنف الوضوء؟ قال: 'الإمام: 'ليبرع حفيه ثم يتوضأ' أي يستأنف الوضوء، وزيادة: 'وليتوضأ' توجد في نسخ الهدية دون النصريه 'وليعسل رجليه' لأن المسح على الخفين قد يصل برعهما، فلا يجوز مسحهما، وبه قالت الحنفية، إلا أنه يكفي عندهم غسل الرجلين، ولا يحتاج إلى استئناف الوضوء، ونقل الأمر بالاستئناف في كلام الإمام مالك معمول على بقاء المولات. وإنما يمسح على حفيه وفي نسخة: على الخفين من أدخل رجليه في الخفين وهما في الرجلان صهرانا طهر الوضوء وفي نسخة: تطهر الوضوء. "فأم من أدخل رجليه في الخفين وهما غير صاهرتين طهر" وفي نسخة: تطهر الوضوء، =

ثُمَّ رَدَّهُمَا فِي رِجْلَيْهِ أَيْسَتَانِفُ الْوُضُوءِ؟ قَالَ: لِيَنْزِعَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ لِيَتَوَضَّأَ، وَلْيَغْسِلَ رِجْلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ، وَهُمَا طَاهِرَتَانِ تَطْهَرُ الْوُضُوءُ، وَأَمَّا مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا غَيْرُ طَاهِرَتَيْنِ تَطْهَرُ الْوُضُوءُ، فَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ خُفَّاهُ، فَسَهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ وَصَلَّى، قَالَ: لِيَمْسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلْيُعِدَّ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ غَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ لَبَسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ، فَقَالَ: لِيَنْزِعَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ لِيَتَوَضَّأَ وَيَغْسِلَ رِجْلَيْهِ.

وفي نسخة: لغسل ثم يلبس خفيه

= "فلا يمسح على الخفين". قلت: ولم يقل به الحنفية كما تقدم. قال ابن قدامة في 'المغني': أما إن غسل إحدى رجليه فأدحى الخف، ثم غسل الأخرى وأدحى الخف لم يغر المسح أبصاً، وهو قول الشافعي وإسحاق وخوّه عن مالك، وحكى بعض أصحابنا رواية أخرى عن أحمد: أنه يجوز، وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور وأصحاب الرأي؛ لأنه أحدث بعد كمال الطهارة، وقيل أبصاً فيمسح غسل رجليه ولبس خفيه ثم غسل بقية أعضائه: يجوز له المسح. وهذا مبي على أن الترتيب غير واجب في الوضوء، وقد سبق. قلت: وقد تقدم الكلام على الترتيب في محله.

وعليه خفاه فسها الخ في وضوئه "عن المسح على الخفين" وما تذكر 'حتى جف وضوءه وصلّى' بذلك الوضوء الناقص. "قال: يمسح على خفيه" إذا تذكر ويعبد الصلاة؛ لأنه صلى بأكف الوضوء. قلت: وكذلك عندما الحنفية في الفرائض، أما النوافل فلا إعادة فيه عندما؛ لأنه ما صح الشروع فيه، صرح به في كتب الفروع. 'ولا يعيد الوضوء' لأن الموالات والعمور وإن كان واجباً عند المالكية لكن سقط بالنسيان، وأما عندما الحنفية فلا إشكال فيه؛ لأن الموالات ليست بواجبة عندما، فلا يحتاج إلى إعادة الوضوء.

رجل غسل قدميه أي رجليه، "ثم لبس خفيه، ثم استأنف الوضوء، فقال: لينزع خفيه، ثم ليتوضأ؛ لأن الوضوء الأول لم يصح عند المالكية؛ لعدم الترتيب "وليعسل رجليه" ثم يلبس الخفين؛ لأنه لم يلبس الخفين أولاً على طهارة كاملة، وهذا هو المشهور عند المالكية ولم يقل به الحنفية كما تقدم، بل يمسح عندهم، وهو رواية ابن القاسم عن الإمام مالك في "العتبية"، ومما يجب أن يحفظ أن المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور. وقال داود: يرفع الحدث الأصغر، فمن جلع الخفين بعد المسح لا يبطل المسح عنده، ويبطل عند الجمهور، قاله الباجي، وأيضاً المسح لا تعلق له بالحدث الأكبر فيجب الترع له. قال في "المغني": فإن جواز المسح محتص بالحدث الأصغر، ولا يخرى المسح في جنة ولا غسل وحب ولا مستحب، لا يعلم في هذا خلافاً.

العمل في المسح على الخفين

٧٤ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَكَانَ لَا يَزِيدُ إِذَا مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ عَلَى أَنْ يَمْسَحَ ظُهُورَهُمَا وَلَا يَمْسَحُ بَطُونَهُمَا.

٧٥ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ كَيْفَ هُوَ؟ فَأَدْخَلَ ابْنُ شِهَابٍ إِحْدَى يَدَيْهِ تَحْتَ الْخَفِّ وَالْأُخْرَى فَوْقَهُ، ثُمَّ أَمَرَهُمَا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَقَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

مسح على الخفين "قال" هشام: "وكان عروة لا يزيد مسح على الخفين على أن يمسح ظهورهما جمع ظهر، والمراد: الجانب الموقافي "ولا يمسح بطونهما" جمع بطن، والمراد: النحاسي، واحتنف العمام في محل المسح، فقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: إن مسح ظهر الخفين، وقال مالك والشافعي: يمسح ظاهرهما وباطنهما، إلا أنه لو اكتفى على الباطن فقط لا يؤدي على مشهور عنهما. وقال الزهري وهو قول الشافعي **مسح** إن مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزأه، قاله شوكة في الفتاوى وهو رواية عن مالك كما في الناحي، والأثر حجة للحنفية والجمهور كما ترى، وروى عن علي **مسح** لو كان لدين برأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت **مسح** على ظهر حفيه، وروى عنه أيضاً: ما كنت أرى ناص القدمين إلا أحق بالمسح، حتى رأيت رسول الله **مسح** على ظهر حفيه، أخرجهما أبو داود وغيره، ونقل البيهقي عن الدارقطني عن عمر **سمعت** رسول الله **مسح** بأمر بالمسح على ظهر الخف ثلاثة أيام، الحديث. وفي أسانيد روايات أخر سطها أهل التطويل وختصرها ابن قدامة في المعنى، واحتنف العمام في قدر الإحراء، فقال أبو حنيفة: يجزئه قدر ثلاثة أصابع، وقال مالك بالاستيعاب، وقال الشافعي: ما يقع عليه سم المسح، وقال أحمد: مسح الأكثر، قاله القاري والشعراني.

كيف هو أي كيف صفته المستحقة؟ فأدخل ابن شهاب إحدى يديه بظهر اليسرى تحت الخف "للمسح على اليد اليمنى" أي اليد اليمنى "فوقه" من الخف، ثم أمرهما وفي نسخة: أمرهما من الإمرار أي أمدهما، حتى استوعب المسح جميع الخف كما هو المرجح عند المالكية، لقوله بالاستيعاب؛ ولذا قال يحيى: قال الإمام مالك: "وقول" أي فعل "ابن شهاب" المذكور "أحب ما سمعت إلي" متعلق بـ "أحب" في ذلك متعلق بـ "سمعت" أي في كيفية المسح. قلت: وهذا يؤيد القول المشهور هم كما تقدم، ولم يقل به الحنفية؛ لما روي عن علي **مسح** "لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله **مسح** على ظهر حفيه" أخرجه أبو داود والدارمي معاه، ولغير ذلك من الآثار كما تقدم.

مَا جَاءَ فِي الرَّعَافِ وَالْقِيءِ

٧٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَعَفَ انْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

٧٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ

الرعاف كعراب مصدر رعف. قال المحمّد: كصغر ومع وكرم وعي وسمع حرج من أنفه الدم رعفاً ورعافاً كعراب. ويقال: رعف وأرعف. قال الأزهري. ولم يعرف رعف في فعل الرعاف يعني مسياً لما لم يسم فاعله، كذا في "الفتح الرحمان"، والرعاف أيضاً الدم بعيه، وتقدم اختلاف العلماء فيه قيل الظهور للوضوء، ويوجد في السحح الهدية بعده: والقيء. قال الرزقاني: ويقع في سحح سقيمة: والقيء، ولا وجود لها في السحح العتيقة المقروءة، ويلزم عليها أنه ترجم بشيء ولم يذكره، وكان أصلها هامشاً فأدخله الساحح جهلاً. قلت: ولا يوجد في نسخة الرزقاني ولا نسخة الساجي، ولكن لما وجد في أكثر السحح فيمكن أن يوجه أن حكمها لما كان عند الإمام واحداً ذكرهما، وأنت الأولى آثاراً والثانية اجتهداً؛ لأنه لما تحقق عنده بالآثار أن الوضوء لا يكون من غير السبيلين، ثبت حكم القيء أيضاً، لكونه من غير السبيلين، أو يقال: إنه لما تقدم بعض الآثار الواردة في القيء أشار المصنف **رحمه الله** بالترجمة النسب على ما تقدم، ولم يذكر ههما تشبيهاً بالأدهان إن سمع من تصرف الساح.

والاختلاف في القيء كالحلاف في الدم كما تقدم من ابن قدامة في "المعني"، وحاصله أن القيء الفاحش والدم الفاحش بقصا الوضوء عند الإمام أحمد رواية واحدة، يعني لا حلاف فيه عندهم، وكذلك عند الحنفية، وروى عن قتادة والثوري وإسحاق مثله، وكان مالك والشافعي **رحمهما** لا يوجون مهما وضوءاً، واستدل الحنفية والحنابلة بروايات، منها: رواية أبي الدرداء: أنه **رحمهما** لقاء فتوضأ، قال ثوبان: صدق أنا صلت له وضوءاً، رواه الأثرم والترمذي، وقال: هذا أصح شيء في هذا الباب، قبل لأحمد: حديث ثوبان ثبت عندك؟ قال: نعم، وتقدم شيء من الكلام عليه.

كان إذا رعف إلخ في صلاته "انصرف" منها "فتوضأ" وضوءه للصلاة "ثم رجع" إلى مصلاه "فبنى" على صلاته "ولم يتكلم"؛ إذ لو تكلم في الصلاة بطلت، وسيأتي الكلام على إساءة في آخر الباب الآتي، وفي الأثر حجة للحنفية في أن الرعاف ناقض للوضوء، ولما كان هذا الأثر مخالفاً للمالكية، أوله الرزقاني وغيره يغسل الدم، وهذا التأويل رواه البيهقي عن الشافعي أيضاً، لكنه مع أنه حلاف الظاهر بأناه مذهب ابن عمر **رحمهما** أيضاً؛ فإن مذهبه كما في "المعني" و"الشرح الكبير" وغيرهما يقض الوضوء منه، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن ابن عمر **رحمهما**: "من رعف في صلاته فليصرف وليتوضأ" الحديث، فلا يجوز توجيه أثر على حلاف مذهبه.

كَانَ يَرْعَفُ فَيَخْرُجُ فَيَغْسِلُ الدَّمَ، ثُمَّ يَرْجِعُ، فَيَنْبِي عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

٧٨ - **ماثل** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ رَعَفَ وَهُوَ يُصَلِّي، فَأَتَى حُجْرَةَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. فَأَتَى بَوْضُوءَ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَنَبَى عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

الْعَمَلُ فِي الرَّعَافِ

٧٩ - **ماثل** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ

يرعف في صلاته "فيحرج" عن مصلاه؛ ليعسل الدم عنه ويوضأ، ثم يرجع إلى المنصبي، فينبى على ما قد صلى، ونحو سلم أنه كان يكتفي على غسل الدم، فعمل مذهبه كان حدث عدم بقص الوضوء منه؛ فإنه اختلف العلماء في مذهبه، فقل لشوكاني عنه مثل ماثل، وفي "المنعي" والشرح الكبير مثل الحنفية، الظاهر عندي أن مذهبه يوافق الحنفية، فروي عنه عدم الوضوء أيضاً على ففة الدم، ووضوء على كثرته، وكل روى عنه مثل ما رآه يفعله، وفي الحديث لا يذكر عدم الوضوء، فلا حجة فيه لأحد. وقد نقل ابن عبد البر عن ابن عباس أنه قال: إذا فحش أي يفيض الوضوء **يرد** تحتية فإني معجزة أن عبد الله بن قسيط "نقاف فسين آخره طاء مهمتين مصعراً" أسامة الليثي" أي عبد الله المدي، وثقه اسباني وغيره. مات ١٣٢هـ، وله تسعون سنة.

وهو يصلي الخ الواو حاية "يصلي فأتى حجرة" أم المؤمنين أم سلمة روح النبي ﷺ: "لأنها أقرب موضع إلى المسجد، فيقل المشي في أثناء الصلاة، فأتى" سواء المجهول "وضوء" بالفتح - أي ماء الوضوء، فتوضأ وضوءه للصلاة كما هو ظاهر اللفظ، وأوله الررقاني بعسل الدم تنويلاً إلى مذهبه، "ثم رجع" إلى المسجد، فنبى على ما قد صلى" أفاد أن الرعاف ناقص عنده أيضاً، وروى عنه في "مصنف عبد الرزاق" من قوله ما يوافق فعله هذا من أنه قال: "إن رعفت في الصلاة فاشدد مسحك، وصل كما أنت، فإن حرج من دم شيء فتوضأ، وأتم على ما مضى ما لم تنكس، فهد مني على يجات الوضوء عند خروج الدم، وأيضاً نقل مذهبه في "المنعي" والشرح الكبير" بقص الوضوء، فتأويل العلامة الررقاني ههنا أيضاً بعسل الدم عبط فاحش، وما كان آثار أبواب كلها مؤيداً للحنفية، تعرضنا عن ذكر غيرها من دلائل مذاهب، وبسطها اشبح في "المدل"، فارجع إليه إن شئت، والآثار في مسألة البناء يؤيد الحنفية، وسيأتي المذاهب في ذلك.

العمل في الرعاف قال الررقاني: وهو كثير. فيحرج إلى عسبه، وقيل فيقته بأصابعه حتى ينعف ويتمادى على صلاته، فعرض الشارح هذا الكلام بيان الفرق بين الترحمتين بأن المراد في الترجمة الأولى الكثير فيحرج وبعسل، =

يَرْعَفُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الدَّمُ حَتَّى تَخْتَضِبَ أَصَابِعُهُ مِنَ الدَّمِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ.

٨٠ - **ما** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُجَبَّرِ، أَنَّهُ رَأَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ الدَّمُ حَتَّى تَخْتَضِبَ أَصَابِعُهُ، ثُمَّ يَفْتِلُهُ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ.

= والمراد في اثباته القليل فلا يخرج عن الصلاة، وبمعنى أن يوجه الفرق بينهما، بأن المراد من الأولى ما ورد في الرعاف من الآثار المحتملة، من غسل في بعضها والوضوء في الأخرى. وأما المقصود من هذه الترجمة بيان العمل، والراجح أن المعمول به عند الإمام عدم الوضوء، ثم الفرق بين القليل والكثير كما هو عند المالكية كذلك عند الحنفية، كما سيحيى في كلام الإمام محمد في آخر الباب.

حتى تختضب أصابعه قال الناجي: طاهره أنها تختضب كلها فهو في حيز الدم الكثير، ولعله أراد الأناصير العليا من أصابع يده، وإن دلت في حيز اليسير، أو من الدم الذي يخرج من أنفه. "ثم يصلي" بعد غسل الأصابع إن كان هذا المقدار يكثر عن الدرهم، والمغفو عند الجمهور هذا المقدار فقط، وبدونه إن كان قليلاً عنه: "ولا يتوضأ" أما عند المالكية؛ لأن الرعاف ليس ساقص، وأما عند الحنفية فلعله يكون قليلاً عنه، كما تقدم من كلام الناجي، وقال أيضاً: قوله: "يصلي ولا يتوضأ" يحتمل معنيين، يحتمل أنه يقصد أن مثل هذا المقدار من الدم لا يوجب الوضوء، فهو مذهب من يقول: إن خروج الدم يقص الطهارة، والوجه الثاني: أنه يريد به أنه لا يغسل الدم الخارج من أنفه، وسيحيى من كلام الإمام محمد، وهو الأوجه؛ لئلا يخالف ما تقدم عنه من الوضوء، وإن لم يجمع هذا والرواية المتقدمة أرجح؛ لأن يزيد بن عبد الله أوثق من عبد الرحمن بن حرملة، كما لا يخفى على من له ممارسة بالرجال.

ثم يمسح بكسر التاء أي يحركه، ولفظ رواية محمد: أنه رأى سالم بن عبد الله يدخل أصبعه في أنفه، أو أصبعيه ثم يخرجها وهيها شيء من دم، فيفتله، ثم يصلي ولا يتوضأ. قال الناجي: هذا في اليسير على ما تقدم، فلا يغسله، وكذا عند الحنفية لم يتوضأ؛ لفتته، قال الإمام محمد بعد سرد هذه الروايات كلها: وهذا كله باحد، أما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك، ويرى إذا رعف الرجل في صلاته أن يغسل الدم ويستقبل الصلاة، فأما أبو حنيفة فإنه يقول بما روى مالك عن ابن عمر **ع**، وعن سعيد بن المسيب: أنه يصرف فيتوضأ، ثم يبي على ما صلى إن لم يتكلم وهو قولنا، وأما إذا أدخل الرجل أصبعه في أنفه، فأخرج عليها شيئاً من دم، فهذا لا وضوء فيه؛ لأنه غير سائل ولا قاطر، وإنما الوضوء في الدم مما سال أو قطر، وهو قول أبي حنيفة **ع**. فلهذا أن روايتي الباب محمولتان على القليل بالاتفاق بين الحنفية والمالكية، فلا وضوء إذا عند الحنفية، ولا غسل الدم عند المالكية.

العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف

٨١ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْبَيْتَةِ الَّتِي طُعِنَ فِيهَا، فَأَيَّقَظَ عُمَرَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَلَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى عُمَرُ **✎** وَجَرَحَهُ يَثْعَبُ دَمًا. أي المسور جرحي ذم المسور

الدم من جرح إلخ اعلم أن الدم مسائل حس عند المالكية أيضاً كما هو عند الحنفية، وابعثو عندهم أيضاً مقدار الدرهم كما في "مختصر الخبير"، والفرق بين الحنفية والمالكية في نقص الوضوء فقط، والشافعية مع المالكية، واحسانة مع الحنفية كما تقدم، ومقصود الإمام بالترجمة أنه صار معدوماً، فلا يفسد صلاته به، ويقتصر في الثياب أيضاً، وبه قالت الحنفية، وقالوا: أيضاً لا ينقص وضوءه هـ الدم

أحره أي أحر مسور عروة "أنه دخل"، وظاهره أن الداخل مسور، وفي نسخة: دخل رجل وطاهره أنه غيره، ويحتمل أنه عبر نفسه بالعائث 'على' أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين 'عمر بن الخطاب' من البيعة التي طعن ساء الجعهور "فيها" من أبي لؤلؤة قيرور لصرابي، وقيل: اليهودي عبد لمعة بن شعبة. قال الساجي: قوله: إنه دخل على عمر بن الخطاب من البيعة التي طعن فيها؛ ظاهره أن وقت صلاة الصبح من الليل؛ لأن الذي صح عن عمر **✎** أنه طعن في صلاة الصبح من أول ركعة، ولعل هذا يخالف لنكت الرواية، ويحتمل أنه أراد بدلت من الوقت المتصل بتلك البيعة، وعند ماث أن النهار من طلوع الفجر، وقد روى عيسى عن ابن القاسم: أن عمر **✎** مات من يومه الذي طعن فيه. قلت: ليت شعري ما أشكل على الساجي في توضيح الرواية تعيين البيعة، فإطلاق البيعة على صلاة الصبح تحوراً ليس بمستبعد، بل قال صاحب "القاموس": الليل من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر أو الشمس، وحمده على البيعة الآتية كما يظهر من كلامه ليس بوجيه؛ فإن أهل التاريخ اتفقوا على أنه **✎** توفي من يومه ذلك، فهذه الصلاة التي أيقظ لها المسور كانت تلك الصلاة التي طعن فيها، ومعنى الإيقاظ استيقاظه من لحيته.

قال الحافظ في "الفتح": فصى عبد الرحمن صلاة حفيضة بأقصر سورين: "الكوثر" و "إدعاء نصر الله" و "افتح"، وفي رواية: ثم غلب عمر النزف حتى عشي عليه، فاحتلمته في رهط حتى أدخلته بيته، فلم يزل في عشيته حتى أسهر، فنظر في وجوهها، فقال: فصى الناس؟ فقلت: نعم، قال: "لا إسلام من ترك الصلاة"، ثم توضأ، وفي رواية: فتوضأ وصلى، وجرحه يثعب دمًا، وإني لأصعب أصعب الوسطى فما نسد الفتق، فعلم منه أن القصة لثلاث الصلاة لا غير. "فأيقظ عمر لصلاة الصبح" تقتضي أن ذلك نجس عليه، وانصلافة لا تسقط لخرح ولا شدة مع بقاء العقل، ولذلك قال عمر **✎** "ولا حظ في الإسلام إلخ" قال أبو عمر: قال ابن عباس **✎** ما طعن عمر **✎** احتلمته أنا ونفر من الأنصار حتى أضحاه منزله، فلم يزل في عشيته واحدة حتى أسهر، فقال رجل: إكمه لن تفرعوه =

٨٢ - **مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِيمَنْ غَلَبَهُ الدَّمُ**

= بشيء إلا بالصلاة، قال: قلنا: الصلاة يا أمير المؤمنين! "فقال عمر: نعم" ففتحني أي أستيقظ، أو بكسر فسكون أي نعم ما أيقظني إليه 'ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة' اختلف العلماء في تارك الصلاة عمداً تكاسلاً بعد الاتفاق على أن تاركه مكراً كافراً، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو لم يخالط المسلمين، بحيث يبلغه وجوب الصلاة، فقال مالك والشافعي: إنه لا يكفر بل يفسق، فإن تاب وإلا فقتله حداً كالراي المخضن إلا أنه يقتل بالسيف، وذهب جماعة إلى أنه يكفر، وهو مروى عن علي بن وهذ الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال ابن المبارك وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لعص الشافعية، وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والري من الشافعية إلى أنه لا يكفر، ولا يقتل بل يحبس حتى يتوب، كذا في "اللبيل". وبعد هذا فاحتمل العلماء في معنى قول عمر **عليه السلام** على اختلافهم في حكمه، فقيل: لا حظ له في الإسلام أي يكفر. قال السيوطي: أحد بظاهره من كفر بترك الصلاة تكاسلاً، ولكن الجمهور لما لم يقولوا بكفره كما تقدم مع الاختلاف بينهم في قتله، فقالوا: معاه أي تركها مكداً هـ، وقيل: لا تقل سائر أعماله ولا يتمتع بها؛ لأن الصلاة أولها عرصاً قولاً، وأرفعها شأنًا، فمن تركها بطل نصيبه من سائر الأعمال، وقيل: معاه: ليس له في الإسلام حظ يحق به دمه، قاله الباجي. قلت: وهذا الأخير بقوله من قال يقتله حداً. وقال ابن عبد البر: يعني لا كبير حظ له في الإسلام، فهو ككبير: 'لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد' و"لا يمان لمن لا أمانة له"، وهو كلام حرج على ترك عمل الصلاة لا على جمودها. قلت: وهو ظاهر السياق.

"فصل في عمر **عليه السلام** صلاة الصبح "وجرحه ثعب" ثمثلة فعين مفتوحة أي يخري ويتمجر "دماً" ولما كان عمر **عليه السلام** دخل في حكم المعذور عند الحمية والمالكية معاً، فما بطل صلاته بخروج الدم، واغتفر في ثيابه أيضاً، ولذا لا يصح الاستدلال به على الحمية في عدم انتقاض الوضوء من خروج الدم؛ ولذا قيد ترجمة الباب بعنة الدم، ويؤيد عليه الشيخ الدهلوي في "المصنف": باب من به جرح سائل يعتصر له ما يتعلق بحسنه وثوبه من ذلك الجرح، وذكر في "المسوى" في آخر الحديث: قلت: وعينه أهل العلم، وثعب أي سال، والمشهور من مذهب الشافعي أن الدمايل والفروع وموضع الفصد والحمامة إن كان دمها يدوم سيلانه عالياً كالمستحاضة، يجب غسله لكل مريضة، وصحح النووي العقو عن قليله وكثيره؛ لعموم البلوى. وفي "العالمية": إن كان بخال يتنجس الثوب ثانياً قبل الصلاة جاز أن لا يغسل، وإلا فلا.

فيمن غلبه الدم **الح**: أي يكثر سيلانه "فلم يقطع عنه" وسؤال سعيد لأصحابه عن سبل الاستحار بالمسائل والتدريب بالعهم، ويحتمل أن يكون تنبيهاً لهم، قاله الباجي. "قال يحيى بن سعيد" المذكور: ولعل التلامذة سكتوا أدباً، فأجاب سعيد بن المسيب بنفسه، ويحتمل أنهم أيضاً أجابوا المسألة عنى وفق اجتهدهم وحده الراوي، ورواية محمد في "موطئه" غير هذا السياق، ونلفظه: أخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الذي يرفع، =

مِنْ رُعَافٍ فَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ؟ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: ثُمَّ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَرَى أَنَّ يَوْمِي بِرَأْسِهِ إِيمَاءٌ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

الْوُضُوءُ مِنَ الْمَذْيِ

٨٣ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ

= فيكثر عليه كيف يصلي؟ قال: يَوْمِي بِرَأْسِهِ فِي صَلَاةٍ. "ثم قال سعيد بن المسيب" في جواب ما سأله: "أرى أن يَوْمِي بِرَأْسِهِ إِيمَاءٌ" قال الماحي: واحتلف أصحابنا في توجيه ذلك، فقال ابن حبيب: إنما ذلك بيدراً عن ثوبه لفساد بالإيماء به؛ لأنه لو ركع وسجد لأفسد ثوبه. وقال محمد بن مسلمة: إنما ذلك إذا كان الرعاف يصير به في ركوعه كالرمد، ومن لا يقدر على السجود. قلت: والتوجيه الأول يخص بالمانكية؛ لأن عبدنا الحقيق لا يقصص وضوؤه بذلك عذر، ويعتمر في ثوبه أيضاً، بل ارتفع حاسة في حقه بعذر وعفي عنه، وأما توجيه الثاني فيتمشى على قواعدنا أيضاً، وهو الأوجه؛ لأنه مَقُولٌ عن تلميذ صاحب الكتاب والروى عنه، فقال الإمام محمد: "في موطئه". وأما بد أكثر رعايف على الرجل فكان إن أوما برأسه إيماءً م يرفع، وإن سجد رافع، أو ما برأسه إيماءً وأجزأه، وإن كان يرفع كل حال سجد.

الوضوء من المذي يفتح فيه وسكون الدال المعجمة، وخفيف الباء على الألف، وكهي. ماء أبص رقيق لزوج يخرج عند الملاعبة أو النظر أو تذكر حماء، وقيل: يخرج عند الشهوة لصعيفة، وقد لا يخرج غروحه، وفي حكمه نودي بالهمزة عندا الحفية، وسبحي، في الباب الثاني. **أمره الخ** أي المقداد أن يسأل له أي علي، "رسول الله ﷺ" عن الرجل إذا أي قرب من أهله أي حبيبته "فخرج منه المذي" للملاعبة، "ماداً" يجب، "عليه" من الوضوء أو الغسل؟ وذكر أبو داود والنسائي وغيرهما سب السؤال عن علي، قال: "كنت رجلاً مداء، فحعلت أعتسل منه في الشتاء حتى تشقق صهري" الحديث "قال علي" وهذا اعتدار منه ﷺ من أنه لا يسأله نفسه: "فإن عدي" ونحو "أبنة رسول الله ﷺ" وأنا لأحبها "ستحيي" ذكر أبيه في "الإرشاد": أن الحياء على أفساه، وقوله في "التعقيب للمجدد"، لو شئت التفصيل فارجع إليه. "أن أسأله" أي رسول الله ﷺ عن ذلك؛ لما أن المذي يخرج من الملاعبة، وفي السؤال عن كثرة تعريض خمار استه، ومثل ذلك لا يكاد يفسح خصرة الأكابر. قال المقداد: فسألت رسول الله ﷺ عن "حكم ذلك"، وضاهاه أن متوب السؤال المقداد، واحتلف الروايات فيه كثيراً سطها العبي أحسن سط، والنسائي وغيره أن علياً عليه السلام أمر عماراً أن يسأل، وفي "الترمذي" و"ابن ماجه" وغيرهما عن علي قال: سألت النبي ﷺ عن المذي، فقال: من المذي وضوء ومن علي غسل

إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ، مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ عِنْدِي ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ الْمِقْدَادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَتَنَضَّحْ فَرَجَهُ بِالْمَاءِ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ".
نضح كغرب ربي

= واحتلف العلماء في الجمع بينهما بأقوال: فجمع ابن حبان بأن عبداً ﷺ أمر عماراً أن يسأل، ثم أمر مقداداً بذلك، ثم سأل نفسه، قال الحافظ: وهو جمع جيد إلا آخره مخالفة قوله: "وأنا أستحيي إلخ". قلت: ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستحياء كان مانعاً في الابتداء، لكنها لما أبطأ في السؤال سأل نفسه؛ لشدة احتياجه إليه. وقال الحافظ: فتعين حمده على إجمار بأن بعض الرواة ضحك أنه سألته لكونه الأمر بذلك، وبه جرم الإسماعيلي والنووي، وجمع بعضهم بأن السؤال بالنواصة كان خصوص نفسه، والحياء منه واضح، وباشر نفسه عن مطلق حكم المذي، وهو محتتمل وإن لم يرتضه القاري، وجمع العلامة العيني بأنه ﷺ أمر عماراً ﷺ، ثم أمر المقداد أن يسأله، فسأله "أحدهما أو كلاهما"، ثم سأل هو نفسه لمريد الاحتياج أو الاحتياط، وأيده باختلاف الجواب في الروايات.

وجمع شيهي - نور الله مرقده - عند قراءتنا عليه جمعين، أحدهما: أنه أمر أحدهما أولاً ثم الآخر مهتماً، ولما أبطأ في السؤال سأل ﷺ نفسه؛ شدة احتياجه إليه، وسألاً أيضاً في الأوقات المحتتمة وأحراه به، ولذا اختلفت الأجنحة، ويصح إذا نسبه السؤال إلى كل منهم على الحقيقة. والثاني: أنه ﷺ سألهما معاً أن يسألاه ﷺ كما ورد عند عبد الرزاق عن حابس قال: "تذاكر عني المقداد وعمار المذي، فقال علي: إني رحل مذاء فأسألا عن ذلك النبي ﷺ، فسأله أحد الرجلين الحديث، فتولى السؤال أحدهما وهو المقداد مثلاً بمحصر عمار وعلي ﷺ قال الحافظ: الظاهر أن عبداً كان حاصر السؤال، ثم أيده بوجهين، وفي هذين الاحتمالين يبدو الجموع الكثيرة بأنه ﷺ أمرهما مفرداً فسألاه مجتمعاً، وكذا العكس، وغير ذلك مما لا يحصى على التأمل.

إذا وجد ذلك: أي خروج المذي "أحذكم" بالرفع، "فليضح" صطه النووي بكسر الضاد، وقيل: الأفضح الفتح، صطه السيوطي، واحتلف في صطه شراح البحاري، ونقل صاحب "الفتح الرحامي" تعليل الكسر عن العيني، والضح لغة: الرش والعسل، ويراد به العسل الخفيف، ويوضحه رواية القعبي وابن بكير وغيرهما بلفظ: فليعسل فرجه بالماء اعلم أن العلماء بعد ما أجمعوا على أن في المذي الوضوء دون العسل، وعلى أن المذي نجس، ولا خلاف فيهما لمن يعتقد به، حالوا هناك في ثلاثة مسائل، أحدها: الاكتفاء على الحجر فلا يجوز عند بعض المحدثين؛ إذا قالوا: يتعين الماء لعسله، كما يظهر من "البل" و"المعني" وغيرهما. قال الطيبي: لا يجوز الاقتصار على الحجر لندرته. قال الشوكاني: ويستدل به على أنه يتعين الماء في تطهيره. قال العيني: قال عياض: اختلف أصحابنا في المذي هل يجزئ منه الاستجمار كالنول أو لابد من الماء؟ ويجوز عدنا الحنفية الاكتفاء على الحجر، كما صرح به -

٨٤ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لِأَجِدُهُ يَنْحَدِرُ مِنِّي مِثْلَ الْخُرْيزَةِ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ يَعْني الْمَذْيَ.

٨٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جُنْدُبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْمَذْيِ، فَقَالَ: إِذَا وَجَدْتَهُ فَاغْسِلْ فَرْجَكَ، وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ.

= في 'الدائع' وغيره، وصححه النووي من الشافعية في مؤلفاته غير شرحه على 'مسبم'. وقال الحافظ: وهو المعروف، وفي المذهب: قال ابن رسلان: وصححه النووي في غير شرح مسبم حوار الافتصار على الأحجار، إلحاقاً للمذي بالنول، ومحملاً بالأمر به على الاستحباب، أو على أنه حرج مخرج الغالب، وهو المعروف في مذهب الشافعي **بخ**. والاختلاف الثاني هل يغسل موضع الحدة فقط، أو الذكر تمامه فقط، وهو رواية عن المالكية كما في 'الناجي'، أو مع الأثني أبصاً، وهو رواية عن الحنابلة كما في 'المعني'، والأول قول الجمهور كما قاله الحافظ، وهو رواية عن المالكية، وله قال أبو حيفة وشافعي كما في 'الناجي'، وله قال داود البصري مع طاهرية، وقال: ينبغي غسل كله شرع لا دليل عليه كما في 'المبطل'، ومحمداً برويات يغسل على الاستحباب كما تقدم عن 'المعني' وغيره، أو على العلاج كما قال الطحاوي: من أن الأمر به يتنقص الذكر فلا يخرج منه المذي، وقيل: إهم كانوا لا يتزهون عن المذي ترهبهم عن البول؛ ضاً منهم أنه أحف كما نقله القاري، فشدد النبي **بخ** في ذلك كما في مسألة الكلاب. والثالث: حكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا: وجوب الوضوء بمجرد خروج جوفه، ثم رد عليهم حديث عبي بن جريح، مرفوعاً بلفظ: **منه ماء، في مبي الغسل**. فعرف هذا أن حكمه مذي حكم الأول وغيره من بواقض الوضوء، ولتوضوء وضوءه للصلاة يعني كما يتوضأ للصلاة، وفيه قطع احتمال حمل التوضي على غسله، وتقدم الإجماع على أنه من بواقض الوضوء، وما نقل في بعض حواشي "فتاوى" رواية للإمام أحمد في وجوب الغسل لم أرها في كتبهم، بل في 'المعني' من كتب الخائصة، وكذا في غيره ذكره لإجماع على وجوب الوضوء فقط.

إني لأحده الخ: أي المذي يتحدد، وفي نسخة: من الاحذار أي بزل، والحدود صد الصعود مبي مثل حريرة" نحاء معجمة، فراء مهملة، فتحية، فراء معجمة تصغير حريرة بفتحيتي، وهي الخوهره، وفي رواية عنه: مثل الجمانة، وهي اللؤلؤ. "فإذا وجد ذلك أحدكم فيغسل ذكره" تمامه أو موضع المذي كما تقدم، و"لتوضوء وضوءه للصلاة" من غير فرق "يعني المذي" بيان للتصميم في قوله: "إني لأحده" ويحتمل أن يكون تفسيراً بقوله: 'ذكره' بأن المراد من غسله غسل المذي لا غسل تمامه كما يشير إليه كلام الإمام محمد؛ إذ قال بعد ذكر الحديث: وهذا نأخذ، يغسل موضع المذي ويتوضأ وضوءه للصلاة، وهو قول أبي حيفة **بخ**.

الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْوُدِيِّ

٨٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي لِأَجِدُ الْبَلَلَ وَأَنَا أَصَلِّي، أَفَأَنْصَرِفُ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: لَوْ سَأَلَ عَلَى فَحْدِي مَا أَنْصَرَفْتُ حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي.

٨٧ - **مالك** عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْبَلَلِ أَجَدُّهُ، فَقَالَ: انْضَعْ مَا تَحْتَ ثَوْبِكَ بِالْمَاءِ، وَالْهَ عَنَّهُ.

ترك الوضوء من الودي: كذا في السحرة المصرية، وكذا في سحرة الناجي والرقاقي، وأما في السحرة الهندية فبدل المدي "اودي"، ومصر "الرخصة" يؤيد الأول؛ لأن في الترجمة السابقة الوضوء من المدي، فبإساره الرخصة فيه، وأيضاً الودي على ما عنده جميع أهل السنة وأهل الفقه من المذاهب ما تعقب البول، فحكمه حكم البول عند الكل، وذكره بدون البول ليس بوجيه، وأي ما كان فالترجمة مؤونة؛ لأن المدي والودي من بواقص الوضوء عند الجميع، ذكر الإجماع فيه في "المعي" وغيره، وكذا عدما من الواقص في متون الخفية والمالكية، فالمراد في الترجمة من مدي سبس المدي، كما صرح به المالكية أيضاً، فحاصل الترجمة أن المدي إذا صار يتسلسل، فرخص في ترك الوضوء منه؛ لأنه صار في حكم المندور. قال الرقاي: أي الخارج من فساد وعلة.

أنه إلح. أي نجى "سمعه" أي سعيداً يقول "ورجل" حان "يسأله" أي سعيداً، "فقال" المسائل: "إني لأجد الببل وأنا أصلي" يعني أحد في صلاتي بلا يخرج من دكري "أفأنصرف" أي أقطع الصلاة؟ "فقال له سعيد" في جوابه: "لو سأل على فحدي ما أنصرف" عن الصلاة "حتى أقضي" أي أتم "صلاتي"؛ لأن مذهب سعيد أن ذلك مما لا يقص الطهارة وإن فطر وسال. ولا يمنع صحة الصلاة. وقال العوي: يشبه أن يكون معنى الأثر المبالغة في دفع الشك عن القلب، كذا في بعض الخواشي عن "أعني"، فحمله مالك رحمه الله على سبس المدي، كما قاله الرقاي عن الناجي، ومذهب مالك رحمه الله أن ما يخرج من مدي أو مبي أو بول على وجه السبس لا يقص الطهارة، خلافاً للأئمة الثلاثة؛ إذ قالوا بقص الوضوء، إلا أن الشافعي رحمه الله يقول: يتوصاً لكل صلاة، وقالت الخنمية: يتوصاً لوقت كل صلاة، وه قال الخناسة كما بسطه صاحب "المعي" و"الشرح الكبير"؛ إذ رجحا بالدلائل أنها تتوصاً لوقت كل صلاة، ولا ينتمى إلى ما نقله الشوكاني من موافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي رحمه الله، واستدل الجمهور على بقص الوضوء بروايات المستحاصة؛ إذ أمرها النبي ﷺ بالوضوء عند كل صلاة.

انضح أي غسل "ما تحت ثوبك" أي إزارك أو سراويلك "بالماء، واله" أمر من هي يلهي كرضي يرضى أي اشتعل "عنه" بعينه دفعاً للوسواس. قال في "الدائع": لأنه من باب الوسوسة، فيجب قصعها، أدحه الإمام في هذا الباب، =

الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ

٨٨ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ.....

= وكذا الإمام محمد في "موطئه"، وليس في اللفظ ما يقتضي كونه مدياً، فيما أن يقال: إنه قد تحقق عند الإمام كون السؤال عن المدي، أو يقال: إنه سنوي عنده بل مدي وليس يقول إخراجاً على وجه التمسس، فلذا أدخله في باب الساجي، ويمكن أن يوجه أن وسوسة نسي نعم من أن يكون مدياً أو بولاً ما كان في عدم نقص الوضوء كالمدي عنده أدخله في باب. قال الإمام محمد بعد تخرج الحديث: وهذا تأخذ به أكثر دلت من الإسناد، وأدخل عليه الشيطان فيه الشك، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

الفرج مأخوذ من الإخراج. قال صاحب "معني" سمع مخرج الحديث يشاور لذكر وفيل مرة والدبر. قست. والظاهر أن مراد المصنف هو الذكر فقط؛ لأن نقل والدبر معه فيهما من كثرة لاختلاف بين الأئمة، حتى لا يقص الوضوء من الذكر عند المالكية لا يتعلق بهما أحد من الأحاديث كما يرى، والوضوء من مس الذكر يختلف فيه أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ويقدم على اختلاف لأئمة في ذلك من مطهرة حرت بين أئمة الحديث. قال ابن العربي بسنده إلى رجاء بن المرحجي: قال. جتمعنا في مسجد الحبيب أنا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين، فتناصروا في مس الذكر. فقال يحيى: بتوصاً، وقال علي بن المديني: يقول الكوفيون يقولون ويقلد قومه، واحتج يحيى حديث بسرة، واحتج علي بن المديني حديث قيس بن طلق، وقال ليحيى: كيف تنقلد إسماعيل بسرة؟ ومروان أرسل شرطياً حتى رد جواباً إليه، فقال: وقد أكثر الناس في قيس بن صق ولا يحتج بحديثه، فقال أحمد بن حنبل: كلا الأمرين على ما قلنا، فقال يحيى: عن ابن عمر أنه توصاً من مس الذكر، فقال علي: وكان ابن مسعود يقول لا بتوصاً منه. وقال يحيى بن معين من قال: قال سفيان عن أبي قيس عن هريث عن عبد الله، وإذا اجتمع بن مسعود وابن عمر واحتجوا، قال مسعود أولي أن يتبع، فقال له أحمد: نعم ولكن أبو قيس لا يحتج بحديثه، فقال: حدثني أبو نعيم، حدثنا مسعر، عن عمير بن سعد، عن عمار ابن ياسر قال: ما أبالي مسته أو أنهي، قال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمن شاء أحد هذين، ومن شاء أحد هذين، قال ابن العربي: هذا منتهى الكلام. قست: وما قيل: أبو قيس لا يحتج به، فمشكل؛ لأنه رقم عليه الحافظ في "تهذيبه" (ج ٤)، ونقل توثيقه عن جماعة منهم ابن معين والعمري وابن حبان وإنداد فقصي وابن عمير

ثم الوضوء من مس الذكر يختلف عند الأئمة أيضاً، فقالت الحنفية قولاً واحداً: لا يقص الوضوء منه مطلقاً، وهو رواية عن الحنابلة كما في "معني" وغيره، ورواية عن الإمام مالك كما قال به سحنون وغيره، كما به قال ربيعة والثوري وابن المديني، وقالت الشافعية: يقص الوضوء، وهو رواية عن مالكية والحنابلة مع الاختلاف الكثير فيما بينهم في شرائطه، فقيل: لا فرق بين العائد وغيره، فإنه الشافعي وغيره، وهو رواية عن أحمد، ورواية الأخرى عنه =

عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَتَذَاكَرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ،

= لا يتنقض إلا بمسه قاصداً، وقيل: لا يقصه إلا المس باطن الكف، قال به الشافعي ومالك، وعن أحمد: لا فرق بين بصره وكفه كما في "المعني"، وفيه اختلافات أخر لا يطول الكلام بذكرها، بسطها ابن العربي في "شرح الترمذي" إلى أربعين من الأحاث، والفروع المحتججة، وأحسنة فهم اضطروا في مصدق الأحاديث، فقيل: مصداقه باطن الكف مقصود، وقيل: ظهره أيضاً، وقيل: ستره أيضاً، وقيل: بشرط الشهوة، وقيل: بدونها أيضاً، واضطرب أقوالهم على ما تقدم في أنه هل يقص بمس ذكر العير أو لا؟ وهل يقص بمس ذكر الصغير أو لا؟ وهل يقص بمس بأصبع رائدة أو لا؟ وهل يقص بمس ذكر ميت أو لا؟ وهل يقص بمس الذكر المقصوع أم لا؟ وكذلك إذا لمس موضع القطع منه، وكذلك احتلوا في مس الدبر والأشيين، والمس بالحنث وبدونه، ومس البهيمة، وللشافعي فيه قولان، وكذلك في مس الحنث وغير ذلك، ولا يذهب عليك أن مثل هذا الاضطراب في مصداق الرواية الواحدة يورث الشبهة في الاحتجاج بها، فإنه لا يتعين للقائمين بالنقص أيضاً برواية محملاً، ولا خلاف بين القائمين بعدم النقص.

مروان بن الحكم: بن أبي العاص الأموي المدني، ولا يشت له صحبة، كان كاتب عثمان، ولي إمرة المدينة في زمن معاوية ^{٦٤}، يبيع له بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية بالخاية في آخر سنة ٦٤هـ، ومات في رمضان سنة ٦٥هـ، وفي الخلافة تسعة أشهر. "تذاكرنا" الظاهر أن هذا الدحو واستدكر كان حين إمارته على المدينة المنورة، بل هو المتعين كما صرح به في رواية السبائي عن عروة يقول: ذكر مروان في إمارته على المدينة أنه يتوصاً من مس ادكر، الحديث، وفيه تذاكر العلم والاحتجاج إليه "ما يكون" أي يغيب "مس الوضوء" يعني تذاكرنا في بواقض الوضوء، "فقال مروان: و" عطف على ما ذكر من الكلام ههنا يجب أن من مس ادكر جمعه مذاكر على خلاف القياس فرقاً بينه وبين الذكر ضد الأشي الوضوء" واجب؟ "فقال عروة: ما علمت ذلك" وفي رواية الطحاوي: فأبكر عروة ذلك، لا يقال: إن مرة عروة في العلم وجلالته دليل على أن جهته عن كونه ناقضاً يوجب التردد في كونه ناقضاً؛ لأنه قد يمكن أن لا يعلم العامة الكثير شيئاً مع جلالته، "فقال مروان بن الحكم: "أحبرني سره" بصم الموحدة وسكون السين انهممة است صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مس أحدكم ذكره.

قال الساجي: المس يطلق من جهة اللعة على مسه بأي جزء كان من جسده، وعلى أي وجه مسه عليه إلا أنه من جهة العرف والعادة، فجرى ذلك في الأكثر على مس باليد؛ لأن المس في الغالب إما يكون بها. "فيتوضأ" راد ابن حبان: 'وضوءه للصلاة'. قلت: ذكر الإمام أولاً الحديث المرفوع المذكور في إثبات الترجمة، ثم ذكر في تأييده آثار الصحابة كما ستجيء، وأما الذين قالوا بعدم انتقاض الوضوء من مس الذكر استدلوأ بحديث طلق بن علي وغيره من المرفوعات، وبآثار الصحابة أيضاً، أما الحديث فأخرجه الإمام محمد في "موطئه" عن أيوب بن عتبة، عن قيس ابن طلق أن أباه حدثه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن رجل من ذكره أيتوضأ؟ قال: ^{٦٦} هو لا تسعه من حسنت، وهذا الحديث أخرجه عن قيس بن طلق جماعة، منهم أيوب كما ترى، وأخرجه عنه الطحاوي أيضاً، =

فَقَالَ مَرْوَانُ: وَمِنْ مَسِّ الذِّكْرِ الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: أَخْبَرْتَنِي

= وابن خسرو في 'مسند أبي حنيفة' وأحمد، ومسلم محمد بن جابر رضي الله عنه عبد الله بن ماجه والضحوي. وقال أبو داود: ورواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وحرير الزراري عن محمد بن جابر عن قيس، ومسلم عبد الله بن بدر عبد الترمذي وأبي داود والسنائي، قال الترمذي: هذا أحسن شيء في الباب، وقال أيضاً: حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن. ومسلم أبو ب بن محمد عبد الله بن عدي كما في 'عقود الجواهر'. قال الشوكاني: الحديث صحيحه عمرو بن عبي الفلاس، وقال: هو عبد الله أئمت من حديث بسرة، وروي عن عبي بن المديني أنه قال: هو عبد الله أحسن من حديث بسرة. وقال الضحاوي: سادته مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة، وصحيحه أيضاً ابن حبان والضراري وابن حرم. وفي 'سبل السلام' شرح بنوع المرام: أخرجه الحمسة، وصحيحه ابن حبان. وقال ابن المديني - وهو حافظ العصر، وقدوة أهل هذا الشأن من تلاميذه اببحاري وأبو داود، وقال ابن المهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ -: هو أحسن من حديث بسرة، وصحيحه الضراري وابن حزم، وفي الباب عن أبي أمامة كما ذكره الترمذي، وأخرجه ابن ماجه وعن علقمة بن مالك الخطمي نحوه، نكس قال في الخواب: أنا أفعل ذلك، وعن عائشة رفعته. لا بأس به **مسند** أنه 'نفي إلى آخر ما ذكره في "عقود الجواهر"، وأجاب الحنفية أيضاً عن حديث بسرة على ما تقدم مما قاله الخطابي: إن أحمد بن حنبل وابن معمر رضي الله عنه تذاكرا وتكلموا في الأحبار التي رويت في هذا الباب، وكان عاقبة أمرهم أنهما اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديث طلق وبسرة لتعارضهما، وما بسطه الطحاوي وقال: كان ربعة يقول لهم: ونحكم، مثل هذا يأخذ به أحد، ويعمل بحديث بسرة؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذا العمل ما أجزت شهادتها، إنما قوام الدين الصلاة، وقوام الصلاة الطهور، فم يكتفي في صحابة رسول الله ﷺ من يقيم هذا الدين إلا بسرة. قال ابن ريد: على هذا أدر كما مشيختنا، ما منهم واحد يرى في مس الذكر وضوء.

وبسط الطحاوي الكلام على المسألة حق السط، وتكلم في عبد الله بن أبي بكر أيضاً كما تقدم، وما ينقل عن مشايخ الحنفية أن الحديث يروى عن امرأة والحكم معلق بالرجال، فكيف يختص برواية النساء؟ وما ثبت في الأصول: أن المسألة التي يعمها السوى لا يعتد فيه خبر واحد، سيما مثل هذا الخبر، وما ذكر عن البيهقي: أن الشياحين لم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة عن بسرة أو سماعه عن مروان، وما نقل عن ابن معمر ثلاثة أحاديث لم يصح منها شيء، حديث: كل مسك حرم. وحديث: من مس ذكره فببص. وحديث: لا تكح لا بأس به، وما قيل: إنه لا يصح النقل عن ابن معمر رده العيني، وأنت خير بأنه لو فرض صحة الحديث لا حجة فيه أيضاً؛ لما أنه متروك الظاهر عند الكل إجماعاً؛ فإن المسألة كما تقدم من كلام الساجي مصق بما فيه، ومن النقود بالشهوة، أو ساطن ليد، أو بعدم الحائل أو نحو ذلك تقييدات لإطلاق الحديث، وصريح في أنهم أيضاً لا يقولون بالحديث. قال الشعراي: إنهم اتفقوا على أن من مس ذكره أو دبره بعض من أعضائه غير يده لا يقص، على أن حديث =

بُسْرَةٌ بَنَتْ صَفْوَانَ أَنَهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ".

٨٩ - **مالت** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أُمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَاحْتَكَكْتُ، فَقَالَ سَعْدٌ: لَعَلَّكَ مَسَسْتَ ذَكَرَكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قُمْ فَتَوَضَّأْ، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ.

= بسرة يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الثَّوْبُ، وَامْسَ كِتَابَةٌ عَنِ الْإِسْتِصَاةِ، وَلَا يَحْتَاحُ فِيهِ، وَلَا يَحْتَاحُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِالْوُضُوءِ عَنِ الْيَدِ اسْتِحْصَاً كَمَا سَتَرَى فِي آثَرِ مُصْعَبٍ، وَبَلْ هُوَ الْمُنْعَى عِنْدِي لِرِيَادَةِ الطَّهَارَةِ فِي "الْكَبِيرِ" وَالْأَوْسَطِ" فِي حَدِيثِ بَسْرَةَ هَذَا بَعْدَ ذِكْرِهِ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ رَفْعِهِ كَمَا فِي "تَجْمَعُ الْفَوَائِدُ"، وَلَيْسَ فِي مَسِّ الرَّفْعَيْنِ الْوُضُوءُ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ نَعَمْ عَنِ الْيَدِ مَسَّ بَابِ التَّهَرُّهِ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَا الْمُنَاعُ لَهُمْ فِي إِنْجَابِ الْوُضُوءِ مَسَّ الرَّفْعَيْنِ، وَرِيَادَةِ إِثْقَةِ عِنْدَهُمْ حُجَّةً، وَيَحْتَمِلُ بَيَانُ الْأَفْصَلِ وَالْإِسْتِحْصَاةِ وَالْوُضُوءِ عَايَةَ التَّهَرُّهِ كَمَا بَسَطَهُ الشُّعْرَانِي فِي "مِيرَاةِ"، وَحَدَّثَ طَلْقُ فَارَعٍ عَنْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ كِتَابَهَا، فَوَحَّحَ الْعَمَلُ بِهِ، هَذَا تَلْحِيصٌ مُعَارَضَةٌ الْمَرْفُوعِ بِالْمَرْفُوعِ، ثُمَّ ذَكَرَ مُصْعَبُ التَّائِيدَ لِمُدْهَمِهِ بِالْآثَرِ، فَتَذَكَّرَ أَيْضاً الْآثَرُ الْمُؤَيَّدَةَ بِحُجَّةٍ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

كَتَبْتُ أُمْسِكُ نَحْوُ مَا أَحَدُ الْمُصْحَفِ "عَنِ أَبِي سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ": لِأَحَدٍ قِرَاءَةً عِبَادَةً أَوْ بَطَرًا "فَاحْتَكَكْتُ" قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: نَحْتُ إِزَارِي، قُلْتُ: أَيُّ مَسِّ فَوْقَهُ كَمَا سَبَّحِيءُ مِنْ كَلَامِ النَّاحِي. "فَقَالَ سَعْدٌ" وَالْيَدِ: "لَعَلَّكَ مَسَسْتَ؟" قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: كَسَرَ السِّينَ الْأَوَّلَى أَفْصَحَ مِنْ فَتَحِهَا أَيُّ لَمَسْتَ ذَكَرَكَ. قَالَ مُصْعَبٌ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ النَّاحِي: **سَعْدٌ**: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ احْتِكَاكُهُ دُونَ الثَّوْبِ، فَاسْتَدْرَكَ يَدَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَسٌّ فَوْقَ الثَّوْبِ، وَيَرَى سَعْدٌ فِيهِ الْوُضُوءَ أَيْضاً، وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَوْقَ ثَوْبٍ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ. قُلْتُ: وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِعُمُومِ الْإِسْتِحْصَاةِ قَبْلَهُ بِمَسِّ الْكَفِّ بِلَا حَالٍ، قَالَ سَعْدٌ: قُمْ فَتَوَضَّأْ، فَقُمْتُ مِمَّا لَمْ أَمْرُهُ، فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ الصَّحَاوِيُّ هَذَا الْآثَرُ بِرَوَايَةِ الْحَكَمِ عَنْ مُصْعَبٍ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ مُصْعَبٍ خِلَافَ ذَلِكَ، فَأَخْرَجَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُصْعَبٍ، وَفِيهِ: فَاحْتَكَكْتُ فَأَصَبْتُ فَرَجِي، فَقَالَ: أَصَبْتُ فَرَجَكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ احْتَكَكْتُ، قَالَ: اغْمَسْ يَدَكَ فِي الثَّرَابِ، وَلَمْ يَأْمُرْنِي أَنْ أَتَوَضَّأْ، ثُمَّ رَوَى بِصَرِيحِ الرِّبْرِيزِ عَنْ عَدِيٍّ عَنْ مُصْعَبٍ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُمْ فَاعْسَلْ يَدَكَ. قَالَ الصَّحَاوِيُّ: فَقَدْ جَوَّرَ أَنْ يَكُونَ الْوُضُوءُ الَّذِي رَوَاهُ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ هُوَ عَسَلُ الْيَدِ عَلَى مَا بَيْنَهُ الرِّبْرِيزُ؛ لِثَلَاثَةِ تَضَادِّ الرُّوَايَاتِ. قَالَ فِي "السَّعَايَةِ". وَمِنْ هَهَا ظَهَرَتْ سَحَابَةُ قَوْلِ الزُّرْقَانِيِّ فِي شَرْحِ حَدِيثِ سَعْدٍ: إِنْ إِرَادَةَ الْوُضُوءَ الْمَعْنَوِيَّ مَوْجُوعٌ، وَسَعْدُهُ أَنَّهُ خِلَافَ الْمُتَنَادِرِ، ثُمَّ رَوَى الطَّحَاوِيُّ الطَّرِيقَيْنِ مِنْ سَعْدٍ مِنْ قَوْلِهِ أَيْضاً: إِنْ لَا وَضُوءَ فِيهِ، وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنْ الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ مُحْتَمِلُ التَّأْوِيلَاتِ كَمَا تَقْدُمُ.

٩٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٩١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٩٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ! أَمَا يَجْزِيكَ الْغُسْلُ مِنَ الْوُضُوءِ؟ قَالَ بَلَى، وَلَكِنِّي أَحْيَانًا أَمَسُّ ذَكَرِي فَأَتَوَضَّأُ.

٩٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي سَفَرٍ، فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى،

مس أحدكم ذكره إلخ أي لا حائل عند الجمهور، وبالحائل أيضاً عند بعضهم كما تقدم 'فليتوضأ' وكان هذا مذهبه **رحمه الله** كما روي عنه من غير طريق 'فقد وجب عليه الوضوء' هكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا من الهندية والمصرية، وترك من بعض النسخ القديمة لفظ "فقد وجب عليه الوضوء"، وهو سهو من لاسخ، نعم لا يوجد في النسخ المصرية قوله: "فليتوضأ" بل فيها: "إذا مس أحدكم ذكره، فقد وجب عليه الوضوء"، وهو من اختلاف النسخ. **من مس ذكره** قلت: يشكل عليه ما تقدم أول أساب من قول عروة: 'ما عمت دك' وأكرر كونه ناقضاً إذ أحبره به مروان، وروايات الإنكار عن عروة على مروان شهيرة.

رأيت أبي عبد الله إلخ نصب 'عبد الله' على المفعولية 'يعتسل ثم يتوضأ، فقلت له: يا أبت! أما يجزيتك' أي ألا يكفيك "العسل من الوضوء" حتى تحتاج إلى الوضوء سيما إذا سبق الوضوء على العسل النسبة؟ فقال: بلى 'يجزيتك'، "ولكني أحياناً" في بعض الأوقات "أمس ذكرتي سهواً أو لضرورة، فأتوضأ" بمعنى لا لأن العسل لا يجزيتك، وقد تقدم أنه كان ذلك مذهبه **رحمه الله**. **توضأ ثم صلى** وقد كان صلى الصبح في وقتها، قال 'أي سام: فقلت له: إن هذه الصلاة كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية: "إن هذه الصلاة ما كنت تصيها قبل ذلك اليوم؟" فقال: اس عمر **رحمه الله** "إني بعد أن توضحت لصلاة الصبح مسست فرحي، ثم نسيت أن أتوضأ" فصليت الصبح بدون الوضوء، فتذكرت الآن، "فتوضأت وعدت لصلاتي" قال المجازي: روى ابن القاسم وابن نافع عن مالك أنه يعيد الصلاة في الوقت، فإذا حرج الوقت فلا إعادة عليه، وهذا على رواية نفي وجوب الوضوء من مس الذكر، =

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ مَا كُنْتُ تُصَلِّيَهَا؟ قَالَ: إِنِّي بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأْتُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ مَسَيْتُ فَرَجِي، ثُمَّ نَسِيتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، فَتَوَضَّأْتُ وَعُدْتُ لِصَلَاتِي.

الْوُضُوءُ مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ

٩٤ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ

= وروي عن ابن القاسم ففي الإعادة في الوقت وغيره، وذهب أصحابنا المرافيون إلى أنه بعيد أئداً. قلت: لكن المشهور عند المالكية هو الإعادة في الوقت وبعدها، وهو عندنا الحمية، فلما لم يتقص منه الوضوء لا إعادة مطلقاً، وعرض الإمام مالك هذه الآثار أن انتقاص الوضوء كما ثبت بالرواية المرفوعة كذلك هو مذهب سعد وابن عمر وعروة **رضي الله عنهم**، فعلم بهذا أنه ليس بمنسوخ.

وأما الإمام محمد **رضي الله عنه** فأخرج أولاً حديث طلق المرفوع في عدم الانتقاص، ثم ذكر الآثار الدالة على عدم انتقاص الوضوء عن ابن عباس بطريقين، وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وإبراهيم النخعي وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء كههم قالوا بعدم انتقاص الوضوء من مس الذكر، تركوا أسانيدهم للاختصار. قال ابن رسلان: وروى الطبراني في "الكبير" بإسناد رجاله موثقون عن أرقم بن شرحبيل، قال: حككت جسدي وأنا في الصلاة، فأفصت إلى ذكرى، فقلت لعبد الله بن مسعود فقال لي: أقطعه - وهو يضحك - أين تعمله ملك؟ إنما هو بضعة ملك. وعن عبد الرحمن بن علقمة قال: سئل ابن مسعود وأنا أسمع عن مس الذكر فقال: هل هو إلا أنف طرفك، ورجاله موثقون. وذكرت هذين الأثرين لأعترف ابن رسلان الشافعي بتوثيق رجاله، وحديث أرقم بن شرحبيل قال في "مجمع الروائد": رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله موثقون، وهذا كله على جهة العقه والثبوت، فدون ثبوت الوضوء من الذكر من الروايات حرط القتاد، نعم لو توضأ أحد للخروج عن الخلاف فمثاب ومأجور، ولذا عده الشافعي من الحنفية من المندوبات، وأيضاً فيه عمل بقوله **ﷺ**: الوضوء على الوضوء نور.

قصة الرجل امرأته: القصة بضم القاف وسكون الباء اسم من قلت تقبلاً، هذا أيضاً يختلف عند العلماء. وذكر في "شرح الكبير" و"المعني": أن للإمام أحمد فيه ثلاث روايات، وهو مذهب العلماء، وروي عنه أنها تنتقض الوضوء مطلقاً، وبه قال الإمام الشافعي **رضي الله عنه**. وروي أنها تنتقض شهوة جمعه صاحب "المعني" المشهور في المذهب، وبه قال الإمام مالك وإسحاق والثوري، وروي عنه أنه لا يقص بحال، وبه قال الإمام أبو حنيفة وصاحبا به إلا في المباشرة الفاحشة، وقال قوم: ينقض الحرام ولا يقص الحلال، وبه قال عطاء، والأصل أن الاختلاف مبني على تفسير الآية كما سيأتي.

يَقُولُ: قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَجَسَّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَلَامَسَةِ، فَمَنْ قَبَلَ امْرَأَتَهُ أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ
فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ. وفي نسخة: من

٩٥ - عن ابن شهاب أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: مَنْ قُبْلَةَ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ.

٩٦ - عن ابن شهاب أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ قُبْلَةَ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ.

وحسبها بشدة اسبى. قال في "القاموس": هو المس باليد كالاجتساس 'بيده' أي بلا حائل 'من الملامسة' التي ذكرها الله عز وجل في قوله: ... (النساء ٤٣) "فَمَنْ قَبَلَ" بتشديد الباء "امرأته" مثلاً 'أو جسها بيده، فعليه الوضوء' يشكل على هذا الأثر ما سيأتي في جامع غسل الحائض: "أن حواريه يغسل رجليه"، ويمكن التوفيق بينهما: أن أثر الباب مقيد بالشهوة كما قال به مالك، أو يقال: إن مذهب ابن عمر ... أنه لا يقص من المرأة الرجل خلاف عكسه، لكنه يتوقف على تحقيق مذهب ابن عمر في ذلك، ولم أره بعد. ثم احتج الصحابة ... في المراد بقوله تعالى: ... على قوبين: الأول أن المراد به مسها وجسها بيده، روي هذا عن ابن عمر وابن مسعود لأنه وقع في قراءة: "أَوْ لَامَسْتُهُ نِسَاءً" والمس حقيقة في المس بايد، وحمده على الخماع بخار، والحقيقة أولى، وأجيب بأن النصير إلى بخار واجب عند القرائن، وهالك فرائس توجد كما ستحي، وأيضاً الحقيقة متروكة عند الجمهور أيضاً؛ لأن الآية مقيدة عند أكثرهم بالشهوة، وأيضاً يرد الروايات الآتية الدالة على عدم انتفاء الوضوء منه، وهي لكثرتها بلغت إلى درجة الشهرة.

والقول الثاني: أن المراد به الجماع؛ لأن المفاعلة حقيقة في الاثنين، وروي ذلك عن ابن عباس وعبي والحسن ومجاهد وقتادة كما في 'الحارث'. قال ابن عباس ... إن الله حبي كريم يكي عن الخماع بالملامسة، ورجح ذلك التفسير بوجوده، منها: كونه عن ابن عباس، وهو خير التفسير والبعة. ومنها: أنه حقيقة المفاعلة. ومنها: أنه مؤيد بالروايات الكثيرة، فمنها: حديث عائشة قالت: "إن كان رسول الله ... ليصلي وإني لمعتضة بين يديه اعتراض الحارة حتى إذا أراد أن يوتر مسي برحله" رواه النسائي. قال الحافظ في "التنقيص": إسناده صحيح. وقال الريلي: إسناده على شرط مسلم. ومنها: حديث إبراهيم التيمي عن عائشة: "أنه كان يقبل بعض أرواحه ثم يصلي ولا يتوضأ" رواه أبو داود والنسائي. وقال النسائي: ليس في الباب أحسن من هذا إن كان مرسلًا. قال الشوكاني: قال الحافظ: روي من عشرة أوجه أوردها البيهقي في "الخلافيات" وضعفها، وصححه ابن عبد البر وجماعة. ومنها: حديث عروة بن الزبير عن عائشة فعناه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة، وما قيل: إنه ليس بابن الزبير بل هو عروة المزني مردود، أقام الشيخ في "البدل" سعة براهين على كونه ابن الزبير، كيف لا؟ وقد صرح في رواية ابن ماجة والدارقطني وابن أبي شيبة ومسند أبي حيفة ومسند أحمد بكونه ابن الزبير، =

الْعَمَلُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ

٩٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= فهو ثبت الرواية من عروة المزني أيضاً كما أخرجه أبو داود، فهو طريق آخر للحديث، ولدا قال الشوكاني: الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها وأخرجه أيضاً أبو داود من طريق عروة المزني، وغاية ما أوردوا على الحديث الإرسال، وأنت خير بأن المرسل حجة عند الحنفية والمالكية، وعد غيرهم إذا توبع فهناك أيضاً إن جرح بكثرة طرقه كما قاله الشوكاني. قال الريلي: كنههم ثقات وسنده صحيح، ومال ابن عبد البر إلى تصحيحه، فقال: صححه الكوفيون، وثبتوه برواية الثقات، وحبب لا يكره لقائه عروة.

ومنها: حديث عائشة في الصحيح وغيره بالفاظ مختلفة في لمسها قدم رسول الله ﷺ في الصلاة. قال الشوكاني: وما قاله ابن حجر في "الفتح": إن اللمس يحتمل أن يكون نحائلاً، أو ذلك خاص به رضي الله عنه تكلف ومخالفة الظاهر. ومن أقوى الأدلة في ذلك: أبو حنيفة عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يصبح صائماً، ثم يتوضأ للصلاة، فيلقي المرأة من نساءه فيقبلها" الحديث، هكذا أخرجه طحمة البذل في 'مسنده'، ولا يلتفت إلى ما قيل: إنه ليس بابن الزبير بعد التصريح في رواية إمام الأئمة أبي حنيفة بأنه ابن الزبير، ومن أقواها أيضاً: أبو حنيفة عن أبي روق عطية بن الحارث الهمداني، عن إبراهيم بن يزيد التيمي، عن حفصة: "أن النبي ﷺ كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجدد وضوءه" كذا أخرجه ابن خسر في 'مسنده'، ورواه الدار قطني من وجه آخر عن الثوري، فقال فيه: عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة، وأيضاً: أبو حنيفة عن محمد بن عبيد الله، عن عمرو بن شعيب، عن رينب بنت أبي سلمة، عن عائشة: "أنه رضي الله عنه خرج إلى المسجد فمرّ بها، فقبلها، ثم خرج إلى المسجد فصلى ولم يتوضأ"، هكذا أخرجه ابن خسر وطلحة والأشبا في مسانيدهم، وعبد ابن ماجه من طريق حجاج عن زيب السهمية، عن عائشة بلفظ: "كان يتوضأ، ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ، وربما فعل بي". قال الريلي: سنده جيد، فبعد هذه النصوص لا يبقى محل للإكثار.

العمل في غسل الجنابة. بالضم الفعل المخصوص، وهو المراد هناك، وبالفتح المصدر، وبالكسر: ما يغسل به من الماء وغيره، وقيل: بالضم والفتح مصدر، وقيل: المصنوع مشترك بين الفعل وماء الغسل. وقال ابن حجر: هو لغة سيلان الماء على اليدين، وشرعاً: سيلانه مع التعميم بالنية. قال القاري: المراد بالسيلان أعم من الإسالة، ولا تخصيص باليدين، وقيد النية مني على مذهبه. "الحنابة" أي كيفية الغسل من الجنابة. قال العيني: والجنابة الاسم، وهو في اللغة البعد، وسمي الإنسان جنب؛ لأنه هي أن يقرب من مواضع الصلاة ما لم يتطهر، يستوي فيه الذكر والأنثى، والواحد والجمع.

كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي الْمَاءِ، فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ.

٩٨ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنْاءٍ هُوَ الْفَرْقُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

كان إذا غسل الخ أي أراد وشرع الغسل، "بدأ فعسل يديه" قبل أن يذحبهما الإناء كما في رواية الترمذي، وهو على وجوب إذا كان عبيهما شيء من الحجاسة، وعلى الاستحباب إذا لم يكن، وهو الطاهر، ثم غسل فرجه كما ورد في الروايات. "ثم توضعاً كما يتوضع للصلاة" احتراز عن الوضوء اللعوي، وهو غسل اليدين مثلاً، وإيراد بالوضوء إكمال على الطاهر، وهو مذهب مالك والشافعي رحمهما. وقالت الحنفية: إن كان في مستقع أحر غسل القدمين، وإلا فلا، قاله الرقابي. قلت: وصرح صاحب الدرر من الحنفية أيضاً باستحباب الأول، وكذلك فيه روايتان عن الإمام مالك رحمهما أيضاً، ذكرهما الباجي، وكذا عن أحمد كما ذكرهما صاحب "المعني"، ومن قال بتأخير غسل الرجلين أحد برواية ميمونة رضي الله عنها، المفصلة فيها تأخير غسل الرجلين، وروي في حديث عائشة رضي الله عنها أيضاً عند مسلم وغيره، والجمع بين الروايتين باختلاف محل الغسل كما قاله الحنفية أولى.

يدخل أصابعه في الماء فيأخذ الماء كما في رواية مسلم "فيخلل بها" أي بأصابعه أصول شعره، قال الرقابي: هذا استحباب غير واجب اتفاقاً إلا أن كان الشعر مبدأ بشيء يغول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله، "ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات" ففتح البراء جمع عرفة. قال ابن العربي: الغرفة بفتح الغين وصمها فإذا فتحتها جمعتها عرفات، وإذا ضمتها جمعتها عرف، ومعنى فتح العين المرة الواحدة، وصم العين مأخوذ من إماء. قال ابن العربي: خص ثلاثاً لأحد معينين، قال بعضهم: لأنها ستة الطهارة، وهذا ضعيف؛ لأن العدد مسوون في الوضوء دون الجنابة، والصحيح أن ذلك التقيد إلى تفهم تعميم الغسل؛ فإن الأولى تصيب ما اتفق من الموضع، والثانية تعميمه إلا اليسير، والثالثة تستوفيه يقيين. قلت: لم أتوصل بعد الفرق بين الوجهين؛ فإن مأخوذاً واحداً؛ لأن سية الثلاثة في الطهارة لأجل هذا المعنى، وكوفاً مسووناً في الوضوء لا يستمر عدم السية في الغسل 'بيديه' جميعاً "ثم يفيض" أي يسيل 'إماء' مبتدئاً بالمياض "عنى جلده" أي بدنه "كله" راده تأكيداً، وأحد عشر حجة للجمهور في عدم وجوب ذلك خلافاً للمالكية؛ إذ قالوا بوجوب ذلك، فأولوا الحديث بأن المراد بالإفاضة الغسل مع ذلك.

كان يغتسل من إناء وكان من شبه بفتحيتين كما في رواية. قال الباجي: قولها: "كان يغتسل من إناء" يحتمل معنيين، أحدهما: أنه يغتسل من هذا الإناء وإن استعمل اليسير من مائه أو كله أو أكثر منه، فيتناول ذلك إباحة =

٩٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأُ فَاَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى فَعَسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ...

= الوضوء بذلك الإباء، وقد أجمع الفقهاء على جور الوضوء بكل إباء طاهر ليس فيه دهب ولا فضة، إلا ما يروى عن ابن عمر أنه يجمع من إباء الشبه وغيره. والثاني: أنه يستعمل في غسله ملاً ذلك الإباء، فتقصد به الإحبار عن مقدار الماء. قلت: فيكون الحديث على التسمية الأول من بيان ظروف الوضوء والغسل، لا من باب مقدار الماء هما. "هو الفرق" بفتحين على الأشهر الأفصح، وقيل: بسكون الراء، ونقل السيوطي عن الأزهري أنه في كلام العرب بالفتح، والمحدثون بسكونه. واحتج في مقدره، فقيل: ثلاثة أصع، ونقل أبو عبيد الاتفاق عليه، والظاهر اتفاق اللعويين، وقيل: صاعان، وقيل: ثمانية أرطال، وحكى ابن الأثير أنه بالفتح ستة عشر، وبالإسكان مائة وعشرون رطلاً. قال في "المجمع": هو بالحركة يسع ستة عشر رطلاً، وبالسكون مائة وعشرون رطلاً، وهذا لا ينافي اعتساله من الصاع لاختلاف الأحوال مع أنه لا يريد أنه يغتسل من ملأه، بل يريد أنه إباء يغتسل منه. قلت: وفي "الكفاية على الهداية" أقوال أخر في مقداره، لو شئت التفصيل فارجع إليه، واكتف ما بالإشارة.

'من الحاية' أي بسب الحاية. قال القاري: ثم الإجماع على أنه لا يشترط قدر معين في ماء الوضوء والغسل، ولكن يسر أن لا يقص ماء الوضوء عن مد، وماء الغسل عن صاع تقريباً. وفي "شرح المعنى". ويتوصاً بالمد ويغتسل بالصاع، فإن أسع بدوهما أحرأه، وبه قال الشافعي. وأكثر أهل العلم، وقيل: لا يخرى دون الصاع في الغسل والماء في الوضوء، وحكي ذلك عن أبي حنيفة. قلت: ونقل الناجي الخلاف فيه إلى الشيخ أبي إسحاق دون أبي حنيفة وهو الأوجه؛ فإن مقدار الماء عندنا الحنفية عنده صاحب "الدر المختار" من سن الغسل، ونقل الشامي عن "الخبة": نقل غير واحد إجماع المسلمين على أن ما يخرى في الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار، وما في ظاهر الرواية من أن أدى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مد للحديث المتفق عليه، ليس بلارم، بل هو بيان أدنى القدر المسنون. قال في "الحر": حتى من أسغ بدون ذلك أحرأه. قلت: وكذلك في غيرها من كتب الفقه، فنسبة الخلاف فيه إلى الحنفية لا يصح.

إذا اغتسل من الجنابة أي بفسها "بدأ" بالوضوء "فأفرغ" أي صب الماء "على يده اليمنى" بيده اليسرى "فعسها" واكتفى بغسل اليمنى ليتمكن عرف الماء به، ولا معنى لغسل اليسرى لما سياتر لها في غسل الفرج "ثم غسل فرجه" بشماله بدأ به قبل الوضوء؛ لما فيه من إزالة الحاسة الظاهرية الحقيقية، "ثم مضمض" بيمينه "واستنشر" بشماله بعد ما استنشق بيمينه، وتقدم معنى الاستنثار وأحويه في الوضوء. واختلف العلماء في المضمضة والاستنشاق في الغسل، فقال أبو حنيفة وصاحبه وأحمد بوجوبهما، وقال مالك والشافعي **ممن** يستنيهما، واستدل الأولون بما روى الدار قطني والبيهقي من حديث بركة بن محمد الحبيبي عن يوسف بن أسباط، عن سفيان، عن خالد الخذاء، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة **ممن** قال: قال رسول الله **مضمضة**، **لا يسقط** **ممن**، قال القدوري =

وَصَحَّ الخ أي رَش الماء في عِيَّيه. قال ابن عبد البر: لم يتَّبع من عمر عَنِ الصَّح في العِيَّيين أَحَدٌ، قال: وله شِدَائِدٌ شَدَّ فِيهَا، حَمَلَهُ عَلَيْهَا الْوَرَعُ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ لِبَسِ الْعَمَلِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي بَضْعِ الْعِيَّيين. قال الإمام محمد: بعد تخريج هذا الحديث في "موثقه": وهذا كله بأحد إلا الصَّح في العِيَّيين؛ فإن ذلك ليس بواجب على الناس في الحَيَاة، وهو قول أبي حنيفة ومالك من أنس والعامَّة قال الضَّحَّاوِيُّ عَلَى الْمَرَاقي: ولا يَجِبُ إِبْصَالُ الْمَاءِ بَاطِنَ الْعِيَّيين وَنَوِيهِ الْعَمَلِ؛ لِلضَّرَرِ. وهذه الْعَمَّةُ تَشْتَعِلُ الْحَرَمَةُ، وَهِيَ صَرَحَ بَعْضُهُمْ، وَقَالُوا: لَا يَجِبُ عَسْلُهَا مِنْ كَحْلٍ نَحْسٍ وَنَوِيهِ أَعْمَى؛ لِأَنَّهُ مُضَرٌّ مُطْلَقًا. وفي "ابن أمير الخَاج": يَجِبُ إِبْصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ وَمَوْقِفِهِمَا. قُتِبَ: وَمَا يَخْطُرُ فِي النَّاسِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اسْتَنْطَهَ مِنْ قَوْلِهِ: تَعَاهَدِ الْمَاقِينَ، لَكِنْ ابْنُ عُمَرَ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَكَانَ يَبْضَعُ فِي عِيَّيِهِ، فَتَأْمَلُ وَتَشْكُرُ.

ثم غسل يده اليمنى، ثم غسل يده اليسرى مع إرفقي. قال الساجي: إجماع عن استعمال التيمم في غسله والترتيب، ولا خلاف أن هذا الترتيب مستحب وليس بمنتهى. ثم غسل رأسه ولم يذكر في الحديث المسح، والصحيح استحبابه ليس عليه في المبسوط؛ لأنه أتم للغسل، كذا في الفتح الرحمان عن العيني. قال الشامي: هو الصحيح. وفي "الدائع": أنه ظاهر الرواية. قلت: عموم الحديث انتقده يتأوه إلا أن الرواة صفة غسله جماعة، منهم: عائشة. وذكرت بلفظ "يتوضأ كما يتوضأ للصلاة"، وميمونة وذكرت الوضوء مفصلة ولم تذكر المسح، بل ذكرت بدأ غسل الرأس، وصرف ابن العربي في شرح الترمذي حديث عائشة إلى حديث ميمونة، والأوجه عندي التوسع. ثم اغتسل وأفاض" تفسير لـ "اعتسل" "غيبه" أي على يده الماء على اليمنى أولاً ثم على اليسار.

١٠٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ سَأَلَتْ عَنْ غُسْلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَتْ: لِيَحْفَظَنَّ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنَ الْمَاءِ، وَلِتَضَعَنَّ رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا.

واجب الغسل إذا التقى الختانان

١٠١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.....

سئل الخ ساء المجهول "عن غسل المرأة من الجنابة، فقالت: لتحسن" نكسر اللام وفتح التاء وسكون الحاء وكسر الفاء. قال الرزقاني: من ضرب. قال في "المجمع": الحفن: أحد الشيء براحة الكف وضم الأصابع. وقال في "القاموس": الحفن أحدك الشيء براحتك، والأصابع مصمومة على "رأسها ثلث حفات من الماء" بفتح الماء جمع حفنة كسجدة وسجدة، وهي ملأ اليدين من الماء، كذا في "الرزقاني". وفي "القاموس": الحفة ملأ الكف، والمرأة تصب ثلاثاً، وربما تصب أكثر، قالت عائشة ر. كان رسول الله ﷺ يفيض على رأسه ثلاثاً، ونحن نفيض على رأسنا حمساً من أجل الضمر، وهذا يختلف باختلاف أحوال الرجال والنساء من شعر كثير وقليل، ومضفور وغيره، كذا في "العارضة" بتعير.

ولتضع بإسكان الضاد وفتح العين المعجمتين من باب فتح، والضعث: معالجة شعر الرأس باليد عند الغسل كأنها تختلط بعصه ببعض؛ ليدخل فيه الغسول والماء. "رأسها يديها" ليدخل فيه الماء، وفي حديث عائشة ر. عبد الترمذي مرفوعاً: "سئل رسول الله ﷺ عن الأئمة الأربعة متفقة على أن المرأة لا تنقض شعرها عند الغسل من الجنابة، ويكفيها احتياث إذا نت أصول شعرها، وكذلك عند الغسل من الحيض، وبه قال الإمام مالك كما نقله الرزقاني خلافاً لما في "الباقي"، وهو المشهور من روايتي الإمام أحمد كما في "المعي" حيث قال: لا يختلف المذهب في أنه لا يجب نقضه من الجنابة، ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء، إلا ما روي عن عبد الله بن عمرو، واتفق الأئمة الأربعة على أن نقضه غير واجب (للجنابة) إلا أن يكون في رأسها حشو أو سدر يجمع وصول الماء إلى ما تحته فيجب إزالته، وإن كان خفيفاً لا يجمع لا يجب، والرجل والمرأة في ذلك سواء.

واجب الغسل إذا الخ الظاهر أن الواجب بمعنى المصدر و"إذا" ظرفية أي وجوب الغسل عند التقاء الختانين، ويحتمل أن يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف أي بياض الغسل الواجب عند التقائهما، ويحتمل غيرهما من التوجيهات. و"الختانان" تشبة ختان، وهو موضع القطع من الذكر، وفرج الحارثية، والختن: سكون التاء القطع، يقطع من الرجل ما يعطي الخشمة، ومن المرأة حليدة في أعنى فرجها تشبه عرق الديك، بينها وبين مدخل الذكر حدة رقيقة، كذا في "الرزقاني" و"المجمع"، ويقال لختان المرأة: الخفاض، وثياها هنا بلفظ الختان تغليياً. قال ابن العربي: قال: حين العلامة حتماً إذا قطعت جلدة كمرته، والختان موضع الختن، وهو من امرأة الخفاض، فالخفاض للمرأة كالختان للرجل، فكان نظام الكلام أن يقول: التقاء الختان الخفاض، لكن لما ثابها رد أحدهما إلى الآخر كما يقال: العمران، وذلك كثير، وقد يرد الثقل إلى الخفيف كالقمرين، وقد يرد الأدنى إلى الأعلى كالختانين.

وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

١٠٢ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ فَقَالَتْ: هَلْ تَدْرِي

إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ أَي جاور كما في رواية الترمذي "احتال" من الرجل "احتال" من المرأة، وهو مشاككة، لأنه من المرأة يسمى حفاصاً في اللغة كما تقدم فقد وجب الغسل وإن لم يزل، والمراد بمس الخاورة والتعيب لا حقيقة لمس، سواء كانا محتبين أو لا، فلو وقع لمس بلا إيلاج لم يجب الغسل بالإجماع. وقيل: المراد به حقيقة أن لمس العادي لازم بدحول؛ فإن حتان المرأة فوق محل البول، وهو فوق الفرج الذي هو محل البول، فلا يكون بخاوة الختانين والتقاءهما إلا بعد العيوبة ثم لا يذهب عليّ أن ذكر سعيد بن المسيب الغسل بهذا التأكيد الذي يظهر مع ذكر الثلاثة من الأكابر، وبداية الإمام مالك في الباب؛ مكان اختلاف الصحابة في هذه المسألة، كما سيأتي في حديث أبي موسى، ثم أثر ابن أبي شيبة ما روي في حديث زيد بن عثمان أنه قال: يتوضأ كما يتوضأ بصلاة، ويعسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ. قال زيد: فسأته عياً وبربر وضحة ونبي من كعب، فأمره بذلك، روى الشيخان، لكن قال الإمام أحمد: حديث معلول؛ لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الإفتاء بخلافه. وقال عبيد بن المنذر: شاذ. وقال الحافظ وغيره: إن الحديث ثابت من جهة اتصال سنده وحفظ روايته، وليس هو فرداً ولا يقدح فيه إفتائهم بخلافه؛ لأنه ثبت عندهم بأسحبه فذهبوا إليه، فكم من حديث مسووح وهو صحيح من حيث الصيغة الحديثية.

وقد ذهب الجمهور إلى نسجه حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا مس الرجل المرأة فوجب له الغسل. ونسجه حديث عائشة مرفوعاً نحوه، وما روى أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن ماجه وغيرهم عن أبي بن كعب: أن الفتيان التي كانوا يقولون: "الماء من الماء" رخصة، كان رسول الله ﷺ يرحض بها في أول الإسلام، ثم أمر بالاعتزال بعد، صححه ابن حزيمة وابن حبان وغيرهما، وقال الإمام الشافعي: كلام العرب يقتضي أن الحباة يطق حقيقة على الجماع وإن لم يزل، ولا خلاف أن المراد الذي يجب له حد هو الجماع وإن لم يزل. وقال النخعي: أجمع المهاجرون والخلفاء الأربعة على أن ما أوجب الحد وأرجحه أوجب الغسل، وعليه عامة الصحابة والتابعين وجمهور فقهاء الأمصار.

هل تدري إلخ تلاضفه بذلك الكلام. أو تعاقبه به "هل تدري ما مثلك يا أبا سمة؟" فقال: لا، أو لم نخرج إلى الجواب، فقالت: مثلك مثل الفروج" بشدة الرأء المهملة آخره حيم كتور، ويضم كسوح فرج الدجاج، كذا في القاموس في باب الحيم. "يسمع الديكة" برة عبة جمع ديك ذكر الدجاج "تصرح" بضم اثناء أي تصيح وتصور "فيصرح معها" قيل: عرصها بهذا الكلام لمعانة عبيد؛ لأنه كان لا يعتزل من التقاء الختانين لروايته =

مَا مِثْلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةَ؟ مِثْلُ الْفَرْجِ يَسْمَعُ الدِّيَكَةَ تَصْرُخُ فَيَصْرُخُ مَعَهَا، إِذَا جَاوَزَ
 أَي مَا صَفَكَ أَي مِثْلُكَ مِثْلُ الْفَرْجِ
 الْخَتَانُ الْخَتَانُ فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ.

١٠٣ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ
 أَتَى عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

= عن سعيد حديث الماء بالماء كما هو مخرج في 'أبي داود' وغيره، وفي آخر الحديث: وكان أبو سلمة يفعل
 ذلك يعني لا يغتسل إلا من الإبرال، فعانته على تقليده؛ لأنها كانت أعمم مثل هذه المسائل، وقيل: يحنط
 أنه كان في زمن الحصار قبل البلوغ، فراهمه يسألون مسائل الخماج، فسأل عنها كالفروج يسمع صياح الديكة
 فيصبح معهم وبها لم يسمع صياح الصراخ، وقيل: يحنط أنه كان يتكلم في مسائل كلام المشيخ، وحنطهم ولم يسمع
 منيعهم. وحسنه لا يحنط هذا السؤال خاصة، ثم أحابت سؤاله فقالت: 'إذا جاور' أي عاب 'اختان' مرفوعاً
 حذو 'حنط' مقصود. فقد وجب الغسل' لعلها فهمت عن مقتضى الحيل والكلام أنه لا يسأل عن جميع ما
 يوجب غسل، وبأن كان يفتي عاماً بل السؤال خاص بما أحابت، فهو يحنط الاختصار في الرواية.

لقد شق أي صعب "علي" بياء المشددة اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ لبعه شق عليه بقوة ما معهم من
 الدلائل والأخبار الصحاح التي يتعلق بها المريقان، فشق عليه ترك بعضها والأخذ بالعض، وفي رواية مسند: عن
 أبي موسى، قال: احتف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصار: لا يجب الغسل إلا من ماء،
 وقال المهاجرون: بل إذا حانط فقد وجب الغسل، قال أبو موسى: فإنما أشفيكم في ذلك، فقامت، فاستأذنت
 عني عائشة، الحديث. 'في أمر إلي لأعظم' وأكره "أن أستقبلك" وأواجهت 'نه' أي بدئت الأمر؛ لكونه مما
 يستجني ذكره محضر النساء فينما عند الأم فضلاً عن أم المؤمنين فقالت "ما" ستهامية "هو" فإنه لا حياة في
 الدين، "ما" موصولة "كنت سائلاً عنه أمك فسلمي" فإني أنا أيضاً أمك راده في "مسند"، وفيه تنبيه على أن
 حرمتها مؤبدة، وأما في ذلك ثمرة الأم، وإن ما يجوز للرجل أن يستقبل به أمه فلا عليه أن يستقبل به أم
 المؤمنين، "فقال أبو موسى: الرجل يصيب أهله أي يجامع خليلته 'يكسل' بضم الياء وكسر السين، وقيل: يفتح
 الياء والسين من كسل من باب فرح، يقال: أكسل الرجل إذا جامع ثم أدركه فتور فلم يبر، أو معناه صار د
 كسل، ويقال: كسل الفحل إذا فتر عن الصراب، وفي 'العارضة': يقال: أكسل الرجل، ويجوز كسل، وفي
 "القاموس": أكسل في الجماع حالظها ولم يبر، ثم فسره بقوله: 'ولا يزل' ليحصل المقصود بأبلغ التصريح،
 فقالت عائشة: على الخبر سقطت كما في رواية مسند، وهذا مثل يذكر في وجود انتعاش المشتاق إلى
 سماع الخير لمن يكمله على حقيقة.

في أمر، إني لأعظم أن أستقبلك به، فقالت: ما هو؟ ما كنت سائلاً عنه أملك فسألني عنه، فقال: الرجل يصيب أهله، ثم يكسل ولا ينزل، فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال أبو موسى الأشعري: لا أسأل عن هذا أحداً بعدك أبداً.

١٠٤ - **ما** عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان أن محمود بن لبيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله،

إذا جاوز الختان ح قال من عند من وهذا وإن لم ترفعه صهر لكن يدخل في مرفوع معنى؛ لأنه محال أن ترى رأيها حجة على الصحابة المخنفين. ومحال أيضاً تسببه أي موسى ربهما محمداً مع اختلاف الصحابة فيه، فلم يبق إلا أن أنا موسى عنه أنه سمعت. قلت: رواية مسلم عن أبي موسى عن عائشة نص في الرفع، قالت: قال رسول الله ﷺ **ع** لا بأس من هذا الأمر أحداً بعدك أبداً يريد أنه قد أحد بقوها في ذلك ووثق بعينها.

الرجل يصيب أهله ح أي جامع أهله "ثم يكسل" أي يدركه فتور كما تقدم "ولا يبرأ" ما حكمه؟ فقال زيد: يغتسل بشكل عليه ما روي عن زيد أنه كان يقول: لا غسل عليه، والصاهر أن رواية الباب بعد رجوعه عنه كما سيأتي مفصلاً. 'فقال له' أي يزيد محمود: إن أي من كعب كان لا يرى لغسل في الإكسال، "فقال له زيد: إن أي من كعب برح" أي كعب ورجع عن ذلك يقول "قل أن يموت" وأخرج من أي شية والطبراني عن رفاعه بن رافع قال كنت عند عمر فقيل له: إن زيد من نابت يعني الناس في المسجد بأنه لا غسل على من يجمع ولم يبرأ، فقال عمر **ع** عني به، فأتي به، فقال يا عدو نفسه! أو سمع من أمرك أن تعني برأيك؟ قال: ما فعلت يا أمير المؤمنين! وإنما حدثني عمومي عن رسول الله **ص** قال أي عمومته؟ قال أي من كعب وأبو أيوب ورفاعة، فانتفت عمر إلي، وقال: ما تقول؟ قلت كما سمعته عن عهد رسول الله **ص** فجمع عمر الناس، فاتفقوا على أن الماء لا يكون إلا من الماء إلا علي ومعاذ **ص** . فقالا: "إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل"، فقال عمر **ص** لقد اختلفتم وأنتم أهل بدر، فقال علي عمر: سل أرواح النبي **ص** فأرسل إلى حفصة فقالت: لا أعلم، فأرسل إلى عائشة فقالت: "إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل"، فتحتم عمر **ص** وقال: لا أوتي بأحد فعله ولم يغتسل إلا أنه كنهه عقوبة، فحدثت الباب فتاء منه بعد القصة، وعلى هذا فلا يشكل أيضاً ما روى أبو داود والترمذي وجماعة عن أي من كعب: أن الماء من الماء كان رحصة أرحصها رسول الله **ص** في أول الإسلام؛ لأن هذه الرواية تحمل على ما بعد الرجوع.

ثُمَّ يُكْسِلُ وَلَا يُنْزِلُ، فَقَالَ زَيْدٌ: يَغْتَسِلُ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ: إِنَّ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ كَانَ لَا يَرَى الْغُسْلَ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: إِنَّ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

١٠٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

وُضُوءُ الْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

١٠٦ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

فَلِأَنْ يَغْتَسِلَ يعني أن الجنب إذا أراد أن يأكل شيئاً قبل الغسل أو ينام قبله، فهل يتوضأ؟ وما حكم الوضوء؟ أما الوضوء من أراد النوم، فقال الظاهرية وابن حبيب من المالكية بوجوبه، والجمهور والأئمة الأربعة باستحبابه، وما نقل ابن العربي عن مالك والشافعي أنه لا يجوز له أن ينام قبل أن يتوضأ أنكر عليه رحمهم الله. قال ابن عبد البر: لا أعم أحداً أوجه إلا طائفة من أهل الظاهر، وسائر الفقهاء لا يوجبونه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. قال العيني: وذهب طائفة إلى أن الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الأذى منه، وغسل ذكره ويديه، وهو التطييف، وذلك يسمى عند العرب وضوء، قالوا: وابن عمر رحمهم الله لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل، كما سيأتي في آخر الباب، وهو روى الحديث وعنه محرجه. أما الوضوء من أراد أن يأكل أو يشرب، فقد اتفق الكل على استحبابه، قاله الشوكاني. قلت: لكن مقتضى عبارتهم أن الوضوء للمأكل أو المشرب، بل كلام بعضهم كاللحاجي والطحاوي وغيرهم يشير إلى عدم الاستحباب في الأكل، فالظاهر أن تأكله في اليوم أشد منه في الأكل، بوب الشيخ ابن تيمية في "مستقى الأحبار" استحباب الوضوء لمن أراد النوم، ثم ذكر بعده باب تأكيد ذلك للجنب، واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة، وهذا نص في أن الوضوء لسوء الكد منه لثلاثة.

ذكر عمر بن الخطاب رحمهم الله ومقتضى الحديث أنه من مساييد ابن عمر رحمهم الله. ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه عن عمر، وكذا روى أيوب عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر أخرج السائي. قال الحافظ. ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث، فالظاهر أن ابن عمر رحمهم الله حصر هذا السؤال. "أنه تصيبه" ضمير المفعول لابن عمر، كما هو مصرح في رواية السائي بطريق نافع "الجنابة من الليل" أي في الليل، وتام سؤاله رحمهم الله محذوف كما يدل عليه الجواب، أو اكتفى في السؤال على هذا القدر، وفهم النبي ﷺ عرض السؤال أنه النوم قبل الغسل، "فقال له رسول الله ﷺ توضأ" يمكن أن يكون ابن عمر رحمهم الله حاضراً إذ ذاك، فحاطبه بذلك، ويمكن أن يكون الخطاب لعمر رحمهم الله لأنه كان سائلاً، وفي رواية أبي نوح فقال: "ليتوضأ ويرقد" المراد بالوضوء على الظاهر وضوء الصلاة =

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تَصِيَّهُهُ الْجَنَابَةَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ دَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ".
وفي نسخة: حابة

١٠٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَنْمُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

١٠٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، أَوْ يَطْعَمَ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ طَعِمَ أَوْ نَامَ.

= كما في حديث عائشة رضي الله عنها، وكما هو مصرح في رواية غيرها، ويحتمل الوضوء المعوي بمعنى غسل الذكر والأيدي، وغير ذلك كما سيأتي في آخر الباب. و'اغسل دكرَكَ' أي قل الوضوء، كما في رواية أبي نوح بسقط. 'اغسل دكرَكَ ثم تَوَضَّأْ' فالواو في حديث الباب مجرد الجمع 'ثم' والحديث قد استدل به من قال بوجوب الوضوء، وحمله الجمهور على الاستصحاب لرواية عائشة رضي الله عنها. كان من أيام جنبا ولم يمس ماء' أخرجه أبو داود والترمذي، واستدل ابن خزيمة وأبو عوانة عليه بقوله: '... الصلاة، وبأثر ابن عمر رضي الله عنهما الآتي.

إذا أصاب أحدكم المرأة أي جامع المرأة، 'ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل، فلا يمس' بصيغة النهي 'حتى يتوضأ وضوءه للصلاة' وفي 'الصحيحين' عنها وبسقط نسبه 'أنه' كان إذا أراد أن ينام وهو جنب تَوَضَّأَ وضوءه للصلاة قبل أن ينام، وفي الحديث تنبيه على أن الوضوء في الأحاديث ليس بمعنى الطهارة والغسل، بل الوضوء بالمصطلح الشرعي.

ومسح برأسه الخ ولم يغسل رجليه كما هو الظاهر، وصرح به الصحاوي، ويؤيده ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما من قوله أخرجه الطحاوي. 'ثم طعم أو نام' قال الناجي: وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسوي بينهما أي اليوم والصيام، وبه قال عطاء، وأما مالك فقال: لا يتوضأ إلا من أراد أن ينام فقط، وأما من أراد أن يطعم أو يعاود الجماع فيه يؤمر بالوضوء. وقال ابن عبد البر: أتبعه بفعل ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يغسل رجليه إعلاماً بأن هذا الوضوء ليس بواجب، ولم يعجب مالكاً بفعل ابن عمر. قلت: الظاهر أن ابن عمر رضي الله عنهما بعد ما أمره النبي ﷺ بالوضوء لم يتركه إلا لبيان الجواز، واستدل الطحاوي بفعده هذا على نسخ الوضوء في الأكل خاصة، مع أن الحديث كما يدل على نسخ الوضوء للأكل يدل على نسخ الوضوء للنوم أيضاً، بل دلالة في النوم أصرح؛ لأن ابن عمر رضي الله عنهما أمر بالوضوء في النوم خاصة، فالظاهر أن فعل ابن عمر رضي الله عنهما هذا ليس إلا لبيان جواز ترك الوضوء الشرعي، وما قيل =

إِعَادَةُ الْجُنُبِ الصَّلَاةَ وَغُسْلُهُ إِذَا صَلَّى وَلَمْ يَذْكُرْ، وَغَسَّئُهُ تَوْبَهُ

١٠٩ - **مَالِكٌ** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **كَثَّرَ** فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَى جِلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ ^{تَكْبِيرُ الْأَصْحَابِ}.

= من أنه يمكن أن يكون لعذر كما احتاره الحافظ في "الفتح"؛ لاحتمال أن يكون لما قد فُذِعَ في حير في رحليه، فلا يغدي معاً، كيف وكان عليه إذ ذاك المسح على الحيرة أو الرجل، فتأمل.

وغسله إلخ بالرفع، "إذا" ظرفية "صلى" والحال أنه "لم يذكر" أي الحاشية، "وغسله" بالرفع أي بيان غسله "توبه" الذي أصابه المني. **كثّر إلخ** تكثير الإحرام "في صلاة من الصلوات" روى أبو داود وابن حبان برواية أبي بكره أنها صلاة الصبح، ويعارض الحديث ما في "الصحيحين" عن أبي هريرة "أنه **كثّر** حرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف، حتى إذا قام في مصلاه انتظروا أن يكبر، فأنصرف"، وفي رواية لمسلم عن الزهري: قل أن يكبر، فأنصرف، ويمكن الجمع بأن يقال: إن معنى قوله: "كثّر" في حديث الباب مؤول بأن أراد أن يكبر، ولكن الظاهر أنهما واقعتان أبداه عياض والقرضي احتمالاً. وقال النووي: هو الأظهر، وحزم ابن حبان، ويؤيده تعابير سياق الروایتين. قال الحافظ في "الفتح" بعد ذكر أحاديث الصحيح: فيه دليل على أنه أنصرف قبل أن يدخل في الصلاة، وهو معارض برواية أبي داود وغيره، ويمكن الجمع بحمل قوله: "كثّر" على "أراد أن يكبر" أو بأهما واقعتان، فإن ثبت وإلا فما في الصحيح أصح.

ثم أشار إليهم إلخ وفي رواية الصحيح عن أبي هريرة: "فقال لنا **مَكَّنْكُمْ**"، وفي رواية للبخاري: "ثم قال: **مَكَّنْكُمْ**"، وفي رواية لأبي داود: "ثم قال: كما أتم". "فذهب، ثم رجع" بعد إزاحة الحدث "وعلى جلدته أثر الماء" أي ماء الغسل أو الوضوء، ولما كان عند الإمام مالك حكم الحدث السابق واللاحق واحداً، يعني إذا صلى الإمام ناسياً محدثاً أو حساً، ثم تذكر، وكذلك إذا أحدث في وسط الصلاة، ففي كلا الحالتين يفسد صلاته عند المالكية ولا يجوز إنباء، فلذا ذكر هذا الحديث في إعادة الصلاة؛ لأن لفظة "كثّر" لو حمل على طاهره، فيبطل الصلاة عند المالكية أيضاً ويحب إعادة، فيصح إدخال الحديث في باب الإعادة، وأما عندنا الحنفية فحديث الباب عندنا ليس من باب الجنابة، بل من باب سق الحدث في الصلاة، ولذا أدخله الإمام محمد في "موطئه" في هذا الباب، وقال فيه: قال محمد: وبهذا بأحد، من سبقه حدث في صلاة فلا بأس أن يصرف، ولا يتكلم، فيتوضأ ثم يبي على ما صلى، وأفضل ذلك أن يتكلم ويتوضأ ويستقبل صلاته، وهو قول أبي حنيفة، وليس هذا قصة الخيانة المذكورة في "الصحيحين" وغيرهما، وإيرادات العلامة عند الحنفية في "حاشية الموطأ" من المستعربات؛ فإن حمل الحديث على معنى يخالف جميع الأمة =

١١٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ إِلَى الْجُرُفِ، فَتَنَظَّرَ فَإِذَا هُوَ قَدْ احْتَلَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَغْتَسِلْ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَانِي إِلَّا احْتَلَمْتُ وَمَا شَعَرْتُ، وَصَلَّيْتُ وَمَا اغْتَسَلْتُ، قَالَ: فَاغْتَسِلْ، وَغَسَلَ مَا رَأَى ^{في تلك الحالة}

= ويخالف أصول الصلاة من الفرائض كما ترى، وقد تقدم أن عياضاً والقرطبي واسووي وابن حبان كنهم قد تعدد القصة، فلا مانع من أن يعمل رواية انتصرنا نكثيره على قصة حبان، ورواية 'كبر' على لحدث في الصلاة. ما أورد الشيخ عبد الحي في 'التعقيق الممجد' على استساخ الإمام محمد فمسي على وحدة القصتين، إلا قوله: ولم يقل أنه استحل أحدًا، وأنت حينئذ تأخذ القصتين خلاف ما عليه الجمهور، وعدم النقل لشيء يعاثر نقل العدم، واحتجة في الثاني دون الأول، وستند بعض ألفاظ الرواية على حوار نقلته تحريمه المقتدي، وأنت حينئذ تأخذ حديث الباب ساكت عنه، فلما أعرضنا عنه الكلام، وسيأتي شيء من اختلاف الأئمة في هذه المسألة في باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام، وحديث اسباب في حممه على قصة احبابة مع شروع الصلاة مشكل على الجمهور كنهم كما تقدم من أقوال الحنفية والمالكية. قال ابن رسلان: وقال الشافعي: لو أن رجلاً صلى ركعة، ثم ذكر أنه حبس فحرج واعتسل، وانتظره القوم، وبني على الركعة الأولى، فسدت عليه وعليهم صلاتهم؛ لأنهم يأثمون به عما قبل أن صلاته فاسدة، وليس له أن يبني على ركعة صلاها حسناً. ولو علم بعضهم دون بعض، فسدت صلاة من علمه. قلت: وكذلك عند الحنابلة، فعلم أن حديث الباب في حمل ثوبه: 'كبر' على معناه الحقيقي لا يوافق أحدًا من الأئمة، فإما أن يعمل على انحراف من قوله: أراد أن يكبر، كما قاله الحافظ، أو يعمل على إبداء الحدث في تعدد القصة كما هو رأي الإمام محمد رحمه الله.

حرف الخ نصه الخيم والراء آخره فاء، كذا ضبطه الحافظ والسيوطي، وقيل: يسكون الراء كما قال به المحدث، موضع على ثلاثة أميال من المدينة جهة الشام، وهو في اللغة ما حرفته السيول، وأكنته من الأرض، وقيل: جمع حرفه بكسر الخيم وفتح الراء، وكان فيها أموال أهل المدينة، ويعرف بئر حنيفة، وبئر حمل بالخيم والميم المفتوحين، كذا في 'الفتح الرحمانى'، والظاهر أنه كان فيها أموال عمر رضي الله عنه أيضاً كما سيأتي. "فطر" في ثوبه 'إفاد' هو قد احتشم" يعني رأى على ثوبه من أثر المني ما دمه على الاحتلام. قال العيني: مشتق من الحلم بالضم، وهو ما يراه السائم تقول منه: حلم بالفتح، واحتلم، والحلم بالكسر الإناءة، تقول منه: حلم بالضم، 'وصى' في تلك الحالة "ولم يغتسل"؛ لعدم الشعور بالاحتلام. **وما شعرت الخ** مفتحتين أي ما علمت، الظاهر أنه لم يتذكر احتلامه، 'وصيت' إصلاق الصلاة عليه محار؛ لأنها لم تعقد لقوت الشرط 'وما اغتسلت، قال: ريد: 'فاغتسل وغسل ما' موصولة 'رأى في ثوبه' من أثر الاحتلام، "وبصح" أي رش "ما لم ير" فيه أدنى؛ لأنه شك هل أصابه المني أم لا؟ فرشه أو غسسه حقيقاً احتياطاً، قال الساجي: هذا حكم ما يشك فيه من الثياب أن تصح في قول مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة والشافعي: لا تنضح، وهو محمول على الطهارة. وقال ابن قدامة في 'المغني': وإذا حفي موضع المحاسة =

فِي ثَوْبِهِ، وَنَضَحَ مَا لَمْ يَرِ، وَأَذَّنَ، وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ارْتِفَاعِ الضُّحَى مُتَمَكِّنًا.

١١١ - **مسألة** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ^{الشمسي وقت الضحى} غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ فَرَأَى فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا، فَقَالَ: لَقَدْ ابْتُلَيْتُ بِالْاخْتِلَامِ مُنْذُ وَلَّيْتُ أَمْرَ النَّاسِ، فَاغْتَسَلَ وَغَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِنَ الْاخْتِلَامِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

١١٢ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الصُّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ فَوَجَدَ فِي ثَوْبِهِ اخْتِلَامًا، فَقَالَ: إِنَّا لَمَّا أَصَبْنَا الْوَدَّكَ لَأَنَّتِ الْعُرُوقُ، فَاغْتَسَلَ وَغَسَلَ الْاخْتِلَامَ مِنْ ثَوْبِهِ، وَعَادَ لِصَلَاتِهِ.

= من الثوب، استظهر حتى يبقى أن يغسل قد أتى على الحجاسة، وهذا قال الشعبي والشافعي ومالك وابن المنذر، وقال عطاء والحكم وحماد؛ وإذا حميت للحجاسة صحه كنه، وقال ابن شبرمة: يتحرى مكان الحجاسة فيعسبه، ولا يذهب عنيك أن اسفل عن مالك لا يصح؛ ما تقدم من خلافه في ذلك، وسيأتي من كلام الررقاني أيضاً ما يعض علي وجوب الصبح عندهم. فت: فيحتمل أن يكون مذهب عمر - مثل ما قانه مالك - . ويحتمل أنه رشه دفعا بنوسواس وتقييماً للقلب، ويحتمل أن يراد بالصبح الغسل الخفيف كما هو متعارف. وفي 'التنوير': نضح ما لم ير فيه أثر؛ مسالعة في التنصيف، وفيه دليل على أن من اتبه فرأى ميا ولم يذكر اختلاماً فعليه الغسل، وهو إجماع. قال في 'المعي': لا نعمة فيه خلافاً كذا قال غيره، لكن قال ابن العربي: وذهب جميع العلماء إلى أن عليه الغسل، وقال الشافعي: متى رأى ماء الدافق ولم يذكر اختلاماً، فلا يجب عليه الغسل، ولكنه يستحب.

عدا إلح أي ذهب أول النهار "إلى أرضه باخرف" فيه دليل على من وي شيئا من أمور المسلمين له أن يخرج إلى أرضه، ويتعاهد صيغته وأمور دياره؛ لئلا يؤدي إلى صياحه وفساده. 'فرأى في ثوبه اختلاماً' أي أثره من المي. "فقال: لقد ابتليت" ساء اجهول بالاختلام "مد ولئت أمر الناس" وذلك لأنه لا اشتغاله بأمرهم ليلاً ونهاراً ما اشتغل بالنساء، فكثير الاختلام، وقيل: إن ابتلاه كان لأمر آخر، لكن كان وقته دافق فعبر به. 'فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من' أثر "الاختلام"، وهو المي "ثم صلى بعد أن طلعت الشمس" وعلت كما مر في الرواية المتقدمة.

صلى بالناس الصبح مع الجماعة "ثم غدا إلى أرضه باخرف، فوجد في ثوبه اختلاماً فقال: إنا لما أصبنا الودك" ففتحيتين دسم اللحم والشحم، "لأنت" من اللين "العروق" قيل: لما كان يطعمه الوفود، ويأكل معهم استئثافاً، لكن المشهور أنه لم يتغير من حاله شيء بالولاية، ولم يصطع هم إلا ما كان يأكله نفسه تعليمياً هم، وإنكاراً عني اسرف، وقيل: قد كان امتنع من أكل الودك والسمن لما أحدث الناس، وقال: تنصرون على أكل الزيت =

١١٣ - ما ثبوت عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ

= ما دام سمن يساغ بالأواقي، وحل على نفسه أن لا يأكل شيئاً حتى يأكله جميع الناس، ثم لما أحصب فغاد فأكل السمن، قاله الساجي. فاعتسل وغسل لاحتلام من ثوبه، وعاد صلاته احتسف العناء فيمن صلى جنب حب أو محدث وهو سمن، فم بعنه هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة، فقال لأئمة الثلاثة: إن صلاة الإمام ناصية، وصلاته صحيحة، وروى عن علي أنه بعيد ويعيدون، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه، كذا في المعني وقال البرقاني. لا إعادة على من صلى جنب حب أو محدث إذا لم يعلموا، وكان الإمام ناسياً، فإن كان عالماً بصلاته، وقال الشافعي: صحيحة في الوجهين إذا لم يعلموا؛ لأنهم لم يكفوا عن حب الإمام، وبأنه هو في العمد دون السهو، وقال أبو حنيفة: ناصية في الوجهين، لارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام.

فمن استند بأثر عمر بن الخطاب من قال: لا إعادة على المفتدين بأنه أعاده وحده قال الساجي ومن عند البر: ذكر مالك حديث عمر بن الخطاب عدة طريق ليس في شيء منها أنه صلى الناس إلا في طريق يحيى بن سعيد، وهو أحسنها. فمن لا دليل فيه أنه ما أمرهم بالإعادة إذا رجع من حرفة، بل في رواية عند البرقاني تصريح بالإعادة، فإنه روى بسنده عن القاسم، عن أبي إمامة قال: صلى عمر بن الخطاب وهو جنب، فأعاد ولم يعد الناس، فقال له علي: قد كان يسعي من صلى معك أن يعيدوا، قال فرجعوا إلى قول علي.

قال القاسم. وقال من مسعود مثل قول علي، كذا في "الربيعي"، ولا يذهب عنيت أن في قوله: 'فرجعوا إلى قول علي' إبقاء على إجماع الناس على ذلك، واستند الحنفية أيضاً بقوله "لا إعادة" لأنه من أخرج أبو داود والترمذي، قيل: في سديهما اضطراب، لكن رواه أحمد في مسنده حديثاً فنية، حديثاً عبد العزيز بن محمد، عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وهذا سند الصحيح. قال في "التنقيح": روى مسلم في "صحيحه" هذا الإسناد وحوماً من أربعة عشر حديثاً، قاله الترمذي، قال البرقاني: وفي الباب عن عائشة وسهل بن سعد وعقبة بن عامر، ثم ذكر الترمذي الاضطراب في الرواية بأنه روى عن أبي صالح عن أبي هريرة، وعن أبي صالح عن عائشة، ثم قال: قال أبو زرعة حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديثه عن عائشة. وقال: سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً، وقال البيهقي: والكل صحيح، وأحدث متصل، كذا في "الدر". وقال العيني في "شرح البحاري": رواه الحاكم مصححاً عن سهل بن سعد.

وبدلت ذلك فصلاة الإمام متضمنة لها، فصحتها بصحتها، وفسادها بفسادها، فإذا صلى الإمام جنباً لم تصح صلاته، لغوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المأموم، فتفسد صلاته أيضاً، واستدلوا أيضاً بأثر علي بن أبي طالب ذكره الربيعي وابن الترمذي عدة طرق أمر فيه بإعادة القوم، واستدلوا أيضاً بحضر قوله "لا إعادة" من قوله "لا إعادة" وإن مني الخلاف في الحقيقة ليسا ويسهم أن المؤتمتع عندهم تبع الإمام في مجرد الموافقة لا الصحة والفساد، وعندما تبعه حقيقة الاتباع حتى في الصحة والفساد، وينفرد على هذا خلاف عدة المسائل الخلافية ليسا ويسهم.

أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَّسَ بَعْضَ الطَّرِيقِ قَرِيبًا مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ، فَاحْتَلَمَ عُمَرُ، وَقَدْ كَادَ أَنْ يُصْبِحَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَ الرُّكْبِ مَاءً، فَارْتَكَبَ حَتَّى جَاءَ الْمَاءُ، فَجَعَلَ يَغْسِلُ مَا رَأَى مِنْ ذَلِكَ الْإِحْتِلَامِ حَتَّى أَسْفَرَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ: أَصْبَحْتَ وَمَعْنَا ثِيَابٌ، فَذَعْ ثَوْبَكَ يُغْسِلُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ:

انه اعتمر مع عمر اح هذا مشكل جداً لأن يجي ولد في حلقة عثمان، إلا أن يقال: إن هذا مقوله أبيه. قال الدوري عن ابن معين: بعضهم يقول عنه: سمعت عمر، وإنما هو عن أبيه أنه سمع عمر . . . قاله الحافظ في 'تقديمه' ولا بد من هذا التوجيه: لأن أهل الرجال لا يذكرون في مشايخ يحيى عمر . . . بل يذكرون فيه أياه، ويذكرون عمر في مشايخ أبيه، كما لا يخفى على من تفحص كتبهم، ثم رأيت ابن الترمذي ذكر هذا لأثر عن مصنف عبد الرزاق هذا اللفظ، وسنده عن معمر بن عيسى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن أياه أحمره أنه اعتمر مع عمر، وأن عمر عرس الحديث، فحدثت لله عرواحل فهو ليس لكل عسير، وتحقق من هذا أن ما وقع في نسخ "الموطأ" سهو من الكاتب، وتصواب عن يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه أنه اعتمر الحديث. وفي 'الفتح الرحماني' قال ابن معين وغيره: يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر . . . باطل. قلت: فأياه هو عبد الرحمن هذا ابن حاطب بن أبي سعدة بن عمرو بن عمر، قيل: له رؤية، وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة، وقال ابن مندة وأبو عبيد: ولد في عهده . . . قال في 'التقريب': له رؤية، وعنده في كبار ثقات التابعين.

عرس الخ. مهملات مثلاً أي برز أحمر النيل بعض الطريق قريباً من بعض المياه" ولم يصبوا إلى المياه كما سترى؛ لعدم الحاجة إليه صاهراً، أو كان مائلاً عن الطريق، أو بوجه آخر. 'فاحتلم عمر' . . . وقد كاد أن يصبح، فلم يجد مع الركب ماءً" يغسل به ويغسل ثوبه "فركب حتى جاء الماء" الذي عرس بقرنه. قل الماحي: وذكر أن الماء الذي جاءه هو ماء أروحاء، "فجعل يغسل" فيه ترجمة ساب لما رأى من أثر ذلك الاحتلام، حتى أسفر جداً فيه أيضاً دليل على حاسة المني؛ إذ اهتم له حتى ذهب الوقت الأفضل عنده، قال الماحي. قلت: وفي هذا الأثر حجة على حاسة النبي بوجوده، منها: عمل عمر وتأخيرته للصلاة لأجله، وأمر ابن العاص بالاستئذان، وقول عمر رضى الله عنه: "أفكل الناس يجد ثياباً" وقول عمر رضى الله عنه أيضاً: "اغسل ما رأيت"، "فقال له عمرو بن العاص: أصبحت" أي أسفرت "ومعنا ثياب" أخر. فدع ثوبك يغسل بعد ذلك، وهذا دليل على حاسة الثوب عند عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً؛ إذ أمر بالاستئذان. وكان محضر الصحابة ولم يذكره أحد.

وَأَعْجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ! لَئِنْ كُنْتُ تَجِدُ ثِيَابًا أَفْكُلُ النَّاسُ يَجِدُ ثِيَابًا؟ وَاللَّهِ! لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً. بَلْ أَغْسِلُ مَا رَأَيْتُ وَأَنْضِجُ مَا لَمْ أَرِ.

وفي نسخة: أو كل

قال يحيى: قال مالك في رجلٍ وُحِدَ في ثوبه أثر احتلام، ولا يدري متى كان، ولا يذكر شيئاً رآه في منامه، قال: يُغْتَسَلُ مَنْ أَحْدَثَ نَوْمَ بَامِهِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّوْمِ فَبَعْدَ مَا كَانَ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّوْمِ، مِنْ أَحَلَّ أَنْ الرَّجُلُ رُبَّمَا احْتَلَمَ وَلَا يَرَى شَيْئًا، وَيَرَى وَلَا يَحْتَنِمُ فَإِذَا وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ مَاءً فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ،
أمر في المنام

أه يجمع ولا يهرل

واعلموا لك الخ تعجب عليه، إذ أمر كل جميع الناس. ولا يجد كثرة من إلا ثوب واحد من كنت ساء حصاب حد ثياباً عديدة أفكل الناس حد ثياباً والله لو فعلتها من مكنته كتب سنة مسقة، وحدث عنه تكلمه في فبوت مسس، ولا شتهار قوله **عند من غسل منامه حمله**، فحشي تصديق على من ليس له إلا ثوب واحد. بل غسل ما رأت، وأنضح ما رأت، وهو صهر ما شئت فيه كأنه دفع بوسوسه، وأباه بعضهم. وقال: لا يريد أن يصبغ إلا بغير ماء من غير ماء، وهو ساجي مقصد وجوب تصبغ، لأنه لا يشغل عن صلاة الناس مع صلو يوجب، لا بأمر وحب مانع بصلاته، وقال أبو حنيفة وشافعي، لا يصبغ بغيره، وهو على صهره، قلت: وهذا كنه على مذهب مالكية، وتقدم أن جمهورهم يوجبون غسل خفيف أو غير ذلك.

وحد في ثوبه وإن لم يذكر لاحتماله فعليه غسل وجوب، فمدر على وجود ماء، وهكذا ورد عند أبي داود وغيره برواية عائشة مرفوعة، قال أبو كاتي، أخرجهما أحسنه، وذكر في معناه حديث جوبه وغيره، وفرد، والحدث يدل على وجوب غسل على رجل وثرثرة إذا وقع الإبر، وهو جامع، لا ما يحكى عن شافعي، وفي 'امس' عن الخطابي قال: ولم يختلفوا في أنه إذا لم ير ماء، وكان رأى في ثوبه قد حمله فإنه لا يجب عليه لاغتسل، وكذا نفس العبي لإجماع على الثاني. وذكر أحلاف بعضهم في الأول، يعني إذا رأى بدلاً ولم يذكر احتلاماً، قال ابن رسلان: ولا يجب غسل عند شافعي، حتى يذكر عدته من ثوبه أنه جامع أحد في اليوم. قال ابن العربي: من رأى في ثوبه بدلاً، فلا يجوز أن يباه به أو لا يباه به، فإن يباه به فلا شيء عليه، وإن يباه به فلا يجوز أن يبيت أنه احتلام، أو يبيت أنه احتلام أم لا؟ فوجب فيه الغسل أو يستحب على الاختلاف، وإن تيقن أنه احتلام فلا يجوز أن يذكر أنه احتلم أو لا يذكر، فإن ذكر فلا خلاف أنه يغتسل، وإن لم يذكر احتلاماً فاحتلف فيه لعدم، فذهب جميع علماء إلى أنه يجب غسل، وقال شافعي: لا يجب بل يستحب. قلت: هذا كله في رؤية الاحتلام يعني المني، أما إذا شك في المني أو الودي فهو مختلف بين الحنفية أيضاً، وذكر لها ابن عابدين أربعة عشر صوراً، فأرجع إليه.

وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ أَغَادَ مَا كَانَ صَلَّى لِأَخِيرِ نَوْمٍ نَامَهُ، وَلَمْ يُعِدْ مَا كَانَ قَبْنَهُ.

غُسْلُ الْمَرْأَةِ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ

١١٤ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْمَرْأَةُ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ أَتَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ لَهَا

وذلك إلخ أي دليه أن عمر بن الخطاب لما رأى في ثوبه أثر الاحتلام أعدد من المنسوجات ما كان يصلي لآخره أي بعد آخر. **أن أم سليم إلخ** كذا في النسخ الموحدة عندنا، وكذا في رواية الإمام محمد. قال الرزقي: وكل من روه عن مالك م يذكر فيه عائشة إلا ابن نافع وابن أبي نوري، فروياه عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أم سليم، وذكر عدة متابعات لها، وسقطها في 'التبوير'، وأخرج أبو داود برواية يونس عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ثم قال: وكذا روى الزبيدي ويونس وابن أبي الزهري وابن أبي نوري، عن مالك، عن الزهري، فظاهر أن إخراج في رواية 'الموصوف' الإرسال وفي غيره لانصال، واحتجوا في الاتصال على محرج الحديث، فقيل: عائشة رضى، وقيل: أم سلمة، وقيل: كلاهما كما سيأتي في الحديث لآتي، وقال فيه: إن أبي أيوب عن عروة، عن أم سليم كما ذكره السيوطي والرفاعي وغيرهم، وسكتوا عن الكلام عليه إلا أن الترمذي عدل في الباب أم سليم أيضاً، هذا ونزل الله يحدث بعد ذلك أمراً، ثم أم سليم هذه - بقية سير - وفتح اللام - هي بنت مهران بكسر الميم وسكون اللام، وإخاء المهمة، واسمها بنت حاد الأنصارية، اختلف في سمها على أقوال، كانت تحت مالك بن النضر - بالصاد المعجمة - في الحاهية، فولدت له أنساً، فيما أسست عرس الإسلام على روحها، فعصت وخرج إلى الشام، وهناك هلك مشركاً، وحلف عليها بعدة أبو صبرة الأنصاري حبسها، فقالت: بشرط أن تسلم فأسلم وتزوجها، وقالت: لا أحد منك صدقاً لإسلامك، فولدت له عبد الله ابن أبي صبرة، لها أربعة عشر حديثاً عن رسول الله ﷺ، ماتت في خلافة عثمان رضى.

مثل ما يرى الرجل أي الاحتلام والإبراء، ولأحمد من رواية أم سليم: إذا رأت المرأة أن روحها حاصرها في المنام، ورؤي عن بن سيرين لا يحتلم درع إلا على أهله. "أغتسل" بضمرة الاستفهام فقال لها رسول الله ﷺ: رد في رواية ابن أبي شيبة: هل تجد شهوة؟ قالت: لعله، قال: بل تجد نالاً؟ قالت: لعله، قال: نعم فتغتسل إذا رأت الماء، ولمسلم من حديث أنس: فقالت عائشة: يا أم سليم! فضحت النساء، وإلا ابن ماجه من رواية أم سلمة فقالت: فضحت النساء الحديث، وفي رواية ابن أبي شيبة: فلفقتها بالسوة، فقالت: فضحتنا عند رسول الله ﷺ، قالت: ما كنت لأنتهي حتى أعلم في حل أنا أم في حرام، ولا مانع من الجمع فيمكن أن يردد كلهن متفرقة أو مجتمعة، وفي الحديث دليل على وجوب الغسل عليهن بالإبراء في المنام، وفي ابن نصال الخلاف فيه، 'فقالت لها' =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ فَلْتَغْتَسِلْ" فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أَفْ لَكَ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ؟
 فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَبُ".

= أي لأُم سليم عائشة أف لك صمهمرة وكسر نداء، وصمها وفتحها ناشوي وتركه، هذه ست
 عات. قال السيوطي: بل فيها نحو أربعين علة، وصمها في نسوي، وهي كلمة تستعمل في الاستحقر والتصحر
 ونكرها، وهما بمعنى الإنكار. قال في القاموس: كلمة كره، وعداها أربعون. وفي الأسان لعرب: يقولون ما
 يكرهون ويستقنون: أف لك ثم في هذا الحديث أن الإنكار كان عن عائشة ويؤيده رواية مسلم عن أنس،
 وفيها: وعنده عائشة حدث. وعنده مسلم وغيره بصرف مختلفة أن الإنكار كان عن أم سمية. وأهل
 الحديث يقولون إن الصحيح حديث أم سمية لا عائشة. لكن جمع عناصر احتمال فهم أنكروا معا، ونعنه
 النووي والخافظ وغيرهما. قال الحافظ في التلخيص: قال النووي في شرح مسلم يحتمل أن يكون عائشة وأم
 سمية جميعا أنكروا على أم سمية، وهو جمع حسن؛ لأنه لا يمنع حضور أم سمية وعائشة عند أنس
 وفر النووي في شرح المذهب. يجمع بين الروايات بأن أنسا وعائشة وأم سمية حضروا القصة، وبأن
 أن أنسا لم يحضر القصة، وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم، وفي الصحيح مسلم من حديث أنس ما يشير إلى
 ذلك، وروى أحمد من حديث من عمر حوها. وبما تلقى ذلك من عمر من أم سمية أو غيرها.

وهل يرى ذلك الخ كسر كاف نكرة، ويعنها نكرتها؛ لأنه نعمة ندرت في النساء مع حداثة سن عائشة.
 وفي: لا يحتمل كل النساء قال السيوطي وفي مجمع من أن أمهات مؤمنات تكون محفوظات من الاحتلام؛ لأنه من
 الشيطان، فله بسطه عينهن نكرتها. وأورد عليه أن خصوصيات لا تثبت بالاحتمال، لا بسبب اختصاص
 الاحتلام بالشيطان، فقد يكون بشع وغيره. قال في "السعاية": نقول عقق في هذا المقام أنه لا بدعى بهي مصبق
 لاحتلام عن أرواح نبي. ولا بدعى مع وقوعه عينه، بل يقال بمتنع أنه يختص برؤية رجل يطأهن؛ إذ قد
 جعل أمهات مؤمنات، ومحرمات على المسلمين، فلا بدح الله تعالى عذوه أن يتمثل بالرجال، ويربهن وصطنهن هن.

فقال له رسول الله وفي رواية أنس عند مسلم: فقالت عائشة: يا أم سمية! فصحت النساء تربت يمينك،
 فقال: ... وهذا نص مسطور كلام عند مشايخ في معناه الحقيقي والمرادي، وبسط فيها
 السيوطي ورفاقي وناسحي وغيرهم، والأكثر على أن معناه افتقرت، وهي كلمة حارة على أسنة عرب لا يقصدون
 هذا معناه الحقيقي، ولا الدعاء على المخاطب. قال ابن العربي في "شرح الترمذي": تربت يمينك أو بدت، للنعماء
 فيه عشرة أقوال، الأول: معناه استعست، قاله عيسى بن دينار. الثاني: ضعف عفتك، قاله ابن رافع. الثالث:
 تربت من نعمة، فإنه ابن كيسان. الرابع: تربت يمينك إن لم تفعل هذا، فإنه ابن عرفة. الخامس: حث على العمل
 كقولهم: نكثت أمك، ولا يريد أن تنكح. سادس: معنى أنه إن كان اتعصت فعطي، فإنه ابن الأساري. السابع:
 أصابها الثراب، فإنه أبو عمر بن العلاء. ثامن: حانت، وهو محتمل. تاسع: تربت ناشئة في أوم، فإنه الداودي. =

جَامِعُ غَسْلِ الْجَنَابَةِ

١١٦ **ماث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُغْتَسَلَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ جُنُبًا.

١١٧ **ماث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَعْرِقُ فِي الثَّوْبِ، وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ.

١١٨ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْسِلُ جَوَارِيَهُ رِجْلَيْهِ وَيُعْطِينَهُ الْحُمْرَةَ، وَهِنَّ حَيْضٌ.

كان يقول. لا بأس إلخ. أي يجوز أن يغسل الرجل "بفضل" وضوء "المرأة" أو يغسل عسلها ما لم تكن امرأة حائضاً أو حائضاً وقت استعمال الماء؛ فإن ابن عمر كان لا يرى أن يغسل رجل بغسل امرأة الحب أو الحائض، وبه قال الشعبي والأوزاعي، وأما الأئمة الثلاثة ما خلا الإمام أحمد فأدحوه مصدق كما تقدم في أميائه، قال الإمام محمد بعد هذه حديث: قال محمد: لا بأس بغسل وضوء المرأة، وغسلها، وسورها وإن كانت حائضاً أو حائضاً، بعد أن استحي **كان يغسل** هو وعائشة من ماء واحد ليتدرعان غسل جميعاً، فهو يغسل غسل امرأة حب، وهو قول أبي حنيفة. **كان يعرق.** فتح المرأة أي يرشح جسده في ثوب، وهو حب، ثم يصلي فيه أي في هذا ثوب؛ فإن عرق الحب ظاهر بالاتفاق؛ لأن احاطة حدث لا يتعلق منه في ثوب شيء، فإن ابن مسعود: تجمع غوه أهل لعنه على أن عرق الحب ظاهر، ثبت ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم من الفقهاء، كذا في المعنى، وقد ورد في الصحيحين عن أبي هريرة أنه **كان يعرق** في بعض صديق مندة وهو حب، فحس منه فذهب فاعسل، ثم جاء فقال **كان يغسل** قال: قال: كنت حائضاً فكرهت أن أحالست وأنا على غير طهارة، فقال **كان يغسل** **كان يغسل** لا يحسن

كان يغسل جواريه. جمع حارية رجليه، قال سحون: في الوضوء، وبه كان شغل أو ضعف أو سبب حوار، إلا أنه يشكك عليه ما تقدم في الوضوء من نفسه أن ابن عمر كان يقول: حبسها بيده من الملامسة، ويغتسل أنه كان يفرق بين ملامسة الرجل امرأة وملامسة المرأة الرجل، كما هو مقتضى ألفاظ الأثرين، لكن ما رآه عند أحد، أو نفس: إنه كان يرى ملامسة ساقفه مفيداً بالشهوة كما هو مذهب بعضهم، ولا يبين عموم لأثرين تعارض لا يحسن.

ويعطينه: أي يعطين الجواري ابن عمر **"الحمرة"** صم الحاء معجمة وسكون ايم - مصلى صغير يعمل من سعف النخل، قيل: سميت حمرة؛ لسترها الوجه والكفين، وقيل: لأنها تعصي الوجه عند السجدة، وقيل: =

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ نِسْوَةٌ وَجَوَارِي هَلْ يَطُؤُهُنَّ جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَأَمَّا النِّسَاءُ الْحَرَائِرُ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ فِي يَوْمٍ الْآخَرَى، فَأَمَّا أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ، ثُمَّ يُصِيبَ الْآخَرَى وَهُوَ جُنُبٌ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ جُنِبَ وَضَعَ لَهُ مَاءٌ يَغْتَسِلُ مِنْهُ، فَسَتَّهَا، فَأَدْخَلَ أَصْبَعَهُ فِيهِ لِيَعْرِفَ حَرَّ الْمَاءِ مِنْ بَرْدِهِ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ أَصَابِعُهُ أَذَى، فَلَا أَرَى ذَلِكَ يُنَجِّسُ عَلَيْهِ الْمَاءَ.

= لأن حيوطها مستورة، وإذا كانت كثيرة تسمى حصيراً. "وهي حصى" بضم و تشديد الياء جمع حائص حال لكلا المعين، والمعنى: أن عرفها وكل عضو منها لا حاسة فيه وهو ظاهر. فلا ينافر الحصى فيها حيث يمنع الاستخدام، أو يحس شيئاً أصابه يده أو بدونه؛ لأن حاسة الحائص حكيمية لا تمنع إلا مثل الصلاة، وبوت عليه الإمام محمد في موضعه؛ باب المرأة تغسل بعض أعضائها بمرجل وهي حائض، وأندهد لأثر برويه عائشة رضي الله عنها المرفوعة: كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأند حائضاً، وسيجيء في جامع الخبضة، ويؤيد الخبر الثاني روايتها رضي الله عنها أيضاً قال لها ﷺ: ناوليني الخمرة من المسجد.

فأما النساء الحرائر إلخ. فكذلك في باب الوضوء قبل الغسل عند الخميس؛ وضوؤه ﷺ على سائته يغسل، إلا أنه لما كان يعدل بين الحرائر واحداً، فإنه يكره أن يصيب الرجل المرأة الخرة في يوم الأخرى، وضوؤه ﷺ عندهن مؤول كما سيحيى، خلاف الإمام، فلا عدل فيهن، فمن حكم معودة الجوارى بقوله: "فأما أن يصيب الرجل" أي بجامع الحارية، ثم يصيب الأخرى وهو حبس، فلا بأس بذلك؛ فمن جنى أولاً حكم الغسل عند المعادة، وهذا حكم نفس المعادة، ولما لم يكن بين الإمام والخبر فرق في حكم الغسل، جمعهما في قول واحد، وكان الفرق بينهما في حكم المعادة، فذكر أولاً حكم الحرائر ثم حكم الإمام، فلا تكرار، وضوؤه ﷺ على سائته، فقبل: لم يكن يعدل واحداً عنده إلى بقعه نزعاً، وقيل: كان في مرجع السفر وغيره، ولم يشرح القسم، وقيل: كان برصاً صاحب اللينة، وفيه أقوال أخر محلها المصولات. وقال ابن العربي: وكان له ساعة لا يكون لأرواحه منها، فيدخل فيها على جميع أرواحه فيطأهن أو يعصهن. وفي "مسند" عن ابن عباس: أن تدث الساعة تكون بعد العصر، فهو اشتغل عنها لكان بعد المغرب وغيره، والخبية والمالكية متفقون في هذه المسألة، وكذا في المسألة الآتية.

وصع ساء الجحش، ويحمل المعنوية "له ماء يغتسل منه، فسها" مثلاً "فأدخل أصبعه فيه" أي في ذلك الماء 'ليعرف حر الماء من برده، قال مالك: إن لم يكن أصاب أصابعه' وفي نسخة: أصبعه 'أدى أي جاسة حقيقة =

التَّيْمُمُ

١١٩ - **ماث** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ،

= 'فَإِذَا أَرَى دُخَانًا نَبِيٌّ يَدْخُلُ الْأَصْحَابَ فِي مَاءٍ يُحَسِّنُ عَلَيْهِ' أَيِ الْمَعْسِلِ 'مَاءً' وَهَذَا قَوْلُ الْأَئِمَّةِ كَتَمَهُ، وَهَذَا ظُهُورُ التَّنَاقُفِ، قَالَهُ الْإِرْقَاقِيُّ، وَقَالَ بَنُ قَدَامَةَ سَمِعَ عَنْ حَبِيبٍ وَصَّعَ بِهِ مَاءً، فَدَخَلَ يَدُهُ يَصْرُ حَرَهُ مِنْ بَرْدِهِ، قَالَ: بَلْ كَانَ أَصْعًا فَأُجِزُوا لَا يَكُونُ بِهِ نَأْسٌ، وَإِنْ كَانَ أَمْدًا أَجْمَعَ فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ.

التيمم فعل من أتم، وهو لغة مصغر لقصد، خلاف حج فيه قصد بن معصم، و اصطلاحاً: قصد تصعيد صفة مخصوصة وية مخصوصة، قال ابن رسلان هو في اللغة: القصد، وفي التشرع: القصد بن التصعيد بمسح الوحدتين بين يديه مشاحاة لصلاة وحول وفل سكب. (ص ١٣٠) أي قصدوا تصعيداً، ثم كثر استعماله حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب، فعلى هذا هو محار لغوي، وعلى لأول حقيقة شرعية، ولاعتد القصد في مفهومه لغوي وحسب أنه فيه عدد خلاف أصليه من الوضوء والغسل، وأيضاً غسل الماء طهارة حسية، فلا ينسرح هذا فيه، لا خصوص لأحر ومثوبة، خلاف تيمم فيه طهارة حكمية، وفي ظاهره قد هو عدة صورة، فحاج بن سه، ليصير لها كالتطهارة الحقيقية.

خرجنا مع رسول الله ﷺ فيه جواز سفر رجل أهله، ويحتمل خروجهم جميعاً كما هو ظاهر مقتضى اللفظ، ويحتمل البعض؛ ما كان من دونه أن يستهم بين نسائه إذا أراد سفره في بعض أسفاره، قال بن عبد البر في التمهيد: قيل: هو في غزوة بني المصطلق، وجرم حدث في الاستنكار، وبه قال ابن سعد وابن حبان، وعروة بن مصطلق هي غزوة المريسيع، وكان الخروج إليها يوم الاثنين يئسبنا من شعبان سنة خمس، ورجحه في 'الإكبل'، وقال البخاري عن ابن إسحاق: سنة ست، وقال عن موسى بن عقبة: سنة أربع، وفيها وقعت قصة الإفك كان ابتداءها بسبب العقد، قال البكري في حديث الإفك: فانقطع عقد ما من خرج طقار، فحسب الناس انتعا، و، وسيجيء في حديث الناس أن ابتداء التيمم أيضاً بسبب العقد، بل ثبت هذا يقيناً، به ينقطع العقد في هذا السفر مرتين لاختلاف السياقين، وذهب جماعة بن تعدد موقعه في سفرين؛ ما في 'النصر' عن عائشة ر أن كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا، فخرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى، فسقط أيضاً عقدي حتى حسب الناس على سماسه، فقال أبو بكر ماسية؛ في كل مرة يكون عباء ولاء على الناس الحديث، وفيه تصريح بأن صياح العقد كان في غزوتين، وحدث جرم محمد بن حبيب الأحمري، فقال: سقط عقدها مرتين: في غزوة بني المصطلق وفي ذات الرقاع.

انْقَطَعَ عَقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِيهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ،

= واحتلف أهل المغاري في أيهما كانت أولاً؟ قال الحفاظ بن حجر والعيني: واستعد بعضهم سقوط العقد في المريسيع؛ لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل، وهذه القصة كانت من ناحية حير؛ لقوها في الحديث: 'حتى إذا كنا بالبيداء أو بدات الخيش' وهما بين المدينة وحير كما حرم به النووي قنت في كلام النووي نظر كما سيأتي، فلا استبعاد في وقوع القصة في عروة المريسيع، حتى إذا كنا بالبيداء - بفتح الواحدة واند - هي الشرف الذي قدام دي الخيفة من طريق مكة حرم به أبو عبد بكر. قال الكرمانى: موضع بين مكة والمدينة، وحرم ابن التين هي دو الخيفة كذا في العيني. أو لئلا من الراوي، وقيل: انشك من عائشة - وبالثاني حرم الكرمانى بدات الخيش - بفتح الحيم وسكون التحتية وشين معجمة - موضع على بريد من المدينة، بينها وبين العقيق سعة أميال، وهو أيضاً بطريق مكة لا حير، قال ابن التين. وقال الكرمانى: موضع بين مكة والمدينة، وأيضاً كون القصة في طريق مكة يؤيده رواية حميد بن عمار عن عائشة - أن القلادة سقطت لينة الأنواء؛ لأن الأنواء أيضاً بين مكة والمدينة، وأيضاً لئلا يسيئ غيره عنها: كان ذلك ممكناً يقال له: الفصل، وهو أيضاً حمل عند دي الخيفة، قاله العيني. وقال الرقائى: يقول النووي، البيداء ودات الخيش بين المدينة وحير فيه نظر. قنت بن هو وهم، اللهم إلا أن يقال: إن القصة كما تقدم وقعت عند بعضهم في عروة المريسيع ودات الرقاق، ودات الرقاق كانت عند حير، فيمكن تصحيح كلام النووي بأن القصة هذه عنده ليست هي ما ذكرت في روايات السائي وغيره، بل هي التي وقعت في عروة دات الرقاق، فتأمل وتشكر، فالجمع هذا حسن، ولا تجده إن شاء الله في غير هذا المختصر، والله الملمه للرشد والصواب.

انْقَضَ عَقْدُ بِيْ بِكسر المهملة وسكون القاف، وكل ما يعقد ويعلق في العنق يسمى قلادة، وفي رواية أبي داود: أنها كانت من جرج صغار قال ابن الأثير: كقضاء موضع باليمن، ويروى من جرج أظفار. هو نوع من طيب، قاله ابن رسلان، والإضافة إلى عائشة محاري، كقوها في يدها؛ ما في رواية السحاري: أنها استعارته من أسماء أختها، قيل: كان لهما شيء عشر درهماً، قاله العيني، وفي الحديث حوار اتحاد النساء أختي تجملاً لأرواحهن، واستصحاب الحلبي في السفر، قاله ابن رسلان. قنت: وأيضاً حوار استعارة الحلبي. فأقام رسول الله ﷺ قال الساجي: م يكن المقام لأجل انقطاعه، وإنما كان لأجل صياحه؛ لأن معناه انقطع غير عنهما، فلما ذكرت أمره أحمى عنهما مكانه على التماسه أي لأجل ضيقه حتى يمكن انطباع السلام مانع من الالتماس، أو لانتظار من أرسنه طلبة، وفيه الاعتناء بحفظ أموال المسلمين وإن قنت، 'وأقام الناس' أيضاً 'معه' ﷺ وليسوا على ماء' أي ما أقاموا في موضع الماء، وليس معهم أيضاً 'ماء' يتحمل أنه ﷺ لم يبط عدم الماء، ويتحمل أنه أقام مع عنمه بعد ماء الوضوء (ساجي) ليكون ذلك سعة في حفظ الأموال، فيجوز ترجيح المقام على ضيق ماله وحفظه أدى ذلك إلى الصلاة بالتيمن، ويؤيد منه حوار السفر بطريق لا ماء فيه، كذا قاله الشراح. قنت: لكن يشكل عليه أن القصة كانت في البيداء =

وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؟

= وَ دَات حَشْشُ أَوْ الْأَنْوَاءُ أَوْ الصَّعْلُ. كما تقدم من الروايات المختلفة، وكلها أسماء مواضع ماء، ويمكن لحوب عنه ما يخطر في بال. والله أعلم بحقيقته الخال. أن الغيام لم يكن عن هذه مواضع، وإلا فشكل جمع بين هذه روايات أيضاً، بل كان في أمكة الروي، فالتعير في كل رواية موضع مشهور قريب من محل قديم بتعريف، فيصح نسبة القرية لمواضع متفرقة، ولا شكل أيضاً نفوذ. ويسمى على ماء.

فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ. واند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه شكوى امرأة إلى نبيها من كراهة روح، فقلوب له: 'ألا ترى' بحمرة الاستفهام ما صنعت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؟ فيها 'أقامت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويسمى على ماء وليس معهم ماء، وسنة الإقامة إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كقولها سب القيام. 'قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فجاء أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليعانتي ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضع رأسه على فحدي' بالبدل المعجمة، وفيه جوار دخول راحل على سنة من كان روحها عندها يد، عنه رصاه به، ويحصل أن دخول الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مذكوراً. شكوى سب وحالة ماء، لكنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ 'قد نام'، وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدا ينام لا يوقظه أحد لأجل موحي. 'فقال' 'أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عائشة: 'حسنت' أي صنعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن راحيل 'والناس' بالنصب ونسبوا على ماء وليس معهم ماء وفيه صبر شديد. 'قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فعانني أبو بكر' قيل: 'م تفل. أي: لأن قصبة الأوبة حمو. واعتد بانفوس دون فعل، فأمره تمرلة لأحيي، فقال: ما شاء الله أن يقول. 'أجعل بضعي بيد' - بضم العين - وكذا كل ما هو حسي، والمعوي بفتح على مشهور، وحكي كل منهما في كليهما في حاصرني' هي لشاكته، وحصر لإسنان وسطه، وفيه تأديب الرجل بنته وإن كانت مروجية، ويمكن أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أراد السانعة في عنقه؛ ليكون تحريكه سناً لإبضاؤه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما حاف من فوب الصلاة، 'فلا يمنعني من التحرك' يد بضعي، 'لا مكان' أي كعب رأس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على فحدي فنام' - نامون من النوم في جميع المسح الموجوده عندها، وهو الضووب، وفي نسخة ررقاني بالقف من القيام، ولا يصح كما يظهر من كلام الحفاظ الآتي -.

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى أصبح هكذا في مسح 'الموضأ' بلفظ: 'حتى'. قال الررقاني: هكذا الرواية في 'الموضأ' حتى، وقط اسحاري في التيمم: 'فقام حتى أصبح على غير ماء'. قال حافظ: كذا أورده ههنا، وأورده في فصل أبي بكر بلفظ: 'فنام حتى أصبح'. وهي رواية مسلم ورواية 'الموضأ'. والمعنى فيهما متقارب؛ لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند أصبح على غير ماء، واستدل بعض ألقاظ الرواية على ترك التهجيد في السجود، قاله الررقاني وسر رسلان وغيرهما، فإن لم يكن التهجيد واجباً عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلا إشكال، وإن كان واجباً ففي الاستدلال بصر، وهل تيمم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديث ساكت، فظاهره نعم، لكن قال ابن عبد البر: ومعلوم عند جميع أهل المعاري أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يصل مند فرضه عليه الصلاة إلا بوضوء. قلت: لكن لفظ أبي داود 'فقاموا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فضربوا بأيديهم' الحديث نص في تيممه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْبَعُ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ يَدَيْهِ فِي خَاصِرَتَيَّ، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ التَّيْمُمِ،

فأنزل الله تعالى آية الحج قال ابن العربي: هذه معصلة ما وجدت لدائها من دواء؛ لأن لا يعلم أي الآيتين عنت عائشة رضي الله عنها وقال ابن بصال: هي آية النساء أو المائدة. وقال القرطبي: هي آية النساء؛ لأن آية المائدة تسمى آية الوضوء، وأورد الواحدي الحديث في أسباب النزول عند آية النساء. قال الحافظ: وحفي علي الجميع ما ظهر سحاري أما آية المائدة فلا تردد؛ لروايته في التفسير. فقلت آية: **هـ شَهِدْنَا مِنْ دِفْئِهِ فِي صَلَاةٍ** (سنة ٦)، واستدل به على أن الوضوء كان واجباً قبل نزول الآية، ولذا استعظموا نزوهه على غير ماء، فالحكمة في نزول الآية بعد العمل؛ ليكون فرضه متبوعاً بالنزول، فيمكن أن يوجد أن الوضوء في الأول كان لكل صلاة، محدثاً كان أو لا، ثم لما نزلت الآية اقتصر على المحدث فقط، وقيل: يَحْتَمِلُ أَنْ أَوَّلَ آيَةِ الْوُضُوءِ نَزَلَ قَدِماً، ثُمَّ نَزَلَ بَقِيَّتُهَا وَهُوَ ذِكْرُ التَّيْمُمِ، لكن رواية السحاري في التفسير تؤيد الأول، ورواية 'الموطأ' لمحمد وغيره ههنا: 'فَتَيَمَّمُوا'، وليس في رواية يحيى وغيره، قاله الررقاني. قلت: واحتلفت الروايات في غير 'الموطأ' أيضاً، فهو موجود في رواية السحاري، ولا يوجد في رواية النسائي، وأيضاً يوجد في بعض النسخ الموجودة عندنا برواية يحيى، ولعله إلحاق من بعض السامع؛ إذ صرح الررقاني أنه ليس في رواية يحيى. قال الحافظ: ويحتمل أنه أحرر عن فعل الصحابة أي تيمموا بعد نزول الآية، ويحتمل أنه بيان لما نزل، وحكاية لبعض الآيات، أي قوله تعالى: **هـ شَهِدْنَا** (سنة ٦) 'فَقَالَ أُسَيْدٌ' - بضم الهمزة وفتح السين المهملة - مصرع أسد بن الحضير - بضم الحاء المهملة، وفتح الصاد المعجمة، فتحته ساكة آخره راء مهملة - اس سحاك الأنصاري الأشهب أبو يحيى، الصحابي الحليل. 'ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر' والمراد بآل أبي بكر نفسه مع أهله وأتباعه، ولعن أن بركتكم متوالية على لصحابة متكررة، وكانوا سبباً لكل ما لهم فيه رفق ومصلحة للمسلمين. وفي سحاري من وجه آخر: فقال أسيد عائشة **هـ** جراك الله حيراً، فوالله ما نزل بك أمر تكرهيه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه حيراً، وفي بعضه: 'إلا جعل الله لك منه محرماً، وجعل للمسلمين فيه بركة'، وفي تفسير سحاق المسيني: أن النبي ﷺ قال لها: ما أعظم بركة فلادتك.

فَقَالَ أَسِيدُ بْنُ الْحَضِيرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلُ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ.

قال يحيى: سئل مالك عن رجلٍ تيمم لصلاةٍ حضرت، ثم حضرت صلاةٌ أخرى أَيْتَمَّ لها

قالت فعثنا الخ أي أثرت البعير الذي كتب راكمًا عليه في حالة تسير. فوجدنا العقد تحته. وظهره أن جماعة من أصحابنا لم يروها. كما في كتب الصحاح ما وجدوها. لكن يشكك فيه ما في البحاري بصريح عهد الله من غير عن هشام بن عروة عن أبيه بلفظ: "بعثت رسول الله -رحلاً فوجدته، فظاهر لفظ البحاري أن العقد أتى به ذلك الرجل المبعوث، ويمكن الجمع بين روايتي البحاري والموطأ بأن أسيداً كان رأس من بعث بذلك، ولذا سمي في بعض الروايات وحده، ولد ورد في بعض الروايات: بعث رجلاً ولم يجدوا العقد، فلما رجعوا وبرت الآية وأرادوا لرحيل وأثاروا البعير، فوجدوا أسيداً تحته، ويحتمل أن صمير أو حدها إلى أبي محرز واحتصاراً، وسأله الدودي في نوهيم رواية عروة، ونقل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيه على من صمير، ثم ليس في شيء من طرق حديث عائشة كيفية التيمم، وسيجيء في الباب الثاني الكلام عليه.

تيمم لصلاة حضرت الخ. فصل في تلك الصلاة، ثم حضرت صلاة أخرى أي جاء وقت أخرى، أو أراد لصلاة أخرى، وتوضيح الكلام: أن ههنا مسألتين. الأولى: أداء الفرضين في الوقتين تيمم واحد، فمعه مالك وشافعي، وأما الحنفية، وأحمد فيه روايتان. والثانية: أدائها في وقت واحد، فمعه أيضاً شافعي ومالك، وأما الحنفية وأحمد كما سيأتي مفصلاً، وعنى كليهما بفتح حمل كلام الموطأ، لكن بلفظ: حضرت صلاة أخرى أَوْفَقُ لِلأُولَى. "أَيْتَمَّ" ههنا الاستمهاه "ها" أي للصلاة الأخرى "ثم يكفيه" أي لرحل تيممه ذلك؟ "لدي تيمم بصلاة الأولى، فقال" الإمام: "بل تيمم" ها وكذلك تيمم لكل صلاة فريضة على حدة؛ "لأن عليه أن يتيمم" أي يطلب الماء لكل صلاة عند وقتها "فمن انغى" أي طلب الماء فلم يجده فإنه حينئذ يباح له التيمم، و"تيمم" إذ هذه الصلاة التي حضرت، وهذا قال الإمام الشافعي. وهو المشهور عن الإمام أحمد.

وقال أبو حنيفة الإمام وأصحابه: إنه يصح التيمم قبل وقت الصلاة؛ لأنها طهارة تبيح الصلاة، فأباح تقديمها على وقت الصلاة كسائر الطهارات. قال صاحب "المعنى": المذهب أن التيمم يبطل خروج الوقت ودخوله، فيبطل لكل واحد منهما، وبه قال مالك وشافعي ومالك وإسحاق، وروى عن أحمد أنه قال: القياس أن التيمم مسمرة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث، وهو مذهب سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي، وروى عن ابن عباس وأبي جعفر، ثم قال: وله أن يصلي به ما شاء من الصلاة، فيصلي الحاضرة، ويجمع بين الصلاتين، ويقضي فوائت، ويتطوع قبل الصلاة وبعدها، وقال مالك وشافعي: لا يصلي به فرضين. قال: لكن قال ابن العربي المالكي: قال أبو حنيفة: يجوز أن يصلي به فريضة أخرى، وفي المذهب تفصيل، =

أَمْ يَكْفِيهِ تَيَمُّمُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: بَلْ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَغَيَّ الْمَاءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَمَنْ ابْتَغَى الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدْهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.

قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمُ أَيُّومًا أَصْحَابَهُ وَهُمْ عَلَى وُضوءٍ؟ قَالَ: يَوْمُهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ أَنَّهُمْ هُوَ لَمْ أَرْ بِهِ بَأْسًا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ تَيَمَّمُ حِينَ لَمْ يَجِدْ مَاءً، فَقَامَ فَكَبَّرَ، وَدَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، فَطَلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ مَعَهُ مَاءٌ،

- وقال الشوكاني في "اليل" في حديث عمرو بن شعيب: جعل في كل مسجد ماء، لا يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً، وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط الشافعي ومالك وأحمد وداود مستنداً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (سورة النور: ٤). ولا قيام قلبه، والوضوء حصه الإجماع والسنة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إنه يخبر قبل الوقت كالوضوء، وهذا هو الظاهر، ولم يرد ما يدل على عدم الإجراء، والمراد بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إرادة القيام، وإرادة القيام تكون في الوقت وتكون قبله، فمما يدل على اشتراط الوقت حتى يقال: **خصص الوضوء الإجماع.**

أيود اصحابهم وهم أي وإحارهم "عني وضوء؟" قال الإمام: "يَوْمُهُمْ" أي المتوصين "غيره" يعني يومهم أحد من المتوصين "أحب إلي" بتشديد الياء، "ولو أنهم هو" أي ذلك التيمم "لم أر به"، وفي نسخة: "بدلك" أي بإمامته أيضاً "بأساً" أي حرجاً، يعني أن الأفضل أن يؤم المتوصين متوصي، لكن لو أنهم منيهم يخور الصلاة أيضاً لكنه خلاف الأفضل، قاله الناجي. قلت: ويصح اقتداء المتوصي بالتيمم عند الحقيقة على قول الشيخين خلافاً لأحمد - كما في "الشامي". وفي "الحارثي": أم ابن عباس وهو منيهم. قال العيني: وهذا مذهب أصحابنا، وبه قال الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وعن محمد بن الحسن: لا يخور، وبه قال الحسن بن حيي، وكرد مالك وعبد الله بن حسن ذلك، فإن فعل أجراه، ومعنى قول العيني "كره" أي عده خلاف الأفضل كما صرح به الناجي وهو صاحب المذهب، وصاحب البيت أدري بما فيه.

حين لم يجد ماء للوضوء، "قيام" ليصلي، "فكبر" للتحريمة، "ودخل في الصلاة"، فطلع عليه إنسان معه ماء، قال الإمام مالك: "لا يقطع صلاته، بل يتمها" أي صلاته تلك "بالتيمم" الذي أبدأ الصلاة به "ويتمها" بعد ذلك "لما يستقبل" أي ما سيأتي "من الصلاة" وفي نسخة: "من الصلوات"، اعلم أن واحداً بعد التيمم قبل شروع في الصلاة يتوضأ عند الجميع إلا ما قال أبو سمية: ليس عليه استعمال الماء، وكذا واحد ماء بعد أداء الصلاة بالتيمم لا إعادة عليه عند الأئمة الأربعة والجمهور، إلا ما قال صاؤوس وغيره: إنه يعيد في الوقت كما في "الناجي" و"اليل". =

قَالَ: لَا يَقْطَعُ صَلَاتُهُ، بَلْ يُتِمُّهَا بِالتَّيْمُمِ، وَلْيَتَوَضَّأْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الصَّلَوَاتِ، قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَعَمِلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ التَّيْمُمِ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ، وَلَيْسَ الَّذِي وَجَدَ الْمَاءَ بِأَطْهَرَ مِنْهُ، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً؛ لِأَنَّهُمَا أَمْرًا جَمِيعًا، فَكُلُّ عَمَلٍ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ

= أما واحد الماء في وسط الصلاة فختلف لأئمة في ذلك، فقال الخصة: يصل صلاته، وبه قال الثوري وأحمد، وقال مالك وإسحاق: يمضي فيها، وروي ذلك عن أحمد لأنه رجع عنه، قال أحمد: كنت أقول: يمضي، ثم تدرت فإذا أكثر الأحاديث على أنه جرح، وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية، فبه صاحب المعنى، ثم ذكر بدلائل على فساد الصلاة، منها قوله: **فصل في ما إذا وجد الماء في وسط الصلاة** أخرجه أبو داود والبخاري، يدل على فهمه على أنه لا يكون ظهور عند وجود الماء، ومقصوده على وجوب إتمامه حده عند وجود الماء، ولأنه قدر على استعمال ماء فضل بيومه كجرح من الصلاة، ولأن التيمم صهارة صرورية، فضلت برون الضرورة كظهاره المسححة كد في المعنى، قلت، ويصح الاستدلال على ذلك برواية حذيفة عند مسلم مرفوعة **فصل في ما إذا وجد الماء في وسط الصلاة** فعمله أن ظهوره معنى بعدم الوجدان، فإذا وجد ماء وهو في صلاة لم يبق ظهوراً.

قال مالك الح هذا بمرئ الدليل: بقوله الأول بعدم فساد الصلاة لمن قام إلى الصلاة أي أرادها فطلب ماء، "فلم يجد ماء فعمل بما أمره الله به من التيمم" يدل على تعالى (مسند، ٤٣) "فقد أطاع الله عز وجل"، إذ فعل ما أمر به فتيمة، فصار بمرئ موصي، وليس لذي وجد ماء ونوصاً بأظهر منه أي تيمم "ولا أتم صلاة" بل هما سيئان في الطهارة؛ لأنهما أمران ساء الجهول "جميعاً" بأمرين: الوضوء والتيمم فكل عمل بما أمره الله عز وجل به أي بذلك عمل، أو بما كان عمل واحد بما أمر الله تعالى به لكليهما من الوضوء" بيان لقوله: العمل لمن وجد الماء، والتيمم من وجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة فإذا دخل في الصلاة فقد امتثل أمر الله عز وجل، فلا وجه نقص الصلاة. قلت: ونكس يشكل على هذا ما تقدم من إيجاب الوضوء لوقت كل صلاة؛ فإن تيمم إذا صار بمرئ الوضوء سواء سوء، وامتثل التيمم بما أمر به، فلا وجه لنقصه خروج الوقت، وكذا يشكل عليه أيضاً ما تقدم من قول الإمام مالك إن كونه مدم المتوصلين متوصلاً أحب إلي مع أن الدليل قالوا: تنقص الصلاة برؤية الماء، قالوا أيضاً: إن العمل بما أمره الله عز وجل، وأمره تعالى: **فصل في ما إذا وجد الماء في وسط الصلاة** (مسند، ٦) فإذا وجد ماء وهو في الصلاة لم يبق تحت قوله تعالى: **فصل في ما إذا وجد الماء في وسط الصلاة** فليت شعري أن هذا الكلام والدليل يؤيد مذهبهم أو مذهب غيرهم؟ فإن تيمم إذا صار كالوضوء سوء، فما الوجه لنقصه خروج الوقت؟ وما المانع من أن يصلي الصلوات المتكررة بتيمم واحد؟

من الوُضوء لمن وجد الماء، وَالتَّيَمُّمُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ. قال يحيى: قال مالك في الرجل الحُنب: إِنَّهُ يَتَيَمَّمُ، وَيَقْرَأُ حَرْبَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَتَنَفَّلُ مَا لَمْ يَجِدْ مَاءً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ بِالتَّيَمُّمِ.

الْعَمَلُ فِي التَّيَمُّمِ

١٢٠ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْحَرْفِ حَتَّى إِذَا كَانَا...

إبه يتيمم إلخ رد قرعة القرن ولا يجد ماء، أو لا يقدر على استعماله، يتيمم 'ويقْرَأُ حَرْبَهُ' وهو ما يجعله إنساناً على نفسه، من قرأته سورة أو صلاة كالورد، و'حَرْبُ' لُبُوة في ورود ماء كد في 'جمع' من القرآن ويصل 'قال ثَرْقِي: نَعَاً بقرص بعده، ويصلي عند خفية مضطراً بدون قصد انتعية 'ما لم يجد ماء' وأما إذا وجد فلا يجوز له تيمم، 'وإنما ذلك' أي حار القراءة واستعمل بالتيمم في المكان' والموضع 'الذي يجوز له أن يتيمم' ويصلي فيه 'في ذلك الموضع' 'التيمم' 'وامرأه بذلك موضع فقدان ماء حقيقة أو حكماً بأن لا يقدر على استعماله. قال صاحب المعنى: 'جوز التيمم كل ما يتصور له من نافلة، أو من مصحف، أو قرعة قرآن، أو سحود تلاوة، أو شكر، أو تسبيح في مسجد، قال أحمد: يتيمم ويقْرَأُ حَرْبَهُ يعني الحسب، وبذلك قال مالك وإسحاق وشوري وأصحاب الرأي، وقال أبو محرمة لا يتيمم إلا مكتوبة. وكره الأوزاعي أن يتمس تيمم بمصحف

العمل في التيمم بيان كيفية، وما كان تيمم عند المأكلية صرة بوجه والكفين على المشهور في مذهبه كما سيحيى، وما ذكر الإمام فيها من الروايات ليس فيها إلا الصريحتين والرفقيتين خلاف مذهبه، فيؤول أن المراد بالعمل في التيمم في هذه لرحمة بيان كيفية التيمم المنسوبة، وإليه يشير كلام ثَرْقِي، ولأوجه عندي أن يقال: إن للمأكلية فيها روايتين كما سيحيى، وهذا محمول على إحدى روايتين عن الإمام مالك، وبه يشير كلام الشافعي في 'شرح'، أنه أقبل هو إلخ: نافع 'وعبد الله بن عمر' روي موقوفاً ومرفوعاً قال اندر فطحي: الأصوات وقعه، كذا في 'التحريض الحبير' وغيره. 'من الحرف' بصمتين أو سكون الثاني موضع على ثلاثة أميل من المدينة كما تقدم، 'حتى إذا كانا بالمدينة' كسر التيمم وسكون التاء بعدها موحدة مفتوحة آخره دال مهملة، وقيل: 'الرواية نافع والملة بالكسر محسن الإبل، أو حشة تعرض فتسمع الإبل عن الخروج، والمراد في الحديث موضع على ميل، وقيل: على ميلين من المدينة، بن عبد الله بن عمر 'جوز تيمم، وهذا يؤيد أهمية في قومه: إن الماء إذا يكون على ميل بعد معدوماً، ولم يحقق بعد فيه فأقبل الأئمة إلا أن في 'الإفصاح' في فقه الشافعية: قدره حد العوث عند الخوف، وحد أقرب عند الأمن، وقدره نصف فرسخ نعم، احتفت الأئمة ههنا في مسألة أخرى، وهي حوار التيمم في الحصر، واصطربت أقوال باقي المذاهب في تلك المسألة، والظاهر أنه لاختلاف روايات الأئمة في ذلك، =

بِالْمَرْبِدِ نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ، فَتَيَمَّمْ صَعِيدًا طَيِّبًا، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى.

= نقل في الحاشية عن الخنسي، وفي لأثر: أن ابن عمر كان يرى حوَر التيمم في حصر، وبه قال الإمام أبو حنيفة ومالك، وقال الشافعي: حب الإعادة من تيمم في الحصر. وفي الخنسي: تيمم في حصر يسير وصوبه، وهو ما يبيع الحصر والحصر، وتخصير ما دون ذلك، فيباح التيمم بهما جميعاً. وبه قال الشافعي ومالك، وقيل: لا يباح إلا في السفر والصوب، وإن عدم الماء في حصر بأن تقصع عنهم أو حرس في مصر، فعليه تيمم بالصلابة. وهذا قول مالك والثوري وأوزاعي والشافعي. وقال أبو حنيفة في رواية عنه: لا يقضي.

ثم لو تيمم في حصر وصلى ثم قدر على الماء، فهل يعد؟ على روايتين، إحداهما يعد، وهو مذهب الشافعي والثانية: لا، وهو مذهب مالك. وفي البررق: وإن حوَره في حصر ذهب مالك وأصحابه وأبو حنيفة والشافعي؛ لأنه شرح لإدراك الوقت، فإذا وجد حاصر ماء تيمم، ولأنه خرجت على الأغلب من أن المسافر لا يجد الماء، كما أن الأغلب أن الحاصر يجد، فلا مفهوم له. وفي أبو يوسف ورع: لا يجوز التيمم في حصر حال، ولو خرج الوقت. قال الخنسي: إن فاق الماء في حصر احتلف قول الوقت بتيمم، فيه عصاء من أي رباح، وبه قال الشافعي. ومذهبا حوَر التيمم لعاده الماء كذا في "الأسرار"، وفي شرح صحراوي: تيمم في حصر لا يجوز إلا في ثلاث: موت الحار، وقول عبد، وحرف الحب ليرد سبب الاعتسار.

صعيد طيباً احتلف العلماء في تفسيره، وسيأتي كلامه عنه في حرر كتاب الثاني "فمسح بوجهه ويديه إلى مرفقين" وهذا تفسير لقوله: "تيمم"، ثم صنف حنفياً في كيفية تيمم في موضعين، لأول: في صبرات، فقال مالك في رواية وأحمد: يكفي صبرة واحدة بوجهه والكفين، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو رواية عن الإمام مالك كما في "الباحي": لا بد للمتيمم من ضربتين: ضربة للوجه وضربة لليدين، وقال ابن مسيب وابن سيرين: ثلاث صبرات: صبرة للوجه وصبرة للكفين وصبرة لتدريعتين. قال ابن قدامة: المسؤول عند أحمد التيمم بصبرة واحدة، فإن تيمم ضربتين حار، وبه قال لأوزاعي ومالك وإسحاق، وقال الشافعي: لا يجزئ إلا بضربتين، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي.

والثاني: في مقدار يدين، فقال مالك في إحدى الروايتين وعند الشافعي في القدمة وأحمد: إن القرض مسح الكفين فقط، وقال الحنفية والشافعي في الحديد، وهو إحدى الروايتين عن الإمام مالك: إن القرض إلى مرفقين، وقال ابن شهاب: إن لأصابع وأقوس أخر لا تمتد إليها، فانه من العربي وغيره. وحديث أساب ساكت عن بيان الضربات، ومؤيد من ذهب إلى المرفقين، وحمه لأحرون على الاستحباب وسيف، لكن لأثر الآية عن ابن عمر صريحة في الضربتين، فيحمل هذا أيضاً عليها. قال ابن الشحنة في "نهاية النهاية": ومجمهور قوله: "تيمم" من صبرة واحدة، وهذا من حديث ابن عمر عند الحاكم ولدر قصي في سننه، وروي أيضاً من حديث جابر وعائشة كذا في "الفتح المرحماني". قلت: ومن حديث عمار وأبي هريرة وفي أممة =

١٢١- مالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتِمُّ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

قال يحيى: سئل مالك كيف التيمم؟ وأين يبلغ به؟ فقال: يضرب ضربة لوجهه وضربة ليديه، ويمسحهما إلى المرفقين.

تيمم الجنب

١٢٢- مالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ

= وأبي الجهم أيضاً، والكلام في الدلائل طويل لا يسع هذا المقام. فمها: رواية عمار قال: كنت في القوم حين برئت الرحضة في المسح بالتراب إذا لم تجد الماء، فأمرنا فصرنا واحدة لوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين، رواه الرار، وقال الحافظ: بإسناد حسن. ومها: حديث جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **لسم ضربة** لوجه، وضربة ليدري، إلى المرفقين، رواه الدار قطني والحاكم، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقاله العيني، أخرجه البيهقي أيضاً والحاكم من حديث إسحاق الحربي، وقال: بإسناد صحيح، وقال الذهبي: إسناده صحيح. ومها: حديث جابر أيضاً، قال: جاء رجل فقال: أصابني حانة وبني تمعكت في التراب، فقال: اصرب هكذا، وضرب يديه الأرض فمسح وجهه، ثم صرب يديه فمسح بهما إلى المرفقين، رواه الحاكم والدار قطني والطحاوي، قال الحاكم: وإسناده صحيح. ومها: ما روي عن نافع، قال: سألت ابن عمر عن التيمم، فصر يديه إلى الأرض ومسح بهما يديه ووجهه، وضرب ضربة أخرى فمسح بهما ذراعيه، رواه الطحاوي وإسناده صحيح. ومنها: أثر الباب وإسناده صحيح. ومها: أثر سالم عن ابن عمر وفيه: ثم صرب ضربة أخرى، ثم مسح بهما يديه إلى المرفقين، رواه الدار قطني وإسناده صحيح، قاله البيهقي. قلت: ولا يذهب عني ما حققنا قل أن من أقوى المرححات عندنا الحمية كون المعنى أوفق بالقرآن، والأوفق به هما الضربتان ومسح اليدين إلى المرفقين، فتأمل ونشكر.

تيمم إلى المرفقين: وكان هذا مذهبه، ومذهب ابنه سالم والحسن والثوري كما في 'المعنى'. "قال يحيى: سئل مالك كيف التيمم؟ وأين يبلغ به؟" في اليدين؟ "فقال: يصرب ضربة لوجهه" وفي نسخة: لوجهه، 'وضربة' أخرى 'ليديه' وفي نسخة: لليدين "ويمسحهما إلى المرفقين" وهذا على إحدى الروايتين عن الإمام كما بسطه الناجي، وأما على الرواية الثانية فيحمل على الاستحباب كما مشى عليه الرقابي، وقد عرفت أن ظاهر كلام الإمام في 'الموطأ' إنجاب التيمم إلى المرفقين، وهو ظاهر 'المدونة' للإمام مالك رحمته الله، وحمله على إحدى الروايتين أوجه من حمله على الاستحباب كما لا يخفى.

تيمم الجنب: يجمع عليه عند العلماء، ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا السلف إلا ما روي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وحكي مثله عن السحفي من عدم جواره للحجب، وقيل: إن الأولين رجعا عن ذلك، قاله الشوكاني. =

الْجُنُبِ يَتِمُّ ثُمَّ يُدْرِكُ الْمَاءَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِذَا أَدْرَكَ الْمَاءَ، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ لِمَا يُسْتَقْبَلُ.
 قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ احْتَلَمَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ إِلَّا قَدَرُ
 الْوُضُوءِ، وَهُوَ لَا يَعْطَشُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَاءَ، قَالَ: يَغْسِلُ بِدَلِكِ الْمَاءِ فَرْجَهُ، وَمَا أَصَابَهُ
 مِنْ ذَلِكَ الْأَذَى، ثُمَّ يَتِمُّ صَعِيدًا طَيِّبًا كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ،

- قال ابن قدامة في "المعني": وإباحة التيمم لمحب قول جمهور العلماء، مهمه علي وابن عباس وعمر بن الخطاب وأبو موسى وعمار ، وبه قال الثوري ومالك والشافعي وأبو نوري وإسحاق وابن السكيت وأصحاب الرأي، وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للحب، وخوّه عن عمر . وقال ابن العربي: حكى عن ابن مسعود أنه لم يره، وانعقد الإجماع بعد ذلك على جوازه للنصوص.

ثم يدرك الماء ما ذا يفعل؟ وهل يعيد ما صلى؟ فقال سعيد: إذا أدرك الماء، فعليه العسل" واجب لما يستقبل من الصلوات، ولا إعادة لما صلى قبل؛ لأنه أتى ما لزمه، وتقده أن واحد الماء بعد التيمم قبل الصلاة يتوصلاً عند اجمعين إلا أبي سمية . . . وواحد الماء بعد أداء الصلاة لا إعادة عليه عند اجمعين إلا ما قال طاؤس وغيره، وواحد الماء في وسط الصلاة مختلف فيه، قال اشوكاني: وإذا صلى الحب بالتيمم، ثم وحد الماء، وحب الاعتسار بإجماع العلماء إلا ما يخفى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: لا يرمه، وهو مذهب متروك بإجماع من بعده ومن قبله.

احتلام وهو في سفر وأما حكم الحصر فمختلف عند العلماء كما تقدم مسوفاً. "ولا يقدر على الماء إلا على قدر" أي على مقدار يكفي "الوضوء" فقط دون الغسل، "وهو" أي اغتسل على يقين من أنه "لا يعطش حتى يأتي ويعمل إلى الماء، بما لأنه وقت البرد مثلاً لا يعطش في مثل هذا الوقت، أو لأن عبده شيئاً آخر يعني عن الغسل، وكذلك إذا يكون ماء الشرب مثلاً غير ذلك الموجود عبده. "قال" الإمام: "يعمل بذلك الماء الذي يكفي الوضوء فقط" فرجه "المتلطخ بالماء، "ويعمل" ما أصابه من أعضاء البدن شيء "من ذلك الأذى" أي من الاحتلام، وهذا يستقيم على مذهب من قال بحاسة الماء؛ لأنه إن كان طاهراً وكان غسله لمجرد النظافة لا يخور صرف الماء إلى دث.

ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله عز وجل؛ لأنه داخل في حكم عاده الماء والموجود الذي لا يكفي في حكم العدم. قلت: وبه قالت الحنفية. قال اباجي: وبه قال جمهور الفقهاء، وقال عطاء والحسن: يتوضأ بذلك الماء ويصلي. وقال ابن قدامة في "المنهاج": وإذا وجد الخب ما يكفي بعض أعضائه لرمه استعماله ويتيمم بساقي، نص عليه أحمد فيمن وجد ما يكفيه لوضوئه وهو حب قال: يتوضأ به ويتيمم، وبه قال عدة ومعمّر، وهو أحد قولي الشافعي. وقال الحسن والزهرري وحماد ومالك وأصحاب الرأي وابن السكيت والشافعي في القول الثاني: يتيمم ويتركه؛ لأن هذا الماء لا يظهره، فلا يلزمه استعماله كالمتعمس. وقال ابن العربي: إذا وجد من الماء ما لا يكفي لا يلزمه استعماله، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: يستعمله فيما قدر. ويتيمم لما نقص.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ جُنِبَ أَرَادَ أَنْ يَتَيَّمَّمَ فَلَمْ يَجِدْ تُرَابًا إِلَّا تُرَابَ سَبَخَةٍ هَلْ يَتَيَّمَّمُ بِالسَّبَاحِ؟ وَهَلْ تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي السَّبَاحِ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي السَّبَاحِ، وَالتَّيَّمُّ مِنْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَبَسِّطُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾. فَكُلُّ مَا كَانَ صَعِيدًا فَهُوَ مُتَيَّمَّمٌ بِهِ، سَبَاحًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

(المالكية: ٦)

إلا تراب سبخة سبى مهملة معوحد، فحاء معجمة مفتوحات أرض مألحة لا تكاد تبت، وإذا وصفت الأرض يقال: أرض سبخة - بكسر الموحدة - أي ذات سباح. "هل يتيمم بالسباح؟" وأيضاً 'وهل تكره الصلاة في السباح' أولاً؟ 'فقال مالك: لا بأس بالصلاة في السباح'. وكذلك لا بأس في 'التيمم بها'. قلت: كذلك عدنا الخفية، وفي "الشرح الكبير": أما السبخة فعن أحمد أنه يجوز التيمم بها، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن المنذر. قال الررقاني: وبه قال جمهور الفقهاء إلا إسحاق بن راهويه، قاله ابن عبد البر، راد الساجي: وروي عن مجاهد أنه قال: لا يتيمم بالسباح. قلت: وهو رواية عن أحمد كما في "الشرح الكبير". واحتج ابن حزيمة لجمهور بقوله **﴿فَبَسِّطُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - **صَعِيدًا** - يعني المديونة وقد سماها طيبة، فعلم أن السبخة داخلة في الطيب؛ ولذا استدلل عليه الإمام فقال: **﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَبَسِّطُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾﴾** (سأء ٤٣)، والصعيد وجه الأرض، كان عليه تراب أم لا، قاله الخليل وابن العربي والرحاج قائلًا: لا أعلم فيه خلافاً بين أهل اللغة. 'فكل ما كان' أي كل شيء يكون 'صعيداً فهو متيمم' وفي سبخة: يتيمم "به، سباحاً كان أو غيره" اختلف أهل التفسير في المراد بالآية، ويبى عليه اختلاف الفقهاء في اشتراط التراب للتيمم، فمذهب الإمام مالك كما صرح به الررقاني، ويؤيده كلامه في "الموطأ": الحوار بوجه الأرض، كان عليه تراب أو لا. قال الررقاني: وهذا قال أبو حيفة وأحمد، وعنه أيضاً كالشافعي **﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - إنه يجوز بالتراب خاصة. وقال ابن قدامة في 'المغني': لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي عيار يعلق باليد، وهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو يوسف وداود، وقال مالك وأبو حيفة **﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالنورة والررنج والحجارة، وقال الأوزاعي: الرمل من الصعيد، وعن أحمد رواية أخرى في السبخة والرمل: أنه يجوز التيمم به إلى آخر ما بسطه. قال الررقاني: يتيمم من وجه الأرض كلها؛ لأنه مدلول الصعيد لغة، وقال **﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - **صَعِيدًا** - رواه الشرحان في حديث جابر **﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - فكل موضع جارت الصلاة فيه من الأرض حار التيمم به، وقال **﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - **صَعِيدًا** - أي أرض واحدة، وقال ابن عباس **﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾** - أطيب الصعيد أرض الحرث، فدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث. وفي "السعاية": وأقوى المذاهب في هذا الباب هو جواز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، مستنداً بالأحاديث الواردة فيه بلفظ: 'الصعيد والأرض'، وبظاهر الآية؛ فإن الصعيد أطبق أهل اللغة على أنه وجه الأرض، كان عليه عيار أو لم يكن، =

مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

١٣٣ - **مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَحِلُّ لِي**

= وقد رد عن الشافعي **ع** حديث أبي حنيفة **ع** قال فيه: **أَنَّ السَّيِّدَ تَيْمَةَ عَلَى جِدَارٍ فِي الْمَدِينَةِ، وَمَنْ** المعلوم أن حبطين المدينة كانت مبنية من أحجار سود من غير تراب، فهو لم تثن الطهارة على لأحجار لم يصعله رسول الله **ﷺ**، كذا ذكره الطحاوي وابن بطال وابن القصار المالكيين. فقت: وما ورد عنه الكرماي رده العبي، وجمعهما صاحب 'السعاية' في شرحه على "شرح الوقاية"، فارجع إليه إن شئت، ولا يسمعهما هذا الوحي.

مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ إِنْ أَحْبَبَ أَنْ يَمَسَّ الْمَرْأَةَ حَائِضَةً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِالْبُصِّ وَالْإِحْمَاعِ، وَمُسْتَحَبٌّ يَكْفُرُ عَلَى الْإِحْتِلَافِ فِيمَا بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ الْكِفَارَةِ عَلَى مَنْ أَنَاهَا، شَرَكُهُ رُومًا لِلْإِحْتِصَارِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُنْصَفُ أَيْضًا حَدِيثَ الْكِفَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ هَذَا، وَكَذَا لَا يَحِبُّ عَبْدًا خَفِيَّةً، وَهُوَ الْأَصَحُّ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَإِحْدَى الرَّوَاتِبِينَ مِنْ أَحْمَدَ كَذَا فِي 'الدَّلِيلِ'. وَالثَّالِثُ: الْمُبَاشَرَةُ بِمَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَدُونَ الرُّكْبَةِ بِالْيَدِ أَوْ الْبُزْءِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مَحْذُورٌ بِالْإِحْمَاعِ. قَالَ الْعَبْدِيُّ: إِلَّا مَا حَكَى عَنْ عَبْدِ السَّمَاعِيِّ وَغَيْرِهِ مَنْ أَنَّهُ لَا يَبَاشِرُ شَيْئًا مِنْهَا، فَهُوَ شَدِيدٌ مَكْرُورٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي 'الصَّحِيحَيْنِ' وَغَيْرِهَا فِي مَبَاشَرَةِ السَّيِّدِ **ﷺ فَوْقَ الْإِرَارِ. وَالثَّلَاثُ: الْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَهُمَا حَلَا الْمَرْجِ وَالْمَرْءِ، فَمُحْتَبَبٌ فِيمَا بَيْنَ الْأُتَمَةِ، قَالَ أَحْمَدُ وَمُحَمَّدٌ وَالثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ: مَحْذُورٌ، وَرَجَحَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنَ الْحَفِيَّةِ، فَقَالُوا: إِنْ لَمْ يَمَسَّ بِهَا الْمَرْجَ فَقَطْ. قَالَ الْعَبْدِيُّ: وَهُوَ أَقْوَى دَلِيلًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَحُورُ، وَهِيَ رَوَاتِبَانِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، كَذَا فِي 'الدَّلِيلِ' وَالْمَغْنِيِّ. ثُمَّ أَعْنَمَ أَنْ مَقْصُودَ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ الْوَجْهِ وَالْمَحْذُورِ مِنَ أَنْوَاعِ الْمُبَاشَرَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَلَا حَقَّةُ الرُّوَايَاتِ، وَإِلَّا فَيَحِلُّ لَهُ مِنْهَا غَيْرُ الْمُبَاشَرَةِ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ مِنْ غَيْرِ الْمُبَاشَرَةِ إِلَّا عَشْرَةَ أَشْيَاءَ، وَهِيَ رَفْعُ الْحَدَثِ، وَوُجُوبُ الصَّلَاةِ وَصَحَّتْهَا، وَصَحَّةُ الصَّوْمِ دُونَ وَجُوبِهِ، وَمَنْ الْمَصْحُوفُ وَقِرَاءَتُهُ وَكُتَابَتُهُ إِلَّا مَا فِيهِ دَعَاءٌ عَلَى وَجْهِ التَّعَوُّدِ لَا الْبَطَرِ فِيهِ، وَالْحِمَامِ، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ، وَالصَّوَّافِ، فَلَفْظُ التَّرْجُمَةِ وَهُوَ "مَا يَحِلُّ" وَإِنْ كَانَ عَامًّا لَكِنْ الْمَقْصُودُ مِنْهُ خَاصٌّ، وَهُوَ بَيَانُ الْمُبَاشَرَةِ خَاصَّةً لَا بَيَانُ كُلِّ مَا يَحِلُّ لَهُ.**

أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ إِبْنَ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ امْرَأَتِهِ حَائِضَةٍ، فَقَالَ: مَا يَحِلُّ لَهَا مِنْ بَيْتِهَا؟ وَكَذَا حَكَاهُ الْخَارِجِيُّ "وَهِيَ حَائِضٌ" اللَّفْظُ وَإِنْ كَانَ عَامًّا لَفْظًا، لَكِنْ الْمُرَادُ خَاصٌّ بِالْإِسْتِمْتَاعِ بِمَثَلِ الْوُطْءِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ عَيْنِ مِنَ الْأَعْيَانِ يَصْرَفُ عَرَفًا إِلَى الْمَنَافِعِ الْمَقْصُودَةِ مِنْهَا، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْمَرْأَةِ: الْإِسْتِمْتَاعُ؛ وَلِذَا أُحْبِبَ بِتَحْدِيدِ الْإِسْتِمْتَاعِ. "فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَتَشُدَّ - بِفَتْحِ التَّاءِ وَصَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، آخِرُهُ دَالٌ، خَيْرٌ مَعَاهُ الْأَمْرُ "عَلَيْهَا إِرَارُهَا" وَهُوَ مَا تَأْتُرُ بِهِ وَسَطُهَا، "ثُمَّ شَدَّ" بِالنَّصْبِ - أَيِ دُونَكَ. قَالَ الْقَارِي: وَيَحُورُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِسْتِمْتَاعِ، وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَحْذُوفٌ وَجَائِزٌ "بِأَعْلَاهَا" -

من امرأتي وهي حائض؟ فقال رسول الله ﷺ: "لَتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا".
 ١٢٤ - **مانث** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مُضْطَجِعَةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّهَا وَثَبَتْ وَثْبَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفِسْتَ يَغْنِي الْحَيْضَةَ؟" فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَشُدِّي عَلَى نَفْسِكَ إِزَارَكَ، ثُمَّ عُدِّي إِلَى مَضْجَعِكَ".

= أي استمتع بها إن شئت، فص على موضع الإباحة، وهو كان مقصود السائل ومنشأ السؤال: أن بعض الاستمتاع حرام بصل الآية، قال تبارك وتعالى: **وَعَصَىٰ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَفْوَاجًا** (البقرة: ٢٢٢)، وبعضها مباح طاهراً بلا خفاء كالنظر والمساكة في البيت؛ لأنه **لأنه** **والصحابة** ما أخرجوها من البيوت، فكان مقصود السائل تحديد المباح، وتمييزه عن المحظور فحصل بصل. والحديث حجة للجمهور على منع ما تحت الإزار، لكن قال العيني في "شرح البحاري": وعند محمد وغيره يتجنب شعار الدم فقط، وهذا أقوى دليلاً لحديث أس: **"اصنعوا كل شيء إلا الكاح"**، واقتصر النبي ﷺ في مباشرته على ما فوق الإزار محمول على الاستحباب.
أن عائشة **إح** قال أس عبد البر: لم يختلف رواية "الموطأ" في إرسال هذا الحديث، ولا أعلم أنه روي هذا النقط من حديث عائشة **ع** التة، ويتصل معناه من حديث أم سلمة في "الصحيحين" و"السائي" بلفظ عن أم سلمة: "لينا أنا مع رسول الله ﷺ مضطجعة في حميلة" الحديث. "كانت مضطجعة" قال الزرقاني: أي نائمة على جنبها. قال في "القاموس": **ضجع** كمنع صحباً وضجوعاً: وضع جنبه بالأرض، كالضجع واضطجع. "مع رسول الله ﷺ" في ثوب واحد وفيه حوار يوم الشريف مع أهله في ثوب واحد، قاله الزرقاني، "وأما قد وثبت" أي قفرت، والثوب عامة يستعمل بمعنى المادرة والمسارة وهو المراد ههنا، ويدل عليه قوله: "وثبة شديدة" خوفاً من أن يصل إليه **شيء** من الدم، أو خوفاً من أن يطلب الاستمتاع بها، أو تقدر لنفسها، فلم ترض المضاجعة مع الطيب المطيب **ﷺ**؛ ولذا أذن لها في العود.

ما لك أي شيء حدث لك، ودعاك إلى الوثوب؟ قال أبو عمر: فيه أنه **ﷺ** لا يعلم العيب إلا ما علمه الله تعالى "لعدك نفست" بفتح النون وكسر الفاء على المعروف في الرواية وهو المشهور لغة، أي حضت. قال الخطابي: أصل هذه الكلمة من النفس إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس، فقالوا في الحيض بفتح النون، وفي الولادة بصمها. قال النووي: هو ههنا بفتح النون وكسر الفاء، هذا هو المعروف في الرواية الصحيح المشهور في اللغة، ونقل عن الأصمعي وغيره: الوجهان في الحيض والنفاس، وأصل ذلك كله خروج الدم، والدم يسمى نفساً، قال السيوطي. قال الحافظ: ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها يعني الحيضة، بالفتح: =

١٢٥ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ **رَضِيَ** عَنْهَا، هَلْ يُبَاشِرُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ: لَتَشُدَّ إِزَارَهَا عَلَيَّ أَسْفَلَهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا إِنْ شَاءَ.

١٢٦ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ الْحَائِضِ هَلْ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ؟ فَقَالَا: لَا، حَتَّى تَغْتَسِلَ.

- مرة من الحيض تفسر من بعض الرواة؛ لإطلاق "غست" على الحيض والولادة معاً؛ قالت: نعم؛ بغست، 'قن: فشدي' أمر مؤث من الشد، 'عنى غست إرارك' قال اساحي: وبفسها حقيقتها يعنى شدي الإرار على ما حرت به العادة، فهو في معنى قوله: "فشدي غبت إرارك". قن: ويحتمل أن يكون المراد بالغست الدم؛ لما قد ورد عن عائشة **رَضِيَ** عَنْهَا. أما قالت: يختب شعار الدم وله ما سوى ذلك، فحينئذ تكون دليلاً لأهل المذهب الأول، ثم عودي إلى مصححتي فتح الميم والخيم: موضع الصجوح، والجمع مضاجع، وفيه حوار البوه مع الحائض في الخاف واحد، بل استحباها.

يساسها **الح** لأنها أعرف ذلك من غيرها موضعها من رسول الله **رَضِيَ** عَنْهُ. وأما عرفت ذلك من فعه **رَضِيَ** عَنْهُ مراراً "هل يبشر الرجل امرأته وهي حائض؟ فقالت: لتشد" بكسر اللام وتشديد الدال المفتوحة أي لتربط 'إزارها على أسفلها' أي ما بين سرفها وركبتها على نوجه المعتاد "ثم يبشرها" مثل 'عناق وعيره لا الخماح' إن شاء" أي يجوز له.

سالم بن عبد الله **الح** ابن عمر "وسليمان بن يسار" وكلاهما من فقهاء التابعين 'سئلا' ساء 'يجهول' عن الحائض هل يصيبها أي يخامعها "زوجها إذا رأت الطهر؟" أي علامة من القصة وعيرها، وإلا فحقيقة الطهر ليس عمرتي قبل أن تغتسل. "فقالا: أي كل منهما أي لا" يخامعها 'حتى تغتسل' سواء انقطع حيضها لأكثر المدة أو أقلها، وهو مذهب مالك، وبه قال الشافعي وأحمد ورور، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن انقطع لأكثره حار وطؤها قبل الغسل، وإن انقطع قبل ذلك منع حتى تغتسل، أو يحكم بطهرها بمجيء آخر وقت الصلاة، وهناك مذهب حر، وهو أنه يحل الوطء بمجرد الانقطاع مطلقاً، لكن بعد إصاة الماء بالصوء، وأخرجه الطبراني عن طاؤس ومجاهد.

واستدل الحنفية بوجوه، منها: أن قوله تعالى: **حِينَ صَلَوَاتِكُمْ عَلَىٰ سَائِرِ النَّاسِ** (سورة البقرة ٢٣٢) غاية تدل على أن الاعتزال ينتهي إلى الطهارة من الحيض وانقطاعه، وقوله تعالى: **فَإِنْ طَهَّرْتُمُوهَا فَذَلِكُمْ أَجَلُهَا** (سورة البقرة ٢٢٢) يدل على الإتيان بعد الغسل، فحملنا كلا الداليتين في كلا الحالين؛ لئلا يترك أحدهما، قال محمد بعد ذكر أثر الباب: وهذا بأحد، لا تدشر حائض عدداً حتى تغل لها الصلاة، أو تحب عليها، وهو قول أبي حنيفة **رَضِيَ** عَنْهُ.

طَهَرُ الْحَائِضِ

١٢٧ - **ماث** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ مَوْلَاةٍ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ فَتَقُولُ لَهُنَّ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ، تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ.

طهر الحائض يعني كيف يعلم الطهارة من الحيض واقصائه، وما العلامة عليه؟ قال ابن العربي: الحيض شيء كنهه الله تعالى على سائر آدمي. والتقصير في عمومته ومساائله أمر لم يرل يتقاده، وقد كما جمعها فيه نحواً من خمس مائة ورقة، أحاديثه نحو من مائة، وضررها نحو من مائة وخمسين، إلا أنه أمر يأكل الكد ويمض الكد، وإذا كان شيئاً كنهه الله صار عادة مستمرة وقضية مستقرة، والنساء ليس فيه على باب واحد ولا في صفة مفردة، بل تختلف فيه أحوالها باختلاف البدن والأسان والأهوية والأزمان، وترجي الرحم والدم، فيكثر تارة ويقل أخرى.

كان النساء إلخ الحائضات، والنساء من الجمع الذي لا واحد له من لفظه، بل هو جمع امرأة، وقيل: مفرد لفظاً جمع معنى، ولفظ البحاري في تعبيه: "وكن ساء" الحديث. "يبعثن" فيه حوار معابة كرسف النساء للنساء "إلى عائشة" أم المؤمنين؛ لكونها أعظم الناس بهذا الأمر لمكانها من النبي ﷺ بما لم يكن فيه غيرها، وسواها عنه ﷺ. مما يستحيي مثلها النساء "بالدرجة" بكسر الدال وفتح الراء والجيم جمع درج بصم فسكون. قال ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث. وقال في "المجمع": وهو كالسقط (جسدان) تضع فيه المرأة حفّ متاعها وصيها. قال العيني: وهو عند الناجي بفتح الدال والراء، وهو بعيد عن الصواب. قال في "المجمع": وقيل: بالضم فالسكون على أنه تأنيث الدرج، وقيل: بالضم على أنه مفرد، وجمعه درج كترسة وترس، وأصله: شيء يدرج أي يلف فيدخل في حياء الناقة، ثم يخرج ويترك على حوار فتشتمه فتطئه ولدها فترامه، وسط الكلام عليه العيني، والمراد هناك: وعاء أو حرق. قال الحافظ: والمراد به ما تحتشي المرأة من قطة وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا؟.

"فيها الكرسف" بصم الكاف وإسكان الراء، وصم السين المهلة آخره فاء: القطن، قاله أبو عبيد، كذا في "العيني" يضعه في العرج لاحتبار الصهر، واحتره لياضه ونقائه، وتخفيفه الرطوبات، فتظهر فيه آثار الدم ما لا تطهر في غيره. "فيه الصفرة من دم الحيضة" أي آثار الدم "يسألها عن" وجوب "الصلاة" أدائها، "فتقول" عائشة "لهن" إذا رأت فيه شيئاً من الأثر: "لا تعجلن" بالفوقية على المشهور، وسكون اللام على الخطاب وقيل: بالثناة التحتية أيضاً على بناء جمع المؤنث غائباً. قال العيني: ويجوز ههنا الوجهان وكذا في "تريين"، أي لا تعجلن بالصلاة "حتى تريين" أصله ترائين؛ لأنه من الرؤية، وهو غاية لتأخير المفهوم بعدم العجلة. "القصة" بفتح القاف وشد الصاد المهملة، -

١٢٨ - مالك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنْ بَنَاتِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ بَلَغَهَا:

- وفي تفسيرها أقوال: فقيل: ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض، وقال مالك: سألت النساء عنه، فإذا هو أمر معنوم عندهن يريه عند انصهر. وقيل: شيء يخرج مثل الحلي. وقيل: مثل الحصى، مأخوذ من القص بمعنى الحصى، وقيل: مثل البول، وقيل: شيء يشبه الخيط الأبيض يخرج من القمل في آجر الحصى، وقيل: هو كتابة عن جماف المقصة واحرقه التي تحتشي، ورُذِّ بأن الخوف قد يحدث في أثناء الحيض أيضاً. قتل: وفي "حيض": القصة في حديث عائشة: "الحيض الذي يغسل به الرأس، وهو أبيض يصرب بونه إلى الصفرة. أرادت أنها لا تخرج من الحيض حتى ترى البياض الحاصل. "سببها" تأكيد لبياض القصة، تريد عائشة "ذلك" أقول "الطهر من الحيضة" وكانت تحكم بأن كل ما يرى من الكدرة والصفرة في رمل حيض حيض، ولهذا قال مالك وأبو حيفة والشافعي وأحمد، وقال أبو يوسف وأبو ثور: لا يكون حيضاً إلا أن يتقدمه دم أسود كما في "الغبي"، أو ما لم يتقدمه دم يوماً وليلة كما في "الناحي". قال الغبي: وروى البيهقي بسنده أرسلت امرأة من فريش إلى عمرة كرسفة فقص فيها - أنه أراد الصفرة - نسأها إذا ما تر من الحيضة إلا هذا أظهرت؟ قالت: لا حتى ترى البياض حالصاً، وهو مذهب أبي حيفة والشافعي ومالك، فإن رأيت صفرة في رمل الحيض ابتداء فهو عندهم حيض، وقال أبو يوسف: لا، حتى يتقدمها دم.

أنه الخ الصمير للشأن "لعلها" أي ست ريد "أن أساء فاعل مع "كن يدعو" أي يطهر قال الغبي: يفظ جمع المؤنث، ويشارك في هذه المادة الجمع المذكر والمؤنث، وفي التقدير مختلف، فورد الجمع المذكر معنوم، وورد الجمع المؤنث يعنى. قال الحافظ: ووقع في رواية الكشميهني يدعى. وقال صاحب "لقاموس": دعيت لغة في دعوت، ولم يسه عليه صاحب "المشارك" ولا "المطالع". وتكنم عليه العلامة الغبي. "بالمصايح" جمع مصباح، وهو السراج "من جوف الليل" في أوقات الماء "يطرون إلى" القصة الدالة على الطهر، يعني يطرون بالمصايح ليطرون بها إلى ما في الكراسيف حتى يقص على ما يدل على "الطهر، فكانت" أنه ريد "تعيب ذلك" التكلف عبيهن، وتقول: ما كان النساء" أي ساء الصحابة، فاللام للعهد كذا في "الفتح"، أي مع كوفس أكثر اجتهداً وعلماء وأفضل عملاً وورعاً يصنع هذا، وإنما عانت عبيهن التكلف لما لا يرم: لكونها في نصف الليل دون وقت الصلاة، وإنما يزمهن ذلك في وقت الصلاة كذا روي عن الإمام مالك وغيره، وفي الغبي قال صاحب "التوضيح": ويحتمل أنها كان في أيام الصوم؛ ليطرون الطهر ليلية الصوم. وفي "النسوى": وعدني للكلام وجهان أحراز: أحدهما: أنه كن يطرون إلى لون ما يخرج ليحكمس بالطهر إن كان أصفر، فردت عبيهن ذلك، وعلى هذا أكثر أهل العلم، ويشهد لهذا الوجه حديث الدارمي عن عمرة: كانت عائشة تنهى النساء أن ينظرن ليلاً في الحصى، وتقول: إنه قد يكون الصفرة والكدرة. والثاني: أنه كن يطرون إلى القطعة ليقصين صلاة العشاء فردت: لأن صلاة العشاء لا يرم عندها، ولا يذهب عليك أنه يستسقط من الرواية جواز الاستدلال بنهي الشيء مع عموم النسوى في رمل الصحابة على عدم كونه حياً، كما في "التعيق الممجد".

أَنَّ النَّسَاءَ كُنَّ يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ، فَكَانَتْ تَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ، وَتَقُولُ: مَا كَانَ النَّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْحَائِضِ تَطَهَّرُ، فَلَا تَجِدُ الْمَاءَ هَلْ تَتَيَّمُّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، لَتَتَيَّمَّمْ؛ فَإِنْ مِثْلَهَا مِثْلُ الْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً تَتَيَّمَّمْ.

جَامِعُ الْحَيْضَةِ

١٢٩ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ: إِمَّا تَدْعُ الصَّلَاةَ.

١٣٠ - مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ، قَالَ: تَكْفُ عَنِ الصَّلَاةِ،

عَنِ الْحَائِضِ تَطَهَّرُ: عَنِ الْخِيصِ بِانْقِصَانِهِ، "فَلَا تَجِدُ الْمَاءَ، هَلْ يَحُورُ لَهَا أَنْ تَتَيَّمَّمْ؟" فَقَالَ "إِمَامُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" "نَعَمْ تَتَيَّمَّمْ، فَإِنْ مِثْلَهَا مِثْلُ الْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً يَتَيَّمَّمْ" لِرَفْعِ الْحَائِضِ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ، وَهِيَ قَالَتْ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ وَالْجُمْهُورُ، كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ "الْمَحَلِيِّ".

تَرَى الدَّمَ: أَيُّ تَخْرُجُ فِي أَيَّامِ الْحَمْلِ "إِمَّا تَدْعُ" أَيُّ تَتْرِكُ "الصَّلَاةَ"؛ لِأَنَّهَا حَائِضٌ، ائْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي ذَلِكَ فَرُوي عَنْهَا هَكَذَا، وَرُوي أَنَّهَا قَالَتْ: الْحَبْلَى لَا تَحِيضُ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فَلْتَعْتَسِلْ وَلْتَصْبِ، كَذَا فِي "جَمْعِ الْفَوَائِدِ" عَنِ الدَّارِمِيِّ، وَكَذَا فِي "أَحْيَاءِ السِّنِّ" عَنِ "مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ"، وَرَوَاهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي "الْهُدَى" عَنِ ابْنِ شَاهِينَ، وَالدَّارِ قُطَيْبٍ بِسَنَدَيْهِمَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "الْحَامِلُ لَا تَحِيضُ". قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَرُوي عَنْهَا قَالَتْ: لَا تَصْلِي، فَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا تَرَاهُ قَرِيباً مِنَ الْوَلَادَةِ بِالْيَوْمِينِ وَنَحْوِهَا، وَأَنَّهُ نَفَاسٌ جَمْعاً بَيْنَ قَوْلَيْهَا، وَائْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا تَرَاهُ الْحَامِلُ مِنَ الدَّمَ، فَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْجَدِيدِ: إِنَّهُ دَمٌ حِيضٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَأَحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحِيضُ فِي حَالَةِ الْحَمْلِ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ لَا دَمٌ حِيضٌ.

سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ: الزَّهْرِيُّ التَّائِبِيُّ "عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ" أَنَّهَا "تَرَى الدَّمَ، قَالَ" الزَّهْرِيُّ: "تَكْفُ عَنِ الصَّلَاةِ" وَغَيْرَهَا مِنْ مَمْنُوعَاتِ الْخِيصِ؛ لِأَنَّهَا حَائِضٌ، ذَكَرَ قَوْلَ الزَّهْرِيِّ تَأْيِيداً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَسْتَخِيرُ بَارِعَ جُمْهُورِ التَّائِبِينَ عَنِ خِلَافِهِ، كَمَا فِي "الْمَغْنِيِّ"، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَعِطَاءُ وَالحَسَنُ وَعُكْرَمَةُ وَالشَّعْبِيُّ وَمَكْحُولٌ وَغَيْرُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ أَحْرَجَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِهِ "الْأَثَارُ" سَنَدَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّحْعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا رَأَتْ الْحَبْلَى الدَّمَ، فَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ، فَلْتَصِلْ وَلْتَصُمْ، وَلْيَأْكُلْ زَوْجُهَا، الْحَدِيثُ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

أي أهل المدينة

١٣١ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

١٣٢ - **مات** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ...

وذلك إجماع المذكور من قول عائشة . والزهري هو الأمر المرجح عند **كتاب الرجل الخ** بضم هـ مرة وشد الحيم أي أمشط شعر رأس رسول الله ﷺ وأن حائض "فعنه من هذا أن استخدام الحائض مساح، وخص لا يؤثر في أعضائه حتى ينجس ما أضاعه، كما تقدم في جامع غسل حائض، وفي الحديث دليل على أن خلاف لطافة وحسن أهلية في الناس وعبره ليس من باب التبرعة، وإن المراد من قوله **مات** من زمان هو خلاف الصرف وشهرة المنس انداعي إلى النظر والكبر. وقد هي رسول الله ﷺ عن ترحل إلا عاباً يحصل التوسط المقصود في كل شيء. قال العيني. ومما يستتبط من الحديث حوار ترحيل الحائض شعر رأس زوجها، وأنه لم يختلف أحد في غسل الحائض رأس زوجها ورجليه إلا ما نقل عن ابن عباس أنه دخل على ميمونة فقالت: أي سي! ما بي أراحت شعبي لرأس؟ فقال: إن أم عمارة ترحلي وهي حائض، فقلت: أي سي! يست الحیضة في البيت، كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجر إحداهما وهي حائض، ذكره ابن أبي شيبة، وقال أيضاً: فيه حوار استخدام الروحة في الغسل وخو به رصاها، وأما بغير رصاها فلا يجوز؛ لأن عليه تمكين بروج من نفسها وملازمة بيته فقط. قال ابن بطال: وهو حجة في طهارة الحائض وجواز مباشرتها.

عن أبيه كذا في النسخ، وهذا خطأ من يحيى الزهري وعلمت به بلا شك، ولم يرو عروة عن فاطمة شيئاً، وإنما هو انبساط عن هشام عن امرئته فاطمة . وكذا قال كل من رواه عن هشام ماثلاً وعبره، قاله ابن عبد البر، وكذا في "التبوير" و"الترقيي". قلت: وكذا روى أبو داود وعبره عن ماثلاً الإمام عن هشام عن فاطمة بالصحة "أما قالت: سألت بسكون اشاء على مؤث، وقاعه امرأة" برفع رسول الله ﷺ . كذا في رواية أبي داود وعبره، ووقع في رواية ابن عبيدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء أنها قالت: سألت رسول الله ﷺ . أخرجه الشافعي . قال الحافظ: أعرب اسوي؛ بد ضعف هذه الرواية، وهي صحيح الإسناد لا علة فيها، ولا بعد في أن الراوي قد يهمل نفسه كما في "حديث الرقية" لأبي سعيد.

ووجه بأنه يهتم أن مراد النووي بالضعف الشبه كذا أشار إليه البيهقي؛ إذ قال: الصحيح "سألت امرأة"، فأشار إلى أن فاعل "سألت" سقط من روايته، فأولهم أنها السائلة. وفرد الزهري. يمكن أنها أجمعت نفسها في رواية ماثلاً، أو سألت هي بنفسها وسأل غيرها أيضاً. وذكر في "الندى" احتمالاً. لعل السائلة أم قيس؛ لما قد أخرج روايتها أبو داود وعبره، فقالت: أريت - بضمرة الاستفهام - معنى الأمر؛ لا اشتراكهما في الصلب أي أحبري، =

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُنَّ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَلْتَقْرُصْهُ ثُمَّ لَتَنْصَحْهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ لَتَصَلِّ فِيهِ".

= وحكمة العدول سنوك الأدب، ويحب هذه "النساء" إذا لم تتصل بها "الكاف" كل ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتشية وجمع. قال العيني: فيه غور لإطلاق الرؤية وإرادة الإحصاء؛ لأن الرؤية سبب الإحصاء، وجعل الاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب.

إذا أصاب ثوبها: بالنصب على المفعول "الدم" بالرفع على الفاعل "من الحيضة" بفتح الحاء أو الكسر كما يجيء 'كيف تصنع' فيه 'ي' في هذا الثوب هل ترك لسه أو تقصع موضع الدم؟ أو تغسله، فكيف تغسله؟ فقال رسول الله ﷺ: إذا أصاب ثوب' بالنصب "إحداكن الدم" بالرفع "من الحيضة" بفتح الحاء بمعنى الحيض أو بمعنى المرة من الحيض، ويختل الكسر بمعنى الحالة التي عليها المرأة، وقيل: الرواية الأولى. "فتقرصه" بفتح التاء وسكون القاف وضم الراء، والصاد المهملتين، كذا في رواية يحيى والأكثر، وفي رواية القعني بضم التاء وفتح القاف وكسر الراء المشددة، كما قاله الساجي وغيره، وذكر الحافظ الأولى. وقال: هكذا في روايتنا، وحكى عياض الثانية، أي تدلك بأصابعها مع الماء، وقيل: بدونه، والأول أصح؛ لرواية أبي داود: 'فتقرصه بشيء من ماء'. وقال النووي: معناه تقطعه بأطراف الأصابع مع الماء لينحل.

لتنصحه بالماء: بفتح الصاد المعجمة أي تغسله، قاله الخطابي وغيره، وما قاله القرطبي تائيداً لمذهبه: إن المراد به الرش؛ لأن الغسل قد علم بقوله: "تقرصه"، والمراد به: الصبح لما شكت فيه من سائر الثوب، رواه الحافظ بأن فيه انتشار الضمائر، وتحقيقه أن هذا الاختلاف مبني على أصل آخر، وهو أن المشكوك في النجاسة وجب نصحه ورشه عند المالكية، فحتموا هذا النصح في الحديث على الرش، ولا يجب عند غيرهم كما تقدم مسوفاً في محله، فحملوا هذا النصح على الغسل الخفيف.

ثم لتصل فيه. بلام الأمر عطف على سابقه، وفيه إشارة إلى امتناع الصلاة في الثوب النجس، واستدل بالحديث على المسألتين: أولاهما ما قاله العيني في "شرح البحاري"، ومما أنه يدل على وجوب غسل النجاسات من الثياب. قال ابن بطال: حديث أسماء أصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب، ثم قال: وهذا الحديث عندهم محمول على الكثير؛ لأنه تعالى شرط في نجاسة أن يكون مسفوحاً، وهو كناية عن الكثير بخاري إلا أن الفقهاء احتلوا في مقدار ما يتجاوز عنه الدم، فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دون الدرهم؛ للفرق بين القليل والكثير، =

ما جاء في المُسْتَحَاضَةِ

١٣٣ - **مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ:**

= وقال مالك: قبل الدم معصوم، ويعسل قبل سائر المحاسن، وروي عن ابن وهب: أن قبل دم الحيض ككثيره وكسائر المحاسن، خلاف سائر الدماء؛ لأنه قال لأسماء: **حَسْبُكِ وَحَسْبُكِ** حيث يفرق بين القليل والكثير، ولا ساءد عن مقدره إلى آخر ما سطره العيني قال العلامة الشعري في "ميرانه": ومنها: قول الإمام أبي حنيفة بالعصم عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب وتلد مع قول الشافعي في الحديد: إنه لا يعفى عنه، ومع قوله في القسم: إنه يعفى عنه عما دون الكف. وقال في "مختصر الخليل": وعفى دون درهم من دم مطلقاً. وقال في "الروص المربع" من فقه الحنابلة: ويعفى عن يسير دم حيض أو نفاساً أو استحاضة، وعن يسير قيح وصديد، واليسر ما لا يفحش في نفس كل أحد حسه. فعلم هذا أن الأئمة الأربعة كلهم إلا الشافعي - في قوله الحديد كلهم متفقون على العفو من اليسير وإن احتجوا في حديدته، وليس عميد اختلاف. فإن مودى الكل قريب، وعلم منها أيضاً: أن حديث أسماء عبد الحمهور محمول على المقدار الذي لم يعف. وأما المسألة الثانية: فهو ما قال الخطابي: إن فيه دليلاً على تعيين ماء إرالة الحناسة، وكذا استدركه البيهقي في "نسخه"، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومحمد وروى **عنه** إذ قالوا: إن الطهارة من الحناسة لا تحصل إلا بما يحصل به طهارة الحدث، وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة وأبو يوسف **عنه** بخور التطهير بكل مانع ظاهر. قال ابن العربي: وقال قوم يتمون إلى الظاهر: بخور إرالة الحناسة بانتزاع الحديث العل، وهو في العمل خاصة، وأنت حبير بأنه لا حجة هم على الخفية في الحديث المذكور؛ لأن موداه صهارة الثوب باماء ولا يكره أحد، والخلاف في الطهارة بعير الماء، والحديث لا يشاؤله نبياً ولا إنساناً، بل ساكت عنه، فليت شعري! كيف استدلل به الخطابي والبيهقي؟

ما جاء في المستحاضة عنه أن الروايات في المستحاضة مختلفة جداً بشكل الجمع بينها، كما لا يخفى على من له أدنى نظر على الروايات، وهذا اساب من عوامض الأبواب ولذا اعتنى به محققون، وأفردته العلماء بتصانيف مستقلة، وعنى كثرة التصانيف في ذلك لم يحل معضلات مسائله ومشكلات محامله، وذلك لكثرة الاختلاف في الروايات الواردة في الباب، فاحتار بعضهم طريق الترجيح بأنهم رجحوا روايات توحيد العسل والوضوء لكل صلاة، وتركوا الروايات الناقية، أو السح: قائلاً توحيد العسل والوضوء لكل صلاة وسح ما سوى ذلك والمآر واحد، وهو أحد قولي الطحاوي من الخفية، واختاره الشوكاني في "نيل" وأنت حبير بأنه مشكل؛ لأن ترك الروايات الكثيرة المختلفة بأسرها ليس بيسير، لكنه الأوفق بالقواعد، فحملوا روايات تعدد العسل على أنها مسوحة، أو كانت للعلاج أو للاستحباب، وهذه ثلاث توجيهات لروايات المختلفة في ذلك الباب. =

قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

= وبعضهم حاولوا الجمع بين الروايات بأن حملوا كل نوع من الأحاديث على نوع من أنواع المستحاضة، مثلاً: حملوا روايات الغسل لكل صلاة على المستحاضة المتحيرة، وروايات الأقراء على المعتادة، وروايات الإقبال والإدبار على المميرة، ولا يحلوا أيضاً عن إشكال؛ لأن الروايات الواردة في قصة المرأة الواحدة أيضاً تروى مختلفة الأحكام والألفاظ؛ فإن فاطمة مثلاً بعض الروايات تدل على أنها ردت إلى العادة، وفي بعضها أنها ردت إلى التمييز، إلا أن هذا الطريق أسهل من الطريق الأول، وما أشكل فيه أيضاً وجهوا لدفعه مثل الفريق الأول بتوجيهات، إلا أنها في هذا الطريق أقل من الطريق الأول. قال في 'المعي': قال الإمام أحمد رحمته الحيض يدور على ثلاثة أحاديث: حديث فاطمة رحمها وأم حبيبة رحمها وحمة رحمها. وفي رواية حديث أم سلمة مكان أم حبيبة رحمها. فعلم أن سائر الروايات في الاستحاضة عندهم تؤول إلى هذه الثلاثة.

ثم اعلم أن المستحاضة عند الأئمة الأربعة لا تغلوا من أربعة أحوال: إما مميرة لا عادة لها، أو معتادة لا تميز لها بالدماء، ومن لها عادة وتمييز، ومن لا عادة ولا تميز، كذا في 'المعي'. أما الأولى: فهي التي يتميز دم حيضها عن دم الاستحاضة، مع الاختلاف فيما بينهم في ألوان الحيض، ويعبرها المحدثون بالإقبال والإدبار، وحكمها: أنها إذا أقبلت حيضها بأن يخرج الدم الأسود مثلاً ترك الصلاة، وإذا أدبر مثل خروج الدم الأصفر ونحوه تغتسل للحيض، وتتوصاً لكل صلاة، وهذا قال الأئمة الثلاثة، ومن قال بالتمييز فبده ثلاثة شرائط، ذكرها العيني، وقالت الحنفية: لا اعتبار باللون أصلاً، وهذا النوع عندهم داخل في الضرب الثاني من النوع الرابع.

وأما الثانية: فهي التي لها عادة معنومة ولا تميز لها بالدماء، فترك الصلاة أيام عادتها، ثم تغتسل وتتوصاً لكل صلاة، به قال الأئمة الثلاثة، ونقل عن الإمام مالك أنه قال: لا اعتبار بالعادة إما الاعتبار بالتمييز، قال ابن قدامة: والقسم الثاني من لها عادة ولا تميز لها؛ لكون دمها لا يميز بعضها عن بعض، فإذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض، جلست أيام عادتها واعتسلت عند انقضاءها، ثم تتوصاً لوقت كل صلاة وتصلي، وهذا قال أبو حنيفة والشافعي رحمهما. وقال مالك: لا اعتبار بالعادة إما الاعتبار بالتمييز، فإن لم تميز استظهرت بعد عادتها ثلاثة أيام إن لم تخاور خمسة عشر يوماً، وهي بعد ذلك مستحاضة. وقال الرقاعي: وأصح قول الشافعي رحمهما وهو مذهب مالك: أنها إما ترد لعادتها إذا لم تكن مميرة وإلا ردت إلى التمييز. وقال الساجي: وأما المعتادة فإن تمادى بها الدم أكثر من أيام عادتها، فعن مالك فيه روايتان: أحدهما: أنها تقيم أيام عادتها ثم تستظهر ثلاثة أيام، والرواية الثانية: تقيم أكثر مدة الحيض وذلك خمسة عشر يوماً، ثم تصير مستحاضة.

والنوع الثالث: من لها عادة معلومة وتمييز أيضاً، فإن اتفقا فلا إشكال، وإن اختلفا فالعبرة للعادة عند الحنفية، وهو أصح قول أحمد. قال ابن قدامة: والقسم الثالث: من لها عادة وتمييز، فإن كان الأسود في زمن العادة، فقد اتفقت العادة والتمييز فيعمل بهما، وإلا ففيه روايتان: إحداهما: يقدم التمييز وتدفع العادة، وهو ظاهر كلام الحنفي، وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمهما، وظاهر كلام الإمام أحمد اعتبار العادة، وهو قول أكثر الأصحاب. =

= ولرابع: من لا عادة لها ولا تميز، وهي بوعال. مستدأة وهي التي بدء بها الحيض ولم تكن حاضت قبله، واستمر بها الدم. والثاني: متحيرة وهي التي كانت معتادة لكن سبت أيامها، أما الأول - يعني استدأة - إن كانت مبرة عمت بالتميز عند من قال به، وهم الأئمة الثلاثة - كما تقدم -، خلافًا بحفية **رحمته**. فعددهم تستحيض أكثر مدة الحيض. قال في 'الشرح الكبير': استدأة إذا جاوز دمها أكثر الحيض من نخل من حاليين، إما أن تكون مبرة، فحكمها: أن يحيضها من الدم الأسود، وهذا قال مالك والشافعي **رحمتهما**. وإحال الثاني: أن لا يكون دمها متميزاً، ففيها أربع روايات، إحداهما: أنها تحبس غالب الحيض من كل شهر، وذلك سنة أيام أو سبعة أيام. والثانية: أنها تحبس أقل الحيض؛ لأنه المتيقن، وللشافعي قولان كهاتين. والثالثة: تحبس أكثر الحيض، وهو قول أبي حنيفة. والرابعة: تحبس عادة سائرها كأحنها وأمها، وهو قول عطاء والثوري ولأورعي. (منحصراً) ومذهب الحنفية في ذلك أنها تنحري، ومتى ترددت بين حيض وصهر ودحول في الحيض تنوضاً لكل صلاة، ومتى ترددت بين الحيض والصهر والدحول في الصهر تعتدل لكل صلاة. كذا في "الدر المختار"، وهذا إجمال أنواعها التي بسطها الفقهاء، ونحت كل نوع أنواع محبها كتب الفروع، ولا نحد هذا التوضيح والتفصيل للمذهب في غير هذا المختصر إن شاء الله، فاعتم وتشكر.

فاحاصل أن المستحاضة عدداً الحنفية ثلاثة أنواع: مستدأة ومتحيرة ومعتادة، ولم يعتبروا التميز باللون أصلاً لوجوه، منها: أنه لم يثبت نصاً في حديث صحيح، وأحاديث الإقبال والإدبار كما أنها تحمل على التمييز، يمكن حملها على إقباله باعتبار العادة، بل هو المتعين؛ لرواية البخاري لمقصود **رحمته** أقبلت حصصه **رحمته** في الصلاة، **رحمته** ذهب **رحمته** فاعلمني الحديث. قال ابن تيمية: رواه بخاري والسنائي وأبو داود، فقط: "إد ذهب قدرها" صريح في العادة، وقد أتبع فقط الإقبال، فمعهم أن المراد بالإقبال أيضاً إتيان العادة، فليس المراد بـ "أقبلت وأدبرت" إلا إقبال أيام الحيض وإدبارها جميعاً بين الروايات، وإلا فتضطرب الروايات وتناقض بعضها بعضاً، وحديث عائشة **رحمته**: "إنه دم أسود يعرف" ليس ثبات كما أقر به الناجي. وفي 'الكفاية': أنه موقوف عليها. قال الشوكاني في 'النبيل': وقد استكر هذا الحديث أبو حاتم. وفي 'الجوهر النقي' وفي 'العلل' لاس أبي حاتم سألت أبي عنه، فقال: مكر. وقال ابن القطان: في رأبي مقطع. قال الشوكاني: وقد ضعف الحديث أبو داود. قلت: وضعفه أيضاً الطحاوي في "مشكل الآثار".

ومنها: أن العادة أقوى؛ لكونها لا تنطل دلالتها، واللون إذا راد على أكثر الحيض بطلت دلالته، فما لا تنطل دلالته أول، وهذا مما لا يكر. ومنها: أن النبي **ﷺ** رذ أم حبيبة والمرأة التي استفتت لها أم سمة إلى العادة ولم يفرق، وم يستفصل بين كونها مبرة وغيرها، وحديث فاطمة قد روي ردها إلى العادة وردها إلى التمييز، فتعارضت رواياتها، ونقت الأحدث الناقية حاية عن معارض، فيجب العمل بها على أن حديث فاطمة قضية عين وحكاية حال يحتمل أنها أحيته أنها لا عادة لها، أو علم ذلك من غيرها، أو من قرينة حاشا، وحديث عدي بن ثابت عام في كل مستحاضة، كذا في "المعني".

إِنِّي لَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ،
 المسمى بالعدل الدم عك

= ومنها: أن اعتبار العادة في بعض الصور إجماعي بخلاف التمييز. قال ابن الترمذاني في 'الخواهر النقي': وقد اتفق الجميع على أن من ها أيام معروفة اعتبر أيامها لا يوم الدم. ومنها: أن القياس لا يعتبر فيه اليوم كما في 'الخواهر النقي' مع أنه كالخيص في الأحكام. ومنها: أنها يخالف الروايات الكثيرة كحديث عائشة رضي الله عنها "لا تعجلن حتى تترين القصة البيضاء"، وكحديث عمرة: قالت: 'لا، حتى ترى البياض حالصاً' أخرجه البيهقي، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، والصواب الذي لا معدل عنه أن العرة بالنون لا تست، ولا في حديث واحد حق الإثبات.

إِنِّي لَا أَطْهَرُ أي لا يقطع عي الدم، والظاهر أنها تفهم أن الحائض لا تطهر إلا بانقطاع الدم، فكنت بعدم الطهر عن إرسال الدم وجرائه، وفي رواية: 'إني أستحاض فلا أطهر'، فقولها: 'إني أستحاض' بمنزلة العلة لقولها: 'فلا أطهر'، وهذا على رعمها، ويحتمل الطهارة اللعوية أي عن القدر والدم. "أفادع الصلاة" همرة الاستسهام، قال الكرماني: إن قلت: همرة تقتضي صدر الكلام، والفاء تقتضي المسوقية فكيف يجتمعان؟ قلت: عطف على مقدر، أي أكون في حكم الخيص فأترك الصلاة، إن انقطع الدم، أو همرة مقحمة، أو توسطها حائز بين المعصوفين إذا كان عصف الحملة على الحملة، أو همرة باقية على صرافة الاستسهامية؛ لأنها للتقرير فلا يقتضي الصدارة، قاله العيني. قال الرزقاني: لكن يفي هذا أن التقرير يحمي المحاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده فلوكد، ويقتضي أن يكون عاماً، وهي ههنا ليست كذلك. قال العيني. سؤل عن استمرار حكم الحائض، وفي حالة دوام الدم وإرثته، وهو كلام من تقرر عنده: أن احائض مموعة عن الصلاة.

إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ راد في رواية أبي معاوية: "لا" أي لا تترك الصلاة، 'إنما دث' بكسر الكاف "عرق" بكسر العين يسمى بالعدل، واستدل به على أن المستحاضة لا يجب عليها غسل لكل صلاة؛ لأن دم العرق لا يوجب غسلًا، قاله الرزقاني، وقال أيضاً: وما يقع في كتب الفقه "إنما ذلك عرق انقطع أو انفجر"، فهي زيادة لا تعرف في الحديث. قلت: أخرجه إدار قطي والبيهقي والحاكم هذه الريادة، قاله الشوكاني. قال العيني: واستدل به بعض أصحابنا على نقص الوضوء بخروج الدم من غير المسبب؛ لأنه لا عدل نقص الوضوء بخروج الدم من العرق، وكل دم يمر من البدن إنما يمر من العرق؛ لأن العروق هي محار الدم من الحسد، وما أورد عليه الخطابي ردّه العيني. قلت: وفيه دليل على جوار الصلاة مع الخرج السائل. قال ابن رسلان: وبه يقول الشافعية والمالكية وغيرهم. "وليس بالحیضة" بالفتح معني الخيص على ما عليه أكثر محدثي أو كههم. قال النووي: هو متعين أو قريب من المتعين. وقال ابن رسلان عن ابن حجر: هو الرواية إلح، واحتار الخطابي الكسر على إرادة الحالة، وقال: المحدثون: يقولون بالفتح وهو حصاً، والصواب: الكسر، ورده القاضي وغيره، وقالوا: الأظهر بالفتح؛ لأن المراد: إذا أقل الخيض. 'إذا أقلت الحيضة' قال النووي: يجوز ههنا الفتح والكسر معاً، وقال الحافظ: وروايتنا بالفتح في كلا الموضعين، ويعرف الإقرار عند احقية العادة، ويعرف بنون الدم عد من قال بالتمييز، وتقدم مفصلاً =

فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّيْ."

"فاتركي الصلاة" هي هنا عن الصلاة وهو لتحررها، ويقتضي فساد الصلاة وهو إجماع، قاله الررقاني، قال: وبعض السلف يرون أن تنوضاً وقت الصلاة، وتذكر عروجه. قال العيني: وتفسد الصلاة ههنا بإجماع المسلمين، ويستوي فيها الفرض والفعل صاهر الحديث، ويتبعها اصواف وصلاة احبارة وسجدة الشكر والتلاوة.

فإذا ذهب قدرها أي قدر أيام الحيضة، وهذا اللفظ أوفق من قال: المراد به العادة، وأوله من قاله بالتميز سوجه. قال الررقاني: ذهب قدر الحيضة على ما قدره الشارع، أو على ما تراه المرأة باحتيادها، أو على ما تقدم من عاداتها، احتمالات لساحي. "فاغسلي عنك الدم" على الوجوب إن كان مقدار الدم مما لا يعفى، وعلى الاستحباب إن كان مما يعفى، وقد تقدم الكلام على المعفو من دم وامدها فيه فلا تغفل. وصلّي أي بعد الاغتسال. قال العيني: طاهره مشكك؛ لأنه لم يذكر فيه الغسل، ولأنه بعد انقضاء الحيض من الغسل، وأجيب بأنه وإن لم يذكر في هذه الرواية فقد ذكر في رواية أخرى، وقال ابن رسلان: حمل بعضهم هذا الإشكال على أن جعل المراد انقضاء أيام الحيض مع الاغتسال، وجعل قوله: "اغسلي عنك الدم" على الدم الذي يأتي بعد الغسل قال ابن دقيق العيد: وأجوب الصحيح أنها وإن لم يذكر فيه لاغتسال لكنه المراد، قلت: قد وقع في رواية أبي أسامة عن هشام عند اسحاري سقط: "ثم اغتسلي وصلّي"، لكنه لم يذكر فيه غسل الدم.

والحقيقة أن هذا اختلاف بين تلامذة هشام، فبعضهم ذكروا غسل دم فقط، وبعضهم الاغتسال فقط، وكنهم ثقات، فيحمل على زيادة ثقة بأن كلهم احتصروا الروايات، وتركوا أحد الأمرين؛ لوضوحه عنده. قال ابن رسلان: وجوب الغسل على استحاضة إذا انقضى زمن حيض وإن كان الدم جارياً مجمع عليه.

ثم ههنا اختلاف آخر في رواية الباب. وهو أنه يريد في بعض الروايات بعده لفظ: "ثم توصني بكل صلاة"، وهو أيضاً زيادة ثقة، ورده السائي وقال: تمرّد به حماد بن زيد، قال مسلم في آخر الحديث: سقط: "تركه". قال السهقي: هو لفظ: "توصني"؛ لأنها زيادة غير محفوظة. قلت: بأنها مناعة أي معاوية عند السحري، وأيضاً رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة، والسرّاح من طريق يحيى بن سفيان كلاهما عن هشام. قال الحافظ في التلخيص: "رواه أبو داود واس ماحه من حديث وكيع، وفيه: "توصني"، ورواه ابن حبان في صحيحه وأبو داود والسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهري، عن عروة، وفيه: "وتوصني"، ومن طريق أبي حمزة السكري عن هشام بن عروة سقط: "فاغتسلي وتوصني بكل صلاة"، وكذا رواه الدارمي من حديث حماد بن سلمة واصحاوي وابن حبان من حديث أبي عوانة، واس حبان من حديث أبي حمزة السكري، ورواه أيضاً أبو داود واس ماحه من طريق الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة وفيه: "الوضوء لكل صلاة"، وروى الحاكم من حديث ابن أبي مليكة عن عائشة في قصة فاطمة: "ثم لتغتسل في كل يوم غسلًا ثم الطهور عند كل صلاة"، فهذه المتناعات كلها ترد تمرّد حماد بن زيد، وتأتي ضعف زيادة لفظ: "توصني"، فالأمر بالوضوء لكل صلاة أيضاً زيادة من الثقات في هذا الحديث، إلا أنهم اختلفوا في أن المراد به الوضوء عند أداء صلاة أو وقت صلاة

١٣٤ - **ملك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

أن امرأه **الح** قال الباجي: هي فاطمة بنت أبي حبيش قد بين ذلك حماد بن زيد وسفيان بن عيينة في حديثهما عن أيوب. قلت: وكذا سماها في هذه الرواية وهيب وعند الوارث كلاهما عن أيوب أخرج روايتهما الدار قطني، وبه جرم أبو داود برواية حماد، ولا يمكن الإنكار عنه؛ لكثرة الروايات الدالة على ذلك، فتحطية هؤلاء الثقات مما لا يسهل على أنه يؤيدهم الروايات الأخر، منها: ما نقله الربيعي عن الدار قطني بسنده عن سليمان بن يسار أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فأمرت أم سلمة أن تسأل رسول الله ﷺ، فقال: **سبح** **فصله** **له** **ف** **في** الحديث، فما تكلم البيهقي وغيره على التسمية ليس في محله. "كانت تهراق" - بصم التاء الفوقية وفتح الحاء وتسكن - أي تصب. قال أبو موسى: هكذا جاء بناء المفعول ولم يجرى بناء الفاعل. قال ابن الأثير: جاء الحديث على ما م يسم فاعله، أصله: أراق يريق، ويدل الخمرة بالهاء، فيقال: هراق يهريق بفتح الهاء، ثم جمع بينهما فقل: أهراق يهريق، والضمير إلى المرأة.

"الدماء" أي بالجمع للدلالة على الكثرة، وبضمه تشبيهاً بالمفعول كحس الوجه بالنصب، أو على اتصاف أي تهراق هي الدماء، وإن كانت معرفة كقوله تعالى: **سبحه** **سبحه** (سورة ١٣٠)، وهو مطرد عند الكوفيين شاذ عند الصيريين، أو منصوب بزعم الخافض أي تهراق بالدماء، أو على المفعول به فتكون أصل تهراق تهريق، أبدلت كسرة الراء فتحة، وانقبت الباء ألفاً على بعة من قال في ناصية: ناصاة، وقيل: يجوز الرفع على الدل من ضمير تهراق، أو لام الدماء عوض المصاف إليه أي تهراق دماؤه. قال الباجي: كأنها من كثرة الدم بها كأنها كانت تهريقه، ويبعد عندي ما قاله ابن رسلان: إنه مفعول ثان، والمفعول الأول نائب عن الفاعل أي صيرت صاحبة دم. "في عهد" أي زمان "رسول الله ﷺ" وكانت معتادة، قاله القاري.

فاستفتت **ها** **الح** بأمرها إياها، ففي رواية الدار قطني: "أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فأمرت أم سلمة أن تسألها"، قاله الرقاي. و"أم سلمة" أم المؤمنين كانت تحمل منه **سبحه** محلاً يريل الخجل؛ لأنها روجة رسول الله ﷺ. وكذا في رواية أبي داود وغيره: أن السائلة أم سلمة، وفي حديث عائشة المتقدم: أن فاطمة هي السائلة، وفي "أبي داود" عن عروة وكذلك عن فاطمة نفسها، أما قالت: سألت رسول الله ﷺ، وفي حديث آخر أخرجه أبو داود وغيره أن أسماء بنت عميس سألتها، واجمع بينهما أن فاطمة سألت كلاً من أم سلمة وأسماء أن تسألها، فسألنا مجتمعين، أو سألت كل واحدة منهما منفردة، وصح إطلاق السؤال على فاطمة باعتبار أمرها بالسؤال، أو أنها حضرت معها، أو كررت السؤال بعد ذلك بنفسها احتياطاً، وما قيل: إنه يفتعل أن يكون المهمة غير فاطمة المذكورة قبل، فمجرد احتمال يردده التسمية من الرواة العديدة كما تقدم أسماءهم.

فَقَالَ: "لِتَنْظُرْ إِلَى عَدَدِ النَّيَّالِيِّ وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصَيِّهَا
الَّذِي أَصَابَهَا، فَتُتْرِكَ الصَّلَاةَ قَدَرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلْتُغْتَسِلْ، ثُمَّ
لِتَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ، ثُمَّ لِتُصَلِّيْ".

- 'فَقَالَ' : لتنظر أي لتفكر. قال ابن رسلان في "شرح أبي داود": مرفوع على أنه حر، أو بكسر اللام
الخارطة للأمر كما في رواية 'موطأ'، وفي رواية له: "فتنظر" سيكون اللام بعد الغاء ورادة باء المحاطة في
آخره، والأكثر باللام. 'إلى عدد النيابي والأيام' استنصر منه برري الحمي أن أقل حيض ثلاثة وأكثرها عشرة؛
لأن إطلاق الأيام من ثلاثة إلى عشرة. وأما قوله فيقال: يوم ويومان، وبعدها يقال: أحد عشر يوماً، ومذهب
الحمية في ذلك أن أقل الحيض ثلاثة أيام وليابها وأكثرها عشرة، وقيل أحمد والشافعي ^{في} بأنه أفه يوم ونية،
وأكثره قبل: خمسة عشر يوماً وليابها، وقيل: سبعة عشر، وعبد مالك لا حد لأقله، وأكثره سبعة عشر، وقيل:
ثمانية عشر، كذا في "المعني" و"عارضة الأهودي"، وفي "مختصر الخليل": أكثره لامتداده نصف شهر ولمعتادة
ثلاثة، استظهاراً على أكثر عاداتها التي كانت صفة لليالي والأيام.

"تحيضهن" أي تحيض فيهن، من باب إحراء المفعول فيه محرى المفعول به 'من الشهر' بيان لصمير "هي" أو للأيام
والليالي، والتعريق بالشهر لما في عادة النساء في الأعب من أهل حيض في كل شهر 'قبل أن يصيها' أي أصابها
من دم الاستحاضة، "فتترك الصلاة" والصوم وغيرهما من المصوغات، واكتفى في الذكر على الصلاة؛ لأنها أهم
العبادات 'قدر ذلك' بكسر الكاف أي بقدر تلك الأيام التي كانت تعتادها، "من الشهر" أي من نوبه إن كانت
تعتادها أو وسطه أو آخره كذلك.

والظاهر أن النبي ^ص عرف حالها وكونها معتادة، أو ذكرت أم سلمة، واحتصر في الرواية؛ لأنه لو لم يعلم لا يستقيم
الحواس؛ لاحتمال أنها تكون مستدأة أو متحيرة أو ميرة عند من قاله. قال الررقاني: فيه تصريح بأنها لم تكن
مبتدأة، بل كانت لها عادة تعرفها، وليس فيه بيان كونها ميرة أو غيرها، فاحتج به من قال: إن المستحاضة
المعتادة ترد لعادتها ميرة أم لا، وافق تغييرها عاداتها أو حالها، وهو مذهب أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي،
وأشهر الروائين عن أحمد، وقد تقدم في بيان المذهب، وهذا هو القسم الثاني من أقسام المستحاضة المذكورة،
والحديث يخفى المالكية؛ لأن المعتادة عندهم تستظهر بثلاثة أيام كما في فروعهم، إلا أن يقال: إن الروايات فيها
مختلفة عندهم كما تقدم، وهذا محمول على إحدى الروايات.

فإذا خلقت يفتح الحاء المنعجمة واللام الثقيلة والماء أي تركت 'ذلك' أي الأيام والليالي، يعني إذا تركت أيام
الحيض التي كانت تعهدها ورائها، وجاوزت من أيام الحيض ودخلت في أيام الاستحاضة، وأصل التحلف: ترك
الشيء حلف ظهره. "فلتغتسل" أي ليطهر من انقطاع الحيض بمجرد الانقطاع عند الجمهور، وتستظهر عند المالكية =

١٣٥ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهَا رَأَتْ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ - الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -

- ثلاثة أيام على المرحح لهم كما تقدم، والحديث يؤيد الأولين. "ثم لتستثمر" بفتح القوية وإسكان السين المهمة وفتح القوية وإسكان المثناة وكسر الفاء، أي تشد فرجها "ثوب" أي حرقه عريضة. قال في "النهاية": هو أن تشد فرجها بحرقه عريضة بعد أن تحتشي قطعاً بأن تشد فرجها وديرها ثوب مشدود أحد طرفه من خلف دبرها في وسطها، والآخر من قبلها أيضاً كذلك، وتوثق طرفي الحرقه في شيء تشدها على وسطها، فيمتنع منه سيلان الدم، مأخوذ من ثمر الدابة - بفتح الفاء - الذي يفعل تحت دبرها، وقيل: مأخوذ من الثمر - بإسكان الفاء - وهو المرحج وإن كان أصبه للسباع فاستعير لغيرها. وهذا كنه على رواية الجمهور عن مالك، وروي عنه: "لتستثمر" بادل معجمة. قاله الرقائي، أي تحمف الدم بالحرقه. قلت: كذا قال، ولم أر في كتب اللغة معنى التحمف. وفي 'المجمع': إدھر طيب الريح، والدفر محرّكة يقع على الطيب والكريم، ويتميز بالمضاف إليه وبالموصوف، ثم قال: "واستدھري ثوب" روي بادل معجمة من الدفر بمعنى ما مر، أي تستعمل طيباً يربل به هذا الشيء عنها، وبسطه في "عارضة الأحودي". وقال ابن رسلان: إن صحت الرواية فمحمول على إبدال الناء دالاً؛ لأحدهما من مخرج واحد. "ثم لتصل" بإسقاط ياء الأمر في أكثر السج وفي بعضها بإثباتها، فهي للإشباع دون ياء الخطاب كما توهم.

ثم في الحديث دليل على أن المستحاضة حكمها حكمه الطاهرة في الصلاة، وكذا في الصيام والقراءة وسائر العبادات إجماعاً، إلا أنهم احتجوا في الوضوء، فالجمهور على الخوار، قاله الرقائي، وسيأتي السط في ذلك، وفي الحديث أمر الاعتسال فقط، وليس فيه الأمر بغسل الدم ولا الوضوء، وتقدم في حديث عائشة الأمر بغسل الدم فقط، وتقدم أن في كليهما احتصاراً في الروايات، والصحيح غسل الدم والغسل معاً، واحتلفت الروايات في حكمه المستحاضة، ولذا احتلفت الأئمة في حكمها، والفتوى على قول أبي يوسف في ثوب العادة بمرة واحدة، وعندهما لا بد من الإعادة لثوب العادة. وفي "الدر المختار": وهي تثبت وتنقل بمرة، به يفتي. قال الشامي: وهو قول أبي يوسف خلافاً لهما.

زينب بنت جحش إلخ: قال عياض: اختلف أصحاب "الموطأ" فأكثرهم يقولون: ريب، وكثير منهم يقولون: اسة جحش، وهو الصواب كما يدل عليه قوله: "التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف"؛ لأن ريب أم المؤمنين لم يتزوجها عبد الرحمن قط، وإنما تزوجها أولاً ريد بن حارثة ثم تزوجها النبي ﷺ، والتي كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة. قال الحافظ في "الفتح": وجزم ابن عبد البر أن رواية "الموطأ" هذه خطأ؛ لأن التي كانت تحت عبد الرحمن إنما هي أم حبيبة أخت زينب. قلت: ويؤيده أيضاً أن الرواية في خارج "الموطأ" عبد أبي داود وغيره بلفظ "امرأة" على الإلهاء دون التسمية، فالظاهر أن هذه التسمية وهم. والصواب الإلهاء، والمراد بها أم حبيبة. -

وَكَاثَتْ تُسْتَحَاضُ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي.

١٣٦ - **مسألة** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؟

— وذكر القاضي يوسف في شرحه على 'الموطأ': أن سالت جحش: ربيب وأم حبيبة وحملة، كل واحدة منها تسمى ربيب، واشتهر بالألقاب، ورده صاحب 'المصالح'، وتبعه السيوطي وقال: لا يلتصق لقول من قال: إن سالت جحش اسم كل مهر ربيب؛ لأن أهل المعرفة بالأنساب لا يشتبه، وإنما حمل عليه من قاله أن لا يمس الوهم إلى ماله. وقال الحافظ في 'الفتح': قيل: رواية 'الموطأ' هذه وهم، وقيل: صواب، وأن اسمها ربيب وكنيتها أم حبيبة بإثبات الهاء.

وكانت تستحاض **الح** قال الباجي: يحتمل أن الاستحاضة كانت تتكرر عندها. "فكانت تغتسل" متى استحاضت **عند خروجها من الحيض**، وتتمادى بعد ذلك على الصلاة. ويحتمل أنها كانت تغتسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة. قلت: وهذا الاحتمالان على كونها ربيب أم المؤمنين أوفق، وأما على تقدير كونها أم حبيبة فلا يظنقان؛ لأن المشهور في الروايات فيها أنها تغتسل لكل صلاة، فيكون المراد في هذا الحديث أيضاً ذلك. واحتنف العلماء في توجيه روايات أم حبيبة من الغسل لكل صلاة، فقيل: مسوغة كما أنه الطحاوي وغيره، وقيل: محمولة على الاستحباب، واختاره أحمد كما في 'المنعي'، ونقل عن الشافعي **كما في 'الرقابي'** وغيره، وقيل: محمولة على العلاج كما هو مشهور بين علماء المدرس، وهو أحد أقوال الطحاوي، وقيل: كانت متحيرة، ويجب عليها الغسل لكل صلاة كما عندنا الحنفية، والشافعية معاً كما في كتب الفروع سيما في 'الإقناع'، وهو الأوجه عندي، وما قيل: إن متحيرة ليست بشيء جهل من أقوال الأئمة، فأوجب لها الغسل في كتب الحنفية والشافعية، وقال الحاشية: حكمها أن تحيض غالب مدة الحيض ستاً أو سبعاً، ثم تغتسل على الوجوب كما في 'المغني'، نعم، لم أر حكمها بعد في كتب المالكية.

ثم احتنف لعلماء في أن غسل أم حبيبة لكل صلاة كانت من عند نفسها، كما هو مصرح في بعض الروايات، أو كانت مأمورة من النبي **ﷺ** كما نص عليه في عدة من الروايات، فمن قال بالأول طعن في هذه الزيادة التي فيها أمر رسول الله **ﷺ**. وحديث 'الموطأ' ساكت عن هذا الاختلاف، فتبعه يوماً للاختصار، ومحل البحث فيه كتب السنن. **كيف تغتسل المستحاضة** قيل: كان عرض السؤال عن وقت الاعتسال دون كفيته، وقد أحياه سعيد عن الوقت، وقيل: السؤال وإن كان عن الكيفية لكنها لما تخالف العمولات الأخر، فأحياه بذكر ما يخالف فيه غيره. "فقال: تغتسل من طهر إلى طهر" هكذا في جميع السبع بالمهمتين، وكذا في رواية 'الموطأ' نحمد **—** واحتنف الرواية في هذا اللفظ، فروي هكذا بالمهمتين كما في سبع 'الموطأ'، وروى بالمعجمتين كما أخرجه أبو داود —

فَقَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ ظَهْرٍ إِلَى ظَهْرٍ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَشْفَرْتَ.

= برواية القعني عن مالك. قال ابن العربي في "عارضة الأحودي": اختلف في روايته، فمهم من قال بالمهمل، ومنهم من قال بالمعجمة، وكلا الروایتين عن مالك. قال ابن عبد البر: قال مالك: ما أرى الذي حدثني به من طهر إلا قد وهم، وكذا أخرج عنه أبو داود فقال: قال مالك: إني لأظن حديث ابن المسيب من طهر إلى ظهر بالمعتمتين قال فيه: وإنما هو على الحقيقة من طهر إلى طهر بالمهملتين، ولكن الوهم دخل فيه.

وتوضاً لكل صلاة: فيه مسألتان خلافتان: الأولى: حكم الوضوء فهو واجب عند جمهور الأئمة، مستحب عند الإمام مالك؛ لقوله **تغسل من ظهر إلى ظهر**، والعرق لا يتوضأ عنه عندهم، ولكن الذين قالوا: يفيض الوضوء بدم العرق أيضاً لا يتم التقريب عندهم، بل هذه الأحاديث حجة لهم في إيجاب الوضوء بدم العرق؛ لأنه لا غلب على إيجاب الوضوء بدم عرق، واستدل الجمهور على إيجاب الوضوء على المستحاضة بأوامر الوضوء في الروايات هي أكثر من أن تحصى، وتقدم بعضها قريباً. والثانية: أن الوضوء يجب لفعل كل صلاة أو لوقت كل صلاة محتتمف عند القائلين بإيجاب الوضوء، فذهبت الشافعية إلى الأول، والحنفية والحنابلة إلى الثاني. وفي الشرح الكبير: وعن عائشة في قصة فاطمة قال **تغسل من ظهر إلى ظهر**، رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وهذه الزيادة يجب قبولها.

قال في "البرهان": وعمداً وبإجماع والشافعي **أوجبوا الوضوء على مستحاضة ومن في معناها، ولم يوجبها مالك، ورواه** نحن ومالك لوقت كل صلاة لا لكل صلاة كما قال الشافعي **تغسل من ظهر إلى ظهر**، لما ذكره سبط ابن الخوزي: أن أبا حنيفة **روى: مستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة.** وفي "شرح مختصر الطحاوي": روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي **قال لفاطمة بنت أبي حبيش: يغسل من ظهر إلى ظهر** ولا شك أن هذا محكم بالنسبة إلى كل صلاة؛ لأنه لا يحتمل غيره، بخلاف الأول؛ فإن لفظ "الصلاة" شاع استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها، فمن الأول قوله **تغسل من ظهر إلى ظهر** الحديث أي لوقتها، وقوله **تغسل من ظهر إلى ظهر** من الثاني: أتيتك للصلاة الظهر أي لوقتها، وهو مما لا يحصى كثرة، فوجب حملها على المحكم، وقد رجح أيضاً بأنه متروك الظاهر بالإجماع؛ للإجماع على أنه لم ترد حقيقة كل صلاة؛ لحواجز النوافل مع الفرض بوضوء واحد، كذا قاله ابن الهمام في "الفتح". قلت: وروى أبو عبد الله بن بطة بسنده عن حمزة بنت جحش أن النبي **قال يغسل من ظهر إلى ظهر** ذكره في "التعليق الممجّد" عن العيني. قال بحر العلوم في "رسائل الأركان": لا شك أن الروايات التي فيها ذكر الوقت مفسرة، وحديث الشافعي محتمل، وتقرر في الأصول أن المحتمل يحمل على المفسر.

فإن غلبها الدم استشفرت: أي المرأة "الدم استشفرت" هكذا في رواية "الموطأ" بالمثلثة بين الفوقية والفاء، وتقدم معنى الاستشفار مفصلاً، أي شددت فرجها ثوب، وروي بلفظ "استشفرت" بدال معجمة بدل المثلثة فقليل: إنه مثل الاستشفار، فقللت الثاء ذالاً، والثفر والذفر بمعنى، وقيل: هو من الذفر، وهو رائحة دكية من طيب أو نتن، وتقدم مبسوطاً.

١٣٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ غُسْلًا وَاحِدًا، ثُمَّ تَتَوَضَّأَ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا صَلَّتْ أَنْ لِرُوحِهَا أَنْ يُصِيبَهَا، وَكَذَلِكَ النَّفْسَاءُ إِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى مَا يُمَسِّكُ النَّسَاءُ الدَّمَ، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمُسْتَحَاضَةِ عَلَى حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

الا ان تغسل إلخ. عند انقضاء المدة التي كانت تحبس فيها قبل الاستحاضة 'غسلاً واحداً' كما ورد به الأمر في الروايات الكثيرة، وأما أحاديث الأمر بالغسل لكل صلاة روي من وجوه كنها ضعيفة، كما قاله ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما، وثبت الطحاوي بسحبها، وأجمعت الأربعة على أن لا يغسل عيها وجوباً إلا واحداً، وتقدم ما قال ابن قدامة: إن أكثر أهل العلم على أن الغسل عند انقضاء الحيض، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وربيعة ومالك. قلت: إلا في بعض صور المتحيرة، فأوجب ما الغسل لكل صلاة لشافعية والحنفية. قال العيني: ولا يجب عليها الاعتسال لشيء من الصلاة ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقضاء حيضها، وبه قال جمهور العلماء، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد. "ثم تتوضأ بعد ذلك الغسل لكل صلاة" استحباباً عند المالكية ووجوباً عند الثلاثة كما تقدم. **ان المستحاضة إذا صلت** ورأى حكم حيضها "أن" حرف تحقيق في أكثر النسخ، وفي بعضها تمدد الهمة على صيغة ماضي، بمعنى حال "لزوجها أن يصيبها" ويجمعها، وبه قال الجمهور؛ لقوله **ان المستحاضة إذا صلت** قال العيني: اعلم أن وضوء المستحاضة حائز في حال جريان الدم عند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر، وبه قال الأوراعي والثوري ومالك وإسحاق وأبو ثور **ع**، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي **ع** "وكذلك النفساء" في "القاموس": النفس بالكسر ولادة امرأة، فإذا وضعت فهي نفساء، وقد يسمى الدم الخارج أيضاً نفاساً، سميت بالمصدر كذا في "الكفاية". "إذا نعت أقصى ما يمستك" من الإمساك "النساء" بالنصب على المفعولية "الدم" بالرفع على الفاعلية، يعني إذا بلغ الدم أقصى المدة، وأقصى مدة النفاس عند الجمهور أربعون يوماً. قال الترمذي: أجمع أهل العلم من أصحاب النبي **ص** ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، فتغتسل وتصلّي، وبه قال الإمام أحمد والإمام الأعظم وأصحابه، وقال الإمامان مالك والشافعي **ع** أكثره ستون يوماً، كما في 'العيني' وغيره **الأمْر عِنْدَنَا فِي الْمُسْتَحَاضَةِ.** "على حديث هشام بن عروة عن أبيه" عن عائشة عن النبي **ص** في قصة فاطمة بنت أبي حبيش. "وهو أحب ما سمعت إليّ في ذلك" لأنه أصح ما ورد في هذا الباب، ويحتمل أن يريد به =

ما جاء في بول الصبي

١٣٨ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، فَقَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ.
أي أتبع الماء على البول

= حديث هشام بن عروة عن أبيه: "أما لا تغتسل إلا غسلًا واحدًا" الحديث، وهذا أظهر من جهة المعنى، قاله الناجي، واقتصر الرزقاني على الاحتمال الأول، وتوضيحه: أن كلام الإمام مالك هذا يحتمل أن يراد به حديث هشام المذكور في أول باب الاستحاضة؛ فإنه أيضاً يطابق مذهب الإمام، ويحتمل أن يراد حديث هشام المذكور قريباً في توحيد الغسل، وجعله الناجي أظهر من جهة المعنى، والأوجه عندي حمده عنى ما حمل عليه الرزقاني، وهو الحديث الأول؛ لأن هذا الحديث الثاني لا حاجة للإمام إلى تصحيحه؛ فإنه مجمع عليه عند الأئمة، بخلاف الحديث الأول، فإن الأئمة احتشموا فيه جداً كما عرفت، فهو أحوج إلى أن يسه عليه الإمام مالك، سيما قوله: 'الأمر عدداً' يؤيده؛ لأن العمل بالتعمير مطلقاً - كما هو ظاهر حديث هشام المذكور عندهم - مذهب الإمام مالك، وهو حديث صحيح عند الجمهور.

في بول الصبي اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لشافعية، الصحيح المختار عندهم يكفي اضطرار لبول الصبي دون الحارثة، بل لا بد من غسل بولها كسائر الجاسات، وبه قال الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وداود، وروي عن أبي حنيفة وروي عن الإمام مالك ﷺ أيضاً، لكن قال أصحابه: إن هذه رواية شاذة. والثاني: يكفي الصبح فيهما، وهو مذهب الأوراعي، وحكي عن مالك والشافعي. والثالث: أنهما سواء في وجوب الغسل، وهو المشهور عن إمام دار الهجرة، والإمام الأعظم وأتباعهما وسائر الكوفيين. قال ابن العربي: قال مالك وأبو حنيفة: ذلك في الذكر والأنثى يغسل، وقال الشافعي: لا يغسلان، وقال ابن وهب والطبري وابن شهاب: يغسل بول الأنثى، وهو اختيار الحسن البصري، والصحيح أنه لا يفرق بينهما، وأنه يغسل؛ لأنه نفس داخل تحت عموم إيجاب غسل البول، وما ورد في الأحاديث لا يمنع غسله، وإنما هو موضوع لبیان الغسل، وإنما سقط العرك؛ لأنه لا يحتاج إليه، وهذا الخلاف في تطهير ما أصابه البول، وأما نفس البول فحس عند الجميع، حتى نقل الإجماع عليه جماعة إلا ما نقل عن داود الطاهري، وما نقل بعضهم عن الشافعي ومالك قولاً بطهارته غلط وباطل، ردّ عليه النووي والزرقاني وغيرهما، وكان القائل استسطه من قولهما بالضح فيه.

أي. يضم الضمة وكسر المشاة فوقية على ساء المجهول "رسول الله ﷺ بصي" معناه: أن الصحابة - كانوا يأتون بصبيهم إلى النبي ﷺ ليدعوا لهم ويحكمهم ويسميهم؛ تبركاً به ﷺ. واختلف في اسم هذا الصبي. قال الحافظ: والذي يظهر لي أنه ابن أم قيس الذي يأتي بعده، ويحتمل أنه الحسن أو الحسين؛ لما ورد في الروايات من بولهما. قال العمري: وأظهر الأقوال عندي: أنه عبد الله بن الزبير. "قال على ثوبه ﷺ" وسيجيء في الحديث الآتي أنه يحتمل ثوب =

١٣٩ - **ماث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ، أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنِ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.

«أبولد نفسه 'قد دعا رسول الله ﷺ ماء، فأتعته' فتفتح الهمزة وسكون الموقية وفتح الموحدة أي أتبع رسول الله ﷺ الماء 'إياه' أي البول، فالصميم المتصل بـ الماء والمتصل إلى البول، ويعتدل عكسه، والمراد باتساع الماء صفة عبيه، ويؤيده ما ورد لانس المدر من طريق ثوري عن هشام بن عمار: «صب عليه ماء»، قال الإمام محمد في "موطئه" بعد الحديث: وهذا يأخذ تنعجه إياه غسلًا حتى تنقيه، وهو قول أبي حنيفة. فما ورد من زيادة: «ولم يعسه» في بعض الروايات لو صح، فالمراد به الغسل الشديد كما سيحییء.

باب هذا صغير قال الخافض: لم أقف على اسمه، ومات في عهد **عبد** وهو صغير كما رواه النسائي. "لم يأكل طعام" يعني لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع، فحيء به ندعاء وبركة، ويحتمل أنه حيء به عند ولادته؛ ليحسكه النبي **ﷺ**. فيكون معنى قوله: "لم يأكل الطعام" أي لم يقل عداء من طعام ولا رضاع، والظاهر الأول؛ لأن أمه حاته، ومحبته عند الولادة مستعدة، ويؤيده في الطعام، وأنه **ﷺ** أحسسه في حجره. ابن رسول الله **ﷺ**، فأحسسه رسول الله **ﷺ** في حجره ففتح إحداه على الأشهر، ونكسر ونصبه، وهو الحصص، وهذا أيضاً ياسب الاحتمال الأول، وأما على الثاني فعنى "أحسسه" أي وضعه. فقال على ثوبه **ﷺ** وأعر من قال: المراد ثوب الصبي؛ لأنه خلاف الطاهر والسياق، ووجه كلامه بأنه نال على ثوب نفسه، وهو في حجره **ﷺ**. فصح الماء على ثوبه خوفاً من أن يكون صار على ثوبه منه شيء. وهذا يكون دليلاً بقائمين بحاسة بوله وإن لم يأكل الطعام، مختصراً من الزرقاني.

قلت: ذكر هذا الاحتمال ابن شعان المانكي، وليس عند من أنكر هذا الاحتمال دليل إلا ادعاء العرانة، ولو سلم العرانة فيكفي أيضاً لإبصار الاستدلال بعد ثبوته. "قد دعا رسول الله ﷺ ماءً فصبه" أي صب الماء على ثوبه. "والم يعمل" أي لم يعركه، والنصح لغة يقارن برش وصب الماء أيضاً، بل يعمل أيضاً كما تقدم في حديث المدي، وقال ابن القيم: "صحيح صحيح" ولغز الطحاوي: "وأما من يصبه فصح" وفي حديث أسماء في غسل لدم: "واصبه"، وفي حديث ابن عباس في الصحيح لما حكى وصوؤه: "ورش على رجليه اليمى حتى غسلها"، وقد بسط الصحاوي الطرق في بول الصبي أكثرها بمص: "الصب، وإتاع الماء"، فيحمل عليه النصح أيضاً: جمعاً بين الروايات، فلا حجة في هذه الروايات، بل ولا في رواية عن الترمذي بين بول العلامة وإحارية. قال ابن العربي: الصحيح في كلام العرب يستعمل في معيين: الرش وصب الماء الكثير، فمعنى قوله: "فصبه" أي صبه دليل ما ورد: "فأتبعه إياه"، وقوله: "لم يعمل" أي لم يعركه بيده. وقد استدلل الخفية والمالكية بعموم أحاديث =

عَنْ فَرْجِهِ لِيُبُولَ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ حَتَّى عَلَا الصَّوْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اَثْرُكُوهُ"، فَتَرَكَوهُ قَبَالَ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَصُبَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ.

١٤١ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُبُولُ قَائِمًا.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ غَسْلِ الْفَرْجِ مِنَ الْبُؤْبِ وَالْعَائِطِ هَلْ جَاءَ فِيهِ أَثْرٌ؟ فَقَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ بَعْضَ مَنْ مَضَى كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْعَائِطِ، وَأَنَا أُحِبُّ غَسْلَ الْفَرْجِ مِنَ الْبُؤْلِ.

اثر كوه وفقاً لوسطاً في تعميمه، أو مثلاً يؤدي قطع اسور وحناسه إلى صرر، أو مثلاً يؤدي إلى انتشار الحساسية في الأماكن المتعددة، وحاسة التوضع لو حدثت من الأماكن متعددة وهو لأوجه عدي، أو مثلاً يعلو فيحس ثباته ويند، راد في رواية أبي هريرة في 'النحاري' وغيره بعده. قل ...
معنى "فتركوه قال" في ناحية من المسجد كما في رواية مسلم. ثم أمر رسول الله ﷺ بعد أن تم بونه 'بذوب' فتح الدال المعجمة وهو اذلو ملأى ماء، وقيل: الذلو الكثير فيبها ماء قريب من الماء، ولا يقال لها وهي فارعة. 'اذوب من ماء' وصف به تأكيداً، وقيل: لأنه مشترك بينه وبين الفرس الضوب وغيره. 'فصب' ساء المحجور على ذلك المكان، رد مسلم بتفريق آخر عن نس، ثم إن رسول الله ﷺ دعا، فقال له: ...

بول قائماً لأن مذهبه كان حواراً بلا كراهة، وتقدم مذاهب الأئمة في ذلك، واستند القائلون بتركها حديث عائشة: 'من حدثكم أنه كان بول قائماً فلا تصدقوه، ما كان بول إلا قاعداً، وحديث عائشة أيضاً: ما نال قائماً مدبر عن أبيه افران' روى أبو عروة وحاكم، وأخرج الترمذي عن عمر ما بلى قائماً منذ أسلمت"، وعن ابن مسعود: "من الجفاء أن تبول قائماً".

ان بعض من مضى إلخ الظاهر أنه أراد به الأضرار، فإنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار، وفيهم من است. ...
... (نوبة ١٠٨) ويحتمل أنه أراد عمر بن الخطاب لما تقدم من أثره في العمل في الوضوء. 'كانوا يتوضؤون' أي يعمسون المذير 'من العائط، وأنا أحب غسل' مصدر، وفي نسخة: أن أغسل 'الفرج من البول' قال الناجي: حصص مالك غسل الفرج بماء، لأن البول مانع لا يكاد يسب من الانتشار، فلدت رأى أنه أحق باستعمال الماء فيه، ويحتمل أنه أحسن بأن عده ثمر في غسل الفرج من العائط، وأنه يستحب هو غسل الفرج من البول، فيش ما عده فيه أثر، وميره مما يذهب إليه لوع من النص. قلت: وهذا الثاني هو الأوجه؛ فإن ظاهر السياق يدل على أن عده أثراً في العائط دون البول، فأجاب للأول بالآخر، والثاني بالرأي، وتقدم الكلام على الاستحشاء للماء في محله، وعموم أثر عمر ... أنه كان يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره يتناول العائط واسور معاً، فتأمّن.

مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ

١٤٢ - **مَالِكٌ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **ابْنِ السَّبَّاقِ** أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** قَالَ فِي **جُمُعَةٍ** مِنَ **الْجُمُعِ**: "يَا مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا فَاغْتَسِلُوا، مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ".
وفي نسخة: معشر

السواك بكسر السين على الأفصح مذكر، وقيل. مؤنث، وأنكره الأزهري، هو ما تدلك به الأسان، وهو في الاصطلاح: استعمال عود أو نخوة في الأسان يذهب به الصفرة والريح، مشتق من ساك إذا دلك، أو من جاءت الإبل نساوك هراً أي تناميل. وقال ابن العربي: السواك في اللغة الحركة، يقال: نساوكت الإبل إذا مشيت، صرب من المشي فيه نين، ويطلق على الفعل والآلة، وكلاهما يَحْتَمِلَانِ ههنا إلا أنه على الثاني يقدر انصاف أي استعماله، ثم الخمهور على عدم وجوبه حتى نقل بعضهم فيه الإجماع. وقال في "النعى": أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب، ولا يعلم أحداً قال بوجوبه إلا إسحاق ودود. قلت: وكذا نقل عنهما الوجوب أبو حامد الأسفرائني وغيره، وحكي عن إسحاق أنه إن تركه عمداً بطلت صلاته.

وقال ابن العربي: واحتلف العلماء في السواك، فقال إسحاق: واجب، من تركه عمداً بطلت صلاته، وقال الشافعي: سنة من سن الوضوء، واستحبه مالك في كل حال بتغير فيها الفم، وأما من أوجهه فظاهر الأحاديث تطله، وأما القول إنه سنة أو مستحب فمتعارف، وكونه سنة أقوى. وقال النووي: وقد أنكر أصحابنا متأخرون على أبي حامد نقل الوجوب عن داود، وقالوا: مذهبه أنه سنة كالجماعة، ولو صح إجماعه عن داود لم يصر محالته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثر، وأما إسحاق فلم يصح هذا المحكي عنه. وقال ابن حزم: سنة، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، وهو يوم الجمعة فرض لازم.

ثم اختلف العلماء أيضاً، فقال بعضهم: إنه من سنة الوضوء، وقال الآخرون: من سنة الصلاة. وقال آخرون: من سنة الدين، وهو الأقوى، نقل ذلك عن أبي حنيفة، كذا في "البدل" عن العيني، وورد في فضله روايات كثيرة، قالت المشايخ: فيه سبعون فوائد، منها: تذكر الشهادة عند الموت - ررقا الله ذلك - وفي الأفيون سبعون مضرات، منها: نسيان الشهادتين عند الموت - حفظنا الله عنه -.

قال في جمعة إلخ تقدم ضبطه في المواقيت، من الجمع جمع جمعة، وقد تجمع على جمعات "يا معاشر" بالجمع، وفي نسخة: معشر بالإنفراد المسلمين. قال النووي: المعشر الطائفة الذي يشملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والنساء معشر، والأنبياء معشر، وما أشبهها. "إن هذا يوم جعله الله عيداً"، ولفظ ابن ماجه: "إن هذا يوم جعله الله عيداً"، فهو هذه الأمة خاصة، حزم به أبو سعيد وغيره، وذلك أنه سبحانه وتعالى خلق العالم في ستة أيام، -

١٤٣ - **ماثل** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **"لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ"** لَحَبَّ عَلَيْهِمُ

= وكسى كل يوم منها اسماً يخصه، وحصل كل يوم نصف من الخلق أوحده فيه، وجعل يوم الجمعة كمال الخلق جمعاً وعيداً للمؤمنين يجتمعون فيه لعبادته وذكره. قلت: ويؤيده ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: **"مَنْ جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَغَسَّلَ رَأْسَهُ وَخَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَكَلَّمَ نَفْسَهُ بِسَبْعِينَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَخْضَعَ رَأْسَهُ لِلْإِمَامِ يَوْمَ ذَلِكَ خَفِيَ عَنْهُ رَبُّهُ"** وَيُغْفَرُ لَهُ مَا فِي سَبْعِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا سَبَقَ لَهُ مِنْ دَابَّةٍ أَلْفَ مَرَّةٍ" **وَالْإِمَامُ** كذا في "المشكاة"، وفيه عن نافع عنه. والعيد: ما يعاد مرة بعد أخرى، وحصة الشرخ يومي الأصحى والفطر، ولد كان ذلك اليوم معمولاً في الشرع للسرور واستعمل العيد في كل يوم مسرة. قال في "الدر المختار": سمي به؛ لأن الله فيه عوائد الإحسان ولعوده بالسرور غالباً أو تعاضلاً، وبسعمل في كل يوم مسرة وبداقين:

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة ووجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

'فاعتسوا' فإن الأعياد التحمل فيها مندوب، والاعتسال من التحمل، وبأنى حكمه في ناه، وطاهر لفظ 'الموطأ' أن الاعتسال لا يختص بمن يغني الجمعة، وقطع ابن ماجه: فمن جاء من الجمعة فليغتسل بشير إلى أنه حصل لمن يعصرها، وسيأتي الكلام على ذلك في الجمعة. فمن كان عده صيب' وهو من طيب امرأته "فلا يصره أن يمس منه" غيره على شأن معنى الدب والترعيب، فهو بمنزلة التصريح بأنه غير واجب، وأوجه أبو هريرة يوم الجمعة، فإن لم يعمل على إيجاب سنة وأدب، فالحضور على خلافه، فله الرقابي. قلت: إلا أن الحافظ نقل عن ابن حبيب من المالكية أنه يرمي الآتي إلى الجمعة الاعتسال والاستناب والضب؛ لرواية الحذري عند البخاري، إلا أن يقال: إن المراد بالبروم عده أيضاً بزم التأكيد لا الوجوب. 'وعبيكم بالسواك' أي لرموه بتأكد استحبابه، وليس بواجب المنفي في الحديث الآتي.

ثم الحديث مرسل عند 'الموطأ'، ومتصل عند ابن ماجه بذكر ابن عباس، لكن عورض بما في 'البخاري' عن شعيب عن الزهري، قال صاؤس: قلت لابن عباس: ذكروا أن النبي ﷺ قال: **"مَنْ جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَغَسَّلَ رَأْسَهُ وَخَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَكَلَّمَ نَفْسَهُ بِسَبْعِينَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَخْضَعَ رَأْسَهُ لِلْإِمَامِ يَوْمَ ذَلِكَ خَفِيَ عَنْهُ رَبُّهُ"** وَيُغْفَرُ لَهُ مَا فِي سَبْعِينَ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا سَبَقَ لَهُ مِنْ دَابَّةٍ أَلْفَ مَرَّةٍ" قال ابن عباس: أما اغسل فعمه، وأما الصيب فلا أدري، فكيف ينبغي درايته مع روايته؟ وأجيب بأن صاحب الس لأحضر الذي رواه عن الزهري عند ابن ماجه ضعيف، ومالك خالفه فأرسله. قال الحافظ: فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما سبه أو عكس ذلك.

لَوْلَا كلمة تدل على انتهاء الشيء شوت غيره، وفيه مركبة من لفظ "لو" و"لا" النافية "أَنْ أَشَقَّ" أي أثقل، يقال: شققت عليه إذا دحنت عليه المشقة 'على أمتي' وذلك لما قد علم من إشفاقه ﷺ على أمته، والرفق بهم وحرصه على التحفيف عنهم، وروي في بعض الروايات: "عني الناس" والمراد: الأمة. "لأمرتهم" أي أمر وجوب كما هو طاهر السياق، وفي لفظ مسائي: 'الفرصة' تدل 'لأمرت'. قال ابن رسلان. فيه حجة لأهل الأصول أن الأمر للوجوب؛ لأنه - يعني الأمر لأجل المشقة، وأمر الدب باق بالإجماع، فلم يرتفع إلا أمر الوجوب. =

١٤٤ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ".

= قال الرقائي: فيه حجة بوجهين: الأول: أنه نفى الأمر مع ثبوت البدية، ولو كان للدب لما جاز النفي. والثاني: أنه جعل الأمر للمشقة عليهم، وإنما يتحقق إذا كان للوجوب؛ إذ الدب لا مشقة فيه؛ لأنه جازم الترك. 'السواك' بمعنى المصدر، أو حذف انصاف أي استعماله، راد المحاري: "مع كل صلاة"، ولا يوجد شيء من روايات 'أموطاً' إلا عن معمر بن عيسى بلفظ: "عند كل صلاة"، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيسى عن أبي الرناد، وحالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج، فقال: "مع الوضوء" أخرجه أحمد، قال الإمام الشافعي: في الحديث دليل على أن السواك ليس بواجب؛ إذ لو كان واجباً لأمر به، شق أو لا. قال السيوطي: وفي الحديث اختصار من أثابه وأخره، فقد رواه الشافعي في 'الأم' بسنده: **عند كل صلاة**. قلت: وكذا أخرجه الجماعة.

لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ. و'أن' مصدرية في محل الرفع على الابتداء، والخبر محذوف أي لولا المشقة موجودة "على أمتهم" لأمرهم. **السواك مع كل وضوء** والحديث موقوف لفظاً مرفوعاً حكماً. قال ابن عبد البر: هذا الحديث يدخل في المسند أي المرفوع؛ لاتصاله من غير وجه، ولما يدل عليه اللفظ. قال العيني في "شرح المحاري": إنه موقوف عند يحيى بن يحيى وضائفة، ورفع روح وسعيد بن عمير ومطرف وجماعة عن مالك. قال السيوطي في "التبوير": ومن رواه كما رواه يحيى أبو مصعب وابن بكير واثقبي وابن القاسم وابن وهب وابن بافع، ورواه معمر بن عيسى وأيوب بن صالح وعبد الرحمن بن مهدي وجويرية وأبو قرة وإسماعيل وذكر جماعة رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ بِسَنَدِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **عند كل صلاة** مع كل وضوء. قال الرقائي: وكذا أخرجه الشافعي في "مسنده" مصرحاً برفعه، والبيهقي في سننه، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" بإسناد حسن من حديث علي مرفوعاً بهذا اللفظ، ولحاكم والبيهقي برواية المقرئ عن أبي هريرة رفعه: **عند كل صلاة** مع كل وضوء. قال إمامنا: صحيح على شرطهما، فعلم أن **السواك** بدب إليه مع الوضوء أيضاً، وعند الصلاة أيضاً، فالشهور عند الحنفية أنه مسنون عند الوضوء فقط.

فعلى هذا روايات "عند كل صلاة" محمولة على الوضوء، كيف ولم يختلف الرواة في حديث حميد عن أبي هريرة في لفظ "الوضوء" وورد لفظ "الصلاة" في رواية الأعرج والمقرئ، لكن روي في بعض ألفاظ هذه الروايات أيضاً "عند وضوء كل صلاة" كما تقدم قريباً، وتقدم تحت رواية الأولى أيضاً، ورحح الحنفية روايات الوضوء، وأولوا إليها روايات الصلاة، أما بخلاف انصاف فمعنى "عند كل صلاة" أي عند وضوئها، أو يقال: إن الوضوء لكل صلاة مرغّب في الشرع، فالأمر بلفظ "عند كل صلاة" هو بعبارة مؤدى عند كل وضوء؛ لاستزمامها عملاً بالاستحباب، وإما احتيج إلى ترجيح روايات الوضوء؛ لأن السواك عند الصلاة ربما يخرج الدم من الأسنان، =

مَا جَاءَ فِي النَّدَاءِ لِلصَّلَاةِ

١٤٥ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ:

= وهو يحس بالإجماع، وإنما خلاف في انتقاض الوضوء منه. وقال القاري: إنما لم نجعله عمداً من سبب الصلاة؛ لأنه مظنة خروج الدم، وهو باقض عدداً، فربما يقضي إلى حرج، ولأنه لم يرو أن النبي ﷺ استاك عند قيامه إلى صلاة، وهذا كنه عني المشهور عند الحنفية، وقد ذكر في بعض الكتب استحباب استاك عند الصلاة أيضاً، كما قاله ابن اعمام والتارحانية والشامي وغيرهم؛ فإنهم احتاروا الدب عند كل صلاة أيضاً، وعنى هد كذا يرويت عن ظاهرهما، فهو استاك عندها يسعي أن يستعمل السواك بالرفق على نفس الأسبب دون شدة كما قاله القاري، ويتممض بعده نطة خروج الدم، ويعسل السواك ولا يتركه كذا منطحة بالرفق، فإن النبي ﷺ إذا استاك يعصي استاك عائشة رضي الله عنها، وقد بدا إلى الصافة، ولم يثبت عنه ﷺ أنه استاك أبداً عند التحريمة، مع أن الأسوكة المثلطحة بالراق المنقاة قدام المصلي أو في حبه أو في أدبه داخل في عموم لهي عن اسرق بيه وبين القصة؛ فإن ما عني رأس السواك لا يكر عن كونه براقاً، فتأمل، والله ولي التوفيق.

النداء للصلاة. والمراد به الأذان، سمي به، لأنه نداء إلى الصلاة ودعاء إليها، وهو لغة: الإعلام، واصطلاحاً: الإعلام بوقت الصلاة، واحتلت الروايات في بدئه، ففي بعضها أنه شرع مع الصلاة بينة الإسراء، وفي بعضها: أن جبريل أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرصت الصلاة، لكن قال الحافظ بعد ذكر الروايات: ولحق أنه لا يصح شيء من هذه، وقد أطلنا الكلام في ذلك، وقال: قد حزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بعد أذان مد فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر، وإلى أن وقع التشاور على ما في حديث عبد الله بن زيد وغيره، قتل: واحمهور بعد ما اتفقوا على أن شرعية الأذان كانت بعد الهجرة، احتنفوا في السن، فقبل. كان في أول سنة من سبي الهجرة. قال ابن رزقاني: وهو الرجح، ورححه الشوكاني في "اللب"، وبه حرم الحافظ في تقديمه، وقال: كان بدؤه في السنة الأولى بعد بناء المسجد، واحتاره النووي في "تهذيب اللغات"، وكذا صاحب الدر المختار من الحنفية، وعمامة أهل اتاريخ أيضاً عدوه في وقائع السنة الأولى، وقيل: كان في السنة الثانية. قال في "نواهب" وكان فيما قيل في السنة الثانية. قال القاري: وكان شرعية الأذان في السنة الثانية، وقيل: في أولها. قلت: والجمهور على الأول، ولم يحتسبوا أن بدئه كان إذا دكروا السار والناقوس، فدكروا اليهود والصارى، ثم اللام في قوله: 'الصلاة بمعنى الاحتصاص أو بمعنى 'إلى' والأذان كالإقامة من حصائص هذه الأمة، وحكم ألقاص الأذان سطها الحافظ في 'الفتح'، ونقل عن القرطبي وغيره: أنه مع قلة الفاظه مشتمل على مسائل العقيدة من الأكرية والتوحيد وفي الشرك وإثبات الرسالة والمعاد.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ خَشَبَتَيْنِ يُضْرَبُ بِهِمَا؛ لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ،
فَأَرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ خَشَبَتَيْنِ فِي النَّوْمِ،
مُتَعَلِّقَ بَارِي

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ والمسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحبون الصلاة، ليس يبادى هم، فتكلموا في ذلك، فقال بعضهم: يتحد ناقوساً مثل ناقوس البصري، وقال بعضهم: بوقاً مثل قرن اليهود، الحديث في "الصحيحين"، وقال بعضهم: انصب راية عند حضور الصلاة، فلم يعجبه ذلك كما في "أبي داود". "قد أراد أن يتحد" جمع الناس إلى الصلاة "خشبتين" أي اسقوس، وهو خشبان، إحداهما ضويفة تضرب خشبة أصغر منها، فيخرج منها صوت، وقيل: الطويلة تسمى ناقوساً والقصيرة ويلاً "يضرب بهما" كذا في الحاشية. ولعل وجه اختياره على النار والنوق كون البصري أقرب من اليهود بالصواعة والنودة. "يجتمع أساس" صوته "لصلاة". وهل أمر به النبي ﷺ أو لا؟ صاهر رواية عبد الله بن زيد عبد أبي داود: نعم، وقيل: م يأمر النبي ﷺ إلى ذلك الوقت، وحديث أبي داود مؤوَّن، ثم في القصة دليل على أنه ﷺ كان له الاحتهاد في الأمور الشرعية، ما لم يصح له على الحكم.

عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه أبو محمد الأنصاري، ثم من بني الحارث بن الخزرج، فيقال له: الخزرجي الحارثي، شهد العقبة ويدرأ. قال الترمذي عن الحارثي: لا يعرف له عن النبي ﷺ شيئاً إلا هذا الحديث الواحد في الأدان، وكذا قال ابن عدي. قال الخافظ في "الإصابة": "طبق غير واحد أنه ما له غيره، وهو خطأ، فقد جاءت عنه ستة أو سبعة أحاديث، وقريب منه ما في "التلخيص الخير"، مات سنة ٣٢ هـ، وهو بن ٦٤ هـ سنة، وصلى عليه عثمان بن عفان. كذا قال ولده. وقال الخاكم: الصحيح أنه قتل بأحد، فأرويات عنه كلها مقطعة، وحالف ذلك في "المستدرک"، قاله الزرقاني. "خشبتين" أي الناقوس "في النوم" متعلق بـ "أرى"، وهذه الرؤيا مذكورة في "أبي داود" مفصلاً، وصاهر "الموطأ" أن الرؤية كان في النوم، وبخالفه ما في "كتاب الصلاة" لأبي نعيم: لولا اتمامي النفس لقلت: إني لم أكن نائماً، وأحمد عن معاذ بن جبل ﷺ أن عبد الله بن زيد قال: يا رسول الله إني رأيت فيما يرى النائم، ولو قلت: إني لم أكن نائماً لصدقت الحديث. قلت: وعبد أبي داود برواية ابن أبي ليلى: "بولا أن يقول الناس لقلت: إني كنت يقظاً غير نائم" الحديث، وعبد أبي داود: إني لبين نائم ويقظان، فقيل: المراد به النوم الخفيف، والأوجه عندني ما قال السيوطي: إن الأظهر أن يحمل على الحالة التي تعترى أرباب الأحوال، ويشاهدون فيه ما يشاهدون، ويسمعون فيه ما يسمعون، والصحاح رؤوس أرباب الأحوال. قلت: ورواية أبي نعيم كالص على ذلك؛ إذ قال: لولا اتمامي النفس، فعلى هذا من غيره بالنوم حتى عبد الله بن زيد نفسه أيضاً محار. "فقال" عبد الله لحامل الناقوس: "إن هاتين الخشبتين" لحنو" أي منشاه "مما يريد رسول الله ﷺ استعماله: ليجمع به الناس إلى الصلاة، فقيل لعبد الله، والقاتل هو حامل الناقوس كما في روايته عن أبي داود، وهو الملك الممرل من السماء كما في حل الروايات، وهل كان جبريل أو غيره؟ مختلف بين المشايخ. "لا تؤدون للصلاة" فأسمعه الأدان "فأنتي" عبد الله إلى "رسول الله ﷺ" حين استيقظ من منامه "فذكر له ﷺ ذلك" الرؤيا، فقال ﷺ: هـ هـ هـ حين رآه الله تعالى.

فَقَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ لَحَوَّ مِمَّا يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقِيلَ: أَلَا تُؤَذِّنُونَ لِبَصَلَاةٍ؟ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَيْقَظَ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَذَانِ.

١٤٦ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ".

بإلاذان برؤيا عبد الله بن يزيد. أن رسول الله ﷺ هكذا رواية الجماعة عن مالك كما تقدم، وهكذا أخرجه الستة وغيرهم. قال الخافظ: ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، أخرجه السائي وابن ماجه، قال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي: حديث مالك ومن تابعه أصح. قال الترمذي: ورواية مالك أصح. وقال أبو حاتم في "العلل": وحديث مالك أشبه. قال الخافظ: ورواه جبير القصاب عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد، أخرجه مسند في مسنده عنه. قال الدرقي: هو خطأ، والصواب الرواية الأولى.

إذا سمعتم النداء أي الأذان، وفيه أنه يختص بالسماع، فلو لم يسمع لعد أو صم لم يسمع عليه الإحانة، صرح به الشامي من الخفية، والنووي في "المهدب" من الشافعية، فلو رأى المؤذن على المنارة في الوقت، وعدم أنه يؤذن لكن لا يسمع، لا تشرع له الانتاعة، قاله النووي. "فقولوا" أمر وجوب كما يفهم أصحابي عن قوم من السلف، وهو قول الظاهرية وإن وهب، أو أمر مذنب كما عليه الجمهور، وهما قولان مشايخ الخفية كما في 'الشامي'، لكن الأوجه عندي عدم الوجوب؛ لحو انتون عنه. قال ابن قدامة في 'المعني': لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب ذلك. وقال ابن رسلان: الأمر للندب عند الجمهور، والصارف عن الوجوب على ما قيل: اقتراه بأمر الصلاة وسؤال الوسيطة، وهما مستحان، وفيه نظر؛ فإن دلالة الاقتراح غير معمول عند الجمهور خلافاً لسنن. قلت: واستدل الأولون بظاهر الأوامر، والآخرون برواية مسلم وغيره: أنه ﷺ سمع مؤذناً، فلما كبر قال: على بصعده، فلما تشهد قال: **ح ح من** الحديث، فلما لم يقل **أبني** ﷺ مثل ما يقول المؤذن، علم أنه ليس للوجوب، وما قيل: يحتمل أنه **ح ح** فانه بعد الإحانة، فلا دليل عليه.

مثل ما يقول المؤذن في التعير بالمصارع دون الماصي إشارة إلى أنه يقوله السامع بعد كل كلمة، وحديث عمر بن الخطاب عند مسلم وأبي داود صريح في ذلك، ولفظه: إذا قال المؤذن: "الله أكبر الله أكبر"، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر. وإذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله" الحديث. 'المؤذن' قيل: إن لفظ 'المؤذن' مدرج، والمرفوع قد انتهى على لفظ: "يقول"، ولكن لا حجة عنيه، وظاهر الحديث: أنه يقول مثله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر في 'مسند' وغيره وحديث معاوية في 'البحاري' دلا على أنه يختص منه حي على الصلاة وحي على الفلاح، ويقول بينهما: لا حول ولا قوة إلا بالله، واختاره أصحاب المذاهب الأربعة كما في كتبهم. =

١٤٧ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ،

- قال في "الدائع" يقول مكسة: لا حور ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ لأن إعادة ذلك تشبه المحاكاة والاستهزاء، وكذا إذا قال المؤذن: صلاة خير من النوم، لا يعيده السامع؛ لما قلنا، ولكنه يقول: صدقت وبررت، وأثنى الطحاوي، واستحبه المعني. قال الرزقي نعا لمحافظ: وهو المشهور عند الجمهور، وقيل: يجمع بينهما، نقله الشامي عن البعض، وهو وجه لبعض الحاشية، وهو قول بعض المالكية كما يفهم من بعض كتبهم، لكن الراجح المشهور عند الأربعة هو الأول كما تقدم.

لو يعلم الناس غير بلفظ المضارع؛ ليدل على الاستمرار "ما في الداء أي الأذان". قال العيني: الأذان أحص من الداء، والمعنى: لو يعلمون ما في الأذان من الأجر كما ورد في الروايات كقوله **من زاد صلاة يومه بمائة ركعة أو مائة الفضة**. وكفوفه **بمئة ألف درهم**: أيضاً: **كل من صلى ركعتين بعد المغرب لم يمت حتى يرى شدة نور أبي بكر** وأيضاً: **من نزل منزلاً فقرأ الحمد والبراءة والنور والمائدة والحجرات والعنكبوت والسجدة الطويلة وسورة النجم والفصل التي وردت في الروايات، وأنه الفصل بلفظ "ما" ولم يبين له المسألة أو لإظهار أنه لا يدخل تحت الوصف والإصلاح، يعني لو يعلمون مقدار الثواب عليه لتأدروا كلهم، ولم يعدوا إلا أن يستهموا عنه، راد أبو الشيخ لفظ: من الحمر والبكرة.** "و' كذلك لو يعلمون ما في "الصف الأول" من الأجر والخير والبركة لاستهموا عليه، واختلفوا في الصف الأول، فقيل: معناه السابق إلى المسجد، وقيل: المصلي في الصف الذي يلي الإمام، وصحح القرطبي الثاني. وقال ابن عبد البر: لا أعلم حلقاً أن من بكر وانتظر الصلاة وإن لم يصل في الصف الأول أفضل ممن تأخر وصلى في الصف الأول. قال العيني: قال القرطبي: احتتموا في الصف الأول هل هو الذي يلي الإمام أو المبكر؟ والصحيح أنه الذي يلي الإمام، فإن كان بين الإمام وبين الناس حائل كما أحدث الناس المقاصير، فالصف الأول هو الذي على المقصورة. وفي "التوضيح": الصف الأول الذي يلي الإمام ولو وقع فيه حائل، حلقاً لماثلث، وأبعد من قال: إنه المبكر، ولو جاء رجل ورأى الصف الأول مسدوداً لا ينبغي أن يزاحمه، وقد روي عن اس عمار يرفعه: **من دخل الصف الأول ثم وجد مكاناً مستوراً سجد سبع سجعات**. وفي "الشامي": احتتموا في الصف الأول، قيل: هو حلف الإمام في المقصورة، وقيل: ما بين المقصورة خارجها، وبه أخذ العقبة أبو الليث توسعة على الأمة كي لا تفترقه الفسيلة، فلا يذهب عليك أن ههنا اختلافين، الأول: في أن مصداقه المبكر أو القائم في الصف الأول حقيقة، والثاني: أن المراد بالصف الأول ما في داخل المقصورة أو خارجها، ولشيوخ العلامة محمد حسن الأفغاني المهاجر المكّي - برد الله مصحفه من أجل تلامذة شيخنا قطب الأقطاب المحدث الحسيني نور الله مرقدته - رسالة وجيزة في الصنف، بسط فيها ما يتعلق بالصنف أحسن البسط، فارجع إليها إن شئت.

ثم لم يحدوا إلخ شيئاً من وجه الأوبية بأن يقع التساوي، أما في الأدان فأن يستوا كلهم في رفع الصوت وحسنه، وأما في الصف فأن يصلوا كلهم دفعة واحدة إلا أن يستهموا أي يقرعوا، والاستهم: الاقتراع، يقال: استهموا فسهمهم فلان سهماً إذا أقرعهم. "عبه" أي على الاستحقاق فيهما، وهو مفهوم من الكلام السابق، فالضمير إلى ما ذكر من الأمرين، وه جرم القرطي، وقال: ولا يلزم أن يبقى الداء صائغاً بلا فائدة، وهو الصواب، فما قال ابن عبد البر: "إن الضمير عائد على الصف الأول؛ لأنه قريب" ليس بوجيه، ويرده رواية عبد الرزاق عن مالك بنط: "لاستهموا عليهما"، كما ذكرها الحفاظ ابن حجر واليعني. "لاستهموا" أي أقرعوا، ومنه قوله تعالى: **فاحصموا إليهم عصفرة في الآيات** (صافات ١٤١) قال اسوي: يعني أهم لو علموا فصيلة الأدان، ثم ما حدوا صريفاً يخصونه به، لاقرعوا في تحصيله، وهذا المعنى أراد السحاري، واستشهد عليه بقصة سعد في أن قوماً اختلفوا في الأدان، فأقرع بينهم سعد، ويؤيده رواية مسلم بنط: "كانت قرعة"، ويقال لها: الاستهم؛ لأهم كانوا يكتنون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في شيء، فمن حرج سهمه عبد، وقيل: المراد بالاستهم ههنا الترامي بالسهام، وأنه حرج محرر المصلحة، فيكون المعنى: إلا خاصموا وتناحوا لتحصيله، ويستأنس هذا المعنى بحديث: **لتناحدا عليه بالسيف**

ما في التهجير هو انشي إلى الصلاة في الهاجرة، وذلك لا يكون إلا للطهر أو الجمعة، واحتاره الباجي وغيره، وإليه مال إسماعيلي؛ إذ يوجب عليه في صحيحه باب فصل التهجير إلى الطهر، لما أن التهجير مشتق من إهاجرة، وهي شدة الحر بصف النهار، وحصة الخليل بالجمعة كما في "التوير"، وقيل: المراد به التكثير إلى الصلاة مطلقاً أي صلاة كانت، قاله إسماعيلي وغيره، وصوبه النووي، ورجحه العيني، واحتاره ابن عبد البر؛ إذ قال: هو البدار إلى الصلاة أو وقتها، ولا يرد على الحديث إذا أريد به الطهر مشروعية الإبراد؛ لأنه شرع الرفق، وأما من ترك فائتته، وفسد إلى المسجد في إهاجرة ليطهر الصلاة، فلا يخفى ما له من الفصل، قاله إسماعيلي. فنت: ولا يخفى أن الانتظار إلى إبراد أكثر أحراراً؛ فإنه في الصلاة ما دام ينتظرها، "لاستقوا إليه" والمراد: الاستئذان معي لا حسناً لأن المسابقة بالأقدام وهي السعي إلى الصلاة - ممنوع كما سيحيى في الحديث الآتي. ولو يعلمون ما في العتمة أي العشاء، سمي بها؛ لأنهم يعتمدون بالإيل كما ورد، وسيأتي السحث في تحقيق لفظ العتمة في باب ما جاء في العتمة والصبح، ثم في الحديث تسميتها بالعتمة، وقد ثبت النهي عن التسمية بها، قال **عنه** لا يحسنه أحد من على **صلاهكم** هذه الحديث، فهذا الحديث لبيان الحوز، وأن النهي ليس للتحريم أو استعمال مصلحة، وهي أن الأعراب قد يطلقون العشاء على المغرب، فكان حمل الحديث على المغرب محتملاً، وإذا فات المقصود فاستعمل لفظ العتمة؛ لئلا يشكوا فيها، أو يقال: إن النهي عن الغلبة. قال الرزقاني: ويشهد لهذا الحديث أحاديث -

١٤٨ - **مالك** عَنْ **الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ**، عَنْ **أَبِيهِ** **وَإِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ**، **أَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَوُوبَ بِالصَّلَاةِ،**
 أي العلاء

= فيها تسمية العشاء بالعتمة، فحائر أن تسمى بالاسمين جميعاً، ولا خلاف بين الفقهاء اليوم في ذلك. فنت: ويؤيده تبويب البحاري في صحيحه باب ذكر العشاء واعتمة، ومن رآه واسعاً، وسيأتي في "الموطأ": ما جاء في العتمة والصبح. "والصبح" بالحر أي لو يعملون ثواب هاتين الصلاتين، وحصلهما بذلك؛ لأن السعي إليهما أشق؛ لكونهما في وقتي اليوم. قال النووي: لما فيه من تقيص أو سوء وآخره. وقال ابن عبد البر: الآثار فيهما كثيرة، منها: قوله **ﷺ: "فَلْيَصَلِّ عَلَى سِتِّينَ صَلَاةً لِعَتَمَةٍ صَلَاةً مَحْرُومَةً لَأَتَوْهَا لِكثْرَةِ أَجْرِهَا 'وَلَوْ حَوًّا' فَتُفْتَحَ** المهمة وسكون الموحدة. قال النووي: يحتاج إلى صطحة؛ لأي رأيت من الكبار من صحفه، أي مشياً على اليدين والركبتين أو عني مفعدته. قال العيني: "لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبْوًّا" أي ولو كانوا حابسين من حتى الصبي إذا مشى على أربع. قال صاحب "المحمل": ويقال: إذا مشى على يديه وركبتيه أو إسته. وفي "التصوير" عن الشيخ أكمال: اخبر بالخاء المهمة وسكون الموحدة: هو المشي على اليدين والركبتين، ولاس أي شبة من حديث أبي الدرداء **ﷺ: "مَوْقُوفًا: 'وَلَوْ حَبْوًّا' عَلَى الْمُرَافِقِ وَالرَّكْبِ"** يعني يرحفون إليهما إذا معهم ماع من المشي كما يرحف الصغير.

إذا توب إلخ. صم الثاء المثناة وتشديد الواو المكسورة آخره موحدة، أي أقيم "بالصلاة" وقد وردت الروايات الكثيرة بلفظ: أقيم، فهو يعين المراد، وأصل ثابت رجوع، فكان المؤذن رجوع إلى صرب من الأدان؛ لأنه دعا للصلاة بها ثانياً بعد الدعاء بالأدان أولاً، ولا تخصيص للإقامة، بل المراد مطلق المشي إلى الصلاة كما ورد بلفظ: "إذا أتيتم الصلاة"، ووجه التقييد بالإقامة في بعض الروايات كما ههنا: أنها هي الحامة عاباً على الإسراع؛ فإن المسرع عند الإقامة يترجى إدراك التكملة الأولى، وفيده بعضهم نخالة الإقامة، فقال: إن المسرع عند الإقامة يتعب فيقر، أو يصلي تلك الحالة، فلا يحصل له تمام الخشوع، بخلاف من جاء قبل ذلك، فلا تقام الصلاة حتى يستريح، لكن عموم قوله: "إذا أتيتم الصلاة" يتناول ما قبل الإقامة، "ولا تأتوها" أي الصلاة "و" الواو حالبة "أنتم تسعون" أي تمشون بالسرعة، والمراد الإسراع المفضي إلى تشتت الناس؛ فإنه يذهب الخشوع في الصلاة، ولا يشكل بقوله تعالى: **وَسِعْرَ بِي دَكْرٍ مَكْرٍ** (جمعه ٩)، لأنه ليس المراد هناك حقيقة السعي والإسراع المشتت، بل المراد الإمضاء وشدة الاهتمام إليه، وه جمع بينهما الإمام مالك بنفسه كما سيأتي في أبواب الجمعة في باب ما جاء في السعي يوم الجمعة، وسيأتي ههناك شيء من السط فيه، "وتأوتوها وعبيكم أسكينة" صطحة القرطبي بالنصب على الإعراء، والنووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال. قال العراقي: المشهور في الرواية الرفع، راد في رواية الصحيحين: "والوقار"، فقليل: هو معنى السكينة تأكيد له، وقيل: بينهما فرق، فالسكينة التلي في الحركات واحتجاب العتث، والوقار في الهيئة كعص البصر وحفظ الصوت وعدم الالتفات. قال ابن العربي: هل الوصية بالسكينة: =

فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ
تمشون بالسرعة

= إنما هي لمن عفل عن المشي إلى المسجد حتى سمع الإقامة، أو من كان له شغل، وكلاهما سوء في النهي عن الإسراع. "فما أدركتم" الناء جواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتكم به، فما أدركتم 'فصلوا' مع الإمام، وكأنه تأكيد لما سبق؛ لئلا يتوهم أحد أن المانع عن السعي إذا لم يخف فوت جزء من الصلاة، وإنما إذا خاف فلا، فصرح بالنهي وإن فات منه ما فات. "وما فاتكم" قال ابن العربي: فيه دليل على فساد قول ابن سيرين: لا تقبل: فاتت الصلاة، ولكن قل: لم تترك. 'فأتموا' وفي رواية: فاقصوا، وكلا اللطيفين وردت الروايات الكثيرة، وما أبو داود إلى إثبات ترجيح روايات: "فأتموا" بكثرة الطرق، وسقط الشيخ في "البدل" نقلاً عن العيني وغيره طرق لفظ: "فاقصوا"، وبني عليه اختلاف العلماء في المسوق أن ما أدركه مع الإمام أول صلاته أو آخره.

واختلفوا فيه على أربعة أقوال، أحدها: أنه أول صلاته، وإنما يكون نابياً عليه في الأفعال والأقوال، وهو قول الشافعي وإسحاق والأوراعي، وهو رواية عن مالك وأحمد عملاً عن روايات: 'فأتموا'. والثاني: أنه أول صلاته بالنسبة إلى الأفعال فينبغي عليها، وآخرها بالنسبة إلى الأقوال فيقتضيها، وهو قول مالك. قال الرزقي: وأعمل ما نث في المشهور في مذهبه الروايتين، فقال: بقضي القول وبني الفعل. قنت: وهو مؤدى قول الإمام محمد من أحقية؛ إذ قال: المسوق يقضي أول صلاته في حق قراءة، وآخرها في حق تشهد، وليس بين كلام محمد وكلام الإمام مالك مرید اختلاف إلا في بعض الخبرات كما سقط في "النداء"، ولأجل هذا الاختلاف جعل الشيخ في "البدل" قول محمد قولاً خامساً من الأقوال في المسألة، وجمعتهما في قول واحد للاختصار، وعدم الاختلاف في معظم المسائل، ثم قال الشامي: ظاهر كلامهم اعتماد قول محمد.

قلت: وهل هو قول محمد وحده أو قولهما؟ مختلف بين الفقهاء. قال الشامي: هذا قول محمد كما في "مبسوط السرحسي" وفي "صلاة الخلائي": إن هذا قولهما. الثالث: أن ما أدرك فهو أول صلاته، إلا أنه يقرأ فيها بالحمد وسورة مع الإمام، وإذا قام بقضاء قصي بالحمد وحدها؛ لأنه آخر صلاته، وهو قول المري وإسحاق وأهل الظاهر. والرابع: أنه آخر صلاته، وأنه يكون قاصياً في الأقوال والأفعال، وهو قول أبي حنيفة وأحمد في رواية. قال ابن الحوري: الأشبه بمذهبه ومذهب أبي حنيفة أنه آخر صلاته، وهو قول مالك رواه ابن القاسم، وقول ابن أشعث وابن الماجشون، واختاره ابن حبيب، كذا في "البدل" عن العيني. قال ابن العربي: احتج فيه قول مالك، فتارة جعلها مالك في القراءة آخرًا وفي الجلوس أولاً، وقد استقصينا ذلك في كتب المسائل. قنت: وتوصيح الاختلاف فيهم على ما في حاشية "المحرر" و"الشامي" وغير ذلك: أن من سبق ثلاث ركعات، فإنه إذا سلم الإمام يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة، ثم يقوم من غير تشهد، فيصلي أخرى بالفاتحة وسورة، ثم يقعد ويتشهد، ثم يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة لا غير، ويتشهد ويسلم، وهذا عددهما يعني عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: يقضي ركعة بالفاتحة وسورة، ويقعد ويتشهد، ثم يقوم فيصلي ركعتين، أو لاها بالفاتحة وسورة، =

فَاتِمُوا؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ".

١٤٩ - مات عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ،

= وأخبرهما بالعائجة خاصة، وتقدم أن معنى اختلاف الأئمة في ذلك اختلاف الروايات فيها من قوله .
 . قال الشيخ في "البدل": إن الروايات في هذا الباب متعارضة، فلم تنق حجة لأحد، وقوله .
 . كما هو وارد في عدة الروايات سالم عن المعارضة؛ فإن لفظ "سقى" ظاهر فيما قضا، بل هو نص وبحكم
 ليس فيه احتمال، فهو سالم عن المعارضة لاستدلال الحنفية، لكن الراجح عندي القول الثاني من الأقوال الأربعة؛
 فإن فيه جمعاً بين الروايات، ولا يكر أحد أن الجمع أولى من الترجيح والطرح لبعض الروايات، لا يقال: إن
 الجمع بين الروايات يمكن مما قال له: إن القضاء ههنا بمعنى الإتمام جمعاً بين الروايات؛ لأن للمخالف أن يجعل
 الإتمام بمعنى أداء ما سبقه جمعاً بين الروايات، فم يبق وجه لترجيح ما قاله ابن رسلان تأييداً لمذهبه، وما قلنا من
 وجه الجمع فيه إبقاء اللفظين على معناهما، فهو أولى.

في صلاة ما كان الح أي مدة كونه "يعمد" بكسر الميم أي يقصد "إلى الصلاة" يعني هو في حكم المصلي،
 فيسفي له من اخشوع والوقار الذي يسعى للمصلي، مع أن في عدم الإسراع كثرة الخطأ، وهو مقصود لداته،
 وقد استدلل بالحديث أيضاً على أن مدرك الركوع لا يعتد بتلك الركعة؛ لعموم الأمر بإتمام ما فات، وقد فاته
 القيام والقراءة فيه، وهو قول أبي هريرة وجماعة، وقواه التقي السبكي، وحجة الجمهور حديث أبي بكر لما ركع
 دون الصف، فقال له النبي قنت: وذهب جمهور الأئمة من السلف والخلف إلى
 أن مدرك الركوع مدرك للركعة من غير اشتراط قراءة فاتحة الكتاب. قال ابن عبد البر في "الاستدكار": نه قال
 جمهور الفقهاء، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والثوري والأوراعي وأبي ثور وأحمد
 وإسحاق وروي ذلك عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمرو، وقد ذكرنا الأسايد مهم في "التمهيد".
 حب الغنم والبادية يحتمل أنه كان يحب الغنم أصالة؛ لأنه داخل في جملة الأنواع التي ريس للناس حبها، قال
 تعالى: حب البادية (أن عمران: ١٤٠)، والغنم داخل في الأعمام، فحب البادية
 لأجل الغنم؛ لأن محبتها يحتاج إلى صلاحها بالمرعى، وهو في الغالب يكون في البادية، وهي الصحراء التي لا بنيان
 فيها، ويحتمل أنه يحبها واحترارها عملاً على قوله الحديث، وفيه:
 وقال
 الحديث، رواه البخاري، فيكون حب البادية والغنم قراراً عن الغنم. "فإذا كنت في غنمك أو
 باديتك" شك من الراوي أو تنويع سيما على الوجه الثاني.

قوله لا يسمع الخ تعييل لرفع الصوت 'مدى' يفتح اليمه والقصر أي عاية 'صوت المودن'، وقية: أنه إذا شهد له من بعد عنه، ووصل إليه منتهى الصوت وعائته، فلا أن يشهد له من دمه وسمع ثناء صوته أو بالشهادة 'حسن' قيل: يشبه أن يريد مومي الحسن، وأما غيره فلا يشهدون، بل يعرفون ويعفون من الأدان. قال القاري: الأصهر أن المراد بالحق ما يشمل الملائكة، وقدم: لكنهم أو بضميمة أكثرهم على أكثر الإنس "ولا إنس" قيل: حاص بالمؤمنين، فأما الكافر فلا شهادة له قال عياض: وهذا لا يسمع لقائه؛ ما جاء في الآثار من خلافه. قال القاري: تكثيرهما في سياق النفي: لتعميم الأحياء والأموات. 'ولا شيء' تعميم بعد تخصيص يشمل كل ما بعده صوت المودن، ويشهد به رواية: 'كل رطب ولا يابس، ورواية: "شجر ولا مدر ولا حجر"، فهو من قيل قوله تعالى: المودن، ويشهد به رواية: "لا تسبح حمه ٥٥ (السر، ٤٤) إلا شهد له يوم القيامة قال ابن حجر: بسنن الحال. قال القاري: والمعتمد بسنن اتفاق. قيل: السر في هذه الشهادة مع أنه يعرض عند عالم الغيب والشهادة: أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الدنيا من الدعاوي والاثبات، وقيل: المراد بالشهادة إشعار المشهود له يوم القيامة بالمفضل.

قال أبو سعيد الخدري سمعته من رسول الله أي هذا الكلام لأخبر: وأنه لا يسمع إجماعاً، فقد روى ابن حزيمة بلفظ: إذا كنت بالموادي فارفع صوتك بالثناء، فإني سمعت رسول الله يقول: لا يسمع الحديث، وكذا يؤيده رواية القصص عن مالك. فالظاهر أن ذكر العم والسادية موقوف على أبي سعيد، خلافاً لما أورده الرافعي بلفظ: أن النبي قال لأبي سعيد. من حب العم . . . حديث، وسبقه به الخليلي وإمام الحرمين وغيرهم. وتعقبهم النووي، ولعلهم فهموا أن ضمير "سمعته" راجع إلى كل ما ذكر. قلت. وأخرج البخاري عن أبي سعيد مرفوعاً. لا يسمع من حب العم . . . لا يسمع من حب العم . . . قال القاري: وأخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد، وفي الحديث: "أن حب العم والسادية سيما عند اعتق من أعمال السلف الصالح، وجواز التبيدي بشرط الأمن عند غلبة الجفاء وغيره.

١٥٠ - **مالت** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ؛ حَتَّى لَا يَسْمَعَ النَّدَاءَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ،

إذا نودي إلخ: أي أذن "للصلاة" أي لأجلها "أدبر الشيطان" عن موضع الأدان، والمراد إبليس عني الصاهر، وعليه أكثر الشراح، ويحتمل أن المراد جسس الشيطان، وهو كل متمرد من الجن والإنس، لكن المراد شيطان الجن خاصة. "له ضراط" جملة اسمية وقعت حالاً بدون "واو"؛ لحصول الارتباط بالضمير، وفي بعض الروايات: "أوه صراط" بالواو، وهو بصم الصاد المعجمة كعرب آخره طاء مهملة: ربح يخرج من در الإنسان وغيره، ثم قيل: هذا محمول على الحقيقة؛ لأنهم أحسوا بأكلوهم وبشربوهم، فيصبح منهم حروجه، فقيل: يخرج من شدة الخوف والثقل عليه كما للحمار من ثقل الحمل، أو يكون الفرار من عيطه عن إعلان الإسلام وإظهار شعاره، والصراط لارم لشدة الجري، وقيل: يتعمد إحراجه إما لأن يشتغل بسماع الصوت عن سماع الأدان، أو استخفافاً للأذان كما يفعله السفهاء، أو لتلا بصطر إلى الشهادة في القيامة إذا سمعه، أو ليقابل ما يناسب الصلاة من الطهارة بالحدث، وقيل: محمول على التشبيه شبه اشتغال الشيطان بنفسه، وعقلته عن السماع بالصوت الذي يملأ السمع، ويمنعه عن الاستماع، ثم سماه ضراطاً؛ تقييحاً له، وقيل: المراد بمجرد استحقاق النعير بذكر الله من قوهم: ضطر به فلان إذا استخفه، "حتى لا يسمع النداء" أي التأذين، تعبير لإدباره.

فإذا قضى إلخ: ساء المجهول أو ساء الفاعل روايتان "النداء" بالرفع عن الأول والنصب عن الثاني، والفاعل إذا المنادي "أقبل" الشيطان فوسوس كما في رواية لمسلم. "حتى إذا ثوب" بصم النداء وكسر الواو المشددة أي أقيم "بالصلاة" والتثويب: هو الإعلام مرة بعد أخرى أعم من أن يكون الإقامة أو إعلام المؤذن بين الأدان والإقامة؛ فإنه أيضاً تثويب، لكن المراد هناك ليس إلا الإقامة، وهو نص رواية مسلم بلفظ: "إذا أقيمت"، ومن نقل عن الحنفية أنهم قالوا: إن المراد منه قول المؤذن بين الصلاة والإقامة: حي على الصلاة فليس في محله؛ لأنهم ما قالوه في هذا الحديث، ولا تعلق لقولهم المذكور بهذا الحديث، وسيأتي الكلام مفصلاً في التثويب الذي قال به الحنفية في محله. "أدبر" أي تولى "حتى إذا قضى التثويب" بالرفع أو النصب على الاحتمالين المذكورين "أقبل" الشيطان "حتى يحطر" بفتح التحتانية وكسر الطاء المهملة على ما ضبطه المحققون القاري وغيره، واحتاره القاضي، وقال: إنه الوجه، ومعناه: يوسوس، وأصله من حطر العير بدبه إذا حركه، فحضر به فحذيه، وقيل: يخطر بضم الطاء بمعنى المرور، أي فيمر بين المصلي وقلبه، فهذا وإن فسر به بعض شراح "الموطأ" لكنه ليس بوجيه، وقيل: بالضم بمعنى الدبؤ. قال ابن رسلان: قال عياض: بالصم سمعناه من أكثر الرواة، وصطاه عن المتقين بالكسر. "بين المرء ونفسه" أي قلبه، يعني يحول بين المرء وبين ما يريد من الإقبال على الصلاة، ويحجر بينهما بالوسوسة وحديث النفس، وهذا لا ينافي إسناد الحيلولة إليه سبحانه وتعالى في قوله عز وجل: هَلْ يَسْمَعُونَ هَلْ يَرَوْنَ هَلْ يَشْعُرُونَ (الأنعام ٢٤) لأن إساده إليه تعالى حقيقي، وهذا باعتبار أن الله عز وجل ممكنه منها حتى يتم الابتلاء، وقيل: غير ذلك.

حَتَّى إِذَا تَوُوبَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ الشَّوَيْبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ
وَنَفْسِهِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ
يَذْهَبُ كَمْ صَلَّى".

١٥١ - **ما** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَاعَتَانِ

يقول له **الح** بالرفع استيفاء مبني، وقيل: بالنصب على أنه بدل من "خطير"، وعلى كل حال بيان لوسوسة "له" أي للمصلي "أذكر كذا، ذكر كذا، كذا كناية عن أشياء متعقبة بالصلوة" كما يكس يدكر" أي لأشياء لم يذكرها لمصلي قبل الشروع في الصلاة، وفي رواية: ذكره من حاجاته ما لم يكس يدكره، ومن ثم استنط أبو حبيبة الذي شكاه إليه أنه دون ما لا ثم لم يهتد مكان أن يصلي، ويحرص على أن لا يحدث نفسه شيء من أمر الدنيا، ففعل، فذكر مكان المال في الخاف، قاله الزرقاني تعاضداً للحافظ، وقال أيضاً: وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو أمور الدين كالعلم، حتى يشمل التفكير في معاني الآيات؛ لأن عرضه بقص حشوعه بأي وجه كان. 'حتى يظل الرجل' بالطاء المعجمة المفتوحة في رواية الجمهور أي يصير، وفي رواية: بكسر الصاد المعجمة أي يسي كما في قوله تعالى: **فلا تلهيهم** (نمره ٢٨٢)، وقيل: يحطى كما في قوله تعالى: **فلا تلهيهم** (صه ٥٢)، وقيل: يفتحها من الضلال بمعنى التحير، والمنشهور الأول. 'إن يدري' بكسر الهمزة بمعنى لا النافية، وفي رواية المتفق عليه: لا يدري، وروي بفتح الهمزة، وسبها من عند ابن كثير لأكثر رواة "الموطأ". وقال العلماء: لا يصح رواية الفتح إلا مع الصاد، وأما على الفاء فلا يصح إلا الكسر، وفي السبع الصحيحة لأبي داود: حتى يظل الرجل أن لا يدري بريادة "لا"، فيصح النصب أيضاً مع الضاء. "كم صلى" وفي رواية لسحاري: حتى لا يدري ثلاثاً صلى ثم أربعاً، سقط المشايخ الكلام في وجود أن الشيطان يمر من الأذان هكذا دون لصلاة وغيرها، ذكر أكثره البررقاني، والأوجه عندي فيه: أن الله عز وجل مسبب الأسباب، يؤثر في أي شيء ما شاء، فيجوز أنه تعالى أجزى العادة بتأذيه بالأذان حين سماعه.

انه قال ساعتان **الح** قال ابن عبد البر: هذا الحديث موقوف عند رواية 'موطأ'، ومثله لا يقال بالرأي، وقد رواه جماعة عن مالك مرفوعاً، وقد روي بطرق عن أبي حازم عن سهل، قال: قال رسول الله ﷺ: "الحديث أحرجه أبو داود والدارمي. قال البرقاني. وروى اضرياي وإخاكمه والديلمي الحديث عن سهل مرفوعاً. "تفتح لهما" أي فيهما، فاللام بمعنى "في"، أو يفتح الأبواب لأجل فصيتهما. "أبواب السماء" التي تصعد منها الدعاء، "وقل" فعل ماضٍ من القصة بمعنى المضي كما سيأتي، وهي من الأفعال التي صنعت التصرف. "داع ترد" بناء المجهول "عليه دعوته" يعني أن الإجابة في هذين الوقتين أكثر، ورد الدعاء نادر كأنه لم يقع، فيحتمل أنها قد ترد لموات شرط من شروطه. وقال السيوطي: إن "قل" ههنا للمضي المحض كما هو أحد استعمالاتها، صرح به ابن مالك =

تُفْتَحْ لَهُمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَقَلَّ دَاعٍ تُرَدُّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ: حَضْرَةُ النَّدَاءِ لِلصَّلَاةِ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَلْ يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الْوَقْتُ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ تَثْبِيَةِ

وفي نسخة: فقال
حذر

= في "التسهيل" وغيره. "حاضرة النداء" أي وقت الأذان للصلاة، ووقت "الصف في سبيل الله" أي قتال الكفار لإعلاء كلمة الله، ولفظ "المشكاة" عن أبي داود عن سهل مرفوعاً: ...
... وفي بعض الروايات: "عند المطر" بدل الصف والناس، وفي رواية عائشة المرفوعة عند الديلمي جمع الثلاثة بلفظ: ... الحديث، وراد فيه: ...

سئل **الح** ساء المجهول "مالك عن النداء" أي الأذان "يوم الجمعة هل يجوز أن يكون قبل أن يحل" أي يحيى "الوقت" المعهود، وهو روال الشمس فقال: "لا يكون" حائراً إلا بعد أن تروى الشمس، لأن وقت الجمعة عند اجمهون بعد الروال، فلا يصح الأذان أيضاً قبله، خلافاً للإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه كما تقدم في المواقيت. قال ابن قدامة: الأذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجرى، وهذا لا نعم فيه خلافاً. وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن السنة أن يؤذن للصلاة بعد دخول وقتها، ولأن الأذان شرع للإعلام في الوقت، فلا يشرع قبل الوقت؛ لئلا يذهب المقصود، وسيأتي الكلام على أذان الفجر قبل الوقت قريباً، فانتظر.

وسئل مالك. "عن تثنية" ألقاها "النداء" أي الأذان "والإقامة" العرص: أن ألقاها الأذان والإقامة مثني مثني أو مرة مرة، "و" سئل أيضاً "متى يجب القيام على الناس" إلى الصلاة "حين تقام الصلاة" يعني يشرع المؤذن الإقامة؟ "فقال" الإمام مالك: "لم ينبغي في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه" في المدينة المنورة، ولم يبين الإمام تفصيل ما أدركه عليه في مسألة الأذان، نعم سيصرح ما أدركه عليه في الإقامة، لكن الطاهر: أن المراد منه هو الذي اختاره الإمام مالك مذهباً، وعليه المالكية، وهو أن يؤذن بسبع عشرة كلمة بتثنية التكبير وترجيع الشهادتين. قال الشيخ ابن القيم: إن الإمام مالكاً أخذ بما رأى عليه عمل أهل المدينة من الاختصار على التكبير في الأذان مرتين، وعنى كلمة الإقامة مرة واحدة، وهذا هو الصحيح في مذهب مالك كما في فروعه كالدسوقي وغيره، وما يظهر من كلام ابن رسلان: أن الإمام مالكاً لم يقل بتربيع التكبير ولا الترجيع، فعله وهم من الناقل، وتوضيحه: أنهم اختلفوا في ألقاها الأذان على الأشهر في موضعين، الأول: في التكبير، فقال إمام دار الهجرة: يقال: الله أكبر في بداية الأذان مرتين، وقال الأئمة الثلاثة: تربيعها والثاني: في الترجيع، وذهب إلى سنيته مالك والشافعي، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد إلى أنه لا ترجيع فيه، قال النووي: وذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التحجير بين الترجيع وتركه. قال في "المغني": وجملة ذلك أن اختيار أحمد من الأذان أذان بلال وعبد الله بن زيد **حذر** وهو خمسة عشر كلمة لا ترجيع فيه، وهذا قال الثوري وإسحاق، والأخذ به أولى؛ لأن بلالاً =

النِّدَاءُ وَالْإِقَامَةُ، وَمَتَى يَجِبُ الْقِيَامُ عَلَى النَّاسِ حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ؟

= كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ دائماً سراً وحسراً، وأقره النبي ﷺ بعد أذان أبي مخذورة إلح مختصراً، فالأذان عدداً خمسية وأحمد خمس عشرة كلمة، وعد مالك سبع عشرة كلمة، وعبد لشافعي تسع عشرة كلمة، وهذا كله في غير أذان الفجر، وسيأتي الكلام على أذان الفجر قريباً. وذكر صاحب "البدائع" ههنا اختلافاً ثالثاً، فقال: قال مالك: يحتمل الأذان بقوة: الله أكبر اعتبار الانتهاء بالانتداء، ولنا: حديث عبد الله بن ريد رضي الله عنه وفيه الختم بلا إله إلا الله، ولكن ما وجدته في كتب المذاهب ولا كتب المانكية، وصرح في المدونة وغيره بالختم على لا إله إلا الله، ثم مستدل الجمهور في الاختلاف الأول يعني في تربيع التكبير ما أخرجه أبو داود عن عامر الأحول، عن مكحول، عن ابن جبير، عن أبي مخذورة، وفيه تربيع التكبير، وأخرجه الحاكم في كتابه المنخرج عن مسلم من جهة عبد الله بن سعيد، وأبي موسى وإسحاق بن إبراهيم كلهم عن معاذ بن هشام، وفيه الترييع. وأخرجه ابن مسدة بسنده، وفيه الترييع، ورعه ابن القطان: أن الصحيح عن عامر في هذا الحديث إنما هو الترييع، هكذا رواه عنه جماعة منهم: عفان وسعيد وحجاج، وبذلك يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة كما ورد، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بصريق ابن جريح عن عبد العزيز، وفيه الترييع، وأخرجه أبو داود أيضاً بطريق ابن جريح عن عثمان بن السائب، وفيه الترييع.

قال ابن عبد البر: قد اختلف الروايات عن أبي مخذورة رضي الله عنه، فروي عنه الترييع، وروي التثنية، واشترع فيه من رواية اشقات الحفاظ، وهي زيادة تحب قولها، والعمل عندهم بمكة في آل أبي مخذورة بذلك إلى زماننا، وأيضاً الترييع في حديث عبد الله بن يزيد في قصة النساء، قاله الربيعي في "نصب الرابة"، ومستدل الختمية والحاسة في الاختلاف الثاني - يعني في عدم الترجيع - حديث عبد الله بن ريد؛ فإنه بطرقه كلها باسق بعدم الترجيع، وهو الأصل في باب الأذان. قال ابن خوري في "التحقيق": حديث ابن ريد أصل في التأدين، ويس فيه ترجيع، فدل على أن الترجيع ليس بمسئور، ومنها: حديث ابن عمر رضي الله عنهما "كان الأذان في عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين" رواه أبو داود والنسائي وإندارمي؛ فإنه يدل على التثنية لا الترييع، فدل على الترجيع. ومنها: أحبار أذن بلال؛ فإنه قد أذن في حياته رضي الله عنه، ثم أذن بين يدي أبي بكر رضي الله عنه في زمان خلافته، وهو رئيس المؤذنين وقودتهم. وقد اتفقوا على أن لا ترجيع في أذانه، ولم يختلف أحد في أنه لا ترجيع في أذانه، صرح به ابن الجوزي وغيره. ومنها: أنه لا ترجيع في أذان ابن أم مكتوم، وكان يؤذن في مسجد النبي ﷺ. ومنها: حديث أبي مخذورة عند الطبراني بدون اترجيع. ومنها: حديث أبي اثني مؤذن مسجد الجامع عن ابن عمر: "كان الأذان في عهده رضي الله عنه مثنى مثنى" رواه أبو داود والنسائي وابن حبان، وله طريق آخر عند الدار قطني والبيهقي في سبهما، وأخرجه أبو عوانة في مسنده. ومنها: حديث أذان سعد القرط المؤذن بمسجد قنا وغير ذلك من الروايات الشهيرة الكثيرة الحالية عن الترجيع. "فأما الإقامة" فإنها لا مثنى حتى لفظ "قد قامت الصلاة" أيضاً على المشهور عند الإمام مالك. =

فَقَالَ: لَمْ يَلْغُغْنِي فِي النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَإِنَّهَا لَا تُتَنَّى،
وَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا،.....

= "وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا" أي المدينة المنورة، واحتلف العلماء فيها في الموضوعين، الأول: في سائر ألفاظ الإقامة دون لفظ: "قد قامت الصلاة"، فقالت الأئمة الثلاثة بربط اللفظ، وقال الإمام الأعظم وأصحابه بتثنيته مثل الأدان، وبه قال الثوري وأبو المبارك وأهل الكوفة. والثاني: في لفظ: "قد قامت الصلاة"، فالمشهور عن الإمام مالك: أنه يقوها أيضاً مرة واحدة، وقال الأئمة الثلاثة بتثنيته. فالخلاص: أن الإقامة عند مالك في المشهور عنه عشر كلمات، وعند الشافعي وأحمد في المشهور عنهما إحدى عشر كلمة، وإلا فقد روى النووي ثلاث روايات عن الشافعي، وعدداً خفية سبع عشرة كلمة قولاً واحداً، وفي "المعني": قال أبو حنيفة. الإقامة مثل الأدان، ويريد الإقامة مرتين؛ لحديث عبد الله بن ريد أن أبا عبد الله عليه السلام أمهل الأدان أمهل هبة، ثم قام، فقال مثلها، رواه أبو داود، وروى ابن أبي عمير عن أبي محذورة: أن النبي ﷺ علمه الإقامة سبع عشرة كلمة، قال الترمذي: هذا حديث صحيح، وقال مالك: الإقامة عشر كلمات، تقول: قد قامت الصلاة مرة واحدة؛ ما روى أسد قال: أمر بلالاً أن يشفع الأدان ويوتر الإقامة، وتمسك القائلون بشية لفظ. "قد قامت الصلاة" بالاستثناء في روايات الإتيان بلفظ: "إلا قد قامت الصلاة"، وأنت المالكية إدراجها، وأنت القائلون به اتصاله، والكلام فيه صويل لا يسعه هذا المختصر، واستدل الخفية لتثنية ألفاظ الإقامة، بأن عامة روايات عبد الله بن ريد شظير الإقامة للأدان، وما رواه ابن أبي شيبة عن ابن أبي عمير بسند رجاله رجال الصحيحين في قصة مقام عبد الله بن ريد: "كان رجلاً عليه بردان أحصران، فقام على حائط، فأد ثمة ثمة، وأقام ثمة ثمة" قاله ابن دقيق العيد في "الإمام"، رجاله رجال الصحيح، وهو متصل على مذهب الجماعة. وقال ابن حزم: هذا إسناد في غاية الصحة، قاله السيوطي، وما قاله الطحاوي: تواترت الآثار عن بلال: أنه كان يثني الإقامة حتى مات، وبروايات أبي محذورة المفصلة جلها على ثنية الإقامة، وروى عنه أيضاً: علمه الإقامة سبع عشرة كلمة، وهو نص في أصاب، وما روى عن الحمصي: كانت الإقامة مثل الأدان حتى كان هؤلاء المنوك، فجعلوها واحدة يعني بي أمية. قال ابن أبي عمير: كان الأدان ثمة ثمة والإقامة مثل ذلك، فما قام به أمية أفردوا الإقامة. وفي "السعاية" عن الحمصي: أول من نقص الإقامة معاوية بن أبي سفيان، وعن محاهد في الإقامة مرة مرة: إنما هو شيء استخفه الأمراء، وغير ذلك من الروايات والآثار بسطها في "البدل" و"تسقيع الطام" و"آثار السنن"، وهذا المختصر لا يسعها. وقال الشيخ ابن القيم في "أراد المعاد": ومنحصر الاختلاف: أن الشافعي أخذ بأدان أبي محذورة وإقامة بلال، وأبو حنيفة بأدان بلال وإقامة أبي محذورة، ومالك أحد ما رأى عليه أهل المدينة ﷺ كلهم؛ فإنهم اجتهدوا في متابعة السنة.

وَأَمَّا قِيَامُ النَّاسِ حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ؛ فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ بِحَدٍّ يَقَامُ لَهُ إِلَّا أَنِّي أَرَى ذَلِكَ عَلَى قَدَرِ طَاقَةِ النَّاسِ؛ فَإِنْ مِنْهُمْ الثَّقِيلَ وَالْخَفِيفَ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَكُونُوا كَرَجُلٍ وَاحِدٍ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْمٍ حُضُرُوا أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا الْمَكْتُوبَةَ، فَأَرَادُوا أَنْ يَقِيمُوا وَلَا يُؤَدُّوا، قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ مُجَرَّى عَنْهُمْ،
 (وفي نسخة: القيام)

ب- فساد سبب ح إلى الصلاة "حين تقام الصلاة، فإن لم أسمع في ذلك الأمر 'بعد يقام له' أي لم يرو فيه حد لا يتقدم عليه، ولا يوحى عنه حتماً 'إلا أني أرى ذلك على قدر طاقة الناس' وسهولتهم: 'فإن منهم الثقيل' فلا يقوم إلا بالطوة فيتأخر، فلا حرج عليه في التأخير "و خفيف" فيقوم بأسرع، فلا حرج في تقديمه، ويحتمل أن يكون المعنى: أن الخفيف يسرع في القيام، فلا بأس بأن تأخر في القيام، وكذا البطيء لا بأس بتقدمه. 'ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد' يقومون كلهم معاً. وفي 'المدونة': كان مالك لا يوقت للناس وقتاً إذا أقيمت الصلاة يقومون لذلك، ولكنه كان يقول: ذلك على قدر طاقة الناس، فمنهم القوي ومنهم الضعيف.

واختلف أقوالنا في المذهب في ذلك، والأمر متسع، والحيلة فيه ما في الحاشية عن "المحلى" قال: روي عن مالك: أنه يقوم في أول الإقامة، وقال الشافعي والأكثرون. إنه إذا كان الإمام معهم لم يقوموا حتى يفرغ المقيم من الإقامة، وقال أبو حنيفة: يقومون عند حي على الصلاة. وقال في "المعنى": يستحب أن يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة، بهذا قال مالك، وقال الشافعي: يقوم إذا فرغ المؤذن من الإقامة، وقال أبو حنيفة: إذا قال: حي على الصلاة. قال الشعراوي: ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد. إنه لا يقوم الإمام إلا بعد فراغ المؤذن من الإقامة، فيقوم حينئذ ليعدل الصفوف مع قول أي حيفة: إنه يقوم عند حي على الصلاة. وقال في "الدر المختار" في بحث الآداب: والقيام لإمام ومولته حين قيل: حي على الفلاح خلافاً لغيره، فعنده عند حي على الصلاة إن كان الإمام بقرب المحراب، وإلا فيقوم كل صف ينتهي إليه الإمام على الأصهر، وإن دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه.

ج- فساد حضور الخ أي لم يكونوا متفرقين "أرادوا أن يجمعوا المكتوبة" أي يصلوها باجماعة، ويؤد عليه الشيخ في "المصمى" باب من صلى في بيته جماعة تكفيه الإقامة، ثم ذكر فيه هذا الأثر، وقال في آخره: وعنه أبو حنيفة، وظاهر مذهب الشافعي: أنه يسأل الأذان والإقامة، "فأرادوا أن يقيموا" ويكتفوا على الإقامة. "ولا يؤدونها" لها، "قال مالك: ذلك" يعني الاكتفاء على إقامة يجرى عنهم. وفي "المدونة": قال مالك: ليس الأذان إلا في مساجد الجماعة ومساجد القائل، بل والمواضع التي تجمع فيها الأئمة، فأما سوى هؤلاء من أهل السمر والحضر، فالإقامة تجزئهم في الصلوات كلها الصبح وغيره، قال: وإن أدنوا فحسن.

وَأَلَمَّا يَجِبُ النَّدَاءُ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي تُجْمَعُ فِيهَا الصَّلَاةُ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ تَسْلِيمِ الْمُؤَدِّنِ عَلَى الْإِمَامِ وَدُعَائِهِ إِيَّاهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَنْ أَوَّلُ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: لَمْ يَلْغُزْنِي أَنَّ التَّسْلِيمَ كَانَ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مُؤَدِّنِ أَذْنٍ لِقَوْمٍ، ثُمَّ انْتَبَرَهُمْ هَلْ يَأْتِيهِ أَحَدٌ، فَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ، فَأَقَامَ وَصَلَّى وَحْدَهُ،

وانما **نحب** النداء **ح** أو يس مؤكدة كما سيحيى "في مساجد الجماعات التي تجمع فيها الصلاة" أن تصلي فيها بالجماعة، وهل هو سة مؤكدة أو واجب؟ قولان للحنفية، وكذا للمالكية، والراجح عددهما معاً الأول، وأما وجوب القتال على تركه؛ فلكونه شعار الإسلام، صرح به اس الهمام والرقاوي، وبه قال جمهور الفقهاء كما تقدم. **ودُعائه** **ح** بالحر "إياه" أي الإمام "للصلاة"، و"سئل أيضاً" من أول من سلم "ساء المجهول عليه؟ فقال" الإمام مالك: "م يسعي أن التسليم كان في الزمن الأول" أي في زمانه **ولا** الخلفاء الراشدين **فعل** أنه بدعة، وما أحاب الإمام عن السؤال الثاني يعني أول من سلم؛ إما لأنه لم يكن عند الإمام من أمور الشرع فما التفت إليه أو تركه؛ للاختلاف فيه، وأنت حير بأن المراد به هو التسليم والدعاء المخصوص المتعارف بينهم، وهو أن يقول المؤدّن: السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح حي على الفلاح، يرحمك الله، وأما في الجمعة: فيقول: السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، قد حانت الصلاة قد حانت الصلاة، كذا في "الناحي"، وإنما الانتداع فيه هو هذا التكلف، أو استعمال ألفاظ الأذان خارجه.

اذن لقوم **ح** يرجو حضورهم "ثم انتظر هل يأتيه أحد، فلم يأت أحد، فأقام" الصلاة لنفسه "وصلى وحده، ثم جاء الناس بعد أن فرغ" ذلك "من صلاته" التي أذن لها "أيعيد الصلاة معهم؟" فـ"قال: لا يعيد الصلاة" معهم، "ومن جاء بعد انصرافه" أي فرائعه عن الصلاة، "فليصل لنفسه وحده" يحتمل أن يكون المراد بالمؤدّن المؤدّن المتعارف، فيكون معنى قول الإمام: أنه إذا انتظر وصلى وحده لا يجب عليه الإعادة مع الذي جاء بعده لتحصيل الجماعة، وهذا ظاهر معنى الألفاظ، ويحتمل أن يكون المؤدّن هو الإمام الراجح نفسه، والمسجد مسجد جماعة، فيكون المسألة من باب تكرار الجماعة، ويكون حاصل الخواب: أنه إذا صلى بالأذان والإقامة في وقته، فقد حصل الجماعة عندهم، وتكرار الجماعة مكروه عند المالكية أيضاً كما هو مكروه عندنا الحنفية، خلافاً للشافعية واختناسة، فالدين جاءوا بعد ذلك وإن كانوا جماعة صلوا مفردين؛ لكراهة التكرار، وهذا الاحتمال الثاني شرح قول الإمام جمع من المالكية، والأوجه عندي هو الأول؛ لكونه أوفق بالألفاظ، ويؤيد الثاني ما في "المدونة": إذا قال: قمت؛ لو كان رجل هو إمام مسجد ومؤدّن أذن وأقام، فم يأت أحد، فصلّى وحده، ثم أتى أهل ذلك المسجد الذين كانوا يصلون فيه، قال: فبصروا وحداً ولا يجمعون؛ لأن إمامهم قد أذن وصلى.

ثُمَّ جَاءَ النَّاسُ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنْ صَلَاةٍ، أُبْعِدَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ؟ قَالَ: لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ فَلْيُصَلِّ لِنَفْسِهِ وَحْدَهُ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مُؤَدِّنِ أَذَنٍ لِقَوْمٍ، ثُمَّ تَنَفَّلَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُصَلُّوا بِإِقَامَةِ غَيْرِهِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِقَامَتُهُ وَإِقَامَةُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَمْ تَزَلِ الصُّبْحُ يُنَادِي بِهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَإِنَّمَا لَمْ تَرَهَا يُنَادِي بِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحِلَّ وَقْتُهَا.

ثم تفعل إلخ أي شرع في الفعل 'فأرادوا' أي القوم 'أن يصوموا بإقامة غيره'؛ لأنه مشتغل بالموافق، "فقال" الإمام: "لا بأس بذلك، إقامته وإقامة غيره سواء". وفي 'المدينة' قال مالك: لا بأس أن يؤذن رجل ويقيم غيره. قنت: وهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأحمد: من أدن فهو يقيم؛ حديث الصدائي. قال بن عبد البر: يردد به عبد الرحمن بن رباد الإفريقي، وليس نخبة عندهم، وخجة الأولين حديث عبد الله بن ريد ما قال به **فنه** أي الأدان **عنى** بلال، فبما أدن قال لعبد الله بن ريد: **فنه**. وهذا الحديث أحسن إسناداً. قلت: وحديث الصدائي ضعفه الترمذي، وروي عن أحمد أنه قال: لا أكتب حديث الإفريقي، ثم احتج به قيدوه بعدم تأدي المؤذن بذلك، وإلا فيكره، صرح به في 'الدائع'، وهو جمع حسن، وفيه عمل بالروايتين.

قال مالك لم تزل إلخ صلاة "الصبح ينادي بها" في رمان النبي **فنه** قبل الفجر" اعلم أن الأئمة بعد ما أجمعوا على أن الأدان قبل الوقت لا يجوز في غير الفجر كما تقدم، حنفياً في أدن الفجر قبل صبح الفجر، فأباحه المالكية مع الاختلاف فيما بينهم في وقته، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وأبو يوسف في قوله الأخير، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يؤذن لها حتى يطلع الفجر، وبه قال الثوري ورعر بن هذيل كما في 'العي' وغيرهم. قنت: واستدل الأولون بروايات: "أن بلالاً ينادي بنبيل" الحديث، وأنت حير بأن هذه الروايات بعضها تؤيد الخفية؛ لأنه لو كان أدن بلال لصلاة الصبح لم ينتج إلى الإعادة. قال الناجي: والذي يظهر لي أنه ليس في الآثار ما يقتضي أن الأدان قبل الفجر هو لصلاة الفجر، فإن كان خلاف في الأدان في ذلك الوقت، فالآثار حجة لمن أئنته، وإن كان الخلاف في المقصود به، فيحتاج إلى ما بين ذلك من اتصال الأدان بن الفجر، أو غير ذلك مما يدل عليه. قنت: هذا وقد ثبت في الروايات أن أذان بلال كان نصاحاً آخر، كما هو مذكور في محله مفصلاً عني أنه وقع الاختلاف في هذه الروايات كثيراً، كما لا يخفى على من له نظر في الحديث، ولم يكن بين أدائيهما إلا أن يرقى هذا وينزل هذا، أخرج السخاري في الصيام، ولذا احتار المسكي في "شرح الشهاج" أن الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت السحر كما في 'إرشاد الساري'، فهو ثبت بروايات أذان بلال وإن أم مكتوم الأدان قبل الفجر، وفرص أيضاً كونه لصلاة الصبح، فكيف يشك منه الأدان بعد العشاء، أو نصف الليل، أو السادس الأخير كما قالوه؟ =

١٥٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُؤَذِّنُهُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ.

١٥٣ - **مالك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ إِلَّا النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ.

- وسيأتي تمام الكلام على مستندهم قريباً في قدر السحور من النداء، فانظره. "فأما غيرها" أي غير صلاة الصبح من الصلوات الباقية، "فإما لم يرها" أي الصلوات أو "بإحدى يديها إلا بعد أن يحل" ويحيى "وقتها"، وبه قال الأئمة الأربعة، ونقل عليه الإجماع صاحب "المعني" و"الندل" وغيرهما كما تقدم.

فقال إلح أي المؤذن "الصلاة خير من النوم" يا أمير المؤمنين، فأمره عمر **رحمه الله** أن يجعلها أي هذه الكلمة "في نداء الصبح" أي أذان الصبح، وقد يشكل قوله هذا؛ لأن كون هذه الكلمة في أذان الصبح عن النبي **ﷺ** ثابت في عدة روايات، فلا يمكن أن يطعن بغيره أنه لم يعلم بعد كونها من الأذان، فالأوجه أن يقال: إن مقصوده أن يحل هذه الكلمة هو نداء الصبح فقط لا باب الأمر، فكأنه كره أن يبادى به عنى نداء، وأمره باقتصاره على نداء الصبح فقط، واختار هذا التوجيه ابن عبد البر والنجاشي. وقال الزرقاني: هو المعنى، وهو الأوجه عندي. وقال الشيخ في "المصنف" في توجيهه: إنه يحتمل أن مؤذن عمر تركها في الأذان، وكان يقوها بعده، فأمره عمر **رحمه الله** أن يجعله في أثناء الأذان، ويحتمل أنه لما لم يكن في أذان البارئ من السماء وغيره، وقد حدث بعده، ووقت الصبح يكون وقت يوم، فعرض الصحابة أنكره كما روي عن علي وضاؤس وغيرهما، فأمره كان إشعاراً به لا شرعاً له، واختاره الشوكاني، ويمكن أيضاً أن يوجه بأن الأمر من الأول كأنه غير متحتم، بل كان على هوى المؤذن قد يقوله، وقد يقول بده: حي على خير العمل، كما ورد في بعض الروايات، وقد تركهما معاً، فأمر عمر **رحمه الله** أن كان لتحتمه، وهذا وإن لم يقل به أحد من العلماء، لكنه موجه، وما قيل في توجيهه: إنه من موافقات عمر **رحمه الله**. ذكره الطيبي احتمالاً، ورده القاري وغيره، وكذا ما قيل: إنه يحتمل أنه يعنيه ثم سبه، بعيد أيضاً، ورده القاري.

مما أدركت إلح أي الصحابة **رحمهم الله** "إلا النداء بالصلاة" فإنه باق على ما كان عليه الصحابة، بخلاف الصلاة وكثير من أمور الشرع؛ فإنها غيرت وقدمت وأخرت؛ لاختلاف الصحابة فيها، وكذا قال عطاء: ما أعلم تأديتهم اليوم يخالف تأديس من مصى. قلت: ويحتمل أن يكون المعنى أنه وقعت التهاون في أكثر أمور الشرع إلا النداء، فلم يتهاونوا فيه بعد. قال الزرقاني: وفيه تغير الأحوال عما كانت عليه رمن الخلفاء الأربع في أكثر الأشياء، واحتج به بعض من لم ير عمل أهل المدينة حجة، وقال: لا حجة إلا فيما نقل بالأسانيد الصحاح عن النبي **ﷺ** أو عن الخلفاء الأربعة ومن سلك مسلكهم.

١٥٤ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَمِعَ الْإِقَامَةَ، وَهُوَ بِالْبَقِيعِ، فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ.

النداء في السفر وعلى غير وضوء

١٥٥ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَدَّنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْدٍ وَرِيحٍ،

وهو بالنفع قال في "المجمع": هو المكان المتسع ذو الشجر وأصوفا، ويقع العرقد موضع بظاهر المدينة ذو قبور كان فيه شجر العرقد. فأسرع المشي إلى المسجد بدون الحري، فظاهر: أن أفراد بالهي في قوله "فأسرع المشي". الحري دون الإسراع الذي لا يخرج عن الوفا، ولا يورث تشتت الال وانتشار الحال، هكذا قال جمع من المشايخ في شرح الآثار، والأوجه عدي أن يعمل على ظاهره؛ ما سيحي، في الجمعة أن مذهب ابن عمر كان حوار الإسراع عملاً بقوله تعالى: ﴿سَمِعَ...﴾ (الجمعة ٩)، ويؤيده ما روي عنه: أنه كان يهرول إلى الصلاة. **ليلة ذات برد وريح** وكان مسافراً فأذن بصحاح كما في رواية البخاري، وهو بفتح اصداد المعجمة وسكون الجيم، وبنونين بينهما ألف بزنة فعلان غير منصرف. قال في "العائق": جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً، وهذا يطابق الترجمة، ويستتبط الترجمة أيضاً بقط الرحا. "فقال": ولقط محمد، ثم قال: والظاهر أنه قال ذلك بعد الفراغ من الأذان، وفي رواية لبخاري: ثم يقول عنى بره. قال النووي في حديث ابن عمر: إنما يقال بعد الأذان، وفي حديث ابن عباس: عند الصحيحين: إنما يقال في الأذان. فلا حجة في حديث الباب عنى حوار التكلم في الأذان، وقيل: بقوله بعد الخيلة، وقيل: بذله، والظاهر الأول؛ لأن الأذان متصل، لا يسمي أن يتخلله شيء، ثم التكلم فيه مختلف بين الأئمة، فكرهه الأئمة الثلاثة، ورحص فيه الإمام أحمد بن حنبل كما في "الاستدكار"، ولم يقل أحد منهم بإعادته لمن تكلم إلا ابن شهاب بسد ضعيف، قاله الرزقي. وقار الشامي من الحنفية: ولا يتكلم فيهما أصلاً ولو رد سلام، فإن تكلم استأنفه إلا إذا كان الكلام يسيراً. "ألا" حرف نسيه "صلوا" بصيغة أمر "في الرحا" جمع رحل، وهو الصرل والمسكر. ثم قال: ابن عمر: "استشهداً لفعله: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مصر يقول: 'المؤذن: ألا صلوا في الرحا' فقام ابن عمر حال الريح حال المطر؛ لجامع المشقة بينهما، والبرد والمطر والريح من الأعداء المسيحة لترك الجماعة عند الجمهور، وكذلك عندا الحنفية أيضاً كما صرح به الشامي، وعدّها في "نور الإيضاح" مفصلاً، وبه قال الأئمة الثلاثة، ونقل ابن بطال عليه الإجماع، لكن المعروف عند المالكية والشافعية أن الريح عذر في الليل فقط كما صرح به الرزقي وأكثر المشايخ، وكذلك عندا الحنفية كما صرح به الشامي، وذكر في "نور الإيضاح" فصلاً برأسه للأعداء المسقطه حضور الجماعة، وعدّها ثمانية عشر شيئاً، منها: المطر والبرد الشديد وغير ذلك.

فَقَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ مَطَرٍ يَقُولُ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ.

١٥٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْإِقَامَةِ فِي السَّفَرِ إِلَّا فِي الصُّبْحِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُنَادِي فِيهَا وَيُقِيمُ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَذَانُ لِلْإِمَامِ الَّذِي يَجْتَمِعُ النَّاسُ إِلَيْهِ.

١٥٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ لَهُ: إِذَا كُنْتَ فِي سَفَرٍ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَذِّنَ وَتُقِيمَ فَعَلْتَ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَقِمْ وَلَا تُؤَذِّنْ.

في نسخة: إليه الناس

كان لا يزيد إلخ كما تقدم عن 'اهداية' أن الأذان لاستحضر العائدين، والرفقة حاضرون، والإقامة لإعلام الافتتاح. وهم إليه محتاحون، وسيأتي أقوال الأئمة في ذلك "إلا في الصبح، فإنه كان ينادي" أي يؤذن فيها ويقيم. والظاهر أنه وقت لإعارة عنى الكفار، وكان ﷺ في ذلك الوقت يعبر إذا سمع الأذان، ويمسك إذا سمع، فكان يأمره في الصبح إصهاراً لإشعار الإسلام، ويحتمل أن يختص الصبح به؛ لأنه وقت نوم وعمية، والرفقة تحتاج إلى الإصلاخ بدحوّل الوقت، وسائر الصلوات لا تحفى عنهم، وهذا في بعض الأوقات، وفي بعضها يؤذن أيضاً، فلا خلاف بما تقدم أنه كان يؤذن ويقول: أَلَا صَوُّوا فِي الرَّحَالِ. قال الررقابي: ويحتمل أنه كان في السمر الذي قال فيه: أَلَا صَوُّوا فِي الرَّحَالِ أميراً، وفي السمر الذي لم يرد فيه عنى الإقامة غير أمير. "وكان يقول" في وجه اكتفائه على الإقامة: "إنما الأذان" مؤكداً للإمام الذي يجتمع الناس إليه" وأما إذا كان الرفقة قليلة موجودة، فلا يؤكد وإن كان له فضل في هذا الوقت أيضاً.

أن تؤذن وتقيم: لتحصيل السعة "فعلت" وهو الأفضل، "وإن شئت" التحفيف 'فأقم ولا تؤذن'؛ لأنه لم يبق تأكيده. قال ابن عبد البر: وكان عروة يختار لنفسه أن يؤذن لفصل الأذان عنده في السمر ويحضر قال العلامة العيني: وكافة العلماء عنى استحباب الأذان للمسافر إلا عطاء؛ فإنه قال: إذا لم يؤذن ولم يقم أعاد الصلاة، وإذا محادداً؛ فإنه قال: إذا سبي الإقامة أعاد الصلاة، وأحد بظاهر أمر: أدباً وأقيماً. وفي 'اهداية': أن المسافر يؤذن ويقيم، ولو تركهما جميعاً يكره، ولو اكتفى بالإقامة جاز. وقال ابن قدامة: ومن أوجه من أصحابنا إما أوجه على أهل غير المصر من المسافرين.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ.

١٥٨ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى بِأَرْضٍ فَلَاةٍ صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ، وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ، فَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ صَلَّى وَرَاءَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ.

قَدْرُ السَّحُورِ مِنَ النَّدَاءِ

١٥٩ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وهو راكب قال ابن عبد البر: كان ابن عمر يؤذن على السجدة، ولا أعم حلقاً في أذان المسافر راكباً، وكرهه عطاء إلا من علة أو ضرورة. وفي "الدين": وأما المسافر فلا بأس أن يؤذن راكباً؛ لما روي أن بلالاً رما أذن في السفر راكباً، وأما في الحضر فيكره راكباً في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه قال: لا بأس به انتهى مختصراً. وفي "الدر المختار": يكره أذان راكب إلا لمسافر.

أنه كان يقول كذا في "الموطأ" موقوفاً، وهو في حكم الموقوف؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، وقد ورد موصولاً برواية سنان المارسي عند اسناني معناه، وعند البيهقي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سنان موقوفاً. "من صلى بأرض فلاة كحصىة: بقعة لا ماء فيها، جمعه على كحصى، وجمع الجمع أفلاء على ربة أسباب. نصي عن يمينه منك، وعن شماله منك" يحتمل أن يكون الخفصة، فهذا مكانهما من الرحل في الصلاة وغيرها، ويحتمل أن يكونا غيرهما جاء للصلاة، فهذا الحكم يختص بالملائكة. "صلى وراءه من الملائكة أمثال الجن" قال الماحي: ويقتضي هذا أن لجماعة كثيرة من المصيبة ما ليس للجماعة البسيرة، وإلا فلا فائدة لهذا النص في ذلك، وكذا بقوله عنه البرقالي: أن عبد المالك ثواب الرحل الواحد والجماعة الكثيرة واحد حلقاً للأئمة الثلاثة، فتأمل.

قدر السحور من النداء انطأ في معناه تقدير انتهاء السحور بسبب النداء، يعني لو قدر وعين انتهاء السحور بالأذان يجوز، كما أنه : أقام له العلامة أذان ابن أم مكتوم، فحينئذ يكون أذان بلال للصلاة الصحيح، وأذان أم مكتوم بيان انتهاء السحور، وهذا توجيه الترجمة وإن حالف الخصم، لكنه يوافق مذهب المتكلم، فهو الأول، وعلى هذا فإدخاله في أبواب الأذان وإن كان ظاهره يناسب الصوم باعتباره الأذان الأول، أو يقال: إن معناه حرر انتهاء السحور بسبب النداء، فحينئذ يكون مصداق النداء في الحديث نداء بلال؛ فإنه يعلم منه قرب وقت انتهاء السحور؛ لأنه م يكن بين أدائيهما إلا أن يرن هداد ويضع هذا كما ورد.

قَالَ: "إِنْ بَلَّالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ".

١٦٠ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ بَلَّالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ"

إِنْ بَلَّالًا إِي: ابن رباح المؤذن "بيادي" أي يؤذن "ليل" أي فيه، "فكلوا واشربوا" فيه تسيه على أن الأذان عرف بياناً لدحور الوقت، فين هم أن أذان بلال ليس كذلك "حتى ينادي ابن أم مكتوم" اسمه عمرو بن المشهور، وقيل: كان اسمه الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، ولا يعد أن يكون له اسمان، وفي الحديث جوار المؤذنين مسجود واحد عند الضرورة، فيجوز أداهما معاً لو مست إليه الحاجة، ومعه قوم، والجمهور على الأول. وكذا الزائد بقدر الضرورة، وفيه أيضاً جوار الأعمى إذا كان عنده من يحبره بالوقت كما في الحديث الآتي، ونقل النووي عن أبي حنيفة وداود: أن أدانه لا يصح، والنقل عن أبي حنيفة ليس بصحيح، بل صرح الشامي بعدم كراهته أيضاً.

إِنْ بَلَّالًا يُنَادِي إِي: ويؤذن "ليل" قبل طلوع الفجر، "فكلوا واشربوا" يعني تسحروا حتى ينادي عمرو بن أم مكتوم" كذا في رواية ابن عمر وعائشة عبد الشيخين وغيرهما، وكذا في حديث ابن مسعود عبد ابن خزيمة، وروى أحمد وابن خزيمة وابن حبان بطرق من حديث أبيسة بلفظ: **أَبُو سَالِمٍ مَكْتُومٌ يُنَادِي سَلَامًا، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ بَلَّالٌ**، وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما: أن حديث أبيسة هذا مقلوب قال الحافظ: وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في "صحيح ابن خزيمة" بطريقتين أخريين عن عائشة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه، وهو قوله: **إِذَا دَعَا عَمْرُو بْنُ مَكْتُومٍ إِلَى صَبْرِ سَلَامٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ بَلَّالٌ**، وأخرجه أحمد، بل جاء عن عائشة أيضاً أنها كانت تكرر حديث ابن عمر، وتقول: إنه غلط فيه ابن عمر كما أخرجه البيهقي، وفيه: قالت عائشة: "وكان بلال يبصر الفجر"، وكانت تقول: عنط ابن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** إلا أن الظاهر أن رواية البيهقي هذه وهم من بعض رواة؛ لأنه روي في الصحيحين من حديث عائشة أيضاً مثل رواية ابن عمر، فكيف يمكن أن تنسب تلك الرواية إلى الغلط. قال الحافظ: وقد جمع ابن خزيمة وابن حبان والضعفي بين الروایتين بأنه كان ذاك بينهما نوباً، ويؤيده رواية ابن أبي شيبة بلفظ: كان رسول الله ﷺ يقول: **يَا سَلَامُ مَكْتُومٌ يُنَادِي سَلَامًا فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ بَلَّالٌ**، وفي رواية أخرى: **يَا سَلَامُ مَكْتُومٌ يُنَادِي سَلَامًا فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ سَلَامٌ**، فكذا وشربه حتى ينادي سَلَامٌ مَكْتُومٌ، وحزم بذلك ابن حبان، ولم ييده احتمالاً، وقيل: لم يكن نوباً، بل كانت لهما حالتان مختلفتان؛ فإن بلالاً كان في أول ما شرع يؤذن وحده، ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر، وعلى هذا يحمل رواية امرأة من بني السحار قالت: "كان بلال يجلس على بيتي، وهو أعلى بيت في المدينة، فإذا رأى الفجر غمطي ثم أدن" أخرجه أبو داود وإسناده حسن، وكذا رواياته الأخر في الأذان عنه مبدأ الطلوع، ثم أردف ابن أم مكتوم، فكان يؤذن بيل، واستمر بلال **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** على حالته الأولى، وعلى ذلك تمل رواية أبيسة وغيرها، ثم لما جاء الضعف في بصر بلال، =

قَالَ: وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.

= أداه وكان ربما أخطأ صنوع الفجر، وأنه أخطأ مرة، فأمره **بأن يرجع**، ويقول: "ألا إن العبد قد نه"، وسيجيء الحديث أخرجه أبو داود وغيره، فاستقر أداه بين وآخر أدان من أم مكتوم، ووكل له من يراعى له الفجر، قال: اختلف في فاعله كما سجيء، وكان من أم مكتوم رجلاً أعمى طاهره بن هذه مقولة ساء، ويؤيده رواية البيهقي بسقط: قال ساء، وجرم الشيخ موفق الدين في المنعي بأن فاعل قال هو من عمر، ويشهد به رواية الحارثي في الصيام: "لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت" بالتركرار تأكيد، أي دخلت في الصباح، واستشكل عليه بأنه جعل أداه غاية للأكل، فلم أدان بعد دخول الصباح ثم حوار الأكل بعد طنوع الفجر، وهو خلاف ما عليه الجمهور، فقل في حوجه: إن معناه قدرت الصباح، ويعكز عليه أن في رواية الربيع عند البيهقي: "وإن يكن يؤذن، حتى يقول من ساس حين يصرون بن روع الفجر: أدان"، وأصرح منه رواية الحارثي في الصيام: حتى ينادى من أم مكتوم، فإنه لا ينادى حتى يصبح الفجر، فإنه من كلام النبي **صلى الله عليه وسلم**، فقل: لعل أداه لا يقع إلا في أول الصبح؛ فإن مؤداه **بأن** مؤيد باللائكة وغير ذلك، وأنت حير بأن أمثال هذه الأحوبة لا يرد الروايات الصحيحة، فظاهر في الخواب: أن حديث الباب مؤيد من قال: إن حرمة الأكل شيئين الفجر لا بالطنوع، وهو أقوى حجة كما قلنا، ومن لم يقل به أحد بالاحتياط، واستدل حديثي الباب على حوار تقدم أدان الصبح على صنوع الفجر، وتقدم بيان مذهب في ذلك، وأنت حير بأن الخفية لا يخالفهم هذا الحديث؛ لأنه مسمي في طريق منه، ولا تضعيف أن أدان بلال كان صلاة الصبح، وهو محتلف فيما بينهم لا مجرد الأدان، فكان الشوت على من ادعى، واستدل به على حوار تقدم الأدان قبل الفجر صلاة الصبح، وبو سم فأجاب احتجبه عن ذلك بوجهه، الأول: ما قاله الإمام محمد: إنه كان في شهر رمضان لسحور أساس، ويؤيده رواية مسلم: لا معنى لحديث أدان بلال من سحوره، والثاني ما ورد في رواية مسلم: فإنه نادى به حج فأنعمه **وبه فقد سلمه**، وفي رواية لفظحاوي: **جمع من سلمه أو سلمه سلمه**، ففي هاتين الروايتين وأمثالهما تصريح بأن أدان بلال لم يكن بصلاة، بل لأمر آخر، وأنت حير بأن العنة المستوصة مقدم على غيرها. والثالث: أن بلالاً أيضاً كان يريد الفجر، لكن قد يخطأ تضعيف في بصره، ومن أم مكتوم ما عيى له من يراعى به الفجر وجره فلا يخطئه، ويؤيده رواية أس: لا ينادى من أم مكتوم **بأن** في غده سلمه، ويؤيده أيضاً ما أخرج الحارثي في الصيام لم يكن بين أدائيهما إلا أن يرفي دا ويرل دا، والرابع: المعارضة بروايات أبي عن تقدمه لأدان سيما إذ كانت نصاً في متواترها بخلاف تلك الروايات المحتملة، بل الروايات التي استدلتوا بها هي نفسها حجة للحمية؛ لأنه لو كان أدان بلال كافياً ما احتجج إلى إعادة أدان من أم مكتوم، واستدل الخفية على ذلك بروايات كثيرة نص على الباب، فمنها: رواية شداد عن بلال: أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال له: لا تناد حتى تسلمت **بأن** صبحه **بأن** صبحه عرسه، أخرجه أبو داود، ورواية حفصة: أنه **بأن** إذا أدان يؤذن بالفجر قام، فصلى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد =

اِفْتِتَاحُ الصَّلَاةِ

١٦١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ،

= أخرجها الطحاوي والبيهقي، وبرواية ابن عمر: أن بلالاً أدن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع، فيبادي. ألا إن أئمة قد نام، أخرجها أبو داود والدارقطني والصحراوي بطريق حماد بن سعدة عن أيوب عن نافع. قال الخافض في 'الفتح': رجاله ثقات حفاظ، فهذا ابن عمر روى هذا الخبر، وقد روى قبل حديث: "إن بلالاً يبادي بليل" الحديث، فلأنه أن يقال: إن ما كان من بدائه بليل لم يكن للصلاة، قاله العيني.

إذا افتتح الصلاة الخ: قال الناحي: افتتاح الصلاة يكون بالسطو، ولا يكون بمجرد الية لمن يقدر على السطو، ثم تكبيرة الإحرام فرض عند الجمهور ومهم الأئمة الأربعة مع الاختلاف فيما بينهم أنه ركن كما قالوا، أو شرط كما قاله الحنفية وهو وجه للشافعية، وعند بعض أصحابنا ركن. وهو ظاهر كلام الطحاوي، قاله الشامي، وقيل: سنة، واحتلموا أيضاً في لفظه. قال الشيخ الموفق ابن قدامة في "المعني": وحمته أن الصلاة لا تعقد إلا بقوله: الله أكبر عند إمامنا ومالك، وكذا عند الشافعي إلا أنه قال: تعقد بقوله: الله الأكبر أيضاً؛ لأن الألف واللام لا يعبره عن بيته ومعناه، وإنما أفادت التعريف، وقال أبو حنيفة: تعقد بكل اسم الله تعالى على وجه التعظيم كقوله: الله أعظم، أو كبير، أو جليل، واستدل أن أبي حنيفة في "الهداية" بأن التكبير هو التعظيم لغة، وهو حاصل. قال ابن الهمام يعني المذكور في قوله تعالى: **هـ. رَبِّكَ مَكِينٌ** (سدر ٣)، وقوله **لَا وَخَرَجْتَ نَكِيَّةً**، ومعناه التعظيم، وهو أعم من خصوص الله أكبر وغيره، ولا إجمال فيه، والثابت بالحرر اللفظ المحصوص، فيجب العمل به حتى يكره من يخسه تركه.

رفع يديه: وهذا الرفع عند افتتاح الصلاة مجمع على مشروعيته. وفي "شرح المهدب" اجتمعت الأمة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الإحرام، ونقل ابن اندلس وغيره الإجماع فيه، ثم الجمهور على أنه سنة. وقال ابن حزم: إنه فرض لا تخور الصلاة إلا به، وروى ذلك عن الأوراعي كذا في "البدل". "حدو" نداء مهملة ودال معجمة ساكنة أي مقابل "مكبته" تسمية مكعب، وهو مجمع عظم العضد والكتف، وهذا أحد مالك والشافعي، ودهست الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث عند مسلم، وفيه: "حتى يحاذي يدهما أديه" قاله الرقاعي. قلت: لكن في "مختصر عند الرحمن وفصائلها": رفع اليدين عند الإحرام حتى تقابلا الأدين، ثم ما نقل الخلاف فيه جماعة من المشايخ الظاهر أن الاختلاف فيه كأنه لفظي؛ لأن ابن الهمام - من الحنفية - قال: لا تعارض بين الروايتين؛ فإن محاذاة الشحمتين بالإهامين تسوء حكاية محاذاة اليدين بالمنكبين؛ لأن طرف الكف مع الرسع يحاذي المكعب أو يقاربه، فالذي نص على محاذاة الإهامين بالشحمتين وفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره. وقال الباجي من المالكية: فإننا نقول: كان يحاذي بكفيه منكبيه وبأطراف أصابعه أديه، فيجمع بين الحديثين، =

وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا،

= ويكون أوى من إطراح أحدهما. ونقل القاري عن الإمام الشافعي: أنه حين دخل مصر سئل عن كيفية الرفع. فقال: يرفع يديه بحيث يكون كفاه حدو مكبيه، وإهدمه حداء شحمتي أذنيه، وأطراف أصابعه حداء فروع أذنيه؛ لأنه جاء في رواية: يرفع إلى السكبين، وفي رواية إلى الأذنين، وفي رواية: إلى فروع الأذنين، فعمل الشافعي مما ذكرنا في رفع اليدين جمعاً بين الروايات الثلاثة. قلت: ويقرّب منه ما نقله الحافظ عن الإمام الشافعي ومتأخري المالكية، وقد علم بهذا أنه أن لأئمة ما احتفوا فيه إلا أن حمية استحقوا شيئاً من المسألة في الرفع، حتى قيدوا من الإلهاميين شحمتي الأذنين، وغيرهم ما احتاجوا إليه كما يصهر من كتب الفروع. وقال ابن قدامة: هو محير فيهما؛ لأن كلا الأمرين مروي عن رسول الله ﷺ. قيل لأحمد: إن أين يقع بالرفع؟ قال: أما أنا فأذهب إلى السكبين، ومن ذهب إلى أن يرفع حدو أذنيه محسن. قلت: والأوجه عندي هو الجمع المذكور، لنتفق به اختلاف الروايات، وهو مؤيد برواية أبي داود عن وائل بن حجر: أنه أصرّ النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة رفع يديه حتى كانت حبال مكبيه وحادى بإهاميه أذنيه ثم كبر، فعلى هذا لا يحدث حديث الباب قول الحنفية، ولا رواية تخالف لأحد من لأئمة، وهو سمع فيحمل حديث الباب على حالة الشنّاء، وعليهم الأكسية والبراس، كما أخرجهم أبو داود من روايته وائل بن حجر: أنه ﷺ رفع يديه حبال أذنيه، ثم أثبتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم في افتتاح الصلاة، وعليهم براس والأكسية، وعليه حمه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار'. وهذا كنه في رفع الرجل، وأما رفع امرأة يديها فيكون حداء يديها عندا الحنفية، ثم اختلف الفقهاء في أن الرفع هل يكون مقارناً للتكبير أو قبله، والأصح عند لشافعية والمالكية مقاربة كما قاله الرزقي، والمرجح عند الحنفية التقسيم.

وإذا رفع رأسه الخ ولم يذكر فيه الاخطاط إلى الركوع كما سيجيء 'رفعهما' أي اليدين 'كذلك' أي حدو السكبين 'أيضاً' كما رفع في الافتتاح، ويخالفه ما أخرجه أبو داود عن لقعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر بنقط: 'أورد رفع رأسه رفعهما دون ذلك'، قال أبو داود: ولم يذكر دون ذلك إلا مالك، ثم لم يذكر في الحديث الاخطاط إلى الركوع، وكذا رواه يحيى والقعني والشافعي ومسن ويحيى إسماعيل وجماعة، ذكرها السيوطي في 'التبوير'، فلم يذكرها فيه الرفع عند الركوع، ورود ابن وهب وابن القاسم ومحمد بن الحسن الشيباني وجماعة، سطره السيوطي بذكر لرفع عند الركوع. قال ابن عبد البر هو الصواب، وكذا السائر من رواه عن ابن شهاب، وقال جماعة: إن ترك ذكر الرفع إنما أتى عن مالك، وهو الذي رتب أوهم فيه؛ لأن جماعة حفظ روى عنه الوجهين جميعاً. قلت: ما يقم ابن عبد البر على الإمام مالك وهم منه، وكذا قوله: إن سائر من رواه عن ابن شهاب ذكره سهو منه؛ فإن الحديث أخرجه الزهري عن أبي داود، وليس فيه ذكر الرفع عند الركوع، وأيضاً لم يحتج فيه على الزهري فقط، بل اختلف سائر نافع على ابن عمر ﷺ كما لا يخفى على من سهر البياي في تفحص كتب الحديث، وروى الطبراني في 'الأوسط' عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ كان يرفع يديه =

= عند التكبير للركوع، وعند التكبير حين يهوي ساجداً. قال الهيثمي: إسناده صحيح، فالحق أن حديث ابن عمر مع أنه مخرج في الصحيحين مضطرب في مواضع الرفع، ولعل ذلك السر في أن الإمام مالكاً لم يأخذه به في قوله المشهور، وهو المراد بما في "المدونة": قال مالك: لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة. قال ابن القاسم: وكان رفع اليدين عند مالك صعباً إلا في تكبير الإحرام. قال النووي: هو أشهر الروايات عن مالك، اعلم أن العلماء بعد اتفاق الجمهور منهم على رفع اليدين عند التحريمة كما تقدم، احتلوا في غيره، أما رفع اليدين عند الركوع، وبعد الركوع فقال الشافعي وأحمد وإسحاق: يسية الرفع فيهما، وبه قال بعض أهل العلم من الصحابة والتابعين، كما في "الترمذي" على اختلاف فيما بينهم في أن هذا الرفع عند رفع الرأس من الركوع أو بعده في القومة، وبكليهما وردت الروايات، وعند الإمام الشافعي روايات الرفع بعد الركوع مؤولة كما ذكر في محله، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، وهو المشهور من مذهب مالك المعمول عند أصحابه. قال اساجي: وروي عنه في "المدونة" كان رفع اليدين صعباً إلا في الافتتاح. قلت: وتقدم ما في "المدونة" مفصلاً، واقتصر في متون المالكية من "مختصر الحبل" وغيره على استحباب رفع اليدين عند الإحرام فقط، وبه قال الثوري والشافعي وأبو أيوب ليلى وعلقمة بن قيس والأسود بن يزيد، وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وحيشة والمنيرة ووكيعة وعاصم بن كليب وزهر وعبد الله بن مسعود وجابر بن سمرة والبراء وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري رضي الله عنه قاله العيني. قال ابن عبد البر: قال مالك: إن كان الرفع في الإحرام، وهو قول الكوفيين وأبي حنيفة وسائر أصحابه، وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً. وقال حرب بن شداد: الذي عليه أصحابنا أنه لا يرفع إلا في الإحرام لا غير كذا في "ابن رسلان". وأخرج ابن أبي شيبة عن علي وأصحابه وعمر وغيرهم ترك الرفع في غير الافتتاح. وفي "البدائع": روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجة ما كانوا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة، وكذا في "العيني" عن "البدائع"، وبه قال غير واحد من الصحابة والتابعين كما في "الترمذي"، ومن اقتصر برفع على التحريمة قال: كما أن القائلين بالرفع تركوا الروايات المتضمنة للرفع بأكثر من المواضع الثلاثة لتعارض الروايات، أو بوجوه الترجيح الأخر، فكذلك القائلين بعدم الرفع تركوا الروايات المتضمنة بأكثر من واحد مثل هذه الوجوه، فما هو جوابكم فهو جوابنا، واستدلوا بأحاديث، فمنها: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقصي ولم يرفع يديه إلا أول مرة أخرجه الترمذي وحسنه، وأخرجه محمد في موطنه، والطحاوي وأبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة، وصححه ابن حزم في "المحلى"، ويورد عليه بعض الإيرادات المضحكة على أن الحديث صححه ابن القطان والدارقطني وأحمد، إلا أنهم أنكروا فيه زيادة: "ثم لم يعد"، وقد حقق الربيعي هذه الريادة، واستدل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه =

وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.....

= في مسطرة مع الأوراعي هذا السند: حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن س مسعود: أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يده إلا بعد افتتاح الصلاة، ولا يعود شيء من ذلك، وليس فيه من يتكلم فيه، وأخرج ابن عدي والدارقطني وإسحاق بن حنبل عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن س مسعود ﷺ، قال: أصليت مع رسول الله ﷺ في بكة وعمر، فم يرفع يديه إلا بعد افتتاح الصلاة. ومنها حديث الثراء بن عمار أخرجه طحاوي بعدة طرق ينقص الكتاب سني ﷺ، بد كبر لإسحاق الصلاة رفع يديه حتى تكون إماماه قريباً من شحمي أذنيه ثم لا يعود. وأخرجه س في سبب أخرجه أبو داود بطريق، ونكته فيها، ورد كلامه في تنسيق لطعام. ومنها: حديث علي مرفوعاً، وصوب بدر قضي وغيره وفقه، وسيأتي في الآثار ومنها: حديث أبي هريرة أنه ﷺ، بد دخل في صلاة رفع يده مد أخرجه أبو داود في باب من م يذكر ارفع عند الركوع وسكت عنه. قال المنذري: وأخرجه الترمذي وإسحاق بن قتي. وسيأتي في الآثار أن مذهب أبي هريرة أنه ﷺ كان يرفع يده حين يكبر فتح الصلاة. ومنها: حديث س عباس ﷺ، وروى عن ابن عمر أيضاً قال النبي ﷺ لا يرفع لأذنيه إلا في سبع من ص. الخديث أخرجه النضر بن علي عن ابن عباس مرفوعاً، وس أبي شبة موقوفاً، وذكره البخاري في أخره رفع يدين بعضاً عن س عباس وس عمر مرفوعاً، وأخرجه الترمذي عنهما مرفوعاً وموقوفاً، وكذا البيهقي والخاكمة عنهما مرفوعاً، كذا في الترمذي. ومنها: حديث جابر بن سمرة قال النبي ﷺ من س رفع يدي. أخرجه أحمد بن حنبل في مسند س في صلاة، رواه مسلم وأبو داود وإسحاق، وما توههم أن أراد منه رفع أيدي عن السلام مردود على قائمه، ووههم شأ عن فقه التندر في سياق الروايات، وم سبه وروده على سبب، فقصر العامة على سبب حرص مذهب مرحوح. قال الشوكاني: هذا الرد متحج، بولا أن الرفع قد ثبت من فعله ﷺ ثبوتاً متواتراً، وإدعاء انتوانر عند اختلاف الروايات واختلاف الصحابة واختلاف التابعين واختلاف لأئمة المجتهدين من مصححات. ومنها: حديث عمار بن الربيع: أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح لصلاة، رفع يديه في أول الصلاة، ثم م يرفعهما في شيء حتى يفرج أخرجه البيهقي في "اختلافات"، وعناد تابعي فاحديث مرسى، لكن مرسى حجه عند الجمهور، سيما إذا توبع حديث آخر، كذا في البدل، والكلام على ما أوردوا على هذه الروايات سطه الشيخ في البدل، وإبراهيم في تحريجه، فأرجع إليهما إن شئت، والآثار في ذلك كثيرة لا يليق هذا المقام.

سمع الله لمن حمده: قال العلماء: معنى "سمع" هما أحاب، وقيل: يقال سمع الأمير كلام ريد في قلبه، فهو دعاء بقول الحمد. ربا ولت الحمد بإثبات الوو في السج، وكذا في رواية محمد: قال الترمذي: روبا في حديث ابن عمر بإسقاط الواو وبإثباتها، والروايات معاً صحيحة. قلت: وعنى كيهما يرد لفظ: منهم أيضاً، فصارت أربعة أوجه. قال النشامي من الحفصة: أفصها: منهم ربا وبت الحمد، ثم حذف الوو. ثم حذف "لهم" فقط بإثبات الواو، =

وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

- ١٦٢ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَلَمْ تَزَلْ بِذَلِكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ.
- ١٦٣ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

= ثم حذفهما، والأربعة في الأفضية على هذا الترتيب. وأما الاختلاف في من يأتي به، فقال الحافظ في 'الفتح': أما اسفرد فحكى الضحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه جمع بينهما. قلت: هذا باعتبار المشهور، وإلا فذكر اختلاف فيما بينهم الشامي من الحفية، فقال: فيه ثلاث روايات اجمع بينهما، وهو المعتمد، وقيل: هو كالمؤتم، وقيل: كالإمام، وذكر الرويتين في مذهبه صاحب 'المعني' من الخائفة، وكذا الرقابي إشارة بنقط الأصح، وأما الإمام فبأنهما هما عبد الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد، قاله الحافظ في 'الفتح'، وقال أبو حنيفة ومالك: يأتي بالتسميع فقط، وأما المؤتم فكذلك عبد الشافعي، ويأتي بالتحميد فقط عبد الأئمة الخمسة الناقية، كما في 'المعني' والرقابي وغيرهما. وقال ابن المنذر: إن الشافعي اسفرد بذلك. قلت: قال في 'المعني': لا أعلم في المذهب خلافاً أنه لا يشرع للمؤتم قول: سمع الله من حمده، وهذا قول ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة والشعبي ومالك وأصحاب الرأي، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وإسحاق: يقول ذلك كالإمام، فما نقل عن الصاحبين من الحفية لم أجده في كتبنا هذا اختلاف الأئمة في ذلك، ولا حجة في حديث الباب من ذهب إلى الجمع بين النقطتين قائلاً: بأن عاب أحواله ﷺ الإمامة؛ لأن حديث الباب ليس بضع في أنه كان في المكتوبة، وعاب أحواله ﷺ الأفراد باعتبار الواهل على أنه معارض للأحاديث القولية من قوله ﷺ: **إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ، فَقَدْ رِجَاهُ الْحَمْدُ، وَالْقِسْمَةُ تَأْتِي الشَّرْكَ، وَالْقَوْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَمَلِ.**

لا يفعل ذلك. أي رفع اليدين في السجود لا في النهوي إليه ولا في ارفع منه، كما صرح به في رواية شعيب عن الزهري لفظاً: 'حين يسجد، وحين يرفع رأسه'. **أنه قال كان إلخ.** مرسل كما سيحي، "يكر في الصلاة كلما خفض" للركوع والسجود، 'ورفع' رأسه أي من السجود فقط، وأما إذا رفع رأسه من الركوع، فذكره التسميع والتحميد كما عيه الجمهور، لكن قال بعض الحفية: باستحباب التكبير عند الرفع من الركوع أيضاً؛ لعموم هذا الحديث كما في 'الكفاية'، لكنه مرحوح. قال الرقابي تبعاً للحافظ: طاهر اللفظ العموم في جميع الانتقالات، لكن حص منه الرفع من الركوع بالإجماع، ويؤيده الروايات المفصلة كما سيأتي، وسيأتي أيضاً الكلام في حكم التكبيرات، وسبب إثباتها في الروايات. **كان يرفع يديه.** قال الناجي. إخبار عن رفعهما في الحملة، ولم يعين موضع الرفع، فلا صحة فيه إلا على من مع الرفع حمه.

١٦٤ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ، فَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

كان يصلي لهم باللام أي لأجلهم ولإراءتهم، وفي رواية: "يصلي هم" بالياء أي يؤمهم بها، "فيكبر كلما خفض ورفع" وتقدم أنه مخصوص بغير الرفع من الركوع؛ إذ وظيفته التسميع والتحميد، ويؤيده رواية أبي هريرة في الصحيحين قال: "كان" إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: مع من حمده حين يرفع صله من الركوع" الحديث، وكذا رواية فعلة مفصلاً عند أبي دؤود، ويؤيده أيضاً ما سيأتي من رواية عكرمة عند البحاري سقط: فكر ثنتين وعشرين تكبيرة. "فإذا انصرف" أبو هريرة من الصلاة قال: والله إني لأشبهكم" قال الراعي: هذه الكلمة مع الفعل المأتي به بارلة مرة حكاية فعده. "صلاة رسول الله" عموم اللفظ يقتضي الشبه بصلاته في التكبير وغيره على العموم، لكن الراوي لم يذكر من صلاته التكبير فقط، ثم ذكر هذا السقط، فعمه أنه هو الذي قصد بهذه الصلاة، ويؤيده روايته القولية عند الصحيحين تقدمت قريباً، وكان سبب هذه الإراءة والقول والتعظيم: أن تكبيرات الصلاة قد تركت في هذا الزمان كما هو صريح رواية اسحاري عن عكرمة، قال: صليت حنف شيخ مكة، فكر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لأبي عباس: إنه أحق، فقال: تكثرت أمث سة أبي القاسم، وفي أخرى له: عن مطرف بن عبد الله قال: 'صليت حنف عني بن أبي طالب أما وعمران بن حصين، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا هض من الركعتين' الحديث، وفيه: فقال عمران بن حصين: لقد ذكرني هذا صلاة النبي ﷺ وروى أحمد والطحاوي عن أبي موسى الأشعري، قال: ذكرنا علي الصلاة كما صلىها مع رسول الله ﷺ إما سبها وإما تركها عمداً، وغير ذلك من الروايات الدالة على ترك التكبيرات، ولأحمد عن عمران: أول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته، وهذا يَحْتَمَل ترك الجهر، وللطبراني عن أبي هريرة: أول من تركه معاوية، ولأبي عبيد: أول من تركه رباب، ولا يباي ما قلناه؛ لأن رباباً تركه تركه معاوية، وكان تركه ترك عثمان، قاله الزرقاني، وأفاد شيعي - نور الله مرقده - أن عثمان بن عفان لعنة حياته لا يستطيع الجهر المباح، فكان ترك الجهر منه طبعاً، وتركه بنو أمية تبعاً، قال الطحاوي: إن قوما كانوا يتركون التكبير في الحفض دون الرفع، قال: وكذلك كانت بنو أمية تفعله، ثم تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الإحرام سة عند الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية، وواجب عند الإمام أحمد وبعض أهل الصاهر، وهو مؤيد برواية ابن القاسم من المالكية؛ إذ قال: لو أسقط ثلاث تكبيرات سجد للسهو، وإلا بطلت الصلاة.

١٦٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ.

١٦٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ.

١٦٧ - **مالك** عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: فَكَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُكَبِّرَ كُلَّمَا خَفَضْنَا وَرَفَعْنَا.

١٦٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَذْرَكَ الرَّجُلُ الرُّكْعَةَ،

كلما خفض ورفع: زاد أشهب: ويخفض بذلك صوته. قال ابن عبد البر: لم يقله عن مالك غيره من الرواة، وقال الإمام أحمد: يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده، ورواية مالك أولى إلا أن تحمل رواية الإمام مالك إذا صلى إماماً أو مأموماً، وما حكى أحمد إذا صلى لنفسه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، هذا هو الطريق الموقوفة لرواية ابن عمر المصدرة بها الباب، فوقمها نافع ورفعها سالم. قال ابن عبد البر: والقول قول سالم، ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع، ونقل الحافظ أن البخاري أشار إلى رد هذا بأنه اختلف على نافع في رفعه ووقفه، فرواه مالك وغيره عنه موقوفاً، ورواه أيوب عنه مرفوعاً.

رفعهما دون ذلك: وكذا أخرجه أبو داود بهذا السند، ويعارضه قول ابن جريح: قلت لنافع: كان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، ذكره أبو داود، وقال: لم يقل رفعهما دون ذلك غير مالك، فكان أبا داود أشار إلى غرابة هذا اللفظ وشذوذه؛ لتفرد الإمام مالك بذلك اللفظ، وقيل: المعارضة لا يثبت؛ لأن مالكاً أنت من ابن جريح سيما في نافع فهو راجح، ورد بأن رواية سالم المتقدمة بلفظ: "رفعهما" كذلك يؤيد رواية ابن جريح، فالمعارضة باق على حاله كما تقدمت الإشارة إليها تحت حديث سالم. **فكان** الخ جابر "يأمرنا أن نكبر كلما خفضنا" أي هبطنا للركوع والسجود ورفعنا عنهما، وكان الأمر على الظاهر لما قد ترك الاهتمام به كما تقدم، ويحتمل أن يكون أمر التكبير عنده مؤكداً كما هو مذهب البعض وتقدم مبسوطاً. قال الزرقاني: وفي هذا وفيما قبله رد؛ لما رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن أنزي: صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير، ونقل البخاري في "التاريخ" عن الطيالسي أنه قال: هذا عندنا باطل. وقال الطبري والبخاري: تفرد به الحسن بن عمارة وهو مجهول، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعله لبيان الجواز، والمراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده.

أدرك الرجل الركعة: يعني الركوع مع الإمام قبل رفع رأسه "فكبر" ذاك المقتدي "تكبيرة واحدة" واشترك مع الإمام في الركوع "أجرات عنه" أي الرجل "تلك التكبيرة"، قال الزرقاني: ظاهره: وإن لم ينو بها تكبيرة الإحرام، فتأمل.

فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً، أَجْزَأَتْ عَنْهُ تِلْكَ التَّكْبِيرَةُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ إِذَا نَوَى بِتِلْكَ التَّكْبِيرَةِ افْتِتَاحَ الصَّلَاةِ.

قال يحيى: سئل مالك عن رجل دخل مع الإمام، فنسي تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة، ثم ذكر أنه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح،.....

وذلك إلخ: أي إجراء التكبير الواحد بدوى سنت تكبيرة فتاح لصلاة؛ لأنه ركن أو شرط عند اجمهور، ومهم لأئمة لأربعة كما تقدم إلا أنه لا تشترط الية عند الحنفية. قال ابن عبد البر: ليس في قول ابن شهاب دليل على تفسير مالك، بل هو معروف من مذهب ابن شهاب: أن تكبيرة لافتتاح ليست فرضاً، ففسره مالك على مذهبه كأنه قال: وذلك عندنا قلت. ومذهب الحنفية في ذلك ما قال ابن حزم في "المحرر" ولو جاء إلى الإمام وهو راكع، فحني صهره، ثم كبر بر كان عقيمه أقرب يصح، وإن كان إلى الركوع أقرب لا يصح، ولو أدرك ركعة فكر قائماً، وهو يريد تكبيرة الركوع حارث صلاته؛ لأن بيته عت، ففي التكبيرة حالة القيام. وفي التكبيري: مدرث الإمام في الركوع لا يجتاز بر تكبيريين خلافاً لبعضهم، ولو بوى لها الركوع لا الافتتاح جار، ولعت بيته، كما ذكره الشيخ كمال الدين ابن اعمام، ولا تغفل عما سبق أنه لا بد وقوع تلك التكبيرة حال القيام، وإلا لا يصح الشروع.

دخل مع الإمام: أي اقتدى به، "فسي تكبيرة الافتتاح وتكبيرة ركوع حتى صلى ركعة" أي لم يتذكر التكبير إلى أن تم ركعة، ثم ذكر أنه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح، ولا عد الركوع، وكبر في الركعة الثالثة، قال الإمام مالك: "يندئ صلاته أحب تشديد اموحدة بي تشديد امتاة. قال البررقاني، أي أحب لموجوب؛ فإنه قد يطلق عليه أحياناً. قال في "اندوة": إن هو لم يكبر للركوع ولا لافتتاح مع الإمام حتى ركع الإمام ركعة وركعها معه، ثم ذكر ابتداء لإحرام، وكان لأن دخلاً في صلاة، فبينه بقية الصلاة مع الإمام، ثم يقضي ركعة إذا سمع الإمام. قلت: وكذلك عندنا الحنفية، بل لأربعة لا يصح صلاته؛ لأنه ما كبر تكبيرة الإحرام، وهو فرض عند الجميع، نعم، لو استأنف الصلاة مع إمام بد تذكر في تركعة ثانية، فيصح الصلاة، ويصير مسبوقاً كما تقدم عن "اندوة". ولو سها" بأموم حال كونه مصلياً "مع الإمام ومقدياً به، وليس امر د أنه سها الإمام أيضاً وقيد بالافتداء؛ لأن صلاة اسفرد والإمام تصل في هذه الصورة كما في "اندوة"، وسيصرح به المصنف أيضاً عن تكبيرة الافتتاح وكبر في ركوع الأول، رأيت ذلك محبرياً عنه إذا بوى لها أي سنت التكبيرة التي كبر لها عند الركوع تكبيرة لافتتاح ويكون حينئذ كأنه شترك في صلاة الإمام عند الركوع، وكذلك عندنا الحنفية. قلت: وهذا هي المسألة المارة في قول الزهري أعادها توضيحاً.

وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَكَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، قَالَ: يَتَدَيُّ صَلَاتُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَلَوْ سَهَا
 مَعَ الْإِمَامِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْاِفْتِتَاحِ، وَكَبَّرَ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ رَأَيْتُ ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ،
 وَذَلِكَ إِذَا تَوَى بِهَا تَكْبِيرَةَ الْاِفْتِتَاحِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يُصَلِّي لِنَفْسِهِ،
 فَنَسِيَ تَكْبِيرَةَ الْاِفْتِتَاحِ: إِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صَلَاتَهُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي إِمَامٍ يَنْسَى
 تَكْبِيرَةَ الْاِفْتِتَاحِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: أَرَى أَنْ يُعِيدَ، وَيُعِيدُ مَنْ خَلْفَهُ الصَّلَاةَ،
 وَإِنْ كَانَ مَنْ خَلْفَهُ قَدْ كَبَّرُوا، فَإِنَّهُمْ يُعِيدُونَ.

يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، يعني متردداً، "فسي تكبيرة الافتتاح: إنه يستأنف صلاته؛ بصلاتها يترك التكبيرة التحريمية، وهو
 فرص عند الأربعة، وليس حكمه حكم المأموم، فإنه يحمل عنه إمامه، وليس له أحد يتحمل، ولذا حرص الصوفية
 على اتخاذ شيع يتحمل عنه ما لا يتحمل هو نفسه. قال في "المدونة": وحدث نجرى من حنف الإمام؛ لأن قراءة
 الإمام وفعله كان يحسب هداه؛ لأنه أدرك معه الركعة، فحمل عنه الإمام ما مضى إذ سوى تكبيرة الافتتاح.
أَرَى أَنْ يُعِيدَ إلخ. الصلاة "ويعيد" أيضاً "من كان حلقه" من المقتدين "الصلاة؛ لأنها بطلت؛ لعدم التحريم،
 'وإن كان' الوار وصلياً "من حلقه" من المقتدين 'قد كبروا' لأنفسهم؛ فإياهم يعيدون' أيضاً، وهكذا في
 "المدونة؛ لأن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم، إلا في مسائل ليست هذه منها، قاله الرقابي.
 قنت؛ وكذلك عندنا الحنفية، ثم لا يذهب عليك أن المصنف لم يذكر وضع اليدين بعد الرفع، ولعل وجهه أنه
 لم يذهب إليه، وشعه في ذكر البحث فيه، إلا أنا سنحس بيان المذهب في ذلك جملة، فاحتمل الناس في ذلك
 على ثلاثة أقوال، أحدها: لا يضع كما قاله بعض الشافعيين، وهو أشهر عن الإمام مالك. والثاني: يضع في
 الناحية دون الفريضة، وهو رواية عنه. والثالث: يضع مطلقاً ندناً، وبه قال الإمام أبو حنيفة والشافعي وأحمد
 وسائر الفقهاء، ثم اختلفوا في محل الوضع، فقال الإمام أبو حنيفة: تحت السرة، وبه قال الثوري وإسحاق بن
 راهويه وأبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي، وقال جمهور الشافعية: يضع فوق السرة تحت الصدر، وعن
 أحمد روايتان كلدهيين، وقيل. فوق الصدر، كذا في "العارضات" وغيره، والوسط في "اسدل".

القِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

١٦٩ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِالطُّورِ فِي الْمَغْرِبِ.

القراءة في المغرب عن المصنف القراءة في الخهرية فقط، ولم يوجب لسرية؛ لأنها لم يسمع فيها قراءة النبي ﷺ. ومن يوجب للسرية كالبخاري وجماعة أرادوا إثبات القراءة فيها وبيان حكمها، ثم قدم المصنف هذه الترجمة على قراءة الصبح؛ لأن الليل سابق النهار، أو لأن هذه الثلاثة الخهرية في السبق على هذا الترتيب.

قرأ بصيغة الماضي في السج، وفي رواية محمد: يقرأ، وعزا الحافظ إلى "الموطأ" لفظ المصارع. "بالطور في المغرب" اعلم أولاً أن الأئمة الأربعة **رحمهم الله** كلهم متقاربون في قراءة الصلاة؛ فإهم بعد ما أجمعوا على أنه لا يجب تعيين شيء من القرآن في شيء من الصلوات، اتفقوا أيضاً على استحباب طوال المفصل في الصبح، وقصاره في المغرب كما يظهر من كتب الفروع، واحتلّفوا بعد ذلك باختلاف يسير، فقالت الحنفية كما في "أهداية": الظهر مثل الصبح أو دونه، ويستحب أوساط المفصل في العصر والعشاء، وقصارها في المغرب. وفي "الدر المختار": ويسن في الحصر طوال المفصل في الفجر والظهر، وأوساطه في العصر والعشاء، وقصاره في المغرب. قال الشامي: وفي "المبته": إن الظهر كالعصر، لكن الأكثر على ما عليه المصنف. وقالت المالكية كما في "الباجي": أطول الصلوات قراءة الصبح ثم الظهر ثم العشاء ثم المغرب والعصر، فيقرأ بأقصر من طوال المفصل في الظهر، ومثل "إذا اشْمَسُ كَوَّرْتُ" في العشاء، ويقرأ في العصر والمغرب بقصار المفصل.

واستدل الجمهور لما اختاروا من اقتصارهم في المغرب على قصار المفصل بحديث رافع: "أئمة كانوا يتصلون بعد صلاة المغرب"، وهذا يدل على تخفيف القراءة، وحديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة **رحمهم الله** قال: "ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان، قال سليمان: فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل" أخرجه النسائي، وصححه ابن حبان، واستدل صاحب "أهداية" بكتاب عمر **رحمهم الله** إلى أبي موسى الأشعري **رحمهم الله** "أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل، والعصر والعشاء بأوساط المفصل، وفي المغرب بقصار المفصل" أخرجه عبد الرزاق، ولابن أبي شيبة من طريق زرارة بن أوفى: "أقرأني أبو موسى كتاب عمر إليه: أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل". وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأجوبة. قال الإمام محمد في موطئه: يرى أن هذا كان شيئاً فترك، أو لعله كان يقرأ بعض السورة ثم يركع. ومال أبو داود في سننه إلى الأول فادعى أنه مسوخ، والطحاوي إلى الثاني فأثبت أنه **رحمهم الله** قرأ بعض السورة، وأورد عليهما الحافظ في "الفتح"، وقيل: لبيان الخواص، وقيل: ورد في رواية بالشك بين المغرب والعشاء، وفي الأخرى بالجزم في العشاء بطريق ابن لهيعة، ذكرهما ابن عبد البر، =

١٧٠ - **مسند** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ: **سُورَةُ غُرَفَةٍ** فَقَالَتْ لَهُ: يَا بُنَيَّ! لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةِ، إِنَّهَا لِآخِرُ مَا سَمِعْتُ مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِهَا فِي الْمَغْرَبِ.

(المرسلات: ١)

١٧١ - **مسند** عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ،
بضم العين وتحفيف الموحدة

= وقال ابن رسلان: قال الدار قطني: وهم فيه بعض الرواة، وإنما هو في الركعتين بعد المغرب وغير ذلك، ويحتمل في هذا حاصة أنه كان لإسماع حبير؛ فإنه كان مشركاً، فإسماعه حارج الصلاة كان مشكلاً، وما جاء لاحتياجه كان محتاجاً إلى أن ينتظر فرائعه من الصلاة؛ لأنه كانوا يعمدون أن المسلمين لن يتكلموا في صلاتهم، ولا يد إدأ من استماع القرآن، ووقع كذلك فسمعه وصدع قلبه واستقر الإيمان في قلبه، وهذا كله على المشهور، وإلا فاختار صاحب "الندائع" عدم التقدير، وقال: إنه يختلف بالوقت والقوم والإمام، كما نقله عنه الشامي. "سمعته" أي سمعت أم الفضل عن ابن عباس "وهو يقرأ" حصة حالية، وفيه التفات من التكلّم إلى العائب؛ لأن حق العبارة كانت سمعني وأنا أقرأ: "وَالْمُرْسَلَاتُ غُرَفًا" أي سورة المرسلات. "فقالت له: يا بني!" بضم الموحدة وشدة الياء تصغير "ابن" المضاف إلى ياء التكلّم، وأصحه على ما قاله الجوهرى: 'بنو' حذف الواو، وعوضت عنها همزة الوصل، فلما صغر عادت الواو فصار "بنو"، ثم قست الواو ياء بقاعدة الإدغام، وأدغمت فصار 'بني"، ثم أضيف إلى ياء التكلّم، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت ياء التكلّم. "لقد ذكرتي" بشدة الكاف من التذكير 'بقراءتك هذه السورة، إما آخر ما سمعت رسول الله ﷺ يحتمل أنه ذكرها بقراءته قراءة رسول الله ﷺ. ويحتمل أنه ذكرها أنه آخر قراءته ﷺ 'قرأ بها في المغرب" راد الحارثي في قصة وفاته ﷺ "ثم ما صلى لنا بعد حتى قصه الله عز وجل، وسحاري في أبواب الإمامة عن عائشة: "أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بأصحابه في مرضه كانت الظهر"، وجمع بينهما الخافض بأن الصلاة التي حكتها عائشة كانت في المسجد، والتي حكتها أم الفضل كانت في البيت، كما هو مصرح في رواية الشامي، ونُقطها: قالت: "صلى بنا رسول الله ﷺ في بيته المغرب فقرأ 'المرسلات"، ما صلى بعدها صلاة حتى قبض"، ولكن ترد عليه رواية الترمذي بلفظ: "خرج إلينا رسول الله ﷺ. وهو عاصب رأسه في مرضه، فصلى المغرب" الحديث، إلا أن يحمل قولها: 'خرج إلينا' أي من مكانه الذي كان راقداً فيه إلى من في البيت فصلى. فتلته الروايات. وقال الباحي: يحتمل قولها: "آخر إلح" معيين، أحدهما: أن تريد بذلك أنها آخر قراءة سمعته ﷺ يقرأ بها في المغرب، وأن ذلك صادف قراءته إياها في المغرب، ويحتمل أن يريد أنها آخر ما سمعته يقرأ بها في المغرب، وإن جار أن تكون سمعته يقرأ بها في غير المغرب.

عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَابِجِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةَ سُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّالِثَةِ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ ثِيَابَهُ، فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَا لَا تُرْجِ قُلُوبَنَا عَدُوَّ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ۝﴾
(آل عمران: ٨٠)

فصليت وراءه الخ أي وراء أبي بكر الصديق 'مغرب'، فقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة 'مغرب' بأَمِّ القرآن، وسورة سورة من قِصار المفصل على ما هو مستحب عند الأئمة لأربعة. وعدم أن أقرن القرآن بسبع أصوات، ثم المئين، ثم المثاني، ثم المفصل، واحتجب العشاء في بداءة المفصل على أقوال كثيرة ذكرها صاحب 'تقويم' وغيره مع نسبة البعض إلى قائلها. وقال الزرقاني: والراجح عند المالكية والشافعية المحركات. قلت: وبه جزم في 'حاشية لإقناع' كما تقدم، وبه قال في 'الروضة'. وقال في 'تقويم': هو لأصح. قلت: وبه قالت الحنفية. قال الشامي عن 'المحرر' والذي عليه أصحاب أنه من محركات في 'لدر المختار' أصول المفصل من 'المحركات' إلى آخر 'الروح'، ومنها إلى آخر 'أب بكر'، وبإفهامه، وبإفهامه قصاره. وفي 'لقدري' هد هو الذي عليه الجمهور. وقال الطيبي: طواه في سورة 'عم'، وبإفهامه في 'والصحي' قلت. هكذا عند شافعية.

ثم قام الخ: أبو بكر **خ** في الركعة الثالثة، 'قدنوت منه حتى إن ثيابه لتكاد أن تمس ثيابه بين لاجي فيه ثلاث احتمالات، وحصل ثلث بعيد كما يظهر من سياق كلامه. الأول تأخير أبي بكر حتى وصل إلى النصف. والثاني: تقدمه النصف كله. والثالث: تقدمه أبي عبد الله وحده حتى قرب منه. ثم قال: لا أنه يكره لواحد من أهل النصف أن يخرج عنهم، ويتقدم عليهم حتى يقرب من الإمام، لا أن يقال: إنه صلى وحده مع أبي بكر عن يمينه، فقرب منه في الثالثة ما لم يقرب في الركعتين قبلها.

فسمعت أي أنا بكر الصديق **خ** اقرأ بأَمِّ القرآن وبهذه الآية: ﴿يَا لَا تُرْجِ قُلُوبَنَا أَي لَا تَنْفِهَا عَنِ الْخَلْقِ عَدُوَّ هَدَيْتَنَا وَأَرْشَدْتَنَا إِلَيْهِ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ أَي مِنْ عِنْدِكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ قال صاحب: يحتمل أنه دعا هذه في آخر الركعة على معنى الدعاء نعتي تذكره، أو خشوع حصره. لا على معنى أنه قرأ قراءته على حسب ما تقرن بها السورة، وقرب منه ما يقفه الشيخ الموفق عن الإمام أحمد بن حنبل: إذا قال وسئل أحمد عن ذلك؟ فقال: إن شاء الله، ولا بدري كان ذلك قراءة من أبي بكر أو دعاء، فهذا يدل على أنه لا بأس بذلك؛ لأنه دعاء في الصلاة، فلم يكره. قلت: وكذلك عندنا الحنفية يصح حمه على الدعاء في حني في السهو حيا: وأما لشهيد؛ لأنه ثناء، والقيام والركوع والسجود محل الثناء، وكذا في 'المحرر' ويجعل رده قراءة بيانا للحوار، وسيحيي في الحديث الآتي أن الزيادة على الفاتحة في الآخرين يجوز عندنا، لكنه خلاف الأفضل.

١٧٢ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ أَحْيَانًا يَقْرَأُ بِالسُّورَتَيْنِ

يقرأ في الأربع إلخ من ركعات الصلاة 'جميعاً' تأكيد الأربع المتقدمة "في كل ركعة" منها 'بأَمِّ القرآن، وسورة' من القرآن، قال الساجي: إن حملاه على طاهره، فيحتمل أن يفعل ذلك عبد الله بن عمر إذا صلى وحده؛ حرصاً على التطويل في الصلاة إن كانت فريضة، ويحتمل أن يكون بافئة كما يدل عليه ما ذكره المغرب ذكر الركعتين فقط، غير أن لفظ 'الأربع' ركعات في الفريضة أظهر إلا أن يعمل على أربع قبل الظهر. قلت: الظاهر هو كونها فريضة؛ لما في رواية محمد في هذا الأثر في الأربع جميعاً من الظهر والعصر، ولأوجه أن يقال: إن هذا مذهب ابن عمر وهو محتمل. قال الرزقي: هذا لم يوافقه عليه مالك ولا الجمهور، بل كرهوا قراءة شيء بعد العائقة في الأحرين وثلاثة المغرب؛ لما في الصحيحين وغيرهما عن أبي قتادة: "أنه كان يقرأ في الأحرين بعائقة الكتاب". واستدل الجمهور لقومهم: أن لا يقرأ في الأحرين غير العائقة بما في لسته إلا الترمذي عن أبي قتادة، قال: "كان يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بعائقة الكتاب وسورتين، وفي الأحرين بعائقة الكتاب الحديث، وروى إسحاق بن راهويه في مسنده بسنده عن رفاعه بن رافع، قال: 'كان رسول الله ﷺ يقرأ في الأوليين بعائقة الكتاب وسورة، وفي الأحرين بعائقة الكتاب"، وروى الطبراني نحوه في معجمه "الأوسط" من حديث عائشة، وروى الطبراني في معجمه بسنده من جابر قال: "سنة القراءة في الصلاة أن يقرأ في الأوليين بأَمِّ القرآن وسورة، وفي الأخرين بأَمِّ القرآن"، كذا في "السعاية".

وكان ابن عمر 'أحياناً' أي في بعض الأوقات "يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة" قال الزرقاني: ويجوز ذلك قالت الأئمة الأربعة، لرواية ابن مسعود. "لقد عرفت البطائر التي كان النبي ﷺ يقرأ بينهن" الحديث. قال العمري في حديث ابن مسعود في البطائر: فيه حوار اجمع بين السورتين في ركعة واحدة، وإليه ذهب السجعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية، وقال قوم منهم الشعبي وأبو بكر ابن عبد الرحمن بن احارث وأبو العالية: لا يسعى ليرحل أن يزيد في كل ركعة من الصلاة على سورة، واحتجوا بما رواه عبد الرزاق في مصنفه بسنده عن ابن هبة، قال: قلت لاس عمر ﷺ أو قال غيره: إن قرأت الفصل في ركعة، قال: أو فعلتموها؟ إن الله تعالى لو شاء لأمرله حملة واحدة، فأعطوا كل سورة حظها من الركوع والسجود، وأخرج الطحاوي أيضاً بمعناه، وأحسب بأن أحاديث ابن مسعود وعائشة وحذيفة ﷺ يخالف هذا، وهي أرجح؛ بقوتها واستقامة طرقها. وفي "النعني": لا بأس باجمع بين السورتين في صلاة العائقة؛ فإنه ﷺ قرأ في ركعة البقرة وآل عمران والنساء، وقال ابن مسعود: "لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرأ بينهن" الحديث، وكان عثمان ﷓ يحتم القرآن في ركعة، وروى ذلك عن جماعة من التابعين، وأما الفريضة فاستحب أن يقتصر على سورة مع العائقة من غير زيادة عليها؛ لأن النبي ﷺ هكذا كان يصلي أكثر صلاته، وأمر معاذ أن يقرأ -

وَالثَّلَاثُ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ كَذَلِكَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةِ سُورَةٍ.

١٧٣ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ فِيهَا بِالثَّنِينَ وَالرَّيْثُونَ.

الْعَمَلُ فِي الْقِرَاءَةِ

١٧٤ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَبَسِ الْقَسِيِّ، وَالْمَعْصُورِ، وَعَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبَ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

- في صلاته كدث، وإن جمع بين السورتين ففيه روايتان، إحداهما: يكره، والثانية: لا يكره؛ لأن حديث ابن مسعود مطلق في الصلاة، فيحتمل العرض، وقد روى الحلال بسنده عن ابن عمر: أنه كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في ركعة. قلت: وقول ابن عمر هذا يخالف ما ورد من قوله: "ويقرأ في الركعتين من المغرب كدث" يعني كما كان يقرأ في الأربع "بأمر القرآن وسورة سورة" في كل ركعة.

صلبت مع رسول الله في السفر كما في رواية البخاري "العشاء" ركعتين كما رآه الإسماعيلي، "فقرأ فيها" ولمط البخاري: "فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين" الحديث، وانفراد في الركعة الأولى منها كما في رواية السائي. "الثنين" أي سورة التين "والريثون". **العمل في القراءة** المقصود منه على الظاهر بيان ملحقات القراءة من كيفية اعتبار مقدار الجهر، ومحلها من أنه لا يسعى إلا في القيام دون غيره من الركوع والسجود، وكذلك الفتح على الإمام فيها وغير ذلك، كما يظهر من ملاحظة الروايات المختلفة فيها.

عن لس القسي. يفتح لقفاء وكسر السين ونحبة مشددتين. وقال أبو عبيد: أهل الحديث يكسرون القاف، وأهل مصر يفتحونها، نسبة إلى بدع على ساحل البحر، يقال لها: القس، بقرب دمياص. وقال الخافض: الكسر غلط؛ لأنه جمع قوس هي ثياب مصلعة أي محضطة باحرير، كانت تعمل بالقس موضع معصر. قال القاري: قال بعض الشراح: هو نوع ثياب فيها خطوط من الحرير، فاللهي للتنزيه والورع، وإذا كان كنهه أو حخته من الحرير، فلهي لتعظيم.

والمعصر **الح** قال الررقاني: ووفعت الريادة في رواية أبي مصعب والقعبي ومعن وجماعة، واللهي لتنزيه على مشهور، وكره مائث اثوب المعصر للرجال في غير الإحرام. قلت: وسيأتي السط فيه إن شاء الله في محله =

١٧٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ التَّمَارِيِّ، عَنْ الْبَيَاضِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: "إِنَّ الْمُصَلِّيَ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَاذَا يُنَاجِيهِ بِهِ؟ وَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ".

١٧٦ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلَاةَ.

= من كتاب اللباس، وصهر من كلام الررقابي أن زيادة المعصم ليست في رواية يحيى. فما وجد في بعض النسخ اهتدية زيادة من الساج. "وعن تحنم الذهب" هي تحريم لرجال دون النساء. قال القاري عن النووي: أحجموا على إباحة حاتم الذهب للنساء وعلى تحريمه للرجال. "وعن قراءة القرآن في الركوع" واستحود كما راده في رواية الزهري عن إبراهيم عند مسلم، فتركه القراءة فيهما عند الجميع هذا الحديث قاله الررقابي، ثم هي كراهة نريه عند أكثر العلماء، وقيل: تحريم، قاله القاري. وقال في "الدر": لو قرأ في الركوع والسجود لم تبطل صلاته، وقال بعض العلماء: يحرم وتبطل صلاته.

وهم يصلون وفي رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد: أن ذلك في رمضان، واليحيى معتكف في قبة على بابها حصير، والناس يصلون عصياً عصاً، أخرجه ابن عبد البر. "وقد عت أصواتهم بالقراءة" بالجر، "فقال ﷺ": إن المصلي يناجي ربه أي يخاطبه ويكلمه، وهو كناية عن كمال قرب المعوي. وقيل: هي عبارة عن إحضار القلب والخشوع في الصلاة. وقال عياض: هي إخلاص القلب وتفرغ السر بذكره، وقيل: مساجاة العبد إتيان الأقوال والأفعال المطلوبة في الصلاة، ومساجاة الرب لعبده إقباله عليه بالرحمة والرضوان، والمقصود التسيه على الخشوع: "فليظفر" أي ليتفكر وليندبر. "كما يناجي به" هكذا في نسخ "الموطأ" بالصميرين، فالأول إلى الرب، والثاني إلى مفعول "ما"، قال القاري: وفي نسخة: ما يناجي به "ما" استفهامية أو موصولة، أي ما يناجي الرب به من الذكر والقرآن والحضور والخشوع. والمراد به حالة الخشوع، والعرض تبييه على تحصيله، وما كان جهر بعض على بعض في القراءة مفعولاً لذلك الخشوع، وهو كان الباعث حيث ذلك الحديث، به عيبه خاصة، فقال: 'ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن'؛ لأن فيه أدى ومفعول من الإقبال على الصلاة. قال القاري: واليهي يتناول من هو داخل الصلاة وحارجها. قال الطيبي: عدي بـ"عني" لإرادة معنى الغلبة أي لا يعذب ولا يشوش بعضكم على بعض.

الطويل نقب به بطول يديه. **قمت وراء الخ**: أي صليت قائماً في الصف خلف "أبي بكر وعمر وعثمان، فكيف كان لا يقرأ" أحد منهم "بسم الله الرحمن الرحيم" أصلاً عند المالكية، وجهرأ عند الحنفية كما سيحيى، =

= وهو الأوجه جمعاً بين الروايات، 'إذا افتتح' بصيغة المفرد في نسخة الررقاني وغيره، وفي أكثر النسخ الهندية بلفظ الجمع، والأوجه الأول؛ لماسة لا يقرأ. 'الصلاة' اعم: أن الأئمة احتلفوا فيما بينهم في قراءة السمية في الصلاة، فأكرها مالك، وقال الشافعي: يقرأ ويحجرها، وقال الحنفية وأحمد: يقرأ ويسرها كما في 'المعني' وغيره. قال الحافظ في 'الدرية': احتلفوا في قراءة في الصلاة، فعن الشافعي: تحب، وعن مالك يكره، وعن أبي حنيفة تستحب، وهو المشهور عن أحمد، ثم احتلفوا فعن الشافعي يسر الخهر، وعن أبي حنيفة لا يسر، وحديث الباب يؤيد مالكية. لكن قال ابن عبد البر: اختلفت ألقاضها اختلافاً كثيراً مضطرباً، منهم من قال: كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: كانوا لا يحجرون لها، وبعضهم قال: كانوا يحجرون لها، وبعضهم قال: كانوا لا يتركوها، ومنهم من قال: كانوا يفتتحون القراءة بـ 'الحمد لله رب العالمين'، وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء. والخاص: أن العلماء بسبوا الكلام في إثبات الاضطراب ونفيه في حديث أس، وهذا انقاع لا يسعه، سببه السبوصي في 'التبوير' و'التدريب' والرقاني والحافظ وجماعة من مشايخ، وقول الحنفية يجمع أكثر طرق الحديث؛ فإنهم قالوا: يقرأها سرّاً، فيصبح نهي القراءة أيضاً باعتبار الخهر، وإشائها أيضاً باعتبار القراءة، والحديث حرجه نحاري بقص: أن أسى وأنا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بـ 'الحمد لله رب العالمين' قال خافض: وقيل: المعنى كانوا يفتتحون بالفاحة، وهذا قول من أثبت السمية، وقيل: يفتتحون هذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث، وهذا قول من نهي قراءة السمية. قلت: وهو الأوجه، ولا يلزم منه نهي قراءة السمية كما ترى؛ فإنه يشمل نهي الخهر أيضاً، وهو المتعين جمعاً بين الروايات، وإلا فيلزم الاضطراب فيها، ثم اختلف الأئمة ههنا في مسألة أخرى، وقيل: الخلاف الأول مني عنى هذا خلاف، وهي أن اسمية حرة من كل سورة أم لا؟ فذهب الشافعي إلى الأول والجمهور إلى الثاني، وهو قول لأحمد، والنسور عند أصحابه هو الثاني كما في 'المعني'. وقال الحافظ في 'الدرية': ادي يتحصل من سمية أقوال، أحدها: أنها ليست من القرآن أصلاً إلا في سورة المل، وهذا قول مالك وصائفة من الحنفية ورواية عن أحمد. والثاني: أنه آية من كل سورة أو بعض آية، كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه، وعن الشافعي: أنها آية من الفاتحة دون غيرها وهو رواية عن محمد. الثالث: أنها آية من القرآن مستقلة برأسها وليست من السور، بل كتبت في أول كل سورة لفصل، وهو قول ابن المبارك ودود وهو مصوص عن أحمد، وبه قال جماعة من الحنفية. وقال أبو بكر الرازي: هو مذهب، وجعل السبوصي هذا الاختلاف تسميه اختلاف القراء السبعة في بعض الحروف مثل: "مالك يوم الدين" و"ملك يوم الدين"، فالتسمية سمرلة لألف في مالك ثالثة في قراءة بعضهم، وغير ثابتة في قراءة آخرين.

- ١٧٧ - **ماث** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَسْمَعُ قِرَاءَةَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ دَارِ أَبِي جَهْمٍ بِالْبَلَّاطِ.
- ١٧٨ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَرَأَ لِنَفْسِهِ فِيمَا يَقْضِي وَجَهَرَ.
- ١٧٩ - **ماث** عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَصْلِي إِلَى جَانِبِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ فَيُعْمِرُنِي، فَأَتْنَحُّ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نُصَلِّي.

كما نسمع قراءة الخ الظاهر في صلاة، ولعل "عد" ظرف لـ "سمع". "دار أبي جهيم" احتلف نسخ 'الموطأ' في ذكر هذا الاسم، ففي السح المصرية: أبو جهيم مكرراً، وفي السح الهدية: أبو جهيم بريادة الياء، وهما صحاحيان، وكلاهما محتملان. 'البلاط' بفتح الباء الموحدة على وزن سحاب موضع بالمدينة بين المسجد والسوق، والمقصود أن عمر كان جهوري الصوت، فيسمع صوته في هذا المحل؛ لجهره بالقراءة، وبشكل على الحديث أن مالكا الراوي لم يكن في الصلاة مع عمر . فقبل: يختمل أن يكون فاتة بعض الصلوات، فسمع قراءته، أو يكون في حال مرضه المانع عن إتيان المسجد، أو أخبر به طائفة من أهله، ويختمل أن يكون عمر . كان يفعل ذلك في نافته في التهجيد وغيره قاله الباجي. قلت: ويختمل خارج الصلاة أيضاً، ولا بعد في أن مالكا قد كان يصلي في مسجد آخر.

فيما يقضي الخ يعني إذا كان يقضي ما سبق به من صلاة الإمام قرأ فيها القرآن "وجهر" بالقراءة. قال الباجي: يختمل أن يكون جهره فيما يقضي؛ لأنه يرى أن المأموم يقضي على نحو ما فاتته. قلت: وفي قراءته . بالخهر تأييد لمن قال: إن المسوق يقضي أول صلاته؛ لأنه لو قضى آخره ما احتاج إلى جهر القراءة كما هو ظاهر.

فيعمري بكسر الميم أي يشير إلي، وأصل العمز: الكبس باليد، وقد يفسر بالإشارة كذا في "المجمع". "فأفتح عليه ونحس يصلي" قال الزرقاني: فيه جوار الفتح على الإمام بالأولى من إجارة الفتح على من ليس معه في صلاة، وهذا قال مالك في "مختصر ابن عبد الحكم" وأشهب وابن حبيب، والأصح بطلان صلاة من فتح على غير إمامه، وبه قال ابن القاسم، وأما الفتح على إمامه فأباحه مالك والشافعي وأكثر العلماء، وكره الكوفيون الفتح على الإمام، وقد تردد ^{١٧٩} في آية، فلما انصرف قال: "مَنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ" يريد الفتح عليه. قلت: أثر الباب فعل تابعي فهل يكون حجة على تابعي آخر؟ سيما إذا لم يكن فيه دليل على أن يزيد كان مقتدياً بنافع، بل الظاهر أن يكونا مصلين بصلاتهما، وهذا مفسد عند الجمهور أيضاً، نعم قصة أبي أخرجها أبو داود وغيره مرفوعاً هي حجة، لكن أخرج أبو داود أيضاً عن علي ^{١٨٠} مرفوعاً، قال ^{١٨١} "عَنْ أَبِي لَيْثٍ لَا تَفْتَحُ عَلَى إِمَامٍ فِي صَلَاةٍ" وهو نص في معناه، فقالت الخفية بالجوار مع الكراهة جمعاً بين الروايتين. لا يقال: إن حديث علي ^{١٨٢} ضعيف لا يقاوم الأول؛ لأن الخفية لضعفه =

القِرَاءَةُ فِي الصُّبْحِ

١٨٠ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ صَلَّى الصُّبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ كِلْتاهُمَا.

١٨١ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا وَرَاءَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ يُوسُفَ وَسُورَةَ الْحَجِّ قِرَاءَةً بَاطِنَةً، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ إِذَا لَقَدْ كَانَ يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، فَقَالَ أَجَلٌ.

١٨٢ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الْفَرَّافِصَةَ بْنَ عُمَيْرٍ الْحَنْفِيَّ قَالَ: مَا أَخَذْتُ سُورَةَ يُوسُفَ إِلَّا مِنْ قِرَاءَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ إِيَّاهَا فِي الصُّبْحِ مِنْ كَثَرَةٍ مَا كَانَ يُرَدِّدُهَا.

= قالوا بالكراهة، وإلا فهو كان مساوياً للأول ترجحت عليه، لكونه محرماً مع أنه ما قالوا بالكراهة مطلقاً، بل قال الشامي: ويكره أن يفتح من ساعته كما يكره للإمام أن يبحثه إليه، بل ينتقل إلى آية أخرى. وقال في 'السداع': وإن كان العناج هو المقتدي به، فالقباس هو فساد الصلاة إلا أنا استحبنا الحور، ما روي أن رسول الله ﷺ قرأ سورة المؤمنون، فترك حرفاً، فلما فرغ قال: **الحمد لله**، نعم يا رسول الله ﷺ، الحديث.

صلى الصبح فقرأ فيها بعد العنقة، واستعني عن ذكرها نعم الناس بذلك. "سورة البقرة في الركعتين كتيهما" على تنويع وتقسيم، راد في حديث نس: قيل له حين سلم: كادت الشمس أن تطلع، فقال: لو صنعت لم تغدا عافين. **وراء عمر الحج** أي مقتدياً به. "الصبح، فقرأ فيها سورة يوسف" في الأول "وسورة الحج" في الثانية. "قراءة بطينة" وفي نسخة "المشكاة" بطينة. قال القاري: باهر ويشدد في مرتلاً محوذاً بدو الإسراع. 'فقلت' مقولة عروة على رواية مالك، ومقولة هشام على رواية الجماعة. 'وأنه إذا قال الصبي: 'إذا' جواب وجرأ يعني إذا كان الأمر كذلك إذا والله لقام. "لقد كان يقوم" إلى الصلاة أي يتدبّر ها 'حين يطلع' بضم اللام "الفجر متصلاً، "فقال: أجل' أي نعم يقوم إذا ذلك، ولا بد من أن يحتتم في الإسراع **قال ما احجب** أي حفظت وتعمت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان قال القاري: لا يصرف، وقد يصرف "إياها" قال القاري: كلها أو بعضها. قنت: والأوجه الأول. 'في الصبح أي في صلاته، وذلك 'من' تعليل لأحدث. =

فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: "إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَعْلَمَ سُورَةً مَا أُنْزِلَ فِي التَّوْرَةِ، وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ، وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلَهَا".

= فقلت: بلى يا رسول الله! ولا أعود إن شاء الله تعالى، الخديث، وفيه وجوب الإحابة عند دعائه ﷺ قال الخطابي: هو مستثنى من عموم خبره بكلامه. وقال من عبد التبر: الإجماع على تحريم الكلام في صلاة يد على خصوصيته ﷺ، بل ذلك، وكذا قال القاصيل عند لوهاب وأبو الوبيد: إن إحابه ﷺ فيها فرض يعصى المرء تركه. قلت: لا شك في أن إحابته ﷺ واجب صرح به جماعة من الفضول وفي تفسير خازن هذه آية تدل على أنه لا بد من الإحابة في كل ما دعا الله ورسوله إليه، وهل تصل الصلاة هذه الإحابة أم لا؟ يختلف عند الفقهاء، وصرح جماعة بأن الصلاة لا تصل بدئت وهو معتمد عند الشافعية والماكية، فانه الرقابي. قلت: وكذلك هو يختلف عندنا الحنفية. قال الضحطاوي عن "مراقي الفلاح" بغير ص على المصلي إحابة سي ﷺ. وحتف في بطلانها حينئذ كذا ذكره الدر العيني. كذا في السدس. وقال الضحاوي في مشكبه: ففيها إحابه على من دعاه وهو يصلي إحابته وترك صلاته، وذلك لأن به من ثماديه في صلاته مما يلام عليه، إذ كان المصلي قد بقدر أن يخرج من صلاته إلى فصل الذي يصلي به إحابته رسول الله ﷺ ما دعاه ومن عيبي في شرح سخاري. قال صاحب "التوضيح" صرح أصحابنا، فقالوا: من حصائص النبي ﷺ أنه لو دعا إنسانا وهو في صلاة، وحب عليه الإحابة ولا تطل صلاته، حكاه العيني عن صاحب "التوضيح"، والظاهر اختياره لذلك، وتقدم ميل اصحاوي إلى لفساد.

يده على يده الخ 'يده' الشريعة على يده 'أي يده' أي من كعب، يعني قبض يده يده الكريمة. تأيساً وإظهاراً بوده. وهو ﷺ يريد أن يخرج من باب المسجد، فقال ﷺ: لي لأرجو وأحب أن لا أخرج من مسجد" قيل: لم يعمه الله؛ ليكون ذلك أدعى لتفريع دمه وإفائه عليها كلية 'حتى تعلم' حذف إحدى التائين 'سورة' أي من فصائلها، وإلا ففص سورة كان يعمه من قبل كما ترى، والسورة مسرلة من ساء، ومنها سور القرآن؛ لأنها منزلة بعد منزلة، وبسط في اشتقاقها البيضاوي.

ما أنزل في التوراة الخ راد في رواية أبي هريرة. 'ولا في الإنجيل' ولا في الفرقان مثنها. لا حاجة إلى ما شرحه مشايخ نقوه: أي نقيه القرآن؛ لأنه ليس في جميع القرآن أيضاً مثنها؛ فإن مثل الشيء غير عنه، قيل: هذه باعتبار الصفات التي تختص بها هذه سورة من لاشتغال على أوصافه تعالى بالرحمة والملك وحصر الحمد له والإعانة فيه تعالى وغير ذلك، وقيل: باعتبار أنها تحرى عن غيرها في صلاة ولا يحرى غيرها عنها، وقيل: باعتبار أنها قسمها الله تعالى بينه وبين عبده بصفين، وقيل: لجمعها كثرة الصفات كاحصوصيات متقدمة مع كثرة الثواب، وقيل: المراد عظم ثوابها.

قَالَ أَبِي: فَجَعَلْتُ أَبْطِئُ فِي الْمَشْيِ رَجَاءَ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي بِهَا، فَقَالَ: "كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ؟" قَالَ: فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ: ﴿لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هِيَ هَذِهِ السُّورَةُ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ".

قَالَ أَبِي: هَذَا يَشْعُرُ أَنَّ أَمَّا سَعِيدٌ سَمِعَ أَحَدِيثَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ مِنْ رَوَايَةِ الْحَاكِمِ، 'فَجَعَلْتُ أَبْطِئُ' أَيِ اتَّأَخَّرْتُ فِي الْمَشْيِ "رَجَاءَ ذَلِكَ" لَثَلَا يَسْرِعُ إِلَيَّ، فَيَفُوتَ مَا وَعَدَهُ بِتَعْلِيمِهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قُلْتُ "لَمَّا أَنَّ الْخُرُوجَ" عَلِمِي السُّورَةَ الَّتِي وَعَدْتَنِي بِهَا مِنْ تَعْلِيمِهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ، "فَقَالَ: كَيْفَ تَقْرَأُ" فِي الصَّلَاةِ الْقُرْآنَ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ، قَالَ "أَبِي: "فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ ﴿لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا" أَيِ آخِرِ السُّورَةِ، وَاسْتَدْرَكَ بِهَا نَيْصاً عَلَى أَنَّ السُّمْنَةَ لَيْسَتْ جُزْءاً مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَفِيهِ حُجَّةٌ بِرُوحِيهِ، الْأَوَّلُ: بِقِرَاءَةِ أَبِي إِدْرِمٍ يَقْرَأُهَا، وَالثَّانِي: بِقَوْلِهِ ﷺ: هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، لَكِنَّ فِيهِ: أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِالْحُرِّيَّةِ لَا يَجْعَلُ الْآيَةَ عَلَى قَوْلِهِ نَعْلَى: ﴿لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَتَأْمَلْ.

هِيَ هَذِهِ السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي بِهَا فَصَائِلُهَا، وَمِنْ فَصَائِلِهَا أَنَّهُ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سُورَةُ الْحَجَّ ٨٧)، فَصَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِإِثْنَاءِ هَذِهِ السُّورَةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ فَصِيلَةٍ هِيَ، أَمَّا كَوْنُهَا سَبْعًا فَلِأَنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ. قَالَ الْخَافِضُ: وَيَقُولُوا فِيهِ الْإِجْمَاعُ، لَكِنَّ جَاءَ عَنْ حَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ الْجَعْفِيِّ: أَنَّهَا سِتُّ آيَاتٍ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهَا ثَمَانِ آيَاتٍ. قَالَ الْعَبَّاسِيُّ: أَمَّا السَّبْعُ فَلِأَنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ بِإِلَّا حِلَافٍ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّ ﴿لِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ دُونَ التَّسْمِيَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فِي الْعَكْسِ، قَالَهُ الرَّمَحْمَشِيُّ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْحَنْبَلِيِّ، وَالْعَكْسُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَأَمَّا كَوْنُهَا مَثَانِي فَلِأَنَّهَا تَتَنِي سُورَةٌ أُخْرَى، أَوْ لِأَنَّهَا يَتَنِي بِهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ لِأَنَّهَا اسْتَشْتَبَتْ هَذِهِ الْأُمَّةَ حَاصَةً، أَوْ لِأَنَّهَا تَكْرُرُ بِزُيُودِهَا، فَهَلَّتْ بِمَكَّةَ مَرَّةً وَفِي الْمَدِينَةِ أُخْرَى، وَلَا يَذْهَبُ عَمَّا أَنَّ أَهْلَ التَّفْسِيرِ اِحْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدْتُ بِسَبْعٍ مِنْ نَحْسِي﴾. فَحَدِيثُ ثَابِتٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا سُورَةَ الْفَاتِحَةِ، وَوَرَدَ عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبْعِ الْمَثَانِي هِيَ السَّبْعُ الطُّوَلُ، أَيِ السَّبْعُ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ، وَاحْتَمَلُوا فِي السَّابِقَةِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى لَا يَتَعَلَّقُ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الْحَجُّ. اِحْتَلَفَ الْمُشَاشِيخُ فِي مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ، فَقِيلَ: هَذَا أَيْضاً اسْمُ الْفَاتِحَةِ وَهَذَا أَيْضاً مِنْ فَصَائِلِهَا، وَإِلَيْهِ مَالُ النَّاجِيِّ، إِذْ قَالَ: أُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَى مَعْنَى التَّحْصِصِ بِهَا، وَإِنْ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَظِيماً، كَمَا يَقَالُ مَكَّةَ: بَيْتُ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ كُلُّهَا اللَّهُ، وَإِلَيْهِ مَالُ الْخَطَّابِيِّ، إِذْ قَالَ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ هِيَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَمَالُ الرَّزْقَانِيِّ إِلَى أَنَّهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاتِحَةِ، بَلْ هِيَ مُبْتَدَأُ وَحِيرِ حَمَلَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ، يَعْنِي الْمُرَادُ -

١٨٥ - **ماث** عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا وَرَاءَ إِمَامٍ.

وفي نسخة: الإمام

القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة

١٨٦ - **ماث** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ

= في قوله تعالى: ... **عنه** (حج ٨٧) هو اندي أعصبت كله من سائر القرآن، فحيث لا يختص بالفاتحة، بل فضل الفاتحة انتهى إلى 'السبع المثاني'. ولما كان في الآية ذكر القرآن العظيم أيضاً فسر استطراداً بأن المراد منه سائر القرآن، وذكر هـد الكلام الحافظ في 'الفتح' خذاً، ثم هذا الحديث صريح في أن القصة وقعت لأبي بن كعب، وأخرج البخاري وجماعة مثل هذه القصة لأبي سعيد بن المعنى، وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المعنى معاً، وهو الأوجه لاختلاف مخرج الحديثين، وبه جزم الحافظ في 'الفتح'، وتبعه الرقابي.

فلم يصل الخ أي لم يصح صلاته 'إلا وراء الإمام'، فيصح صلاته إذا؛ لأن إمامه يتكلم بالقراءة عنه، ومما سة هذا الأثر يحكم الفاتحة طاهر من أنه يجب قراءتها في كل صلاة في غير حالة الافتداء، وأما ماسسته بالفصيلة باعتبار أن توقف كل صلاة على الفاتحة من فضائلها أيضاً.

فيما لا يجهر الخ أي في صلوات لا يجهر الإمام. "فيه" الصمير إلى لفظ "ما" أي لا يجهر الإمام في تلك الصلوات. 'بالقراءة' تحرف الحر، وفي بعضها بدو، فهو مفعول لقوله: "لا يجهر" احتلت الروايات في القراءة خلف الإمام، فيفهم من بعضها الأمر بما حمله، وفي بعضها ورد النهي مطلقاً، وفي بعضها ورد النهي مقيداً بما إذا جهر الإمام؛ ولذا احتلت الأئمة - في هذه المسألة، وأشار المصنف بالترجمة إلى ما هو المرجح عندهم في الجمع بين اختلاف هذه الروايات، بأنهم حملوا روايات النهي على ما إذا جهر الإمام، وروايات الأمر إذا أحصى الإمام القراءة، ولذا بوب المصنف أولاً هذه الترجمة، وأورد فيها الروايات الدالة على القراءة، ثم بوب بعد ذلك ترك القراءة فيما إذا جهر، وأورد فيها الروايات الأخرى المناسبة لها، فكأنه جمع بالترجمة بين الروايات المختلفة الواردة في ذلك الباب، ونفصل أولاً اختلاف لعقهاء في المسألة موضحاً لأقوالهم عن كتب فروعهم، مع أن اختلاف الأئمة في هذه المسألة ليس شديداً؛ لأن جمهور الأئمة متفقون على عدم وجوب القراءة خلف الإمام، قالت الحنفية - ولهم قول واحد في هذه المسألة لا اختلاف بينهم في ذلك -؛ إنه لا يقرأ المؤتم خلف الإمام مطبقاً، لا في الجهرية ولا في السرية، وبه قال ابن وهب والأشهب من المالكية كما في "الناحي"، وبه قال الثوري والأوزاعي في رواية، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول ابن السيب في جماعة من التابعين، كذا في "العيني على البخاري"، وفي "إمام الكلام" عن "السابة": وبه قال عروة بن الرير وسعيد بن جبير والرهري والشعي والخعي =

مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= واس أبي ليلى والخسب بن حي، ومذهب الإمام مالك: أنه لا يقرأ في الجهرية، ويستحب القراءة في السرية، وعند الشافعي يجب على المأموم قراءة الفاتحة في السرية والجهرية، وله قال الليث وأبو ثور، وفي القسمة لا يجب في الجهرية، نقله أبو حامد، وحكى الرافعي وجهاً: أنه لا يجب في السرية، وأما مذهب الإمام أحمد، فقال الشيع عبد القادر بن عمر الشيباني الحنفي في "بيل المأرب" في باب الجماعة: وليس للمأموم أن يقرأ الفاتحة وسورة أيضاً حيث شرعت في سكتات إمامه، ويقرأ المأموم استحساناً الفاتحة وسورة فيما لا يجهر فيه الإمام متى شاء، أو كان لا يسمعه لعدد أو صرخ، فإن سمع همهمة الإمام ولم يفهم قراءته، لم يقرأ بص عينه، فلعنك قد دريت مما تقدم أن جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة متواطئون على سقوط الوجوب عن المقتدي، والاختلاف فيما بينهم في الاستحباب، وليس القول بالوجوب إلا قول واحد للإمام الشافعي، وهذا القول وإن كان المشهور عند أصحابه، لكن مع القول بوجوبها يسقط قراءة الفاتحة عندهم في مواضع، كما لا يخفى على من صالحت كتب الفقه الشافعية، ففي "الأوزار" وحواشيه من فقه الشافعية: يجب قراءة الفاتحة على الإمام والمأموم والمقعد في السرية والجهرية في كل ركعة إلا في ركعة المسوق؛ فإنه يتحملها الإمام عنه، وفي معنى المسوق كل من تخلف عن الإمام لعدد كزحمة وسبيل وبطل حركة بأن لم يقم من السجود إلا والإمام راكع أو هالو للركوع، وحينئذ فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات بأن أدرك الإمام ركعاً في الأولى، ثم رجع عن السجود في كل ركعة، فلم يقم من السجود إلا والإمام راكع أو هالو للركوع، وتمثل هذا في "الإقناع" وحواشيه و"التوضيح" وغير ذلك من كتب الشافعية، فعلم هذا أن قوله ﷺ لا صلاة إلا بكيفية واحدة بمجمع عند الأربعة أنه محصور بغير المأموم، والإمام يتحمل عنه وجوب الفاتحة مطلقاً عند الثلاثة، وفي بعض الأحيان عند الشافعية أيضاً، ومن يقل عنهم غير ذلك فهو إما جهل عن كتب مذهبهم، أو تخليط لأقوالهم لخداع الناس، والله اعلم بما يحب ويرضى، هذا وقد أخرج الإمام الترمذي عن الإمام أحمد بن حنبل هذا التأويل نصاً؛ إذ قال: وأما أحمد بن حنبل فقال: معنى قول النبي ﷺ لا صلاة إلا بكيفية واحدة بمجمع عند الأربعة أنه محصور بغير المأموم، وهذا إذا كان وحده، واحتار أحمد مع هذا القراءة خلف الإمام. قلت: وقد تقدم أن للإمام أحمد فيه روايتين، ولا يذهب عليك أن الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء ذهبوا إلى أن مدرك الإمام في الركوع هو مدرك الركعة. قال ابن عبد البر: هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والثوري والأوزاعي وأبي ثور وأحمد وإسحاق، ولا يتمشى هذا القول إلا بكفاية الإمام عن قراءة المقتدي، وما أورد عليه الشوكاني مردود عليه.

يَقُولُ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ"، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ: قَالَ: فَعَمَرَ ذِرَاعِي ^{بإحدى يدي} ^{بعض السنوات} بدل من خداج أبو السائب

من معنى صلاة مفعول به أو مفعول مطلق وقال ميرك: التكرار فيه إن أريد به العصية كالظاهر والعصر وغيرهما كان مفعولاً به، وإن أريد به الخس يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ أي الفاتحة، وفيه رد على من كره التسمية بذلك "فهو خداج" كسر الخاء المعجمة ودال مهملة فألف فحيم، أي دات بقصان، حذف لفظ 'دات' وأقيم خداج مقامه. وقال القاري: أي ناقصة أو مقوصة، ودات خداج من قوضه: حدثت الناقصة إذا ألفت ولدها قبل أو ان امتاح وإن كان تمام الحق، وأحدثته إذا ولدته ناقصاً وإن كان لتمام الولادة، هكذا قاله الحبيب وعبد، وقال جماعة من أهل اللغة: خدج وأخدج بمعنى "هي خداج هي خداج" رده تأكيداً لقوله الأول. "غير تمام" بيان لقوله: 'خدج' أو بدل منه، وقيل: إنه تأكيد، وقيل: تفسير من أحد الروايات لقوله: 'خدج'، قاله القاري، وأصاهر أنه تأكيد من كلامه لئلا يتوهم أن من لم يقرأ بفاتحة الكتاب يبطل صلاته، كما في 'السند'. قال زراري: هو حجة قوية على وجوب قراءتها في كل صلاة، لكنه محمول عند مائث ومن وفقه على الإمام وأما بقوله: "رواه مسلم" قال ابن عبد البر، ورغم من لم يوجب قراءتها في الصلاة أن قوله: خداج يدل على جوارها؛ لأن الصلاة لنافقة جائزة، وهذا حكم فاسد؛ لأن الناقص لا يتم، وأصاهر أن هذا رد مهم على حنفية، لأن عدمهم يهملون عن الحنفية أنهم قالوا بخوار الصلاة بدون الفاتحة، وقد تعجب حافظ في "الفتح" أشد التعجب، والحقيقة ليس كذلك، والحنفية أبداً ما قالوا بخوارها بدون الفاتحة، والله در الحنفية، ما قالوا إلا ما ورد في الحديث: إن هذه الصلاة ناقصة دات خداج وبقصان يجب إعادتها، نعم، من أثبت هذا الحديث بطلان الصلاة، فهذا حكم منه فاسد؛ لأن الناقص لا يقال به: معدوم، فليت شعري من يكون الحديث حجة قوية، وليت شعري من العجب أكثر من الذين قالوا بنقص الصلاة من غير الفاتحة نعين ما جاء في الحديث، أو من الذين قالوا بالصلوات رائدة على مودى الحديث، ولو فرض أن حديث لا يدل إلا على الفريضة، فلا يخاف حنفية؛ لأنهم قالوا بوجوب الفاتحة، والوجوب يثبت بالأحاديث الدالة على الفريضة، فلا بد بوجوب أن يكون بعض الأدلة دليلاً على الفريضة ليستلحق الوجوب بعد ذلك؛ لكونها أحباراً أحداً، فتأمل، فإنه دقيق بل أحلى من الشمس.

قال أبو السائب، 'فقلت: يا أبا هريرة! إني أحياناً أي في بعض الأوقات' "أكون وراء الإمام قال الذهبي: وهذا اعتراض من أبي السائب على العموم بالعمل الشائع عنده، وما شاهدته من الأئمة في ترك القراءة وراء الإمام "قال" أبو السائب: "فعمر" أي كسر يده 'دراعي' وهو يساعد تأييداً وتسيهاً له على فهم مراده قلت: من إشارة إلى أن ما يقوله من عموم القراءة ليس مما يشتهر به؛ فإنه ما أنه خلاف ما عليه الجمهور، ولا يشيعه في الناس؛ فإن أبا هريرة قد يعمل على ظاهر ألفاظ الحديث أدباً بالحديث واحترماً به كما هو معلوم عند المحدثين، =

ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ يَا فَارِسِي؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ"،

= ولما قال في حبة الوضوء: 'يا بني فروح! أنتَ ههنا لو أعنتَ أنتَ ههنا ما توصأتَ هذا الوضوء' الحديث أخرجه مسلم. قال القاضي: إما أراد أبو هريرة بكلامه هذا أنه لا يسعي لمن يقتدى به إذا ترخص في أمر الضرورة، أو تشدد فيه لاعتقاده مدهماً شد به عن الناس أن يفعلوه حصرة العامة الخهلة، فعنه بهذا أن أبا هريرة قد يأخذ بالشذائد في الاجتهاد، خلافاً لما عليه اجمهور الفقهاء، ولما ناره ابن عباس في الوضوء مما مست النار بالوضوء من الماء الحار؛ فإنه لما روى أبو هريرة: توصأوا مما مست النار، فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة! إنما يدهن بالدهن وقد سحن بالسار، وتوصأ بالماء وقد سحن بالنار، الحديث، وغير ذلك مما لا يحصى عني من له نظر في كتب الحديث، فَمَا كَانَ الْأَمْرُ بقراءته خلف الإمام مصقاً من اجتهاده، ولذا ذكر مستدله بعمر دراعه، وهذا إذا أثبت به خلاف اجمهور كما عيه المشايخ، وإلا فصاهر الحديث عدي لا يدر على القراءة خلف الإمام كما ستقف عليه.

يا فارسي أي يا عجمي، ونعل أصله كان من فارس، وهو الشيراز وما حوله، كذا في 'حاشية الطحاوي' عن 'كشف المعصي'. وقال ابن رسلان: وليس تسميته بالفارسي في 'مسند'، ثم اعلم أن المشهور بينهم أن هذا الأثر حجة القراءة خلف الإمام، فهو ثبت مذهب أبي هريرة بقراءة خلف الإمام مصقاً بشيء من الروايات نصاً، فيؤول هذا القول إليه، ويقال: معناه اقرأ بها سرّاً، وإلا فحقيقة القراءة في النفس هي إجراؤها في القلب المعبر بالتدبير في المعاني الذي هو عين الخشوع في الصلاة، ويؤيده ما سيأتي من رواية أبي هريرة بنفسه أنهم تركوا القراءة فيما جهر بها، وقال عيسى وابن نافع: ليس العمل على قوله: "اقرأ بها في نفسك"، وبعبارة أراد إجراؤها على قلبه دون أن يقرأها بساها، ويحتمل أن يكون معناه: اقرأ حال كونك مصلياً في نفسك أي في حد ذاتك كما قيل: الدار في نفسها قيمتها كذا، فافهم. 'فإني سمعت رسول الله ﷺ' هذا احتجاج منه على ما ذهب إليه من عموم القراءة، وبيان لما أخذ اجتهاده. 'يقول: قال الله تبارك وتعالى' وهذا النوع من الحديث يقال له في الاصطلاح: الحديث القدسي. قال القاري: هو ما يكون بلسان أو مناه أو بواسطة منك بالنعى، فيعبره بلفظه ويسه إلى ربه، قال العيني: ويسمى بالحديث الإلهي والرباني، والفرق بينه وبين القرآن أن لفظه معبر ومنسزل بواسطة جبريل عليه السلام وقال الطيبي: القرآن هو اللفظ المرسى به جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ للإعجاز، والقدسي إخبار الله ﷻ برسوله معناه بالإلهام أو بالإنشاء، فأحده رسول الله ﷻ عبارة بنفسه، وسائر الأحاديث لا يصفه إلى الله ولم يروه عنه.

قسمت الصلاة أي الفائقة، سميت صلاة؛ لأنها لا تتم إلا بها كقوله عليه السلام: حج حرام. فهو مجاز من إطلاق الكل على الجزء، أو لأنها معنى الدعاء كما بسطه الماجي. "بيني" قدم ذاته؛ لأنه الموجود حقيقة و"بين عبدتي بصميين" زيادة الماء في السج كذا في رواية يحيى، فهي للملاسة أو رائدة، وفي بعض الروايات بدون اسم، =

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اقْرَؤُوا يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿حَمْدُكَ رَبِّ عَمْسٍ﴾ يَقُولُ اللَّهُ:

= وكذا في نسخ "موطأ محمد"، والمراد التصيف باعتبار الآيات كما هو طاهر، وفيه أيضاً دليل آخر على أن التسمية ليست جزءاً من الفاتحة، فصفاها في حاصة ونصفاها لعدي؛ فإن سبع آيات، الثلاثة الأولى فيها تحميد وثناء، والرابعة مشتركة، وهي قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ﴾. فيها إقرار العودية من العبد والاستعانة به تعالى، والثلاثة الأخرى حاصة للعبد دعاء له. قال الرافعي: فيه حجة قوية على أن التسمية ليست من الفاتحة. وقال النووي: هو أوضح ما احتجوا به، لأنها سبع آيات بالإجماع. ولعدي ما سأل فأعطي لعدي ما سأل من أحد الصميين، فهو وعد منه عز وجل بحاجته الصنف الذي عده، ويحتمل أن يكون هذا وعداً ما وراء الصنف، يعني أن نصفاها ثابت في، ونصفاها لعدي متحقق، وودد له أن يسأل ما شاء غيره أيضاً. قال رسول الله ﷺ في توضيح ما قاله تعالى وتفصيل ما أحمل من التصيف: يَقُولُ الْعَبْدُ ويس في رواية مسلم اقرؤوا، ولفظه: 'فإذا قال العبد: ﴿حَمْدُكَ رَبِّ عَمْسٍ﴾ فيه أيضاً دليل من قال: إن التسمية ليس بجزء الفاتحة، وهو حجة بوجهين، الأول: أنه لم يقرأها في ذلك التفصيل، ولم يبين فصفاها كما بين فصل كل جزء. والثاني: أنه بدأ القراءة بـ 'الحمد لله رب العالمين' كذا في "الساقي". "يقول الله تبارك وتعالى: 'حمدي عندك'، والحمد: هو الثناء على الحميل الاختياري، نعمة كان أو غيرها، ولأهل العرف تدقيقات في تعريفه كما في 'حواشي جلال التهذيب'. ويقول العبد: "أرحم الراحمين" يقول الله تعالى: "أنتى علي عدي" والثناء: هو ذكر الخير بالنسبة على جهة التعظيم، فهو أعم من الحمد والمدح والشكر وغير ذلك كما يظهر من كتب التفسير. "يقول الله عز وجل: "محدي عدي" أي عظمي، والتمجيد إثناء بصفات الخلال، ويوم الدين يوم الخلال كما في الروايات، أي ذكرني بالعظمة والخلال، وفي هذا الاعتراف من التعظيم والتفويض بالأمر ما لا يخفى. "يقول العبد: "إياك بعد" أي خصك بالعبادة، وقدم المعلوم للاختصاص والخصر 'وإياك ستعين' أي طلب منك الإعانة في الأمور كلها. 'فهذه الآية بيني وبين عدي' فإن أوفى تعظيم له تعالى بإقرار العبادة له تعالى، وآخرها دعاء الإعانة منه تعالى. "ولعدي ما سأل" من العون وغيره، وكرره تأكيداً، والمراد هو ما ذكره أولاً. "يقول العبد: "أهدأ بيني وبين المعصية المصونة، أو أفراد لما هو أعظم مقصود" الصراط المستقيم" أي السهاج الوصح الذي لا يعوجاج فيه، والمراد: دين الإسلام، بل متابعة الحبيب، ولذا يد به قوله. "صراط الدين أهدأ عبيهم" من السيئ والصديقين والشهداء والصالحين. 'غير المعصوب عليهم' أي اليهود "ولاً" بمعنى غير "الضالين" أي الضالين. 'فهؤلاء' الآيات مختصة "لعدي"، أو هؤلاء الأدعية موعودة لعدي. "ولعدي ما سأل" من المذكور، فهو وعد للإحانة، أو المراد غير المذكور، فأنعني هذا متحقق وغيره مما يسأله العبد موعود أيضاً، واحتجف المعتنون بحل "الموطأ" أن إثبات الترجمة بأي جزء من الحديث، فقيل: نقوله: خذاح باعتبار أنه معنى خلاف الأفضل، وقيل: نقوله: 'اقرأها في نفسك'، واحتاره أكثرهم، لكنه أيضاً لا يوافق مذهب الإمام؛ لأن أمره بالقراءة في السفس عام للجهرية والسرية، =

حَمْدَنِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: **• الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ •** يَقُولُ اللَّهُ: أَتُنِي عَلَيَّ عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: **• مَا لَتْ يَوْمَ الدِّينِ •** يَقُولُ اللَّهُ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: **• يَا كَ نَعْدُ وَيَا كَ سَعِيدٍ •**، فَهَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: **• هَدَا اصْطَرَّاطَ الْمُسْتَقِيمِ صَرَّاطَ نَدَى أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ •** فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ".

١٨٧ - **مَالَتْ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ.

١٨٨ - **مَالَتْ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ.

= ومذهب الإمام مالك أفضلية القراءة في السرية خاصة، والأولى عدي أن إدخال الحديث في الترجمة ليس لإثباتها، بل الترجمة بمنزلة الشرح للحديث يعني ما يظهر من عموم الأمر بقراءة الفاتحة خلف الإمام مقيد عنده بالسرية، فيكون الترجمة بمنزلة التوجيه للحديث، وإثبات الترجمة بالآثار الآتية المصرحة لمذهبه، وتقدم أن الحديث استدلل به بعضهم على عموم القراءة خلف الإمام مطلقاً، وهو لا يدل عليه أصلاً كما بسطناه قبل ذلك، ولو سمى فهو اجتهد من أبي هريرة **•** واجتهاد الصحابي لا حجة فيه؛ إذ حاله جمهور الصحابة، وتقدم أن جمهورهم على ترك القراءة خلف الإمام، ولا يذهب عليك أن الحديث لو دل على القراءة خلف الإمام بوجه واحد مع الحذف فيه، فهو يدل على أن التسمية ليست بجزء من الفاتحة بخمسة وجوه، فليت شعري ما الناعث على أن المستدلين بهذا الحديث على ما قالوا يقولون بما يدل عليه الحديث بوجه واحد، ولا يقولون بما يدل عليه الحديث بخمسة أوجه، فتدبر.

انه كان يقرأ ولا يقرأ فيما جهر فيه. **القاسم بن محمد**: اس أبي بكر الصديق كان يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة، يشكل عليه ما رواه الإمام محمد: أخبرنا أسامة بن زيد المدي، حدثنا سالم بن عبد الله ابن عمر قال: "كان اس عمر **•** لا يقرأ خلف الإمام" قال: فسألت القاسم بن محمد عن ذلك، فقال: إن تركت فقد تركه اس يقتدى بهم، وإن قرأت فقد قرأه اس يقتدى بهم، وكان القاسم ممن لا يقرأ، ويمكن أن يجمع بينهما: أنه لما كان يجوز الأمرين، فقد كان يقرأ وقد لا يقرأ.

١٨٩ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ: أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

قال مالك ودلت أي الآثار المذكورة من التسعين اثلاثة أحب ما سمعت من لسان أبي متعلق بـ 'أحب' في ذلك المعنى متعلق بـ 'سمعت' يعني الآثار المختلفة التي سمعتها في باب لقراءة خلف الإمام هذه لأثر المتفرقة بين جهر لإمام وسره أحب بي؛ فإنه راجح عند إمام مالك؛ وقد أخرج هذا القول مسكناً، وعند الخصية الآثار اندة على ترك القراءة مصلياً أرجح فاحتاروها، قال الإمام محمد في موطنه: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه، ولا فيما لا يجهر فيه، بذلك جاءت عامة الآثار، ثم أخرج الإمام محمد الآثار في ذلك المعنى، فروى عن ابن عمر أنه قال: "من صلى خلف الإمام كفته قراءته"، وأخرجه الإمام مالك أيضاً كذا سيأتي في الباب الثاني، وأخرج عن أنس بن مالك عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أنس بن مسعود بطرق وألفاظ مختلفة، منها: أنه قال: 'أصبت؛ فإن في الصلاة شعلاً سيكفيك الإمام'، وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وصحاحي عنه، وفي 'التسقيق': 'حيد الإسناد لا يتصور فيه الكلام، وأيضاً أخرج الصحاحي بسنده عنه بلفظ: 'ليت يدي يقرأ خلف الإمام ملىء فوه ثرباً، وعن عثمة بن قيس بلفظ: 'أن أعص على حمزة أحب إلي من أن أقرأ خلف الإمام'، وأخرجه في 'كتابه الآثار' عن إبراهيم، قال: ما قرأ عثمة بن قيس قط فيما يجهر ولا فيما لا يجهر الحديث، وروى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: 'أوددت أن أكون يقرأ خلف الإمام في فيه حمزة'، ورواه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ: 'في فيه حمزة'، وروى عنه بلفظ: 'لا صلاة له'، وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال: 'ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً'، قال في 'التسقيق': وهذا سند جيد لا كلام فيه، ثم رد ما نقل عنه بخلافه فارجع إليه، وروى عن يزيد بن ثابت أنه قال: 'من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له'، وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن يزيد، قال: 'لا قراءة مع الإمام في شيء'، وأخرجه الصحاحي بمعناه، وروى في الباب عن أنس بن مالك أنه سأل عبد الله بن عمر ويزيد بن ثابت وحاتم قالوا: 'لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات' أخرجه الصحاحي، وعن عبيد الله قال: 'من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة' أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وسقط الكلام على هؤلاء الآثار في 'التسقيق'، وروى عن أبي الدرداء أخرجه السنائي، وصوب وقفه، والصحاحي، قلت: ولو سمع وقفه، فلا يكر من تقريره، وفي الباب عن أنس بن عمار: سئل: أقرأ والإمام بين يدي؟ قال: لا، أخرجه الطحاوي، وروى عنه بمعناه مرفوعاً، لكن قال النضر قصي: رفعه وهم، وتقده أثر جابر عند مالك في الباب السابق بلفظ: 'لم يصل إلا وراء الإمام'، وأخرجه محمد في موطنه. وفي 'التسقيق': رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: 'لا تقرأ خلف الإمام من جهر، ولا إن حافت' هذا إجمال الكلام على الآثار ذكرناه تبعاً للإمامين الفخامين مالك ومحمد بن عبد الله، وإلا فالكلام على مسألة بسيط جداً لا يسعه هذا الوجيز؛ فإنها ثابته بالكتاب وأسسة وإجماع جمهور الصحابة والقبائل، وقد ذكرنا في رسالة مستقلة.

تَرْكُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ

١٩٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ هَلْ يَقْرَأُ أَخَذَ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَخَذْتُكُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ فَحَسْبُهُ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيَقْرَأْ، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ وَرَاءَ الْإِمَامِ.....

إذا سئل إلخ ساء المحمّلون هل يقرأ أحد خلف الإمام؟ قال: بد صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه أي كافيته قراءة الإمام ولا يقرأ خلفه مطلقاً؛ قوله **بد** و **وأنفسهم** وإذا صلى وحده فيقرأ، قال نافع: "وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام" مطلقاً، ومذهب ابن عمر **حرم** في ترك القراءة خلف الإمام مطلقاً مشهوراً، وأثر ابن عمر **يجوز** هذا أخرج الإمام محمد في موضعه طرق مختلفة، فروى طريق نافع عن ابن عمر بنقط: "من صلى خلف الإمام كفته قراءته"، وبطريق أنس بن سيرين عن ابن عمر **حرم** أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، قال: "تكفيك قراءة الإمام"، وروى عن أسلم أن ابن عمر **حرم** كان لا يقرأ خلف الإمام، وحمله الإمام مالك كما يظهر من الترجمة على ما إذا جهر الإمام، ولكن عموم الأثر ما كان محالاً بمرحمة، فأعقبه يحيى قول الإمام مالك.

يقول الأمر إلخ نرجح عدداً أن يقرأ بمرحلتين استحساناً وراء الإمام فيما لا جهر فيه الإمام بالقراءة، وبترك مقتدي القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة. قال ابن عبد البر: وحجته قوله تعالى: **وَيَذَكِّرُنَا لِقَائِهِ رَبِّنَا وَأَنَّا كَانُوا هَادِينَ** **وَنُفِّسُهُ** (الأعراف ٢٠٤)، لا خلاف أنه رل في هذا المعنى دون غيره، ومعلوم أنه في صلاة الجهر: لأن السر لا يسمع، فدل على أنه أراد الخهر خاصة. قلت: إلا أن عموم قوله تعالى: **وَيَذَكِّرُنَا لِقَائِهِ رَبِّنَا وَأَنَّا كَانُوا هَادِينَ** يأتي آخر كلام ابن عبد البر، ولو كان كما قال ما احتيج إلى زيادة قوله عز شأنه: **وَنُفِّسُهُ** (الأعراف ٢٠٤)، فلا شك في أن السر لا يسمع، لكن الأمر بالإبصار يعم السر أيضاً، ويؤيده قوله **وَنُفِّسُهُ** (الأعراف ٢٠٤)، ومن المعلوم أن الإمام في السرية أيضاً يقرأ، وأيضاً لو قيد هذه العمومات بالخهرية لم يبق عندهم لإسقاط الوجوب عن المقتدي في السرية دليل، مع أنه ساقط عند المحمّلين والأئمة الأربعة إلا في قول للشافعي كما تقدم مسوّضاً، فالصواب أن هذه العمومات هي مسقطه لوجوب القراءة عن المقتدي مطلقاً، إلا أن الإمام مالكا ومن قال بقوله، استحج القراءة في السرية؛ لما وقع في بعض الروايات من تخصيص الخهرية كما سيحي، أو لأمر آخر كما يظهر من كلام الساجي؛ إذ قال: استحب له أن يقرأ؛ لأنه إذا لم يشعل نفسه بالتفكير في قراءة الإمام إذا جهر، ولم يشعل نفسه بالتدبر، ولا يقرأ هو إذا أسر الإمام تفرح للوسواس، وحديث انفس وما يشعهه عن الصلاة، فأستحب له أن يقرأ. =

فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، وَيَتْرُكُ الْقِرَاءَةَ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ.

١٩١ - **مسألة** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ أَكِيمَةَ الْمِثْنِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **النَّصْرَفَ** مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: "هَلْ قَرَأَ مَعِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ آتِئًا؟" فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ، أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَازِعُ الْقُرْآنَ"، فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **فِيمَا جَهَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** بِالْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= قال ابن العربي في "عارضة الأحودي": يقال للشافعي: عجماء لك كيف يقدر المأموم في الجهرية على القراءة يبارح القرآن الإمام، أم يعرض عن استماعه، أم يقرأ إذا سكت؟ فإن قال: يقرأ إذا سكت، قيل له: فإن لم يسكت، وقد أجمعت الأمة على أن سكوت الإمام غير واجب، فمضى يقرأ؟ وكان من عمر لا يقرأ خلف الإمام، وكان أعظم أساس باقتداء رسول الله ﷺ قمت: لكن ابن عمر لا يقرأ في الجهرية ولا في السرية كما تقدم.

النصرف أي فرح أو نوحه إلى الناس من صلاة جهر فيها بالقراءة وعند من عند لير من طريق سفيان عن الزهري سمعت ابن أكيمة يحدث سعيداً قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح، وكذا عند أبي داود في حديث سفيان، لكن فيه: صلى أم لا يصح. "فقال: هل قرأ معي منكم أحد؟" وهذا السؤال ظاهر في أنه ما قرأ بالجهر، وإلا فيقول من قرأ معي، وفيه أصرح دليل على أن الشائع عند الصحابة كان عدم القراءة مصحفاً، وإلا لما احتيج إلى السؤال بهذا السياق "آتياً" عند أوله وكسر الهمزة أي قريباً، ومدها هو المشهور، وقد يكسر، يقال: فعلته آتياً أي في أول وقت كذا في "سبأ" "فقال رجل": وهذا دليل آخر على ما قلته أولاً: من أن الشائع كان خلافه، وإلا فيقول كل واحد: نحن قرأناه. نعم، أنا قرأت يا رسول الله ﷺ أبو هريرة: "فقال رسول الله ﷺ: إي كنت أقول: في نفسي ما لي أنزع" بفتح الراء "القرآن" بالنصب على أنه مفعول ثان. "الدل" قال الماحي: قد يقال مثل هذا اللفظ لمعان، أحدها، أن يعاتب الإنسان نفسه فيقول: ما لي فعلت كذا وكذا، وقد يقال معنى التثريب والنوم من فعل ما لا يحب، فيقول: ما لي أؤدي وما لي أسمع حقني، وقد يقال إذا أنكر أمراً عاب عنه سبه، فيقول: ما لي لم أدرك أمر كذا، وما لي لم أوقف على أمر كذا، معني ذلك في الحديث هو الثاني، يعني ما لي يبارعوني في القراءة، ويقربون معي، ولا يفردونني بالقراءة.

ما لي أنزع القرآن أي شيء حصل لي أنزع القرآن. **فما جهر فيه** ح من الصلوات رسول الله ﷺ فاعل لقوله: "جهر". **فما جهر** بالقرآن حين سمعوا ذلك التثريب "من رسول الله ﷺ" أتت أكثر المحدثين كونه من كلام ابن شهاب، وحقق الشيخ في "الدل" كونه من كلام أبي هريرة . وهو الصواب، ولو سبه كونه من كلام الزهري، =

مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ خَلْفَ الْإِمَامِ

١٩٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا؛
 بدأ عند الجمهور

= فإذا يكون الحديث أوفق بقول من يجمع القراءة خلف الإمام مصقاً؛ لأنه لا يبق إذا تخصيص الجهرية، وبقي عموم قوله **فأمنوا** ولذا ترك الصحابة القراءة خلف الإمام مطلقاً كما تقدم عن "أهدية"، وعرض المصنف هذه الرواية تأييد لما قاله أولاً من ترجيح ترك القراءة في الجهرية، والأمر المرجح عندنا الحسية هو ترك القراءة خلف الإمام.

التأمين خلف الإمام: التأمين مصدر أمن بالتشديد، أي قال: آمين بالمد والتخفيف. قال العيني: نص أهل اللغة أن التشديد لحس العوام، وهو خطأ في المذهب الأربعة، واحتجبت الشافعية في فساد الصلاة بذلك، وعند أبي حنيفة وعندهما لا تصد، وعنه الفتوى، وهي من أسماء الأفعال، ومعناه: اللهم استجب عبد الجمهور، وقيل: غير ذلك مما يرجع إلى هذا المعنى. قال العيني: آمين ليس من أوران كلام العرب، وهو مثل هابيل وقايل، وقيل: هو تعريب همين، وقيل: اسم من أسمائه تعالى إلا أنها سقط حرف الداء، فأقيم له مقامه. وفي "الاحتجى": لا خلاف أن "آمين" ليس من القرآن حتى قالوا بارتداد من قال: إنه منه، واحتلفت الأئمة في تأمين الإمام، فالشهور عن الإمام مالك، وهي رواية عن الإمام أبي حنيفة: أنه لا يؤمن، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وهو المعتمد عندهم، وعنه: أنه لا يؤمن في الجهرية ويؤمن في السرية، ورواية المدنيين عنه: أنه يؤمن، ولكن قال الباجي: إذا أسر القراءة، فلم يختلف أصحابنا في أنه يقول: آمين، وقال الأئمة الثلاثة بتأمين الإمام، إلا أنهم اختلفوا في الجهر بعد اتفاقهم على أنه لا يجهر بها في السرية، فقالت الحنفية: لا يجهر في الجهرية أبصاً، وكذا عند المالكية كما في "الباجي"، وقال الشافعي وأحمد: يجهر بها في الجهرية. وفي "السعاية": قال الشافعي - في الحديد: إن المنفرد والإمام والمأموم كل منهم يسر بـ "آمين"، جهرية كانت الصلاة أو سرية، وأما المأموم فبعد اتفاق الأربعة على أنه يأتي بها احتفوا في الجهر بها، فقالت الحنفية ومالك والشافعي في الحديد: يأتي بها سرّاً، وقال الشافعي - في القديم وأحمد: يجهر بها في الجهرية، كذا في "العيني" و"البدل"، ثم التأمين مندوب عند الجميع، وأوجه الطاهرية لطاهر الأوامر.

إذا أمن الإمام الخ: هذا طاهر في أن الإمام أيضاً يؤمن، ولا حاجة إلى الخواب عن الإمام مالك على رواية المدنيين، وأما على الرواية المشهورة فأجيب بأجوبة، منها: أنها قضية شرطية، وتعقب بأن التعبير بـ "إذا" يشعر بتحقيق الوقوع. ومنها: أنه لا يوجد في غير حديث الزهري، وتعقب بأن الزهري إمام لا يضره المنفرد، مع أنه يوجد في غيره أيضاً. ومنها: أنه رجع الروايات الدالة على أن الإمام لا يؤمن بجهة المعنى، وهي أن الإمام يختص بالدعاء، فيسعي أن يختص المأموم بـ "آمين". ومنها: أن معنى "أمن" بلغ موضع التأمين كما يقال: أخذ بلغ بجد -

فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ:
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ.

١٩٣ - مَاتَ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: **لَا تُعْصِيُوا عَنْهُمْ** لَا تُصَاسَ
فَقُولُوا: آمِينَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

المنفردة ذكرها

= وابن لم يدحها كذا في زرقي مفصلاً، وعقب بأنه محار، وحقيقه أني أقاموا أي قوماً، آمين، استند
هذا الحديث على المسنين ذكرهما شرح البحاري، الأول ما قد عصبه من تأمين مأموم موقوف على تأمين
إمام. قال الخافظ: صاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا بد تركه. وقد به بعض الشافعية،
ودعى لرووي في شرح المهدب" الاتفاق على خلافه، وبص الشافعي في الأم على أن مأموم يؤمن، ولو تركه
إمام سهواً أو عمداً والثاني: ما قال الخافظ: استند به على تأخير تأمين مأموم عن تأمين الإمام؛ لأنه رب
عنه سقاء، ولكن أراد رد رد التأمين، وبدلت قال الجمهور "إله" الصمير بشأن من وفق تأميه، ولخص
بحاري: فإن ملائكة تؤمن، فمن وافق تأميه. "تأمين الملائكة" في النور والرمز لا في الإخلاص كما حرم به
من حبان وغيره. قل من العربي. يحصل الموافقة في الرماك والنوف، ويحصل في الإخلاص، والأصهر الوقت،
وصاهر أن التردد بالملائكة التي في السماء كما سجيء في الرواية لاتبه، ولم يفسد: "وافق ذلك قول أهل
السماء". وقيل: المراد هم الحفظة، وقيل: الذين يتعقبون منهم، وقيل: الذين يشهدون نيت الصلاة. "عمر له ما
يقدم من دمه" قال الساجي: طاهره عمران جميع دنونه متقدمة. وقد خاف: هد محمول عند انضمام على
الصغار. قتل. لو حصل كمال الدم عند القيام خصرته غير شأنه وجل رهانه، فلا مانع من لتعميم كما تقدم
في بوضوء، وقيل: ليس المكمل هو التأمين الذي فعل التعداد وفق الملائكة، وليس ذلك إلى صعه، بل فصل من
الله سبحانه بمجرد وفاق، فبعم الصغار والكبار، لكن حص منها حقوق الدس، قاله الرزقي، ثم وقع في بعض
الروايات زيادة: "وما تأخر"، وأثبت الرزقي تبعاً للمحافظ شذوذه.

وكان رسول الله ﷺ هذا مرسل، وكذا في موطأ محمد، ووصفه حفص من عمر مدي عن ماث، عن الزهري،
عن سعد بن المسيب، عن أبي هريرة به، أخرجه الدارقطني في "العلل"، وقال: تفرد به حفص، وهو ضعيف،
وذكر له الرزقي بعض طرق أخر. وهذا محمول عند ماكية على الأفراد كما في "الساجي"، وعمومه حجة
لجمهورهم الحنفية. **فَقُولُوا** الخ أيها المقتدون به: آمين قالت ماكية: هذا حجة طاهرة على أن الإمام
لا يؤمن؛ لأن القسمة تأتي الشركة، وهو الخامل على صرف قوله ﷺ من عن طاهره، وأنت حينئذ بأن هذا
الحديث لا يدل على أن الإمام لا يؤمن، بل هو ساكت عنه، ولا شك في أن الحديث السابق نص في معناه هذا، =

= وقد ورد في بعض الروايات بعد ذلك زيادة قوله **يا أمير المؤمنين** وهو نص لا يقبل التأويل أخرجه السنائي في 'سننه'، وعند الرزاق في 'مصنفه'، وابن حبان في 'صحيحه'، فعلم أن الروايات الحالية عنها مختصرة كد في 'السعاية'، والأوجه ما قاله المشايخ: إن تأمين الإمام ما لم يكن ظاهراً؛ لأنه يحفيه علق تأمين المأموم على قوله: **لا حول ولا قوة إلا بالله**، فهو يصدق هذا الحديث والذي فيه واحد، وهو موافقة مع تأمين الإمام، ولذا قال العلماء كما في 'التعليق المنجد': إن المأموم في كل شيء يتعق الإمام إلا التأمين، فيستحب المقارنة، وبه صرح جمع من الشافعية كما صرح في كتب فروعهم، ولتحصيل المقارنة علق التأمين في هذا الحديث على قوله: **"ولا الصالحين"**، فالعرض هذا السياق للإشارة إلى المقارنة، أو إشارة إلى أن تأمين المأموم لا يتوقف على تأمين الإمام كما توهم بعضهم بقوله **يا أمير المؤمنين** كما تقدم في الحديث السابق، أو إشارة إلى بيان وقت تأمين الإمام، فإن الإمام إذا أسر بالتأمين لا يعرف المقتدي وقته إلا سماع **"ولا الصالحين"** فتأمن، ولم يذكر مصنف حديثاً ولا أثراً يدل نصاً على جهر آمين أو إخفائها، وعن وجهه ما تقدم أن الرجح عندهم لإخفاء، وهو الأصل في الدعاء، أو يقال: إن حديث الباب يدل على الإخفاء؛ فاكتمى به، واستند الجمهور على إخفاء آمين بروايات، منها: حديث أصاب؛ فإنه علق فيه التأمين على قوله: **"ولا الصالحين"** ولو جهر به الإمام لم يحتج إلى قوله: **"ولا الصالحين"** بل علقه على آمين، وهو حديث صحيح أخرجه الشيبان والجماعة وتمعاه أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي موسى الأشعري. ومنها: حديث أبي هريرة: **"إذا قال الإمام: لا حول ولا قوة إلا بالله فقولوا: آمين؛ فإن الإمام يقولها"** الحديث رواه أحمد والسنائي والدارمي، وإسناده صحيح، ورواه ابن حبان في 'صحيحه'، وفيه دليل صريح على إخفاء الإمام، وإلا لم يحتج إلى قوله **يا أمير المؤمنين**، ومنها: حديث وائل بن حجر: **"أنه صلى مع النبي ﷺ، فما بلغ: غير المصنوع عندهم ولا الصالحين"**، قال: **يا أمير المؤمنين** وأخفى ما صوته" رواه أحمد وأبو داود الصيالي وأبو يعنى الموصلي والدرقيضي وإخاكم في 'المستدرک'، وأخرجه في 'كتاب القراءات' بلفظ: **'أخفى ما صوته'**، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ولمحدثين في هذا الحديث كلام طويل لا يسعه المقام، فأوردوا على الحديث بعدة وجوه ردها الشيخ في 'أسن'، والشيخ اليموي في 'آثار السنن'، والشيخ انتهاوي في 'إعلاء لسنن' شكر الله مساعيهم، ورجع إلى هذه المؤنعات إن شئت التفصيل. وفي الباب آثار كثيرة توافق المذهبين، والمرجح عندهما الحفية آثار الإخفاء؛ لما قد تلونا عليه غير مرة أن أول نظر الحفية يقع على كلامه تبارك وتعالى، فما يوافق نظمه فهو مرجح عندهم بلا مرية، والأوفق به هما الإخفاء؛ لقوله سبحانه وتقدس: **يا أمير المؤمنين** (أعرف. ص. ٥٥)، وأجمع أهل اللغة أن آمين هو الدعاء، فالأصل فيه الإخفاء، والله منهم الرشيد والصواب. وقال ابن عبد البر: في الحديث دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر لا بأمر القرآن ولا بغيرها؛ لأن القراءة بها لو كانت عندهم لأمرهم إذا فرغوا من القاعة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته؛ لأن السنة فيمن قرأ بأمر القرآن أن يؤمن بعد فراغه منها إلى آخر ما قاله.

١٩٤ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

١٩٥ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

العمل في الجلوس في الصلاة

١٩٦ - **ماث** عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيَّ، أَنَّهُ قَالَ:

إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ **آمِينَ** فِي الصَّلَاةِ كَمَا فِي حَدِيثٍ مَسْنُونٍ هَذَا مُسْنَدًا، أَوْ عَقِبَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مُصَلِّيًا، كَمَا يُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ بَنِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ فِي رَهْوَرِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي قِصَّةٍ مِنَ الْحَجِّ فِي الدُّعَاءِ، قَالَ **وَقَالَتِ** "بَانَوَا" فِي السَّحَابِ مُوجُودَةً، وَكَدَّ فِي "الْبَحَارِيِّ" وَغَيْرِهِ، فَمَا فِي بَعْضِ السَّحَابِ مِنْ حَدَثِهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَوَابِ الشَّرْطِ؛ إِذْ حَوَابُهُ لِقَضَاءِ "عَفْرَةٍ". "الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ" فِيهِ تَخْصِصٌ لِمَلَائِكَةِ السَّمَاءِ، وَبَشَرَةٌ بِيْنَهُمَا لَا تَخْتَصُّ بِأَحَدٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ: كُلُّ مَا عَلَا سَمَاءً. قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: اللَّهُ تَعَالَى يَمُرُّ بِرَسُولِهِ قَبْلَهُ: "فِي السَّمَاءِ". "فَوَافَقَتْ" كَقَوْلِهِ "إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى" يَعْنِي وَقَعَ تَأْمِينُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ أَيِ تَقَبَّلَ اللَّهُ دُعَاءَ مَنْ حَمَدَهُ، وَفِيهِ تَرْغِيبٌ فِي التَّحْمِيدِ، "فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا" أَيِ يَا اللَّهُ! وَيَا رَبَّنَا! فِيهِ تَكَرُّرُ الدُّعَاءِ لِمُرِيدِ الْخُشُوعِ "لَكَ الْحَمْدُ"، وَفِي رَوَايَةٍ: "أُولَئِكَ" بَانَوَا، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: فَيَكُونُ مُتَعَقِّبًا بِمَا قَبْلَهُ أَيِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِ رَبَّنَا فَاسْتَجِبْ دُعَاءَنَا، وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى هَدَايَتِنَا، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: حَرَّمَ بَأْتُهُ لَمْ يَرَوْا الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ النَّاسِ وَالْوَاوِ فِي وَلَكَ الْحَمْدُ، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "الْعَمَلُ فِي الْخُلُوسِ" يَعْنِي كَيْفَ يَجْلِسُ فِي صَلَاةِ أَعْمٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِنَشْهَدِ أَوْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَمَا يَلْحَقُ بِالْخُلُوسِ كَالْإِشَارَةِ فِي التَّشْهَدِ، وَاحْتِمَتِ لَأُتَمَّةً فِي سِتَةِ الْخُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ، فَالسُّتَةُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ الْاِفْتِرَاشُ، وَهُوَ أَنْ يَصُبَّ الِيمْنَى، وَيَفْرِشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسَ عَلَيْهَا، قَالَ ابْنُ تَرْمِذِي: وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ، وَالسُّتَةُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي الْمَشْهُورِ التُّورُكُ فِي الْخُلُوسَاتِ كُلِّهَا، وَهُوَ أَنْ يَصُبَّ الْيَمْنَى، وَيُثْنِيَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَقْعُدَ عَلَى الْأَرْضِ، وَعِنْدَ بَعْضِ مَالِكِيَّةِ الْاِفْتِرَاشُ فِيهِمَا =

رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَنَا أَعْبْتُ بِالْحَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفْتُ نَهَانِي، وَقَالَ:

ابن عمر

= كما عند الحنفية، كذا في "التنسيق"، والنسبة عند الشافعية في الحسنات بين الصلاة كالحنفية، وفي آخر الصلاة كالمالكية، والنسبة عند الحنابلة كما في "المعني" و"نيل المآرب": أن لا يتورك إلا في صلاة فيها تشهدان في الأخير منهما، واستدل الحنفية في ذلك برواية عائشة رضي الله عنها عن عبد مسهم بن عمار: "كان يفرش رجله اليسرى، ويصب رجله اليمنى" قال النووي: فيه حجة لأبي حنيفة ومن وافقه، وبرواية وائل بن حجر بلفظ: "فلما قعد وتشهد فرش قدمه اليسرى على الأرض، وحسن عيها" رواه سعيد بن منصور والطحاوي. قال البيهقي: إسناده صحيح، ورواه أحمد وأبو داود والسنائي والترمذي، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: 'من سة الصلاة أن تصب القدم اليمنى، واستقاله بأصابعها الفسة، والحنوس على اليسرى' قال البيهقي: إسناده صحيح، وحديث رفاعه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأعرابي: 'حسن وحسن من حسن حسن' رواه أحمد وأبو داود، قاله الشوكاني، ولا مطعن في إسناده، وأخرجه ابن أبي شيبة وابن حبان، ووجه الاستدلال بتلك الروايات أنهم ذكروا هذه الصفة لجلوس التشهد، ولم يقيدوه بالأول، واقتصارهم عليها من دون تعرض لذكر غيرها مشعر بأنها هي الهيئة المشروعة في التشهد جميعاً، ولو كانت محتصة بالأول لذكروا هيئة الأخير ولم يهملوه سيما وهم بصدد بيان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليمه من لا يحسن الصلاة، فعمد بذلك أنها شاملة لهما كذا في "اليل".

أَعْبْتُ بِالْحَصْبَاءِ الح. أي صغار الحصى "في الصلاة" متعلق بقوله: "أعبت"، وهل كان ابن عمر أيضاً في الصلاة أو خارجها محتلاً، والصواب الأول؛ لرواية ابن عبيدة عن مسهم بن أبي مرزوق: "فلما انصرف" ومرة قال: 'فلما فرغ من صلاته' الحديث. 'فلما انصرفت' وانصرف هو أيضاً عن الصلاة، ولفظ القعبي عن مالك عند أبي داود بلفظ: 'فلما انصرف' "نهاني" عن ذلك؛ لكرهية في الصلاة ولم يأمر بالإعادة؛ لأن العمل إذا لم يكن لا يكون مفسداً، وهذا إجماع من الأئمة الأربعة لا يخفى على من طالع كتب المروء صرح به فقهاء الحنفية، وابن رشد في 'مقدماته' من المالكية، وابن قدامة في "المعني" من كتب الحنابلة، وابن رسلان والنووي من الشافعية تركوا بسط أقوالهم روماً للاختصار.

وقال الح أي ابن عمر، ولم يقتصر على الميع من العت فقط، بل أرشده إلى أدب الحنوس في الصلاة تكمياً للمائدة. 'اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع' في جلوس الصلاة، فقلت حرصاً ومبادرة لتحصيل السنة: "كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع؟ قال" ابن عمر رضي الله عنهما "كان صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة" أي للتشهد؛ إذ ليس هذا حكم الحنوس في الصلاة مطلقاً، والحديث أخرجه مسهم وأبو داود والسنائي بالفاظ مختلفة معناه، وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الربيع قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في اثنين أو أربع، وضع يديه على ركبتيه وأشار بأصبعه. "وضع كفه اليمنى" أي بسطها أولاً "على فخذه اليمنى، وقبض" بعد ذلك "أصابعه كلها" قال ابن الميمون في "فتح القدير": لا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فالمراد والله أعلم وضع الكف، =

اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟
قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَجْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ
كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَجْذِهِ الْيُسْرَى،
وَقَالَ: هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ.

١٩٧ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَصَلَّى إِلَى جَنْتِهِ رَجُلٌ،

= ثم قصص الأصابع بعد ذلك للإشارة، وهو المروى عن محمد . . . وكذا عن أبي يوسف في الأمن . وهذا
أحد الوحود الواردة في كيفية الإشارة، وقد رويت فيها روايات مختلفة كما سيأتي، لكلام أبي يعقوب، ولأمر
متسع. قال الرمعي: لأخبار وردت مختلفة، وكأنه . . . كان يصنع مرده هكذا ومرده هكذا، ثم احتسب غفها في
وقت العقد، فجمهور شافعية كما يفهم من كتبهم على أنه يعقد حين حبس، واختار عبد الصالح أنها يسقط
أولاً، ثم يعقد عند الإشارة كما تقدم عن ابن إمام، ويؤيد كلامه حديث الباب، وقال القاري في تزيين
العبارة: معتمد عندنا لا يعقد إلا عند الإشارة، لاختلاف أفعال الحديث، وإنما احتسب يحصل الخضع بين الأدلة،
فإن بعضها يدل على أن العقد من أول العفود، وبعضها يشير إلى أنه لا عقد أصلاً مع لانفاق على تحقيق
الإشارة. وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام وهي السابعة أو وضع كفه اليسرى على فخذة اليسرى بأسفله عليه،
"وقال" ابن عمر . . . هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل"، قال الإمام محمد: ويصنع رسول الله ﷺ، فأحد، وهو
قول أبي حنيفة. قلت: وفي الحديث متحدث الإشارة بالسنة في التشهد، وهو مجمع عندنا لأئمة الأربعة كما
هو معروف في كتب المذاهب، وما قاله بعض الخصمية من عدم استحبابه عندنا رده لمحققون، نعم، حلت الأئمة
فيما بينهم في مسألتين، أولاً: في كيفية الإشارة، فقد وردت فيها روايات خمسة كما قدمت الإشارة إليها،
منها: أن يقبض الأصابع كلها، لا مسحة وإمام، فيعقد كأنه يعقد ثلاثاً وخمسة. وهي رواية ابن عمر . . .
ومنها: كأنه يعقد ثلاثاً وعشرين، وهي رواية ابن تيمية، ومنها: يقبض لأصابع ثلاثة، ويرسل لإمام والوسطى،
وهي رواية أبي حميد الساعدي، قلت: كذا في 'السعاية'، وقد تسعت من روايات أبي حميد الساعدي لم أجد فيها
ذكر قبض، بل ظاهر روايات أبي حميد الإشارة مع السط، ومنها: يقبض الخضر واليسر، ونحو الوسطى
والإمام، وهي رواية وائل، وهي المرجحة عندنا الحنفية كما سيأتي.

وصلى الخ وإحال أنه قد صلى . . . أي حبس ابن عمر . . . رجل معه أنه كما في الحديث لآتي،
فما جلس' ذلك الرجل في الرابعة من "أربع" ركعات، وظهره أنه لم يحس في ما بعد ركعتين هكذا، ووجهه
ظاهر، فإن الخوض بعد ركعتين صويل، فاعذر فيه أقوى تبرع وثني رجبية" قال الناجي: اربع على صريين، =

فَلَمَّا حَلَسَ الرَّجُلُ فِي أَرْبَعٍ تَرَبَّعَ وَثَنَى رِجْلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنِّي أَشْتَكِي.

١٩٨ - **مالك** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَرْجِعُ فِي السَّجْدَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ،
وفي نسخة: حكاه

= أحدهما: أن يحلف بين رجليه، فيضع رجليه اليمى تحت ركنه اليسرى، ورجله اليسرى تحت ركنه اليمى. والثاني: أن يتربع ويثني رجليه من جانب واحد، فتكون رجلاه اليسرى تحت فخذيه وساقه اليمى، ويثني رجليه اليمى، فتكون عند أثنائه اليمى، ويشبه أن هذه كانت فعلة الرجل. قلت: والمعجب من الساجد كيف احتار هذه الصورة، لأنها هي التي أتت عليه، فيكون يكره أن يمر على الرجل متعلقاً بجنبوس التورك، اللهم إلا أن يقال: إنما لما كانت منصوبة كما سنحى، في رواية إراءة القاسم، فاضطر الساجد إلى احتباره، فالخديث حينئذ حجة لمن أنكر التورك، وحمله على العذر كما لا يخفى.

فلما انصرف إلخ 'عند الله' من الصلاة 'عاب ذلك' 'الجلوس عليه' أي على الرجل؛ لأنه ترك سعة جنبوس في الصلاة، "فقال الرجل لعبد الله معتذراً: "فإنك تفعل ذلك" يعني تحس مثل ذلك جنبوس، "فقال عبد الله بن عمر: "في اعتذاره: "إني أشكى" يعني إني لا أفعل هذا؛ لكونه سعة جنبوس في الصلاة، وإنما أفعله، لشكوى في رجلي.

يرجع في السجدين إلخ أي بين السجدين "في الصلاة على صدور قدميه" قال الناجي: معنى رجوع ابن عمر على صدور قدميه في السجدين: أنه كان يرجع عليهما عند رفع رأسه من كل واحدة من سجديتيه في الصلاة إلى أن يستوي على قدميه، فرجوعه من الأولى إلى القعود على رجليه؛ لأنه أقرب ما كان يقدر عليه من هيات جنبوس مما كان أبسر عليه في الرجوع إلى السجدة، وهذه الهيئة يتيسر عليها الرجوع منها إلى السجود، وأما في السجدة الثانية فلا يحسن إلا أن يكون رجوعه إلى قيام أو جنبوس، فإن كان رجوعه إلى جنبوس عاد إلى تلك الحالة ثم تربع؛ لأنه كان لا يقدر على غير ذلك، وإن كان إلى قيام رجوع إلى صدور قدميه إلى الاعتماد عليها، وهو قاعد، ثم يهض إلى القيام انتهى مختصراً. قلت: والظاهر أن المراد منه جلوسه بين السجدين لا غير كما هو لفظ رواية محمد في موطنه عن المغيرة بن حكيم، قال: "رأيت ابن عمر **يرجع** على عقيبه بين السجدين في الصلاة" الحديث، فحمل قوله: "في السجدين" على "بين السجدين" وجبه، ثم علم أن هذه إحدى الصورتين فسرهما الإقعاء انتهى عنه في الروايات، وحاصل الكلام: أن الإقعاء المفسر بالجنبوس على الأرض ناصباً فحديه مجمع على كراهته كما تقدم عن النعني، وكذا نقل عليه الإجماع في "الاستدكار"، وأما الإقعاء المفسر بالجنبوس على العقبين، فمكروه أيضاً عند الأربعة؛ ترجيحاً لروايات النهي إلا في قول لشافعي وأحمد، وكذا عند النووي والبيهقي وبعض من السلف جمعاً بين الروايات، فتدبر.

فَلَمَّا انْصَرَفَ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ سُنَّةُ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَشْتَكِي.

١٩٩ - مَدَن عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ

وَلَمَّا انْصَرَفَ أَيُّ فَرَعَ سَ عَنْ عُمَرَ عَنِ الصَّلَاةِ "ذَكَرَ" سَاءَ الْفَاعِلِ. وَتَصْمِيرُ بِنِ مَعْبُورَةٍ "أَيُّ لَاسَ عُمَرَ، وَفَعَلَ مُحَمَّدٌ: فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ أَيُّ اسْمُ عُمَرَ عَنِ ذَلِكَ الْخُلُوسِ هُوَ سُنَّةُ الصَّلَاةِ؟ وَاحْتِجَ إِلَى الْاسْتِغْنَاءِ بِمَا أَنَّهُ رَأَى مِنْ فَعَلٍ عِوَضَ مَا جَاءَهُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى كَرَاهَتِهِ. فَقَالَ "أَيُّ عُمَرَ" "بِهَا" أَيُّ نَدَتْ هَيْئَةً بَيَسَتْ سُنَّةَ الصَّلَاةِ بَلْ سَنَّهَا الْاِفْتِرَاشُ. وَإِنَّمَا أَفْعَلُ وَحَسْبُ هَذَا خُلُوسٌ مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَشْتَكِي". فَارْجُوحٌ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَيْسَرُ حَيْثُذ.

أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَيُّ عُبَيْدِ اللَّهِ "كَانَ يَرَى" أَنَّهُ "عَدَّ لَهُ" سَ عَنْ عُمَرَ "أَنَّهُ" "سَرَعَ فِي صَلَاةٍ" بَعْدَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، أَوْ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ أَيْضًا كَمَا هُوَ عَمُومٌ قَوِيٌّ. "إِذَا حَسِبْتَ الْاِنْشِدَادَ". قَالَ "عُبَيْدُ اللَّهِ" سَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. "فَعَمِنَتْهُ" أَيُّ التَّرْبِيعِ أَيْضًا "نَاعًا" لَوْلَا دِي "أَنَا" يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّابِقِ "صَعِيرٌ" لَمْ يُبَيِّنْ فَعَلَ لَعَدَرٍ وَعِوَضَهُ. فَنَهَائِي عَنْ ذَلِكَ "عَدَّ اللَّهُ" سَ عَنْ عُمَرَ "أَيُّ وَادِي". وَقَالَ: "إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ" هَذِهِ الصَّبِغَةُ مِنْ أَفْعَالٍ لِرَفْعِ حُكْمٍ. قَالَ الْخَافِضُ فِي "شَرْحِ الْحُجَّةِ" وَالأَكْثَرُ عَلَى "أَنَّهُ" مَرْفُوعٌ. وَقَالَ السَّابِقُ فِيهِ الْاِتِّفَاقُ، وَفِيهِ ظَرْفٌ ثُمَّ سَطَرٌ. قَالَ الْمَوَوِّيُّ فِي "التَّقْرِيبِ": "قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: "أَمْرًا كَذَا" وَ مِنْ سُنَّةٍ كَذَا" وَمِنْ شَبْهِهِ مَرْفُوعٌ كَمَا عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ. "أَنْ تَنْصِبَ رَجُلًا يَمِينِي" أَيُّ تَرْفَعُهُ وَلَا تَنْصِبُهُ بِالْأَرْضِ. قَالَ فِي "الْمَجْمَعِ": انْصَبَ إِقَامَةُ الشَّيْءِ وَرَفَعَهُ. "وَتَنَى" يَفْتَحُ أَوَّلُهُ الْمَثَلَةُ الْمَوْقِيَّةُ أَيُّ تَعْظُمُهَا، وَالْمُرَادُ عِنْدِي تَمَرُّشُهَا حَتَّى الْوَرُثُ كَمَا سَبَّحِيءُ "رَجُلًا" أَيْسَرِي "لَمْ يَبَيِّنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَا يَنْصَبُ بَعْدَ ثَبَاتِهَا هَلْ يَجْلِسُ فَوْقَهَا أَوْ يَتَوَرَّكُ؟ وَهَكَذَا مَحْمَلًا "أَخْرَجَهُ" السَّحَارِي فِي صَحِيحِهِ، وَسَبَّحِيءُ فِي رَوَايَةِ قَاسِمٍ. "أَنْ" حَسْبُ عَلَى وَرَكَهُ الْأَسْرَ لَا فَوْقَ الرَّجُلِ، وَرَوَى السَّائِي مِنْ صَرِيحٍ عُمَرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ قَاسِمًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ يَنْصِبَ الْيَمِينِي وَيَجْلِسَ عَلَى الْاَيْسَرِي، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا حَافِظٌ فِي "الْمَنْحَجِ" حَمَلُ رَوَايَةِ السَّائِي عَلَى الْاِنْشِدَادِ الْأَوَّلِ، وَرَوَايَةِ الْقَاسِمِ عَلَى الثَّانِي، وَاحْتَارَ الرُّقَاقِيُّ تَفْسِيرَ أَثَرِ سَابِقِ رَوَايَةِ قَاسِمِ الْاِتِّبَةِ قَرِيبًا؛ مَا أَنَّ الْمَرْحُوحَ عَدَّ الْمَانِكَةَ الشُّرُوكَ فِي حِسَابَاتِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَاعْجَبَ كُلُّ الْعَجَبِ مِنَ الشَّبِيحِينَ مَعًا عَلَى حَالَةٍ شَأْنَهُمَا سَيِّمَا مِنْ الْخَافِضِ مَعَ دَقَّةِ نَظَرِهِ وَسَعَةِ عَدَمِهِ، كَيْفَ فَسَّرَ أَثَرِ الْاِتِّبِ بَأَثَرِ الْقَاسِمِ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا مَحْدُودُ الْعَصْبِيَّةِ مِنْهُمَا مَعًا، فَإِنْ كُنْ وَاحِدٌ مِنَ الشَّبِيحِينَ فَسَرَهُ بَدَنَتْ لَوْفَقِ مَدَمِهِ، وَأَنْتَ حَيْرٌ بَأَنَّ حَدِيثَ الْقَاسِمِ الْاِتِّبِ لَا يَحْكُمُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا قَوْلِ السَّابِقِ عُمَرَ "أَيُّ هَذَا أَصْلًا؟" لِأَنَّ حَدِيثَ الْقَاسِمِ الْاِتِّبِ سَأَلَ عُمَرَ "أَيُّ عُمَرَ" وَهَذَا قَوْلٌ مِنْهُ وَإِشَادٌ إِلَى فَعَلِ السُّنَّةِ، وَرَدَّ وَبَكَّرَ عَلَى مَنْ افْتَدَى بِنَفْعِهِ، وَبِذَا اعْتَدَرَ عَنْ فَعَمِنَ أَنَّهُ لَشَكَاوِي فِي رَجْعِهِ لَا بِسْتَطِيعِ الْخُلُوسِ عَلَى هَذَا الْهَجِّ، =

كَانَ يَرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، قَالَ: فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ، فَتَنَهَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى، وَتُثْنِيَ رِجْلَكَ الْيُسْرَى، فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنْ رِجْلِي لَا تَحْمِلَانِي.

٢٠٠ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمُ الْجُلُوسَ فِي التَّشَهُّدِ، فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَثْنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكِهِ الْأَيْسَرِ، وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَى قَدَمِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَرَانِي هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

= فليت شعري كيف يكون فعله **عمر** الذي بيانا لقوله هذا، ولو كان كدلت فيكون كبره ورده على ابنه عبد الله في هذا الأثر عتاً، فلا يمكن أن يكون تفسير هذا القول إلا حديث السائي القوي، فتأمل؛ فإنه يديع حبي، ولما قال محمد بعد هذا الحديث: وهذا بأحد، وهو قول أبي حنيفة، فتشكر والله المتوفيق الميسر لما يحب ويرضى.

فقلت له، أي لاس عمر **عمر** "فإنك تفعل ذلك" أي التربع، "فقال" **عمر**، اعداداً من فعله، "إن رجلي" شدة الياء بلا ألف في رواية الأكثر، وفي رواية حكاهما ابن التبرج رجلي بالألف على لغة من يلزم المثني الألف، أو "إن" بمعنى نعم، وفيه توجيهات أخر مما فيل في قراءة: **عمر** **عمر** **عمر** (ص ٦٣)

أراههم الخ أي الناس الخاضعين "الجلوس في التشهد، فصب رجلي اليمنى وثني" ماضي من الثني أي عطف، قال أحمد: ثني الشيء كسعى ورمى رد بعضه على بعض "رجله اليسرى، وجلس على وركه" قال في "جمع" البورك: ما فوق الفخذ مؤنثة. وقال في "القاموس": البورك بالفتح والكسر ككتف: ما فوق الفخذ مؤنثة، والبورك محركة عظمها. "الأيسر" كذا في السج، والأوجه اليسرى. "وأنه يجلس على قدمه، ثم قال" القاسم: "أراني هذا الجلوس" عبد الله بن عبد الله بن عمر" من الخطأ. قال الباقي: هذا قول أكثر الرواة عن مالك، وأما يحيى بن كبر فقال: عبد الله بن عبد الله. قلت: ظهر منه أن رواية يحيى بالكسر، فما في لسانه الموجودة من التصغير وهم في رواية يحيى. "وحدثني" أي عبد الله بن عبد الله "أن أباه" أي عبد الله بن عمر **عمر** "كان يفعل ذلك" الجلوس لأجل شكوى في رجليه، وظاهر السياق أن القاسم وعبد الله بن عبد الله لا يحسان هذا الجلوس، بل فعله كل واحد منهما مرة إراءة هم جلوس ابن عمر **عمر**، وأما ابن عمر **عمر** فكان يفعله عادة كما هو ظاهر الألفاظ.

التَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ

٢٠١ - عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يُعَلِّمُ النَّاسَ

سجد في الصلاة أي قصد السجدة، وهو فعل من شهادته، سمي بذلك لانضمامه على الشهادتين تعميماً له على بقية الأدكار؛ لشرفهما من حيث به يصير هذا ركناً مؤمناً ويرفع عنه السيف وغير ذلك. وحذف أهل النقل في حكم التشهد عند الغناء جداً، فمست الحاجة فيه من شيء من تفصيل، فأقول: أما إمامنا مالك فقال بسببه مضافاً، كما قد مر في وجهه، وعدد من حسن أصحابنا منهم، كما في مختصر حنبل ومختصر عبد الرحمن وغير ذلك، وأما إمامنا أحمد فقال عنه زراري وحذفه في سبب الإيجاب فيها، وصاحب "نيل مآرب" حسبي جعل لأول وأخر ركعة، وصاحب "ست أدري" فيه، وكذلك صاحب "معني" حسبي عند التشهد الثاني من أركان وأول من واجبات. قال العيني في "شرح سنن أبي داود" في معنى: إن كانت الصلاة معروفاً أو رباعية، فهما وجهان فهما على إحدى الروايتين. وهو مذهب مالك وإسحاق. وأما إمامنا الشافعي فقال عنه زراري الإيجاب في آخر دور لأول، وكذلك عن غيره، فقال الأول منه وكذلك في حواشي الإقناع وغيره عند التشهد الأخير من أركان. وأول من لأعاص وسنن أبي خنبل في سجود، وهو قريب مما تقدم من مذهب حنابلة، وأما الحنفية فقلل عنهم هؤلاء، مثل قول إمامنا مالك لا أن في كس: أن تشهد ثلاثي واجب، وأما أول فقيل: واجب، وهو صاهر لزوم، وقيل: سنة. قال الحافظ: والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفة.

قال العيني في "شرح هدية" فروع التشهد في الفعدة لأول وجه عند أبي حنيفة، وهو مختار صحيح، وقيل: سنة، وهو لأبيس، لكنه خلاف صاهر رواية. والاصل: أن التشهد الأخير أكد عند جمهور من الأول. قال العيني عن سويح "جمع فقهاء" لأبصار أبو حنيفة ومالك وشوري وشافعي وإسحاق وسنن على أن التشهد الأول غير واجب، حدث أحمد، فيه وجه. كذلك عنه من بقصر. وسند عن أبي يوحنا صبح الأمر في جل الروايات وبأثار الصحابة.

أما **جمع عمر** الح: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، "وهو" قائم على الشريعة من التشهد قال في "الاسدكار": ما أورده مالك عن عمر وسنه وعائشة حكمه برفع: لأن من المعلوم أنه لا يقال بآرائه، فمما يقع لا أن يكون توقيفاً، وقد رفعه غير مالك عن عمر عن أبي بصير. قلت: وهو موقوف عند المحدثين. قال العيني: رواه أبو بكر بن مردويه في كتاب تشهد به مرفوعاً، وسيأتي عن أبي بصير في "موقف" في أنه موقوف. =

التَّشَهُّدُ يَقُولُ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الصَّيَّاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ،

= 'يقول' عمر: 'قولوا' في التشهد: 'التحيات' كذا في المشهور عن عمر رضي الله عنه. وسأني في شرح الحديث الآتي أنه وقع في بعض الروايات منه زيادة اسم الله، ولا تصح. "الزكيات لله" فمن حيث هي صاح الأعمال التي يركو لصاحبها الثواب في الآخرة، 'الصيات' أي ما صاب من القبول وحسن أن ينبي به على الله تعالى، وقيل: الأقوال لصاحبة مصنفًا، وقيل: الأعمال الصالحة، وهو أعم من القول والفعل. 'الصلوات' الخمس، أو ما هو أعم من الفرائض وسواها من العبادات كلها، أو الدعوات أو الرحمة أو التصريح بمحتصة لله عز وجل، وقيل: التحيات: لعبادات القوية، والصيات: الصدقات مادية، وصلوات: العبادات المعنوية. 'السلام' في جميع النسخ بلام التعريف. قال النووي: يجوز في 'السلام' في موضعين حذف اللام وإثباتها. قال الخافض: لم يقع في شيء من صرف حديث ابن مسعود حذف اللام، واحتلف في ذلك حديث ابن عباس: 'عبدك' بصيغة الخطأ 'أيها' حرف النداء 'الذي' عبر به مع أن النوصف بالرسالة أشرف: ما أن لا تصاف برسالة يتصمها، كما سيحيى في آخر التشهد. 'ورحمة الله' أي إحسانه. قال ابن رسلان: أصل الرحمة من المحبوق رقة القلب، ومعناها من الله تعالى العفو والرفقة والإحسان، 'وبركاته' جمع بركة: وهي النمو والزيادة من خير، ويقال: البركة جماع كل خير، قاله ابن رسلان. وقال الفارسي: هو اسم لكل خير فائض منه تترك وتعالى على بدوام، 'السلام' الذي وجه إلى الأمم السابقة من الصحراء عبيدًا معشرين خاضعين يريد به نفسه، وإحاصرين من الإمام والمقتدين والملائكة، وفيه استحباب للدعاء بنفس في الدعاء، وفي الترمذي 'مصححًا من حديث أبي بن كعب أنه رضي الله عنه كان إذا ذكر "حد" فدعاه بدأ بنفسه. "وعنى عباد الله الصالحين" جمع صالح، والأشهر في تفسيره: أنه لقائه بما يحب عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وتفاوت درجاته. "شهد أن لا إله إلا الله" راد في حديث عائشة رضي الله عنها الآتي: "وحدده لا شريك له"، وكذا في رواية ابن مسعود عند ابن أبي شيبة إلا أن سنده ضعيف كما في 'البدل'، وكذا في رواية أبي موسى عند مسلم، وحديث ابن عمر عند الدارقطني، ولكن عند أبي داود عنه أنه قال: ردت فيها "وحدده لا شريك له" قاله الررقاني. "وأشهد أن محمدًا عبده" بالتصغير في النسخ المصنوعة الهيدية، وكذا في نسخة الناجي. وفي "الرقاني": عند الله، وعنه وهم من الأسح. وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء، قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم يعم الناس التشهد؛ إذ قال رجل: "وأشهد أن محمدًا رسوله وعبد، فقال له: صلى الله عليه وسلم قد كتب حد. قال: صلى الله عليه وسلم من حدده صلى الله عليه وسلم، رحاله ثقات إلا أنه مرسل. ثم أعمد: أن الروايات في ألفاظ التشهد مختلفة جدًا، ويبين عليها اختلاف الصحابة ومن بعدهم في اختيار بعض دون بعض استحسانًا، مع الاتفاق على أنه يجوز الإتيان بكل ما ورد، ويرتقي عدد التشهدات التي يوجد في الكتب المشهورة من كتب الحديث إلى عشرة. وقال ابن العربي: أصولهم ثلاثة: ابن مسعود وابن عباس وعمر رضي الله عنه. فبت: ويرتقي عدد جملة من روى من الصحابة في التشهد إلى أربعة وعشرين، لكن ما احتاره الإمام أبو حنيفة وأحمد وأصحابهما وأصحاب الحديث =

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ،
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

٢٠٢ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَشَهَّدُ، فَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ،

= وأكثر العلماء هو تشهد ابن مسعود، أخرجه الأئمة الستة وجمهور أهل الحديث وأرواه، كالطحاوي وأبيهقي وأصبري وشرار وحة أصحاب السفل، قال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين، وهو قول الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق. قال الحافظ في 'فتح الباري': وذهب جماعة من محدثي الشافعية كالمدني إلى اختيار تشهد ابن مسعود، وذهب بعضهم كالسجستاني إلى عدم ترجيح، وعلمه أبو بكر الصديق عليه السلام على أن يقرأ كما يقرأ النصفان في كتاب، كما في 'مصحف ابن أبي شيبة'. ورجحه من اختاره بوجه كثير، لأول: ما في "نصب الرتبة" وغيره: أن الأئمة الستة تفقوا على تخريج روايته نصاً ومعنى، وذلك بادر، وأعلى درجات الصحة عند المحدثين ما انفق عليه الشيخان، فكيف إذا انفق عليه الستة عصاً ومعنى. والثاني: أنه أجمع العلماء على أن حديثه أصح ما ورد في التشهد، قال الترمذي: هذا أصح حديث في التشهد، وقال شرار ما سئل عن أصح حديث في التشهد. هو عندي حديث ابن مسعود، وروى من ينف وعشرين طريقاً، ثم سرد أكثرها، وقال: لا أعلم روي عن النبي ﷺ في التشهد أثبت منه، ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالاً ولا أشد تطاهراً، بكثرة الأسانيد والطرق، كذا في "التحصيل" وفي "الفتح". لا خلاف بين أهل الحديث في ذلك، ومن حرم به العمري في شرح السنة، وقال محمد بن يحيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصح ما روي في التشهد، وروى الصوري بسنده إلى زبيدة بن الحبيب قال: ما سمعت أحسن من تشهد ابن مسعود.

كان يتشهد وهذا تشهد ابن عمر عليه السلام احتف في بعض ألفاظه، ذكره الحافظ في "التحصيل"، واحتف في رفعه ووقفه، وأخرج أبو داود حديث ابن عمر عليه السلام مرفوعاً في التشهد مثل حديث ابن مسعود، إلا أنه قال: ردت فيه: وأجده لا شريك له، فيقول في أوبة: بسم الله كذا، روي عنه عليه السلام. وورد أيضاً في حديث أبيه عمر عليه السلام من رواية هشام بن عروة عن سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما، وعوض برواية ماث عن الزهري، ونسب فيها هذه بريادة، قاله الحافظ. قلت: وبني في حديث ابن عمر عليه السلام أيضاً من طريق مجاهد، كما نقله الحافظ في "التحصيل"؛ إذ قال: وحديث أنه رسول الله ﷺ كان أول ما ينكمه به عند القعدة: التحيات لله، أبو داود والدارقطني والنسائي من حديث مجاهد عن ابن عمر عليه السلام وقال السجستاني في "المقاصد الحسنة": زيادة التسمية في التشهد ليس بصحيح. وقال في 'المدونة': قال مالك: لا أعرف في التشهد بسم الله الرحمن الرحيم، ولكن يبدأ بـ "التحيات لله". وقال النجاشي: ليس من سنة التشهد عند مالك التسمية في أول التشهد؛ لأن ما قد بينا أن السنة هو تشهد عمر عليه السلام، وليس فيه كذلك.

التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،
السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، شَهِدْتُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَهِدْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا

شهدت أن محمداً إجماعاً بصيغة الناصي فيهما، وكذا في رواية محمد، إلا أن فيها زيادة العطف بين الحملتين، وليس في نسخ 'موطأ يحيى' حرف العطف إلا في نسخة الناجي. قال الرقاعي: هذا مخالف لمروي في الأحاديث الصحيحة لفظاً. 'أشهد' في الموضعين، وعليه المفعول والعمل. 'يقول' ابن عمر: 'هذا' التشهد "في" الجلوس أي بعد 'الركعتين الأولىين، ويدعو' أي ابن عمر: 'إذا قضى' وأتم 'تشهده' المذكور 'عما بدا له' أي عما شاء، والدعاء في التشهد الأول لا يستحب عند الحنابلة، كما في 'المعنى': إذا قال. ولا يستحب الريادة على هذا التشهد ولا تطويله، وهذا قال الشافعي وأتتوري وإسحاق، وعن الشعبي: 'نه لم ير بأساً أن يصلي على النبي ﷺ'. وكذلك قال الشافعي، وغد الشافعي في 'السياسة' و'السعاية' وغيرهما مع الجمهور. وفي 'السعاية' عن الشعبي: من راد في الركعتين على التشهد، فعليه السهو، وهو الصواب، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي: من راد في الركعتين على التشهد، فعليه السجدة، ومكرهه في رواية علي بن زياد وغيره عن الإمام مالك. قال الرقاعي: هو مذهب، وأحاره مالك في رواية ابن نافع، واستحب ابن ذريق العيد التعود من أربع؛ لعموم حديث: 'بسم الله الرحمن الرحيم، وسعد بن مسعود' مع كما في 'التعقيب المجدد'، وذهب ابن حزم إلى وجوبه، كما قاله الحافظ في 'الفتح'، وتقدم عن 'المعنى' عن الإمام الشافعي: أنه لا بأس بالصلاة، وعد في 'حواشي الإقناع' وغيره الصلاة على النبي ﷺ بدون 'أول من السس'، والريادة على التشهد في التعود الأول مكرهه عندنا الحنفية صرح به الشافعي؛ إذا قال: 'ولا يزيد في الغرض وما ألحق به كالوتر على التشهد في القعدة الأول إجماعاً، وهو قول أصحابنا ومالك وأحمد، وعد الشافعي على الصحيح: أنها مستحبة فيها، للجمهور: ما رواه أحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود لفظاً: "ثم إن كان النبي ﷺ في وسط الصلاة هض حين فرغ من تشهده". قال الطحاوي: من راد على هذا فقد خالف الإجماع، فإن راد عامداً كره، أو ساهياً وجب عليه سجود السهو، انتهى كلامه الشافعي مختصراً. قال القاري: هذا محمول عندنا على سس والنوازل، وفي الحاشية عن "الحلي": حمله الحنفية على التطوع. قلت: لا حاجة إلى الخواص بعد ما تحقق أن ابن عمر رضي الله عنهما راد في التشهد ما راد باجتهاده، وهذا يحمل أيضاً على اجتهاده. مع أن المرجح في التشهد روايات ابن مسعود، وأيضاً مخالف مذهب مالك الراوي لها، والراوي إذا خالف مرويه بسقط الاحتجاج بها أو عنه، كما بسط في الأصول. قال ابن القيم في 'الهدى': ولم يثبت أنه ﷺ صلى عليه وعلى آله في هذا التشهد، ولا كان أيضاً يستعيد فيه، ومن استحب ذلك إما فهمه من عمومات وإطلاقات قد صح تبين موضعها وتقييدها بالتشهد الأخير، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ما جعت الراحة في الركعتين إلا للتشهد، وأخرج عن الحسن: أنه كان يقول: لا يريد في الركعتين على التشهد شيئاً.

رَسُولُ اللَّهِ، يَقُولُ هَذَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَيَدْعُو إِذَا قَضَى تَشَهُدَهُ بِمَا بَدَأَ لَهُ، فَإِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، تَشَهُدَ كَذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّشَهُدَ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا بَدَأَ لَهُ،

في آخر صلاته إلخ أي في الفعدة الثالثة تشهد، كدلت أيضا أي كما تقدم في الخمس الأول إلا أنه يقدم تشهد على الدعاء في كلا الموضوعين، ثم يدعو بعد التشهد بما بدأه، ظاهر الحديث أن يصلي يدعو بما شاء. قال زررقان، أي من أمر الدنيا والآخرة عموم قوله لا يستحب له أن يدعو بما يشاء، وحالف في ذلك طاووس واسحق وأبو حنيفة إلا ما في القرآن، كذا أضيق ابن بطال وجماعه قال في "الغنية" ودعا بما يشاء لقاصد القرآن، والأدعية المأثورة، ولا يدعو بما يشاء كلام الناس غرورا عن حساد، وهذا يأتي بمأثور محفوظ، وما لا يستحب من قوله من العباد، كقوله: "اللهم روحني فإني أشبه كلام الناس، وما يستحب كقوله: "اللهم اغفر لي ليس من كلامهم قلت: وهذا مذهب الحنفية، وما يقبوا عنهم أنهم قالوا: لا يدعو إلا بما في القرآن حين تدهشا. قال الحافظ. كذا أضيق ابن بطال وجماعة عن أبي حنيفة. وأبو جود في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما في القرآن أو ثبت بالحدوث أو كان مأثور إلى آخره قلت: وبه قالت الحنفية قال في "معني" وإن دعا في تشهده بما في الأحبار فلا بأس به، والحملة أن الدعاء في الصلاة بما وردت حائرا. قال الأثرم. قلت لأبي عبد الله: هؤلاء يقولون: لا يدعو في المكتوبة إلا بما في القرآن، فقص بذه كمعص، وقال: من شق على هذا، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ خلاف ما قالوا. قلت: إذا جلس في الرابعة يدعو بما شاء، قال: بما شاء لا أدري، ولكن يدعو بما جاء، وما يعرف، ثم قال ابن قدامة أيضا: ولا يجوز أن يدعو في صلاته بما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها مما يشبه كلام الأدميين وأمايهم، مثل: اللهم ارفعني حارة حساء، ودارا قوراء، وطعاما طيبا، ويستأنا أبيقا، وقال الشافعي: يدعو بما أحب؛ نعموم قوله. ثم سحر من بعده، وسأ: قوله ﷺ: لا يدعو هذه لا يصح فيها شيء من كلام الأدميين، بل هي سحر، وكذا الحديث أخرجه مسلم، والبخاري ومسلم عن أبي أنه يتحيز من الدعاء المأثور وما أشبه، وحكى عنه من المنذر يدعو بما شاء، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى. قال حافض: واستثنى بعض الشافعية ما يفتح من أمر الدنيا، فإن أراد المحتش من انقضاء فمحتمل، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأموال محرمة مصفا لا يجوز. قال النعني: ثم علم أن العلماء جميعوا فيما يدعو به الإنسان في صلاته، فعند أبي حنيفة وأحمد: لا يجوز الدعاء إلا بالأدعية المأثورة أو الموافقة لقرآن العظيم؛ لقوله ﷺ: لا يدعو إلا بما في القرآن، لا يصح فيه شيء من كلام الأدميين، وذكره من أبي حنيفة عن أبي هريرة وطاروس ومحمد بن سيرين، وقال الشافعي ومالك: يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز أن يدعو به خارج الصلاة من أمور الدنيا والدين، وقال ابن حزم بقرينة انعود بما في حديث عائشة عند مسلم، وذكر صاحب "الترغيب" بالإمام مالك روايتين، إحداهما مع أبي حنيفة، والثانية مع الشافعي في عموم اختيار الدعاء، وبوب ابن أبي شيبة في مصنفه باب من استحب أن يدعو بما في القرآن، وذكر فيها عدة من تؤيد من حثه بغيره عن إيرادها وما للاختصار.

فَإِذَا قَضَى تَشَهُدَهُ وَأَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ، قَالَ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ عَنْ يَسَارِهِ رَدَّ عَلَيْهِ.

٢٠٣ - **مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ**

فَإِذَا قَضَى الْحَجَّ ابن عمر **تَشَهُدَهُ** وأتم دعاءه أيضاً "وأرد أن يسلم" للاصراف عن الصلاة أعاد من تشهد ما هو من حسن السلام، وقال: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين" قال الرقائي: وكان يكرره؛ لما أنه **سَلَّمَ** كان يجب أن يحتم الصلاة بالسلام على النبي **ﷺ**، وروي عن الإمام مالك استحبابه، لكن قال الساجي: به لا يشت. "السلام عليكم" تسبيحة تحبيل، يحاط من "عن يمينه" قال في 'المعنى': وسببه واجب، ولا يقوم غيره مقامه، وهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يتعين السلام للخروج من صلاة، بل إذا حرج بما يبقي الصلاة من عمل أو حدث أو غير ذلك جاز؛ لأن النبي **ﷺ** لم يعلمه المسيء في صلاته، ولو وجب لأمره به؛ لأنه لا يجوز تأخير اليأس عن وقت الحاجة، ولنا: قوله **ﷺ** **حَسْبُ سَلَامٍ** وقال الساجي: وقد روي عن ابن القاسم أنه إذا أحدث في التشهد في آخر صلاته إن صلاته قد صحت وكملت، وهو يقرب من قول أبي حنيفة. وقال العيني: اختلف العلماء في هذا، فقال مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم: إذا انصرف أصلي بغير لفظ التسليم، فصلاته باطلة، حتى قال النووي: لو احتل خرف من حروف "السلام عليكم"، لم تصح صلاته، وذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقتادة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وابن جرير الطبري إلى أن التسليم ليس بفرض، حتى لو ترك لم تنطل صلاته. وفي 'السعاية': هو قول عبي وابن مسعود **سَلَّمَ** والشمعي والثوري والأوراعي. قلت: السلام عند الحفبة واجب، يجب إعادة الصلاة بتركه، وهذا أيضاً من المسائل النسيئة على أصوهم من التعريق بين الواجب والعرض. "ثم يرد على الإمام" أي يسلم مرة ثانية يبوي به الرد على الإمام. "فإن سلم عليه أحد عن يساره" أيضاً بأن يصلي خلف الإمام، ويكون على يساره أيضاً أحد "رد عليه" أيضاً، وهذا سلام ثالث. قال الرقائي: ولعل مالكاً **سَلَّمَ** ذكر حديث ابن عمر **سَلَّمَ** هذا الموقوف عليه؛ لما فيه أن المأموم يسلم ثلاثاً إن كان على يساره أحد؛ لأنه المشهور من قول مالك، وقال الأئمة الثلاثة وغيرهم: على كل مصل تسليماتان عن يمينه وشماله ولو مأموماً، وإلا فمالك **سَلَّمَ** لا يقول بما في خبر ابن عمر **سَلَّمَ** هذا من البسطة في أوله، وإبداله لفظ "شهد" بـ "شهدت"، والدعاء في التشهد الأول، وإعادة السلام على النبي والصالحين بعد الدعاء قبل السلام، وإبدال 'عليك أيها النبي' بـ "السلام على النبي".

أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَتْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الزَّائِكِيَّاتُ لِلَّهِ،

إذا تشهدت بصيغة المؤنث للعائش، ولم يظ محمد: أنه كانت تشهد فتقول: "التحيات الطيبات" وعنه البيهقي زيادة التسمية في أولها كما سيحيي، لكنها ليست من طريق مالك، بل من رواية ابن إسحاق عن عبد الرحمن. الصلوات اراكيات لله قال الررقاني: فسقط لفظ "لله" عقب قوها: التحيات، بخلاف ما في أحاديث عمر وابن مسعود وابن عباس. وهي مرفوعة فتقدم على المنوف. قلت: لكنها موحودة في بعض طرق البيهقي. "أشهد أن لا إله إلا الله" حل روايات عائشة في تقديم الشهادة على السلام، ويوب عليها البيهقي باب "من قدم كلمتي الشهادة على كلمتي التسميم"، وتقدم الكلام على زيادة: "وحده لا شريك له" تحت حديث عمر. "وأن محمدًا" كذا في السج بدون لفظ "أشهد"، ولم يظ رواية محمد: "وأشهد أن محمدًا"، وهكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بلفظ: "أشهد". "أن محمدًا عبد الله" كذا في أكثر السج، وفي هامش الناحي: عنده بالضمير بدل اسم الخلالة، وكذا في نسخة محمد. وكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بالضمير. "ورسوله" لم تختلف الطرق عنها ولا عن غيرها في تقديم "عده" على "رسوله"، وتقدم رواية عبد الرزاق مرسلاً بكاره. عني من قال: رسوله وعده، إلا أن في روايتها تقدم الشهادة على السلام، بخلاف الروايات الأخر. السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عينا وعلى عباد الله الصالحين" وكانت تقول لدخول من الصلاة: "السلام عليكم" ونقل صاحب "المعي" وغيره مذهبها. توحيد السلام، كذهب ابن عمر وغيره، وأخرج البيهقي في مسنده حديث عائشة بسنده من طريق ابن إسحاق بلفظ: قالت: كان يقول في التشهد في الصلاة في وسطها وفي آخرها قولاً واحداً: سم الله، التحيات لله، الصلوات لله، اراكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عينا وعلى عباد الله الصالحين، ويعد لنا بيده عدد العرب. قال البيهقي: والرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن القاسم، ويحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة ليس فيها ذكر التسمية إلا ما تقدم بها محمد بن إسحاق بن يسار، وأخرج البيهقي أيضاً بسند آخر من طريق مالك عن عائشة: أنها كانت تقول إذا تشهدت: التحيات، الطيبات، الصلوات، الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ثم يدعو الإنسان لنفسه بعد. قال الناحي: فإن قال قائل: أنتم أن تشهد عمر هو الصوت المأمور به، وردتم حديث ابن مسعود وابن عباس، وهما مسدان، فلم أدخل الإمام مالك حديث عائشة. وابن عمر وهما أشد حلقاً لحديث عمر! فالجواب: أنه. اختار تشهد عمر. لما ذكرنا، إلا أنه مع ذلك يقول: من أحد غيره لا يأثم، ولا يكون تاركاً للتشهد في الصلاة، وإنما ذلك حمزة من غير شيئاً من الأدعية التي علمها رسول الله. فإنه يقال: قد تركت الألفصل، ولا يقال له: إنك قد تركت الدعاء انتهى مختصراً =

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

٢٠٤ - **ما ت** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ **ع** كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهَّدَتْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ الزَّائِكِيَّاتُ اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

بصيغة العائب
وفي نسخة: عبده

٢٠٥ - **ما ت** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ وَنَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكْعَةٍ، أَيْتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ

= قلت: ما ذكره الساجي محتمل، لكن الأوجه عندي أن غرض الإمام بذكر روايتها إثبات وحدة السلام، كما أن المقصود بذكر رواية ابن عمر **ع** تثليث السلام للمقتدي؛ فإن الراجح المشهور عند الإمام مالك **ع** توحيد السلام للإمام والمفرد، وتثليثه لمؤتم كما تقدم، فذكر هذه الروايات تأييداً لما احتاره في باب السلام.

كتاب تقول الخ في الصلاة "إذا تشهدت" بصيغة العائب، "التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله" وحده لا شريك له. قال الرقاعي: تريد بريادة: "وحده لا شريك له". قلت: لكن أكثر النسخ اضمحلت حالية عنها، "وأشهد أن بريادة لفظ "أشهد" في جميع النسخ، بخلاف ما تقدم من طريق عبد الرحمن عند "الموطأ"، وم يخرج الإمام محمد **ع** هذا الطريق في موطئه "محمد عبد الله" بذكر اسم الجلالة في جميع النسخ إلا في هامش بعض النسخ بطريق السخنة فالصغير. "ورسوله، السلام عبيث أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عليا وعلي عباد الله الصالحين"، وكانت تقول: "السلام عليكم" عند الخروج من الصلاة مرة، كما تقدم من مذهبها **ع**.

قال ابن عبد البر: روي عن النبي **ص** أنه كان يسلم تسليمه واحدة من طرق معلولة لا تصح، لكن روي عن الخلفاء الأربعة وابن عمر وأنس وابن أبي أوفى وجمع من التابعين: أنهم كانوا يسلمون واحدة، واحتلف عن أكثرهم، فروي عنهم تسليمتان، كما رويت الواحدة، وتقدم عن "المنعني" أن مذهب ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوراعي: أن يسلم تسليمه واحدة.

وقد سبقه الإمام الخ: والحال أنه قد سبقه الإمام بركعة، فاقتدى به في الركعة الثانية، ففي هذه الصورة "أيتشهد" ذلك المسبوق "معه" أي الإمام "في" الخلو بعد "الركعتين؟" و"أيضاً في الخلو بعد" الأربع وإن كان ذلك له" =

لَهُ وَتُرَاءُ؟ فَقَالَا: نَعَمْ لَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.
يعني أمر المدينة

مَا يَفْعَلُ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

٢٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ سَهَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ:

= ابن مسعود رضي الله عنه صارت له في الخلوس الأول ركعة وحدة، وفي الخلسة الثانية ثلاث ركعات، فذكر أن يهرق ويضع يده يشهد معه أي الإمام، للحديث المشهور: **د حعل الإمام** الحديث.

وهو الأمر الخ المعمول به عندنا: وبه قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وفي الحاشية عن 'الحنف': وبه قال أبو حنيفة والجمهور. **د حرقاني**: وهذا مما لا نزاع فيه؛ الحديث: **إما حعل الإمام ليؤتم به**، وأخرج محمد في موضعه عن مالك عن نافع عن ابن عمر، أنه كان إذا وحد الإمام قد صلى بعض الصلاة، صلى معه ما أدرك من صلاته، إن كان قائماً، وإن كان قاعداً قعد، حتى يقضي الإمام صلاته لا يخاف في شيء من الصلاة، قال محمد: وهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة **ح**.

أنه قال الخ مرفوع، وقد روي مرفوعاً، كما سيحيى في آخر الحديث، وروح الحافظ وقفه، كما سيأتي. يعني يرفع رأسه من ركوع أو سجود "ويخفصه" فيهما 'قل الإمام، فإني ناصيته' قال في 'المجمع': هي شعر المسترسل في مقدم الرأس، وقد يكتفى به عن جميع الدات. وقال في 'القاموس': ناصية وناصية: قصاص شعر 'بيد الشيطان' فيجره حيث يشاء حتى يوقعه في حرمة التقدم. قال الناجي: معناه نوع من فعل ذلك، ويحار أن ذلك من فعل الشيطان، وأن فعله هذا انقياد من كانت ناصيته بيده.

فيمن سها الخ وكذلك حكم العمد إلا أنه ذكر السهو؛ لكونه واقعة حال، أو لأن مثل هذا الفعل في صلاة عمداً بعيد عن المسمة؛ لما فيه من قلة المبالاة بالصلاة. "رفع رأسه قبل الإمام" عن ركوع وسجود، والإمام بعد في ركوع أو سجود؛ فقال الإمام: "إن السنة في ذلك أن يرجع" المأموم 'راكعاً أو ساجداً، ولا يصير' 'يرفع' 'الإمام' رأسه من الركوع أو السجود "وذلك" الفعل "خطأ ممن فعله" إن فعل ذلك عمداً. قال ابن عبد البر: هذا يقتضي أنه فعله عمداً؛ لأن الساهي لا يقال فيه: إنه خطأ. قلت: وذكر ابن العربي في 'عروة لأحودي' الاختلاف فيما بينهم في ذلك، فقال: لا خلاف أن الاقتداء بالإمام بعد الإحرام معه فرض، وأن مخالفته لا تخور، فإن ركع قبل إمامه، وأقام حتى أدركه فقد أخطأ وأثم، ولم يفسد صلاته عند أصحابنا، فإن رفع من الركوع قبل إمامه =

إِنَّ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَرْجِعَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، وَلَا يَنْتَظِرُ الْإِمَامَ، وَذَلِكَ خَطَأٌ مِمَّنْ فَعَلَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ"، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ.

ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً

٢٠٧ - مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ،

= وقد ركع معه، فإن أشبه واس حبيب عن مالك يروون: أنه لا يرجع. وقال سحنون: يرجع إلى إمامه، ويبقى بعد الإمام، وذلك "لأن رسول الله ﷺ قال: إنما جعل الإمام لإماماً يؤتم به" أي يفتدى به، فإذا كان الحديث، سيأتي عند النصف في صلاة الإمام وهو جالس، بطريق أس وعائشة، وتقدم بعض طرقه في بحث إقراء حنف الإمام؛ لما في بعض طرقها زيادة: "وإذا نكس" "فلا تخطلوا عليه" أي الإمام بأن ترفعوا عنه، أو تخفضوا قلبه مثلاً، ويدرج فيه عندنا الحنفية الاختلاف في النية أيضاً، فلا يخور الاختلاف على الإمام فيها. "وقال أبو هريرة" كما تقدم "تعالى: الذي يرفع رأسه" من الركوع أو السجود ويحمله أي الرأس فيهما "قبل الإمام، وإنما ناصيته" أي شعر مقدم رأسه "بيد شيطان" يخبره إلى حيث شاء. قال الحافظ: ظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم، ونحو صلاته، وعن ابن عمر: نطل، وبه قال أحمد في رواية، وكذا أهل الظاهر؛ بناء على أن النهي يقتضي المصاد. قال الناجي: هذا في الأفعال، أما الأقوال فعلى ضربين: فرائض وفصائل، أما الفرائض: فتكبيرة التحريمة والسلام، أما الأول فنو تقدم ساهياً أو عامداً بطلت صلاته؛ لأنه إذا دخل فيها قبل إمامه لم يصح أن يتبعه فيها؛ لأنه عقدها غير مؤتم، وأما السلام فإن سلم قبل إمامه عامداً بطلت صلاته، وإن سلم ساهياً لم نطل، وحمل على الإمام سهوه.

سأهياً. قال القاري: السهو لغة: العفلة عن الشيء، وذهاب القلب إلى غيره، وقضيته: أن السهو والسيان مترادفان. قال الراغب: السيان: ترك الإنسان ضبط ما استودع، إما عن غفلة، وإما عن ضعف قلبه، وإما عن قصد حتى يتحذف عن القلب ذكره. وقال ابن الأثير في "النهاية": السهو في الشيء تركه من غير علم، والسهو عن الشيء تركه مع علم، وهذا فرق حسن دقيق، وبه يظهر الفرق بين السهو الذي وقع عن النبي ﷺ غير مرة في الصلاة، وبين السهو عن الصلاة الذي دمه الله تعالى، ولا يخفى عليك ما في "إكمال الإكمال": أن أحاديث السهو كثيرة، والثالث منها خمسة: حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وهما في من شك كم صلى؟ ففي حديث أبي هريرة: أنه يسجد سجدتين، ولم يذكر موضعهما. وفي حديث أبي سعيد: أنه سجدهما قبل السلام. والثالث: حديث ابن مسعود أنه قام إلى خامسة. والرابع: حديث دي الديدن. والخامس: حديث ابن نجبة: أنه قام من ثنتين مختصراً، =

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ،

= وسيأتي كلامه مفصلاً، وذكر في "المنعي" والشرح الكبير . قال الإمام أحمد: يخص عن النبي ﷺ خمسة أشياء: سلم من اثنتين فسجد، سلم من ثلاث فسجد، وفي الرعدة، والقضبان، وإذا قام من اثنتين ولم يتشهد وقال الخطابي: المعتمد عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وابن بريدة. قال ابن العربي: أحاديث السهو ثلاثة، وأحاديث الشك ثلاثة أصول سواء وسائر التوابع، وقد رأيت بعض العلماء بلغ حديث ذي الديدن مائة وخمسين مسألة بالإسكندرية، وقرأتها، ووقفت عليها.

انصرف الخ أي سلم من اثنتين أي ركعتين. وسيأتي في الحديث الذي ما يتعلق بتعيين الصلاة، وهل كان أبو هريرة نفسه حاضراً في هذه الصلاة؟ حديث اسات سكت عنه، ولأئمة محتفة به، ولفظ بعض الروايات: 'صلى بنا'، وفي بعض آخر: "صلى لنا رسول الله ﷺ" يؤيد حضور أبي هريرة ﷺ وحده آخرون على إجمار بأن يراد بلفظ 'نا' جماعة الصحابة، كما هو متعارف عند من له نظر على ألفاظ الروايات، إلا أن رواية مسلم عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر صرخة في أن 'نا هريرة كان حاضراً في الصلاة، وتأنى المحار لو صحت، لكن أثبت الشيخ اليموي ونقل عنه الشيخ في "البدل": أن لفظ 'بينما أنا أصلي' ليس محفوظاً في هذه الرواية، ولعل بعض الرواة رووا قول أبي هريرة: "صلى بنا" بالنعى، فعروه بلفظ: "بينما أنا أصلي"، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر ﷺ . قال الطحاوي: مع أن 'نا هريرة' يختص تلك الصلاة مع رسول الله ﷺ أصلاً؛ لأن ذا الديدن قتل يوم بدر مع رسول الله ﷺ وهو أحد الشهداء، فقد ذكر ذلك محمد بن إسحاق وغيره، وقد روي عن ابن عمر ما يوافق ذلك، ثم أخرج بسنده عن ابن عمر أنه ذكر له حديث ذي الديدن، فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو الديدن، وإنما قول أبي هريرة: 'صلى بنا رسول الله ﷺ' أي بالمسلمين، وهذا جائز في اللغة، ثم ذكر اسطر في ذلك من الأحاديث. وقال العيني: حديث مسلم هذا روي بخمس طرق، فلفظه من طريقين: "صلى بنا"، وفي طريق: "صلى لنا"، وفي طريق: "أنا رسول الله ﷺ صلى ركعتين"، وفي طريق: "بينما أنا أصلي". قلت: وحاصل هذا الجواب: أن لفظ: "بينما أنا أصلي" يخالف جميع الروايات الواردة في ذلك. قال اليموي: تفرد بذلك اللفظ بجي س أبي كثير، وحالعه غير واحد من أصحاب أبي سلمة وأبي هريرة، فكيف يقل أن أبا هريرة قال: "بينما أنا أصلي"، ولو سلم فيحمل أن يكون المتكلم في تلك انقصة أي شاهداً أبو هريرة غير ذي الديدن، وليس في هذا الحديث ذكر تكلمه ﷺ قال اليموي: لا يخفى أن حديث أبي هريرة هذا من مراسيل الصحابة، واستدل على ذلك بثلاثة وجوه، أحدها: حديث ابن عمر المتقدم عند الطحاوي: أن ابن عمر ذكر له حديث ذي الديدن، فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو الديدن، وسقط اليموي الكلام على تصحيحه. والثاني: بأقوال أهل الرجال. إن ذا الديدن ودا الشماليين واحد. وثالثها: أن الزهري وهو أحد أركان الحديث، وأعلم الناس بالمغازي - نص على أن قصة ذي الديدن كانت قبل بدر.

فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ:

فقال له الخ أي لرسول الله ﷺ "ذو اليدين" اسمه الخرباق - بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها موحدة، فأنف، ففاف - ابن عمرو بن نضلة، سمي به؛ لطول في يديه، ويحتمل أن يكون كناية عن طولهما بالعمل والبدل، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعاً، وبه حرم السمعاني في "الأنساب". وهل هو وذو الشمالين واحد أم رجلان؟ يختلف عند العلماء، وذهب الحنفية إلى الأول يعني إلى اتحادهما. قال العيني كما نقله عنه في "البدل": إن ذا اليدين وذا الشمالين كلاهما لقب على الخرباق. وقال السيوطي: الذي تكلم بالسهو يقال له: الخرباق، وعمير، وذو اليدين، وذا الشمالين جميعاً، وقيل: عبد الله قلت: قد روي في الروايات الكثيرة سيما عند السائي ما يدل على اتحادهما؛ فإن السائي أخرج من طريق عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ صلى يوماً فسلم في ركعتين، ثم انصرف فأدركه ذو الشمالين فقال له، فقال ﷺ: أصدق ذو اليدين؟ الحديث، وأخرج من طريق الزهري عن أبي سلمة ولفظه: فقال له ذو الشمالين، وقال ﷺ: أصدق ذو اليدين؟ ومن طريق الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة بلفظ: فقال له ذو الشمالين بن عمرو، فقال النبي ﷺ: ما يقول ذو اليدين؟ ومن طريق آخر بلفظ: فقال له ذو الشمالين نحوه، وهكذا أخرجه جماعة من المحدثين كالبيزار والطبراني وغيرهم، ذكرت رواياتهم في المطولات تركناها للاختصار، كنهم أخرجوا الروايات عن أبي هريرة وابن عباس من ذكر ذي اليدين في حديث ذي الشمالين وكذا العكس، وهذه الروايات صريحة في أن ذا اليدين وذا الشمالين رجل واحد.

هذا وقد صرح جماعة من أهل الحديث والرجال بأنهما واحد. قال ابن سعد في طبقاته: ذو اليدين ويقال ذو الشمالين اسمه عمير بن عمرو بن نضلة. وقال العدي في مسنده: قال أبو محمد الجراحي: ذو اليدين أحد أجدادنا وهو ذو الشمالين. وقال ابن مرد في "الكامل": ذو اليدين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعاً. وقال ابن حبان في ثقافته: ذو اليدين ويقال له ذو الشمالين أيضاً ابن عبد بن عمرو بن نضلة، كذا في "البدل" و"آثار السس" وذكرنا غير ذلك من المؤيدات. وقال السمعاني في الأنساب كما في "الفتح الرحمان": ذو اليدين ويقال له ذو الشمالين؛ لأنه كان يعمل بيديه جميعاً. قال ابن رسلان في شرح أبي داود: ولداس خلاف فيما يتعلق بذوي اليدين في موضعين، الأول: أن ذا اليدين وذا الشمالين واحد أو اثنان؟ ولا خلاف بين أهل السير: أن ذا الشمالين قتل بيدراً، فالجمهور على أن ذا اليدين غيره؛ لروايات أبي هريرة في شهوده القصة. قال العلائي: هذا هو الصحيح الراجح. وقال أبو بكر بن الأثرم: الذي قتل بيدراً إنما هو ذو الشمالين ابن عبد عمر وحليف لبني رهرة، واحتار القاضي عياض في "الإكمال" بأنهما واقعتان، أحدهما كانت قبل بدر والمتكلم فيها ذو الشمالين، ولم يشهد بها أبو هريرة بل أرسل روايتها، والثانية كانت بعد إسلامه وحضرها أبو هريرة والمتكلم ذو اليدين. والثاني: أن ذا اليدين هو الخرباق المتكلم في حديث عمران أو غيره، فالذي اختاره عياض وابن الأثير والنووي في غير موضع: أنهم واحد، وأما ابن حبان فجعلهما اثنين، =

أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟"

= فقال في "معجم الصحابة": خرباق صلى مع رسول الله ﷺ حيث سها، وهو غير ذي اليدين. وقال ابن الخوري في "الألقاب": قولان، أحدهما: عمير بن عبد عمرو بن بصة السلمي، ذكره الأكثرون. والثاني: ذكره أبو بكر الخطيب. قال العلاتي: وعمير بن عبد عمرو بن بصة هو ذو الشمالين لا ذو اليدين، وابن الخوري وهم في هذه التسمية. وقال العلامة العيني: إن ذا اليدين ودا الشمالين واحد كلاهما لقب عنى خرباق وقع ذلك في كتاب السائي، ثم ذكر الرواية المذكورة عن إرهري عن أبي سمة وأبي بكر بن سيمان عن أبي هريرة، ثم قال: وهذا سند صحيح متصل، صرح فيه بأن ذا الشمالين هو ذو اليدين، وقد تابع إرهري عنى ذلك عمران بن أبي أس، ثم ذكر حديثه، وقال: هذا سند صحيح على شرط مسلم، فثبت بذلك أن ذا اليدين ودا الشمالين واحد.

أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ بضم القاف وكسر الصاد المهملة عنى ساء المحو، أي أقصرها الله، وفتح قاف وصم الصاد عنى ساء الفاعل، أي صارت قصيرة. قال النووي: هذا أكثر وأرجح. وقال ابن رسلان: الفعل لازم ومتعد، فاللزم مضموم الصاد؛ لأنه من الأمور الخبيثة كحس وقبح، والمتعدي بضم الصاد، منه: قصر الصلاة وقصرها بالتحفيف والتشديد، وأقصرها عنى اسواء، حكاه إرهري. "ثم سميت" ساء احطاب. قال ابن رسلان: الاستفهام ههنا عنى ناهي يخرج عن موضعه، والاستفهام تارة يراد به التصور، وتارة يطلب به التصديق، فالأول: كقول ذي اليدين هذا، ومثله أعسل في البدن أم دبس؟ والثاني: كقوله: أحق ما يقول ذو اليدين؟ ومثله أقام ريد؟ ثم الذي يبي همرة هو المستوفى كما سيأتي. "يا رسول الله" فاستفهم؛ لأن الرمان رمان سح. قال النووي: في الحديث دليل على جوار السيال عليه ﷺ في أحكام الشرع، وهو مذهب جمهور العلماء، وهو طاهر القرآن والحديث، واتفقوا عنى أنه ﷺ لا يقر عليه، بل يعلمه الله تعالى به.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ. قال النووي: أي في ضي، واحتصر الروي هذه الرواية، وفي الروايات بعدها زيادة: قال: بل نسيت يا رسول الله؟ فأقبل رسول الله ﷺ إلى القوم، كما رآه في رواية أبي داود، وسبحي، في الرواية الآتية عند "الموصأ" أيضاً بعد ذلك، "فَقَالَ ﷺ: أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟" فيما قاله من السيال في الصلاة. قال ابن رسلان: الذي يبي همرة الاستفهام هو يكون المستوفى عنه لا غيره، فإذا قلت: أنت فعلت كذا؟ كان الشك في الفاعل من هو؟ مع العلم بوقوع الفعل، وإذا قلت: فعلت كذا؟ كان الشك في الفعل نفسه، وكان الغرض من الاستفهام أن يعلم وجوده هل وقع أم لا؟ قال الناجي: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ عَنِ بَقِيٍّ مِنْ تَمَامِ صَلَاتِهِ، وَكَانَ هَذَا السُّؤَالُ يَسْتَشْهَدُ عَنِ رَدِّ قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ الشُّكُّ بِقَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَيَقَّنَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِقَوْلِهِ، أَنْتَهَى مُخْتَصَرًا. "فَقَالَ النَّاسُ" أي الصحابة الذين صلوا معه ﷺ "نعم" صدق، وفي الصحيحين عن أبي هريرة: فقالوا: نعم، ولفظ أبي داود: فأومؤوا أي نعم، وفي "مسند": قالوا: صدق، لم تصل إلا ركعتين، وهذا نص في الكلام ويقتضيه المقام؛ لأنه ﷺ لم يكن يقول ذي اليدين فاستفهم، =

فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ.

- فكان العبارة التوكيد، لكن هذا الكلام مفسد عند الشافعية، فأوله جماعة منهم من لشرح حمل هذا على الإشارة، فقالوا: يمكن أن يجمع بينهما بأهم أومؤوا؛ لأن رواية أبي داود مفسرة، ومن قال: نعم، أو قال: صدق، فعبر الإشارة بالقول محاراً بظن ابن المقصود، ويحتمل أن يقارن بين بعضهما أومؤوا، وبعضهم قالوا: نعم، وغير ذلك. وقال الحافظ حثاً: إهم م يظفوا، وإنما أومؤوا، كما عند أبي داود، وهذا اعتمده الحصري، وقال: حمل القول على الإشارة محار سائغ بخلاف عكسه، فيسعي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه وهو قوي، وهو أقوى من قول غيره: يحمل على أن بعضهم قال بالظن، وبعضهم بالإشارة، وأنت حير بأن هذه التأويلات اضطر إليها من يقول: إن هذا النوع كان مفسداً لنصلاة، وأما الذي أحاه -بإصلاح- أو أحاه مصقفاً في هذا الوقت كالحفصة؛ إذ قالوا: بأسح بعده م يحتاجوا إلى التوجيه، وأعجب من مشايخ الشافعية أنهم أولوا الروايات الصحيحة الصريحة في التكبير إلى الإيماء؛ رواية أبي داود مع أن أبا داود نفسه تكلم على لفظة: فأومؤوا، وقال: تفرد به حماد، ولو قال مثل ذلك أحد غيرهم لصاحوا به كلهم.

فقام رسول الله ﷺ أي في محل الصلاة، ولفظ أبي داود هذا لسند: فرجع رسول الله ﷺ إلى مقامه، قال الحافظ: لم يقع في غير هذه الرواية عطف القيام، واستشكل؛ لأنه **ﷺ** كان قائماً، وأجيب: بأن المراد اعتد، وقيل: القيام كناية عن الدخول في الصلاة. "فصلى ركعتين أخريين" نصب أهمرة تثنية أخرى أي الباقيتين. قال ابن رسلان: فيه دليل على أن من سلم ساهياً وقد بقي عليه شيء من صلاته، فإنه يأتي مما بقي، وهذا مما لا خلاف فيه. "ثم سم" للسجود. قال العلائي: وجميع ظرفه وروايته لم يختلف فيه شيء منها أن السجود بعد السلام، كذا في "أس رسلان". قنت: وسأيت تمام الكلام في ذلك. "ثم كبر" للسجود عند الجمهور، واحتلف الأئمة هل يشترط لسجود السهو بعد السلام تكبيرة إحرام، أو يكفي تكبير السجود، فالجمهور على الاكتفاء، وهو ظاهر غالب الأحاديث، ومذهب الإمام مالك **رحم**، وجوب التكبير، لكن لا تظن بتركه، قاله الحافظ والبرقي.

فسجد الخ: تسهو "مثل سجوده" المعتاد لنصلاة. قال الجوهري وغيره: مثل كلمة تسوية، يقال: هذا مثله أي شبهه، وكذا قال الأزهري وغيرهم، إلا أن الرابع راد كلاماً حسناً، فقال: مثل: عبارة عن مشاهدة لغيره في معنى من المعاني أي معنى كان، وهو أعم ألفاظ الموصوعة للمشاهدة، وذلك لأن البد: يقال لما يشارك في الجوهر فقط، والشه: فيما يشاركه في الكيفية فقط، والمساوي: فيما يشاركه في الكمية فقط، والمثل عام في جميع ذلك، وقد قال الله تعالى: **﴿ثُمَّ كَفَّهْهُ شَيْءٌ﴾** (شورى ١١). وأما نحو هذا فيقتضي المشاهدة مع التقرب، كذا في "أس رسلان". "أو أطول" منه "ثم رفع رأسه من السجود، ثم كبر" للسجود الثاني، "فسجد" ثانياً مثل سجوده الأول، -

٢٠٨ - **مالت** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُوَيْبَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْهِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ،

= أو مثل سجوده للصلاة والأول أقرب لفضا والتالي معي، أو أضرب، ثم رفع رأسه من سجدة الثانية، ولم يذكر في هذا الحديث أنه تشهد بعد سجدة السهو. وقد راد أبو داود برواية حماد بن زيد عن أيوب بهذا الحديث قال أيوب: فقبل محمد أي ابن سيرين: أسلم في السهو؟ فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، ولكن بيئت أن عمر بن الخطاب قال: ثم سلم، الحديث، وسيأتي ذكر حديث عمران في كلامه حافظ، ولم يذكر الإمام مالت حديث عمران.

الح أي أبا سفيان قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى رسول الله ﷺ كذا في رواية يحيى، وكذا في رواية محمد، قال الرزقي: راد ابن وهب والقعي والشافعي وابن الغمام وقتبة، ما قيل: فهذه الريادة تشير إلى وجود أبي هريرة في القصة، وقد تقدم الكلام عليه مسوفاً، ورواية القعي عن مالت في حديث أيوب عند أبي داود حالية عن هذه الريادة، بل يعنى أبو داود هذه الريادة في رواية القعي، فتأمل، قال الأبي في 'إكمال الإكمال': استشكل بأن القضية كانت قبل بدر، وإسلام أبي هريرة كان عام حير، وأجيب بأنه سمعه من غيره، فأرسله مع أن قوله: 'بما ولنا' يتحمل أنهما من تعبير الراوي لما سمع الحديث منه، ولم يذكر من يرويه طي أنه كان من الحاضرين، فقله بالمعنى، أو أن أبا هريرة أراد بالصغير الصحابة الحاضرين وإن لم يكن حاضراً معهم، إلى آخر ما قاله، "صلاة العصر" كذا في هذه الرواية بهذا السند عند مسلم.

فقام ذو اليدين احترق أسلمي، وقد تقدم هل هو ذو الشمالين أو غيره. فقال: أقصرت "بصيغة الغائب بيناء الفاعل أو المفعول، كما تقدم مسوفاً. "الصلاة" بالصم على كليهما 'يا رسول الله أم سبيت؟' بناء الحصاب، "فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن يعني لم أس على ضي، ولم تقصر الصلاة أي في الحقيقة. قال ابن رسلان: ففي الأمرين، وهذه رواية اسحاري دون مسلم، وفيه تأويلات. فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، وفي رواية أخرى: بل قد سبيت: لأنه قد تردد أولاً في القصر والنسيان، لكنه لما نفى الأمرين، وتقدم عصمته في الملاح، استدل بذلك على تعيين النسيان. قال الأبي في 'إكمال الإكمال': لا يخور عليه الكذب لا عمداً ولا نسياناً، وأخير أنه لم يسر وقد سبي، وأجيب: بأن المعنى مجموع الأمرين على المعية م يكن، وهذا ضعيف، وقيل: التقدير كل ذلك لم يكن في طي، وهو لو صرح بذلك لم يكن كذا، فكذا إذا كان المعنى عليه تقدير، وقيل: ففي النسيان إنما يرجع إلى إسلام أي لم أسلم نسياناً بل قصد، فالسهو في العدد لا في الإسلام، وهذا أيضاً ضعيف، وقيل: إنه يسهو ولا يسي، لأن النسيان عقلة وهو لا يعقل عن الصلاة، ويسهو بأن يشعله حركات الصلاة للشغل بها، وهذا إن ثبت الفرق يصح، وظهر لي ما هو أحسن وأقرب من الجميع، وهو أنه إنما نفى نسبة النسيان إليه، أي لم أس من قبل نفسي، ولكي سبيت وهو الذي هي عنه بقوله: **س** **س** **س** قلت: والأوجه عدي الجواب الثاني، ويكون المعنى نحس الظن مما لا يخفى على من له أدنى شائنة العقل.

فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ"، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟"، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

٢٠٩ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُسَيْمَةَ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ مِنْ إِحْدَى صَلَاتِي النَّهَارِ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ،

عَنْ **النَّاسِ** **الَّذِينَ** صَلُّوا مَعَهُ، "فَقَالَ" سَائِلًا عَنْهُمْ: "أَصْدَقَ" هَمزة الاستفهام "ذو اليدين" فيما قال، 'فقالوا' - الإسناد - وهو ظاهر المقطع: "نعم" صدق، "فقام" أي جاء "رسول الله ﷺ" في محل الصلاة، "فأتم" بشد الميم أي أكمل 'ما بقي من الصلاة' وهي الركعتان، "ثم سجد سجدتين" للسجود "بعد التسليم" كما قاله الحنفية، "وهو ﷺ" جالس 'وظاهر الحديث أنه ﷺ لم يتذكر السجود، ولذا أنكره أولاً، ثم سجد لاتفاقهم على تصديق ذي اليدين. قال العيني: واختلف العلماء في أن الإمام إذا شك في صلاته هل يرجع إلى قول المأموم أم لا؟ واختلف عن مالك في ذلك، فقال مرة: يرجع إلى قولهم، وبه قال أبو حنيفة، وقال مرة: يعمل على يقينه، ولا يرجع إلى قولهم، وهو مذهب الشافعي الصحيح عند أصحابه، ومذهب الحنفية في ذلك ما قال ابن عابدين في "رد المحتار" و"حاشية الحر": لو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم، فإن كان الإمام على يقين بالتمام لا يعيد، وإن كان في الشك فيعيد بقولهم، فلو استيقض الواحد بالنقصان، وشك الإمام والقوم أعاد احتياطاً إلا إذا استيقض عدلان بالنقصان وأحيراً بذلك.

إِحْدَى صَلَاتِي النَّهَارِ **الْحَجَّ** وجاء في بعض الروايات: إحدى صلاتي العشي، والمعنى واحد؛ فإن العشي - بفتح العين وكسر الشين - من الروال إلى الغروب. "الظهر أو العصر" ويصح عيهما كلا الإطلاقين، وتقدم الكلام في تعيين الصلاة. "سلم من اثنتين" أي ركعتين، "فقال له ذو الشمالين: أقصرت" بناء العائنة وبهمزة الاستفهام "الصلاة يا رسول الله أَمْ نَسِيتَ؟" بناء الخطاب، "فقال له رسول الله ﷺ: ما قصرت الصلاة" بناء العائنة وما النافية 'وما نسيت' بناء المتكلم، "فقال له ﷺ ذو الشمالين: بلى، "قد كان بعض ذلك يا رسول الله!"، وهو السبيل كما تقدم في الأولى، "فأقبل رسول الله ﷺ على الناس" الذين صلوا معه ﷺ، وفيهم أبو بكر وعمر ﷺ كما تقدم، "فقال: أصدق ذو اليدين؟" فيه دليل لما قاله الحنفية من اتحاد ذي اليدين وذي الشمالين كما تقدم؛ لأن في الحديث لقب بمما الرجل الواحد، "فقالوا" أي الصحابة بالقول أو الإيماء كما مر، وحققة القول التكلم، "نعم يا رسول الله" صدق ذو الشمالين، "فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة" وهي الركعتان، "ثم سلم" قال الساجي: لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا سجود السهو، وقد ذكره جماعة من الحفاظ عن أبي هريرة، والأخذ بالزائد أولى إذا كان راويه ثقة.

فَسَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْ نَسِيتَ؟
 فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا قَصُرْتَ الصَّلَاةَ وَمَا نَسِيتُ"، فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ: قَدْ
 كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: "أَصْدَقَ ذُو
 الْيَدَيْنِ؟" فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَلَّمَ.
 ٢١٠ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك الحديث المتقدم، وهو حديث زهري عن أبي بكر بن العلاء. وحديث زهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سيمان وصيه سبائي، قال أبو بكر: كان بن شهاب أكثر الناس حياءً عن هذا الشأن. فكان إذا جتمع له في حديث جماعة، فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم على قدر شأفه حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض، كما صنع في حديث بخت وغيره، وربما كمل لغة بسند، وربما شرح فوصل، وأسد على حسب ما تأتي به المذاكرة، فقد احتفت عنده أصحابه أحلافاً كثيرين، وبين ذلك رواية حديث ذي اليدين روى عنه جماعة، فمرة يذكر واحد ومرة اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرهم، ومرة يصل، ومرة يقطع، فعدم هذا أن رواية الزهري في هذا الباب أقدم من غيره؛ لكونه أكثر الناس حياءً في هذا الشأن، ولا يمكن حكمه على روايته بالاضطراب، كما توهمه بعضهم؛ لكثرة ما عدده من الروايات في هذه القصة. ثم اعلم: أن هذه الأحاديث ورب كانت مسوقة مسجدة أسهوا في الصلاة، وسبأني الكلام على ذلك، لكن احتفت لأئمة ههنا في مسألة أخرى، وهو الكلام في صلاة، والأئمة لأربعة بعد أن أجمعوا على أن من كتم في صلاته عمداً عمداً، وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة، كما قل عليه الإجماع ابن اندر وغيره على ما في النعي و لشوكاني وغيرهما، حنفوا في نوع الكلام التي لا تحسد الصلاة، وجعل الكلام في النعي خمسة أقسام.

والحاصل: أن الكلام في الصلاة بأنواعه مفسد للصلاة مطلقاً عند الحنفية، وهو راجح عند أحمد، وإن قال السجعي وقدة وحماد بن أبي سيمان وابن وهب وابن نافع من أصحاب مالك، كما قال النعي، وسند من معه مصبفاً كاحفية ومن وفقهم بقوة عرواح: **فمنه** (الفرد ٢٣٨) وعموم الروايات الواردة في الباب، منها: حديث معاوية بن الحكم السلمي، أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي وغيرهم مصولاً ومختصراً، وفيه: **من** هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو سجود، وفرد من الحديث، والاستدلال به من وجهين، الأول: بعموم قوله: "شيء من كلام الناس". والثاني: بخبر "إنما هو". ومنها: الروايات الواردة في سهو الإمام من قوله ﷺ: **من** شيء في صلاة، فيصح راجحاً ومقتضياً، وأنت حريص بأن الكلام

مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ سَهْوٍ كَانَ نُقْصَانًا مِنَ الصَّلَاةِ،

« لو كان مدحاً لإصلاح الصلاة ما احتاجوا إلى التيسيح والتصفيق على أيهما مهمان لا يفهمان محل السهو، وروايات في هذا المعنى مشهورة رويت بصرق عديدة، اكتفينا بذكر ساب عن سرد الروايات. ومنها: حديث أبي عمرو الشيباني قال: «كما تنكح في الصلاة حتى يرت: **فوقه الله وسبح** فأمرنا بالسكوت»، الحديث. ومنها: حديث ابن مسعود مرفوعاً: **«لا حرج من أن يسهو في الصلاة ولا حرج من أن يسهو في غير الصلاة»** وأجابوا على روايات أنساب حملها على ما قبل مسح الكلام، وهذا جواب مشهور عند مشايخ، ويجاب أيضاً عما مسح في حاصري أن الروايات المتقدمة بعمومها تنفي كل أنواع الكلام مصفاً، ورواية دي إبيدس هذه لو سلم تأخره على قريكم لا بد أن يكون ناسحاً لمنهي متقدمة، فمع ما فيه من تكرار المسح لا تصحح ناسحاً؛ لكونها منهم المراد لم يتحقق بعد أن الكلام كان لسهو أو بإصلاح أو لأمر آخر، ويجاب أيضاً بما في «أحكام القرآن» للمحضاين أن قصة دي إبيدس ليست فيه تيسيح الأمور به، فبها دليل على أنها كانت على أحد الوجهين، إما قبل حظر الكلام في الصلاة، وإما أن تكون بعد حظر، فليجبه كلامه، ثم حصر بقوله: «التيسيح للرجل والتصفيق للنساء»، وما تقدم من كلام الحافظ في الفتح: «ثم تكلموا معقدين المسح في وقت عكس وقوعه فيه، إلى آخر ما قاله، وما قال ابن حبان في صحيحه في السور السبع عشر من القسم الخامس بعد ما أخرج حديث أبي هريرة من قصة دي إبيدس: قال الزهري: كان هذا قبل بدر، ثم أحكمت الأمور بعد، وقد وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن التركماني في «الخواهر النقي» حيث قال: إنما كان حديث دي إبيدس في بدء الإسلام، ويؤيده ما أخرجه الضحاوي عن س عمر **«نه ذكره حديث دي إبيدس»** فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو إبيدس، وما في «العرف الشدي»: أنه **«أبى جدعاً من خبة، وهي أحيانة»** وقد دفت بعد وضع المسر، ووضع المسر في السنة الثانية، فكانت الوقعة قبل ذلك، وبأن عمر **«نه»** كان حاصر في هذه القصة؛ لما تقدم، ولما وقع له مثل ذلك أعاد الصلاة، أخرج الضحاوي في «معالي الآثار» بإساده عن عطاء، قال: صلى عمر بن خطاب بأصحابه، فسبوا في الركعتين، ثم انصرف، فقيل له، فقال: إني جهرت غير من العرق بأحماها وأحقاها حتى وردت المدينة، فصلى بهم أربع ركعات. قال ليحيوي: هذا مرسل جيد كذا في «السب». قال الضحاوي: وم يسكره على عمر **«نه»** أحد من أصحابه، وما قيل: إن هذا كان حصاناً لسي **«نه»** وجواباً له، كما قال النووي، وهو غير مطلق، كما ثبت محاضته في التشهد، وهو حي بقوله: «سلام عبيث، وعدت من حصائمه. فالخاص: أن الكلام الذي وقع في قصة دي إبيدس عدم إفساده للصلاة كان مخصوصاً به، وبأنه وقع في بعض هذه الروايات الأمور المتكررة، من المشي واحترج من المسجد والدخول والأذان والإقامة وغير ذلك، وم يقل بها أحد من الأئمة. «قال يحيى: قال مالك: كل سهو كان نقصاً من الصلاة كترك الحنوس في الوسط مثلاً» فإن سجوده» يسعى أن يكون قبل السلام» كما في حديث ابن خزيمة، «وكل سهو كان زيادة في الصلاة» قال الزرقاني: كقصته **«نه»** في قصة دي إبيدس؛ لأنه رد سلاماً وعملاً وكلاماً.

فَإِنْ سَجَدَهُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَكُلُّ سَهْوٍ كَانَ زِيَادَةً فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ سَجَدَهُ بَعْدَ السَّلَامِ.

باب سجوده إلخ: أي المصلي في صورة الريادة يكون 'بعد السلام' قال الحافظ: وهكذا أي بالتفرقة قال مالك والثرقي وأبو ثور من الشافعية، ورعه ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره؛ للجمع بين الخبرين. قلت: احتلت الأئمة وفقهاء الأمصار في مسألة سجود السهو على تسعة أقوال، سطها نشوكاني نقلاً عن العراقي في 'شرح الترمذي' منها: أن سجود السهو كله بعد السلام، وبه قال جماعة من أصحابنا والتابعين، وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة، وأصحابه من الأئمة، وهو قول الشافعي، وبه قال أهل الكوفة، وبه قال إبراهيم الحنفي، وابن أبي ليلى والحسن البصري وسفيان الثوري، وهو مروى عن عبي وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعمار بن ياسر وأبى مالك رضي الله عنه أحمد بن حنبل، قاله العيني، راد النشوكاني: عمران بن حصيب والمغيرة بن شعبة وأنا هريرة على خلاف عنه، ومعاوية على خلاف عنه، ومن التابعين وغيرهم أنا سمة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والسائب القاري على خلاف عنه، وهو قول لشافعي، قاله النشوكاني، وراد في 'التعليق الممجّد' حسن بن صالح بن حي. قال ابن العربي: وتعقب أبو حنيفة بأن السجود استدراك، ودلت يكون بعد تمام الصلاة؛ لئلا يطرأ بعده مثله، وما أدق هذا النظر لولا السنة وردت خلافه. قلت: كيف وهي السنة بعينها، فإنه قد احتلت الروايات في فعله رضي الله عنه في السهو قبل السلام أو بعده، كما هو معروف، لكن روايات قوله رضي الله عنه سنة عن المعارضة، فتقدم على روايات فعله رضي الله عنه على أن الروايات الغلبة التي تدل على أن سجود السهو بعد السلام، أكثر مما يدل على القبل، فمنها: باب ذي اليمين جميع طرقه صريح في السجود بعد السلام، يعرض عن سرد رواياته؛ لكثرتها روماً للاختصار. ومنها: حديث عمران في قصة الخرباق. ومنها: حديث زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة، فنهض في الركعتين، فسبح به من خلفه، فأشار إليهم قوموا، فلما فرغ من صلاته وسلم، سجد سجدتي السهو، فلما انصرف قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت، أحمرجه أحمد وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح. قال النووي في 'الخلاصة': روى الحاكم في 'المستدرك' نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث عفة، وقال في كل منها: صحيح على شرط الشيخين. ومنها: حديث عنقمة أن ابن مسعود سجد سجدتي السهو بعد السلام، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك، رواه ابن ماجه وآخرون، وإسناده صحيح. ومنها: حديث محمد بن صالح قال: صليت خلف أس بن مائل صلاة، فسيئها، فسجد بعد السلام، ثم التفت إليسا، وقال: أما إني لم أصنع إلا كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع، رواه الطبراني في معجمه الصغير، وروى ابن سعد في 'الطبقات' في ترجمة ابن الزبير بسنده عن عطاء بن أبي رباح، قال: صليت مع ابن الزبير المغرب، فسلم في ركعتين، ثم قام، فسبح به القوم، ثم قام، فصلى بهم ركعة، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، قال: فأتيت ابن عباس فأخبرته، فقال: ما ماط عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، قاله البيهقي. قلت: وأما الروايات القولية، فمنها: حديث عبد الله بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من نسي في صلاة، فسجد سجدتين بعد ما سلم، رواه أحمد وأبو داود والسائي والبيهقي، وقال: إسناده لا بأس به. ومنها: حديث ابن مسعود في سهوه رضي الله عنه.

إِتْمَاءُ الْمُصَلِّي مَا ذَكَرَ إِذَا شَكَ فِي صَلَاتِهِ

٢١١ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَكَ"

= وفي آخره: فلما أقبل علينا بوجهه قال: ... في حديثي ...
... رواه البخاري وأخرون، قاله سيموي. ومنها: حديث ثوبان مرفوعاً. كل منهما سجدة ...
أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد في مسنده، والطبراني في معجمه، وعبد الرزاق في مصنفه، وهي كلها خالية عن
المعارضة، فتقدم على روايات الفعل، فإن قلت: كما تعارضت روايتا فعله كذلك تعارضت روايات قوله، فإنه
سيأتي في حديث البخاري: السجود قبل التسليم، فأجوب: أن الكلام في سجود السهو على الإطلاق لم يعارض
حديث ثوبان، قاله ابن التمام على أن فيما قاله الحنفية جمعاً بين روايات فعله ... لأهم قالوا: إنه يسلم بعد التشهد
عن يمينه، فيسجد سجدة السهو، فيتشهد ويصلي ثم يسلم، وهكذا ورد في بعض الروايات المفصلة في فعله ...
وهذا وجه ما يجمع به اختلاف الحديث، فالروايات التي ورد فيها سجوده ... قبل السلام، فالمراد فيها من السلام
سلام لا يصراف عن الصلاة، وهو التسليم الثاني في قولنا: وما ورد فيه سجود بعد السلام، فالمراد فيه سلام
المفصل بين الصلاة والسجدة. وأيضاً فيه العمل بكل نوع من روايات قول والمفعول، وقد قال الرقائي خطأ: إن
مذهب المخدثين والأصوليين والفقهاء أنه متى تمكن جمع بين حديثين وجب الجمع، فهذا الجمع لشموله وعمومه
لجميع الروايات أولى من الجمع بالزيادة والنقصان، مع ما فيه من الإشكال المشهور: أن من جمع عليه السهو أحدهما
في الزيادة والثاني في النقصان، فلا مسأله، وما قالوا: 'يسجد قبل السلام تغنياً لحال النقص' لا حجة عليه.

إذا شك إلخ أي تردد من غير رجحان عند الحنفية، والشك في اصطلاح الفقهاء: ما استوى طرفاه، فإذا قوي
أحدهما ولم يطرح الآخر فهو طم، وإذا عقد لقلب عليه وترك الآخر فهو أكبر الظن وعالب الرأي، والمرجوح
وهو: "أحدكم في صلاته، فلم يدر" ولم يعلل على ضه "كم صلى ثلاثاً أم أربعاً؟" همرة الاستفهام في النسخ
الموجودة عندي، ولفظ رواية محمد: "ثلاثاً أم أربعاً" بدون الاستفهام، وكذا في رواية أبي داود وغيره عن مالك،
'فيصلى' بدون الياء في أكثر النسخ من المطبوعة الهندية والمصرية على الناجي، وكذا في رواية محمد وفي نسخة
الرقائي: بالياء، فيكون للإشباع. "ركعة" يعني إذا شك في ثلاث وأربع فيجعله ثلاثاً، ويصلي ركعة. "وليسجد
سجدة السهو، وهو جالس قبل التسليم" هذا مخالف من قال بالسجود بعد السلام في الزيادة؛ لأن صلاة هذا
الشاك إذا تدور بين التمام والزيادة، فكان حق هذا الجمع أن يسجد إذا بعد السلام، ولذا قال الناجي: طاهر
الحديث يخالف ما روي عن أبي هريرة وعمران بن حصين: أن السجود في السهو بالزيادة بعد السلام،
وكذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَيُصَلِّ رَكْعَةً، وَلْيَسْجُدْ
سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَإِنْ كَانَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً شَفَعَهَا
بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَالْسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ".

الركعة التي صلى الخ بعد الشك في اثلاثة ولأربعة 'خامسة' بأن كانت ركعته المشكوكه فيها رابعة في الحقيقة، وريادة هذه الركعة صارت الركعات خمساً 'شفعها' أي صيرها شفعاً 'كهايتين' لسجديتين 'التيين' سجدهما 'لنسهو'، يعني لو أنه سجد لنسهو كانت الخامسة لا يباست أصل المشروعية، فلما سجد سجدي السهو ارتفعت الثوبية، وجاءت التشفعة المناسبة بالخص، فلهذا من رسلان 'لو أن كانت' تلك 'ركعة' التي صلاها بعد التردد رابعة في الحقيقة، وكانت الصلاة قبل ذلك ثلاث ركعات وكميت صلاته بذلك، فاستجدتان 'لنسهو' 'ترغيم' أي إعاضة وإدلال، مأخوذ من الرغام، وهو شرب 'لتشيطان' فإنه تكلف في التسليم، فأصل الله سبحانه حيث جعل وسوسته سبباً لتقرب سجدة ستحق ليعين تركها بصدور من وعرض انصاف بإيراد هذه الرواية مع كونها مخالفة مذهبه في مسألة السجود بعد السلام هو الاستدلال على مسألة شك في الصلاة، وحذف الفقهاء في تلك المسألة على قول، فذهب قوم إلى أن من دخل عليه 'شك' فيه بدر راد أم نقص؟ سجد سجديتين 'نسى' عليه غير ذلك، حكاه الصحاوي عن صائفة، وحكاه النووي عن حسن المصري وطائفة من السلف، وسندوا حديث أبي هريرة مرفوعاً، **إذا صلى أحدكم فله يد** **إذا صلى ثم أربعة** **ففسخ سجدتان** **هو حسن** أخرجه الجماعة، فعمرو على هذا، وهو 'حاديث' احتجوا به، وساء على اليقين وغير ذلك، وقال الشعبي والأوراعي وجماعة من السلف: إذا لم يذر كَمْ صلى برمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقن، وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات، فإذا شك في أربعة فلا بإعادة عنه، فإنه العبي. قال من رشد في 'البدية'. هؤلاء راجحوا حديث أبي هريرة، وأسقطوا حديث أبي سعيد ومن مسعود، وهذا أضعف الأقوال، وقال بعضهم: يبني على اليقين وهو الأقول، وإليه ذهب الشافعي ومالك كما قاله النووي والبرقاني، وقالت الحنفية بالتفصيل في ذلك، وجمعوا بين الروايات الواردة في الباب جمعاً حسناً، فقالوا: إذا شك أحد وهو مبتدئ بالشك لا متى فيه، استأنف الصلاة، وإن كان بعرض له 'شك' كثيراً يبني على أكثر رأي، وإن لم يكن له رأي يبني على اليقين، قاله قال الإمام محمد في موضعه: ومن أدخل عليه الشيطان 'شك' في صلاته، فله يد ثلاثاً صلى أم أربعة؟ فإن كان ذلك أول ما لقي تكلم واستقبل صلاته، وإن كان يتلى بذلك كثيراً، مضى على أكثر صه ورأيه، ولم يمس على اليقين؛ فإنه إن فعل ذلك لم ينج فيما يرى من 'النسهو' الذي يدخل عليه الشيطان، وفي ذلك آثار كثيرة، ومعنى قوله: مبتدئ له على ما قاله الدائع: إنه لم يصبر عادة له لا أنه لم يسه في عمره قص، ولا بد من التفصيل لجمع بين روايات؛ بكثرة اختلافها، وهذا اضططر جماعة إلى حمل حديث أبي هريرة الآتي في العمل في 'النسهو' على المستكح، =

٢١٢ - **ماث** عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَخَّ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلْيُصَلِّهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، وَهُوَ جَالِسٌ. بقصد الحق

٢١٣ - **ماث** عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرِو السَّهْمِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَكَعْبَ الْأَخْبَارِ عَنِ الَّذِي يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ،.....

= واصطرّ آخرون حمل التحري على الساء على اليقين. ومع هذا فقد صمروا بن ترك بعض الروايات، ولا يكر أحد نه المساس بالأحداث أن جمع عند التعارض أو من صرح بعض الروايات، ولا يستصيح أحد على أن يكر التعارض في الروايات لصحاح حورده في الشك في الصلاة، فاجمع بينها أو وأرجح، وأخرج محمد في كتاب الآثار: "أخبر أبو حبيفة، عن حماد، عن إبراهيم فيمن نسي الفريضة، فلا يدري أربعا صلى أم ثلاثا؟ قال: إن كان أول سبيله أعاد الصلاة، وإن كان يكثر السبيلان تحرى الصواب، فإن كان أكثر رأيه أنه ثم الصلاة، سجد سجدتي السهو، وإن كان أكثر رأيه أنه صلى ثلاثا، حذف بينها وحده، ثم سجد سجدتي السهو، قال محمد: وبه أحد، وهو قول أبي حبيفة - . فاستدل حبيفة على قوله في إعادته ما ثبت عندهم برواية ابن مسعود مرفوعا: "سجد سجدتي السهو، وكذا روي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص **رحمهم الله** أنهم قالوا هكذا.

فليتوخ الخ. أي يتحرى. قال في "جمع": توجيته أتوجه قصدت إليه ونعمدت فعده، وتحريت فيه. وقال في القاموس: "التوحي: القصد والتريق المعتمد، وتوحي رصده حره كوجهه. "لدي يص أنه نسي من صلاته فبقيته" قال ابن عبد البر: "رد به الساء على اليقين، وتأوله من قل بالتحري أنه أراد العمل على أكثر، حتى وتأولينا أحوص وأمين؛ لأنه أمره أن يصلي ما صلى له سبيله. فنت. كنه تخلف مذهب ابن عمر بنفسه، كما سيأتي في آخر الساب، ويأباه حفظ التوحي وبعض النص أيضا، وحمله المضحاوي بعد ما أخرجه صرق على التحري، وهو المتعين؛ ليوافق مذهب ابن عمر - . ولا يدخل في توجيه القول عما لا يرضى به قائمه.

سألت عبد الله الخ السهمي أبو محمد عن الذي يشك في صلاته، فلا يدري كم صلى ثلاثا أم أربعا؟ فكلاهما قال: ليصل ركعة أخرى نائبا على اليقين، ثم يسجد سجدتين "سهو" وهو جالس فاعظاهر أنهما قالوا بالساء على اليقين، كما هو مختار الإمام ماث - . لكن مذهب كعب الأحبار في هذا أنه أحده في غير "الموطأ"، أما مذهب عبد الله بن عمرو بن العاص - . فقال الشوكاني في "النبيل": "ودهب عطاء والأوراعي والشعبي وأبو حبيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة - . بن من شك في ركعة وهو متدأ ناشك لا مبتدئ به أعاد، هكذا في "البحر"، إلا أن يقال: إن ما في "الموطأ" مقيد بالمتدئ.

فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَكِلَاهُمَا قَالَا: لِيُصَلَّ رَكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ لِيَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

٢١٤ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ النَّسْيَانِ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: لِيَتَوَخَّ أَحَدُكُمْ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلْيُصَلِّهِ.

مَنْ قَامَ بَعْدَ الْإِتْمَامِ أَوْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

٢١٥ - **ماث** عَنْ ثُنَيْشٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ:

كان إذا سئل الخ جاءه عجلون عن مسألة في صلاة. قال أي من عمر في جوابه: "ستوح" أي لتتحرك كما تقدم "أحدكم" أي من سأل من صلاته فليصنع" قال الأعرجي. وهذا ظاهر في أنه يعني على يقين. وذلك في تتبع المنهج. كما قال من عده به وغرد. وفيه تأمل. بل هو ظاهر في تحري وساء عليه، وعليه حمه صحابي بعد ما أخرجه من صرف قلب بل هو متعين. يكونه موافقاً لمذهب ابن عمر. وقد مر في ما قدمه نسوكن. وذهب عصاء والأورغي وسعي وأبو حنيفة. وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن مفضل من الصحابة. بل من سئل في ركعة وهو متأكد بأنث لا منتهى به تعداد، هكذا في سحر وفاء. بل سئل متى يمكنه تحري بعمل تحريه، وحكاة عن ابن عمر وفي هريرد وجابر ابن يزيد وسعي وفي صلب وفي حنيفة. فعمد أن مذهب ابن عمر في هاتين المسألتين موافق لحقيقة، وأثر الباب بلفظي "التوخي والظن"، كأهما نصان في مسألة التحري.

من قام الخ بل ركعة الرعدة بعد الإتمام، أي بعد إتمام الصلاة متلاً قام إلى الثالثة في شائبة أي نصح، أو إلى الرابعة في شائبة أي معرف، أو خامسة في الرابعة كالعشاء، أو قام في الركعتين أي بعدهما من غير شائبة، وهو بحسب ولم يشهد. وحاصل أن الترجمة تتضمن ترك بقعدة لأخيرة ولأول، لكن النصف لا يذكر في كتاب إلا الرواية الدالة على ترك البعدة الأولى، وأما ترك بقعدة الشاية وذكره بقول الإمام ماث. وكان حق الترجمة أن يذكر فيها حديث ابن مسعود في صلاته. **الخ** أي عبد الله قال صلى الله عليه وسلم أي ساء، فالإمام معنى لاء، وجوز أنه لما أراد أنه كان إماماً أعطى "صلى" معنى "أما" أي كان إماماً لاء، وفي رواية شعيب عن الزهري عبد محاري: "صلى لهم". "رسول الله" ركعتين من الظهر كما سيأتي في الحديث لاء. ثم قام إلى الثالثة فلم يجلس بعد الركعتين، فمرث اجنوس ولششهد الأولى. رد صحاح ابن عثمان عن الأعرج عبد ابن حريمة: "فمسحوا به، فمضى حتى فرغ من صلاته"، وفي حديث معاوية عبد اسناني. وحديث عقبة بن عامر عبد لحاكم =

وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

٢١٦ - مَاتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

بُحَيَّةَ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يَحْسُ فِيهِمَا،

فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قال يحيى: قال مالك فيمن سها في صلاته، فقام بعد إتمامه الأربع، فقرأ ثم ركع،

صلى لنا. أي لأحد رسول الله ﷺ صلاة "الظهر" كذا عند البخاري بصريق ماث. حين في هذه بروية الصلاة السهية في الروية متقدمة، وكذا في رواية البخاري بالحرمة بالظهر. وكذا في روية نيت عن الزهري عند مسلم. في المعني. وفي مسند سريح' من حديث ابن إسحاق عن الزهري: الظهر أو عصر. قلت: والحرمة قاص على اثنتي، لكن قد س المعري في شرح ترمذي: وحديث ابن حبة هذا روي أنه كان في المغرب. فقام في اثنتين أي بعدهما "ولم يحس فيهما" أي بعدهما، ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند: أن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر فجلس بينهما حديث. فقام فصى وأتم صلاته سجدتين للسهو، وسجدهما الناس معه "ثم سلم بعد ذلك" للانصراف عن الصلاة.

وأجاب عن حديث ابن حبة من قام بسية السجود بعد سلامه فداه العلامة المعني، أما خوب عن أحاديثهم فقوى: أما حديث ابن حبة فهو بخير عن فعله وفي أحاديثنا ما بخير عن قوله، فاعمل بقوله أو، عنى أنه قد يعارض فعلاه؛ لأنه سجد قبل السلام وبعد السلام، ففي مثل هذا انصير إلى قنوق أو، وقد يقال: إن سجود قبل السلام كان بيان لخوار لا لبيان المسنون قلت: قد تقدم ما الكلام مسنوعا عنى أن حفية لا تخالفهم روية في هذا الباب؛ فإنهم كانوا يكررون السلام بأن من عساه سجود السهو يسلم، ثم يسجد، ثم يسلم، وهكذا ورد مفصلا في روية ابن مسعود أخرجه الجماعة، ورواية عمران بن حصين أخرجهما مسلم وأبو داود وغيرهم، ومغيزه بن شعبة أخرجهما أحمد وترمذي وصححه، وأنت خير بأن تفصيل فاص عنى لإجمال، فمراد في روية الباب سلام الانصراف.

فيس سها الح وبيان سهو قوله: فقام إلى الخامسة "بعد إتمامه الأربع" أي أربع ركعات، وهذا في الصلاة الربعية، وكذلك حكمه لقام بعد اثلاث في الثلاثية كما عرفت، وبعد الاثنتين في سائة كصحيح، "فقر" في قيامه ما شاء ثم ركع ولم يتذكر بعد أنه شرح الخامسة. فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر أنه قد كان أتم الصلاة قبل ذلك، وهذه رائدة له، فقال الإمام مالك في هذه الصورة: "إنه يرجع" إلى خموس. فيحس بتشهد ويتشهد، ولا يسجد لتنت الركعة الثالثة. قال البرزقالي: فإن سجد بطلت. "ولو سجد" ذلك الساهي إحدى السجدين =

فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِهِ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَتَمًّا: إِنَّهُ يَرْجِعُ فَيَجْلِسُ وَلَا يَسْجُدُ، وَلَوْ
 لِرُكْعَةِ الْحَامِصَةِ
 سَجَدَ إِحْدَى السَّجْدَتَيْنِ لَمْ أَرَأْ أَنْ يَسْجُدَ الْآخَرَى، ثُمَّ إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ فَلْيَسْجُدْ
 سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

النَّظَرُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى مَا يَشْغَلُكَ عَنْهَا

٢١٧ - **مَالِكٌ** عَنْ **عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ**، عَنْ **أُمِّهِ** أَنَّ **عَائِشَةَ** زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ:

= قبل استدكر، ثم تذكر بعد ذلك، قال مالك: "لم أر أن يسجد الأخرى" وقال الرزقي: بل إن سجدتها بطلت
 صلاته. وقال ابن عبد البر: أجمعوا أن من راد في صلاته شيئاً وإن قل من غير التذكر شاح فسدت صلاته. قلت:
 دعوى الإجماع بعمومه في جميع الصور - أصل كما سيحيى في آخر الكلام من الاختلاف في ذلك. "ثم إذا قضى
 صلاته أي فرع منها بعد اجبوس وانتشهد والسلام، "فليسجد سجدتين" لنسهو، "وهو جالس بعد التسليم"
 للريادة، وقد تقدم أن المناكبة قاموا بسجود النسو بعد السلام في الريادة.

إِنِّي مَا يَشْغَلُكَ أَخ يفتح الباء والعين ويضم أو به وكسر عين، أي يبهيث. قال أحمد في القاموس: "شغله كـ 'معه'
 شعلاً، ويضم، وأشغله لغة جيدة أو قبيحة أو ردية، وقال في أوله: الشغل بالضم وصمتين، وبالفتح والفتحيتين
 ضد الفراغ، وكمرحبة ما يشغلك. وقال في "الجمع": هو من باب فتح، وشغل لغة ردية. وفي الحديث: شغعتني
 أعلام هذه عنها أي عن الصلاة، وعرض المصنف بإيراد هذا الباب بين أبواب النسو بيان أن مجرد التفكير أو البصر
 أو الانتفات لا يوجب النسو؛ لأنه **نظر إلى الحميصة وإلى أعلامها ولم يسجد، ويغتمل: أن يكون عرض لنسبه**
إلى أن النظر والفكر في أمثال هذا يؤدي إلى النسو في الصلاة كما وقع لأبي طلحة، فيسعي للاحتراز عنه.

أَنَّ عَائِشَةَ أَخ أم المؤمنين "روح النبي ﷺ" قالت: "هدى" إفعال من الهدية "أو جهم" - يفتح الحيم وإسكان الهاء
 - تقدم الاختلاف في اسمه في أنه قال بعضهم: اسمه عامر، وقال آخرون: اسمه عبيد. "لرسول الله ﷺ حميصة" -
 يفتح الحاء المعجمة وكسر الميم وصاد مهملة -: كساء رقيق مربع ويكون من حر أو صوف، وقيل: لا تسمى
 بذلك إلا أن تكون سوداء مطبقة، سميت لها: بينها ورقتها وصغر حجمها، مأخوذ من احمص، وهو ضمور
 البطن. وفي "التمهيد": هي كساء رقيق قد يكون بعله وبغيره، قد يكون أبيض معبماً، وقد يكون أصفر وبخر
 وأسود، وهي من لباس أشرف العرب. قال العيني: هي الكساء الأسود المربع له عمام أو علام، ويكون من حر
 أو صوف، ولا تسمى حميصاً إلا أن تكون أسود. "شامية ها عمة" هو رسم الثوب ورقمه، والمراد الخس، وفي
 رواية عروة وبغيره عن عائشة **نظر** "له أعلام" جملة وقعت صفة لحميصة، "فشهدت" فيها "وفي نسخة: 'معها' =

أَهْدَى أَبُو جَهْمُ بْنُ حُدَيْفَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمِيصَةً شَامِيَةً لَهَا عَلَمٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ،
وفي نسخة: معها
 فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "رَدِّي هَذِهِ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عَلَمِهَا فِي
 الصَّلَاةِ فَكَأَدْتُ يَفْتِنَنِي".

٢١٨ مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَمِيصَةً شَامِيَةً

= الصلاة أي صلى رسول الله ﷺ وهو لابسها فلما انصرف عن الصلاة قال عائشة: أردي أمر من
 أرد هذه خميصة بن أبي جهم فيه حوار رد هدية بن مهديها عارض. هذا على رواية موصلاً، وهو مشهور
 في القصة: أن أبا جهم كان مهدياً لرسول الله ﷺ هذه خميصة، وحده عيني في شرحه، فقال: إن قيل: ما
 وجه تخصيص أبي جهم في الإرسال إليه؟ أحب أن أبا جهم هو الذي أهداها له؛ فثبت ردها عليه. فأبى
 صرت إن علمها في الصلاة صرفة، وهذا ما ورد يفسد في ترك ساسها من غير حرج، أو قاله على
 وجه تأييد أبي جهم في رد هديته، فإنه الناحي. فكذلك أي قرب أن يصلي - بفتح أوله من الثلاثي - أي
 يشعني عن حصول صلاة. وصارته: أن القصة تقع فإن غص 'كاد' يفتضي القرب وتقع الوقوع، ويشكل
 عليه رواية الصحيحين سقط: فهذا أهني عن صلاي، وأثبت أن معنى فارت أن ينهي، بإطلاق الإهاء مبالغة
 في قرب، أو يقال: إن المراد بنفسه شيء فوق الإهاء، وفي الحديث حوار الالتفات في صلاة كما يوب عليه
 سجاري؛ لأنه نظر إليها ولم يعد الصلاة. ويحمل أن يكون ذلك عرض الإمام بذكر هذا الحديث والترجمة،
 ويحتمل أن يكون أسقط منه كراهه انظر إلى ما يشعل عن صلاة من صنع ويقوش كما يدس عليه إنكاره
 على ذلك، وإجمال لترجمة يحتمل بوجهين، ومعنى متقارب، ثم بعته خميصة بن أبي جهم يحتمل أن يكون
 من باب حنة عطار حيث بعثه بن عمر، ثم قال: ما بعثه بن عمر حدث، ويحتمل أن
 يكون من باب قوله: أن ليس يحيى من لا يحيى قال العيني: قيل: كيف بعث شيء يكره نفسه بن
 غيره؟ وأجب: بأن بعثه بن أبي جهم ما ذكر، وبما كان لأهنا سب عقبة، وشعنه عن الخشوع وعن
 ذكر الله كما قال: ... من صلى الله عليه وقال بن بصال: هو من باب الإدلال عليه؛
 لعلمه بأنه يفرح به، وقيل: كان أعمى، فالإهاء مفقود في حقه.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ بَرٍّ: كَدُّ أَرْسِهِ جَمِيعُ رُودٍ "مَوْصُلاً" عَنْ مَالِكٍ إِلَّا مَعَهُ بَنُ عَيْسَى، فَرَوَاهُ عَنْ
 مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَسْدُوداً، وَكَدُّ رَوَاهُ جَمِيعُ أَصْحَابِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، كَذَا فِي
 'السير' فت: وكذا أسنده إسحاري بعيناً، فقال: قال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة محتضراً، وأسند أيضاً
 الزهري عن عروة عن إسحاري ومسلم وأبي داود وغيرهم. أسس خميصة هـ عمة أي أعلام، راداس أي شبة =

لَهَا عِلْمٌ، ثُمَّ أُعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ، وَأَخَذَ مِنْ أَبِي جَهْمٍ أَنْبَجَاتِيَّةً لَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِمَ؟ فَقَالَ: "إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عِلْمِهَا فِي الصَّلَاةِ".
أي أعلم
كساء عيط

٢١٩ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ.....

= برواية وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة: فكاد يتشاعل بها. ثم أعطاها أي خميصة لها جهم، وأخذ من أبي جهم سجدة قال العيني: احتتموا في ضغط هذا اللفظ ومعناه، فقيل: بفتح هـ، وسكون نون وكسر الموحدة مخففة الحيم، فألف، فوود، فباء سعة. قال الرزقي: كساء عيط لا علم لها، وقيل: جوار في الهمة والموحدة الفتح وانكسر معاً. قال الناجي: قال ثعلب: يقال: أسجاية في كل ما كثف والثف، يقال: شاة أسجاية - بكسر الهمزة وفتحها - إذا كان صوفها كثيراً ملتصقاً. وقال ابن قتيبة: إنما هي مسجاني، ولا يقال: أسجاني، بما هو مسبوب إلى مسح. **فقال إلخ** أبو جهم أو قال غيره: "يا رسول الله! وما فعلت هذا؟ قال الناجي: وفور في جهم يا رسول الله! ولم؟ سؤال عن معنى كرهته لنخميصة مخافة أن يكون حدث فيها نحره لسهها. "فقال السبي" إلى نظرت فيه حوار الالتفات في الصلاة كما تقدم، إلى علمها في الصلاة" راد في رواية هشام عند اسحاري تعيقاً: "فأخاف أن تفتني" وتقدم في الحديث الماضي: "كاد أن يفتني".

أن أبا طلحة إلخ. ريد من سهل الأنصاري الصحابي كاد يعصي في حائضه، وفي سحرة حائض له أي يستأن، وأصل الحائض: حدار السنان. قال في "المجمع": وفي الحديث: إذا هو بالحائض، وحائض ههنا: استئان من الحيل إذا كان عليه حائض وهو الحدار، وجمعه الحوائض. وقال المحمدي في "القاموس": حائض حوطاً وحيطه حفصه وصانه، والحيطه ويكسر. والحائض: الحدار جمعه حيطان، والسنان: مختصر، "فصار الضيران" محركة - حركة دي الحناج في الهواء جناحيه، كذا في "القاموس". "دسي" بضم الدال المهملة وإسكان الموحدة وسين مهملة - قيل: طائر يشبه اليمامة، وقيل: هو اليمامة نفسها. قال الديرقي: مسبوب إلى دس الرطب؛ لأنهم يعيرون في السب. وفي "لغات الصراح": دس دورات كارس، ودسي طائر يقال له في الفارسية: موريج، وفي الهندية: كهنريج "فطفق" - بكسر الهمزة - جعل يتردد أي من هنا إلى هنا. "يتنمس محرجا" يعني اتساق الحيل واتصال جرائدها كانت تمده من الخروج، فجعل يتردد في طلب المنظر "فأعجمه" أي أنا صلحة ذلك أي طيرانه، "فجعل" يتفتت إليه ويتبعه بصره ساعة" وشغله ذلك عما هو فيه من صلاته، "ثم رجع إلى صلاته" أي بالإقبال عليها، وفرغ نفسه لإتمامها. "إذا هو" قد دسي الركعات، و"لا يدري كم صلى" من الركعات؟ ولما أنه سبها بالالتفات إلى الدسي "فقال: قد أصابني في ما بي هذا فتنة" قال الناجي: أصل الفتنة الاحترار، قال تعالى: ﴿وَفِتْنَتُ قَوْمٍ﴾ (صه ٤٠) - والله أعلم - احتيرناك احتساراً، إلا أن لفظ الفتنة إذا أطلق فيستعمل غالباً فيمن أحرجه الاحتيار عن الحق، يعني احتيرت بهذا المال فشغلي عن الصلاة، وقد تكون بمعنى النيل عن الحق، فيكون المعنى أصابني من هذا المال النيل عن الصلاة، =

كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ، فَطَارَ دُبْسِيٌّ، فَطَفِقَ يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ مَخْرَجًا فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ، فَجَعَلَ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَقَالَ: لَقَدْ أَصَابْتَنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ، فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي أَصَابَهُ فِي حَائِطِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هُوَ صَدَقَ اللَّهُ، فَصَعُهُ حَيْثُ شِئْتُ.

٢٢٠ - **مات** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ بِالْقَفِّ - وَادٍ مِنَ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ - فِي زَمَانِ التَّمْرِ وَالتَّخْلِ قَدْ ذُلَّتْ، فَهِيَ مُطَوَّقَةٌ بِتَمَرِهَا، فَنَظَرَ إِلَيْهَا فَأَعْجَبَهُ مَا رَأَى مِنْ ثَمَرِهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَقَالَ لَقَدْ أَصَابْتَنِي

= فجاء إلى رسول الله ﷺ، فذكر له ذلك الذي أصابه في حائطه من غلبة وشغل عن صلاة، فقال: يا رسول الله! هو حائط في تكفير شعبي عن صلاة أو ما يصلي فيه لعنه الله؟ قال العربي: كانوا يعبونه فصاعداً العكر، وكفاره - جرى من غصب صلاة، وهذا هو الله، فاصنع مائة لغة، ولا يعني عنه غيره "فصعده حيث شئت" أي صرف ذلك في موضع حسنة، وحيث كان حبيبه، غلبه أفضل ما يحرف به الصدقات.

كان يصلي في حائط الخ أي بسنن له بالقف "نعم القاف وشده مداء: قال ساجي: القف: ما صلب من الأرض واجمع، وأصل بقفوف لاحتجاج ومرد هناك، واد من أودية المدينة" قال في الجمع: أصل القف، ما عصب من الأرض ورفع، وهو أفضو في مدينة، وقال: قوم حموي في المعجم: وعنه نواد من أودية المدينة عنه ما لأهوها. في زمان التمر - شدة بقوفا في كثر بسح، وفي بعضه - شدة وسجل بالرفع على الابتداء "قد ذلت" أي مالت قال تعالى: **• لَيْتَ قُطُوفُهَا تَذَلُّلًا •** (الإنسان: ١٤) سيأتي تفسيرها "فهي مطوقة" أي مستندرة، بقفوف كل شيء ما استند به "ثمرها" بفتح المثناة وضم مفرد ثمر وضمها وضم ثمر جمع ثمار، ككتب، كتاب، وثمر، الحبل الذي تخرجه شجرة أعم من أن يركل أم لا، فكما يقال: ثمر سجل ولعب كدث من ثمر لأثر، قيل: معنى تذييلها أي مالت شجرة نحو حبها، فبررت وصارت كالطوق بسحنة. قال أبو بريد: وأظهر عدي في ذلك أن شجرة بد عصمت وبعثت حد صبح، ثقت فمالت نحو حبها، فهو معنى تذييلها، كد في "ساجي". فصر إليها أي الحبل فأعجبه ما رأى من ثمرها وتذليلها، ثم رجع إلى صلاته بالإقبال عليها، "فإذا هو" قد نسي، و"لا يدري كم صلى" من الركعات؟

فِي مَالِي هَذَا فَتْنَةً، فَجَاءَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَهُوَ يَوْمِئِذٍ خَلِيفَةً، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: هُوَ صَدَقَةٌ، فَاجْعَلْهُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ، فَبَاعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا، فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَالُ الْخَمْسِينَ.

الْعَمَلُ فِي السَّهْوِ

٢٢١ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ

فِي مَالِي هَذَا فَتْنَةً: أي ميل عن حق من العقلة في الصلاة. "فجاء" الرجل "عثمان" بانتصب "ابن عفان" وهو يومئذ كان "خليفة" على المؤمنين. وذكر له "أي لأمر المؤمنين" ذلك الذي أصابه في حائضه، وقال "تكبيراً لما أصابه من العفة: 'هو' الحائض صدقة لله تعالى، 'فاجعله في سبيل' بصمتين جمع سبيل، وفي سحرة: على أفراد 'الخير' حيث ما شئت، 'باعه عثمان بن عفان' بـ خمسة عشر ألفاً" قال أبو عمر: لأنه فهم مراد الأنصاري، فباعه وتصدق بشمسه، ولم يجعله وفقاً لمصلحة دعيت إليه "فسمي" بعد هذا "ذلك المال الخمسين" لملوع ثمة خمسين ألفاً.

العمل في السهو: يعني ما يفعل من وقع له السهو في الصلاة أعظم من المريضة والنافلة كما سيأتي.

إذا قام يصلي إلخ: فريضة أو نافلة "جاءه الشيطان" قال ابن رسلان: هذا يدل على أن شيطان الصلاة غير شيطان آدمي، وأما شيطان الصلاة فيسمى حزب، كما رواه مسلم من حديث عثمان بن أبي العاص. "ففس عليه خفة الموحدة المفتوحة، ووسطه بعضهم بالتشديد، والتخفيف أفصح، قاله ابن رسلان، أي خلط عليه أمر صلاته، قال تعالى: **وَلَسْتَ بِمُحْسِنِينَ** (الأعراف: ٩). وأما الناس فمن باب تسمع. قال في 'النهاية': الناس: الخلط، يقال: فسدت الأمر بالفتح - إذا خلطت بعضه ببعض 'حتى لا يدري' أي سبي 'كم صلى؟' أي قدر ما صلى، 'فإذا وجد ذلك' السهو "أحدكم" في صلاته، 'فيسجد سجدة' للسهو؛ ترعيماً للشيطان. ليسه عليه، وليس شيء أثقل على الشيطان من السجود؛ لما حقه من الامتناع عن السجود لآدم. قال في 'الفتح الرحمان': قال العيني: وهما واجتان بمقتضى الأمر المطلق، والصحيح من المذهب: الوجوب، ذكره في "محيط" و"المبسوط" و"الدخيرة" و"الدائع"، وبه قال مالك. "وهو جالس" قال الرزقاني: بعد السلام، كما في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً: **مَنْ سَكَتَ فِي صَلَاتِهِ فَمَسَحَ سَجْدَتَيْنِ عَدَّ مَا سَجَدَ**، رواه أحمد وأبو داود والنسائي.

وإحاصل: أن فقهاء الأمصار اختلفوا في المراد بخديث الباب والعمل به، فذهب الحسن البصري وطائفة من السنف إلى ظاهره، فقالوا: ليس على من شك في صلاته إلا السجدة، وحالفهم الجمهور والأئمة الأربعة، فقالوا: هذا محمل، والروايات المفسرة قاضية عليها، فمهم من فسر بالباء على اليقين، ومهم من حملة على التحري كما تقدم من مسالكهم في اختلاف الأئمة.

حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

٢٢٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَأَنْسِيَ أَوْ أَنْسَى لَأُسْنَ.

٢٢٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: إِنِّي أَهَمُّ فِي صَلَاتِي، فَيَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقَالَ الْقَاسِمُ: امْضُ فِي صَلَاتِكَ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ عَنْكَ حَتَّى تَنْصَرِفَ، وَأَنْتَ تَقُولُ: مَا أَتَمَمْتُ صَلَاتِي.

إلى أنسى بلام التشديد "أنسى" هكذا ألفاظ الرواية في نسخ 'الموطأ' موجودة عند من رواية يحيى بن يحيى. فالأول معروف من المحدث، والثاني مجهول من المزيدي. قال في الحاشية عن "الحنلي": نصب الهمزة وسكون السين، أو نصب الهمزة وفتح السين وشدة السين، يعني جنس أن يكون من الأفعال أو التفعيل، ونقص رواية محمد بن موسى: "إني أنسى لأسن" يعني بدو الشك، وصطفه القاري في شرحه بتشديد السين ساء على المفعول وقال نقاري في 'شرح إشفاء': قد جاء كما في 'الموطأ' بلام: "إني أنسى نصح الهمزة والسين، حتى تصبغة المجهول مشدداً، ويجوز محضاً، وقد روي: "إني لا أنسى". **والحنلي** من أنسى: ذهب بعض المفسرين إلى أن لفظة "أو لنشك من أروني، وفي عيسى بن دينار وابن رافع: ليست لنشك بن تشويع، ومعنى ذلك: أنسى أنا أو يسبني الله تعالى، وأصاف أحد النسيانين إليه وإثباتي إن الله تعالى، ومن المعلوم: أنه إذا أنسى نفسه فإنه عرجول هو الذي أنساه، فيحصل أن يرد أنسى في لبقضة. أو أنسى في النوم، فأصاف نسيان لبقضة إلى نفسه؛ لأنها حارة المتحرر في غاب الأحوال، بخلاف نوم فأصافه بن الله تعالى، أو بقول: "إني أنسى على حسب ما حرت به العادة من النسيان مع سهو ولذهول عن الأمر، أو أنسى صبغة المجهول مع تذكر الأمر والإقبال عليه، فأضاف أحد النسيانين إلى نفسه؛ إذ كان به بعض سبب، وأصاف لآخر بن غيره؛ لما كان فيه كائن مضطرب.

سأل القاسم إلح "فقال" استأنل، وهذا بيان السؤال إلى أهم في صلاتي يعني أتوهم أي قصصتها مثلاً 'فيكثر' ناشئة معنونة ومجهولاً، وروى بالموحدة كذا في الحاشية عن 'الحنلي': 'دلت لوهم عني' بتشديد الياء، فقال القاسم بن محمد في حقه: مضى في صلاتك ولا تقصعه، ولا تعمل عني هذا الوهم، فإنه 'أي الوهم' لن يذهب عني حتى تنصرف عن الصلاة، وأنت تقول 'لوسوس': عمو، 'ما أتممت' صبغة التشكيب "صلاتي" وهذا دواء لوسوس، بأنه لا يتفتت إليه أصلاً. قال الساجي: هذا القول من القاسم يهدي يستكحه الوهم واسهوا، فلا يكاد يشت له يقين. وفيه من عندنا: أردف مالك حديث أبي هريرة يقول القاسم إشارة إلى أنه محمول عنده على المستكح الذي لا ينفك عنه الوهم.

الْعَمَلُ فِي غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٢٢٤ - **مالك** عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً،

من اغتسل إلخ يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى، حر أو عبد، قاله الزرقاني، وهل يختص هذا الغسل من يختص صلاة الجمعة أو أعم؟ فظاهر أنه محتف عندهم، لأن من جعل الغسل لشرافة اليوم لا يجعله مخصوصاً ممن يختص الجمعة؛ لأن الشرافة لا يختص من يختص، ومن جعله لصلاة الجمعة يخصه بمن يختص. 'يوم الجمعة' أي صلاة؛ لما تقدم أن المراد في حديث الباب هو غسل الصلاة لا غسل اليوم. "غسل الجنابة" - بالنصب - يعت لغدوف أي غسل كغسل الجنابة، ولظاهر أن التشبيه في الكيفية لا الحكم، يعني يتعاهد ويكثر الدليل لإزالة النجس والقدر، ويؤيده رواية: **وعلى من غسل يوم الجمعة** قال الحافظ ابن حجر والعيبي: وبه قال الأكثرون، وقيل: إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليعتسل فيه من الجنابة، فليس المراد التشبيه، بل حقيقة غسل الجنابة، وحكمة فيه تسكين النفس في الرواح إلى الجمعة، فيكون أعرض لصره وأسكن لقلبه، ويستأنس ذلك المعنى من حديث: **من غسل يوم الجمعة** بالتشديد أخرجه أصحاب السنن من حديث أوس، قال الترمذي بعد تحريجه: قال وكيع: اغتسل هو وغسل امرأته. وقال العيبي: ويشهد لذلك المعنى حديث أوس أخرجه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: حديث حسن، وقال: معنى قوله: "غسل" وطئ امرأته قبل الخروج إلى الصلاة، يقال: غسل الرجل امرأته وغسلها مشدداً ومحققاً إذا جامعها، وفعل غسلة إذا كان كثير الصراب. وما قال النووي: هذا المعنى ضعيف أو باطل، رده الحافظ بأنه حكاه ابن قدامة عن أحمد، وروي عن جماعة من التابعين. قال القاري: وبه قال عبد الرحمن بن الأسود وهلال وهما من التابعين.

ثم راح إلخ إلى المسجد "في الساعة الأولى" احتلف المشايخ في أن ابتداء الساعات يعتبر من الروال أو من قبل ذلك. قال الناجي: ذهب مالك إلى أن هذا كله في ساعة واحدة، وأن هذه أجراء من الساعة السادسة، ولم ير التبريز لها من أول النهار، وذهب ابن حبيب من المالكية والشافعية إلى أن ذلك في الساعات المعلومه من أول النهار، وأن أفضل الأوقات في ذلك أول ساعات النهار. **فكأنما قرب بدنة** ففتحين يعني كأنه تصدق بالبدنة متقرباً إلى الله تبارك وتعالى، وقيل: المراد أن للمصادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان؛ لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للأمم السابقة، وفي رواية: **فكأنما قرب بدنة** = وظاهره: أن الثواب لو تحسد لمكان قدر الحرور، وقيل: ليس المراد في الحديث إلا بيان تفاوت المادتين إلى الجمعة، =

وَمِنْ رَاحٍ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمِنْ رَاحٍ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمِنْ رَاحٍ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً.....

= وأن سبعة الثاني من لأول سعة النقرة إلى السعة في القيمة مثلاً، ويدل عليه مرسل ضاؤس عند عبد الرزاق بن عيسى: "فصل صاحب الحرور على صاحب سعة"، وفي رواية الزهري عند 'سحاري'. 'كمثل الذي يهدي بدة'، فكان المراد بالقرآن في رواية سب هو لإهداء إلى الكعبة، فيكون سائر إلى الجمعة كمن ساق الهدى إلى الكعبة، قاله الرزقي. ومن راح في السعة شاة فكأن قرب غرة ذكر أو أنثى، فالشاة واحدة لا بدئت 'ومن راح في السعة الثالثة فكأن قرب كبشاً' قال محمد: كبش حمل بدنتي أو بد حرجت رابعه وقال في 'الجمع': هو الحمل الذي يباحق قلت: وفي التشبيه بالكبش وهو ذكر بشرة، إلى أنه فصل من أنثى، فإن حمة ضيب منها "أقرب" قال النووي: وصفه به؛ لأنه كمثل وأحسن صورة. ولأن فيه يتفجع به، وسند الحديث الترتيب على أن الأفضل في الصلوات الأولى ثم لفتر ثم العزم، وسباني الكلام على ذلك في آخر الحديث، ووقع في رواية سباني ههنا زيادة بطة بين ذكر شاة ولدحاجة، وهي زيادة شدة كما سيحيى. "ومن راح في الساعة الرابعة فكأن قرب" بتشكيل فيها، وفي ذكر بيضة إصلاق تقرب كما سباني الكلام عليه 'لدحاجة' بفتح الدال، وجوز الكسر والضم، وعن محمد بن حبيب: لها بفتح من حيوان وبالكسر من سب قال يعقوب: لدحاجة يقع على الذكر والأنثى، كسر لدل وفتحها لغتان مشهورتان، وحكي ضم أيضاً. وفي المنتهى لأي المعاني فتح بدل أفصح من كسره، ودخلت الهاء في لدحاجة؛ لأنه واحد من جنس، مثل حمامة وضة وحوها، وكما جاء بدل منته في المنفرد. فكذلك قال في الجمع أيضاً ووقع في رواية أخرى سباني ههنا بين لدحاجة وبيضة ذكر عصفور، وهي أيضاً زيادة شادة.

فكأنما قرب بيضة. وهي واحدة من البيض. بتشكيل اتعبر فيها، وفي لدحاجة بفتح: 'قرب' ويريد الإشكال ما في رواية الزهري بفتح: 'كأنما يهدي'؛ لأن الهدى لا يكون من لدحاجة أو بيضة أصلاً، وأجاب عياض نقلاً عن ابن بطال أنه ما عطفه على ما فيه أعطاه حكمه في اللفظ، فهو من الإباح، كقوله: متقدماً سيفاً ورمحاً، وتعقب بأن شرط الاتعاب أن لا يصحح اللفظ في الثاني، فلا يسوغ أن يقال: متقدماً سيفاً ورمحاً، فظاهر في الجواب أن يقال: به من خشاكة. قال يعقوب: مرد من اتقرب التصديق، وجوز التصديق باللدحاجة والبيضة وحوها.

فإذا حرج الإمام عما كان مستوراً فيه من مر أو غيره، فإنه لا حرج. واستسقط منه الماوردي: من أن الإمام لا يستحب له المبادرة، ويستحب له التأخير إلى وقت حصه، وتعقبه حافظ بأن ما فيه غير صاهر؛ إمكان الجمع بأن يكرر ولا يخرج من المكان المعلن في الجمع، أو يحمل على من يسب له مكان معه. قلت: وظاهر عندي: أن المراد من الخروج من المصنف إلى المشر. قال القاري: أورد بالإمام نفسه الشريفة. والمراد الخروج الحقيقي من الحجر الشريفة، أو المعنى إذا ظهر الإمام بدخوله إلى المسجد أو بطويعه على المشر، والأخير أسب. قلت: بل هو المتعين، =

غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ.

- كان الناس مجهودين يمسحون الصوف، ويعملون على ظهورهم، وكان مسحهم صيقاً مقارب سقوف إلى هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك صوف حتى ثارت منهم رياح، أدى ذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح، قال: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، فمضى إلى بيته. قال ابن عباس: ثم جاء الله تعالى ذكره باخبر، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع مسحهم. وذهب بعض الذي كان يؤدي بعضهم بعضاً من العرق وأخرجه البيهقي أيضاً، فهذا الحديث كأنه نص على أن الغسل كان أولاً للرياح ونس الصوف وغير ذلك، ثم مسح، ويؤيد المسح أيضاً ما رواه ابن عدي في "الكامل" من حديث أنس: قال: قال رسول الله ﷺ: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، فلما كان الشتاء قساً: يا رسول الله! أمرتنا بالغسل الجمعة، وقد جاء الشتاء، ونحن قد أردنا، فقال: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، وتكلم في سنده إلا أنه بشد غيره، كذا في "السعاية". قلت: وأخرجه البيهقي أيضاً وأخاكم في مستدركه، وفي صحيح عن شرط سحاري، وسكت عنه الذهبي، ويؤيده أيضاً أن بعض من روى الأمر بالغسل يوم الجمعة كاس عباس وعائشة: قد أفتوا جلاله كما نسبه الطحاوي، واستدل الجمهور أيضاً بأحاديث تدل على عدم الوجوب منها حديث سمرة مرفوعاً: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد في مسنده، والبيهقي في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه، والدارمي وابن حريمة والطحاوي، وقال الترمذي: حسن صحيح كما في "السعاية"، وصححه أبو حاتم، وهو حديث مشهور أخرجه جماعة من محدثين من عدة صحابة مع كلام في بعض طرقه دون بعض، قال العيني: روي من سعة أنفس من الصحابة، وهم: سمرة وتقدم ذكره، وأنس عند ابن ماجه والطحاوي والبراء والطيبري، وأبو سعيد الخدري عند البراء والبيهقي، وأبو هريرة عند البراء وابن عدي، وجابر عند ابن عدي، وعند البراء من سمرة عند الطبري، وابن عباس عند البيهقي.

ومنها: حديث أبي هريرة: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح كما في "السعاية". قال الحافظ في "التلخيص": من أقوى ما يستدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الأمر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعاً: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، الحديث، واستدلوا أيضاً بقصة عثمان: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، أخرجه الشيبان وحماة. قال العيني: قال الإمام شافعي، ومما يدل على أن أمر النبي ﷺ بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب حديث عمر: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، حيث قال لعثمان: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، وقد عمت أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل يوم الجمعة، فلم يعلم أن أمره على الوجوب، يترك عمر عثمان حتى يردده، ويقول له: ارجع فاعتسل. قال النووي: ووجه بدلالة: أن الرجل معه، وأقره عمر: **لَا تَمَسُّوا صُوفِي**، ومن حصر ذلك الجمع، وهم أهل الحل والعقد، ولو كان واجباً لما تركه، ولألزموه به.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ، فَقَالَ عُمَرُ: آيَةُ سَاعَةِ هَذِهِ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! انْقَلَبْتُ مِنَ الشُّوقِ، فَسَمِعْتُ النَّدَاءَ، فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْعُسْلِ.

٢٢٧ - مَاتَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ".

والوضوء بصا الخ وهذا بكرر لأن منه على ترك الغسل، وهو المقصود بذكر الحديث في هذه الرحمة. 'الوضوء' - بالنصب أي أفعل الوضوء مقتصرًا عليه؟ وروي بالرفع أيضًا، قال النعيمي: قوله: 'والوضوء' جاءت الرواية فيه بالواو وحذفها، ونصب الوضوء ورفعها، أم وجه وجود الواو فهو أن يكون ينصف على الإنكار الأول، يعني أنه يكفى أن أحرب الوقت وفوت فقبضه على حتى نفعه ترك الغسل. وقال القرطبي: الواو بدل من همزة الاستفهام، وأم وجه حذف الواو فظاهر. لكن يكون ينصف الوضوء بالرفع والنصب، وأما وجه الرفع فعلى أنه متدأ حذف حره، تقديره: 'الوضوء أيضًا يقتصر عليه، ويجوز أن يكون حرف متدوفاً استدأ، وأم وجه النصب فعلى تقدير لفعل قال اليرباعي: "أيضاً" منصوب على أنه مقصور من أصل ينبض أي عاد ورجع قال ابن السكيت: تقول: فعنه نصاً إذا كنت قد فعلته بعد شيء آخر، كأنك قد فعلت ما ذكرها جمع بين الأمرين أو الأمور، يعني 'ما اكتفيت بتأخير الوقت وتعميت فصل المبادرة إلى الجمعة، حتى نصبت به ترك الغسل أيضًا'. 'و' الحال أنك قد علمت بصفة الخطأ أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل' م يذكر في الرواية المأمورين من هم؟ قال الحافظ: كذا في جميع الروايات م يذكر المأمورين إلا أن في رواية حويرية عن دفع ينصف. 'كما يؤمر'، وفي حديث ابن عباس عند صحابي أخرجه بسنده عن ابن سيرين عن ابن عباس: 'أن عمر - بينما هو يخطب يوم الجمعة إذا قبل رجل، فدخل المسجد الحديث، ثم قال حافظ: م أقف في شيء من الروايات على جوب عثمان عن ذلك، وأما هذا: أنه سكت عنه؛ اكتفاء بالاعتذار الأول؛ لأنه قد أشار إلى أنه كان جاهلاً عن الوقت، وأنه يادر عند سماع بدء، وإنما ترك الغسل، لأنه تعذر ذلك بدلالة حرصه والاشتغال بالغسل، وكان الوضوء حقيقاً له، ولم يكن له خطية حذف قال الحافظ: ولعله كان يرى فرصته؛ فبدلت ثره. قلت: وكذلك عمر - م ير الاعتسال كذا من استباح حصة: وقد م يرد.

ان رسول الله ﷺ ذكر السيوطي هذا الحديث طرقاً كثيرة مختلفة في الوقوف والإرسال، وذكرنا ههنا من أبي سعيد في بعض حره، ثم رجع صريحاً ما ذكر هذه، ونقل عن الدارقطني في ذكر الموقف: أحسنه سقط ذكر ليبي - على أحد من الرواة، ونقل عن الحافظ ابن حجر: م تختلف رواية 'الوضوء' =

٢٢٨ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ".

قال يحيى: قَالَ مَالِك: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلَ نَهَارِهِ، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ،

= في إسناده عن مالك، وكذا قال العيني: إن رواية 'الموطأ' لم يثبتوا عن مالك. "غسل يوم الجمعة" قال الزرقاني: ظاهر إصافته لليوم حجة؛ لكون غسل اليوم لا للجمعة، ونقدم ما قال الناجي في إضافة الغسل إلى اليوم، بمعنى أنه لا يحبو اليوم عن إثبات الجمعة، هذا وقد اشتهر بين الناس أن الإضافة بأدنى تلصق فلا إشكال. واجب يعني مؤكدا عند فقهاء الأمصار. قال ابن عبد البر: ليس المراد أنه فرض، بل هو مؤوّل إلى واجب في السنة، أو في المروءة، أو في الأخلاق الحميلة، ثم أخرج عن ابن وهب: أن مالكاً سئل عن غسل يوم الجمعة أوجب هو؟ قال: هو سنة ومعروف، قيل: إن في الحديث واجب؟ قال: ليس كل ما جاء في الحديث يكون كدلت. 'عنى كل محتمة' أي بالغ، وإنما ذكر الاحتلام؛ لكونه العالب، فيدخل النساء في ذلك، قاله الزرقاني؛ لأن المحتلم يعم الرجال والنساء، ولذا استدلل به البخاري على ترجمته.

إذا جاء الحج أي أراد الحج، كما هو ظاهر، وتوهم من حمله على ظاهر اللفظ. قال العيني: طاهره أن يكون غسل عقب الحج؛ لأن إفاء للتعقيب، ولكن ليس ذلك المراد، وإنما المعنى: إذا أراد أحدكم الجمعة فيغتسل، وقد ورد مصرحاً في رواية الليث لفظ: "إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فيغتسل". "أحدكم" عام للرجال والنساء "الجمعة" - بالنصب أي الصلاة، أو المكان الذي تقام فيه الجمعة. وقال الطبري: الطاهر أن الجمعة فاعل كقوله تعالى: **فَلْيَغْتَسِلْ** (سورة الجمعة: ١٠). "فليغتسل" الأمر للتأكيد لا للوجوب كما تقدم، قال العيني: احتجبت به الظاهرية على أن الأمر فيه للوجوب، وليس كذلك؛ لأن الأمر بالغسل ورد على سبب، وقد رآه السبب فرأى الحكم برواى عنه؛ لرواية اسحاري من حديث عائشة **كان الناس مهبة أنفسهم** الحديث.

وهو يريد الحج المغتسل 'يريد بذلك' الغسل أداء سببة "غسل الجمعة؛ فإن ذلك الغسل لا يحزى" قال الزرقاني: يفتح أوله أي لا يكفي. قمت: والأوجه الضم. "وفي القاموس": وجرى الشيء يحزى: كفى، وعنه قضى وأجرأ كذا عن كذا: قام مقامه ولم يكف، وأجرأ عنه أي أعى عنه. "عنه" أي الرجل أو غسل الجمعة "حتى يغتسل برواحه" قال اساحي: ذهب مالك **إلى أن الغسل للجمعة يكون متصلاً للرواح**. وقال ابن وهب في 'العتية':

يصح أن يغتسل بها بعد طلوع الفجر، قال: وأفضل له أن يتصل غسله برواحه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي **قمت**: وسيأتي في كلامه الحفاظ أن الأوراعي والليث وافقا الإمام مالكاً في ذلك، وقال الجمهور: يحزى من بعد الفجر وقال العيني: قال صاحب 'الهداية': ثم هذا الغسل أي غسل يوم الجمعة للصلاة عند أبي يوسف، يعني لا يحصل له الثواب إلا إذا صلى صلاة الجمعة بهذا الغسل، حتى لو اغتسل بعد الجمعة أو أول اليوم وانتقض، ثم توضأ وصلى =

فَإِنَّ ذَلِكَ الْغُسْلَ لَا يَجْزِي عَنْهُ حَتَّى يَغْتَسِلَ لِرَوَاحِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ ^{ي لا يكمي} الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ".

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعْجِلاً، أَوْ مُؤَخَّراً، وَهُوَ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ، فَأَصَابَهُ مَا يَنْقُضُ وُضُوئَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ، وَغُسْلُهُ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ.

= لا يكون مدرَكًا ثوب الغسل، وهو الصحيح، واحترز به عن قول الحسن بن زياد؛ فإنه قال: سيوم إظهاراً لفصيحته، وه قال داود. وفي 'المسوط': هو قول محمد. وفي 'المخط': وهو رواية عن أبي يوسف، فعلى هذا، عن أبي يوسف فيه روايتان. وقال ابن عابدين: وكون الغسل للصلاة هو الصحيح، وهو طاهر الرواية، وهو قول أبي يوسف، وقال الحسن بن زياد: إنه ليوم، وسبب إني محمد . والخلاف المذكور جاء في غسل العيد أيضاً، وأثر الخلاف فيما لا جمعة عليه هو اغتسل، وفيما أحدث بعد الغسل وصى بالوضوء بالفضل عند الحسن لا عند الثاني، وكذا في من اغتسل قبل الفجر وصلى به يال عند الثاني لا عند الحسن؛ لأنه اشترط إيقاعه فيه؛ بصهاراً لشرحه. 'وذلك' يعني دليل اتصال الغسل بالرواح "أن رسول الله ﷺ قال" كما تقدم في رواية ابن عمر . إذا جاء أحدكم الجمعة تقدم شرحه "فليغتسل" فعلق الغسل بالخيء الجمعة، فيفيد أن شره اتصاله بالذهب إليها؛ لأن المعنى على شيء إما يوجد إذا وجد، وهذا استدلال جلي، فانه الررفاني.

معجلاً أو مؤخراً سواء كان معجلاً - بكسر الخيم - أو مؤخراً - بكسر الخاء -، ويتضمن الفتح فيهما على أنه صفة مصدر، أي غسلًا معجلاً. قال الباجي: يريد بالتعجيل أن يعجل غسله ورواحه، والمؤخر أن يؤخر غسله ورواحه. قلت: وتقبيده بالرواح؛ لما قد تقدم من مذهبهم: أن من اغتسل أو نهاره فلا يجزئ عنه حتى يتصل ذهبه بالرواح، وإن كان التعجيل الكثير في الرواح أيضاً مكروهاً على مسلكهم. وأنه فسر الررفاني قوة: معجلاً أي ذاهباً لها قبل الروال ولو كثيراً مرتكاً للمكروه، أو مؤخراً أي راثباً لها في وقتها المطلوب؛ لأن إمدار إنما هو على اتصاله بالرواح إلى آخره. "وهو" جملة حالية "ينوي" استنط منه الباجي اشتراط النية في غسل الجمعة عندهم بذلك الغسل غسل الجمعة، فأصابه بعد الغسل ما ينقض وضوءه من بواقض الوضوء، فليس عليه إلا بوضوء أي إعادة الوضوء فقط. "وعسله ذلك محزئ عنه" ولا حاجة إلى إعادة الغسل، بخلاف ما تقدم في المسألة الأولى؛ فإنه أمر هناك بإعادة الغسل لموت شرط الاتصال، وهما حصل الاتصال، ثم صراً عليه الحدث.

مَا جَاءَ فِي الْإِنصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

٢٢٩ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ لَعَوْتَ".

٢٣٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الْقُرَظِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ:

ما جاء في الإنصات إلخ قد مر رقبتي: أشار هـد ارد على من جعل وجوب الإنصات من حروج الإمام؛ لأن قوله في الحديث: "وَلِإِمَامٍ يَخْطُبُ حِمَّةً حَاتِيَةً، يَخْرُجُ مَا قَبْلَ حِطَّتِهِ مِنْ حَيْثُ خَرُجَهُ، وَمَا بَعْدَهُ بِنِ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْخُطْبَةِ، بَعْدَ، لَا فِصْلَ أَنْ يَنْصِتَ؛ مَا وَرَدَ مِنَ التَّرْعِيبِ فِيهِ. قُلْتُ: أَحَدُ الْمُصَنِّفِ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي 'الْفَتْحِ'؛ إِذْ شَرَحَ بِهِ قَوْلَ السَّحَارِيِّ: رَبَّ الْإِنصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَأَنْتَ حَبِيرٌ بَأَن قَوْلَهُ: "وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ" لَا يَشْمَلُ حُكْمَ مَا قَبْلَ الْخُصَّةِ، لَا بَعْدَ وَلَا إِثْنًا سِوَمَا عَدَ مِنْ لَا يَعْتَرِ بِالْمَقْهُومِ الْمُخَالَفَ، وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ الْأَثَمَةِ. قَالَ الْعَبْدِيُّ: ثُمَّ حَتَّافَ الْعُلَمَاءُ فِي وَقْتُ الْإِنصَاتِ، فَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: حُرُوجَ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَلِكَلَامِهِمْ لِقَوْلِهِ **إِنْ خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ مَسْجِدِهِ، وَبَسَّعَ بَابَهُ، وَقَالَتْ صَائِفَةُ: لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ بَدْءِ الْخُصَّةِ، وَلَا نَاسٌ بِكَلَامِ قَسْبَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ أَبِي بَرْزَةَ وَمُحَمَّدٍ وَالدَّوْرَانِيِّ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَتْ الْحَنَفِيَّةُ: يَحْرُمُ الْكَلَامُ مِنْ بَدْءِ حُرُوجِ الْإِمَامِ، وَوَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. قُلْتُ: حَدِيثُ الْبَابِ هُوَ حُجَّةٌ لِلْحَنَفِيَّةِ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، بِالتَّأَمُّلِ يَدْرَى.**

إذا قلت إلخ: ببناء الخطاب "لصاحبك" الذي تخاطبه إذ ذاك أو جليستك، وإنما ذكر صاحب؛ لكونه الغالب. أنصت أي اسكت عن الكلام مصقاً وستمع الخصة، وقال ابن حزم: المراد السكوت عن مكانة الناس دون ذكر الله، وتعقب بأنه يرد منه حوار القراءة والذكر حال الخصة، وهو خلاف الظاهر، ويحتاج إلى دليل. وقال العيني: فيه انتهى عن جميع الكلام حال الخصة؛ لأنه إذ قال: أنصت، وهو في الأصل أمر بالمعروف، وسماه لعواً معبراً أو، قيل ذلك؛ لأن حصّة قيمت مقدم التركعتين، فكما لا يجوز التكلّم في المنوب لا يجوز في الثابت. والإمام يخطب حمّة حاتية، وبه استدلل العلامة الرزقاني على أن الإنصات مخصوص بالشروع في الخطبة لا من حروج الإمام، كما يقوله ابن عباس وابن عمر وأبو حنيفة **رحمهم الله**. وتقدمه الجواب عنه: من أنه لا حجة فيه على أن السكوت قبل حصّة غير مأمور، سيما إذ أمر به **رحمهم الله** حروج الإمام في غير رواية، كما تقدم.

أنه إلخ: وهو تعبئة "أخبره" أي الزهري "أهم" أي التميمي "كانوا في زمن" خلافة "عمر بن الخطاب **رحمهم الله** يصوبون" لوائح "يوم الجمعة" قبل الصلاة "حتى يخرج عمر بن الخطاب **رحمهم الله**، فإذا خرج عمر وجلس على المنبر" فيه الحسوس بالخطبة أول صعوده حتى يؤذن المؤذن. قال النووي: هو مستحب عند الشافعي ومالك والجمهور، =

أَتَهُمْ كَانُوا فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُصَلُّونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حَتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِذَا خَرَجَ عُمَرُ وَجَسَّ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَأَدَّ الْمُؤَذِّنُونَ، قَالَ ثَعْلَبَةُ: حَسَنًا نَتَحَدَّثُ فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُونَ وَقَامَ عُمَرُ يَخْطُبُ، أَنْصَتْنَا، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ مِنَّا أَحَدٌ.
 قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَخُرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَكَلَامُهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ.

= وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: لا يسحب، وكذا نقل فيه خلاف حنيفة صاحب توضيح وس صار وغيره، ولا يصح نقل، أنكر عنهم العيني في شرح المحاريق أشد الإنكار، ونقل عن الهدية: وإذا صعد الإمام على المنبر حسن، وأذن المؤذنون بل يده. وكذا صرح سنية الخبوس أول ما صعد لطحطاوي في شرح الترمذي. وأذن المؤذنون كذا في جميع نسخ موجوده عندي، وذكر في "هامش اختائنه" أن في بعضها بالإفراد قلت: وفي رواية محمد بن أبي بكر بن أبي عمير، وهو ظاهر، وما على نسخة جمع فهو حجة لأذن الخوف
قال بعلد كرر ذكره إظهاراً وتوضيحاً، "حسناً نتحدث" قال الترمذي: يتكلم بجمع وحده لا بكلام لسان، وهذا هو المقصود بذكر الأثر، إذ فيه إساحة الكلام بعد خروج الإمام من شروح الخصبة، وبأنه إذا حاربه الإمام مالك، وتقدم في أول الباب: أن مختار الحنفية آثار ابن مسعود وعلي وابن عباس وابن عمر **رحمهم الله** وغير ذلك من الآثار والروايات. "فإذا سكوت المؤذنون" أي فرغوا من الأذان، "وقام عمر **رحمهم الله** يخطب" فيه أن سنة الخطبة القيام واحتجبت بقلة المذهب في حكم القيام عند الأئمة. قال النووي: حكى ابن عبد البر جماع علماء على أن الخصبة لا تكون إلا قائماً من أضافه، وقال أبو حنيفة: يصح قاعداً ونس إقاماً بواحد، وقال مالك: هو واجب لو تركه أساء وصحت الجمعة. قال العيني: قال شيخنا في شرح الترمذي: يشترط القيام في حصتين، إلا عند العصر، إليه ذهب الشافعي وأحمد في رواية وفي التوضيح: إقامه بقدر شرف صحتها، وعدا وجه أنها يصح قاعداً للمقادر وهو شاذ، نعم هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد كما حكاه النووي عنهم فسوه على لأذن، وحكى ابن بطال عن مالك كالشافعي، وعن ابن القصار كأبي حنيفة، ونقل ابن التيس عن نقاسي أن محمد بن مسمي، ولا يبطل. أنصتوا فمع يتكلم من أحد بين اتفاهم على الإنصات، وأن هذا ما يجنبوا فيه

فخرج الإمام أي إلى المنبر "يقطع الصلاة" أي شروع فيها، وهل يقصص الصلاة عند أحد؟ رأيت في محل لا أندكره الآن. "وكلامه" أي كلام الإمام. والمراد: شروع الخصبة "يقصص كلامه" أي يمنع السكتين عن التكلم، ثم هذا مقولة البرهري على رواية موطأ إلى آخر الأثر، ويؤيده ما نقله الشوكاني عن مسند شافعي، وبعبارة: عن ثعلبة بن أبي مالك قال: كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر **رحمهم الله** جالس على المنبر. فإذا سكبت المؤذنون قام عمر **رحمهم الله** فلم يتكلم أحد حتى يقضي حصتين كتبتهما، وقد قامت الصلاة ورس عمر **رحمهم الله** تكلموا. وقصص فيه على الكلام لأول، لكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" وبعبارة: عن ثعلبة بن أبي مالك قرصي أن حنوس الإمام =

٢٣١ - **مسألة** عن أبي النضر مولى عمر بن عبّيد الله، عن مالك بن أبي عامر: أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب: إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وأنصتوا؛ فإن للمُنصِت الذي لا يسمع من الحظّ مثل ما للمُنصِت السامع، فإذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف، وحاذوا بالمناكب؛ ...

« على امر يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام، وفان: إلهم كانوا يتحدثون حين جلس عمر بن الخطاب على امر حتى يسكت المؤذن، فإذا قام عمر على امر له يتكلم أحد حتى يقضي حصته كنيهما، ثم إذا بر عمر عن امر وقضى حصته نكسوا. قال السيموي: إسناده صحيح، فهذا نص في أن الكلام كله من ثعلبة، فتأمل، اللهم إلا أن يقال: إنه من تصرف الرواة.

عسان بن عفان **أخ** ثالث الخلفاء الراشدين - "كان يقول في حصته" والمقول: إذا قام الإمام، وأما قوله: 'قل ما يدع' أي يترك 'ذلك' القول المذكور "إذا خطب" أي عثمان - فسبق بيان عادته واستمراره على ذلك، فهذا مقولة ماثلة ابن أبي عامر، وقول عثمان - شرع من قوله: 'إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا' و'أنصتوا' وإن لم تسمعوا فإن المنصت الذي لا يسمع' الحصة لعهده مثلاً 'من الخط' أي النصب من الآخر مثل ما موصوفة للمنصت السامع' قال الداودي: إذا لم يفرط في التهجير. وقال الباجي: الظاهر أن أجرهما في الإنصات واحد، ويتناوب أجرهما في التهجير، وتنت قرنة أخرى غير الإنصات، يعني أن الذي لم يسمع الحصة لعهده عن الإمام وكان ذلك متأخره في الجمي، يكون أجره وأجر من سمع لقرنه سواء في الإنصات والاستماع، وإن تفاوت أجرهما باعتبار تعجيل أحدهما وتأخير الثاني.

فاعدلوا الصفوف **أخ** أي سواوا الصفوف، 'وحادوا' أي قابوا "بالمناكب" جمع منكب، وهو ما بين الكتف والعضد كذا في 'الجميع'. وقال في القاموس: "هو مجتمع رأس الكتف والعضد مذكر، وهذا تفسير لقوله: اعدلوا الصفوف. 'فإن اعتدال الصفوف' واستوائها "من تمام الصلاة" وكماها، وقد ورد في 'الحارثي' مرفوعاً: ... صفوف من تمام الصلاة. قال أبو عمر: هذا أمر مجمع عليه، والآثار فيه كثيرة، ثم بين بعضها وقال بعد ذلك: وتعديل الصفوف من سعة الصلاة، وليس بشرط في صحتها عدد الأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: من صلى حيف الصفوف بطلت صلاته. وقد يؤخذ من قوله: "تمام الصلاة" لاستحباب: لأن تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقته التي لا يتحقق إلا بها وإن كان يطلق بحسب الوضع على ما لا تتم الحقيقة إلا به. قلت: وهذا معنى قالت الخليفة: إن الصلاة بدون إغاثة غير تمام. ثم بعد الخطبة "لا يكر" عثمان - "حتى يأتيه رجال قد وكبهم" خفة الكاف وتشديدها، أي عيهم "بتسوية الصفوف" فبأنونه بعد تسويتهم الصفوف، فيخبرونه أن قد استوت الصفوف "فيكر" عثمان - بعد ذلك.

فَإِنْ اُعْتَدَالَ الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ رِحَالٌ قَدْ وَكَلَهُمْ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَيُخْبِرُونَهُ أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ فَيُكَبِّرُ.

٢٣٢ - **ما** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَحَصَّبَهُمَا أَنْ اصْبُمَا.

٢٣٣ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَشَمَّتَهُ إِنْسَانٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، فَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: لَا تَعُدُّ.

٢٣٤ - **ما** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الْكَلَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا نَزَلَ الْإِمَامُ عَنْ الْمِنْبَرِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

فحصهما الخ فرماهما باحصاء يريد به "أن صمتا" فحرف "ن" مفسرة. قال المجد في "القاموس": الصمت والصموت والصمات: السكوت كالأصمات وتصميت. صمته وصمته: سكته لأرمد ومنعدبان. وقال الناجي: معنى ذلك أنه أنكر على المتحدثين، ولم يكن له أن يتكلم بالإلحاح عبيهما فحصهما.

ان رجلا عطس الخ بفتحات من باب ضرب ويصير 'يوم جمعة والإمام يخطب، فشتمته' أي لغاض 'إنسان' كان 'إلى جنبه' أي العاطس، والتشमित أن يقال: يرحمك الله، يقال: شتمته وشتمته. قال ابن الأنباري: والشين أفصح، وتشमित. الدعاء، فمعنى شتمته: أي دعا له، قاله الناجي. وقال أحمد في 'القاموس': تشमित ذكر لله تعالى على الشيء، والدعاء لغاض، وقال في اشمت: تشمت تشميت. وفي 'الجمع': هو شين وسبب الدعاء بالخير والبركة، والمعجمة أعلاهما، 'سأل' ذاك المنشعب أو رجل آخر عن ذلك 'افعل' سعيد بن مسيب 'مفعول' لـ 'سأل'، 'فهاه' سعيد 'عن ذلك وقال: لا تعد' هي من العود، يعني لا تفعل مره أخرى، ويحتمل أن يكون النهي عن إعادة الصلاة، والمعنى: أن صلاته تامة، خلاف ما يوهو بظاهر النصوص أن من دعا ولا جمعة له، ويؤيد ظاهر لفظ ابن أبي شيبة هذا المعنى الثاني، والظاهر أنه سأل بعد الفراغ عن الصلاة. قال ابن عبد البر: قد سمعنا، كرد السلام أكثر أهل المدينة و**ما**ث وأبو حنيفة والشافعي في القدم، وقال في الحديد: يشمت ويرد السلام؛ لأنه فرض، وأكره أن يسلم عليه أحد، قال الترمذي: كرهوا للرجل أن يتكلم والإمام يخطب، فقروا: إن تكلم غيره فلا يكره عليه إلا بالإشارة، واختلفوا في رد السلام وتشमित الغاض، فحرص فيهما أحمد وإسحاق

عن الكلام يوم الجمعة بعد الخطبة 'إذا نزل الإمام عن المنبر قبل أن يكبر' للصلاة، قال ابن شهاب في هذا السؤال: "لا بأس بذلك" أي يجوز للفراغ عن الخطبة التي أمر بالاستماع إليها، وعينه العمل واحتيا بامدية =

ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة

٢٣٥ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً، فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى، قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَهِيَ سَنَةٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بَيْلَدِنَا، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ".

في نسخة: من الصلاة ركعة

- خلاف ما ذهب إليه العراقيون، قاله الرقاعي. قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في "البدل" عن "الدائع" قال: وأما عند الأذعان الآخر حين حرج الإمام إلى الحطة، وبعد الفراغ من الحطة حين أحد المؤذن في الإقامة إلى أن يفرغ، هل يكره ما يكره في حال الحطة؟ على قول أبي حنيفة يكره، وعلى قولهما لا يكره الكلام، وتكره الصلاة. وفي "مراقي الفلاح": إذا حرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، وهو قول الإمام؛ لأنه نص عليه النبي ﷺ. وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام إذا حرج قبل أن يحط، وإذا برل قبل أن يكره، واحتجوا في جلوسه إذا سكت، فعند أبي يوسف يباح، وعند محمد لا يباح، وسقط ابن العربي المانكي الكلام على المسألة في "العارضة"، وبين وجه تسميتهم بذلك، ورجح السكوت، فقال: وأما التكلم يوم الجمعة بين الرول من المسر والصلاة، فقد جاءت فيه الروايتان، والأصح عندي: أن لا يتكلم فيها. قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن طاووس قال: كان يقال: لا كلام بعد أن يرل الإمام عن المسر حتى يقضي الصلاة، وروي عن ابن عوف قال: سئلت عن إبراهيم أنه كرهه. **فيمن أدرك ركعة إلخ.** يعني هل يصيب إليه ركعة أخرى، فيصلّي ركعتين للجمعة، أو يصلي أربعاً للظهر كما قال به محامد وعطاء وجماعة من التابعين؛ إذ قالوا: من فاتته الحطة يصلي أربعاً، واحتجوا بالإجماع على أن الإمام لو لم يحط لم يصلوا إلا أربعاً، وجمهور فقهاء الأمصار على الأول مع الخلاف فيما بينهم في مدرك أقل من الركعة، فقال البيهقي والشافعي وأحمد ومالك: إن لم يدرك ركعة صلى أربعاً، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة: إن أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين، قاله الرقاعي. وفي "الحوهر النقي" عن "الاستدكار": قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين، وروي ذلك عن النخعي، وقاله الحكم وحماد وداود.

من أدرك إلخ. مع الإمام 'ركعة، فليصل' أمر من الوصل. قال المحدث: وصل الشيء بالشيء وصلّاً وصلته، والشيء وإليه وصولاً بلغه، وفي بعض النسخ: أمر من الصلاة. "إليها ركعة أخرى" بعد سلام الإمام.

وهي ستة وهي الطريقة الستة مجمع عند الأئمة **وعلى ذلك** الفعل أو القول "أدركت أهل العلم ببلدنا" أممية المروية رادها الله تعالى شرفاً وكرامة، "و"دليل "ذلك" من الحديث "أن رسول الله ﷺ قال" كما تقدم -

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يُصِيبُهُ زَحَامٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَرْكَعُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ أَوْ يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ: إِنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ إِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ، فَلْيَسْجُدْ إِذَا قَامَ النَّاسُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَسْجُدَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَدَيَّ صَلَاتُهُ ظَهْرًا أَرْبَعًا.

ما جاء فيمن رُفِعَ يوم الجمعة

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَعَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَخَرَجَ فَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى فَرَغَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا.

= مسنداً مشروحاً في المواقيت 'من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة' وتقدم نكلام على شرحه، وهذا عموميه يتناول الجمعة أيضاً. راد في رويته "إلا أنه يقضي ما فاتته". وهذا يعطيه مستند الجمهور خلافاً من قال: يتم أربعاً، ومفهومه دليل من قال: إن مدرك ما دون الركعة يعني يظهر عنها خلافاً من أن اعتبار مفهوم المحدث. **الذي يصيبه زحام** أي المضايقة. قال المحدث: رحمه كمنعه زحماً وزحاماً بكسر صايقه، وورده في القوم ونزوحوا. **يوم الجمعة، فيركع** مع الإمام في الركعة الأولى. "ولا يقدر على أن يسجد" مع الإمام للإدحام حتى يقوم الإمام في الركعة الثانية "أو" لم يقدر على السجدة حتى يفرغ الإمام من صلاته فقال الإمام مالك في هاتين صورتين: "إنه" في المراحمة "إن قدر على أن يسجد" حين قيام الإمام، فإنه إن كان قد ركع مع الإمام، فليسجد حينئذ. "إذا قام الناس" إلى الثانية وتمت صلاته، "وإن لم يقدر على أن يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته، فإنه أحب إلي" أي وجوباً كما سيحيي "أن يتدبّر" ويستأنف صلاته ظهر أربعاً قال برقي في وجوباً لأنه لا يتم له مع الإمام ركعة، فينبغي عليها، ولفظ "أحب" ههنا على معنى اختياره من مذاهب من قبله، وحدث وحب عنده وعند أصحابه، قاله ابن عبد البر. وقال في التذكرة المحترقة: "اللاحق من فاتته ركعت كنها أو بعضها بعد اقتدائه بعد ركعة ورحمة وسبق حدث، وكذا بلا عذر بأن سبق إمامه في ركوع وسجود، فإنه يقضي ركعة، وحكمه كمؤتم، فلا يأتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه بغير الإقامة، ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس المسوق، ثم يباح لإمامه إن أمكنه من رُفِعَ" مفتاح العين وضمها "يوم الجمعة والإمام يخطب" حجة حاية، فخرج "لعسل لدم عند لماكية، وللوصوء أيضاً عند الحفصة؛ لما تقدم أن رُفِعَ عند رُفِعَ بوصوء خلافاً للإمام مالك، فمن يرجع إلى الصلاة حتى يفرغ الإمام من صلاته، فإنه يصلي" للظاهر "أربعاً" لأنه لم يدرك شيئاً من الجمعة، وهذا متفق بين الأئمة.

قال يحيى: قال مالك في الذي يَرَكُعُ رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَرَعُفُ، فَيَخْرُجُ فَيَأْتِي وَقَدْ صَلَّى الْإِمَامُ الرَّكْعَتَيْنِ كُلْتَيْهِمَا: إِنَّهُ يَبْنِي بِرَكْعَةِ أُخْرَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ. قال يحيى: قال مالك: لَيْسَ عَلَى مَنْ رَعَفَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا بَدَّ لَهُ مِنَ الْخُرُوجِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ.

يركع ركعة الخ قال نحاس: سجديتها مع إمام يوم الجمعة، ثم يرعف صمغيعين وفتحها من يدي نصر و مع، قاله الررقاني وقال أحمد في القاموس: رَعَفَ كَقَصَرَ وَمَعَ وَكَرِهَ وَعَيَّ وَسَمِعَ: خَرَجَ مِنْ أَفْهِهِ أَيْ رَعَفَ وَرَعَفًا، وَلِرَعَفِ أَيْضًا الدَّمُ عَلَيْهِ. "فَيُخْرَجُ" لِعَسَلِ الدَّمِ عَنْهُمْ وَالْوُضُوءِ أَيْضًا عِنْدَ "فَيَأْتِي" أَيْ يَرْجِعُ إِلَى الصَّلَاةِ "وَقَدْ صَلَّى الْإِمَامُ" بَعْدَهُ "الرَّكْعَتَيْنِ كِلْتَابَتَهُمَا" فَإِنَّهُ قَدْ صَارَ لَاحِقًا: لِأَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الصَّلَاةِ، وَفَاتَ عَلَيْهَا آخِرُهَا، فَحُكِمَ "أَنَّهُ يَبْنِي" عَلَى الْجُمُعَةِ "رَكْعَةً أُخْرَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ" وَمَا يَأْتِ بِشَيْءٍ مِمَّا يَبْنِي لِسَاءٍ، وَشَرَائِطِ لِسَاءٍ مَسْضُوعَةٍ فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ، وَقِيْدَهُ الْإِمَامُ بِرَكْعَةٍ: لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي أَبْوَابِ الصَّهْرَةِ، قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَةً فَيُصْرَفُ وَيَعْسَلُ الدَّمُ وَيَرْجِعُ، فَيَنْدِي الْإِقَامَةَ وَالتَّكْبِيرَ، وَمَنْ أَصَابَهُ فِي وَسْطِ صَلَاتِهِ أَوْ بَعْدَ أَنْ يَرَكُعَ رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا، يَصْرَفُ وَيَعْسَلُ الدَّمُ، وَيَبْنِي عَلَى مَا صَلَّى حَيْثُ شَاءَ إِلَّا الْجُمُعَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلِيهَا إِلَّا فِي الْجَامِعِ.

ليس على من رَعَف الخ أي ليس بواجب على من رَعَفَ أَوْ أَصَابَهُ الصَّمْغِيْرُ رَاجِعٌ — مَنْ "أَمْرٌ لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْخُرُوجِ" كَأَحْدِيثٍ وَغَيْرِهِ عِنْدَ احْصَاةٍ أَوْ فِي صَلَاةٍ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْإِمَامَ لِيَخْرُجَ "يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ" وَهُوَ قَالَ جَمْهُورُ الْمُفْقِهَاءِ الْمَشْهُورِينَ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ الِاسْتِئْذَانُ عَلَى النَّاسِ سِيْمَا مَعَ كَثْرَتِهِمْ، وَتَأْوُلُوا قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. **وَمَنْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَةً فَيُصْرَفُ وَيَعْسَلُ الدَّمُ وَيَرْجِعُ، فَيَنْدِي الْإِقَامَةَ وَالتَّكْبِيرَ، وَمَنْ أَصَابَهُ فِي وَسْطِ صَلَاتِهِ أَوْ بَعْدَ أَنْ يَرَكُعَ رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا، يَصْرَفُ وَيَعْسَلُ الدَّمُ، وَيَبْنِي عَلَى مَا صَلَّى حَيْثُ شَاءَ إِلَّا الْجُمُعَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلِيهَا إِلَّا فِي الْجَامِعِ.** لا يخرج في الجمعة حتى يستأذن الإمام. وقال ابن سيرين: كانوا يستأذنون الإمام يوم الجمعة، وهو يخطب في الحدث والرعاف، فمما كان من رياء كثير ذلك، فقال رياء: من أحده مانعه فهو إذن، قاله الررقاني، وقال الحسن وسعيد بن جبير: في الجهاد، وقال عطاء: في كل أمر جامع، وقال مكحول: في الجمعة والقيل، وقال الزهري: الجمعة، وقال قتادة: كل أمر هو صاعقة لله.

مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٢٣٦ - مَا مَاتَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: **لَا تَبْتَغُوا** إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ **سَبْعِينَ** أَلْفًا مَرَّةً فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْرَأُهَا: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

ما جاء الخ في معنى 'السعي' إلى الصلاة 'يوم الجمعة' المذكور في قوله تعالى: **لَا تَبْتَغُوا** إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ **سَبْعِينَ** أَلْفًا مَرَّةً فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْرَأُهَا: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ. وفي هذه الترجمة تنسب على أنه ليس المراد في الآية هو السعي العوي يعني العدو بل بمعنى المضى. سأل ابن شهاب الخ الزهري عن معنى 'قول الله تبارك وتعالى: لا تبغوا' إذا نودي بالصلاة عند قعود الإمام أمير 'من يوم الجمعة' لفظ 'من' بمعنى 'في'، وقيل: تفسير وبيان لـ 'إذا'، كذا في كتب التفسير، فاسعوا إلى ذكر الله عز وجل أي الخطة أو الصلاة أوهما معاً. قال الخصائص في 'الحكام القرآن': يقتضي ذلك وجوب السعي إلى الذكر، وقد عني أن هناك ذكراً واجباً للسعي إليه، قال ابن السبب 'فاسعوا إلى ذكر الله أي موعظة الإمام، وقال عمر: إنما قصرت الجمعة لأجل الخطبة، ويدل على أن المراد بالذكر هو الخطبة أن الخطبة هي التي تلي السجدة، وقد أمر بالسعي إليه، قد عني أن المراد الخطبة، وروى عن جماعة من السلف: أنه إذا مضى صلي أربعاً منهم: الحسن وابن سيرين وصائس وابن حنبل وغيرهم، وهو قول فقهاء الأمصار. وفي بداية المجتهد: الجمهور على أنها شرعاً وركن، وقال أئمة: يستعصر، وجمهور أصحاب مالك على أنها فرض، إلا أن المأخوذ من السؤال في أثر كتاب تفسير لفظة السعي، فإنها قد تكون بمعنى الجري كما في قوله **سَبْعِينَ** أَلْفًا مَرَّةً **فَسْعَوْا** إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وقد يكون بمعنى مطلق المشي من غير جري كما في قوله عز وجل: **فَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ** (عس ٨١، ٩) فقال ابن شهاب في جوابه: 'كان عمر بن الخطاب يقرأها أي الآية المذكورة هكذا: "إذا نودي بالصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله" فأجاب ابن شهاب بقراءة عمر **سَبْعِينَ** أَلْفًا مَرَّةً **فَسْعَوْا** إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، لأن في ذلك بياناً لمعناه أنها بمعنى المضى، وقراءة عمر **سَبْعِينَ** أَلْفًا مَرَّةً **فَسْعَوْا** إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، قال الباجي: ما جاء من القراءات مما ليس في المصحف يجري عند جماعة من أهل الأصول مجرى الأحاد، سواء أسندها إلى سبي **سَبْعِينَ** أَلْفًا مَرَّةً **فَسْعَوْا** إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، أو لم يسند، وذهبت طائفة إلى أنها لا تجري مجرى الأحاد إلا إذا أسندت إلى النبي **صَلَّى**، وإذا لم يسندها فهي بمنزلة قول القاري خاء لأنه يحتمل أنه أتى بذلك على وجه تفسير لمقص، وجعل السعي في الآية بمعنى المضى دون العدو، وفوه في ذلك حجة لا خلاف بين العلماء.

قال يحيى: **قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا السَّعْيُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ الْعَمَلُ وَالْفِعْلُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا نَوَى السَّعْيَ فِي الْأَرْضِ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا مِنْ حَرِّكَ يَسْعَى وَهُوَ بِحُسْنٍ﴾ وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَذْرَ يَسْعَى﴾ وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَسْتُمْ﴾. قال يحيى: **قَالَ مَالِكٌ: فَلَيْسَ السَّعْيُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ بِالسَّعْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ، وَلَا الْإِشْتِدَادَ، وَلَا الْجَرِي، وَإِنَّمَا عَنِ الْعَمَلِ وَالْفِعْلِ.****

قال مالك إلخ في تأييد ما قل أولاً: إن السعي ليس هو العدو والإسراع في شئ، وإنما سعي يستعمل في كتاب الله عز وجل بمعنى العمل وفعل يعني كل من فعل عملاً فقد سعى في كتاب الله عز وجل سعيًا، وذكر هذه الاستعمالات سواء منها: ما يقول الله تبارك وتعالى في سورة الإسراء: ﴿مَنْ يَسَّرْ مِنْ لِحْيَتِكَ فَاذْكُرْ فِي الْحَدِّ﴾ ونسبهاً لله تعالى ما في قوله: ﴿فَإِنَّهُ لَحَقَّ فِئْسَادُ﴾ (سورة الإسراء: ٢٠٤) ﴿يَا عِصْرُ غِيثٍ﴾ سعى في لحيته نفسه، ﴿فَإِنَّهُ لَحَقَّ فِئْسَادُ﴾ (سورة الإسراء: ٢٠٤) روت في الأحسن من شرح كتاب مذهب حنابلة الكلام لشيخه، وحذف أنه مؤمن به، وعكس له، فبدلني بحسنه، فأكدته لله عز وجل في ذلك، ومرت برجح وحمز بعض المسلمين بلام فأحرقه وعقرها، كما في خلاص، وعرض الإمام بذلك أن السعي في الآية ليس بمعنى الإسراع والعدو، وكذلك قال الله عز وجل في سورة عيس: ﴿فَإِنَّهُ لَحَقَّ فِئْسَادُ﴾ (سورة عيس: ٢٠٤) ﴿يَا عِصْرُ غِيثٍ﴾ سعى في لحيته، فاعل أحياء، ﴿فَإِنَّهُ لَحَقَّ فِئْسَادُ﴾ (سورة عيس: ٢٠٤) الله عز وجل، حال من فعل يسعي وهو الأعشى، ﴿قَالَ عَنْهُ سَعَى﴾ (سورة عيس: ٢٠٤) روت في عهد الله من مكتوبه: إذا جاء النبي ﷺ فقصه عما هو مشغول به من يرحو، سلامه من أشرف قريش الذي هو حريص على سلامتهم، ولم يذكر الأعشى أنه مشغول بذلك، فداد عذمي مما عذمت لله، فصرف النبي ﷺ إلى بيته، فعوتب في ذلك تدبر في هذه السورة، فكان بعد ذلك يقول: إذا جاء مريد من عيسى فـ... وبسط له رده، كذا في التفسير، وعرض الإمام ذلك صريحاً، وكذلك قال الله عز وجل في سورة صافات: ﴿فَإِنَّهُ لَحَقَّ فِئْسَادُ﴾ (سورة صافات: ٢٠٤) فرعون عن الإيمان سعى، ﴿سَعَى﴾ (سورة صافات: ٢٢) في الأرض ففساد أو بطلان أمر موسى، وهذا قول ثالث لأهل التفسير، وهو أنه أذير بعد أن رأى شعباً فرعوناً مسرعاً في مسه، كذا في التيساوي، وعلى هذا لا يكون شاهداً لإمام مالك، بل يكون شاهداً على تفسيره لأولين، وكذلك قال تبارك وتعالى في سورة النمل: ﴿إِنْ سَفَّيْتُمْ أَيُّكُمْ﴾ (سورة النمل: ٢٠٤) أي تخلف، فبعضهم يعمل بحجة وبعضهم يسر، فبت: وكذلك قال عز وجل في سورة الإسراء: ﴿مَنْ يَسَّرْ مِنْ لِحْيَتِكَ فَاذْكُرْ فِي الْحَدِّ﴾ (سورة الإسراء: ٢٠٤) وسعى بها سعيها، ﴿يَا عِصْرُ غِيثٍ﴾ (سورة الإسراء: ٢٠٤) وغير ذلك من الآيات، قال يحيى: قال مالك: فليس يقص السعي الذي ذكر الله عز وجل في هذه المواضع =

ما جاء في الإمام ينزل بقريّة يوم الجمعة في السفر

قال يحيى: قال مالك: إذا نزل الإمام بقريّة تحب فيها الجمعة والإمام مُسافرٌ فحطَبَ وَجَمَعَ بِهِمْ، فَإِنَّ أَهْلَ تِلْكَ الْقَرْيَةِ وَغَيْرَهُمْ يُجَمِّعُونَ مَعَهُ. قال يحيى: قال مالك: وَإِنْ جَمَعَ الْإِمَامُ وَهُوَ مُسافرٌ بقريّة لا تحب فيها الجمعة، فلا الجمعة له، ولا لأهل تلك القرية، ولا لِمَنْ جَمَعَ مَعَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَيْتِمُ أَهْلُ تِلْكَ الْقَرْيَةِ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ لَيْسَ بِمُسَافِرٍ الصَّلَاةَ. قال يحيى: قال مالك لا الجمعة على مُسافرٍ.

- "في كتابه" معنى "سعي" على لأقدم ولا لاسدد ولا حري، وبما على "سعي" في هذه الموضع كتبها العمل وبعض، وكذلك المذكور في سورة الجمعة معنى عمل ونفي دون معدود وحري
د نزل الإمام أي يستطاع لقريّة حب فيها أي في تلك القرية الجمعة وتحبب رؤسها من في حديد القرية التي حب فيها جمعة كما ذكره ساجي، وكذلك حبب رؤسها حبسه كما سجد في خروج، أو الحال أن الإمام أي يستطاع مُسافر، فحبب الجمعة وجمع "سدد" ميم أي صلى جمعة لهم أي بمصليين، فإن أهل تلك القرية وغيرهم ممن قعدت في جمعة أي استطاع الجمعة معه أي مع استطاع، وهو ظاهر؛ لأن استطاع إذا حضر فهو أحق بالإمامة، وهكذا هو مذهب حنيفة.

وإن **جمع الإمام** أي صلى جمعة وهو مسافر بقريّة لا حب لها الجمعة على أهلها؛ فقد شروها، فلا الجمعة له أي بالإمام، ولا لأهل تلك القرية أي نزل الإمام فيها، ولا من جمع "أي صلى الجمعة معهم" أي مع تلك المصليين من غيرهم، وليس بالإدعاء، وفي بعض نسخ ويسمى أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر الصلاة قول ساجي حتمل معنيين، أحدهما أن يعودوا إلى الإمام وتأتي أن ينمو على ما تقدم من صلاحهم، وهذا أظهر من جهة المقصود لأنه مراد معنى لأهل تلك القرية وبعد جمع مصليين معه، فيه منقب، وينقصر المسافر، فلما حصل منقبين بالذكر كان لأظهر أن صلاة المسافر من حائز، وقد حتمت في ذلك، فروي عن ابن القاسم عن مالك في "المدونة" و"المجموعة": أن الصلاة لا تجزئ الإمام ولا غيره ممن معه، وروى ابن نافع عن مالك: تحريمه، ولا تجزئ أحداً من أهل القرية حتى ينمو حببها صهر "أي"، قال بررقاني: والمعتمد روية المدونة.

لا جمع على مسافر قال بررقاني: إجماعاً، قال ساجي: "لا جمع" رواد نصري في الأوسط عن ابن عمر، وفي الميزان بشعري: تغل لأئمة على أن حب على منقب دون مسافر، لا في قول برهري والسجعي، بها تحب على المسافر إذا سمع نداء، وتفقو على أن مسافر إذا مرّ بسدة فيها جمعة خير فعل الجمعة وظهر

ما جاء في الساعة الح يجب فيها الدعاء في يوم الجمعة قد اختلف مشايخ الحديث في هذه الساعة هل هي بقيقة أو قد رفعت؟ على قولين، حكاهم ابن عبد البر وعبد بن وهب والذين قالوا: هي باقية ولم ترفع، اختلفوا أيضاً هل هي في وقت من اليوم بعينه أو غير معينة؟ وسعت قولان محققين في ذلك بن خمس، حرمه القاري في 'المراقبة'، ووسط منها حافظ في 'الفتح' لاثني والأربعين، وخص كلام حافظ جمع من المشايخ كإبراهيم في شرحه على 'منهاجنا'، ونسب في 'دلائل الجهاد' وغيرهما من شرح حديث تركها للاختصار، من شاء التفصيل فليرجع إليها، لكن المشهور منها أحد عشر قولاً، ذكرها الشيخ بن القيم في 'هدي'، وأشهر هذه الأقوال كلها من الخمسين ومن إحدى عشرة قولاً. قال حافظ: ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام. وقال ابن الصري: أصح لأحدث فيها حديث أبي موسى، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام. وقال الشيخ بن القيم: وأرجح هذه الأقوال قولان تضمنتها الأحاديث الثلاثة، وأحدهما أرجح من الآخر، الأول: أنها من حديث حماد بن عيسى عن إمام بن بقعاء عن الصادق ما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي بردة بن أبي موسى أن عبد الله بن عمر قال له: سمعت ناساً يحدث عن رسول الله في شأن ساعة الجمعة شيئاً؟ قال: نعم، سمعته يقول: سمعت رسول الله يقول: يخرج من كل جماعة رجل يخطب في صلاة الجمعة ويقول الثاني: أنها بعد العصر، وهذا أرجح لقولين، وهو قول عبد الله بن سلام وفي هزيمة والإمام أحمد وحلق. قال حافظ في 'الفتح': واختلف سلف في أيهما أرجح، فروى البيهقي من طريق أحمد بن سلمة أن مسلماً قال: حديث أبي موسى أجود شيء في كتاب وأصح، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة. وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف، فلا يلتفت إلى غيره. وقال النووي: هو الصحيح، بل بصواب، وحرم في 'الروضة' بأنه البصواب، ورجحه أيضاً كونه مرفوعاً صريحاً وفي أحد الصحيحين، وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام، فعلى الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر لأحدث على ذلك. وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في كتاب، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح بن أبي سمية بن عبد الرحمن: أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة، ثم اختلفوا، فلم يحتفظوا بها آخر ساعة من يوم الجمعة، ورجحه كثير من الأئمة كأحمد وإسحاق، ومن المالكية المخصوصي ومن الرمدكاني نسخ شاذية في وقته كان يختاروه، ويحكمه عن نصر الشافعي، وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح مما في 'الصحيحين' أو أحدهما، إنما هو حيث لا يكون مما اتفقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا؛ فإنه أعنى بالانقص والإصرار، ثم بسطهم حافظ، وتقدم ما قلناه ابن القيم: إنه أرجح القولين عندي.

فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَةِ، وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَانَ فِي مَا حَدَّثَنِي أَنْ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ تَبَّ عَلَيْهِ، وَفِيهِ مَاتَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيحَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُضْبَعُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا

فيه خلق آدم . . . والمراد آخر ساعة مه كما ورد في رواية مسلم عن أبي هريرة . . . "وخلق آدم في آخر ساعة من يوم الجمعة"، وورد في رواية مسلم بعده: **وفيه دحس** حيه وفيه دليل على أن آدم لم يخلق في الجنة، بل خلق خارجها، وأدخل فيها. "وفيه نهض من لجة"، وفي رواية مسلم: **وفيه جرح من حيه**. وقيل: كان الإحراج من الجنة إلى السماء. والإهصاص منها إلى الأرض. فيبعد أن كلا منهما كان في جمعة، قاله القاري. "وفيه تب" ساء المفعول، والفاعل معلوم، قاله الرقائي. وقال القاري: أي وفق لتوبة، وقبيل لتوبة، قال تعالى: **هَلْ حَسَدْتُمُ الْمَوْتَى** (١٢٢) **أَعْيَاهُ**، وفيه مات". وله ألف سنة كما في حديث أبي هريرة واس عاص **مرفوعاً**، وقيل: **إلا سبعين**. وقيل: **إلا ستين**. وقيل: **إلا أربعين**. قاله الرقائي، وذكر هذه الأقوال صاحب 'الحسين' مفصلاً.

وفيه تقوم الساعة يقضي عمر الدنيا حتى تقوم الساعة أي القيامة، "و" لأجل ذلك "ما من دابة" وهي ما يدب على الأرض. قال المحد: دب يدب دابة مشى على هيئته، والدابة ما دب من الحيوان، وعذب على ما يركب، وريادة "من" لإفادة الاستعراق في السعي. "إلا وهي مصيحة" باصداق المهمة وحاء المنعجة أي مستمعة مصعية، وروي سيب بن دل الصاد، وهم معنى. قال ابن الأثير: والأصل اصصاد. وقال القاري: في أكثر نسخ "المصاييح" بالسين، وهما لغتان. "يوم الجمعة" ظرف لـ "مصيحة". "من حين تضح حتى تطلع الشمس" لأن بصوغها يتمير يوم الساعة عن غيره؛ فإنها تطلع في يوم الساعة من معرّها "شفقًا" حوقاً "من الساعة" كأنها أعلمت أنها تقوم يوم الجمعة، فتحاف منها في كل جمعة، فإذا طلعت عرفت الدواب أنه ليس ذلك اليوم، قاله الزرقائي، والأوجه عندي: أنها يظهر للدواب شيء وبكشف، كما سيحي، من كلام الطيبي. "إلا الجن والإنس" استثناء من الحسن؛ لأن اسم الدابة يقع على كل ما دب. قال القاري: الصواب أنهم لا يلهمون بأن هذا يوم يتمل وقوع القيامة، والمعنى أن عالمهم عافون عن ذلك لا أنهم لا يعلمون ذلك، كما قاله ابن حجر.

وفيه ساعة الحج قليلة "لا يصادفها" أي يوافقها "عند مسلم" قصداً أو بدون قصد، "وهو يصلي" حقيقة أو حكماً كما تقدم، ولفظ السائتي: وهو في الصلاة. "يسأل الله" وفي نسخة: فيسأل الله شيئاً بشرائطه كما تقدم "إلا أعصاه" ما سأل شيئاً أو قطيعه رحمه. "قال كعب: ذلك اليوم" في كل سنة يوم واحد. قال الباجي: =

عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ". قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، فَقُلْتُ: بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيَّ، فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ أَقْبَلْتُ؟ فَقُلْتُ: مِنَ الطَّوْرِ، فَقَالَ: لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ مَا خَرَجْتُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

- يحتمل أن يكون ذلك على سبيل السهو في الإخبار عن التوراة أو التأويل لبعضها، فقلت: لا بل في كل جمعة للنص النبوي، "اقرأ كعب التوراة" أي راجع إليها بالحفظ والنظر، فقال: صدق رسول الله ﷺ زاد النسائي بعده، "هو في كل يوم جمعة وهذا معجزة له" فأخرجني حقي عن أهل كتاب مع كونه مسلماً.

فكسب أح في مرجمي عن الصور ومحسني كعب بصرة بفتح موحدة وسكون الصاد المهملة، كذا في المعنى، أس في بصرة لغاري قال الرقابي. بفتح الموحدة وسكون الصاد المهملة صحابي من صحابي، والمحفوظ أن الحديث لوالده أبي بصرة.

فقال أبو بصرة: من أين أقبلت؟ أي تيت، فقلت: رجعت من صور، فقال: لو أدركتني لافيتك قبل أن تخرج إليه أي من الصور ما خرجت "صبيحه الخطاب أي ما رجعت إلى الطور؟" انتهى المعنى فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول قال الساجي: وهذا الحديث أخرجه سعيد بن مسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ: "من أين أقبلت؟" ولم يذكر فيه بصرة. فهذا يدل على أن مصحاحه كان يرسل بعضهم عن بعض.

قلت. والحديث أخرجه الساجي برواية أبي سعيد وأبي هريرة قال: "لا تعمل المنظر أي لا يسافر عندها، والمعنى انتهى.

قال العيني: وكنت العدول عن النبي إلى النبي لإصهار سرعة في وقوعه. وقال الطبري: المعنى أتبع من صريح النبي، وعمل المنظر هو تسييرها واسفر عبيدها، لأن ذلك عملها مقصود منها، والمنظر جمع مصبة. قال أحمد في القاموس: مطا حد في تسير وأسرع، والمنظرية لندية تظفر في سيرها. جمع مطايا ومضي ومطاء. قال العيني: والتعبير بشد الرحا حرج محرج الغالب في ركوب المسافر، وكذلك في بعض الروايات: لا يعمل المنظر. وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل وحيل وأسعار واحمير، ومشى في هذا المعنى، ويدل عليه قوله في بعض طرقه في الصحيح: إنما يسافر إلى ثلاثة مساحد، فمعنى أن المراد مطلق السفر، والمعنى لا يسافر. إلا أن ثلاثة مساحد قال الرقابي: استثناء مفرغ أي إلى موضع للصلاة فيه إلا هذه الثلاثة، وليس المراد أنه لا يسافر أصلاً إلاها. قال ابن عبد البر: وإن كان أبو بصرة رآه عاماً، فلم يره أبو هريرة إلا في نواحي من السمر، وإنما في التبرر كأنواع التي يترث بشهودها، والندح كبرارة لأح في أنه يسر مدخل في النبي.

يَقُولُ: "لَا تَعْمَلُ الْمَطِيَّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِلَى مَسْجِدِي هَذَا، وَإِلَى مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ" يَشْكُ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ سَلَامٍ، فَحَدَّثَنِي بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبِ الْأَخْبَارِ، وَمَا حَدَّثَنِي بِهِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقُلْتُ: قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبٌ، فَقُلْتُ: ثُمَّ قرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ:

إلى المسجد الحرام بدل بإعادة الحار. قال الحافظ: الحرام بمعنى المحرم كقولهم: الكتاب بمعنى المكتوب. وقال العيني: الحرام أي المحرم. 'وإلى مسجد هدا' اختلف العلماء ههنا في مسألة، وهي أن المزيد في المسجد السوي هل هو في حكم المسجد الذي كان في زمانه ^(١) أو حارحاً عنه؟ قال القاري: قال النووي: ينبغي أن يتحرى الصلاة فيما كان مسجداً في حياته ^(٢) لا فيما ريد بعده؛ فإن المضاعفة تختص بالأول، ووافقه السبكي وغيره، واعتصره ابن تيمية، وأطال فيه وأحج الطبري، وأوردا آثاراً استدلا بها، وأنه سلم في مسجد مكة أن المضاعفة لا تختص بما كان موجوداً في زمانه ^(٣). وأن الإشارة في الحديث لإحراج غيره من المساجد المنسوبة إليه ^(٤). وأن الإمام مالكاً سئل عن ذلك، فأجاب بعدم الخصوصية، وقال: لأنه ^(٥) أحر بما يكون بعده، ورويت له الأرض، فعمم بما يحدث بعده، ولو لا هذا ما استجار الخلفاء الراشدون أن يستزيدوا فيه نخصرة الصحابة. 'وإلى مسجد إيباء' بكسر الهمزة، وإسكان التحتية، ولام مكسورة، فتحية، فألف ممدودة، وحكي قصره وشد الياء بيت المقدس معرب، قانه الررقاني. "أو" قال: إلى "بيت المقدس" في محل مسجد إيباء 'يشك' الراوي في اللفظ اندي قاله شيخه، وفي رواية 'الصحيحين': "المسجد الأقصى" والمعنى واحد.

ثم لقيت إلح. بعد ذلك أما يوسف 'عبد الله بن سلام' تخفيف اللام، قاله الررقاني، وكذا في رجال "جامع الأصول". "فحدثه بمجلسي" أي بجلوسه "مع كعب الأخبار"، "و" أحرته أيضاً 'ما حدثه' أي كعباً 'به' الضمير إلى الموصوف، وفي نسخة بدله: "وما حدثني" أي بما أحرته به كعب "في" فصل "يوم الجمعة، فقلت: لعبد الله بن سلام: "قال كعب: ذلك" أي يوم الجمعة المتضمن لساعة الإجابة "في كل سنة يوم" واحد، قال أبو هريرة ^(٦) فقال عبد الله بن سلام: كذب كعب' أي عطف منه. قال الباجي: والكذب إحمار بالشيء على غير ما هو به، سواء تعمد ذلك أو لم يتعمد، وقال بعض الناس: إن الكذب إنما هو أن يتعمد الإخبار عن المحر عما ليس به، وليس ذلك بصحيح، والأصل أنه اختلف أهل المعاني في تعريف الصدق والكذب على أقوال سطها شراح 'التلخيص'. قال القاري: وأما قول ابن حجر: قوله: "كذب كعب" ضاماً منه أن كعباً محرم بذلك لا مستهم، فغير صحيح؛ لأنه لو كان مستفهماً لما أجهه أبو هريرة بقوله: "بل في كل جمعة"، فالصواب أنه أخطأ، فصدق عليه أنه كذب.

بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: صَدَقَ كَعْبٌ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: قَدْ عَلِمْتُ آيَةَ سَاعَةٍ هِيَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضَنَّ عَلَيَّ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي"، وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ:

بل هي إلخ: أي ساعة الإجابة "في كل جمعة" كما أخبر به النبي ﷺ "فقال عبد الله بن سلام: صدق كعب، ثم قال عبد الله بن سلام: قد علمت" صغره المتكلم "آية ساعة هي" قال بن عبد البر: وفيه إظهار لعامة عسمة بأن يقول "عام كذا وكذا" على وجه الفجر والرباء والسمعة. قال أبو هريرة: فقلت له: أي بعد الله بن سلام: "أخبرني بها" أي تلك الساعة التي فيها ساعة لإجابة "ولا تصلي" صبح صادق وكسرها ويصح أن يكون مسددة أي لا تحل "عني" حرف حرر على ماء المتكلم. "فقال عبد الله بن سلام: هي آخر ساعة في يوم الجمعة" وقول بصحدي فيما لا يدرك بالقباس مرفوع حكيم، ويوهم رفعه صريح رواية بن ماجه من طريق أبي سمية عن عبد الله بن سلام، قال: قلت. "ورسول الله ﷺ" حاشى بالتحديد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة، فإشار بن رسول الله ﷺ "معد" .. فقلت: صدق أو عصى ساعة، حديث، وفيه، قلت. "آية ساعات هي؟" قال: هي آخر ساعات شهر قال حافظ: وهذا يقتضي أن يكون قائل قبل عبد الله بن سلام، فيكون الحديث مرفوعاً، وأبو سمية فيكون حديث مرفوعاً، وهو الأرجح لتصرحه في رويته حتى بن أبي كثير عن أبي سمية بأن ابن سلام لم يذكر شيء في خواب، أخرجه ابن أبي حنيمه، مع رويته بن جرير من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، قاله الزرقاني.

قال أبو هريرة: "فقلت" عبد الله بن سلام: "وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة؟" وقد قال أبو حنيفة رسول الله ﷺ: "في بيان تلك الساعة: 'لا يصادفها' أي لا يلاقها 'عبد مسلم وهو يصلي' كما تقدم" وتلك ساعة لا يصلي "سواء مخمور" فيها "لأنها" عن الصلاة فيها، "فقال عبد الله بن سلام: في توجيه قوله ﷺ" "لم يقل رسول الله ﷺ" من حسن محسن أي حبوساً أو مكان حبوس "يستصر فيه" أي في ذلك الحين الصلاة، فهو في صلاة أي في حكمها حتى يصلي أي يفرغ من الصلاة. "قال أبو هريرة: فقلت: بلى" أي قال رسول الله ﷺ. "دلت، قال عبد الله بن سلام: فهو ذلك" أي هذا هو المراد في قوله ﷺ "وهو قائم يصلي". قال السيوطي هذا محار بعد، ورده الزرقاني أحسن الرد بأنه بعد السبوت وبعد قبول بصحدي بإياه لا يعد فيه، ولا ريب أن الداعي آخر ساعة عازم على المغرب، وقد ذهب جمع إلى ترجيح قول ابن سلام هذا، فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على هذا. وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب.

أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ جَلَسَ مُجَلِّسًا يَنْتَظِرُ فِيهِ الصَّلَاةَ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَهُوَ ذَلِكَ.

الهيئة وتخطي الرقاب واستقبال الإمام يوم الجمعة

٢٣٩ - **مسألة** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ أَخَذَ ثَوْبَيْنِ لِحُمْعَتِهِ سِوَى ثَوْبِي مَهْنَتِهِ".

الهيئة وتخطي الرقاب الخ الهيئة مفتوح هاء وسكون تحية وفتح همزة صورة شيء وشككه وحاشته، كذا في 'الجمع'. والمقصود تحسين الهيئة للجمعة، وهو تنصير الثوب وسد من يوسع ويدبر، ومن كماله التدهين والتنصيب، قاله القاري. قلت: وهذا ما أورده المصنف فيها رواه انصيب والتدهين. ولا يذهب عديث أن الفقهاء فرقوا بين قصد الحمل وقصد التربة؛ إذ كرهوا الثاني دون الأول. و"تخطي الرقاب" التجاوز باخضو عليها، قاله القاري وفي 'الجمع': ينحط الرقاب أي يحضو حضوة، هي باضمة عد ما بين قدمين في شيء، وبافتح مرة. وقال المحدث: تحصى الناس وحفظهم ركبتهم وجاورهم وجعل الحافض في المنحج روايات النهي عن التنفر بين اثنين عاماً شاملاً للنهي عن التحضي. فقال: قال الربيع بن اسير: تنفرقة بين الاثنين تناول القعود بينهما، وإخراج أحدهما، والقعود مكانه، وقد يطلق على مجرد التحضي، وفي النحوي زيادة رفع رجليه على رؤوسهما أو كتافهما، وربما تعنى شاملاً شيء مما رجليه. والاستقبال: مصدر مضاف إلى مفعوله على ظاهره، والمراد استقبال الناس الإمام، كما يدل عليه قول يحيى الآتي. وعينه الجمهور من شراح في شرح ترحمة المحاري؛ إذ بوب استقبال الناس الإمام إذا خطب.

ما على أحدكم الخ استعمال ينضم انتبيه والتوبيخ، يقال من قصر في شيء، أو عفل عنه: ما عليه لو فعل كذا أي ما يلحقه من ضرر أو عار أو نحو ذلك. قاله الرقابي. وفي القاري. قيل: ما موصولة وقال الطيبي: 'ما' بمعنى 'ليس'. واسمه محذوف، وعلى أحدكم حذره، وقيل: غير ذلك، وكتب الواجد المرحوم في تقريره: هذا مثل قوله تعالى: **ولا يخرج منه أن يضاف إليه هـ** (نبره ١٥٨) أورده في صورة نهي الإثم وإخراج؛ رداً لما اعتقدوا من الإثم فيه، فكذلك ههنا ما كان ظاهر الفعل يوجه تصعاً ومراءاة بس ما لا يسهه إذ حتى عن الناس أو كونه صبيح المتكثرة وتنعمة دفعه برفع حرج ونقصه استحبابه، ويمكن هذا إباحة ورخصة فحسب، وإنما ثبت الاستحباب بسبب آخر، وهذا إذا حمل 'ما' على النفي، ولا يبعد أن يكون للاستفهام، ومثل هذا الكلام في الإعراف والتحصيل على الفعل حسب تجاوزهم فيما بينهم لو أخذ ثوبين للجمعة فميص ورداء أو حلة ورداء، قاله ابن عبد البر. قلت: ويحتمل الحلة؛ فإن عمر - عرض على النبي - شرع حله: ينسها يوم الجمعة =

٢٤٠ - **مانث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَرُوحُ إِلَى الْجُمُعَةِ إِلَّا آدَهَنَ وَتَطَيَّبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا.

٢٤١ - **مانث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِأَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ بِظَهْرِ الْحَرَّةِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقْعُدَ، حَتَّى إِذَا قَامَ الْإِمَامُ . . .

= سوى ثوبي مهنته. قال ابن الأثير: 'في بدلته وخدمته، والرواية بفتح الميم. وقد تكسر. قال الرمخشري: واكسر عند ثلاث خطأ. قال الأصمعي: المنة بفتح الميم هي الخدمة، ولا يقال مهنة باكسر، وكان اقياس أن يقال: مثل جلسة وخدمة إلا أنه جاء على فعلة واحدة.

كان لا يروح إلح 'إلى' صلاة "أجمعة إلا آدهن" تشديد الدال، افعل من الدهن، نصب الدال اسم، وبالفتح مصدر دهنت، أصبه آدهن قلت التاء دالاً، وأدغمت الدال في الدال أي استعمل الدهن لإزالة شعث الشعر. قال الطحطاوي: لعل المراد به نحو الزيت، فإنه مأمور به في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث: **لا يروح إلح** . 'وتطيب' فيجمع بينهما نكميلاً بترين وحسن الرائحة. "إلا أن يكون حراماً" أي محرماً نجح أو عمرة؛ لأن الواجب عليه الكف عن الطيب. قال في "نداية المختهد": أجمعوا على أن الطيب كنه يحرم على المحرم بالنجس والعمرة في حال إحرامه، واختلفوا في جوازها عند الإحرام قبل أن يحرم.

بظهر الحرة إلح بفتح الحاء المهمة والراء الثقبة، أرض ذات حجارة سود، كأنها أحرقت بالنار بظاهر المدينة. قال الحموي: الحرة أرض ذات حجارة سود حرة، كأنها أحرقت بالنار. وقال الأصمعي: الحرة: لأرض التي سستها الحجارة اسود، فإن كان فيها حوة الأحجار فهي الصحرة، فإن استقدم منها شيء فهي كراع. 'خير له من أن يقعد' في بيته، "حتى إذا قام الإمام" على المنبر "ينحصب، جاء" ذاك المتأخر 'ينحطى' وتقدم الكلام على معناه في الترجمة 'رقاب الناس يوم الجمعة' وقد تقدم الهي عن التحطى مرفوعاً وموقوفاً. قال العيني: قال إسماعيل: أكره التحطى إلا لمن لا يجد السيل إلى المنصلى إلا بذلك، وكان مالم لا يكره التحطى إلا إذا كان الإمام على المنبر. وفي 'المدونة': قال مالم: إنما يكره التحطى إذا خرج الإمام وقعد على المنبر، فهو الذي جاء فيه الحديث، فأما قبل ذلك فلا بأس به إذا كان بين يديه مرج. قلت. وقد بسط العلامة العيني الكلام في أقوال الأئمة في ذلك، فقال: قال صاحب 'التوضيح': اختلف العلماء في التحطى، فمذهبنا أنه مكروه إلا أن يكون قدامة فرجة لا يصلها إلا بالتحطى. فلا يكره حينئذ، وبه قال الأوزاعي والآخرون، وقال ابن لسدر بكرهته مطلقاً عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وكعب وسعيد بن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل، وعن مالم كراهة إذا جلس الإمام على المنبر، ولا بأس به قبله، وقال ابن المنذر: لا يجوز شيء من ذلك عدي: لأن الأذى يجرم قليله وكثيره، وعند أصحابنا الحنفية لا بأس بالتحطى والدنو من الإمام إذا لم يؤذ الناس. وقال الطحطاوي عن 'المراقبي' =

يَخْطُبُ جَاءَ يَتَخَطَّى رَقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنْ يَسْتَقْبِلَ النَّاسُ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْطُبَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَلِي الْقِبْلَةَ وَغَيْرَهَا.

القراءة في صلاة الجمعة. والاحتباء. ومن تركها من غير عذر

٢٤٢ - مَاتَ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ.....

= بعد ذكر الأقوال المحتجة من كتب الحنفية: وحاصله أن التحطي مشروط بشرطين: عدم الإيداء وعدم حروج الإمام؛ لأن الإيداء حرام، والتحطي عمل، والعمل بعد حروج الإمام حرام، فلا يرتكبه لفصيلة الدين من الإمام، بل يستقر في موضعه من المسجد.

إذا أراد الخ الإمام أن يخطب من كان معه "أي المقتدين" يعني القصة كما في المسجد السوي في المدينة المنورة، فإن الحاسبي في الريادة العثمانية بنوا القصة، والإمام وراءهم على المنبر، فإن المنبر في المسجد الذي كان في رمة - فغيرها بالنصريق الأولى. قال الساجي: وهذا كما قال، وعليه جمهور الفقهاء وعمل الناس، وذلك لأن الإمام قد ترك استقبال القصة، واستقبلهم بوجهه؛ ليكون ذلك أوسع في وعظهم، وأتم في إحمادهم وإفهامهم، فعليه أن يستقبلوه إجابة له وإقبالاً على كلامه. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وروى ابن ماجه عن عدي بن ثابت، عن أبيه: أن النبي ﷺ كان إذا قام على المنبر استقبله الناس. وفي 'أسس الأئمة': عن مطيع بن يحيى، عن أبيه، عن جده معناه. وفي 'المسوط': كان أبو حنيفة - إذا فرغ المؤذن من أدائه أدار وجهه إلى الإمام، وهو قول شريح وطاؤس ومجاهد وسالم والقاسم وغيرهم، وبه قال مالك والأوراعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، قال ابن المنذر: وهذا كالإجماع. قال ابن عبد البر: ولم يحتفلوا في ذلك، ولا أعلم فيه حديثاً مسنداً إلا أن الشعبي قال: من السنة أن يستقبل الإمام يوم الجمعة، وروى يعقوب بن حماد بإسناد صحيح عن أنس: "أنه كان إذا أحد الإمام في الخطبة يوم الجمعة استقبله بوجهه، حتى يفرع من الخطبة"، قال ابن المنذر: لا أعلم خلافاً في ذلك بين العلماء.

القراءة في صلاة الجمعة الخ هل يستحب تعيين شيء من القرآن في الجمعة أم لا؟ "والاحتباء" ما حكمه؟ "ومن تركها" أي الجمعة "من غير عذر" ترجم المصنف ثلاثة تراجم، وذكر من الآثار ما يتعلق بالأول والثالثة، فسيأتي الكلام عليهما في محلهما، وأما الثانية: وهي الاحتباء لم يتعرض له المصنف في الآثار، ولعله ترك من سهو الساج، نعم ذكر في الروايات بيان الخطبتين، ولم يتعرض له في الترجمة، فبعده أيضاً من تصرف الساج، ويمكن التأويل أيضاً لو ثبت وقوعه من المصنف. قال ابن عبد البر، وتعه الرزقاني: ترجم يحيى بالاحتباء، ولم يذكر فيه شيئاً، =

- ابن مسعود: أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ التَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ مَاذَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى إِثْرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ: **هَلْ مِنْ حَيْثُ عَسَيْتُمْ**
 ٢٤٣ - **مَاتَ** أَنَّهُ لَبَّعَهُ أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ نُسْ عُمَرُ كَانَ يَحْتَجِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.
 ٢٤٤ - **مَاتَ** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَذْرِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ لَا؟ ...

وفي رواية من كثر وعبد مَاتَ أَنَّهُ لَبَّعَهُ حَبِيبٌ قَبْلَ كَلِمَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي سَجِّ حِيٍّ كَمَا سَيَأْتِي وَفِي
 لَهْرِيٍّ: فِي 'الْهَيْئَةِ' كَسْرُهَا وَصَلْفُهَا مِنْ لَاحِظَةٍ. وَهُوَ صَمٌّ سَقَى بِنِ مَصْلُوبٍ. وَكَأَنَّهَا، قَالَ
 سَمْعَانِي وَفَدَّ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ هَلْ عَمِدَ حَمْدُهَا الْجُمُعَةُ، لِإِمَامٍ حَصْبٍ. وَرَحِصٌ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، مِنْهُمْ عَمِدَ اللَّهُ
 فِي عَمَرٍ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ يَقُولُ أَحْمَدُ وَبِسُحْقٍ. وَذَهَبَ كَثِيرٌ هَلْ لَعَمْرُكَ عَمِدَ كِبَرُهُ وَفِي بَرْقِيٍّ: وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

مَادَّ كَانَ يَقْرَأُ **أَج** بعد الحاجة في أركعة ثالثة يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة في كل بقرة في أركعة
 لأوْنٍ، وفيه أن قرأ سورة الجمعة أمر معروف مشهور لا حاجة إلى التساؤل عنه، فإن كان يقْرَأُ **أَج**
 ... يعني أن قرأه الجمعة في لأوْنٍ كان معصياً، فليس من السنة، فإنه في قولي: وحينئذ الآثار في
 ذلك، وقد احتجبت الأئمة فيه، فروي أنه كان يقْرَأُ في عَمِدٍ وجمعه — سَجَّ سَمْرِيَّتْ لأَعْنَى وَهَلْ
 نَأَتْ حَدِيثُ الْعَدْنِيَّةِ وَإِدَّاجَمْعَ عَمِدٍ فِي يَوْمِ فَرَأَمَهَا مِنْهَا، وَرَوَى أَنَّهُ قَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأَوْنِ، وَإِدَّ
 حَاجَةً مَسْفُوقٍ فِي لَاحِظَةٍ. وَحَتَّارَهُ شَدَّعِيٍّ، وَذَهَبَ مَاتَ بِنِ مَا فِي 'الْفَوْضِ' أَنَّهُ قَرَأَ جُمُعَةً فِي الْأَوْنِ، وَهَلْ
 نَأَتْ فِي الثَّانِيَةِ. أَحَارٌ فِي شَيْءٍ سَجَّ سَمْرِيَّتْ لأَعْنَى وَحَمْدُهُ أَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ فِي الْأَوْنِ سُورَةَ جُمُعَةٍ، وَغَيْرُ
 فِي الثَّانِيَةِ مَا سَاءَ إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ مَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ بَرْقِيٍّ وَفِي سَمْعَانِيٍّ. يَسْعَى لِإِمَامٍ أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ
 مَقْرَأَةً الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَقْدَارَ مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ النَّصَرِ، وَهُوَ قَرَأَ فِي الْأَوْنِ سُورَةَ جُمُعَةٍ وَفِي ثَانِيَةِ سُورَةِ
 مَسْفُوقٍ، وَفِي الْأَوْنِ — سَجَّ سَمْرِيَّتْ لأَعْنَى وَفِي الثَّانِيَةِ سُورَةَ هَلْ نَأَتْ. فَحَسْبُ تَرَكَهَا لَعْنَهُ
 وَكَانَ لَا يَوَاصِلُ عَمْدَ قَرَأَهَا، بِنِ قَرَأَ سَمْرِيَّتْ فِي عَمْدٍ لَأَوْفَا، كَمَا يُؤَدِّي بِنِ هَجَرٍ سَمْعَانِيٍّ، وَلَا يَصْطَلِحُ لَعْنَهُ
 حَتْمًا وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَدِينٍ فِي رَدِّ الْمُخْتَارِ وَفِي حَمْدٍ فِي 'الْفَتْحِ' وَغَيْرِهِمْ مِنْ فَهْمٍ لِحَقِيقَةِ هَذَا
يَحْتَجِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْج وَلَا يُوَحِّدُ هَذَا فِي السَّجِّ الْمَصْنُوعَةِ تَقْصُرُ وَلَا فِي 'الشَّرْحِ' الْبَرْقِيٍّ وَلَا سَمْعَانِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
 فِي نَوْنِ لَبَّاعٍ أَنَّهُ رَوَاهُ بِنِ حَاطَةَ عَنْ هَذَا، وَهُوَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، فَعَمِلَ عَمْدَ السَّجِّ أَحْقَقَهُ هَهُنَا مِنَ الرُّوَايَاتِ
 الْأُخْرَى نَظَرًا إِلَى مَنَاسِبَةِ التَّرْجُمَةِ.

أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ وَلَا عِلَّةٍ، طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ".

٢٤٥ - مَاتَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسَ بَيْنَهُمَا.

الترغيب في الصلاة في رمضان

٢٤٦ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ:

من ترك الجمعة الح من ترك عليه ثلاث مرات قال الشافعي وأما اعتبار عدد في حديث، فاستطاع بعضه وإمهال منه تعالى عنده لتوبه. قال الشوكاني: يحمل أن مرد حصول الترك مطلقاً، سواء نالت الجمعات أو تعرف حتى لو ترك في كل سنة جمعة صرع الله تعالى على قلبه عد ثالثة، وهو ظاهر حديث، ويحمل ثلاث جمع متوالية كما في حديث أس، لأن مولاه ادب ومباينه مشعرو عنه صلاة به، قلت بل هذا الثاني هو المتعين؛ لأن أكثر الروايات الواردة في أصاب مقيد بالتوب من غير عذر كشددة وجل. وفي الصحاح: علي المرابي؛ يسقط حضور جماعة، ويصاهر به جماعة الجمعة والعبدس بواحد من ثمانية عشر شيئاً، ثم عدس، وقد ورد بعض الروايات مقيداً بانتهاون قال الشوكاني: الصع المذكور إنما يكون على قلب من ترك ذلك ثلاثاً، فيسعي حمل الأحاديث المطبقة على هذا مقيداً بانتهاون، وكذلك حمل الأحاديث المطبقة على المقيد بعدم العذر. "ولا علة" من مرض وحوه، وفيها نعمي عدا خلاف هم، "صع لله على قلبه" أي حتم على قلبه يعني يجعله مسرلة المحتوم عبه لا يصل إليه شيء من الخير، أو عشاؤه ومعه أضافه، أو جعل فيه الجهل. وإخفاء والقسوة، أو صير قلبه مفاق، والصع سيكون ماء: حتم، وانتحريث: الدس، وأضبه أوسع يعشى السيف، ثم استعمال فيما يشبه ذلك من الآثار والقائع، وبكلا المعنيين يصح. بسأل الله تعالى العصمة فصله.

خطب خطبتين إلخ وتقدم كلام علي قضاء في حصه، وأما اشتراط احتصين فقال الغبي: وفي شرح الترمذي: اشتراط احتصين صحة الجمعة قول الشافعي وأحمد في روايته المشهورة، وعند جمهور يكتفي بخصه واحدة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وشافعي وأبي ثور وابن المنذر، وهو رواية عن أحمد، ومثله نقل الشوكاني عن شرح الترمذي للعراقي. قلت: لكن منون ملكية كـ "الدسوقي" وغيره تشعر بإيجاب الاحتصين معاً قال الشوكاني: وم يستدل من قال بالوجوب إلا بمجرد الفعل، وقد عرفت أن ذلك لا ينهض لإثبات الواجب. 'وجلست بينهما' ذهب الإمام الشافعي إلى وجوب الحديث بينهما، مو صته كما هو ظاهر حديث ابن عمر، وذهب الجمهور والأئمة الثلاثة إلى أنها سنة مؤكدة، قاله الرراقي.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ،
أي بجهة الآخرة
 فَكَثَّرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ان رسول الله ﷺ **الح** وأحدث أخرجه سحاري روي به عند الله بن يوسف عن مالك بإسناده ومعاده. 'صلى'
 في ليلة من رمضان، والظاهر أنها ليلة ثلاث وعشرين كما سيحي. 'في مسجد' ولا يخفى رواية عمرة عن عائشة
 عند السحاري وغيره: أنه صلى في حجرته لأن مراد منها خضير أي كان يجترح بها أنبل في مسجد كما جاء
 في لناس سحاري مبيناً برواية أبي سلمة عن عائشة بلقصة: 'كان يجترح خضير' بالنسب، فيصلي عليه، ويسطه بالسهار،
 فيحس عليه. 'ذات ليلة' قصه دب 'مفحمة' أي في ليلة من الليالي قال في 'الجمع'. 'ذات شيء' نفسه وحقيقته،
 والمراد ما أضيف إليه، وذات يوم أي يوم من الأيام. 'فصلى بصلاته' أي مقتدياً بصلاته. 'ناس' ذو عدد من
 الصحابة، وفيه جوار الاقتداء في السابعة، وفيه أيضاً جوار الاقتداء من يوم إمامته، وهو مذهب الجمهور إلا في
 رواية من الشافعي، قاله إمامي. 'ثم صلى من القابلة' وفي نسخة: 'الليلة' 'القابلة' أي نفسه، واطاهر أنها ليلة خمس
 وعشرين. 'فكثر الناس' ممن سمع حجر الصلاة في ليلة ماضية. 'ثم ما شاع حجر تلك الصلاة' اجتمعوا أي عدد كثير
 من الناس، حتى عجز المسجد عن أهله كما في رواية مسلم. 'ولأحمد' مثلاً المسجد حتى عجز بأهله. 'من الليلة
 الثالثة أو الرابعة' كذا بالثبوت في رواية 'موص'، وكذا عند سحاري ومسلم وغيرهما رواية مالك. قال حافظ: كذا
 رواه مالك بالثبوت، وفي رواية عقيل عن ابن شهاب: 'أولما كانت ليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله' الحديث،
 ومسلم برواية يونس عن الزهري: 'فخرج رسول الله ﷺ في سنة ثالثة، فقصو معه، فأصبح الناس يذكرون
 ذلك، فكثر أهل المسجد من ليلة الثالثة، فقصوا بصلاته، فما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله

فلم يخرج إليهم **الح** 'فقدوا صوته، وصوا أنه قد أخرج، فجعل بعضهم يشيح: ليخرج'. 'وبعضهم يسبح،
 ورفعو أصواتهم وحصوا أصاب' كما ورد في الروايات، وفي رواية أحمد عن ابن جريح: 'حتى سمعت ناساً منهم
 يقولون: الصلاة'، وأما عدد ما صلى فيه، فقال برزقاني: في حديث ضعيف عن ابن عباس **الح** أنه صلى
 عشرين ركعة والوتر. أخرجه ابن أبي شيبة، وروى ابن حبان عن حابر **الح** قال: 'صلى يا رسول الله ﷺ في
 رمضان ثمان ركعات، ثم أوتر' وهذا أصح. قال حافظ: لم أر في شيء من طرق حديث عائشة بيان لعدد، لكن
 روى بن جرير وابن حبان عن حابر قال: 'صلى يا رسول الله ﷺ ثمان ركعات، ثم أوتر، فيما كانت القابلة اجتمعوا
 في المسجد ورجوا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ثم دحنا فقنا. يا رسول الله! الحديث، فإن كانت لقصة واحدة
 احتمل أن حابر **الح** ممن جاء في الليلة الثانية، فقد اقتصر على وصف ينتين. قلت: وما قيل: 'إن حديث حابر أصح
 من حديث ابن عباس' فيه تأمل؛ لأن مداره على عيسى بن حارية. قال الذهبي: قال ابن معين: عده ماكير، وقال
 المسائي: مكر الحديث، وعنه أيضاً متروك، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال في الخلاصة: وثقة ابن حبان،
 وقال أبو داود: مكر الحديث، قاله البيهقي، وأنت خير ناس برواية ابن عباس **الح** إذ هي مؤيدة بآثار الصحابة =

فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: "قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ" ^{فِيهِ} وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

٢٤٧ - **مالث** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ،

= أولى من رواية جابر وإن كان فيها بعض الضعف؛ فإن جمهور الصحابة متفق على صلاة التراويح بعشرين ركعة. قال ابن عبد البر: هو قول جمهور العلماء. وهو الصحيح عن أبي بن كعب من غير خلاف من الصحابة، قاله العيني، وبقه القاسمي عياض عن جمهور العلماء والترمذي عن أكثر الصحابة قس. وهذا كله على توحيد القصة، وإلا فظاهر الروايات هو تعدد القصص؛ فإن اجمع بين هذه الروايات المختلفة عسير جداً، وصرف عن طاهرها بلا ضرورة، فالظاهر أن قصة حديث جابر كانت في رمضان الحر، ويؤيده ما قاله الخافض في 'الفتح'، وما في 'مسلم' عن أنس رضي الله عنه "كان ﷺ يصلي في رمضان، فحنت فقامت إلى حبه، فجاء رجل، فقام حتى كنا رهطاً، فلما أحس ما نحور، ثم دخل رجل الحديث، فالظاهر أن هذا كان في قصة أخرى. قس: بل هو امتنعين برواية محمد بن نصر في قيام الليل عن أنس، قال: "كان النبي ﷺ يجمع أهله ليلة إحدى وعشرين، فيصلي بهم إلى ثلث الليل، ثم يجمعهم ليلة ثني وعشرين، فيصلي بهم إلى نصف الليل، ثم يجمعهم ليلة ثلاث وعشرين، فيصلي بهم إلى ثلثي الليل، ثم يأمرهم ليلة أربع وعشرين أن يعتسوا، فيصلي بهم حتى يصبح، ثم لا يجمعهم".

فَلَمَّا أَصْبَحَ الْح. رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ" من رفع الأصوات وغيره، والمحاري: 'فلما قضى رسول الله ﷺ صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد، ثم قال: أما بعد، فإنه لم يخف على مكانكم، وفي رواية مسلم: "شأنكم"، وفي رواية أبي سمية: "اكنفوا من العمل ما تطيقون"، وفي رواية معمر: "أنا الذي سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلم ينعني من الخروج إليكم" للصلاة 'إلا أبي حشيت أن يفرض عليكم' أي القيام، وفي نسخة: أن تفرض عليكم أي تلك الصلاة، فتعجزوا، كما في رواية مسلم، والمعنى: تشق عليكم، وليس المراد العجز الكلي؛ لأنه يسقط التكليف، فهذه الروايات صريحة في أن عدم حروجه ﷺ كان للحثية عن فرصة هذه الصلاة، لا لعدة أخرى. **كان يرغب إلح.** بضم أوله، وفتح الراء، وشد العين المعجمة المكسورة أي يخصهم ويدهم 'في قيام رمضان' أي في صلاة التراويح، كما قاله اسوي وغيره. وقيل: مطلق صلاة الليل، والمرجح الأول، حتى قال الكرماي: اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح. قال الساجي: وقيام رمضان يجب أن يكون صلاة تختص به، ولو كان شائعاً في جميع السنة كما احتج به، ولا انتسب إليه كما لا تنسب إليه الفرائض والوافل التي تصلى في جميع السنة. 'من غير أن يأمر بعزيمة' أي بعزم وتقطع يعني بفريضة. قال الطيبي: العزيمة والعزم عقد القلب على إتمام الأمر، والمعنى يأمره من غير أن يوجهه إيجاباً لا يخل تركه، بل أمر بدب وترغيب.

فَيَقُولُ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". قَالَ ابْنُ شَهَابٍ
فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ.....

فصل الح أي رسول الله ﷺ من قام رمضان قال ابن عبد البر: أجمع رواد نصوصاً على خطأ فهمه، وبدأ أدعيه مالك في قيام رمضان، ويقويه قوله: "كان يرعب في قيام رمضان"، وسأع مالك عنه معمر ويونس وأبو أيوب كنهم عن الزهري بنقط: "قام"، ورواه ابن عسك وحدث عن الزهري بنقط: "من قام رمضان، وكذا روى محمد بن عمر ويحيى بن أي كنهم ويحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سفيان، عن أبي هريرة بنقط: "قام"، ورواه عقيل عن الزهري بنقط: "من صام رمضان وقامه". والظاهر أن حديث عبد الزهري بنقط: "قام"، فائدة يروي بأحدهما، وتارة يجمعهما؛ لأن الرواة المذكورين عن ابن شهاب كنهم حفاظاً. ويقوي ذلك رواية عقيل عنه بأجمع بينهما. "إيماناً" بصدق النبي ﷺ في ترغيبه فيه وقال الثوري: مؤمناً بالله ومصدقاً بأنه تقرب إليه. وقال بن رسلان: أي لأجل الإيمان بالله تعالى، أو بقدر يقظ من، ويرد بالإيمان بما لا بد من أوجه الإيمان بالله تعالى أو الإيمان بأن هد القدم حق وضاعه. واحتساباً أي صد سبب لا رياء، ووجوده حذف لإحلاس ويفسد العمل. وقال ابن رسلان: إيماناً واحتساباً مفعول له أو تميز أو حال. "غفر له ما تقدم من ذنبه" لفظ "من" بيان له ما لا لتشخيص أي عمر دنوه اسقدمة كنهم، والمراد بها الصغار عند الجمهور كما تقدم مفصلاً. فإن في أفتح ارحماني: الإجماع على أن حقوق العباد لا يسقط إلا برضا نهم، فإن ارحماني: ويرد صغار دون الكفار كما قطع به إمام الحرمين وعقلاء، وعواد عباس لأهل السنة، وجرم بن اندر بأنه يناوهم. وقال الحافظ: إنه طاهر الحديث. وقال ابن عسك: احتلف فيه العلماء، فقال قوم: يدخل فيه الكفار، وقول حروب: لا تدخل فيه إلا أن يقصد نية وسد داكراً، وقال بعضهم: حور أن يخفف من كنهم إذا ما يصدف صغيرة. قال ابن شهاب: قال لاجي: وهذا مرسل أرسله الزهري. وأدرجه معمر في نفس الحديث، روى الترمذي، ونفصه عن أبي هريرة، قال: "كان رسول الله ﷺ يرعب في قيام رمضان من غير أن يأمره بعزيمة"، ويقول: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه". فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك الحديث، وأخرجه أبو داود مثل الترمذي، فلم يميزه عن حديث، وظاهر عدي كنهم محتفون في صلاه وإرساله، والراجح إرساله خلاصة من أرسلوه مع كنهم، وأيضاً مع انرسين زيادة، فتفصل

فوق الح أي قص رسول الله ﷺ، والأمر على ذلك أي على ترك اهتمام الجماعة في صلاة لترويج مع اندب إلى القيام، وأن لا تجمعوا فيه على إمام بصلي كنهم حتى أن قرص عليهم، وعن عائشة رضي الله عنها: ما أخرجه محمد بن نصر قالت: "كان أساس يصون في مسجد رسول الله ﷺ في رمضان سبيل وأراحاً يكون مع لرحل شيء من القرآن، فيكون معه أسفر الخمسة أو الستة، وأقل من ذلك وأكثر يصون بصلاته، قالت: فأمرني رسول الله ﷺ ليلة من ذلك أن أنصب له حصير الحديث، فهذا أيضاً صريح في أن الصلاة لجماعة كان شائعاً في زمانه ﷺ، =

ما جاء في قيام رمضان

في قيام رمضان. وسمى التراويح كما تقدم. قال الكرماني: انفقوا على أن مراد بقيام رمضان التراويح، وبه
 حرم النووي وغيره. قال الساجي: يجب أن يكون صلاة تختص به، ولو كان شائعاً في جميع سنة لما احتسب به،
 ولا انسب إليه. وفي الإفاد: انفقوا على أن التراويح هي مراد من قوله **شهر** قام رمضان الحديث، =

أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ

= وفي 'الشرح الكبير': التراويح هو قيام رمضان، ثم التراويح جمع ترويجة: هي المرة الواحدة من الراحة كتقسيمه من أسبلا، سميت الصلاة جماعة في ليالي رمضان تراويح؛ لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين، قاله الحافظ في 'الفتح'. وقال الجحد في 'القاموس': ترويجة شهر رمضان سميت لها؛ لاستراحة بعد كل أربع ركعات. وقال ابن خزيمة في 'المحر': التراويح جمع ترويجة، وهي في الأصل مصدر بمعنى لاستراحة، سميت به الأربع ركعات لمخصوصة؛ لاستمرارها استراحة بعدها كما هو السنة فيها. قال في 'الفتح الرحمان': قال في 'المسعود' وغيره: أجمعت الأمة على مشروعيتها، ولم يكرها أحد من أهل القسبة إلا الروافض، ثم ذكر الأقوال في أنها سنة مؤكدة. وقال في 'الرهان': أجمعت الأمة على شرعية التراويح وجوارها، ولم يكرها أحد من أهل القسبة إلا الروافض وفي 'تعايق الأنوار': حكى غير واحد الإجماع على سنها. وفي 'النهر الفائق': قد حكى غير واحد الإجماع على سنها، وفي موضع آخر: قد أضيقوا على سنها، وكذا حكى الإجماع في 'المحر' و'شرح المية' ورد المختار وغير ذلك، نعم اختلف العلماء في كونها سنة أو تصوعاً، ذكر الأقوال فيها شرح الحديث والعق، والراجح عند الأئمة الأربعة كونها سنة مؤكدة قال في 'مدر المختار': التراويح سنة مؤكدة؛ مواطبة الخفاء الراشدين للرجال والنساء إجماعاً. قال ابن عابدين: قوله: سنة مؤكدة صححه في 'هداية' وغيرها، وهو المروي عن أبي حنيفة . . . وذكر في 'الاحتيار': أن أبا يوسف . . . سأل أبا حنيفة عنها وما فعله عمر . . . فقال: التراويح سنة مؤكدة . . . من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه متدع، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله ﷺ.

أَنَّهُ قَالَ خَرَجْتُ إلخ: "مع" أمر المؤمنين "عمر بن الخطاب" "في" ليلة من ليالي "رمضان" سنة أربع عشرة من الهجرة كما صرح به السيوطي في "تاريخ الخفاء" "إلى المسجد" اسوي "إذا الناس" بعد صلاة لعشاء جماعة واحدة، وكلمة "إذا" للمعاجة "أوراع" بفتح الهمزة، وسكون الواو بعدها راي، فألف، فعين مهمة أي جماعات متفرقة، لا واحد به من لفضه. 'متفرقون' تأكيد عطفي؛ لأن الأوزاع هو الجماعات المتفرقة، وذكر الحد وغيره الأوزاع' الجماعات، ولم يقولوا: متفرقين، فيكون متفرقون البعت لتخصيص. 'يضي الرجل نفسه' أي مفرداً، هذا وما بعده بيان لما أنجمه أولاً بقوله: "أوراع". "ويضي الرجل' الآخر' ويضي' مقتدياً "تصلاته الرهط" وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى الأربعين. "فقال عمر . . . والله يني لأراي' أي أرى نفسي، فالتفاعل والمفعول عبارتان عن معبر واحد، وهذا من حصائص أفعال القلوب، قاله العيني، والرؤية إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوي النفس كما بسطه الراغب في "مفرداته". 'لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد يأتمون به ويسمعون قراءته، ولفظ ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: "خرج عمر بن الخطاب في شهر رمضان، والناس يصلون قطعاً فقال: لو جمعنا هؤلاء على قارئ واحد كان خيراً" الحديث. 'الكان أمث' =

مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ وَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ:
وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَانِي لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى
أَبِيِّ ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ،
فَقَالَ عُمَرُ: نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ،

= أي أفصل وأسر؛ لأنه أنشط لكثير من المنصين، فيكون أكمل ثواباً. قال ابن عبد البر: لم يسن عمر **إلا ما**
رضيه **٢٨** ولم يجمع من مواضع عليه إلا حشية أن يمرض على أمته، وكان بالمؤمنين رؤفاً رحيماً، فلما أس دنت
عمر **٢٩** أقامها وأحيائها في ستة أربع عشرة من الهجرة، ويدل على أنه **٣٠** سن ذلك قوله: **بـ** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠** **١٠٠١** **١٠٠٢** **١٠٠٣** **١٠٠٤** **١٠٠٥** **١٠٠٦** **١٠٠٧** **١٠٠٨** **١٠٠٩** **١٠١٠** **١٠١١** **١٠١٢** **١٠١٣** **١٠١٤** **١٠١٥** **١٠١٦** **١٠١٧** **١٠١٨** **١٠١٩** **١٠٢٠** **١٠٢١** **١٠٢٢** **١٠٢٣** **١٠٢٤** **١٠٢٥** **١٠٢٦** **١٠٢٧**

قَالَ: وَكَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْمِثْنَيْنِ، حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعِصِيِّ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ، وَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ.

= عن السائب بن يزيد: أنهم كانوا يقومون في عهد عمر بن الخطاب - عشرين ركعة -، والاختلاف هذا محمول على اختلاف النور. قال ساجي: يحتمل أنه أمرهم بإحدى عشرة ركعة بصور القراءة بقرئ القاري ثمانين في الركعة، وما ضعف الناس أمرهم ثلاث وعشرين ركعة على وجه التحفيف عنهم، واستدرك بعض الفضيلة بزيادة الركعات إلحاحاً مختصراً. قلت: وإصاهر عندي ما رآه من عبد الله بن عبد الرحمن لأن حل الروايات نص في أنها كانت عشرين ركعة، لكن إمامهم عندي فيه عن محمد بن يوسف؛ لأن نسخة الإمام أحمد من النسبة إليه، ويؤيده رواية سعيد بن منصور. وقد روى يزيد بن حبيب عن السائب بن يزيد: أنهم كانوا يقومون في عهد عمر بن الخطاب - عشرين ركعة ذكره في 'السند'. قلت: ويمكن توجيه آخر غير ما تقدم، وهو أن يقال: إن رواية إحدى وعشرين باعتبار مجموع ما صباه، وإحدى عشرة باعتبار كل واحد منهما، فكان يصلي كل واحد منهما عشر عشرًا، والواحد النوتر، يصلي مرة هذا ومرة هذا، فيصح النسبة إليهما معاً، وعلى هذا لا يحتاج إلى وهم أحد، ولا يخالف سائر الروايات الواردة في الباب، وإلا فقد أخرج من أبي شيبة عن يحيى بن سعيد: "أن عمر بن الخطاب أمر رجلاً يصلي بهم عشرين ركعة، وأخرج أيضاً عن حسن بن عبد العزيز: "أن أنبا كان يصلي بالناس في رمضان بالمدنية عشرين ركعة ونوتر ثلاث"، قال الفسطلاني في 'شرح البحاري': جمع البيهقي بأهم كانوا يقومون بإحدى عشرة، ثم قاموا بعشرين وأوتروا ثلاث، وقد عدوا ما وقع في رمضان عمر بن الخطاب - كالأجماع. قال السيوطي في 'مصابيح': كان عمر بن الخطاب - لما أمر بالتراويح اقتصر أولاً على العدد الذي صلاه النبي ﷺ، ثم راد في آخر الأمر. قال الشعراوي في 'كشف العمة': كانوا يصوموها في أول رمضان عمر بن الخطاب - ثلاث عشر ركعة، ثم عمر بن الخطاب - أمر بمعناها ثلاث وعشرين ركعة، ثلاث هاونوتر، واستقر الأمر على ذلك، قاله اسموي.

قال إلح السائب: "وكان القاري أي الإمام يقرأ في كل ركعة ثمانين بكسر الهمزة، وقد نفتح، وانكسر لأشهر الألسن بالمرء، وإسكان التحتية جمع مائة أي السورة التي تنى السبع الطول، أو التي أولها ما يلي الكهف لزيادة كل منها على مائة آية، أو التي فيها انفصص، وقيل غير ذلك من الأقوال التي محلها التفاسير. 'حتى كنا نعتد' بول أو نه، فقول: 'على العصى' بكسر العين وإضاد المهمتين، جمع عصاً، وفي نسخة: حتى يعتمدن التحتية، وإسقاط 'ك'، وتصغير 'ي' القاري، ومض 'العصى' بكونه بالافراد. "من طول القيام" لأن الاعتماد في سافة بصور القيام على حائط أو عصا حائر وإن قدر على القيام خلاف الغرض، فانه الرقابي والمأجي، وكذلك عدداً حتمية. قال في الهداية: من فتح التنوع قائماً ثم أعبى، لا بأس بأن يتوكأ على عصاً أو حائط إلح، كذا في هامش الأصل. "وما كنا ننصرف" عن التراويح "إلا في فروع الفجر" أي أوائله وأغاليه، وفرع كل شيء أعلاه، وفي بعض الروايات: "إلى بزوغ الفجر". وفي "النهاية": البزوغ: الطلوع، والمراد أوائل مقدماته، =

- ٢٥٠ - **مالك** عن **يزيد بن رومان** أنه قال: **كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ رَكْعَةً.**
- ٢٥١ - **مالك** عن **داود بن الحصين** أنه سَمِعَ الْأَعْرَجَ يَقُولُ: مَا أَدْرَكَتُ النَّاسَ

= ولا يباي ما ورد: "أهم كانوا يتسحرون بعد قصر أفعه"، وبعل هذا نصيب كان في آخر الأمر، فلا يباي ما تقدم من قوله: "والذي سامون عنها أفض"، فانه القاري. وقال أيضا: أخرج البيهقي وغيره: أن عمر بن الخطاب أول من جمع لباس على قيام شهر رمضان، الرجال على أي من كعب، والنساء على سيماء من أي خنم، وأخرج من سعد حقه، وراد: "فما كان عثمان بن عفان يجمع الرجال والنساء على إمام واحد، وحديث السائب هـ أخرجه البيهقي في مسنده الكبري بلفظ: قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة، قال: وكانوا يقرؤون ثلاثين، وكانوا يتكثرون على عصيهم في عهد عثمان بن عفان من شدة اتقياء ثلاث وعشرين ركعة. قال اساحي: احتفت الروايات فيما كان يصلي به في زمان عمر بن الخطاب، فروى سائب بن يزيد إحدى عشر ركعة، وروى يزيد بن رومان: ثلاثا وعشرين ركعة، وروى نافع مولى بن عمر: أنه أدرك لباس يصلون تسع وثلاثين ركعة، يوترون منها ثلاثا، وهو الذي احتاره مالك، واختار الشافعي عشرين ركعة غير الوتر. قلت: رواية السائب وهم كما تقدم، وبذلك يقل من الأئمة، ومن قول الشافعي قال الإمام أحمد والحفيمة.

قال العيني في "شرح المحاري": قد احتفت العلماء في العدد المنسحب في قيام رمضان على أقوال كثيرة، فقبل: إحدى وأربعين، قال الترمذي: رأى بعضهم أن يصلي إحدى وأربعين ركعة مع الوتر، وهو قول أهل المدينة، وذكر ابن عبد البر في "الاستدكار" عن الأسود بن يزيد: "كان يصلي أربعين ركعة، ويوتر تسع" هكذا ذكره، وقيل: ثمان وثلاثون، روى محمد بن نصر عن مالك. قال: يستحب أن يقوم الناس في رمضان ثمان وثلاثين، ثم يسلم الإمام والناس، ثم يوترهم بوحدة، قال: وهذا العمل بالمدينة قبل الهجرة منذ صبح ومائة سنة إلى اليوم هكذا، ولعله جمع ركعتين من الوتر مع قيام رمضان، وإلا فاشتهور عن مالك ست وثلاثون، والوتر ثلاث، وقيل: أربع وثلاثون، وحكي عن زرارة بن أوفى في العشر الآخر، وقيل: ثمان وعشرون، وحكي عن زرارة في العشرين الأولى، وكان بن حبان يفتيه في العشر الآخر، وقيل: أربع وعشرون، وروى عن ابن حبان، وقيل: عشرون، وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم، وروى عن عمر وعبي وغيرهما من الصحابة، وهو قول أصحابنا الحنفية، قلت: بل هو قول الأئمة.

ما أدركت الناس إلخ أي الصحابة والتابعين إلا وهم يلعبون الكثرة" قال محمد: الكافر الواحد لأهم الله تعالى، وجمعه كفار وكفرة. في رمضان يعني في الوتر، والمراد به القوت، واحتلف الأئمة الأربعة في أن القوت يقرأ في الوتر أم لا؟ وهذا أحد مسائل الأربعة المختلفة بين الأئمة في القوت، وسيأتي بيان الاختلافات الأربعة في قوت الصبح. قال ابن رشد في "المداية": أما اختلافهم في القوت، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقتضيه، =

إِلَّا وَهُمْ يَلْعَنُونَ الْكَفَرَةَ فِي رَمَضَانَ، قَالَ: وَكَانَ الْقَارِي يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَإِذَا قَامَ بِهَا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً رَأَى النَّاسُ أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ.

٢٥٢ - **م**ث عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كُنَّا نَنْصَرِفُ فِي رَمَضَانَ، فَتُسْتَعَجَلُ الْخِدْمَةُ بِالطَّعَامِ مَخَافَةَ الْفَجْرِ.

٢٥٣ - **م**ث عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ ذَكْوَانَ أَبَا عَمْرٍو - وَكَانَ عَبْدًا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْتَقَتْهُ عَنْ دُبُرِ مِنْهَا - كَانَ يَقُومُ يَقْرَأُ لَهَا فِي رَمَضَانَ.

= ومعه مالك، وأحاربه الشافعي في أخذ قوله في النصف الآخر من رمضان، وأحاربه قوم في النصف الأول من رمضان، وقوم في رمضان كله، وحسب في خلافهم في ذلك اختلاف لا تار

قال إلح، أخرج: «وكان قاري يقرأ» في رمانه «سورة البقرة في ثمان» حذف إياء في نسخ «الموصأ» وبشاقها فيما فيه «المشكاة» عن «الموصأ». قال القاري: «فتح إياء»، وفي نسخة «صحيحة حذف إياء». ركعات «وهذا بعد أن حلفت الصلاة عن بقرة سائين». وقد قام «القاري» لها «في سورة البقرة» في ثني عشرة ركعة فيه دليل على أن التراويح أكثر من ثمان ركعات خلافا لما يوهبه. «رأى الناس» يرفع «أنه قد حلف» الإمام، فعلم أن تطويل القراءة في الترويح فصل، وكان أبي وغيره يدرى يقرأ سائين، وفرق مسروق في ركعة بالعكس، وأن «أبي مبيكة» يقرأ في ركعة سحوا لفاضر، وأبو محرز يحمي في كل سبع، وقال العراقي بن مالك: «أدركت الناس في رمضان يربطون لهم الخيال يستمسكون بها من طول القيام».

كما بصرف إلح. من القيام كما في نسخة. قال القاري: وقد سمي بالقيام؛ لأنه كانوا يصيرون القيام فيه، لا لما نقل عن الحنفي: أنه لكونهم يفعلونها عقب القيام من اليوم؛ لأن أكثرهم كانوا يفعلونها قبل اليوم في رمضان، فيستعجل الخدم في فتح جميع حادته «أنصاع» أي نهينه وإحصاره بسحور. «مخافة» نصب عنه «لاستعجال» «المحر» أي صومه، وفي رواية «مخافة السحور» أي فوته، وما الروايتين واحد. قال الساجي: هذا من كان يستند بقيامه بن آخر الليل، أو من كان يحصى آخره بالقيام، فأما من قال بهم عمر **والذي ينامون عنها حير**، فم يكس هذا حاشم، وهذا يدل على اختلاف أحوال الناس في ذلك، فبعضهم يصيرون الترويح أول الليل، وبعضهم آخرها، وبعضهم يستندهم إلى آخرها، قال من أبي مبيكة: كان عبد الرحمن بن أبي بكر **يوم عائشة**، فإذا لم يحضر ففتاها دكون.

فأعتقته إلح أي دكون «عن دبر منها» أي جعلتها مدرأ، وروى الشافعي وعبد الرزاق عن أبي مبيكة: أنه كان يأتي عائشة **هو وثوبه وعبيد بن عمير** وإسور بن محزمة وأبو كثير، فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة، =

أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ أَمْرٍ تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ لَيْلٍ يَغْلِبُهُ عَلَيْهَا نَوْمٌ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ، وَكَانَ يَوْمُهُ عَلَيْهِ صَدَقَةً".
 ٢٥٥ - **ما** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

- **والشيء** أن يستيقظ، ويتبعه عدة نومه من الصلاة، فهذا حكمه أن ينام حتى يذهب عنه المانع نومه، وهما شرحه في 'الفتح رحامي' "إلا كتب الله له أجر صلاته" التي اعتادها نبيه قال الدجني: وهذا يقتضي عسدي وحوها، أحدها: أن يكون له أحرها غير مضاعف، وهو عملها لكان له أحره مضاعفاً لأنه لا خلاف أن ندي يصيبها أكمل حالاً، ويحتمل أن يريد أن له أحره ندي، ويحتمل أن له أحر من ثمن صلاة، أو أراد أحر تأسفه على ما فاتته منها. 'وكان يومه عليه صدقة' يعني لا يحسب له، ويكتب له أحر المضاعف.

ك **انام** قال القاري: أي اضطجع على هيئة النائم. قال العيني: فيه انصافه لترحمه ليجاري؛ إذ يوب عليه الصلاة على الفراش، لأن نومها كان على الفراش، وقد صرح به في الحديث لأحر يقوبه: على الفراش الذي ينامان عليه الخ. قلت: ولا يذهب عيب أن القاري حمى على عذر، فشرحه بالاصحاح على هيئة النائم كما تقدم، والعيني حمل على حقيقة كما سألني من كلامه. "بين يدي رسول الله ﷺ" ورحلتي في قلته حمى حالية أي مكان سجوده، يعني كان مضجعها في جانب القبلة من مصلى النبي ﷺ. حتى أن رجليها تطلان إلى موضع سجوده ﷺ. فإذا سجد" أي أراد السجود 'عمرى' أي صعد ناصعه في، وكسبي لأقص رحلي. قال الخوهري. عمرت الشيء بيدي وعمرته يعني. قال تعالى: "وَدَعَا رَبَّهُ عَصَا مُوسَى فَأُلْهِفَ إِلَى بَيْتِهِ فَأَخْرَجَ آلَهُ وَنَجَّى آلَهُ مِنَ الْغَمِّ". (قصص ٢٤). وقرأ ههنا العمر باليد، وروى أبو داود بسقط: "فإذا أراد أن يسجد ضرب رحلي فقضتهما، فسجد" بن أحره، وفيه حجة من قال: إن من امرأة لا يقصض الظهارة 'فقصص رحلي' بفتح اللام وتشديد الياء، 'فإذا قام ﷺ' بسقطهما" أي رحلي، تشبه بسقطتهما 'و'رحلي' في رواية الأكثر، وفي بعض الروايات بإفدهما. 'قالت عائشة اعتذاراً عنها: 'واسيوت' متد' يومئذ أي حبس، والعرب يعبر بالنوم عن الحزن. وانصاح إنما تتحد في سبي دور الأيام، ليس فيها مصابيح' إذ لو كانت تقصص رحلي، وما أحوته ﷺ. معمر. قال العيني: وهذا يدل على أنها كانت رافدة غير مستعرفة في نومه؛ إذ لو كانت مستعرفة لما كانت تدرك شيئاً، سواء كانت مصابيح أو لم تكن وفي الحديث: دليل لمن قال: 'إن المرأة لا تقطع الصلاة، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ. قال ابن عبد البر: وهذا الحديث من أثبت ما جاء في هذا المعنى. قال العيني: في الحديث حوز صلاة الرجل إلى امرأة، وإنما لا تقطع صلاته، وكرهه بعضهم غير الشارع؛ خوفاً الفتنة واشتعال غضب باسطر إليها. وأما أبي ﷺ فصره عن هذا كله، مع أنه كان في الليل ولا مصابيح فيه.

وَرَجُلَايَ فِي قَبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا. قَالَتْ
وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ.
الواو حالية مكان سجدة

٢٥٦ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا عَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛
فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعَسٌ، لَا يَذْهَبُ لَعَلَّهُ يَذْهَبُ يَسْتَعْفِرُ، فَيَسُبُّ نَفْسَهُ."
من سجدة

٢٥٧ - **مَالِكٌ** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ امْرَأَةً

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **أَخْبَرَهُ** أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ وَرَدَّ عَلَى سَبِّهِ، وَهُوَ قِصَّةُ أَحْوَاءَ سَبِّ بَيْتِ. 'إِذَا عَسَ' مُنْفَعِلٌ
عَنِ، وَعَنْظُ مَنْ صَمَّهَا، وَأَمَّا مُصَارَحُ قِصَمِهَا وَفَحْجِهَا، فَهُوَ بَرَقَانِي. وَقَدْ تَقَرَّرَ، نَفَحَ عَنْ وَيَكْسِرُ. وَقَدْ تَحَدَّثَ
بِعَسَ بِالنَّصْبِ: نَوَسَ، أَوْ فَتَرَهُ فِي الْحَوَاسِ، عَسَ كَمَعَ، فَهُوَ نَاعَسٌ. وَفِي 'الْجَمْع': نَاعَسَ هُوَ نَوَسَ وَنَوَسَ نَوْمًا،
وَهُوَ مِنْ سَبِّ نَعَرَ، وَهُوَ رِيحٌ نَصِيفَةٌ تَأْتِي مِنَ قُلُوبِ دِمَاحٍ عَصِي عَلَى النَّعْسِ. وَلَا تَقْصِلُ إِلَى غَيْبٍ، فَإِذَا وَصَلَهُ كَانَ
نَوْمًا. وَقَالَ الْقَارِي، وَالنَّعَسُ أَوَّلُ نَوْمٍ وَمُقَدِّمُهُ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ فَرَضَ أَوْ نَفَسَ فِي نَيْلٍ وَالنَّهَارِ
عِنْدَ احْتِمَاظٍ أَحَدُ نَاعِمِيهِمْ، وَحَمْدُهُ مَالِكٌ وَجَمَاعَةُ عَلَى قُلُوبِ النَّعْسِ، لَأَنَّهُمْ يَحْسِبُونَ، فَانَّهُ لَرَوْفِي قَبْلِ: لَا أَنْ مَالِكٌ مِنْ
الْفَرَضِ أَشَدَّ مِنَ الْمَالِكِ عَلَى النَّعْسِ، فَيَعْبُرُ فِي مَرَّةٍ فَرَضَ عِنْدَهُ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ مَدْفَعَتَهُ، فَإِنَّ نَوْمِي: هَذَا عَامٌ فِي
صَلَاةٍ فَرَضَ وَنَفَسَ فِي نَيْلٍ وَانْهَارٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ حَمْدِهِمْ، كَمَا لَا يَخْرُجُ فَرِيضَةٌ عَنْ وَقْتِهَا، فَإِنَّ نَقْصِي،
وَحَمْدُهُ مَالِكٌ وَجَمَاعَةُ عَلَى قُلُوبِ نَيْلٍ، لَأَنَّهَا يَحْسِبُونَ عَالِمًا فَدَفَعُوا فِي رُؤْيَا فَيْسَبُ، وَفِي أُخْرَى: 'فَيَصْطَحُحُ'،
وَبِعَسَ أَوَّلُ نَوْمٍ، وَارْتِفَادُ اسْتِطَابَةٍ مِنْهُ، ذَكَرَهُ رَابِعٌ. حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ نَوْمٌ وَهُوَ عَنِ نَقْلِ يَهْجُمُ عَلَى
نَفْسٍ، فَيَقْطَعُهُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ، فَانَّهُ لَرَقَانِي. 'فَإِنْ أَحَدُكُمْ عَنْهُ لَتَرَكُ صَلَاةً لَيْلِي سَبْتِهَا'، إِذَا صَلَّى وَهُوَ
نَاعَسٌ حَمْدُهُ يَرِيدُ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى فِي حَالٍ عَنْهُ نَوْمٌ 'لَا يَذْهَبُ' مَا يَقْعُ، فَيُحْدِثُ مَقْعُولَ نَعْمٍ، وَاسْتَأْذَنَ بَيَانًا
قُوَّةً: 'عَنْهُ يَذْهَبُ يَسْتَعْفِرُ' هُوَ 'فَيَسُبُّ' بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ حَوْبٌ لَرَجِي، وَحَوْبٌ يَرْفَعُ عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى 'يَسْتَعْفِرُ'،
وَقُلُوبُ بِالنَّصْبِ أَوَّلُ، فَانَّهُ لَقَارِي. نَفْسُهُ أَيُّ يَدْعُو عَيْنَهَا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِنَوْمٍ سَبِّ نَفْسِهِ.

سَمِعَ امْرَأَةً أَخْبَرَتْهُ أَيُّ سَمِعَ ذَكَرَ صَلَاتِهِ، فَقُلْتُ لَهُ، وَتَقَالُ عَائِشَةُ هَذِهِ أَحْوَاءُ إِحْدَى الْهَمَلَةِ وَأَمَّا نَأْيْتُ
لَأَحْوَى، هُوَ سَمْعُهَا، وَكَانَتْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ بَعْلَانَةً كَمَا فِي رَوَايَاتِ لِحَارِي وَعَبْدِهِ. سَبِّ بَيْتٍ تَقَاتِي
مُوقِفَتَيْنِ مُضَعَّرَاتٍ مِنْ حَسْبِ نَفَحِ إِحْدَى الْهَمَلَةِ أَيْ أَسَدٍ مِنْ رَهْطِ حَدِيحَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَسَمْتُ وَبَابُهَا، 'لَا تَامَ
الْلَيْلُ' تَصْلِي كَمَا زَادَهُ أَحْمَدُ، وَفِي 'مُسْلِمٍ': زَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَامُ اللَّيْلُ.

مِنَ اللَّيْلِ تُصَلِّي، فَقَالَ: "مَنْ هَذِهِ؟" فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْبٍ لَا تَنَامُ اللَّيْلَ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ حَتَّى عُرِفَتْ الْكَرَاهِيَةُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ".

٢٥٨ - مَات عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ

عرفت الكراهية الخ حقة الباء 'في وجهه' تعني أنه روي في وجه من تنقصب وغير ذلك ما عرفت به كراهية. قال الساجي: وإنما كره ذلك لأنه علم أنه أمر لا يستطيع الدوام عليه، وكان يعجزه من العمل ما داوم عليه صاحبه وإن قل. "ثم قال إن الله ساركت وتعالى لا يمل حتى تنبوا بفتح بيم فيهما، فيه عدول عن خطاب النساء إلى خطاب الرجال، وكان خطاب النساء؛ لأنه ما صلب تعميم الحكم لجميع الأمة على المذكور على الإناث في الذكر، كذا في المعني. قال الساجي: معناه لا يمل من الشواهد حتى تنبوا من العمل، ومعنى مثل من الدرر عر شانه: ترك الإثابة والإعطاء، ومنه ما هو السامة والعجز عن العمل، إلا أنه لما كان معني الأمرين الترك وصف تركه بالملل على معنى المقابلة.

اكلفوا الخ يسكون الكاف وفتح اللام أي حذرو وتحمسوا من العمل أي من أعمال الخير قال المعني الأعمال عام في الصلاة وغيرها، وحمده الساجي وغيره على الصلاة خاصة؛ لأن حديث ورد فيها، وحمده على العموم أو؛ لأن لعمرة عموم المفظ. قال عياض: يضمن أنه خاص صلاة الليل، ويضمن أنه عام في لأعمال الشرعية. قال الحافظ ابن حجر: سب وروده خاص، لكن المفظ عام، وهو المعتبر 'ما لكم به' أي بالندومة عليه 'طاقة' وقوة، ومقصود الحديث النهي عن تكلف ما لا يطيق. قلت، وهو الصواب. قال القاضي: يضمن الدب إلى تكلف ما لما به طاقة، ويضمن السهي عن تكلف ما لا يطيق، والأمر بالاعتصار على ما طبق، قال: وهو أسبب لسياق.

كان يصلي من الليل الخ من عدد الركعات أو استيقاء لأوقات؛ فإن لوائح غير محدود، وهي حسب قوه كل إنسان وبشاقه، وما يمكنه أن يدوم عليه "حتى إذا كان من آخر الليل عند السحر" أي بقط أهيه بصلاة أي لتتجدد أو بصلاة الفجر أو النور، والأول أظهر يعني لا يكلف أهيه ما كان هو يقينه، بل يوقضهم في آخر الوقت ليصوبوا بالتخفيف. "يقول هم عند الاستيقاظ. "الصلاة الصلاة" بالنصب أي أقيموا، ويجوز الرفع معني حضرت الصلاة، قاله القاري "ثم يتلو هذه الآية" التي في آخر سورة طه في الجزء السادس عشر: "وأمر أهدت بالصلاة واصطبر أي اصبر أعيها لا تسأل" أي لا تكلف رزقا لنفسك ولا لغيرك، بل سألنا العادة، قال تعالى: "ما حلفت على ما يسبغ ولا على ما يغنيه" (سورة مريم: ٥٧) "لكن برزقت والعاقبة" المحمودة أي الحجة "للتقوى" أي لأهله، روي أن لاية ما ريت كان أن يأتي باب علي عليه السلام فيقول: =

ما شاء الله، حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة يقول لهم: الصلاة، ثم يتلو هذه الآية: ﴿وَمَنْ أَهَمَّتْ صَلَاتُهُ وَنَحْوُهَا لَا يَسْأَلُ رِزْقًا حَتَّى تَرْزُقَتْ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾

٢٥٩ - **ما** أنَّهُ بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول: يكره النوم قبل العشاء وأحاديث بعدها.

٢٦٠ - **ما** أنَّهُ بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

نسخة = صلاة الليل والنهار مثنى مثنى عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ (الأخر ٣٣) قال ساجي: يحمل أن عمر بن الخطاب يوقضهم امتثالاً لأمر إمامي تعالى، فيتلو هذه الآية عند متابعتها، ليتأكد قصده لذلك، ويحتمل أن يقرأ ذلك على سبيل الاعتذار من إيقاظهم.

أنه بلغه **أح** هذا سماع حديث مرفوع، عند الشيعيين عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان يكره الحديث، يكره النوم قبل صلاة العشاء؛ ما فيه من تعريضها للمفوت، فقد يذهب به نوم حتى يفوت وقتها. وفي شرح نسخة: أكثرهم على كراهة النوم قبل العشاء، ورحض بعضهم، وكان بن عمر يرقد قبلها، وبعضهم رخص في رمضان خاصة. قال الرمادي: كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورحض فيه بعضهم، وبعضهم في رمضان خاصة قال العيني: وفي 'المصحيح': احتج فيه لسيف، وكان بن عمر يسب أي ينام فيها فيما حكاه بن بشار، لكن زوي عنه: أنه كان يرقد فيها، وذكر عنه، كان ينام، ويوكل من يوقضه، وروى عن رافع عن بن عمر: أنه كان ربما نام عن العشاء الأخيرة، ويأمر أن يوقضوه، وتقدم في أول كتاب عن عمر بن الخطاب من نام فلا نامت عينه، وكره ذلك أبو هريرة وسعد بن عبد الله ومجاهد وطاوس ومالك وكوفيون، فس على أن ينهي ليس لتحريره؛ لفعل الصحابة، لكن الأحد ظاهر حديث أحوط انتهى مختصراً، والحديث بعده، سنة صلاة الليل، أو يكون حتم عمته على العبادة؛ فإن النوم نحو الموت، فإنه لقاري قال يعني: لأنه يؤدي إلى سهر، ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل والذكر فيه، أو عن صلاة الصبح، ولأن لسهر سب كس في نهار عما يتوخه من حقوق الدين ومصالح الدنيا، وهذا الحديث حص منه حديث في خير كمدكرة العبد والكلام مع سيف. أن عبد الله بن عمر هكذا في المسح انصرفة، وسحة الرقابي والتوير، وهو مصواب عسدي، فما يوحد في المسح الخدية بالله عمر بن الخطاب فهو من الساج على الظاهر. كان يقول: صلاة الليل والنهار أي لوائف؛ إذ الفرائض معلومة متعبة "مثنى مثنى" لم يصرف؛ تكرار العدد فيه، فيه كشاف، وقد أحروا: لعدم الوصف وإعادة "مثنى" مألعة في التأكد، ثم فسر قوله: "مثنى مثنى"

وهو الأمر **عندما** قال ساجي، يريد أن يقول لا يرد فيها على ركعتين، وهذا من شافعي ولو يوسف وشعيب بن
الحسن، وقال أبو حنيفة: إن شاء سلم من ركعتين، وإن شاء سلم من أربع، وروى ثوري وحسن بن صالح: صل كما
ثبتت سلام واحد عند كل ركعتين، فثبت: واحتضنه فائتوا بعده لإحراق لأقل من ركعتين، وحوار
الأكثر من ركعتين انقضاء، إلا أنه كرهه برودة على لأربع في شهر، وعلى تنمية في صلاة على أنه لا
له يرد على ذلك، ولو لا كرهه برودة عندما كذا في الهداية، ولأفضل عند الإمام فيهما أربع أربع، فعند
فيهما كذا، وعند صاحبه في مثل متى متى: اعتبار بالترتيب كذا في الهداية، ومثل حديث بن عمر
عندهم حصر في الانتفاع، يعني لا حوز للعود على الأكثر أو لأقل من ركعتين، وغيره منه صاحب الهداية؛ إذ
قال: وأما ما روى شفع لا وتر، ولأوجه عندنا أن ههنا حديث بن عمر المذكور في الباب،
والمحذور يصح ما ذكره من ركعتين، ويؤيده سياق الرواية، إذ قال في حر الحديث: **ود حذف صح**، وهـ
عنه، فعنه بأن المراد من متى غير ما ذكره في مقدمته، وإلا لم يكن هو حديث المصنف. **فقد متى متى**
المتى متى في كل ركعتين الحديث، ففيه فسر آخر: قوله بنفسه شريعة، ويجعل حمل كلام المعنى على كلام
الحديث، فإنه لا خلاف فيهما، وبما ما كان فاحمل على ما فإنه أحسنه، بل هو المتعين، فلا يخالف قوله
فعنه الشريف؛ فإنه ثبت بعدة روايات تصوعه عليه صلاة ركعتين، فقد روى زرارة عن عائشة
قالت: كان يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله، فركع أربع ركعات، ثم يأتي بـ فرشه
الحديث، وروى عن بن عمر: **ثم يرد يصلي العشاء ركع أربع ركعات**، وروى عن معاذة عن عائشة
كان يصلي الضحى أربع ركعات، ويريد ما شاء، وروى من حديث عمره، عن عائشة **كان**
يصلي الضحى أربع ركعات لا يفصل بينهما بكلام حكاه نعيم، وفي الحديث لأن عاصم في ميته عدة
قال: يصلي أربعاً، ثم نام، وفي رواية أنه حبسه **مرفوعاً**، من **حفظ على أربع قبل عشاء**، وأربع عشاء
الحديث، وفي حديث أبي أيوب **مرفوعاً**: **أربع قبل عشاء**، وفي حديث **سبع قبل عشاء**، وفي
حديث علي: **كان يصلي قبل الظهر أربعاً، وعن عائشة** **إذا فصل أربعاً قبل ظهر صلاتها عداها**، =

صلاة النبي ﷺ في الوتر

٢٦١ - **ماث** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوترُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

وعن عبد الله بن مسعود، كان يصلي أربعاً بعد الزوال، وعن عمر مرفوعاً: مع من صلى فيه بعد الزوال حسب ما كان في مسجد، وغير ذلك من روايات كثيرة حتى مردها أصحاب الروايات في كتبهم سيما في 'جمع البوائد' و'روايات الأئمة' بلفظ: 'أربع ركعات صهرها وحده سلمه'، لأن كل حامل، ونعدها إثبات أمر زائد يحتاج قائله إلى إثباته.

في الوتر قال أحمد، الوتر بالكسر ويصح. فرد، أو ما يشفع من عدد، ثم حُذف الروايات في ورده كثير جداً كما لا يخفى على من له أدنى ممارسة بالكتب. ووجهه أن صلاة الليل كلها صلى عليه الوتر عند الحديث، وبدأ بهم يومه بوتر في كتبهم، وذكره فيها روايات صلاة الليل مصفاً قال العيني: اعلم أن عائشة أصابت على جميع صلاته في الليل التي كان فيها وتر وبرج، وحُفِظت صلاته في نيل فيه وكثرة كما صرح به جمع من الصحاح، وصرح به عائشة نفسها ما سيأتي تحت حديثي عائشة، وذلك لاختلاف الأحوال والأوقات. وحاصل: أنه حُفِظت روايات في كونه، ولا صواب في ذلك؛ لأنهم مجمعون على اختلاف الأحوال، وحمية من روى صلاته في صلاة الليل ستة عشر صحبة، سرد روايتهم العيني، وقال: ففي حديث زيد بن خالد بن عباس وحده وأسمه ثلاث عشرة ركعة، وفي حديث الفضل وصفيون بن المغفل ومعاوية بن حاكم وأبو عمر وإحدى الروايتين عن بن عباس: 'إحدى عشرة ركعة، وفي حديث ثوبان: ثلثي ركعات، وفي حديث حذيفة: سبع ركعات، وفي حديث أبي أيوب: أربع ركعات، وكذلك في بعض طرق حديث حذيفة وأكثر ما فيها حديث عني: 'ست عشرة ركعة فت'، وساقى ثلاثة من تسعة عشر، وهم جراح بن عمرو وجراح بن لأرت وصحابي له اسم، ولم يذكره في روايتهم لني ذكره العيني أعداد الركعات، قال علماء في هذه الأحاديث جراح كل واحد من بن عباس وعائشة ما ساهداً، ولا خلاف أنه ليس في ذلك حد لا يراد عنها ولا بلفظ، وأن صلاة الليل من صدقات بني كمارد فيها رد الأجر، وإنما الخلاف في فعل النبي ﷺ وما اختاره لنفسه.

إن رسول الله ﷺ في غالب أحواله كان يصلي من نيل إحدى عشرة ركعة، رد يونس وغيره عن البرهري: 'سبعة من كل ركعتين'، ويوتر منها أي من حميتها 'واحدة' في آخرها موصولة باستشفاع المتقدمه عند =

٢٦٢ - **مالك** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟

= 'إِذَا مَرَعَ' مِنْهَا 'اصْطَحَّ عَلَى شَقِهِ الْأَيْمَنِ' لِلِاسْتِرَاحَةِ مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ. قَالَ الرَّقَاقِيُّ: هَكَذَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَوَاةُ الْإِسْنَاءِ، وَأَمَّا أَصْحَابُ الرَّهَرِيِّ فَرَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ، فَجَعَلُوا الْإِصْطِحَاجَ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ لَا بَعْدَ الْوُتْرِ، فَقَالُوا: فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ، وَجَاءَهُ الْمُدُودُ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ، ثُمَّ اصْطَحَّ عَلَى شَقِهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُدُودُ بِالْإِقَامَةِ، وَرَعَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِيُّ بِذَاكَ وَلَا: أَنَّهُ الصَّوَابُ دُونَ رَوَايَةِ مَالِكٍ وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا أَيْ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ: لَا نَأْسُ هَا إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْفَصْلَ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَلَوْ قَصِدَ الْفَصْلَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ قَصَفَهَا صُورَةً وَوَصَفًا وَوَصَفًا، وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَعَ مُوَاضِنِهِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ لَا يَفْعَلُهُ وَلَا يَتَعَمَّهُ، وَكَانَ يَكْرَهُهَا ابْنُ عُمَرَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ، وَيَعْنِي عَنْ قَوْمٍ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُمْ أَهْمُ يَوْجُوهَا، وَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ لَهُ **ع**، إِنَّمَا رَأَاهُ يَفْعَلُهُ عَائِشَةُ وَمَنْ يَرَاهُ غَيْرَهَا، وَلَوْ رَأَاهُ عَشْرَةٌ فِي عَشْرَةِ مَوَاطِنَ مَا قَنَصْنِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا فِي كُلِّ مَوَاطِنٍ. وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي "رَدِّ الْمُحْتَارِ": صَرَّحَ إِسْحَاقُ بْنُ سَيِّدِ الْفَصْلِ بَيْنَ سُنَّةِ الْفَجْرِ وَفَرَصِهِ بِهَذِهِ الْمَضْجَعَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمَا عِلْمَانِيَا حِلَافِهِ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْهَا، بَلْ رَأَيْتُ فِي 'مَوْصُفَاتِ مُحَمَّدٍ' مَا نَصَّهُ: أَحَبُّهَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ **ع** أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَرْكَعُ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، ثُمَّ اصْطَحَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ **ع** مَا شَأْنُهُ؟ فَقَالَ نَافِعٌ: يَفْصِلُ بَيْنَ صَلَاتِهِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ **ع** وَأَيُّ فَصْلٍ أَفْضَلُ مِنَ السَّلَامِ؟ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ **ع** نَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ **ع**، قَالَ الْقَارِي فِي شَرْحِهِ: وَدَلَّتْ لَأَنَّ السَّلَامَ إِنَّمَا وَرَدَ لِلْفَصْلِ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ مَا سَقَى أَنَّهُ **ع** كَانَ يَصْطَحُّ فِي آخِرِ التَّهَجُّدِ، وَتَارَةً بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ لِلِاسْتِرَاحَةِ. فَظَاهِرُ أَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ وَالرَّوَايَاتِ: أَنَّ مَنْ جَعَلَ الصَّحْفَةَ تَعَا لِسُنَّةِ الْفَجْرِ لِلْفَصْلِ أَوْ لَعِيْرِهِ أَوْ فِي اسْتِحْدَادِهِ، أُنْكَرُوا وَجَعَلُوهَا بَدْعًا، وَمَنْ جَعَلَهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ بَعْدَ قِيَامِ اللَّيْلِ، سَوَاءً بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ لَوْ صَلَّاهُمَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ أَوْ فَنِيْهِمَا، فَلَا إِكْثَارَ عَلَيْهَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ، وَجَعَلُوهَا مَدْبُوءًا مَرَعًا، وَهُوَ الْمُؤَيَّدُ بِالطَّائِفَةِ فَإِنَّهُ **ع** جَعَلَ الْقَبُولَةَ مَدْبُوءًا تَقْوِيَةً عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ، وَالسَّحُورَ تَقْوِيَةً بِصُومٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ الْمَضْجَعَةُ مَقْوِيَةٌ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ قِيَامِ اللَّيْلِ كَمَا ذَكَرَ فِي 'الْأَوْحَرِ'. قَسَمْتُ: وَحَقُّ أَنْ قَوْلُهُ **ع** فِي الْإِصْطِحَاجِ لَمْ يَثْبُتْ عَلَى فَحٍّ وَاحِدٍ، بَلْ الْإِثَارُ فِيهِ مَحْتَمَلَةٌ عَلَى مَا قَالَهُ أَقَاصِي عِبَاسٍ، فَلَا سَبِيلَ إِلَيَّ جَعَلَ هَذَا الْإِصْطِحَاجَ سُنَّةَ عِبَادَةٍ، بَعْدَ مَا سُنَّةُ عَادَةٍ لِلِاسْتِرَاحَةِ مِنْ تَعَبِ صَلَاةِ اللَّيْلِ. قَالَ إِسْحَاقُ: وَحَاصِلُهُ أَنَّ اصْطِحَاجَهُ **ع** إِنَّمَا كَانَ فِي بَيْتِهِ لِلِاسْتِرَاحَةِ لَا لِلتَّشْرِيعِ، وَإِنْ صَحَّ بِهَا الْأَمْرُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لِلتَّشْرِيعِ يَحْمِلُ عَلَى طَلَبِ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ.

أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ **ع** أُمَ الْمُؤْمِنِينَ 'رُوحَ النَّبِيِّ ﷺ' كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ ظَاهِرُهُ السُّؤَالُ عَنْ صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ الظَّاهِرُ بَلْ اِئْتِيقُ مِنَ الْنَقْطِ، وَأَحَابِثُهُ عَائِشَةُ تَقَوَّاهَا: 'يُصَلِّي أَرْبَعًا' الْحَدِيثَ، لَكِنَّا قَدَّمْتُ ذِكْرَ الْعَدَدِ الْأَكْثَرِ سِتْرًا وَإِجْمَالًا مَا يَنْبَغُ مِنَ الْكَيْفِيَّةِ، وَهُوَ صَرِيحُ لَفْظِ "كَيْفَ كَانَ"، =

عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَطُولِ بْنِ ثَمٍّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنْ عَيْنِي تَمَامًا وَلَا يَنَامُ قَلْبِي".

٢٦٣ - **ماثل** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

٢٦٤ - **ماثل** عَنْ مَخْرَمَةَ بِنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْشِ^{أي كريبها} الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُوبَاهَا،
صد الطول

كان رسول الله ﷺ نازلاً يصلي سبيل ثلاث عشرة ركعة سهجداً، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح أي إذا كان الصبح "ركعتين حقيقتين" سنة الصبح، سيأتي الكلام على حقيقتيهما في محله.

احمد **الح** أي كريباً "أنه" أي من عباس أت من ابنته أي رقد ليلة من ليالي "عند ميمونة" أم المؤمنين "روح أبي" وهي أي ميمونة "خالته" أي حاتة ابن عباس، قال ابن عباس: فاضطجعت أي وضعت جني بالأرض. قال العيني: ذكره بامتنكم، وذكر لأول منظر العائش. وهو من نفس العارفة، يقال له: الالفات. في عرش قال في المنح الرحمان: "منح العين عند أكثر المشايخ، ووقع عند جماعة منهم الصبري والأصبني بضم العين، والأول أشهر. قال الرزقالي: منح العين على المنهور وضمتها أيضاً، وأكره الساجي نقلاً ومعنى. وقال العسقلاني: صحت به الرواية، ولا وجه للإلكار. "الوسادة" ما يوضع عليه الرأس للنوم، وعمر بن نصر: "وسادة من آدم حشوها ليف" واختار الساجي أن المراد به فرش كما سيحي، وأوجه الأول. واضطجع رسول الله ﷺ وأهله أي ميمونة، وكانت حائضاً كما في رواية طلحة بن نافع عند ابن جرير. في طوها قال الساجي: الوسادة الفراش الذي ينام عليه، فكان اضطجعه في عرسها عند رؤوسهما أو عند أرجلهما. وقال الداودي: هو ما يصنعون عليه رؤوسهم عند النوم، فوضعا رؤوسهما في طوها، ووضع ابن عباس في عرسها. قال الساجي: وهذا ليس بين عندي، ولو كان لأمر على ذلك لقيل: يتوسد رسول الله ﷺ وأهله صوراً لوسادة، ويتوسد ابن عباس عرسها. فقوله: "اضطجع في عرسها" يقتضي أن يكون العرس محل الاضطجاع، ولا يصح ذلك إلا أن يكون فراشاً.

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بَقِيلٌ أَوْ بَعْدَهُ بَقِيلٌ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَنَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَةَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي.

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بعد أن حدث مع أهله ساعة كما في رواية مسلم حتى بدأ صريفة أو سرصبة انصف الليل خمياً وتغريب كما يدل عليه قوله، أو قبله بقليل أو بعده قليل على معنى نحري وتغريب، وهو الظاهر، وقال القاري: يحمل ثبوت من يروي عن أبي عبد الله أو غيره في رواية البحري حتى انصف الليل أو قريباً منه، وفي أخرى أنه أحرم تحت الليل الأخير من حفظ وجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين، في الأول نظر إلى السماء، ثم تلا الآيات، ثم عاد إلى مصححه فام، يعني بعد لبس الوضوء كما ورد، وفي ثالثة عدد ذلك، ثم توضأ وحسب استيقظ رسول الله ﷺ حراً على كونه 'إدا' سرصبة، ومتعلق بها على كونها طرفية، فاحسن رسول الله ﷺ حال كونه يمسح وفي بعض نسخ، فمسح ماء، لعصف سم أي ثر، أو مرده عيال من صلاق اسم لحال على الحمل عن وجهه قال الباجي: يحمل الوجهين 'أرداه برلة النوم من لوجه أو رلة الكامل، مسح لوجه بيده بالفردي يمسح بيده عنه أو لوجه، ثم قرأ 'العشر الآيات' من إضافة العصفه بموصوف، ويجوز دخول لام التعريف على العدد عند إضافة حو' ثلاثة لأنوث، فله تعبي، 'خواتم' بالصب؛ لأنه صفة عشر جمع حقة أي أخر من سورة آل عمران، والمراد بها 'من' من حسن الصلاة، راجع ٥٥ (١٦٤) إلى آخر سورة، وفي رواية تصحيح 'حتى حتم سورة'.

إلى شَنْ: بفتح الشين المعجمة وشد النون: قرينة خلقه من آدم، قال الباجي: هو السقاء البالي، وفي 'المجمع': شنان جمع شش وشنة، وهي شد يريد ماء من حدد قل اتخذ شش وهاء، القرينة الحق صغيرة، وقال تعبي في التفسير: هو القرية التي عثقت وبست من لاسمعان 'معنى' مذكيره باعتبار لفظة، وفي رواية البحري: معققة شائيت؛ لإرداه القرية قال العبي: الشش يذكر ويؤث، فالتذكير باعتبار لفظة أو باعتبار أداه واحد، والثالث باعتبار القرية، وتعقب القرية يكون يريد ماء غائماً، وقد يكون مجرد صبانها عن القدر ونوسح، 'فتوضأ' وتوضأ كما في رواية مسلم، 'مها' أي من القرية، وفي بعض نسخ مسح بالندكير أي من الشش، قلت: وجمع بالحجار أو التعدد، فأحسن وضوءه أي أنه، قال الباجي: يقل: أحسن فلا كذا تعيين: أحدهما: أنه أتى به على أكمل هيئته، والثاني: أنه علم كيف يأتي به، يقال: فلان يحسن صنعة كذا يعني يعلم كيف يصنع، قلت: والمراد هنا الأول ولاس حريمه: 'وأوسع الوضوء' والبحري في رواية عمرو بن دينار عن كريب: 'فتوضأ وضوءاً حقيقاً، وجمع بينهما برواية الثوري في الصحيحين: 'فتوضأ وضوءاً بين وضوئين لم يكثر وقد أضع، ونسبهم، 'فأوسع وضوءاً، وممن من ماء لا فيلاً، وحاصل الجمع: أنه أتى بجميع المداوات =

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ،

= مع تخفيف ماء، ولم يكثر صبه كما هو نص رواية مسلم، ويحتمل أن يحمل الروايات على تعدد الوضوء؛ فإنه تقدم أنه كرر الوضوء في تلك الليلة "ثم قام يصلي وعحمد بن نصر في فيه الليل: ثم أخذ برداً به حصرمياً، فتوشحه، ثم دخل البيت، فقام يصلي". قال ابن عباس: عبد الله: "قمت" أي من مصحفي، فتمصيت كرهية أن يرى أي كنت "شبهه، كذا في رواية مسلم. فصعب مثل ما صنع" يحمل أنه فعل جميع ما ذكر من نقول واسطر والسواك والوضوء والتوشح وغير ذلك، ويحتمل أن يحمل على لأعب: إذا شئت لا يقتضي تسوية من كل جهة، فيحمل على الوضوء فقط كما يدل عليه رواية البخاري في باب الخفيف في الوضوء بلفظ: "فوضأت حواً مما توضعاً، ثم جئت، فقامت الحديث. ثم ذهبت إلى أبي ليلى، وافقنيته به. قال اسألي: هذا يدل على أن المؤمن يأتيه من أي يوم، وهذا قال مالك، وقال الشافعي: لا يجوز أن يقتدي به حتى يؤم ذلك الإمام عند إحرامه، وقال أبو حنيفة: يأتيه به الرجل، ولا يأتيه به النساء، وباب البخاري على الحديث: إذا لم يؤم الإمام أن يؤم، ثم جاء قوم فأمنهم.

فَقُمْتُ الخ أي مقتدياً به إلى حصة الأيسر، ونص البخاري في الإمامة: فقامت عن يساره، فأخذي مصحفي عن يمينه" وباب عليه البخاري: إذا قام الرجل عن يسار الإمام، فحوّله الإمام إلى يمينه لم يفسد صلاتهما. قلت: وسباني عن أحمد أنه قال: يفسد صلاة المؤمن إذا قام عن يساره. فوضع رسول الله ﷺ يده اليمنى على رأسي" وأدركه فجعله عن يمينه، وذلك لأن المؤمن إذا كان وحداً، فمسته أن يقف عن يمين الإمام، كما قاله جمهور الفقهاء. "وأحد" بأدني" ضم الأضمة وإبدال المعجمة، قاله الرزقي. وفي الفتح الرحامي يسكون الدال، وكلاهما يصح. قال محمد: الأدن بالضم ويصمتين معروف، جمعه أدان اليمنى حال كونه "يغتنها" أي يملكها، صاهره أن أحد الأدن كان لإدارته من يسار إلى يمين. ويؤيده رواية البخاري في التفسير: "فأحد بأدني، فأدري عن يمينه"، ويحتمل أن يكون بعد الإدارة بصلحة أخرى. ويؤيده رواية محمد بن نصر: "فعرفت أنه إنما صنع ذلك؛ ليؤسسي بيده في ضمة ليل، ونسبته: فجمعت إذ أعفيت أحد شحمة أدني، فأنظر أن المثلث كان متعدداً. قال البخاري: قيل: وقتلها إما ليسه على مخالفة السنة، أو يبرداً تيفطه لحفظ تلك الأفعال، أو ليرين ما عنده من العباس، لرواية: فجمعت إذ أعفيت أحد شحمة أدني الحديث. قال الحافظ: أحد بأدني أولاً لإدارته من اجانب الأيسر إلى الأيمن، ثم أخذها أيضاً بتأنيسه؛ ليكون ذلك بدلاً. "فصلي ركعتين، ثم ركعتين" صاهر بلفظ "ثم" الفصل، ووقع التصريح به في رواية طلحة بن نافع، حيث قال فيها: "يسمى من كل ركعتين، ويؤيده رواية مسلم من رواية عبيد بن عبد الله بن عباس بتصريح الفصل: "وأما استاك بين كل ركعتين" إلى غير ذلك. "ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين" ذكرها ست مرات، فأخمة ثلث عشرة ركعة غير الوتر، ثم أوتر بواحدة عند من قال به مستسطاً من موطأ الصحيحين، فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة؛ لأنه إذا صلى ركعتين ركعتين ست مرات، فتكاملت الركعات ثلث عشرة ركعة، وكانت صلاته =

فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِهِ، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتُلُهَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَدِّنُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

٢٦٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ بْنُ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: لَأَرْمُقَنَّ اللَّيْلَةَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

= ثلاث عشرة ركعة، فمبنى الوتر إلا ركعة واحدة. ووتر ثلاث ركعات عند من قال به كما هو مخصوص برواية سني ومسلم، ومقتضىهما عن ابن عباس رضي الله عنه. قال: "كتب عند النبي ﷺ قدم، فتوصاً واستاك، وهو يقرأ هذه الآية". **المرساة** (القرة: ١٦٤)، ثم صلى ركعتين، ثم عاد، فنام حتى سمعت نغسه، ثم قام فتوصاً الحديث، وفي آخره: "ووتر ثلاث" أخرجه سني بصرف، ونقصه، وأنت حينئذٍ انقص قاص على المظهر، فيحمل على أن الركعتين الأخيرتين من روايته ثلث مضممتان إلى الوتر، ولا يذهب عني أن روايته ثلاث ركعات على أنه صلى ثلاث نبيه ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي الفجر، وحتفت الرواية في ذكر الركعات في تلك الليلة، كما بسطها الحافظ في "الفتح".

ثم اضطجع **ح** كما كان عادته يسره. قال في الفجر رحمني: قال نقضي: فيه أن لا يصحاح كان قبل ركعتي الفجر، وفيه رد على من قال: إنه كان بعد ركعتي الفجر، وذهب مالك وجمهور إلى أنه بدعة كما قاله إمامي. قلت: وقد كلام عليه مسطور يرجع إليه. حتى جاء مؤدّن لئلا كما في رواية البخاري. وله في الأخرى "ثم اضطجع، فنام حتى فتح، ثم قام" فقصي وقد غمد أن يوم لأداء بين ناقص بوصوء ركعتين سه لفجر خفيفتين كما سيأتي في هامها. ثم خرج إلى مسجد فقصي "ثم الصبح" أي فرضه، قال إمامي: وقد أخرج البخاري هذا الحديث في ثلث عشر موضعاً. وقال الحافظ: إن قصة مبيت ابن عباس رضي الله عنه يعيب على الظن عدم تعددها، فلها ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه لأكثر، والأحفظ أن ما حاشهم فيه من هو دونه، ولا سيما بـ رد أو نقص.

لأرمل فتح اضمره وإسكان وراء وصفه اسم وفتح انقاف واليون انقصة، أضمر اضطر إلى شيء شرط بطر بعده. واستعير ههنا مضيق الضرع، وعدم عن الماضي، فمبنى: رُمقت استحصراً لثبث الخانة الخاصة ليقررها نسمع منع تقرير أي لأضرب. قاله برزقاني. وقال نقاري: برموق: ضمر إلى شيء على وجه مرافقه والحفاظ، ومعنى الحفظ. "ليلة" أي في هذه الليلة، حتى أرى كم صلى، كما في "شرح مظهر". قال نقاري: وعنه رضي الله عنه كان خارجاً عن الخجرات. صلاة رسول الله ﷺ أي نافلة من الليل، وإلا فالغريضة وغيرها قد كان يشهدها في أكثر الأيام بدون التكيف. قال أي ريد. فتوسدت "صبيعه منكم عنته" أي عنته به أي جعلته كالوسادة =

قال: فتوسدت عتبه أو فسطاطه، فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين طويلتين طويلتين، ثم صلى ركعتين، وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما.

= يوضع رأسي عليها، فل بعد حركة، سكفة سب أو عيا منها. وفي "أجمع" هي في الأصل "سكفة سب، وكل مرفاة من درج عتة" أو فسطاطه بضم الفاء وكسر هاء بيت من لشعر. قال اساجي: الفسطاط، بوح من عتاب، والفسطاط مجتمع المنصر، والخبر بالتفسير الأول أشبه. والظاهر أن عتة أو شت من الروي قال لغاري هو شت من شعر، فكون مرد من نوسده بوسد عتته، فهو شت من الروي عن ريد أنه بوسد عتته بته أو عتة فسطاطه. والظاهر الثاني: لأن لإصلاح على صلاته. كما يتصور حال كونه في حيمه في زمان سفر حاي عن لأروح المصبرات. "فقام رسول الله ﷺ إلى الصلاة، وخط مسج: "فصلى ركعتين حقيقتين، ثم صلى ركعتين صويتين صويتين" حدث "فصلى ركعتين صويتين صويتين" يريد بذلك السعة في طولها طويلا كذا في أكثر السج ثلاث مرات، وفي بعضها: تشية لفظ "صويتين" قال اساجي: انفراد جني من جني في هدا سب بأمرين، أحدهما: في الركعتين الأولىين صويتين، وسائر أصحاب "أنوطاً" قالوا: عن مالك في الأول حقيقتين، ويحتمل أن يكون في فعل ذلك افتتاحاً لإصلاحه، ويحتمل أن يكون فعله تحة لمسجد إن كانت صلاته في المسجد، وقيل لماك فيمن يريد تطويل السج بدأ بركعتين حقيقتين، وذكر ذلك، وقال: يركع كيف يشاء، وإذا أكر من هدا أن يكون سة النقل في كل وقت، حتى لا جرى غيره، أو يكون تأول الحديث على أنه كان في المسجد، فيصع في غير مسجد، والله أعلم. والموضع الثاني: أنه قال: "طويتين" ثلاثاً، وسائر أصحاب "أنوطاً" يقولون ذلك مرتين. قال الرقائي: قال ابن عبد البر: أن جني أسقط ذكر ركعتين حقيقتين، وذلك خطأ واضح؛ لأن المحفوظ عن جني من حديث ريد من خالد وغيره أنه بفتح الحاء بركعتين حقيقتين، وقال أيضاً: صويتين مرتين، وغيره يقول ثلاث مرات، فهو جني في الموضعين، وذلك مما عد عليه من سقطه وعقبه، والعبط لا يسلم منه أحد. قال الرقائي: وهو يعني بون ابن عبد البر هو اصواب لا ما فاه اساجي؛ فإنه في روايه مسج وغيره من طريق مالك ثلاثاً. ثم صلى ركعتين، وهما أي الركعتان "دون اللتين" أي الركعتين اللتين قبلهما يعني في الطول.

ثم صلى ركعتين الخ وهما أي الركعتان كذلك دون اللتين قبلهما في الطول، ومعنى ذلك أن آخر الصلاة مسي على التحفيف عما تقدم، ولذا شرع هذا المعنى في الفرائض، قاله اساجي. ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين كذلك وهما دون الركعتين اللتين قبلهما، ثم صلى بعد ذلك ركعتين أخريتين وهما دون =

الأمر بالوتر

٢٦٦ - مالك عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا.....

= ركعتين اثنتين قسهما هكذا في جميع السجح الموجودة عندما يرويه جني من جني من مصرية وهندة بذكر: ثم صلى ركعتين وهم دون اثنتين قسهما خمس مرات، واحتلفت روايات حديث سب في ذكر عدد هذا المقطع، ففي جميع نسخ 'موطأ' برواية جني خمس مرات. وفي 'حاشية المختار' عن 'عيسى'، وفي 'شمائل الترمذي': كثر خمس مرات، وكذا وجدت ذلك في نسخ الكتاب. فعلى هذا هي عشر ركعات، وركعتان صويتان للصويتان في أول الحديث، وركعتان الحقيقتان قبل ذلك كما تقدم، فهي أربعة عشر ركعة بدون بوتر، وبمجموع كان ثلاث عشرة ركعة كما سيأتي، وإنما أن جعل ذكر هذا المقطع خمس مرات على أنهم كما سيأتي، أو يؤون بأن لم يعتد بها ركعتان الحقيقتان في أول الصلاة، كما حكى 'مثال' هذا التوجيه عن تراج حديث، ويحتمل عدي توجيهها آخر لتصحيح الكلام، وهو أن قوله: 'فدلت ثلاث عشرة ركعة' مدرج من أحد الرواة، ذكره باعتبار مجموع ما روي، وإنما لم يكن في المذكور ذكر الركعتين حقيقتين لم يعدهما، وعد لوتر واحد، فإني يرى بوتر ثلاث ركعات يكون المجموع عنده خمس عشرة ركعة، أو سبعة عشرة ركعة، وهذا كنه على نسخ التي بأيدينا، وذكر الحصب في 'السكاة'. أن هذا المقطع في 'موطأ مالك' أربع مرات، فعلى هذا زيادة الخمس في السجح الموجودة وهم من السجح، ولا يكون المذكور في 'رواية ثلاث عشرة' إلا جعل بوتر ثلاث ركعات. 'ثم بوتر' بواحدة عند من ذهب إليه، وثلاث عند من قال به، 'فدلت' لركعتين بوردية في حديث 'اموطأ' مع قطع النظر عن الركعتين الحقيقتين، وجعل بوتر واحدة ثلاث عشرة ركعة.

الأمر بالوتر. وهو وجوب بوتر المستسط من لفظ الأمر. قال الشافعي: ذهب مالك إلى أنه غير واجب، وبه قال الشافعي، وقد أورد حقيقة: هو واجب وليس بضر، والواجب عنده دون الفرض وفوقه سب. قال من رشد في البداية: أما عدد الواجب من الصلوات، ففيه قولان، أحدهما: قول مالك والشافعي والأكثر. أن الواجب هي الخمس صلوات فقط لا غير. والثاني: قول أبي حنيفة: إن بوتر واجب مع الخمس، وسب اختلافهم الأحاديث المتعارضة، أما الأحاديث التي مفهومها وجوب الخمس فقط، بل هي نص في ذلك ومشهورة، ومن أبيها ما ورد في حديث الإسراء المشهور: "أنه ما منع الفرض إلا خمس قال له موسى: رجع إلى ربك؟ فإن أمتك لا تطيق ذلك، قال: ه جعة، فقد علم أن خمس وهي خمس لا خمس بعد ذلك". وحديث الأعرابي المشهور: قال له **خمس** خمس. فقال هل علي غيرهن؟ قال: لا. لا. لا. ثم ذكر لأحاديث التي مفهومها وجوب بوتر، وسيأتي بيانه، وانعجب من الذين استدلووا على خلاف الختفة بروايات الخمس ونحوها، فإن الختفة لم يقولوا: إنها سادس المكتوبات، بل قالوا بالوجوب.

= قال في "البدائع": أما عدد الصلوات فالخمس ثبت ذلك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة من غير خلاف بينهم، وهذا قال عامة الفقهاء: إن الوتر ستة، ولا يبرء هذا أنا حبيبة؛ لأنه لا يقول بفرسية الوتر، وإنما يقول بوحونه، ويفرق بين الواجب والفرص كما بين اسماء والأرض. قلت: فعلم بذلك أن الروايات الدالة على فرسية الخمس لا يخاف الحمية رأساً، ولو سلم فذهب جمهور الفقهاء إلى إيجاب بعض الصلوات دون بعض، ذهب جماعة منهم إلى وجوب العيدين، وقال أحمد: هو فرض كفاية، وذهب أهل الظاهر إلى وجوب تحية المسجد، وأجمعوا على أن التهجيد كان واجباً، ثم نسخ، وذهب جماعة منهم إلى بقاء إيجابه على النبي ﷺ، فهل كان حارحاً من الفروض ليلة الإسراء، وقال ﷺ: "لا تسب علي، ولا تحرق علي، ولا تجرح علي، ولا ياتي رمضان حشياً أن يكتب عليكم، فمن يعرف النبي ﷺ معنى كلامه تعالى: ما يدل القول لدي، أو يكس في أمس من ذلك، وفيه حكاية، وهي: أن يوسف بن خالد اسمني سألت أنا حبيبة عن الوتر، فقال: هي واحدة، فقال يوسف: كبرت يا أنا حبيبة؟ وكان ذلك قبل أن يتلمذ عليه، كأنه فهم من قول أبي حبيبة - أنه يقول: إنها فريضة، فرغم أنه راد على الفرائض الخمس، فقال أبو حبيبة بيوسف: أيهولي إكفاراك إياي؟ وأنا أعرف الفرق بين الواجب والفرص كعرق ما بين السماء والأرض، ثم بين له الفرق بينهما، فاعتذر إليه، وحسن عده لتعمه بعد أن كان من أعيان فقهاء البصرة، وإذا لم يكن فرضاً لم تنصر الفرائض ستاً، وبه تبين أن زيادة الوتر على الخمس ليست مستحلاً لها.

قلت: واستند الحنفية على وجوب إيواء الروايات وثأر شهيرة كثيرة، منها: ما رواه أبو داود عن يزيد مرفوعاً: **مَنْ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فَهُوَ كَأَنَّكَ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ**، وهذا حديث صحيح، ولذا أخرجه الحاكم في صحيحه، وصححه، ومنها: ما رواه أبو داود عن علي مرفوعاً: **مَنْ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فَهُوَ كَأَنَّكَ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ**، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن. ومنها: ما أخرجه الصحاوي عن حارثة مرفوعاً: **مَنْ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فَهُوَ كَأَنَّكَ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ**، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن. ومنها: ما أخرجه الصحاوي عن حارثة مرفوعاً: **مَنْ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فَهُوَ كَأَنَّكَ جَاءَ بِمَنْعَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ**، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن.

ومنها: حديث أبي بصرة أخرجه الطحاوي عن أبي ثيمه عن عمرو بن العاص، يقول: أحرني رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **إِنَّ أَوَّلَ مَا يَنْفَعُ الْمَرْءَ مِنْ عَمَلِهِ أَنْ يَكُونَ عَسَاكِرًا** صحيح.

لا هي **عَسَاكِرًا** قال أبو ثيمه: فكنت أنا وأبو در قاعدين، الحديث أخرجه الصرياني أيضاً في "الكبير" نحوه، وعن أبي ثيمه الحيشالي: أن عمرو بن العاص **حُظَّ النَّاسُ يَوْمَ الْحَمْعَةِ**، فقال: إن أنا بصرة حدثني أن النبي ﷺ قال: **بِمَنْ دَعَاكُمْ عَسَاكِرًا هِيَ عَسَاكِرُ عَشْرِ مِائَةِ عَشْرٍ** قال أبو ثيمه: فأحد بيدي أبو در **عَسَاكِرًا** فسار في المسجد إلى أبي بصرة، فقال: **أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** قال أبو بصرة: أنا سمعته من رسول الله ﷺ.

رواه أحمد والحاكم والطبراني، وإسناده صحيح سكت عنه الحاكم ومنها: حديث أبي هريرة - أخرجه أحمد في مسنده مرفوعاً بلفظ: **مَنْ دَعَاكُمْ عَسَاكِرًا هِيَ عَسَاكِرُ مِائَةِ مِائَةٍ** ومنها: حديث عبد الله بن عمر وأخرجه أحمد أيضاً مرفوعاً =

نقطة: ... ثم ... وأخرج عنه الأثر فصي. ومنها: حديث من عاص ...
أخرج عنه الأثر فصي نقطة: ... رسول الله ... أخرج عنهم ... في وجهه. فقال ...
... وصعقه الأثر فصي، لكن يقويه الروايات المتقدمة، وأخرج عنه أيضاً ... ومنها:
حدث عبد الله بن يزيد عن ... مرفوعاً: ... أخرج عنه أبو داود وأحمد، وصححه
قاه الربيعي ومنها حديث عائشة ... أخرج عنه أبو يزيد السبوسي في كتاب لأسرار ... قالت قال النبي ...
... ومنها: حديث أبي سعيد خدري ... أخرج عنه أحمد في المستدرک
مرفوعاً: ... مرفوعاً: ... صحيح على شرط الشيخين ...
ونقل تصحيحه ابن الحصار أيضاً عن شيبه، وأخرج عنه الترمذي قال البيهقي: رواه الأثر فصي وأخبره، وإسناده
صحيح، وأنت خير بأن وجوب القضاء فرع لوجوب الأداء.

ومنها: حديث ابن مسعود ... أخرج عنه مرفوعاً نقطة: ... ومنها: حديث معاذ بن جبل ...
قال الأعرابي: ما تقول؟ قال ليس لك ولا أصحابك، وأخرج عنه أبو داود أيضاً. ومنها: حديث معاذ بن جبل ...
أخرج عنه أحمد في مسنده أن معاذ قدم الشام وأنه شام لا يبرون، فقال معاوية: ما رأي أهل الشام لا يوترون؟
فقال معاوية ووجه ذلك عندهم؟ قال نعم، سمعت رسول الله ... يقول: ... ومنها: حديث ...
... ومنها: حديث ... ومنها: حديث أبي هريرة ... أخرج عنه أبو عمر في الاستدكار مرفوعاً نقطة:
... ومنها: حديث أبي أيوب ... أخرج عنه الأثر فصي مرفوعاً نقطة: ...
الحديث قاه العيني، وأخرج عنه أبو داود والبيهقي وابن ماجه عنه مرفوعاً نقطة: ...
الحديث، وصححه قطب حلق شوب نرومي شكك: قال الخفوق يجب أدؤه إن استحسن صاحب الحق، ورواه
ابن حبان وأحمد وأحمد، وقال علي شريهما، ومنها: حديث سفيان بن عمار، وأخرج عنه الطبراني في
الأوسط مرفوعاً نقطة: ... وفي مسنده، يتابعين من عمرو وثقة ابن حبان، وصعقه
الأثر فصي ومنها: حديث عتبة بن عمرو وعمرو بن حصص أخرجهما الطبراني في الكبير والأوسط عنهما
نقطة: ... ومنها: حديث ... ومنها: حديث ... ومنها: حديث ...
وأخرج عنهما أيضاً إسحاق بن راهويه في مسنده. ومنها: حديث عبد الله بن أوفى أخرج عنه البيهقي في
الخلافيات نقطة: ... ومنها: حديث ... ومنها: حديث عبد الله بن عمر ...
مرفوعاً: ... ومنها: حديث ابن عمر ... أيضاً مرفوعاً نقطة:
... رواه مسلم. قال الشوكاني: وأخرج عنه أبو داود والترمذي وصححه، وأحمد في
المستدرک. ومنها: جملة روايات صلاة ... ونقص ووتر على لأرض.

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى،

= ومنها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: ... من ... صلاة ... رَوَاهُ حَمَادَةُ إِلَّا سَحَارِي. ومنها: حديث جابر مرفوعاً بلفظ: من حرق ... لا ... في ... من ... الحديث رَوَاهُ مُسْنَدُ. ومنها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ: ... من ... صلاة ... رَوَاهُ إِبْرَاهِيمَ. قال الحافظ في 'الدرية': إسناده حسن. وقال الأربدي في 'عقود الجواهر': إسناده حسن. ومنها: حديث بن عمر مرفوعاً: ... وفي رواية: ... الله ... من ... صلاة ... وفي رواية: ... الله ... من ... صلاة ... وفي رواية: ... الله ... من ... صلاة ... عن أبي يعقوب: عن حدثه ابن عمر، وإسناده فيه محمد كما بسط في محله، وروى مثل ذلك عن أبي هريرة والاستدلال بهذه الروايات بوجوه، الأول: غاية الاهتمام بشأنه، حتى روي إجماع النوحه، وصعود المنبر، وتجهيد الخطبة حمد الله والثناء عليه، والأمر باحتماح الصحابة، وإن كان الأخيرة من حمير لعمري، وغير ذلك كما ورد في بعض طرق هذه الروايات، وهذا كله من شواكل القرص. والثاني: أن متون أكثر هذه الطرق مضروحة بصيغة الأمر، وحقيقة الأمر الوجوب. والثالث: لفظ الريادة، وفيها أيضاً استدلال بثلاثة وجوه، الأول: أنه أصاف الريادة إلى الله تعالى، وإسناده تصاف إلى النبي ﷺ، والثاني أنه قال: 'رأدكم' والريادة إنما ينحقق في الواحات: لأنها محصورة العدد لا في السواحل؛ لأنها لا نهاية لها. والثالث: أن الريادة على الشيء، إنما تحقق إذا كان من جنس المزيد عليه، كذا في 'التسقي'.

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَارِ خَافِصَ: وَقَدْ سَقَى فِي بَابِ الْخُفِّ فِي الْمَسْجِدِ: أَنْ السُّؤَالَ الْمَذْكُورَ وَقَعَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ. قُلْتُ: وَلَقَطَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو: "أَنْ رَحَلَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ يَعْصَبُ، فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟" أَحَدِيثٌ، وَبَيْنَ الْمَسَائِلِ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَفِي رِوَايَةِ سَحَارِي: "أَنْ رَحَلَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟" وَلِظَاهِرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ كِفَايَةِ عَدَدِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ اللَّيْلِ إِنْجَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: وَكَذَلِكَ صَلَاةُ النَّهَارِ، وَإِنَّمَا حَرَّجَ سَأُلًا عَنْ الْمَسَائِلِ، لَا يَقَالُ: إِنَّ أَحَدِيْثَ مُخْتَصِرٌ لِمَا فِي رِوَايَةِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهِ: 'صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ'؛ لِأَنَّ رِيَادَةَ لَفْظِ 'النَّهَارِ' فِي هَذَا حَدِيثٍ مُسَكَّرٌ عِنْدَ مَحْدَثَيْنِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ أَعْبَوْا هَذِهِ الرِّيَادَةَ، وَعَمِلَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا سَنَاسَائِي إِذْ أُحْرَجَ هَذِهِ الرِّيَادَةُ، وَحَكَمَ عَلَى رَاوِيهَا أَنَّهُ أَحْطَأَ فِيهَا. 'مَثْنَى مَثْنَى' تَقْدِمُ مَعَادَ الْكَلَامِ فِي فِقْهِهِ، وَجَوَابُهُ: يَقُولُهُ: 'مَثْنَى' يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسَائِلَ طَلَبُ كِفَايَةِ الْعَدَدِ لَا مَطْلَقُ الْكِفَايَةِ، وَتَقْدِمُ أَنَّهُ حَصَرُ بَاعْتِبَارِ مَا دُونَ الرُّكْعَتَيْنِ لَا مَا فَوْقَهُمَا؛ لِأَنَّ جَانِبَ الرُّوَايَاتِ الْوَارِدَةَ فِي مَعْنَى. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَقَابُلُهُ بِإِتَارِ الْوَاحِدِ أَيْضًا.

فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تَوَتَّرَ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى."

واحد الخ: مفردة عدد من قال به، ومضافة إلى ركعتين مما مضى عند من ذهب إليه. 'توتر' هذه الركعة 'له' أي لمضى. 'ما قد صلى' قيل ذلك من سوره. حثفت لأئمة في عدد ركعات الوتر، فقالت لأئمة الثلاثة وجماعة من الصحابة والتابعين بإتفاق ركعة الواحدة، وقال إمام الأئمة أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد بإتفاق ثلاث ركعات. قال ابن العربي: وحذر سفيان الثوري الإتيان بثلاث ركعات، وهو قول مالك في النسياء. قلت: وهو مذهب جمهور السلف. قال ابن العربي: روى ابن أبي شيبة عن حماد بن عمار: أن أبا بكر بن محمد لا يسلم إلا في حره، وقال ابن جرير: أن أبا بكر بن محمد لا يسلم إلا في حره، وروى صحابي عن عمر بن عبد العزيز: أنه أنشد الوتر بأندلس يقول: فقهاء: ثلاث لا يسلم إلا في حره، وإمام الفقهاء بأندلس علي بن إسماعيل الثلاث تسمية واحدة بينك خطأ قبلنا قل: اختصاص ذلك أبي حنيفة والثوري وأصحابهما، ومن قال: بوتر ثلاث لا يقص بيهن عمر وعبيد بن مسعود وحذيفة وأبي بن كعب وابن عباس وأبو أمامة وعمر بن عبد العزيز والفقهاء بسعة وأهل كوفة. قلت: والفقهاء السبعة هم سعيد بن المسيب، وعروة، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وإسحاق بن زيد، وعبد الله بن عبد الله، وسليمان بن يسار. كلهم قالوا: بوتر ثلاث لا يسلم إلا في حره. قال البيهقي: وعن أبي حنيفة، قال: سألت أبا العالية عن الوتر، فقال: علمنا أصحاب محمد أن يوتر مثل صلاة المغرب، غير أنما يقرأ في شائفة، فهذا هو المنع، وهذا وتر النهار، روى الصحابي، وإسناده صحيح. وعن القاسم بن زيد: رأينا أناساً من أدرك يوترون بثلاث، وإن كلاً توسع، وأرجو أن لا يكون شيء منه بأس. روى البخاري وأخرج محمد بن نصر في قيام الليل عن عبيد بن الساق: أن عمر بن الخطاب لما ذهب إلى مكة بعد اعتياده لحره بوتر ثلاث ركعات، وأوتر معه ناس من المسلمين، وفي رواية: لم يسلم إلا في حره، وقيل للحسن بن علي: كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أوفقه من ابن عمر كان يهضم في ثلثة بالسكر، وعن عبد الله: صلاة المغرب ووتر صلاة النهار. ووتر الليل كوتر النهار، وعن أنس: أنه أوتر ثلاث مثل المغرب يسلم بيهن. وعن أبي العافية: قيل وتر وسنهار وتر، فوتر النهار صلاة المغرب، ووتر الليل مثله، وعن جابر بن عمرو شعاع، وعن بكر بن رستم: سمعت الحسن ومحمد وقتادة وبكر بن عبد الله ثلثي ومعاوية بن مرة ورياس بن معاوية يقولون: الوتر ثلاث. وعن أبي إسحاق قال: كان أصحاب علي وعبد الله لا يسلمون في وتر بين الركعتين، وأخرج محمد في 'موطئه' عن ابن مسعود: قال: بوتر ثلاث كالثلاث المغرب، وقال ابن عباس: بوتر كصلاة المغرب، وأخرج البيهقي عن أنس بن مالك: قال: 'دعنا ما بكر بيلاً، فقد عمر' يعني بوتر، فقام وصنعوا وراءه فصلى بوتر ثلاث ركعات لم يسلم إلا في حره أخرج الطحاوي، وإسناده صحيح، والآثار فيها كثيرة بسببها لطحاوي وغيره، وهذه الآثار حجة من قال: بوتر ثلاث. قال البخاري: ولا يوجد مع إجماع حدث يدل على ثبوت ركعة مفردة في حديث صحيح ولا ضعيف، وقد ورد انتهى عن أنس بن مالك ومرسل، ومرسل حجة عند الجمهور.

٢٦٧ - **ماثل** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَبَانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى الْمُخْدَجِيُّ سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنَّ الْوُتْرَ وَاجِبٌ، قَالَ الْمُخْدَجِيُّ: فَرَحْتُ إِلَى عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَأَعْتَرَضْتُ لَهُ وَهُوَ رَائِحٌ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ عِبَادَةُ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، ...

يدعى **الخ** ساء المجهول "المخدجي" ميم مصمومة فحاء معجمة ساكنة، ففتح دال مهمله وكسرها، فحيم فتحتية: سمة بن مخدج بن احارث كما في "الترتيب". "سمع رجلاً بالشام يكنى أبا محمد" الأنصاري صحابي، حتم في اسمه. 'يقول' أي أبو محمد: "إن الوتر واجب" وبه قال ابن المسيب وغيره كما تقدم. 'قال المخدجي: فرحت' منكم من الرواح 'إلى عبادة بن الصامت' بن قيس الأنصاري الحررجي المدني، أحد البقاء الدرري، صحابي جليل القدر، مات بالرملة سنة ٣٤هـ، وله ٧٢ سنة، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية . "فاعترضت" أي تصدبت له وتطلبته "وهو رائح إلى المسجد" فآخبرته بالذي قال أبو محمد 'الأنصاري' من أن الوتر واجب، وفيه استراحة الفتوى مما حلف من المسائل في الطرق، وأيضاً إعلام المفتي بما قاله غيره عسى أن يتدبر فيه. "قال عبادة" بن الصامت: "كذب أبو محمد" أي عبط ووهبه، وتقدم معنى الكذب. قال الناجي: الكذب على ضربين، أحدهما: لا يأثم صاحبه، وهو على ضربين، أحدهما: أن يقع فيه على وجه السهو والغلط. والثاني: أن يتعمد ذلك في ما يجب فيه الكذب، مثل: أن يستتر رجلاً يسأل عنه من يريد قتله ظمناً، فيحب عبه الكذب. والقسم الثاني: ما يأثم صاحبه، وهو فيما يتعمد الكذب في غير مثل هذا، انتهى معناه.

خمس صلوات الخ متندأ 'كتبهن' أي فرصهن 'الله عز وجل على العباد' حبر المتندأ، ووجه الاستدلال: أنه إذا لم يكتب إلا الخمس، فأفاد أن الوتر لم يكتب، ولا يرد هذا الحديث على من ذهب إلى وجوبه لوجهين، الأول: لأنه يستدل بقوله ﷺ الحديث، فعلم أنها زيادة على هذا الخمس، فيحتمل أنه وجب بعد ذلك. والثاني: أن الاستدلال به من مفهوم العدد، وليس نجعة عند جماعة من أهل الأصول، وهذا لم يذهب إلى وجوبه بمعنى الفرض، وأما الحنفية فلا يرد عليهم أصلاً؛ لأنه لا معارضة عندهم في قول أبي محمد: إن الوتر واجب، وقول عبادة: المكتوبة خمس؛ لأن الواجب عندهم دون المكتوبة والفرض كما تقدم عن محاهده؛ إذ قال: الوتر واجب ولم يكتب، وتقدم عن إمام الأئمة أي حبيفة صاحب المذهب: أنا أعرف الفرق بين الواجب كفرق ما بين السماء والأرض، ثم المشهور عند فضلاء الدرس وشرح الحديث: أن حديث الباب حجة على الحنفية، ولا يمكن الاستدلال به على خلاف الحنفية لوجوه الثلاثة المذكورة، نعم هو حجة للحنفية بلا مرية في ذلك؛ فإن المسألة =

فَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتَحْقَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ مِنْهُنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ".

٢٦٨ - **مالك** عن أبي بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار، أنه قال: كُنْتُ أُسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ،

= تختلف فيها لأصحابنا: أبو محمد وعادة، وذكر عادة . مستند. ولا حجة في مستنده هذه الوجوه الثلاثة المذكورة، ولم يذكر أبو محمد مستنده في ذلك، فهو إذاً قول صحابي لم يدرك بالقياس، فيكون في حكمه مرفوع كما ثبت في الأصول: لأن أنواع الأحكام من الغرض والوجوب وغير ذلك مما لا مدخل بقياس فيه، فيكون قول أبي محمد: إنه واجب مرفوعاً حكماً، فهو حجة للحقيقة لا تردد، فأمل، ولا أخذه في غير هذا مختصر.

فمن جاء من وأدهش حيث لم يضيّع منهن شيئاً قال ابن عبد البر: ذهبت صائفة إلى أن التصبيع مشترك بينهما أن لا يقيم حدودها من مرعات الوقت والظاهرة وإتمام الركوع والسجود، ويؤيده لفظ ترمذي وفي دود: من أحسن وصوّه وصلاهن وقتهن، وأنه ركوعهن وسجودهن وحتوعهن . استحقاق خفهن قال لاجي: حتر عن تسهوه واستيساب، فمن نقص منهن شيئاً علماً بذلك وقادر على إتمامه، فقد مسح لذي لا عهد له. كان به عهد لله تبارك وتعالى 'عهد' وهو الأمان والوثاق. قال لغاري: العهد حفظ الشيء ومراعاته حالاً فحالاً، سمي ما كان من الله تعالى على طريقة المخارفة لعادته عهداً على جهة مقابلة عهده على العباد؛ لأنه وعد بقبول حفظ عهده أن لا بعدهم، ووعد حقيق أن لا يخلفه، فسمي وعده عهداً؛ لأنه وثق من كل وعد. أن يدحه خبة مع السابقين، أو من غير تقدم عذاب. قال الزرقاني: أن يدحه 'خير متداً محذوف أي هو، أو صفة 'عهد'، أو بدل منه. "ومن لم يأت من على لوجه المطلوب شرعاً فليس به عهد لله عهد إن شاء عبده عدلاً، وإن شاء أذحه خبة رحمة فضلاً، وهذا نص في أن تارك صلاة لا يكفر، ولا ينحط عده، بل هو تحت المشيئة. قال الساجي: فيه رد من قال: لا يعقر له، وإن قال: إنه كافر، ونعني أنه يأت به مع إيمانه، منحصراً.

قال سعيد بن يسار نروي، أعاد ذكره في رويته جي، ونقط محمد: فكنت أسير معه، وأخذت معه حتى بد حشيت أن يصبح الفجر تحلفت فترت فأوترت، أحديب. فلما حشيت صبح الصبح فيه حجة من قبل بقوت وقته بصبح فجر، ونقط محمد أوصح في ذلك. "ترت" عن مركوبي 'أوترت' على الأرض، أنه أدركته ولحقت به، "فقال لي عبد الله بن عمر" **ﷺ** "أين كنت؟ فقلت له. حشيت الصبح" أي خفت طلوع الفجر بفوات الوتر، وفيه حجة أيضاً من قبل بقوت وقت الوتر بظنوع الفجر؛ لأن ابن عمر **رضي الله عنهما** لم يسر على ذلك الخشية، وسبأني مذهب الأئمة فيه. فترت فأوترت' على الأرض، "فقال عبد الله بن عمر" "أليس لك في رسول الله أسوة" =

ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ لَهُ:

= تكسر همزة وصلها: ما يتأسي به، وهو معنى الغدوة "حسه" فقت: على والله فيه الحنف لما يراد تأكيداً وإن
م يختج إليه. "قال" بن عمر: فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على العير قال العبي: العير: الحمل السائل، وقبل
الخدع، وقد تكون للأشئ، وحكي عن بعض العرب: شربت من لبن عيري. وفي "الجامع": العير ممرئة للإنسان
يجمع المذكور والمؤنث من ناس يد رُبَّت حملاً على نعد. فقت: هد بعير. فإذا سئسته فقت: حمل أو وافقه. وجمع
على أفعرة وأدعر وأعير وععران. ويوب عليه السحاري والمخدنون "الوتر على الدابة" قال العبي: ررحم لها نسيها
عني أن لا فرق بينها وبين العير في الحكم. استدله من قال: إن أوتر سنة؛ لأهم جمعوا على أنه لا يصلي المرفوع
على الدواب إلا في شدة خوف حاصة أو عنة مصر، ففيه خلاف، والاستدلال فيه بوجهين: المرفوع منه، ونقول
إن عمر رضي الله عنه الصحابي، ولا يصح الاستدلال بالمرفوع منه؛ لأن الوتر كان واجباً عليه رضي الله عنه، فإيتاره على الراحة
لا يمكن إلا بالعدر. قال ابن عبد البر: جمعوا على أنه لا يصلي المرفوع على الدواب إلا في شدة خوف حاصة أو
عنة مصر، بأن كان الماء فوقه وخفه، ففيه خلاف، فمما أوتر رضي الله عنه على العير عدم أنه سنة.

قال الرزقاني: لكن استشكل بأن من خصائصه رضي الله عنه وجوب الوتر عليه، فكيف صلاه راکباً؟ وأجيب بأن محل
الوجوب انحصار بدليل إيتاره رضي الله عنه راکباً في سفر، وهد مذهب مالك ومن وافقه، والقتل بوجوبه عليه مطلقاً قال:
يختص الخصوصية به وأنه تشريع للأمة بما يبيح بالنسبة في حقهم، وبعده لا يعفى، والخصائص لا تثبت بالاحتمال.
قلت: ولا حجة فيه ولا نصف حجة على من قال بوجوبه؛ لأهم قالوا: إنه كان قبل الإيجاب مستحباً، فيمكن حمله
على ذلك الأوان سيما إذا ورد ما يحتاجه، أخرج محمد في موضعه عن سعيد بن يسار: أنه رضي الله عنه أوتر على راحلته
قال محمد: جاء هذا الحديث وجاء غيره، فأحب إلي أن يصلي على راحلته تطوعاً ما بدا له، فإذا بلغ الوتر برز،
فأوتر على الأرض، وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وقال أيضاً:
لا بأس بأن يصلي المسافر على دابته تطوعاً بقاء، أما الوتر والكتوبة فإنهما نفسيان على الأرض، وبذلك جاءت
الآثار الكثيرة عن ابن عمر وغيره في الإتيان على الأرض، منها: عن مجاهد قال: "صحبت عبد الله ابن عمر رضي الله عنه
من مكة إلى المدينة، فكان يصلي الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة إلا المكتوبة والوتر، فإنه كان يبرر لهما،
فسألت عن ذلك فقال: كان رسول الله ﷺ يفعله" الحديث. قال العبي: واحتجوا بما رواه الطحاوي بسنده عن
حنيفة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه "أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر على لأرض، ويرغم أن
رسول الله ﷺ كذلك كان يفعل"، وهذا إسناد صحيح، قال: فإيتاره رضي الله عنه على الراحة، فيجوز أن يكون ذلك
قبل أن يعطى أمر الوتر ثم أحكم من بعد، ولم يرحص في تركه، فالتحق بالواححات في هذا الأمر.

فعنه بذلك أن الاستدلال بالمرفوع لا يصح بوجوه شتى، فلم يبق الاستدلال فيه إلا بالآثار، فهو صحيح هذا فيؤول أنه
من مذهب ابن عمر رضي الله عنه، ومذهب الصحابة فيه مختلفة، فهو اقتدى أحد فعل صحابي دون آخر، فلا ضير فيه =

خَشِيتُ الصُّبْحَ فَتَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَنَى وَاللَّهِ، فَقَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ.

٢٦٩ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ فِرَاشَهُ أَوْتَرَ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُوتِرُ آخِرَ اللَّيْلِ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَمَّا أَنَا فَإِذَا جِئْتُ فِرَاشِي أَوْتَرْتُ.

٢٧٠ - **ما** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْوُتْرِ، أَوْاجِبٌ هُوَ؟...

= عَنِ أَنَسٍ يَرْوَى مِنْ أَبِي عُمَرَ . أَيْضًا خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي. وَلَأُوجِبَ عِنْدِي فِي الْخُطُوبِ: أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي عُمَرَ . أَنَّ الْوُتْرَ فِي سِتِّ سَاعَاتٍ كَالْقَصْرِ فِي الْفَرَائِضِ كَمَا حَكَى عَنْهُ فِي "الشُّكَّةِ" بِرَوَايَةِ أَبِي مَاجَةَ. قَالَ فِي "مِفْتَاحِ الرَّحْمَانِي" عَنْ لِعَلَامَةِ الْعَبْدِيِّ: قَالَ أَبُو سَيْرِينَ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَالسَّجْعِيُّ وَأَبُو حَبِيبَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ لَا يَخُورُ وَتَرْتِ إِلَّا عَنِ الْأَرْضِ كَمَا فِي الْفَرَائِضِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَاسِهِ عَبْدُ اللَّهِ فِي رَوَايَةٍ ذَكَرَهَا أَبُو شَيْبَةَ فِي مِصْبَعِهِ، وَعِنْدَ الصَّحَاوِيِّ: أَنَّ الْوُتْرَ عَلَى الرَّاحَةِ قَدْ سَجَّ، وَكَانَ مَا فَعَلَهُ أَبُو عُمَرَ مِنْ وَتْرِهِ عَلَى رَحْلِهِ قُلْ عِلْمُهُ بِنَسْخِهِ، ثُمَّ لَمَّا عِلْمُهُ رَجَعَ إِلَيْهِ وَتَرَكَ الرَّاحَةَ.

فِرَاشُهُ بِالْكَسْرِ مَا يَفْرَشُ. جَمَعَهُ فَرَشَ، كَذَا فِي "الْقَامُوسِ"، وَالْمَعْنَى إِذَا أُرِيدَ الْوُتْرُ قُلْ أَنْ يَنَامَ أَحَدٌ بِالْحَزْمِ، وَقَدْ أَمَرَ ﷺ أَبُو الدَّرْدَاءُ وَأَبَا ذَرٍّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ . أَنَّ لَا يَنَامَ أَحَدُهُمْ إِلَّا عَلَى وَتْرٍ. "وَكَانَ" ثَانِي الْخَفَاءِ "عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ" يُوتِرُ آخِرَ اللَّيْلِ أَحَدًا مَالِقُوهَ، وَأُخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: مَتَى عَمِلْتَ؟ قَالَ: "وُتِرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَقَالَ لِعُمَرَ . مَتَى؟" قَالَ: "آخِرَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: حَسْبُكَ هَذَا؟" وَفِي سَجَّةٍ: حَرَمٌ، وَقَالَ لِعُمَرَ . حَسْبُكَ هَذَا؟ وَأُخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ شَرْطِ مُسْتَمِمْ، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَى حَوْهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبَرَارِ وَالْطَّرِافِيِّ فِي "الْأَوْسَطِ"، قَالَ: سَأَلَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ؟ قَالَ: "أَوْتَرَ أَوْ أَمِيلَ، قَالَ: كَيْفَ؟" قَالَ: "مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قَالَ: مَعَهُ. وَفِي إِسْنَادِهِ سَيِّمَانُ بْنُ الْمَدَرِ اليمَامِيُّ، وَفَدَّ صَعْفٌ. "قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَمَّا أَنَا فَإِذَا تُرِدَّتْ لُحُومٌ وَأُحِثَّ فِرَاشِي؛ لِأَنَامَ" فَأَوْتَرْتُ" قُلْ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ . اتِّسَاعًا لَفَعَهُ أَوْ أَحَدًا بِالْحَزْمِ.

أَوْاجِبٌ هُوَ؟ "وَسُئِلَ؟" فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ" فِي جَوَابِهِ: "قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" وَأَوْتَرَ مُسْلِمُونَ" اِكْتَفَى بِالْمَدِينِ عَنِ الْمَدْلُولِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاجِبٌ بِدَبِيلِ مَوَاطِنِهِ . وَإِجْمَاعُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، قَالَهُ الْقَارِي، قَالَ الرَّائِزِيُّ: "فَجَعَلَ الرَّحْلَ" لِسَائِلِ يَرُدُّدُ عَلَيْهِ" وَيَكْرُرُ السُّؤَالَ، وَيَطْبُطُ الْخَوَابِ الصَّرِيحَ وَلَمْ يَكْتَفِ بِالسَّمْعِ. "وَعَبْدُ اللَّهِ" أَبُو عُمَرَ يَرُدُّدُ جَوَابَهُ، =

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ: أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ.

٢٧١ - مَا لَئِنْ بَلَغَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: مَنْ خَشِيَ أَنْ يَنَامَ حَتَّى يُصْبَحَ فَلْيُوتِرْ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَمَنْ رَجَا أَنْ يَسْتَيْقِظَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُؤَخِّرْ وَتَرَهُ.

٢٧٢ - **ما** عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءَ مُعَيَّمَةً، فَخَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ الصُّبْحَ فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْعِغِمُ، فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا،

- "ويقول" في كل مرة: قد "أوتر رسول الله ﷺ". وأوتر المنعمون" قال الماحي: يختم لـ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه غير واجب. قلت: وكذلك إذا علم ابن عمر رضي الله عنهما أنه واجب، ولم ير الرجل أهلاً لذلك كما ترى، ولم ير الرجل أهلاً هذا المقدار من العلم، وكان يحبره عما هو يحتاج إليه من أنه "أوتر" وأوتر المسلمون بعده، وصوى عنه ما لا يحتاج هو إليه، ويختم أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يتنبأ له حكم ما سأله عنه، فأجاب بما كان وترك ما أشكل عليه. قلت: ويختم أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعرف أنه واجب، وغير هذا السياق؛ لأنه دليل على الوجوب كما تقدم عن القاري، أو تورع في الخواب؛ لعدم سماعه منه شيء في ذلك نصاً، قال ابن عبد الملك: حشي ابن عمر رضي الله عنهما إن قال: واجب يظن السائل وجوب الفرائض، وإن قال: غير واجب يتهاون به ويتركه. قال القاري: وهذا الطريق هو الأحوط.

من حشني إلخ وحاف "أَنْ يام حتى يصبح" أي يدخل في الصباح ينطوع الفجر الثاني في حالة اليوم، "فليوتر قبل أَنْ ييام" حتى لا يعوت عنه الوقت الاحتيازي للوتر عند المناكبة، وتنام الوقت عدا الحنفية والجمهور كما تقدم مسوفاً في وقت الوتر، ومن رجاء أي غلب على طه لعادته أو لأمر آخر "أن يستيقظ" في آخر الليل، فيؤخر وتره إلى آخر الليل؛ فإن ذلك أفضل، قال **عبد بن محمد بن عبد الله بن أحمد**، وتقدم قريباً عن جابر، قال **عبد بن صالح بن عبد الله بن أحمد**، وفي صلاة حم بن مسلم مشهودة، حدثنا **عبد بن حميد بن عبد الله بن أحمد**، وعنه عائشة **بن عمر**، قالت: "من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ، وانتهى وتره إلى السحر"، وروى نحو ذلك عن علي **بن عبد الله بن أحمد**.

فخشى عبد الله: ابن عمر **رحمهم الله** طلوع "الصبح فأوتر" بركعة "واحدة" على وفق مذهبه، ثم انكشف أي ارتفع في أثناء صلاته "العيم، ورأى أن عليه ليلاً" أي رأى النيل باقية، والفجر لم يطلع بعد، فشمع "وتره" بواحدة أي ضم بوتره ركعة واحدة أخرى، فصارت شمعة. قال المجازي: يحمل أنه لم يسلم من الواحدة، فشمعها بأخرى =

فَشَفَعَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ.
 ٢٧٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالرَّكْعَةِ فِي
 الْوُتْرِ، حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ.

= عَنِ رَأْيٍ مِنْ قَالَ: لَا يَجْتَزِئُ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي الصَّلَاةِ إِلَى اعْتِدَالِ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَمِعَ قَبْلَ: وَلِظَاهِرِ
 الثَّانِي: لِقَوْلِهِ: «وَهِيَ بَرَحِي» فَيَكُونُ ذَلِكَ مَذْهَبَهُ، وَالْعَجَبُ مِنْ مِثْلِ النَّاحِي. أَنَّ الْحَقِيقَةَ إِذَا أَوْتَرُوا قَوْلَهُ: «
 وَهِيَ بَرَحِي» أَنَّ يَصْمَحُهَا مَعَ شَفْعَةٍ مُتَقَدِّمَةِ بَدَوْنِ السَّلَامِ أَنْظُرُوا هَذَا الْأَوَّلَ، وَإِذَا احْتَضَرُوا إِلَى ذَلِكَ أَنْفُسَهُمْ
 فِي ثَلَاثٍ بَقِيَ فِيهِ سَكْرَةٌ، وَهَذَا شَوْجِيهِ وَبَرَحِي حَتَرَهُ غَضَبِي أَنْصَبَ، لَكِنْ بَسَّ فِي مَحَبَّةٍ فَإِنَّهُ يَحَالِفُ مَذْهَبَ
 الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَاتِلَ بَقْصِ الْوُتْرِ، فَقَدْ أُخْرِجَ أَحْمَدُ بِسَدِّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَنْ
 الْوُتْرِ، قَالَ: «مَا نَأْتِيهِ أَوْتَرْتُ قُلْتُ أَنَّهُ» ثُمَّ رُدَّتْ أَلْفُ صَبِيٍّ سَلَّمَ، شَفَعَتْ بِوَاحِدَةٍ مَا مَضَى مِنْ وَبَرِي، ثُمَّ
 صَبَّحَتْ مَتْنِي مَتْنِي، هَذَا قَصِيصُ صَلَاتِي «وَوُتِرْتُ بِوَاحِدَةٍ» أَحَدِيَّتِ. ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ مُسْجِدًا،
 «فَمَا خَشِيَ» صَوَّعَ «الصُّبْحَ» بَعْدَ ذَلِكَ «أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ» قَالَ الْبَرَقَانِيُّ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِ— بَقْصِ
 الْوُتْرِ، وَرَوَى مِنْهُ عَنْ عَنِي وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ عَدَدُهُمُ بَرَقَانِي، وَحَكَاهُ ابْنُ مَرْمُودٍ عَنْ حَمَّادٍ مِنْ
 أَصْحَابِ سَيِّدِنَا وَمِنْ عَدَدِهِمْ وَابْنُ وَدَّعٍ بِهِ بِسَاقٍ، ثُمَّ قَالَ بَرَقَانِي وَحَالِفٌ فِي ذَلِكَ حَمَّادُهُ مِنْهُ أَوْ بَكَرُ
 كَانَ يَوْتِرُ قُلْتُ أَنَّهُ، ثُمَّ إِذَا قَامَ صَلَّى وَهُوَ بَعْدَ الْوُتْرِ، وَرَوَى مِنْهُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيشَةَ — وَكَانَتْ تَقُولُ: «أَوْتَرْتُ
 فِي سَنَةِ» بِكَرٍّ لَيْسَتْ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَشَافِعِيٍّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ تَوْبَرٍ وَغَيْرِهِمْ، قُلْتُ: وَهِيَ قُلْتُ لِحَقِيقَةِ
 قَالَ الشُّوَكَايَ: وَهِيَ قَالَ ثَوْرِي وَابْنُ مَسَارٍ، وَحَكَاهُ الْقَاسِمِيُّ عِيَّاسٌ عَنْ كُوفَةِ أَهْلِ غَنَابَةِ، وَحُجَّانَهُمْ قَوْلَهُ: «
 لَا —» وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَسَارٍ وَابْنُ حَرِيكَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ طَلْقِ بْنِ عَنِي، فَإِنَّهُ خَافَ، قَالَ
 شُّوَكَايَ: وَحَسَنُهُ تَرْمِذِي، قَالَ عَدَدُ لُحْفٍ وَغَيْرُ ابْنِ مَرْمُودٍ صَحَّحَهُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَالٍ وَصَحَّحَهُ.

كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ يَعْنِي بَعْدَ شَفْعَةٍ وَقَبْلَ الرُّكْعَةِ ثَلَاثَةً فِي الْوُتْرِ، حَتَّى يَنْكَبُ وَيَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ، وَالْكَلَامُ
 مُتَفَرِّعٌ عَلَى جَوْرِ الْفَصْلِ، فَصَلَّ أَحْمَدُ غَضَلُ بَيْحِ الْكَلَامِ أَيْضًا، وَغَضَلُ بَيْنَ شَفْعَةٍ وَالْوُتْرِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ
 عُمَرَ مَرُورٍ عَنْ بَعْضِ مِنَ الْأَصْحَابَةِ الْأَخَرِ أَنْصَبَ، وَرَوَى عَنْ حَمَّادٍ مِنْ صَحَابَةِ عَدَدِ الْفَصْلِ كَمَا قَدَّمَهُ فِي مَحَبَّةٍ.
 وَابْنُ سَدِّيقٍ: وَعَنْ أَحْمَدَ قَالَ: أَمْعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ ثَلَاثٌ لَا سَلَامَ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ، وَقَالَ الْكِرْحِيُّ:
 أَمْعُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى آخِرِهِمْ حَوْهَ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ أَثْبَتَ الْوُتْرَ بِأَمْدِيَّةٍ يَقُولُ الْعُقَلَاءُ: ثَلَاثٌ لَا يُسَمُّ
 إِلَّا فِي آخِرِهِمْ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مَسْجُودًا فِي رَكْعَاتِ الْوُتْرِ، فَقَوْلُ ابْنِ مَرْمُودٍ، وَأَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ بَصْرٍ عَنْ
 عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاحِ: أَنَّ عُمَرَ مَا دُونَ الْبَكْرِ بَعْدَ عِشَاءٍ لِأَخَرَةٍ أَوْتَرَ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ، وَأَوْتَرَ مَعَهُ نَاسٌ مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمْ يُسَلِّمْ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ» قِيلَ لِلْحَسَنِ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ — كَانَ يُسَلِّمُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ، =

٢٧٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُوترُ بَعْدَ الْعَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا، وَلَكِنْ أَذْنَى الْوُتْرِ ثَلَاثٌ.

٢٧٥ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ وَتُرُ صَلَاةُ النَّهَارِ.

= فقال: كان عمر **ع** أفقه من ابن عمر **ع**. كان يهتص في الثالثة بالكثير، وقد أخرج النسائي عن عائشة: أن النبي **ص** كان لا يسلم في ركعتي الوتر. قال اليموي: إسناده صحيح، وقال إمامكم: على شرط الشيخين، وروى أحمد عن عائشة بسنده نقيض: "ثم أوتر ثلاث لا يفصل بينهن". قال اليموي: بإسناد يعتبر به. قال يحيى: قال مالك: وليس على هذا الأثر "العمل عددا" أهل المدينة بأن يصلي ركعة واحدة فقط لا غير، "ولكن أدى" أي أقل "الوتر" عددا "ثلاث" كما قال به حنيفة، إلا أن الفرق بين الحنيفة والمالكية: أن الثلاث كلهم عددا الحنيفة بتسليمة واحدة، وعند المالكية بتسليمتين، وهذا على رواية "الموطأ"، وفيه روايات أخر ذكرها الباجي، لكن المشهور في متون المالكية هي رواية "الموطأ". قال في "الشرح الكبير": كره وصله بغير سلام لغير مقتد بواصل، وكره وتر بواحدة من غير تقدم شفع، ولو فريض أو مسافر. وفي "المندوة": قال مالك: لا يسعي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قلبها شيء لا في حصر ولا في سفر، لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة.

وتر صلاة النهار وأخرج ابن أبي شيبة برواية ابن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً قال: **صلى الله عليه وسلم** . قال العرافي: إسناده صحيح، وقال ابن ترمذي: أخرجه النسائي وهو على شرط الشيخين، وأحمد عن ابن عمر مرفوعاً: **صلى الله عليه وسلم** . ورواه الدارقطني عن ابن مسعود مرفوعاً، لكن بسنده ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح وقعه على ابن مسعود، وأخرج ابن أبي شيبة عن عائشة، قالت: "أول ما فرصت الصلاة ركعتين إلا المغرب وإلها وتر النهار"، وعن الشيباني عن حبيب عن ابن عمر **ع**. قال: صلاة الليل عليها وتر، وصلاة النهار عليها وتر، يعني المغرب آخر الصلوات، وأخرج عن محمد قال: لا أعظمهم يحتفون أن المغرب وتر صلاة النهار، وعن مجاهد قال: المغرب وتر النهار، وعن ابن سيرين مرسلاً، قال **صلى الله عليه وسلم** . **صلى الله عليه وسلم** . وعن عبد الله: أوتر ثلاث كصلاة المغرب وتر النهار. ومؤدى الكل واحد يعني أن صلاة المغرب توتر صلاة النهار، فكذلك يسعي أن توتر صلاة الليل بوتر، والمثلية تقتضي أن يكون وتر الليل أيضاً كالمغرب، ففيه دليل من قال: إن الوتر ثلاث بتسليمة واحدة، قال الإمام محمد بعد ذكر أثر إمام: وهذا تأخذ، ويسعي من جعل المغرب وتر صلاة النهار أن يجعل وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينها بتسليمة، كما لا يفصل بين صلاة المغرب بتسليم، وهو قول أبي حنيفة.

قال يحيى: قال مالك: مَنْ أوترَ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ فَبَدَأَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَتُصَلِّ فَتُصَلِّ، فَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَىَّ.

الوتر بعد الفجر

٢٧٦ - **مسند** عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَقَدَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ لِخَادِمِهِ: انْظُرْ مَا صَنَعَ النَّاسُ، وَهُوَ يَوْمئِذٍ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، فَذَهَبَ الْخَادِمُ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: قَدْ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الصُّبْحِ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ فَأَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ.

٢٧٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ

ثم قام آخر الليل، فبدأ به أن يصلي التهجيد، فليصل ما شاء مني مني ولا يعيد الوتر، فهو أحب ما سمعت من الآثار في هذه المسألة. أي متعلق "أحب"، والمسألة إجماعية عند الأئمة كما تقدم، وإن روي فيه بعض الخلاف من الصحابة ومن بعدهم.

الوتر بعد الفجر قضاء عبدا حفية، وكذا عند احسانة بدلت عن 'بيل المأرب'، وكذلك هو قضاء عند الشافعية في وجه لهم، وفي وجه مثل المالكية كما قاله الحافظ في 'الفتح'، وأداء عند المالكية إن أن يصلي الصبح، إلا أنه حرج وقته الاحتيازي وفي الضروري. وهل يقضى بعد صلاة الفجر أيضاً يختلف عند الأئمة.

وقد في الليلة 'ثم استيقظ، فقال لخادمه' ثم يسو: "انظر ما صنع الناس، وهو" أي بن عباس 'يومئذ قد ذهب بصره' فلم يمكنه الاجتهاد في الوقت، قال في 'الفتح الرحمان': "قالوا: ذهب بصره؛ لتكلفه في إيصال الماء في عينيه في الوضوء. قلت: لكن المذكور فيما تقدم: أنه كان مسلك أن عمر الصبح في العين في غسل الحانة، فتأمل. "فذهب الخادم" ليصر الناس 'ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من' صلاة 'الصبح، فقام عبد الله بن عباس فأوتر ثلاثاً أولاً' ثم صلى الصبح". **مالك** أنه **بلغه** وهكذا أخرجه محمد بن بصر في 'كتاب الوتر' عن الإمام مالك بلاعاً، أن عبد الله بن عباس وعدة من اصحابه نصحابيين والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعبد الله بن عامر بن ربيعة له رؤية، وأبوه صحابي.

وَعَبَدَ اللَّهُ بْنُ عَامِرٍ بْنُ رَبِيعَةَ قَدْ أُوتِرُوا بَعْدَ الْفَجْرِ.

٢٧٨ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا أَبَالِي لَوْ أَقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَنَا أُوتِرُ.

٢٧٩ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ يَوْمٌ قَوْمًا، فَخَرَجَ يَوْمًا إِلَى الصُّبْحِ، فَأَقَامَ الْمُؤَذِّنُ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَأَسْكَنَتْهُ عِبَادَةُ حَتَّى أُوتِرَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ.

٢٨٠ - **ماث** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ

قد أوتروا إلخ. يعني روي عنهم أنهم صلوا الوتر "بعد الفجر" قضاء عبد من قال به، وفي الوقت الغير الاختياري عبد من ذهب إليه. قال الماحي: وهذا ما قدمناه: أن من أدرك الوتر قبل صلاة الصبح بعد الفجر فقد أدرك وقته، إلا أنه وقت ضرورة لا وقت اختيار، وقد يخبر أن يكون من أخره من هؤلاء إلى أخره شيئاً، أو لأنه معه من تبيين الوقت مانع. قال الرقابي: وأجمعهم في هذا الملاح، ثم أسند الرواية عن كل واحد منهم كما ترى إلا ابن عباس... فقد تقدم الرواية عنه. قلت: إلا أنه ذكر أثر ابن مسعود أيضاً في البين، ولا صير فيه.

ما أنا في إلخ قال ابن الأثير: يقال: ما باليت أي لم أكثرث به، وحكى الأزهري عن جماعة من العلماء معناه لا أكرهه. وفي 'المصباح': لا أنالیه ولا أبالي به أي لا أهتم به، ولا أكثرث له، كذا في 'الفتح الرحمان'. 'لو أقيمت صلاة الصبح وأنا أوتر' أي أصلي الوتر، يعني لا يمنع ذلك من الوتر، وهذا صريح في كونه واجباً عنه، وقال... **د فب حداد**... وأشد منه أن من نسي الوتر حتى دخل في الصلاة يذب للفقد أن يقطع الصلاة ويخبر بمؤتم، وفي الإمام روايتان، كذا في 'الشرح الكبير' للمالكية، ومع ذلك قالوا بعدم وجوبه.

فخرج يوماً 'إلى' استجد لصلاة 'الصبح' فأقام المؤذن صلاة 'الصبح'، فأسكنه 'أي المؤذن' عبادة حتى أوتر أولاً 'ثم صلى بهم الصبح' وأخرج محمد بن نصر قال: خرج عبادة بن الصامت يوماً لصلاة الفجر، فلما رآه المؤذن أحد في الإقامة، فقال عبادة: كما أنت، فأوتر ولم يكن أوتر، فأوتر وصلى ركعتين قبل الفجر ثم أمره فأقام، وصلى، والترتيب في الوتر والفجر من أمارات الوجوب، فإن صلى أحد الصبح يقضي الوتر عبداً بعد ذلك أيضاً خلافاً للمالكية كما صرح به الماحي، وسيأتي السط في ذلك، وعموم ما رواه أبو داود عن أبي سعيد... مرفوعاً: من نسي... **نام عنه، فليصه إذا ذكره** يؤيد الأول.

يَقُولُ: إِنِّي لَأُوتِرُ وَأَنَا أَسْمَعُ الْإِقَامَةَ، أَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ، يَشْكُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيْ ذَلِكَ قَالَ.
 ٢٨١ - **م** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ:
 إِنِّي لَأُوتِرُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

قال يحيى: قال مالك: وَإِنَّمَا يُوتِرُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ
 يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى يَضَعَ وَثْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

ما جاء في ركعتي الفجر

٢٨٢ - **م** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ،
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ عَنِ الْأَذَانِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ
 خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ.

يقول ابى لاوتر بعد طلوع الفجر. قال الرزقاني وكذا قاله ابو الدرداء وحذيفة، وبه قال مالك وأحمد
 والشافعي في القديم أنه وقت ضروري به. قلت: احتج على الرزقاني مذهب الأئمة في ذلك، وقد جمعهم
 في قول واحد، وليس كذلك، والصحيح أن هناك مسألتين، الأولى: مسألة وقت الوتر، وقد تقدم الكلام عليه ما
 مسطوراً فيما تقدم من فروع الأئمة لأربعة، وخاصة: أن وقت وتر في أشهر من حرج عدد الأئمة الثلاثة من
 اعشاء إلى طلوع الفجر وبعد طلوع قضاء عندهم، وعند الإمام مالك له وقتان: وقته الاختياري إلى طلوع
 الفجر، ووقته الضروري إلى صلاة الصبح، فهذه الآثار الواردة في الباب كلها يحملها عدد الأئمة الثلاثة قضاء
 الوتر في غير وقته، وعند المالكية أدائه في وقته الضروري، ولا تعص. **وأنا أسمع الإقامة الخ** صلاة الصبح "أو"
 شك من الراوي قال: "بعد الفجر"، وأنا أسمع الإقامة "يشك عبد الرحمن" بن لقاسم "أي شك" من القطيب
 "قال" عبد الله بن عامر، ولكن المعنى متقارب، وكذلك ناشئت أخرجه محمد بن نصر في قيام الليل.

وأما لاوتر أي يصلي الوتر "بعد" طلوع الفجر، وكذا بعد صلاة الفجر عند من قال به. من جاء عن الوتر "أو"
 سبه، "ولا ينبغي لأحد أن يتعمد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر" وهذا الأمر مجمع عليه عند الأئمة الأربعة؛
 لأنه حرج وقته الاختياري عند بعضهم، ووقت الأداء عند الآخر **ان سكت المؤذن** يوحد منه أنه لا يشتغل بالصلاة
 عند لأذان، بل يجب الأذان أولاً، ثم يصلي ركعتي الفجر "عن الأذان" الثاني الذي يكون "الصلاة الصبح"، =

- ٢٨٣ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُخَفِّفُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ أَمْ لَا؟
- ٢٨٤ - **ماث** عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعَ قَوْمَ الْإِقَامَةِ، فَقَامُوا يُصَلُّونَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:

= قام وأصلى ركعتين حقيقتين يعني يقصر فيهما القراءة وتركع ونسجود؛ فيبادر إلى صلاة الصبح أول الوقت كما حرم به قرصني في حكمه تخفيفهما، أو ليدخل في الفرض بشايط تام، وهذا لثاني الأوجه، أو يمدخل في صلاة النهار ركعتين حقيقتين كما بدأ صلاة الليل بالحقيقتين، قال محمد بعد ذكر الحديث: وهذا أحد، الركعتان قبل صلاة الفجر يخففان، وسيأتي انكلاء عليه مسوطاً، "قل أن تقام الصلاة بضم الموقافية، والحديث من مستدللات الخفية في أن أدان انصحب لا يصح قبل الفجر، ووجه الاستدلال: أنه أضيق على هذا الأدان الثاني الأدان صلاة الصبح، فعلم بهذا أن هذا الأدان كان للصلاة، وأما الأدان الأول كان لمعان آخر كما ورد، وأيضاً فيه حجة أخرى بأنه لا كان يصلي ركعتي الفجر بعد أدان، ولا يجوز ركعتا الفجر قبل الوقت إجماعاً، فعلم أن الأدان لا يكون قبل الفجر للصبح، ولم يتأمل في وجه الاستدلال من قال: لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون المراد به الأدان الثاني، والحقبة لم يسكروا وجود الأدان قبل الفجر، بل قالوا: لا يصح الأدان للصلاة قبل الوقت، والفرق بينهما كالفرق بين السماء والأرض.

ركعتي الفجر اللتين قبل صلاة الفجر أقوالاً لا أفعالاً، وتقدم ما قال محمد في موضعه بعد ذكر حديث حفصة: وهذا أحد، الركعتان قبل صلاة الفجر يخففان. "حتى" انتدائية "إني" بكسر الهمزة وشدة النون "لأقول" بلام التأكيد: "أقرأ" بهمزة الاستفهام "أما القرآن" الفاعلة بضم "أما" لا "ألا" قال قرصني: ليس معناه أنه شككت في قراءة الفاتحة، وإنما معناه أنه كان يطيل القراءة في المواضع، فلما خفف القراءة فيهما صار كما لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات، فلا متمسك فيه من رعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلاً، فانه برزقاني قال انقاري: قال الصحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر، وقال قوم: يقرأ فيهما فاتحة الكتاب خاصة، ثم أورد أحاديث على صلال النوليين.

فقاموا يصلون قال الساجي: صاهر لمقص أنهم كانوا حواساً عذري يصوع لفجر، فلما سمعوا الإقامة قاموا يصون، ويحتمل أن يكونوا دخلوا عند الإقامة، فقاموا يصون، والأول أظهر. قال ابن العربي في شرح اشمدي: لم يذكر في حديث ماث: هل هم ركعتان لفجر أم واحدة؟ فإن كانت واحدة مستدانة، فيحق أن يقال ذلك فيهما، وإن كان ركعتا الفجر، فلا يسعى له أيضاً أن يفعل ذلك. فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: أصلاتان معاً؟ لأن الإقامة من الصلاة، قاله البرزقاني، ومعنى: أن إحدى الصلاتين التي تصلي أنت، وشيخه التي أقيمت ها تصبيان معاً، =

"أَصَلَاتَانِ مَعًا؟ أَصَلَاتَانِ مَعًا؟" وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ التَّائِيَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.
 ٢٨٥ - **مات** أَنَّهُ بَنَغُهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ **رَضِيَ** عَنْهُمَا رَكَعَتَا الْفَجْرِ، فَقَضَاهُمَا بَعْدَ
 أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

٢٨٦ - **مات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ صَنَعَ مِثْلَ
 الَّذِي صَنَعَ ابْنُ عُمَرَ.

- وهذا أوضح قرية على أن الإتيان كان على الاشتراك والمحافظة، لا على العمل عند إقامة المكتوبة، "أصلاتان معاً؟" قال الشافعي: إنكار ويوجب، وذلك كان في صلاة الصبح في ركعتين التين قبل الصبح، الظاهر أن هذا مدرج من كلام يحيى بن يحيى الأروبي. ونسب هذه زيادة في رواية محمد في موضعه، وقال بعد ذكر الحديث: يكره إذا أقيمت الصلاة أن يصلي الرجل نطوعاً غير ركعتي الفجر خاصة، فإنه لا بأس بأن يصليهما الرجل وإن أخذ المؤذن في الإقامة، وكذلك يصلي وهو قوف أو حيفة. وقال ابن رشد في "أبديته" لذي لم يصل ركعتي الفجر وأدرك الإمام في الصلاة، أو دخل مسجد يصليهما فأقيمت الصلاة، فندخل مع الإمام في الصلاة، ولا يركعهما في المسجد والإمام يصلي الفرض، وإن كان لم يدخل المسجد، فإن لم يجد أن يفوته الإمام بركعة فليركعهما خارج المسجد، وإن خاف فوات الركعة فليدخل مع الإمام، ثم يصليهما إذا ضعت الشمس، ووافق أبو حيفة مالكاً في الفرق بين أن يدخل مسجد أو لا يدخله، وحالهما في أحد في ذلك، فمن يركعهما خارج المسجد ما طل أنه يترك ركعة من الصبح مع الإمام، وقال الشافعي: إذا أقيمت الصلاة فلا يركعهما أصلاً لا داخل المسجد ولا خارجه، والنسب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم قوله "فإذا ضعت الشمس" لا إذا دخل المسجد فمن حمل هذا على عمومته لم يجرهما أصلاً، ومن قصره على المسجد فقط أجاز ذلك خارج المسجد، ومن ذهب إلى العموم فعلة انتهى عنده إما هو الاشتغال بالعمل عن الفريضة، ومن قصر ذلك على المسجد، فالعلة عنده إما هو أن يكون صلاتان معاً في موضع واحد؛ مكرراً لاختلاف علي الإمام، وقد ورد مخصوصاً، ثم ذكر حديث الباب. قلت: وهذه العلة أولى؛ لوروده في النص.

أما **الح** أيضاً أصح مثل الذي صنع ابن عمر **رَضِيَ** عَنْهُمَا من قضائهما بعد الشمس، وأجاز الشافعي وغيره قضاءهما بعد سلام الإمام؛ لحديث عمر بن قيس: "رأى النبي **ﷺ** رجلاً يصلي بعد الصبح ركعتين، فقال **ﷺ**: أَصَلَاةٌ صَبَحَ مِنْهَا." فقال لرجل: لي لم تكن صليت الركعتين قبلها، فصليتهما الآن، فسكت **ﷺ** وأبى ذلك مالك وأكثر العلماء؛ للنهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تصبح الشمس، قاله برزقي. وقال الشافعي: يصليهما بعد صلاة الصبح، = حتى يصلي الصبح، فقال مالك **رَضِيَ** عَنْهُمَا: يصليهما إذا ضعت الشمس، وقال الشافعي: يصليهما بعد صلاة الصبح، =

٢٨٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَخَذَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا.

٢٨٩ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

- عن الرمادي في معنى الحديث: يحتمل أن تضعف الصلاة فتصير اثنين، ثم تضعف الاثنان فتصير أربعة، ثم تضعف الأربعة فتصير ثمانية، وهكذا إلى أن ينتهي إلى خمسة وعشرين ضعفاً، وذلك شيء كثير من فضله تعالى، قال ابن أرسلان: وحمله على هذا أعود.

صلاة الجماعة إيج أي صلاة أحدكم في الجماعة "أفضل من صلاة أحدكم وحده" مفرداً "خمس" بالثاء، وفي رواية: بخمسها "وعشرين جزءاً" تقدم ما قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمساً وعشرين إلا ابن عمر؛ فإنه قال: سعة وعشرين قال الحافظ: وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة **ع**، كما في هذا الباب أي باب فضل الجماعة عند البخاري، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن حزيمة، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم، وعن عائشة وأُسَ عند السراج، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعند الله بن ريد ورید بن ثابت وكلها عند الطبراني، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي، فقال: أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية لأبي هريرة عند أحمد، قال فيها: سبع وعشرون، وفي إسنادها شريك القاضي، وفي حفظه ضعف، مرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع؛ إذ لا أثر للشك.

قلت: واختلف في توجيه العددين، فمنهم من حاول الترحيح، ومنهم من قصد الجمع بينهما، أما الأول، فقبل: رواية الخمس أرجح؛ لكثرة رواها، وإليه مال الترمذي كما تقدم، وقيل: رواية السبع؛ لأن فيها زيادة من عدل حافظ، وأما الثاني، فقد جمع بينهما بوجه، منها: أن ذكر القليل لا يمي الكثير. ومنها: أنه **ع** لعنه أحمَر باخمس أولاً، ثم أعلمه الله بزيادة الفصل فأحمَر بالسبع. ومنها: أن اختلاف العددين باختلاف مبرهما، فقبل: الدرجة أصغر من الجزء، وتعقب بأن الذي روي عنه الجزء روي عنه الدرجة، وقيل: الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة، وهذا أيضاً مبني على التعاير. ومنها: الفرق بقرب المسجد وبُعده. ومنها: الفرق بخال المصلي كأن يكون أحشع أو أعلم. ومنها: الفرق بإيقاعها في المسجد أو خارجه. ومنها: الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره. ومنها: الفرق بإدراك كلها أو بعضها. ومنها: الفرق بكثرة الجماعة وقتئذ. ومنها: أن السبع مختصة بالفجر والعشاء، وقيل: بالفجر والعصر؛ لاجتماع الملائكة، والخمس بما عدا ذلك. ومنها: أن السبع مختصة بالجمهورية والخمس بالسرية. قال الحافظ: وهذا الوجه عندي أوجهها.

"وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحَطْبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رَجُلٍ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتُهُمْ،

والذي نفسي بالـ أي ذاتي أو روحي "بيده" قسم كان رسول الله ﷺ يقسم به كثيراً، والمعنى: أن النفوس بيد الله تعالى، وبتقديره وتدبيره، وفيه حوار الحلف على أمر لا شك فيه؛ تنبيهاً على عظم شأنه، "لقد همت" اللام جواب القسم، والهم هو العزم، وقيل: دونه، "أن أمر" بالمد وضم الميم "عُطِبَ، فيحطَبُ" بالفاء والصب عطفاً على المنصوب، وكذا الأفعال الواقعة بعده، قال الخافظ: أي يكسر؛ ليسهل اشتعال النار به، وتعقب بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة: معنى يحطَبُ يكسر، بل معناه: يجمع. قال الطيبي: يقال: حطبت الحطب واحتطبت أي جمعته. قال القاري: "فيحطَبُ" كذا وجدناه في "النحاري" و"جمع الحميدي" و"جامع الأصول"، وفي "المصابيح": فيحطَبُ، "ثم أمر" بالمد وضم الميم وصب الراء "بالصلاة" قال النووي: جاء في رواية: أن هذه الصلاة التي هم بتحريقهم للتخلف عنها هي العشاء، وفي رواية: الجمعة، وفي رواية: الصلاة مطلقاً، وكنه صحيح، ولا منافاة في ذلك، "فيؤذن لها، ثم أمر" بالصب "رجلاً، فيؤم" بالرفع والصب "الناس" فيه دليل جواز استحلاف الإمام وانصرافه لعذر، قاله القاري، "ثم أخالف" فيه حوار الانصراف بعد الإقامة لعذر، قاله النووي، "إلى رجال" أي أتيتهم من خلفهم، قال الجوهرى: خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه، وقال الرمحشري: يقال: خالفني إلى كذا إذا قصده، وأنت مول عنه، والمعنى: أخالف المشتغلين بالصلاة قاصداً إلى بيوت الدين لم يخرجوا عنها إلى الصلاة فأحرقها عليهم، ويقال: معى أخالف إلى رجال أذهب إليهم، قاله العيني، وقال الزرقاني: المعنى: أخالف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة، فأتركه وأسير إليهم، أو أخالف ظنهم في أني مشغول بالصلاة عن قصدي إليهم، أو معى أخالف أنخلف عن الصلاة إلى قصد المذكورين.

فأحرق بالـ بشدة الرأ للتكثير والمبالغة، قال العيني: فيه حوار العقوبة بالمال بحسب الظاهر؛ لأن التحريق عقوبة مالية، واستدل به قوم من القائلين بذلك من المالكية، وعزى ذلك إلى مالك، وأجاب الجمهور عنه بأنه كان ذلك في أول الإسلام، ثم سح. "عليهم" أي المتحلمين عن الصلاة "بيوتهم" بالنار؛ عقوبة لهم، وفيه إشعار بأن العقوبة ليست قاصرة على المال فقط، بل المراد تحريقهم مع بيوتهم، ولفظ مسلم: **فأحرق سوا عسى** من فيها، واختلف العلماء في حوار التحريق، قال الساجي: الخبر ورد مورد الرجح، وحقيقته غير مرادة، وإنما المراد المبالغة؛ لأن الإجماع منعقد على منع عقوبة المسلمين بذلك، وقيل: إن المنع وقع بعد سح التعذيب بالنار، وكان قبل ذلك جائزاً، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع، قاله العيني، قلت: هذا إذا ثبت أنهم كانوا مسلمين، وقد ورد عن الصحابة أنه لا يتخلف عن الجماعة في زمامهم إلا منافق بين الفاق، والجمهور على جواز تحريق الكفار. قال الباجي: واختلف العلماء في صلاة الجماعة، فذهب بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أن الجماعة فرض كفاية، وذهب بعضهم إلى أنها سنة مؤكدة، وقال داود: إن صلاة الجماعة فرض عين. وقال ابن رشد في "الداية": =

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ".

٢٩٠ - **ما ت** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، إِلَّا صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةِ.

« ذهب الجمهور إلى أنها سنة أو فرض على الكفاية، وذهبت الطاهرية إلى أنها فرض على كل مكلف، وقال العيني: قيل: سنة مؤكدة كما قاله القدوري، وفي "شرح الهداية": عامة مشايخنا أنها واجبة، وفي 'المفيد': الجماعة واجبة وتسميتها سنة؛ لوجوبها بالنسبة، وقيل: فرض كفاية، وهو اختيار الطحاوي والكراحي وغيرهما. **والذي نفسي بيده**: أعاد القسم مبالغة في التأكيد "لو يعلم أحدهم" يعني السامعين المتحلفين عن الصلاة "أنه يجد" في المسجد "عظماً" كذا في رواية "الموطأ"، ولعل الحارثي "عرفاً" بفتح العين وسكون الراء، العظم الذي أخذ منه اللحم، وهو أشد مبالغة في الحساسية المقصودة بالذكر، إلا أن الوصف بقوله: 'سميناً' أنسب لعظم، قال ابن حجر: قيد به؛ لأن العظم السمين فيه دسومة قد يرعب في مصغه لأجلها، "أو مرماتين" قال القاري: "أو" بمعنى 'ل'، قلت: ويحتمل التوبيع أيضاً، والمرماتين. بكسر الميم وقد فتحت تشبة مرمأة، قال الحليل: هي ما بين ظلمي الشاة، وحكاها أبو عبيد، وقال: لا أدري ما وجهه، ونقل المستمعي في روايته في 'كتاب الأحكام' عن الفربري قال: قال يونس عن محمد بن سليمان، عن الحارثي: المرمأة بكسر الميم مثل منساة وميصاة: ما بين ظلمي الشاة من اللحم، قال عياض: فإيم على هذا أصية. "حسنتين" بفتح حاء أي جيدتين، قال الطيبي: 'حسنتين' بدل من "مرماتين"؛ إذا رُيد بهما العظم الذي لا لحم عليه، "الشهد العشاء" أي صلاتها خذف المضاف، والمراد: التوبيع والإشارة إلى دم المتحلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الحقيق، يعني لو علم أحدهم أنه لو حضر صلاة العشاء لحصل له حظ ديوبي لحصرها وإن كان حسيماً صغيراً من مطعوم، ولا يحضر الصلاة على كثرة ما رتب عليها من الثواب.

أفضل الصلاة بعمومه يشمل جميع أنواع الصلاة "صلاتكم في بيوتكم"؛ لبعدها عن الرياء، ولزوال الرحمة والبركة في البيوت. 'إلا الصلاة المكتوبة' أي الفريضة، وما كان في معناها من شعار الشريعة كالعديد وغيره، قال الرزقاني: طاهره يشمل كل فعل، لكنه محمول على ما لا يشرع له التجميع كالتراويح والعديد، قال العيني: فيه أن صلاة التطوع معها في البيوت أفضل من فعلها في المسجد، ولو كانت في المساجد الفاصلة التي تنضعف فيها الصلاة على غيرها، وقد ورد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود؛ لحديث زيد بن ثابت . فقال فيها: صلاة الله في بيته أفضل من صلاة في مسجدي هذا . لا مكتوبة . وإسناده صحيح.

مَا جَاءَ فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ

٢٩١ - **مات** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ، لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا"، أَوْ نَحْوَ هَذَا.

٢٩٢ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ إِذْ وَجَدَ غُصْنًا شَوْكًا عَلَى الطَّرِيقِ،

سما وس المافق آية وعلامة، وهي "شهود" صلاتي "العشاء والصبح" قال ابن عبد البر: كذا ليحيى، وقال جمهور رواة "الموطأ": صلاة العتمة بلفظ الترجمة، وهو الأوجه؛ لمطابقة الترجمة، "لا يستطيعونهما" أي لا يحضرون المافقون هاتين الصلاتين، قال **سما وس** في صلاة الصبح والعشاء: **سما وس**، وقال ابن عمر **سما وس** "كنا إذا فقدنا الرجل في هاتين الصلاتين أسأناه به الطن: العشاء والصبح"، وقال شداد بن أوس: من أحب أن يجعله الله من الدين يدفع الله هم العذاب عن أهل الأرض، فليحافظ على صلاة العشاء وصلاة الصبح في جماعة، "أو نحو هذا" قال الباجي: شك من الراوي أو يفعل ذلك على سبيل التوقي في العبارة.

يسما إلح قال العيني: أصل "يسما" يس، فأشعفت الفتحة، فصارت ألفاً. وربدت فيه الميم، فصارت ييسماً، ويقال: بينا بدون ايم أيضاً، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى، والمتبدأ ههما قوله: "رجل" حصص بالصفة، وهي قوله: "يمشي"، وحيره قوله: "وجد". "رجل" بكرة مخصصة بصفة، وهي "يمشي" بطريق الباء بمعنى "أي"، "إذ وجد غصن" قال في "المجمع": الغصن والأغصان: أطراف الشجر ما دامت نابتة، ويجمع على غصون، "شوك على الطريق، فأخره" أي نحاه عن الطريق، ولفظ البخاري: "فأخذته"، "فشكر الله له فعفر له" أي رضي فعله وقبله منه، قال اللاجي: يحتمل أن يريد جازاه على ذلك بالمعركة أو أثني عليه بما اقتضى المعرفة له، ويحتمل أن يريد به أمر المؤمنين بشكركه والثناء عليه بجميل فعله، ثم اعلم أن للحديث عند البخاري وغيره خمسة أجزاء، الأول: أخذ الغصن، والثاني: الشهداء، والثالث: الاستهام، والرابع: التهجير، والخامس: الحبو، لفظ البخاري عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: **من حمل نسي حرم** **وحمل عصى شئت على نفسه، وحمل حد، فشكر الله فعفر له، ثم قال: شهد - خمس مقبولة - مشقة - مفرق** **وصاحب شدة - شهد في نسي - وقال: لا علم ليس في حد، وكيف رأى - ثم - حبه - رأى - شهيد** **عنه - شهيد - معصوم - في محله - لا شهيد - يعجز عن أن يفهم - صاحب رأى - حبه -**

فَأَخَرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ"، وَقَالَ: "الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ،^{أي حده} وَالْعَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، وَقَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ....."

«والمذكور في رواية "الموطأ" منها الاثنان فقط، الأول: ما تقدم من أحد الشوك، والثاني: قصة الشهادة كما سيأتي بعدها، وليس في رواية يحيى الأمور الناقية، فأشكل ماسة الحديث بالترجمة، قال الساجي: معنى تعلق هذا الحديث بالترجمة على رواية يحيى أنه ذكر أولاً: أن يسا وبين المنافقين إتيان العشاء والصبح، ثم أدخل حديث العصف هذا مع برارة هذا الفعل وصعده في النفس، فكيف بإتيان العشاء والصبح؟ وهذا حض على المبادرة إلى إتيانها قال الرزقاني: وتعمده لا يحصى، وعلى تقدير تمحيته في هذا، فكيف يصح بالحديث بعده، ونعمه ابن المنير في هذا التوجيه، واعترف بعدم ماسة الثاني، وإنما أدى الإمام هذه الأحاديث على الوجه الذي سمعه، وليس غرضه منه إلا الحديث الأخير، وهو: **لو يعلمون ما في العتمة**، الحديث.

وقال إلح وهذا الجزء الثاني "الشهداء" جمع شهيد، سمي به؛ لأن الملائكة تشهدون موته، فكان مشهوداً، وقيل: مشهود به بالحنة، فعلى هذا الشهيد فعيل بمعنى مفعول، وقيل: سمي به؛ لأنه حي عند الله تبارك وتعالى حاضر، ويشهد حصرة القدس، وقيل: لأنه شهد ما أعد الله له من الكرمات، وقيل: لأنه يستشهد مع النبي ﷺ يوم القيامة على سائر الأمم المكذبين، فعلى هذه المعاني يكون الشهيد بمعنى الشاهد، قاله العيني. وقال القاري: بمعنى فاعل؛ لأنه يشهد مقامه قبل موته، وقيل: بمعنى المفعول؛ لأن الملائكة تحضره مشيرة له. "خمسة" بالناء في جميع النسخ، ورواية البخاري "خمسة" بدون الناء، قال العيني: الأصل بالناء، لكن إذا كان الميم غير مذكور جار الأمران، وسيأتي في الحاشية: "الشهادة" سبع سوى القتل، والاختلاف في العدد في أمثال ذلك لا يوجب تناقضاً، كما هو مشهور عند المشايخ، ثم فسر الخمسة بقوله: "المطعون" أي أحدها، وهو الميت بالطاعون أي الوباء، "و" ثابها: "المطون" أي الميت بمرض الطل مطلقاً أو الاستسقاء أو الإسهال، قال القرطبي: اختلف هل المراد بالبطل الاستسقاء أو الإسهال على قولين للعلماء، "والعرق" بفتح العين المعجمة وكسر الراء آخره قاف: الميت بالعرق، ولفظ البخاري: "العريق"، قال القاري: الظاهر أنه مفيد عن ركب البحر ركوباً غير محرم، "وصاحب الهدم" بفتح فسكون: الميت تحت، قال القاري: بفتح الدال وتسكن، قال في "النهاية": الهدم بالتحريك: الساء المهذوم، فعل بمعنى مفعول، وبالسكون: الفعل نفسه، و"الشهيد" أي المقتول الذي قتل "في سبيل الله" واستشكل التعبير بالشهيد مع قوله: "الشهداء خمس"، فإنه يلزم منه حمل الشيء على نفسه، فقيل: عبر عن المقتول بالشهيد؛ لأنه هو الشهيد الكامل، فهو من قبيل قول الشاعر:

أنا أبو التحم وشعري شعري

أو يقال: إن الشهيد مكرر في كل واحد منها، فتقديره: الشهيد المطعون، والشهيد كذا وكذا، والشهيد القاتل في سبيل الله تعالى.

مَا فِي التَّهْجِيرِ لَا سَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا".

٢٩٣ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَدْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَدَا إِلَى السُّوقِ، وَمَسَكَنُ سُلَيْمَانَ بَيْنَ السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ، فَمَرَّ عَلَى الشَّفَاءِ أُمِّ سُلَيْمَانَ، فَقَالَ لَهَا: لَمْ أَرِ سُلَيْمَانَ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي، فَعَلَبْتُهُ عَيْنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لِأَنِّي أَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ لَيْلَةً.

إحياء الليلة بالوافل

٢٩٤ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ، فَرَأَى أَهْلَ الْمَسْجِدِ قَلِيلًا، فَاضْطَجَعَ فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ النَّاسَ أَنْ يَكْثُرُوا،

فقد إلح. أي ما وجد أباه "سليمان بن أبي حثمة في صلاة الصبح" يوماً، و"أن عمر بن الخطاب عدا" أي ذهب إلى السوق" وكان "مسكن سليمان" المذكور "بين السوق والمسجد" النووي، ولذلك استعمله عمر رضي الله عنه على السوق؛ لقربه منه، فلما ذهب عمر رضي الله عنه إلى السوق على مسكه في الطريق، "فمر" عمر رضي الله عنه "على الشفاء" بكسر الشين المعجمة وبالفاء الخفيفة "أم سليمان" المذكور بدل أو عطف بيان، قيل: اسمها ليلى، وشفاء لقبها، "فقال لها" عمر: "لم أر" ولدك "سليمان في" صلاة "الصبح" في المسجد، وفيه تفقد الإمام رعيته، وأيضاً إشارة على مواظبة سليمان لصلاة الصبح معه، "فقال" الشفاء: "إنه بات" أي سهر "يُصلي" في الليل، "فعلبت عيناه" الظاهر أنه نام، فلم يستيقظ وقت الصلاة، ويحتمل أن يكون المعنى: غلبتهما له بأن بلغ منه النوم مبلغاً لا يمكنه الصلاة معه، فنام عن صلاة الجماعة، قاله الباجي، "فقال عمر" رضي الله عنه: "لأن أشهد" أي أحضر "صلاة الصبح في الجماعة أحب إلي من أن أقوم" أصلي "ليلة" أي من إحياء الليلة بالوافل؛ لما في ذلك من الفضل الكبير، حتى أن صلاة الجماعة عند كثير من المشايخ من الواجبات والعروض الكفائية، فهو أكد من النوافل.

ينتظر الناس إلح: قال الباجي: لأن من أدب الأئمة ورفقهم بالناس انتظارهم بالصلاة إذا تأخروا، وتعجيلها إذا اجتمعوا، وقد روى جابر أنه رضي الله عنه يفعله في صلاة العشاء، "فأتاه" أي عثمان "ابن أبي عمرة" فيه وفيما بعده التفات، والأصل: فأتيته، فجلست إليه، "فجلس إليه" ليقبض منه علماً، أو يقتدي به أو يسأله حاجة، "فسأله من هو؟" ولعل السؤال كان لأجل الظلام وعوه، "فأخبره، فقال: ما معك من القرآن؟ فأخبره" مما معه من القرآن، -

فَأَتَاهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَسَأَلَهُ مَنْ هُوَ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ لَيْلَةٍ، وَمَنْ شَهِدَ الصُّبْحَ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَةً.

إِعَادَةُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ

٢٩٥ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الدَّيْلِ يُقَالُ لَهُ: بُسْرُ بْنُ مِحْجَنٍ، عَنْ أَبِيهِ مِحْجَنٍ، أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأُذِنَ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= "فقال له عثمان: من شهد" أي صلى العشاء بجماعة، "فكأنما قام نصف ليلة" يعني كإحياء النصف الأول، هكذا في "الموطأ" و"مسلم" و"أبي داود" وغيرها: "صلاة العشاء بمنزلة إحياء نصف الليل". "ومن شهد الصبح" أي صلاها بجماعة، فكأنما قام ليلة كاملة، والحديث موقوف في رواية "الموطأ"، وأخرجه الترمذي مرفوعاً، ثم قال: روي هذا الحديث موقوفاً، وروي عن عثمان من غير وجه مرفوعاً.

إِعَادَةُ الصَّلَاةِ إلخ الظاهر أن المراد بإعادة الصلاة مع الإمام لمن صلى منفرداً، وهو مقصود المصنف على الظاهر، كما يدل عليه ملاحظة الروايات الواردة في الباب، وقول يحيى الآتي في آخر الباب.

كَانَ فِي مَجْلِسٍ أي داخل المسجد "مع رسول الله ﷺ". فأذن "بصيغة المفعول" بالصلاة، فقام رسول الله ﷺ. فصلى "بعد الإقامة"، ثم رجع" ﷺ. بعد الفراغ عن الصلاة، "ومحجن" جالس "في مجلسه" في مكانه الأول "لم يصل معه، فقال له رسول الله ﷺ: ما منعك أن تصلي مع الناس" أي جماعة المسلمين الذين صلوا معي، "ألمست برجل مسلم؟" قال الباجي: يحتمل الاستفهام ويحتمل التوبيخ، وهو الأظهر، ولا يقتضي أن من لم يصل مع الناس ليس بمسلم؛ إذ هذا لا يقوله أحد. "فقال: بلى يا رسول الله!" أنا مسلم حقاً، "ولكني" كنت "قد صليت في أهلي" يعني ما تركت الصلاة، وإنما اكتفيت بصلاتي في أهلي، ولعله قد سمع قبل ذلك لا صلاتين في يوم. "فقال له رسول الله ﷺ: إذا جئت المسجد، وأقيمت الصلاة، فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت" أي في أهلك. قال الباجي: إن حمل على غالب أحوال الناس في أن من صلى في بيته صلى، فدا قصر على القد، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وقال أحمد وإسحاق: ذلك في القد وغيره، واستدل الإمام الشافعي بعموم الحديث على عموم الإعادة، وقال الحنفية: لا تعاد إلا الظهر والعشاء، وقال الإمام محمد: لأن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز، ولا تكون النافلة وترّاً كما تقدم، ولا يشكل عليهم بالحديث بعد ما تبين: أن القصة لصلاة الظهر، ولو سلم فالحديث مبيح، وأحاديث النهي مع شهرتها محرمة، والترجيح للمحرّمات.

فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ رَجَعَ وَمِخْحَنٌ فِي مَجْلِسِهِ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ أَلَسْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ؟" فَقَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ".

٢٩٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَلَّيْتُ فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَدْرِكُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ، أَفَأَصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: نَعَمْ، قَالَ الرَّجُلُ: أَيَّتَهُمَا أَجْعَلُ صَلَاتِي؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: أَوْ ذَلِكَ إِلَيْكَ؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ يَجْعَلُ أَيَّتَهُمَا شَاءَ.

أصلي في بي بي الح بالإفراد على الظاهر، "ثم أدرك الصلاة مع الإمام" في المسجد، "أفأصلي؟" بزيادة الفاء للتعقيب، وتقدم الهمزة؛ للصدارة أي أريد في صلاتي فأصلي "معه؟" فقال له عبد الله بن عمر: نعم "صل معه، فـ" قال له "الرجل" السائل "أيتهما" قال القاري: بالنصب في أكثر النسخ، وفي نسخة السيد بالرفع، والأول أظهر "أجعل صلاتي" يعني أيتهما أعتد عن فرضي؟ "فقال له" عبد الله "بن عمر: أَوْ ذَلِكَ إِلَيْكَ؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، يَجْعَلُ" الفريضة "أيتهما شاء" يعني الله يعلم التي يتقبلها عن الفريضة، وهذا مختار المالكية كما تقدم عن "الأنوار". وفي "الشرح الكبير": وندب لمن لم يحصل فضل الجماعة أن يعيد صلاته، ولو لوقت ضرورة لا بعده مفوضاً أمره إلى الله تعالى في قبول أيهما شاء لعرضه، وقال ابن حبيب: معناه: إن الله يعلم التي يتقبلها، فأما على وجه الاعتداد بها فهي الأولى، ومقتضاه أن يصلي الصلاتين بنية الغرض، ولو صلى أحدهما بنية النفل لم يشك في أن الأخرى فرض، وقال ابن عبد البر: أجمع مالك وأصحابه أن من صلى وحده لا يوم في تلك الصلاة، وهذا يوضح أن الأولى فرضه، وعليه جماعة أهل العلم، وقال ابن الماجشون وغيره: أراد به القول؛ فإن الله تعالى قد يقبل المريضة دون النافذة وبالعكس، قال القاري: لأن المدار على القبول، وهو مخفي على العباد، وإن كان جمهور الفقهاء يجعلون الأولى فريضة، ويمكن أن يقع في الأولى فساد، فيحسب الله تعالى الثانية بدلاً عن الأولى، فالاعتبار الأحروي غير النظر الفقهي الديوي، قلت: ومقتضى قواعد الحنفية والمالكية ألها على وجه الاعتداد تكون الأولى، وكذلك في الجديد عن الشافعي.

٢٩٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَلِّي فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَتِيَ الْمَسْجِدَ، فَأَجِدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَأَيَّتُهُمَا أَجْعَلُ صَلَاتِي؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أَوْ أَنْتَ تَجْعَلُهَا؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

٢٩٨ - **مالك** عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرٍو السَّهْمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَلِّي فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَتِيَ الْمَسْجِدَ، فَأَجِدُ الْإِمَامَ يُصَلِّي، أَفَأُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: نَعَمْ، فَصَلِّ مَعَهُ؛ فَإِنْ مَنَ صَنَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَهُ سَهْمَ جَمْعٍ أَوْ مِثْلَ سَهْمِ جَمْعٍ.

٢٩٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ أَوْ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَذْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ،

ثم أتى إجماع عند المهمة "المسجد" بالنصب فأجد الإمام يصلي مع الجماعة "أفأصلي معه" وأعيد صلاتي؟ "فقال سعيد: نعم" تعيد الصلاة معه، "فقال الرجل" لسائل: "فأيتهما أجعل" أي أعيد "صلاتي" العريضة؟ "فقال سعيد: أفأت جعلها" متعباً؟ "إنما ذلك إلى الله" بقل أيهما شاء عن العريضة إذا صليت كليهما سية الفرص، فأجاب سعيد أيضاً مثل جواب ابن عمر ، ويحتمل فيه أيضاً ما كان محتملاً في أثر ابن عمر .

فقال إجماع الرجل السائل: "إني أصلي" فيه التفات، ولفظ "المشكاة": 'يُصلي أحداً في منزله الصلاة، ثم يأتي المسجد' الحديث، "في بيتي، ثم أتى المسجد، فأجد الإمام يصلي أفأصلي معه" مرة أخرى بعد ما صليت في بيتي؟ "فقال أبو أيوب: نعم، فصل معه؛ فإن من صنع ذلك" يعني أعاد الصلاة مع الجماعة، "فإن له سهم جمع أو" شك من الراوي "مثل سهم جمع" قال القاري: أي نصيب من ثواب الجماعة، قال ابن وهب: معنى ذلك: له سهمان من الأجر، وقال الأخفش: الجمع: الحيش، قال تعالى: **سَلَامٌ عَلَيْكُمْ** (نفر ٤٥)، فلهما الجمع هو السهم من العيمة، وقال ابن عبد البر: له أجر العاري في سبيل الله، وقال الناجي: يحتمل عندي أن ثوابه مثل ثواب الجماعة، ويحتمل مثل سهم من بيت بالمردلفة في الخ؛ لأن جمعاً اسم المردلفة، ويحتمل أن له سهم اجمع بين الصلاتين: صلاة الفد وصلاة الجماعة، فيكون فيه الإحار بأنه لا يصيب له أجر الصلاتين، وقال الداودي: يروى "فإن له سهماً جمعاً" بالتثنية أي يصاعف له الأجر مرتين، وقال الررقاني: الأول الأشبه والأصوب، ومعنى سهم جمع: نصيب رجلين معروف عن فصحاء العرب، وذكر الاستشهاد فيه.

فَلَا يُعَدُّ لَهُمَا. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ مَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا كَانَتْ شَفْعًا.

العمل في صلاة الجماعة

٣٠٠ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛

فَلَا يُعَدُّ لَهُمَا للهي عن الصلاة بعد الصبح، ولأن النافلة لا تكون وترًا، وأثر ابن عمر رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق أيضًا، ولفظه: "إن كنت قد صليت في أهلكت، ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام، فصل معه غير الصبح والمغرب؛ فإنهما لا يصليان مرتين"، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والحسن والثوري، قاله الزرقاني، ويقول ابن عمر رضي الله عنه قالت الحنفية، وأضافوا العصر أيضًا؛ لورود الهي عن الصلاة بعد العصر، ولم يذكره ابن عمر؛ لأنه كان يحمله على أنه بعد الاصفرار.

صَلَّى فِي بَيْتِهِ إلخ مثلاً، ولا يختص بالبيت، بل المراد إن صلاها مفرداً فبعيدها مع الإمام الصلوات كلها إلا صلاة المغرب؛ فإنه إذا أعادها كانت شفعاً؛ لأنها صارت ستاً، وأورد عليه الشافعي بأنه كيف يصير شفعاً، وقد فصل بينهما بسلام، والحنفية موافقة للمالكية في نفس المسألة، ومخالفة في التعليل، وعلل الإمام محمد بن الحسن عدم إعادة المغرب بأن الإعادة نافلة، ولا تكون النافلة وترًا، قال أبو عمر: هذه العلة أحسن من تعليل مالك، قاله الزرقاني، وقال ابن رشد في "البداية": أما من استثنى من ذلك صلاة المغرب فقط، فإنه خصص العموم بقياس الشبه، وهو مالك، وذلك أنه زعم أن صلاة المغرب هي وتر، فلو أعيدت لأشبهت صلاة الشفع؛ لأنها مجموع ذلك تكون ست ركعات، فكأنها تنقل من جنسها إلى جنس صلاة أخرى، وهذا القياس فيه ضعف؛ لأن السلام قد فصل بين الأوتار، والتمسك بالعموم أقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس، وأقوى من هذا ما قاله الكوفيون: من أنه إذا أعادها يكون قد أوتر مرتين، وقد جاء في الأثر: "لا وتران في ليلة".

العمل في صلاة الجماعة: يعني الأمور التي ينبغي أن يحافظ عليها في صلاة الجماعة أعم من أن يكون من أفعال الإمام أو المأموم، ففي الحديث الأول بيان التخفيف للإمام، وفي الثاني صفة الموقف، والثالث صفة الإمام.

فليخفف إلخ. هذا من الأمور الإضافية، فطويل قوم عند قوم تخفيف، فينبغي أن يقتدي بأضعف قومه بشرط أن لا يبلغ الإخلال في الفرائض والواجبات، فلا بد من التخفيف مع الكمال؛ "فإن فيهم الضعيف" حلقة، "والسقيم" من المرض، "والكبير" ستاً، قال ابن عبد البر: وأكثر رواية "الموطأ" لا يقولون: "والكبير"، وقال أيضاً: ينبغي لكل إمام -

فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ."

٣٠١ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: قُمْتُ وَرَاءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ غَيْرِي، فَخَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بِيَدِهِ، فَجَعَلَنِي حَذَاءً.

٣٠٢ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُؤُمُّ النَّاسَ بِالْعَقِيقِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَتَهَاةً. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا تَهَاةٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُعْرِفُ أَبُوهُ.

= أن يخفف جهده؛ لأمره بالتحفيف، وإن علم الإمام قوة من حقه، فإنه لا يدري ما يحدث عليهم من حادث وشغل وحاجة، وقد ذكر الرب عروجل الأعداء التي من أحبها أسقط فرض قيام الليل، فقال: **مسند** . . . (الرمز ٢٠)، فيسعى للإمام التحفيف مع الإكمال؛ فإنه قال من لم يتم ركوعه ولا سجوده: . . . وكان ممن يخفف الصلاة من السلف أنس بن مالك، وكان سعد إذا صلى في المسجد خفف، وإذا صلى في بيته أطال، فقيل له، فقال: إنا أئمة يقتدى بنا، وصلى الربيع بن العوام صلاة خفيفة، فقيل له: أنتم أصحاب النبي أحف أساس صلاة؟ قال: إنا سادر هذا الوسواس، فقال عمار: احدثوا هذه الصلاة قبل وسوسة الشيطان، وكان أبو هريرة يتم الركوع والسجود ويتجور، فقيل له: هكذا كانت صلاة رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، قال: نعم، وأجور، ذكر هذه الآثار ابن أبي شيبة، قاله العيني.

فليطوّل ما شاء، **ومسند**: **مسند** . . . استدل به على حوار إطالة القراءة. **أحمد بن حنبل** يعني كنت مفرداً في الصف وقمت خلفه، **فخالف** عبد الله بن عمر بيده أي مد اليد إلى خلف ظهره، **فجرني** إلى جسده، **فجعلني حذاءه** بكسر الحاء المهملة ودال معجمة بالمد، أي محاذياً له عن يمينه؛ لأنه قد تقدم في حديث ابن عباس في صلاة الليل: أن ستة الأئمة إذا كان واحداً أن يقف على يمين الإمام عن جمهور الفقهاء، ولو صلى مفرداً خلف الصف يصح صلاته عند الجمهور. **العقبي** موضع معروف بالمدينة، قاله الرقاعي، قال النجدي: العقبي: الوادي، جمعه أعقة، وكل مسيل شقه ماء السيل، وموضع بالمدينة وباليمامة وبالطائف وبتهامة وسجد، وستة مواضع أخر، **فأرسل إليه** أمير المؤمنين "عمر بن عبد العزيز، فهاه" عن الإمامة، **قال مالك**: وإنما هاه؛ لأنه كان لا يعرف بقاء المجهول "أبو" قال ابن عبد البر: هذه كناية كالصريح أنه ولد الربا، فكره أن يصيب إماماً لحلقه من نطفة حبشية كما يعاب من حمت به أمه حائضاً أو سكران، ولا دسب عليه في ذلك.

قال الساجي: احتشف الناس في ولد الزاني هل يكون إماماً راتباً؟ فذهب مالك أنه يكره ذلك، فإن أم جارت صلاة من اتهم به، وهو قول الليث والشافعي، وقال عيسى بن دينار: لا تكره إمامة ولد الزاني إذا كان في نفسه أهلاً لذلك، وبه قال الأوراعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم، قال العيني: وإمامة ولد الربا جائزة عند الجمهور، =

صَلَاةُ الْإِمَامِ وَهُوَ جَالِسٌ

٣٠٣ - **مَالِكٌ** عَنْ **أَبْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ**: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَصُرِعَ عَنْهُ، فَجَحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَصَلَّيْنَا

= وأجار النخعي إمامته والشعبي وعطاء والحسن، وقالت عائشة: ليست عليه من ورر أبويه شيء، وإليه ذهب الثوري والأوراعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم، وكرهها عمر بن عبد العزيز ومجاهد ومالك إذا كان راكباً، وقال الشافعي: أكره أن أنصب من لا يعرف أبوه إماماً، وقال ابن حزم: الأعمى والحصى والعبد وولد الزنا وأصدادهم والقرشي سواء، لا تفصل بينهم إلا بالقراءة، وقال الحنفية: تكره إقامة العبد وولد الزنا؛ لأنه يستخف به، فإن تقدما جازت الصلاة.

صَلَاةُ الْإِمَامِ **إِلْح** حكى العيني عن أحمد وإسحاق وابن حزم والأوراعي وغيرهم من أهل الحديث: أن الإمام إذا صلى قاعداً يصلي من خفيه قعوداً، وقال مالك: لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعداً ولا قائماً، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور وجمهور السلف: لا يجوز للمقادر على القيام خلف القاعد إلا قائماً.

رَكِبَ فَرَسًا **إِلْح** في دي الحجة سنة خمس من الهجرة، أعاده ابن حبان، وبه جرم العيني، "فصرع عنه" قال الزرقاني: بضم الصاد وكسر الراء أي سقط عن الفرس، ولعن وغيره: "فصرع عنه"، ولأبي داود وابن حزيمة: "فصرعه على جدع نخلة"، قال المحدث في "القاموس": الصرع، ويكسر: الصرح على الأرض كالمضرع، وصرعه كمنعه، وكذا قال جماعة من أهل اللغة، فعلم أن ما فسره به شراح الحديث قاطبة بقولهم: سقط بيان المراد لا بيان اللغة، معناه: أسقط. "فجحش" بضم الحيم وكسر الحاء المهملة أي حدث، وقيل: الجحش فوق الحدث، وحسبك أنه **ع** لم يقدر أن يصلي قائماً، والحدث: قشر الحند، وقال العيني: الجحش مسح الجند وهو الحدث، يقال: جحشه ويجحشه جحشاً حدثه، وقيل: أن يصيبه شيء يسج كالحدث أو أكثر من ذلك، وقال أيضاً: جحش أي حدث، وهو أن يتقشر جلد العضو. "شق الأيمن" ولا ينافيه رواية بشر بن عبد الإسماعيلي، وكذا رواية أبي داود وغيره عن حابر: "فصرعه على جدع نخلة، فانفكت قدمه"، لاحتمال وقوع الأمرين، وفي رواية للبخاري: "فجحشت ساقه أو كتفه"، قال العيني: ويروى بالواو الواصلة، وفي لفظ عند أحمد بسد صحيح: "انفكت قدمه".

فصل في صلاة **إِلْح** الظاهر المراد الفرض، وحكى عياض عن ابن القاسم: أنها كانت نفلًا، وتعقب بأن في "أبي داود" وغيره عن جابر الجرم بأنها فرض، قال الحافظ: لكن لم أقف على تعيينها إلا أن في حديث أنس: فصلى بنا يومئذ، فكأنها هاربة الظهر أو العصر، "وهو قاعد" وقد ثبت أنه **ع** صلى قاعداً في ثلاثة مواضع، قال عياض: يحتمل أنه **ع** أصابه من السقطة رض في الأعضاء معه من القيام، وقال الحافظ: ليس كذلك، وإما كانت قدمه منفكة =

وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ،

= كما في رواية بشر، قلت: ولا مانع من الجمع، بل هو الأقرب؛ فإن مثل النبي ﷺ لا يمكن أن يكون له عذر مانع عن القيام في الصلاة، إلا ما يناسب عونه، قال العيني: وقال الخطابي: معناه أنه قد اسحج جلده، وقد يكون ما أصاب رسول الله ﷺ من ذلك السقوط مع الخلد رضى في الأعضاء وتوجع، فلذلك منعه القيام إلى الصلاة.

وراءه قعوداً ظاهره يخالف حديث عائشة الآتي بعد بنقط: "وصلّى وراءه قوم قياماً" والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصاراً، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الأمر بعد أمره لهم بالجلوس، وجمع بينهما القرطبي بأن بعضهم قعد أول الحال، وبعضهم جلس بعد الإشارة، وجمع آخرون بتعدد الواقعة، ولا بعد فيه بعد ما تقدم أنه ﷺ صلى جالساً خمس ليال، وما قال الرقائي: وفيه بعد؛ لأن حديث أنس إن كان سابقاً لزم السحج بالاجتهاد، وإن كان متأخراً لم يحتاج إلى إعادة: "إنما جعل الإمام"؛ لأنهم امثلوا أمره السابق، وصلا قعوداً، فليس بوجه؛ لأن حديث أنس إن كان متأخراً، فما المانع من إعادة قوله: "إنما جعل الإمام ليؤتم به" تأكيداً، سيما إذ يكون في الجماعة في المرة الأخرى بعض من لم يكن في المرة الأولى، ولا مانع أيضاً في أنه ﷺ لم يعد أمره، بل الراوي حكى أمره السابق ليبان سبب قعودهم في الصلاة، وهو الأقرب عندي.

فلم انصرف إلخ "قال" ﷺ. وهذا بيان لسبب صلاحهم جالساً: "إنما جعل" ببناء المجهول، وكلمة "إنما" للحصر للمبالغة والاهتمام "الإمام" أي إماماً، فالمفعول الثاني لقوله: "جعل" محذوف، تقديره: إنما جعل إماماً إماماً، والمفعول الأول قام مقام الفاعل، أو "جعل" بمعنى "نصب" و"أخذ"، فلا حاجة إلى التقدير: "ليؤتم" يقتدى "به" قال في "الاستذكار": زاد مع في "الموطأ" عن مالك: "فلا تحتفوا عليه"، ففيه حجة لقول مالك والثوري وأبي حنيفة وأكثر التابعين: إن من خالفت نيته نية إمامه بطلت صلاة المأموم؛ إذ لا اختلاف أشد من اختلاف النيات التي عليها مدار الأعمال، وفي "التمهيد": روى الريادة ابن وهب ويحيى بن مالك وأبو علي الحنفي وجماعة، قال الأبي في "شرح مسند": فيه حجة لمالك، والجمهور في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام سيما مع زيادة قوله: "فلا تختلفوا عليه"، ورد على الشافعي والمحدثين في قولهم بصحة صلاة المفترض حلف المتنفل، وصلاة الظهر حلف من يصلي العصر، وقصروا الاختلاف المنهي عنه على الاختلاف في الأفعال الطاهرة، عممه مالك؛ إذ لا اختلاف أشد من الاختلاف في النيات في صلاة فرضين أو نفل وفرض.

قلت: ويستدل عليه أيضاً بالحديث المشهور: **لا إمامة لمن**، والشيء لا يتضمن الزائد منه ولا الأجنبي، فلا يتضمن النفل الفرض، ولا الفرض فرضاً آخر، نعم يتضمن الأدوم منه، فيتضمن الفرض النفل، وهذا كله من أجل البداهات. قال الشعراني: ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد: إنه لا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم أن يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر، مع قول الشافعي: إنه يجوز، وجه الأول ظاهر قوله ﷺ **لا حنيفة ولا حنيفة**، فإنه شمل الاختلاف عليه في الأفعال الناطقة، كما شمل الاختلاف =

فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ".

- في الأفعال الطاهرة على حد سواء، ووجه الثاني: كون اختلاف أفعال القنوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند الناس، فالأئمة الثلاثة راعوا المحالفة القلبية أيضاً، والشافعي راعى المحالفة الظاهرة، ولا شك أن من يراعي الباطل والطاهر معاً أكمل ممن يراعي أحدهما. قال ابن بطال: لا اختلاف أعظم من اختلاف النيات؛ ولأنه لو جاز ساء المفترض على المتفعل، لما شرعت صلاة الخوف مع كل طائفة بعضها وارتكاب الأعمال التي لا تصح الصلاة معها في غير خوف؛ لأنه كان يمكنه أن يصلي مع كل طائفة جميع صلاته، واستدل من أباح ذلك بقصة معاذ، قال ابن العربي في "شرح الترمذي": تأويل قولهم: "كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ"، ثم يرجع إلى قومه، فيوم بهم "على خمسة أوجه، الأول: أنه كان يومهم متنعلاً، وهم مفترضون، وبه قال الشافعي، وأباه مالك وأبو حنيفة، وليس في الحديث كيفية بية معاذ، وقول جابر: "هي له تطوع" إخبار عن غائب عن غير شيء، ومن الجابر عما كان ينويه معاذ. الثاني: من المحتمل أن يكون النبي ﷺ يصلي معه معاذ صلاة النهار وتفوته صلاة الليل؛ لأنهم كانوا أهل خدمة لا يحضرون صلاة النهار في سائرهم وقائمتهم، فأخبر الراوي بحال معاذ معاً في وقتين لا في وقت واحد، وعن صلاتين لا عن صلاة واحدة.

الثالث: أن هذا الحديث حكاية حال، ولم يعلم كيفيتها، فلا عمل عليها. الرابع: أنه يعارضه قوله: "بما جازع الإمام ﷺ به، أي ليقندي به، وإذا قال: هذا صلاة الظهر، وقال: هذا صلاة العصر، فأبى اقتداء ههنا واهتمام والية ركن، وهي الأصل، ألا ترى أنه لا يحل له مخالفة في الرمان فلا يركع قبله، ولا يرفع قبله، وليس الرمان من أوصاف الصلاة، وإنما هو من مقتضائها، والية التي هي ركن العادة ونفسها أولى وأحب، فتصير مخالفتها في النية نظير مخالفتها في الفعل الذي هو ركن، فيقوم مع القاعد ويسجد مع الراكع، وذلك لا يجوز، وهذا نفيس جداً. الخامس: روى الحسن مرفوعاً: **الإمام حرم**. قال علماؤنا: معلوم أن الإمام لا يضمن صلاة المأموم إذا كان المأموم لا بد له من فعلها، وإنما معنى تضمنها صحة وفساداً أن تبي صلاته، وذلك لا يصح إلا بشرط الاتفاق في أصل الفرض، فلاجل هذه الأدلة بقي حديث معاذ على احتمال، وصح ما ذكرناه فيه من تأويله.

ركع فاركعوا الخ: فاء التعقيب تدل على أن المقتدي لا يجوز له أن يسبق الإمام بالركوع والسجود، "وإذا رفع رأسه من الركوع" فارفعوا، وإذا قال: سمع الله" أي أجاب الدعاء "لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد" بالواو لجميع الرواة، قال الحافظ في "الفتح": لجميع الرواة في حديث عائشة بإثبات الواو، وكذا هم في حديث أبي هريرة وأنس، إلا في رواية البيهقي عن الزهري في باب إيجاب التكبير، "فإذا صلى جالساً، فصلوا جلوساً" جمع جالس، حال بمعنى جالسين؛ "أجمعون" بالواو.

٣٠٤ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ".

صلى رسول الله ﷺ إلح. في مشربة له من جذوع النخل كما في رواية البخاري، وبوب عليه الصلاة في المبر والسطوح والخشب، "وهو شاك" على ورد قاص نخفة القاف من الشكاية بمعنى المرض، كأنه يشكو مزاجه الانحراف عن الاعتدال، والحاصل: أن عائشة أهتمت الشكوى، وبين جابر وأُس المسبب، وهو السقوط عن الفرس، وعين جابر العلة في الصلاة قاعداً، وهي انفكك القدم، "فصلى" رسول الله ﷺ حال كونه "جالساً" وقد صلى النبي ﷺ قاعداً في ثلاثة مواضع: هذه، وفي عزوة أحد، وفي مرض موته، قاله ابن رسلان، "وصلى وراءه قوم" حال كونهم "قياماً"، فأشار إليهم أن اجلسوا" بلفظ "إلى" من الإشارة لجميع رواة "الموطأ"، "فما انصرف" أي من الصلاة "قال: إنما جعل الإمام" إماماً كما تقدم "ليؤتم به".

زاد البخاري في روايته: "إذا كبر فكبروا" قال العيني: احتج به أبو حنيفة على أن المقتدي يكبر مقارناً لتكبير الإمام، لا يتقدم ولا يتأخر؛ لأن الفاء للحال، وقال أبو يوسف ومحمد: الأفضل أن يكبر بعد فراغ الإمام من التكبير؛ لأن الفاء للتعقيب، "فإذا ركع فاركعوا" قال ابن المبر: مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام، إما بعد تمام انحائه وإما أن يسبقه الإمام بأوله، فيشرع فيه بعد أن يشرع، "وإذا رفع" رأسه من الركوع "فارفعوا" زاد في رواية عبدة بن سليمان عن هشام عند مسلم: "فإذا سجد فاسجدوا"، "وإذا صلى جالساً فصلى جليوساً" أي جالسين، حال كما تقدم، واستدل بالحديثين من قال: يجلس المأموم اقتداء بالإمام، وإن لم يكن معذوراً، والجمهور على خلاف ذلك، وقال العيني: احتج به أحمد وإسحاق وابن حزم والأوراعي ونفر من أهل الحديث: أن الإمام إذا صلى قاعداً يصلي من خلفه قعوداً، وقال مالك: لا يجوز صلاة القادر على القيام حنف القاعد، لا قائماً ولا قاعداً، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور والجمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائماً، والجواب عن الحديث من وجوه، الأول: أنه مسجوح، وبأسحه صلاة النبي ﷺ في مرض موته قاعداً وهم قيام، وسيأتي في الحديث الآتي الثاني: أنه كان مخصوصاً بالنبي ﷺ الثالث: يحمل قوله: "إذا صلى جالساً فصلوا جليوساً" على أنه إذا كان الإمام في حالة الخيوس فاجلسوا، ولا تحالفوه بالقيام، وكذلك إذا صلى قائماً فصلوا قياماً، يعني إذا كان في حالة القيام فقوموا، فلا تحالفوه بالقعود كما في قوله: "إذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا"، وفيه بعد.

٣٠٥ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى فَوْجَدَ أَبَا بَكْرٍ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ كَمَا أَنْتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةٍ وَفِي نَسَخَةٍ: فَكَانَ

خرج الخ من بيته "في مرضه" الذي توفي فيه بعد أن وجد في مرضه نوعاً من الخفة، "فأتى" راد في أكثر النسخ: "المسجد يهادي بين اثنين"، "فوجد أنا بكر وهو قائم يصلي بالناس" امتثالا لأمره الشريف، واستدل بهذا الحديث على أن استحلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعداً؛ لأنه **١٥** استخلف أبا بكر، ولم يصل بهم قاعداً غير مرة واحدة، قاله الحافظ، "فاستأخر" أي أراد أن يتأخر "أبو بكر" تأدماً معه **١٦**. وفيه التأدب مع الكبير، ثم التأخر كما نلت عن أبي بكر في روايات غير هذه القصة مخصوص بالنبي **١٧** لا يصح لغيره، ودعى ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجوز ذلك لغيره، وقال بعض المالكية: تأخر أبي بكر وتقدمه **١٨** من خواصه **١٩**. ولا يفعل ذلك بعده، كذا في "حواشي البخاري"، "فأشار إليه رسول الله ﷺ أن كما أنت" كلمة "أن" بفتح الميم وسكون النون مفسرة، و"أنت" مستداً حذف حره، والكاف للتشبيه، أي ليكن حالك في المستقبل مشابهاً لحالك في الماضي، أو رائدة أي الذي أنت عليه، وهو الإمامة، قاله الرقالي، قلت: أو كما أنت عليه من محل القيام، ولفظ البخاري: "فأومأ النبي **٢٠** أن مكانك" بالنصب أي الرم مكانك، وفي طريق آخر: "فأومأ النبي **٢١** إليه بأن لا يتأخر"، "فجلس رسول الله ﷺ إلى جنب أبي بكر" وفي رواية للصحيحين: "خذاء أبي بكر"، والأصل للإمام أن يتقدمهم إذا كانوا أكثر من واحد، إلا لعارض كضيق المكان، وكما أنهم لو كانوا كلهم عراة وغير ذلك، وهذا على طريق الأولوية، وإلا فيجوز المساواة أيضاً، قال العيني: استدل به على جواز مخالفة موقف الإمام للضرورة كمن قصد أن يبلغ عنه، ويتحقق به من رحف عن الصف.

يصلي الخ قائماً "بصلاة رسول الله ﷺ" ويفتدي "وهو" **٢٢** "جالس، وكان الناس يصلون" ويتبعون "بصلاة أبي بكر" **٢٣**. استدل به الشعبي على جواز إتمام بعض المأمومين ببعض، وهو مختار الطبري، وبؤب عليه البخاري: الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم، وثمرة هذا الاقتداء: أن من أحرم قبل أن يرفع رؤوسهم الصف الذي يليه يكون مدركاً للركعة، وإن رفع الإمام رأسه قبل ذلك، والجمهور على خلاف ذلك، والمعنى عندهم: أنهم كانوا يصلون بصلاة أبي بكر أي يتبعونه لهم، فيتعرفون به ما كان **٢٤** يفعله؛ لصعف صوته **٢٥** من أن يسمع الناس تكبير الانتقال، فالصديق الأكبر يسمعهم ذلك، وفي رواية الصحيحين: عن عبد الله عنها: "فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ". وهو قاعد" الحديث، وما قاله الشعبي وغيره يأناه الحصر في قوله **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠** **١٠١** **١٠٢** **١٠٣** **١٠٤** **١٠٥** **١٠٦** **١٠٧** **١٠٨** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** <

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

= واحتلف العلماء في الأحكام المتعلقة بها؛ لاختلافها، وأحد كل طائفة بعض نكت الأحاديث، فروي عنه ما تقدم من أنه ﷺ أم أنا بكر، وروى الأسود بن يزيد عن عائشة ؓ أنه ﷺ صلى حلف أبي بكر، ورواه مسروق عن عائشة، فمن جور أن يؤم القاعد القائمه تعلق بخديث عروة عن عائشة في ذلك، ومن مع ذلك قال: إن رواية عائشة احتجف في ذلك، ولم تحتجف رواية أنس: "أن أنا بكر أمه في نكت الصلاة، فكانت أولى"، والله أعلم، وقال العيني: احتجفت الروايات هل كان النبي ﷺ الإمام أو أبو بكر الصديق ؓ، فجماعة قالوا: الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة صريح في أن النبي ﷺ كان الإمام؛ إذ جلس عن يسار أبي بكر، ولقوله: 'فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً، وأبو بكر قائماً يقتدي به'، وجماعة قالوا: كان أبو بكر هو الإمام؛ لما رواه شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: "أن النبي ﷺ صلى حلف أبي بكر"، وفي رواية مسروق عنها: "أنه ﷺ صلى حلف أبي بكر ؓ جالساً في مرضه الذي توفي فيه".

قال البيهقي: لا تعارض في أحاديثها؛ فإن الصلاة التي كان فيها النبي ﷺ إماماً هي صلاة الظهر يوم السبت أو يوم الأحد، والتي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح من يوم الاثنين، وقال نعيم بن أبي هند: الأحرار التي وردت في هذه القصة كلها صحيحة، وليس فيها تعارض؛ فإن النبي ﷺ صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد، في أحدهما كان إماماً، وفي الأخرى كان مأموماً، وقال الصياء المقدسي وابن ناصر: صح وثبت أن النبي ﷺ صلى حلقه مقتدياً به في مرضه الذي توفي فيه ثلاث مرات، ولا يكر ذلك إلا جاهل لا علم له بالرواية، وقيل: إن ذلك كان مرتين جمعاً بين الأحاديث، وبه جرم ابن حبان، وقال ابن عبد البر: الآثار الصحاح على أن النبي ﷺ كان الإمام.

قال الحافظ: قال أبو بكر ابن العربي: لا حوات لأصحابنا عن حديث مرض النبي ﷺ يخلص عند السك، واتباع السنة أول، والتحصيص لا يشت بالاحتمال، قال: إلا أني سمعت بعض الأشياخ يقول: الحان أحد وجوه التحصيل، وحان النبي ﷺ والترك به وعدم العوض عنه يقتضي الصلاة معه على أي حال كان، وليس ذلك لغيره، ورد بعموم قوله ﷺ: **صَلُّوا عَلَى رَسُولِي**، قال الحافظ في 'الفتح': وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده ﷺ. منهم: أسيد بن حضير وخابر وقيس بن فهد وأنس بن مالك، والأسايد عنهم بذلك صحيحة، أخرجها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم، بل ادعى ابن حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد، قلت: لكن هذه الآثار حجة على من يكر إمامة القاعد مطلقاً، لا على من يقول بخسوس المؤتم لخلوس الإمام؛ فإن هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك مسوطة تدل على جنوس المؤتمين، نعم، أوضح دليل لجمهور قوله تعالى: **يَوْمَ يُنْفَخُ** (سورة: ٢٣٨) الصريح في وجوب القيام، لا يمكن أن يترك إلا بمثله.

فَضْلُ صَلَاةِ الْقَائِمِ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ

٣٠٦ - **مالك** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ مَوْلَى لِعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَوْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ مِثْلُ نِصْفِ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَائِمٌ.

٣٠٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالْنَا وَبَاءَ مِنْ وَعْكِهَا شَدِيدٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ

فضل صلاة القائم إلخ: الفضل بصاد معجمة: الزيادة، والمراد بها الوافل؛ لأن الفرائض إن أطاق القيام فيها ففقد، فصلاته باطلة عند الجميع، عليه إعادة، فكيف له نصف فصل؟ بل هو عاص، وإن عجز عنه ففرضه الجلوس اتفاقاً؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، فليس القائم بأفضل منه؛ لأن كلاً أدى فرضه، قاله الررقاني.

صلاة أحدكم إلخ: تملأ "وهو قاعد" جملة حالية "مثل نصف" أجر "صلاته وهو قائم" قال ابن عبد البر: لما في القيام من المشقة أو لما شاء الله أن يتفصل به، وقد تقدم أن المراد منها: الوافل دون الفرائض؛ لأن الفرض إن أطاق القيام ففقد، فصلاته باطلة عند الجميع، عليه إعادة، فكيف يكون له نصف فصل صلاة؟ بل هو عاص، وإن عجز عن القيام ففرضه القعود اتفاقاً، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فليس القائم بأفضل منه؛ لأن كلاً أدى فرضه على وجهه، قال سفيان الثوري في هذا الحديث: من صلى جالساً، فله نصف أجر القائم؛ هذا للصحيح ولمن ليس له عذر، وأما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالساً، فله مثل أجر القائم، وقد روي في بعض الحديث مثل قول الثوري، قاله الترمذي.

نالنا إلخ: أي لمصابها "وباء" بالمد: سرعة الموت وكثرته، وفي "الجمع": هو بالقصر والمد والهمز: طاعون ومرض عام، أو موت ذريع، وقيل: الهواء المتعفن، "من وعكها" فتح الواو وسكون العين، قال الناجي: هو شدة الحر من المرض، وقال ابن عبد البر: الوعث لا يكون إلا من الحمى دون سائر الأمراض، وقال الجحد: الوعث سكون الريح وشدة الحر، وأدق الحمى ووجعها، ومعناها في البدن، وألم من شدة التعب، "شديد" بالرفع صفة وباء، وهذا الوعث مشهور عند أهل السير والحديث؛ فإن المهاجرين أول ما قدموا المدينة وعكوا شديداً، "فخرج رسول الله ﷺ على الناس يصلون في سبحتهم" بضم السين المهمة وسكون الموحدة: النافلة، سميت بها؛ لاشتغالها على التسبيح من تسمية الكل باسم بعضه "فعوداً" يعني يصلون الوافل قاعدين، "فقال رسول الله ﷺ" صلاة القاعد يعني صلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام "مثل" أجر "نصف صلاة القائم" والظاهر أن الإمام ﷺ ذكر هذا الحديث لبيان المراد من الحديث السابق، بأن المراد به الوافل؛ لما في هذا الحديث نصريح السبحة.

فِي سُبْحَتِهِمْ قُعُودًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةُ الْقَاعِدِ مِثْلُ نِصْفِ صَلَاةِ الْقَائِمِ".

ما جاء في صلاة القاعد في السابعة

٣٠٨ - **ماث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا قَطُّ، حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِعَامٍ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، وَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ، فَيُرْتِّلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا.

٣٠٩ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ

صلاة القاعد **الح** المقصود منه بيان أحكام صلاة القاعد من جوار القيام في بعض الصلاة والقعود في البعض، وكيفية القعود وغير ذلك، بخلاف الترجمة السابقة، فكان المقصود منها بيان الفرق في الأحرار، فافترقا في العرس. **في سحته** **الح** سميت به النافلة؛ لما تقدمه "قاعداً قط" بل كان يصلي قائماً، حتى نورم قدماء، إجماعاً عليه. بالقيام أبداً، وسيأتي في الحديث الآتي عن عائشة **ع** "أما لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط، حتى أسس" الحديث، وأخرج أبو داود بسنده عن شقيق عن عائشة قال: "قلت: كان يصلي قاعداً، قالت: حين حطمه الناس، حتى إذا كان قبل وفاته بعام، ودخل في السن، وثقل عن القيام"، وفي "مسلم" وغيره: "نعام واحد أو اثنين" بالشد، والحارم مقدم لاسيما ومالك أثبت على غيره خصوصاً في ابن شهاب، "فكان يصلي في سحته" أي نافلته "قاعداً"، وفقاً له، وإبقاء على نفسه، واستدامة لصلاته، وعلى حوار التعلل قاعداً مع القدرة على القيام إجماع العلماء كما قاله النووي، وأخرج ابن أبي شيبة عن أم سمية قالت: "أما مات **ع** حتى كان أكثر صلاته وهو جالس". "ويقرأ" **ع** في الصلاة "بالسورة، فيرتلها" أي يقرأها بتمهل وترتيل؛ امتثالاً لقوله جل قدره وعمره: **ع** (مزمز: ٤) قال الزجاج: معناه: بيه نسياناً، والتيسير لا يتم بأن يعجل في القرآن، إنما يتم بأن يتبين جميع الحروف، ويوفي حقها من الإشباع، "حتى تكون" أي تذك السورة المقرؤة بالترتيل "أطول" باعتبار زمان القراءة "من أطول منها" إذا قرئت بلا ترتيل، يعني أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى أطول من هذه السورة إذا قرئت غير مرتنة، قالت أم سمية وغيرها: كانت قراءته **ع** حرفاً حرفاً.

أما **الح** أي عائشة "أخبرته" أي عروة "أما لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل؛ قيدت بصلاة الليل، ليتخرج المرائض؛ فإنه **ع** كان يصلي الفرائض قائماً أبداً؛ لأن القيام فيها فرض، ولأنه **ع** كان يخفف المرائض، -

أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ، حَتَّى أَسَنَّ فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ.

٣١٠ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا،

- قال أس: "ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة منه ﷺ الحديث، وقد ورد الأوامر للأئمة بالتحفيف في عدة روايات، كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث، "قاعداً قط، حتى إذا أس" أي دخل في السجدة، وفي رواية للبحاري: "حتى كبر"، وفيها إشارة إلى بيان العذر في ترك القيام، "فكان يقرأ" القرآن في صلاته "قاعداً" إلى ما يشاء، "حتى إذا أراد أن يركع قام"، فيه إشارة إلى مواظبته على القيام وتأكده بأنه لا يجلس عما يطيقه منه، "فقرأ نحواً أي قريباً من ثلاثين أو أربعين آية" ولغظ "أو" للشك من الراوي، ويحتمل التسوية باعتبار اختلاف الأوقات، قاله الرقابي، قلت: والأوجه أنه تقريب كما هو صريح لفظ: "نحو من ثلاثين"، "ثم ركع" وسجد، ويفعل في الثانية مثل ذلك.

كان يصلي الخ في آخر حياته بعد ما أس كما تقدم "يصلي" الوافل صلاة الليل أو في النهار أيضاً، "جالساً" حال، "فيقرأ" فيها القرآن بقدر ما يشاء، "وهو جالس، فإذا بقي" ما أراد "من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية" اكتفى بهذا التمييز عن التمييز الأول، "قام، فقرأ" هذه الآيات، "وهو قائم" فيه إشارة إلى أن ما يقرأ جالساً كان أكثر من ذلك؛ لأن البقية لا تطلق في الأعلب إلا على الأقل. قال ابن عابدين: الأفضل أن يقوم، فيقرأ شيئاً، ثم يركع؛ ليكون موافقاً للسنة، ولو لم يقرأ، ولكنه استوى قائماً، ثم ركع جازاً، وإن لم يستو قائماً وركع لا يجزيه؛ لأنه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قاعداً، "ثم ركع وسجد، ثم صعد في الركعة الثانية مثل ذلك" المذكور من قراءته أولاً جالساً ثم قائماً، وفيه جواز الجلوس في النافلة بعد القيام، وكذا عكسه، قال القاري: وهذا أي جواز الركوع قائماً بعد ما افتتح الصلاة جالساً جازراً بالاتفاق، بخلاف عكسه، وتقدم ما حكاه الباجي من الإجماع على جواز ذلك، ولا شك في أن الصورتين كليهما حلافتان، أما الأولى: وهي جواز الجلوس بعد القيام، فقد قال القاري: إذا افتتح الصلاة قائماً، ثم قعد، يجوز عد أبي حنيفة خلافاً لهما، كذا ذكره صاحب "الهداية"، قال ابن الهمام: لا فرق بين أن يقعد في الركعة الأولى أو الثانية، وأما الثانية، وهي جواز القيام بعد الجلوس، فقد قال الطحاوي: ذهب قوم إلى كراهة الركوع قائماً لمن افتتح الصلاة قاعداً، واحتجوا بحديث عائشة، قالت: "كان رسول الله ﷺ يكره للصلاة قائماً وقاعداً، فإذا صلى قائماً ركع قائماً، وإذا صلى قاعداً ركع قاعداً، وخالفهم في ذلك آخرون، فلم يروا به بأساً، واحتجوا برواية الباب، وهذا أولى من الحديث الأول؛ لأن صيره على القعود حتى يركع قاعداً لا يدل ذلك.

فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَائَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٣١١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَا يُصَلِّيَانِ النَّافِلَةَ وَهُمَا مُخْتَبِرَانِ.

الصَّلَاةُ الْوُسْطَى

٣١٢ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ

كانا يصليان النافلة دون الفريضة "وهما مختبران" الاحتناء. أن يصوم رجليه إلى بطنه شوب يجمعها به مع ظهره، ويشده عليها، وقد يكون باليدين بحيث يكون ركبته مصوحتين، ويطأ قدميه موضوعين على الأرض، ويداه موضوعتين على ساقيه، وأخرج من أبي شبة عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن يصلي الرجل وهو محتب، وأن سيربين كان يكره، وعن إبراهيم أنه كان يصلي محتباً، قال إباحي: والأصل: أن الخلوس في الصلاة في موضع القيام ليس له صورة مخصوصة لا تغري إلا عليها، بل تغري على صفات الخبوس من احتباء وتربع وتورك وغيرها، وقال الزرقاني: لم يبين الأحاديث صفة القعود، فيؤخذ من إطلاقه جواره على أي صفة شاء المصلي واحتنف في الأفضل، فمن الأئمة الثلاثة: يصلي مترعاً، وقيل: يجلس مفترشاً، وهو موافق لقول الشافعي في "مختصر المزني"، وصححه الراعي ومن تبعه، وقيل: متوركاً، وفي كل منها أحاديث، قال الشوكاني: ذهب أبو حيفة ومالك وأحمد - وهو أحد القولين للشافعي - إلى أن المستحب أن يصلي قاعداً أو يتربع، وذهب الشافعي في أحد قوليه: أنه يجلس مفترشاً كخبوس بين السجدين، وحكى صاحب "النهاية" عن بعض المصنفين: أنه يجلس متوركاً، وقال القاضي حسين من الشافعية: إنه يجلس على فحده اليسرى، ويصوب ركبته اليمنى كجلسة القاري بين يدي المقرئ، وهذا الخلاف إنما هو في الأفضل، وقد وقع الاتفاق على أنه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود.

الصلاة الوسطى الواردة في قوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ عَلَى صِفَةٍ - ه - صَلَاةً وَسُتًى﴾ (الفرقة ٢٣٨)، قال الزرقاني: هي تأييد الأوسط، وهو الأعدل من كل شيء، قال أعرابي يمدح النبي ﷺ:

يا أوسط الناس طراً في مفاخرهم وأكرم الناس أمراً برة وآباً

وليس المراد التوسط بين شيئين؛ لأن فعله صيغة التفصيل، ولا يبي منه إلا ما يقلل الريادة والقص، والتوسط بمعنى العدل والخيار يقبلهما، بخلاف معنى التوسط فلا يقبلهما، فلا يبي عليه أفعل تفصيل انتهى. قلت: ويحتمل المعنى من التوسط أيضاً كالأوسطى من الأصابع، واحتاره الرازي في تفسيره، وقال: المراد من الوسطى ما تكون وسطى في العدد، -

أَمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهُ قَالَ: أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، ثُمَّ قَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.....
(البقرة ٢٣٨)

- لا ما تكون وسطى بسبب الفضيلة. قال ابن العربي: يحتمل أن يراد بالوسطى الفصلى، ويحتمل أن يراد به من الوسط، وهو المساوي في البعد لكل واحد من الطرفين، واحتلموا في تعيين الصلاة الوسطى على أكثر من عشرين قولاً، قال الباجي: ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل المدينة إلى أنها الصبح، وقال زيد بن ثابت وعروة: إنها الظهر، وقال جماعة من الصحابة: هي العصر، وله قال ابن حبيب وأبو حيفة **رحمهما**.
أمرتني عائشة: أم المؤمنين "أن أكتب لها مصحفاً" قال الرقابي: مثلثة الميم، والضم أشهر، وقال المحمد: الصحيفة: الكتاب، جمعه صحائف، وصحف ككتب نادرة، والمصحف: مثلثة الميم من أصحف بالضم، أي جعلت فيه الصحف. قال الباجي: هذا يقتضي أن يكون بعد جمع القرآن في مصحف، وقيل أن تجمع المصاحف على المصاحف التي كتبها عثمان، وأنعدها إلى الأمصار؛ لأنه لم يكتب بعد ذلك في المصاحف إلا ما أجمع عليه، وثبت بالتواتر. قنت: هذا إذا كان إملاء عائشة **رحمها** بطريق القراءة، وكوها في القرآن، أما إذا كان بطريق التفسير، فلا إشكال في أن يكون منقولاً عن مصحف عثمان، وكون أبي يوسف في الطبقة الثانية يؤيد الثاني، لكن رواية الطحاوي وغيره بسنده عن أم حميد: سألت عائشة **رحمها** عن قول الله عز وجل: الصلاة الوسطى، فقالت: كما نقرأها على الحرف الأول على عهد رسول الله **ﷺ** "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر" الحديث، فعلم أنها **رحمها** أطلته بطريق القرآن.

"ثم قالت: إذا بلغت" بالخطاب أي أتممت الكتابة إلى "هذه الآية" التي يأتي بيها، "فأدني" بالمذ ذال مكسورة ونون ثقيلة أي أعلمني، أمرته بالإيذان؛ لما أرادت إملاء زيادة سيأتي بيها، ولم تكن فيما نقلت عنه، والآية هي قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا﴾ بصيغة الأمر من المفاعلة؛ للمبالغة في المداومة، وقال الرازي: فإن قيل: المحافظة لا تكون إلا بين اثنين، فالجواب من وجهين، أحدهما: أن المحافظة تكون بين العبد والرب، كأنه قيل: احفظ الصلاة ليحفظك الإله الذي أمرك بها، والثاني: أن تكون المحافظة بين المصلي والصلاة، فكأنه قيل: احفظ الصلاة حتى تحفظ لك الصلاة، وحفظ الصلاة للمصلي على ثلاثة أوجه، تحفظه عن المعاصي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاحِظُوا﴾ (العنكبوت: ٤٥) وتحفظه عن البلايا والمحس: ﴿شُعْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ (البقرة: ١٥٣) وتحفظه بالشفاعة في المحشر، قال تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ صُلَاةً نَسُوا لَكُمْ وَاتَّخَذُوا لَكُمْ مَسَاجِدَ﴾ (البقرة: ١١٠) إلخ بتعريب.

حافظوا على الصلوات إلخ: سائر الصلوات بأدائها في أوقاتها، قال الكرخي: أي راقبوها بأدائها في أوقاتها كاملة الأركان والشروط، وقال الحارث: أي بجميع شروطها وحدودها، وإتمام أركانها وفعلها في أوقاتها المختصة بها. وقال الرازي: الأمر بالمحافظة على الصلاة أمر بالمحافظة على جميع شرائطها من طهارة البدن والثوب وستر العورة، -

فَلَمَّا بَلَغَتْهَا أَذْنُهَا، فَأَمَلَتْ عَلَيَّ: "حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= واستقبال القبلة وغيرها، وبالمحافظة على جميع الأركان، والاحترار عن جميع المطلات، سواء كان من أعمال القلوب أو من أعمال اللسان، أو من أعمال الخوارج إلخ سيما الصلاة الوسطى أفردتها بالذكر؛ لفصلها أو اهتماماً بها، وأحفاها كإحفاء لينة القدر، وساعة الإحاة في الجمعة، وإحفاء اسمه الأعظم، ووقت الموت؛ ليكون المكلف مهتماً بها غير مضيع لغيرها. "وقوموا لله قانتين" أي ساكتين؛ لحديث زيد بن أرقم عن الشيخين وغيرهم: "كما تكلم في الصلاة حتى برلت، فأمرنا بالسكوت، وهما عن الكلام"، وهذا المعنى مرجح عند المحققين، وقال الرازي: فيه وجوه، أحدها: القنوت: الدعاء والذكر، وهو قول ابن عباس، والثاني: مطيعين، والثالث: ساكتين، وهو قول ابن مسعود، والرابع: قول مجاهد: القنوت: عبارة عن الخشوع وحفظ الجناح، وسكون الأطراف وترك الالتفات، والخامس: القنوت: القيام، والسادس: احتيار عني بن عيسى: أن القنوت عبارة عن الدوام على الشيء.

فلما بلغتها إلخ أي هذه الآية "آذنتها" أي أحررت عائشة. "فأملت" بفتح الهمزة وسكون الميم وفتح اللام الحقيقية من أملى، وفتح الميم واللام المشددة من الملى، يقال: أملت الكتاب عبيه أي ألقيته عبيه، وأمليته عليه إملاء، فالأولى: لغة الحجار وبني أسد، والثاني: لغة بني ثميم وقيس، وقد جاءهما الكتاب العزيز، قال تعالى: **وَأَمْلَأْ لِي بَيْنَهُمَا مِغْرَابًا** (سفره ٢٨٢)، وقال تعالى: **وَأَمْلَأْ لِي بَيْنَهُمَا مِغْرَابًا** (العنكبوت ٥)، قاله الررقاني، "علي" يعني أمرتي أن أكتب: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وصلاة" بواو العطف "العصر وقوموا لله قانتين" قال ابن عبد البر: ثبوت الواو الفاصلة التي لم يختلف في ثبوتها في حديث عائشة، هذا بخلاف حديث حفصة بعده، وثبوتها بدل على أنها ليست الوسطى، قال الناجي: لأن الشيء لا يعصف عني نفسه. قلت: وأجاب من رجع كونهما العصر بأن العطف قد يكون للتفسير كما هو معروف عند النحاة، بل هو المتعين لرواية ابن أبي شيبة بسنده عن أبي أيوب، عن عائشة قالت: "صلاة الوسطى صلاة العصر"، وعن القاسم، عن عائشة، قالت: "صلاة الوسطى صلاة العصر"، وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن جرير عن عروة: "كان في مصحف عائشة: والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر، ثم" قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ، يحتمل أنها سمعت من رسول الله ﷺ كونهما قرآنًا، فعلى هذا لم تسمع نسخها، وقد نسحت، أخرج مسلم عن البراء بن عازب، قال: "نزلت: هذه حافظوا على الصلوات، وصلاة العصر، فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله، فنزلت: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الحديث، ويحتمل أن عائشة سمعتها على وجه التفسير، ويؤيده الجمع بين صلاة الوسطى وصلاة العصر، فأرادت إثباتها فيه على وجه التفسير، كما أشار إليه الناجي وغيره.

٣١٣ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ مُصْحَفًا لِحَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي: **حَفْصَةُ** عَلَى حَقِّهَا وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ^(البقرة: ٢٣٨). فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ.

٣١٤ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ ابْنِ يَزِيدَ بْنِ الْمَخْزُومِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ.

٣١٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ كَانَا يَقُولَانِ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ.

أكتب مصحفا الخ قبل أن يجمعها عثمان **..** كما يدل عليه الروايات الآتية عن "الدر المنثور"، "الحفصة أم المؤمنين" زوج النبي **..** وكان يكتب المصاحف على عهد أزواج النبي **..** كما تقدم عن رواية الطحاوي، "فقالت: إذا بلغت هذه الآية" الآتية "فأذني" بالمد أي أخبرني: **..** فلما بلغتها أذنتها" بالمد أخبرتها، "فأملت" من الإملاء أو من الإملال كما تقدم، "علي" بلفظ: "حافظوا على الصلوات" أي كلها "والصلاة الوسطى، وصلاة العصر" بالواو، وروي بحذفها، وأياما كان فهمي تفسيرا للصلاة الوسطى؛ لما قد روي عنها، وهي صلاة العصر، والروايات تفسر بعضها بعضاً. **صلاة الظهر** استدل عليه بنزول الآية؛ إذ ذلك أخرج أبو داود وغيره عن زيد بن ثابت، قال: "كان النبي **..** يصلي الظهر بالهاجرة، ولم تكن صلاة أشد على أصحاب رسول الله **..** منها، فنزلت: **..** فصلى على نفسه صلاة الوسطى **..** وزاد الطيالسي في روايته: "فلا يكون وراءه إلا الصف أو الصفان، والناس في قائلتهم وفي تحارمهم" الحديث، قاله الزرقاني.

صلاة الصبح: أما علي **..** فقال الحافظ في "الفتح": المعروف عنه خلافه، وقال الزرقاني: المعروف عنه أنها العصر، قلت: كان علي **..** يقول أولاً: إما الصبح، ثم رجع عنه، قال السيوطي: أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن زر، قال: قلت لعبيدة: سل علياً عن الصلاة الوسطى، فسأله، فقال: كنا نراها الفجر حتى سمعت رسول الله **..** يقول يوم الأحزاب: **..** عن نفسه صلاة العصر **..** صلاة الله وأخيه **..** نارا، أو زاد في طريق آخر: فعرفنا يومئذ أنها الصلاة الوسطى.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَقَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

الرُّخْصَةُ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ

٣١٦ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ،

وفول علي الخ: ابن أبي طالب، وعبد الله بن عباس المدكور من أمها الصبح "أحب ما سمعت" من الأقوال "إي" متعلق بـ "أحب"، "في ذلك" متعلق بـ "سمعت"، وبه قال أبي بن كعب وأُس وجابر، قاله الزرقاني، قُت: وهذا القول الثالث من الأقوال الثلاثة، وهو مختار الإمام مالك كما صرح به، قال الشوكاني: وهو مذهب الشافعي، صرح به في كتبه، ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاد بن جسر وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع وجمهور أصحاب الشافعي. قال الحافظ في الفتح: شهية من قال: إنما الصبح قوية، لكن كونهما العصر هو المعتمد، وقال أيضاً: قال العلاني: حاصل أدلة من قال: إنها غير العصر يرجع إلى ثلاثة أنواع، أحدها: تنصيب بعض الصحابة، وهو معارض مثله ممن قال منهم: إنها غير العصر، ويرجح قول العصر بالصريح المرفوع، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره، فتبقى حجة المرفوع قائمة. ثانياً: معارضة المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواظبة على الصبح والعشاء، وهو معارض بما هو أقوى منه، وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر، وثالثاً: ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة: 'حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى، وصلاة العصر' بالواو، والعطف يقتضي المعايرة، وأنت خبير بأنه معارض لما تقدم من لفظ: "وهي صلاة العصر".

الرخصة في الصلاة الخ: قال الناجي: الملبوس له مقداران: مقدار الفرض ومقدار الفضل، أما الفرض للرجال، فهو ما يستر العورة، ولا خلاف في أنه فرض، قال القاضي أبو المرح: فرض من فروض الصلاة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، والعورة التي يجب سترها هي ما بين السرة إلى الركبة، هذا الذي ذهب إليه جمهور العلماء من أصحابنا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، قال ابن رشد: اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض بإطلاق، واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة أم لا؟ وظاهر مذهب مالك: أنها من سنن الصلاة، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنها من فروض الصلاة، وسبب الخلاف في ذلك تعارض الآثار واختلافهم في مفهوم قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبَسُوا لِبَاسًا مِّنْ دُونِ الذِّكْرِ** (الأعراف: ٣١)، هل الأمر بذلك على الوجوب أو على الندب؟ فمن حمله على الوجوب قال: المراد به ستر العورة، ومن حمله على الندب قال: المراد بذلك الرية الظاهرة من الرداء وغير ذلك من الملابس التي هي رينة، قالوا: ولذلك من لم يجد ما يستر به عورته لم يختلف في أنه يصلي. وذكر ابن رشد: ذهب مالك والشافعي إلى أنه ما بين السرة إلى الركبة، وكذلك قال أبو حنيفة، وقال قوم: العورة هما السوءتان فقط من الرجال، -

أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

- وسبب الخلاف في ذلك أن ثران متعارضان كلاهما ثابت، أحدهما: حديث جرهد مرفوعاً: **المحد عورة**، والثاني: حديث أنس: "أن النبي ﷺ حسر عن فحده"، قال البخاري: حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط. وأما مسألة هذا الباب - وهي التي قصدها المصنف في هذا الباب - فكانت مختلفة في السلف، قال الزرقاني: وكان الخلاف في الصلاة في الثوب الواحد قديماً، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود، قال: "لا يصين في ثوب واحد، وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض"، ونسب ابن بطلال ذلك إلى ابن عمر، ثم قال: لم يتابع عليه، ثم استقر الإجماع على الجواز. قلت: لكن منهم من قال بالكراهة كما سيأتي، وقال العيني: جواز الصلاة في الثوب الواحد لمن يقدر على أكثر منه، هو قول جماعة الفقهاء، وروي عن ابن عمر خلاف ذلك، وكذا عن ابن مسعود، وقال ابن بطلال: إن ابن عمر لم يتابع على قوله، وفيه نظر؛ لأنه روي مثله عن ابن مسعود، وروي عن مجاهد أيضاً أنه لا يصلي في ثوب واحد إلا أن لا يجد غيره، نعم عامة الفقهاء على خلافه. قال القسطلاني: وهذا أي الجواز مذهب جمهور الصحابة كابن عباس وعلي ومعاوية وأنس بن مالك وخالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ **رضي**، ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء وأبو حنيفة، ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق بن راهويه **رحمهم الله**.

في ثوب واحد **إلخ**: حال كونه **مشتملاً** به أي بالثوب، قال المجد في "القاموس": اشتمل بالثوب أداره على جسده كنه "في بيت أم سلمة" ظرف لـ "يصلي"، ويحتمل المشتمل أولهما، قال الباجي: قال الأحفش: الاشتمال: أن يلتحف من رأسه إلى قدميه، والتوشع: أن يأخذ الثوب من تحته يمينه، فيرده على منكبه من يمينه، كذا في الأصل، وهذا الذي قال الأحفش: ليس هذا الاشتمال المذكور في الحديث، وإنما هو نوع من الاشتمال، والاشتمال على أضرب، أحدها: التوشع، وهو المذكور في حديث الإباحة. والثاني: اشتمال الصماء، وهو الذي أنكره **رحمهم الله** على جابر. قلت: وتوضيح المقام أن هناك ثلاثة أحاديث، الأول: حديث الباب وهو فعله **رحمهم الله** والثاني: إيكاره **رحمهم الله** على جابر أخرجه البخاري وغيره، ولفظ البخاري عن سعيد بن الحارث، قال: "سألنا جابراً عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، فحسنت لينة، فوجدته يصلي، وعلي ثوب واحد، فاشتملت به، وصليت إلى جانبه، فلما انصرف قال: ما هذا **لاشتمل** **يدي** ريت؟ قلت: كان ثوباً قال: إن كان واسعاً **فالحسب**، **وبك** **كأن صفاً وترره**، فهذا الإنكار لا لأجل الاشتمال كما ترى، بل لأن الثوب كان صيقاً، ووظيفة الضيق الاتزار لا الاشتمال؛ لأن كمال ستر العورة في القصير لا يحصل إلا بالاتزار. والثالث: أحاديث المنع عن اشتمال الصماء واشتمال اليهود، واختلف الفحول في تفسيره، ولذا اختلفوا في حكمه أن النهي لتحريم أو للتزني، قال العيني في تفسيره: ففي "النهاية": هو التحلل بالثوب، وإرساله من غير أن يرفع جابه، -

- ٣١٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ؟"
- ٣١٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ

= وفي كتاب الناس: هو أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب، وعن الأصمعي: هو أن يشتمل بالثوب حتى يحل به جسده لا يرفع منه حجاباً، فلا يبقى ما يخرج منه يده، وعن أبي عبيد: أن الفقهاء يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد حاسيه، فيصعه على أحد مكبيه، فيبدو منه فرجه، فقالوا: على تفسير أهل اللغة إما يكره اشتغال الصماء؛ لئلا تعرض له حاجة من دفع بعض أهوم وغيرها، فيعسر عليه إحراج يده، فيحقه الصبر، وعلى تفسير الفقهاء يجرم الاشتغال المذكور إن اكشف به بعض العورة، وإلا فيكره. قنت: بل الأوجه في وجه الكراهة عندي على تفسير أهل اللغة أنه يمنع رفع اليدين، ووضعهما على الركب في الركوع، وبسطهما في السجود والجلوس؛ لأن الصماء في الأصل مأخوذ من صحرة صماء إذا لم يكن فيها حرق ولا مفد، فيتعسر تحريك اليدين. "واضعاً" بالنصب على إحالية أي حال كونه "واضعاً" طرفيه" بالنشبة، والضمير إلى الثوب "على عاتقيه" يعني أحد طرف ثوبه من يده اليمنى. فوضعه على كتفه اليسرى، وأخذ الطرف الآخر من تحت يده اليسرى، فوضعه على كتفه اليمنى.

سأل رسول الله ﷺ "عن" جواز "الصلاة في ثوب واحد، فقال رسول الله ﷺ: "أو لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ؟" استفهام إنكاري. قال الخطابي: لفظه استحبار، ومعناه الإحبار يعني عن إباحة الصلاة في الثوب الواحد. قال الكرمانى: فإن قلت: ما المعطوف عليه بالواو؟ قلت: مقدر أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر، ومعناه: لا سؤال عن أمثاله، ولا توبيخ لكم؛ إذ الاستفهام معيد لمعنى النفي بقرينة المقام. قال الناجي: يدل قوله: "حكمه" على إباحتها في الثوب الواحد بثلاثة أوجه، الأول: أنه أشار إلى أن عدم أكثر الثوب الواحد أمر شائع، والضرورة إذا كانت شائعة كانت الرخصة عامة كالرخصة في السفر. والثاني: أن فيه دليلاً أنه قد علم من حالهم أن فيهم من لم يجد إلا ثوباً واحداً، فإقرارهم على ذلك دليل على إجراء الصلاة في الثوب الواحد. والثالث: أنه لما أحابه بأن كونه غالب حال الناس عدم ما راد عليه مستقر في علمه، كان المفهوم منه الإباحة.

سئل الح ببناء المجهول "أبو هريرة هل يصلي الرجل في ثوب واحد؟ فقال" أبو هريرة: "نعم" يخور ذلك، "فقبل له: هل تفعل أنت ذلك؟" وتصي في ثوب واحد؟ "فقال: نعم إني لأصلي في ثوب واحد" وليس ذلك لعدم وجداني الثياب، بل "إن ثيابي لعلى المشجب" بكسر الميم، وسكون الشين المعجمة، وفتح الحيم، فموحدة: عيدان تضم رؤوسها، ويفرج بين قوائمها، توضع عليها الثياب، وغيرها، قال العيني: هو ثلاث عيدان يعقد رؤوسها، ويفرج بين قوائمها، تعلق عليها الثياب، وفي "المحكم": الشجاب: حشبات موثقة منصونة توضع عليها الثياب، =

هَلْ يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ تَفْعَلُ أَنْتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنِّي لأُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ ثِيَابِي لَعَلَى الْمِشْحَبِ.

٣١٩ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ.

٣٢٠ - **ماث** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ كَانَ يُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ.

٣٢١ - **ماث** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبَيْنِ، فَلْيُصَلِّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قَصِيرًا فَلْيَتَرَبَّصْ بِهِ".

= والجمع شجب، والمشجب كالشجاب، وهو الحشبات الثلاث التي يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه، وفي كتاب "المنتهى في اللغة" يقال: فلان مثل المشجب من حيث أتمته وجدته. وقال ابن سيده: المشجب والشجاب: حشبات ثلاث يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه، قال الباجي: قول أبي هريرة هذا مع روايته عن ابن عمر: "إذا وسع الله عليكم، فأوسعوا" اقتصار منه على الخائر دون الأفضل؛ لبيان الخوار، ويحتمل أن يكون السائل ممن لا يجد ثوبين، فأراد تطييب نفسه؛ إعلاماً له بأنه يفعل مع القدرة على الثوبين، فأجبه عن فعله في البادر، قال مالك: ليس من أمر الناس أن يلبس الرجل الثوب الواحد في الجماعة، فكيف بالمسجد؟ قال تعالى: **تَخَشَعُوا لِرَبِّكُمْ** **سُورَةُ التَّوْبَةِ** **٢٠**. **سُورَةُ التَّوْبَةِ** **٢٠** (الأعراف ٣١). قلت: وتقدم الإجماع على أن الصلاة في الثوبين أفضل.

في الثوب الواحد وثيابه على المشجب كما رواه المحاري، ولفظه: حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا عاصم بن محمد، حدثنا واقد بن محمد، عن محمد بن المكدر، قال: "صلى جابر في إزار قد عقده من قبل قماء، وثيابه موضوعة على المشجب، فقال له قائل: أتصلي في إزار واحد؟ فقال: إنما صنعت هذا؛ ليراني أحقق مثلك، وأبنا كان له ثوبان على عهد رسول الله ﷺ، وأعظم في الخواب رجراً على الإنكار على العلماء كان يصلي في القميص الواحد، والقميص أتم ثوب واحد يصلي فيه الرجل؛ لأنه آمن من التكشف.

لم يجد ثوبين استدل به على أفضلية ثوبين، وقد تقدم أنه إجماع، وقال العيني: ذهب طائوس وإبراهيم السحمي وأحمد في رواية، وعبد الله بن وهب من أصحاب مالك، ومحمد بن جرير الطبري إلى أن الصلاة في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادراً على ثوبين، وإن لم يكن قادراً إلا على ثوب واحد، يكره أيضاً أن يصلي به ملتحفاً مشتملاً، بل السنة أن يأتزر به. "فليصل" يدون الياء في جميع النسخ التي بأيدينا من الهندية والمصرية، وهو الظاهر، =

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجْعَلَ الَّذِي يُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ثَوْبًا أَوْ عِمَامَةً.

= وضبطه العلامة الزرقاني بإثبات الياء للأشباع، "في ثوب واحد ملتحفاً به" قال الرهري: الملتحف: المتوشع، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه، وهو الاشتمال على مكبيه، نقيه البخاري، قال الحافظ: والذي يظهر أن قوله: 'وهو مخالف' من كلام البخاري، قمت: وكذا قال العيني، وثمام كلام البخاري في صحيحه باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به، قال الرهري في حديثه: الملتحف: المتوشع، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه، وهو الاشتمال على مكبيه، قال الباجي: فجعل الالتحف هو التوشع، والمشهور لغة: أن الالتحف هو الالتفاف في الثوب على أي وجه كان، فيدخل تحته التوشع والاشتمال، وقد حصص منه اشتمال الصماء، "فإن كان" ذلك "الثوب" الواحد 'قصيراً' أيضاً، "فبيتر به" أي جعله إزاراً ولا يتحف؛ لأن ستر العورة أهم، وهو يحصل بالاتزار.

أحب إليّ أي مدوب وليس بواجب، وعينه الجمهور كما سيأتي "أن يجعل الذي يصلي في الثوب الواحد على عاتقيه" أيضاً، والعائق: ما بين المنكبين إلى أصل العنق، "ثوباً، أو عمامة"، لقوله رحمته: لا يصلي 'حده' في ثوب رحمته **أحد يس على عاتقه شيء**، قال الكرمانى: هذا النهي لتحريم أم لا؟ ظاهر النهي يقتضي التحريم، لكن الإجماع منعقد على جواز تركه؛ إذ المقصود ستر العورة، فبأي وجه حصل جاز، قال العيني: فيه نظراً؛ لأن الإجماع ما انعقد على جواز تركه، وهذا أحمد لا يخور صلاة من قدر على ذلك وتركه، ونقل ابن المنذر عن محمد ابن علي عدم الجواز، ونقل بعضهم وجوب ذلك عن بص الشافعي، والمعروف في كتب الشافعية خلافه، وقال الخطابي: هذا هي استحباب، وليس على الإيجاب، فقد ثبت: "أنه رحمته صلى في ثوب كان بعض طرفيه على بعض سائه، وهي نائمة"، ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يترر به، وبفضل منه ما يكون لعاتقه، وفي حديث جابر أيضاً جواز الصلاة من غير شيء على العائق.

قال الحافظ في "الفتح": قد حمل الجمهور الأمر على الاستحباب، والنهي على التنزيه، وعن أحمد: "لا تصح صلاة من قدر على ذلك وتركه"، جعله من الشرائط، وعنه: "تصح ويأثم"، جعله واحداً مستقلاً، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً، وعقد الطحاوي له باباً في "شرح المعاني"، ونقل المنع عن ابن عمر، ثم عن طاوس والجمعي، ونقيه غيره عن ابن وهب وابن جرير، ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن بص الشافعي واختاره، لكن المعروف في كتب الشافعية خلاف ذلك قال الشوكاني: وقد عمل بظاهر الحديث ابن حرم، فقال: وفرص على الرجل إن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه، فإن لم يفعل بطلت صلاته، فإن كان ضيقاً اترر به وأجرأه، سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن.

الرُّخْصَةُ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ

- ٣٢٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ.
- ٣٢٣ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قُنْفُذٍ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالدَّرْعِ السَّابِغِ إِذَا غَيَّبَ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا.

الرخصة في صلاة إلخ قال أبو عمر: ترجم بذلك ردًا لقول مجاهد: لا تصلي المرأة في أقل من أربعة أثواب: درع وخمار وملحمة وإزار، ولم يقله غيره فيما علمت. قال ابن رشد في "البداية": اتفق الجمهور على أن اللباس المجرى للمرأة في الصلاة، هو درع وخمار؛ لحديث أم سلمة الآتي، ولحديث عائشة عن النبي ﷺ لا ينس س صلاة حنص إلا حصر، وهو مروى عن عائشة ؓ وميمونة وأم سلمة ؓ. أهم كانوا يفتنون بذلك، وكل هؤلاء يقولون: إنها إن صلت مكشوفة أعادت في الوقت وبعده إلا مالكا؛ فإنه قال: إنها تعيد في الوقت فقط، قلت: وهذا مبني على أن ستر العورة ليس من شروط الصلاة عند مالك، وقال ابن قدامة في "المعنى": لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة، وبه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها، وفي الكمين روايتان، وقال أبو حنيفة: القدمان ليسا من العورة، وقال مالك والأوراعي والشافعي: جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها، وما سوى ذلك يجب ستره في الصلاة.

في الدرع إلخ: بدال مهمة: القميص مذكر بخلاف درع الحديد، فعوثن على الأكثر فيهما، وحكى ابن سيده عكسه، قال الجحد في "القاموس": درع الحديد بالكسر، وقد يذكر، جمعه أدرع وأدراع أو دروع، ومن المرأة قميصها مذكر جمعه أدراع، وسأني في حديث أم سمنة: "الدرع السابغ: الذي يعطي ظهور قدميها إلخ". "والخمار" بمعجمة. **المرأة من الثياب إلخ** سؤال عن مقدار ما يكفيها من الثياب في الصلاة، "فقال" أي أم سلمة، كذا في "الموطأ" موقوفا، وكذا أخرجه أبو داود، ثم ذكر رفعه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ولفظه عن أم سلمة: "أما سألت النبي ﷺ أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار؟ قال: لا. كذا سجد بعضي صهر قدميها".

والدرع إلخ: أي القميص "السابغ" أي التام الكامل "إذا غيب" أي ستر ظهور قدميها، قلت: اختلف أئمة الفتوى في تحديد عورة المرأة، قال ابن رشد في "البداية": فأكثر العلماء على أن بدنها كله عورة ما حلا الوجه والكفين، وذهب أبو حنيفة إلى أن قدميها ليست بعورة، وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن وأحمد إلى أن المرأة كلها عورة إلخ، وأما عندنا الحنفية فكما في "الكنز": بدن المرأة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها، قال ابن نجيم: عبر بالكف دون اليد كما وقع في "المحيط"؛ للدلالة على أنه مختص بالباطن، وأن ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية، -

٣٢٤ - **مسألة** عَنْ الثَّقَةِ عِنْدَهُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيِّ، وَكَانَ فِي حَجَرٍ مَيِّمُونَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَيِّمُونَ كَانَتْ تُصَلِّي فِي الدَّرْعِ وَالْحِمَارِ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ.

٣٢٥ - **مسألة** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً اسْتَفْتَتْهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ الْمِنْطَقَ يَشُقُّ عَلَيَّ، أَفَأُصَلِّي فِي دِرْعٍ وَحِمَارٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا.

الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر

٣٢٦ - **مسألة** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= وفي "مختلفات قاضي حان": ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورة إلى الرسع، ورجحه في "شرح الميية" عما أخرجه أبو داود في "المراسيل" عن قتادة مرفوعاً: **مسألة** **ج** قال: واستثنى القدم؛ للابتلاء في إيدائه خصوصاً للفقيرات، وفيه اختلاف الرواية عن أبي حنيفة والمشايخ، فصحح في "الهداية" وشرح الجامع الصغير لقاضي حان: أنه ليس بعورة، واختاره في "المحيط"، وصحح الأقطع وقاضي حان في "فتاواه": أنه عورة، واختاره الإسيبحاني والمرعياي، وصحح صاحب "الاختيار" أنه ليس بعورة في الصلاة، وعورة خارجها. قلت: ورجح الطحاوي عكسه أنه عورة في الصلاة دون خارجها؛ لحديث أم سلمة كما في هوامش "الهدية".

من مسوئة ج أم المؤمنين "كانت تصلي في الدرع" السابع "والحمار ليس عليها" أي على ميمونة "إزار" وذلك جائز، وإن كان الأفضل وجود الإزار كما تقدم، فكانت تفعل؛ لبيان الحوار أو قلة الثياب، أو يكون وجود الميزر وعدمه سواء عندها. **امرأة استفتته ج** أي سألت عروة، "فقالت: إن المنطق يكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء، آخره قاف: ما يشد به الوسط، والمراد هناك الإزار، قال أبو عمر: المنطق والحق والإزار والسرويل بمعنى واحد قال الباجي: قال صاحب "العين": المنطق إزار فيه تكة تنطق به المرأة، والمنطقة: ما يشد به الوسط، "يشق عني" لبسه، وأتأدي من لبسه، ولعله لأنها لم تعتده، "أفاصلي في درع وحمار؟ فقال عروة: نعم" يجوز إذا كان الدرع سابغاً يغطي القدمين عند من قال به، والآثار في هذا محتلفة عن الصحابة، وبعضهم يأمر بشد الحق في الصلاة ولو يعقل، كما بسطت في "المصنف لابن أبي شيبة"، والأمر متسع.

الجمع بين الصلاتين ج ذكر المصنف في الباب مسألتين، إحداهما: الجمع في الحضر. والثانية: في السفر، واحتلفت الفقهاء فيهما جداً، ولم يختلف قول الحنفية فيهما من أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين سراً ولا حضراً، =

كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ.

٣٢٧ - **ما** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ تَبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، قَالَ: فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ

= واختلف فيهما غيرهم معاً، أما الجمع في السفر، فقال ابن العربي في "العارضة": اختلف الناس فيه على خمسة أقوال، الأول: لا يجوز بحال، قاله أبو حنيفة. الثاني: يجوز كما يجوز القصر، قاله الشافعي. الثالث: يجوز إذا جد به السير، قاله مالك. الرابع: يجوز إذا أراد به قطع الطريق، قاله ابن حبيب. الخامس: مكروه، قاله مالك في رواية المصريين عنه. قلت: وحكى هذه الخمسة العيني في "شرح البخاري"، وراد قولاً سادساً: أنه يجوز جمع تأخير لا جمع تقدم، وهو اختيار ابن حزم.

كان يجمع إلخ جمع صورة عند من قاله به، وجمع تقدم أو تأخير عند من ذهب إليهما، وإطلاق الحديث يحمل على الكل، "بين الظهر والعصر" ولم يذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث، وهو مذكور في روايات أخرى، "في سفره إلى تبوك" لم ينصرف؛ لورن الفعل، تقدم ضبط تبوك، قال محمد: وهذا بأحد، والجمع بين الصلاتين أن توتر الأولى مهملاً، فتصلي في آخر وقتها وتعمل الثانية، فتصلي في أول وقتها.

آخره إلخ أي عامراً "أهم" أي الصحابة "خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك" ستة تسع كما تقدم، وأصاف العام إلى تبوك وإن كان الموضع موجوداً في غير ذلك العام، وإنما أراد عام عروة تبوك إلا أنه لكثرة استعماله وشهرته عرف المقصد، واستغنى عن ذكر العروة لفظاً، "فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر" في وقت إحداهما، أو في وقتيهما محتملان، "وكذلك كان يجمع بين المغرب والعشاء" جمع تأخير عند القائلين بالجمع الحقيقي، كما يدل عليه التفسير الآتي، قال الباجي: وهو يدل على أنه كان على تأخير الظهر دون تقديم العصر.

قال إلخ معاد في تفسير ما أجمله أولاً أو ببيان جمع خاص: "فأخر" ﷺ "الصلاة يوماً" أي صلاة الظهر، ولفظ مسلم: 'حتى إذا كان يوماً أخر الصلاة'. قال الشيخ في "الدل": الحديث يشتمل على جملتين، ولا ارتباط بينهما ولا مناسبة، بل الجملة الثانية باعتبار الطاهر مافية للأولى؛ فإن الجملة الأولى تدل على أنه ﷺ يفعل فعل الجمع دائماً مستمراً، والجملة الثانية ظاهر في أنه ﷺ فعله يوماً، فيأول بأن الجملة الثانية ببيان للجملة الأولى، ولفظ "كان" ليس للاستمرار، أو يقال: إن الجملة الأولى ببيان للجمع سائراً، والجملة الثانية ببيان الجمع في حالة الروي. (مختصراً) قلت: ويحتمل أن يكون المراد تصوير الجمع في يوم خاص؛ فإنه ﷺ لم يخرج في ذلك اليوم إلا لجمع الصلاتين فقط، فهو كقوله: "كأنني أنظر أنه ﷺ خرج يوماً فصلاهما، ثم دخل"، ثم خرج، فصلّى الظهر والعصر جميعاً، =

وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ "إِنَّكُمْ سَتَأْتُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَيْنَ ثُبُوكَ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَأْتَوْهَا حَتَّى يَضْحَى النَّهَارُ،

- قيل: إن في لفظ الجميع والجمع إشارة إلى أنه كان في وقت إحداها ورد عليه بأن الجمع لا يدل إلا على الاجتماع، فكما أنه يصدق على فعلهما في وقت إحداهما كذلك يدل على مجرد جمعهما في الفعل، "ثم دخل، ثم خرج" قال الناجي: مقتضاه أنه مقيم غير سائر؛ لأنه إما يستعمل في الدخول في المنزل، والخلاء والخروج منهما، وهو غالب الاستعمال، إلا أن يريد أنه خرج من الطريق إلى الصلاة، ثم دخله لئلا يفسد فيه بعد، وكذا نقه عياض، واستنعد، وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل على رد من قال: لا يجمع إلا من حذبه السير.

فصل في المغرب إلح لم يبين في هذا الجمع أنه كان جمع تأخير، كما قال في الصهر، أو كان جمع تقديم كما هو محتمل اللفظ عند القائلين به، لكن قال أبو داود: ليس في تقديم الوقت حديث قائم، والأوجه أنه جمع صوري كما هو نص حديث الطبراني المتقدم، والمفسر قاص على الحمل، والعجب من الشافعية يستندون بحديث أبي الزبير، وقد قال الإمام الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة، وعن هشيم يقول: سمعت من أبي الزبير، فأخذ شعبة كتابه، فمرقه، كما في "التهذيب"، عني أن ليس في حديث أبي الزبير جمع تقديم، ولا تأخير، بل رواية الطبراني المتقدمة مفسرة صريحة في الجمع الصوري فهذا الحمل يحمل عليه.

إن شاء الله إلح قاله تركاً، وامثالاً لقوله تعالى: **وَلَا تَخْشَوْا إِيَّاهُ فَتَشْكِرُوا** (النمل: ٢٣)، إن كان قوله **إلح** بالوحي، ويحتمل أن يكون هذا على سبيل التقدير سيرهم، ونحوها له، فالتعليق ظاهر 'عين' الماء التي في 'توك'، وفيه إشارة إلى أنها كانت مسماة بها قبل العرو، لوقوع هذا القول قبل إتيانها بيوم خلافاً لما قال: سميت بها، قال في "المجمع": التوك تثوير الماء بحو عود ليخرج من الأرض، وبه سميت عروة توك، وقال المحمد: باك العين ثور مائها عود، ونحوه ليخرج، قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان": ركر النبي **عليه السلام** فيها ثلاث ركعات، فحاشت ثلاث أعين، فهي قمي بالماء إلى الآن "وإنكم لن تأتوها حتى يصحى" قال الراغب: ضحى يصحى تعرض للشمس، قال تعالى: **ثُمَّ لَا تَأْتِيكُمُ اللَّيْلُ إِلَّا أَنْتُمْ قَائِلِينَ** (ص: ١١٩)، وقال المحمد: الصحو ارتفاع النهار، والصحى فويقه، ويذكر ويصغر ضحياً، والصحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار، والضم والقصر الشمس، وأصحى صار فيها "النهار" أي يرتفع قوياً، "فمن جاءها" ووصل إليها قمي، "فلا يمسن" بوزن التأكيد في النسخ القديمة الهندية، وفي المصرية بدوها "من مائها شيئاً حتى آتي" بالمد أي أجي، قال الناجي: فيه دليل على أن للإمام أن يجمع من الأمور العامة كالماء، والكلاء من المنافع التي يشترك فيها المسلمون؛ ما يراه من المصلحة، وقال أيضاً: يحتمل أنه أراد بذلك ظهور بركته في مائها إذا سقى إليها، أو يوحى إليه أنه إن سقى إليها، أو إلى الوضوء من مائها، فيكثر من مائها، ويكفي المؤمنين، "فجشها" أي العين، "و"أخال أنه" قد سقنا إليها رجلاً، والعين تبص" رواه يحيى وجماعة بصاد مهملة، والقعني وآخرون بمعجمة، قال الناجي: والوجهان معاً صحيحان، وقال أبو عمر: -

فَمَنْ جَاءَهَا فَلَا يَمَسُّنَ مِنْ مَائِهَا شَيْئًا حَتَّى آتِيَ"، فَجَنَّاهَا وَقَدْ سَبَقْنَا إِلَيْهَا رَجُلَانِ، وَالْعَيْنُ تَبْصُرُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ، فَسَأَلَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ مَسِسْتُمَا مِنْ مَائِهَا شَيْئًا؟ فَقَالَا: نَعَمْ، فَسَبَّهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ لَهُمَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ غَرَفُوا بِأَيْدِيهِمْ مِنَ الْعَيْنِ قَلِيلًا قَلِيلًا، حَتَّى اجْتَمَعَ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِيهَا، فَجَرَتْ الْعَيْنُ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَاسْتَقَى النَّاسُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- الرواية الصحيحة المشهورة في "الموطأ": تنص بالضاد المقبوضة، وعندها الناس، ثم معاه على المعجمة: تقطر وتسيل، كما قاله النووي والرقاوي وغيرهما، قال الباجي: يقال بض الماء صب على القلب بمعنى. وقال المجد: بشر بضوض يخرج ماؤها قليلاً قليلاً، وما في البشر باصوص ببله، وأما على المهملة، فقال القاري في "شرح الشفاء" والنووي وغيرهما: تلمع. قلت: ويحتمل أن يكون بمعنى تقطر وتسيل أيضاً، قال المجد: بض يبصر برق ولمع، والماء رشع كأبصر، والبصاصة العين؛ لأنها تبصر، والأوجه عندي: أن البرق واللمع كان لأجل الشمس؛ إذ دخلوها ضحى "بشيء من ماء" يشير إلى تفتيله، قاله الباجي، ولعط مسسم: "والعين مثل الشراك تبصر بشيء من ماء" الحديث، أي مائلاً للشراك في طوله وعرضه، وهو سر رقيق يجعل في العمل، والمقصود المبالغة في القلة.

فسألهما إلخ: أي الرجلين السابقين إليها "رسول الله ﷺ هل مسستما" بكسر السين الأول على الألفصح وتفتح "من مائها شيئاً؟" قال الباجي: لعله ﷺ سألهما لما رأى من قلة الماء، ولعله أوحى إليه أنه يكثر إذا سبق إليه، فأنكر قلته، "فقالا: نعم" قال الباجي: لأهما لم يعلما فيه، أو حملاه على الكراهة، أو نسياه إن كانا مؤمنين، وروى أبو بشر الدولابي: أهما كانا من المنافقين، "فسهما رسول الله ﷺ"، وقال لهما ما شاء الله أن يقول "أما على كونهما منافقين ظاهر، وأما على كونهما مؤمنين، فكما يلام الناسي أو المخطئ؛ إذ كانا سبباً لقوات ما أراده. "ثم غرفوا بأيديهم من ماء العين قليلاً قليلاً" بالتكرار "حتى اجتمع" الماء الذي غرفوه "في شيء" من الأواني التي معهم، يعني أنهم جمعوا الماء بأيديهم ما أمكنهم إلى أن اجتمع منه في شيء من الأواني قدر ما غسل منه النبي ﷺ وجهه ويديه، وهذا إشارة إلى غاية في قدر القلة، "ثم غسل رسول الله ﷺ فيه" أي تلك الإماء، وقال الرقاوي: الأظهر أن الصمير للماء أي به، "وجهه ويديه" للبركة، "ثم أعاده فيها" أي في العين، "فجرت العين بماء كثير"، وفي "مسلم": "بماء منهم أو عزيز" بالشك، "فاستقى الناس" أي شربوا وسقوا دوابهم، وهكذا لفظ مسلم، وكذا في جميع نسخ "الموطأ" الموحدة عندي، قال الأبي في "شرح مسلم": "وللتعميم: "حتى أشقى الناس" بالشين المعجمة وهو وهم، والمعروف الأول. ولفظ الباجي: "فاستغنى الناس عن كثرة الماء أن يستقى منه الناس".

"يُوشِكُ يَا مُعَاذُ! إِنَّ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ أَنْ تَرَى مَا هَهُنَا قَدْ مُلِئَ جَنَانًا".

٣٢٨ - **مات** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

٣٢٩ - **مات** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ.

يوشك إلخ: أي يقرب 'يا معاذ! إن طالَّت بك حياة' أي إن أطال الله عمرك فيه معجرتان له ﷺ، الأول: إشارة إلى حياته بعده ﷺ. والثاني: إخباره بذلك لمعاد خاصة؛ لما قد علم من الوحي، أو لمراعاة السورة دهانه إلى الشام، فوقع كذلك حتى أنه توطأها، ومات بها، "أن" بالفتح مصدرية "تري" بعيت الحمزة فاعل لـ 'يوشك'، 'ما' موصولة بمعنى الذي 'ههنا' إشارة إلى المكان، قاله الرزقي، ويؤيده ما في الحاشية عن "المحلى" أي من الأراضي، فما في بعض النسخ: "مائها هنا" ليس بوجيه، "قد ملئ" ساء المجهول، والصميم إلى الموصول، "جناناً" بالكسر جمع جنة بالفتح، وهو السستان، منصوب على التمييز يعني بكثير ماؤها ويحصب أرضه، فيكون سائتين ذات أشجار ولثمار كثيرة، قال ابن عبد البر: قال ابن وضاح: بني رأيت ذلك الموضع كله حوالي تلك العين جناناً حضرة بصرة.

إذا عجل إلخ: ففتح العين، وكسر الجيم أي أسرع، وقال في "الفتح الرحامي": بتشديد المعجمة والتخفيف، "نه السير" نسبة الفعل إلى السير محار وتوسع، استدلل به من اشترط في الجمع جد السير، ورده ابن عبد البر بأنه إنما حكى الحال التي رأى، ولم يقل: لا يجمع إلا أن يحد به، فلا يعارض عموم أحاديث الجمع، قلت: لكن حديث كثير من قاروند الآتي وغيره يقيده بالحد، فتأمل، "جمع" بصيغة الماضي في أكثر النسخ، وفي بعضها: يجمع بالمصارع بين المغرب والعشاء" وخصهما بالذكر؛ لأنه جرى ذكره في سفر استعجل فيه بسبب روحته صفة يست أي عييد استصرح بها، فقليل له في ذلك، فذكر معه ﷺ. أو اكتمى عنيهما احتصاراً، قال الرزقي: والمراد جمع تأخير؛ لما في الصحيح من رواية الزهري عن سالم، عن أبيه: رأيت النبي ﷺ إِذَا عَجَلَ السَّيْرَ فِي السَّفَرِ يُوَحِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَالْعِشَاءَ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ تَدُلُّ عَلَى جَمْعِ التَّأْخِيرِ، لَكِنَّ الرِّوَايَاتِ الصَّرِيحَةَ فِي الْجَمْعِ الصُّورِيِّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ. **من غير خوف** إلخ: طاهر الحديث يدل على حوار الجمع في الحضر من غير عذر، ولم يقل به أحد من الأئمة، ولذا قال الترمذي في كتابه: أجمعت الأمة على ترك العمل به، لكن قال الحافظ في "الفتح". وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأحاد بظاهر الحديث، فجوروا الجمع في حصر للحاجة مطلقاً، بشرط أن لا يتحد ذلك خلقاً وعادة، ومن قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب.

قَالَ مَالِكٌ: أَرَى ذَلِكَ كَانَ فِي مَطَرٍ.

٣٣٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا جَمَعَ الْأَمْرَاءَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ جَمَعَ مَعَهُمْ.

٣٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، أَلَمْ تَرَ إِلَى صَلَاةِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ؟

أَرَى **إِلْح** بضم الهمزة أي أظن "ذلك" الجمع "كان في مطر" ووافقه على ذلك الطبري جماعة، منهم الإمام الشافعي وغيره كما سيأتي، لكن لفظ مسلم وأصحاب السنن: "من غير خوف ولا مطر" بأباه، وأجاب السهقي بأن الأولى رواية الجمهور، فهو أولى، وأجاب غيره بأن المراد ولا مطر كثير أو ولا مطر مستدام، فلهذا انقطع عند الثانية، وأنت حير بأن طاهر لفظ: "ولا مطر" بأى المطر ولو قليلاً، وسيأتي المداعب في الجمع المطري قريباً في الأثر الآتي، ويشكل على قول الإمام مالك المذكور أنه لا يأخذ بهذا التأويل أيضاً؛ لأنه لا يرى الجمع لعذر المطر إلا في العشائين فقط دون الظهرين كما هو مصرح في كتبه.

جمع الأمراء **إِلْح** جمع أمير، مرفوع على القاعية "بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم" لإدراك فضيلة الجماعة، وأخرج ابن أبي شيبة أثر الباب مفصلاً، فروى من طريق عبيد الله عن نافع، قال: كان أمراؤنا إذا كانت ليلة مطيرة أبطلوا بالمغرب، وعجلوا بالعشاء قبل أن يعيب الشفق، فكان ابن عمر **ر** يصلي معهم لا يرى بذلك بأساً، قال عبيد الله: ورأيت القاسم وسالماً يصلون معهم في مثل تلك الليلة، والجمع بالمطر مختلف عند الأئمة، قال العيني: قد اختلف الناس في جواز الجمع بين الصلاتين للمطر في الحضر، فأجازه جماعة من السلف، روي ذلك عن ابن عمر **ر**. وفعله عروة وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة وفقهاء المدينة، وهو قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل، غير أن الشافعي اشترط في ذلك أن المطر قائماً في وقت افتتاح الصلاتين معاً، وكذلك قال أبو ثور، ولم يشترط ذلك غيرهما، وكان مالك يرى أن يجمع الممطر في الطين وفي حالة الظلمة، وهو قول عمر بن عبد العزيز، وقال الأوراعي وأصحاب الرأي: يصلي الممطر كل صلاة في وقتها.

هل يجمع **إِلْح** بناء المجهول "بين الظهر والعصر في السفر؟ فقال: نعم، لا بأس بذلك" قال الرقائي: أي يجوز بلا كراهة، وأن الأفضل ترك ذلك، ثم ذكر المستدل فيه، فقال: "ألم تر إلى صلاة الناس بعرفة؟" فقياس الجمع السفري على الجمع النسكي، ولا يبعد أن يكون الجمع بعرفة عبده أيضاً من باب الجمع السفري كما هو رأي جماعة، فيكون القياس لاشتراك العنة، واختار ابن رشد في "البداية": أن سالماً أجاز الجمع قياساً على تلك، ثم قال: لكن القياس في العبادات يضعف.

٣٣٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ يَوْمَهُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسِيرَ لَيْلَهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

أراد أن يسير إلخ ظاهره أنه أراد أنه إذا استوعب اليوم في السفر "جمع بين الظهر والعصر، وإذا أراد أن يسير ليله" بطوله "جمع" بصيغة الماصي في أكثر النسخ، وفي بعضها: بالمصارع، وجمع بين السختين في بعض النسخ، فاحتلط الكلام "بين المغرب والعشاء" قال ابن رشد في "الداية": وسب اختلافهم أولاً اختلافهم في تأويل الآثار التي رويت في الجمع، والاستدلال منها على حوار الجمع؛ لأنها كلها أفعال وليست أقوالاً، والأفعال يتطرق إليها الاحتمال كثيراً أكثر من تطرقه إلى اللفظ. وثانياً: اختلافهم أيضاً في تصحيح بعضها. وثالثاً: اختلافهم أيضاً في إجارة القياس في ذلك، فهذه ثلاثة أسباب كما نرى.

أما الآثار التي احتسروا في تأويلها، فمنها: حديث نُس الثابت باتفاق أخرجه البخاري ومسلم، قال: "كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قل أن تربع الشمس، أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم رمل، فجمع بينهما" الحديث. ومنها: حديث ابن عمر أخرجه الشيخان أيضاً: "رأيت رسول الله ﷺ إذا عجل به السير في السفر يؤخر المغرب" الحديث، والثالث: حديث ابن عباس في الجمع: "في غير خوف ولا سفر"، فذهب القائلون بحوار الجمع في تأويل هذه الأحاديث إلى أنه أخر الظهر إلى وقت العصر المحتص بها، وجمع بينهما، وذهب الكوفيون إلى أنه إنما أوقع صلاة الظهر في آخر وقتها، وصلاة العصر في أول وقتها على ما جاء في حديث إمامة جبريل، قالوا: وعلى هذا يصح حمل حديث ابن عباس؛ لأنه قد انعقد الإجماع على أنه لا يجوز هذا في الحضر بعير عذر، أعني أن تصلي الصلاتين معاً في وقت إحدهما، واحتجوا لتأويلهم أيضاً بحديث ابن مسعود، قال: "والذي لا إله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا في وقتها، إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بجمع"، قالوا: وأيضاً فهذه الآثار محتملة أن تكون على ما تأولنا نحن، أو تأولتموها أنتم، وقد صح توقيت الصلاة وتبناها في الأوقات، فلا يجوز أن تنتقل عن أصل ثابت بأمر محتمل، وأما الأثر الذي اختلفوا في تصحيحه، فما رواه مالك من حديث معاذ بن جبل ؓ، فهذا الحديث لو صح لكان أظهر من تلك الأحاديث في إجارة الجمع؛ لأن ظاهره أنه قدم العشاء إلى وقت المغرب، وإن كان لهم أن يقولوا: إنه أخر المغرب إلى آخر وقتها، وصلى العشاء في أول وقتها، لأنه ليس في الحديث أمر مقطوع به على ذلك، بل لفظ الراوي محتمل. (مختصراً) قلت: بل تقدم أن حديث معاذ عند الطبراني مخرج بالجمع الصوري. قال العيني: ما قلناه: هو العمل بالآية والخبر، وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية، ويرمهم على ما قالوا من الجمع المعنوي رخصة أن يجمعوا لعذر المطر والخوف في الحضر، ومع هذا لم يجوزوا ذلك، وأولوا حديث ابن عباس في الجمع في الحضر بتأويلات مردودة، وفيما ذهبنا إليه العمل بالكتاب، وبكل حديث جاء في هذا الباب من غير تأويل.

قَصْرُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ

٣٣٣ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ،

- وقال في 'البدائع': ولما أن تأخير الصلاة عن وقتها من الكبائر، فلا يباح بعذر السفر والمطر كسائر الكبائر، والدليل على أنه من الكبائر ما روي عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: من جمع بين صلاتين في وقت واحد، فقد أتى من كذب، وعن عمر رضي الله عنه قال: "الجمع بين الصلاتين من الكبائر"، ولأن هذه الصلوات عرفت مؤقتة بأوقاتها بالدلائل المقطوع بها من الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بقرب من الاستدلال أو بخبر الواحد، مع أن الاستدلال فاسد؛ لأن السفر والمطر لا أثر لهما في إباحة تفويت الصلاة عن وقتها، ألا ترى أنه لا يجوز الجمع بين الفجر والظهر مع ما ذكرتم من العذر، والجمع بعرفة ما كان لتعذر الجمع بين الوقوف والصلاة، بل ثبت غير معقول المعنى بدليل الإجماع والتواتر عن النبي ﷺ، فصلح معارضاً للدليل المقطوع به، وما روي من الحديث في خبر الآحاد، فلا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به، مع أنه غريب ورد في حادثة تعم بها البوى، ومثله غير مقبول عندنا، ثم هو مؤول، وتأويله أنه جمع بينهما فعلاً لا وقتاً، كذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما في سفر، وقال: هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ، ودل عليه ما روي عن ابن عباس من الجمع من غير مطر ولا سفر، وذلك لا يجوز إلا فعلاً، وعن علي رضي الله عنه أنه جمع بينهما فعلاً، ثم قال: هكذا فعل بنا رسول الله ﷺ. (مختصراً) قلت: وسيأتي الكلام على هذا الآثار.

قال الشيخ في "البذل": واستدل الحنفية على عدم جوار الجمع حقيقة في غير عرفات والمزدلفة بقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ (البقرة: ٢٣٨) أي أدوها في أوقاتها، ويقول تعالى: ﴿رَبِّ صَلَاةَ كِتَابٍ عَلَى نَفْسٍ كِتَاباً مَوْفُوفٍ﴾ (النساء: ١٠٣) أي لها وقت معين له ابتداء لا يجوز التقدم عليه، وانتهاء لا يجوز التأخر عنه، وحملوا الروايات التي فيها الجمع على الجمع الصوري، بأنه ﷺ صلى أول الصلاة في آخر وقتها؛ لئلا يعارض خبر الواحد الآية القطعية. قلت: ويؤيده أيضاً أن الروايات المفسرة كلها صريحة في الجمع الصوري، فلا بد أن يحمل عليها الروايات المجعلة التي فيها ذكر الجمع فقط بدون بيان الكيفية، والروايات المفصلة الواردة في الباب إحصاؤها ليس من وطيفة هذا المقام، إن شئت التفصيل فعليك المطولات.

قصر الصلاة إلخ: بفتح القاف مصدر، يقال: قصرت الصلاة بفتحيتين مخففاً قصراً، وقصرتها بالتشديد وأقصرتها، والأول أشهر في الاستعمال، قال الرازي: قال الواحدي: يقال: قصر فلان صلاته وأقصرها وقصرها كل ذلك جائز، وقرأ ابن عباس تقصروا من أقصر، وقرأ الرهري من قصر، وهذا دليل على اللغات الثلاث، والمراد به تخفيف الرباعية إلى ركعتين، ولا قصر في الصبح والمغرب إجماعاً، قال ابن رشد في "البداية": السفر له تأثير في القصر باتفاق، فقد اتفق العلماء على جواز القصر إلا قول شاذ، وهو قول عائشة رضي الله عنها: إن القصر لا يجوز إلا للخائف؛ =

أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّا نَجِدُ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَصَلَاةَ الْحَضَرِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا نَجِدُ صَلَاةَ السَّفَرِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: يَا ابْنَ أَخِي! إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ إِلَيْنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا نَفْعَلُ كَمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ.

٣٣٤ - مالك عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ

= لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ عَن شَيْءٍ فَسَأَلْتُمُوهُ﴾ (النساء: ١٠١)، وقالوا: إن الذي - إما قصر؛ لأنه كان حائفاً، واحتلفوا من ذلك في خمسة مواضع، أحدها: في حكم القصر، والثاني: في المسافة التي يحث فيها القصر، والثالث: في السفر الذي يحث فيه القصر، والرابع: في الموضع الذي يبدأ منه المسافر التقصير، والخامس: في مقدار الزمان الذي يحور للمسافر فيه إذا قام في موضع أو يقصر الصلاة، أما حكم التقصير، فاحتلفوا فيه على أربعة أقوال، فمبهم: من رأى أن القصر هو فرض للمسافر المتعين عليه، ومبهم: من رأى أن القصر والإتمام كلاهما فرض يحير له كالحيار في واجب الكفارة، ومنهم: من رأى أن القصر سنة، ومنهم: من رأى أنه رحصة، وأن الإتمام أفضل، وبالقول الأول قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون بأسرهم، أعني أنه فرض متعين، والثاني قال بعض أصحاب الشافعي، وبالثالث أعني سنة قال مالك في أشهر الروايات عنه، والرابع أعني أنه رحصة قال الشافعي في أشهر الروايات عنه، وهو المصور عند أصحابه.

يا أبا عبد الرحمن الخ كنية لابن عمر - "إنا نجد صلاة" السفر بسبب "الخوف وصلاة الحضر في القرآن، ولا نجد قصر" صلاة السفر" قال الزرقاني: يعني الذي يشمل الأمن وغيره؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ عَن شَيْءٍ فَسَأَلْتُمُوهُ﴾ (النساء: ١٠١) أباح قصر الصلاة للمسافر الخائف. قلت: هذا محتمل، وبه جزم الزرقاني، والظاهر عندي أنه أراد بفي صلاة السفر مطلقاً. "فقال عبد الله بن عمر: يا ابن أخي! إن الله عز وجل بعث إلينا رسوله محمداً ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ شَيْئًا فَعَلِمَا الشَّرَائِعَ بِقَوْلِهِ وَفَعَلَهُ "فإنما" تتبع قوله و"فعل" مقتدياً بفعله "كما رأيناه ﷺ يفعل".

عن عائشة الخ قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك: "زوج النبي ﷺ". أمّا قالت: فرصت الصلاة" قال أبو عمر: كل من رواه عن عائشة قال فيه: فرضت الصلاة إلا ما حدث به أبو إسحاق الحربي بسنده عن عروة، عن عائشة، قالت: 'فرض رسول الله ﷺ الصلاة ركعتين ركعتين' الحديث. قال العيني: وفي "مسند ابن وهب" بسند صحيح عن عروة، عن عائشة: "فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين"، وعبد السراج بسند صحيح: "فرض الصلاة على رسول الله ﷺ أول ما أفرصها ركعتين". (ح) وفي لفظ: "كان أول ما افترض على رسول الله ﷺ من الصلاة ركعتين ركعتين إلا المغرب"، وسنده صحيح. "ركعتين ركعتين" بالتكرار؛ لإفادة عموم التثنية لكل صلاة. 'في الحضر والسفر' راد ابن إسحاق عن صالح هذا الإسناد إلا المغرب، فإنها كانت ثلاثاً، أخرجه أحمد فأقرت صلاة السفر" يعني بقيت على ما كانت من كونها ركعتين ركعتين، وهذا يرد ما حكى العيني في معنى الحديث =

أَنَّهَا قَالَتْ: فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ،

= عن أبي إسحاق الحارثي ويحيى بن سلام: أن الصلاة أول ما بدأت قبل الإسراء كانت ركعتان ركعتان قبل طلوع الشمس وقبل عروها؛ لقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ (الأنعام: ١٠٢)، ثم ريدت ليلة الإسراء حتى كملت خمسا؛ لأنه لو كان هذا المعنى اقتضت صلاة السفر على الصلاتين فقط. 'وريد في صلاة الحضر' بعد الهجرة، ففي 'الحارثي' من رواية الزهري، عن عروة، عن عائشة: "فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً"، وروى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: "فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم مكة وأطمأن، ريد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر؛ لطول القراءة، وصلاة المغرب؛ لأنها وتر النهار"، قاله الرافعي.

ثم أشكل على حديث الباب بوجهين، الأول: أنه يخالف نظم القرآن؛ فإن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي الْحَضَرِ فَاسْتَغْنُوا﴾ (البقرة: ٢٣٨) يدل على أن الصلاة قصرت، والحديث صريح في أنها لم تقصر، وأجابوا عنه بثلاثة أجوبة، الأول: أن الآية نزلت في الخوف دون السفر كما تقدم مسوطاً. الثاني: لو سلم أنها نزلت في السفر، فإطلاق القصر عليه باعتبار ما زيد في الصلاة لا باعتبار أصل الصلاة، يعني فإطلاق القصر مجاز باعتبار الزيادة. والثالث: ليس المراد في الآية تقصير الركعات، بل تقصير الكيفية كتخفيف أركان الصلاة من القيام والركوع. قلت: وهذه أقوال المفسرين في تفسير الآية كما تقدم، ويمكن أن يخاف بما احتاره الحافظ؛ إذ قال: والذي يظهر لي، وبه تجتمع الأدلة السابقة: أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة إلا الفجر والمغرب، ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية، ويؤيده ما تقدم: أن قصر الصلاة كانت في السنة الرابعة، فعلى هذا قول عائشة: "أقرت صلاة السفر" باعتبار ما آل إليه الأمر.

والإشكال الثاني: أن الحديث يخالف فعل عائشة: بنفسها، والجواب عنه مذكور في الحديث، فقد أخرج به البخاري عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: "الصلاة أول ما فرضت ركعتان" الحديث، وفي آخره: قال الزهري: قلت لعروة: ما بال عائشة تتم؟ قال: تأولت كما تأول عثمان، قال الحافظ في "الفتح": "وألزموا الخنمية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأي الصحابي روايته بأنهم يقولون: العبرة بما رأى لا بما روى، وخالفوا ذلك ههنا، فقد ثبت عن عائشة: أنها تتم، والجواب عنهم: أن عروة الراوي عنها قال: لما سئل عن إتمامها أنها تأولت كما تأول عثمان، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها، فروايتها صحيحة، ورأيها مني على ما تأولت.

واستدل الحنفية في إيجاب القصر بحديث عائشة المتقدم أخرجه البخاري في صحيحه في فرض الصلاة والسفر والمهجرة، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم، حكى العيني عن ابن عبد البر: أن طرقه عن عائشة متواترة، وهو عنها صحيح ليس في إسناده مقال، قلت: وفي معنى حديث الباب أحاديث كثيرة كلها صريحة في أن الركعتين للسفر كالأربع للحضر، منها: ما رواه مسلم بسنده عن ابن عباس، قال: "فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة"، ورواه الطبراني في معجمه =

فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ.

= بلفظ: "افترض رسول الله ركعتين في السفر، كما افترض في الحضر أربعاً" قاله العيني، ومنها: حديث عمر بن الخطاب: "صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ"، قال العيني: رواه السائي بسند صحيح، وقال أيضاً في موضع آخر: روى السائي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر ﷺ. قال: "صلاة السفر ركعتان وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة العصر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد رسول الله ﷺ"، ورواه ابن حبان في صحيحه، ولم يقدحه شيء.

قلت: ومستدل الحنفية في ذلك أكثر من أن يحصى، والعمدة في ذلك أن فرض الصلاة محمل في الكتاب مفتقر إلى البيان، وفعله ﷺ إذا ورد على وجه البيان، فهو كيبه بالقول يقتضي الإيجاب، ففي فعله ﷺ صلاة السفر ركعتين بيان منه ﷺ أن ذلك مراد الله تعالى كفعله لصلاة الفجر والجمعة والأضحى وسائر الصلوات، ولم يختلف الناس في قصر النبي ﷺ في أسفاره كلها في حال الأمن والخوف، فثبت أن فرض المسافر ركعتان بفعل النبي ﷺ. وبيانه مراد الله تعالى. والوجه الثاني: لو كان مراد الله تعالى الإتمام أو القصر على ما يختار المسافر، لما حار للنبي ﷺ أن يقتصر بالبيان على أحد الوجهين دون الآخر، وكان بيانه للإتمام في ورد بيانه للقصر، فلما ورد البيان إليهما في القصر دون الإتمام، دل ذلك على أنه مراد الله تعالى دون غيره، ألا ترى أنه لما كان مراد الله تعالى رحصة المسافر في الإفطار أحد شيئين، ورد البيان من النبي ﷺ تارة بالإفطار وتارة بالصوم، فظل ما قيل: إن مجرد فعله ﷺ أو ملازمته لا يوجب الوجوب. والوجه الثالث: لما صلى عثمان بن عفان أربعاً أنكرت عليه الصحابة ذلك، فقال عبد الله بن مسعود: "صليت مع النبي ﷺ ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ثم تفرقت بكم الطرق، فتوددت أن حظي من أربع ركعتان متقلتان"، كذا في "أحكام القرآن للحصاص". قال ملك العلماء: لما أنكرت عليه الصحابة، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة على ما قلنا.

الوجه الرابع: أن عائشة ﷺ لما أتمت، تأولت كما تأول عثمان، ولا يحتاج الرجل إلى التأويل في إتيان المباح لاسيما إذا يكون المأني عزيمة والمثروك رحصة، قال ملك العلماء: قد إنكار الصحابة واعتد عثمان ﷺ. أن الفرص ما قلنا؛ إذا لو كان الأربع عزيمة لما أنكرت عليه الصحابة ولما اعتذر هو؛ إذا لا يلام على العرائه ولا يعتذر عنها. والوجه الخامس: أن عمر ﷺ لما سئل عن القصر في حالة الأمن، فحكى عن النبي ﷺ **صلى الله عليه وسلم** **صلى الله عليه وسلم** أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفيه حجة بوجهين، الأول: بصيغة الأمر في اللفظ: "فأقبلوا"، وأصله للوجوب، والثاني: صدقة الله عز وجل فيما لا يحتمل التملك يكون عادة عن الإسقاط، فلا يبقى حيار لرد شرعاً، واستدل الحنفية أبصاً بعد ذلك بروايات كثيرة، منها: حديث ابن عباس: "كان رسول الله ﷺ إذا حرح مسافراً صلى ركعتين حتى يرجع"، ومنها: حديث عمران بن الحصين، قال: حججت مع النبي ﷺ، فكان يصلي ركعتين حتى يرجع إلى المدينة، وأقام بمكة ثمان عشرة ليلة يصلي إلا ركعتين". ومنها: حديث ابن عمر: "صحبت رسول الله ﷺ في السفر، فلم يزد على ركعتين، وصحبت أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يريدوا على ركعتين" أخرجه الشيخان وغيرهما. =

- ومنها: حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً: **صلاة المسافر ركعتان حتى يقرب إلى أهله، ثم يجمع**، وقال عبد الله ابن مسعود: **أصليت مع النبي ﷺ على ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين**، وقال مورق العجلي: سئل ابن عمر **عن الصلاة في السفر**، فقال: **ركعتين ركعتين**، من خالف السنة فقد كفر، قال العيني: وعند ابن حزم صحيحاً عن ابن عمر **قال رسول الله ﷺ: صلاة سفر ركعتان**، من ترك سنة الله قال مالك العلماء في "البدائع": أي خالف السنة اعتقاداً لا عملاً، فهذه أخبار متواترة عن النبي ﷺ والصحابة في فعل الركعتين في السفر لا زيادة عليهما، قاله الجصاص في "أحكام القرآن"، وتركنا الكلام على تخريج هذه الروايات للاختصار، وعلمه المطولات لا يسعه هذا المختصر، قال الشوكاني بعد ذكر أدلة الفريقين: وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب، وأما دعوى أن التمام أفضل، فمدفوعة بملازمته **للنقص**.

ثم قد اختلف الأئمة فيمن يجوز له القصر، قال ابن العربي في "شرح الترمذي"، وابن رشد في "البداية": اختلف الناس في السفر الذي يقصر فيه الصلاة على ثلاثة أقوال، الأول: أنه يقصر في كل سفر من غير تفصيل، طاعة أو معصية، مباح أو حرام، مكروه أو مندوب، قاله الأوراعي وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور والثوري. الثاني: لا يجوز إلا في سفر حرام، قاله عطاء وابن مسعود، واختاره أحمد بن حنبل في مشهور قوله. الثالث: أنه لا يجوز إلا في مباح، قاله مالك في المشهور من قوله، والشافعي قولاً واحداً، ومن أصحاب مالك من يجوز القصر في سفر المعصية، وكره مالك القصر لمن خرج متصيلاً للهو، وحجتهم: قول الله عز وجل **﴿وإذا صرتم في لأرض﴾** (النساء: ١٠١) ولم يخص ضرباً من ضرب، وروي عن ابن عمر **ش: "أنه كان يقصر الصلاة إذا خرج إلى ماله بخير"**، وكذا بالآثار الكثيرة ذكرها ابن عبد البر في "الاستذكار". وقال ابن رشد في "البداية": والسبب في اختلافهم معارضة المعنى المفعول، أو ظاهر اللفظ لدليل الفعل، وذلك أن من اعتبر المشقة، أو ظاهر لفظ السفر لم يفرق بين سفر وسفر، وأما من اعتبر دليل الفعل قال: إنه لا يجوز إلا في السفر المتقرب به؛ لأن النبي ﷺ لم يقصر قط إلا في سفر متقرب به، وأما من فرق بين المساح والمعصية، فعلى جهة التغليظ، والأصل فيه: هل تحوز الرخصة للعصاة أم لا؟ وهذه مسألة عارض فيها اللفظ المعنى، فاختلف فيها الناس.

قال الجصاص في "أحكام القرآن": وجميع ما قدمنا في قصر الصلاة للمسافر يدل على أن صلاة سائر المسافرين ركعتان في أي شيء كان سفرهم من تجارة أو غيرها، وذلك لأن الآثار المروية فيه لم تفرق بين شيء من الأسفار، وقد روى الأعمش عن إبراهيم: أن رجلاً كان يتجر إلى البحرين، فقال للنبي ﷺ: كم أصلي؟ فقال: **ركعتين**، فإن قيل: لم يقصر النبي ﷺ إلا في حج أو جهاد، قيل له: لأنه **ش: لم يسافر إلا في حج أو جهاد**، وليس في ذلك دليل على أن القصر مخصوص بالحج والجهاد، وقول عمر **ش: "صلاة السفر ركعتان على لسان نبيكم ﷺ"** عموم في سائر الأسفار، وكذلك عموم الروايات الواردة بلفظ السفر، فلما كان ذلك حكماً متعلقاً بالسفر، وجب أن لا يختلف حكم الأسفار فيه.

٣٣٥ - **مالت** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ لِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: مَا أَشَدَّ مَا رَأَيْتَ أَبَاكَ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ سَالِمٌ: غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَحَنُّ بِذَاتِ الْحَيْشِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَقِيقِ.

ما يجب فيه قصر الصلاة

٣٣٦ - **مالت** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ

ما اسد الخ استهامية "أشد ما رأيت" ساء الخطاب "أباك" أي ابن عمر "أحر المغرب في السفر" يعني إلى وقت كان يؤخر المغرب، "فقال سالم: غربت الشمس، وحس بدأت الحيش، فصلى المغرب بالعقيق" واماوضاعا كانا معروفين عند السائل، وكان المسير المتعارف بينهما أيضاً معبوماً، فعرف الخراب، واختلف اليوم في المسافة بينهما جداً، وقيل: كان المسافة بينهما اثني عشر ميلاً، وقيل: عشرة، وقيل: سبعة، وقيل: ستة، وقيل: على بريد من المدينة، وقيل: بينهما ميلان أو أكثر قليلاً، وذكر هذا الأثر في هذا الباب؛ لإثبات أن السفر كما يؤثر في قصر الصلاة، كذلك يؤثر في التأخير عن الوقت المستحب للصلاة، عن ابن وهب إنما أحر ابن عمر المغرب لالتماس الماء، وهذا يدل على أن ابن عمر لا يتييم في أول الوقت إذا رجا الماء، وما مر عنه أنه يتييم للعصر أول الوقت؛ فلأنه قد رأى أنه لا يدخل المدينة إلا بعد الاصفرار، وكان على وصوء، وكان يستحب الوصوء لكل صلاة، فلما عدم الماء يتييم على ما ذكره سحنون، أو أنه يرى حوار التقدمة والتأخير للراجي، قاله الرزقاني، وفي الشرح الكبير: "الآس أول المحتار والمتردد أي الشاك في وسطه، والراجي وهو احارم، أو الغالب على طه وجود ماء يتييم آحره بدلاً، وإنما لم يجب؛ لأنه حين حوطب بالصلاة لم يكن واحداً للماء، فدخل في قوله تعالى: **وإذا** **الهداية** (النساء: ٤٣)، وعن 'المدونة' تأخيره أي الراجي المغرب للشفق، قلت: ومذهب الحنفية في ذلك ما في 'الهداية': يستحب لعادم الماء، وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، فإن وجد، وإلا يتييم وصلّى؛ ليقع الأداء بأكمل الطهارتين، فصار كالطامع في الجماعة، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف **ح** في غير رواية الأصول: أن التأخير حتم؛ لأن غالب الرأي كالمحقق، وجه الطاهر: أن العجز ثابت حقيقة، فلا يرول حكمه إلا بيقين مثله.

ما يجب فيه قصر **الخ** من المسافة، ولمط "يجب" يؤيد قول أشهب عن مالك: إن القصر واجب، ويؤول على قوله الثاني بما قاله الرزقاني: أي يسس مؤكداً يقرب الواجب، واختلف العلماء في مقدار السفر المبيح للقصر على ما قاله الرزقاني إلى نحو عشرين قولاً، قال الخافظ في 'الفتح': هي من المواضع الذي انتشر فيها الخلاف جداً، فحكى ابن المدر وعمره فيها نحواً من عشرين قولاً، قال ابن رشد في 'الداية': والعلماء اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، فذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة كثيرة إلى أن الصلاة تقصر في أربعة برد، وذلك مسيرة يوم بالسير الوسط، -

حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا، قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ.

- وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: أقل ما تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام، وإن القصر إنما هو لمن صار من أفق إلى أفق، وقال أهل الطاهر: القصر في كل سفر، قريباً كان أو بعيداً، قال الشوكاني: أقل ما قبل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما. وإلى ذلك ذهب ابن حرم الطاهري، واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمما يحصى الله ولا رسوله ولا المسلمون بأجمعهم سراً دون سفر، واحتج على ترك القصر فيما دون الميل بأنه رضي الله عنه قد خرج إلى البقيع لدفن الموتى، وخرج إلى القضاء للعائط، والناس معه، فلم يقصروا ولا أفطروا، وأحد بظاهر حديث أنس الطاهرية كما قال النووي، فذهبوا إلى أن أقل مسافة السفر ثلاثة أميال. قال العيني: قال أبو عمر: وعن داود يقصر في طويل السفر وقصره، راد ابن حامد: "حتى لو خرج إلى بستان له خارج البلد قصر"، وزعم أبو محمد أنه لا يقصر عندهم في أقل من ميل. وقال ابن عبد البر في "الاستدكار": فذهب مالك والشافعي وأصحابهما والأوراعي والليث إلى أن الصلاة لا يقصرها المسافر إلا في المسيرة اليوم التام بالعل الحسن السير، وهو قول أحمد وإسحاق والطبري، وقدره مالك بأربعة برد، ولثمانية وأربعين ميلاً، وقال الشافعي والطبري: ستة وأربعون ميلاً، والأمر متقارب، وقال الكوفيون الثوري والحسن بن صالح وشريك وأبو حنيفة وأصحابه: لا يقصر المسافر إلا في المسافة البعيدة المحتاجة إلى الرد من الأفق إلى الأفق، قال سميان وأبو حنيفة: أقل ذلك ثلاثة أيام، لا يقصر مسافر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام، ثم ذكر الآثار الدالة على ذلك، ثم قال: وقال الحسن والرهري: يقصر الصلاة في مسيرة يومين، وقالت طائفة من أهل الظاهر: يقصر الصلاة كل مسافر في كل سفر، قصيراً كان أو طويلاً ولو ثلاثة أميال.

قال العيني: قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون: المسافة التي تقصر فيها الصلاة ثلاثة أيام ولياليهن بسير الإبل ومشى الأقدام، وقال أبو يوسف: يومان وأكثر الثالث، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة، ورواية ابن سماعة عن محمد، ولم يريدوا به السير ليلاً ونهاراً؛ لأنهم جعلوا النهار للسير والليل للاستراحة، ولو سلك طريقاً هي مسيرة ثلاثة أيام، وأمكنه أن يصل إليها في يوم من طريق أخرى قصر، ثم قدروا ذلك بالفراسخ، فقليل: أحد وعشرون فرسخاً، وقيل: ثمانية عشر، وعليه الفتوى، وقيل: خمسة عشر، وإلى ثلاثة أيام ذهب عثمان بن عفان رضي الله عنه وابن مسعود وسويد بن غفلة والشعبي والنخعي والثوري وابن حي وأبو قلابة وشريك بن عبد الله وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين، وهو رواية عن عبد الله بن عمر، وعن مالك: لا يقصر في أقل من لثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمي، وذلك ستة عشر فرسخاً، وهو قول أحمد.

حاججاً أو معتمراً: قال الناجي: خصهما بالذكر؛ لأنهما مما لا خلاف في القصر فيه، قل: بل حصهما بالذكر؛ لأنه رضي الله عنه كان يقصر بذي الحليفة لا قلها إذا يخرج للحج والعمرة، كما سيحيى، قصر الصلاة بذي الحليفة أحد المواقيت للحج، قال ياقوت الحموي: بالتصغير والفاء: قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة، وهو من مياه =

٣٣٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رِيمٍ، فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ نَحْوُ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُودٍ.

- جشم بينهم وبين بني خفاجة من عقيل، قال أبو عمر: كان ابن عمر رضي الله عنهما يتبرك بالمواضع الماثورة بكل ما يمكنه، ولما علم أنه رضي الله عنه قصر العصر بذى الحليفة حين خرج إلى الحج فعل مثله، وأما إذا خرج ابن عمر رضي الله عنهما في غير الحج والعمرة، يقصر إذا خرج من بيوت المدينة، كما رواه عنه نافع، فعلم بذلك أن قصره بذى الحليفة كان بمجرد اتباعه رضي الله عنه، لا لأجل أنه لا يبيع القصر قبل ذلك.

إلى ريم بكسر الراء وإسكان التحتية آخره ميم، قاله الزرقاني، وهو واد لحزية قرب المدينة، يصب فيه ورفاد، له ذكر في المعاري وفي أشعارهم، قيل: على ثلاثين ميلاً من المدينة، وفي رواية كيسان: على أربعة برد، وفي 'مصنف عبد الرزاق': ثلاثة برد. "فقصر الصلاة في مسيره ذلك" ليس فيه دليل على أقل مقادير القصر، وإنما فيه بيان القصر في تلك المسافة، وإنما يحير كل إنسان مما يشاهد من ذلك وتختلف عباراتهم، فبعضهم يحد ما رواه بالمسافة، وبعضهم بالزمان، وبعضهم بالأميال، والمرجع واحد، قاله الباجي، ويشكل على هذا الأثر ما سيأتي من قصره إلى غير.

ودلت إلح أي الريم "نحو" أي قريب "من أربعة برد" بضم الموحدة جمع برید، وسيأتي الكلام عليه أي من المدينة، وروى عبد الرزاق عن مالك: ثلاثون ميلاً من المدينة، قال ابن عبد البر: أراها وهمًا، قال الباجي: وما رواه جماعة رواة "الموطأ" عن مالك أولى، لكن روى عقيل عن الزهري عن سالم: أن ريم من المدينة على نحو ثلاثين ميلاً، نقله الباجي، وجعل الزرقاني هذا قول الزهري، وأجاب بأنه يحتمل أن ريم موضع متسع كالإقليم، فيكون تقدير مالك عند آخره، وعقيل عند أوله، والأوجه أن يقال: إن كليهما قريب، ففيه لا يعد مثل هذا الاختلاف، وإحصاؤه لا يليق بهذا المختصر، وأصل مذهب الحنفية أنه لا اعتبار بالفراسخ، وهو الصحيح، لكن المتأخرين أفتوا على الفراسخ تسهياً على الأمة، وفي البحر عن "الهاية": الفتوى على ثمانية عشر فرسخاً، وفي "المنهى": فتوى أكثر أئمة خوارجهم على خمسة عشر فرسخاً، وفي "الدر المختار": مسيرة ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة، ولا يشترط سفر كل يوم بل إلى الزوال، ولا اعتار بالفراسخ على المذهب، قال ابن عابدين: والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع. قلت: اختلفت المشايخ وأهل الحساب في تقدير الميل، لكنهم اتفقوا على أنه ثلاث الفرسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل عند القدماء ثلاثة آلاف ذراع، وعدد متأخرين أربعة آلاف ذراع، وهذا الاختلاف مبني على اختلاف واقع في مقدار الذراع، فالقدماء قالوا: إنه اثنان وثلاثون أصبعاً، والمتأخرون قالوا: أربع وعشرون أصبعاً، والأصبع عند الكل ست شعيرات مضمومة البطون إلى الظهور، وكل شعيرة مقدار ست شعور من دنب الفرس التركي، كذا في "السعاية".

٣٣٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَكِبَ إِلَى ذَاتِ النَّصْبِ، فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَبَيَّنَ ذَاتِ النَّصْبِ وَالْمَدِينَةَ أَرْبَعَةَ بُرُودٍ.

٣٣٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ إِلَى خَيْبَرَ، فَيَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

٣٤٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرَةِ الْيَوْمِ التَّامِ.

٣٤١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْبَرِيدَ، فَلَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

ذات النصب **إلخ**. يضم النون موضع قرب المدينة، قال يا قوت الحموي: النصب بالضم، ثم السكون، والباء موحدة: الأصنام المنصوبة للعبادة، وهو موضع بين وبين المدينة أربعة أميال، وقيل: هي من معادن القبلية، فقصر الصلاة في مسيره ذلك، قال أبو عمر في "الاستدكار": ذكره ابن أبي شيبة أيضاً، قلت: ولفظه عن أيوب، عن نافع، عن سالم: أن ابن عمر خرج إلى أرض له بذات النصب، فقصر وهي ستة عشر فرسخاً.

أربعة برد: وكذا نقله الشافعي عن مالك، ورواه عبد الرزاق عن مالك، فقال: بينهما ثمانية عشر ميلاً، قلت: واحتلف أهل النقل في بيان المسافة بينهما جداً، فتقدم عن "معجم البلدان": أن بينهما أربعة أميال، وتقدم عن رواية ابن أبي شيبة بينهما ستة عشر فرسخاً، وفي "المجمع": ذات النصب موضع على أربعة برد من المدينة.

أنه كان يسافر إلخ: من المدينة على الظاهر "إلى خيبر" تقدم ضبطه، "فيقصر الصلاة" في مسيره ذلك، وبين خيبر والمدينة ستة وتسعون ميلاً. قال العيني: على ستة مراحل من المدينة المنورة، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج، عن نافع: أن ابن عمر **رحمهم الله** كان أدى ما يقصر الصلاة فيه مال له خيبر، قال ابن عبد البر: ومالك أثبت في نافع من ابن جريج. **مسيرة اليوم التام**: بالجر على الإضافة، وفي بعض النسخ: مسيره بالضمير المحرور، فيكون منصوباً على الظرفية، وظاهر هذا الأثر يحالف ما تقدم، لكن لو أريد به السفر سائر اليوم بالحد والسرعة لا يخالف الروايات المتقدمة، قال ابن عبد البر في "الاستدكار": مسيرة اليوم التام بالسير الخفيف أربعة برد أو نحوها.

كان يسافر إلخ: سمي الخروج إلى البريد ونحوه السفر مجازاً "مع عبد الله بن عمر البريد" قال في "الفتح الرحمان": قال ابن سيده: البريد فرسخان، وقيل: ما بين كل منزلين بريد، وفي الجمهرة: البريد عربي، ولا معتبر بالفراسخ عندنا، هو الصحيح، وفي "المجمع" عن الزمخشري: البريد معرب بريده وم؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها، ويسكن الرء تحفيفاً، ثم سمي رسول يركبه بريداً ومسافة بين السكنتين بريداً، والسكة موضع =

٣٤٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَعُسْفَانَ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَجُدَّةَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ بُرُودٍ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا تُقْصَرُ إِلَيْهِ فِيهِ الصَّلَاةُ.

- كان يسكنه المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة نعان، وبعد ما بينهما فرسحان، وقيل: أربعة، وقال المجدد: البريد: المرتب والرسول، وفرسحان، أو اثنا عشر ميلاً، أو ما بين الممرتين، "فلا يقصر الصلاة" قال ابن عبد البر: واختلف عن ابن عمر في أدنى ما يقصر إليه الصلاة، وأصح ما في ذلك عنه ما رواه ابنه سالم ومولاه نافع، قال: ورواية مالك هذه ترد ما رواه محارب بن دثار عن ابن عمر: "إني لأسافر ساعة من النهار، فأقصر الصلاة"، قلت: أخرج هذه الرواية ابن أبي شيبة في مصنفه، والمرجح من هذا عددا ما يوافق قوله، وهو الآتي في مستدلات الحنفية.

أن عبد الله قال ابن عبد البر: وما رواه عن ابن عباس هذا معروف من نقل الثقات، متصل بالإسناد عنهم من وجوه. **وذلك الخ** أي المذكور من المسافة بين هذه الأماكن "أربعة برد"، وقد تقدم بياها، والاختلاف في بيان المسافة بينها، قال الناجي: أكثر مالك من ذكر أفعال الصحابة؛ لما لم يصح عنده في ذلك توفيق عن النبي ﷺ. "قال يحيى قال مالك: وذلك" أي المذكور من كون المسافة المبيحة لقصص أربعة برد "أحب ما تقصر" بالمشائبة العوقية أو التحتية على اختلاف السبع "إني متعلق" بأحب. "فيه" الصمغ إلى الموصوف "الصلاة" قال ابن عبد البر كما قال الأوراعي: جمهور العلماء لا يقصرون الصلاة في أقل من أربعة برد، وهو مسيرة يوم تام بالسير القوي، ومن احتاط فلم يقصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام كاملة، فأحد بالأوثق، وبالله التوفيق. قال ابن القاسم: كان مالك يقول قبل اليوم: يقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة، ثم ترك ذلك، وقال: لا يقصر الصلاة إلا في مسيرة لثمانية وأربعين ميلاً كما قال ابن عباس: في أربعة برد.

وفي "الأنوار الساطعة": شروط القصر عند المالكية سبعة، الأول: أن يكون السفر صويلاً أربعة برد فأكثر، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع، والذراع ستة وثلاثون أصبعاً، والأصبع ست شعيرات، وكل شعيرة ست شعيرات من شعر البدن، وهو البعل، ثم ما ظهر لي من بعد التفحص الكثير أن مسافة القصر عند الأئمة الثلاثة سيما المالكية أكثر من المسافة التي عليها مداره عددا الحنفية، والمشهور على ألسنة المشايخ، وهو الظاهر من بادي النص على كتب المروغ خلافاً، ووجهه: أن مقدار الميل عندهم أريد من المقدار الذي احتاره الحنفية كما ترى، فتأمل. واستدل الحنفية في ذلك بقوله ﷺ: يسبح بمسح قدمي من بعد الصلاة. قال في "الهداية": عمت الرخصة الحس، ومن ضرورته عموم التقدير.

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْصُرُ الَّذِي يُرِيدُ السَّفَرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ بُيُوتِ الْقَرْيَةِ، وَلَا يُتِمُّ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلَ بُيُوتِ الْقَرْيَةِ، أَوْ يُقَارِبَ ذَلِكَ.

قال القاري في "شرح المشكاة" نقلاً عن ابن القيم: فعم بالرحضة - وهي مسح ثلاثة أيام - جنس المسافرين؛ لأن اللام في "أسافر" للاستعراق؛ لعدم المجهود المعين، ومن ضرورة عموم الرحضة الحس، حتى أنه يتمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام عموم التقدير ثلاثة أيام لكل مسافر. فاحاصل: أن كل مسافر بمسح ثلاثة أيام، فلو كان السفر الشرعي أقل من ذلك، لثبت مسافر لا يمكنه المسح ثلاثة أيام، وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك، ولأن الرحضة كانت متعبة بيقين، فلا تثبت إلا بيقين ما هو سفر في الشرع، وهو فيما عناه؛ إذ لم يقل أحد بأكثر منه. وقال ملك العلماء: حديث مسح ~~سفر~~ ^{سفر} في حد الاستعاضة بخور به مسح الكتاب إن كان تقييد المطلق نسحاً، قلت: بل هو بيان لمحصل الكتاب، وأيضاً استدلل الحنفية بحديث عبي بن ربيعة الوالي، سألت عبد الله بن عمر ^{رضي} ^{عنه} إلى كم تقصر الصلاة؟ فقال: أتعرف السويداء؟ قال: لا، ولكي قد سمعت بها، قال: هي ثلاث ليالي قواصد، فإذا خرجنا إليها قصرنا الصلاة، رواه محمد بن الحسن في "الآثار"، وإسناده صحيح، قاله اليموي، فهذا نص في موضع الخلاف أن المدار عند ابن عمر على ثلاث ليال، فما ورد منه القصر في مواضع متفرقة يكون قصده فيها إلى موضع هي ثلاث ليال، وعن إبراهيم بن عبد الله، قال: سمعت سويد بن عمرة الجعفي يقول: "إذا سافرت ثلاثاً، فأقصر" رواه محمد بن الحسن في "الحجج"، وإسناده صحيح، قاله اليموي.

الصلاة ^{الح} مصوب على المفعولية، "حتى يخرج من بيوت القرية" قال الرقائي: وهذا مجمع عليه، وفي الحاشية عن "المحلى": وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور، وقال الشوكاني: قال ابن المنذر: أجمعوا على أن مريد السفر يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها، واحتلوا فيما قل الحروح من البيوت، فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله، ومهم من قال: إذا ركب قصر إن شاء، ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت، واحتلوا فيما قل ذلك، فعليه الإنماء على أصل ما كان عليه، حتى يثبت أن له القصر، ولا أعلم أن النبي ^{صلى} ^{عليه} ^{وسلم} قصر في سفر من أسفاره إلا بعد حروجه من المدينة، وحكى الرازي وجهاً: أن المعتز بجاورة الدور، ورجح الرازي هذا الوجه. وفي "المعني" لاس قدامة: ليس من بوى السفر حتى يخرج من بيوت مصره أو قريته.

ولا بسم ^{الح} الصلاة "حتى يدخل أول بيت من بيوت القرية، أو يقارب" أو بخادي "ذلك البيت"، وروى ابن عبد البر في "الاستدكار" مثله في الحروح والدخول معاً عن ابن عمر وعلي وغيرهما ^{رضي} ^{عنه} ^{رضي} ^{عنه} وقال: وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوراعي وأحمد بن حنبل وأهل الحديث ^{رضي} ^{عنه}.

صَلَاةُ الْمُسَافِرِ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ مُكْثًا

- ٣٤٣ - **ماث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: أَصَلِّي صَلَاةَ الْمُسَافِرِ مَا لَمْ أُجْمَعْ مُكْثًا وَإِنْ حَبَسَنِي ذَلِكَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً.
- ٣٤٤ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ لَيَالٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، إِلَّا أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ، فَيُصَلِّيَهَا بِصَلَاتِهِ.

صلاة المسافر إذا لم يجمع: وفي السبع المصرية: ما لم يجمع، والمثل واحد، "يجمع" يضم الياء وسكون الجيم، من أجمع على الأمر: عزم وصمم بتعدى نفسه كما ههنا، وبـ"عنى"، قاله الررقاني، وقال أحمد الشيرازي: المجمع: تأليف المنفرد، والإجماع: الاتفاق والعزم على الأمر، أجمعت الأمر وعييه، والأمر بجمع. "مكثاً" قال أحمد: المكث مثناً ويحرف. البث بـح، يعني يقصر المسافر ما لم يعزم على اللبس. قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً فيما سافر سراً يقصر الصلاة: أنه لا يرمه أن يتم الصلاة في سفره إلا أن يوي الإقامة في مكان من سفره، ويجمع بينه على ذلك قال الترمذي: أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة وإن أتى عليه سنون واحتلف أهل العلم في المدة التي إذا بوى المسافر أن يقيم فيها لرمه الإقامة، كما سيأتي في الباب الذي بعد ذلك إن شاء الله تعالى، فالمرق بين هذه الترجمة والآية كما يظهر من الروايات الواردة في السابق. أن مقصود الأولى: إثبات أن الرجل لا يراى مسافراً ما لم يعزم على المكث مدة الإقامة وإن أقام سبب، وعرض الترجمة الثانية: بيان المدة التي إذا نواها الرجل يصير مقيماً.

أصلي صلاة المسافر إذا لم يجمع: يعني أقصر الصلاة "ما لم يجمع" يضم همزة "مكثاً" يعني ما لم أنو المقام مدة تمنع ذلك 'وبن حسي' أي معني ذلك التردد "اثنتي عشرة ليلة" أو أكثر من ذلك؛ لأن حكم السفر لم يقطع، وتخصيص الذكر هذا العدد يظهر مما قاله ابن عبد البر في "الاستدكار" في ذكر الأقوال في مدة الإقامة. وههنا قول سادس روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: إذا أقام اثني عشرة ليلة أتم، وإن كان دون ذلك قصر، وأبده حديث مالك هذا، ثم قال: وقد روي عن الأوراعي أيضاً مثل ذلك بـح، فعلم بهذا أن ذكر الاثني عشرة ليلة مبني على قوله، هذا مع أن المعروف عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: من أجمع إقامة خمس عشرة ليلة أتم كما ذكره ابن عبد البر عنه، وكذا ذكره الطحاوي وغيرهما، وأياً ما كان فالمقصود: أنه لا يكون مقيماً ما لم يعزم على قيام مدة الإقامة وإن أقام مدة الإقامة بدون العزم.

أقام بمكة إذا لم يجمع الإقامة: هذا على تويب المصنف ورأيه، وإلا فالمرغوف عن ابن عمر رضي الله عنه أن المسافر لا يتم إلا أن يجمع الإقامة خمس عشرة ليلة كما تقدم، فعلى هذا قصره رضي الله عنه في القيام =

صَلَاةُ الْمَسَافِرِ إِذَا أَجْمَعَ مَكَانًا

٣٤٥ - **مالك** عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةً أَرْبَعَ لَيَالٍ، وَهُوَ مُسَافِرٌ، أَتَمَّ الصَّلَاةَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ.....

- عشر ليال لم يكن لأجل أنه لم يعزم الإقامة، بل لأجل أنه لم يزم مدة الإقامة التي هي خمسة عشر يوماً عده، "يقصر الصلاة؛ لأنه في حكم المسافر" إلا أن يصليها مع الإمام، فيصليها "تامة اقتداءً بصلاته".

سعيد بن المسيب **إلخ** من كبار الثابتة "يقول: من أجمع" أي عزم إقامة أربع ليال، وهو مسافر أتم الصلاة أي أربع ركعات. **وذلك إلخ** أي قول سعيد "أحب ما سمعت" في ذلك من الأقوال "أي متعلق بـ"أحب"، قلت: لكن يشكك عليه ما في "الاستدكار"، قال: وروى أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن إدريس، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب قال: إذا أجمع الرجل على إقامة خمس عشرة ليلة أتم الصلاة، وهذا أيضاً حديث صحيح الإسناد عن سعيد، إلا أن يقال: إن الإمام مالكا **رحمه الله** لم يبعه من أثري سعيد بن المسيب إلا المذكور في المتن أو بلغه كلاهما لكن المرجح عنده هو ذلك؛ لوجه من وجوه الترجيح، كما أن المرجح عند الحنفية أثره الثاني، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب أثرًا ثالثًا، وهو أنه قال: إذا أقمت ثلاثاً فأتتم الصلاة، واحتنف فقهاء الأمصار في مسألة الباب كثيراً، قال الررقاني: وإنه أي أثر الباب قال الشافعي وأبو ثور وداود وجماعة، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً أتم، ودونها قصر. قال ابن رشد في "البداية": وأما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للمسافر إذا أقام فيه في بلد أن يقصر، فالاختلاف كثير إلا أن الأشهر منها هو ما عليه فقهاء الأمصار، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، أحدها: مذهب مالك والشافعي أنه إذا أرمع المسافر على إقامة أربعة أيام أتم. والثاني: مذهب أبي حنيفة والثوري: أنه إذا أرمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم. والثالث: مذهب أحمد وداود: أنه إذا أرمع على أكثر من أربعة أيام أتم، وسبب الاختلاف: أنه أمر مسكوت عنه في الشرع، والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع؛ ولذلك رام هؤلاء كلهم أن يستدلوا لمذهبهم من الأحوال التي نقلت عنه **رحمه الله** أنه أقام فيها مقصراً، أو أنه جعل لها حكم المسافر، فالفرق الأول احتجوا لمذهبهم بما روي: أنه **رحمه الله** أقام بمكة ثلاثاً يقصر في عمرته، والفرق الثاني احتجوا بما روي: أنه **رحمه الله** أقام بمكة عام الفتح مقصراً، وذلك نحو من خمسة عشر يوماً، والفرق الثالث احتجوا بمقامه **رحمه الله** في حجة بمكة مقصراً أربعة أيام، وقد احتجت المالكية لمذهبها: أنه **رحمه الله** جعل للمهاجر مقام ثلاثة أيام بمكة بعد قضاء سبكه، فدل هذا عندهم على أن إقامة ثلاثة أيام ليست تسلب عن المقيم فيها اسم السفر. (مختصراً) قلت: ومستدل الحنفية في ذلك ما في "البدائع": إذا قال: ولنا ما روي عن ابن عباس وابن عمر **رحمهما الله** أنهما قالوا: "إذا دخلت بلدة وأنت مسافر، وفي عزمك -

أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ. قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ صَلَاةِ الْأَسِيرِ، فَقَالَ: مِثْلُ صَلَاةِ الْمُقِيمِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسَافِرًا.

صلاة المُسافر إذا كان إماماً أو وراء إمام

٣٤٦ - **مات** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ! أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ.

= أن تقيم بها خمسة عشر يوماً، فأكمل الصلاة، وإن كنت لا تدري متى تطع فأقصر. وهذا باب لا يوصل إليه بالاجتهاد؛ لأنه من حمة المقادير، ولا يصح بهما التكلم حراً، فالظاهر أنهما قالا: سمعنا من رسول الله ﷺ، إلخ، وبأنهما استند صاحب "الهداية"؛ إذ قال: وهو المأثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما. والأثر في مثله كالخير. قال الربيعي: أخرجه الطحاوي عنهما قالاً: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر، وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر يوماً، وأخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخرجه أبو حيفة حدثنا موسى بن مسلم، عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: "إذا كنت مسافراً، فوضعت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً، فأتمم الصلاة، وإن كنت لا تدري فأقصر الصلاة" قال البيهقي: وإسناده حسن، قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال: إن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة. قال البيهقي: إسناده صحيح، وعنه عن ابن عمر أنه إذا أراد أن يقيم خمسة عشر يوماً، سرح ظهره وصلى أربعاً رواه محمد بن الحسن في "كتاب الخرج"، وإسناده صحيح، قاله البيهقي، وعن سعيد بن المسيب قال: "إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر يوماً فأتم الصلاة" رواه محمد بن الحسن في "الخرج"، وإسناده صحيح، قاله البيهقي.

فقال الخ يصلي "مثل صلاة المقيم" فيتمها "إلا أن يكون مسافراً" فيقصر إذاً، قال ابن عبد البر في "الاستدكار": لا أعلم خلافاً بين العلماء في ذلك، ومحال أن يصلي وهو مقيم إلا صلاة المقيم وإن سافر، أو سافر به كان له حينئذ حكم المسافر. **صلاة المسافر الخ** هذه الترجمة تتناول مسألتين، أولاهما: إمامة المسافر للمقيمين، وعدمه بالروايات الواردة في الباب: أن الإمام يسلم على ركعتين والمقيمين يتمون صلاتهم كإتمام أهل مكة، وهذا إجماع كما سيحيى. والثانية: أن يكون المسافر وراء إمام مقيم، وهذا يختلف بين الأئمة كما سيحيى.

صلى بهم الخ: أي بأهل مكة إماماً؛ لأنه الحليفة، والسلطان أحق بالإمامة "ركعتين" قصر، "ثم يقول" هم: "يا أهل مكة! أتموا صلاتكم" وإتمامهم إجماع كما صرح به جماعة. قال ابن عبد البر: لا خلاف بينهم أن المسافر =

٣٤٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٣٤٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ الْإِمَامِ بِمَنْىَ أَرْبَعًا، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

٣٤٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقُمْنَا فَأَتَمَمْنَا.

= إذا صلى مقيم ركعتين، وسلم، قاموا فأتموا أربعاً لأنفسهم، وقال الشوكاني: جواز إمام المقيم بالمسافر مجمع عليه كما في "البحر"، واحتلف في العكس كما سيحيي، "فلما قوم سمر" بفتح فسكون، جمع سافر كراكب وركب، وهذا اتباع لفعله رحمته. أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي كما قاله الشوكاني، عن عمران بن حصين، قال: "شهدت رسول الله ﷺ الفتح، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ثم يقول لأهل البلد: صبروا رحمته، أخرجه ابن عبد البر في "الاستدكار" بسنده مطولاً، وحديث عمران حسنه الترمذي، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان. قال الحافظ: إنما حسن الترمذي حديثه لشواهد، قاله الشوكاني.

مَنْىَ أَرْبَعًا إلخ لوجوب متابعة الإمام وترك الخلاف معه، قال ابن عبد البر في "الاستدكار": اختلفوا في المسافر يصلي وراء مقيم، فقال مالك وأصحابه: إذا لم يدرك معه ركعة تامة صلى ركعتين، فإن أدرك معه ركعة بسجديتها صلى أربعاً، وذكر الطحاوي: أن أبا حيفة وأبا يوسف ومحمداً قالوا: يصلي صلاة المقيم، وإن أدركه في التشهد، وهو قول الثوري والشافعي. "فإذا صلى لنفسه مفرداً صلى ركعتين"؛ لأهما وظيفة المسافر، ويشكل هذا الأثر على مذهب المالكية؛ إذ قال الباجي: وحكم جميع الحاج بمنى القصر غير أهلها، وكذلك عرفة يقصر بها جميع الحاج غير أهلها، وإنما وجب على المكي القصر بمنى وعرفة وإن لم يكن بيه وبينهما ما تقصر في مشه الصلاة؛ لثلاثة معانٍ إلخ، ثم ذكر الوجوه، وحاصلها: أن شدة الانتقالات في هذه المواضع جعلت بمنزلة السفر.

يعود إلخ من العيادة "عبد الله بن صفوان" بن أمية بن خلف الجمحي المكي، ولد على عهد النبي ﷺ، ذكره ابن حبان في الصحابة ثم في التابعين، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من المكين التابعين، كان ممن يقوي أمر عبد الله بن الزبير، فقال له ابن الزبير: قد أذنت لك وأقلنتك بيعتي، فأبى، حتى قتل معه سنة ٧٣هـ، وهو متعقب بأستار الكعبة. "فصلى" ابن عمر رضي الله عنهما "لنا" إماماً "ركعتين"؛ لكونه مسافراً، "ثم انصرف" وسلم من الصلاة، "فقمنا فأتممنا".

صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الدَّابَّةِ

٣٥٠ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي مَعَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي السَّفَرِ شَيْئًا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، إِلَّا مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

في السفر شيئاً إلخ من المواقف قبلها أي الفريضة ولا بعدها؛ لأن سفر روعي فيه التحفيف، حتى قصرت الفريضة، فساوئل أولى بالتحفيف، وظاهر لفظ مسلم في الحديث الصواب: عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: فرأى ناساً قياماً فقال: ما صنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسحياً لأثمت صلاتي، الحديث يدل على كراهة التهلل. قال ابن العربي: أجمع الناس على أن إضافة في السفر حائزة؛ فإنها موفوفة على احتياط العبد، وبصره لنفسه، ولم يصح عن أبي عليه السلام أنه تهلل في السفر مطلقاً في مسيره، وحديث البراء مجهول. قلت: لكنه ثابت بغير حديث البراء أيضاً كما سيأتي في الدلائل. وقال النووي: اتفق العلماء على استحباب المواقف المطلقة في السفر، واحتسبوا في استحباب المواقف الراتبة، فتركها ابن عمر وآخرون، واستحبها الشافعي والجمهور قال الساجي وأكثر العلماء على حوار تهلل المسافر بالليل والنهار على راحته وعلى الأرض. وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل وغيرهم.

قال العيني: قال الترمذي: احتج أهل العلم بعد النبي ﷺ، فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتصوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، ولم ير ضائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها، ومعنى من لم يتطوع في السفر قول الرحصة، ومن تطوع فيه في ذلك فصل كثير، وقول أكثر أهل العلم يختارون التطوع في السفر، وقال المرحسي في "المسوط" والزعزعي: لا قصر في السنن، وتكلموا في الأفضل قبل الترك تركيها، وقيل: الفعل تقريباً، وقال الهدوي: الفعل أفضل في حال البر، والترك في حال السير، وقال هشام: رأيت محمداً كثيراً لا يتطوع في السفر قبل الطهر ولا بعده، ولا يدع ركعتي لصحر والمغرب، وما رأيته يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء، ويصلي العشاء ثم يوتر. قلت: وسيأتي عن كلام الشيخ عبد العلي في "الإعاج" أن المختار عندنا هو ما قاله الهدوي، وفي "الكيري": هو تعديل الأقوال، ونحوه في "الدر المختار"، إذ قال: ويأتي المسافر بالسنن إن كان في حال أمن وقرار، وإلا بأن كان في خوف وفرار أي سير لا يأتي بها، هو المختار. "إلا من جوف الليل؛ فإنه كان يصلي على الأرض وعلى راحلته". وتقدم عن الساجي حوار عن الأئمة الأربعة والجمهور، "حيث توجهت به" راحته إلى القبة أو غيرها، وسيأتي الكلام عليه من أنه هل يجب استقبال القبلة في التحريمة أم لا؟ لكن مما يجب اتنيه عليه أن قوله: "حيث توجهت به" قيد احتراز لا يحور الصلاة على الدابة إلا من حيث توجهت به، فلو صلى أحد مقلوباً لا يحور، وقال في "الدر المختار" من فروع الحنفية: ويتهلل المقيم ركباً خارج المصر مؤمناً =

٣٥١ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانُوا يَتَنَفَّلُونَ فِي السَّفَرِ. قَالَ يَحْيَى: سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٥٢ - **مَالِكٌ** قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عُثَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَنَفَّلُ فِي السَّفَرِ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ.

= إلى أي جهة توجهت دأته، قال ابن عابدين: فلو صلى إلى غير جهة توجهت به دأته لا يحوز؛ لعدم الضرورة. وقال ابن قدامة في "المعني": حيث كانت وجهته، فإن عدل عنها بطرت، فإن كان عدوله إلى جهة الكعبة جازاً؛ لأنها الأصل، وإنما جاز تركها لعدم، فإذا عدل إليها أتى بالأصل، وإن عدل إلى غيرها عمداً، فسدت صلاته؛ لأنه ترك قبلته عمداً.

القاسم بن محمد **إ.ح.** ابن أبي بكر الصديق، "وعروة بن الزبير" بن العوام، "وأبا بكر بن عبد الرحمن" والثلاثة من الفقهاء تقدم ذكر الأولين، والثالث: هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المعيرة المحرومي، أحد الفقهاء السبعة، قيل: اسمه محمد، وقيل: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح: أن كنيته واسمه واحد، ولد في خلافة عمر **ر.ه.** واستصفر يوم الحمل، يقال له: راهب قريش؛ لكثرة صلاته، وكان مكروباً احتلف في موته من سنة ٩٣هـ إلى سنة ٩٥هـ. **سئل مالك** **إ.ح.** "عن" جوار "النافلة في السفر، فقال" الإمام: "لا بأس بذلك بالليل والنهار، وقد يعني أن بعض أهل العلم" كما تقدم عن بعضهم وسيأتي عن غيرهم، قال ابن عبد البر: وفي قوله: "بعض أهل العلم" إشارة إلى أن بعضهم لا يفعل ذلك، "كان يفعل ذلك" أي التنفل بالليل والنهار.

عبيد الله **إ.ح.** بضم العين المهملة "ابن عبد الله" يفعل في السفر، فلا يكره ذلك "عنه" بظاھره يشكل ما تقدم من إنكاره على المتنفذين، وتوضيح الإشكال: أن أثر الباب صريح في أنه **ر.ه.** لا يكره على ابنه في التنفل في السفر، وأوضح منه ما سيأتي منه **ر.ه.** بنفسه: أنه يتطوع في السفر على راحلته، وأخرج مسلم عن حفص بن غاصم: صحبت ابن عمر **ر.ه.** في طريق مكة، فصلى لنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه، حتى جاء رحله وجلسا معه، فحانت منه التفاتة، فرأى ناساً قياماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسحاً لأتممت صلاتي، صحبت رسول الله **ص.ه.** فكان لا يريد في السفر على ركعتين، وصحبت أبا بكر وعمر وعثمان كدلت، وأخرج البخاري منه المرفوع، وأخرج أيضاً: سافر ابن عمر **ر.ه.** فقال: "صحبت النبي **ص.ه.** فلم أره يسبح في السفر، وقال الله تعالى جل ذكره: ﴿يَقْذِرُ كَذِبًا﴾ **ر.ه.** في رسول الله **ص.ه.** حسنة" (الأحزاب ٢١) "ويمكن الجمع بينهما بما تقدم في كلام الحافظ أن مذهب ابن عمر **ر.ه.** الفرق بين الرواتب والمطلقة، فيمكن الإنكار على الأول والإثبات للثاني، =

٣٥٣ - **مات** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَهُوَ عَلَى حِمَارٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ.

= ويظهر من صيغ الحارثي أنه جمع بالفرق بين الرواتب العديدة وغيرها، واحتار الحافظ في "الفتح" هذا الجمع، وما أحسن هذا! لو لا أحاديث ابن عمر نفسه في إثبات الرواتب العديدة، فقد أخرج الترمذي عن عصبية، عن ابن عمر **رحمه الله** قال: "صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين، وبعدها ركعتين"، وحسنه الترمذي، وروي أيضاً عن عصبية ونافع عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي ﷺ في حصر والسفر ركعتين، فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً، وبعدها ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين ولم يصل بعدها شيئاً، والمنعرب في الحصر والسفر سواء ثلاث ركعات، وبعدها ركعتين"، فالأوجه في الجواب: ما احتاره شيخ مشايخنا الشاه عبد العلي **رحمه الله** في "الإحاح" إذ قال: قال العيني: فيحمل حديث النبي على الغالب من أحواله، وما رواه الترمذي على أنه فعلة في بعض الأوقات؛ نياد الاستحباب إجماعاً، والأوجه: أن يحمل حديث النبي على حالة السير، وحديث الثبوت على حالة القرار، كما هو المختار من مذهبنا. قست: ويمكن الجمع بأن يحمل النبي على عمى الصلاة في الأرض، والإثبات على الدابة ركباً، فإنه **رحمه الله** حكى عن النبي ﷺ أنه كان يركب للمكتوبة، ويتطوع على غيره، ثم رأيت أن الحافظ حكى هذا الجمع عن ابن بصال، فهذا حسن عندي من الكل، فبه الحمد وامة.

بصلي **رحمه الله** قال ابن عبد البر: لم يذكر مائث التطوع فيه وذكره جماعة عندها في "الاستدكار"، وهو على حمار قالوا: لم يتابع عمرو على لفظ حمار، وبما المعروف المحفوظ في حديث ابن عمر: على راحته، كما قاله السائي وغيره، لكن له شاهد عن يحيى بن سعيد عن أس **رحمه الله** أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر رواه السراج بإسناد حسن، قال النووي: قال الدار قطني وغيره. هذا عن عمرو بن يحيى، والمعروف في صلاته **رحمه الله** على راحته أو على البعير. والصواب: أن الصلاة على الحمار فعل أس كما ذكره مسلم، ولذا لم يذكر الحارثي حديث عمرو، هذا كلام الدار قطني ومتابعيه، وفي الحكم تنعيص رواية عمرو بصراً؛ لأنه ثقة نقل شيئاً محتملاً، فعليه كان الحمار مرة والبعير مرة أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذ؛ فإنه يخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، وإشاد مردود إجماعاً، وأنت حير بأن حكم الشلود مشكل بعد أن أقر نفسه أن لا مخالفة بينهما، قال ابن عبد البر: إنما أنكر العلماء لفظ الحمار دون المعنى. قال العيني: فيه إشارة إلى أنه لا يشترط أن تكون الدابة طاهرة الفضلات، لكن يشترط أن لا يماس لركب ما كان غير طاهر منها، ونسبه على طهارة عرق الحمار، وكان الأصل أن يكون عرقه كلبه؛ لأنه متوند منه، ولكن حصن بصهارته؛ لركوب النبي ﷺ إياه، وعن هذا قال أصحابنا: كان يسعي أن يكون عرق الحمار مشكوكاً؛ لأن عرق كل شيء يعتبر بسوره، لكن لما ركب النبي ﷺ معروياً، والحر حر الحمار، والثقل ثقل النسوة، حكم بطهارته.

٣٥٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٥٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي سَفَرٍ، وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِمَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضَعَ وَجْهَهُ عَلَى شَيْءٍ.

على راحلته إلخ وهي الناقة التي تصبح لأن ترنخل، ويقال لكل مركب، ذكرًا كان أو أنثى، والثناء للمبالغة (الفتح الرحامي). وقال الأزهري: هو المركب السحب ذكرًا كان أو أنثى، والهاء للمبالغة، "في السفر حيث ما توجهت به" يعني ولو إلى غير القبلة، قال الناحي: طاهره لا يخص فريضة من نافلة، غير أنه قد علمه بالإجماع المنع من صلاة العرض على غير الأرض لغير عذر، فوجب حملها على النافلة، قلت: بل هو مصرح في رواية البحاري بسنده إلى ابن عمر **رض**. قال: "كان رسول الله ﷺ يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة"، فهذا وأمثاله نص في أن المراد بالصلاة التطوع، وسيأتي الكلام عليها في آخر الحديث، "قال عبد الله بن دينار: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك" عقب الموقوف بالمرفوع بيانًا لاستمرار العمل، والجمهور على إباحته في كل سفر، قصيرًا كان أو طويلًا، وحصة مالك بسفر القصر؛ لأن الروايات وردت فيه. **في سفر إلخ** بالتعريف في السجح المصرية، والتكثير في الهندية، "وهو يصلي" التطوع "على حمار" قال ابن بطال: لا فرق بين التفل في السفر على الحمار والبغل وغيرهما، ويجوز له إمساك عافًا وتحريك رجليه، إلا أنه لا يتكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قبروس سرجه، بل يكون السجود أخفض من الركوع، وهذا رحمة من الله تعالى على عباده، كذا في "العبي" "وهو متوجه إلى غير القبلة"، وتقدم أنه يحب صوب سفره، "يركع ويسجد إماء" لكل منهما، ويجعل السجود أخفض من الركوع، قال الحافظ في "الفتح": "الإماء للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك، وبهذا قال الجمهور، وروى أشهب عن مالك: أن الذي يصلي على الدابة لا يسجد، بل يؤمى. "من غير أن يضع وجهه على شيء" من البروعة وغيرها، زاد الشيخان عن ابن سيرين عن أنس قال: "لولا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله"، وهذه الأحاديث تبين أن قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لَهُمْ صَبْرًا مَقْصُودًا﴾ (الفرقة: ١١٥) محمولة على النوافل.

صَلَاةُ الضُّحَى

٣٥٦ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ أُمَّ هَانِيٍّ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

صلاة الضحى. قال القاري: قيل: التقدير صلاة وقت الضحى، والظاهر: أن الإضافة بمعنى 'في' كصلاة الليل وصلاة النهار، فلا حاجة إلى القول بال حذف، وقيل من باب إضافة مس إلى السب كصلاة الظهر إلخ، وهي بالصم والقصر: فوق الصحابة، وهي ارتفاع أول النهار، والصحابة بالفتح وابد هو إذا غابت الشمس إلى ربيع السماء فما بعده، فانه العبي، قال الحافظ في 'الفتح': جمع اس القيم في 'المهدي' الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة، الأول: مستحبة، واحتلف في عددها كما سيأتي قريباً. والثاني: لا تشرع إلا سبب؛ لما أنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب، واتفق وقوعها في وقت الضحى. الثالث: لا تستحب أصلاً، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها، وكذلك ابن مسعود.

الرابع: يستحب فعلها تارة وتركها تارة، حيث لا يواطى عليها، وهذه إحدى الرويتين عن أحمد؛ لرواية أبي سعيد: "كان النبي ﷺ يصلي الضحى حتى يقول: لا يدعها، ويدعها حتى يقول: لا يصلها" أخرجه الحاكم، وعن عكرمة: "كان اس عباس يصلها عشر ويدعها عشرًا" وقال الثوري عن منصور: كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالمكتوبة. الخامس: تستحب المواظبة عليها في البيوت؛ للأمن من الحشية المذكورة. السادس: أنها بدعة، صح هذا من رواية عروة عن اس عمر . وسئل أس بن مالك عن صلاة الضحى، فقال: الصلوات خمس، وعن أبي بكر: أنه رأى ناسا يصلون الضحى، فقال: ما صلاها رسول الله ﷺ، ولا عامة أصحابه، قست: ورجح اس القيم أحاديث الترك، وبسط الكلام على الروايات المتضمنة بصلاة الضحى، وحكى القاري قولاً آخر بكرهه تركها، قست: والأئمة الأربعة على استحبابها كما بسط في فروعهم، إلا أن المرحح عند متأخري الحنابلة من روايت الإمام عدم المداومة.

ثماني ركعات إلخ بكسر الهمزة وفتح الياء، معقول "صلى"، 'ملتحفاً في ثوب واحد'، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليبي عن أم هاني: 'فلم أر صلى صلاة قط أحف منها، غير أنه ﷺ يتسم الركوع والسجود' نفسها في "جمع الفوائد" إلى الستة، قال النعبي: استدركه على استحباب التحفيف فيها، ورد بأن التحفيف فيها كان لأجل اشتغاله ﷺ بمهمات الفتح من مجيئه إلى المسجد وحطته، وقد روى اس أبي شيبة في مصنفه من حديث حذيفة: "أنه ﷺ صلى الضحى ثمان ركعات طول فيهن" إلى آخره.

٣٥٧ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "مَنْ هَذِهِ؟" فَقُلْتُ أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ! فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُتَّحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ،

أخبره إلخ: ساءاً، 'أنه سمع أم هانيء بنت' عم النبي ﷺ "أبي طالب، تقول: ذهبت" بصيغة المتكلم "إلى رسول الله ﷺ عام الفتح" في رمضان سنة ثمان كما تقدم.

فوحده إلخ: ساء المتكلم "يعتسل، وفاطمة استترة ثوب" وفيه ستر المحارم عند الاعتسال، ودلت مباح، وتقدم عن رواية ابن حزيمة: "أن أبا در ستره"، ويحتمل أن أحدهما ستره في ابتداء الغسل، والآخر في أثناءه، قاله الحافظ في "الفتح"، قلت: أو يقال: إن فاطمة **حج** كانت تستره من ناحية، وأبا در **حج** من أخرى، هذا إذا تصح الروايتان، وإلا فانت حير بأن ما اتفق عليه الأصول أولى، "قالت" أم هانيء: "فسلمت عليه، فقال" بعد رد السلام، ولم تذكره للعلم به، قال أبو عمر: فيه حوار السلام على من يعتسل، وردده عليه. قلت: بشرط أن لا يكون عرياناً، وإلا فالسلام على مكشوف عورة يكره، كما صرح في "الدر المختار".

"من هذه" يدل على أن المتر كان كتيماً، وعلم أنها امرأة، واحتج به من رد شهادة الأعمى؛ لأنه لم يميز صوت أم هانيء مع علمه بها ومعرفته بإياها، "قلت": أنا "أم هانيء بنت أبي طالب" ردت الكنية إيصاحاً للجواب، "فقال **حج** مرحباً بأم هانيء" بقاء الجر عند الأكثر، وفي بعضها: بقاء النداء، أي لقيت رجلاً وسعة، قاله الأصمعي، وقال الفراء: نصب على المصدر، وفيه معنى النداء بالرحب والسعة، وقيل: هو مفعول به أي لقيت سعة، قاله العيني، كذا في "الفتح الرحمان"، "فدعا فرع من غسله" بضم العين، "قام، فصلّى ثمانى ركعات" - بكسر الون وفتح الياء - حال كونه "منتحفاً" أي ملتفياً، نصب على الحال من الصمير الذي في "صلّى"، "في ثوب واحد"، زاد كريب عن أم هانيء: "يسلم من كل ركعتين" أخرجه ابن حزيمة، وفيه رد على من تمسك به على ثمانى ركعات موصولة، قاله الحافظ في "الفتح"، قلت: حديث كريب أخرجه أبو داود أيضاً، قال العيني: إساده صحيح على شرط البحاري، "ثم انصرف" من صلاته، وفي تأخيرها سؤال حاجتها حتى قضى صلاته جميل أدب، وحسن تناول، "فقلت: يا رسول الله! زعم أي قال وأراد" ابن أمي" قال العيني: وفي رواية الحموي: ابن أبي، ولا تفاوت في المقصود؛ لأنها أحت علي **حج** من الأب والأم. قلت: لكن المشهور في الروايات: ابن أمي علي بن أبي طالب، وهي شقيقة أمها فاطمة بنت أسد، ونحس الأم بالذكر في محل الاستعطاف.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَعَمَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٌّ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا أَجَرْتُهُ فَلَانَ بْنِ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِي، قَالَتْ أُمُّ هَانِي: وَذَلِكَ ضُحَى.

٣٥٨ - م م عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَذْغُ الْعَمَلَ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَهُ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيَفْرَضَ عَلَيْهِمْ.

ابن أبي شيبة في المصنوع اسم الفاعل، وفيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التمسك بالفعل، 'رجلاً' منصوب بقوله: 'قاتل'، وسيأتي بيانه، 'أجرته' بالراء أي أمته 'فلان' بالرفع على تقدير هو، وبالصب بدل من 'رجلاً' أو من الضمير المنصوب، 'قال رسول الله ﷺ' قد أجرتنا من أجرت - بكسر التاء - أي أما من أمت 'يا أم هاني' وفيه حوار أمان المرأة وإن لم تقاتل، وبه قال الجمهور، منهم الأئمة الأربعة، وقال ابن ماجهون: إن أجاره الإمام جاز، وإلا رد؛ لقوله ﷺ وأجاب الجمهور بأنه قال ذلك تكميلاً للكلام وتطبيعاً لنفسها، ويؤيده ما ورد في بعض ألفاظ الرواية

ابن اسد الإجماع على حوار تأمين امرأة إلا ابن ماجهون، وحكي عن سحنون أيضاً، قال العيني: على هذا جماعة الفقهاء بالحجار والعراق، منهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق، وهو قول الثوري والأورعي، وشد عند مالك بن ماجهون وسحنون عن الجماعة، فقلا: أمان المرأة موقوف على إجارة الإمام، وقد أجازت ريب بنت رسول الله ﷺ أبا العاص بن الربيع إلخ، "وذلك" أي الصلاة أو الوقت "ضحى" استدلت بهما من ذهب إلى استحباب صلاة الضحى، ومن أنكرها قال: لا دلالة فيه؛ لأنها أجزت عن الوقت، وقالوا: إنما هي سنة الفتح، ويؤيده ما في رواية لمسلم عن أم هاني: "لم يصنعها قل ولا بعد"، وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه

يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى - مصمم النسيب وسكون الموحدة أي نائمة "الضحى قط" تأكيد لسفي أي أبداً، قال الحافظ: فيه دليل على ضعف ما روي أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ﷺ وعدها لذلك العلماء من خصائصه، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح، "وإني لأسبحها" كتب في الحاشية عن "المحلى" كذا رواية يجي من التسبيح ولغيرها من الاستحباب "وإن بكسر فسكون محمفة من الثقيلة أي وإبه "كان رسول الله ﷺ ليدع" بفتح اللام أي يترك "العمل" بالشيء، "وهو" أي والحال أنه "يجب أن يعمل به حشية" بالصب أي لأجل حشية "أن يعمل به الناس" بالرفع، "فيفرض" بالصب عطفاً على 'يعمل'، "عليهم" كما مر في التراويج، وهذا من كمال رأفته ﷺ على الأمة، والأثر أخرجه ابن أبي شيبة برواية ابن جريج عن الزهري عن عائشة قالت: 'لم يكن النبي ﷺ يسبح سبحة الضحى' قالت: وكان يترك أشياء كراهية أن يستر به فيها.

٣٥٩ - مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، ثُمَّ تَقُولُ: لَوْ نُشِرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكَتُهُنَّ.

كانت تصلي إلخ سبحة الضحى ثمانى "بكسر الون وفتح الباء ركعات، ثم تقول "بياناً لشدة الاهتمام: "لو بشر بي" - بضم الون وكسر الشين المعجمة - أي أحبي "أي أبوي" أي أبو بكر وأُم رومان، "ما تركتهن" أي هذه الركعات؛ فإن لذهما أكثر من لدة إحيائهما، قال الباجي: يَحْتَمِلُ أَمَّا تَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرَ مَقُولٍ عَنِ النَّبِيِّ كَخَبِيرٍ أُمِّ هَانِيٍّ، وَلِذَا اقْتَصَرَتْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ هُوَ الَّذِي كَانَ يَمْكُهَا لِمَدَامَةِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَلَيْسَتْ صَلَاةُ الضُّحَى مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَحْصُورَةِ بِالْعَدَدِ، فَلَا يَرَادُ عَلَيْهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا، وَلَكِنَّهَا مِنَ الرِّغَالِ الَّتِي يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ مِنْهَا مَا أَمَكَّهُ. قَالَ الرَّقَافِيُّ: هَذَا مَخْتَارُ الْبَاجِيِّ، وَإِلَّا فَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا: أَنَّ أَكْثَرَهَا ثَمَانٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا وَرَدَ مِنْ نَحْوِهِ ^١ قَالَ الْعَبْدِيُّ: وَفِي هَذَا الْبَابِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ: أَنَسُ بْنُ هُرَيْرَةَ وَبُعَيْمُ بْنُ هَامِرٍ، وَأَبُو ذَرٍّ وَعَائِشَةُ وَأَبُو أَمَامَةَ وَعَتَّةُ بْنُ عَبْدِ السَّمِيِّ وَأَبُو أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَرَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَأَبُو عَمَّاسٍ وَحَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَجَبْرِ بْنُ مَطْعَمٍ وَحَدِيقَةُ بْنُ الْيَمَانِ وَعَائِدُ بْنُ عَمْرٍو وَعَدُّ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَعَدُّ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو مُوسَى وَغَتَابُ بْنُ مَالِكٍ وَعَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاذُ بْنُ أَنَسٍ وَالنُّوْسُ بْنُ سَمْعَانَ وَأَبُو بَكْرَةَ وَأَبُو مَرْثَدَةَ الطَّائِفِيُّ ^٢، فَحَدِيثُ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَأَبُو مَاجَةَ مَرْفُوعًا: ^٣ **صَحِيحٌ** - **عِنْدَ تَعَمُّدٍ** - **بِهِ** ^٤ **فَقَدْ** ^٥ **مِنْ** ^٦ **دَعَا** ^٧ **فِي** ^٨ **حَدَّثَ** ^٩ **وَحَدَّثَ** ^{١٠} **أَبُو** ^{١١} **هَرِيرَةَ** ^{١٢} **عِنْدَ** ^{١٣} **مُسْلِمٍ**: "أَوْصَايَ حَلِيلِي ثَلَاثَ الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ بُعَيْمِ بْنِ هَامِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالسَّائِي فِي "الْكِبَرِيِّ" مَرْفُوعًا: ^{١٤} **صَحِيحٌ** - **عِنْدَ تَعَمُّدٍ** - **بِهِ** ^{١٥} **فَقَدْ** ^{١٦} **مِنْ** ^{١٧} **دَعَا** ^{١٨} **فِي** ^{١٩} **حَدَّثَ** ^{٢٠} **أَبُو** ^{٢١} **هَرِيرَةَ** ^{٢٢} **عِنْدَ** ^{٢٣} **مُسْلِمٍ**: مَا صَحَّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ فِي الضُّحَى: هِيَ دَعَا، مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّضَاهَرُ بِهَا كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَهَا دَعَا، لَا أَنَّ أَصْلَهَا فِي الْبُيُوتِ مَذْمُومٌ، قُلْتُ: وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ، كَيْفَ! وَتَقَدَّمَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَرْفُوعًا التَّرْعِيبُ لَهَا، وَالرَّوَايَاتُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، ذَكَرَهَا الشُّوكَاوِيُّ وَشَرَّاحُ "الْإِحْيَاءِ" وَغَيْرُهُمْ، وَمِنْ أَمْعَى الْبَظَرِ فِي الرَّوَايَاتِ الْمَذْكُورَةِ، جَرَمَ بِأَنَّهَا تَتَّصِلُ الصَّلَاتَيْنِ مَعًا: الْإِشْرَاقُ وَالضُّحَى، سِيمَا الرَّوَايَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا التَّرْعِيبُ لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ؛ فَإِنَّهَا أَوْفَقُ لِلْإِشْرَاقِ، وَكَذَلِكَ الرَّوَايَاتُ الَّتِي فِيهَا: **صَحِيحٌ** - **عِنْدَ تَعَمُّدٍ** - **بِهِ** ^{٢٤} **فَقَدْ** ^{٢٥} **مِنْ** ^{٢٦} **دَعَا** ^{٢٧} **فِي** ^{٢٨} **حَدَّثَ** ^{٢٩} **أَبُو** ^{٣٠} **هَرِيرَةَ** ^{٣١} **عِنْدَ** ^{٣٢} **مُسْلِمٍ**: فَإِنَّ الْمُنَاسِبَ لِأَدَاءِ الْحَقِّ أَنْ يُصَلِّيَهَا صَاحِبُ الضُّحَى، الْمُسْتَحَبُّ لَهَا رُبْعُ النَّهَارِ حِينَ رَمَضَتْ الْفَضَالَ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ وَعَلِيٍّ الْمَذْكُورَانِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ بَصَانٌ فِي صَلَاةِ الْإِشْرَاقِ.

جَامِعُ سُبْحَةِ الضُّحَى

٣٦٠ - **م** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

جامع سبحة الضحى عرّض الترجمة على الطاهر ذكر الروايات المتضمنة للوافل المصنفة وقت الضحى، فالفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدم طاهر؛ إذ العرض من الأولى بيان الصلاة المحصورة المعروفة بصلاة الضحى، وهذه مطلق الوافل في وقت الضحى، وهذا الفرق أوجه عدي، ويحتمل أيضاً: أن يكون العرض من هذه الترجمة بيان الأحكام المتفرقة لصلاة الضحى المعروفة من حوار جماعتها، وبيان وقتها المختار وهو شدة الهاجرة، فيكون تقدير العبارة على الأول: جامع السبحة وقت الضحى، وعلى الثاني: جامع الأحكام لسبحة الضحى.

لِطَعَامٍ **لح** أي لأجل طعام صنعته "فأكل منه" رسول الله ﷺ، فيه إجابة الدعوة، وإن لم تكن وليمة عرس والأكمل من طعامها، وفيه أيضاً: "أن من دعي إلى وليمة أو صياغة فلا يأكل جميع ما تقدم، بل يبقى منه، ويدل عليه 'من' التبعيض؛ فإنه إذا أكل الجميع توهبه صاحب المنزل أنه لا يشبع منه ولم يكفه، فعلى هذا مسح الإباء محصوص لعير الضيف، قاله ابن رسلان، قال ابن عبد البر: راد إبراهيم وغيره: 'وأكنت معه'، قال حافظ: وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك، لا ليصلي بهم؛ ليتحدوا مكان صلاته مصلي كما في قصة عتبان، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتبان بالصلاة قبل الطعام، وهما بالطعام قبل الصلاة، فمدّ ﷺ في كل منهما بأصل ما دعي لأجله.

'ثم قال رسول الله ﷺ قوموا فلاصلي' - بكسر اللام وصم الهزلة وفتح الياء - منصوب بلام كي، وفي رواية: يسكون الياء تحميماً، أو يجعل "اللام" للأمر وينقبت "الياء" كقراءة: "من يتقي ويصبر" إخراجاً لمعنى مجرى الصحيح، وفي رواية: بخذف الياء، فـ"لام الأمر" طاهر، وقبل: غير ذلك. "لكم" أي لأجلكم، فاللام للتعبير أي لأجلكم، وليس المراد: ألا أصلي لتعليمكم، وليس فيه تشريك، فيؤخذ منه: أن اصلي لا يصره أن يكون له مع نية صلاته إرادة التعليم؛ فإنه عبادة أخرى، قاله ابن رسلان، 'قال أنس: فقامت' ساء امتكم "إلى حصر" - بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين - ذكره ابن سيده أنها سيفة تصع من بردي وأسل ثم تفرش، سمي بذلك؛ لأنه عني وجه الأرض، ووجه الأرض يسمى حصيراً، والسيفة - بفتح السين وبالقائين -: شيء يعمل من الخوص كالرسيل، والأسل - بفتح الهزلة والسين المهمة - وفي آخره لام: بات له أعصاب كثيرة دقاق لا ورق لها، "لنا قد اسود" فيه الإشارة إلى قلة ما عندهم من حصر، وإلا لم يكونوا يعصون النبي ﷺ إلا بأفضل ما عندهم، 'من صول ما لس' - بضم اللام وكسر الموحدة - أي استعمل، وليس كل شيء نجسه، احتج به أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف، وهي إذا حلف لا يلبس ثوباً، ففرشه بحث عندهم، خلافاً للجمهور، =

"قَوْمُوا فَلأَصَلِّيَ لَكُمْ، قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لِبَسَ، فَتَضَحَّتْهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَأَاهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ." ^{وفي نسخة: عليه}

= وأحبوا عنه مما في رسلان مبسوطاً: أن مدار الأيمان على العرف. "فضحته" من الضح: هو الرش، أو الغسل الخفيف، وكلا المعنى محتمل "ماء"، قال القاضي إسماعيل: ليلين لا لاحتمال بخاسة، وقال غيره: النضح طهور لما شك فيه؛ لتطيب النفس، قال أبو عمر: ثوب المسلم محمول على الطهارة حتى يتيقن الخاسة، فالنضح لقطع الوسوسة فيما شك فيه، وقال الباجي: الظاهر إنما بضحته؛ لما حاف أن ياله من الخاسة، وقال الحافظ: يحتمل النضح للتبشير أو للتطهير، ولا يصح الجرم بالأخير، بل المتبادر خلافه؛ لأن الأصل الطهارة. قلت: وبسط عليه الكلام الباجي، والأصل: أن النضح تطهير للمشكوك عند المالكية، خلافاً للجمهور، فالشراح المالكية حملوها على التطهير، وغيرهم على التبشير أو الغسل الخفيف، "قام" عليه "رسول الله ﷺ" فيه جواز الصلاة على الحصير، ويؤيده رواية البخاري عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان له حصير يسطه، ويصلي عليه"، وفي "مسلم" عن أبي سعيد: "أنه رأى النبي ﷺ يصلي على الحصير"، وبوب البخاري على حديث الباب: باب الصلاة على الحصير.

وصفت إ.ح: بالمتكلم "أنا" زيادة ضمير المنفصل، قال العيني: هكذا رواية الأكثرين، وفي بعضها: "فصفت واليتيم" وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل؛ ليحس العطف، كقوله تعالى. ﴿سَكُنْ آلَ وَرَجُلًا﴾ (القرة ٣٥)، وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التأكيد، والأول أفصح. "واليتيم" بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع، وبالصب مفعول معه، أي مع اليتيم، وقال الكرماني: هو بالصب، ولو صح رواية الرفع فهو مبتدأ و"وراءه" خبره، والحملة حال، قاله العيني، واليتيم في الناس من قبل الأب، وفي البهائم من قبل الأم، و"وراءه" أي خلفه ﷺ فيه جوار النافلة جماعة، وبه قال أصحابنا إذا لم تكن على سبيل التداعي، وقال العيني: قال ابن حبيب عن مالك: لا بأس أن يفعلها الناس اليوم في الخاصة من غير أن يكون مشتهراً، مخافة أن يظنها الجهال من الفرائض، و"العجوز" المفعول فيه لغیر المبالغة، قاله ابن رسلان، هي الجدة المذكورة قامت "من ورائنا" حملة اسمية وقعت حالاً، وفي حالة الرفع تكون معطوفاً، قاله العيني، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": لا خلاف في أن سنة النساء القيام خلف الرجال، ولا يجوز لمن القيام معهم في الصف، وقال في محل آخر: أجمع العلماء على أن المرأة تصلي خلف الرجال وحدها صفّاً، وستنها الوقوف خلف الرجال لا عن يمينه. وكذلك قال الباجي؛ إذ قال: ويقتضي ذلك أن المرأة المفردة إذا صلت خلف الصف صحت صلاتها، ولا خلاف في ذلك تعلمه.

٣٦١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالْهَاجِرَةِ، فَوَجَدْتُهُ يُسَبِّحُ، فَقُمْتُ وَرَاءَهُ، فَقَرَّبَنِي حَتَّى جَعَلَنِي حِذَاءَهُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا جَاءَ يَرْفَأُ تَأَخَّرْتُ، وَصَفَفْنَا وَرَاءَهُ.

أي نصف النهار يتطوع سبعة الضحى

دحت إلح أمير المؤمنين "عمر بن الخطاب" بالهاجرة، وهو وقت شدة الحر، وتقدم أنه الأول في وقت الضحى، وقال **عبد الله بن عمر بن الخطاب** وأخرج ابن أبي شيبة بسنده عن عمر بن الخطاب يقول: "أضحو عباد الله بصلاة الضحى"، "فوجدته يسبح" أي يصلي التسحاة وهي النافلة، والطاهر الضحى، أقمت وراءه قال الباجي: الرجل الواحد يصلي حلف الصف، قال مالك: صلاته صحيحة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أحمد بن حنبل وأبو ثور: تطل صلاته إلح، وفي "الاستدكار": اختلف العلماء فيه قديماً، فقال مالك: لا بأس أن يصلي الرجل حلف الصف وحده، وكره أن يعذب إليه أحداً، وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما والليث والثوري: إن صلى حلف الصف وحده أجره، وقال الأوراعي وإسحاق وأبو حنيفة: لا يصلي، فإن فعل فعله الإعادة. "فقربي" تفعليل من قرب، قال تعالى: **وَقَرَّبْ** (التدوير ٢٧) "حتى جعلني حذاءه" - بكسر الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة مع المد - أي مقامه، فخرج بذلك من كان حقه أو مثلاً عنه، وبوب البخاري في صحيحه: باب يقوم عن يمين الإمام غدائه سواء، إذا كانا اثنين، وذكر فيه حديث ابن عباس في ميته عند حالته ميمونة، قال الحافظ: وفي ارتاع هـ من حديث الذي أورده بعد، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه؟ قال: إلى شقه الأيمن، قلت: أيجازي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر؟ قال: نعم، قلت: أئتم أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة؟ قال: نعم. قال العيني: إن موقف المأموم إذا كان غداء الإمام عن يمينه مساوياً له، وهو قول عمر وأبو أسد وابن عباس والثوري وإبراهيم ومكحول والشعبي وعروة وأبي حنيفة ومالك والأوراعي وإسحاق، وعن محمد بن الحسن: يضع أصابع رجله عند عطف الإمام، وقال الشافعي: يستحب أن يتأخر عن مساواة الإمام قليلاً، وعن السحبي: يقف خلفه إلى أن يركع، فإذا جاء أحد وإلا قام عن يمينه. "عن يمينه" لأنه مقام الواحد، أقمت حذاءه عندنا 'يرفأ' - بفتح التحتية وسكون الراء وفتح الفاء وهمز - وإداله، وقال الحافظ: غير همز، وقد همز، وهي روايتنا من طريق أبي در الخ: حاجب عمر بن الخطاب، ومن مواله أدرك الخاهلية، ولا تعرف له صحة، وحق مع عمر بن الخطاب في خلافة الصديق **عليه السلام** وله ذكر في الصحيحين في مبارعة العباس وعلي **عليه السلام** في صدقة رسول الله **ﷺ** "تأخرت" عن حدائه "وصففنا" أي وقفنا وراءه أي حلف عمر **عليه السلام** فيه صحة الاقتداء من أبو إمامته، قال الباجي: إدخال مالك هذا الأثر في نسخة الضحى يدل على أحد الأمرين: إما أنه أدخله لما كان حكم هذه الصلاة عنده حكم صلاة الضحى في أمانته محضة. والثاني: أن يكون هذا وقت صلاة الضحى عنده، =

التَّشْدِيدُ فِي أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٣٦٢ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلْيَذَرُهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

= وهاجرة هو وقت قوة الحر. وقد روي عن زيد بن أسلم أنه رأى قوماً يصوبون من الصبحي، فقال: أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذا الوقت أفضل، أنه ﷺ قال: صلاة لأبي حنيفة **رمض** **فصل** قال ابن عبد البر: فيه: أن عمر **رضي** كان يصلي الضحى، وكان أنه يكرها، ويقول: وللصبحي صلاة، وكذا كان لا يفت ولا يعرف القنوت، وروى القنوت عن أبيه عمر من وجوه، وكان ابن عمر **رضي** يصلي بعد العصر ما لم تصفر اشمس، وكان عمر **رضي** يصرب الناس عليها بالدرّة، ومثل هذا كثير من اختلافهما.

التشديد في أن يمر إلخ اتفق الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلي، لما جاء فيه من الوعيد، وصرح كتب الشافعية كلها بأن المرور أمامه حرام، وصرح كتب الحنفية والمالكية بالإثم على إمار، إلا أنهم قسموا أحوال إمار والمصلي باعتبار الإثم وعدمه على أربعة أنحاء: ياتم المار دون المصلي، وعكسه، ويأتمن، وعكسه، قال الزرقاني: الأولى: إذا صلى إلى سترة وللمار مدوحة، فيأتم المار دون المصلي. والثانية: إذا صلى في مشرع مسدوك بلا سترة أو متاعداً عنها، ولا يحسد المار مدوحة، فيأتم المصلي دون المار. والثالثة: مثل الثانية، لكن يحسد المار مدوحة، فيأتمن. والرابعة: مثل الأولى، لكن لا يحسد المار مدوحة، فلا يأتمن، ونحوه عند الشافعي إلا أنه جعل التعرض للمار بدل إقامة السترة، فقال: الأولى: أن يكون للمار مدوحة، ولم يتعرض المصلي لذلك، وكذلك في الصور الأخرى، فتأمل، وذكر في حاشية الزيلعي على "الكر" عدم السترة، وهو الأوجه عندي.

يصلي إلخ: إن شيء يستره، كما زاده الشيخان بطريق أبي صالح عن أبي سعيد، "فلا يدع" - بفتح الدال - أي لا يترك "أحدًا يمر بين يديه" أي بينه وبين السترة، وإلا فلا فائدة في السترة، قال ابن رسلان: طاهر الهي والوعيد مختص بمن لا يمر وقف مثلاً بين يدي المصلي أو قعد، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهي في معنى المار، وظاهر الحديث عموم الهي في كل مصل، وحصة بعض المالكية بالإمام وامفرد، "وليدراه" بسكون الدال المهملة. قال المحمّد: دراه كجعله، درأ ودرأة: دفعه، والمعنى: ليدفعه، قال ابن رسلان: الأمر وإن كان ظاهره الوجوب، لكن ههنا لسبب إجماعاً. وقال النووي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع، بل صرح أصحابنا أنه مندوب، قال انزقاني: صرح أهل الظاهر بوجوبه، وكان النووي لم يراجع كلامهم أو لم يعتد بحالهم، وكذا حكاه العيني، وقال في "الدر المختار" عن "البدائع": هو رخصة، فتركه أفضل. -

٣٦٣ - **مالك** عن أبي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ:

= ما استطاع أي على قدر صافته بأسهل اوجود. قاله ابن رسلان. قال القرطبي: يدفعه بالإشارة ولطيف المع، وذكر ابن عبد البر في الاستدكار: وورقني عن ابن بطال: الإجماع على أنه لا يجوز له انشي من مكانه ليدفعه، ولا لعمل الكثير في مدافعتة؛ لأنه أشد في الصلاة من المرور. فإبني إلا أن يمرّ ببقائه - بكسر اللام الحارمة وسكوها - أي يريد في دفعه أشد من الأول. قال الررقاني وابن رسلان: أجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتنه بالسلاح؛ لمخافة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة، والاشتغال بها، والخشوع فيها. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يقاتنه بسيف ولا بحاصفه، ولا ينع معه منعاً يقصد به صلاته على نفسه، وفي إجماعهم على هذا يتبين لث المراد من معنى الحديث. وقال عياض: أجمعوا على أنه لا تلزمه مقاتلته بالسلاح، ولا بما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهنت من ذلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل أحب دته ثم تكون هدراً؟ مذهبنا للعلماء، وهما قولان في مذهب مالك، فب: وسألني السبط في ذلك، وأصق بعض الشافعية أن به قتاله حقيقة واستعدته في القس. قال الساجي: ويعدل عن ظاهر المقاتلة؛ بالإجماع على أنه لا يجوز أن يقاتنه المقاتلة التي تقصد صلاته، فعلم بهذه التصريحات: أن ترك القتال مجمع عليه، واحتلوا في توجيه الحديث كما سيأتي، ثم قال ابن بطال: هل المقاتلة حلال يقع في صلاة المصلي من المرور أو بدفع الإثم عن المار؟ الظاهر: الثاني. وقال غيره. بن الأول: ظهري؛ لأن إقبال المصلي على صلاته أولى به من الاشتغال بدفع الإثم عن غيره، وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أن المرور بين يدي المصلي يقطع صف صلاته. "فإنما هو" أي المار شيطان من باب التشبيه، حذف منه أداة التشبيه بمخالفة، يعني فعله فعل الشيطان؛ لأنه في لا تشويش على المصلي، أو مراد شيطان الإنس، وإطلاق الشيطان على المراد من الإنس سائغ، وقال ابن بطال: فيه إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين، وقال ابن رسلان: فيه حوار إطلاق الشيطان على المسلم إذا فعل معصية، وقيل: المعنى الخامل له على ذلك شيطان، ويؤيده رواية إسماعيلي بقص: فإن معه شيطان، ومسلم من حديث ابن عمر: فإن معه القرين، واستنص ابن أبي حمزة بقوله: "فإنما هو الشيطان" أن المراد المدافعة لا حقيقة القتال؛ لأن مقاتلة الشيطان بالاستعادة لا بالسيف.

واحتنف العلماء في توجيه الحديث بعد ما أجمعوا على ترك القتال. فقال الإمام محمد في موطنه: فإن أراد أن يمر بين يديه فيدركه ما استطاع ولا يقاتنه، فإن فاته كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله إياه أشد عليه من مر هذا بين يديه، ولا نعم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري، وليس لعامة عليها، ولكنها على ما وصفت لث. فأشار الإمام محمد هـ في شذوذ رواية المقاتلة؛ لكونها مخالفاً لجميع الروايات الواردة في هذا الباب، وأجاب الشامي بأنه مسووح؛ لما في الربيعي عن اسرحسي: أن الأمر بما محمول على الانتداء حين كان العمل في الصلاة مباحاً، وقال ابن عبد البر في الاستدكار: ونحسه كلاماً حرج على التعليط، ولكل شيء حد، وتقدم من كلام القرطبي ما حاصه: أنه ممانعة في الدفع، وقال الساجي: يحتمل أن يراد به النع، فإن المقاتلة تكون في اللغة والشرع بمعنى اللعن، =

أَنْ زَيْدٌ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

= قال تعالى: **وَاللَّهُمَّ مَا تَشَاءُ** (سورة ٣٠)، وقريب منه ما في "الربيعي" على "الكسر" يدعو عليه. قلت: يؤيده حديث: **بِهِمُ فُضِعَ أَرَهُ**، وقيل: المراد أن يؤاحده على ذلك بعد تمام صلاته، أو يقال: إنها محمولة على المتعمد، ويشير عليه لفظ الشيطان.

يسأله الخ: أي أبا جهيم "ماذا سمع من رسول الله ﷺ" في "حكم" المار بين يدي المصلي "أي أمامه؟" فقال أبو جهيم: قال رسول الله ﷺ لو يعلم المار بين يدي المصلي "أي أمامه، وفي تحديد مقدار أقوال مختلفة عند العلماء، قال العيني: لم يجد مالك في هذا حداً، إلا أن ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد، ويتمكن من دفع من يمر بين يديه، وفيه بعض الناس بشير، وآخرون ثلاثة أذرع، وبه قال الشافعي وأحمد وهو قول عطاء، وآخرون ستة أذرع، وقال أيضاً في موضع آخر: أما مقدار موضع يكره المرور فيه، فقل: موضع سجوده، وهو محتار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاصي حان، وقيل: مقدار صفيين أو ثلاثة، وقيل: ثلاثة أذرع، وقيل: خمسة، وقيل: بأربعين ذراعاً، وقدر الشافعي وأحمد بثلاثة أذرع، ولم يجد مالك في ذلك حداً إلا أن ذلك بقدر ما يركع فيه ويسجد، ويتمكن من دفع من مر بين يديه، وأما عند الحنفية ففي "الدر" عن "الدائع": لم يذكر في الكتاب قدر المرور، واختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: قدر موضع السجود، وقال بعضهم: مقدار الصفيين، وقال بعضهم: قدر ما يقع بصره على المار لو صلى تحشوعاً، وفيما وراء ذلك لا يكره.

وفي "الدر المختار": ويعبر ستره بقرنه دون ثلاثة أذرع، قال ابن عابدين: لأكون أن يدل "دون" — "قدر؟" لما في "الحر" عن "الحلية": السنة أن لا يريد ما بينه وبينها عنى ثلاثة أذرع، بقي هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة إلى السترة؟ حتى لو راد على ثلاثة أذرع تكون صلاته إلى غير سترة أم هو سنة مستقلة؟ لم أره، وفي "رسائل الأركان": والمرور محرم: المرور بين موضع سجوده، والمراد بموضع السجود: المكان الذي بينه وبين منتهى بصره إذا قام متوجهاً إلى مكان يسجد فيه، وهو المختار، وقيل: بقدر صف، وقيل: بقدر ثلاثة صفوف، وهذا كنه في الصحراء، وأما في المسجد، فالمعتبر فيما بينه وبين جدار المسجد، قلت: لكن المسجد مقيد بالصغير، وأما الكبير ففي حكم الصحراء كما سيأتي، "ماذا عليه" أي من الإثم، وحمله "ماذا عليه" في محل نصب سادة مسد مفعولي "يعلم"، وجواب "لو" قوله: "لكان أن يقف" أي المار، قاله الزرقاني، وأكره الكرمان أن يكون هذا جواب "لو" كما سيأتي، "أربعين" سيأتي تمييزه، وفي "ابن ماجه" و"ابن حبان": "مائة عام"، وهذا يشعر بأن الأربعين مجرد التكرير، وجمع الطحاوي إلى أن التقيد بالمائة وقع بعد الأربعين ريادة في المسألة. "حيراً" قال في "الفتح الرحمان": "في حيراً" روايتان: النصب والرفع، أما النصب فظاهر؛ لأنها حير "كان"، واسمها قوله: "أن يقف"، وأما الرفع فقال ابن العربي: هو اسم "كان" ولم يذكر حيره، فحيره "أن يقف"، والتقرير: لو يعلم المار ماذا عليه لكان حير وقوفه. وقال الزرقاني: بالنصب حير "كان"، وفي رواية: بالرفع عنى أنه اسمها، وسوء الانتداء باسمه كونه موصوفة، =

٣٦٤ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ كَعْبَ الْأَخْبَارِ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يُخَسِّفَ بِهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

٣٦٥ - مَالَتْ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ النِّسَاءِ وَهُنَّ يُصَلِّينَ.

= وحتمل أن اسمها صمير الشان وحملة حبرها، "ه من أن يمر بين يديه" أي أمامه؛ مثلاً يبحقه ويرر لمروره، قال
كرماني: جواب "أو ليس هو المذكور، بل التقدير: "أو يعلم ما عليه لوقف أربعين، ولو وقف أربعين مكان حبراً
نه، وإلا فظاهر المقصود يقتضي أنه "أو علم بذلك مكان وقوفه حبراً نه، وإذا نه يعلم بذلك نه يكن حبراً نه، وأنت
حبر نال عصه الإثم في المرور لا يوقف على معرفة النار بقدره، وبني مراد أنه "أو علم أثر المرور رأى وقوفه
أربعين حبراً نه من المرور، وبؤثره عنه، واستسقط من بطلان من قوله: "أو يعلم" أن الإثم يختص من يعلم بالشيء
وإرتكبه، قال الحافظ: وأحد من ذلك فيه بعد، قال أبو النصر: لا أدري أقال بمرره الاستفهام، والصمير ي
يسر من ساعد، أو رسول الله ﷺ. كذا قاله الكرماني، وأما قوله الأول، قاله العيني: "أربعين يوماً أو شهراً أو سنة"
قال الكرماني: أنهم المعدود؛ تفصيلاً بالأمر وتعليماً نه، قال الحافظ من حجر والعيني: والظاهر أنه عين المعدود،
كأن شئت سروي فيه، وأخرج لمراد بطريق من عيسى عن أبي النصر: "أربعين يوماً أو شهراً أو سنة"

أن يحسب الخ ساء المعهود، قال أحمد: حسف مكان حسف حسوف ذهب في الأرض، والله يذل الأرض عيها فيها.
 به أي سار في الأرض 'حير' به من أن يمر بين يديه" أي المضي؛ لأن عذاب الآخرة أشد وأبقى من احسف الذي
 هو عذاب الدنيا. بين يدي النساء خ 'يضأ' 'وهن يصين' قال الناجي: إما أن يكون يكره ذلك كما يكره المرور
 بين يدي المصين من الرجال، ويحتمل أنه حص النساء بذلك؛ لدخولهن إلى المسجد وخروجهن منه، وهي في آخر
 الصفوف، فكره ذلك وإن كن في طريقه، قلت: ونكها مفيد عند الحنفية بالمسجد الصغير، وأما المسجد الكبير فهو
 في حكم لقلة عددا، قال في "نادر المختار": ولا يفسدها نظره إلى مكتوب، ومرور مار في لصحراء، أو في
 مسجد كبير بموضع مسجوده في 'الأصح'، أو مروره بين يديه إلى حائط القننة في بيت ومسجد صغير؛ فإنه كقعة
 واحدة مطبقاً، قال ابن عابدين: قوله: 'في الأصح' هو ما احتاره شمس الأئمة وقاصي حال وصاحب "الهداية"، =

٣٦٦ - مالك عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدٍ، وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ.

الرُّخْصَةُ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٣٦٧ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ،

= واستحسسه في المحيط، وصححه الربيعي، ومقابه ما صححه الترمذاني وصاحب 'الندب' اختاره فخر الإسلام ورجحه في 'النهاية' والفتح: أنه قدر ما يقع بصره على المار لو صلى نخشوع أي رامياً بصره إلى سجوده. **بين يدي المصلي**: أي أمامه، قال الباجي: الرخصة في الشرع: الإباحة للضرورة، وقد يستعمل في إباحة نوع من جنس الممنوع، والترجمة يَحْتَمِلُ المعنيين: أن تكون اللام للاستعراق، فتكون الإباحة رخصة لبعض الأحوال، وهو كونه مأموماً، أو للعهد، فتكون الإباحة للمعهود، وهو المأموم، فت: هكذا شرح الباجي ترجمة المصنف وتبعه الرقائي، وليس بوجه في نظري القاصر، بل عرض المصنف على ما يحظر في المال، هو حوار المرور عند الضرورة، ويوضح ذلك ما سيأتي من قول يحيى: قال مالك: وأنا أرى ذلك واسعاً إذا أقيمت الصلاة وبعد ما يحرم، قال ابن عبد البر في شرح هذا القول: هذا مع الترجمة يقتضي أن الرخصة عنده لمن لم يجد من ذلك بدءاً، وغيره لا يرى بذلك بأساً، لحديث ابن عباس وللآثار الدالة على أن سترة الإمام سترة لمن خلفه، وهو الباهر إجماعاً، فنعلم بذلك أن عرض المصنف عند ابن عبد البر هو ذلك، وإن مال ابن عبد البر نفسه إلى غير ذلك، كما أشار إليه بقوله: "وهو الطاهر"، ويؤيده أيضاً ما قال الباجي في شرح هذا القول كما سيأتي في محله، ويؤيده أيضاً تويب شيخنا العلامة الدهلوي في "المصمى" على حديث الباب بقوله: باب الرخصة في مرور بين يدي المصلي إذا أقيمت الصلاة، لكن شراح "الموطأ" كلهم متظاهرون على أن عرض المصنف هو التقيد بالمؤمن.

أقبلت إلح: بصيغة المتكلم حملة "راكباً" نصب على الحال "على أتان" - بفتح الهمزة - فمشاة في آخره نون الأثني من الحميم، وقد يقال بكسر الهمزة، قاله العيني، وشذبه القاري، قال الكرماني: هي أثني من الحميم، ولا يقال: أتاة. "وأن يومئذ قد ناهزت" أي قاربت، قال العيني: يقال: ناهز الصبي البلوغ إذا قاربه وداناه، قال صاحب الأفعال: ناهز الصبي الفطام دنا منه وهز الشيء أي قرب، وقال شمر: المشاهرة: المبادرة، فليل للأسد: نهر؛ لأنه يادر ما يفترسه. "الاحتلام" المراد به البلوغ، قال الكرماني: يقال: ناهز الصبي البلوغ إذا قاربه، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي، مشتق من الحلم - بالضم - هو ما يراه النائم، واختلف العلماء في سن ابن عباس رضي الله عنه عند وفاته رضي الله عنه فقيل: عشر، وقيل: ثلاثة عشر، وقيل: خمسة عشر، قال ابن عبد البر: فيه إحارة شهادة من علم الشيء صغيراً =

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ بَيْنِي يَدَيَّ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَرَلْتُ
فَأَرَسْتُ الْأَثَانَ تَرَعٌ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

= وأدبه كبير، وهذا أمر لا خلاف فيه، 'ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ' حينئذ 'يُصَلِّي لِلنَّاسِ عَنِّي' حكى الكرماني عن الجوهري مقصوداً موضع مكة، وهو مذكور بصرف. قال البرزقاني، بالصرف أحوذ من عدمه، سميت بذلك ما يعني أي يراق بها من الدماء الأحوذ كذا في الألف، قال كرماني: إن قلت: علم سقعة فيكون غير مصروف، قلت: ما استعمل مصرفاً عنه أهم جمعوه عنما للمكان، قال النووي: فيه لغتان. انصرف وانمع، ولذا يكتب بالألف والياء، والأحوذ صرفها وكتابتها بالألف، قال الحافظ كند قال مات وأكثر أصحاب الزهري، ونسلم من رواية ابن عبيدة بعرفة، قال النووي: يحمل ذلك على أنهم قصيتن، وتعقب بأن الأصل عدم التعدد، لا سيما مع اتخاذ مخرج الحديث، فالحق أنه قوة: بعرفة شاذ، ونسلم أيضاً من رواية معمر عن زهري، وذلك في حجة الوداع أو الفتح. هذا الحديث من معمر لا يعول عليه، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع. 'فمررت بين يدي' سواء امتكنكم بين يدي بعض صف محار عن تقدمه؛ لأن الصف لا يدلّه، وبعض الصف يحمل أن يكون المراد منه صف من المصفوف أو بعض من الصف الواحد، يعني امرؤ به إما جزء من الصف أو حرث منه، قال لعبي: صاهر لسياق يدل على أنه لم يكن ستره؛ لأن ابن عباس أورد في معرض الاستدلال، وهو مخصوص برواية البحاري؛ إذ فيه إن غير حذر، وبعض أنكر أن يصرح به؛ إذ قال: 'واسي' المكتوبة بيس شيء بسره.

فترلت الخ بصفة منكم فأرست الأذان ترع - فوقيتين مفتوحتين وصفه العين - أي تأكل ما نشاء، من رعت المناشئة: ترع، وقيل: تسرع في أمشي، وحاء بكسر العين حورب فتعمل من الرعي، حدثت الياء من ترعي تحقيماً، والأول أوجه؛ رواية البحاري بلفظ: 'فترعت'، 'ودخلت' قال لعبي: بالواو عطف على 'أرست'، ولفظ البحاري في صحيح. 'أقيمت أسير على أذان، حتى صرت بين يدي الصف، ثم ترلت عنها'، ونسلم: 'فسار احمرار بين بعض الصف في الصف، فلم يكر ذلك علي أحد' قال ابن دقيق العيد: استدلل ابن عباس بترك الإنكار على الحوار، وهو يستدل بترك إعادته للصلاة؛ لأن ترك الإنكار أكثر فائدة، قال حافظ: وجهه أن ترك الإعادة يدل على صحتها فقط لا على حوار المرور، وترك الإنكار يدل عليهما معاً، ويستنبط منه: أن ترك الإنكار حجة على الحوار بشرطه، وهو انتفاء موانع من الإنكار، وثبت العلم بالإطلاع على الفعل.

واحتشوا في محل الحديث، قال الأبي في شرح مسند: قوله: 'لم يكر ذلك علي أحد' لم يختلف في حوار ذلك هذا الحديث، واحتشوا في وجه الحوار، فقيل: لأن الإمام ستره هم، وقيل: لأن ستره الإمام ستره لهم. قلت: احتشوا في ذلك على أربعة، تقدم الأذان منها، والأول منهما مختار لما نكبه، والثاني مختار البحاري؛ إذ يوجب به على ذلك الحديث. وأقول الثالث: أن مع المرور مختص بالإمام والمفرد، ويختص منه حكم المؤتم، وهو مختار الساجي، =

٣٦٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصُّفُوفِ، وَالصَّلَاةُ قَائِمَةٌ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ وَاسِعًا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَبَعْدَ أَنْ يُحْرَمَ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَجِدْ الْمَرْءَ مَدْخُلًا إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَيْنَ الصُّفُوفِ.

٣٦٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ:

= وحكى القاضي عياض واس عند المر عبه الإجماع. والرابع: ما يظهر من تنويع المصنف في "الموطأ": أن الحكم يستثنى منه الضرورة، وأوضح منه ما نوب عليه شيخنا الدهلوي في "المصنف" بلفظ: الرخصة في المرور بين يدي الصف إذا أقيمت الصلاة، قال العيني في فوائد الحديث الثالث: فيه احتمال بعض المفاسد، المصلحة أرحح منها؛ فإن المرور أمام المصلين مفسدة، والدخول في الصلاة وفي الصف مصححة راححة، فاعتبرت المفسدة للمصلحة الراححة من غير إنكار.

سعد بن أبي وقاص **الح** أحد العشرة المشهورة "كان يمر بين يدي" أي قدام "بعض الصفوف"، وفي المصرية: بين يدي بعض الصف والحال أن "الصلاة قائمة" قال الناجي: يحتمل أن يريد بذلك: أنهم في نفس الصلاة، ويحتمل أن يريد: حين إقامتها، وعليه بدل قول مالك، أو حمل إقامة الصلاة على إقامتها قبل الإحرام، وجوز ذلك بعد الإحرام، غير أنه قيد ذلك بعدم المدخل إلى المسجد إلا بين الصفوف. وفي "المدونة": وكان سعد بن أبي وقاص يدخل المسجد، فيمشي بين الصفوف والناس في الصلاة، حتى يقف في مصلاه يمشي عرساً بين يدي الناس.

واسع **الح** أي جائزاً "إذا أقيمت الصلاة، وبعد أن يحرم الإمام، ولم يجد المرء مدخلاً" أي طريقاً "إلى المسجد" والنصف "إلا بين الصفوف" قال أبو عمر: هذا مع الترجمة يقتضي أن الرخصة عنه من م يجد من ذلك بدا، وغيره لا يرى بذلك أساساً؛ للآثار الدالة على أن سترة الإمام سترة من حقه، قال الناجي: قيده مالك بعدم المدخل إلى المسجد، وحديث ابن عباس يدل على جواره مع عدم الحاجة فيحتمل أن ما نكأ قصد الاحتياط، فأجاب عن م يجد طريقاً، ولم يحس عن وجده، أو يقال: إن سبب الإباحة هو ما ذكره، إلا أن الحكم قد يكون أوسع من الحاجة إليه، كالمطر في السفر من لا تلحقه المشقة، ولفظ "المدونة": قال مالك: لا أكره أن يمر الرجل بين يدي الصفوف، والإمام يصلي همه؛ لأن الإمام سترة لهم.

مالك أنه بلغه **الح**. وهذا البلاغ أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي بن عباس، وأخرجه ابن عبد البر بسنده عنهما في "الاستدكار"، وأخرج الطحاوي بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أن علياً وعثمان قالوا: "لا يقطع صلاة المسلم الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب، وادروا ما استطعتم، وبصريق آخر عن حارث عن علي". قال: "لا يقطع صلاة المسلم الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب، وادروا ما استطعتم، أن علي بن أبي طالب قال موقوفاً: "لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي".

لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي.

٣٧٠ - **ماثل** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي.

لا يقطع الصلاة الخ رواه مالك مرفوعاً، وأخرج الطحاوي رواية سفيان عن الزهري عن سالم، قيل لاس
عمر: إن عبد الله بن عباس يقول: يقطع الصلاة الكلب والخمار. فقال ابن عمر: "لا يقطع صلاة المسك شيء"،
وفي طريق آخر عن عبد الله بن عمر عن نافع وسام عن ابن عمر قال: "لا يقطع صلاة شيء وادروا ما
استصعتم"، وروى مرفوعاً أيضاً برواية ابن عمر وأنس وأبي أمامة عند الدارقطني، ورواية أبي سعيد عند أبي
داود، وجابر عند الطبراني، وفي إسناده كل منها ضعف، قاله الرقاعي، وقد ورد في الروايات ما يخالفها، فروى
عن أبي ذر مرفوعاً: **لا يقطع الصلاة الكلب والخمار**، قال عبد الله بن فضال: **لا يقطع الصلاة الكلب والخمار والأصفر؟**
قال: يا ابن أخي! سألت رسول الله ﷺ عما سألتني، فقال: **لا يقطع الصلاة الكلب والخمار والأصفر؟** وله أيضاً عن
أبي هريرة مرفوعاً: **يقطع الصلاة الكلب والخمار والخمر**، ورواه الطبراني عن
الحكم بن عمرو، وابن ماجه عن عبد الله بن معقل حوّه من غير تقييد بالأصفر، ولأبي داود عن ابن عباس مثله،
لكن قيد امرأة باخائن، واحتجف العلماء في عمل هذا الحديث، قال النووي قال مالك وأبو حنيفة والشافعي
وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا غيرهم، واحتجوا في تأويل
أحاديث القصة، فمال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه مسووح بخديث عائشة في الصحيحين:
أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة، فقالت: شهنمونا بالخمر والكلاب، والله! لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني
على السرير بينه وبين القبة مصضحة. وتعقب بأن المسح بي بصر إليه إذا علم التاريخ وتعدّد الجمع، والتاريخ
ههنا لم يتحقق، والجمع لم يتعدّد، ووجه المسح. أن ابن عمر **لا يقطع الصلاة الكلب والخمار**، وقد حكم بعدم
قطع شيء وهو من أمارات المسح، وماز الشافعي وغيره في تأويل القصة سقّص الخشوع لا الخروج من الصلاة،
ويؤيده أنه **لا يقطع الصلاة الكلب والخمار**، وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي
لم يفسد صلاته، قاله الرقاعي، قال لعبي. هذا جيد فيما إذا كانت الأحاديث التي رويت في هذا الباب مستوية
الأقدام، أما إذا قلنا: أحاديث الجمهور أقوى وأصح من أحاديث من جازعهم، فالأحد بالأقوى أولى، والرابع:
مسلك أبي داود: إذا تنازع الخيران يعمل بما عمل به الصحابة.

سُتْرَةُ الْمُصَلِّي فِي السَّفَرِ

٣٧١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ إِذَا صَلَّى.

٣٧٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّحَرَاءِ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ.

في السفر. قيده بالسفر؛ لأن الحضر لا يحتاج فيه الرجل إلى السترة غالباً؛ لأن الطاهر من حال امصلي أن يصلي في المسجد مع الجماعة، والأوجه عدي في غرض المصنف بيان أن السترة في السفر ليست من المؤكدات، ويظهر هذا الغرض من الروايتين في الباب؛ فإن الأولى تدل على وجود السترة، والثانية على عدمها، فتساوى الأمران، ويوضحه ما في "المدونة"، قال مالك: من كان في سفر فلا بأس أن يصلي إلى غير سترة، أما في الحضر فلا يصلي إلا إلى سترة. قال ابن القاسم: إلا أن يكون في الحضر موضع يأمن أن لا يمر بين يديه أحد، فعلم بذلك أن السترة في السفر غير مؤكدة عند الإمام مالك.

يستتر براحلته إلخ: اتعافاً لفعله عليه السلام، وفي الصحيحين من رواية ابن عمر: "أنه عليه السلام كان يعرض راحلته، فيصلي إليها". قال ابن عبد البر في "الاستدكار": أما الاستتار بالراحلة فلا أعلم فيه خلافاً، قلت: لعله أراد الحوار والكفاية، وإلا فهو مختلف بين الأئمة، بل يخالف للمالكية أيضاً، ولهذا حملة الرقائي على الضرورة، قلت: إن الصلاة إلى العير والدابة لا يستحب عند الشافعية والمالكية، ولا بأس به عند الحنابلة والحنفية، قال في "الشرح الكبير" لمحناسة: لا بأس أن يستتر ببعير أو حيوان، فعله ابن عمر وأُس، وقال الشافعي: لا يستتر بدابة.

يصلي في الصحراء إلخ: قال ابن عبد البر في "الاستدكار": أما الصلاة في الصحراء أو غيرها "إلى غير سترة" فهذا عند أهل العلم محمول على الموضع الذي يأمن فيه المصلي أن يمر أحد بين يديه، فإن كان على غير ذلك، فلا حرج على من فعله؛ لأن الأصل في سترة المصلي استحباب ويدب إلى اتعاف السنة في ذلك، وحسبك مما مضى بأنه لا يقطع صلاة المصلي شيء مما يمر بين يديه، ففي "الدر المختار": ويغفر ندباً للإمام، وكذا المفرد، قال ابن عابدين: قوله: "ندباً" الحديث: **رد صلى الله عليه وسلم**، **فصل في سترة**، ولا بد من أحد يمر، رواه الحاكم وغيره وصرح في "المنية" بكراهة تركها، وهي تنزيهة، والصارف للأمر عن حقيقته ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس: "رأينا النبي عليه السلام في بادية لنا بصلي في الصحراء، ليس بين يديه سترة"، وما رواه أحمد أن ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء كما في "الشرنبلالية"، قال العيني: قال أصحابنا: الأصل في السترة أنها مستحبة، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يستحبون إذا صلوا في الفضاء أن يكون بين أيديهم ما يستترهم، وقال عطاء: لا بأس بترك السترة، وصلى القاسم وسالم في الصحراء إلى غير سترة، ذكر ذلك كله ابن أبي شيبة في مصنفه.

مَسْحُ الْخَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ

٣٧٣ - **مسح** عَنْ أَبِي حَظْفَرٍ الْقَارِي أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ إِذَا أَهْوَى لِيَسْجُدَ، مَسَحَ الْخَصْبَاءَ لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ مَسْحًا خَفِيفًا.

٣٧٤ - **مسح** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ كَانَ يَقُولُ: مَسْحُ الْخَصْبَاءِ مَسْحَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَرَكُوهَا خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ.

مسح خصاء الخ حكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الخصاء في الصلاة، وحكى الخطابي عن مالك: أنه لم ير به بأساً، قلت: ولا تعارض بينهما؛ لأن ما قاله الخطابي لا ينافي لكراهة، وقال العيني في "شرح البحاري": لم يبين المصنف أي الإمام البحاري في الترجمة حكمه هل هو مباح أو مكروه أو غير جائز؟ للاختلاف الواقع فيه، ومن رخصه أبو در وأبو هريرة وحذيفة، وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلاة، وبه قال من التابعين إبراهيم الحنفي وأبو صالح، وحكى الخطابي في "المعالم" كراهته عن كثير من العلماء، ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر، ومن التابعين الحسن البصري وجمهور العلماء بعدهم، وحكى النووي في "شرح مسند" اتفاق العلماء على كراهته؛ لأنه ينافي التواضع، ويشعل قلب المصلي تسوية مرة وفي أخرى مرتين، وفي أظهر الروايتين: أنه يسوية مرة ولا يريد عليها، وفي مكروهات "الدر المختار": قلب احصى سبهي إلا لسجوده التام، فيرخص مرة، وتركها أولى، قال ابن عابدين: قوله: "التام" بأن لا يمكن تمكين جبهته على وجه السدة إلا بذلك، وقيد بالتام؛ لأنه لو كان لا يمكنه وضع قدر الواجب من الجهة إلا به، نعين ولو أكثر من مرة، قوله: "وتركه أولى"؛ لأنه إذا تردد الحكم بين سدة وبدعة، كان ترك السدة راجحاً على فعل البدعة، مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع

إذا أهوى الخ أي انحط وهبط إلى الأرض "ليسجد مسح الخصاء" بالنصب 'الموضع جبهته مسحاً خفيفاً ليريل شعبه عن الصلاة مما يتأذى به، قال في "الذائع" بعد ما ذكر حديث أبي در وغيره في ترك المسح إلا مرة: رخص مرة واحدة إذا كانت الخصاء لا يمكنه السجود، حاجته إلى السجود المسنون، وهو وضع الجبهة والأفب، وتركه أولى؛ لما روي، وهو أقرب إلى الخشوع، وتقدم نحوه عن القاري وغيره، فيحتمل أن ابن عمر كان يسمح بالخصاء؛ لما أنه لا يمكنه السجود المفروض بدونه، ولا بعد في أنه يختار إباحته مطلقاً. **مسح خصاء الخ** أي في الصلاة يعني تسوية الموضع الذي يسجد عليه، والتقيد بالخصى والثراب في الروايات **حرج محرج** الغالب؛ لكونه كان موجود في فرش المساجد إذ ذاك، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره مما يصلى عليه، "مسحة واحدة" أي بما ينور مرة واحدة فقط، "وتركها" أي تلك المسحة والإقبال على الصلاة "خير من حمر النعم" يسكون المية لا غير، =

ما جاء في تسوية الصفوف

٣٧٥ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَإِذَا جَاؤُوهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ قَدْ اسْتَوَتْ كَبُرَ.

٣٧٦ - مالك عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ،

= قاله الزرقاني، وفي "المجمع": بضم حاء وسكون ميم، قال الزرقاني: هي الحمر من الإبل، وهي أحسن ألوانها، وفي "المجمع" أي أفواها وأجدها، والعم بفتح حين واحد الأعمام، وهي الأموال الراعية، وأكثر ما يقع على الإبل، قال في "المجمع": الإبل الحمر هي أنفس أموال العرب، فجعلت كناية عن حير الدنيا كنه، والمعنى: أن تركه أعظم أحرأ مما لو كانت له حمر النعم، فتصدق بها، أو حمل عليها في سبيل الله، وقيل: الثواب الذي يحصل له بتركه أشد سروراً منه بحمر النعم لو كانت ملكاً له دائماً، وقد أخرج أحمد والترمذي وأبو داود والسنائي وابن ماجه عن أبي ذر مرفوعاً: **إِذَا دُفِعَ إِلَيْكَ نِعْمَةٌ فَتَصَدَّقْ بِهَا، فَإِنَّهَا خَيْرٌ لَكَ مِنْهَا**، قال القاري: أي تنزل عليه وتفضل إليه، فلا يليق لعافل تلقي شكر تلك النعمة لخطورة هذه النعمة الحقة، أو لا ينبغي موت تلك النعمة والرحمة بمزاولة هذه الفعلة والزلة إلا حالة الضرورة.

تسوية الصفوف قال العيني: هو اعتدال القائمين للصلاة على سمت واحد، ويراد بها أيضاً سد الخلل الذي في الصف، قال ابن عبد البر في "الاستدكار": والآثار فيها متواترة من طرق شتى في أمره **تسوية الصفوف** وعمل الخلفاء الراشدون بعده، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، وتقدم أن تعديل الصفوف من سنة الصلاة، وليس بشرط في صحتها عند الأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: من صلى حلف الصف وحده بطلت صلاته. **يأمر بتسوية الصفوف إلخ.** أي يأمر أهل الصفوف بذلك، أو يأمر من وكله بها، قاله الباجي، وقوله: "فإذا جأؤوه فأخبروه" يؤيد الاحتمال الثاني يعني إذا أتى الناس المؤكلون بتسوية الصفوف، وأخبروا عمر **ع** "أن قد استوت" الصفوف "كبر" قال الباجي: مقتضاه أنه وكل من يسوي الصفوف.

مع عثمان بن عفان إلخ. في زمن خلافته كما هو ظاهر السياق، "فقامت الصلاة، وأنا أكلمه" أي أسأل منه "في أن يفرص" يفتح أوله وكسر الراء، قال المجد: الفرض: التوقيت، والعطية الموسومة، والمعنى: أن يوقت ويقدر لي في العطاء من بيت المال شيئاً، "فلم أرل أكلمه" أي عثمان **ع** في ذلك الأمر، "وهو يسوي" ويعتدل "الحصباء بنعيه" لسجود أو غيره "حتى جاءه رجال قد كان" عثمان **ع** "وكلهم" نخفة الكاف وشدها أي عينهم "بتسوية الصفوف" وفي "الدر المختار": يصمهم الإمام بأن يأمرهم بذلك، قال الشمني: وينبغي أن يأمرهم بأن يترأصوا، ويسدوا الخلل، ويسوا مناكبهم، فأخبروه أن الصفوف قد استوت، فقال لي: استو في الصف، ثم كبر" أي عثمان بأثر ذلك؛ لأنه كان التأخير لانتظار تسوية الصفوف، فقد كملت، قال الزرقاني: كبر بكسر الراء أمر، =

فَقَامَتِ الصَّلَاةُ، وَأَنَا أَكَلَمُهُ فِي أَنْ يَفْرِضَ لِي، فَمَنْ أَزَلَ أَلَمَّهُ، وَهُوَ يُسَوِّي الْحَصْبَاءَ بِنَعْلَيْهِ، حَتَّى جَاءَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ وَكَلَهُمْ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ، فَقَالَ لِي: اسْتَوِيَ فِي الصَّفِّ ثُمَّ كَبَّرَ.

وَضْعُ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ

٣٧٧ - عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ:

= وافتتحها حر، قست: وتقدم في خمسة أن عثمان بعد الخصة لا يكر حتى يأتيه رجال قد وكلهم تسوية الصفوف، فيحبروه أن قد استوت، فيكر أي بعد ذلك، فهذا يؤيد الخبر، قال صاحب "التبويح": فيه حوار الكلام بعد الإقامة، وإن كان إبراهيم والرهري وتبعها أحفاد كرهوا ذلك، حتى قال بعض أصحاب أبي حنيفة: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، وجب على الإمام التكبير، قال العيني: إنما كره الحنفية لكلام بين الإقامة والإحرام، إذا كان لغير ضرورة، وأما إذا كان لأمر من أمور الدين، فلا يكره، وفي "المراقي": من الأدب شروع الإمام إحرامه عند قول المنقب: "قد قامت الصلاة" عندهما، وقال أبو يوسف: يشرع إذا فرغ من الإقامة، فهو أحر حتى يفرغ من الإقامة لا بأس به في قوله جميعاً، وقال الطحاوي في حاشية عليه قوله: إذا فرغ من الإقامة أي بدون فصل، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وهو أعدل المذاهب.

وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة احتفت الرواة عن متابعة مسألة اليدين، والمرجح عند المالكية في فروعهم لإرسال، ذكر في "المدونة": قال مالك في وضع اليمنى على اليسرى قال: لا أعرف ذلك في العريضة، وكان يكرهه، ولكن في النوازل إذا طال القيام، فلا بأس بذلك يعني به نفسه، وفي "مختصر الخليل": عد من مندوبات الصلاة سدل يديه. وقال ابن رشد في "المدية": احتفت العلماء في وضع يدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، فكره ذلك مالك في الفرض، وأحاره في النفل، ورأى قوم أن هذا من سنن الصلاة، وهم الجمهور، واستب في اختلافهم أنه قد جاءت آثار ثابتة نقلت فيها صفة صلاته - ولم يقل فيها أنه كان يضع يده اليمنى على اليسرى، وثبت أيضاً أن الناس كانوا يؤمرون بذلك، وورد أيضاً من صفة صلاته - في حديث أبي حميد، فرأى قوم أن لآثار التي أثبتت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي نقلت فيها هذه الريادة، وأن الريادة يجب أن يشار إليها، ورأى قوم أن الأوجب المنصير إلى الآثار التي ليست فيها هذه الريادة، لأنها أكثر، ولكون هذه ليست مناسبة لأفعال الصلاة، وإنما هي من باب الاستعانة، ولذلك أحارها مالك في النفل، ولم يجرها في الفرض، وقد يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضي الخضوع، وهو الأول لها، قال العيني: وحكى ابن المنذر عن عبد الله بن الزبير والخمس البصري وابن سيرين: أنه يرسلهما، وكذلك عند مالك في الجمهور يرسلهما.

"إِذَا لَمْ تَسْتَخِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ" وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ يَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَتَعْجِلُ الْفِطْرَ، وَالْأَسْتِثْنَاءُ بِالسَّحُورِ.

فاصنع ما شئت وفي السج المنصرية من "التوير" و"الرقائي": "افعل ما شئت قال ابن عبد البر: لفظه أمر، ومعناه الحر بأن من م يكن له حياء يحجره عن محاربه الله، فسواء عبه فعل الصعائر والكثائر، ومنه حديث المعيرة مرفوعاً: **من باع الخمر فليستغفر الخنازير**، وقال أبو دلف:

إذا لم تص عرساً ولم تحش حالقاً وتستحي مخلوقاً فما شئت فاصنع

وقيل: معناه إذا كان الفعل مما لا يستحي منه شرعاً فافعله، ولا عيب من الناس، قال: وهذا تأويل ضعيف، والأول هو المعروف عند العلماء، وأخرج اسخاري وأبو داود وابن ماجه وابن أبي شيبه المعنى من طريق منصور عن ربعي بن حراش عن أبي مسعود الدري: أن رسول الله ﷺ قال: **من شئت من صلاة سجد راساً** **د م سحني وضع م س**، قال العيني: وفيه يعني معنى الخديث أوجه، أحدها: إذا لم تستحي من العتب ولم تحش العار، فافعل ما يحدئك به نفسك، حساً كان أو قبحاً، ولفظه أمر، ومعناه توبخ. الثاني: أن يحمل الأمر على بانه، تقول: إذا كنت آمناً في فعلك أن تستحي منه لحريك فيه على الصواب، وليس من الأفعال التي يستحي منها، فاصنع ما شئت. الثالث: معناه الوعيد، أي افعل ما شئت تغارى به، كقوله عز وجل: **ه خذ**.

شئت (فصل ٤٠) الرابع: لا يملك الحياء من فعل الخير. الخامس: هو على طريق المساعدة في الدماء أي تركت الحياء أعظم مما تفعله، وقال الخافض: هو أمر بمعنى الخير، أو هو لتنهيد أي اصنع ما شئت؛ فإن الله يحريك، أو معناه انظر إلى ما تريد أن تفعله، فإن كان مما لا يستحي منه فافعله، وإن كان مما يستحي منه فدعه، أو المعنى: إنك إذا لم تستحي من الله من شيء، يجب أن لا تستحي منه من أمر الدين، فافعله ولا تنال بالخلق، أو المراد الحث على الحياء، والتبويه بفضله أي لما لم يجر صم جميع ما شئت لم يجر ترك الاستحياء.

يضع اليمنى على اليسرى الح. وقوله: "يضع اليمنى على اليسرى" تفسير من الإمام مالك لوضع إحداهما على الأخرى، وليس من الحديث، قاله الررقائي، قال ابن عبد البر في "التقصي": هو أمر مجمع عليه في هيئة وضع اليدين إحداهما على الأخرى، وأخرج ابن ماجه من حديث قبيصة بن هب، عن أبيه قال: "كان النبي ﷺ يؤمنا، فيأخذ شماله بيمينه"، وأخرج مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر: أن رسول الله ﷺ رفع يديه" وفيه: "ثم وضع يده اليمنى على اليسرى"، وأخرج أبو داود والسنائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود: "أنه كان يصلي، فوضع يده اليسرى على اليمنى، فراه النبي ﷺ". فوضع يده اليمنى على اليسرى"، وأخرج الدار قطني من حديث ابن عباس مرفوعاً: **ب معاش لأساء مرفوعاً أن تمت يدي م س**. وفي إسناده طلحة بن عمرو متروك، وأخرج أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث ابن عباس، وفي إسناده البصر بن سماعة، قال ابن معين: ليس بشيء، ضعيف، كذا في "العيني". قلت: وأخرج أبو داود عن ابن الرستم يقول: "صف القدمين ووضعه اليد على اليد من السنة". =

٣٧٨ - **مسئ** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ.

- 'وتعجيل الفطر، والاستيلاء بالسحور"، قال الشيخ في "المسوى": الاستيلاء: الانتظار والترقب، وقال أحمد: الوى كمنى: التعب والفترة، وامرأة واية حبيمة بطيئة القيام والقعود والمشي.

يومرون **بخ**: قال الخافض: هذا حكمه الرفيع؛ لأنه محمول على أن الأمر فيه الشئ **ق** قال السبوطي في 'التدريب': قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهيًا عن كذا، أو ما أشبهه كنه مرفوع على لصحيح الذي قاله الجمهور، قال ابن الصلاح: لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي ومن يجب اتعاقه، وهو رسول الله **ص**. وقال غيره: لأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا النعمة ولا العادة، والشرع يتلقى من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب؛ لكون ما في الكتاب مشهوراً يعرفه الناس، ولا الإجماع؛ لأن المتكلم بهذا من الإجماع، ويستحيل أمره نفسه، ولا القياس؛ إذ لا أمر فيه، فتعين كون المراد أمر الرسول **ص**. وقيل: ليس بمرفوع؛ لاحتمال أن يكون الأمر غيره كأمر القرآن أو الإجماع أو بعض الخفاء، وأجبت بعد ذلك مع أن الأصل الأول، "أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعته اليسرى في الصلاة" وفي حديث وائل عند أبي داود والسنائي: "ثم وضع **ي** يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، وارسف من الساعد، وصححه ابن حريمة وغيره، وارسف بضم الراء، وسكون السين المهملة، والعين المعجمة: المفصل بين الساعد والكف.

ذكر الحلبي في 'شرح المشية' حديث سهل هذا وحديث قيسة بن هب المذكور قبل بلفظ: 'يأخذ شماله بيمينه'، وحديث وائل بلفظ: "وضع يده اليمنى على اليسرى"، ثم قال: 'السنة أن يجمع بين الوضع والقبض' جمعاً بين ما ورد في الأحاديث المذكورة، إذ في بعضها ذكر الأخذ، وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد، وفي البعض: وضع اليد على الذراع، فكيفية الجمع أن يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى، ويخلق الإبهام والخنصر على الرسغ، ويسط الأصابع الثلاث على الذراع، فيصدق أنه وضع اليد على اليد وعلى الذراع، وأنه أخذ شماله بيمينه، وهذا جمع حسن يجمع الروايات الواردة في الباب. "قال أبو حازم: ولا أعلم إلا أنه أي سهلاً يميني بذلك" يفتح الياء وسكون الون وكسر الميم، قال الخوهري: يقال: تمت الأمر أو الحديث إلى غيره إذا أسدته ورفعته إليه، كذا في "الفتح الرحامي" عن "العمي"، وقال البرقاني: قال أهل اللغة: يقال: تمت الحديث رفعته وأسدته، وصرح مع من عيسى وعند الله بن يوسف وابن وهب ثلاثتهم عن ماث عند الدار قصي بلفظ: "يرفع ذلك إلخ" يعني يرفعه إلى الي **ق**. وقال محمد **ص**: ينبغي إذا قام في صلاته أن يضع ناص كفه اليمنى على رسغه الأيسر تحت السرة؛ لحديث أبي حنيفة عن علي **رض** أنه قال: "من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة"، =

القنوت في الصبح

٣٧٩ - مالك عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوة.

- قال العيني. هذا اللفظ يدخل في المرموع عندهم، ويرمي بصره إلى موضع سجوده أي في حال القيام، كذا فسرهُ الطحاوي، وهو قول أبي حنيفة، قال العيني: وعليه أهل العلم، وهو قول علي وأبي هريرة والحكمي والثوري، وفي التوضيح: وهو قول سعيد بن جبير وأبي عبيد وأبي جابر وداود، وهو قول أبي بكر وعائشة وجمهور العلماء، كذا في 'الفتح الرحامي'، وقال ابن قدامة: لما روي عن علي أنه قال: "من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة"، رواه الإمام أحمد وأبو داود، وهذا يصرف إلى سنة النبي ﷺ. ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة.

القنوت في الصبح لفظ القنوت يطبق على أكثر من عشرة معان، نطمعها بعضهم في البيت:

دعاء خشوع والعبادة وطاعة إقامتها إقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله كذلك دواء الطاعة والراح القية

ولكن المراد ههنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام، قال ابن رشد في "الداية": احتلوا في القنوت، فذهب مالك إلى أن القنوت مستحب، وذهب الشافعي إلى أنه سنة، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوز القنوت في صلاة الصبح، وأن القنوت إنما موضعه الوتر، وقال قوم: بل يقنت في كل صلاة، وقال قوم: لا قنوت إلا في رمضان، وقال قوم: بل في الصنف الآخر منه، وقال قوم: بل في الصنف الأول، والسبب في ذلك: اختلاف الآثار الموقولة في ذلك عن النبي ﷺ. وقياس بعض الصلوات في ذلك على بعض، أعني التي قنت فيها على التي لم يقنت فيها.

وقال ابن عبد البر في "الاستدكار": أما القنوت في صلاة الصبح احتلت الآثار المسندة في ذلك، وكذلك اختلف فيه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي مسعود وغيرهم. فروي عنهم القنوت وتركه، وكذلك اختلف عنهم في القنوت قبل الركوع وبعده، قال: وكان الشعبي لا يرى القنوت، وسأله ابن شبرمة عنه، فقال: الصلاة كلها قنوت، وأما الفقهاء الذين دارت عليهم الفتوى في الأمصار، فكان مالك وابن أبي ليلى والحسن بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وداود يرون القنوت في الفجر، قال الشافعي وأحمد: بعد الركوع، وقال مالك: قبل الركوع، وروي عنه أنه حبر في ذلك قبل الركوع وبعده، وقال ابن شبرمة وأبو حنيفة وأصحابه والثوري في رواية والليث بن سعد: لا قنوت في الفجر، قال أبو حنيفة ومحمد: إن صلى حنف من يقنت سكنت، وهو قول الثوري في رواية، وقال أبو يوسف: يتبع الإمام، قال الباجي: وقال أبو حنيفة والثوري: لا يقنت في شيء من الصلاة، وإليه ذهب يحيى بن يحيى الليثي من أصحابنا.

كان لا يقنت قال ابن عبد البر: أما ابن عمر فكان لا يقنت لم يختلف عنه في ذلك، وروى ابن عيينة عن ابن أبي حنيفة قال: قلت لمجاهد: صحبت ابن عمر إلى المدينة، فهل رأيت يقنت؟ قال: لا، قال: ويقنت سالم بن عبد الله، فقلت له: أكان ابن عمر يقنت؟ قال: إنما هو شيء أحدثه الناس.

النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته

- ٣٨٠ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْأَرْقَمِ كَانَ يَوْمَ أَصْحَابَيْهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْعَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ".
- ٣٨١ - **ما** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ، وَهُوَ ضَامٌّ بَيْنَ وَرَكَيْتَيْهِ.

يريد حاجته والمراد بالحاجة: ما يحتاج الإنسان إليه من اسون والعائض وإن كان لفظ الحاجة واقعاً على كل ما يحتاج إليه، إلا أن عرف اللغة جرى باستعمالها على هذا الوجه، يقال: ذهب فلان لحاجة الإنسان أي أتى العائط.

كان يوم **الح** وفي رواية لاس عبد البر بسنده عن عبد الله بن الأرقم: أنه كان يسافر، فكان يؤذن "لأصحابه" ويومهم، "فحضرت الصلاة يوماً"، وفي رواية ابن عبد البر المذكورة: "فتوب بالصلاة يوماً، فقال: ليؤمكم أحدكم"، ولفظ أبي داود: "فلما كان ذات يوم أقام الصلاة صلاة الصبح، ثم قال: 'ليتقدم أحدكم'، فذهب لحاجته من العائط، ولفظ أبي داود: وذهب بن الحلاء"، "ثم رجع بعد الفراغ"، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا أراد أحدكم الخطاب وإن كان حاصاً، لكن أخكم عام كما هو ظاهر. 'العائط' بالنصب، 'فببدأ به قبل الصلاة' ليفزع نفسه ثم يرجع، فيصلي؛ لئلا يتشوش حشوعه ويختل حضوره. قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلي وهو حاقن، واحتلفوا فيما صلى حاقفاً إلا أنه أكمل صلاته، فقال مالك: فيما رواه ابن القاسم أحب أن يعيد في الوقت وبعده، وقال أبو حنيفة والشافعي وعبد الله بن الحسن: لا إعادة عليه إن لم يترك شيئاً من فرائضها، قال: وأجمعوا أنه لو صلى نخصرة الطعام فأكمل صلاته ولم يترك من فرائضها شيئاً: أن صلاته محزنة عنه، فكذلك إن صلى حاقفاً فأكمل صلاته.

وهو صام **الح** بشد الميم، قال الجحد. الصم قرض شيء إلى شيء أي مردحه وجامع، "بين وركيه" لشدة الحزن أو الريح، والورك بالفتح والكسر ككتف: ما فوق المخذ، مؤنثة، هي عن الصلاة في حال الحزن الذي يعلو بالمصلي أن يصم وركيه من شدة حزنه، قال القاري: هذا إذا كان في الوقت ساعة، فلو تضيق الوقت اشتغل بالصلاة على حاله حرمة للوقت، قلت: ويؤيده ما روي عن جابر مرفوعاً: لا صلاة بعد صلاة الصبح ولا بعد

رواه أبو داود.

اَنْتَظَارُ الصَّلَاةِ وَالْمَشْيُ إِلَيْهَا

٣٨٢ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ الَّتِي يُصَلِّي فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ:

أن الملائكة إلخ: الحفظة أو السيارة أو أعمه منهما كل محتمل. قاله الحافظ، وقال العيني: الملائكة جمع محلي باللام، فيفيد الاستغراق، "تصلي على أحدكم" أي تستعمر له؛ إذ الصلاة من الملائكة استعمار، قال ابن رسلان: ويعده أن الملائكة حملة العرش يستعفرون للدين آموا، فلا يبقى منظر الصلاة خصوصية، فالصواب ما قاله ابن عبد البر: إنه قد بان من سياق الحديث معنى الصلاة، وذلك قوله: **لهم حكمة، لهم حمد، فمعنى** "تصلي على أحدكم" يريد يدعو له، ويترحم عليه، قلت: والأوجه عندي في خواب: أن الاستعمار إذا صادف محلاً معموراً يكون رفعاً للدرجات، فلا إشكال في أن حملة العرش تستعمر للمؤمنين حملة، وبوعاً من الملائكة لمتظري الصلاة خاصة، فاجتمع لهم النوعان معاً. "ما دام في مصلاة" بضم الميم اسم المكان واسقعة التي صلى فيها. "الذي يصلي فيه" وفي السخ المصرية: "صلى فيه" راد في رواية لسحاري: "يستظر الصلاة"، وذكر المصلي حرج محرر العادة، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمراً على بية انتظار الصلاة كان كذلك، قاله الحافظ، فنت: وكذلك مسجد البيت، فيشمل المرأة أيضاً كما سيأتي في الحديث الآتي، وما قال الحافظ: من أن التحول إلى البقعة الأخرى مثل الاستمرار في محله يخالفه ظاهر حديث أبي هريرة **عليه السلام** الموقوف الآتي، قال الباجي: يختم ذلك وجهين، أحدهما: تدعو له ما دام في مصلاة قبل أن يصلي فيه منتظراً للصلاة حتى يصلي فيه، إلا أن يحدث قبل صلاته، فيحب عليه القيام للوضوء، فلا يصلي عليه حينئذ لحوسه. والثاني: أن الملائكة تصلي عليه ما دام في مكانه الذي صلى فيه جالساً بعد صلاته فيه، إلا أن جلوسه فيه يكون إما لذكر بعد الصلاة، وإما لانتظار صلاة أخرى، فهذا يعود إلى الوجه الأول.

قلت: وفي حديث معاذ الصويل من الكفارات: الجلوس في المساجد بعد الصلاة مطلق لا يقيد بالذكر والانتظار، وقال **عليه السلام**: **إذا رجع بعد المسجد، فشهدوا له بالاعتقاد، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَا يَغْفِرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ﴾** **من الله وأبهم الآخر** (ثلاثة ١٨) رواه الترمذي من حديث الحذري، وأنت حبير بأن الجلوس بدون الذكر أو الانتظار لا يغلو من تعمير المسجد، وفي "الاستدكار": مصلاة المسجد، وهذا هو الأعم في معنى انتظار الصلاة، ولو قعدت امرأة في مصلى بيتها تنتظر وقت صلاة أخرى، لم يعد أن تدخل في معنى الحديث ما لم يحدث، فيبطل الحدث ذلك الفضل، ولو استمر جالساً فإن الملائكة تتأذى منه، وسيأتي تفسير الحدث في قول نجي، وفيه: أن الحدث في المسجد أشد من النخامة؛ لأن لها كفارة، وهي الدعاء دون الحدث، فعومل باخرمان، "اللهم اعمر له" بتقدير "قائلين" أو "تقول"، وهذا بيان لقوله "تصلي"، والمعنى: يا الله اعمر له، "اللهم ارحمه" والفرق بين المعفرة والرحمة: أن المعفرة ستر الدنوب، والرحمة إفاضة الإحسان إليه، قاله العيني

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ". قَالَ نَجِي: قَالَ مَالِك: لَا أَرَى قَوْلَهُ: "مَا لَهُ يُحْدَثُ" إِلَّا الْإِحْدَاثَ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

٢٨٣ - **مسئ** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يُقْلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ".
أي في ثواب

لا أرى أي أفراد من قوله. ما حدث لإحداث الذي ينقض الوضوء: لأن القاعدة على غير الوضوء لا يكون منتظراً للصلاة، ويكون الإحداث في هذه الحالة بدءاً بملائكة أيضاً، وقيل: معناه ههنا الكلام قبيح، قال ابن عبد البر: هذا ضعيف، وقول مالك ثور. لأن من تكلم بما لا يصلح لا يجرحه ذلك من أن يكون منتظراً للصلاة، فإنه ابن رسلان، قلت وقد ورد هذا تفسير من أبي هريرة نفسه نصاً، فقد أخرج أبو داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً: لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يُقْلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ. وقال الحافظ: مراد ما حدث حدث خرج، لكن يؤخذ منه أن حدث حدث الإنسان وإياد من باب ثور، لأن لأدى منهما يكون شدة. وفي الحديث: نَحْتَارُ فيما يكره في المسجد، وأكل خبز ثور، ويمنع منه، وكذا كل مودودو بلسانه، قال ابن عبد البر: الحديث الصحيح في شيء عن قربان كل ثور والأصل: المسجد، قال العيني: غلة الهي أدى الملائكة وأدى المسلمين، ولا حصص المسجد. من كل سوء، روية. مساجداً جمع، خلافاً من شدة، وأحق بالحديث كل من أدى نفس بلسانه، وفيه أفضى من عمر. وهو أصل في بقي كل ما يتأدى به.

لا يزال أحدكم أي في حكم الصلاة من كثرة لأحر والامتناع من المنع وإن جاز به، إلا أن الأفضل انتحب عنه. قال ابن رسلان: قال قلت له عدد عن تعريف، وم يقل لا يزال أحدكم في صلاة؟ أحب عبد الكريم: يعني أن مراد نوع صلاته التي يتصرها، والتكثير للتبويب، 'ما كانت' أي ما دامت كما في روية، وقص 'ما' للمدة أي مدة دوام حسن المسجد هذه الصلاة خمسة سوء نصر وقتها أو إقامتها في الجماعة، قاله الناجي، قلت: ولأجل هذا المعنى يقل: انصاف الصلاة رصاص؛ لأن فرائض يحسن نفسه عن مكاسب والتصرف إرصاداً لعدو، وهذا مثله مرصد وقت الصلاة، وسأني في الحديث قريباً. لا يمنع أي المصلي من أن يقب ويرجع إلى أهله أي لا يمنع من الخروج من مسجد إلا الصلاة لا غيرها، يعني يكون محصاً في بيته لا يكون حاسه أمر آخر غير الصلاة، وهذا يقتضي أنه إذا صرف بيته عن ذلك صار آخر نقص عنه الثواب، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر، قاله الزرقاني.

٣٨٤ - **ماث** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَدَا أَوْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ غَيْرَهُ لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيَعْلَمَهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ، كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ رَجَعَ غَانِمًا.

٣٨٥ - **ماث** عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ

من غدا أي ذهب وقت العدوة، وهو أول النهار ما بين طلوع الفجر إلى أروى، قال ابن سيده: العدوة: السكرة عمه لنوقت، وفي "الصحاح": العدوة ما بين صلاة العدة وصعود الشمس. "أو راح" أي ذهب بعد الروى، وفي "معجم": الرواح: العشي، وقيل: من لدن روى الشمس إلى الليل، فانه العشي، إلى المسجد لا يريد غيره' يعني يقصد المسجد لا أن يقصد غيره فيمر بالمسجد أيضاً، قال القاري: إن جلس فيه لعادة كاعتكاف أو انتظار صلاة أو ذكر، كان مستحباً، وإلا فصاحاً، وقيل: بكراهة خيرة: **فد سجد سجد لله**، 'ليتعلم خيراً' من غيره، والخير يتناول جميع أنواعه من الصلاة والعمه وغيرهما، ففيه إرشادة إلى تكثير آيات الصالحة عند دخول المساجد، "أو ليعلمه" بشد اللام أي ليعلم الخير أحداً.

قال القاري: فيه دلالة صاهرة على حوار التدريس في المسجد، خلافاً لما روي عن الإمام ماث، ولعله مع رفع الصوت المشوش، وقال أيضاً: **من سجد سجد لله** أي لشدة الصلاة وعونه، بل لذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والوعظ، حتى كره مالك السجدة العظمى، وجوره أو حبيفة وغيره؛ لأنه مما يحتاج إليه الناس، لأن المسجد مجمعهم، "ثم رجع إلى بيته" وذكر الرجوع إلى البيت ليس باحتراز، بل خرج محرج عادة، "كان كالمجاهد في سبيل الله" من حيث إن كلا منهما يريد إعلاء كلمة الله العليا، أو لأن كلا منهما يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية، أو لأن كلا منهما عادة يقعها متعد إلى المسلمين، فانه القاري، "رجع عائداً" قال ابن عبد البر: ومعلوم أن هذا لا يدرك بالرأي والاجتهاد، وقد ورد مرفوعاً نصاً.

سمع أنا هريرة **إخ** كذا في "الموطأ" موقوفاً، ورواه عن ماث مرفوعاً ابن وهب عن عبد الله بن عمرو بن الوليد بن مسلم عند النسائي، وأخرجه ابن عبد البر بطريق إسماعيل بن جعفر عن ماث عن نعيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقد صرح نعيم بسماعه أنا هريرة في "الموطأ"، فكانه سمع منه الموقوف، ومن أبي سلمة عنه المرفوع، فانه الرزقاني، "إذا صلى أحدكم" فرضاً أو نقلاً؛ لأن حذف المفعول يفيد العموم، "ثم جلس في مصلاه كما تقدم"، ثم تزل الملائكة تصلي عليه قالين: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، فإن قام من مصلاه" أي من ذلك القعدة التي صلى فيها، "فجلس في" محل آخر من المسجد، وأحال أنه "ينتظر الصلاة" يرس في "حكم صلاة" كما تقدم 'حتى يصلي' ويخرج منها يعني انتظاره للصلاة، وأن كان في غير مجلس صلاته الأولى بمرة الصلاة، وأن جلوسه في مصلاه بعد صلاته مما يقتضي صلاة الملائكة عليه، فلهذا إن جلس في مصلاه ينتظر الصلاة يجتمع له الأمران، فانه الساجي.

إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخَطِيئَةِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ
 الصَّلَاةِ، ^{أَيِ الْكَمَالِ} فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ.

٣٨٧ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: يُقَالُ: لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ التَّدَايِ إِلَّا أَحَدٌ يُرِيدُ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ، إِلَّا مُنَافِقٌ.

لما أرادوا أن يحولوا قرياً من المسجد، فقال لهم النبي ﷺ: **سما دي كيم كيم** أي: **مع أن الشامة** من حيث إنه ربما يؤدي إلى هوان الوقت أو الجماعة، والفضل من حيث كثرة الخطأ والخبيثة محتقة، وصرح ابن العماد بأن الدار البعيدة أفضل، قاله القاري.

وانتظار الصلاة **الح** بأن يصلي في جماعة ثم يجلس في المسجد ينتظر الصلاة الأخرى، قال الساجي: وهذا يختص بالصلاة يصلي الظهر فينتظر العصر، ويصلي المغرب فينتظر العشاء، أما انتظار الصبح بعد العشاء، فلم يكن من عمل الناس، ولأنه وقت يتكرر فيه الحدث، وكذلك انتظار الظهر بعد الصبح، وأما انتظار المغرب بعد العصر فلا أذكر الآن فيه نصاً، وحكمه عندي حكم انتظار الظهر بعد الصبح، والذي يتقرر في نفسي أي رأيت فيه رواية عن مالك، ولا أذكر موضعها الآن، قلت: والأوجه عندي إلحاقها بانتظار العشاء بعد المغرب؛ لأنه وقت لا يتكرر فيه الحدث، وهو مختار ابن العربي كما سيأتي في كلامه. **فدلكم** **الح** المذكور من الثلاثة عند الطيبي وابن عرفة والقاسمي، كما حكى عنه القاري، أو الإشارة لانتظار الصلاة، كما عليه ابن عبد البر، وقال الأبي. إنه الأظهر، "الرباط" المرعب فيه، أو أفصل أنواعه، أو الرباط المتمكن المتيسر، "فدلكم الرباط" أضيق عليه ارتباط؛ لأنه ربط نفسه على هذا العمل، وحسنها عليه، يقال: رابطت أي لارمت الثغر، "فدلكم الرباط" كرهه ثلاثاً؛ تأكيداً وتعظيماً لشأنه، وقال مسهم في صحيحه: ليس في حديث شعبة ذكر الرباط، وفي حديث مالك: نئين: "فدلكم الرباط فدلكم الرباط"، وفي "المشكاة": وفي رواية الترمذي ثلاثاً.

بعد النداء. أي الأدان؛ لأنه دعاء إلى صلاة الجماعة، فمن حرج فقصده حلافهم، وتفرق جماعتهم، وهذا ممنوع باتفاق، قاله الزرقالي، "إلا أحد يريد الرجوع إليه" أي إلى المسجد، ويخرج لضرورة قد حدثت له كالحديث وغيره، "إلا منافق" يعني أن ذلك من أفعال المنافقين، قال ابن عبد البر: هذا لا يقال مثله بالرأي، ولا يكون مثله إلا توقيفا، وقد أخرج الطبراني هذا المعنى مرفوعاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ لا سمع ساء في مسجدني هذا. ثم خرج منه لا حاجة، ثم لا رجع به، لا مسمع، وقريب منه ما في "مسلم" و"أبي داود" و"أحمد" عن أبي الشعثاء قال: "كما قعدوا في المسجد مع أبي هريرة، فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد بمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ"، راد في رواية أحمد، ثم قال أبو هريرة: =

النَّهْيُ عَنِ الْجُلُوسِ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ

٣٨٨ - مَالِك عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ".

مسألة

= 'أمر رسول الله ﷺ إذا كنتم في المسجد فمودي بالصلاة، فلا يرحح أحدكم حتى يصلي' فإنه امرقاني، وفي الهداية: 'ومن دخل مسجداً قد أدن فيه يكره له أن يرحح حتى يصلي؛ لقوله ﷺ: "إذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ"'.
 .. الحديث، إلا إذا كان سطمه أمر جماعة، لأنه برك صورة تكميل معنى، وإن كان قد صلى وكنت لظهر وعشاء فلا بأس بأن يرحح؛ لأنه أجاز دعوى الله مرد إلا إذا أحد المؤذن في الإقامة؛ لأنه يتهم مخالفة الجماعة عياناً، وإن كانت العصر أو المغرب أو الفجر حرج وإن أحد المؤذن في الإقامة؛ كراهية الفعل بعده.
 النهي عن الجلوس الح حنن السح في ذكر هذه الرحمة، فلا توجد في سح مصرية ولا شروح من أسوير وغيره، وتوجد في السح هندية، والأول وجودها، وسيأتي كلام على الفقه في الحديث.

المسجد الح السحب، وهو منوصي، ولا يكون هناك مانع كما سحجي، فإن من رسالان: يدخل في عمومته اغتزار، وبارع في ذلك من دقيق العبد، لقوله: 'لا يجلس'، فإنه علق النهي عن الجلوس بالصلاة، فإذا لم يكن جلوس انتهى انتهى، وقيل فيه نظر؛ لأن جلوس خصوصه ليس هو مقصود بتعيق عيه، بل المقصود هو الحصون في بقعة كما به عيه إمام الحرمين، والنهي عن جلوس إنما ذكر تنبيه على أنه لا يشتغل شيء غير صلاة ركعتين فإن الرمادي ويدل على ذلك أنه لو دخل ونام، أو ستمر قائماً، فإنه يكره له ذلك حتى يصلي، وحديث في دود مصرح بذلك؛ فإنه 'حرجه بقص: - حرجه - - - - - فليركع' أي فيصل، أصح الحرة، وأرد كحل، واتفق ثمة فتوى على أن الأمر بسحب. وقال الصاهرية بالوجوب، قال ابن رشد: جمهور على أنها مندوب إليها من غير إيجاب، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبها، قال الحافظ: ولدي صرح به من حرمه عدمه، قال من عديد تحت قول ذلك. ويس نحية المسجد، كتب الشارح في 'هدمش الخرائ' أن هذا رد على صاحب "الخلاصة" حيث ذكر أنها مستحبة.

قال حنن: وذهب الجمهور إلى أنها سنة. وقال النووي إنه إجماع المسلمين، قال ابن رشد: وسب الخلاف في ذلك هل الأمر بمحمول على السب أو الوجوب، فإن الحديث متفق على صحته، فمن عكس في ذلك بما تفق عيه الجمهور من أن الأصل حمل الأوامر مضيقاً على الوجوب حتى يدل السبل على السب، ولم يقدر عده دليل يقبل الحكم من الوجوب من السب، قال: ركعتان واحتقان، ومن القدر عده دليل على حمل الأوامر ههنا =

٣٨٩ - **مالك** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَلَمْ أَرْ صَاحِبَكَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَجْلِسُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، قَالَ أَبُو النَّضْرِ: يَعْني بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَيَعْيِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

= على البدب، أو كان الأصل عنده في الأوامر أن تحمل على البدب حتى يدل الدليل على الوجوب، كما قال به قوم، قال: اركعتان غير واجبتين، لكن الجمهور إنما ذهبوا إلى حمل الأوامر ههنا على البدب؛ لمكان التعارض بينه وبين الأحاديث التي تقتضي بظاهرها أو بصلها أن لا صلاة مقروضة إلا بالصوت الخمس، "ركعتين" هذا العدد لا مفهوم لأكثره بالاتفاق، واختلف في أقله، والصحيح اعتباره ولا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين، قاله الخافض، وتبعه الزرقاني، وقال ابن رسلان: مقتضاه أن التحية لا تحصل بأقل من ركعتين على الصحيح، وفي وجهه تحصل بركعة؛ حصول الإكرام، قلت: لا صلاة أقل من ركعتين عندنا الحنفية والمالكية خلافاً لشافعية وإمامية، كما تقدم في صلاة الليل، فلا اعتبار بأقل من ركعتين عندنا، وهو ظاهر، وما عند شافعية ومع صحة التطوع بركعة واحدة عندهم لا يكفي لتحية المسجد أقل من ركعتين، كما تقدم من كلام الخافض، "قل أن يجلس" ذكر في "روضة المحتاجين" أنه حرج مخرج الغالب من فعل الصلاة من قيام، فهو حسن بيأتي لها، وأتى بها فوراً من قعود جار، وكذا هو أحرم بها قائماً، ثم أراد القعود لإتمامها.

وقال ابن رسلان: المراد بالركعتين الإحرام بهما، حتى لو صلاهما قاعداً كفي، سواء أحرم قائماً ثم جلس، أو أحرم جالساً واتصل إحرامه بأول جلوسه؛ لأن النهي عن جلوس في غير صلاة، ثم إن جلس قبل أن يركع قالوا: لا تدارك له، وفيه بطلان؛ لما رواه ابن حبان عن أبي ذر، أنه دخل المسجد، فقال له النبي ﷺ: **نعم** **نعم** قال: لا، قال: **نعم** **نعم**، برحم عليه ابن حبان في صحيحه تحية المسجد لا تقوت بالجلوس، ومثله في قصة سيك الغطفاني، وقيل: يحتمل أن وقتها قبل الجلوس وقت فصيلة، وبعده وقت حوار، وقال ابن عابدين: لا تسقط بالجلوس عندنا؛ فإنهم قالوا في إباحة دخول المسجد للحكم: إن شاء صلى التحية عند دخوله أو عند خروجه؛ لحصول المقصود كما في 'العاية'، وأما حديث الصحيحين: لا **جلس** **حين** **يصلّي** **نعم** فهو بيان للأولى؛ لحديث ابن حبان في صحيحه: **نعم** **نعم**، وإتمامه في 'الحية'، قال انقاري: فما يفعله بعض العوام من الجلوس أولاً، ثم القيام للصلاة ثانياً باطل لا أصل له.

الم **ار** **الح** ريادة الاستفهام في أوله "صاحبك" أو مولاك عمر بن عبد الله أنه إذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع "ركعتين تحية المسجد، قال أبو النضر: يعني" أي أبو سلمة 'ندك' أي بلفظ صاحبك عمر بن عبد الله أنه يعيب ذلك إشارة إلى ما سيأتي من قوله: "أن يجلس". 'عنه' أي على مولاي، وفسره بقوله: "أن يجلس" =

وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى مَا يُوَضَّعُ عَلَيْهِ الْوَجْهُ فِي السُّجُودِ

٣٩٠ - مالك عن نافع: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ وَجْهَهُ. قَالَ نَافِعٌ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ، وَإِنَّهُ لَيُخْرِجُ كَفَّيْهِ مِنْ تَحْتِ بُرْنِسٍ لَهُ حَتَّى يَضَعَهُمَا عَلَى الْحَصْبَاءِ.

= إذا دخل المسجد قبل أن يركع ركعتين، والعرض أن أما سلمة أكر على عمر بن عبد الله تركه تحية المسجد، والاستمرار عليه، قال مالك: وذلك أي الركوع عند دخول المسجد أحسن أي مستحب عندنا وليس بواجب وعنى ذلك فقهاء الأمصار كما تقدم، وهذا إشارة إلى توجيه ترك عمر بن عبد الله يباه، والأوجه أن ذكر أثر عمر بن عبد الله بيان أن الأمر الوارد في الحديث ليس للوجوب، ثم سه على ذلك هذا القول.

وضع اليدين إلخ والطاهر أن المراد بالترجمة: هو أن يضع يديه على الموضع الذي يضع عليه الوجه تنكوا قريباً من توجهه، وإن هذا المعنى أشار محمد في موضعه إذ قال بعد ذكر الأثرين. قال محمد: وهذا، بأحد، ينبغي سرحل إذا وضع جهته ساجداً أن يضع كفيه خداه أدنيه، وفي التعليق المصحح: هكذا روي عن النبي ﷺ أنه وضع وجهه بين كفيه من حديث وثيل، أخرجه مسلم وأبو داود وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة والصحاحي، ومن حديث إبراء أخرجه الترمذي، وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي من حديث أبي حميد الساعدي: أنه ﷺ وضع اليدين خدو المسكين، ومن أحد الشافعي ومن تبعه، أو المراد أنه بيان لكشف اليدين في السجود، وإليه أشار شيخنا الدهلوي في المصنف: إذ يوب على هذين لأثرين باب يضع كفيه على ما يضع عليه الوجه في السجود، ويخرجهما من الكمين.

وضع كفيه إلخ عني الموضع الذي يضع عليه وجهه وفي السجود المصرية: جهته، وامددي واحد، قال الزرقاني: لأنه السعة، ولأن اليدين مما يرفع ويوضع في السجود كالوجه، بخلاف سائر الأعضاء، قال ابن عبد البر: وهذا مستحب عند العلماء، قال نافع: ولقد رأيت في يوم شديد البرد وجهه ليخرج بضم ابياء كفيه من تحت برنس له، والبرنس: هو كل ثوب رأسه منه متزق به من دراعة أو حلة أو غيره، قال الجوهري: هو قنسوة صوبية كان السالك يستوها في صدر الإسلام من البرس بكسر الهمزة: القطع، كذا في الجمع، حتى يصعها أي يدين عني الحصاء أي موضع السجود، وقال الزرقاني: تحصيلاً للأفضل، وكان سالم وقتادة وغيرهما يباشرون بكفهم الأرض، وأمر بذلك عمر، وكان جماعة من التابعين يسجدون وأيديهم في ثيابهم، قال الإمام محمد في موضعه بعد ذكر هذا الأثر: أما من أصابه برد يؤدي، وجعل يديه على الأرض من تحت كساء أو ثوب، فلا بأس بذلك.

٣٩١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بِالْأَرْضِ، فَلْيَضَعْ كَفَّيْهِ عَلَى الَّذِي يَضَعُ عَلَيْهِ جَبْهَتَهُ، ثُمَّ إِذَا رَفَعَ فَلْيَرْفَعْهُمَا؛ فَإِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ.

الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة

٣٩٢ - **مالك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُضْلِحَ بَيْنَهُمْ،

فليضع كفيه إلخ أيضاً "عنى" الموضع "الذي يضع عليه جبهته"؛ لأنه مرعب فيه كما تقدم، ثم إذا رفع رأسه من السجدة "فليرفعهما" أي اليدين أيضاً؛ فإن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه؛ هذا تعبير للأمر بوضع اليدين على الأرض على ما قاله الرقائي، والأوجه عندي: أنه تعبير لكلا الأمرين، وإشارة إلى أن سجدة الوجه كما لا بد لها من رفع الرأس، كذلك سجدة اليدين لا بد لها من رفعهما.

الالتفات والتصفيق إلخ قال أحد: التصفيق الصرب ساطن الراحة عني الأخرى. وفي "الجمع"؛ هو صرب أحد اليدين عني الأخرى، كذا في "الدل"، ثم هو والتصفيح معني واحد، حرم به الخطائي وأبو عني القاي والجوهري وغيرهم، وادعى ابن حرم نفي الخلاف في ذلك، وتعقب بما حكاه عياض في "الإكمال"؛ أنه ناهى صرب ظاهر إحدى يديين على الأخرى، وبالقاف صرب باطنها على باطن الأخرى، وقيل: ناهى الصرب بأصبعين للإنداد والتشبه، وبالقاف لجميعها لله ولعب، قاله الرقائي، قال في "الاستدكار"؛ الالتفات مكروه عند جميع العلماء إذا رمي نصره، وصعر عييه يمينا وشمالا، قلت: وهذا إذا لم يخرج إليه، قال الرقائي: وهو مكروه بإجماع، واحمهور على أنها تنزيه، وقد أهل الطاهر: يحرم إلا لضرورة، وقال الشيخ في "الدل"؛ الالتفات في الصلاة على ثلاثة أوجه، أوهها: بصرف العين فلا بأس به. والثاني: بطرف الوجه، فهو مكروه. والثالث: بحيث تحوّل صدره عن القبلة، فصلاته باطلة بالاتفاق.

ذهب إلخ في أناس من أصحابه بعد أن صلى الظهر، قاله القسطلاني، "إلى بني عمرو بن عوف" بفتح لعين فيهما ابن مالك بن الأوس، أحد قبيلي الأنصار، وهما الأوس والخزرج، وسو عمرو بص كثير من الأوس، فيه عدة قبائل، كانت منازلهم بقاء، بسطهم الحافظ في "الفتح"، "ليصح" بضم اياء يسهم؛ لأن رحيل منهم تشاجرا كما في رواية المسعودي، وللسائي بطريق سفيان عن أبي حازم: "وقع بين حين من الأنصار كلام"، ولسحاري عن رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعد: أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، وفي رواية له: "فخرج في أناس من أصحابه"، وسمي الطبراني منهم أياً وسهل بن بيضاء.

وَحَالَتُ الصَّلَاةَ فَجَاءَ الْمُؤَدِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ، فَأَقِيمُ؟
فَقَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ، حَتَّى
وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ،

حاشية الصلاة ج وينصري أن آخر جاء حدث، وقد أدل بالظاهر، وسحاري بطريق حماد بن زيد عن
أبي حازم: أنه ذهب إليهم بعد أن صلى صهراً، فمراد بالصلاة في حديث كتاب العصر، ويؤيده ما سباني،
فجاء المؤدِّن وهو بلال كما سباني، إن أبي بكر الصديق والأحمد وروى داود وابن حبان بطريق حماد قال
بلال: حديث، وفيه: أن المؤدِّن يأتي الإمام ليعلمه
حضور جماعته، فقال: بلال لأبي بكر: "أعني" فمره لاستبهاج الناس استبهاجهم، لأن في الوقت سعة،
فهل يبادر إلى الصلاة أو ينصرف؟ وفيه عرض على الأفضل في عهده الإمام أن يوت عنه، فأقيم بالنصب
على جواب الاستبهاج، ويجوز رفعه على أنه خير بخلاف أبي قال فقيه، فقال: أبو بكر: نعم طأ منه أنه
يصلي في بني عوف وعصماء لأنه قد مره أن يصلي، قال لمؤدِّن: فيه أن الإمام إذا تأخر عن الصلاة تقدم
غيره إذا لم يحضر منه وبكر من الإمام، "فصلى أبو بكر" أي شرع الصلاة، ونقص حماد في مسنده ثم أقام،
فأمر أبو بكر، فتقدم، فلما تقدم جاء رسول الله ﷺ، وسحاري يرويه عند حماد بن زيد، ونقد أبو بكر، فذكر،
وينصري: فاستفتح أبو بكر الصلاة: فظهر هذه الألفاظ أن الصديق كان في الركعة الأولى، قال الحافظ وهذا
يخالف عن هرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر ههنا أن يستمر بإماماً، واستمر في مرض موته حين
صلى حقه ركعة إمامه من تصحیح، فكأنه ما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار، وما لم ينقص منها، لا اليسير
لم يستمر، وكذا وقع عند ترجمته من عوف حيث صلى النبي ﷺ حقه ركعة الثانية من التصحیح، واستمر في
صلاته لهذا المعنى، قاله الزرقاني.

حاشية الصلاة ج أي رجع رسول الله ﷺ من غزاه، وحاش حمله حمله أي دحموا في صلاة مع صديق،
فتنحصر قال كرمي: أي صار حصصاً من الاشتغال، قال العيني: ليس هذا المراد ههنا، بل معناه فتحصن من
شق يصروف، حتى وقف في الصف الأول، وفي رواية سحاري: فجاء النبي ﷺ يمشي في الصفوف يشقها
شقاً، حتى قام في الصف الأول، ونسب، فحرق صفوف، حتى قام عند الصف المتقدم، فصفق الناس وفي
رواية سحاري: فأخذ الناس في تصفيح، هما بمعنى: قال مهمل: تدبروا ما التصفيح؟ هو تصفيق، وبه حرم
خطائي وأبو عبيد القحطاني وأبو هري وغيرهم، وأدعى من حرم يعني خلاف في ذلك كما تقدم مسبوفاً، وأعرب
الداودي، فرغم أن التصحاح مرسوم لأكثرهم على أحد، وكان أبو بكر كمال خشوعه واستغراقه في المساجدة
بره لا يلتفت في صلاته، وذلك لما تقدم أن الالتفات في الصلاة إحلال من شيطان.

فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنَ التَّصْفِيقِ انْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ، حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: "يَا أَبَا بَكْرٍ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثْبِتَ إِذْ أَمَرْتُكَ؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ:

من التصفيق قال الناجي: يريد أنه صفق معهم العدد الكثير، لا أن كل واحد منهم أكثر التصفيق، "التفت أبو بكر" قال ابن رسلان: وفي رواية السائي: "فلما أكتروا علم أنه قد ناهم شيء في صلاتهم، فالتفت، فإذ برسول الله ﷺ، 'فرأى' أبو بكر" رسول الله ﷺ على المفعولية، فهم بالرجوع ليلحق بالصف، "أشار إليه" أي إلى أبي بكر ﷺ رسول الله ﷺ على الفاعلية فيه حوار الإشارة في الصلاة، وقد روى عبد الرزاق عن أنس وابن عمر: أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة: "أَنْ امْكُثْ لَفْظَةً: "أَنْ" مفسرة، وقال العيني: مصدرية، و"امْكُثْ" أمر من المكث، والحملة مفعول لـ "أشار". "مكانك" ينصب النون على المفعولية أي أشار بالمكث في مكانه، "رفع أبو بكر" أي 'يديه' باشية، وفيه: أن من آداب الدعاء رفع اليدين، 'فحمد الله' عز وجل، وفيه استحباب حمده تعالى من تعددت عليه بعمه، 'على ما أمره به رسول الله ﷺ' من ذلك" لما فيه من الوجاهة الدينية، قال الناجي: ويحتمل أنه ﷺ حمده على أن لم يكن أخطأ في تقدمه بالناس في موضع لا يأمن فيه ورود النبي ﷺ

ثم استأخَرَ إلخ أي تأخر أبو بكر ﷺ من غير استندار القبلة، قال ابن رسلان: ولفظ السائي: "ثم رجع القهقري"، قلت: وفي رواية نسلم: ورجع القهقري ورائه، حتى قام في الصف، "حتى استوى في الصف" الذي يليه، "وتقدم رسول الله ﷺ" فصلى قال ابن عبد البر في 'الاستذكار': أما تأخر أبي بكر وتقدم النبي ﷺ إلى مكانه، فهو موضع خصوص عند أكثر العلماء، وكلهم لا يجيزون إمامين في صلاة واحدة من غير عذر حدث يقطع صلاة الإمام ويوجب الاستحلاف، وفي إجماعهم على هذا دليل على خصوص هذا الموضع؛ لفضل رسول الله ﷺ وأنه لا نظير له.

ثم انصرف إلخ رسول الله ﷺ من الصلاة، ولفظ البخاري: "فما انصرف"، فقال: يا أبا بكر! ما منعك أن تثبت" على إمامتك 'إذ أمرتك؟' فيه أن الأمر قد يتحقق بالإشارة أيضاً، 'فقال أبو بكر' "ما" نافية "كان" يبعي 'لابن أبي قحافة' بضم القاف وحة الحاء المهملة وبعد الألف فاء، عثمان بن عامر والد أبي بكر أسلم في الفتح، وتوفي سنة ١٤هـ في خلافة عمر ﷺ، وغير بذلك بدون أن يقول: ما كان لي نحوه؛ تحفيراً لنفسه واستصعاباً لمرنته "أن يصلي بين يدي" سيد ولد آدم "رسول الله ﷺ" وقدمه، قال النووي: فيه أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء، وفهم منه إكرامه بذلك الشيء لا تحتم الفعل، فيه أن يتركه، ولا يكون هذا مخالفة للأمر، بل يكون أدباً وتواضعاً وتحذقاً في فهم المقاصد.

مَا كَانَ لِأَبِي أَبِي قَحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِنَ التَّصْفِيحِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفِثَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ".

من التصفيح الخاء المهملة كما سيأتي، ثم أنكر عليهم الإكثار فيه، والمراد بكار جميعه؛ لما سيأتي من قوله: 'من نابه' قال القسطلاني: فمن صفق في صلاته لم تطل؛ لأن الصحابة صفقوا، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة، لكن ينبغي أن يقيد بالقليل، فلو فعل ذلك ثلاث مرات متوالت بصت صلاته، لأنه ليس مأدوماً فيه، وأما قوله ﷺ: 'من سبّح مع أهم لم يأمرهم بالإعادة؛ ولأنهم لم يكونوا علموا امتداعه، أو أراد إكثار التصفيق من مجموع، ولا يضر ذلك إذا كان كل واحد منهم لم يفعله ثلاثاً، فنت. وتقدم أن الفعل الكثير مفسد إجماعاً مع الخلاف فيما بينهم في تعديد الكثير والقليل، 'من نابه' أي أصابه 'شيء' عارض 'في صلاته، فيسبح' أي فيقول: سبحان الله، كما في رواية البحاري، قال ابن رسلان: أي فيسبح راحل وكذا الحنفي كما هو ظاهر اللفظ، ولقياس أن يصفق؛ لاحتمال أن يكون امرأة، فلا يجهر بالتسبيح كما صرح به القاصي أبو الفتح في 'أحكام الحياي'، واستشط منه ابن عبد البر جوار الفتح عن الإمام؛ لأن التسبيح إذا حار حار التلاوة بالأولى، وقال في 'الاستدكار': ذكر الصحابي أن الثوري وأبا حيفة وأصحابهما كانوا يقولون: لا يفتح أحد على الإمام، قايوا: فإن فتح لم تفسد صلاته، وروى الكرخي عن أصحاب أبي حيفة: أنهم لا يكرهون الفتح عن الإمام، وقال مالك وإشاعلي: لا بأس به، قال القسطلاني: التسبيح للرجال، وهذا قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وإسماعيل، وقال أبو حيفة ومحمد: من أتى بالذكر جواً بطلت صلاته، وإن قصد به الإعلام بأنه في الصلاة لم تطل، فحملنا التسبيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة، وحملنا قوله: 'من نابه' على نائب مخصوص، والأصل عدم هذا التحصيل.

إذا سبّح إلح أحد 'التفت' بضم التاء الأولى على ساء انجهم 'إليه' وفي رواية لبحاري: فإنه لا يسمعه أحد إلا التفت، 'وإنما التصفيح' هكذا في جميع نسخ النسخة القديمة الموجودة عندنا بالخاء المهملة ههنا، وفيما تقدم من لفظ: 'أكثرت في التصفيح'، وهكذا ضبط العلامة الرقاي بالخاء المهملة، وفي بعض النسخ المصرية: بالظاف بدل الخاء، وهكذا في البحاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وذكر العيني اختلاف الرواة في ذلك، وهما معي، فلا إشكال، 'للنساء' قال ابن عبد البر في 'الاستدكار': النسوة من نابه شيء في صلاته أن يسبح ولا يصفق، وهذا ما لا خلاف فيه لرجال، 'وما للنساء فالعماء احضقوا فيه، فذهب مالك وأصحابه إلى أن التسبيح للرجال والنساء على ظاهر قوله: 'من نابه شيء' وهذا على عمومته في الرجال والنساء، وتأولوا قوله: 'فإن التصفيح' أي التصفيح من أعمال النساء خارج الصلاة على جهة الدلالة، وقال آخرون منهم إسماعيل والحسن بن حي وجماعة: إن المرأة إذا ناهما شيء تصفق.

٣٩٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ.

٣٩٤ - **مالك** عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَرَائِي، وَلَا أَشْعُرُ بِهِ، فَالْتَفَتُ فَعَمَزَنِي.

مَا يَفْعَلُ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ

٣٩٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْمَسْجِدَ، فَوَجَدَ النَّاسَ رُكُوعًا، فَرَكَعَ، ثُمَّ دَبَّ، حَتَّى وَصَلَ الصَّفَّ.

٣٩٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَدْبُ رَاكِعًا.

لم يكن يلتفت: أخرج ابن عبد البر عن نافع قال: سئل ابن عمر رضي الله عنهما "كان النبي ﷺ يلتفت في الصلاة؟ قال: لا، ولا في غير الصلاة"، وابن عمر رضي الله عنهما كان شديد الاتباع له ﷺ **ورائي**: أي خلفي "ولا أشعر به" يعني لا أعرف وجوده هناك، "اللتفت" بصيغة المتكلم "فعمزني" وفي رواية مصعب: "فوضع يده في قمائي، يعني أشار إليه مكرراً لفعله وأمرأ له بإقباله على الصلاة، قال الساجي: ولعل ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن في الصلاة، وإنما كان حالساً وراءه، وأبو جعفر يتأمل، فأنكر عليه الالتفات، ولو كان ابن عمر رضي الله عنهما في صلاة لما اشتغل بها عن الإنكار عليه.

ما يفعل من جاء إلخ: والروايات الواردة فيه صريحة في أنه يشترك مع الإمام في الركوع، وتقدم أن مدرك الركوع مع الإمام مدرك لتلك الركعة عند الجمهور، وعرض الترجمة كما يظهر من ملاحظة الروايات: أن مدرك الإمام في الركوع هل يتدنى الصلاة حلف الصف، أو يدخل في الصف وإن فاتته الركعة؟

المسجد إلخ: بالنصب "فوجد الناس" في الصلاة "ركوعاً" جمع راعٍ "فركَعَ" يريد قبل أن يصل إلى الصف؛ لما خاف أن يسبقه الإمام بالركعة، "ثم دب" قال المحمّد: دب يدب دباباً وديباً: مشى على هينته. "حتى وصل الصف" أي راعياً يعني مشى في حالة الركوع ديباً حتى وصل الصف.

كان يدب راعياً: وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه حلافه، أخرج ابن عبد البر عن الأعرح، قال: قلت لأبي هريرة رضي الله عنه: يركع الإمام ولم أصل إلى الصف أ فأركع؟ فأخذ يرحني قال: لا يا أعرح! حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقد روي قول أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: إذا جاء أحدكم الصلاة ولا يركع دور الصف، حتى يأخذ مكانه من الصف. واستحبه الشافعي، وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد، وأجازاه للجماعة كذا في "الاستدكار"، ومعنى إجازة الإمام أبي حنيفة للجماعة أنها تكون صفّاً لحالها، واختلفت الروايات عن الإمام مالك في المسألة كما ذكرها الباجي.

ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ

٣٩٧ - **عن** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ،"

كيف يصلي أح أي كيف اللفظ الذي يبق بشأنك، وفي "الترمذي" وغيره عن كعب بن عجرة: ما برئت. **.....** (الأحزاب: ٥٦)، قضا: يا رسول الله! قد علما السلام، فكيف الصلاة؟ الحديث، قال الحافظ: احتملوا في المراد بقولهم: "كيف"، فقول: أراد: عن معنى الصلاة، وقيل: عن صفتها، قال ابن عبد البر: سألوه لما احتمل لفظ الصلاة من المعاني. وإليه مال عياض؛ إذ قال: لما كان لفظ الصلاة المأمور بها يحتمل الرحمة والدعاء والتعظيم، سألوها بأي لفظ تؤدي، هكذا قال بعض المشايخ، كذا في "الفتح"، وقال الناجي: الصلاة في كلام العرب: الدعاء والرحمة، إلا أن الصلاة التي أمرنا بها هي الدعاء، وإنما سألوه عن صفة الصلاة لا عن حسنها؛ لأنهم لا يؤمرون بالرحمة، وإنما يؤمرون بالدعاء، إلا أن الدعاء بالعاط كثيرة وعلى صفات مختلفة، فسألوا هل لذلك صفة تختص به؟ فأعلمهم أن المشروع في ذلك صفة مخصوصة. قال الحافظ: وهو أظهر؛ لأن لفظ "كيف" طاهر في الصفة، وأما أحسن فيسأل عنه بلفظ "ما"، وبه جرم القرطبي، فقال: هذا سؤال من أشككت عليه كيفية ما فهم أصبه. والحامل فهم عني ذلك أن السلام لما كان بلفظ مخصوص، فهموا أنه الصلاة أيضاً تقع بلفظ مخصوص، فوقع الأمر كما فهموا؛ فإنه **...** لم يقل لهم. قولوا: الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، ولا الصلاة والسلام عليك، بل علمهم صيغة أخرى، كذا في "الفتح"، قلت: سب السؤال يحتمل أموراً متعددة، الأول: ما تقدم من كلام عياض وابن عبد البر: أن لفظ الصلاة كان مشتركاً بين المعاني، والثاني: ما أشار إليه كلام الناجي المتقدم، والثالث: ما أخرجه ابن جرير عن عبد الرحمن بن أبي كثير بن أبي مسعود الأنصاري **...** قال: لما برئت: **...** قائلوا: يا رسول الله! هذا السلام قد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ وقد عفر لك ما تقدم من ذلك وما تأخر، قال: **...** الحديث، فعنه أنهم فهموا من لفظ الصلاة الاستغفار المرتب على الذنب، وكان مفياً في حقه **...** فاحتاجوا إلى السؤال، واحتفتوا في معنى قولهم: هذا السلام قد عرفناه، فقول: سلام التحليل، وقيل: غير ذلك، والأوجه عندي، وعنه جمهور: أن المراد ما في التشهد: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته"، وقد علموا التشهد قبل ذلك، وسيأتي في الحديث الآتي، والرابع: ما قاله الطبري: أن معنى قول الصحابي: "علمنا كيف السلام عليك؟" أي في قوله تعالى: **...** **...** (الأحزاب: ٥٦)، فكان السؤال عن الصلاة على الآن؛ تشريفاً لهم، حكاه الحافظ ثم رده.

كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ".

٣٩٨ - **مسألة** عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ سَعْدِ ابْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ!

كما صليت **إح** أشكل في التشبيه، لأن الأصل أن تشبه دون التشبه به، والواقع ههنا عكسه، لأن محمداً وحده أفصل من إبراهيم وآله، وأحيب بأنه قد يكون عكسه، كما في قوله تعالى: **مَسَاحُ** (نور ٣٥) وأين نوره تعالى من نور المشكاة، وبأنه قاله قبل عهده بأنه أفصل كما سطه الرقابي، أو قاله تواضعاً، أو التشبيه في أصل الصلاة لا القدر، ورححه في المعنى: أو باعتبار الشهرة في العالم، فهو من باب إحقاق ما لم يشتهر عما اشتهر، لا من باب إحقاق الناقص بالكمال، ويؤيده حتم الدعاء؛ فإنه لم يقع في أعين إلا في ذكر إبراهيم دون ذكر آل محمد ﷺ.

وبارك **إح** قال الساجي: البركة في كلام العرب الكثير، فيحتمل أن يراد به تكثير الثواب به ورفع درجته، ويحتمل تكثير عددهم مع توفيقهم، وقال الأساري: معنى قوله: "بارك اسمك" أي بقلنس ونصهر، فيكون المعنى طهرهم، قال تعالى: **مَسَاحُ** (الأحراب ٣٣). وقيل: مراد ثبات ذلك ودوامهم من قوه: بركت الإبل أي ثبتت على الأرض، وقال الحافظ: مراد بركة ههنا البرادة في الخير والكرمة، وقيل: التطهير من العيوب والتركيب، وقيل: ثبات ذلك واستمراره من قوه: بركت الإبل، وبه سميت بركة الماء بكسر أوله وسكون الثانية؛ لإقامة الماء فيها، والحاصل: أن المضبوط أن يعصو من خير أوفاه، وأن يثبت ذلك ويستمر دائماً، قال السحايوي: وم يصرح أحد بوجوب قوله: 'وبارك على محمد' فيما عثرا عليه، غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبها في الحمة، فقال: عني امرأ أن يبارك عليه **مَسَاحُ** ولو مرة في العمر، وظهر كلام صاحب "معني" من الحائلة وجوبها في الصلاة، قال أحمد الشيرازي: الصاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك، قاله الزرقاني، قلت: يكن عد في 'بيل أمارب' من الأركان قول: "اللهم صلي على محمد"، وعد من السس الصلاة على النبي.

في التشهد الأخير وعلى آله والبركة عليه وعيهم والدعاء بعده، وم يصرح في "معني" وجوب البركة **أمراً** **إح** فتحت الله بالصم على اعاعية، وانفعول قوله: 'أن يصلي عليك يا رسول الله' بقوله عز وجل: **هَؤُلَاءِ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** (الأحراب: ٥٦). "فكيف نصلي عليك؟" زاد الحاكم وغيره: "إذا نحن صلياً عليك في صلاتنا"، قال أبو مسعود: "فصكت رسول الله ﷺ يحتمل أن يكونه كان حياءً وتواضعاً؛ -

فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ.

٣٩٩ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

= د في ذلك اربعة هـ، ويحتمل أن لم يكن عدد نص في ذلك إداً، فيستظر ما يأمره الله تعالى فيه، ويؤيده ما وقع عند لصري من وجه آخر في هذا الحديث: "فسكت حتى جاءه الوحي" كذا في "الفتح". "حتى تمينا" أي وودما أنه أي شير "لم يسأله" عن ذلك، بحافة أنه لم يرص السؤال، وشق عليه، لما تقرر عنده من انهبي عن ذلك كما ذكره الحافظ في تفسير قوله تعالى: "ولا تسجدوا لله بحافة" (الذلة ١٠١) "ثم قال: قولوا" قال للزرقاني: الأمر لموجوب اتفاقاً، فقبل في العمر مرة، وقيل: في كل تشهد بعقه سلام، وقيل: كلما ذكر إلخ كما سألني مفضلاً: "اللهم صلى على محمد" أي يبيى به. واحتسف في ريادة لفظ السيادة في أوله، وإن سلوك الأدب أوى، قال في "الدر المختار": وبدب السيادة؛ لأن ريادة الإحار بالواقع عين سلوك الأدب، فهو أفضل من تركه، ذكره لرملي الشافعي وغيره: وم نقل: "لا تسودوني في الصلاة" فكذب، قال الشامي: واعترض بأن هذا مخالف مذهبنا، لما مر من قول الإمام من أنه لو راد في تشهده أو بقص كان مكروهاً، قلت: فيه نظر؛ فإن الصلاة زائدة على التشهد ليس معه، نعم! يعني عني هذا عدم ذكره في "أشهد أن محمداً عبده ورسوله".

وعلى أبي بكر إلخ قال الناجي: هكذا روى يحيى بن يحيى، وثانعه غيره، قال الزرقاني: أنكر العلماء عني يحيى ومن ثانه في برواية، قالوا: وإنما رواه القعبي وابن بكير وسائر رواة "الموطأ": "فيصلي على النبي ﷺ". ويدعو لأبي بكر وعمر، ففرقوا بين مص يصلي ويدعو، ولعل إيكارهم من حيث اللفظ الذي حاله فيه الجمهور، فتكون رويته شادة، وإلا فاصلاة على غير النبي تجوز نعماً كما ههنا، وإنما الخلاف فيها استقلال. انتهى مختصراً. وبوب سحاري في صحيحه باب هل يصلي على غير النبي ﷺ. قال الحافظ: أي استقلالاً أو تبعاً، ويدخل في الغير الأشياء والملائكة والمؤمنون، أما الأشياء فورد فيها أحاديث، منها: حديث علي ﷺ في دعاء حفظ القرآن، فقيه: "صلى على موسى عليه السلام". أخرجه الترمذي والحاكم، وحديث أبي هريرة رفعه: "صلى على سيدنا، الحديث أخرجه إسماعيل القاسمي بسند ضعيف، وذكر الحافظ عدة روايات في الباب، وتكلم عليها بالضعف، ثم قال: وثبت عن ابن عباس **عنه** اختصاص ذلك بالنبي ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة عنه، قال: ما أعلم الصلاة =

= تنفي عن أحد من أحد إلا على النبي ﷺ، وهذا سند صحيح، وحكي القول به عن مالك، وقال: ما تعدنا به، وجاء نحوه عن عمر بن عبد العزيز، وعن مالك بكراهة، وقال عياض: عامة أهل العلم عن خوار. قال القاضي عياض: عامة أهل العلم متفقون على جوار الصلاة على غير النبي ﷺ. وفي "الدر المختار": لا يصلى على غير الأنبياء ولا غير الملائكة إلا بطريق الشيع، قال ابن عابدين: لأن في الصلاة معنى التعظيم ما ليس في غيرها، ولا يديق ذلك من يتصور منه الخطايا والدنوب إلا تبعاً، بأن يقول: اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم؛ لأن فيه تعظيم النبي ﷺ. وأما المومنون فقال الحفاظ: اختلف فيه، فقيل: لا تخور مصفاً استقلالاً، وتخور تبعاً فيما ورد به النص أو أحق به؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْضَعُوا ذُءَابَ رُسُلِ بَيْنَكُمْ﴾ (نور ٦٣)، ولأنه لما علمهم السلام، قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته، وهذا القول احتاره القرطبي في "المفهم"، وأبو المعالي من الحنابلة، وهو اختيار ابن تيمية، وقالت طائفة: تخور تبعاً مصفاً، ولا تخور استقلالاً، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة، وقال طائفة: نكره استقلالاً لا تبعاً، وهي رواية عن أحمد، وقال النووي: هو خلاف الأولى، وقالت الطائفة: تخور مطلقاً، وهو مقتضى صريح البحاري، وروي عن الحسن ومجاهد، ونص عليه أحمد في رواية أبي داود، وبه قال إسحاق وأبو ثور وداود والطبري، ثم اعلم قال في "الدائع": الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ليست بمرض عندنا، بل هي سنة مستحبة، وعند الشافعي فرض، وهي "اللهم صل على محمد"، واحتج بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ (الأحراب ٥٦)، ومطلق الأمر للفرصة، وقال ﷺ: لا صلاة من لم يصل علي في صلاته، ولنا: ما روي من حديث ابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص: أن النبي ﷺ حكم بتمام الصلاة عند القعود قدر التشهد من غير شرط الصلاة على النبي ﷺ، ولا حجة في الآية؛ لأن المراد منها اللدب بدليل ما روي، وروي عن عمر وابن مسعود ﷺ أنهما قالاً: الصلاة على النبي ﷺ سنة في الصلاة، على أن الأمر لا يقتضي التكرار، بل يقتضي الفعل مرة واحدة، وقد قال الكرخي من أصحابنا: إن الصلاة على النبي ﷺ فرض العمر كالحج، وليس في الآية تعيين حالة الصلاة، والحديث محمول على نفي الكمال كقوله ﷺ: لا صلاة لحار نسجد، لا في مسجد، وبه نقول، قال الحلبي: والتشهدات المروية عن ابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وجابر وأبي سعيد وأبي موسى وابن الزبير ﷺ لم يذكر فيها شيء من ذلك، وما روي عنه ﷺ: لا صلاة من لم يصل علي، أخرجه ابن ماجه، ضعفه أهل الحديث كلهم، ولو صح فمعناه كاملة، أو لمن لم يصل علي في عمره، والحملة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلاة أصلاً، ولا خلاف أنها تفرض في العمر مرة. وبسط الشوكاني في "النيل" الكلام على دلائل الوجوب والاعتدار عنها، وقال في آخره: والحاصل أنه لم يثبت عدي من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته، فترك تعميم المسئء للصلاة لاسيما مع قوله ﷺ: إذا دعيت ذلك فقد تمت صلاتك، قريبة صالحة لحمله على اللدب، وحسن لا سكر أن الصلاة عليه ﷺ من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق، وإما نارعا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه؛ محافة من الثقول على الله بما لم يقل، ولكن تخصيص التشهد الأخير بما لم يدل عليه دليل صحيح.

فصل الظهر ركعتين وفي حديث عائشة: "كان لا يدع أربعاً قبل الظهر" رواه البخاري وغيره، قال الداودي: هو معمول على أن كل واحد وصف ما رأى، وما قبل. "يتمثل أن ابن عمر - رضي الله عنهما - سبى الركعتين من الأربع"، بعيد جداً، فانه لحافظ، ورحح من عدد نفسه أنه معمول على اختلاف الأحوال، ويختل أنه كان يقتصر في المسجد على ركعتين، ويصلي في بيته أربعاً، وقال ابن القيم في "تهذيبه": وهذا أصح يعني إذا صلى في بيته صلى أربعاً، وإذا صلى في المسجد صلى ركعتين، وقيل: يصلي في البيت ركعتين، ويخرج إلى المسجد فيركع ركعتين، فاقصر ابن عمر على ثنائي، وجمعت عائشة بينهما، قال ابن جرير: الأربع كانت في كثير من أحواله، والركعتان في قبيلتها، قلت: ما قاله ابن جرير هو الظاهر؛ لأن الروايات في صلاته أربعاً أكثر من الركعتين. 'وبعدها ركعتين' ولترمذي، وصححه من حديث أم حبيبة مرفوعاً: .

وأخرج أبو داود والسنائي وابن ماجه وغيرهم، وأجمع بينهما: أنه صلى ركعتين مرة وأربعاً أخرى؛ يينا
لجور؛ لأن الأمر فيه على اتوسع، لكن الأكثر من فعله بعد الظهر ركعتين، وفيه حديث على بن
دثنج، وحديث الباب نص فيه، ويؤيده أيضاً حديث أم حبيبة الآتي في نخت الرواتب، ثم لم يذكر في الحديث الصلاة
قبل العصر، وروى أبو داود من حديث أبي المثني، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى ركعتين بعد العصر، وهكذا أخرجه الترمذي، وروى ابن عمر قال: سمعته في المشكاة، وتبعه إقاري، وما قال البرقاني
تبعه بإحسان: روى عبد أحمد وأبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً: صلى الله عليه وسلم
من صلى ركعتين بعد العصر، فالظاهر عندي أنه وهم؛ لأن الرواية في نخت الكتب من مسانيد ابن عمر، وأخرج أبو داود من
حديث علي بن فضال، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر ركعتين قال العيني: وروى أبو يعين من حديث الحسن، عن
أبي هريرة مرفوعاً: من صلى ركعتين بعد العصر، لم يضره شيء من ذلك، وخمس لم يسمع عن أبي هريرة.
وبعد انعرب ركعتين، وللفظ في بيته لم يقل يحيى والقعي، وأما سنة انعرب فقد روى الترمذي من حديث ابن
مسعود، أنه قال: ما أحصي ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتين بعد انعرب، والركعتين قبل الفجر سنة من
نبيه صلى الله عليه وسلم (بكرهوا) (وكان في ذلك) (الإحلاس) وأخرج ابن ماجه أيضاً، وهاتان الركعتان من السنن
المؤكدة، وبالح بعض التابعين فيهما، فروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبير، قال: لو تركت الركعتين بعد
انعرب خشيت أن لا يعرفني "وبعد صلاة العشاء ركعتين" راد ابن وهب وغيره لفظ "في بيته" هما أيضاً.

حتى ينصرف أي من المسجد إلى البيت، قال ابن بطال: والحكمة في ذلك أن الجمعة لما كانت بدل الظهر، واقتصر فيها على ركعتين ترك التسفل بعدها في المسجد؛ خشية أن يضربها حتى تحدث، فيركع ركعتين والرواتب المؤكدة عند الحفمة ثلث عشرة ركعة، فإن في "الدر المختار" وسن مؤكداً أربع قبل الظهر تسبحة، وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء. وفي "الكر": السنة قبل المجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان، وقبل الظهر أربع، فقد علمت مما تقدم أن لأئمة الثلاثة إجماعاً على أن ركعتي نوافل الرواتب لم يختلفوا فيما بينهم إلا في تحديد المرأة قبل العصر، فقالت الحفمة أربع، وقال الشافعي وأحمد: ركعتين، وتقدم تحت حديث ابن عمر ما قال ابن جرير: إن الأربع أكثر من فعله. وركعتان قليل، وتقدم أيضاً ما يقوي قوله من الروايات ويؤيد الحفمة بضعاً ما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أم حبيبة أنها سمعت رسول الله يقول: من صلى ركعتين قبل العصر كان له باع يومئذ لا يبيعه غيره. فلو كان ذلك في حجة ناسله وأبي داود وابن ماجه، ورواد الترمذي والبيهقي: أربع قبل العصر. وعن عائشة قالت: كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيصلي ركعتين، وكان يصلي بالناس المغرب، ثم يدخل فيصلي ركعتين، ويصلي بالناس العشاء ويدخل بيته فيصلي ركعتين، الحديث نسبه وأبي داود، والترمذي بعضه، كذا في "جمع الفوائد"، وقد بسط في "حاشية مسند أبي حنيفة" تخريج الروايات الصريحة في الأربع قبل الظهر، وقال: إنه كان يصلي الأربع في البيت، فروقها الأرواح المصهرة، وإذا دخل المسجد ركع الركعتين تحية المسجد، فطهرا ابن عمر سنة الظهر، ولم يعلم بالأربع التي صلاها في البيت، ويمكن أن يكون مطعناً على الأربع، لكنه طها صلاة في الروايات، وأن الأحبار إذا تعارضت صرحوا بآثار الصحابة، وأكثرهم على الأربع كما نقلنا عن الترمذي، وأن الاحتياط في العبادة هو الثبوت، وأن الأرواح أعرف في هذا الباب من ابن عمر؛ لوقوعها في البيت، وأن علياً عليه السلام أعلم من ابن عمر وأفقهم، وأدخل منه عليه السلام وبعد ذلك فاعلم أولاً قال ابن عمر: قد اختلف الآثار وعلماء السلف في صلاة النافلة في المسجد، فكرها قوم هذا الحديث، والذي عليه العلماء أنه لا بأس بالتطوع في المسجد من شاء، إلا أنهم مجمعون على أن صلاة النافلة في البيوت أفضل؛ لقوله: صلاة ركعتين في بيته أفضل من صلاة في مسجد. وقال حافظ تحت حديث ابن عمر: استدبر به على أن فعل النوافل النبيلة في البيوت أفضل من المسجد بخلاف روايت النهار، وحكي ذلك عن مالك والثوري، والظاهر أن ذلك لم يقع عمداً، وإنما كان يتشاعل بالناس في النهار عالماً، وبالليل يكون في بيته عالماً، وأغرب ابن أبي ليلى فقال: لا تخزئ سنة المغرب في المسجد، حكاه عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته؛ لخديث محمود بن الوليد رفعه: لا ركعتين بعد المغرب من صلاة. وتقدم قبيل باب ما جاء في العتمة والصبح: أن الأفضل في التطوع البيوت عند الحفمة مطبقاً.

٤٠١ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....

= قال س حبه في المحر: لأفضل في السن أدائها في المنزل إلا التراويح، وقيل: إن الفصيلة لا تختص بوجه دون وجه، وهو الأصح، لكن كل ما كان أبعد من الرياء وأجمع لمحتشوع والإخلاص، فهو أفضل كذا في الهدية، وفي الإخلاص في سنة المغرب: إن حاف لو رجع إلى بيته شعله شأن آخر يأتي بها في المسجد، وإن كان لا يحاف صلاحها في المنزل، وكذا في سائر السن حتى الجمعة وأبو تر في البيت أفضل. وقال في الدر المختار: الأفضل في المنع غير التراويح المنزل، قال ابن عابدين: مثل ما بعد الفريضة وما قبلها؛ حديث الصحيحين: **عليكم بالصلاة في بيوتكم** فإن جاد صلاة في بيته لا صلاة، وأخرج أبو داود: صلاة امرء في بيته أفضل من صلاة في مسجده. **لا صلاة**، قال يحيى: وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي: أنه **سنة** أني مسجد عند الأشهر يصلي فيه المغرب، فلما قصوا صلاتهم رأهم يسبحون، فقال: **هذه صلاة بيوت**، ورواه س ماحه عن حديث رفع س حديث، فقال فيه: **كعب** **هذه** **تسبح** في بيته قنت: وهذه كلها حجة خمهور في قومه: إن التطوع في البيت أفضل، ولا كراهة في المسجد، وشأن ما بين المكروه وغير الأفضل، وقد قال س بذلك: في رماسا إظهار السنة الراتية أولى؛ ليعلمها الناس، قال القاري: أي ليعلموا علمها، أو لئلا يفسوه إلى البدعة، ولا شك أن متابعة السنة أولى مع عدم الالتفات إلى غير المؤل. قلت: لا شك فيما قاله القاري، لكن انصروريات تبيح الخطورات، فانوجه عدي في هذا الزمان إيقاع الروايات في المساجد سيما بتمشايح؛ لأن الناس تبع هم فيتركون فعلها في المسجد؛ اتساعاً لهم، ثم يتركوها رأسها؛ يتوالي في الأمور الدينية سيما التطوعات، فليس فيما قاله س بذلك إلا إشاعة السنة لا ترك المتابعة، وتقدم عن "المحر" أن الفصيلة لا تختص بوجه دون وجه، فتأمل، ولا بعد في أن هذا الاختلاف يتفرع عنى ما قال العيني: اختلف في السن كابوتر وركعتي المحر، هل إعلاهما أفضل أم كتمامها؛ حكاه س التين. ثم اعلم ثانياً قال س عبد الر في "الاستدكار": إن الفقهاء اختلفوا في التطوع بعد الجمعة خاصة، فقال مالث: ينبغي للإمام إذا سمع من الجمعة أن يدخل منزله، ولا يركع في المسجد، ويركع الركعتين في بيته إن شاء، وأما من حلف الإمام فأحب إلي أيضاً أن يصرفوا إلى سلموا، ولا يركعوا في المسجد، فإن ركعوا فذلك واسع، وقال الشافعي: ما أكثر المصلي من التطوع بعد الجمعة فهو أحب إلي، وقال أبو حنيفة: يصلي بعد الجمعة أربعاً، وقال في موضع آخر: ستاً، وقال الثوري: إن صليت أربعاً أو ستاً فحسن، وقال أحمد س حبل: أحب إلي أن يصلي بعد الجمعة ستاً، وإن أربعاً فحسن، وكل هذه الأقاويل مروية عن الصحابة قولاً وعملاً، وقد ذكرنا ذلك كله عنهم بالأسايد في "التمهيد"، ولا خلاف بين متقدمي العلماء ومتأخريهم أنه لا حرج عنى من لم يصل بعد الجمعة، ولا على من فعل من الصلاة أكثر أو أقل مما اختاره كل واحد، وأن أقواهم في ذلك عنى الاختيار لا على غير ذلك. وقال العيني في "شرح البحاري": اختلف العلماء في الصلاة بعد الجمعة، فقالت طائفة: يصلي بعدها ركعتين في بيته كالتطوع بعد الظهر، روي ذلك =

قَالَ: "أَتَرُونَ قِبْلَتِي هَهُنَا، فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي".

= عن عمر وعمران بن حصير والضحى، وقال مالك: إذا صلى الإمام الجمعة، فيسعي أن لا يركع في المسجد؛ لما روي عن رسول الله ﷺ: "أنه كان يصرف بعد الجمعة، ولم يركع في المسجد" قال: ومن حقه أيضاً إذا سلموا فأحب أن يصرفوا، ولا يركعوا في المسجد، فإن ركعوا فذاك واسع، وقالت طائفة: يصلي بعدها ركعتين ثم أربعاً، روي ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف، إلا أن أبا يوسف استحب أن يقدم الأربع قبل الركعتين، وقال الشافعي: ما أكثر المصلي بعد الجمعة من التصوع فهو أحب إلي، وقالت طائفة: يصلي بعدها أربعاً لا يفصل بينهما بسلام، روي ذلك عن ابن مسعود وعلقمة والضحى، وهو قول أبي حنيفة وإسحاق، قلت: والدلائل مشروحة في المطولات.

قال: أترون إلخ: بفتح التاء، والاستمهام إكاري يعي أنظنون "قلتي" وهو ما يستقل إليه بوجه أي مقابلي، ومواجهتي ههنا أي إلى هذا الجانب فقط، وإني لا أرى إلا ما في هذه الجهة؛ لأن من استقل شيئاً استدبر ما وراءه، "فوالله" قسم، وحواله قوله: "ما يخفى"، وقوله: "إني أراكم" بيان أو بدل، قاله العيني، "ما يخفى علي" شدة الياء "خشوعكم" بالرفع على ما في جميع النسخ التي تأيدتنا من الهندية والمصرية، وفي نسخة قديمة بريادة "من"، والمراد في جميع أركان الصلاة، ويحتمل أن يكون المراد به السجود فقط، كما صرح به في رواية مسلم، غيره؛ لما فيه من غاية الخشوع، ويؤيده قوله: "ولا ركوعكم"، وعلى الأول فذكر الركوع تخصيص بعد تعميم، وحسه بالذكر؛ اهتماماً به؛ لكونه أعظم الأركان، فالمسوق يدرك به الركعة، والأوجه في تخصيصه كون التقصير فيه أكثر، ويحتمل لما قيل: إنه من خصائصها، نقل القاري عن بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَرَأَى رَأْفَةً﴾ مع **الرَّكْعَةِ** (آية ٤٣)، إنما قال ذلك لهم؛ لأن صلاحهم لا ركوع فيها، والراكعون محمد ﷺ وأمنه، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَرَأَى رَأْفَةً﴾ مع **الرَّكْعَةِ** (آل عمران: ٤٣) صلى مع المصلين وقيل: لأن الرجل ما دام في القيام لا يتحقق أنه في الصلاة، فإذا ركع تحقق أنه في الصلاة، فهو من أكبر أعمد الصلاة، قاله العيني.

إني لأراكم إلخ: بفتح الهمزة بدل من جواب القسم "من وراء ظهري" قال العيني: اختلف العلماء ههنا في الموضعين، الأول: في معنى الرؤية، فقيل: بمعنى العلم، وقيل: غير ذلك. والثاني: في كيفية الرؤية. وقال الناجي: ذهب بعض الناس إلى أن الرؤية ههنا بمعنى العلم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِكُمْ﴾ (البقرة: ١٧٥) وذهب الجمهور إلى أنها بمعنى الرؤية، قال: وهو الصحيح عندي؛ لأنه لو كان معنى العلم لم يبق لقوله: "وراء ظهري" معنى، وقريب منه ما قاله الحافظ؛ إذ قال: اختلف في معنى الرؤية، فقيل: المراد بها العلم، إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم، وإما بأن يلهم، وفيه نظر؛ لأنه لو أريد العلم لم يقيد "من وراء ظهري"، وقيل: المراد به =

٤٠٢ - **مات** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

= أنه يرى من عن يمينه، ومن عن يساره مع سجدت يسير، ويوصف من هناك بأنه وراء صهره، وهذا ظاهره اشكاف، واصواب مختار. أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإصرار، إدراك حقيقي حاصل به على حرق العادة، وعلى هذا حمته السحاري، فأخرجه في علامات أسوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره، واختاره ابن الملق؛ إذ قال: هي من الخورق التي أعصها. في سحاري: وصاهره أنه من حمته كشوفات المتعقبة بالغيوب المحمية لعلوم الغيوب.

يأتي قباء، نال عبد الأكثر، ويقدم مفصلاً في المواقبت، وفي رواية عبد الله بن دينار عبد السحاري: 'يأتي مسجد قباء كل ست'، وختلف في سبب تسميته فقيل: بزيادة الأضمار، وقيل: لمتفرج في حيصها، وقيل: للصلاة في مسجدها، وهو الأشبه؛ بروايات عبد شيبان وغيرهما بقصر. 'كان يأتي مسجد قباء، قباء الرزقاني، ركباً' تارة 'وماشياً' أخرى حسب ما تيسر حالان مرادها، قال الرزقاني. وأبو نعيم 'أو' راد مسلم في رواية عبد الله عن نافع 'يضي في ركعتين'. وادعى الصحاوي أن هذه الزيادة مدرجة، فهذا بعض الرواة؛ لعلمه أنه كان من عادته أنه لا يجلس حتى يصلي، قال النووي. فيه قصه وقيل مسجده 'والصلاة، وقصبة ريارته، وأنه يجوز ريارته ركباً وماشياً، وهكذا جميع المواضع الخاصة بجور ريارته ركباً، وماشياً، إلخ، وتخصيص السبب بالحيي احتج من قال جوار تخصيص بعض الأيام بوح من لقرب، قال العيني. وهو كذلك، إلا في الأوقات انتهى عنها، كتخصيص يوم الجمعة بقيام وبومها ناصباً، وقد روي: 'أنه يأتي مسجد قباء صبيحة سبع عشرة من رمضان'، وروي: 'أنه كان يأتي قباء يوم الاثنين'، قال العيني، فت: فيه ينق اختصاص، وفي 'العالمگیری': يستحب أن يأتي قباء يوم السبت، قال أبو عمر: لا يعارضه حديث: لا تعمل المضي إلا لثلاثة مساجد: لأن معناه عند العلماء فيمن بدر على نفسه الصلاة في أحد الثلاثة، برمه إتيانها دون غيرها، وأما إتيان قباء وغيرها من مواضع البرص تصوعاً دون بدر، فلا بأس بإتيانها بدليل حديث قباء، إلخ، وقد احتج ابن حبيب من المالكية بإتيانه مسجد قباء على أن المدي إذ بدر الصلاة في مسجد قباء لزمه، وحكاة عن ابن عباس، قاله العيني، وقال لماحي: إتيان قباء من المندية يس من أعمال المضي؛ لأنه من صفات الأسفار البعيدة وقطع المسافات الطوال، ولا يقال من حرج إلى المسجد من داره ركباً، به أعمال المضي، وبما يحمل ذلك على عرف الاستعمال في كلام العرب، ولا يدخل فيه أن يركب إسار من مسجد من المساجد القريبة في جمعة أو غيرها؛ لأنه لا خلاف في ذلك، بل هو واجب في أوقات كثيرة، ولو أن أتياً أتى قباء، وقصد من بلد بعيد، وتكلف في السفر، لكان مرتكباً للنهي.

٤٠٣ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مُرَّةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي الشَّارِبِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي؟"، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِيهِمْ، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "هَنْ فَوَاحِشُ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ، وَأَسْوَأُ السَّرِقَةِ الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ"، قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا".

٤٠٤ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ".

ما ترون إلخ: أي تعتقدون، وقيل: بضم التاء أي تطؤون احتشام منه **ما** كمسائل العلم على حسب ما يحتر به العالم أصحابه، ويحتمل إن أراد به تقريب التعليم عليهم، فقرر معهم حكم فضايها يسهل عليهم ما أراد تعميمهم إياه؛ لأنه **ما** إما قصد أن يعيهم أن الإحلال بإتمام الركوع والسجود كبيرة، وهي أسوأ حالاً مما تقرّر عندهم أنه فاحشة، قاله الباجي. "في الشارب" للحمر "والسارق والزاني" قال الثعمان: "وذلك" السؤال كان "قبل أن ينزل فيهم" أي الحدود، يعني آياتها، والمراد غير الشارب؛ لأنه لم يرل فيه شيء، قانه أبو عبد الملك، قالوا: فيه حجة لحوار الحكم بالرأي؛ لأنه **ما** إما سألهم ليقولوا فيه برأيهم، "قالوا" أي الصحابة: "الله ورسوله أعلم" كمال تأدب منهم، حيث ردوا العلم إلى الله عز وجل ورسوله **ما** "قال" **ما** "هس" أي تلك المنعاصي 'فواحش' جمع فاحشة، وهي ما فحش من الدنوب، يقال: هذا خطأ فاحش وعيب فاحش أي كبير شديد. والمعنى أنها كئابر، "وفيهن عقوبة" يصدق على ما يعاقب به المعتدي ولا يختص بخمس، ولا قد رأى فيهن عقوبة أحرورية، أو سترى والتوبيخ لتعظيم، "وأسوء" أي أقبح "السرقه" قال ابن عبد البر: رواية "الموطأ" بكسر الراء، والمعنى أسوء السرقة سرقة من يسرق صلاته، وقد جاء في القرآن: **ما** **ما** (سفره ١٧٧) أي ولكن البر بر من آمن بالله، ومن روى بفتح الراء، فالسرقة جمع سارق كالكفرة والفسقة إلخ، فعلى هذا 'الذي يسرق صلاته' حبر بلا تأويل، وعلى الأول فيحتاج إلى حذف المصاف، أي سرقة الذي يسرق صلاته، ولعظ "المشكاة" عن أحمد برواية أبي قتادة مرفوعاً: "أسوء الناس سرقة" قال القاري: بكسر الراء، وتفتح على ما في 'القاموس'، قال الطيبي: هو تمبير، "قالوا: وكيف يسرق" أحد "صلاته" بالنصب 'يا رسول الله؟ قال' **ما** 'لا يتم ركوعها ولا سجودها' خصهما بالذكر؛ لأن الإحلال يقع فيهما عائلاً، وسماه سرقة باعتبار أنه حباثة فيهما أو ثمن به، قال الباجي: ويحتمل أن يقال: إنه يسرقها من الخبطة المؤكلين يحفظه.

من صلاتكم إلخ: قال في "الاستدكار": للعلماء في معناه قولان، أحدهما: أنه أراد به النافلة، فيكون 'من' رائدة، كما يقال: "ما جاءني من أحد"، قلت: ويؤيده ما ورد في عدة روايات من الأمر بالوفل في البيوت، =

٤٠٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ السُّجُودَ أَوْ مَا بَرَأْسِهِ إِيْمَاءً، وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَى جِهَتِهِ شَيْئًا.

= وقال آخرون: اجعلوا بعض صلاتكم يعني نكبات في البيوت؛ ليقندي لكم أمهوكم ومن لا يخرج إلى المسجد، وذكر بعض مرجحاته، قال الرقاي، فأوماً إلى ترجيح أن المراد الفريضة، وحكاة عياض عن بعضهم، قال القرطبي: "من" لتعريض، والمراد الموافق، قال حافظ: وليس فيه ما يفي الاحتمال، قال اباجي: الصحيح الدقة، والمكتوبة ليس صحيح، وقال النووي، لا يجوز حملها على الفريضة، قال العيني: قال الجمهور: هو في النافذة؛ لإحماها، ولحديث: "أفضل الصلاة صلاة نمر في بيته، لا مكتوبة، ونقطة "من" رائدة فيكون التقدير: "اجعلوا صلاتكم في بيوتكم"، ويكون المراد الموافق، ويحتمل أن يكون "من" لتعريض، والمراد من الصلاة مصبق الصلاة، ويكون المعنى: اجعلوا بعض صلاتكم. وهو اسم من الصلاة المصقة، والصلاة المصقة تشمل العمل والحرص، على أن الأصح مع محي، من رائدة في الكلام المثبت، ولا يجوز حمل الكلام على الفريضة لا كتبها ولا بعضها؛ لأن الحث على العمل في البيت، ودنث كونه أهد من نداء وأصون من المحطات، ويستبرك به البيت، وتنزل فيه الرحمة والملائكة، وتنفذ الشياطين. (بتغير)

أوما برأسه إيماءً. وذلك بحرية، ويقوم مقام السجود في ذاء الفرض. ولم يرفع إلى جهته شيئاً يسجد عليه، فيكره
عند أكثر العلماء، قال أبو عمر في "الاستدكار": وعليه أكثر أهل العلم من السلف والخلف، وروي عن أم سلمة:
"إنما سجدت على مرفقه؛ نرمد كان لها، وعن ابن عباس أنه أحر ذنث، وعن عروة. أنه فعنه، وليس العمل
إلا على ما روي عن ابن عمر، وقد روي عنه بوجوه مختلفة، ثم ذكرها، فقال في آخرها: وعليه العمل عند مالك
وأصحابه وأكثر الفقهاء إجماعاً، وأما عند حنفية، فقال في 'الهدية' فإن لم يستطع الركوع والسجود أوماً إيماءً، ولا يرفع
إلى وجهه شيء يسجد عليه؛ لقوله **باب قد سجد على الأرض وسجد، ولا فاهه برأسه**، فإن
فعل ذلك، وهو يخفض رأسه أحرأه؛ بوجود الإيماء، وإن وضع ذنث على جهته لا يعزبه؛ لأعدام. وفي "الحر":
لا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه، إن فعل وهو يخفض رأسه صح، وإن لم يخفض رأسه لم يخز، لأن الفرض في
حقه الإيماء، ولم يوجد، فإن لم يخفض فهو حرم؛ ببطلان الصلاة. وقال تعالى: **لا تَضَعُ يَدَكَ إِلَى** (محمد، ٣٣)،
وأما نفس الرفع المذكور، فمكروه صريح به في "البدائع" وغيره؛ لما روي أن النبي **ﷺ** دخل على مريض يعوده،
فوجدته يصلي كذلك، فقال: **باب قد سجد على الأرض وسجد، ولا فاهه برأسه**، واستدل للكرهية في
'المحيط' بهيه **ﷺ**، وهو يدل على كراهة التحريم. قلت: وأخرج ترمذي في "البرار" هذه الروايات، وذكر ابن
أبي شيبة الآثار المختلفة في الباب، قال ابن غاندين: هذا محمول على ما إذا كان يعمل إلى وجهه شيئاً يسجد عليه،
بخلاف ما إذا كان موضوعاً على الأرض، يدل عليه ما في "الدحيرة" حيث نقل عن الأصل الكراهية في الأول، ثم
قال: فإن كانت الوسادة موضوعة على الأرض، وكان يسجد عليها جازت صلاته، فقد صح أن أم سلمة =

- ٤٠٦ - مالك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا جَاءَ الْمَسْجِدَ، وَقَدْ صَلَّى النَّاسُ، بَدَأَ بِالْمَكْتُوبَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا شَيْئًا.
- ٤٠٧ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي،

= كانت تسجد على مرفقة موصوعة بين يدها؛ لعله كانت بها، ولم يمنعها رسول الله ﷺ من ذلك؛ فإن مفاد هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الأرض المرتفع، ثم رأيت القهستاني صرح بذلك.

وقد صلى إلخ: التواو حالية "صلى الناس، بدأ" ﷺ "بصلاة المكتوبة" هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: "بدأ بالمكتوبة". والمعنى واحد، ولم يصل قبلها شيء" قال الباجي: يريد أن الصلاة التي جاء لها وحصر وقتها، وصلها الناس دونه لم يصل قبلها شيئاً، فيحتمل أن يريد لضيق الوقت، ويحتمل أن يفعل ذلك مع سعة. قال أبو عمر في "الاستدكار": "قد ذهب إليه جماعة من أهل العلم قديماً وحديثاً، ورخص آخرون في الركوع قبل المكتوبة إذا كان وقت يجوز فيه الصلاة الباقية، وكان فيه سعة ركعوا ركعتين تحية المسجد، ثم أقاموا الصلاة وصلوا، وكل ذلك مباح حسن إذا كان وقت تلك الصلاة واسعاً، قال مالك: من أتى مسجداً قد صلى فيه، فلا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة إذا كان في سعة من الوقت، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وكذلك قال الشافعي وداود بن علي.

وهو إلخ: أي الرجل "يصلي، فسلم" بفتح السين على بناء الفاعل، والصمير إلى ابن عمر ﷺ "عليه" أي على المصلي، "فرد الرجل" المصلي "كلاماً" يعني أجاب السلام كلاماً، "فرجع إليه عبد الله بن عمر، فقال له، إذا سلم" بضم السين على بناء المجهول "على أحدكم، وهو يصلي" قال أبو عمر في "الاستدكار": "أجمع العلماء على أنه ليس بواجب ولا بسنة أن يسلم على المصلي، واحتلفوا هل يجوز أم لا؟ فذهب بعضهم لا يجوز؛ لحديث ابن مسعود؛ إذ سلم على النبي ﷺ، وهو يصلي، فلم يرد عليه، فلما سلم قال: **إن في الصلاة لشعلاً**، وقال آخرون جازئ؛ لحديث صهيب قال: "كنت مع النبي ﷺ في مسجد بني عمرو بن عوف، والأنصار يدخلون، وهو يصلي، فيسلمون عليه، فيرد عليهم إشارة بيده"، وتأوله بعضهم بأن إشارته ﷺ كانت أن لا تفعلوا، وهذا وإن كان محتملاً، فهو بعيد إلخ، وقال الحنفية بكراهة السلام على المصلي كما صرح به أهل الفروع من ابن عابدين وغيره، قال الحافظ في شرح حديث ابن مسعود: **إن في الصلاة لشعلاً**، وفي هذا الحديث كراهة ابتداء السلام على المصلي؛ لكونه ربما شعل بذلك فكره، واستدعى منه الرد، وهو ممنوع منه، وبذلك قال جابر راوي الحديث، وكرهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب، وقال في "المدونة": لا يكره، وبه قال أحمد والجمهور. قلت: لكن أخرج أبو داود عن الإمام أحمد في شرح قوله ﷺ: **لا عز في صلاة ولا تسبى** قال أحمد: يعني فيما أرى أن لا تسبى، ولا يسبى عليك، وهذا نص منه ﷺ في منع السلام على المصلي، وما قال الحافظ به قال أحمد والجمهور، مشكل أيضاً؛ لما قد علمت أنه يكره عند الحنفية قولاً واحداً، ومنعه الإمام أحمد أيضاً، وقولان للإمام مالك، وحكى ابن رسلان مذهب الشافعي: أنه لا يسلم عليه، فليت شعري من بقي في الجمهور.

فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ الرَّجُلُ كَلَامًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: إِذَا سَلَّمَ عَلَى أَحَدٍ كُمْ، وَهُوَ يُصَلِّي ^{أي على المصلي}، فَلَا يَتَكَلَّمُ وَلْيُشِرْ بِيَدِهِ.

٤٠٨ - عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلَمْ يَذْكُرْهَا

وَلْيَسِرْ بِهِ. أي في رد السلام على المصاهر، وحتم للمع نصاً قال يعني: ثم لأنه احتسبوا في هذا الباب، فقال قوم. يرد سلام بطقاً، وهو المروي عن أبي هريرة، وجابر وحسن وسعيد بن مسيب وإسحاق وقتادة، ومنهم من قال: يستحب رده بالإشارة، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وأبو ثور. وقيل يرد في نفسه، روي ذلك عن أبي حنيفة، وقال قوم. يرد بعد السلام، وهو قول عطاء وشوري والشافعي. وهو مروي عن أبي ذر، وأبي العافية، وبه قال محمد بن الحسن، وقال أبو يوسف. لا يرد إلا في حال ولا بعد الفرج، وقالت صائفة من الطاهرية: إذا كانت الإشارة مفهمة فصحت عنه صلته. فتدبر ما حكى العلامة يعني عن الأئمة الثلاثة من استحباب الرد بالإشارة بخالفه ما قال ابن رشد، ومع ذلك قوم بالقول، وأخروا رد بالإشارة. وهو مذهب مالك والشافعي، ومع آخرون رده بالقول والإشارة، وهو مذهب النعمان. فتدبر: وهذا توجه عندي؛ لما تقدم من أن رسالاً، والمووي من مذهب الشافعي: أن من سلم على المصلي لا يستحق الجواب، ولما تقدم عن 'الروض' في مذهب الحنابلة: أن يرد بعد الصلاة استحباباً إلا أنه يقدم عن 'مدونة' 'ويشير بيده' لكن من رشد مالكي، فتأمل. وأما عندما فقال في 'الدائع': لا يسعى بمرحله أن يسلم على المصلي، ولا يسمي أن يرد سلامه بالإشارة ولا غير ذلك، أما سلام؛ لأنه يشعل قلب المصلي عن صلته، فيصير ما عاينه عن الخير، وأنه مدموم، وأما رد السلام بالقول أو الإشارة؛ لأن رد سلام من حمة كلام الله. ما روي من حديث عبد الله بن مسعود، وفيه: أنه لا يجوز الرد بالإشارة؛ لأن عبد الله قال: 'قسمت عليه، فم يرد، فيتناول جميع أنواع الرد، ولأن في الإشارة ترك سعة اليد، وهي الكف؛ بقوله: 'لا يرد إلا باليد' غير أنه إذا رد بالقول فسدت صلته؛ لأنه كلام، ولو رد بالإشارة لا تفسد؛ لأن ترك التسليم لا يفسد الصلاة، ولكن يوجب الكراهة.

٤٠٩ - عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ هَكَذَا فِي رِوَاةٍ مَوْضِعاً مَوْفُوقاً، وَحَتَفَ فِي رَفْعِهِ، وَوَسَمَ وَقَعَهُ، فَهُوَ فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا يَدْرِكُ بِالْقِيَاسِ، وَسَطُ الْخَافِضِ فِي 'الدَّرَايَةِ' فِي أَقْوَامٍ مِنْ أَكْثَرِ رَفْعِهِ، مِنْ سَبِي صَلَاةٍ مِنَ الْقِسْمَاتِ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا' أَيِ الْفَائِتَةِ 'إِلَّا وَهُوَ بِصَلَاةٍ' مَعَ 'إِمَامٍ' صَلَاةٍ أُخْرَى، فَلَا يَقْضِي صَلَاتَهُ هَذِهِ، بَلْ يَتِمُّهَا مَعَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهَا بِقَوْتِ قَضِيَةِ الْجَمَاعَةِ وَلَا يَصِلُ عَمَلُهُ. فَيُؤَدِّي سَمَ 'إِمَامٍ' وَسَمَ هَذِهِ مَعَهُ، 'فَيُصِلُ ثَلَاثَ صَلَاةٍ الَّتِي نَسِيَ' وَهَذَا الْأَمْرُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصِلُ بَعْدَهَا' أَيِ بَعْدَ ثَلَاثِ صَلَاةٍ الْفَائِتَةِ بَعْدَ صَلَاةٍ 'لِأُخْرَى' لِنِي صَلَاةً مَعَ الْإِمَامِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَعْتَدُ بِصَلَاتِهِ ثَلَاثَ، وَيَقْضِي الْفَائِتَ خَاصَّةً، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَرَاتِعَاتِ التَّرْتِيبِ فِي الصَّلَاةِ، قَالَهُ الْبَاجِي.

إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلْيُصَلِّ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ بَعْدَهَا الْآخَرَى.
 ٤٠٩ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ
 ابْنِ حَبَّانَ، أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ أَصَلِّي، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مُسْنِدٌ ظَهَرَهُ إِلَى جِدَارِ الْقِبْلَةِ،
 فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلَاتِي انْصَرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ قِبَلِ شِقِّي الْأَيْسَرِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا
 مَنَعَكَ أَنْ تَنْصَرِفَ عَنْ يَمِينِكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ، فَأَنْصَرَفْتُ إِلَيْكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ:
 فَإِنَّكَ قَدْ أَصَبْتَ، إِنْ قَائِلًا يَقُولُ: انْصَرِفْ عَنْ يَمِينِكَ، فَإِذَا كُنْتَ تُصَلِّي فَأَنْصَرِفْ

فما قصب الخ أي أتممت صلاتي، "انصرفت إليه" أي إلى ابن عمر "من قبل" بكسر قاف ففتح موحدة أي
 من جهة "شقي الأيسر" عني منه أن ابن عمر لم يكن في مواجهته، بل كان في الجانب الأيسر، "فقال عبد
 الله بن عمر" احتشاراً لحاله وحوفاً منه أنه يرى الانصراف يساراً أحق، كما أن بعضهم يرى الانصراف إلى
 اليمين، "ما منعك أن تنصرف عن" الصلاة إلى "يمينك، قال" واسع: "فقلت": ما قصدت الانصراف إلى اليسار
 خاصة، بل "رأيتك" حالاً على يساري، "فانصرفت إليك"، فقال عبد الله بن عمر: "فإنك قد أصبت" حيث
 رأيت الانصراف إلى كلا الجهتين جائزاً، ثم أراد ابن عمر أن يسهه على ما قال بعضهم: من الانصراف إلى
 اليمين خاصة؛ لكلاً يحتج به أحد بعد ذلك، فقال: "إن قائلًا" يعني بعضهم "يقول: انصرف" بصيغة الأمر "عن
 يمينك" وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" بسنده عن الحسن: أنه كان يستحب أن يصرف الرجل من صلاته عن
 يمينه، قلت: ولا بعد في أن بعضهم كان يوجهه، فحق الإنكار عليه، ولما لم يصب هذا القائل رد عليه ابن عمر

فانصرف عن صلاتك "حيث شئت" أحمله أولاً، ثم فصله، فقال: "إن شئت عن يمينك، وإن شئت عن يسارك"
 قال أبو عمر: وأما انصراف المصلي، فالسنة أن يصرف كيف يشاء، وأكثر العلماء على أنه لا فضل في
 الانصراف عن اليمين، وأنه كالانصراف إلى الشمال سواء، ثم ذكر مؤيداته مرفوعاً وموقوفاً، قلت: واتفقت
 فقهاء الأمصار على أنه يستحب للإمام الانحراف عن جهة القبلة، وصرح به أهل الفروع من الأئمة، وورد في
 ذلك روايات كثيرة، منها: روايات الانصراف عن اليمين والشمال. ومنها: روايات استقبال المأمومين إذا قضى
 الصلاة وغير ذلك، والطرق في تلك الروايات شهيرة في الصحاح والحسان، واحتلف شراح الحديث ومشايخ
 الدرس في محامل تلك الروايات، فسمهم من حمل الروايات على التوسع، فقالوا: يتحرم المصلي كيفما يجلس
 منحرفاً إلى الجهتين أو إلى القوم، وهو مختار مشايخي، ومختار "الذخيرة" كما تقدم عن العيني. وفي "البحر": إن
 كان إماماً، وكانت صلاة يتنفل بعدها، فإنه يقوم، ويتحول عن مكانه، والجلوس مستقبلاً بدعة، وإن كان لا يتنفل
 بعدها يقعد مكانه، وإن شاء انحرف يميناً أو شمالاً، وإن شاء استقبلهم بوجهه، إلا أن يكون محدثاً مصلي الخ، =

حَيْثُ شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ عَنْ يَمِينِكَ، وَإِنْ شِئْتَ عَنْ يَسَارِكَ.

= وقال في 'الدائع': إذا فرغ الإمام من الصلاة، فلا يجوز إما أن كانت صلاة لا تصلي بعدها سنة، أو كانت صلاة تصلي بعدها سنة، فإن كانت صلاة لا تصلي بعدها سنة كالصلاة والعصر، فإن شاء قام، وإن شاء قعد في مكانه يشتغل بالدعاء، إلا أنه يكره أن يركع على هيئة مستقل القصة؛ لرواية عائشة: "أن النبي ﷺ لا يركع في مكانه إلا مقدار أن يقول: اللهم أنت السلام، الحديث، وروي: جنوس الإمام في صلاة بعد الفرع مستقل القصة بدعة، ولأن مكثه يومه الداخل أنه في الصلاة، فكان المكث تعريضاً لفساد اقتداء غيره به، فلا يركع، ولكنه يستقل يقوم بوجهه إن شاء إن لم يكن خدائه أحد يصلي؛ ما روي أنه ﷺ إذا صلى الفجر استقل بوجهه أصحابه، وقال: هي من أحوالهم... وإن شاء غرّب، لأن بالانحراف يروى الاشتباه كما يروى بالاستقلال، وهو محير إن شاء انحراف بجملة أو يسرة، هو الصحيح؛ لأن المقصود من الانحراف رواي الاشتباه، وقال ابن القيم: "وكان ﷺ إذا سلم استعصر ثلاثاً، وقال: اللهم أنت السلام، الحديث، ولم يركع مستقلاً القصة إلا مقدار ما يقول ذلك، بل يسرع الانتقال إلى المأمومين، وكان يفعل عن يمينه وعن يساره، ولا يختص ناحية منهم دون ناحية. وفي العيني عن "التوضيح": إذا أراد الإمام أن ينتقل في الخراب، ويقبل على الناس للدعاء، جاز أن ينتقل كيف شاء، الأفضل أن يجعل يمينه إليهم، ويساره إلى الخراب، وقيل: عكسه، وبه قال أبو حنيفة، وإليه يشير تويب ابن تيمية في "المنتقى"؛ إذ يوجب أولاً الانحراف والاستقلال، ثم يوجب حوار الانحراف يميناً وشمالاً، ومنهم من فرق بين محامل الروايات بأن حملوا روايات الانصراف على الذهاب إلى البيت، وقالوا: سنة جنوس استقلال المأمومين، أو الانصراف إلى موضع الحاجة بجملة أو يسرة، وهو مختار بعض مشايخ المدارس، وإليه يظهر ميل القسطلاني؛ إذ شرح تويب الحارثي: باب الاعتال - أي لاستقلال المأمومين - والانصراف - أي الحاجة عن اليمين والشمال - والظاهر أنه أحده عن كلام ابن سنان كما حكى عنه الحافظ؛ إذ قال: جمع أي الحارثي في الترجمة بين الاعتال والانصراف؛ للإشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين الماكث في صلاة، إذا اعتال لاستقلال المأمومين، وبين المتوجه حاجته إذا انصرف إليها ومنهم من أول حديث سمره: "إذا صلى صلاة أقبل عليها بوجهه" إلى حديث الرء سقط: "أحسب أن تكون عن يمينه، فيقبل عليها بوجهه"، قال الشوكاني: يمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقل جميع المؤمنين، وتارة يستقل أهل الميمنة، أو يجعل حديث الرء مفسراً حديث سمره، فيكون المراد أقبل عليها أي على بعضا، أو أنه كان يصلي في الميمنة، فقال ذلك ناغته من يصلي في جهة اليمين والأوجه عندي كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب: أن الانصراف هو التحول عن الصلاة لا يختص بالجلوس مسجداً، ولا بالذهاب إلى موضع الحاجة، بل هو أعم منهما، وكان من عادته الشريفة ﷺ انحراف، فإن كان إذ ذلك شيء يتعلق بالكلام مع القوم كما في صلاة الصبح؛ إذ يسأل عنهم الرؤيا، وكما في صبيحة الحديبية، إذ أحبرهم ما قال ربنا سبحانه وتقدس. أصبح مؤمن به وكافر، وإليه يشير كلام الحافظ المتقدم، =

٤١٠ - **مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ يَرِ بِهِ**
بَأْسًا، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَصْلِي فِي عَطَنِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ:
لَا وَلَكِنْ صَلِّ فِي مَرَاكِحِ الْغَنَمِ.

= إذ قال: فعلى هذا يختص عن كان في مثل حاله **عنه** من قصد التعليم والموعظة، وإليه أشار تبويب البيهقي؛ إذ قال الإمام: يقبل على الناس بوجهه إذا سلم، فيحدثهم في العلم وفيما يكون حياً، وإن لم يكن هناك شيء يتعلق بالقوم ينحرف يميناً وشمالاً، أعم من أن يجلس محرفاً أو يذهب إلى موضع حاجته، ولا شك في أن روايات الانصراف تتناول الخاليين معاً، وبعضها يختص بخال دون حال؛ فإن رواية البراء المذكورة ليس فيها إلا الجلوس منحرفاً إلى اليمين.

أصلي إخ: بالهمزتين في أكثر السج، الأولى استهامية، وفي بعض السج تحذف حرف الاستهامة، "عطن الإبل" قال في "الاستدكار": عطى الإبل بروكها عند سقيها؛ لأنها في سقيتها لها شربتان، ترد الماء فيها مرتين، فموضع بروكها بين الشرتين هو عطشها لا موضع مبيتها، وموضع مبيتها مراحها كما مراح الغنم موضع مقبيلها، وموضع مبيتها. وقال المحدث: العطش محركة وص الإبل، وميركها حول خوص، ومريض الغنم حول الماء جمعه أعطان، كالمعطن جمعه معاطن. وقال القاري: جمع عطش، وهو ميرك الإبل حول الماء، قاله الطيبي. وقال ابن عبد الملك: جمع معطن بكسر الصاد، وهو الموضع الذي ترك فيه إبل عند ارجوع عن الماء، ويستعمل في الموضع الذي تكون فيه الإبل بالليل أيضاً، ويؤيده حديث مسلم: "نهي عن الصلاة في مراك الإبل إخ". فقال عبد الله بن عمرو: لا "أي لا تصل فيها، قل الحاجي: لا خلاف بين العلماء في كراهية الصلاة في عطش الإبل. قلت: وكذلك عند الحنفية كما صرح به ابن عابدين وغيره، وسيأتي الخلاف في أنه هل يصح الصلاة أم لا؟ "ولكن صل" بصيغة الأمر "في مراح الغنم" بضم الميم: مجتمعها في آخر النهار، وموضع مبيتها، راد عمرو حكم مراح الغنم مع أنه لم يكن في السؤال كيفية على الفرق بينهما، قال في "الاستدكار": تنازع العلماء في المعنى الذي ورد له هذا الحديث من الفرق بينهما، فقال بعضهم: كان يستتر بها عند الحلاء، وقال آخرون: إنما لا تستقر في عطشها، ولها إلى الماء بروع، فرمما قطعت على المصلي صلاته، وهجمت عليه، واعتلوا بما في بعض الأحاديث، وإنما جن خلقت من الشياطين أو خلقه الشياطين وغير ذلك من الروايات، والرقاقي ضعف الأول ورجح الثاني، قال الحاجي: فعلى الأول تجوز الصلاة إذا أمت السجاسة بسط ثوب أو تيقظ طهارة، وقال بعضهم: لأنها خلقت من الشياطين كما ورد، وعلى هذا فيمنع الصلاة بكل وجه، قد روى ابن القاسم عن مالك: لا يصلي فيها وإن لم يعد غيرها وإن بسط ثوباً، وقال بعضهم: إن المنع من ذلك أن يفارها جباية، فيجمع إتمام صلاته، فعلى هذا لا يصلي فيها ما دامت فيها، وإن تيقنت الطهارة، ويصلي بعد أن تروى عنها، وقال قوم: المنع لثقل رائحتها، =

٤١١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: مَا صَلَاةٌ يُجْلَسُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا؟ ثُمَّ قَالَ سَعِيدٌ: هِيَ الْمَغْرِبُ إِذَا فَاتَتْكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ سُنَّةُ الصَّلَاةِ كُلُّهَا.

- والصلاة سنت لها البطافة وتطبيب المساجد بسببها، وبسط العلامة العيني الكلام على ألفاظ الروايات في الباب وطرقها، ثم قال: فهذا يدل على أن الإبل حلفت من الحن على الصحيح من الأقوال، وعن هذا قال يحيى بن آدم: جاء النبي من قبل أن الإبل يخاف وثوبها، ألا ترى أنه يقول: إنها حن ومن حن حلفت؟ واستصوب هذا أيضاً القاضي عياض.

أنه **في ما** الخ استهامة بمعنى أي "صلاة يجلس" بباء المحول "في كل ركعة منها" قاله على وجه الاحتار لأصحابه وتدريبهم في المسائل، وهذا باب من أبواب آداب العالم والمتعلم، وبوب البخاري في صحيحه طرح الإمام مسألة على أصحابه؛ ليختار ما عندهم من العلم، وأورد فيه حديث بن عمر **قال النبي** **سبحان الله** **والله** **أعظم** **الحديث**. "ثم قال سعيد بن جهم: إن ما يجب لأصحابه: إنها هي المغرب إذا فاتت منها ركعة فيجلس في كل ركعة منها، ولا خلاف بين العلماء في ذلك، قاله ابن عبد البر والزرقلاني، وراد: وكذلك إذا فاتت منها الركعتان، وأدركت مع الإمام ركعة واحدة فقط عند جمهور العلماء. وكذلك **سبحان الله** **والله** **أعظم** **الحديث** يشكل هذه العبارة جداً؛ لأن الصلاة الرباعية لا يجلس في كل ركعة منها بقوت ركعة منها، واحتج السج في ذكر هذه العبارة، ففي السج اهتدية ذكرت قبل ذلك، قال مالك: وكذلك الخ، فعلم أن ذلك من كلام الإمام مالك، وليست لفظة: "قال مالك" في السج المصرية، بل هي مذكورة في دليل أثر ابن المسيب، واحتج شراح "الموطأ" أيضاً، فجعلها ابن عبد البر في "الاستدكار" قول سعيد بن المسيب، وتعه الزرقاني، فقالا: أما قول سعيد: "وكذلك سنة الصلاة كلها" إما أراد أن سنة الصلاة كلها إذا فاتت منها ركعة أن تقعد إذا قضاها؛ لأنها آخر صلاته الخ، وهذا شرحه الدجني، إلا أنه جعلها قول مالك، فقال: أما قول مالك: وكذلك سنة الصلاة كلها يعني أن من فاتته من الصلاة أي صلاة كانت ركعة، فإنه يجلس فيها؛ لأنها آخر صلاته ومحل جنوسه لسلامه. فعلى هذه الأقوال كلها يكون التشبيه لمجرد الجلوس في آخر الصلاة، لا في أن يجلس في كل ركعة، وراد ابن عبد البر احتمالاً آخر، فقال: ويحتمل أن يكون أراد بقوله: "وذلك سنة الصلاة كلها" أي سنة صلاة المغرب وحدها الجلوس في كل ركعة منها لمن فاتته منها ركعة أي وأدرك منها ركعة، والله أعلم. والأوجه عندي: أن التشبيه في مجرد الجلوس باتساع الإمام، وإن لم يكن هذا موضع جنوس المأموم، وهذا سنة الصلوات كلها، فمن فاتته ركعة من الرباعية وغيرها، يجلس في ثابئة الإمام اتساعاً، وكذلك من أدرك ركعة من الرباعية وغيرها، يجلس حيث ما يجلس الإمام.

جَامِعُ الصَّلَاةِ

٤١٢ - **مَالِكٌ** عَنْ **عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ**، عَنْ **عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ**، عَنْ **أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ**: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَأَبِي الْعَاصِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا.

وهو الخ الواو حالية 'حامل' مشهور في الروايات تنويه ونصب 'أمامة'، وروى بالإضافة، والمراد الحمل على العنق، ولذا بوب البخاري في صحيحه، وصرح به في رواية 'مسند' من طريق بكير بن الأشج، عن عمرو ابن سليم، ورواه عبد الرزاق عن ماثث بن علف: 'عن عاتقه'، وكذا 'مسند' وغيره من طرق أخرى، ولأحمد من طريق ابن جريح: 'عن رفته' كذا في 'الفتح'، 'أمامة' نصب، 'أميرة'، وخفيف اليمين - بنت أبي العاص القرشية، كانت صغيرة في عهده ﷺ. وتزوجها علي بعد فاضمة بوضعية منها، 'بنت ربيب' بفتح المصاف أو بكسرهما بالاعتبارين في 'أمامة'، والإضافة معنى اللام، فيصح عطف ما سباني من لفظ 'ولأبي العاص'، 'بنت رسول الله ﷺ' وهي أكبر سانه ﷺ. وأول من تروح مهن ولدت، ولرسول الله ﷺ ثلاثون سنة، وشد من قال: لا اعتبار به بأهل لم تكن أكبر سانه، وليس بشيء، إما الاختلاف بين انقاسه وربب أيهما ولد قبل الآخر، تروحها ابن حالتها أبو العاص، 'ولأبي العاص' بالناء في نسخة 'الزرقاني' و'شوير' وغيرها من النسخ المصرية، وبدوها في النسخ الهندية. قال الكرمانى: عطف على ما هو مقدر في المعصوف عليه كما تقدم، وأشار ابن العطار إلى أن حكمة ذلك كون والد أمامة إداك مشركاً، فمست إلى أمها؛ تسيهاً على أن الولد يسب إلى أشرف أبويه ديناً ونسباً، ثم بين أنها بنت أبي العاص؛ تبييناً لحقيقة نسبها.

فإذا سجد وضعها كذا، ماثث، ولمسلم وإسائي وابن حبان بأسانيدهم عن عامر: 'إذا ركع وضعها'، 'وإذا قام' أي عن السجود 'حملها'، ولمسلم: 'فإذا قام أعادها'، ولأبي داود بطريق المقرئ، عن عمرو بن سليم: 'حتى إذا أراد أن يركع أحدها، فوضعها، ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده، وأقام، أحدها فردها مكانها' قال القرطبي: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير طاهراً، قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً أن مثل هذا مكروه، فيكون إما في النافلة وإما مسوحاً، كذا في 'حاشية الزيلعي' على 'الكر'، وقال الحافظ: روى عبد الله بن يوسف عن ماثث: أن الحديث مسووح، وقال ابن عبد البر: لعله مسح بتحريم العمل، وتعقب بأن المسح لا يشت بالاحتمال، ولقصة كانت بعد قوله =

٤١٣ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ،

= لأن ذلك كان قبل الهجرة، وهذه القصة كانت بعد الهجرة فصلاً مدة مديدة، وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه؛ لكونه كان معصوماً من أن يتول، وهو حاملها، ورد بأن الأصل عدم الاحتصاص، وفي "التوشيح" لسيوطي: اختلف في هذا الحديث، فقيل: إنه من الخصائص، وقيل: مسوَّح، وقيل: خاص بالضرورة، وقيل: محمول على قلة العمل، وهو الأصح. وفي "النور المختار": يكره حمل الطفل، وما ورد بسج الحديث: **في صلاة**، قال ابن عابدين: قوله: "حمل الطفل" أي نعيم حاجة، وقوله: "ما ورد" أي في الصحيحين من حديث أمامة، أحيب عنه بأجوبة، منها: ما ذكره اشرح: أنه مسوَّح حديث **في صلاة**، ورد بأن الحديث قبل الهجرة، وقصة أمامة بعد الهجرة، ومنها: ما في 'البدائع': أنه لم يكره منه **في صلاة**؛ لأنه كان محتاجاً إليها؛ لعدم من يحفظها، أو لتشريع بالفعل أن هذا غير مفسد، ومثله أيضاً لا يكره في رماسا لواحد منا فعله عند الحاجة، أما بدونها فمكروه.

يتعاقبون فيكم إلخ [أي تأتي طائفة عقب طائفة] قال الحافظ: أي المنصليين أو مطلق المؤمنين، وصعب العيني الثاني وعين الأول؛ لفظ صلاة الفجر وصلاة لعصر، والمعنى: تأتي عندكم طائفة عقب طائفة، ثم تعود لأولى عقب الثانية، قال ابن عبد البر: وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رحلين، يأتي هذا مرة ويعقبه هذا، ومنه تعقيب الجيوش، "ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" بتشكيل فيهما؛ لإفادة أن الثانية غير الأولى، كما قال **في** قوله تعالى: **مع غنم يشرك** (الشرح ٦) - **عقب** - واحتلف في المراد من الملائكة، فنقل عياض وغيره عن الجمهور أنهم الحفظة، وتردد فيه ابن بريزة، وقال القرطبي: الأظهر عندي أنهم غيرهم. وقواه الحافظ بأنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العدد، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار، وبأنه لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها.

ويجتمعون إلخ. قال الرين بن المير: التعاقب معايير للاجتماع، لكن ذلك منزل على حالين. قال الحافظ: وهو طاهر. ثم قال ابن عبد البر: الأظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة، واللفظ محتمل لجماعة وغيرها. وكذا قال العيني: الطاهر اجتماعهم في الصلاة "في صلاة العصر" قيل: ذكر العصر وهم في الرواية؛ لما ثبت في طرق كثيرة: أن الاجتماع في الفجر من غير ذكر العصر، كما في الصحيحين عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. "وصلاة الفجر" أي الصبح، قال عياض: الحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين لطف من الله تعالى بالعباد؛ لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة، قال الحافظ فيه: إنه رجح أنهم الحفظة، ولا شك إن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات.

إِنَّ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ، فليُصَلِّ لِلنَّاسِ، قَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ، لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، ففعلت حَفْصَةُ، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّكُمْ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ".

= وفي رواية في الصحيح: 'قالت عائشة: إنه رجل رقيق إذا قرأ عنه السكاء'. 'لم يسمع' بضم الياء وبسكان السين من الإسماع 'الناس' بالنصب على المعنوية أي لا يسمعه صوته: 'كثرة السكاء' 'من السكاء' أي لرفقة قلبه، ونقطة 'من' أحقية، 'فمر' من الأمر 'عمر' من الخطاب 'فليصل' بكسر اللام الأولى، وبعد الثانية ياء مفتوحة، وفي رواية: 'لا ياء، وبسكان اللام الأولى، قنت: وأكثر السج على الثاني 'الناس' باللام ولقاء، فقال ﷺ: مروا أبا بكر فليصل للناس' يعني مثل مقالته الأولى.

قالت عائشة لما رأت النبي ﷺ لا يقل قوما، وكان يجمعها على كثرة المراجعة ما في 'مسند'. 'قالت: لقد راجعت رسول الله ﷺ في ذلك، وما حميتي على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في فني أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً، وإلا لي كنت أرى أنه لم يقو مقامه أحد إلا تشاء الناس به، فأردت أن يعد ذلك رسول الله ﷺ عن أبي بكر ﷺ، "فقلت حَفْصَةُ بنت عمر رويحي ﷺ: "قولي له ﷺ: إن أباك إذا قام مقامك لم يسمع الناس" قراءته 'من' السكاء كما تقدم، 'فمر عمر فليصل' يسكون اللام الأولى وحذف الياء 'الناس' فصعدت حَفْصَةُ ذلك 'فقال رسول الله ﷺ: 'راد البخاري ... سمع فعل بمعنى اكفني بكسر لاء صواحب' جمع صاحبة على خلاف القياس، ويحتمل أن يراد به ربيحاً فقط، كما يقال: فلان يميل إلى النساء وإن كان مان إلى واحدة، ويحتمل أن يراد به من جمعها ربيحاً كما سباني، يوسف ﷺ قال الخافض: وبحساب وإن كان بصيغة جمع، فأردته وحده، وهي عائشة فقط، كما أن صوحب صيغة جمع، والمراد به ربيحاً فقط، ووجه المناهضة بينهما في ذلك: أن ربيحاً استدعت النسوة وأظهرت هن الإكرام بالصفاء، ومرادها أن بطرد إلى حسن يوسف ويعدرها في محنته، وأن عائشة أظهرت أن صرف الإمامة عن أبيها: كونه لا يسمع القراءة لكائه، ومرادها أن لا تشاء الناس به، كما صرحت هي فيما بعد ذلك، وقيل: إن المراد النسوة الثلاثي أنهن امرأة العرير يظهرن تعييفها، ومقصودهن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن، فحينئذ يكون المشاهدة بينهما وبين حَفْصَةَ وعائشة، وقال العيني: أي مثل صواحبه في التظاهر على ما يردن من كثرة الإحاح فيما يمكن إيه، وذلك لأن عائشة وحَفْصَةَ نالتا في العودة إليه في كونه أسيفاً لا يستطيع ذلك.

فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

٤١٥ - **مسئ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ النَّيَّيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ ابْنِ الْخِيَارِ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَسَارَّهُ، فَلَمْ نَدْرِ مَا سَارَّهُ بِهِ، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلِإِذَا هُوَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُتَنَافِقِينَ،
مالك بن دحيم

فقال حفصة إلح قال الحافظ: وبما قالت حفصة؛ لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعاودة. وكان النبي ﷺ لا يراجع بعد ثلاث، فلما أنكر ﷺ وجدت حفصة في نفسها من ذلك؛ لتكون عائشة هي التي أمرها بذلك، ولعلها تذكرت ما وقع لها معها أيضاً في قصة المعافر، ثم استدلت الصحابة ﷺ بذلك على أنه أذن بالخلافة، ولذا قال عمر . يوم السقيفة للأنصار: أشدكم الله هل تعلمون أنه ﷺ أمر أنا بكر أن يصني بالناس؟ قالوا: نعم، قال: أياكم تطيب نفسه أن يريله عن مقدم أقامه فيه ﷺ قالوا: كسا لا تصيب نفسه بذلك، قال ابن مسعود: فكان رجوع الأنصار لكلام عمر . قال العيني: واستدل بالحديث على أن الأحق بالإمامة هو الأعلم، واحتسب العلماء فيمن أوى بالإمامة، فقالت طائفة: الأفقه، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور، وقال أبو يوسف وأحمد وإسحاق: الأقراء، وهو قول ابن سيرين وبعض الشافعية، ولا شك في اجتماع هذين الوصفين في حق الصديق ﷺ، ثم بسط العيني الكلام على ذلك أشد البسط.

ظهراني الناس إلح هكذا في النسخ الموجودة من الهندية والمصرية والسيوطي والزرقي، إلا في هامش "المنتقى"، ففيها: "بين ظهري الناس"، قال الناجي: قوله: "بين ظهري الناس" هكذا الرواية فيه، والمعروف من كلام العرب بين ظهراي الناس. وقال المحمّد: هو بين ظهريهم وظهرهم ولا تكسر النون، وبين أظهرهم أي وسطهم، ومعظمهم. وفي 'المجمع': بين ظهرايهم - بفتح طاء، وسكون هاء، وفتح نون - أي أقام بينهم على سبيل الاستظهار، والاستناد إليهم. ريدت ألف ونون مفتوحة تأكيداً، أي طهر منهم قدامه، وظهر وراءه، فهو مكفوف من جانبيه، ونجوانه إذا قيل: بين أظهرهم، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً. "إذ جاءه رجل" قال الزرقي: هو عثمان بن مالك، ورد عليه الحافظ في "الفتح"، "فساره" أي تكلم معه ﷺ بالنسر، "فلم يدر" ساء الجھول على ما صطبه الزرقي، وفي النسخ الهندية: "فلم ندر"، بصيغة المتكلم ساء الفاعل، "ما ساره" ﷺ به حتى جهر رسول الله ﷺ، فإذا هو "أي التكلّم بالنسر" يستأذنه ﷺ "في قتل رجل من المنافقين" والفاق: هو إظهار الإيمان وإبطال الكفر.

٤١٦ - **مسند** عَنْ رَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ".

فقَالَ لَهُ الْحُجَّ: أَيُّ لِسَانٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَهَرَ فِي حَوَانِهِ: أَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: "بَلَى" يَشْهَدُ "وَلَكِنْ لَا شَهَادَةَ لَهُ؛ لِأَنَّهَا بِالظَّاهِرِ فَقَطْ لَا بِاعْتِنَاءِ الْحَقِيقَةِ، فَقَالَ: "أَيْسَ يَصَلِّي؟" قَالُوا: رَجُلٌ أَسَارَى. بَلَى" يَصَلِّي. وَلَكِنْ لَا صَلَاةَ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهَا بِالظَّاهِرِ فَقَطْ، فَقَصِدَ إِلَيْهِ سَأُولُهُ الْمَعْنَى الْمُسَبَّحَةَ دَمَهُ مِنْ تَرْتُّبِ بَظْهَارِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَتَأْيِيسِهِ عَنِ الصَّلَاةِ، فَمِمَّا قَالُوا: إِنَّهُ يَبْظُهِرُ الشَّهَادَتَيْنِ وَيَقِيمُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: "أُولَئِكَ الَّذِينَ هَمَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ" وَلَمْ يَنْصُرْ إِلَى قَوْلِهِ: "وَلَا شَهَادَةَ لَهُ وَلَا صَلَاةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ لَا صَرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فِي قَلْبِهِ، قَالَهُ السَّاجِي، فَقَالَ: "أُولَئِكَ الَّذِينَ هَمَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَيُّ عَنْ قَتْلِهِمْ، قَالُوا السَّاجِي: أَيُّ نَعْنَى الْإِيمَانِ، وَإِنْ جَارَ أَنْ يَدْرِمَهُمُ الْقَتْلُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَلْزِمُ سَائِرَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَجُوبِ الْقَضَائِي وَالْحُدُودِ. قَسَتْ: هَذَا عَنِ مَا حَمَّوهُ مِنْ كَوْنِهِ مُسْلِمًا، وَلِذَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ: إِنَّهُ مَالِكٌ مِنْ دَحْشَمٍ، وَلَقَطَ اسْحَارِي فِي قِصَّةِ مَالِكٍ. "فَقَالَ عَصَمُهُمْ، ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا حِلَّ لِمَنْ دَانَ دِينَهُ

وثناء الخ قال المجدد: لوث محرركة الصم، جمعه: وثن وأوثان، وفي "الحمع": الوثن: هو كل ماله جثة معمولة من الجواهر أو الخشب والحجارة، كصورة آدمي، والصمم: الصورة بلا حثة، وقيل: هما سواء، وقد يطلق الوثن على غير الصورة، ومنه حديث عدي: "قدمت عليه". وفي عقي صليب من ذهب، فقال: لا تعد من مثل ذلك وقال الرابع: لوث واحد الأوثان، هو حجارة كانت تعد. "يعبد" ساء المجعول أي لا تجعل قري مثله لوث في تعظيم الناس، وعودهم للزيارة بعد المدء، واستقبالهم نحوه في السجود، قاله القاري، قلت: والمراد هو ذلك الأخير؛ لرواية ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تجعل من مثلي صنعة إلا جعلت من مثلي صنعة، حسب ما أخذت، قال اساجي: دعاؤه أن لا يجعل قبره وثناً بعده؛ تواضعاً والتزاماً للعبودية لله تعالى، وإقراراً بالعبودية، وكراهية أن يشركه أحد في عبادته، وعن مالك: أنه كره ذلك أن يذهب في المسجد. "اشتد" استتياف كأنه قيل: لم تدعو هذا الدعاء، فأجاب بقوله: "اشتد غضب الله على قوم" وهو اليهود والبصاري كما سيأتي، أراد بذلك عذاب قوم، "أخذوا قبور آبائهم مساجد"، وفي المتفق عليه: =

٤١٧ - **مالک** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عَتَبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ، وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالْمَطَرُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ!

[illegible]

وهو أعمى **الح**: أي حين لقيه محمود، وسمع منه الحديث، لا حين سؤاله النبي **ص**، بل كان إذ ذاك قريب العمى، كما بسطه الرقابي تبعاً للحافظ، وذكر الروايات المختلفة في ذلك، وفيه حجة حوار إمامة الأعمى، قال ابن حجر: لا نزاع فيه، إنما النزاع في أنه أوى من البصر أو عكسه، قال في "البدائع": من يصلح للإمامة في الحملة كل عاقل مسلم، حتى تغور إمامة العدد والأعرابي والأعمى وولد الربا، "وأنه قال" يوم الجمعة، كما في رواية الطبراني، وفيه: "أنه أتاه يوم السبت" قاله الحافظ؛ "لرسول الله **ص**" ظاهره مشافهة، وهو ظاهر رواية الليث: "أنه أتى رسول الله **ص**"، وفي رواية لمسلم: "أنه بعث إلى النبي **ص**"، فيحتمل أنه نسب إتيان رسوله إلى نفسه محاراً، والأوجه: أنه أتاه مرة، وبعث إليه أخرى، إما متفاصلاً وإما مذكراً، "إنما تكون" مواع له عن الحضور في المسجد الذي يوم فيه، وعن شهود صلاة الجماعة، ثم ذكر أربعة مواع، وإن كفى كل واحد منها في عدد ترك الجماعة ليبيى كثرة مواعه، فقال: "الطلمة والمطر والسيب" يعني سبل الماء في الوادي، وفي رواية الليث: "وأنا أصلي لقومي، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم، ثم أستطع أن آتي مسجدهم، فأصلي بهم"، "وأنا رحل ضريز البصر" أي ناقصه، فإذا عمي أطلق عليه صريز من غير تقييد، قاله أبو عمر، وفيه إخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة، وليس يكون من الشكوى.

فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، قَالَ: فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

مكانا إلخ بالنصب على إصرافية أو على برع الخافض أي في مكان "اتخذ" بالحرم في حواري الأمر، وبالرفع، واحسنة في محل نصب صفة "مكانا" أو مستأفة لا محل لها "مصلى" تميم موضعاً للصلاة، وفيه التبرك تمصلي الصالحين ومساجد الفاضلين، وكان ابن عمر يتحرى مواضع صلاته، وفيه أيضاً حوار اتخاذ موضع معين للصلاة، ولا يخالفه ما أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن شبل مرفوعاً: **هذه هي الصلاة**، **مسجد**، لأن النهي يختص بما يؤدي إلى الرياء والسمعة، كما حرمه العبي، أو يحثه بالخشوع، كما في **اسحر**؛ إذ قال: ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه؛ لأنه يخل بالخشوع، أو شراد بالنهي إيطان المسجد؛ فإن المساجد لم تكن للإيطان كما حكاه ابن رسلان، أو هو مخصوص بالمسجد؛ فلا يراحم من سبقه؛ فإن منى مناخ من سبق، كما اختاره في "البدل"، وهو الأوجه عندي، وقيل: غير ذلك، ويؤيده حديث باب أمره **ﷺ** أن يبني المساجد في الدور.

قال فجاءه إلخ أي بيته رسول الله ﷺ، ومعه أبو بكر وعمر وغيرهم من أصحابه، كما في الروايات التي ذكرها الخافض، وفيه أنه من دعا من الصلحاء إلى شيء يترك به منه، فنه أن يجيب إليه إذا أمن العجب، **أفقال**: أين تحب أن أصلي من بيتك، فأشار عتبات له "إلى مكان معين من البيت" أي إلى موضع يحب أن يتحده مصلي، وفي رواية الليث: فهم يخلص حين دخل البيت، ثم قال: أين تحب أن أصلي من بيتك، فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام، ففكر، وهذا خلاف ما وقع منه في بيت ميكة: **أجلس فأكل، ثم صلى؛ لأنه هناك** دعي إلى صعام، فبدأ به، وهما دعي إلى الصلاة، فبدأ بها، فصلى فيه رسول الله ﷺ، وفي رواية الليث: **فقام، ففكر، فقمنا، فصفنا، فصلى ركعتين، ثم سلم؛ وفيه حجة للجمهور في إمامة الرائر، وقال إسحاق: لا يصلي أحد بصاحب المنزل وإن أدن صاحب المنزل؛ أخذت أبي عطية، قال: كان ماثب بن حويرث يأتيها إلى مصلانا هذا، فأقيمت الصلاة، فقدا به: تقدم، فصفه، فقال لنا: قدموا رجلاً منكم يصلي بكم، وسأحدثكم لما لا أصلي بكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من صلى معكم في صلاة، فليكن منكم رجلان؛ لا خلاف بين العلماء أن صاحب الدار أولى من الرائر، وقال ابن بطال: لا أحد فيه خلافاً، وجمع بينه وبين حديث عتبات أنه محمود على الأذن، وحدث على غيره، وفي الحديث أيضاً أن العمي من الأعداء المبيحة لترك الجماعة، وقد قرره النبي ﷺ ويخالفه حديث ابن مسعود مكنوم في "مسند" و"أبي داود" وغيرهما: أنه سأل النبي ﷺ: بني رجل ضرير البصر شاسع الدار، وفي قاعده لا يلازمي، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: **من سمع منك صلاة، قال: نعم، قال: لا أحد لك رخصة، قال في "البدل": الحديث يعارض قوله تعالى: هَلْ يَسْمَعُ عَلَى الْأَعْفَى خَرَجَ (النور: ٦١)، وقوله تعالى: هَلْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ فِي صَلَاتِهِمْ (الحج: ٧٨)، وأيضاً أجمع المسموعون على أن المعبود لا يجب عليه حضور المسجد، وأحيب: بأن قوله: لا أحد لك رخصة، أي في إحراز الفضيلة، ويمكن أن يكون هذا في بدء الإسلام، أو يكون خاصة به؛ فإنها واقعة عين، فلا تعم.****

فَقَالَ: "أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ" فَأَشَارَ لَهُ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤١٨ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى.

٤١٩ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ **رَضِيَ** عَنْهُمَا كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.

أَنَّهُ رَأَى **إِلْح** أَي عَبْدَ اللَّهِ ﷺ "رَأَى" أَبْصَرَ "رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى. قَالَ الْعِيبِيُّ: 'مُسْتَلْقِيًا' حَالًا، وَكَذَلِكَ 'وَاضِعًا' كِلَاهُمَا مِنْ 'رَسُولِ اللَّهِ ﷺ'، وَهُمَا حَالَانِ مُتَرَادِفَتَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ 'وَاضِعًا' حَالًا مِنَ الصَّمِيرِ الَّذِي فِي 'مُسْتَلْقِيًا'، فَعَنَى هَذَا يَكُونُ الْخِلَافُ مُتَدَحِّثِينَ، وَخُتِلَفَ الرِّوَايَاتُ فِي وَضْعِ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مُسْتَلْقِيًا، فَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى الْخَوَارِ، وَقَدْ أُحْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ أَنْ يَضَعَ الرَّجْلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، وَهُوَ مُسْتَلْقٍ، وَلَأَحْلَ ذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَدَهَبَ ابْنُ سِيرِينَ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَظَّافٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِلَى أَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَضَعَ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَخَالِفَهُمْ آخَرُونَ، فَقَالُوا: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَكِيمِ، وَيُرْوَى عَنْ أُسَامَةَ بْنِ رِيْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِيهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبْنُ مَالِكٍ **رَضِيَ** عَنْهُمْ. وَقَدْ حَكَى الْعِيبِيُّ الْأَثَارَ عَنْ هَؤُلَاءِ بِرَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِلَيْهِ مَا مِنَ الْخَطَاطِيِّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَالَ: الْبُيْهَقِيُّ الْوَارِدُ عَنْ ذَنْكٍ مَسْجُوحٌ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ عَمَّةَ النَّبِيِّ بَدُو الْعَوْرَةِ؛ فَإِنَّ الْإِزَارَ رَمَا صَاقَ، فَإِذَا شَالَ لَابِسَهُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ فَوْقَ الْأُخْرَى، بَقِيَتْ هُنَاكَ فَرْجَةٌ تَطْلُغُ مِنْهَا عَوْرَتُهُ، قَالَ الْخَافِظُ: وَالثَّانِي أَوَّلَى مِنْ ادِّعَاءِ نَسْحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَمَنْ حَرَّمَ بِهِ الْبُيْهَقِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَجَرَّمَ ابْنُ بَظَالٍ وَمَنْ تَعَبَهُ: أَنَّهُ مَسْجُوحٌ. وَيُقَالُ: يَخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّارِعُ فَعَلَ ذَلِكَ لِنُصْرَةٍ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ مَحْضَرِ جَمَاعَةٍ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَامِعِ كَانَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ مِنَ التَّرْبَعِ وَالْإِحْتِبَاءِ وَجُلُوسَاتِ الْوَقَارِ وَالتَّوَضُّعِ، قَالَهُ الْعِيبِيُّ، وَمَا الْمَارَرِيُّ إِلَى أَنَّ الْجَوَارِ مَحْضُورٌ لَهُ **رَضِيَ** عَنْهُ، لَكِنْ أَشْكَلُ بَعْدَ سِيَاقِي عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ **رَضِيَ** عَنْهُمَا.

كَانَ يَفْعَلَانِ ذَلِكَ قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَرْدَفَ الْمَرْفُوعَ بِفَعْلِهِمَا، كَأَنَّهُ دَهَبَ إِلَى أَنَّ هُمَا مَسْجُوحٌ، فَاسْتَدَلَّ عَلَى نَسْحِهِ بِفَعْلِهِمَا، وَأَقْلَّ أَحْوَالِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَارِضَةِ: أَنْ تَسْقُطَ وَيَرْجِعَ إِلَى الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ الْإِنَابَةُ، حَتَّى يَرُدَّ مَعَ بَدِيلٍ لَا مَعَارِصَ لَهُ. قَالَ الزَّرْقَانِيُّ: وَلَا يَتَعَيَّنُ مَا قَالُ، بَلْ يَجُوزُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّزْيِيدِ أَوْ حَيْثُ حَشِيَ ظُهُورُ الْعَوْرَةِ، فَبُيْهَقَ كَانَ لِلتَّحْرِيمِ، أَوْ مُطَقَّأً لَمْ يَفْعَلْهُ الْخَبِيثَانِ، وَرَادَ الْحَمِيدِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: "أَنَا بَكَرُ الصَّدِيقِ **رَضِيَ** عَنْهُمَا" **إِلْح**، =

٤٢٠- **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ لِلنَّاسِ: إِنَّكَ فِي زَمَانٍ كَثِيرٍ فَقَهَاؤُهُ قَلِيلٌ قُرْأُوهُ، تُحْفَظُ فِيهِ حُدُودُ الْقُرْآنِ، وَتُضَيِّعُ حُرُوفُهُ،

= وسط العلامة الطحاوي الكلام في ذلك، وذكر أولاً حديث جابر خمسة أوجه أو ستة، ثم ذكر الروايات ولاحظ الدابة على الحوار، ثم قال: قد جاء ما ذكرنا في الفصل الثاني من إباحتها باستعمال رسول الله ﷺ، فاحتمل أن يكون أحد الأمرين قد سح، فلما وجدنا أن بكر وعمر وعثمان وهم الخلفاء الراشدون المهديون على قريش من رسول الله ﷺ وعندهم بأمره قد فعلوا ذلك بعده نخصرة أصحابه جميعاً، وفيهم الذي حدثنا بالحديث الأول، فله يكر على ذلك أحد منهم، ثم فعله ابن مسعود وابن عمر وأسامة بن زيد وأبى بن مالك، فله يكر عليهم مكر، ثبت بذلك أن هذا هو ما عني به العلم من هذين الحريين المرفوعين، وبطل بذلك ما حالفه.

في زمان كثير إلخ بالخر صفة جرت على غير من هي به، والرفع حبراً لقوله: 'فقهاؤه' المستصون للأحكام من القرآن، كما هو المعروف من حال الصحابة، 'قبل' بالرفع والخر، كما تقدم، 'قراؤه' الذين يقرؤون بدون معرفة المعنى؛ فإن الصحابة كانوا يقرؤون القرآن بالتدبر والفقه، ولذا يقدم في الإمامة أقرؤهم؛ لأنه يكون أفقهم، وليس المعنى أن لقراء كانوا، إذ ذاك قليل؛ لنداه السطال، 'تحفظ فيه' أي في هذا الزمان حدود القرآن الحد: أحاط به لشبكي الذي يجمع احتلاط أحدهما بالآخر، يقال: حدث كذا: جعلت له حداً يميز، وحد الشيء الوصف المحيط بمعناه المميز عن غيره، قال تعالى: **لَا تَجْعَلْ لِنَفْسٍ مِنْكُمْ** (نساء ٩٧)، أي: أحكامه، وقيل: حقائق معانيه، قاله الراغب، وقد ورد عن أبي هريرة مرفوعاً: **لَا تَجْعَلْ لِنَفْسٍ مِنْكُمْ**، وعرائه: فرائضه وحدوده، قال إقاري: المراد بالفرائض: المأمورات، وبالحدود: المنهيات، أو الفرائض المبرأة والأحكام الشرعية، أو مطلق الفرائض القرآنية، وما يطلق عليه من الحدود أعني: الدقائق والرموز العرفانية. 'وتضيع حروفه' قال الرقائي تبعاً لساحي: لا يجوز حممه على صاهره؛ لأن ترك الحروف لا يحو من أن يريد به من نحو ألف ولام أو يريد لغاته، وفي تضيع أحد الأمرين مع من حفظه، ولم يرد أن فصلاء الصحابة يضيعون حروفه؛ إذ لو صيغوها لم يصل أحد إلى معرفة حدوده؛ إذ لا يعرف ما تضمن من الأحكام إلا من قرأ الحروف وعرف معانيها إلخ، وحمله على مقصري هذا الزمان من المنافقين وغيرهم بأنهم لا يقرؤون، وإن التزموا أحكامه خوفاً من الصحابة الفضلاء، والأوجه عندي: أن الحديث عام لا يختص بالمنافقين وغيرهم، ولا بعد في ذلك؛ فإن القراء في الصدر الأول كانوا في وسع من لقراءة سبعة أحرف، ولذا اختصوا في مواضع، ولا يكر ذلك أحد، وليس معناه: أنه لم يكن محافظاً على حروفه أحد، بل الحكم باعتبار الأكثر، فهم لذلك التوسع كانوا إلى محافظة الفقه أشد اهتماماً من محافظة الحروف والإصهار والإحفاء وغير ذلك، وقريب منه ما قاله السيوطي: المحافظون على حدوده أكثر من المحافظين على التوسع في معرفة أنواع القراءات، وقال البوني: فيه أن تعلم حدوده واجب، وحفظ حروفه أي القراءات السبع مستحب.

قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ، كَثِيرٌ مَنْ يُعْطَى، يُطِيلُونَ فِيهِ الصَّلَاةَ، وَيَقْصُرُونَ الْخُطْبَةَ، يُدُونْ أَعْمَالَهُمْ قَبْلَ أَهْوَائِهِمْ، وَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، قَلِيلٌ فَقَهَاؤُهُ، كَثِيرٌ قُرَاؤُهُ،

قليل من يسأل **إخ** الناس المال؛ لكثرة المتعفين، "كثير من يعطي" المال؛ لكثرة المتصدقين، وهذا وصف لأغنياء ذلك الزمان بالصدقة والفضل والمواساة، ووصف لفقرائهم بالصبر وغنى النفس والقناعة، وقيل: أراد من يسأل العلم؛ لأن الناس حينئذ كانوا كلهم فقهاء، "يطيلون فيه الصلاة" فإن أفصل الصلوات طول القنوت، "ويقصرون" بضم أوله وكسر الصاد: من أقصر، ويفتحه وضمها: من قصر، "فيه احصة" قال أبو عمر: كان **يأمر بذلك وبمعناه**، وكان يحطب بكلمات قليلة طيبة، وكره التشدق، والموعوظ إنما يعتبر بما حفظ، وذلك لا يكون إلا مع القلة، وفيه معنى آخر: أن الخطبة وعظ، والصلاة عمل يريد أن عملهم كثير، ووعظهم قليل، قاله الزرقاني، قلت: وقد ورد عند مسلم وغيره: **"أنه لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هو كلمات يسيرات"**، وعن عمار رفعه: **"لا يطيل الموعظة من يوم الجمعة، إنما هو كلمات يسيرات"**، قال الزرقاني: بضم الياء وفتح الاء أي: يقدمون فيه "أعمالهم" الأعمال وإن كان اللفظ واقعاً في أصل كلام العرب على كل عمل من بر وفسق، إلا أن المراد به هنا البر، "قل أهوائهم" يعني إذا عرض لهم عمل بر وهوى بدعوا بعمل البر، وقدموه على ما يهونون، وقال أبو عبد الله: هو مثل قوله تعالى: **"لا تهبط بهم"** (البقرة: ٣٧)، فإذا كانوا في أشغالهم وسمعوا بداء الصلاة، قاموا إليها وتركوا أشغالهم، وفي "المسوى": يعني إذا عرض لهم عمل من أعمال البر وهوى، بدعوا بعمل البر وقدموه على الهوى، ويحتمل أن يكون المراد بالهوى العقيدة المستدعة، والمعنى: يشتغلون بالعمل ولا يشتغلون بمدحلة الرأي في العقائد الحققة؛ لتقضي بهم إلى اختراع العقائد الزائفة، وذكر الداء لمعي المشاكلة بما بعده من قوله: **"يبدون فيه أهوائهم قبل أعمالهم"**.

وسياتي إلخ: بعد ذلك أعنى الناس زمان، قليل فقهاؤه؛ لاشتغالهم بحظوظ أنفسهم عن طلب العلم، وقد ورد مرفوعاً: **"لا ينقص العلم إلا ما ينقص من الناس، وإن غلب على الناس الجهل، حتى لا يبقى من العلم شيء"**، وهذا إخبار منه **بأن** أن قراءة القرآن لا تقل في آخر الزمان؛ لأنه تعالى وعد بحفظه، ولم يرد أن كثرة القراءة عيب في ذلك الزمان، وإنما عابه بقلة الفقهاء، وأن قراءه لا يفقهون، ولا يعملون به، وإنما غايتهم منه تحفظه، وهو نقص وعيب فيهم، "تحفظ فيه" أي في ذلك الزمان "حروف القرآن" بأن يجتهد في إصلاحها كثيراً، حتى يجاوز عن الحد، "وتضيع حدوده" عاب عليهم بأنهم لا يفقهون ولا يعملون به، وإنما عايتهم منه تلاوته فقط، وقد روي مرفوعاً: **"كثرت مدافني مني وفاءه"** "كثير من يسأل"؛ لكثرة الحرص وقلة الصبر والتعفف، "قليل من يعطي" لكثرة شح الأغنياء، فيكثر السائل ويقل المعطي، والعيان في أهل هذا الزمان على صحة الحديث كالأرمان، "يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون الصلاة" يعني أن وعظهم كثير، وعملهم قليل، -

يُحْفَظُ فِيهِ حُرُوفُ الْقُرْآنِ، وَتُضَيِّعُ حُدُودُهُ، كَثِيرٌ مَنْ يَسْأَلُ، قَلِيلٌ مَنْ يُعْطَى، يُطِيلُونَ فِيهِ الْخُطْبَةَ، وَيَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ، يُدُونُ فِيهِ أَهْوَاءَهُمْ قَبْلَ أَعْمَالِهِمْ.

٤٢١ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَوَّلَ مَا يُنْظَرُ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الْعَبْدِ الصَّلَاةَ، فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ نُظِرَ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمَلِهِ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي شَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ.

٤٢٢ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

= وهذا أيضاً مشاهد في رماسا؛ فإنه لا يجدو ليلة من الليالي عن المواعظ وانتقارير عابداً، لكن إذا بودي للصلاة تراههم سكارى وما هم بسكارى، "يدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم" بل صار في رماسا هذا أنه لا يبق إلا لأهواء، وترك الأعمال رأسها، فإلى الله المشتكى، والله المستعان.

أَوَّلُ مَا يُنْظَرُ فِيهِ الْحَجُّ يوم القيامة 'من عمل العبد بعد' الإيمان 'الصلاة' المفروضة؛ لأنها عمدة الإيمان ورأية الإسلام، وقد تقدم عن عمر بن الخطاب: "أن أهم أركان عهدي الصلاة، من حفظها حافظ على دينه" الحديث، وقد روي عن جابر: "بين العبد والكفر ترك الصلاة"، وعن ربيعة: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر"، وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي لا تحصى، وذلك لأن الصلاة أهم العبادات، حتى قال ابن عباس: إذا صاق وقت عرفة، واجتمع فرس وحضور عرفة، قدم الفرس وإن مات الخج، "فإن قنت الصلاة" منه "أي العبد" نظراً بعدها "فيما بقي من عمله، وإن لم تقبل منه لم يصرف في شيء من عمله" وقد روي عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص: "من حافظ على الصلاة كانت له نور وبرهان، ومن لم يحافظ كان مع قارون وهامان"، وقال أبو عمر بعد حديث الباب: هذا لا يكون رأياً، بل توقفاً، وقد روي معناه مرفوعاً من وجوه.

أَحَبُّ الْعَمَلِ يروى: "أحب" اسم "كان" ونصبه جراً، والاسم قوله: "الذي يدوم"، والمراد بالعمل أعم من الأوراد وغيره. 'إلى رسول الله ﷺ'، وفي رواية للصحيحين "أحب الدين إلى الله"، ولا خلاف بينهما، فما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسول الله ﷺ. 'الذي' أي 'عمل الذي' 'يدوم' أي 'يواظب' عليه صاحبه، وإن قل، كما في الصحيحين، لأنه يصل إلى الأكثر من الكثير الذي يفعل مرة أو مرتين ثم يترك، ويترك العزم عليه، على أن العزم على العمل الصالح مما يثاب عليه، وأيضاً أن العمل الذي يدوم عليه هو المشروع، وأن ما توغل فيه يعتف، ثم قطع، فإنه غير مشروع، فإنه الساجي، وقال أبو حنيفة: يدوم العمل القليل المستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص، بخلاف الكثير الشاق حتى يعمو القليل الدائم على الكثير الشاق أصعباً كثيرة

٤٢٣ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلَانِ أَخَوَانِ، فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَذُكِرَتْ فَضِيلَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ ﷺ: "أَلَمْ يَكُنِ الْآخِرُ مُسْلِمًا؟" قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَمَا يُذَرِّيكُم مَّا بَلَغْتُ بِهِ صَلَاتُهُ، إِنَّمَا مِثْلُ الصَّلَاةِ كَمِثْلِ نَهْرٍ عَذِبٍ غَمْرِ بَيَابٍ أَحَدِكُمْ يَفْتَحُهُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا تَرَوْنَ ذَلِكَ يُنْقِي مَنْ دَرَنِيهِ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا بَلَغْتُ بِهِ صَلَاتُهُ".

رحلات أحوان. لم يسميا، 'فهيك' أي مات "أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة، فذكرت فضيلة الأول" أي الذي مات أولاً "عند رسول الله ﷺ" فيه حوار الشاء على الميت والإحار بمقصده، ومنه الحديث: "أنتم شهداء الله في الأرض"، وإنما يحور الشاء ولا يحور عما يصير إليه أمره؛ لأنه أمر معيب عا، ولذا أنكر ﷺ على أم العلاء إذ قالت لعثمان بن مطعون: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك، لقد أكرمك الله، فقال رسول الله ﷺ: ..
 .. الحديث، هذا كله في الميت، أما الحي فإن كان ممن يخاف عليه الفتنة يذكر ما فيه من المحاسن فهو ممنوع؛ لما روي: "أن النبي ﷺ سمع رجلاً يثني على رجل ويطريه في المدح"، فقال: ..
 .. الحديث، وإن لم تخف فلا بأس به؛ لما روي في عدة روايات من مناقب الصحابة في وجوههم سيما الشيعين، "فقال رسول الله ﷺ: ألم يكن 'همرة الاستفهام' 'الآخر' بكسر الخاء أي المتأخر في الوفاة، وفتحها أي الذي تأخرت وفاته عن أخيه 'مسلماً' قال الباجي: يحتمل أن يكون لم يعرف حاله، فسأهم مستهماً عنه، ويحتمل أن يكون علم حاله، فأثني لفظ الاستفهام، ومعناه التقرير "فقالوا: بلى يا رسول الله" كان مسلماً، "وكان لا بأس به" قال الباجي: يعنون أنه مع إسلامه كان لا بأس به، وهذه اللفظة تستعمل في التحاطب فيما يقرب معناه، ولا يرعى المبالغة في تفصيله إلخ، يعني أنه لم يكن مسيئاً لكن الأول كان ذا فضائل.
وما يدر بكم الخ في الأربعين ليلة التي عاشها بعد أخيه، يعني أن صلاة هذا الثاني بعد الأول من أعمال البر التي يرفع صاحبها، وقد عمل منها بعد أخيه أربعين يوماً ترفع به الدرجات، فلا يدرون لعلها قد بلغت أرفع من درجة أخيه، ثم فسر ذلك رسول الله ﷺ. فقال: "إنما مثل الصلاة كمثل مهر عذب" قال الراعي: ماء عذب طيب بارد، قال تعالى: .. عذب وبارء (الفرقان ٥٣)، وأعذب القوم صار لهم ماء عذب، قال الباجي: خصص العذب بالذكر؛ لأنه أبلغ في الانقاء، "عمر" - بفتح المعجمة وسكون الميم - أي كثير الماء، قال الراعي: أصل الغمر: إزالة أثر الشيء، ومنه قيل: الماء الكثير الذي يزيل أثر سببه غمر وغامر، والعمره: معظم الماء الساترة لمقرها. =

٤٢٤ - **ما** ت أنه بلغه أن عطاء بن يسار كان إذا مرّ عليه بعض من يبيع في المسجد دعاه، فسأله ما معك؟ وما تريد؟ فإن أخبره أنه يريد أن يبيعه، قال: عليك بسوق الدنيا، وإنما هذا سوق الآخرة.

٤٢٥ - **ما** ت أنه بلغه أن عمر بن الخطاب بنى رحبة في ناحية المسجد تسمى البطحاء،

= "باب أحذكم" يريد قرب موضعه، فإنه لا يتكف فيه طول المسافة، يقتحم أي يقع فيه كل يوم خمس مرات يريد بذلك عدد بصوت الخمس، قال الناحي. وهذا يدل على نهي وجوب غيرها، قلت: لكن يمكن لمن قال بوجوب الترتب أن يقول: بها نعمة معشاء، فعدت معها "فما ترون ذلك" الغسل خمس مرات في هر عمر عدت "يفي" بالياء لا بالواو، فانه أبو عمر، من دربه أي وسجته، قال بن عبد البر: فيه دلالة على أن الماء العذب أنقى للدرن، كما أن الماء الكثير أشد إنقاء من اليسير.

من يبيع الخ أي يريد أن يبيع شيئاً في المسجد دعاه، فسأله ما معك من امتاع؛ ليحتر هل يخور بعه أم لا؟ فقد يكون بعض الامتاع لا يخور بعه مصقاً، لا في مسجد ولا خارجه، "وما تريد" هذا امتاع؟ فيحتمل أنه لا يقصد به البيع، فيسأله أولاً؛ ليكون إنكاره بعد إقراره بإرادة البيع، فإذا أخبره أنه يريد بعه أنكر عليه البيع في المسجد، وقال: عليك سوق الدنيا، فإن هذا أي المسجد "سوق الآخرة" لا يباح فيه إلا الأعمال الصالحة، قال تعالى: ﴿يُرْجَوُ نَجَارَةٌ﴾ (ص: ٢٩)، وقال: "سوق الآخرة" أي سوق الجنة، لا سوق النار. قال الشوكاني: أما بيع والشراء، فذهب جمهور العلماء إلى أن الله محرم على الكراهة، قال العراقي: قد أجمع العلماء على أن ما أعقد من البيع في المسجد لا يخور بفضه، وهكذا قال الماوردي، وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا يكره بيع والشراء في المسجد، والأحاديث ترد عليه. وفي "الفتح": قال المارزي: اختلفوا في حوار ذلك في مسجد مع تفاقهم في صحة العقد بوقع.

سج رحمة الخ قال المجد: رحب ككرم وسمع رحماً بالصم ورحابة، فهو رحب، ورحب ورحاب: اتسع، ورحبة المكان، وتسكن: ساحه ومنتسعة، ومن الوادي مسيل مائه من حاسبه فيه، وفي "المجمع": مرحبا أي لقيت رحماً وسعة، ورحمة المسجد: ساحته يسكون مهملة وفتحها، وقال الطبري: الرحمة بالفتح: الصحراء بين أفية القوم، ورحمة المسجد: ساحته، قال القاري: وما في حديث عني وصف وصوء رسول الله ﷺ في رحمة الكوفة، فإنها كان وسط مسجد الكوفة، وكان عني يقعد فيه ويعط. "في ناحية مسجد" أي في فضاء في خارج المسجد، "تسمى" تلك الرحمة "الضحياء" بضم الاء، وفتح الضاء، ويسكون الياء التحتية، فمهملة، تصغير بطحاء، قال المجد: الطح ككتف، والطيحة والبطحاء والأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، قال القاري: ولعلها سطر فيها البطحاء، =

وَقَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْعَطَ، أَوْ يُنْشِدَ شِعْرًا، أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ، فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ.

جَامِعُ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلَاةِ

٤٢٦ - مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ، ..

- قال الباجي: هذه البطيحاء بباء يرفع على الأرض أريد من الدراع، ويخدق حواليه بشيء من حدار قصير، ويوسع كهيفة الرحبة، ويسط بالخصاء يجتمع فيها للحلوس. 'وقال' عمر رضي الله عنه "من كان يريد أن يلعط" بفتح أو به وثالثه: يتكلم بكلام فيه جلبة واحتلاط ولا يتبين، قاله الرقائي، وقال القاري: اللعط صوت وضحة لا يفهم معناه، قال الطيبي: والمراد من أراد أن يتكلم بما لا يعنيه.

أو ينشد شعراً. لتسببه أو لغيره، 'أو يرفع صوته' ولو بالذكر "فليخرج إلى هذه الرحبة" تعظيماً للمسجد؛ لأنه إنما وضع للصلاة والذكر، قال تعالى: **فِي يَوْمٍ - ذُو شَعْبَانَ - يُذَكِّرُ فِيهِ النَّاسَ** (سور ٣٦)، قال الباجي: لما رأى عمر بن الخطاب كثرة جنوس الناس في المسجد، وتحدثهم فيه، وربما أخرجهم ذلك إلى النعط، وهو المحتنط من القول، وارتفاع الأصوات، وربما جرى في أثناء ذلك إنشاد شعر بنى هذه الطيحاء إلى جانب المسجد، وجعلها ندلك؛ ليتخلص المسجد لذكر الله وما يحسن من القول، وينزه من اللعط وإنشاد الشعر، ولم يرد أن ذلك محرم، وإنما ذلك على معنى الكراهية وتزيه المساجد لا سيما مسجد النبي ﷺ، فيجب له من التعظيم والتزيه ما لا يجب لغيره.

من أهل مجد إلخ: صفة رجل، والمجد - بفتح النون وسكون الجيم -: ما ارتفع من الأرض، ضد التهامه، وهو العور، سميت به الأرض الواقعة بين قمامة أي مكة وبين العراق، قاله القاري. "ثائر الرأس" بالثاء المثناة من ثار العبار يُثَوِّرُ وواو، إذا ارتفع وانتشر، أي منتشر شعر الرأس غير مرحله بخدوف المصاف، أو سمي الشعور رأساً مجاراً؛ تسمية للحال بالحل، أو مبالغة بجعل الرأس كله، كأنه المنتشر يعني من عدم الارتفاق والرفاهية، وهو مرفوع على أنه صفة عند الأكثر، وقيل: منصوب على الحالية من رجل لوصفه، وقيل: إنه الرواية، ولا تضر إضافته؛ لأنها لفظية، قال عياض فيه: إن ذكر مثل هذا على غير وجه التقيص ليس بعيب، قال الرقائي: وفيه إشارة إلى قرب عهده والوفادة، 'يسمع' بضم الياء على صيغة المجهول، وفي رواية: بالنون، وهي الرواية هي المشهورة، وعليها الاعتماد، وقال ابن رسلان: بالنون أشهر، قاله العيني، قلت: وفي النسخ التي بأيدينا بالياء، وقال القاري: بصيغة المتكلم المعلوم على الصحيح، وفي بعض النسخ على الياء مجهولاً، "دوي صوته" كلام إضافي بالرفع على النيابة، وبالصب على صيغة المتكلم، والدوي بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء، كذا في عامة الروايات، وقال عياض: جاء عندنا في 'الخاري': بضم الدال، قال: والصواب الفتح، وقال القاري: هو بفتح الدال وضمه رواية ضعيفة، -

وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: "لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ"،

= قال الخطابي: الدوي: صوت مرتفع متكرر لا يفهم منه، وإنما كان كذلك، لأنه نأى من بُعد، ويقال: الدوي: بُعد الصوت في الهواء وعلوه، ومعناه صوت شديد لا يفهم منه شيء كدوي الحبل، ويقال: مأخوذ من دوي الرعد، قال الجوهري: دوي الريح حميمها، وكذلك دوي الحبل والطائر، والدوي أيضاً السحاب والرعد المرتعش، قاله العيني، "ولا يفقه" بالياء والنون على كلا الوجهين، من الفقه: وهو الفهم 'ما يقول' نأى عن الفاعل أو مفعول، يعني أنهم يسمعون كلامه لكنهم لا يفهمونه؛ نصف صوته أو بعده، "حتى" للغاية بمعنى "إلى" "دنا" من الدنو: وهو القرب أي إلى أن قرب منه ﷺ، ففهمنا كلامه.

فد: الخ للمفاجأة حرف عند الأحفش، واختاره ابن مالك، وطرف مكان عند المنرد، واختاره ابن عصفور، وظرف زمان عند الرجاح، واختاره الرمضاني. (عيني) "هو" أي الرجل 'يسأل عن الإسلام' أي عن أركانه وشرائعه لا عن حقيقته، ولذا لم يذكر الشهادتين، ولكون لسان متصفاً به، فلا حاجة إلى ذكره، قال العيني: لو كان السؤال عن نفس الإسلام كان الجواب غير ذلك، ويؤيده ما ورد: "فأخبره بشرائع الإسلام"، ويمكن أنه سأله عن ماهية الإسلام، وقد ذكر الشهادتين ولم يسمع الراوي، أو بسببها أو اختصارها، لكونها معلومة عند كل أحد، وتعبه العيني فقال: فيه نسبة الصحابي إلى التخصيص، قلت: ولا تقصير في الاختصار، ويؤيده رواية البخاري: "فأخبره بشرائع الإسلام" فقال له رسول الله ﷺ: "خمس صلوات" فيه حذف تقديره: إقامة خمس صلوات؛ لأن عين الصلوات الخمس ليست عين الإسلام، بل إقامتها من شرائع الإسلام، والخمس يجوز فيه الرفع والنصب والجر، قاله العيني، وقال القاري: بالرفع على الصحيح خبر متبداً محذوف أي الإسلام أو مبتدأ، أي من شرائعه أداء خمس صلوات، ويجوز النصب بتقدير: حد، أو اعمل، أو صل، "في اليوم واللييلة" قال الزرقالي: فلا يجب شيء غيرها خلافاً لمن أوجب الوتر، أو ركعتي الفجر وصلاة الصبح، أو صلاة العيد، أو الركعتين بعد المغرب. "قال" الرجل السائل: "هل" يجب "علي" بشدة الياء، خبر مقدم، و"غيرهن" متبداً مؤخر، وأراد السائل رفع الإشكال، ورفع احتمال الجواب بسؤاله هل علي غيرها، "قال" النبي ﷺ: "لا" أي لا يجب عليك غيرها، قال القاري: وهذا قبل وجوب الوتر، أو أنه تابع للعشاء، وصلاة العيد ليست من الفرائض اليومية، بل من الواجبات السنوية. قال العيني: لم يكن الوتر واجباً حينئذ يدرك عليه أنه لم يذكر الحج.

الإ: ان تطوع "إلا" حرف الاستثناء "أن" بفتح الهمزة "تطوع" تشديد الطاء والنون كليهما، أصبه: تتطوع شائئ، فأدلت وأدغمت، وروي بحذف إحدىهما وتخفيف الطاء، واحتج في أيهما حذف، فقيل: حذف التاء الرائدة أولى؛ لزيادتها، وقال الأكثرون: الأصلية أولى بالتحذف؛ لأن الزائد إنما دحيت لإطهار معنى، فلا تحذف؛ مثلاً يروى العرص الذي لأجله دحيت، ويجوز إطهار التائب أيضاً من غير إعدام، وهذه ثلاثة أوجه في المصارع، قاله العيني، =

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ"، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟

= وقال أيضاً: هذا الاستثناء يجوز أن يكون مقطوعاً بمعنى "لكن"، ويجوز أن يكون متصلاً، واحتارت الشافعية الانقطاع، والمعنى: لكن يستحب لك أن تطوع، واحتارت الحنفية الاتصال؛ فإنه هو الأصل، واستدل به عني أن من شرع في صلاة نفل أو صوم نفل، وجب عليه إتمامه بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْصِرْ مِنْهُمْ حَتَّى يَتِمَّ ذِكْرُ الْوَكِيلِ﴾ (محمد: ٣٣)، وبالتفاهة على أن حب التطوع يلزم بالشروع، ولما حمت الشافعية على الانقطاع، قالوا: لا يلزم النوافل بالشروع، ولكن يستحب له إتمامه. وقال القاري: والمعنى: إلا أن تشرع في التطوع؛ فإنه يجب عليك إتمامه للآية، ولإجماع الصحابة عني وجوب الإتمام، وقول ابن حجر: "هذا مجرد دعوى بلا سند" مردود؛ لأن ذكر السند ليس بشرط لصحة الإجماع مع الآية المذكورة سند معتمد لصحة الإجماع، وقوله: "يلزم الحنفية أن يقولوا: إن الإتمام فرض" مدفوع بأن الآية قطعية والدلالة ضمنية، ثم هذا مصدر في جميع العبادات عداها حيث يلزم بالشروع، ووافق الشافعي في الحج والعمرة، فعليه الفرق، وإلا فيكم قياس سائر العبادات عليهما أيضاً.

وصيام شهر رمضان الح كلام إصابي مرفوع، عطف على "خمس صدقات"، وحيلة السؤال والحواب معترضة، قال السائل: "هل علي غيره؟" أي غير رمضان، قال ﷺ: "لا إلا أن تطوع" فيه عدم وجوب صوم عاشوراء وغيره سوى رمضان، وهذا اتفق عليه الآن، واحتلفوا أن صوم عاشوراء كان واجباً قبل رمضان أم لا؟ فعند الشافعي في الأطهر: ما كان واجباً، وعند أبي حنيفة كان واجباً، وهو وجه للشافعي، قاله العيني، قال الراوي: وهو طلحة بن عبيد الله: "ودكر له رسول الله ﷺ الركعة، ولمط أي داود: "ودكر له رسول الله ﷺ الصدقة"، والمراد منها أيضاً الركعة، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْصِرْ مِنْهُمْ حَتَّى يَتِمَّ ذِكْرُ الْوَكِيلِ﴾ (التوبة: ٦٠)، والظاهر أن الراوي سمي ألفاظ النبي ﷺ، أو التبس عليه، فروى بلفظ: ذكر، وهذا يؤيد بأن مراعاة الألفاظ معتبرة في الرواية إذا التبس عليه بعضها يشير إليه بما يبيّن عنه، كما فعل هذا الراوي، فقال السائل: "هل علي غيرها" أي غير الركعة؟ قال: لا، يَحْتَمِلُ أن النبي ﷺ فسر له الركعة، وأحيره عما يجب منها في العين والماشية والخرث، فسأله هل تحب عليه زيادة على المقادير التي ذكر له منها، فقال: لا، ويَحْتَمِلُ أن يكون أحبره بأن عليه ركعة لها مقدار ينتهي إليه، وحق في ماله، ولم يتبين له جسها ولا قدرها، فقال: هل علي زيادة على هذا الحق، فقال: لا، إلا أن تطوع بالتزام ذلك بالقول، قاله الباجي، "إلا أن تطوع" يعلم منه أنه ليس في المال حق سوى الركعة بشروطها، وهو ظاهر إن أريد به الحقوق الأصلية المتكررة تكررها، وإلا فحقوق المال كثيرة، كصدقة الفطر والأضحية وبقعة ذوي الأرحام، قاله القاري، فإن قيل: لم يذكر في الرواية الحج؟ وأجيب: بأنه لم يفرض حينئذ، أو لأن الرجل سأل عن حاله حيث قال: هل علي غيرها، فأجاب ﷺ بما عرف من حاله، ولعله لم يكن يحج عليه واجباً، وقيل: لم يأت في هذا الحديث بالحج، كما لم يذكر في بعضها الصوم، وفي بعضها الركعة، وقد ذكر في بعضها صلة الرحم، وفي بعضها أداء الخمس، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد حصال الإيمان زيادة ونقصاً، =

قَالَ: "لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ" قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: "لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ"، قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفْلَحَ الرَّجُلُ إِنْ صَدَقَ".

- وسبب ذلك تفاوت الرواة في الحفظ والصبط، فمهم من اقتصر على ما حفظه فأداه، ولم يتعرض لما رآه غيره بنفي ولا إثبات، وذلك لا يمنع من إيراد الجميع في الصحيح؛ لما عرفت أن زيادة الثقة مقولة، قاله العيني، ويؤيده رواية إسماعيل بن جعفر قال: أخبرني بما فرض الله علي من الركاة، قال: فأحمره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام.

فدرج **الح** من الإِدْبَار أي تولى "الرجل" السائل، وهو يقول "حمية حالية، والله" ولعل رواية إسماعيل: "والذي أكرمك بالحق"، وفيها الخلف من غير استتلاف ولا ضرورة، وجوار حذف في الأمر المهم، قانه العيني، "لا أريد على هذا" المذكور، "ولا أنقص منه" شيئاً، وفي رواية لسحابي في الصيام: "لا أتطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً"، فقال رسول الله ﷺ: أفلح الرجل' السائل أي فار، من الإفلاح: وهو الدحول في الفلاح، وهو ضربان: دنيوي: وهو الظفر بما يطيب معه الحياة والأسباب، وأخروي: وهو ما يحصل به النجاة من العذاب والفوز بالثواب، قالوا: ولا كلمة أحجم للخيرات منه، ومن ثم فسر بأنه بقاء بلا فناء، وعي بلا فقر، وعز بلا ذل، وعدم بلا جهل "إن صدق" قال القاري: بكسر الهمزة على الصحيح، وفي نسخة: بفتحها أي لصدقه، ولا إشكال فيه، وعلى الأول قيل: إنما حكم النبي ﷺ بكونه من أهل الجنة في رواية "في هريرة مطلقاً، ولفظها: قال: "أنتي أعرابي النبي ﷺ". فقال: دلي على عمل إذا علمته دخلت الجنة، قال: **عنه** **رواه** **مسلم**.

مسند **إمام** **عليه** **السلام** **قال:** والذي نفسي بيده لا أريد على هذا ولا أنقص منه، فلما ولي قال النبي ﷺ: **من سألني عن شيء من أمور ديني فليقل عليه، فسقط** **هذا** متفق عليه، وهما عن عق الفلاح بالصدق، والحال أنه قيل: إن كلا الحديثين واحد، فقيل: لا يلزم من كون الرجل من أهل الجنة، ألا يكون مفطحاً؛ لأن المفطح هو الناجي من السخط والعذاب، فكل مؤمن من أهل الجنة، وليس كل مؤمن مفطحاً، قال تعالى: **"وَفُتِحَ لَكُمْ فِي هَذِهِ نَسِيجٌ خَشَعَهُ"** (سورة الحديد: ٢٠)، فإن قيل: كيف أثبت نه الفلاح بمجرد ما ذكر، مع أنه لم يذكر له جميع الوجوبات والمهيات؟ وأجيب باحتمال أن ذلك قبل ورود فرائض الهي، وتعجب الحفاظ منه لما قيل: بأن السائل صماء، وقد وعد ستة خمس. وقيل: بعد ذلك، وأكثر المهيات وقع قبل ذلك، والصواب: أن ذلك داخل في عموم قوله في رواية إسماعيل: "فأحمره بشرائع الإسلام"، وسفه لذلك عياض قائلاً: إن هذه الرواية ترفع الإشكال، وتعقبه الأبي برجوع لفظ الشرائع إلى ما ذكر قمه؛ لأن انعام المذكور عقب خاص يرجع إلى ذلك الخاص على الصحيح، قاله الرراقي، فإن قيل: أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضح، -

٤٢٧ - **مانث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **يَعْقِدُ**

= وأما بأن لا يزيد فكيف يصح، ولأن فيه تسويغ التماذي على ترك السس، وهو مدموم، أحاب عنه النووي بأنه أثبت له الفلاح؛ لأنه أتى بما عليه، وليس فيه أنه إذا راد لا يفلح؛ لأنه إذا أفلح بالواجب، ففلاحه بالمدبوع مع الواجب أولى، وبأنه لا يتم على غير تارك الفرائض، فهو مفلح، وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه، ورده الأبي بأنه ليس الإشكال في ثبوت الفلاح مع ترك السس حتى يغاب بأنه حاصل؛ إذ ليس بعاص، وإنما الإشكال في أن ثبوته مع عدم الزيادة على الفرض تسويغ لترك السس، قال اقرضي: م يسوع له تركها دائماً، ولكن لقرب عهده بالإسلام اكتفي منه بالواجبات وأخره حتى يأنس، ويشرح صدره، ويغرض على الخير، فيسهل عليه المندوبات، وقال الطيبي: يحتمل أنه مألعة في التصديق والقول أي قنت كلامك قولاً إلا مريد عليه من جهة السؤال، ولا نقصان فيه من جهة القول، وقال ابن المير: يحتمل تعني الريادة والنقص بالإبلاغ؛ لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم، وقال غيره: يحتمل لا أغبر صفة الفرض كمن ينقص الطهر مثلاً ركعة أو يريد المعرب، ورد الحافظ الاحتمالات الثلاث برواية إسماعيل: "لا أنطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله علي"، وقال الساجي: يحتمل أريد وجوباً وإن راد تطوعاً، أو على اعتقاد وجوب غيره أو في البلاغ، قلت: والأوجه عدي لا أريد على ذلك شيئاً من عند نفسي، ولا أنقص في العمل مما سمعته، ويمكن أن يوجه أن السوافل والسس مكملات للفرائض لا رائدة عليها.

يعقد الخ احتلفوا في العقد، فقال بعضهم: هو على الحقيقة بمعنى السحر للإنسان، ومعه من القيام، كما يعقد الساحر من سحره، وأكثر ما يفعله الساء بأحد إحداها الحبط، فتعقد منه عقد، أو تنكس عليها بالكلمات، فيتأثر المسحور عند ذلك، وقال بعضهم: هو على المحار كأنه شبه فعل الشيطان بالسائم بفعل الساحر بالمسحور، وقيل: هو من عقد القلب وتصميمه، فكانه يوسوس بأنه عليك ليل طويل، فيتأخر عن القيام بالليل، وقال صاحب "النهاية": المراد منه تثقيله في النوم وإطالته، فكانه قد سد عليه سداً، وعقد عليه عقداً، "الشيطان" يحور أن يراد به الجس، ويكون العاقد القريب أو غيره من أعوان الشيطان، وقال بعضهم: يحتمل أن يراد به رأسهم، وهو إبليس، "على قافية رأس أحدكم" أي مؤخر عنقه، وقافية كل شيء: مؤخره، ومه قافية القصيدة، وفي "النهاية": القفاء: مؤخر الرأس، وقيل: وسطه، استعارة عن تسويل الشيطان عيه، ولعل تخصيص القفاء؛ لأنه محل الوهمة، وقوله: "أحدكم" ظاهره التعميم، ويمكن أن يخص مهم من صلى العشاء، "إذا هو نام" ولبعض رواة البخاري: "نائم" بوزن فاعل، قال الحافظ: والأول أصوب، وهو الذي في الموطأ. ورحب العيني الثاني، والظاهر أن عقده إما يكون عند النوم، ثم الروايات على اختصاص ذلك بوم الليل، ولا يعد مثل ذلك في يوم النهار، "ثلاث" بالنصب مفعول "عقد" بضم العين وفتح القاف: جمع عقدة كلام إصافي، والمراد عقد الكسل، وقيل: أراد تثقيله وإطالته، فكانه قد شد عليه شداً، والتحصيل بالثلاث للتأكيد، أو لأن الذي يحل به عقده ثلاثة أشياء: الذكر، والوضوء، والصلاة، فكان الشيطان معه عن كل واحدة منها بعقدة.

الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسٍ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا".

كل عقدة **أح** متعلق — يضرب — وفي رواية: على مكان كل عقدة، وفي أخرى: عند مكان كل عقدة، قالوا له: عيبك بين صويل هكدي في جميع روایات البحاري بالرفع فيهما، فعيبك حرم مقدمه، "وبين متدا مؤخر، و مرفوع بفعل محذوف، أي بقي عيبك بين صويل، وقد عاص. رواية لأكثر عن مسلم بالنصب، قال العيني: هكذا رواية بالنصب في 'الموطأ' مصبوب على الإعراء، قال القرطبي: ارفع أول من جهة المعنى، لأنه الأمكن في العرور من حيث إنه يحرم عن طول نس، ثم يأمره برفقاده، فقول: 'فارقده' فهو تأكيد ما تقدم من تسويقه وإلئاس عبه

فإن استيقظ **أح** من يوم عقلت، فذكر الله عروحل نفسه أو نسيانه، ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث، ولا شغل بالعم. تحت أي انفتحت "عقدة" واحدة من الثلاث وهي عقدة العصة، 'فإن توضع' ذكره باعتبار الغالب، وإلا فاحسب لا تحل عقدة بلا بالغسل، وإظهار إجراء التيمم، ولا شغل في توصوء عونا على سرد التوبة لا يظهر مثله في تيمم، تحت عقدة ثابته، وهي عقدة الحساسة، 'فإن صلى' فربصة أو ورا أو ناهية، قال الحافظ وأسر في استفتاح صلاة الليل بركعتين حقيقتين بإدارة إلى حل العقد، إلا أن فيه أنه مره عن شيبص، نعم فيه تعيين للأمة، تحت عقدة بالإفراد في أكثر النسخ، وقال الرزقي: الثلاث كلها بالجمع، وهكذا رواية ابن الوصاح، قال في مشرق: لا خلاف في العقد في لأول والثانية أنه بالإفراد، واحتج في الثالثة، فقبل. بالإفراد، وقبل بالجمع، قال الحافظ في 'الفتح': لا خلاف في أنه في رواية لبحاري بلفظ الجمع، ويؤيده رواية لده حين: تحت عقدة كلها، ويسمى تحت العقد.

فأصبح **أح** أي دخل في الصباح، أو صار 'شيطاً' لسروره عما وفقه الله تعالى لعبادة، 'طيب النفس' لما نارت الله تعالى في نفسه من هذا التصرف، 'ولا' أي وإن لم يفعل كسب، بل أطاع لشيطان وباء حتى تقوته صلاة الصبح أو النهج أو العشاء "أصبح حيث النفس" أي محزون القلب كثير اهدم، 'كسلان' مع الصرف لوصفيه وريادة الألف ونون؛ بقاء تسط شيطان وشؤم تفريجه. قال ابن عبد البر: هذا الدم يختص عن ما يقع إلى صلاته وصيغها، أما من كانت عادته اقيام، فعلته عيه، فقد ثبت أن الله يكتب له: أجره ويومه عيه صدقة، فلا يقال: إن أنا بكر وأنا هريرة. كانا يوزن أول اميل ويأمان آخره؛ لأن المراد الذي ينام ولا بية له، أما من صلى من المائة ما قدر به، ونام سية القيام، فلا يدخل في دث، قاله العيني.

الْعَمَلُ فِي غَسْلِ الْعِيدَيْنِ وَالنِّدَاءِ فِيهِمَا وَالْإِقَامَةُ

٤٢٨ - **مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَقُولُ:** لَمْ يَكُنْ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَلَا فِي الْأَضْحَى نِدَاءٌ وَلَا إِقَامَةٌ مُنْذُ زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَوْمِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتِلْكَ السَّنَةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا.

٤٢٩ - **مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ:** أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى.

من علمائهم أي علماء المدينة، وقال الناجي: هذا وإن لم يسده مالك إلا أنه يجري مجرى التواتر، وهو أقوى من المسند؛ لأنه لا يقول ذلك إلا من سمعه من عدد كثير، يقول: لم يكن في عيد الفطر ولا في عيد الأضحى نداء أي أذان، لا عيد الصلاة ولا عيد صعود الإمام المبرك "ولا إقامة منذ زمان رسول الله ﷺ إلى اليوم" قال الناجي: العلماء الذين سمع منهم ذلك مالك هم التابعون شاهدوا الصحابة وصحوا معهم، وأحدوا عنهم، وأصافوه إلى زمان النبي ﷺ. فهم حققوا الخبر بذلك، وأثبتوه باتصال العمل به في وقت إخبارهم، ثم أكد ذلك الإمام، فقال: "قال مالك: وثبتت لئسة أنني لا اختلاف فيها عندما في المدينة المنورة، وأفعال الصلاة المتكررة نقلها بالمدينة نقل التواتر إذا اتصل العمل بها، وفي إسحاري: عن ابن عباس وجابر "لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى"، والمسند عن جابر "فبدأ ﷺ بالصلاة قبل الخطبة بعير أذان ولا إقامة"، ولأي دود عن ابن عباس: "أنه صلى العيد بلا أذان ولا إقامة" إسناده صحيح، وفي السنائي عن ابن عمر: حرج رسول الله ﷺ يوم عيد، فصلى بعير أذان ولا إقامة"، قال الزرقاني، قال ساحي: لا أعلم في هذه المسألة خلافا بين فقهاء الأمصار، وقد قال مالك في "المختصر": لا أذان في نافلة ولا عيد ولا حسوف ولا استسقاء. وقال العراقي: عليه عمل العلماء كافة، وقال ابن قدامة في المعني: لا أعلم في هذا خلافا ممن يعتد به، إلا أنه روي عن ابن الربرير: أنه أذن وأقام. وقال ابن رشد: أجمع العلماء على أنهما بلا أذان ولا إقامة؛ لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ إلا ما أحدث من ذلك معاوية في أصح الأقوال.

كان يغتسل يوم الحج تابع مالكاً على روايته عن نافع موسى بن عقبة، قاله الزرقاني تبعاً للناجي، قلت: وأخرج البيهقي أثر مالك هذا برواية الشافعي وابن بكير كلاهما عن مالك، وقال: رواه ابن عجلان وغيره عن نافع، فقال: في العيدين الفطر والأضحى. وقال الزرقاني والناجي: وروى أيوب عن نافع قال: لما رأيت ابن عمر اعتسل للعيد قط، كان يبيت في المسجد ليلة الفطر، ثم يعدو منه إذا صلى الصبح إلى المصلى، قال الناجي: -

الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين

٤٣٠ - **رواه** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

٤٣١ - **رواه** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ ... كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.

٤٣٢ - **رواه** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ

= يحتفل أن يكون رواية أيوب في فعل عبد الله بن عمر في اعتكافه بين دنت مبيتة في المسجد؛ لأنه لم يكن يبيت في المسجد إلا عند اعتكافه، ويعمل رواية مالك ومن تابعه على غير اعتكافه، ولو تعارض الخبران تعارضاً لا يمكن الجمع بينهما، فكانت رواية مالك ومن تابعه أولى.

فصل الخطبة وقد اتصل من وجوه كثيرة صحاح، فأخرج الشيوخ عن ابن عمر ... أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الفطر ولأضحى، ثم يحط بعد الصلاة، وهما عن جابر ... أن النبي ﷺ حرج يوم الفطر، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، قال في 'الإصهار': وجه انفراق بين الجمعة والعيد في تقديم الخطبة وتأخيرها: أن الجمعة فرض والعيد نفل، فحوافف بينهما. ولا يرد حصة عرفة؛ لأنها ليست للصلاة، وقيل: لأن حطة الجمعة شرط لصحة الصلاة، فقدمت لتكميل الشروط خلاف العيد، وقيل: لأن وقت العيد أوسع من وقت الجمعة، وقيل: لأن حطة الجمعة فرض، ولو أحرقت فربما دهبوا فأثموا، قاله القاري. **فعلان دنت** أي يصبيان قبل الخطبة، وفي 'الصحيحين': عن ابن عباس: 'شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة' قال الثوري: ذكر الشيخين معه ... على وجه البيان لتدقيق السعة، بأنها ثابتة معمول بها، قد عمل الشيوخ بها بعده ... محض مشيخة الصحابة، وليس ذكرهما على سبيل التثريب في الشريعة.

ثم انصرف إلخ "فحطت أساساً" راد عند الرقاق والجارى: "فقال: يا أيها الناس! إن رسول الله ﷺ هي أن تأكلوا نسككم بعد ثلاث، فلا تأكلوا بعد هذا" قال أبو عمر: أصل مالكاً إنما حذف هذا؛ لأنه مسحوق، "فقال" أي في خطبة: "إن هذين" فيه تعيب؛ إذ الخاصر يشار إليه بـ "هذان"، والعائب يشار إليه بـ "ذاك"، فلما أن جمعهما النفل، قال: "هذين"؛ توبيخاً للحاضر على العائب "يومان هي رسول الله ﷺ عن صيامهما" هي تحریم، ويحرم صوم يومي العيد إجماعاً، وسواء الدر والكفارة وانتطوع والقضاء والتمتع، قاله الحافظ، واحتلما فيمن نذر صوم يوم العيد، أو صوم يوم قدوم ربه، فقدم يوم العيد هل يعقد الدر أم لا؟ ومحل بحثه المطولات =

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِيهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْآخِرُ يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَجَاءَ فَصَلَّى،

- "من" "الفتح" و"العيي" وغيرهما، 'يوم فطركم' بضم اليوم على أنه خبر محذوف أي أحدهما، وفي رواية لبخاري: أما أحدهما 'فيوم فطركم من صيامكم، والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم' بضم السين، ويجوز إسكانها أي من أصحبكم، قال ابن عبد البر: فيه أن الصحابيا سبوا وأن الأكل منها مستحب، قال الله تعالى: **فَكَرِهْتُمَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ** (الحج ٢٨) و**فَكَرِهْتُمَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ** (الحج ٣٦)

قال أبو عبد الله : موصول بالسند المتقدم "ثم شهدت العيد" قال الحافظ: الظاهر الأصح الذي قدمه في حديثه عن عمر . وقال العيني: يحتمل الفطر أيضاً "مع عثمان بن عفان" في زمان خلافته، راد البخاري في روايته: 'وكان ذلك يوم الجمعة'، "فجاء" المصلي "فصلّى" ركعتي العيد، ثم انصرف من الصلاة "فحطبت" بعدها، "وقال" في حصته: "إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان" الجمعة والعيد، "فمن أحب من أهل العالية" هي القرى المجتمعة حول المدينة قال مالك: بين أيديها وبين المدينة ثمانية أميال "أن ينتظر الجمعة، فليبتظرها" حتى يصلها، "ومن أحب أن يرجع فقد أدت له" وفي اجتماع العيدين: الجمعة والعيد في يوم واحد، وورد في ذلك عدة روايات مرفوعة أيضاً، منها: ما في "أحمد"، و"أبي داود" و"أسنن" و"مسند" عن زيد بن أرقم: "وسأله معاوية، هل شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتماعاً؟ قال: نعم، صلى العيد أول النهار، ثم رخص في الجمعة، فقال: من شاء أن يجمع، فليجمع"، ومنها: ما في "أبي داود" و"أسنن" و"مسند" عن أبي هريرة مرفوعاً: **وَجُمِعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ**، فمن أراد من الجمعة، وغير ذلك من الروايات والآثار، قال الشوكاني: فيه أن الجمعة في يوم العيد يجوز تركها، وظاهر الحديث عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل، وبين الإمام وغيره؛ لأن قوله: "من شاء" يدل على أن الرخصة تعم كل أحد إجماعاً، وإن ذلك ذهب عطاء، وذهب الهادي وجماعة إلى أن صلاة الجمعة تكون رخصة لعير الإمام وثلاثة من المقتدين؛ لقوله **فَكَرِهْتُمَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ** في حديث أبي هريرة: **فَكَرِهْتُمَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ** وقال الحافظ في "الفتح": استدلل بالحديث من قال بسقوط الجمعة عن من صلى العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة، وهو محكي عن أحمد. قلت: إلا أني لم أجده في فروعه من "الروص" وغيره، وكذا حكاه عنه "العيني" وراى. وبه قال مالك مرة، وأما مسند الشافعية فقال الشوكاني: حكى في "البحر" عن الشافعي في أحد قوليه وأكثر الفقهاء: أنه لا ترخيص، وعن الشافعي أيضاً: أن الترخيص يختص بمن كان حارح المصر؛ لقول عثمان **فَكَرِهْتُمَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ** من أراد من أهل العوالي" قلت: وهذا هو المرجح، وبه صرح الإمام الشافعي في "الأم"، فقال: إذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الإمام العيد، ثم أذن لمن حضره من غير أهل المصر أن يصرفوا إن شاءوا إلى أهليهم، ولا يعودون إلى الجمعة، والاختيار لهم أن يقوموا، حتى يجمعوا، أو يعودوا بعد انصرافهم إن قدروا حتى يجمعوا، وإن لم يفعلوا فلا حرج إن شاء الله، قال الشافعي. ولا يجوز هذا لأحد من أهل المصر: أن يدعوا أن يجمعوا إلا من عذر -

ثُمَّ انْصَرَفَ، فَخَطَبَ وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ، فَلْيَنْتَظِرْهَا، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذْنَتْ لَهُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانُ مَحْصُورٌ، فَجَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَخَطَبَ.

= يجوز هم به ترك الجمعة. فإن اصطوي في مشكلته: إن مراد بالرحضة هم أهل العوالي الذين مبارهم خارجة عن المدينة من بسبب الجمعة عليهم واجبه؛ لأنهم في غير الأمصار، والجمعة إنما تحب على أهل الأمصار. فاحتمية والشافعية مع اختلافهم في وجوب الجمعة على أهل القرى مضمون على أن يحمل الحديث من لا يجب عليه الجمعة.

أهل العالم قرئ بظاهر المدينة قدر نصف المرسخ **ثم شهد بعد** قال الحافظ: ودل السياق على أن المراد به الأصحى، وهو يؤيد ما تقدم في حديث عثمان، وأصرح من ذلك ما وقع في رواية عبد الرزاق بسنده عن أبي عبيد أنه سمع علياً يقول: يوم الأصحى، ونالعه عن ذلك العيني، "مع علي بن أبي طالب وقد صلى بالناس، وعثمان محصور" في الدار، قال أبو عمر: قد صلى بالناس في حصار عثمان صلحة وأبو أيوب وسهل بن حنيف وأبو أمامة بن سهل وغيرهم، وصلى هم على صلاة العيد فقط، قلت: وقد صلى بعض الخوارج أيضاً، فجاء علي 'فصلي' قبل الخطبة، ثم انصرف من الصلاة، 'فحصب' ويقدم بعض الخصة في حديث البخاري، قال أبو عمر: إذا كان من لسة أن تقام صلاة العيد بلا إمام، فالجمعة أولى، وبه قال مالك والشافعي، قال مالك: لله في أرضه فرائض لا يسقطها موت الوالي، ومع ذلك أبو حنيفة كالأحدود لا يقيمها إلا السبطين. قلت: وقع التقصير في النقل عن الحنفية في ذلك، ونوصيح كلامهم في المنصولات، وانحصر ما في السدائع إذا قال: أما السبطين فشرط أداء الجمعة عدداً، حتى لا يجوز إقامتها بدون حصرته أو حصره نائمه، وقال الشافعي: السلطان ليس بشرط؛ لأن هذه صلاة مكتوبة، فلا يشترط لإقامتها السلطان كسائر المنصوبات، وإنه أن السبي شرط الإمام لإحقاق الوعيد تارك الجمعة بقوله في الحديث: وروى أن النبي قال: وعد منها الجمعة، ولأنه لو لم يشترط السلطان لأدى إلى الفتنة؛ لأنها صلاة تؤدي تجمع عظيم، والتقدم على جميع أهل المصر يعد من باب الشرف والرفعة، فيتسارع إلى ذلك كل من جبل على علو أهمه والميل إلى الرياسة، فيقع بينهم التنازع المؤدي إلى القتال، فحوص إلى الوالي ليقوم به أو ينصب من رآه أهلاً له، فيمتنع غيره من أساس عن التسارعة، هذا إذا كان السبطين أو نائمه حاضراً، أما إذا لم يكن إماماً بسبب الفتنة أو بسبب الموت، ولم يحضر وال آخر بعد حتى حضرت الجمعة، ذكر الكرخي: أنه لا بأس أن يجمع الناس على رجل حتى يصلي هم الجمعة، وهكذا روى عن محمد، ذكره في "العيون"؛ لما روي أن عثمان لما حوَصر قدم الناس علياً، فصلي هم الجمعة.

الأمر بالأكل قبل الغدو في العيد

- ٤٣٣ - **مسند** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو.
 ٤٣٤ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ أَحْبَبَهُ أَنْ النَّاسَ كَانُوا يُؤْمَرُونَ بِالْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْغَدْوِ. قَالَ يَحْتَى: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ فِي الْأَصْحَى.

ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين

- ٤٣٥ - **مسند** عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...

كان يأكل الخ شيئاً "يوم عيد الفطر" هذا الاسم يختص بأول يوم من شوال، وإن كان الأصحى أيضاً يوم فطر لا يجل فيه الصوم، إلا أن هذا الاسم يختص به في الشرع، قاله الناجي، "قل أن يعدو" إلى الصلاة اقتداءً بفعل النبي ﷺ، فقد روى البخاري وغيره عن أسد "كان لا يعدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً"، وقد روي ذلك في عدة روايات ذكرها العيني.

كانوا يؤمرون الخ قال الناجي: إشارة إلى عصر النبي ﷺ، أو عصر الصحابة، وإن الأمر بذلك سنة مأمور بها وإن ذلك كان شائعاً فيهم دون تكبير. "بالأكل يوم الفطر قبل الغدو" إلى الصلاة، وهذا على الاستحباب وليس بواجب، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر: "أنه كان يخرج إلى المصلي يوم العيد ولا يضعه"، وعن إبراهيم: أنه قال: "إن طعم محسن، وإن لم يطعم فلا بأس به"، وفي "الفتح" قال ابن قدامة: لا تعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً. "قال يحيى: قال مالك: ولا أرى ذلك على الناس في الأصحى" بل من شاء فعل ومن شاء ترك، قاله الرراقي، وفي "المدونة": "وكان مالك يستحب للرجل أن يطعم قبل أن يعدو يوم الفطر إلى المصلي، قال: وليس ذلك في الأصحى، قال ابن عبد البر: ويؤيده حديث أبي بردة: "أكل قبل الصلاة يوم الحر"، فبين له النبي ﷺ أن التي دسها لا تجزئه وأقره على الأكل منها، وغيره يستحب أن لا يأكل يوم الأصحى حتى يأكل من أضحيته ولو من كدها، فلما كان عليه يوم الفطر إخراج حتى قبل الغدو، استحب له أن يأكل عند إخراج ذلك، وكما أن عليه يوم الأصحى حقاً يخرج به بعد الصلاة وهو الأصحى، استحب له أن يأكل ذلك الوقت.

في الأضحى والفطر؟ فقال: كَانَ يَقْرَأُ بِـ **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ**

(ق: ١)

وَسَبَّحَ تَعْمُرًا

(غير ١)

٤٣٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى وَالْفِطْرَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَكَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

في الأضحى والفطر أي في ركعتيهما، قال الشافعي: يحتمل أن يسأله على معنى الاحتياط أو سبي، فأراد أن يتذكر، وقد استوي: قالوا: يحتمل أنه شئت في ذلك فاستنته، أو أراد إعلام الناس بذلك، أو نحو هذا من المقاصد، قالوا: وبعد أن عمر ما يعلم ذلك مع شهوده صلاة العبد مع رسول الله مرات، وقره منه. فقال: أبو واقد: "كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا" **بِـ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ** **وَأَسَبَّحَ** في الركعة الثانية، قالوا: وحكمه ذلك ما اشتملتا عليه من الإحسان والتسبيح والإحسان عن القرون الماضية، وتشبه برور الناس بعيد نورهم تسبيح، كأنهم جراد منتشر. قال الشافعي: لا خلاف بين أهل العلم أن ذلك على التحجير، وقد روي عن سمرة: "أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَبْدِينَ **بِـ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ** (لأعي: ١) ومن شاع به (معني: ١) وحديث مالك أسند. وقال ابن رشد: أحجموا على أن لا توقفت في القراءة، وأكثرهم استحباب أن يقرأ **بِـ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ** في الأولى، والعاشية في الثانية؛ لتواتر ذلك عن رسول الله. واستحب الشافعي القراءة فيهما **بِـ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ** ولشأن ذلك عنه. وقال ابن عبد البر: معلوم أن النبي كان يقرأ يوم العيد بسور شتى، وليس ذلك عند الفقهاء شيء لا يتعدى، وكلهم يستحب ما روى أكثرهم، وجمهورهم "سبح" و"هل أتاك؟" لتواتر الروايات بذلك عن النبي من حديث سمرة وأبي عمار، وما أعلم أنه روى قراءة **بِـ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ** مسنداً في غير حديث مالك.

شهدت الخ صلاة عيد الأضحى وصلاة عيد الفطر مع أبي هريرة، فكرر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الركعة الأخيرة وفي السجدة المصرية: الركعة الأخيرة، ونودي واحد "خمس تكبيرات قبل القراءة" قال الرزقاني: وهذا لا يكون رأياً إلا توقفاً بحسب التيسير له، وقد جاء ذلك عنه **بِـ** **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا لِلَّهِ** **وَلَا تَقْرَأُ تَسْبِيحَهُ** **وَلَا اقْرَأُ السَّاعَةَ** من طرق حسنة، وبه قال مالك والشافعي، إلا أن مالكاً عد في الأولى تكبيرة الإحرام، وقال الشافعي: سواها، والفقهاء على أن الخمس في الثانية غير تكبيرة القيام، قاله ابن عبد البر.

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

وهو الأمر إلخ المعمول به "عديداً" ماندية المنورة، قلت: أجل إن عبد الله الكلام على اختلاف الأئمة، ويوضحه ما في "البداية" لابن رشد؛ إذ قال: اختلفوا من ذلك في مسائل، أشهرها اختلافهم في التكبير، وذلك أنه حكى في ذلك أبو بكر بن المدر نحواً من اثني عشر قولاً، إلا أنا نذكر من ذلك المشهور الذي يستند إلى صحابي أو سماع، فنقول: ذهب مالك - قلت: وكذلك أحمد في المشهور - إلى أن التكبير في الأولى سبع مع تكبيرة الإحرام قبل القراءة، وفي الثانية ست مع تكبيرة القيام من السجود، وقال الشافعي: في الأولى ثمانية، وفي الثانية ست مع تكبيرة القيام من السجود، وقال أبو حنيفة: يكبر في الأولى ثلاثاً بعد تكبيرة الإحرام، وفي الثانية ثلاثاً بعد القراءة غير تكبيرة الركوع، وقال قوم: فيه تسع في كل ركعة، وهو مروي عن ابن عباس والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب .^١ وروى قال النحوي، وسبب اختلافهم في ذلك اختلاف الآثار الموقولة في ذلك عن الصحابة، فذهب مالك إلى رواية الباب، وهذا الأثر أحد بعينه الشافعي، إلا أنه تناول في التسع أنه ليس فيها تكبيرة الإحرام كما ليس في الخمس تكبيرة القيام، ويشبه أن يكون مالك إنما أصاره أن بعد تكبيرة الإحرام في السبع، وبعد تكبيرة القيام رانداً على الخمس المروية أن العمل ألهاه على ذلك، فكانه عنده وجه من الجمع بين الأثر والعمل.

وأما أبو حنيفة وسائر الكوفيين اعتمدوا في ذلك على ابن مسعود، وذلك أنه ثبت أنه يصنعهم صلاة العيدين هكذا، وإنما صار الجميع إلى الأحد بأقوال الصحابة؛ لأنه لم يثبت فيها عن النبي شيء، ومعلوم أن فعل الصحابة في ذلك توقيف؛ إذ لا مدخل لقياس في ذلك. واحتجت الحنفية ومن وافقهم في ذلك بحديث عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن أبي عائشة جليس لأبي هريرة: "أن سعيد بن العاص سأل أبو موسى وحذيفة، كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأصحى والفطر؟ فقال أبو موسى: كان يكبر أربعاً تكبيرة على الحائز، فقال حذيفة: صدق، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكر في البصرة حيث كنت عليهم"، أخرج أبو داود والبيهقي، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف"، راد أبو عائشة: "وأنا حاضر ذلك، فما نسيت قوله: أربعاً كالتكبير على الحائز"، وتكلم البيهقي على هذا الحديث بوجهين، ورد عليه جمع من المشايخ، والحديث سكت عنه أبو داود والمندري. وقال البيهقي: إسناده حسن، وأخرج ابن أبي شيبة بسنده عن مكحول قال: أخبرني من شهد سعيد بن العاص أرسل إلى أربعة نفر من أصحاب الشجرة، فسأهم عن التكبير في العيد، فقالوا: ثمان تكبيرات، قال: فذكرت لابن سيرين، فقال: صدق، ولكنه أعمل تكبيرة الفاتحة. والجمهور تبين أنه أبو عائشة وباقي السد صحيح، وأخرج أيضاً بسنده عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذي الحجة، فأرسل إلى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري، فسأهم عن التكبير، فأسندوا أمرهم إلى عبد الله، فقال عبد الله: يقوم فيكبر، ثم يكبر ثم يكبر فيقرأ ثم يكبر ويركع، ويقوم فيقرأ ثم يكبر، ثم يكبر ثم يكبر ثم يكبر الرابعة ثم يركع، وأخرج أيضاً عن ابن عباس، قال: "لما كان ليلة العيد أرسل الوليد بن عقبة إلى ابن مسعود -

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَجَدَ النَّاسَ قَدْ انْصَرَفُوا مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ:

= وأبي مسعود وحذيفة والأشعري. فقال هم إن العيد عدد، فكيف اسكبر؟ فقد عبد الله: يقوم، فيكبر أربع تكبيرات، ويقرأ بفاتحة الكتاب وسورة من المفصل ليس من صوابها ولا من فصارها، ثم يركع، ثم يقوم فيقرأ، فإذا فرغت من لقائه كبرت أربع تكبيرات، ثم يركع بالربعة، وأخرج أيضاً عن حابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالاً: تسع تكبيرات، وبواب بين لقائين. وأخرج عن عبد الله بن حارث قال: 'صلى بنا ابن عباس يوم عيد، فكبر تسع تكبيرات: خمساً في الأولى وأربعاً في الآخرة، قال الحافظ في التلخيص: 'إسناده صحيح، وروى ذلك عن مسروق والأسود وأنس وأبي قلابة وأبي جعفر والخس ومحمد والشعبي والمسيب والمغيرة بن شعبة وغيرهم، ذكرت أسانيدها في شرح إحياء تركها للاختصار، وصحح البيهقي أكثر هذه الآثار، وروى محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود. "إنه كان قاعداً في مسجد الكوفة ومعه حذيفة وأبو موسى الأشعري، فخرج عليهم أبو عبد الله بن عتبة، وهو أمير الكوفة يومئذ، فقال: إن عدد عيدكم، فكيف أصنع؟ فقالوا: أحبره يا أبا عبد الله! فأمروا ابن مسعود أن يصلي بغير أدان ولا إقامة، وأن يكبر في الأولى خمساً وفي الثانية أربعاً، وبواب بين القراءتين، وأن يحط بعد الصلاة على راحته، وهذا أثر صحيح، قاله نخصرة جماعة من الصحابة، ومثل هذا يحمل على الرابع؛ لأنه كقول أعداد ركعات، وقول البيهقي: هذا رأي من جهة عبد الله، واخذت مسند مع ما عساه من عمل المسلمين أن ينسج، رده أبو عمر في التمهيد فقال: مثل هذا لا يكون رأياً، ولا يكون إلا بوقفاً؛ لأنه لا فرق بين سبع وأقل وأكثر من جهة الرأي والقياس وقال ابن رشد في القواعد: معناه أن فعل الصحابة في ذلك بوقف؛ إذ لا يدخل القياس في ذلك، وقد وافق جماعة من الصحابة ومن بعدهم، وما روي عن غيرهم خلاف ذلك غاية المعارضة، ويترجح بالنسبة لمسعود والأحاديث مسندة وقع فيها الاضطراب، وأثر ابن مسعود ساء من الاضطراب، وله بترجح المرفوع الموافق له، ينحصر من شرح الإحياء، وذكر فيمن وافق الخفية في ذلك ابن مسعود وأما موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعتبة بن عامر وابن الزبير وأما مسعود المدري وأما سعيد الحذري والنراء بن عارب وعمر بن الخطاب وأما هريرة ^١ والخس البصري وابن سيرين وسفيان الثوري، قال: وهو رواية عن أحمد، وحكاها البخاري في صحيحه مذهباً لابن عباس، وذكر ابن الهمام في "التحزيز" أنه قول ابن عمر ^٢ قلت: ورجح أصحابنا قول ابن مسعود في العدد والموضع؛ لأنه لا تردد في قوله: "ولا اضطراب"؛ فإنه قال قولاً واحداً، وفي أقوال غيره تعارض واضطراب، ولأن قوله يعني الزيادة على التسع، وأقوال غيره تنست، والقياس موافق للقياس؛ إذ القياس يعني إدخال زيادة الأذكار في الصلاة قياساً على غيرها من الصلوات، ولا شك أن الأحذ بالموافق بالقياس أولى، ولأن الخبر بالتكبير وهو ذكر محلف لمصوص والأصوب، فالأحد بالتيقن أولى. **قد انصرفوا** أي فرغوا "من الصلاة" أي صلاة العيد "يوم العيد أنه" أي الإمام "لا يرى" استناداً "عليه صلاة" لا "في المصلى ولا في بيته"؛ لأن صلاة العيد عنده سعة لجماعة الرجال الأحرار، فمن فاتته تلك السنة لم يرمه صلاحها، قاله ابن عبد البر.

إِنَّهُ لَا يَرَى عَلَيْهِ صَلَاةً فِي الْمُصَلَّى وَلَا فِي بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ إِنْ صَلَّى فِي الْمُصَلَّى أَوْ فِي بَيْتِهِ لَمْ أَرْ بِذَلِكَ بَأْسًا، وَيُكَبِّرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

لم أرَ بذلك بأساً يعني يجوز له، قاله الررقاني خلافاً لجماعة قالوا: لا تصلي إذا فاتت، ويكرر سبعاً مع تكبيرة الإحرام "في" الركعة "الأولى قبل القراءة، وخمساً" أي خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام من السجود "في" الركعة "الثانية قبل القراءة" على سبيلها في الأداء بالجماعة. والحاصل أن من فاتته العيد مع جماعة لم يبق عليه السبيل، لكن لو صلى بجور له، فإن صلى صلى على هيئتها مع التكبيرات الروائد، قال ابن رشد في "البداءة": واحتلّفوا، فبعض تفوته صلاة العيد مع الإمام، فقال قوم: يصلي أربعاً، وبه قال أحمد والثوري، وهو مروى عن ابن مسعود، وقال قوم: بل يقضيها على صفة الإمام ركعتين يكرر فيهما نحو تكبيرة ويخبر كجهره، وبه قال الشافعي وأبو نؤير، وقال قوم: بل ركعتين فقط لا يخبر فيهما ولا بكرر تكبيرة العيد، وقال قوم: إن صلى الإمام في المصلي صلى ركعتين، وإن صلى في غير المصلي صلى أربع ركعات، وقال قوم: لا قضاء عليه أصلاً، وهو قول مالك وأصحابه، وحكى ابن المنذر عنه مثل قول الشافعي.

فمن قال: أربعاً شبهها صلاة الجمعة، وهو تشبيه ضعيف، ومن قال: ركعتين كما صلاها لإمام، فمضير إلى أن الأصل أن القضاء يجب أن يكون على صفة الأداء، ومن مع القضاء؛ فلائه رأى أنها صلاة من شرطها الجماعة والإمام كالجمعة، فلم يجب قضاؤها ركعتين ولا أربعاً؛ إذ ليست هي بدلاً من شيء، وهذا القولان هما البدان يتردد فيها النظر، أعني قول الشافعي وقول مالك، وأما سائر الأقاويل في ذلك فضعيف لا معنى له؛ لأن صلاة الجمعة بدل من الظهر، وهذه ليست بدلاً من شيء، فكيف تقاس إحداهما على الأخرى في القضاء على الحقيقة؟ فليس من فاتته الجمعة فصلاؤه للظهر قضاء، بل هي أداء؛ لأنه إذا فاتته البدل وجبت هي، والله الموفق للصواب. قال في "البدائع": إن فسدت خروج الوقت أو فاتت عن وقتها مع الإمام سقطت ولا يقضيها عبداً، وقال الشافعي: يصليها وحده كما يصلي الإمام، يكرر فيها تكبيرات العيد، والصحيح قولنا؛ لأن الصلاة بهذه الصفة ما عرفت قربة إلا بفعل رسول الله ﷺ كاجمعة، ورسول الله ﷺ ما فعلها إلا بالجماعة كالجمعة، فلا يجوز أدائها إلا بتلك الصفة، ولأنها محتصة بشرائط يتعدر تحصيلها في القضاء فلا تقضى كاجمعة، ولكنه يصلي أربعاً مثل صلاة الصبح إن شاء، لأنها إذا فاتت لا يمكن تداركها بالقضاء لفقد الشرائط، فلو صلى مثل صلاة الصبح لينال الثواب كان حسناً، لكن لا يجب لعدم دليل الوجوب، وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "من فاتته صلاة العيد صلى أربعاً".

تَرْكُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَبَعْدَهُمَا

٤٣٧ - **م** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا.

٤٣٨ - **م** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلِّي بَعْدَ أَنْ يُصَلِّي الصُّبْحَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

الرُّخْصَةُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَبَعْدَهُمَا

٤٣٩ - **م** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ أَبَاهُ الْقَاسِمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

٤٤٠ - **م** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ الْفِطْرِ.....

أَمْ يَكُنْ يُصَلِّي **ح** وكان من أشد الناس اتساعاً للشيء وفي "الصحيحين" عن ابن عباس **ع** أن النبي **ص** حرج يوم الفطر، فصلّى ركعتين **أ** يصل قبلهما ولا بعدهما. **أ** **نصلي** قال ياقوت الحموي في "المنعم": بالصم وتشديد اللام موضع الصلاة، وهو موضع يعيه في عقيق المدينة. "بعد أن يصلي الصبح قبل طلوع الشمس" فعلم منه ترك الصلاة قبل العيدين؛ لأن التطوع بعد الفجر مهني عنه حتى تطلع الشمس، وهو **كان يروح** إلى المصلي قبل طلوع الشمس.

الرخصة في الصلاة **ح** قال الررقاني: كذا ترجم عقب الأولى، وليست الرخصة في الباب الثاني من الباب الأول في شيء؛ **إد لا خلاف** في جواز العمل قبل العدة إلى المصلي من تأخر؛ لحل النافذة، فيتفلن ثم يعدو إليها، قاله الناجي وأبو عمر. قلت: عبارة الناجي أوضح من ذلك؛ **إد قال**: حكم هذا الباب غير حكم الباب الذي قبله؛ لأن الباب الأول في مع الصلاة بالمصلي قبل صلاة العيد وبعدها، وهذا في الرخصة في التفلن قبل العدة إلى المصلي، ولا خلاف في جوازه لمن تأخر في مصلاه بعد صلاة الفجر لذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، فيتفلن أربع ركعات ونحوها، ثم يعدو إلى المصلي. قلت: وهذا وجه حسن لعرض الترجمتين. وبمعنى عندي وجه آخر، وهو أن العرض من الأولى بيان الاستحباب، فلا يستحب التفلن قبلهما ولا بعدهما، وهذا بيان الحوار لو صلى أحد يعقد. **كان يصلي** **ح** في المسجد بعد طلوع الشمس، قاله الررقاني، "قبل أن يعدو إلى المصلي" أي يوم العيد "أربع ركعات".

قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ.

غَدُوُ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ وَانتِظَارُ الْخُطْبَةِ

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَضَتْ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا فِي وَقْتِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى: أَنَّ الْإِمَامَ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ قَدَرُ مَا يَبْلُغُ مُصَلَّاهُ، وَقَدْ حَلَّتِ الصَّلَاةُ.
قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ الْفِطْرِ،.....

قبل الصلاة أي قبل صلاة العيد "في المسجد" متعلق بقوله: "يصبي"، قال أبو عمر: فعل القاسم وعروة خلاف فعل ابن المسيب؛ فإيهما يركعان في المسجد قبل أن يعدوا إلى المصلي، والركوع إما يكون حين تبيض الشمس، ولا يكون أثر صلاة الصبح، وروي عن ابن عمر كفعل ابن المسيب، وكل مباح لا حرج فيه. قال ابن المنذر عن أحمد: الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها، والصريون قبلها لا بعدها، والمديون لا قبلها ولا بعدها، وبالأول قال الحنفية وجماعة، والثاني الحنابلة وجماعة، والثالث أحمد وجماعة، وأما مالك فمنعه في المصلي، وعنه في المسجد روايتان فروى ابن القاسم يتعل قبلها وبعدها، واس وهب وأشهب بعدها لا قبلها، وقال الشافعي: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها، قال الحافظ: كذا في "شرح مسلم" للوحي.

غدو الإمام إلخ إلى المصلي "يوم العيد وانتظار" الناس بعد الصلاة "الخطبة" فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، ذكر المصنف في الترجمة مسألتين، أولهما: وقت توجه الإمام إلى المصلي والثانية: هل يباح للناس الانصراف بعد الصلاة قبل الخطبة أم لا؟ فقال الإمام "مالك: مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا" بالمدينة المنورة "في وقت الفطر والأضحى أن الإمام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مصلاه، وقد حلت" أي جازت "الصلاة" بارتفاع الشمس قيد رمح، بل يراد على ذلك قليلاً؛ لاجتماع الناس، قاله الزرقاني، والعرض أن الإمام يخرج حين أداء الصلاة؛ لئلا يحتاج إلى انتظار الناس، بقي الكلام على وقت العيد، قال ابن بطلان: أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلي قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها، وإما تجوز عند حوار النافلة؛ لحديث عبد الله بن بسر أنكر إبطاء الإمام، وقال: "إن كما مع النبي ﷺ قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسييح" رواه أحمد وأبو داود والحاكم، وصححه وعلقه البخاري، قال الحافظ: ودلالته على المنع ليس بظاهرة، ويعكر على حكاية الإجماع إطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس، واحتلف هل يمتد وقتها للروال أم لا؟.

وسئل إلخ ساء المحول الإمام "مالك عن رجل صلى مع الإمام" العيد "يوم الفطر هل" يجوز "له أن ينصرف" عن المصلي "قبل أن يسمع الخطبة، فقال" الإمام: "لا ينصرف حتى يصرف الإمام" بعد الفراغ من الخطبة، قال الزرقاني: يكره له ذلك لمخالفة السنة، قال الباجي: وهذا كما قال الإمام: لأن الخطبة من سنة الصلاة وتوابعها، =

هَلْ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ الْخُطْبَةَ؟ فَقَالَ: لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ.

صَلَاةُ الْخَوْفِ

٤٤١ - مَاتَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ.....

= فمن شهد الصلاة من ترمه أو من لا ترمه من صبي أو امرأة، لا يمكن له أن يترك حضور سبقتها مع القدرة، رواه ابن القاسم عن مالك، والأصل في ذلك خوف القتل؛ ما كان الركوع من بويعة لا يمكن من تفعل به أن يترك الركوع. وأخرج أبو داود بسنده عن عطاء عن عبد الله بن أسباط قال شهدت العيد مع رسول الله ﷺ فلما قضى الصلاة قال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِفْظَكُمْ فِي صَلَاتِكُمْ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ** قال الشيخ: هذا يدل على أن الخوف من محضته غير لازم. وقال السدي عن أبي إسحاق: "عنه أنه أن تتابع حطة العيد غير واجب، وكذا في هامشه على "ابن ماجه".

صلاة الخوف أي صفتها، وما أن صلاة خوف صفة حصل لها خلاف اصوات التي عم الناس معرفتها، احتاجوا إلى بيان صفتها، وما يسعى أن يعلم أن أحد من أصحاب الكتب المتداوله بأيدينا لا يعنى تفصيل صور صلاة الخوف غير أبي داود؛ فإنه فصل في ستة إحدى عشرة صورة حسب الظاهر، وهي تتبع أكثر منها بدء بعض الاحتمالات في بعض الروايات، وهي كلها مقبولة عند كافة الفقهاء حسب حوارها، وإنما احتجوا فيما بينهم فيما هي أولى وأفضل، لا صورتين؛ فإن أنا حيفة يؤوهمما على تقدير ثبوتهما عنه أو يعمل على اختصاصهما. قلت: وهما اللتان عندهما ابن العربي في 'الغرائب'، إحداهما: جمهور الفقهاء على تركها، وهي الصلاة بركعة واحدة، والثانية: مختلفة فيما بينهم، لكن ما سبأني في آخر كتاب من كلام الحافظ يدل على أن بعضهم أنكروا حواري الصفة التي في حديث ابن عمر أيضاً، وقال اسوي. أو فعل مثل رواية ابن عمر ففي صحته قولان، والصحيح المشهور صحته، وقال القدوري في 'شرح مختصر الكرخي' وأبو نصر في 'شرح مختصر القدوري': لكل حائر، وإنما خلاف في الأولى، وقال ابن العربي: وقالت طائفة: كل صفة صحت أنها بعد أخرى فالأولى مسووعة بالثانية، لعدم التدرع ووجود التعارض الذي يمنع الجمع، وقالت طائفة: إنما هي صلاة ضرورة، فتفعل حال ضرورة وحسب الإمكان، ولذا ختلف فعل أبي. وهذا هو الذي احتار، فإذا غلب الأمر فلا يخرج عن صفة من الصفات المروية.

يوم ذات الرقاع واختلف أهل السير في أي سنة كانت هذه العروة فقيل: سنة أربع، وبه حرم ابن الخوري في 'التشريح'، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع، قال ابن إسحاق: كانت في حمادى الأولى، وكذا قال ابن عبد البر: إنها في حمادى الأولى سنة أربع، قال العيني واحتجوا في سبب تسميتها بذلك، فقيل: =

وَصَفَتْ طَائِفَةً وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّيِّ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ ثَبَّتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ.....

= لما لغوا في أرحمهم من الحرق، وقيل: لأهم رفعوا فيها رباقتهم، وقيل: بشجر فيها يقال به: ذات الرقاع نزلوا تحتها، وقيل: بل الأرض كانت ذات ألوان تشبه الرقاع، وقيل: بل حبيهم كان لها سواد وبياض، قاله ابن حبان، وقيل: نجل هناك فيه نفع، ولعل هذا مستند ابن حبان، وتصحف جمل جيل، ورجح الشيباني واليويني الأول، ويحتمل أن تكون سميت بالجموع. 'صلاة الخوف' لا خلاف بين أهل السير والحديث والعقبة في أنه صلى صلاة الخوف بدات الرقاع، نعم احتفوا في أنها هي أو ما صبت أو صلى قلبها بموضع آخر، 'أن طائفة' قال الأبي: قال الشافعي: لا يسعى أن تكون الطائفة التي مع الإمام أقل من ثلاثة وكذلك الباقية؛ لقوله تعالى: **سورة البقرة (١٠٢)**، أعاد ضمير الجمع وأقننا ثلاثة. ثم ظهر الحديث أن الإمام يقسم الجيش طائفتين متساويتين، وقال بعضهم: يسعى أن تكون الطائفة الأولى أكثر؛ لأن العدو بما يتمكن من الفرصة في ثاني حال.

'صفت' قال البرقاني: هكذا في أكثر نسخ، وفي بعضها: 'صلت' قال النووي: هما صحيحان. 'معه' **وصفت طائفة الخ** بالرفع أي اصطفوا، يقال: صف القوم إذا صاروا صفاً، قال العيني: لا فرق بين أن يكون إحدى الطائفتين أكثر من الأخرى عدداً، أو تساوي عددهما؛ لأن الطائفة تصق على القليل والكثير حتى على الواحد، لكن قال الشافعي: أكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة؛ لأنه أعاد عندهم ضمير الجمع في الآية، "وجه" بكسر الواو وضمها 'العدو' أي مقابلهم، منصوب على الظرفية، وفي رواية: "جاء العدو" بالناء بدل الواو، قاله القاري، "فصلى بالنبي معه" **الرُّكْعَةَ**، ثم ما قام في **الرُّكْعَةَ** الثانية 'ثبت' حال كونه قائماً وأتمها أي الذين صلى بهم الركعة الأولى 'لأنفسهم' ركعة أخرى، "ثم انصرفوا" بعد سلامهم على الظاهر، ولم أر في رواية تصريح السلام ههنا بعد، نعم صرح بالسلام جمع من الشرح وهو الوجه، ويؤيده أيضاً تنويع أبي داود على حديث ابن عباس، إذ صرح بالسلام، وأيضاً الشافعية وإحالة احتاروا هذه الصفة من الصفات، وصرحوا في فروعههم بالسلام للطائفة الأولى، وأيضاً فرق المشايخ بين هذا الحديث وبين حديث تقاسم النبي في سلام الإمام، هل هو مفرداً أو مع الطائفة؟ وم يفرقوا غير ذلك، وسيأتي التصريح فيه بسلام الطائفة الأولى، فمن قال في حديث يزيد بن رومان هذا: انصرفوا بغير السلام، وهم منه، 'فصفوا وجه العدو' أي من غير صلاة، ولأجل ذلك رجحت الشافعية هذه الصفة؛ ما فيها من وقوف الطائفتين قبالة العدو في غير صلاة. **وجاءت الطائفة الخ** التي كانت في وجه العدو 'فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته' **ثُمَّ ثَبَّتَ جَالِسًا** في التشهد، ولم يخرج من صلاته، "وأتموا" أي تلك الطائفة التي جاءت بعد 'لأنفسهم' الركعة الأخرى، "ثم سلم" النبي **ثُمَّ** أي تلك الطائفة، فصلى كل طائفة ركعة مع الإمام وركعة لأنفسهم، وحصلت للطائفة الأولى فضيلة الإحرام معه **ثُمَّ** وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام معه **ثُمَّ** وهذه الكيفية إحدى الصفات التي احتارها الشافعية **ثُمَّ**

الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

٤٤٢ - **مسند** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَظْمَةَ الْأَنْصَارِي حَدَّثَهُ: أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَطَائِفَةٌ مُوَاكِفَةُ الْعَدُوِّ، فَيَرْكَعُ الْإِمَامُ رُكْعَةً وَيَسْجُدُ بِالَّذِينَ مَعَهُ ثُمَّ يَقُومُ، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا ثَبَتَ، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ ثُمَّ يُسَلِّمُونَ، وَيَنْصَرِفُونَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ، فَيَكُونُونَ وَجْهَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ يَقْبِلُ الْآخَرُونَ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا، فَيَكْبَرُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَيَرْكَعُ بِهِمُ الرُّكْعَةَ، وَيَسْجُدُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، فَيَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ.

٤٤٣ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ،

حَدِثُهُ **إِح** أَيُّ صَاحِبًا، وَهَذَا مَوْقُوفٌ "أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ" أَيُّ صِفَتِهَا "أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ" رَادٌّ فِي رِوَايَةِ الْقَطَّانِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ هَذَا اسْمُ: "مُسْتَقْبَلِ الْغَلَّةِ" "وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ" أَيُّ إِحْدَاهُمَا مَعَهُ "وَطَائِفَةٌ" أُخْرَى "مُوَاكِفَةُ الْعَدُوِّ، فَيَرْكَعُ الْإِمَامُ رُكْعَةً، وَيَسْجُدُ بِالَّذِينَ مَعَهُ" وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْقَطَّانِ: "فَيُصَلِّي بِأَيْدِيهِمْ مَعَهُ رُكْعَةً"، "ثُمَّ يَقُومُ" الْإِمَامُ، "فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا ثَبَتَ" سَاكِنًا أَوْ دَاعِيًا، "وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ ثُمَّ يُسَلِّمُونَ" بَعْدَ أَدَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ، "وَيَنْصَرِفُونَ" مِنْ هَذَا الْمَكَانِ "وَالْإِمَامُ قَائِمٌ" فِي مَكَانِهِ، "فَيَكُونُونَ وَجْهًا" أَيُّ مُقَابِلَ "الْعَدُوِّ، ثُمَّ يَقْبِلُ الْآخَرُونَ" أَيُّ لَطَائِفَةِ الثَّانِيَةِ "الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا، فَيَكْبَرُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ فَيَرْكَعُ بِهِمُ" الْإِمَامُ "الرُّكْعَةَ" الَّتِي بَقِيَتْ عَنْهُ، "وَيَسْجُدُ" بِهِ، "ثُمَّ يُسَلِّمُ" الْإِمَامُ مُفْرَدًا، "فَيَقُومُونَ" أَيُّ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ، "فَيَرْكَعُونَ لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ"، وَفِي النُّسخَةِ الْمِصْرِيَّةِ: "الْبَاقِيَةَ" أَيُّ عَلَيْهِمْ، "ثُمَّ يُسَلِّمُونَ". وَانْفَرَقَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَالرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ: أَوْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ "يُسَلِّمُ الْإِمَامُ مُفْرَدًا"، وَفِي الرِّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ "يُسَلِّمُ مَعَ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ أَدَاءِ هُمُ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ"، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مَالِكٌ بَعْدَ أَنْ قَالَ تَحْدِيثٌ يَرِيدُ مِنْ رِوَايَاتِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَارَهُ وَرَجَعَ إِلَيْهِ لِقِيَاسِ عَمَى سَائِرِ الصُّوَرِ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَنْتَظِرُ الْمُتَأَمِّمِينَ، وَأَنَّ الْمُتَأَمِّمِينَ إِنَّمَا يَقْضِي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عِنْدَ رِوَاةِ "الْمَوْطَأِ"، وَمِثْلُهُ لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ، وَقَدْ جَاءَ مَرْفُوعًا مُسَدَّدًا.

إِذَا سَلَّ **إِح** سَاءَ الْجَهْلُ "عَنْ" صِفَةِ "صَلَاةِ الْخَوْفِ"، قَالَ "وَسِبَّاتِي الْكَلَامَ عَلَى رَفْعِهِ، وَوَقَفَهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، يُتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ" حَيْثُ لَا يَلْعَبُهُمْ سَهَاءُ الْعَدُوِّ "فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ أُخْرَى =

قَالَ: يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رَكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ لَمْ يُصَلُّوا، فَإِذَا صَلَّى الَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا، وَلَا يُسَلِّمُونَ، وَيَتَقَدَّمُ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا، فَيُصَلُّونَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ وَقَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَتَقُومُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ، فَيُصَلُّونَ لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً رَكْعَةً بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قَدْ صَلَّوْا رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ خَوْفًا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، صَلَّوْا رَجُلًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ.....

= "منهم بيه" أي بين الإمام ومن معه "وبين العدو لم يصو" لحرسهم العدو، "فإذا صلى الدين معه" أي الإمام، وهي الطائفة الأولى "ركعة، استأخروا مكان الذين لم يصو" أي الطائفة الثانية، فيكونون في وجه العدو، "ولا يسلمون" بل يستمرون في صلاتهم، "ويتقدم الذين لم يصلوا" إلى الإمام، "فيصلون معه ركعة، ثم ينصرف الإمام" من صلاته بالتسليم "وقد صلى ركعتين، فتقوم كل واحدة من الطائفتين، فيصلون لأنفسهم ركعة ركعة" بالترتيب "بعد أن ينصرف الإمام" من الصلاة، "فيكون" الإمام و"كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين" ركعتين، قال الحافظ: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى، وإلا لزم صياح الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده.

فإن كان خوفاً. بالنصب في جميع السج، وفي "البخاري" بالرفع أي إن كان هناك خوف "هو أشد من ذلك" الذي تقدم بأن لا يمكن معه الاصطفاة وغير ذلك، "صلوا" بحسب الإمكان "رجلاً" بكسر الراء وتخفيف الحيم جمع رجلا بضم الراء بمعنى الرجل صد الراكب، وقيل: بضم الراء وتشديد الحيم جمع راجل، والأظهر: أن رجلاً بالتخفيف جمع راجل، قاله القاري، قال الرازي في تفسيره: الرجل الكائن على رجله، ماشياً كان أو واقفاً. "قياماً" جمع قائم، وقيل: مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو قائم على أقدامهم تفسير لقوله: "رجلاً"، راد مسلم في رواية له: "تؤمى إماماً"، أو ركباً جمع ركب، و"أو" لنحو أو الإباحة أو التوزيع، قال تعالى: ﴿وَبِأَنفُسِكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ لَكُم مَخْرَجاً﴾ (نساء: ٢٣٩) "مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها" قال الرزقي: وهذا قال الجمهور، لكن قال المالكية: لا يصنعون ذلك حتى يخشوا فوات الوقت. وقال الحافظ: قال ابن المديني: كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول: إن المطبوع يصلي على دابته يومئذ إماماً وإن كان طالباً برل فصى على الأرض، قال الشافعي: إلا أن يقطع عن أصحابه فيحاف عود المطلوب، وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطبوع، ووجه الفرق: أن شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر؛ لتحقيق السبب، بخلاف الصائب فلا يخاف استيلاء العدو.

أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ نَافِعٌ: لَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
 ٤٤٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَحَدِيثُ
 الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

يوم الحندق الح يوم عروة الحندق وهي عروة الأحرار، جمهور أهل المعاري على أنها في شوال سنة خمس،
 والبحاري على أنها في شوال سنة أربع، وقوى الحافظ قول أهل المعاري، "حتى غابت الشمس" وقد أجمعوا على
 أنه قد فاتته شيء من الصلوات في عروة الأحرار، واحتفظوا هناك في موضعين: الأول: في تعيين الفوائت،
 والجمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة، والثاني: في سبب الموت، أما الأول: فحديث الباب يدل على
 أن الفائت صلاتان: الظهر والعصر، وفي حديث أبي سعيد عبد أحمد والنسائي: "أهم شغلوه" عن الظهر
 والعصر والمغرب، وصلوا بعد هوي من الليل، وذلك قبل أن يرسل الله في صلاة الخوف: **وَأَمَّا السَّابِقُ**
 (سفره ٢٣٩) قال القاري: ورواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارمي وأبو يعلى الموصلي، وفي
 حديث ابن مسعود عبد الترمذي والنسائي: "أهم شغلوه عن أربع صلوات يوم الحندق، حتى ذهب من الليل ما
 شاء الله"، قال الحافظ في قوله: "أربع" تجوز؛ لأن العشاء لم تفت.

وأما الثاني: فقيل: آخرها **٢٤** سبباً، ويؤيده ما روى أحمد من حديث ابن هبيرة عن أبي جمعة حبيب بن سباع
 قال: إن رسول الله ﷺ عام الأحرار صلى المغرب، فلما فرغ قال: **هَذَا خَيْرٌ مِنْكُمْ** . **أَمَّا السَّابِقُ** . قالوا:
 لا، يا رسول الله! ما صليتها، فأمر المودود فأقام فصلى العصر، ثم أعاد المغرب كذا في العيني: قال الحافظ: وفي
 صحة هذا الحديث نظر؛ لأنه محال لما في "الصحيحين" من قوله **٢٥** لعمر: **هَذَا خَيْرٌ مِنْكُمْ** . ويمكن الجمع بينهما
 بتكلف، قلت: ويمكن أن يجمع بأنه **٢٦** كان سببها عند الأداء، ثم لما استفسر عن القوم وتحقق الموت جاء إذ ذلك
 عمر، فأحرقت، فقال **٢٧** **هَذَا خَيْرٌ مِنْكُمْ** . وقيل: كان عمداً، فقيل: كانت قبل برول صلاة الخوف، وإليه ما
 الحافظ في "الفتح"، وصرح به مواضع من كتابه، وبه جزم ابن القيم في "الهدى"، والقرطبي في "شرح مسلم"،
 والقاضي عياض في "الشفاء"، وحكاها ابن رشد عن الجمهور.

وحديث القاسم الح المذكور قبل ذلك "أحب ما سمعت إلي في صلاة الخوف" وتقدم ما قال ابن عبد البر: إنه
 الذي رجع إليه مالك بعد أن قال حديث يزيد بن رومان، وعنه ما في "أبي داود": قال مالك: "وحديث
 يزيد بن رومان أحب إلي" قوله المرجوع عنه، قال الدرر قصي بعد ما أخرج حديث يزيد بن رومان: قال ابن
 وهب: قال مالك: أحب إلي هذا، ثم رجع، وقال: يكون قصاؤهم بعد السلام أحب إلي.

الْعَمَلُ فِي صَلَاةِ كُسُوفِ الشَّمْسِ

٤٤٥ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ،

حسفت. بفتح الحاء والسين، لارم، أو بالصم فالكسر على أنه متعذر، وحكى ابن الصلاح معناه، ولم يبين دليلاً. "الشمس" بالصم "في عهد" أي زمان "رسول الله ﷺ" راد في رواية الصحيحين: "فبعث مبادياً: الصلاة جامعة"، وينادي بها عند الحفية كما صرح به في "الدر المختار"، "فصلى رسول الله ﷺ بالناس" استدلال بعدم ذكر الوضوء على أنه ﷺ كان يحافظ على الوضوء، وليس بشيء، إلا أن الدوام على الطهارة جدير بخاله ﷺ، نعم، يصح الاستدلال بها على الجماعة، وذكر ابن رشد اتفاق الأئمة على الجماعة فيها، وقال الشوكاني: ذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تنس الجماعة فيها، وقيل: الجماعة شرط فيهما، وبوب البخاري: صلاة الكسوف جماعة.

قال الحافظ: أي إن لم يحضر الإمام الراتب فيوم هم بعضهم، وبه قال الجمهور، وعن الثوري: إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى، وقال العيني: أشار بهذا إلى أنها بالجماعة سنة، وقال صاحب "الدخيرة" من أصحابنا: الجماعة فيها سنة، ويصلي بهم الإمام الذي يصلي الجمعة والعيد، وفي "المرغيب": يؤمهم فيها إمام حيهم بإذن السلطان؛ لأن اجتماع الناس ربما أوجب فتنة وخللا، ولو لم يقمها الإمام صلى الناس فرادى. وفي "الدر المختار": يصلي بالناس من يملك إقامة الجمعة ركعتين، قال ابن عابدين: بيان للمستحب يعني فعلها بالجماعة إذا وجد إمام الجمعة، وإلا فلا تستحب الجماعة، بل تصلى فرادى، هذا ظاهر الرواية، وعن الإمام في غير رواية الأصول: لكل إمام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده. قال في "البدائع": ثم هذه الصلاة تقام بالجماعة؛ لأنه ﷺ أقامها بالجماعة، ولا يقيمها إلا الإمام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيد، فأما أن يقيمها كل قوم في مسجدهم فلا، وروي عن أبي حنيفة الجوار، والصحيح ظاهر الرواية؛ لأن أداء هذه الصلاة بالجماعة عرف بإقامته ﷺ، فلا يقيمها إلا من هو قائم مقامه.

فأطال القيام لطول القراءة، وفي الرواية الآتية: "نحواً من سورة البقرة"، وطول القراءة فيها مستحب عند الكل، وجعلها الشافعية ﷺ في فروعهم ثلاث صور، إحداها: كالواقل. والأكمل منها: بركوعين في كل ركعة مع الاختصار على الفاتحة فقط. وثالثها - وهو الأكمل منهما - أن يصلي بركوعين في كل ركعة مع تطويل القراءة، وذكر في "شرح الإحياء" عن الشافعية استحباب الإطالة وإن لم يرض القوم، وعن ابن اتمام: أنها مستثنى من كراهة؛ لتأويل. "ثم ركع" الركوع الأول "فأطال الركوع" قال الحافظ: لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه، -

ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتْ الشَّمْسُ،.....

= إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغوهما، وفي فروع الشافعية والحنابلة: يسبح قدر مائة من القرعة، وفي فروع المالكية: كما قيام الذي قبله. "ثم قام" إلى القيام الثاني من الركعة الأولى 'أفصل القيام' في رواية ابن شهاب: "ثم قال: سمع الله من حمدة"، ورواد من وجه آخر عنه: "رسا ولك الحمد"، واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في هذا القيام، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال، بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه، وإن كان محمد بن مسلمة المالكي حالف فيه. والحوار: أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة، فلا مدخل لقياس فيه، بل كل ما ثبت عنه ^١ أنه فعله فيها كان مشروعاً؛ لأنها أصل برأسه، قاله الحافظ، واحاصل: أن هذا الاعتدال أنكر بعض الشافعية فيه التسميع والتحميد، وأنكر محمد بن مسلمة فيه الفاتحة، وأخمهور على إثبات كل منهما. "ثم ركع" ثانياً "فأطال الركوع" قدر في "الإقاع" تسبيح الركوع الثاني قدر ثمانين آية، وقريب منه ما في فروع المالكية والحنابلة، "وهو دون الركوع الأول" ولذا فرفقا بينهما بقدر عشرين آية، لكن الأئمة الثلاثة احتملوا فيما بينهم، أي الركوعين منهما فرص؟ ومدرك أيهما يكون مدرك الركعة؟ فهي "شرح الإقاع": من أدرك الإمام في ركوع أول من الركعة الأولى أو الثانية، أدرك الركعة، كما في سائر الصلوات، ومن أدركه في ركوع ثان أو قيام ثان من أي ركعة، فلا يدرك شيئاً.

ثم رفع رأسه من الركوع الثاني، قال الحافظ: لم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده، ووقع في حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود، ولفظه: "ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم سجد". وقال النووي: هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها، أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لا إطالته نحو الركوع، وتعقب بما رواه السائي وابن حزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً، ففيه: "ثم ركع فأطال، حتى قيل: لا يرفع، ثم رفع فأطال، حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد فأطال" الحديث رواه ابن حزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب، والثوري سمع عنه قبل الاحتلاط، فالحديث صحيح. ولفظ النووي: قوله في حديث جابر: "ثم رفع فأطال" ظاهره أنه طول الاعتدال الذي يلي السجود، ولا ذكر له في باقي الروايات، ولا في رواية جابر من غير جهة أبي الربيع، وقد نقل القاسمي إجماع العلماء على أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود، وحديث جابر عن هذه الرواية بخلاف: أحدهما: أنها شاذة مخالفة لرواية الأكثرين، فلا يعمل بها. والثاني: أن المراد بالإطالة تقيس الاعتدال ومده قليلاً، لا إطالته نحو الركوع.

الآخرة: بكسر الحاء أي الثانية "مثل ذلك" أي كما فعل في الأول، وسيأتي تفصيلها في الرواية الآتية، وذكر الفاكهاني أن في بعض الروايات تقدير القيام الأول نحو القرعة، والثاني بنحو آل عمران، والثالث بنحو النساء، =

فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَتَضَعُوا"،

= والرابع بنحو المائدة، وأشكل عليه بأن المختار أن القيام الثالث أقصر من الثاني، و"السَّاء" أطول من "آل عمران"، وأجاب عنه الزرقاني بأنه إذا أسرع بقراءتها ورتل آل عمران كانت أطول، وتعقب الماكهايي بأن الحديث لا يعرف وإنما هو قول الفقهاء، وإنما المعروف في حديث ابن عباس أوله أي ذكر القرعة فقط.

فحطبت الناس هذا أيضاً مختلف عند الأئمة، قال الإمام الشافعي وإسحاق وغيرهما بسية الخطبة فيها خلافاً للأئمة الثلاثة، قال في "نيل المأرب": قال في "المروع": لا تشرع لها حطة وفاقاً لأبي حنيفة ومالك، وفي "الروص المربع": ولا يشرع لها حطبة؛ لأنه أمرهما دون الخطبة. قلت: لكن المالكية يدبوا بعد ذلك الوعظ، قال في "الشرح الكبير": وبدب وعظ بعد الصلاة. ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الثلاثة للحقبة، وقال العيني: حديث الباب صريح في الخطبة، وما قال الشافعي وإسحاق وابن جرير وفقهاء أصحاب الحديث، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا خطبة فيها، قالوا: لأن النبي ﷺ أمرهم بالصلاة والتكبير والصدقة، ولم يأمرهم بالخطبة، ولو كانت سنة لأمرهم بها، ولأنها صلاة كان يفعلها المنفرد في بيته، فلم يشرع لها حطة، وإنما حطبت بعد الصلاة؛ ليعلمهم حكماً، فكانه مختص به، وقيل: حطبت بعدها لا لها، بل ليردهم عن قولهم: "إن الشمس كسفت لموت إبراهيم" كما في الحديث. قال الناجي: قوله: "فحطبت الناس" يريد أنه أتى بكلام على نظم الخطب، فيه ذكر الله تعالى وحمده وشاؤه ووعد لئلا، وليس بخطبتين يرفي هما المبر ويحلس في أوامها وبينهما، هذا قول مالك، والدليل على صحته: أن هذه صلاة نفل لم يجهر فيها بالقراءة، فلم يكن من سبها الخطبة كسائر النوافل.

آيتان الخ الآية في كلام العرب: العلامة، وقوله: "من آيات الله" يحتمل أن يريد به أن ذلك من آياته التي يستدل بها على وحدانيته وقدرته وعظمته، ويحتمل أن يريد به أنهما من علامات تحويمه وتحديره بآياته وسطوته، قال عز اسمه: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (الإسراء: ٥٩)، قاله الناجي، وفيه رد على بعض فرق الصالة كانوا يعظمونها، فبين أنهما آيتان مخلوقتان كسائر المخلوقات، بطراً عليهما النقص والتعير. "لا يحسمان" بفتح فسكون، ويجوز ضم أوله، وحكى ابن الصلاح معه. "لموت أحد" كما توهمه البعض؛ تبعاً لما كان عليه أهل الجاهلية: أن الكسوف لا يكون إلا لموت عظيم. "ولا لحياته" ذكره تبعاً، وإلا فهم لم يكونوا قائلين بأنه لحيات أحد، لكنه رفع توهم من يقول: لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقء أن لا يكون سبباً للإيجاد، "فإذا رأيتم ذلك" أي الكسوف في أحدهما؛ لاستحالة كسوفهما معاً في وقت واحد عادة، "فادعوا الله وكبروا" أمر بالدعاء والتكبير والثناء؛ لأنهما مما يتقرب به إليه، ويستحلب رضاه تعالى، ويستدفع بأسه وسطوته، "وتصدقوا" ويوب به البحاري في صحيحه اهتماماً به، فقال: باب الصدقة في الكسوف، وذلك لما ورد: صدقة في حطبت -

ثُمَّ قَالَ: "يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ! وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ، يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ! وَاللَّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا".

٤٤٦ - **مسند** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: خَسَفَتْ

يا أمة محمد الخ حاطتهم بذلك إظهاراً لمعنى الشفقة، كما يقول أحد. يا بني، وعدن عن قوله: يا أمي؛ لأن المقام موضع تعذير، وفي قوله: "أمي" إشعار بالشكر، "والله أني نالين تأكيداً، وإلا فكلامه مما لا ريب فيه، قاله الزرقاني، وريادة اليمين ليست في السجح المصرية، "ما من أحد أعير" بالنصب على أنه الخبر، ولفظ "من" رائدة، ويحور الرفع على لغة ثبم، واخر على أنه صفة - "أحد". والخبر محذوف، قاله الحافظ، وقال أيضاً: هو أفعّل تفصيل من العيرة - بافتح - وهي في اللغة: تعير يحصل من احمية والأفقه، أي ما من أحد أشد عيرة "من الله" عز وجل، وأصل العيرة في الزوجين والأهلين، وكل ذلك محال على الله تعالى؛ لأنه مره عن كل تعير ونقص، فتعير حملة على المحار، فقيل: لما كانت ثمرة العيرة صون الحرم ومعههم ورجح من يقصد إليهم، أطلق عليه ذلك؛ لكونه مع من فعل ذلك، ورجح فاعله وتوعده، فهو من باب تسمية الشيء بما يترتب عليه.

قال الطيبي وغيره: وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله: "فادكروا الله الخ" من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالدكر والدعاء والصلاة والصدقة، ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء، وحصل منها الربا؛ لأنه أعظمها، قاله الحافظ. "أن يرى عمده" متعلق بـ "أعير" أي على أن يرى عبده "أو تزل أمته" قال الزرقاني: حصهما بالذكر؛ رعاية لحسن الأدب مع الله عز وجل؛ نشره عن الروجة والأهل ممن يتعق بهم العيرة عائداً، ثم كرر النداء تأكيداً فقال: "يا أمة محمد" وفيه أيضاً أدب الواعظ أن يبالغ في التواضع في الوعظ؛ فإنه أقرب إلى القول وانتفاع السامع. "والله لو تعلمون ما أعمد" من عظيم قدرته تعالى وشدة انتقامه - حفظنا الله منه - وما رأى إذ ذاك من المناظر الفسيحة من أهل النار، أو من سعة رحمته وحلمه - سترنا الله تعالى بهما بفضلهم وكرمهم -، أو المعنى: لو دام عنكم كما دام عني، فإن عمده متواصل بخلاف علم غيره، قاله الحافظ، "لضحكتكم قليلاً" أي في زمان قليل، وقيل: القلة هما معنى العدم. "ولبكيتكم كثيراً" خوفاً من الله عز وجل، أو لتفكركم فيما تعلمون، أو لما فاتكم من رحمته عز اسمه. وقول المهلب: المحاطب منه الأنصار لما كانوا عليه من محبة النهو والعباء، لا دليل عليه، سيما إذا كانت القصة في آخر رمه. ورد عليه جماعة سيما الذين من المير بانغ عليه في الرد والتشنيع. وفي الحديث ترجيح التحويف في الوعظ على التوسع بالترخيص.

حسفت بفتح الحاء، "الشمس" راد القعي: "على عهد رسول الله -"، "فصلى رسول الله -" وصلى "الس معاً" فيه مشروعية الجماعة، "فقام قياماً طويلاً" راد في بعض النسخ بعد ذلك لفظ: "قال"، ولا حاجة إليه "نحواً من سورة البقرة" ظاهر الحديث أن القراءة كانت سراً، وكذلك قول عائشة - في بعض طرق حديثها: "فحررت قراءته،"

الشَّمْسُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ،

- فرأيت أنه قرأ بسورة البقرة، واحتفت الأئمة في ذلك، فقال بالخير أبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة، وأحمد وإسحاق، وابن حزيمة وابن المنذر، وغيرهما من محدثي الشافعية، وابن العربي من المالكية، وقال الطبري: يحمر بين الظهر والإسرار، وقال الأئمة الثلاثة: يسر في الشمس، ويحمر في القمر، كذا في "الفتح"، وفي "البدائع": لا يحمر بالقراءة عند أبي حنيفة ويحمر عند أبي يوسف، وقول محمد مصطرب، ذكر في عامة الروايات قوله مع أبي حنيفة، وفي "الشامي": عن محمد روايتان. قال النووي: مذهبتنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء: أنه يسر في كسوف الشمس ويحمر في كسوف القمر. وما حكاه النووي عن مالك هو المشهور عنه، بخلاف ما حكى عنه الترمذي من الظهر، فقد حكى عن مالك الإسرار ابن المنذر في "الأشرف"، وابن عبد البر في "الاستدكار"، قال المارزي: إن ما حكاه الترمذي عن مالك رواية شاذة ما وقعت عليه في غير كتابه، قال: وذكرها ابن شعبان عن الواقدي عن مالك، وقال القاضي عياض في "الإكمال" والقرطبي في "المهمم": إن معنى بن عيسى والواقدي روايا عن مالك الظهر، ومشهور قول مالك الإسرار، قاله العيني، وقال ابن العربي في "العارضة": اختلف قول مالك، فروى المصريون: أنه يسر، وروى المديون: أنه يحمر، والظهر عندي أولى، ويحتمل أنه فعل الوجهين لبيان الجوار. وفي "المدونة": قال مالك: لا يحمر بالقراءة فيها، قال: وتفسير ذلك أنه لو ظهر شيء فيها لعرف، قال الحافظ: واحتج الشافعي بقول ابن عباس: قرأ نحواً من سورة البقرة؛ لأنه لو ظهر لم يحتج إلى تقدير، وتعقب باحتمال أن يكون بعيداً منه لكن ذكر الشافعي تعليقا عن ابن عباس: أنه صلى نحب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً. قال الرقاي: وقول بعضهم: إن ابن عباس كان صغيراً، فمقامه آخر الصفوف، فلم يسمع القراءة فحضر المدة، مردود بقول ابن عباس: قمت إلى جانب النبي ﷺ، فما سمعت منه حرفاً، قاله أبو عمر، واحتج أيضاً من قال بالإسرار بحديث سمرة بن جندب: قال: "صلى بنا النبي ﷺ في كسوف الشمس لا نسمع له صوتاً" رواه الترمذي وأبو داود والسنائي وابن ماجه، والطحاوي أخرجه من أربعة طرق، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال الريلي: ورواه ابن حبان في صحيحه مطولاً بلفظ أبي داود، ورواه الحاكم في "المستدرك" مطولاً ومختصراً، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأما حديث ابن عباس، فرواه أحمد في مسنده، وكذلك أبو يعلى الموصلي في مسنده، وأبو نعيم في "الحلية"، والطبراني في معجمه، والبيهقي في "المعرفة" من طريق ابن أبي عمير، كما رواه أحمد، ومن طريق الحكم بن أبان كما رواه الطبراني، ومن طريق الواقدي كما رواه أبو نعيم، ثم قال: وهؤلاء وإن كانوا لا يحتج بهم، لكنهم عدد، وروايتهم توافق الصحيحة عن ابن عباس: أنه قرأ نحواً من سورة البقرة، كما أخرجاه في "الصحيحين"، ويوافق أيضاً حديث عائشة: "فحزرت قراءته"، ويوافق أيضاً حديث سمرة، وإنما الظهر عن الزهري فقط، وهو وإن كان حافظاً، فيشبه أن يكون العدد أولى بالحفظ من الواحد. وحكى البيهقي عن الإمام أحمد حديث عائشة: =

قَالَ: ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَحَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكْتَ،.....
وفت وراجعت

- باجهر، يهرد به الرهري، وقد رويًا من طريق آخر عن عائشة ثم عن ابن عباس ما يدل على الإسرار بها. قلت: وأوله الجمهور بأنه محمود على كسوف القمر، كما سطره الحافظ في "الفتح"، وتعقب برواية الإسماعيلي؛ إذ فيها التصريح بكسوف الشمس، وأوله الآخرون نهر آية أو آيتين، على أن رواية الرحان في ذلك أولى، كذا في "شرح الإحياء"، وفي "السنن": ولأبي حنيفة حديث سمرة وابن عباس، وقال:
..... ولا أن القوم لا يقدرون على التأمل في القراءة لتضيق القراءة مشتركة؛ لاشتغال قلوبهم بهذا الفرع، كما لا يقدرون على التأمل في سائر الآيات في صلاة النهار؛ لاشتغال قلوبهم بالنكاس، وحديث عائشة يعارض حديث ابن عباس، ففي الاعتناء الذي ذكرنا مع ظواهر الأحاديث الأخر، وخمل ذلك على أنه جهر بعضها اتفاقاً، كما روي: أن النبي كان يسمع الآية واليتين في صلاة الظهر أحياناً.

تكعكعت بناءً أوله وكاهن مفتوحين، بعد كليهما عين ساكنة، أي تأخرت وتقهقرت، قال أبو عبيدة: كعكعته فتكعكع، وهو يدل على أن "كعكع" متعد، و"تكعكع" لازم، واحتلف أهل اللغة في أنه ثلاثي مزيد أو رباعي مجرد، بسطه العيني، وفي رواية مسند: "رأيتك كففت نفسك" بعائين خفيفتين من الكف، وهو المع، "فقال" النبي ﷺ "إني رأيت الجنة هكذا في أسح المصرية، وهكذا في روايات الحديث، وراد في السح الهندية بعدها، "أو رأيت الجنة والمراد رؤية عين بأن كشف ما دونهما، فراها على حقيقتها، وطويت المسافة بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها، كبيت المقدس حيث وضعه لقريش. وهذا أشبه بظاهر الحديث، ويؤيده حديث أسماء بلفظ: "دنت مني الجنة، حتى لو احترأت عليها لحتكتكم بقضاف من قطافها"، ومنهم من حمده على أنها مثلت له في الخائط، كما تطبع الصورة في المرأة، فرأى جميع ما فيها، ويؤيده حديث أنس المذكور بلفظ: "لقد عرضت علي الجنة والنار أما في عرض هذه الخائط"، وفي رواية: "لقد مثلت"، ولمسلم: "لقد صورت"، ولا يشك أن الانطباع =

فَقَالَ: "إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطْ أَفْظَعُ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ"،

قصدت التناول

- إنما يكون في الأحساء الصقيلة، لأنه شرط عادي فيجوز حرق العادة خصوصاً للشيء، نعم، هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر، ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين، بل مراراً على صور مختلفة، وأبعد من قال: إن المراد بالرؤية رؤية العسم، قال الفرطني: لا إحالة في بقاء هذه الأمور على طواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة. "فتناولت منها" أي الجنة "عنقوداً" بصم العين، "ولو أخذته" قيل: يعارض هذا قوله: "فتناولت"، وجمع بأن معنى قوله: "تناولت" وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله، ولو تمكنت من قطعه، وللقعبي: "ولو أصننه"، وفي حديث أسماء: "لو اجترأت عليها"، وقيل: تناولت لنفسي، ولو أخذته لكم، حكاية الكرماني وليس بعيد، وقيل: يحمل تناول على تكيف الأحده لا حقيقة الأحده، وقيل: الإرادة مقدرة، أي أردت أن أتناول، ويؤيده حديث جابر عند مسلم: "ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لئنظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل"، ولعبد الرزاق من طريق مرسنة: "أردت أن آخذ منها قطعاً لأريكموه فلم يقدر"، وأحمد من حديث جابر: "فحيل بيني وبينه"، "لأكلته منه ما بقيت الدنيا" قال ابن بطال: لم يأخذ العنقود؛ لأنه من طعام الجنة وهو لا يهي، والدنيا فانية لا تجوز أن يأكل فيها ما لا يهي. وقيل: لو رآه الناس لكان من إيمانهم بأشهادة لا بالغيب، وقيل: لأن الجنة جراء الأعمال، وأجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة، وحكى ابن العربي عن بعض شيوخه معنى قوله: "لأكلته": أن يحنق في نفس الأكل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا يعيب عنه دوقه، وتعقب بأنه رأي فتسهي مسي على أن دار الآخرة لا حقائق لها، وإنما هي أمثال، وأحق أن تمار الجنة لا مقصوعة ولا مملووعة، وإذا قطعت حلقت في الحمار، فلا مانع أن يخلق الله تعالى مثل ذلك في الدنيا إذا شاء، ثم بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر: أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية.

ورأيت النار وكانت رؤيته **النار** قبل رؤيته الجنة؛ لرواية عبد الرزاق: "عرضت على النبي **النار**، فتأخر عن مصلاه، حتى أن الناس يركب بعضهم بعضاً، وإذا رجع عرضت عليه الجنة، فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه"، ولمسلم من حديث جابر: "لقد جيء بالنار حين رأيتموني تأخرت"، وفيه: "ثم جيء بالجنة، وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي"، وراد فيه: "ما من شيء توعدونه إلا قد رأيته في صلاتي هذه"، وفي حديث سمرة عند ابن جرير: "لقد رأيت مدقمت أصلي ما أنته لاقون في دياكم وآخرتكم"، فهم أر كالיום المراد باليوم الوقت الذي هو فيه. "مطرًا" بالنصب بـ "لم أر". "قط" بشد الطاء أي أبداً. "أفزع" أي أقبح وأشنع، صفة للمصوب، سب الزرقاني "أفزع" إلى ريادة القعني، ولا يوجد في السح المصرية، لكنه موجود في السح التي بأيدينا من السح الهندية، أي لم أر مطراً مثل مظهر رأيته اليوم، فحذف المرئي، وأدخل التشبيه على اليوم؛ لبشاعة ما رأى، وقيل: الكاف اسم، والتقدير: ما رأيته مثل منظر هذا اليوم منظرًا. "ورأيت أكثر أهلها النساء" -

قَالُوا: لَمْ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "بِكُفْرِهِمْ، قِيلَ: أَيَكْفُرُونَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: "وَيَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ،^{أي الصحابة} وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُمُ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ".

= قال النووي: فيه دليل على أن بعض الناس اليوم معدن في جهنم - أعاد الله منه - قال الررقاوي: استشكل الحديث برواية أبي هريرة: "إن أدنى أهل الجنة مرة من به روحتان من الدنيا"، فمقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة؟ وأجيب بحمله على ما بعد خروجهن من النار، وما قيل بالتعليق لعرو، لأنه يحار مترتب على الرؤية، وفي حديث جابر: "وأكثر من رأت فيها لساء إلا في إن وثني نفسيين، وإن سنن حنن، وإن سألن أحسن، وإن أعطين لم يشكرن"، فعلم أن المرئي منهن من اتصف بصفات ذميمة.

فَالُوا أي الصحابة على الظاهر "لم يا رسول الله" باللام في السج، قال الررقاوي. وللقعي: 'نم' بالناء، قلت: أخرجني البخاري. "قال: بكفرهن بالناء في السج فندية، وصطفه الررقاوي باللام، وعرى اللام إلى القعي، وفي الحاشية عن "المعنى": في أكثر روايات رواية "الموطأ" باللام، وهكذا باللام في السج المنصية. قيل: أيكفرن: همرة الاستمهام بالله؟" عروجل. وما كان حقيقة الكفر هو الكفر بالله عروجل سألو ذلك، قال: "ويكفرن العشير" هكذا في السج بالواو، قال ابن عبد البر: هكذا بجي وحده بالواو، ولم يردها غيره، ونحفوظ عن مالك من رواية سائر الرواة بالواو. قال الحافظ: كذا للجمهور عن مالك بالواو، وكذا عبد مسلم من رواية حفص عن ريد بن أسلم، واتفقوا على أن زيادة الواو عطف من يجي، فإن كان المراد من تعبطه كونه حالف الرواة فهو كذلك، وأطلق على الشذوذ عطفًا، وإن كان المراد من التعليط فساد المعنى، فليس كذلك؛ لأن الخواب صائق السؤال ورا، وذلك أنه أطلق لعن النساء، فعم المؤمنة منهن والكافرة، فلما قيل: 'يكفرن بالله؟ فأجاب: ويكفرن العشير، كأنه قال: نعم، يقع منهن الكفر بالله وغيره؛ لأن منهن من يكفر بالله، ومنهن من يكفر بالإحسان. قال أحمد: العشير: الزوج أو المعاشرة، وقال الراعي: العشير: المعاشرة، قريباً كان أو معارفاً، وفي "الجمع": العشير: الزوج، من العشرة وهو الصحة، وقيل: أراد كل محالض، وقال العيني: العشير فعيل بمعنى معاشرة، كالأكيل بمعنى تناول من المعاشرة، وهي المحالطة، وقيل: الملازمة. قالوا: المراد ههنا الزوج، وحمله بعضهم على العموم، والعشير أيضاً. احتيط والمصاحب، والألف واللام للعهد إن فسر بالزوج، وللمعنى أو الاستعراق إن فسر بالمعاشرة مطلقاً. 'ويكفرن بالإحسان' تفسير لقوله: "يكفرن العشير"؛ لأن المراد كفر إحسانه لا كفر دانه، فأخمة مع ابواو مية للأولى، كقوله: أعجني ريد وكرمه، والمراد من كفر الإحسان: تعظيته وعدم الاعتراف به، أو جحوده وإنكاره، كما يدل عليه قوله: "لو أحسنت إلى إحداهن الدهر" بالنصب على لظرفية "كنه" أي مدة عمر الرجل، أو المراد: الرمان كله مبالغة، "ثم رأت منك شيئاً" التوبيخ للتقليل أي شيئاً قليلاً لا يوافق عرضها، قالت: ما رأيت منك خيراً" قليلاً أيضاً "قط" وفي الحديث دليل على حرمة كفران الحقوق والعمه؛ إذ لا يدخل النار إلا بارتكاب حرام.

٤٤٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذِكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ"، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكَبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَرَجَعَ ضَحَى،
أي أعوذ عائداً رائدة

أن يهودية الح وفي رواية عن عائشة عند البحاري في الدعوات: دخل عجوزان من يهود المدينة فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فكذبتهما، قال الحافظ: هو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى، فنسب القول إليهما مجازاً، والافراد يحمل على المتكلمة، ولم أقف على اسم واحدة منهما. قلت: هذا على اتحاد الروايتين، وعلى ما سيأتي من تعدد الواقعة فتحمل الروايتان على وقتين. "جاءت تسألها" أي شيئاً تعطيه لها، "فقال: أعاذك الله من عذاب القبر" دعاء من اليهودية لعائشة . على عادة السؤال، "فسألت عائشة" بالرفع 'رسول الله ﷺ' بالنصب على المفعولية مستفهمة؛ لأنها لم تعلمه قل، "أيعذب الناس" بضم الياء بياء المجهول بعد همزة الاستفهام "في قبورهم" ولما لم يطلع النبي ﷺ على ذلك بعد، "فقال رسول الله ﷺ" عائداً بالله مصوب على المصدرية، فقد يحىء المصدر على ورد الفاعل كما في قولهم: عافاه الله عافية، ويحور أن يكون عائداً على بابه، فيكون منصوباً على الحال، ودو الحال محذوف، أي أعوذ حال كوني عائداً بالله، وروي بالرفع على أنه محير محذوف، أي أنا عائداً بالله، قاله العمري.

ذات غداة الح من إصافة المسمى إلى اسمه أو لفظ "دات" رائدة، وقال الداودي: إن لفظ 'دات' بمعنى 'في' وأكرر عليه ابن التين وغيره. "مركا" بفتح الكاف، قال الرزقاني: بسبب موت ابنه إبراهيم، "فخسفت" بفتحات "الشمس، فرجع" رسول الله ﷺ من الجنارة "ضحى" بضم المعجمة مقصور منون، "قمر بين ظهري" بفتح المعجمة والنون، قيل: الألف والنون رائدة، وقيل: الكلمة كلها زائدة، وفي النسخ المصرية: بين ظهري، بدون زيادة الألف والنون، والمعنى واحد، "الحجر" بضم المهملة وفتح الجيم جمع حجرة، والمراد بيوت أرواحه ﷺ، وكانت لاصقة بالمسجد، وفي رواية لمسلم عن عائشة ﷺ: "فخرجت في سوة بين ظهري الحجر في المسجد، فأتى ﷺ من مركبه حتى انتهى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه".

"ثم قام يصلي" هكذا في النسخ الهدية و"الرزقاني". وأما في النسخ المصرية: "ثم قام فصلى" والأول أوجه، "وقام الناس وراءه، فقام قياماً طويلاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع" رأسه من الركوع "فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع" ثانياً "ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع" رأسه من الركوع الثاني "فسجد" سجدتين، "ثم قام" إلى الركعة الثانية، فقام "قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً" ثالثاً "وهو دون الركوع الأول" من الركعة الأولى، أو دون الركوع الثاني منها، وهو الأوجه، "ثم رفع" رأسه =

فَمَرَّ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحُجَرِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ،

= "فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول" أي الثالث، "ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول" أي الثالث، "ثم رفع رأسه من الركوع، ثم سجد" سجدتين، "ثم اصرف" من الصلاة بعد التشهد بالسلا، فقال ما شاء الله أن يقول" من أمر الصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك، وقد وردت الحطية في عدد روايات، سيما من رواية سمرة وغيره في البيهقي وغيره، وخصها ابن القيم في "الهدى" والريعي في "أهدية"، فارجع إليهما لو شئت، "ثم أمرهم أن يتعبدوا من عذاب القبر" قال الرئيس بن أسير: مناسبة ذلك أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر، والشيء بالشئ يذكر، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا.

ثم اعلم أن الروايات الثلاثة التي ذكرها مصنف في باب تدعى تشبه الركوع في كل ركعة من ركعتي الكسوف، وقد اختلفت الروايات في ذلك جداً، فقد روي وحدة الركوع في كل ركعة، وقد روي ركوعان في كل ركعة، كما في روايات الباب من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه الأئمة السنة في كتبهم، ومن حديث ابن عباس أخرجه الشيخان والسنائي وأبو داود، قاله المنذري، وقد روي ثلاث ركوعات في كل ركعة من حديث جابر أخرجه مسلم عن عطاء عنه بلفظ: "فصلى ست ركعات بأربع سجعات"، وأخرجه أيضاً أحمد والسنائي وأبو داود والبيهقي، وحكى عن الشافعي أنه غلط، قال الشوكاني: يردّها ثبوته في "صحيح مسلم".

وقد روي أربع ركوعات في كل ركعة من حديث ابن عباس بلفظ: "قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع، وفي لفظ: "صلى ثلث ركعات في أربع سجعات" رواه مسلم وأحمد والسنائي وأبو داود، قال الشيخ: ومن أصحابنا من ذهب إلى تصحيح الأحبار الواردة في هذه الأعداد، وأن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها مرات، مرة ركوعين في كل ركعة، ومرة ثلاث ركوعات، ومرة أربع ركوعات، فأدى كل منهم ما حفظ، وذهب إلى هذا إسحاق بن راهويه ومحمد بن إسحاق بن حريمة وأبو بكر أحمد بن إسحاق الضعفي والخطابي، واستحسنه أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن اندلس صاحب "الخلافيات"، وقد روي خمس ركوعات في كل ركعة من حديث أبي بن كعب، أخرجه أبو داود وعبد الله بن أحمد في "ريادات المسند" والبيهقي.

هذا وقد اختلفت الأئمة والفقهاء في العمل بهذه الأحاديث، فمهم من رأى الجمع بينها، وحكى البيهقي عن محقق الشافعية: أنهم احتاروا تصحيح هذه الأحاديث والجمع بينهما، وقواه النووي في "شرح مسلم". قال الحافظ: وإلى ذلك نحو إسحاق، لكن ثبت عنه الريادة على أربع، ومهم من احتار الترجيح، فقد قال بكل نوع مما ورد جماعة من الصحابة والتابعين، كما قاله النووي وغيره، لكن جمهور الأئمة والفقهاء على ترجيح الركوعين في كل ركعة، قال ابن رشد في "البداية": ذهب مالك والشافعي وجمهور أهل الحجاز وأحمد أن صلاة الكسوف ركعتان، =

ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

« في كل ركعة ركوعان، وذهب أبو حنيفة والكوفيون إلى أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد والجمعة، والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار الواردة في هذا الباب، ومخالفة القياس لبعضها، وذلك أنه ثبت من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما الركوعان في كل ركعة، قال أبو عمر: هذان الحديثان من أصح ما روي في هذا الباب، فمن أخذ بهذين الحديثين، ورجحهما على غيرهما من قول القفل، قال: صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان. وورد من حديث أبي بكر وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشير رضي الله عنهم أنه صلى في الكسوف ركعتين كصلاة العيد، قال ابن عبد البر: وهي كلها آثار مشهورة صحاح، ومن أحسنها حديث أبي قلابة عن النعمان، فمن رجع هذه الآثار؛ لكثرتها وموافقتها للقياس، أعنى موافقتها لسائر الصلوات، قال: صلاة الكسوف ركعتان. وحكي عن ابن عبد البر أنه قال: أصح ما في الباب ركوعان، وما حالف ذلك فمعلل أو ضعيف، وكذا قال السيوطي، وقالت الحنفية: تصلى كسائر النوافل بركوع واحد وقيام واحد في كل ركعة، وبه قال إبراهيم النخعي وسفيان الثوري، ويروى ذلك عن ابن عمر ونبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر وقبيصة الهلالي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن الربيع رضي الله عنهم. ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس، قاله العيني، وقال الخليلي: رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس: أنه فعله وهو أمير البصرة، ورواه الطحاوي عن المعيرة بن شعبة، وبه أحد داود وأصحابه، واستدلوا على ذلك بروايات كثيرة مسبوطة في المطولات، قال الريلمي على "الكز": قد روى الركعتين جماعة من الصحابة، والأحد بها أولى؛ لوجود الأمر به من النبي صلى الله عليه وسلم. وهو مقدم على الفعل، ولكثرة روايته وصحة الأحاديث فيه وموافقة الأصول المعهودة، ولا حجة لهم فيما روي من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنه قد ثبت أن مذهبهما خلاف ذلك، وصلى ابن عباس بالبصرة حين كان أميراً عليها ركعتين، والراوي إذا كان مذهبه خلاف ما روى لا يبقى حجة، ولأنه روي أكثر من ركوعين ولم يأخذ به، فكل جواب لهم عن الزيادة على ركوعين، فهو جواب لما عما راد على ركوع واحد.

وتقدم في كلام ابن رشد أنه قال بعد ذكر حديث أبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشير: قال ابن عبد البر: وهي كلها آثار مشهورة صحاح، ومن أحسنها حديث النعمان، والحاصل: أن الروايات التي استدل بها الحنفية مرجحة بوجوه كثيرة، منها: أن روايات الفعل متعارضة، ولا وجه لترجيح بعض على بعض بعد صحة ذلك البعض، وروايات القول سائلة للحنفية. ومنها: أنه إذا تعارض القول والفعل يترجح القول، كما هو معروف عند أهل الفن. ومنها: أنها موافقة للأصول المعهودة في الصلاة، فزيادة ركن في الصلاة لم تعهد، =

ما جاء في صلاة الكسوف

٤٤٨ - **ما** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ

= واعتذرت الحنفية عن الروايات التي تخالف مختارهم بأنها متعارضة مضطربة، قال ابن اتمام: أحاديث تعدد الركوع مضطربة، والاضطراب موجب لنضعف، فوجب تركها، وأنها تخالف قوله ﷺ والعبرة للقول إذا خالف الفعل. وبما في "الريلمي على الكنز"؛ إذ قال: وتاويل ما راد على ركوع واحد أنه طول الركوع فيها، فمل بعض القوم، فرفعوا رؤوسهم، أو ظنوا أنه رفع رأسه فرفعوا رؤوسهم، أو رفعوا رؤوسهم على عادة الركوع المعتاد، فوجدوا النبي ﷺ راکعاً فركعوا، ثم معبوا ثانياً وثالثاً كذلك، ففعل من خلفهم كذلك ظناً منهم أن ذلك من النبي ﷺ. ثم روى كل واحد منهم على ما وقع في طبعه، ومثل هذا الاشتباه قد يقع من كان في آخر الصفوف، فعائشة ر. في صفوف النساء، وابن عباس ر. في صفوف الصبيان، والذي يدل على صحة هذا التأويل: أنه لم يفعل بالمدينة ذلك إلا مرة، فيستحيل أن يكون الكل ثابتاً، فعلم أن الاختلاف من الرواة للاشتباه. وحكى الطحطاوي على "المراقبي" هذا التأويل عن الإمام محمد، وقال: فروى كل واحد على حسب ما عنده من الاشتباه، قلت: وهذا أوجه؛ لأنه تجمع به الروايات كلها، وبما في "الريلمي" أيضاً: أنه كان يرفع رأسه ليحتمل حال الشمس هل انجبت أم لا؟ فظنه بعضهم ركوعاً فأطلق عليه اسمه، فلا يعارض ما روي.

صلاة الكسوف قال الرزقاني: أي غير ما تقدم، قلت: بل الأوجه أن الأولى كانت فيما يعمل، وهذا فيما لا يعمل به؛ للتعاقب، والعرض من هذه خروج المرأة، فهي "المدونة": قال مالك: أرى أن تصلي المرأة في بيتها، ولا أرى بأساً أن تخرج المتحالات من النساء في عسوف الشمس.

إِذَا للمفاجأة "الناس قيام" متداً وحير، والقيام جمع قائم "يصلون" لكسوف، "وإذا هي" أي العائشة ر. أيضاً "قائمة تصلي" لكسوف، بوب عليه الحارثي: صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، قال الحافظ: أشار بها إلى رد من منع ذلك، وقال: يصلين مرادى، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين، وفي "المدونة": تصلي المرأة في بيتها، وتخرج المتحالة. وعن الشافعي: يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجمال، وقال القرصي: روي عن مالك إنما يحاطب به من يخاطب بالجمعة والعيد، والمشهور عنه خلاف ذلك. قال العيني: إن أراد بالكوفيين أنا حنيفة وأصحابه، فليس كذلك؛ لأن أبا حنيفة يرى بخروج العجائز فيها. "ففت" لعائشة ر. 'ما لئاس' قائمين فرعين؟ وفي رواية وهيب: "ما شأن الناس؟" فأشارت عائشة ر. "بينها نحو السماء" تعني اكسفت الشمس وقالت: سبحان الله" قال الحافظ: أشارت قائلة سبحان الله، وقال العيني: المقولة تكون جملة، و"سبحان الله" ليس بجمعة، =

قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ، قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَحِلَّ لِي الْعِشْيُ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَتْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ،....."

- فيقال: معناه ههنا: 'ذكرت'، وما قال بعضهم: أشارت قائمة، فاسد؛ لأنها عطفت بماء، فكيف يقدر حالاً، قال الساجي: فيه حجة؛ لأن النساء كالرجال في التسييح دون التصفيق، قلت. لكنه خارج من موضوع النزاع، 'فقلت: آية' بمزة الاستمهام وحدها، حبر مبتدأ محذوف أي أمي آية؟ والمعنى علامة للعذاب أو علامة لقرب الساعة؟ 'فأشارت' عائشة "برأسها أن" بالنون، ويروى بالياء، وكلاهما حرف تفسير لقوها: "أشارت"، "نعم". **قالت** أسماء "فقمْتُ" في الصلاة 'حتى تحللي' بموقية مشاة وحيم ولام ثقبة أي عطائي "العشي" بالرفع، والعشي بفتح العين وسكون الشين المعجمتين آخره ياء آخر الحروف محممة، وقال القاضي: رويها في "مسلم" وغيره بكسر الشين وتشديد الياء وبإسكان الشين وحقة الياء، وهما بمعنى العشاوة، وذلك لطول القيام وكثرة الحر، ولذلك صبت الماء عليها، قال الكرماني: هو مرض معروف يحصل بطول القيام في الحر وغير ذلك، وعرفه أهل الطب بأنه تعطل القوى المحركة والحساسة؛ لصعف القلب واحتماج الروح، وقال الكرماني: هو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه، ولو كان شديداً لكان كالإغماء، وهو يقص الوصوء بالإحماج، قاله الزرقاني تبعاً لل حافظ.

'وجعلت أصب' في موضع النصب؛ لأنها حبر 'جعلت'، "فوق رأسي الماء" قال العيني: إذا تعطلت الحواس كيف صبت الماء عليها؟ يقال: أرادت بالعشي الخالة القرية منه، فأطلقت عليه محاراً، أو كان الصب بعد الإفاقة. واحتار الحافظ الأول، وقال: وهم من قال: إن الصب كان بعد الإفاقة، قال النووي: هذا محمول على أنه لم تكثر أفعالها متوالية؛ لأن الأفعال إذا كثرت متوالية أنطت الصلاة. "فحمد الله" بالنصب "رسول الله ﷺ" بالرفع، ولابن أبي أويس وابن يوسف. 'فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله'، "وأثنى عليه" عما هو أهله.

ما من شيء إلخ. من الأشياء، قال العيني: "ما" للتمي، وكلمة "من" رائدة لتأكيد النفي، و"شيء" اسم "ما"، و"كنت لم أره" في محل الرفع صفة لـ "شيء"، و"إلا رأيته" استثناء مفرغ محم رفع على الخبرية، "كنت لم أره" قبل ذلك، 'إلا وقد رأيته' رؤية عين حقيقة على الظاهر، وتقدم مبسوطاً، وفي السح المصرية: "إلا قد رأيته" بنون الواو. "في مقامي" بفتح الميم، قال الكرماني: يحتمل المصدر والزمان والمكان، قال العيني: لكن ههنا بمعنى المكان حال تقديره: حال كوني في مقامي، "هذا" قال العيني: حبر مبتدأ محذوف تقديره: في مقامي هو هذا، وقال الزرقاني: صفة لـ "مقامي"، وتعسف من قال: حبر محذوف، قال العيني: لفظة الشيء أعم العام وقعت نكرة في سياق النفي، وبعض الأشياء مما لا يصح رؤيته، يقال: إن أهل الأصول قالوا: ما من عام إلا وقد حص، والمحصى قد يكون عقلياً أو عرفياً، -

وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تَفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ لَا أَذْرِي....

= فحاصله العقل مما صح رؤيته، والعرف مما يليق أيضاً بأنه مما يتعلق بأمر الدين والخرأ ونحوهما. "حتى الحنة وانتار" صسط بالخركات الثلاثة فيهما: الرفع على أن 'حتى' ابتدائية 'والحنة' مستنداً محذوف الخبر أي مرئية، وانصب على أنها عاطفة على الصمير المنصوب في 'رأيتُهُ'، وخر على أنها جارة أو عطف على المخورر، وهو شيء، ومعاد الإعياء أنه لم يرها قبل مع أنه رآهما ليلة المعراج، وهو قبل الكسوف برمان، أجب: أن المراد ههما في الأرض، بدليل قوله: "في مقامي" أو باختلاف الرؤية، قاله الررقائي.

أَوْحِيَ إِلَيَّ الخ بابوحي الحلبي أو الحمفي. "أنكم تفتنون" أي تمتحون قال الجوهرى: الفتنة الامتحان والاحتبار، تقول: فتنت الذهب إذا أدخنته النار. "في القبور" قال الباجي بقار. إنه أعلم بذلك في ذلك الوقت، قال: وليس الاحتار في القبر سمرلة التكيف والعادة، وإنما معناه بظهار العمل وبإعلام بالمآل والعاقبة كاحتار الحساب؛ لأن العمل والتكيف قد انقطع بالموت، وتخصيص القبر للعادة، أو كل موضع فيه مقره كطس الساع فهو قبره، قال السيوطي: وفي رواية أخرى: "إن المؤمن يفتن سبعاً، واساق أربعين صباحاً"، مثل 'لا تنوين' أو قريباً بالتنوين، قال العيني: وروي بالتنوين فيهما وبغير تنوين فيهما، ثم بين وجوه الإعراب، قال الررقائي: المشهور الأول، ووجهه: أن أصله مثل فتنة الدجال، محذوف المضاف إليه وترك المضاف؛ للدلالة ما بعده على ذلك.

'من فتنة الدجال الكذاب، قال الكرماي: وجه الشبه بين الغتتين: الشدة والهور، وقال الساجي: بين الاحتار بالغير بمعنى التكيف، وفتنة الدجال بمعنى التكيف والتعبد، لكه شهبها لها؛ لشدها وعظم اغمة لها، وفتنة الشات معها، والدجال فعال من الدجل وهو الكذب والتمويه وحيط احق بااصل، وقيل: سمي به؛ لصبره في الأرض، وقطعه أكثر نواحيتها، ويقال: دجل الرجل إذا فعل ذلك، وقيل: الدجل طئي البعير بالقضبان وغيره، وبه سمي الدجال، ويقال لماء الذهب: دجال بالصم، وشبه الدجال به؛ لأنه يظهر خلاف ما يصم، ويقال: الدجل: السحر والكذب، وكل كذاب دجال، وقال ابن دريد: سمي به؛ لأنه يعطي الأرض بالجمع الكثير كالدجنة تعطي الأرض بمائها، والدجل: التغطية، كذا في "العيني".

لا أذري الخ مقولة فاطمة "أيهما" تحتية وهوقية كلام بصافي، مرفوع على الاستدعاء، وقيل غير ذلك يعني أي اللغطين من مثل أو قريباً "قالت أسماء" وعند اسماني والإسماعيلي عن أسماء: "قام في حطياً، فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء، فلما ذكر ذلك صح المسلمون صحة حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله ﷺ، فلما سكنت صحيحهم، قلت لرجل قريب مني: بارك الله فيك ما ذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه؟ قال: قال: قد أوحى إلي من أمر ربك، ولما حدثت فاطمة عن أسماء أيضاً: "إنه لعط سيرة من الأنصار، وأما ذهبت لتسكنهن، فاستفهمت عائشة ع، عما قال ﷺ، قال الحافظ: فيجمع بين هذه الروايات بأنها احتاجت إلى الاستفهام مرتين، وأما ما حدثت فاطمة لم تبن لها الاستفهام الثاني، ولم أقف على اسم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك إلى الآن.

أَيْتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ، "يُؤْتَى أَحَدُكُمَا، فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِّنُ" لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ،

"يُؤْتَى سَاءُ الْمُجْهُولُ" حَدَّثَكُمْ بِالرَّفْعِ ثَابِتُ الْخَالِصِ، أَيُّ بَأْتِيهِ فِي قَهْرِهِ مِنْكَ سُودَانُ رُزْقًا يَقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُسْكِرُ وَالْآخَرُ، الْكَبِيرُ، رَوَاهُ تِرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَلَقِطَهُ. يَقَالُ هُمَا: مُسْكِرٌ وَكَبِيرٌ رَدِّ النَّصْرَانِيِّ؛ أَعْيِيهِمَا مِثْلَ قَهْرٍ الْحَاسِ، وَأَبْيَاهُمَا مِثْلَ صِبَاخِي الْمَقْرِ، وَأَصْوَفُهُمَا مِثْلَ تَرْعَدِ رَدِّ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: "يَحْفَرَانِ أَبْيَاهُمَا، وَيَصَانُ فِي أَشْعَارِهِمَا، وَقِيلَ: إِنَّ أَحَدَهُمَا يَسْأَلُ الْمُسْمِينَ، وَالْآخَرُ الْكَافِرِينَ، قَالَ الْقَارِي: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُحَافٌ لِمُطَوِّهِرِ الْأَحَادِيثِ، وَذَكَرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ ذَلِكَ اسْمُ ابْنِ سَأْلَانَ الْمَدَنِيِّ، وَاسْمُ ابْنِ سَأْلَانَ الْمَطْبِيعِيِّ بَشَرٌ وَبَشِيرٌ

فَيَقَالُ لَهُ: أَيُّ الْمُقْمُورِ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكْنِيهِمَا الْخَمِيعُ فِي وَفْتٍ وَحِدَةٍ، يَقَالُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُمَا نَعْوَانِ، أَوْ يَكْشِفُ هُمَا جَمِيعَ الْأَرْضِ كَمِثْلِ الْمَوْتِ، قَالَهُ الْقَارِي. "مَا عَلِمْتُكَ مِنْتَدًا وَحِدَةً، وَعَدَدٌ عَنْ حِطَابِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: 'تَقْتَنُونَ فِي قُورِكُمْ'، بِنِ حِطَابِ الْمَعْرُودِ، لِأَنَّ السُّؤَالَ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ بِإِفْرَادِهِ. 'هَذَا الرَّجُلُ' أَيُّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمِنْ يَقَالُ: بِي؟ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا يَقُولَانِ: بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَحْنَا يَصِيرُ تَعْقِيلاً، قَالَ عَنَّا: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِثْلُ لَمَعَتِ فِي قَهْرِهِ، وَالْأَصْهَرُ أَنَّهُ سَمِيَ لَهُ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: مَا كُنْتُ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ الطَّبْطَبِيُّ وَشَرَّاحُ 'الْمُصَابِيحِ': الْإِلَاحُ مَعْنَى الْدَهْجِيِّ، وَفِي الْإِشَارَةِ بِمَعْنَى تَرْتِيلِ الْخَاصِرِ الْمُعْوِي مَبْرُورَةِ الصُّورِيِّ مَالِغَةً، وَفَوْهُ: 'عَمَدٌ ﷺ' بَيَانٌ مِنَ الرَّوِيِّ لِلرَّجُلِ، وَقَالَ سَيِّدُ جَمَالِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ: 'أَوَّلُ مَنْ قَالَ: 'عَمَدٌ' مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْرُورٍ ﷺ، وَتَعْبِيرٌ لِمُحَمَّدٍ دُونَ أَبِيهِ أَوْ رِسَالَةٍ يُوَدِّدُ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: دَعَاؤُهُ لِلرَّجُلِ مِنْ كَلَامِ الْمَلِكِ، غَيْرُهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَعْظِيمٌ امْتِحَانًا.

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِّنُ: أَيُّ ابْنِ مَسْرُورٍ ﷺ، 'لَا أَدْرِي' مَقُولَةٌ مُقَاصَّةٌ 'أَيُّ دَيْتٍ' الْمُقَاصَّةُ 'قَالَتْ أَسْمَاءُ' حَمْدَةً مُعْتَرِضَةً، بَيْتُ فَاطِمَةَ أَمَّا شَكَّتْ، هَلْ قَالَتْ أَسْمَاءُ: لَمْ يَكُنْ الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِّنُ، قَالَ السَّاحِبِيُّ: وَالْأَصْهَرُ لَمْ يَكُنْ الْمُؤْمِنُ؛ لِقَوْلِهِ: 'أَمَّا دُونَ أَيْقَانٍ وَلِقَوْلِهِ: 'مُؤْمِنًا'. فَيَقُولُ 'الْمُؤْمِنُ فِي حَوَاهِمَا: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاءًا بِالسَّاتِ' أَيُّ الْمَعْجَرَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى سُوْتِهِ 'وَأَهْدَى' أَيُّ الدَّلَالَةِ الْمُتَوَصِّلَةِ إِلَى الْعِلْمِ، أَوْ الْإِرْشَادِ إِلَى الصِّرَاطِ الْحَقِّ الْوَاضِعِ، فَأَجَسًا أَيُّ قِسْمَا سُوْتِهِ، 'وَأَمَّا' بِرِسَالَتِهِ، 'وَاتَّبَعْنَا' مَا حَاءَ بِهِ إِلَيْنَا، 'فَيَقَالُ لَهُ: ه' حَاءٌ كَوْنُهَا 'صَاحِبًا' أَيُّ مُتَتَّبِعًا بِأَعْمَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَالْإِصْلَاحُ كَوْنُ الشَّيْءِ فِي حَالٍ لَا يَتَقَاعُ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ مَعَادٍ: صَاحِبًا لِأَنَّ تَكْرِمَهُ بِعِلْمِهِ حَقٌّ، 'قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ' بِالسَّاتِ أَيُّ الْإِيمَانِ كُنْتُ مُؤْمِنًا، وَفِي رَوِيهِ لِأَبِي سَيِّدٍ: 'مُؤَقِّنًا' بِالسَّاتِ. وَالْإِلَاحُ مَعْنَى الصَّرِيحِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ 'إِنَّ' الْمُحَقَّقَةِ وَبَيْنَ الْغَائِبَةِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ 'إِنَّ' مَعْنَى 'مَا'. وَالْإِلَاحُ مَعْنَى 'إِلَّا'، وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَتْمٍ فَتَحَ أَهْمَرَةً عَلَى جَعْلِهَا مُصَدَّرَةً، وَرَدَّ بِدَحْوٍ الْإِلَاحَ، وَأَحْبَبَ: أَنَّ الْإِلَاحَ تَمَّعَ إِذَا جَعَلْتَ لَهُ الْإِلَاحَ، وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ لِلْنَّحَاةِ لَيْسَتْ لِلْإِلَاحِ، فَيَسُوغُ الْفَتْحُ.

"فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَاجْبِنَا وَآمِنَّا وَاتَّبِعْنَا، فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لَمْؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوِ الْمُرْتَابُ" لَا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ، "فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ".

العمل في الاستسقاء

٤٤٩ - مائِد عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ يَقُولُ:

يقولون فيه "شيئاً، فقلته" يعني قلت ما كان الناس يقولونه، قال القاري: المراد بالناس: المؤمنون، وهو قول للموافق؛ لأنه كان يقول في الدنيا: "لا إله إلا الله محمد رسول الله" تقية لا اعتقاداً، وأما الكافر فلا يقول في القمر شيئاً، أو يقول: لا أدري، فقط، ويحتمل أن يقول الكافر أيضاً دعواً بعباد القمر عن نفسه، وقال ابن حجر: إن أراد بالناس المسلمين، فهو كذب منه حتى في الموافق؛ لأنه ليس المقصود مجرد قول النساك، بل الاعتقاد القلب، وإن أراد به من هو بصفته، فهو جواب غير نافع له. قال القاري: الأظهر الثاني أي المراد بالناس الكفار، ومراده بيان الواقع لا الجواب النافع، وعنى تقدير أن يراد بالناس مسلمون لا محدود أيضاً في كدهم؛ إذ هو دائماً، قال تعالى: ﴿يَخْفَوْنَ لَهُ كَمَا يَخْبِفُونَكُمْ﴾ [المائدة: ١٨]، وقال تعالى حكاية عن قوهم: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُنْشَرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. راد الشيخان من حديث انس بن مالك رضي الله عنه ولعبد الرراق: لا تخفوا ولا تنظروا ولا تبصرناه بمطرفة من جديد ضربة، وفي حديث البراءة: لو ضربها حمل لصار تراباً.

قال النووي: مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر، وقد تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، قال عز اسمه: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (عمر ٤٦)، وأما الأحاديث فلا تحصى كثرة، ولا مانع في العقل من أن يعبد الله الحياة في جزء من الجسد، أو في الجميع على خلاف بين الأصحاب، فيشبه ويعبد، ولا يجمع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة، أو أكلته أسماك والطيور وحيثان البحر لشمول عبادة الله تعالى وقدرته، فإن قيل: من شاهد الميت على حاله، فكيف يسأل ويقعد وبصر ولا يصره أثر؟ فأجواب: أنه ممكن، وله نظير في الشاهد، وهو النائم؛ فإنه يحد لدة وأما يسمعه ويتفكر فيه، ولا يشاهد ذلك جليسه، وكذلك جبريل: يأتي النبي ﷺ، فيوحى بالقرآن المجيد، ولا يراه أصحابه، قاله القاري.

العمل في الاستسقاء يعني كيف يعمل إذا حثيث في الاستسقاء؟ قال العبي: الاستسقاء هو طلب السقيا - بالضم - وهو المطر وقال ابن الأثير: هو استعمال من طلب السقيا أي إزال الغيث على البلاد والعماد، يقال: سقى الله عباده الغيث وأسقامهم، والاسم السقيا بالضم، وفي "الطالع": سقى وأسقى بمعنى واحد، وقال آخرون: سقيته بولته بشرب، وأسقيته جعلت له سقياً يشرب منه، قال انقاري: هي في اللغة: طلب السقيا، =

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى،

= وفي الشرع: طلب السقيا للعداد عند حاجتهم إليها سبب قلة الأمطار أو عدم حري الأثمار. أما عند الحنفية فقال الإمام أبو حنيفة رحمته هي دعاء واستسقاء؛ لقوله تعالى: **سَقِّهِمْ** يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ (هود ٣)، فيدعو الإمام قائماً مستقبل القبلة، رافعاً يديه، والناس قعود مستقبلها يؤمسون على دعائه، والصلاة مع الجماعة جائزة ليست بمسبوبة، وقال محمد رحمته يصلي الإمام ركعتين، وهما سنة، والأصح: أن أبا يوسف رحمته معه. فيصلي ركعتين يجهر فيهما بالقراءة على الأشهر، وفي رواية لمحمد: يكرر ليرواند كالعيد، والمشهور عنه خلافه، ثم يحط بعد ذلك عندهما قائماً على الأرض لا المير، ولا حطبة عند الإمام، بل يصلي، ويدعو، والحطبة عند أبي يوسف واحدة، وعند محمد: ثتان، يبدأ هذه الحطبة بالتحميد، وبعد الحطبة يتوجه إلى القبلة، ويشغل بالدعاء رافعاً يديه، ويقلب الرداء عند محمد لا عند الإمام، واحتلفت الرواية عن أبي يوسف، واحتتموا في وقت التحويل، قيل: إذا مضى صدر من حطبته، وقيل: في الثانية، وقيل: بعدهما إذا استقبل القبلة، ولا يقلب القوم أرويتهم، وكيفية التحويل: إن كان مربعاً جعل أعلاه أسفل، أو مدوراً جعل الأيمن على الأيسر، أو العكس، أو قاء، فيجعل باطنه خارجاً.

شرح رسول الله ﷺ **الحج** في شهر رمضان سنة ست من الهجرة، كما أفاده ابن حبان، قاله الحافظ في 'الفتح'. "إلى المصلي" قال الحافظ: وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء، والبرور إلى طاهر المير، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضاً أنه لا يستحب الخروج، وكأنه اشتبه عليه بقوله: "في الصلاة"، قلت: وهو كذلك، فإن فروع الحنفية مصرحة باستحباب الخروج إلى الصحراء على اختلافهم في الصلاة، نعم، استثنوا منه مسجد مكة وبيت المقدس كما في "الشمسي"، "فاستسقى" راد في رواية للسجستاني: "فصلي ركعتين" قاله العيني، احتج به أبو حنيفة رحمته على أن الاستسقاء دعاء، وليس فيه صلاة مسبوبة؛ فإن الحديث م يذكر فيه الصلاة، وقال النووي: لم يقل به غير أبي حنيفة، وهذا ليس بصحيح؛ فإن ابن أبي شيبة روى بسنده عن إبراهيم النخعي: "أنه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقي، قال: فصلي المغيرة، فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي"، وروي أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه "أنه استسقى، فما راد على الاستسقاء"، ثم ما استدلل به العلامة العيني لقول الإمام مشكل؛ لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب ذكر الصلاة، نعم، يصح الاستدلال له بما قاله السرخسي في مبسوطه، ولأبي حنيفة رحمته قوله تعالى: **سَقِّهِمْ** يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ (يوسف ١٠)، وإنما أمرنا بالاستسقاء في الاستسقاء، بدليل قوله تعالى: **فَاسْتَسْقِ** يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ (هود ٥٧)، وفي حديث أس رضي الله عنه، أن الأعرجي لما سأل رسول الله ﷺ "أن يستسقي"، وهو على المير، رفع يديه يدعو، فما برل عن المير، حتى نشأت سحابة، فمطرنا إلى الجمعة القائلة الحديث، "وأن عمر رضي الله عنه خرج للاستسقاء، فما راد على الدعاء، فلما قيل له في ذلك، فقال: لقد استسقيت لكم بمحاريح السماء" الحديث، وروي: "أنه خرج بالعاس، فأجسسه على المير، ووقف بجبهه يدعو، ويقول: اللهم إنا نتوسل إليك بعم بيك، ودعا بدعاء طويل، فما برل عن المير حتى سقوا"، =

= قال أن في الاستسقاء دعاء، قال يحيى: غرق في آية رسول نعت بالاستسقاء لا بالصلاة، فكان لأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، وشهد بذلك أحاديث، منها: حديث عبد الله بن زيد عند بخاري، وحديث أنس بن مالك، وأبو داود، قال: أن رجلاً دخل مسجد يوم الجمعة، ومنها: حديث كعب بن مرة عند ابن ماجه، وحديث جابر عند أبي داود، قال: أتتني **ع** بركة، فقال: **هـ** من بعد صلاة الجمعة، قلت أخرجني أخاكم، وقال: صحيح على شرطهم، وحديث أبي أمامة عند بخاري، قال: قام رسول الله **ص** في مسجد صحي، فذكر ثلاثاً، ثم قال: **هـ** من بعد صلاة الجمعة، وحديث عبد الله بن جرد عند أبيهفي **ن** أبي **ع**، إذا استسقى، قال: **هـ** من بعد صلاة الجمعة، وحديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود: أن رسول الله **ص** كان إذا استسقى، قال: **هـ** من بعد صلاة الجمعة، وحديث عمر بن موسى بن محمد عند أبي داود ونسائي وحاكم وصححه أنه رأى **ع** يستسقى عند حجار أرباب، وحديث أبي بردة عند زرر ونسائي، قال: لحظت أنظر على عهد رسول الله **ص**، فسألتني **ع** يستسقى، قال: يستسقى لنا الحديث، وغير ذلك من الأحاديث، فهذه الأحاديث والآثار المذكورة في كتاب كنهنا نشهد لأبي حنيفة أن الاستسقاء استسقاء ودعاء، وأنه **ع** استسقى مرات كثيرة، ولم يقل الصلاة فيها إلا مرة واحدة، وهذا هو مرد بقول صاحب 'الهداية': لم يقل الصلاة في غلب أحواله، فما نقل من الصلاة مرة واحدة لا يدل على حمل على بيان حوز، وأما ما ورد من الصلاة فيه كما في 'الفتح' عن الكافي، فبأي هو جمع كلام محمد لا صلاة فيه، بل فيه الدعاء، يعني عن أبي **ع** أنه خرج ودعا، وبعث عن عمر **ع** أنه صعد المنبر فدعا واستسقى، ولم يبعث عن أبي **ع** في ذلك صلاة، لا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به، وقال النسائي في 'الأثر' الذي روي أنه **ع** صلى، شاذ لما تعبه به نسائي، وما يحتاج لحاظ وإعلاء من معرفته لا نقل فيه شاذ، وهذا مما تعبه به نسائي في كتابه، وقال يحيى: وأجيب عن الأحاديث التي فيها صلاة أنه **ع** فعلها مرة وتركها أخرى، وقد لا يدل على نسبية، بل يدل على إخبار، وفي 'عقب السري' روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف **ع** أنهما قالوا: لم يبعث في ذلك، لا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به، وحلفت بقوله وبروة أنه بأي معنى سمي شاذاً، منهم من قال: إنما سمي شاذاً لأن عمر **ع** لم يصل في الاستسقاء، وعني **ع** كذلك، ولو كانت هذه سنة مشهورة ما حلفت عليهما، ولا حيز في سنة حلفت على عمر وعلي **ع**، ومنهم من قال سمي شاذاً لأنه ورد ونقل في نية عدمه، وهو حديث روي حديثاً في نية عامة عند ذلك شاذاً ويستكر منه، وحكي لقاري عن ابن خضام وجه شدود **ع** فعنه **ع** ما كان ذلك لا شهر بقوله شتاراً وسعاً، ولعله عمر حين استسقى، ولأنكروا عنه إذا لم يفعل: لأنه كانت حصرة جميع صحابة: لتوفر لكل في خروج معه **ع** للاستسقاء، فلما لم يفعل ولم يكره ولم تشبه به في صدر الأول، بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كفيتهما عن ابن عباس وأنس، كان ذلك شدوداً فيما حصره خاص وعدمه، والصغير والكبير، وعدم أن الشدود يرد باعتدال لصرق إليهم: إذ هو نقد عن الصحابة المذكورين رفعة، لم يبق شك

فَاسْتَسْقَى، وَحَوْلَ رَدَائِهِ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

قال يحيى: وسئِلَ مَالِكٌ عَنْ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ كَمْ هِيَ؟ فَقَالَ: رَكَعَتَانِ، وَلَكِنْ يَدْعُوُ
الْإِمَامُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَخْطُبُ قَائِمًا وَيَدْعُو وَيَسْتَقْبِلُ
الْقِبْلَةَ، وَيُحَوِّلُ رِءَاةَهُ حِينَ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ،

وحول ردائه إلخ. ومن أنكر سبته قال: إنما التحويل لم يكن من سنة الصلاة، بل كان لتناول أو غيره، قال العاصم: واحتج في حكمة هذا التحويل، فحرم المنه بأنه لتناول التحويل حال عما عليه، وقال عيسى: أبو حنيفة رحمه الله لم يذكر التحويل الوارد في الأحاديث. وإنما أنكر كونه من سنة: لأن تحويله رحمه الله كان نقولاً، فلا يكون سنة، قال صاحب الهداية: وما رواه كان نقولاً، قال ابن إمام اعترف بروايته ومع استناده: لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العادة، وأن التحويل كان نقولاً جاء مصرحاً به في 'المستدرث' من حديث جابر وصححه، قال: حول ردائه ليتحول القحط، قال الخليلي: ليس في الحديث ما يدل على أنه سنة أو مندوب بل إن إمام، مع عدم فعله رحمه الله في غيره من الأوقات كما في الصحيحين وغيرهم، وكذا عدم فعل صحابته كغيره وغيره، فهو محمول منه رحمه الله في تلك مرة على التناول "حتى يستقبل نفسه"

فقال ركعتان وهي جماع عدد من قال بالصلاة. ولكن بدأ الإمام بالصلاة قبل حصة وهو مرجح عند من قال بالصلاة في الاستسقاء، قال العبي: وذهب إلى أن حصة فيها قبل صلاة عمر بن عبد العزيز ونيث بن سعد، وروى ذلك عن عمر وابن ابرير والبراء وريد بن أرقم **رضي الله عنه**. وقال مالك وشافعي وأبو يوسف ومحمد **رحمهم الله** إن الصلاة قبل الحصة، فيصلي بهم الإمام أولاً ركعتين ذكر في المدونة. يقرأ فيهما **سبح** ثم **لأعلى** (العبارة) **سبح** **سبح** (العبارة) ونحو ذلك، قال العبي: وعبد صالح ليس في صلاة أي صلاة كانت قراءة مؤقفة، وذكر في 'المدافع' و'الشفعة': الأفضل أن يقرأ فيهما 'لأعلى' في الأولى و'عاشية' في الثانية، ثم بعدهما يحطب حصتين عدد من قال بهما. وحصة واحدة عند من قال بها، وبحار الإمام مالك الأولى، قائماً ويدعو قائماً، قال ابن بطر. حكمته كونه حال خشوع وإسجد، فباسه لقيامه، وقال غيره: القيام شعار الاعتناء والاهتمام، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء، ويستقل أقلية" وتقدم اختلاف روایات المسائل في وقت الاستقبال، وهذا كله في الصلاة المتعارفة، وأما في غيرها كالاستسقاء في الجمعة فلا استقبال ولا تحويل، قال الكرماني على ما حكى عنه العبي: عدم التحويل والاستقبال متفق عندهما إذ كان الاستسقاء في غير الصحراء، وإنما الخلاف فيها ... إلخ.

٤٥١ - **مَالِكٌ** عَنْ **شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ** عَنْ **أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ** أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تَهَدَّمَتِ الْيُبُوتُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي،

- قال الصيبي: يريد به بعض البلاد المبعدين عن مطان الماء الذي لا يست فيها عشب لنجدب، فسماه ميتاً على الاستعارة، ثم فرع عليه الإحياء.

فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الخ قال الخافظ: هذا يعني من فسر منهم بأبي سفيان؛ فإنه حين سؤاله لذلك لم يسلم، كما في حديث ابن مسعود في 'الحارثي'، 'هَلَكَتِ الْمَوَاشِي' لعدم وجود ما تعيش به من الأقوات لحبس المطر، وفي رواية: 'الأموال'، والمراد بها ههنا المواشي لا الصامت، وفي لفظ: 'الكراع' - بضم الكاف - الخيل وغيرها، 'وتقطعت' بموقية وشذ الطاء 'السبل' - بصمتين - جمع سبل: الطرق؛ لأن الإبل ضعفت لقلة القوت عن السفر، أو لأنها لا تأخذ في طريقها من الكلاء ما يقيم أودها، وقيل: المراد بقاد ما عند الناس من الطعام أو قلته، فلا يحدون ما يعملونه إلى الأسواق، 'فادع الله' عروجل يعشا وأن يسقيها كما ورد، 'فدعا رسول الله ﷺ' وفي رواية ابن جعفر: 'رفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: اللهم أعثنا ثلاث مرات' راد السائي في رواية: 'رفع الناس أيديهم'، 'فمطربا' ساء المجهول 'من الجمعة إلى الجمعة' وفي رواية ابن جعفر: قال أنس: 'ما ترى في السماء من سحاب ولا فرعة، وما يبسا وبين سلع من بيت ولا دار، فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت، فلا والله ما رأينا الشمس ستاً'، وفي 'مسلم': 'حتى رأيت الرجل قممه نفسه أن يأتي أهله'، ولاس حرمة: 'حتى أهد الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله'.

قَدِمَتِ الْيُبُوتُ من كثرة المطر 'وانقطعت السبل' لتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء، فهو سبب غير الأول 'وهلكت المواشي' من عدم المرعى، أو لعدم ما يكسها من المطر، 'فقال رسول الله ﷺ اللهم' أمر المطر، رادت هذه الكلمة في النسخ المصرية، وحذفت من النسخ الهدية، 'ظهور الجبال' بالصب أي على ظهور الجبال، 'والأكام' بكسر الهمزة، وقد تفتح وتمد جمع أكمة بفتحات، قال ابن البرقي: هو التراب المختم، وقال الداودي: هو أكبر من الكدية، وقال القزاز: هي التي من حجر واحد، وهو قول الخليل، وقال الخطابي: هي الهضة الضخمة، وقيل: الجبل الصغير، وقيل: ما ارتفع من الأرض، 'وبطون الأودية' جمع واد، أي ما يجتمع فيه الماء ويتمتع به، 'ومنابت الشجر' جمع مبيت بكسر الموحدة، 'قال' أي أنس: 'فأخابت' بحجم وموحدة 'عن المدينة أخباب الثوب' أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لاسه، قال الباجي عن ابن القاسم: قال مالك: معاه تدورت عن المدينة كما يدور جيب القميص، وقال ابن وهب: يعني تقطعت عن المدينة كانقطاع الثوب الخلق، وقاله سحون.

عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "اتَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ".

أي في وقت هذا

قال إلخ النبي قال ركنه عروجل، وهذا من الأحاديث القدسية، يحتمل أنه **ع** أحدهما منه تعالى بواسطة أو بدون الوساطة، 'أصبح من عبادي' بصفة تعميم تدل على تقسيمه لمؤمن وكافر، بخلاف قوله تعالى: **ع** عبادي نسبت منهم سنن (حجرات ٢٢)، فالإضافة تشريف، 'مؤمن بي، وكافر بي' كفر بإشراك؛ لمقابلته بالإيمان، ولرواية أحمد: 'يفصحون مشركين يقولون: مطرنا سوء كذا'، أو كفر بعمه؛ خافي "مسلم": "قال الله عروجل: من أعجب على عبادي من عبد لا أصبح مريض منه كذا"، وله في الأخرى: أصبح من سبب سببه كذا، وفي رواية بسائلي: وهذا من حمدي على سببي على عبي، وهذا من سبب، وقال في الأخرى: **ع** كذا على، "فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب" بالافراد، وفي رواية: 'الكواكب' بالجمع.

وأما من قال إلخ. وفي 'معاري الوافدي': أن القائل ذلك الوقت مطرنا سوء الشعرى عند الله من أبي من سلول المعروف باسم سلول، 'مطرنا سوء' بفتح النون وسكون الواو آخره همزة، قال الخطابي: البوء الكوكب؛ ولذا سموا نجوم منازل القمر الأنواء، وقال ابن الصلاح: البوء في أصله ليس بفس الكوكب؛ فإنه مصدر باء النجم إذا سقط، وقيل: هض، فانه اعبي، وقال ابن قتيبة: معنى سوء: سقوط نجم في المغرب من النجوم الشمالية والعشرين التي هي منازل القمر، وهو مأخوذ من باء إذا سقط، وقال آخرون: بل البوء صوغ نجم منها، وهو مأخوذ من باء إذا هض، ولا تخالف بين القولين في الوقت، لأن كل نجم إذا طلع في المشرق وقع حار طلوعه آخر في المغرب، لا يزال ذلك مستمر إلى أن تنتهي الشمالية والعشرون بانتها السبة؛ فإن لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً، 'كدا' و'كد' قال العيني: إن "كدا" يستعمل على ثلاثة أوجه، ثم بسطها، لو شئت التفصيل فارجع إليه، 'فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب' بالافراد، قال الساجي: آخر تارك وتعالى: أن من عباده مؤمن به، وهو من أضاف المطر إلى فضل الله عروجل ورحمته، وأن المنفرد بالقدرة على ذلك هو الله تعالى دون سبب، ولا تأثير كوكب فيه ولا لغيره، فهذا المؤمن بالله تعالى كافر بالكوكب بمعنى أنه يكذب قدرته على شيء من ذلك، ويحدد أن يكون له فيه تأثير، وإن من عباده من أصبح كافر به، وهو من قال: مطرنا بوء كذا وكذا، فأضاف المطر إلى البوء، وجعل به ذلك تأثيراً، وتقدم في الرد على الكاذب شرعاً في كفر النعمة، وعلى الأول حمله كثير من أهل العلم منهم القرطبي؛ إذ قال: معناه كسر حسن. لأنه ما به بالإبداء حقيقة، قاله العيني، ومهم الإمام الشافعي، =

٤٥٣ - **مَاتَ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "إِذَا أُنْشِأتُ بَحْرِيَّةً ثُمَّ تَشَاءَمْتُ، فَتِلْكَ عَيْنٌ غُدِيقَةٌ".

٤٥٤ - مَا لَكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ وَقَدْ مُطِرَ النَّاسُ: مُطَرْنَا
بَنَاءُ الْفَتْحِ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مُصْحِحٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ حِمَاهُ﴾ مُصْحِحٌ بِ هـ ٥ .
(فاطر: ٢٠)

= وقال ابن قتيبة: إن العرب كانت في ذلك على مذهبي، وكانوا يطؤون أن رؤس العيث بواسطة الماء، إما بصعته على رءسهم وإما بعلامته، فأبطل الشرع قوهم، وجعله كفراً، وإن اعتقد قائل ذلك أن للسوء صعباً في ذلك، فكفره كفر تشريك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجرة، فليس بشرك، لكن يخور إصلاق الكفر عليه وإرادة كفر العمة، فيحمل الكفر على المهيبي، يتناول الأمرين، كذا في "الفتح".

اللسان يفتح الهمزة وسكون الون أي ظهرت سحابة، 'خربة' أي من ناحية البحر، وهو من ناحية المدينة العربي، ورواه الشافعي بالنصب كما أفاده أبو عمر أي على الحال، 'ثم تشاءمت' احتلقت السحج في هذا اللفظ، ففي أكثرها بالألف والهمزة بعد الشين، فهو من التفاعل، وفي بعضها: نخد الألف، فهو من التفعّل، والمعنى على كليهما: أحدث نحو الشام، قال الررقاني: والشام من المدينة في جهة الشمال، يعني إذا مالت السحابة من جهة الغرب إلى جهة الشمال، "فئك" السحابة "عين" بالتثنية موصوف، قال الناجي: العين: مطر أيام لا يقع، وقال سحيون في "كتاب التفسير" لانه: معنى ذلك أنها تمرلة ما يقور من العين، وفي "المجمع": العين: اسم ماء عن يمين قلة العراق، وذلك يكون أحلق لمطر عادة، يقال: مطر ماء العين، وقيل: العين من السحاب ما أقل عن القبة، 'عديقة' بالتثنية صفة، قال الناجي: أهل بندا يروونه على التصغير، وحدثنا به أبو عبد الله الصوري الخافظ، وصطه خطه "عديقة" بفتح العين، وقال: هكذا حدثني به الخافظ عبد العي عن حمزة بن محمد الكافي، وقال أبو عمر: غديقة مصغر عديقة، قال تعالى: ﴿...﴾ (الحج: ١٦) أي كثيراً، وفي 'المجمع': عين عديقة أي كثيرة الماء، وصغر للتعظيم، وهكذا في "لسان العرب".

مصرنا الخ ببناء المجهول فيهما "سوء الفتح" أي فتح رسا عروجل عليا، "ثم يتو" ليان امراد بالفتح في كلامه "هذه الآية" التي في سورة الفاطر: "ما يفتح لله لباس من رحمة" أي مطر وورق عني هذا القول، واحتلت الأقوال في تفسير الآية بسط في محنها، ولا يستطيع أحد أن يجمعها عنهم، **والله أعلم بالصواب** من **هـ هـ** (فاطر ٧) قال الناجي: يريد بذلك أنه لا نوء يبرل المطر ولا يبرل به، وإن الذي يبرل به المطر هو فتح الله تعالى الرحمة للناس.

النَهْيُ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالْإِنْسَانُ يَرِيدُ حَاجَتَهُ

وال نسخة: على أي قضاء حاجته

٤٥٥ - **مَنْث** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إِسْحَاقَ مَوْلَى لَآلِ الشَّافِئِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ صَاحِبَ النَّبِيِّ **ص** وَهُوَ بِمَضَرَ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ بِهَذِهِ الْكَرَائِيسِ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ص** "إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِعَائِطٍ أَوْ لَبُولٍ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِفَرْجِهِ".

النهى عن استقبال الخ وكذا استدبارها "والإنسان" الواو حالية "يريد حاجته" أي البول أو العائط، قلت: اختلفت فيه فقهاء الأمصار على ثمانية أقوال، وأشهرها الثلاثة، الأول: المنع مطلقاً، وهو قول أبي أيوب الأنصاري ومجاهد وإبراهيم الحنفي والثوري وأبو ثور وأحمد في رواية، وبسه في "الحر" إلى الأكثر، ورواه ابن حزم في "المحلى" عن أبي هريرة وابن مسعود وسرافقة بن مالك وعطاء والأوراعي، وعن السلف من الصحابة والتابعين، قاله الشوكاني، قال الحافظ: هو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي، ورجحه من المالكية ابن العربي، ومن الطاهرية ابن حزم، وحثهم: أن النهي مقدم على الحوار.

والثاني: الحوار مطلقاً، وهو مذهب عروة بن الربير وربيعة الرأي شيوخ مالك وداود الطاهري. الثالث: التفرقة بين الصحاري والبياد، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، وهو مروى عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي وإسحاق بن راهويه، وبسه في "الفتح" إلى الجمهور، قال ابن رشد في "البداية" بعد ذكر هذه الأقوال الثلاثة: والسبب في اختلافهم هذا حديثان متعارضان ثابتان، أحدهما: حديث أبي أيوب الأنصاري، والثاني: حديث ابن عمر، فذهب الناس في هذين الحديثين إلى ثلاثة مذاهب، أحدها مذهب الجمع، والثاني: مذهب الترجيح، والثالث: الرجوع إلى הראية الأصلية إذا وقع التعارض، والمراد بالبرائة الأصلية: عدم الحكم، ومن ذهب إلى الجمع حمل حديث أبي أيوب على الصحاري وحيث لا ستر، وحمل حديث ابن عمر **ص** على المسترة، ومن ذهب إلى الترجيح رجح حديث أبي أيوب؛ لأنه إذا تعارض حديثان، أحدهما فيه شرع موضوع، والآخر موافق للأصل الذي هو عدم الحكم، ولم يعمم المتقدم منهما من المتأخر، وحب أن يصار إلى الحديث المثلث للشرع.

يقول: أي أبو أيوب: "والله ما أدرى كيف أصنع بهذه الكرائيس؟" قال السيوطي يباين مشائين من تحت، قال في "النهاية": يعني الكنف، واحدها كريات، وهو الذي يكون مشرفاً على سطح بقناة إلى الأرض، فإذا كان أسفل فليس بكريات، سمي به؛ لما تعلق به من الأقدار وينكسر ككسر الدمن وقال الرعمشري: الكرناس بالنون، وقال الجحد: الكريات: الكنيف في أعلى السطح بقدة من الأرض. فعن من الكرس للبول والبعر المتلبد، وقال الزرقاني: =

٤٥٦ - **ما** عَنْ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ
تُسَقِّبَ الْقِبْلَةُ لِبَوْلٍ أَوْ لِعَائِطٍ.

الرُّحْصَةُ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِبَوْلِ أَوْ غَانِطٍ

٤٥٧ - **مَاتَ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنْ أَنَا سَأَلْتُ يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ

[illegible]

بمهي ال مستقل إلح سول في مسح الهدية، فهو يفتح أوله ساء انكنم معروف، وانشاء في مسح مصرية،
وصم أوله صمصه بررقاني، فهو ساء مخمور العائ. الغلة بانصب مخمور على مسح الهدية، وصمصه
لورقاني بارفع نائب ماعل، ولاء معبد، وورد كعبة على صاهر. ويحمل شموه بيت مقدس، إذ كان قلة،
قاله لورقاني، سول أو عاص وفي معاد لاسد، عدد مخمور، كما تقدم خلافاً من فرق بينهما

إذا قعدت إلخ. كناية عن التبرير وجوده، وذكر القعود على الغائب، وإلا فحال الغيب كدلت، فلا تستقيم القصة ولا بيت المقدس بحسب عصف على القصة. وفيه عنان مشهور بأن: فتح الميم وسكون القاف وكسر الهمزة محققاً، وصم الميم وفتح الحاف وتسدد الهمزة مفتوحه، من قبيل إصافه موصوف إلى إصافه. كمسجد الخمار، معناه: المظهر من الأصنام أو من الأسباب. ومحقق لا يجوز ما أن يكون مصدر أو مكاناً، فإنه المعنى، =

عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلَا بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: س عمر

= أي بيت مطهر الدنوب. "قال عبد الله" س عمر رحم رداً على القول المذكور، ذكر الراوي هذا اللفظ مكرراً تأكيداً، ورد اس عمر يَحْتَمِل رد العموم بتحصيل لإباحة بانكف ونَحْتَمِل ارد عموم الإباحة، كما قال به داود وغيره. لكن رواية أبي داود عن اس عمر نفسه بلفظ: إنما هي عن دث في الغصاء، فإذا كان بيلك وبين انفسه شيء يستر، فلا بأس به' يعين الأول، إلا أن الرواية مما تكلم فيها، 'نقد ارتقيت أي صعدت، واللام جواب قسم محذوف، 'عنى ظهر بيت لنا' وفي رواية: 'عنى صهر بيتنا، وفي أخرى: "عنى ظهر بيت حفصة". وجمع بينها حافظ بأن إصافة البيت إليه على سبيل المحار؛ لكونها أخته، أو يقار: حيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها لبي رحم. وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الخ؛ لأنه ورث حفصة دون إخوته؛ لكونها كانت شقيقته، وم ترك من يحجه عن الاستيعاب.

'فرايت رسول الله ﷺ' وم يقصد اس عمر رحم الإشراف على النبي رحم في تلك الحالة، وبى صعد السطح لضرورة، كما في رواية للمحاري: 'ارتقيت لبعض حاجتي، فحانت منه البعثة كما في رواية سيهقي، قال الأبي في 'شرح مسم': لعل إطلاعه غير قصد، وقيل: إنه قصد، ليعلم حكم الخبوس لقضاء الحاجة، وذلك يظهر رؤية الوجه دون رؤية غيره، قلت: وهذا بعيد عنى لسبب يفتح للام وكسر الموحدة، وفتح الموحدة تشبه سة، وهي ما يصنع من الطين أو غيره لساء قل أن يحرق، وفيه أدب الخاليس لقضاء الحاجة أن يرتفع عن الأرض، "مستقلاً" بدون الإضافة في مسح الهدية، فـ'بيت المقدس' منصوب عنى المفعولية، وبالإضافة في المسح المصرية "بيت المقدس" مستدر الكعبة 'حاجته' أي لأجل حاجته، ولأن حرمة: 'فرايته بقضي حاجته محجوباً عنه بن'، ولحكيم الترمذي سند صحيح: 'فرايته في كيف وانتمى هذا إيراد من قال ممن يرى الخوار مطلقاً، قلت: واختلف الفقهاء في التمسك بهذا الحديث كما سيأتي بيانا.

ثم قال إلح. اس عمر رحم "لعدت" حطاب بواسع، وعلط من رعم أنه مرفوع، "من الذين يصوبون على أوراكهم" قال أحمد: الورك بالفتح والكسر، وككتف: ما فوق الفخذ، مؤنثة، جمعه أوراك، والورك محركة عظمها، وتورث فلان الصبي جمعه عنى وركه معتمداً عليها، وفي الصلاة: وضع الورك على الرجل اليمنى، أو وضع أليته أو إحدهما على الأرض، وهذا مهني عنه، 'قال' واسع: 'قلت: لا أدري' أي لا أشعر 'والله' أنا منهم أم لا؟ يعني لا شعور عده بشيء مما صه اس عمر رحم به، ولذا لم يعط له اس عمر رحم في الرجز، فانه الحافظ، 'قال' أي الإمام مالك في تفسير قول اس عمر: 'يصوبون عنى أوراكهم': 'يعني الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض' يعني لا يرفع وركيه عن الأرض في السجود، "يسجد" قال عبي: حمة في محل النصب عنى الحال، قلت: من استئناف تفسير بأوضح عبارة؛ لقوله الأول: 'الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض' يعني يسجد، =

لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَىٰ أَوْزَانِهِمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي وَاللَّهِ. قَالَ: يَعْني الَّذي يَسْجُدُ وَلَا يَرْتَفِعُ عَلَى الْأَرْضِ، يَسْجُدُ وَهُوَ لاصِقٌ بِالْأَرْضِ.

- 'وهو' جملة حالية 'لاصق' بوركبه "بالأرض" قال الحافظ: يعني من يصبق بصره بوركبه إذا سجد، وهو خلاف هيئة السجود المشروعة، وهي اتحياتي والتحجج، وفي "النهاية": وفسر بأنه يمرح ركبتيه، فيصير معتمداً على بوركبه. واستشكت مناسبة ذكر ابن عمر هذه المسألة مع الأولى، وأجاب عه الكريماني باحتمال: أنه أراد أن الذي حاصبه لا يعرف السجدة؛ إذ لو عرفها عرف الفرق بين القضاء وغيره، أو عرف بين استقبال الكعبة وبيت المقدس، وكفى عمن لا يعرف السجدة بالذي يصلي على بوركبه؛ لأن فاعل ذلك لا يكون إلا جاهلاً، قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه من التكلف، وليس في السياق أن واسعاً سأل عن المسألة الأولى حتى يسره إلى عدم معرفتها، ثم الحصر مردود؛ لأنه قد يسجد على بوركبه من يعلم سن الخلاء، والذي يظهر ما يدل عليه رواية مسلم بلفظ: "كنت أصلي في المسجد، وعبد الله بن عمر . . . مسد طهره إلى القبلة، فلما قصيت صلاتي انصرفت إليه من شقي، فقال عبد الله: يقول أناس" الحديث، ليس فيه ذكر الصلاة على البورك، فكان ابن عمر . . . رأى منه في حال سجوده شيئاً لم يتحققه، فسأله عنه بالعادة المذكورة، وكأنه بدأ بالقصة الأولى؛ لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده، فقدمها على ذلك الأمر المطعون، ولا يبعد أن يكون قريب عهد بقول من نقل عنهم ما نقل، فأحب أن يعرفه هذا الحكم ليقفه عنه، على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين، بأن يقال: لعل الذي كان يسجد، وهو لاصق بطنه بوركبه كان بطر امتناع استقبال القبلة بمرجه على كل حال، فأشار ابن عمر إلى أن السجدة بالثياب كاف، كما أن الحذر كاف في كونه حائلاً بين العورة والقبلة.

ثم حديث الباب اختلفت فقهاء الأمصار في التمسك به، ومباط الحكم في ذلك أقوال، الأول: أنه حجة لمن فرق بين الاستقبال والاستدبار، قال الحافظ: دل حديث ابن عمر على جوار الاستدبار، وحديث جابر على جوار الاستقبال، ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عموم حديث ابن عمر إلا جوار الاستدبار فقط. القول الثاني: إنه حجة لمن فرق بين الصحاري والسيان، قال ابن العربي: أما مالك والشافعي فجعلوا حديث ابن عمر أصلاً في جوار الاستدبار في الأسيية، واشتبا عليه جوار الاستقبال. والقول الثالث: إنه حجة لمن اعتقد بسح التحريم مطلقاً، قال العيني: ومنهم من رأى هذا الحديث ناسخاً لحديث أبي أيوب المذكور، واعتقد الإباحة مطلقاً، وقاس الاستقبال على الاستدبار، وترك حكم تخصيصه بالسيان، ورأى أنه وصف ملحق الاعتبار. القول الرابع: إن حديث ابن عمر . . . المباط فيه جوار استقبال بيت المقدس لا القبلة، قال العيني: وظاهر عبارة الكلام يدل على إنكار ابن عمر . . . على من يرغم أن استقبال بيت المقدس عند الحاجة غير جائز، فعن ذلك قال أحمد بن حنبل: حديث ابن عمر ناسخ للنهي عن استقبال بيت المقدس واستدباره، والدليل على هذا ما روى مروان الأصغر عن ابن عمر: "أنه أباخ راحلته مستقبل بيت المقدس، ثم جلس يول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! أليس قد هي عن ذلك؟" الحديث، قلت: لكن الحديث في "أبي داود" بلفظ: "مستقبل القبلة اللهم إلا أن يقال: إن الحديث روي باللفظين معاً. =

النَّهْيُ عَنِ الْبُصَاقِ فِي الْقِبْلَةِ

٤٥٨ - **ماث** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى".

= فعلى هذا يكون لفظ القبلة في "أبي داود" محمولاً على بيت المقدس؛ لأنه مجمل، وهذا مفسر، فتأمل، فحديث ابن عمر **ماث** لا يقاوم أحاديث النهي؛ لكثرتها وشهرتها وصحتها، على ما في حديث ابن عمر من الاحتمالات، وهذا صريح من قال بعموم التحريم، وقالوا: إن حديث ابن عمر محتمل لمعان كثيرة، على أن هذا الفعل منه **ماث** في الخلوة، حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد، فلا يكون تشريعاً.

النهي عن البصاق **إح** البصاق بصم الباء الموحدة وبصاد مهملة، وفي لغة بالراي، وأخرى بالسين، وضعفت، والباء مضمومة في الثلاث: ما يسيل من الفم، قال الراغب: بصق ويسق أصله برق، قال المجد: البصاق والبساق والبزاق: ماء الفم إذا خرج منه، وما دام فيه فـ ريق. **حدار القسده** **إح** وفي رواية عبد البحاري: "في قبلة المسجد، 'فحكه' بيده الشريفة، وفي رواية البحاري: "ثم نزل، فحكه بيده"، وفيه إشعار بأنه رآه في حالة الخطئة، وبه صرح في رواية الإسماعيلي، زاد "وأحسبه دعا بزعفران، فلطحه به" راد عبد الرزاق عن معمر، عن أيوب: "فلذلك صرع الزعفران في المساجد"، قاله الرزقاني تبعاً للحافظ.

فلا يبصق **إح** بالجزم عن النهي "قبل" بكسر القاف وفتح الموحدة أي قدام "وجهه" راد الباجي: 'حال الصلاة'، ثم قال: وهذا يحتمل معان، أحدها: أنه نص في هذا الحديث على النهي عن البصاق قبل وجهه حال الصلاة؛ لفضيلة تلك الحال على سائر الأحوال، فحصرها بالذكر. الثاني: حصص بالذكر حال الصلاة؛ لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة، وفي سائر الأحوال قد تكون القبلة عن يساره، وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها وأمامه. والثالث: أنه لو لم ينص حال الصلاة يجوز المكلف أن يكون النهي توجه إلى سائر الأحوال، وأن حال الصلاة لا يحور أن يقصد فيها إلى شيء، وليبصق كيف تيسر له في قبلته وغيرها، فبين بذلك أن هذا من إكرام القبلة وتزيهها. قال القسطلاني: الظاهر تخصيص المانع بحالة الصلاة، لكن التعليل تأذي المسلم يقتضي المنع مطلقاً ولو لم يكن في الصلاة، نعم هو في الصلاة أشد إلماً مطلقاً، وفي جدار القبلة أشد إلماً من غيرها من جدار المسجد، "فإن الله" تارك وتعالى "قبل وجهه إذا صلى" قال الخطاطي: معناه: أن توجهه إلى القبلة مفضل له بالقصد منه إلى ربه، فصار بالتقدير: كأن مقصوده بيه وبين قبلته، وقيل: هو على حذف مصاف أي عظمة الله أو ثوابه، وقال الباجي: يحتمل ذلك معيين، أحدهما: ثوابه وإحسانه، والثاني: أن الباري تعالى عر اسمه أمرنا باستقبال القبلة وتعظيمها وتزيهها، ولا سيما في حال الصلاة؛ فإن الله تعالى قبل وجهه بمعنى إلماً أمره بتزيهه، وتعظيمه قبل وجهه، وأن في تعظيمه تلك الجهة تعظيم الله وطاعته.

٤٥٩ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ بُصَافًا أَوْ مُحَاطًا أَوْ نُخَامَةً، فَحَكَّهُ.

مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ

٤٦٠ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ بَقِيَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ.....

رأى أي أبصر مرة "في جدار القبلة بصافاً، أو محصاً هو ما يسيل من الألف، أو حامة عصه رسول ونبيه هكذا في 'الموصأ'، وكذا في رواية البخاري عن مالك، قال الحافظ: وللإسماعيلي من صريق مع عن ماث: أو نخاعاً بدل "محاطاً" وهو أشبه، ولحامة قيل هي ما يخرج من الصدور، وقيل: السحابة بانعيس من الصدور، وبالميم من الرأس، والرواية هكذا بالشك في 'الموصأ'، وكذا عند الشرحين من رواية مالك، 'فحكه' أي الذي رأى في جدار القبلة، وأحدث إمرار جرم على جرم صكاً، وفي حديثين تريحه المساجد من كل ما يستقدر وإن كان ظاهراً، ويدل على طهارته ما ورد في الروايات من زيادة: ثم أخذ طرف رداءه، فمسح فيه، ثم رد بعضه على بعض، فقال: **سبح** **مجد** قال ابن رسلان: ولا أعلم أحداً قل سجاسة اسراق إلا إبراهيم النخعي، وأخرج أبو داود قوله ﷺ من يصق في القبلة: **ث** **د** **س** **س**

بسماء **الح** وفي بعض النسخ: "بيما"، وهما تعني، "الناس" المعهودون في الدهر، وهم أهل قضاء، ومن كان يصلي معهم، "بقضاء" بالصم والمد والتذكير والصرف على الأشهر، ويغور القصر والتأنيث والمنع، وفيه محار حذف أي تمسح قضاء، في صلاة الصبح ولا يخالف حديث البراء في الصحيحين صلاة العصر؛ لأن الخبر وصل وقت لعصر إلى من هو داخل المدينة، وهم سو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن ماجة وغيره، وقيل: عباد بن هيثم، ورجح ابن عبد البر الأول، وقيل: عباد بن نصر لأبصاره، والمحفوظ عباد بن بشر، ووصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة، وهم أبو عمرو بن عوف أهل قضاء، وذلك في حديث ابن عمر، 'إذ جاءهم آت' فاعل من الإتيان ولم يسمه لآتي، وما نقل ابن طاهر وغيره أنه عباد بن بشر، فيه نظر؛ لأن ذلك ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر كما تقدم، فإن كان ما نقلوه محفوظاً فيحتمل أن عباداً ثني بني حارثة 'ولاً' في صلاة العصر، ثم توجه إلى أهل قضاء، فأعلمهم بذلك في صلاة الصبح، ومما يدل على تعددهم أن في مسلمة عن أس بن **س** "أن رجلاً من بني مسلمة مرّ بهم ركوع في صلاة الفجر" الحديث، فهذا موافق برواية ابن عمر **س** في تعيين الصلاة، وسو مسلمة غير بني حارثة، قاله الحافظ، وفسر ابن رسلان الآتي في حديث أس **س** عباد بن هيثم.

قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.

٤٦١ - **مات** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرِ بِشَهْرَيْنِ.

فروان إلخ بالشكر؛ لإرادة العصية، والمراد قوله تعالى: **وَمَنْ عَصَا عَصَاهُ فِي سَبْعِينَ مِائَةً أَلْفًا نَفْسًا ذَرْهُهُ** (الفرقة: ١٤٤)، وفيه إصلاق البلية على بعض اليوم الخاصي محاراً، وقال الساجي: أنصاف الروي إلى الليل على ما بلغه، ولعله لم يعلم سروله قبل ذلك، أو لعله **١٢** أمر باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أمر عليه القرآن من الليلة، قاله الرقاي، 'وقد أمر' ببناء الجمهور "أن" أي بأن "يستقبل" بكسر الباء 'الكعبة' فيه أن أفعاله **١٣** يقتدى بها ما لم يقيم دليل الخصوص، "فاستقلوها" بفتح الموحدة رواية الأكثر، أي فتحول أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل الصمير للنبي **١٤** ومن معه، وفي رواية بالكسر أمر، وهو الأوجه عندي؛ لرواية البحاري: "ألا فاستقلوها"، وكذا يتكرر قوله الآتي: 'فاستداروا إلى الكعبة'، "وكانت" قبل ذلك "وجوههم" أي أهل قباء 'إلى الشام' أي بيت المقدس، 'فاستداروا إلى الكعبة' فالضمائر كلها إلى أهل قباء، ويحتمل النبي **١٥** ومن معه، وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة عند ابن أبي حاتم: "قالت: فتحوّل اسماء مكان الرجال، والرجال مكان النساء" فيكون تحويل الإمام من مكانه إلى مؤخر المسجد، وهذا كنه يستدعي عملاً كثيراً، والظاهر أنه وقع قبل تحريم العمل الكثير، أو اغتفر للمصلحة كصلاة الخوف، ويبعد ما يقال: إنه يحتمل إن لم تتوان الأقدام، وفي الحديث: أن حكم الناسح لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه؛ لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن أمر الاستقبال وقع قبل صلاتهم، وفي الحديث: نسخ القطعي غير الواحد، فقيل: كان جائزاً إذ ذاك، والأوجه أن الخبر كان محتفياً بالقرائن أفادت القطع عندهم، وهي انتظاره **١٦** من قبل ذلك، فقد ورد: "أنه كان يدعو ويظهر إلى السماء".

قدم المدينة إلخ مهاجراً 'سنة عشر شهراً' كذا رواه السائي وأبو عوانة بعدة طرق عن البراء، ورواه أحمد بسند صحيح عن ابن عباس **١٧**، ورجحه اسوي، وفي الصحيحين و"الترمذي" عن البراء: "سنة عشر أو سبعة عشر" بالشك، وللبراء والطبراني عن عمرو بن عوف وللطبراني عن ابن عباس: "سبعة عشر شهراً" قال القرطبي: هو الصحيح، قال الحافظ. والجمع بينهما سهل، بأن من جرم بستة عشر نفق من شهري القدوم والتحويل شهراً وألقى الأيام الزائد، ومن جرم بسبعة عشر عدماً معاً، ومن شك تردد في ذلك، وذلك أن القدوم في شهر الربيع الأول بلا خلاف، والتحويل في نصف رجب على الصحيح، وبه جزم الجمهور "نحو بيت المقدس" بأمر الله تعالى، وهو قول الجمهور؛ ليجمع له بين القبلتين، وتالياً لليهود كما قال أبو العالية، خلافاً لقول الحسن البصري: إنه باجتهاده، ولقول الطبري: خير يسره وبين الكعبة، فاحتاره طمعاً في إيمان اليهود، ورد ما رواه ابن جرير =

٤٦٢ - مَاتَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قَبْضَةٌ إِذَا تَوُجَّهَ قِبَلَ الْبَيْتِ.

ما جاء في مسند أبي

٤٦٠ - **مسك** عَنْ زَيْدِ بْنِ رَاحٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَلْمَانَ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= عن ابن عباس: "ما هاجر" إلى المدينة أمره الله تعالى أن يستقل بيت المقدس الحديث، "ثم حوت القبة قبل عروة بدر شهرين"، لأنها كانت في رمضان، والتحويل على ما تقدم كان في نصف رجب على قول الجمهور.

إذا توجه **خ** صم الناء، ولا يصاح بفتحها أي المضي قبل "كسر ففتح أي إلى جهة البيت أي الكعبة الشريفة، واحتضنت أئمة الفقه والحديث في معنى الحديث وشرحه على أقوال، أحدها: ما فسره به فقهاء المالكية، فقالوا: أورد الحديث لأهل المدينة خاصة، ونعى أن ما بين مشرق والمغرب قبله إذ جعل البيت إلى وجهه، بحيث جعل المغرب إلى يمينه والمشرق إلى يساره، وهذا احتراز عن عكسه، حيث جعل المشرق إلى يمينه، فحينئذ يكون مستدر الكعبة، قال العراقي: ليس عاماً في سائر بلاد، وإنما هو بالنسبة إلى المدينة امتزجة وما وافق فستها، وهكذا قال البيهقي في الخلافات، وقال أحمد بن حنبل بن ديث لأهل المدينة ومن كان منهم ممن قبلته بين المشرق والمغرب، روى محمد بن مسلمة عن مالك، وأما من كان من مكة في المشرق أو في المغرب، فإن فستهم ما بين الجنوب والشمال، وهم من لسه في ديث مثل ما لأهل المدينة وغيرهم، وهذا الذي قال أحمد بن حنبل بن صحيح، انتهى كلامه الناجي وقال ابن عبد البر: وهذا صحيح لا مدفع له، ولا خلاف بين أهل العلم فيه، وثانها: ما فسره به خمسة، قال الناجي قال الإمام أحمد بن حنبل: ما بين المشرق والمغرب قبلته هذا في كل البلدان إلا مكة عند البيت: فإنه إن راى عنها شيئاً وإن قل، فقد تركت القبة رجح، وسببه الشوكاني في الليل، قال ابن قدامة في المعني: "الموجب على سائر من بعد من مكة صب جهة الكعبة دون إصانة العين، قال أحمد: ما بين المشرق والمغرب قبلته، فإن اعرف عن القبة قبلاً به يعد، ولكن يتحرى الوسط، وهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي في أحد قوليه كقولنا، والآخر: القرض إصانة العين؛ لقوله تعالى: "وحيث ما كنتم صلاتاً فليدبروا وجوههم للمكة أو لمكة"، وقال ابن قدامة: "والقصة صحيحة، وطاهره: أن جميع ما بينهما قبلته، قلت. وهذا أحد المعنيين فسره هما البيهقي؛ إذ قال، الحديث له معيان، أحدهما: أن المراد صحة الصلاة في جميع الأرض.

قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٤٦٤ - مَات عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ
رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي".
أي يقل يوم القيامة

صلاة الخ السكير لموحدة أي صلاة واحدة "في مسجدتي هذا" للإشارة إلى أن تضعيف الصلاة في
مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذي كان في زمانه، دون ما أضيف فيه بعده؛ تعبيراً للإشارة، وبه صرح
النووي، فخص تضعيف ذلك، بخلاف مسجد الحرام؛ فإنه لا يختص بما كان؛ لأن لكل يعمله اسم المسجد
أحرام "خير من ألف صلاة" تصلي فيما سواه إلا المسجد الحرام" بالنصب على الاستثناء، وروي بالحرع على أن
"إلا" بمعنى "غير"، قال الأكرماني: الاستثناء يقتضي ثلاثة أمور: أن يكون مساوياً لمسجد الرسول وأفضل منه
وأدنى منه، بأن مسجد المدينة ليس خيراً منه بألف، بل تسع مائة مثلاً وحوه، وقال ابن بطال: يجوز فيه
التساوي، وأن يكون فاصلاً أو مفصولاً، والأول أرجح، لأنه لو كان فاصلاً أو مفصولاً لم يعلم مقدار ذلك
إلا بدليل، بخلاف المساواة، وقال أبو بكر عبد الله بن باع صاحب مالك: معناه: أن الصلاة في مسجد الرسول ﷺ
أفضل من الصلاة في النكعة بدون ألف درجات، وأفضل من الصلاة في سائر المساجد بألف صلاة، وقال بذلك
جماعة من المالكيين، ورواه بعضهم عن الإمام مالك، قال الناجي: روى أشهب عن مالك أن الصلاة في مسجده ﷺ
تفضل أقل من ألف صلاة في المسجد الحرام، وهذا قال ابن باع. وقال عامة أهل الفقه والأثر: إن الصلاة في
المسجد الحرام أفضل من الصلاة فيه؛ لظاهر الأحاديث، كذا في "العبي"، قال الحافظ: دليل كونه فاصلاً ما
أخرجه أحمد، وصححه ابن حبان عن عطاء عن ابن سيرين مرفوعاً: صلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة
فيما سواه من مساجد، لا مسجد حرام، صلاة في مسجد حرام أفضل من ألف صلاة في هذا

ما بين بيتي الخ هكذا في النسخ الهندية والشرح، وفي بعض النسخ: قري، وهو المراد بالبيت؛ لما روى الطبراني
عن ابن عمر: "والرار عن سعد بن أبي وقاص بلفظ: ما بين بيتي وبين بيتي، وقيل: المراد بيت سكاء، وهما
متقاربان؛ لأن قبره في بيته، قال القرطبي: الرواية الصحيحة: "بيتي"، ويروى: "قري" كأنه ناسخ؛ لأنه ما بين في
بيته، قال الحافظ: والمراد أحد بيوته لا كليهما، وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، وبصري في "الأوسط": ما
بين ما بين بيتي، ورواية: ما بين قري وبين قري، قيل: إن المراد منه احرام؛ فإنه بينهما حقيقة، والجمهور
على أن المراد النكعة كلها، ثم قيل: إن درع ما بين بيته ومبره ثلاث وخمسون درعاً، وقيل: أربع وخمسون
وسدس، وقيل: خمسون إلا ثلثي درع، وهو الآن كذلك، فكأنه نقص لما أدخل من الحجر في الحدار روضة،
قال الراغب: الروض: مستنقع الماء والخضرة، وفي "المجموع": الروضة: لستان في غاية النظارة من رياض الجنة، =

٤٦٥ - **ما ت** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

ما جاء في خروج النساء إلى المساجد

٤٦٦ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ".

٤٦٧ - **ما ت** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فَلَا تَمَسَنَّ طَبِيبًا".

= قيل: يراد بهذا الكلام ما لا تقتدي إليه عقولنا، كذا نقله الطيبي، وقال ما ت: الحديث عن صهره، قاله القاري، فهو عن حقيقته بأن تكون مقتصة منها كاحجر الأسود وغيره، قال ابن حجر: وهذا عليه الأكثر، "ومسري عن حوصي" قال الناجي: قريب من معنى ما تقدم، يحتمل أن يريد به أن يتباعد للصلاة ولتطاعت يؤدي إلى ورود حوضه ﷺ، وقيل: معناه: أن في ورود حوضه ﷺ، وقيل: معناه: أن في مسري على حوصي، وليس هذا بأس؛ لأنه ليس في الخبر ما يقتضيه، وهو قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة. والأكثر عن أن المراد مسره الذي كان يعصب عليه في الدنيا، قال الحافظ: يؤيده حديث أبي سعيد عند الصرامي: **ما ت** في الحقة.

ما بين بيتي أي بيت عائشة . . . كما تقدم، "ومسري روضة من رياض حقة" قال الرقابي: فيه دلالة قوية على فصل المدينة على مكة؛ إذ لم يشت في حجر عن بقعة أما من الحقة إلا هذه البقعة المقدسة، وقول ابن عبد البر: هذا لا يقاوم النص الوارد في مكة مدفوع. قلت: الاستدلال مشكك بعد ما حكى نفسه قبل ذلك أن احجر الأسود والبليل والفرات وجيحان وسيحان من الحقة، وكذا الثمار اهدية من الورق التي أهبطها آدم منها، فتأمل

إماء الله بكسر الهمزة والميم، جمع أمة، ذكر الإمام دون النساء ينداء إلى عنة هي المنع عن خروجهن لعبادة، يعرف ذلك بالدوق، قال الناجي: فيه دليل على أن للروح معهن من ذلك، وأن لا خروج هن إلا بإذنه "مساجد الله" عام حصه الفقهاء بشرائط مما ورد، كالتهي عن انتصر وغيره، وفي رواية أبي داود صححه ابن حزيمة عن ابن عمر مرفوعاً: **لا تمنعوا مساجد الله** وحكى العيني عن الإمام ما ت: أن نحو هذا الحديث محمول على العجائز. **إذا شهدت** أي أردت إحدكن أن تشهد "صلاة العشاء" وكذا غيرها من الصلاة، "فلا تمسن" بوزن التأكيد الثقيلة، وفي رواية بلا بوزن "طيباً؛ ما فيه من تحريك دعوية الشهوة، فيمنع به ما في معناه، كحلي يظهر أثره وحسن مبس وريفة، وقد ورد: "فيحرجن ثقلات".

٤٦٨ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ امْرَأَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَيَسْكُتُ، فَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ تَمْنَعَنِي، فَلَا يَمْنَعُهَا.

٤٦٩ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ، لَمَنَعْنَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوْ مَنَعَ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَسْجِدَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

كاتب مستأن روحها "عمر بن خطاب" في الخروج إلى المسجد، فيسكت؛ لأنه كان يكره خروجها، لكن لا يمنع للحديث أو لشرط؛ فإنه ذكر الخافض في "الإصانة": أن عمر لما حطها شرطت عليه أن لا يضرها، ولا يمنعها من الحق، ولا من الصلاة في المسجد السوي، ثم شرطت ذلك على الزبير، فتحيل عليها بأن كمن لها لما خرجت إلى صلاة العشاء، فلما مرت به صرب على عجيرها، فلما رجعت قالت: يا الله فسد الناس، فلم تخرج بعد. 'فتقول: والله لأخرجن' بالنون الثقبية "إلا أن تمنعني" من الخروج، ولعلها رصيت بعدم الخروج، لكن تريد أن يكون لها أجر بية الخروج، قت: وقولها ناحيف لعمه مرتب على الإنكار عيها، فقد أخرج البيهقي عن ابن عمر: "كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة، فقيل لها: لم تخرجين، وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويعار؟ قالت: فما يمنعني أن ينهاي؟ قال: يمنعني قول رسول الله ﷺ: "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله"، رواه البخاري في "الصحیح"، فلا يمنعها عمر . لما تقدم، قال الساجي: استئذان عمر . في الخروج دليل على أنها كانت تعتقد أن له المنع، ولولا ذلك لم يكن لاستئذانه وجه، وكان عمر بن الخطاب يسكت؛ لما ورد في ذلك من الأمر، وكان يكره خروجها؛ لما كان ضاع عيها من العيرة، ويحتمل أن يكون استئذانه بمعنى الإعلام بخروجها؛ لئلا يكون له إليها حاجة، فإذا سكت علمت بعدم السبب المانع لها من الخروج، ولذلك كانت تقول: "والله لأخرجن إلا أن تمنعني".

ما أحدث النساء الخ بعده من الطيب والتجمل وقلة التستر، وتسرع كثير منهن إلى الماكير، وبغاك النساء في رمنه . يخرج في المروط والأكسية والشملات والعلاظ كما قاله ابن رسلان، "لمنعهن" الخروج "إلى المسجد" بالافراد في النسخ الهندية، وبالجمع في النسخ المصرية والرقاقي، وجعلهما روايتين. "كما منعت" بصيغة التأنيث العائث على ساء المجهول، وفي النسخ المصرية كما منعه، قال الرقاي: يضم الميم وكسر النون -

الأمر بالوضوء من مس القرآن

٤٧٠ - **ماث** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا.

هي أو يمس

= وفتح العين، ثم هاء صميم عائد إلى مسجد، وفي رواية الجمع باعتبار موضع أو خروج، ونقط أي داود: "كما سمعت نساء بني إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق"، قال يحيى بن سعيد الروي: "فقلت لعمرة: أو يفتح امرأة وأبوها مع نساء يجهلون نساء بني إسرائيل مسجد؟" وفي نسخة نصريه ورواية الرزقاني بالجمع، قالت: نعم "معنى منها بعد الإباحة، قال خافض: جعل أن عمرة نفت ذلك عن عائشة، ويحصل عن غيرها، وقد ثبت ذلك من حديث عروة، عن عائشة، قالت: "كأن نساء بني إسرائيل يتحدثن أرحلاً من خشب، يتشوقن لرجال في المساجد، فحرم الله عليهن المساجد" أخرجه عبد رزق سند صحيح، وهذا وإن كان موقوفاً فحكمه ارفع؛ لأنه لا يقلل باري، وروى أيضاً عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود، وفي إسناده من فروج احتفية. ويكره من حضور الجماعات يعني الشواب منه؛ لما فيه من خوف الفتنة، ولا بأس للعجوز أن تخرج في الفجر والمغرب والعشاء، وهذا عند أبي حنيفة، وقال صاحباه: خرجن في المنسوبات كلها؛ لأنه لا فتنة لهنه الرعة فيهن، فلا يكره، وله: أن فرط الشوق حاس، فتقع الفتنة، غير أن الفساق انشأهم في الظهر والعصر والخمعة، أما في العصر والعشاء، وهم نائمون، وفي المغرب باطعام مشغولون. وفي "الرهان": أفنى المشايخ أسأحرون سمعها أي العجوز من حضور الصلوات كلها كاشانة، ولا بعد في اختلاف الأحكام باعتبار أحوال الناس، فأفتوا تبع العجائز مطعماً، كما سمعت الشواب نجامع شيوع الفساد إلخ، وهكذا في "الدر المختار"، قلت: وحسن الإمام الخروج بالليل؛ لما في عدة روايات من التخصيص بالليل لا يخفى على من له نظر على الروايات.

لا تمس القرآن أح أحد "إلا" وهو ظاهر أي متوض، وهذا كتاب طويز ذكره أصحاب الرواية، والتاريخ في الأبواب المتفرقة، قال الرزقاني عن "أنوهاب": وهذه نسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن أبي شريحيل بن عبد كلال وإخبارت بن عبد كلال ويعيم بن عبد كلال، قبل دي رعين، ومعايير، ومحمدان، أما بعد فذكر الحديث بطونه، هكذا في "شرح أنوهاب"، ولم يذكر حديث، نعم ذكره الخاكم في "المستدرک" مفصلاً، وفي "الصح الأعشى": بعد السمة هذا بيان من الله ورسوله ﷺ في مس القرآن عند (سنة ١) عهد من محمد النبي رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن، أمره بتقوى في أمره كله؛ فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأمره أن يأخذ بحق كما أمره الله، وأن يبشر الناس بالخير وبأمرهم به، ويعلم الناس القرآن ويفقههم فيه، ويهيئ الناس، فلا تمس القرآن إنسان إلا وهو طاهر، ويجوز للناس بالذي هم، والذي عندهم، وبين للناس في الحق، ويشدد عليهم في الظلم؛ فإن الله كره الظلم، وهي عنه، قال: **لا تمس القرآن** (هود ١٨)، =

قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحْمِلُ الْمُصْحَفَ بِعِلَاقَتِهِ وَلَا عَلَى وَسَادَةٍ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

= ويبشر الناس بأخيه ويعملها، ويدبر الناس النار وعملها" إلى آخر ما قاله الحافظ، أخرجه أبو داود والبيهقي وابن حبان والدارمي وغير واحد، قلت: وأبو داود في "المراسل" والبيهقي، وفي أمور كثيرة من الركاة والديات وغير ذلك.

بعلاقته بكسر العين المهملة: حالته التي يحمل بها، وفي "جمع": حبس يربط به كبسه، 'ولا على وسادة إلا وهو طاهر' قال الساجي: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يحمل بعلاقته، ويحمله على وسادة الخ، وقال ابن قدامة في "المعني": ويجوز حمله بعلاقته، وهذا قول أبي حنيفة، وروى ذلك عن الحسن وعطاء وطائوس والشعبي والقاسم وأبي وائل والحكم وحامد، ومعهم من الأوراعي ومالك والشافعي. ثم بين المصنف وجهه، فقال: "قال مالك: ولو جار ذلك" أي الحمل بالعلاقة "لحمل" أي لجار حمله 'في أحبة' جمع حباء، وفي السج المصرية والرقاقي: خبيثته، قال الرقاي: هو جلده الذي يخبأ فيه، مع أنه لا يجوز، فالقياس عليه معه بالعلاقة، والوسادة؛ إذ لا فارق بينهما، "ولم يكره ذلك لأن" بكسر اللام وحقة السين؛ أي لأجل أن يعي يست عنة الكراهة "أن يكون في يد" بالإنفراد أو بالياء على الشبهة سحتان "الذي يحمله شيء يدس" الدس. الوسج "نه المصحف"؛ إذ لو كان كذلك حار إذا كانا بطيقتين؛ لانتفاء المغبول بانتفاء العنة، "ولكن بما كره ذلك كراهة تحريم على ما قاله الرقاي، "س يحمله" أي المصحف، "وهو غير صاهر؛ إكراماً للقرآن وتعظيماً له" فيستوي في ذلك من في يديه دس ومن لا، وفي "المدونة": قال مالك: لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء، لا على وسادة ولا بعلاقة، ولا بأس أن يحمله في الثابت والفرارة والخرج ونحو ذلك من هو على وضوء، وكذلك اليهودي والنصراني لا بأس أن يحمله في الثابت والفرارة والخرج، قلت لاس القاسم: أنراه بما أراد بهذا أن الذي يحمل المصحف على الوسادة، إما أراد حملان المصحف حملان ما سواه، والذي يحمله في الثابت ونحو ذلك إما أراد به حملان ما سوى المصحف؛ لأن ذلك مما يكون فيه الشك مع المصحف؟ قال: نعم. واحتجوا بأنه مكلف محدث فاصد لحمل المصحف، فلم يجر كما لو حمله مع مسه، ولنا: أنه غير ماس به فلم يمسح، كما لو حمله في رحله، ولأن الهي إنما يتناول المس، والحمل ليس لمس، فلم يتناوله، وقياسهم فاسد؛ فإن العلة في الأصل مسه، وهو غير موجود في الفرج، والحمل لا أثر له، فلا يصح التعليل به، وعلى هذا لو حمله بعلاقة أو نحائل بيته وبينه مما لا يتبعه في البيع جاره؛ لما ذكرنا، وعندهم لا يجوز، ووجه المذهب ما تقدم. قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن معيرة، قال: كان أبو وائل يرسل حادمة، وهي حائض إلى أبي رزير، فتأتيه بالمصحف من عنده، فتمسك بعلاقته، وعن الحسن، قال: لا بأس أن يتناول الرجل المصحف إذا كان في وعائه أو في علاقته، وعن القاسم يعني الأعرج قال: رأيت سعيد بن جبير قرأ في المصحف، ثم ناول علامة له محوسياً بعلاقته، وعن عطاء، قال: لا بأس أن تأخذ الحائض بعلاقة المصحف، قلت: أثر أبي رزير أخرجه البخاري تعليقاً، وصححه إسناده الحافظان ابن حجر والعليني.

قال مالك: وَلَوْ جَاَزَ ذَلِكَ لَحُمِلَ فِي أُخْبِيَّةٍ، وَلَمْ يُكْرَهْ ذَلِكَ لِأَنَّ يَكُونَ فِي يَدَيِ الَّذِي يَحْمِلُهُ شَيْءٌ يُدْنَسُ بِهِ الْمُصْحَفُ، وَلَكِنْ إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ، وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ؛ إِكْرَامًا لِلْقُرْآنِ، وَتَعْظِيمًا لَهُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.....

أحسن ما سمعت الخ من المشايخ في تفسير هذه الآية التي في سورة الواقعة، وهي قوله تعالى: "لا يمسها إلا المطهرون"، أي في النسخ المصرية: "إنما هي" أي الآية المذكورة في إيراد "تمسها هذه الآية" الآية التي في سورة عس وتون وهي قول الله تبارك وتعالى: "كلأ" أي لا تفعل مثل ذلك 'بها' أي سورة أو الآيات 'تذكره' أي عظة للحلق 'فمن شاء ذكره' أي حفظ ذلك، فاعتط به، وتأنيت الضمير في 'بها' وتذكيره في 'ذكره' محذوف كسب التفسير، في صحف حبر ثل، "مكرمة" عند الله، "مرفوعة" في السماء "مطهرة" أي مرساة عن مس الشياطين بأيدي سفرة جمع سافر، ككتبة جمع كاتب لفظاً ومعنى، وأصل السفر الكشف، ويقال سكات: السافر؛ لأنه الذي يوضحه، ويبينه، والمعنى بأيدي كتبة يسحونها من اللوح المحفوظ، "كرام" على رءوسهم "بررة" جمع نار أي مطيعين لله تعالى، قال الناجي: ذهب مالك في تفسير الآية: **لا يمسها إلا المطهرون** (بمعنى ٧٩) إلى أنها حبر عن اللوح المحفوظ أنه لا يمسها إلا الملائكة المطهرون، وقال: إن هذا أحسن ما سمع في هذه الآية، وقد ذهب جماعة من أصحابنا إلى أن معنى الآية النهي للمكثمين من بني آدم عن مس القرآن على غير طهارة، وقالوا: إن المراد بالكتاب المكتوب المصحف التي بأيدي الناس، وقوله عز اسمه: **لا يمسها إلا المطهرون** وإن كان لفظه لفظ الحبر، فإن معناه الهي؛ لأن حبر الناري تعالى لا يكون خلاف محمده، ونحن نرى اليوم من يمس به غير طاهر، فثبت أن المراد به الهي، وجعلوا هذا حجة على المنع من مس المصحف على غير طهارة، وأدخل الإمام مالك في تفسير هذه الآية في باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، وليس يقتضي صاهر تأويله هذا الأمر بالوضوء، ولكن يصح أن يدخله في الباب معيين، أحدهما: أنه أدخل هو في أول كتاب ما يصحح هو الاحتجاج به على الأمر بالوضوء من مس القرآن، وأدخل في آخر كتاب ما يحتاج به الناس في ذلك، وليس عنده حجة تأتي به، وبين وجه ضعف الاحتجاج به، وهذا ما ينعنه أهل الدين والإنصاف. والوجه الثاني: أنه يَحْتَمِلُ أن يكون مالك أدخله أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمس المصحف، وذلك أن إشاري تعالى وصف القرآن بأنه كريم، وأنه في الكتاب المكتوب الذي لا يمسها إلا المطهرون، فوصفه هذا تعظيماً به، والقرآن المكتوب في اللوح المحفوظ المكتوب في المصحف، فوجب أن تمثل في ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن. فثبت: وقد علمت بما تقدم أن للمشايخ في تفسير الآية الأول قولين، قال لمراري: إن حمل اللفظ على حقيقة الحبر، فالأول أن يكون المراد القرآن الذي عند الله تعالى، والمطهرون الملائكة، وإن حمل على الهي وإن كان صورة الحبر، كان عموماً فينا، وهذا أولى؛ لما روي عن النبي ﷺ في أحبار متصاهرة أنه كتب لعمر بن حزم: "لا يمس القرآن إلا طاهر"، فوجب أن يكون فيه ذلك بالآية؛ إذ فيها احتمال له.

في هذه الآية: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُسْهَرُونَ﴾ أنها بمنزلة هذه الآية التي في "عبس وتولى" قول الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهِمْ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَىٰ ۖ نَادَىٰ إِتَيْنَاكَ ذِكْرًا ۚ فَأَمَّا إِتْيَانُ الْذِكْرِ فَقَدْ أَفْكَاهُ أَبَىٰ نَسْوَءَ بَنَاتِهِ وَأَتَىٰ شَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْآخِرِ﴾ (الواقعة: ٧٩) في صُحْبِ مَكْرَمَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ. بِأَيْدِي سَفَرَةٍ. كِرَامِ بَرَرَةٍ.

(عبس: ١١ - ١٦)

الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء

٤٧١ - مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ كَانَ فِي قَوْمٍ وَهُمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَلَسْتَ عَلَىٰ وَضُوءٍ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَفْتَاكَ بِهَذَا أُمْسِلِمَةً؟

يقرؤون القرآن فيه دليل على جوار الاحتماخ لقراءة القرآن على معنى الدرس له والتعليم والمداكرة، وسئل مالك عن قراء مصر اندين يجتمع الناس إليهم، فكان رجل منهم يقرأ في المرق يفتح عليهم أنه حسن، لا بأس به، وقال مرة: إنه كرهه وعانه، وقال: يقرأ دا، ويقرأ دا، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَذَّكَّرُ بِهِ لِنَفْسِهِ﴾ (الأعراف: ٢٠٤)، ولو كان يقرأ واحدا، ويستثبت من يقرأ عليه، أو يقرؤون واحداً واحداً على رجل واحد لم أراه بأساً، وأما أن يجتمعوا فيقرؤون في السورة الواحدة مثل ما يعمل أهل الإسكندرية، وهي التي تسمى القراءة بالإدارة، فكرهه مالك، وقال: لم يكن هذا من عمل الناس، وأما القوم يجتمعون في المسجد أو غيره، فيقرأ لهم الرجل الحسن الصوت، فإنه مجموع، قاله مالك؛ لأن قراءة القرآن مشروعة على وجه العادة، والافراد بذلك أولى، وإنما يقصد بهذا صرف وجوه الناس والأكل به خاصة، وفيه نوع من السؤال به، وهذا مما يجب أن يبره عنه القرآن، قاله الناجي، وفي "الدرة المنيرة" عن "القيصة": يكره للقوم أن يقرؤوا القرآن جملة؛ لتضمنها ترك الاستماع والإصبات، وقيل: لا بأس به إجماع، كذا في "الطحطاوي على المراقي" من فروع الحنفية.

لحاجته إجماع قال الناجي: كناية عن البول والعائط، "ثم رجع" عمر "وهو يقرأ القرآن" يعني لم يمهله حدثه عن القراءة، فقال له رجل: قال الناجي: هو أبو مريم الحنفي إياس بن صبيح من قوم مسيلمة الكذاب. "يا أمير المؤمنين! أتقرأ" بهمة الاستفهام "القرآن" وإحال أنك "لست على وضوء؟" قال الناجي: يحتمل من جهة اللفظ الاستفهام، ويحتمل الإنكار، إلا أن جواب عمر يدل على أنه "تلقى منه ذلك على وجه الإنكار"، فقال له عمر: من أفتاك بهذا؟ أي عدم جوار القراءة محدثاً المفهوم من الإنكار، "أمسيلمة؟" بهمة الاستفهام، قال الناجي: =

مَا جَاءَ فِي تَحْزِيبِ الْقُرْآنِ

٤٧٢ - مات عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ،

= إنما أصاف عمر هذا القوم إليه ما كان الثقات به من قومه، وسعده عن لصواب ومسيمة' بكسر اللام أحد الكدابين الذين رأى فيهما حتى رؤيته المشهورة في أسوارين ضاراً أحدهما هدا، والثاني الأسود لعسي، كان رئيس بني حبيشة اسمه هارون بن حبيب، وكنته أبو ثمامة، ونقته مسيمة فبيح الحقيقة، دميم الصورة، سأل النبي الشركة معه، أو الخلافة بعده، ثم تبنى بعد وفاته . وتزوج سجاح المدعية لسوة، وجعل صداقها إسقاط صلاة الصبح والعشاء، ولما قتل مسيمة أحدهم حنظل بن أبي زيد، فأنسنت، وكان قتل المنعول في وقعة أيمامة المشهورة في زمان الصديق الأكبر وأرضاه في ربيع الأول سنة ثلثي عشرة كما في الخميس وغيره.

حَرْبُ الْقُرْآنِ الحرب باخاء المهملة، والبري المعجمة. ما جعله الرجل على نفسه من قراءة أو صلاة كالورد، وأصل الحرب النوبة في ورود الماء "تجمع" تعتبر، ليس في حرب القرآن تخديد عند الجمهور، لا في لقلة ولا في الكثرة، نعم التعاقد به مأمور في عدة أحاديث، قال البيهقي: **سندكروا قرآن**. فإنه شدد تقصياً من لاقى في عقبتها، وقال ابن أبي شيبة: **من قرأ القرآن لم يضره شيء** وغير ذلك من الروايات الكثيرة، وقال ابن أبي شيبة: **من قرأ القرآن لم يضره شيء** وقال الله عز وجل: **مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيُحْسِنُوا لَهُ جَلَدًا** (نجم ١٧)

[illegible]

فَقَرَأَهُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفْتَهُ، أَوْ كَأَنَّهُ أَدْرَكَهُ.

٤٧٣ - **مسئ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ جَبَانَ جَالِسَيْنِ، فَدَعَا مُحَمَّدٌ رَجُلًا، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ أَتَى زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَرَى فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي سَبْعٍ؟ فَقَالَ زَيْدٌ: حَسَنٌ، وَلَأَنْ أَقْرَأَهُ فِي نِصْفِ شَهْرٍ أَوْ عِشْرِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَسَلَّيْتُ لِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَإِنِّي أَسْأَلُكَ، قَالَ زَيْدٌ: لِكَيْ أَتَدَبَّرَهُ وَأَقِفَ عَلَيْهِ.

= من حديث ابن شهاب، عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عبد القاري: من نام عن حربه، فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل، ومن أصحاب ابن شهاب من رفعه عنه بسنده عن عمر، عن النبي ﷺ، وهذا عند العلماء أولى بالصواب من رواية داود حين جمعه من روال اشتمس إلى صلاة الظهر؛ لأن ذلك وقت صيق قد لا يسمع الحرب، ورب رجل حربه نصف اقران أو ثلاثة أو ربعة وخمسة، ولأن ابن شهاب أتقى حفظاً وأثبت نقلًا، وقد أحرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق يونس عن ابن شهاب بسنده عن عمر مرفوعاً: "إنه لم يفتته، أو" قال الراوي: "كانه" بشد النون "أدركه" أي في الوقت، وهذا شك من الراوي، ولفظ مسلم: "فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل"، قال القاري: قال بعض علمائنا: لأن ما قبل الظهر كأنه من حمية الليل، ولذا يخور الصوم بية قبل الروال، قال القاري: وفيه أن تقييد بية الصوم بما قبل الروال ليس لكونه من حمية الليل، بل لتقع البية في أكثر أجراء النهار، والمراد بما قبل الروال فيه: هو الصحوحة الكبرى، فالوجه أن يقال: في الحديث إشارة إلى قوله تعالى: **هَمَّ** جعل سنن **هَمَّ** حتم من رد **هَمَّ** **هَمَّ** (المزاد ٢٠٢)، قال القاضي: أي دوي حكمة يخلف كل منهما الآخر، يقوم مقامه فيما يسعى أن يعمل فيه من فاته ورده في أحدهما تداركه في الآخر، وهو مقول عن كثير من السلف كابن عباس وقتادة وأحس وسلمان، كما ذكره السيوسي في الدرر.

فقال زيد الخ بن ثابت: هذا 'حسن'، وقد روي عنه **هَمَّ** في حديث عبد الله بن عمر: "واقراه في سبع، ولا ترد على ذلك"، ثم زاد زيد في الخواص على سؤال السائل عما فيه بيان الأولوية والأفضلية مما تقدم، فقال: "ولأن أقرأه في نصف شهر" أي في خمسة عشر يوماً "أو عشرين" يوماً، هكذا في النسخ الهندية بلفظ: "عشرين"، وفي النسخ المصرية بلفظ: "عشر"، قال بن عبد البر: رواه يحيى، وأظنه وهم لرواية ابن وهب وابن بكير وابن القاسم: "لأن أقرأه في عشرين أو نصف شهر أحب من"، ويكده رواه شعبة قت: فعلم بذلك أن الصواب =

مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

٤٧٤ - **م** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيَّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأُهَا، فَكَدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

= في رواية يحيى لفظ 'عشر' كما في 'السميح' المصرية، لكن فتحها في ذلك السمع هدية؛ فقرأ لا تحصى أحب إليّ أي من القراءة في سعة أيام، 'وسمي' بصفة الأمر 'لم دت؟' وفي المصرية: "لم دك" يعني لم أحب القراءة في نصف شهر أو عشرين أكثر من القراءة في سبع؟ قال أي فإني سألتك لم دت؟ قال ربه: لكي أندرك أي معنى القرآن 'أوقف عنه'، وقال عمر بن الخطاب: (ص ٢٩) وقال تعالى: **قُلِ الْقُرْآنُ نَزِيلٌ** (المزمل: ٤)، وقال تعالى: **يُنزِّلُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْتَبٍ** (الإسراء: ١٠٦).

وكان رسول الله ﷺ هو الذي بنفسه الشريعة 'أقرأها' أي سورة الفرقان، وفي رواية عقيل عن ابن شهاب: 'إفاد هو يقرأ على حروف كثيرة ما يقرأها رسول الله ﷺ' قال ابن عبد البر: ففي هذه الرواية بيان أن اختلافهما كان في حروف من سورة، لا في سورة كلها، وهي تفسير رواية مالك؛ لأن سورة واحدة لا تقرأ حروفها كلها على سبعة، بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا فيل، فكادت أن أعجل 'فتح' الضمة وسكون العين وفتح الحيم، وفي رواية: أعجل بضم الضمة وفتح العين وكسر الحيم مشددة أي أحاصمه 'عليه' أي على هشام، يعني في إكثار عليه والتعرض له، ثم أمهنته حتى انصرف من الصلاة، ففي رواية عقيل عبد البحاري: 'فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سمعته، فليس لمراد انصرف من القراءة كما روى الكرماني وغيره، ثم استه' بموحدين أو لهما مشددة، وفي عيسى التحفيف أعرف، فت نكس حملة من صطبه من الشراح والبعوين صطبه بالشديد لا التحفيف، قال عبد بن منبج: 'شعر كائنة وموضع القلادة، وسنة نسيان جمع ثيابه عند حره في حصومة، ثم حره، وفي 'الجمع' سنة بردائه بالشديد، فت مأخوذ من الملة، لأنه يجمع عليها، "بردائه" أي أحدث بمحاميته، وجعته في عنقه، وجرته به؛ فلا يفت.

"أَرْسَلَهُ" ثُمَّ قَالَ: "اقْرَأْ يَا هِشَامُ!" فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ"، ثُمَّ قَالَ لِي: "اقْرَأْ"، فَقَرَأْتُهَا، فَقَالَ: "هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ".

إرساله الخ همزة قطع أي أطلق هشام؛ لأنه كان ممسوكاً بيده، وإنما أمره بإرساله قبل أن يقرأ؛ لتسكين نفسه ويشت حاشته، ويتمكن من إيراد القراءة التي قرأ؛ فلا يدركه من الارتعاج ما يجمعه من ذلك، قاله الباجي، وإنما سُمِّح في فعل عمر؛ لأنه ما فعل حط نفسه، بل عصاً لله ساء على ضمه، وأما قول ابن حجر: إنه بالنسبة إلى هشام كان ممسرة للمعلم المدفوع، بأنه ليس للمعلم ابتداء أن يفعل مثل هذا الفعل مع المتعلم، قاله القاري، ثم قال: "هشام: اقرأ يا هشام، فقرأ القراءة التي سمعته أني سمعت هشاماً يباها على حذف المفعول الثاني. قاله القاري، "يقرأ" أي يقرأها، فقال رسول الله ﷺ: "هكذا أنزلت" السورة، وهذا تصويب لقراءة هشام، ثم قال لي: "اقرأ أنت يا عمر، أمره بالقراءة؛ فلا يكون العلق واحطاً والتعير من جهته، "فقرأها" وفي رواية عقيل: "فقرأت القراءة التي أقرأني"، فقال: "هكذا أنزلت" قال الزرقاني: لم يقع في شيء من الطرق تفسير الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان، بعد! اختلفت اصحابه فمن ذوهم في أحرف كثيرة من هذه السورة، كما يبي في "التمهيد" بما يصح، وخصها بالحفظ في "الفتح"، فارجع إليه إن شئت.

على سبعة أحرف جمع حرف، مثل فس وفس، ثم هكذا في جميع الروايات الواردة بنقط: "سبعة أحرف"، قال الزرقاني: أما حديث سمرة رفعه: أنزل القرآن على ثلاثة أحرف؛ رواه الحاكم قائلًا: تواترت الأخبار بالسبعة إلا في هذا الحديث، قال القاري: حديث: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" ادعى أبو عبيدة تواتره؛ لأنه ورد من رواية أحد وعشرين صحابياً، ومراده التواتر اللفظي، وما تواتر المعنوي، فلا خلاف فيه. فت: بسط السيوطي في "الإتقان" أسماءهم، وقد اختلفت أئمة الفن في هذا الحديث في مباحث. الأول في معنى الحديث، قال الحافظ: قد اختلفت العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة، بلغها أبو حاتم ابن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً، وقال اندري: أكثرها غير مختار. وقال القاري: اختلف في معناه على أحد وأربعين قولاً، منها أنه مما لا يدرى معناه. وقال ابن العربي: لم يأت في ذلك نص، ولا أثر. والثاني: أن لفظ سبع للاحتراز أم لا؟ قال الزرقاني: الأكثر أنها محصورة في السبعة، وقبل: ليس المراد حقيقة العدد، بل التسهيل والتيسير والشرف، وقال القاري: أظهر أنها للتكثير، واختار شيخنا الدهوي في "المنصبي" كونها للتكثير. الثالث: في الراجح في المراد من هذه الأقوال، قال الزرقاني: أقربها قولان، أحدهما: أن المراد سبع لغات، وعليه أبو عبيدة وثعلب والزهري وأخرون، وصححه ابن عطية والبيهقي وابن عبيدة وابن وهب وحلائق، وبسه ابن عبد البر لأكثر العلماء، لكن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، وهو أن كل واحد يعبر الكلمة مرادفها من لغته، بل ذلك مقصور على السماع، وحكى القاري عن النووي أصح الأقوال، وأقربها إلى معنى الحديث قول من قال: هي كيفية الطق بكماقها =

٤٧٥ - **مَثَلٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعْقَلَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أُمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ".

= من إعدام وإظهار وتحميم وغير ذلك، لأن العرب كانت مختلفة لغات في هذه الوجود، فبسر الله تعالى عليهم؛ سقر كل ما يوفق عنه ولم يسهر على سانه. قال الفارسي: فيه أن هذا ليس على إطلاقه؛ بل الإعدام مثلاً في موضع لا يجوز إظهاره، وكذا سوفي ورجح السوذي في سوير كونهما من المشابهة الرابع: احتسوا في أن لغات المتقدمة جميع العرب أو قبائل خاصة؟ الخامس: هل سعة كافية إلى الآن يقرأ بها أم كان ذلك، ثم سقر لأمر على بعضها؟ قال الرقائي: ذهب الأكثر إلى الثاني كأن عيبة وإن وهب وبصري والطحناوي. قال الطحاوي: إنما كان ذلك رحصة، ما كان ينسر على كثير منهم لتلاوة فقط وحدث عدم عنهم بالكتابة والوسط ويقال الحفظ، ثم نسخ بروال العسر وتيسر الكتابة والحفظ، وكذا قال ابن عبد البر والشافعي وأخرون، كذا في الإتيان السادس قد احتج السلف في الأحرف السبعة التي برز بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيها إلا حرف واحد منها؟ من ابن الشافعي إلى الأول، وصرح المصري وجماعة بالثاني، وهو المعتمد، فإنه أحافظ في 'الفتح'، وأحق عندي: أن المراد من سعة أحرف التحديد كما يدل عليه سياق الروايات المعصية، ولا بد من كيفية إلا أنها شاملة لجميع القراءات المختلفة بصحابة مسبوقة عن أبيه ^{١٦}، وكان الاختلاف فيها نازعاً بإحدى السبعة ومرة بالزيادة والنقص، وأخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك، وقياساً على التفسير المذكور أراح أبي ^{١٧} في أول الأمر بقراءة كل ما تيسر ما لم يختم أية رحمة أية عذاب، وعلى هذا فقهه ^{١٨} أي كيفية تيسر من قرآن، شامل لجميع اللغات، نكس هذا التيسير العمومي قد ارتفع في آخر عصره ^{١٩}، لارتفاع اللغة، كما تقدم عن جمع من المشايخ، ونقبت الحروف لسعة امبرية من الله عز وجل، وقراءة ريد بعض منها مأخوذ من السعة، وما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كفر بعضهم بعضاً، أجمعوا على قراءة ريد، فلا لا يجوز خلافه. لأن عيرد ليس من القرآن، بل لأنه لم يقل على التواتر، فتأمل هذا، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

إنما مثل الخ: متحسين أي مثل صاحب القرآن "أي الذي ألف تلاوته، ومصاحبه. المؤلفة، ومنه فلان صاحب فلان"، كمثل صاحب الإبل المعقولة يصم سم وفتح العين مهمة والثقاف الثقينة أي مشدودة بالعقل، وهو حمل يدي يشد في ركة السير إن عاهد أي داوم وتفقّد وحافظ صاحبها أمسكها أي استمر بمساكه ها، وإن أضعفها أي أرسنها وحبها من عقبتها ذهبت أي انقضت، قال الرقائي: وإنما حصر محصوص بالنسبة إلى المسلمين والحفظ بالتلاوة، وانتزعت منه درس القرآن، واستمر تلاوته بربط السير الذي يحشى منه أن يشرد، فما دام التعاهد موجوداً فالحفظ موجود، كما أن السير ما دام مشدوداً بالعقل فهو محفوظ، وحسن الإبل بالذكر؛ لأنها أشد خيولاً لا يسبه بغيره، وفيه حصص على درس القرآن وتعاهدده، وفي الصحيح مرفوعاً: تعاهدوا القرآن، فوالذي نفسي بيده هو أشد تفصيلاً من الإبل في عقبتها.

٤٧٦ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. أَنَّ الْحَارِثَ ابْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أحياناً يَأْتِينِي

كيف يأتيك الوحي يحتمل أن يكون المستول عنه صفة الوحي نفسه، أو صفة حاميه، أو ما هو أهم مهمما، وعلى كل تقدير، فإسناد الوحي إليه محار عقلي؛ لأن الإتيان حقيقة من وصف حاميه، أو هو استعارة بالكناية، شبه الوحي برجل، ونُصِف إلى المشبه الإتيان الذي من حوص المشبه به، والوحي في الأصل الإعلام في حفاء، والكتاب والإشارة، والكتابة والرسالة، والإلهام والكلام الحقي وكل ما ألقته إلى غير، وفي اصطلاح الشريعة: هو كلام الله المنزل على نبي من أنبيائه، قاله العيني، وفيه أن لسوان عن كيفية نصب انضمامه لا يقدح في اليقين، وأيضاً حوار السوان عن أحوال الأنبياء من إتيان الوحي وغيره، "فقال رسول الله ﷺ في جواب ما سألته: "أحياناً" مصوب على الطرية، والمعامل فيه "يأتي" مؤخر عنه جمع حين، وهو الوقت، يقع على القبل والكثير، ويطلق على لحظة من الزمان فما موفقه، قال تعالى: **وَهُوَ الَّذِي يَأْتِيكُمُ الْوَحْيُ بِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ** (الإسراء: ١) أي أربعون سنة، وقال تعالى: **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِي ثَمَنِينَ** (برميه: ٢٥) أي ستة أشهر، وانفراد ههناك مطلق الوقت.

يأتي إ فيه أن المستول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر العيب في أول حو به ما يقتضي التفصيل، وذلك لأن الوحي ثلاثة أنواع، وله سعة صور، أما الأقسام فأحدها سماع الكلام القديم كسماع موسى، والثاني: وحي رسالة بواسطة المثلث، والثالث وحي تلق بالقلب، كقوله **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْوَحْيَ بِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ** صحح الحاكم، وأما صورته على ما ذكره السهيلي، فأحدها: المنام، الثانية: كصصة احرس. الثالثة: أن يمت في روعه الرابعة: أن يتمثل له المثلث رجلاً. الخامسة: أن يترأى به جبريل في صورته بست مائة جناح. السادسة: أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب، إما في البقطة كليلة الإسراء، أو في المنام كرواية الترمذي وغيره مرفوعاً: **لَوْ أَنِّي بَدَأْتُ خَلْقَ آدَمَ أَفْجَأُ بَدَأْتُهُ** احسن حسد د. فقال **فَمِنْ حَقِّهِ** **لَوْ أَنِّي بَدَأْتُ خَلْقَ آدَمَ أَفْجَأُ بَدَأْتُهُ** كذا ورد: "أنه وكل به" ثلاث سنين، ثم قرأ به جبريل **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْوَحْيَ بِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ** قاله العيني، وقال الحافظ في صفة الوحي: كمحيته كدوي النحل، والبث في الروح، والإلهام، ولرواها الصالحة، والتكليم ليلة، والإسراء، وفي صفة الحامل كمحيته في صورته بست مائة جناح، ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض، وقد سد الأفق، وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً فذكرها، وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكر إلخ، ثم ذكر في الرواية الخاتمة فقط إما لكومها غالب الأحوال، أو حمل ما يعايرها على أنه وقع بعد السوان، ووجه الحافظ في "الفتح" مما يرجع الكل إليهما، والظاهر عدي: أنه ذكر طرفي الأنواع، أحدهما: أشده، وقد صرح به في الرواية، وثانيهما: أهونه كما سيأتي في النوع الثاني، في مثل صلصلة 'عصا دين مهمتين مفتوحتين بينهما لاء ساكنة، أصه صوت وقوع الحديد بعصه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طين، وفي العباب صلصلة النجاء صوته إذا صوغف، وقال أبو علي الفجويري: الصلصلة للحديد، =

فِي مِثْلِ صَلَٰصَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيَقْصِمُ عَنِّي، وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَمَثُلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا، فَيَكَلِّمُنِي، فَأَعْيِي مَا يَقُولُ"، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيَقْصِمُ عَنْهُ، وَإِنْ جَئِنَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا.

= وسحاس والمصر ويأس الطين وما أشبه ذلك صوته، ويقال: هو صوت متدارك يدي لا يفهم في أول وهلة، 'الحرس' جيم وفتح راء مهملة، هو احتجج المنعق في رأس الدواب، واشتقاقه من الحرس بسكان الراء، وهو الحرس، قيل: هو صوت المنك بالوحي، وقيل: صوت حفيف أحيحة المنك، وإحكمة في مقدمه أن يقرع سمعه الوحي، فلا يبقى فيه مكان لغيره.

وهو أشده عني لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشد من الفهم من كلام الرجل بالتحاطب المعهود، وفيه إشارة إلى أن الوحي كنه شديد، وهذا أشده، "يقصم" الوحي أو المنك المفهوم مما تقدم بفتح التحتية وسكون الراء وكسر المهملة، هكذا صطحه أكثر الشراح، قال العيني: فيه ثلاث معات، إحداها هذه وهي أفصحها، والثانية ساء المجهول، والثالثة بضم أوله وكسر الثالثة، من أقصم المطر إذا أفنع، وهي لغة قديمة، وأصل القصم لقطع بلا بابة 'عني' أي يتحسني ما يعشاني، أو "خالني" قد وعيت بفتح العين أي حفظت "ما قال" أي ما قاله، وما جاء به، فالعائد محذوف، وهذا النوع شبه ما يوحى إلى الملائكة، وأحياناً أي وفي بعض الأوقات، وهذه صورة أخرى هي الوحي 'يمثل' أي يتصور مشتق من المثال، وهو أن يكون شبه الشيء أي لأحلي 'المنك' أصله الملائكة، تركت الهمزة لكثرة الاستعمال، مشتق من الأبوكة بمعنى الرسالة

رجلاً بالنصب على انصدية أي مثل رجل أو هيئة رجل، فهو حال أو عني تغيير النسبة لا تمييز المفرد؛ لأن المنك لا إهدام فيه، قاله الرزقاني. وقال العيني: أكثر الشراح على أنه منصوب على التمييز، وفيه بصر، ثم رده مسووطاً، ثم قال: بل الصواب أن يقال: منصوب سرح الخافض أي تصور رجل، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه. ثم قال: فإن قيل ما حقيقة تمثل جبريل رجلاً؟ أجيب بأنه يحتمل أن الله تعالى ألقى الروايد من حقه، ثم أعاده، ويحتمل أن يريه عنه، ثم يعيده إليه بعد التلخيص، به عني ذلك إمام الحرميين، وأما التداخل، فلا يصح على مذهب أهل الحق.

فيكسني الخ بالكاف، ونسيهفي عن القعبي عن مالك بن عيسى بدل الكاف، ولطاهر: أنه تصحيف؛ فإنه في 'موصلاً القعبي' بالكاف، وكذا رواه غير واحد عن القعبي بالكاف كذا في 'الفتح' تعبير، "فأعني" بتمكنكم المضارع من وعيت 'ما يقول' أي الذي يقوله فالعائد محذوف، راد أبو عوانة: "وهو أهونه" على ما قاله الخافض. **ولقد رأته الخ** والواو لقسمه واللام للتأكيد، "رأيت" بمعنى "أنصرت"، فلما اكتفى بمفعول واحد، والمعنى: والله لقد أبصرته يبر" بفتح أوله وكسر ثالثة، وفي رواية: بضم أوله وفتح ثالثة حملة حالية، والمضارع إذا كان مشتقاً، =

٤٧٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: **أُنْزِلَتْ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾** فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ! اسْتَدْنِنِي، وَعِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِضُ عَنْهُ، وَيَقْبَلُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَقُولُ: يَا أَبَا فَلَانٍ! هَلْ تَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟ فَيَقُولُ: لَا، وَالِدَمَاءِ مَا أَرَى بِمَا تَقُولُ بَأْسًا، فَأُنْزِلَتْ: **﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَنْ حَاءَهُ الْأَعْمَى﴾**.
(عس: ١، ٢)

= ووقع حالاً لا يسوع فيه الواو، قاله العبي، 'عليه' الوحي بالصم "في اليوم الشديد البرد" والشديد صفة جرت على غير من هي له؛ لأنه صفة البرد لا اليوم، "فيمصم" يفتح الياء وكسر الصاد أي يقطع، وفيه أيضاً روايتان أحريان، كما تقدم عطف على 'يرل'، 'عه' ﷺ وإن جيبه وهو طرف الحية، وبإلسان جيبان يكتسبان الحية، ويقال: الحيين غير الحية، وهو فوق الصدع، وهما جيبان عن يمين الحية، وشماها، قاله العبي، والإفراد قد يعني عن التثنية، يقال له: عين حسنة أي عيان حسنان، فكذلك هما 'ليقصص' بالياء ثم التاء فهاء وصاد مهمة ثقيلة من القصص، وهو قطع العرق لإسالة الدم، شبه جيبه بالعرق المقصود مألعة في الكثرة.

أنزلت إلخ سورة "عس وتولى في عبد الله بن أم مكتوم" المشهور في اسمه عمرو "حاء إلى رسول الله ﷺ نكحة 'فجعل' يخاطب النبي ﷺ، 'ويقول: يا محمد!' وهذا قبل النهي عن ندائه باسمه؛ لأنه برز بالمدينية 'استدني' هكذا في النسخ المهدية بدول الياء، وفي المنصرية: بالياء، والأول أوجه وسطه الررقابي بياء بين التوين، قال: ورواه ابن وضاح استدني بحذف الياء أي قربي إليك، "وعند النبي ﷺ رجل" سيأتي اسمه 'من عظماء' جمع عظيم "المشركين" قال السيوطي في "التوير": في "مسند أبي يعنى" من حديث أس: أنه أبي بن حنبل، وفي تفسير ابن جرير من حديث ابن عباس: "أنه كان يباحي عتبة بن ربيعة وأنا جهل والعباس بن عبد المطلب"، ومن مرسل قتادة: "هو يباحي أمية بن حنبل إلخ"، "فجعل النبي ﷺ يعرض عنه" اعتماداً على ما في قلبه من الإسلام، لاسيما والذي طلبه من التفقه في الدين لا يفوت، ففي حديث ابن عباس كما في "الدر" عن ابن جرير وابن مردويه، قال: "بينما رسول الله ﷺ يباحي عتبة بن ربيعة، والعباس بن عبد المطلب، وأنا جهل، وكان يتصدى لهم كثيراً، ويحرص أن يؤموا، فأقبل إليه رجل أعشى يقال له: عبد الله بن أم مكتوم يمشي، وهو يباحيهم، فجعل عبد الله يستقرئ النبي ﷺ آية من القرآن، قال يا رسول الله! عمني بما علمك الله الحديث، "ويقبل على الآخر" أي على عظيم المشركين رجاء في إسلامه ظناً منه ﷺ أن إسلامه يكون مساً لإسلام جماعة منهم.

يا أبا فلان: حاطبه بالكيفية استئلافاً "هل ترى بما أقول بأساً؟" ولفظ حديث عائشة المتقدم: "فيقول لهم: ليس حسناً إن جئت بكذا وكذا، فيقولون: بلى والله"، "فيقول' المشرك: "لا، والدماء" بالمد أي دماء الدنايح، =

٤٧٨ - **مات** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ عُمَرُ!

= كذا في 'المجمع'، وسواء لقسمه قال ابن عبد البر: رواه طائفة عن مالك بضم الدال أي الأصنام التي كانوا يعبدونها، واحدها دمية، وصائفة بكسر الدال أي دماء الهدايا التي كانوا يدعونها على لأفنتهم، قال توبة بن الحمير: على دماء البدن إن كان بعلمها يرى لي ذنباً غير أني أزورها

ما أرى مما تقول بأساً، وتقدم 'سبي والله' أي حسن، 'فأبرت' لإعراسه ﷺ عن ابن أم مكتوم 'عس' العوس: قطوب أوجه من صيق الصدر 'وتون' أي أعرض "أن جاءه الأعمى" فكان النبي ﷺ بعد ذلك يكرمه، وإذا نظر إليه مقللاً سبط إليه ردائه حتى يحسه عليه، وكان إذا خرج من المدينة استحلفه بصلي بالناس حتى يرجع، كما ورد في الروايات، قالت عائشة ﷺ: "عانت الله فيه في" سورة عس، ولو كنتم شيئاً من أوجهي، كنتم هذا.

في بعض أسفارهم قال البرقي: هو سمر الحديدية، كما في حديث ابن مسعود عبد الطماني إلخ، وسيأتي في كلام القرطبي الإجماع على ذلك، 'وعمر بن الخطاب' يسير معه ليلاً فيه إباحة السير على الدواب ليلاً، وحمله العناء على من لا يمشي بها هاراً، أو قل مشيته بها هاراً؛ لأنه أمر بالرفق بها، والإحسان إليها، حكاه البرقي عن أبي عمر، قال العيني قال القرطبي: هذا السمر كان ليلاً مصروفه ﷺ من الحديدية، لا أعلم بين أهل العلم في ذلك خلافاً. "فسأله عمر" عن شيء، فلم يجبه رسول الله ﷺ، شيئاً، ولعله لاشتغاله ﷺ بالوحي، ثم سأله ثانياً فلم يجبه، ثم سأله ثالثاً فلم يجبه، ولعله ﷺ ضأن أنه لم يسمعه.

ثكلتك فتع المثلثة وكسر الكاف من الثكل، وهو فقدان المرأة ولدها "أمك" بالضم 'عمر' مادي بخلاف حرف النداء، وفي رواية: بإنشائها، ثم دعا على نفسه سب ما وقع منه من الإلحاح، وحواف عضه، وحرمان فائدته، قال أبو عمر: فيما أعصب عالم إلا حرمت فائدته، وقال ابن الأثير: دعا على نفسه بالموت، والموت يعم كل أحد فإذا ادعاء عليه كلاً دعاء، قال العيني: ويحور أن يكون من الألفاظ التي تعري على ألسنة العرب، ولا يراد بها ادعاء، كقوله: "ترت يدك، وقاتلك الله"، "ترت" بفتح الون وتخفيف الراء فراء ساكنة من الترر، وهو القفة، يقال: بررت قلت كلامه أو سألته فيما لا يحب أن يجيب فيه، ويروى تشديد الراء، وتخفيف أشهر، قال أبو در الهروي: سألت من لقيت من العناء أربعين سه فما أجابوا إلا بالتخفيف 'رسول الله ﷺ' أي أحجت عليه "ثلاث مرات" وبالعت في السؤال "كل ذلك لا يحبك" فيه أن سكوت العام يوجب على المتعم ترك الإلحاح عليه، وأن للعالم أن يسكت عما لا يريد أن يجيب فيه.

نَزَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلَّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ، قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ بَعِيرِي،
 حَتَّى إِذَا كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُنْزَلَ فِي قُرْآنٍ، فَمَا تَشَبَّتُ أَنْ سَمِعْتُ
 صَارِحًا يَصْرُخُ بِي، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزْلٌ فِي قُرْآنٍ، قَالَ: فَجِئْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهَا أَحَبُّ
 إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ" ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِالْفَتْحِ فَتُحَاتُ فَتُحَاتُ فَتُحَاتُ﴾
 (الفتح: ١)

فحركت إِنْ نَصَبَ النَّاءُ 'بِعَيْرِي' حَتَّى 'دَا' لَيْسَ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمِصْرِيَةِ لَفْظُ: "إِذَا"، "كُنْتُ أَمَامَ" بِالْفَتْحِ قَدَامِ
 النَّاسِ 'وَحَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِي' بِشِدِّ الْيَاءِ 'قُرْآنٍ' لِحُرَاقِي عَلَى الْيَاءِ ﴿١٦﴾. "فَمَا تَشَبَّتُ" بَفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ
 الْمَعْمَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، مَعْقُوفَةٌ، فَمَا لَشْتُ وَمَا تَعَبَقْتُ بِشَيْءٍ "أَنْ سَمِعْتُ" بَفَتْحِ هَمْزَةٍ 'صَارِحًا' قَالَ الْخَافِظُ:
 لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، 'يَصْرَحُ بِي' أَيْ بِإِدْبَارِي، "قَالَ" عُمَرُ ﴿١٧﴾ "فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزْلٌ فِي" بِشِدِّ الْيَاءِ،
 وَلَفْظُ "نَزَلَ" مِنْ الْجَرْدِ فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَةِ وَالرُّقْفَانِيَّ وَغَيْرَهَا، فَيَكُونُ سَاءَ الْفَاعِلِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمِصْرِيَةِ:
 بِرِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي أَوَّلِهِ، فَيَكُونُ سَاءَ الْمَجْهُولِ، مِنَ الْإِنْزَالِ، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ، "قُرْآنٍ" قَالَ أَبُو عَمْرٍ: رَأَى أَنَّهُ ﴿١٨﴾ أُرْسِلَ
 إِلَى عُمَرَ يَوْسَعَهُ، وَيَدْرُ عَلَى مَرَلَتِهِ عِنْدَهُ. قُلْتُ: بَلِ الْأَوَّجُ عِنْدِي: أَنْ عُمَرَ ﴿١٩﴾ كَانَ كَثِيرَ الْعَمِ نَقْصَةَ الْحَدِيثِ،
 فَكَانَ أَحْوَجَ إِلَى التَّبَشُّيرِ.

فَقَالَ إِنْ بَعْدَ رَدِّ السَّلَامِ: "لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ" بِشِدِّ الْيَاءِ "هَذِهِ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهَا" بِلَامِ التَّأَكِيدِ 'أَحَبُّ إِلَيَّ' مِمَّا طَلَعَتْ
 عَلَيْهِ الشَّمْسُ 'وَهِيَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، قَالَ الْعَبَّاسِيُّ: وَإِنَّمَا كَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا؛ مَا فِيهَا مِنْ مَعْمَرَةٍ مَا
 تَقْدَمُ وَمَا تَأْخُرُ، وَالْفَتْحُ وَالنُّصْرُ وَإِقَامَةُ الْمَعْمَةِ وَغَيْرَهَا مِنْ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَطْلُقُ الْمَقَاصِلَةَ، وَمِنْ
 شَرْطِ الْمَقَاصِلَةِ اسْتَوَاءُ الشَّيْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، ثُمَّ يَرِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا اسْتَوَاءَ بَيْنَ تَبَدُّلِ الْمَعْمَرَةِ وَالِدُّنْيَا
 نَاسِرَهَا، وَأَحَابِ ابْنِ بَطَّالٍ أَنَّ مَعَهَا أَمَّا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ إِلَّا الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ، فَأُخْرِجَ الْحَرْفُ
 عَنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ بِذِكْرِ الدُّنْيَا؛ إِذْ لَا شَيْءَ سِوَاهَا إِلَّا الْآخِرَةُ، وَأَحَابِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ بِمَا مَنَحَصَهُ: أَنْ أَفْعَلَ قَدْ لَا يَرَادُ
 بِهِ الْمَقَاصِلَةُ، "ثُمَّ قَرَأَ" السُّورَةَ الْآتِيَةَ وَهِيَ: ﴿٢٠﴾ فَتُحَاتُ فَتُحَاتُ فَتُحَاتُ ﴿٢١﴾ احْتَفَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالْفَتْحِ، فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ
 الصَّحَابَةِ: هُوَ فَتَحَ الْحَدِيثِ وَوُقُوعُ الصَّدْحِ، قَالَ الْخَافِظُ: فَإِنَّ الْفَتْحَ لَعَةً: فَتَحَ الْمَلْعُقَ، وَالصَّدْحُ كَانَ مَعْلَقًا، حَتَّى
 فَتَحَهُ اللَّهُ، وَكَانَتْ طَاهِرَةً ضَيْمًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَفِي الْبَاطِلِ عَرَأُ لَهُمْ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لِلْأَمْسِ احْتِنَطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ
 بَكِيرٍ، وَأَسْمَعَ الْمُسْلِمُونَ الْمُشْرِكِينَ الْقُرْآنَ وَمَظْهُورَهُمْ، وَقِيلَ: هُوَ عِدَّةُ فَتَحِ مَكَّةَ، وَأَتَى بِهِ مَاصِبًا؛ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ،
 وَقِيلَ: الْمَعْنَى قَضِيًّا لَكَ قَضَاءُ نَبَأٍ عَنِ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ تَدْخُلَهَا أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ قَادِلًا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَدْخَلَ مَالِكٌ
 هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ تَعْرِيفًا أَنَّهُ يَرُلُ فِي الْأَحْيَاءِ عَمَى قَدَرِ الْحَاجَةِ، وَمَا يَعْرِضُ.

٤٧٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يَخْرُجُ فِيكُمْ قُوَّةٌ يَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَلَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، تَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الرَّيشِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْمَارِي فِي الْفُوقِ".

يخرج فيكم إلخ يقال: م يفل. مكم: بشعاراً بأهم ليسوا من هذه الأمة، لكنه عورض بما روي: 'يخرج من أمي، كذا في الجمع'، وقال الررقائي: معنى قوله: "يخرج فيكم" أي يخرج عليكم 'قوم' هم الذين خرجوا على علي عليه السلام يوم النهروان، فقتلهم، فهم أصل الخوارج، وأول حارجة خرجت، إلا أن طائفة منهم كانت ممن قصد المدينة يوم الدار في قتل عثمان، وسما خوارج من قوله: 'يخرج'، فانه في 'اتمهيد'، 'يحقرون' بصيغة العائث في اسبح الهدية، واخطاب في مصرية، وكسر لقاو أي يستقلون هم أو تستقون أنتم. 'صلاتكم' بالنصب 'مع صلاتكم، وصيامكم مع صيامهم' لأنهم كانوا يصومون النهار ويقومون الليل، ولصراحي من حديث ابن عباس عليه السلام: 'لم أر أشد اجتهاداً منهم'، "وأعمالكم مع أعمالهم" أي كذا سائر أعمالكم من عطف اعمام على الخاص، 'يقرءون القرآن' آاء الليل والنهار. وفي رواية لبحاري: "يتنون كتاب الله رضاء" أي نكثرة ملازمتهم للقرآن، أو المراد تحسين الصوت لها، 'ولا يجاوز حناجرهم' جمع حجرة كقسورة، وهي آخر الحلق مما يلي الفم، وقيل: أعنى الصدر عند طرف الحنق، والمعنى: أن قراءتهم لا يرفعها الله عز وجل، ولا يقبها، وقيل: لا يعملون على القرآن، فلا يثابون على قراءتهم، وقيل: لا تفقه قلوبهم، ويحتموه على غير المراد به، فلاحظ لهم منه إلا مروره على الناس لا يصل إلى حنقهم، فضلاً عن أن يصل إلى قلوبهم، وقال ابن عبد البر: كانوا لتكفيرهم الناس لا يقبلون خبر أحد عن النبي ﷺ، فلم يعرفوا بذلك شيئاً من سببه، وأحكامه المنسبة لمحمل القرآن، ولا سبيل إلى المراد به إلا ببيان رسوله.

يمرقون إلخ يضم الراء، يخرجون سريعاً "من الدين" قيل: المراد الإسلام فهو حجة من كفر الخوارج، وقيل: المراد النصاعة، فلا حجة فيهم؛ كفرهم، قال الحافظ: والذي يظهر أن المراد بالدين الإسلام، وخرج الكلام مخرج الرحر، وأهم يفعلهم ذلك يخرجون من الإسلام الكامل، وفي رواية للسنائي: "يمرقون من الإسلام"، وفي أخرى له: "يمرقون من الحق" قاله الحافظ "كما يمرق السهم" هكذا في السبح هدية، وفي رواية الررقائي، وكذا في اسبح المصرية: 'مروق السهم'، 'من الرمية' ففتح الراء المهملة، وكسر الهمزة الخفيفة، وشد التحتية، وهو الصيد =

٤٨٠ - مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها.
معانيها ونكاتها

مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

٤٨١ - مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان،

= المرمي فعيلة من الرمي بمعنى مفعولة دخلتها الحاء إشارة إلى نقلها من الوصفية إلى الاسمية، شبه موقوفهم من الذين بالسهم الذي يصيب الصيد، فدخل فيه، ثم يخرج منه، ومن شدة سرعة حروجه من الصيد لقوة الرامي لا يعنى من حسد الصيد شيء، "تنظر" أيها الرامي أو أيها المحاطب "في الصل" بوزن، فصاد: حديدة السهم هل ترى فيه شيئاً من أثر الدم أو نحوه، "فلا ترى" فيه "شيئاً" منه، "وتنظر في القدح" بكسر القاف، وسكون الدال، وحاء مهملتين: حشبت السهم، أو ما بين الريش والسهم هل ترى أثراً، "فلا ترى" فيه أيضاً "شيئاً" منه، وتنظر بعد ذلك "في الريش" الذي على السهم، لعلك ترى فيه شيئاً، "فلا ترى شيئاً" فيه أيضاً، "وتتمارى" بفتح أي تشك "في الموق" بضم الفاء، هو موضع الوتر من السهم أي تشك هل علق به شيء من الدم، وفي رواية: يطر ويتمارى بالتحنية أي الرامي، قال الباجي: أجمع العلماء على أن المراد بهذا الحديث الخوارج الذين قاتلهم علي عليه السلام.

عبد الله بن عمر **الح** مكث على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها وذلك ليس سطاء حفظه معاد الله بل لأنه كان يتعلم هرائصها وأحكامها وما يتعلق بها، وقال السيوطي في "الدر": أخرج الخطيب في رواة مالك، والبيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عمر **رحمهما الله** قال: تعلم عمر **رحمهما الله** البقرة في ثلثي عشرة سنة، فيما حتمها غير حروراً.

سجود القرآن قال الررقاني: هو سنة أو فضيلة، قولان مشهوران، وعند الشافعية: سنة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب؛ لقوله تعالى: **سَجِدُوا لَهُ** (قصص ٢٦) وقوله عز اسمه: **سَجِدُوا لَهُ** (فصل ١٩)، ومطلق الأمر للوجوب، وقال ابن قدامة في "المعنى": إن سجود التلاوة سنة مؤكدة، وليس بواجب عند إمامنا ومالك والأوراعي والليث والشافعي، وهو مذهب عمر **رحمهما الله** وأبيه عبد الله، وأوجه أبو حنيفة وأصحابه؛ لقول الله عز وجل: **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَإِذْ قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ لَا سَجْدَ لَهُ إِلَّا سَخِرَ لَهُ** (الانشقاق: ٢١)، ولا يدم إلا على ترك واجب.

وقال ابن رشد: سب الخلاف اختلافهم في مفهوم الأوامر بالسجود، والأخبار التي معناها معنى الأوامر، كقوله تعالى: **إِذْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ بِأَنزِلِهِ فَسَمِعَ لَهُ سَخِرَ وَكُنَّ** (مراء ٥٨)، هل هي محمولة على الوجوب أو على الندب؟ فأبو حنيفة حملها على ظاهرها من الوجوب، ومالك والشافعي اتعيا في مفهومهما الصحابة؛ إذ كانوا هم أفعد نفهم الأوامر الشرعية، وذلك كما ثبت عن عمر بن الخطاب بمحضر الصحابة، فلم يقل عن أحد منهم خلافه، وهم أفهم عمري الشرع، وهذا إما يحتج به من يرى قول الصحابي - إذا لم يكن له مخالف - حجة، واحتج أصحاب الشافعي في ذلك بحديث زيد بن ثابت، وأما أبو حنيفة فتمسك في ذلك بأن الأصل =

٤٨٢ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ سُورَةَ الْحَجِّ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةُ فَضَّلَتْ بِسَجْدَتَيْنِ.

- هو حمل الأوامر على الوجوب، وما روي أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تسجدوا سجدة واحدة من غير أن تكون قد سجدت قبلها ستين سجدة». وقالوا: يا رسول الله! إنما نركع ركعتين في كل صلاة، فماذا نسجد؟ فقال: «من سجد ركعة فليحسب أنه سجد سبعين سجدة». وهذا الحديث يدل على أن الحكم إذا حكى أمراً ولم يعقبه بالنكير، يدل ذلك على أنه صواب، فكان في الحديث دليل على كون ابن آدم مأموراً بالسجود، ومصنوع الأمر للوجوب، فإن شيخ ابن القيم في "كتاب الصلاة": ولذلك أتى الله سبحانه على الذين يخربون سجداً بعد سجدة كلامه، ودم من لا يقع ساجداً عبده.

فراهم الخ قال الناجي: الأظهر أنه كان يصلي بهم؛ لقوله: "قرأتم"، وقد جاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: "صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأنا الحديث أحرجه لحارث بن أسد أسماء شقت" فسجد فيها، فلما انصرف من الصلاة أأمرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها" ولفظ حديث أبي رافع عند البخاري: فسجد، فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت لها خلف أبي أناس، ولا ترون أسجد فيها حتى ألقاه قال الرزقي: وهذا قول الحنفية الأربعة ولأئمة الثلاثة وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى عنه ابن أنس والجمهور: أن لا يسجد فيها؛ لأن أبا سمية قال لأبي هريرة: لقد سجدت في سورة ما رأيت الناس يسجدون فيها، فدلهذا عني أن الناس تركوه، وحرى العمل بتركه، ورده أبو عمر بما حاصله أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء الراشدين بعده.

سجدين أولاهما عند قوله تعالى: ﴿مَعْرُومٌ﴾ (حج ١٨)، وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُمْ فِي سُوءِهِمْ﴾ (نور ٢٤)، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُمْ فِي سُوءِهِمْ﴾ (نور ٢٤)، وهي مختلفة فيها عند الأئمة، ثم قال عمر: "إن هذه السورة فصلت" على غيرها من السور 'سجدين' قال البيهقي: هذه الرواية وإن كانت في معنى امرئ؛ لترك نافع تسمية الذي حدثه، فالرواية عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير عن عمر رواية صحيحة موصولة، ولقصها على ما أخرجه البيهقي: "أنه صلى مع عمر الصبح، فسجد في الخ سجدين"، قال السيوطي في "الدر": أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والإسماعيلي وابن مردويه والبيهقي عن عمر "أنه كان يسجد سجدين في الحج، ويقول" الحديث.

٤٨٣ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ.

٤٨٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ بِهِ **سورة النجم** **إد هوى**. فَسَجَدَ فِيهَا، ثُمَّ قَامَ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ أُخْرَى.

(النجم ١)

سجد الحج بصيغة الماضي في السجح الهدية، وبالمصارع في المصرية، في سورة الحج سجدتين" وروى عنه أيضاً: "لو سجدت فيها واحدة كانت السجدة الأخيرة أحب إلي"، وروى عن عقبة بن عامر مرفوعاً: في حج سجدتين. **عمر بن الخطاب** يريد لا يقرأها إلا وهو طاهر، والتعلق ليس بقوي؛ لصعف إسناده، قاله الساجي، قلت: احتفت الأئمة في السجدة الثانية من سورة الحج، قال ابن قدامة في "النعيم": في الحج منها سجدتان، وهذا قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر، ومن كان يسجد سجدتين عمر وعلي وعبد الله بن عمر وأبو الدرداء وأبو موسى وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو العالية ورر، وقال ابن عباس: قصت سورة الحج بسجدتين، وقال الحسن وسعيد بن جبير وجابر بن ريد والبخعي ومالك وأبو حنيفة: ليست الأخيرة سجدة؛ لأنه جمع فيها بين الركوع والسجود، فلم تكن سجدة، كقوله تعالى: **هـ** **سورة النجم** **عمر بن الخطاب** **عمر بن الخطاب** (ابن عمر ٤٣)

ولنا: حديث عمرو بن العاص عن ابن ماجه: "أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة"، وحديث عقبة المذكور رواه أبو داود والأثرم، وأيضاً فإنه قول من سُميَا من الصحابة لم يعرف لهم محالماً في عصرهم، فيكون إجماعاً، وقد قل أبو إسحاق: أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين، وقال ابن عمر **عمر بن الخطاب** لو تركت إحداها لترك الأولى، وذلك لأن الأولى إيجاب والثانية أمر، وإتباع الأمر أولى. ثم لو صح حديث عقبة فظاهره يقتضي وجوب سجدة التلاوة، والحصم لا يقول بذلك، ويخالف بين الأمرين المذكورين في الآية، فجعل أحدهما للوجوب والآخر للاستحباب، وحصمه بغيرهما للوجوب، وهو أقرب إلى العمل بظاهر النص، وقال ابن حزم: ثابته الحج لا يقول بها أصلاً في الصلاة، وتبطل الصلاة بها يعني إذا سجدت، قال: لأنها لم تنصح بها سنة عن رسول الله ﷺ، ولا أجمع عليها، وإنما جاء فيه أثر مرسل، وفي "المدينة": قال ابن عباس والبخعي: ليس في الحج إلا سجدة واحدة، وفي "البرهان": مدهسا مروى عن ابن عباس وابن عمر **عمر بن الخطاب** فإنهما قالاً: سجدة التلاوة في الحج هي الأولى، والثانية سجدة الصلاة، وهو الطاهر، فقد قرأها بالركوع، وهو تأويل الحديث، كذا في "المسوط"، فكان عن ابن عمر روايتين.

قرأ الحج أي في الصلاة، ولفظ البيهقي: "أن عمر بن الخطاب قرأ لهم" بـ "والنجم إذا هوى فسجد فيها" بعد حتم السورة، "ثم قام" عن السجود، "فقرأ بسورة أخرى" ليقع ركوعه عقب القراءة، كما هو شأن الركوع، وذلك مستحب، وروى الطبراني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن عمر أنه قرأ "النجم" في الصلاة فسجد فيها، ثم قام، فقرأ: "إذا زلزلت" قاله الزرقاني، قلت: وحكى البيهقي عن عثمان: "إذا قرأها أي النجم سجداً، =

٤٨٥ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ سَجْدَةً، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَتَنَزَلَ فَسَجَدَ، وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى، فَتَهَيَّأَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: عَلَى رُسُوكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبْهَا عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَشَاءَ فَلَمْ يَسْجُدْ، وَمَنْعَهُمْ أَنْ يَسْجُدُوا.

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْإِمَامُ إِذَا قَرَأَ السَّجْدَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَيَسْجُدَ.

ثم يقوم، فيقرأ. ٥٥٠. نس. ٥٠٠. (ج ١) أو سورة تسببها، قلت: وكذلك عند خمرة يسعي به أن يقرأ شيئاً، قال من عاندين: ثم إذا سجدوا أو ركع يعود إلى القيام، ويستحب أن لا يعقبه بالركوع، بل يقرأ آيتين أو ثلاثاً فصاعداً، ثم يركع، وإن كانت السجدة آخر سورة يقرأ من سورة أخرى، ثم يركع، وثامه في "الإمداد والسحر"، وقال من حجة، ثم إذا سجد وقام يكره له أن يركع كما رفع رأسه، سواء كانت آية السجدة في وسط السورة أو عند ختمها.

قرأ سجدة أي سورة فيها سجدة، قال الررقاني: وهي سورة النحل، قلت: وسببني عن البخاري، وهو على المنبر يوم الجمعة قال ساجي. يحتمل أن يكون عمر أراد أن يعلم الناس عنده من أمر السجود: فإن فعله أو تركه جاز، فمن "عن المنبر فسجد، وسجد الناس معه" قال الررقاني: هكذا الرواية الصحيحة، وهي التي عند أبي عمر، ويقع في نسخ. وسجدنا معه. قلت: هكذا في "شرح ساجي"، وقال: يحتمل أن عروة أراد جماعة المسلمين، وأصاف أحطاب إليه: ما كان من حمتهم، وإلا فهو غصب؛ لأن عروة لم يدرك عمر من الخطاب، وإنما ولد في خلافة عثمان، وأكثر ما يذكر حصار عثمان، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، فتهيأ الناس بسجود، فقال عمر: **علي** رسلكم بكسر الراء وسكون السين المهملة أي هيتكم "إن الله لم يكتبها" أي لم يرضها "علياً" مطلقاً عند من قال بسببها، وعلى الفور عند من قال بوجوبها، "إلا أن شاء" استثناء مطلق أي لكن ذلك موكول إلى مشية المرء، "فلم يسجد" عمر **ثم** إذا ذلك، "ومعهم أن يسجدوا" قال الررقاني: وفي عدم إنكار أحد من الصحابة عليه دليل على أنه ليس بواجب وأنه إجماع، ولعل عمر **ثم** فعل ذلك تعليم للناس، وخاف أن يكون في ذلك خلاف، فبادر إلى حسمه، قاله ابن عبد البر.

يرسل الإمام إلح عن المنبر "إذا قرأ السجدة على المنبر، فسجد" وقال الشافعي: لا بأس بذلك، ويحتمل قول مالك: إنه يلزمه النزول، قاله من عبد البر، كذا في "الررقاني"، وفي "نذر المختار" من فروع الحنفية: ولو تلا على المنبر، سجد وسجد السامعون، وكذا في "البدائع" وغيره.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ عَزَائِمَ سُجُودِ الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً لَيْسَ

عرائم سجود الخ قال الرقاعي: ساء على أن بعض المدبوبات أكد من بعض، "إحدى عشرة سجدة" منها أولى الحج ليس في المفصل منها" أي من هذه السجرات "شيء" احتجفت بقلة المذهب في بيان مسلك الإمام مالك، وظاهر "الموطأ" أن المؤكد منها إحدى عشرة، والواقفي غير مؤكدة، وعليه جرى الشراح، قال الساجي: وأجاب القاضي أبو محمد عما روي من الأحاديث الصحاح في سجود النبي ﷺ في المفصل: أن مالكاً لا يجمع السجود في المفصل، وإنما يجمع أن يكون من العرائم، وبين أنها ليست من العزائم خير ابن عباس وريد بن ثابت: "تركه" السجود فيها بالمدينة، فعلى هذا يكون القرآن على ثلاثة أصرب: منه ما لا بد من السجود فيه، وهي عرائم السجود، ومنه: ما لا يخور السجود فيه جملة على معنى سجود التلاوة، ومنه: ما حير فيه، وهي المواضع المتكلم فيها، وقال شيخنا الدهلوي في "المصنف": أراد مالك أنها ليست من العزائم، ولا يمكن أن يراد بقوله نفي الاستحباب، وقد روى أحاديث سجود المفصل في "الموطأ" معرباً، وقال في تراجم البخاري: إن السجود عند مالك أربعة عشر سجدة، والثلاثة في المفصل غير مؤكدة عنده، والواقفي مؤكدة، ولذا اشتهر عند الناس أن السجرات عنده إحدى عشرة سجدة، والأئمة الثلاثة ذهبوا إلى أنها أربع عشرة سجدة إلا أنهم اختلفوا في الموضعين، الأول: السجدة الثانية من الحج، وتقدم الكلام على ذلك، فقال بها الإمام أحمد والشافعي المشهور عنه، ولم يقل بها الإمام مالك وأبو حنيفة. والثاني: سجدة "ص" لم يقل بها الإمام الشافعي والإمام أحمد في المشهور عنه، والرواية الثانية عنه وهو قول الإمام أبي حنيفة ومالك: أنها من العزائم، وبه قال الحسن والثوري وإسحاق؛ لحديث عمرو ابن العاص، وروى عن عمر **رضي الله عنه** وابنه وعثمان: "أنهم كانوا يسجدون فيها"، وروى أبو داود بإسناده عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ سجد فيها"، وحديث أبي الدرداء يدل على أنه سجد فيها، كذا في "المعنى".

قال العيني: لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن "ص" فيها سجدة تفعل، وهو أيضاً مذهب سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق، غير أن الخلاف في كونها من العرائم أم لا؟ فعند الشافعي ليست من العرائم، وإنما هو سجدة شكر تستحب في غير الصلاة، وتحرم فيها في الأصح، وهذا هو المنصوص عنده، وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة وأصحابه هو من العرائم، وبه قال ابن شريح وأبو إسحاق المروزي، احتج الشافعي ومن معه بحديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال: "ص" ليس من عزائم السجود، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها، ولابن عباس **رضي الله عنه** حديث آخر في سجوده في "ص"، أخرجه النسائي من رواية عمر بن در عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ سجد في "ص"، فقال: سجدة داود **عليه السلام**، وسجدة شكر، وله حديث آخر أخرجه البخاري في التفسير، والنسائي في "الكبرى"، ولفظ البخاري بسنده عن مجاهد أنه سأل ابن عباس **رضي الله عنه** أي "ص" سجدة؟ فقال: نعم، ثم تلا: **هـ هـ هـ** (الأعمام ٨٤) إلى قوله: **هـ هـ هـ فذلـك** (الأعمام ٩٠) ثم قال: هو منهم، زاد يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام عن مجاهد، "قلت لابن عباس"، فقال: "نبيكم ممن أمر أن يقتدي بهم"، =

فِي الْمُفَصَّلِ مِنْهَا شَيْءٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ سُجُودِ الْقُرْآنِ شَيْئًا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَلَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَدَلِيلُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَالسَّجْدَةُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ سَجْدَةً فِي تَيْنِكَ السَّاعَتَيْنِ، وَسُئِلَ مَالِكٌ

= قال اعلمي: هذا كله حجة لنا ولعمل بفعل شيء أو من العمل بقول من عاصى وكونها نوبة لا يباي كونها عزيمة، وسجدها نوبة وسجدها شكر؛ ما أنعم الله على دودنا بالاعتزال والوعد بالرحمة وحسن مآب. **سجود القرآن نبي إجماع** فيسجد بعد صلاة الصبح، ولا بعد صلاة العصر؛ قال الرزقاني: فالظرف متعلق بمقدور، قلت: هذا الشرح بعيد من العلامة الرزقاني؛ لأنه مالكي. ومسلكت المالكية ترك القراءة في بيتي الوقتين، نعم! هذا الشرح يوافق الحقيقة في عدم حوز سجدة في وقت الشروق والغروب؛ لأنه يقرأ السجدة عندهم، ولا يسجد بل يقصها كما سيأتي مفصلاً. "وذلك" أي دليل ذلك أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس" وكذا هي "عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، والسجدة معدودة من الصلاة في الأحكام، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تينك الساعتين" كما لا يخور أن يصلي فيهما، هكذا في "الموطأ"، وهو المشهور في فروع المالكية، خلاف رواية المدونة، قال الناجي: وهذا كما قال الإمام في "الموطأ"؛ لأن سجود التلاوة لما كانت صلاة وحجب أن يكون لها وقت كسائر الصلوات، واحتج بقول مالك في وقتها، فقال في "الموطأ" لا يقرأ لها بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر إلى غروب الشمس، وهذا يقتضي إجماع من السجود في ذلك الوقت، وإجماع من قرئها مع ترك سجود؛ لأنه لا خلاف في حوار قراءة القرآن في ذلك الوقت، وأما عندنا الحقيقة فيسعي أن لا يحاور السجدة، بل يقرأها، ويستحب أداء السجدة في غير الأوقات الثلاثة المكروهة، ففي "الدر المختار"؛ كره ترك آية وقراءة باقي السورة؛ لأن فيه قصع نصم القرآن، وتغيير تأليفه واتساع الطمع واختلاف مأمور به، "البدائع" ومعاذه، أن الكراهة تحريمية، وأيضاً في موضع آخر: وكره تحريماً صلاة مطلقاً، وسجدة تلاوة مع شروق واستواء وغروب إلا عصر يومه، ويعقد قبل شروعه فيها، ولا يعقد الفرض، وسجدة تلاوة تليت في وقت كامل، فلا يتأدى ناقصاً، فهو وحيت فيها لم يكره فعلها تحريماً، قال ابن عابدين: أفاد ثبوت الكراهة التحريمية، وكره فعل بعد صلاة فجر وعصر لا سجدة تلاوة.

مسألة إجماع ساء المجهول "مالك" - "عمن قرأ سجدة، وامرأة حائض" ههنا "تسمع" السجدة "هل ها أن تسجد؟ قال" الإمام "مالك: لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما ظاهران" صهارة كامنة من الوضوء والغسل، قال الناجي: وهذا كما قال؛ لأن سجود التلاوة صلاة، فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات، وما كانت الحائض غير طاهرة. يمكن من حكمها السجود إذا كان تعين ذلك على من كان ظاهراً، وحكى ابن عبد البر على ذلك الإجماع.

عَمَّنْ قَرَأَ سَجْدَةً، وَامْرَأَةً حَائِضٌ تَسْمَعُ، هَلْ لَهَا أَنْ تَسْجُدَ؟ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَّا وَهُمَا طَاهِرَانِ. قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ امْرَأَةٍ قَرَأَتْ سَجْدَةً، وَرَجُلٌ مَعَهَا يَسْمَعُ أَعْلِيهِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَهَا؟ قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَهَا....
 وبه قالت الأمة

قرأت سجدة إلخ وفي المصرية: بسجدة، 'ورجل' جالس "معها يسمع" السجدة منها "أعليه" بهمزة الاستفهام، أي هل على الرجل 'أن يسجد معها' إذا سجدت هي؟ "قال" الإمام "مالك" في جواب ذلك السؤال: 'ليس عليه' أي على الرجل "أن يسجد معها"، ووجه ذلك: أنها "إنما تحب السجدة" فظاهره وجوب السجدة، ويمكن تأويله على القول المشهور به تنس، كما فعله الرقابي "على القوم يكونون مع الرجل بأقنوع به" وفي السجدة المصرية لفظ: "قبأقنوع" بزيادة الفاء في أوله، أي لا يحب السجود إلا إذا كان القارئ ممن يصلح للإمامة، والمرأة ليست بصالحة للإمامة لرجل، فإذا كان القاري صاحب للإمامة، 'فيقرأ السجدة، فيسجدون معه' "و'الأصل في ذلك أنه "ليس على من سمع" بلفظ الماضي ولا بوضوح" 'يسمع' مضارع "سجدة من إسان" وفي نسخة: 'من رجل'، يقرأها أي سجدة 'ليس' القارئ "له" أي للسامع 'إمام' فليس على السامع "أن يسجد تلك السجدة".

وتوصيح ذلك كما في "الأنوار": أن سعة السجود على السامع مقيد بثلاثة شروط عند المالكية، فقال: ويشترط في المستمع أن يقصد سماع القارئ، فإذا لم يقصد سماعه فلا تنس له، وتنس للقارئ فقط، ويشترط أن يكون القارئ والمستمع مستكملًا شروط صحة الصلاة، والثالث: أن لا يحبس القارئ ليسمع الناس حسن قراءته، فإن جلس لذلك فلا يسجد المستمع له وإن كان هو يسجد، قال ابن رشد في "البدية": أجمعوا على أن الحكم يتوجه على القارئ، في صلاة كان أو في غير صلاة، واحتلوا في السامع هل عليه سجود أم لا؟ فقال أبو حنيفة: عليه السجود، ولم يفرق بين الرجل والمرأة، وقال مالك: يسجد السامع بشرطين، أحدهما: إذا كان قد لم يسمع القرآن، والآخر: أن يكون القارئ يسجد، وهو مع هذا ممن يصلح أن يكون إمامًا للسامع، وروى ابن القاسم عن مالك: أنه يسجد السامع وإن كان القارئ ممن لا يصلح للإمامة إذا جلس إليه، وفي "الرهان": وعمداؤنا والشافعي لم يشترطوا ذكرورة التالي، ولا تكليفه سجود السامع، وشرطها مالك؛ لقول عمر رضي الله عنه لئن لم يسجد: كنت إمامًا لو سجدت لسجدنا معك، ولذا يسعى أن لا يرفع السامعون رؤوسهم قبل رفع التالي إذا سجدوا معه، والمرأة وغير المكلف لا يصلح الإمامة، قلنا المراد منه كسب حقيقة أن تسجد قسًا لا حقيقة الإمامة، ألا ترى أن المتوصي يسجد لتلاوة المحدث مع أنه لا يصلح إمامًا له في الحال؟ قلت: ومستدل الحنفية والشافعية عموم ما ورد من السجدة على السامع، وما روي من أن لا تقوم به حجة عندهم، ويؤيد الحنفية قوله عز اسمه: وَأَقْرَأُوا لَهُمْ **عشهم** ٢١٠ (الأنشاق: ٢١٠)، فإنه علق الحكم بالقراءة عليها أعم من أنهم استمعوا أم لا؟ وحكى العيني عن إبراهيم ونافع وسعيد بن جبير أنهم قالوا: من سمع السجدة فعليه أن يسجد، وعن إبراهيم بسند صحيح: "إذا سمع".

إِنَّمَا تَجِبُ السَّجْدَةُ عَلَى الْقَوْمِ يَكُونُونَ مَعَ الرَّجُلِ يَأْتُمُونَ بِهِ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ، فَيَسْجُدُونَ مَعَهُ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ سَمِعَ سَجْدَةً مِنْ إِنْسَانٍ يَقْرُؤُهَا لَيْسَ لَهُ بِإِمَامٍ أَنْ يَسْجُدَ تِلْكَ السَّجْدَةَ.

وفي نسخة: رجل

ما جاء في قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾

(الملئ: ١)

(الإخلاص: ١)

٤٨٦ - ماث عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْقَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ".

نصرا الح: ولفظ الدار قطي عن ماث: أن في حار يقوم بالليل، فما يقرأ إلا بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا؛ لأنه لم يحفظ غيرها، أو ما رجاه من قصتها وبركتها، قاله أبو عمر، فمما أصبح اظاهر أن فاعه أبو سعيد الخدري، 'عدا' كذا في السج المصرية والبرقي، وأما في السج الهندية: 'جاء'، إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك الذي سمعه في الليل "له" ﷺ. "وكان سند ابنه أو بالتحريف فعل ماض 'الرجل' بالصب و الرفع، والعادي وهو أبو سعيد، 'يتقها' شد اللام أي يعتقد أنها فنية في العمل لا الشقيص، وفي رواية: 'بقليها' وفي أخرى: 'يستقيها'، قال الساجي: يحتمل أن يكون العادي هو الرجل القارئ، فذكر له ﷺ أنه تمجد بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وكأنه يراها قليلاً ويتأسف: إذ لا يحس غيرها ستهجد به، ويحتمل أن يكون العادي أبو سعيد، فنت: وهو الظاهر؛ ما تقدم من رواية الدار قطي: "أن في حار يقوم بالليل" الحديث، ويؤيد الاحتمال الثاني ما في رواية للساجي عن أبي سعيد، أخري أحق فتادة بن اسمعيل "أن رجلاً قام في رمس النبي ﷺ يقرأ من السحر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يريد غيرها، فمما أصبح نبي الرجل النبي ﷺ حو، اللهم إلا أن يقال إن هذه قصة أخرى، 'فقال رسول الله ﷺ: "ولدي" يواو القسم "نفسى بيده" قسم على معنى التأكيد وصدق اخبر 'إها' أي سورة الإخلاص "لتعدل ثلث القرآن" احتملت امشايح في معنى كوها ثلث القرآن على أقوال، قال الساجي: يحتمل أن يريد أن لقارئ بها من الآخر ما لقارئ ثلث القرآن، ويحتمل أن يريد بذلك أن لا يحس غيرها، ومعه من نعمها عذر، ويحتمل أن أحرها مع التضعيف يعدل أحر ثلث القرآن بعير تضعيف، ويحتمل أن أحرها لذلك القارئ أو لقارئ على صفة ما من الخشوع والتفكر والتدبر وإحصار المهم مثل أحر من قرأ الثلث على غير هذه الصفة، والله يضاعف لمن يشاء، وقيل: هذا باعتبار المعاني.

- ٤٨٧ - **ماث** عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ مَوْلَى آلِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَجَبَتْ" فَسَأَلْتُهُ: مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْحِنَّةُ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ إِلَى الرَّجُلِ فَأُبَشِّرُهُ، ثُمَّ فَرِقْتُ أَنْ يَفُوتَنِي الْعَدَاءُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَثَرْتُ الْعَدَاءَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ ذَهَبَ.
- ٤٨٨ - **ماث** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ تُجَادِلُ عَنْ صَاحِبِهَا.

سمع إلخ: الي ﷺ "رجلاً" لم يسم "يقراً" في الصلاة أو حارجها: "قل هو الله أحد" أي السورة بتمامها، "فقال رسول الله ﷺ" وحيث، فسأته ﷺ "ماذا" وحيث "يا رسول الله؟ فقال" ﷺ وحيث "الجنة" قال الباجي: يحتمل أن يريد بذلك تسميه أي هريرة ومن كان معه على كثرة فصيحها، وكثرة الثواب لقارئها، "قال أبو هريرة" ﷺ. "فأردت أن أذهب إلى الرجل" أي إلى القارئ "فأبشره" هذه البشارة العظيمة، "ثم فرقت" بكسر الراء أي حفت "أن يفوتني العداء" يعين المعجمة فدل مهملة ممدودة "مع رسول الله ﷺ" قال ابن وضاح: العداء ههنا: صلاة العداة، قال الباجي: ولا يعرف ذلك في كلام العرب، وإنما العداء: ما يؤكل بالعداء، وكان أبو هريرة ﷺ يلزم رسول الله ﷺ لشع بطنه، فكان يتعدى معه ويتعشى، فحاف إن مر إلى الرجل يبشره أن يعيب عن العداء معه فيفوته، "فأثرت العداء" الصلاة على رأي ابن وضاح، والطعام عند الباجي، وتبعه الرقاني، وليس في الهندية "مع رسول الله ﷺ"؛ لثلاث أصعف عن العادة؛ لعدم وجود ما أتعدى به؛ لأنه كان فقيراً جداً في أول أمره، "ثم ذهبت إلى الرجل" القارئ لأبشره، "فوجدته قد ذهب".

ثلث القرآن: وهذا لا يعرف بالرأي، بل بالتوقيف، وقد روي متصلاً بوجوه كثيرة، تقدم بعضها "وأن" سورة "تبارك الذي بيده الملك تجادل" أي تحاصمه وتدفع عصم الرب وعذاب القبر "عن صاحبها" أي من يكثر قراءتها؛ فإن صاحب الرجل ملزم له، وقد ورد في عدة روايات مرفوعة: "لها تشفع لصاحبها"، وتحاصمه عنه حتى أدخلته الجنة.

ما جاء في ذكر الله تعالى

٤٨٩ - **مات** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عِدَلُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ جِزْرًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمِيسِي، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ".

لا اله الا الله اختلف في تقديره على أقوال، ذكر بعضها الزرقاني، "وحده" حال، وكذا قوله: لا شريك له حال ثانية مؤكدة بمعنى الأول. "له الملك" صفة اسمية، "وهو اعلم، وهو على كل شيء قدير" حال أيضاً، ويختل المعطف، "في يوم مائة مرة، كانت"، وفي رواية: "كان" أي القول المذكور له عدل بفتح العين أي مثل، قال ابن النيس: قرأناه بفتح العين، وقال الأحفش بالكسر: المثل، وبافتح مصدر لقولت: عدلت هذا عدلاً حسناً، كذا في العيني، وقال الفراء: العدل بالفتح: ما عدل الشيء من غير حسه، وبالكسر المثل، كذا في الفتح، وفي "المجمع": عدل ذلك مثله، فكذا كسر العين فهو ربة يعني هو بفتح العين بمعنى مثله بكسر الميم، وبكسر العين بمعنى ربة ذلك أي موازنة قدره، وحديث عشر رقاب بالفتح أي مثله انتهى بزيادة. 'عشر' يسكون لشيء المعجمة، 'رقاب' بالفتح جمع رقبة، يعني مثل ثواب إعتاق عشر رقاب، "وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرراً" بكسر الحاء المهملة وسكون الراء وبالراء أي حصاً من الشيطان أي من تسببه يومه بالصب على الضمنية "ذلك" إشارة إلى اليوم، "حتى يمسي"، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به "أي من قرأ هذا الدعاء".

الا أحد إلح استثناء مقطوع أي لكن أحد عمل أكثر مما عمل؛ فإنه يريد عليه أو متصل بتأويل، قال ابن عبد البر: فيه تنبيه على أن المائة عاية في الذكر، وأنه قل من يريد عليه، وقال: إلا أحد؛ لئلا يظن أن الزيادة على ذلك ممنوعة، كتكرار العمل في الوضوء، قاله الزرقاني، وقال الباجي: تنبيه على أن هذا عاية في ذكر الله تعالى، وأنه قل ما يريد عليه، ولذلك قال: ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به، ولو لم يعد ذلك لطلت فائدة الكلام؛ لأن كل ما أتى بإسناد بعضه، فإن أحداً لا يأتي بأفضل مما جاء به إلا من جاء بأكثر من ذلك، لكنه أضاف أن هذا عاية في ذاته، ثم قال: إلا رحل عمل أكثر من ذلك؛ لئلا يظن السامع أن الزيادة عليه ممنوعة، ووجه ثان وهو يختل أن يريد أنه لا يأتي أحد من سائر أبواب أثر بأفضل مما جاء به إلا رحل عمل من هذا الباب أكثر من عمله، ثم طاهر إطلاق الحديث: أن الأجر يحصل لمن قاله متوالياً أو مفروقاً، في مجلس أو محال، في أول النهار أو آخره، لكن الأفضل أن يأتي به متوالياً في أول النهار؛ ليكون حرراً به في سائر النهار، وكذا في أول الليل.

٤٩٠ - **مات** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ".

٤٩١ - **ما** عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَبَّحَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ،

و**نحمد**ه الواو للحال أي سبحانه الله متبساً بحمده "في يوم" واحد، وفي رواية سهل عن سمي عند مسلم: "حين يصبح ويمسي"، "مائة مرة، حطت عنه" ساء الجهول من حط شيء إذا أنزل وألقاه. "تجمع" "خطايا" أي من حقوق الله تعالى؛ لأن حقوق الناس لا تحط إلا باسترضاء الخصوم، قاله العيني، وقال الباجي: يريد أنه يكون كفارة له، كقوله تعالى: **وَلَا تَجْعَلْ لِّشَيْءٍ غِنًى يُضَاعَفَ** (هود ١١٤)، 'وإن كانت' الخطايا "مثل ريد البحر" كناية عن المبالغة في الكثرة، والريد: ما يعود على الماء عند هيجانه، قال تعالى: **وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ حَبْطٌ مُّدْبِقٌ** (الرعد ١٧) قال عياض: وقد يشعر هذا بفضل التسيح على التهليل؛ لأن عدد ريد البحر أصعاف أصعاف المائة المذكورة في مقابلة التهليل، فيعارض قوله: 'ولم يأت أحد أفضل مما جاء به'، ويجمع بينهما بأن التهليل أفضل مما ريد من رفع الدرجات وكتب الحسرات، ثم ما جعل مع ذلك من عتق الرقاب قد يريد عن فضل التسيح، ونكفير الخطايا جميعها؛ لأنه جاء: **مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ مِنْ هَذِهِ السَّاعَةِ يَمُنْ بِمَا نَدْعُوا** . فحصل بهذا العتق تكثير جميع الخطايا عموماً بعد حصر ما عدد منها، خصوصاً مع زيادة مائة درجة. وما راده عتق الرقاب الرائدة عن الواحدة. ويؤيده حديث: **أَفْضَلُ مَا قَالَ هُوَ**، وأنه أفضل ما قاله هو، والسيون من قبله على أن التوحيد أصل، والتسيح يشأ عنه، كذا في "الفتح"، ثم قال ابن بطال: إن الفصائل الواردة إنما هي لأهل الشرف في الدين والكمال، كالطهارة من الحرام، فلا يطن صان أن من أدى من الذكر وأصر على ما شاء من شهواته، وانتهك دين الله وحرماته أن ينتحق بالمطهرين الأقدسين، ويبلغ مارل الكاميين بكلام أحراره عن لسانه ليس معه تقوى، ولا عمل صالح، كذا في "الزرقاني".

من سبج الخ أي قال: سبحان الله "دبر" بضم الدال والموحدة، وقد تسكن أي عقب "كل صلاة" طاهره فرصاً أو فلاً، وحمده أكثر العلماء على الفرص؛ لقوله في حديث كعب بن عجرة عن مسلم: "مكتوبة"، فحمى المطبقات عليها، قال الحافظ: وعيه فهل تكون الراتبة بعد المكتوبة فاصلاً بينها وبين الذكر أو لا؟ محل نظر، وقال أيضاً: مقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة، فإن تأخر عنه وقبل، بحيث لا يكون معرضاً أو كان ناسياً أو متشاعلاً عما ورد أيضاً بعد الصلاة كاية الكرسي، فلا يضر، قاله الررقاني، وفي الدر المختار: -

وَحَمِدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَخَتَمَ الْمَائَةَ بِإِلَهِ إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ
الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ.

٤٩٢ - **ماث** عَنْ عُمَارَةَ بْنِ صَيَّادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنََّّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ فِي

وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ : إِنَّهَا قَوْلُ الْعَبْدِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ،
وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. (الكهف: ٤٦)

- يكره تأخير السعة إلا بقدر اللهم أنت السلام، قال الخولاني: لا بأس بالفصل بالأوراد، واختاره الكمال، قال الحلبي: إن أريد بالكرهية التبرؤية ارتفع الخلاف وفي حقه على القبية. "ثلاثاً وثلاثين" قال الحافظ: وقد كان بعض العلماء يقول: إن الأعداد الواردة إذا رتب عليها ثواب مخصوص، مراد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص؛ لاحتمال أن يكون لذلك الأعداد حكمة وحاصبة تقوت محاورة ذلك العدد، قال أبو الفضل العراقي في "شرح الترمذي": فيه نظر؛ لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به، فحصل له الثواب بذلك، فإذا راد عنه من حسبه كيف تكون الريادة مربية لذلك الثواب بعد حصوله، وكرر أي قال: الله أكبر "ثلاثاً وثلاثين، وحمد" أي قال: الحمد لله "ثلاثاً وثلاثين"، واحتلفت الروايات في ترتيب ذكر هذه الثلاثة، وفيه دليل على أن لا ترتيب فيها، وبصرح ذلك حديث مسلم وغيره. **باب صلاة ركعتين مع سجدة واحدة**.
الحمد لله ولا اله الا هو، ورد التسبيح ثلاثاً وثلاثين، وخمساً وعشرين، وإحدى عشرة، وعشرة، وثلاثاً، ومرة واحدة، وسبعين ومائة، وورد التحميد ثلاثاً وثلاثين، وخمساً وعشرين، وإحدى عشرة، وعشرة، ومائة، وورد التهليل عشرة، وخمساً وعشرين، ومائة قال العراقي: وكل ذلك حسن، وما راد فهو أحب إلى الله تعالى، وجمع البعوي بأنه يحتمل صدور ذلك في أوقات متعددة، وأن يكون على سبيل التحيير، أو يفترق باعتراق الأحوال.

الباقيات الصالحات. المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا لِلْأُولَىٰ حَرْفًا وَلَا لِيَوْمٍ فَجْءًا﴾ (الكهف ٤٦)، سميت بذلك؛ لأنه تعالى قابلها بالعبائات الثلاث في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا لِلْأُولَىٰ حَرْفًا وَلَا لِيَوْمٍ فَجْءًا﴾ (الكهف ٤٦)، أيها قول العبد من ذكر أو أنثى: "الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولا حول" أي لا تحول عن المعصية "ولا قوة" على الطاعة "إلا بالله" العظيم. قال السيوطي: أخرج سعيد بن منصور وأحمد وأبو يعلى وابن جرير وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: **سكته من باقيات صالحة.** قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: **سكته • تهيئ • تسبح • تحمد • لا حول • ولا قوة إلا بالله.**

٤٩٣ - مالك عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَرْفَعِهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ، وَخَيْرِ لَكُمْ مِنْ إِعْطَاءِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَخَيْرِ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: ذَكَرُ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ أُنْجِيَ لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ.

٤٩٤ - مالك عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

الإخ: حرف تنبيه، "أخبركم غير أعمالكم" أي فصلها لكم "وأرفعها في درجاتكم" أي مارلكم في الجنة، "وأزكاها" أي أطهرها وأماها "عند مليككم" أي ربكم، قال المجتهد: أثلث بالصيغة معروفة وبالفتح، وككتف وأمير وصاحب: ذو امتك "وخير" بالخفض "لكم من إعطاء"، وفي رواية: من إيقاق "الذهب والورق" بكسر الراء: الفضة، ويسكن، "وخير لكم" بالخفض أيضاً "من أن تلقوا عدوكم" أي الكفار، "فتضربوا أعناقهم" أي أعناق بعضهم "ويضربوا أعناقكم" أي تقتلوهم ويقتلوكم يعني خير لكم من بدن الأموال والأنفس في سبيل الله، "قالوا: بلى" وفي رواية ابن ماجه: "قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟" قال: ذكر الله تعالى فإن سائر العبادات من الإنفاق والجهاد وسائل ووسائط يتقرب بها إلى الله تعالى، والذكر هو المقصود الأسمى، ورأسه لا يله إلا الله، وهي الكسمة العليا، والقطب الذي تدور عليه رحى الإسلام، والقاعدة التي بني عليها أركانه، وأعلى شعب الإيمان، بل هي الكل، وليس غيره، ولذا أثرها العارفون على جميع الأدكار؛ لما فيها من خواص التي لا تعرف إلا بانوجدان والدوق، قال الحافظ: المراد بالذكر ههنا: الذكر الكامل الجامع لذكر السان واقب بالتفكر، واستحضار عظمة الرب، وهذا لا يعدله شيء، وفصل الجهاد وغيره إنما هو بالنسبة إلى ذكر السان المجرد، وبسط القاري الكلام على المراد من الذكر الشامل للقلبي واللساني، ولا أفضل من الذكر باعتباره تطلع النفس إلى الجبروت، ولا سيما في نفوس ركية لا تحتاج إلى الرياضات، وإنما تحتاج إلى مداومة التوجه.

أنجي إ: أفعل تفضيل من الحاجة "له من عذاب الله من ذكر الله" قال ابن عبد البر: فضائل الذكر كثيرة لا يحيط بها كتاب، وحسبك قوله تعالى: ﴿رَبِّ صَلَاةٍ هِيَ مِنْ نَفْسِكَ وَأَنْفِكَ وَتَكْرُوهٍ كَرِهَ﴾ (العنكبوت: ٤٥)

كنا يوماً إ: من الأيام "نصلي وراء رسول الله ﷺ المغرب، كما في رواية السائي، 'فكما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة' أي من الركوع، "وقال: سمع الله من حمده، قال رجل" هو رفاة الراوي، جرم به ابن بشكوال: =

فَلَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، وَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنِ الْمُتَكَبِّرُ أَنْفَاءً؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ رَأَيْتُ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ مِنْكَ يَتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوْ لَا؟".

= لرواية إسائي من وجه آخر عن رفاع: 'صليت حلف الذي'. فعصت، فقلت: الحمد لله الحديث، وبورخ لاختلاف سياق لست وقصة، وأحيب: بأنه لا تعارض، فيمكن وقوع العطاس عند رفع رأسه ﷺ، وأنه نفسه يقصد إحقاق عمه، أو سي بعض رواية سمع، قاله برقاني نعتاً لحافظ، وهذا مفسر اسمه العبي، وهكذا جمع بين التعارض، وتعهما جمع من شراح الحديث كالتبوي في التوير ومن رسائل، وقال القسطلاني: هو رفاع عن رافع، قال في 'مصابيح' هل هو راوي الحديث أو غيره يحتاج إلى تحرير، قلت: حرم الحافظ بأنه راوي الحديث، ونقل البرماوي عن ابن ماجة: أنه جمعه غير راوي الحديث، وأن الحاكم جمعه معاد من رفاع، فوهبه في ذلك، 'وراءه: ربما وليت الحمد' بالتواو، و'حمداً' نصب بفعل مضمر من عليه 'لث الحمد'، 'كثيراً طيباً مباركاً فيه' راد إسائي وغيره: 'مباركاً عليه، كما يجب ربما ويرصى' قوله: 'مباركاً عليه' الظاهر أنه تأكيد، وقيل: الأول بمعنى الزيادة، والثاني: بمعنى البقاء، قاله الحافظ.

فلما انصرف الحج من الصلاة، قال: من المتكبر؟ كما في رواية رفاع عند الترمذي وإسائي، 'أنفاً' بامد وكسر الميم يعني قل هذا، ولا يستعمل، لا فيما قرب، قال النرجس: 'يا رسول الله' راد في رواية رفاع: 'قله يتكبر أحد، ثم قاضا الثانية، فم يتكبر أحد، ثم قاضا الثالثة، فقال رفاع عن رافع بن عفراء: أنا يا رسول الله، الحديث، هكذا أخرجه الترمذي وإسائي، قال الحافظ في 'الإصابة': لعل اسم أم رافع أو حديثه عفراء، قلت: ويحتمل أن يكون هذا غيره، فيؤيد من قال بنشئة القصة، فتأمل، 'فقال رسول الله ﷺ: لقد رأيت بضعة' والبضع من ثلاثة إلى تسع، والمراد هناك ثلاثة 'وثلاثين' موافقة لعدد حروفه، وهي ثلاثة وثلاثون حرفاً، وبشكل عليه زيادة إسائي وغيره، ووجهه الحافظ وغيره بأن مراد: إنشاء التائد على المعتاد، وهو حمداً صيماً مباركاً فيه كما يجب ربما ويرصى، دون لفظ: 'مباركاً عليه'، فإنه لتأكيد، ووقع في رواية مسلم عن أنس: 'اتي عشر منكراً' ولصبراني عن أبي أيوب: 'ثلاثة عشر'، وهي مطابق بعدد الكلمات على رواية: 'مباركاً عليه، ملكاً' غير الحفظة على الظاهر 'يتدرونها' أي يسارعون إلى الكلمات المذكورة، 'أيهم بالرفع على الاستثناء، وقيل: بالنصب على تقدير الفعل 'يكتبها'، ولفظ رواية رفاع: 'أيهم يصعدونها' أول بالنصب على إساء، وبالنصب على الخاف، قال الساجي: قول المتكبر: 'أنا' وإن كان غيره لا ينح من الكلام في ذلك الوقت لما عمه أنه المراد؛ لأنه احتضن بكلام غير معهود، وروي عن مالك: أنه لم ير العمل على ذلك، وكره أن يقوها المنصبي، ووجه ذلك من يتحدتها من الأقوال المشروعة كالتكبير وسمع الله لمن حمده.

مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ

٤٩٥ - **م** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ".

٤٩٦ - **ما** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو، فَيَقُولُ:

[illegible]

لكل بي دعوة إلح مستحانة، مقطوع فيها بالإحانة، وما عداها على رجاء الإحانة، أو دعوة عامة مستحانة في أمته، إما بالإهلاك وإما بالإنحاء، وقيل: دعوة تخصه لدبائه أو لنفسه، "فأريد أن أحتي" سيكون الحاء المعجمة، وفتح المثناة العنقوية، فكسر الموحدة، فهمزة، أي أذكر، وفي رواية مسلم: "إني احتئت دعوتي انقطاع حاجتها"، وفي رواية للبخاري: "فجعت دعوتي"، "شعاعة" أي في جهة الشعاعة، أو حال كونه شعاعة "لأمتي في الآخرة" في أهم أوقات حاجتهم، فميه كمال شفقته ^{عليه} على أمته، وعناية رافته بهم، حراه الله عما وعن سائر المسلمين أفضل ما جرى نبياً عن أمته، اللهم صل على سيدنا وسبا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم كما تحب وترضى.

كان يدعو الخ في بعض الأوقات بهذا الدعاء، "فيقول: اللهم فائق الإصباح" قال الناجي: دعا الله بما وصف به نفسه في قوله: ﴿وَمِنْ أَمْسَحَ﴾ (الأسماء ٩٦) ومعنى فائق الإصباح: الذي حلقه وابتدأه وأظهره، "وحاعل الليل سكا" أي يسكن فيه، قال الناجي: الخعل في كلام العرب على معيين، أحدهما: بمعنى الحق، كقوله تعالى: ﴿هَـ جَعَلَ قِصَّةَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (الأسماء ١) وإذا تعدي إلى مفعولين، فقد يكون بمعنى الحكم والتسمية، كقوله تعالى: ﴿هَـ جَعَلَ سَمَاءً مِّنْ دُخَانٍ مُّطَهَّرٍ﴾ (الرحم ١٩) أي سموهم ووصفهم بأنهم إناث، وقد يكون بمعنى الخلق، كقوله: "الحمد لله الذي جعلني مسلماً" أي خلقي مسلماً، فقوله تعالى: ﴿هَـ جَعَلَ نَارَ سَكَا﴾ يحتمل الوجهين، =

٤٩٨ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي".

٤٩٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ....."

= وقيل: هو حسن الظن بالله تعالى في الإحاطة، قال بن عيينة: لا يحسن أحد الدعاء ما يعلم في نفسه من التقصير، فإنه تعالى أحاب دعاء شر حقيقه بنيس؛ إذ قال: **إِنِّي أَتُصَلِّي بِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ** (الأعراف ١٤)، وفي "الترمذي" عن أبي هريرة مرفوعاً: **دَعَا اللَّهُ نَبِيَّهُمْ مَوْفِدًا بِالْحَقِّ، وَهُمْ لَا يَسْتَجِيبُ دَعَاءَ مَنْ قَبْلَ عَدُوِّهِ**، فإنه تعالى "لا مكروه" يكسر الراء "له تعالى شيء، وفي رواية لسحاري: "لا مستكره له" هما معني، يعني لا يقدر أحد أن يكرهه على فعل أراد تركه، فيفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، إنه على كل شيء قدير.

يستجاب ساء مجهور من الاستجابة بمعنى الإجابة 'أأحدكم' في شروط الإجابة، وفي رواية لمسلم: 'يستجاب للعبد، "ما" طرف له "يستجاب" بمعنى المدة أي مدة كونه "لم يفعل" فتح المشاة التحية والحيم بينهما عين ساكنة، "فيقول" بالفاء تفسر لقوله: "ما لم يفعل": "قد دعوت" بناءً منكم "فلم يستجب لي" صم المشاة التحية وفتح الحيم، قال الناجي: قوله: "يستجاب لأحدكم إلخ" يتعمل معين، أحدهما أن يكون معنى الإحبار عن وجوب وقوع الإجابة، والثاني: الإحبار عن جوار وقوعها، فإذا كانت معنى الإحبار عن الوجوب، فالإجابة تكون لأحد ثلاثة أشياء: إما أن يفعل ما سأل فيه، وإما أن يكفر عنه به، وإما أن يدحر له، فإذا قال: دعوت فلم يستجب لي بطل وجوب أحد هذه الثلاثة الأشياء، وعرى الدعاء من جميعها، وإذا كان معنى جوار الإجابة، فالإجابة حينئذ تكون بفعل ما دعا به خاصة، ويجمع من ذلك قول الداعي: قد دعوت فلم يستجب لي: لأن ذلك من باب القنوط وضعف اليقين والسخط.

بئر رسا، اختلف في ضبطه، فقبل: بضم الياء من الإرساء، فيكون معدى إلى مفعول محذوف أي يبرز الله منكأ،
 والدليل على صحته رواية السائي من حديث الأعرس عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً: **رسا الله على يميني حتى**
تخصي سببر من لاه، ثم أمر مدح فقول **هل من دح فيسحب**، الحديث، وصححه عبد الحق، وعلى هذا
 فلا إشكال في الرواية، وأما عنى ما هو المشهور في ضبطه، وهو بفتح الياء من الروى فمشكل؛ لما فيه من معنى
 الانتقال، ويؤيد هذه الرواية ما في "مسند" سفيان: "بئر رسا" بريادة نساء، قال البيضاوي: لما ثبت بالقواطع أنه
 سبحانه وتقدس مزه عن الجنسية والتجريح، امتنع عليه الروى على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أحفص منه، =

إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ.

٥٠٠ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّمِيمِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: كُنْتُ نَائِمَةً إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

= فالعلماء في ذلك على قسمين، الأول المعوضة، قال الرافعي: فالراسخون في العلم يقولون: أما نه كل من عد رسا على طريق الإحسان، مرهين لله تعالى عن الكيفية والشبهة. ونقشه البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمدانيين والنيت والأوراعي وغيرهم. وقال البيهقي: هو اسم يدل عليه اتفاقهم على أن التأويل المعين لا يجب، فحينئذ التوقيض اسم. وانقسم الثاني المؤبدة، وحينئذ في تأويله على أنحاء، منها: قال ابن العربي: إن السور راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن رسول منك الذي يرسل بأمره وهيكه، فاسرور حسي صفة استبانت المنعوت بذلك، أو معنوي بمعنى أنه يفعل ثم فعل، فسمي ذلك رسولاً من مرتبة إلى مرتبة، يعني أنه استعارة بمعنى التططف بالذاتين والإحاطة به، وحكي عن مالك أنه أوله سرور رحمته وأمره، أو ملائكته كما يقال: فعل الملك كذا أي أتباعه بأمره، وقال ابن عبد البر: قال قوم: ينزل رحمته وأمره وليس بشيء؛ لأن أمره بما يشاء من رحمته وعلمته برزائس واسهار بلا توقيت نلت الليل ولا غيرهم. ولو صح ذلك عن مالك لكان معناه: أن الأعلى في الاستحابة ذلك الوقت، وقال الساجي: جاز عن إجابة لدعاء في ذلك الوقت، وإعطاء السائمين ما سألوهم، وتنبه على فصيلة الوقت، "تبارك وتعالى" حتمتان معبرتان بين الفعل وطره، وهو "كل ليلة" في وقت خاص كما سبأني 'إلى السماء الدنيا' قيل: عبارة عن الحالة القريبة إليها، والديب بمعنى القرن، وقيل: ينقل من مقتضى صفات الحلال التي تقتضي الأئمة من الأراد وقهر الأعداء، والانتقام من العصاة إلى مقتضى صفات الحمل والإكرام للرحمة ويعقو "حين يبقى ثلث" صم اللام وسكونه "الليل" باحر 'آخر' بالرفع صفة "ثلث" والتحصيص بالنيل وثلث الآخر؛ لأنه وقت سكور ووقت التهجد، وعملة الناس عن التعرض لنفحات رحمته تعالى، فتكون النية خالصة والرغبة وافرة.

فاستجاب له أي أجب دعاءه فليست السبب بصلب، وهو منصوب على تقدير: 'أن' في جواب الاستفهام، أو مرفوع على الاستفهام، قاله القرطبي، و'من يسألني' شيئاً 'فأعطيه' بفتح الياء وضم الهاء، أو يسكون الياء وكسر الهاء، 'من يستغفري فأغفر له' دبوته، ولم تختلف الروايات عن الزهري في الاختصار على الثلاثة، ويريد في الروايات: هل من تائب فأتوب عليه، .. دا الذي يسترد في فأغرقه، من دا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه ألا سقيم يستشفى فيشفى، وفي "مسلم" .. من يقرض غير علمه ولا طلبه، وفي معظم الروايات زيادة: حتى تصبح الفجر كما في "مسلم" وغيره، وفي 'السائي': حتى تشرق الشمس شاذة، قاله الحافظ، وتعه الزرقاني.

فَفَقَدْتُهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَسْتُهُ بِيَدِي، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ يَقُولُ:
"أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَبِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءَ
عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ".

ففقده **الح** يفتح المقاف ضد صادفت، وفي رواية: "افقدته" وهما بمعنى أي عدمته 'من الليل' وفي 'المشكاة' عن مسلم: "فقدت رسول الله ﷺ ليلة من العراش"، "فلمسته بيدي" وفي رواية: "فالتمسته في البيت، وجعلت أطعمه بيدي"، "فوضعت يدي" وفي مسلم: "فوقعت يدي" قال القاري: بالإنفراد 'على قدميه' راد في رواية: 'وهما منصوبتان'، وصاهر الحديث يدل على أن اللمس لا يقص الوضوء؛ لاستفراجه ﷺ في الصلاة، وأوله الطيبي بأن يمكن أن يقال: إن بين اللمس واللموس كان حائلاً، وأوله الرزقاني إلى مسكه، فقال فيه: إن اللمس بلا لدة لا يقص الوضوء، واحتمال أنه كان فوق حائل خلاف الأصل، "وهو ساجد" واحتضت الروايات في هذا اللفظ، فروي هكذا، وفي "المشكاة" عن مسلم: "وهو في المسجد" يفتح الحميم وكسر الخيم، مختلف في صطه، وفي بعضها: 'في السجدة'، وفي بعضها: "في السجود"، قاله القاري، 'يقول' وفي رواية: 'فسمعت يقول'.

أعوذ برضاك وفي رواية: **بما نزل من السماء من رحمته** أي من فعل يوجب سخطك علي أو على أمي، 'ومعافاتك' أي عفوك، وأني بالفاعلة؛ لمعالجة أي عموك الكثير "من عقوبتك" وفي إصابتها كالسخط إليه دليل لأهل السنة على حوار إضافة الشر إليه تعالى كاخير، وستعاد لها بعد استعادته برضا؛ لاحتمال أن يرصى من جهة حقوقه، ويعاقب على حقوق غيره.

"وبك منك" قال عياض: ترق من الأفعال إلى مشئ الأفعال مشاهدة لحق وعية عن الحق الذي هو محض المعرفة الذي لا يعرف عنه قول، ولا بصطه وصف، فهو محض التوحيد، وقطع الالتفات إلى غيره، 'لا أحصي ثناء عليك' قال ابن الأثير: أي لا أبلغ الواجب في الثناء عليك، وقال ابراهيم: أي لا أحصل ثناء؛ لعجز عني؛ إذ هو نعمة تستدعي شكرًا، وهكذا إلى غير هاية، وقيل: الإحصاء: العد بالخصى أي لا أعد أي لا أقدر على الإحصاء بجميع الثناءات، أو لا أقدر على الإتيان بمرد منها بقي سعة من نعمه وقال ابن عبد البر: روي عن مالك: أن معاذ: وإن اجتهدت في الثناء عليك فلن أحصي نعمك ومسك وإحسانك، "أنت" متداً وحيره "كما أثنت" ما موصولة أو موصوفة، والكاف معنى المثل "على نفسك" أي ذاتك، قال النووي: فيه اعتراف بالعجز عن الثناء عليه، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته، فوكل ذلك إليه سبحانه اغيط بكل شيء حمه وتفصيلاً، وكما أنه لا هاية للثناء عليه؛ لأن الثناء تابع للمشي عليه، فكل شيء أثنى عليه به وإن كثر وصال ونولع فيه، فقدر الله أعظم، وسلطانه أعز، وصفاته أكثر وأكبر، وفضله أوسع وأسبغ.

٥٠١ - **مالك** عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالتَّبَيُّونُ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ".

٥٠٢ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ".

طلحة بن عبد الله صم لعمري مهمته 'س ك رير' - فتج الكاف وكسر الراء المهمة وإسكان التحنية وراي معجمة الحراعي، أبو المنظر المدي، من رواة مسلم وفي داود ثقة تابعي، قال العراقي: وهم من طه أحد العشرة، ذكر أهل الرجال كنيته أبا مصرف، وفي رجال جامع لأصول، يقال: به كسة اسم عبد الله، قال ابن حبان، فما جاء في الأحبار كبرير صم لكاف، لا هذا **فصل الدعاء** مسدود، دعاء يوم عرفة حرمه، قال الساجي: يعني أكثر الذكر بركة، وأعظمه ثواباً، وأقربه إجابة، ويحتمل أن يريد به الحاج خاصة؛ لأن معنى دعاء يوم عرفة في حقه بصرح، وبه يحتمل وإن وصف ليوم في الحمة يوم عرفة، فت: ويحتمل أن يكون أفضل ليوم، فيكون بعموم الأمكنة، وأفضل ما قلت أنا والسيون من قبلي" ولقد حديث علي: "أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي عرفة: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له" رد في حديث أبي هريرة: أنه سمع، وأنه أحمد، يحيى ويحيى، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، وفي الحديث تفصل الدعاء بعصه على بعض، وتفصيل الأيام بعصها على بعض.

كان يعلمهم هذا الدعاء الاتي، "كما يعلمهم السورة من القرآن تشبيه في تحفيط حروفه، وترتيب كلماته، ومع الريادة والقص منه، واحتفاضة عليه، قاله بررقاني، يقول: منهم من أعوذ بك من عذاب جهنم" أي عقوبتها، وللإضافة بحارية، أو من إضافة المصروف إلى صرفه، وأعوذ بك من عذاب القبر" من إضافة المنطوق إلى صرفه بتقدير: أي، أي من عذاب في القبر، "وأعوذ بك من فتنة أي امتحان وختار المسيح" بفتح الميم وحقة السين المكسورة وحاء مهملة، وصحف من أعجمها، بفتح عني الدجال وعني عيسى عليه السلام، لكن يطلق على الأول مقيد بالدجال، "الدجال" ما كان اللفظ المنسج مشتركاً كما عرفت قيده بالدجال؛ لأنه المراد ههنا.

فتنة المحيا والممات. اختلف في تفسيرهما، فقبل. فتنة الممات ما يقع عند الاحتضار والمحيا قبل ذلك، أو فتنة الممات في القبر فاعني قبل ذلك، ولا يتكرر مع عذاب القبر؛ لأن لعذاب ينزل على الفتنة، وقيل غير ذلك، وفي 'مسند' عن أبي هريرة **عنه** مرفوعاً: **دعوا أحدكم من تشهد لأحد، فستعود من** مع فذكر هذه الأربع، -

٥٠٣ - مالك عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّومُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، ...

= قال الحافظ: فهذا يعين وقت الاستعادة المذكورة، ويكون مقدماً على غيرها من الأدعية، وما ورد: "أن المصلي يتخير من الدعاء ما شاء" يكون بعد هذه الاستعادة، وحديث ابن عباس هذا أخرجه مسلم، وذكر بعده: قال مسلم: يعني أن طاوساً قال لاسه: أدعوت بها في صلاتك؟ قال: لا، قال: أعد صلاتك، وهذا البلاغ أخرجه عبد الرزاق، وهذا يدل على أنه يرى وجوبه، وبه قال بعض أهل الطاهر، قاله الرقاعي.

قام إلى الصلاة: أي التهجّد "من جوف الليل يقول" طاهره أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة، ولا بن حزيمة من طريق قيس عن طاوس عن ابن عباس كان ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكرر: "اللهم لك الحمد كله"، واللام للاستعراق "أنت نور السماوات والأرض" أي مورهما، وقيل: معناه: أنت المنزه من كل عيب، يقال: فلان مور أي مبرأ من كل عيب، وقيل: هو مدح، يقال: فلان نور البلد أي مزيه، قاله الزرقاني، "ولك الحمد أنت قيوم" بضم الباء المشددة بعدها واو ساكنة كما في السخ الهندية، وفي المصرية: "قيام" بفتح المشاة التحتية المشددة، "السماوات والأرض" راد في رواية: "ومن فيهن" أي حافظ لهما أو مدير لهما، "ولك الحمد أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن" عبر — "من" تعلياً للعلاء على غيرهم، وإلا فهو رب كل شيء ومليكه، "أنت الحق" أي المتحقق الوجود الثابت بلا شك، وقيل: أنت الحق بالنسبة إلى من يدعي أنه إله، "وقولك الحق" الثابت بلا مرية، "ووعدك الحق" لا يدرجه حلف ولا شك، "ولقاؤك حق" أي البعث بعد الموت أو الرؤية، "والجنة حق، والنار حق" أي كل منهما موجود ثابت بلا مرية، "والساعة حق" أي يوم القيامة أت بلا شك، راد في رواية سليمان عن طاوس عند الشيخين: "والنيون حق، ومحمد ﷺ حق" قال الطيبي: عرف الحق في الثلاثة الأول للحصر؛ لأن الله هو الحق، وما سواه في معرض الروال، والتكثير في الواقعي للتعظيم، وقيل غير ذلك في تمريق السياق.

لك أسلمت: أي أنقذت وخصعت لأمرك وتحيك، "وبك أمنت" لا بغيرك، "وعليك توكلت" في الأمور كلها، "وإليك أبت" أي رجعت، "وبك" أي بما أعطيتني من الحجة "خاصمت" من الأعداء، "وإليك حاكمت" بخلاف أهل الحاهية يتحاكمون إلى كاهن وغيره، "فاغفرلي" ذنوبي كلها "ما قدمت" قبل هذا الوقت، "وما أخرت" عنه، وليس في السخ المصرية لفظ: "ما أخرت"، "وأسررت" أي أخفيت عن الناس "وأعلنت" أي أظهرت، =

وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ، وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

٥٠٤ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي بَنِي مُعَاوِيَةَ - وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْأَنْصَارِ - فَقَالَ: هَلْ تَدْرُونَ أَيَّنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِكُمْ هَذَا؟ فَقُلْتُ لَهُ: نَعَمْ، وَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنْهُ، فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا الثَّلَاثُ الَّتِي دَعَا بِهِنَّ فِيهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: دَعَا بِأَنْ لَا يُظْهَرَ عَلَيْهِمْ عَدُوٌّ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يُهْلِكُهُمُ السِّنِينَ، فَأُعْطِيَهُمَا، وَدَعَا بِأَنْ لَا يَجْعَلَ بِأَسْهُمَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْعَهَا، قَالَ: صَدَقْتُ،

- أو ما حدثت به نفسي، وما تحرك به لساني، راد في رواية للحارثي: "وما أنت أعلم به مني" ودعا بذلك مع أنه مغفور له إما تواضعا وهضما لنفسه وإجلالا وتعظيما لربه، أو تعظيما لأتمته، راد في رواية سليمان: "أنت المقدم، وأنت المؤخر، أنت إلهي لا إله إلا أنت"، راد في رواية الحارثي: "لا حو ولا قوة إلا بالله".

قري الأنصار **الح** بالمدينة المنورة تسمى بـ "حرة بني معاوية" كما سيأتي في حديث حذيفة، والحرر في العرب كثيرة، أكثرها حواي المدينة إلى الشام، ذكر بعضها الياقوت الحموي في "المعجم"، ولم يذكر هذه الحرة فيها، نعم! ذكر هذا الحديث السمعاني في "الأنساب" في المعاري، "فقال: هل تدرون" ولفظ رواية السيوطي عن أحمد وإحاكم: "فقال لي: هل تدري" الحديث، "أين صلى رسول الله ﷺ من مسجدكم هذا؟" يتحمل أن يكون احتساراً له، وهو الظاهر، أو سؤالاً عن تعيين المحل ليصلي فيه ويترك به؛ لأنه كان حريصاً على آثاره، شهيراً في شدة الاتباع، "فقلت له: نعم، وأشرت له إلى ناحية منه" أي من المسجد، "فقال لي: هل تدري ما الثلاث" دعوات النبي ﷺ وفي السجح الهدية الذي بالافراد "دعا بهن" رسول الله ﷺ "فيه" أي في المسجد، "فقلت: نعم، قال: فأخبرني بهن" تعليماً منه أو تنقيحاً لقوله.

لا يظهر **الح** أي لا يعلب الله عليهم عدوٌّ من غيرهم" أي من غير المؤمنين يعني يستأصل جميعهم، "وأن لا يهلكهم بالسنين" أي بالحدب واخوع، والمراد: السنة العامة، "فأعطيهما" سواء المجهول أي أعطاه الله تعالى هاتين المسألتين وفق دعائه **الح**. "ودعا" **الح** بأن لا يجعل بأسهم أي الحرب والقتل والاختلاف بينهم، فمنعها ببناء المجهول، قال ابن عمر **رحم** "صدقت" وهذا ظاهر في أن السؤال كان احتباراً.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَنْ يَزَالَ الْهَرَجُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٥٠٥ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَّا كَانَ يَبْنِي إِحْدَى ثَلَاثٍ، إِمَّا أَنْ يُسْتَجَابَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُدَّخَرَ لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ.

الْعَمَلُ فِي الدُّعَاءِ

٥٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَدْعُو

قال عبد الله بن عمر لما لم يعط الله عرجل هذا الدعاء، "فمن يرال" في هذه الأمة "الهرج" بفتح الهاء وسكون الراء وبالحميم: القتل "إلى يوم القيامة" قال السيوطي: وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم وأبو الشيخ وابن مردويه وابن حبان عن سعد بن أبي وقاص **رضي الله عنه** "أن النبي **ﷺ** أقبل ذات يوم من العالية، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية دخل، فركع ركعتين، وصليا معه، ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إليهما، فقال: سألت الله أن يعطيني ما سألته أن لا يهتني شيء من الدنيا ولا الآخرة، فاعطانيهما، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيهما.

ما من داعٍ إلخ أي من المسلمين كما ورد التقييد بذلك في روايات كثيرة، وأما الكافر، فقد قال القاري في 'شرح الخصال': اختلف أصحابنا الحنفية في أن دعوة الكافر هل تستجاب أم لا؟ والفتوى على أنه يجوز أن تستجاب على ما ذكره البرجدي، والتحقيق: أن دعاء الكفار في حال الاضطراب يستجاب كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله: **وَقَدْ دُعِيَ فِي الْقُرْآنِ دُعَاءُ مُنْطَضِرٍ يُسْتَجَابُ لَهُ** (المكوت: ٦٥)، وما ذاك إلا بركة التوحيد الحاصل بالاضطرار، فيطابق عموم قوله تعالى: **مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالٍ مُنْقَضِرَةٍ دُعَاةٍ مِنَ الْمُضَلَّيْنَ** (النمل: ٦٢)، وأما قوله تعالى: **وَمَا دُعَاؤُكُمْ إِلَيَّ مُخْتَصِرٌ** (الرعد: ١٤) أي في صياح وبطلان، فهو مقيد بحالهم في الآخرة، كما يدل عليه سابق الآية، ومنه قولهم: **دُعَاؤُهُمْ إِلَيَّ مُخْتَصِرٌ** (يونس: ١٠٧) أو المعنى: وما دعاؤهم إلا في أمر ضائع غير مهم في دينهم، وما يرفع في آخرتهم، وقد استجاب الله دعوة إبليس لما قال: **تَعَزَّيْ إِلَى يَوْمِ الْمُعَادَةِ** (الأعراف: ١٤) **وَلَمْ يَكُنْ مِنْ الْمُخْتَصِرِينَ** (الأعراف: ١٥) إلا كان دعاؤه بشرط أن لا يدعوه في مأثم ولا قطيعة رحم، كما ورد في الروايات. "بين إحدى ثلاث" حلال: "إما أن يستجاب له" يعنى ما سأل، ولمط حديث جابر: "إلا أتاه الله ما سأل" قال القاري: إن جرى في الأول تقدير إعطائه ما سأل، "وإما أن يدخر له" أجره يوم القيامة، "وإما أن يكفر عنه" من الذنوب نظير دعائه، قال ابن عبد البر: هذا لا يكون رأياً بل توقيف، وهو خير محفوظ عن النبي **ﷺ**، ثم أخرجه عن جابر **رضي الله عنه**.

العمل في الدعاء: يعني كيف يعمل إذا أراد الدعاء.

وَأَشِيرُ بِأَصْبُعَيْنِ، أَصْبِعٍ مِنْ كُلِّ يَدٍ، فَتَهَانِي.

٥٠٧ - مَثَلٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيُرْفَعُ بِدُعَاءٍ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَالَ بِيَدَيْهِ نَحْوَ السَّمَاءِ فَرَفَعَهُمَا.

واسير ناصعي من يديين جميعاً أي "أصبع من كل يد، فهاني من عمر الله عن ذلك، قال ناجي: إنما هما؛ لأن الدعاء إنما يجب أن يكون إما باليدين، وسطحهما على معنى التصريح والرفع، وإما بالإشارة بانواحدة على معنى التوحيد، قال الترمذي: وأوحى يعني من جهة لأدب، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث سعد بن أبي وقاص قال: "مر النبي ﷺ وأن أدعو ناصعي، فقال: أحد أحد، وأشار بالسبابة" أخرجه الترمذي وصححه الحاكم، ورواه إسحاق الترمذي وقال: حسن، وأخاكم صححه عن أبي هريرة: "أن رجلاً كان يدعو ناصعيه الحديث، وكرره لتأكيد، ولا يعارضه خبر الحاكم عن سهل "ما رأيت النبي ﷺ شاهراً يديه يدعو على منبره ولا غيره إلا كان يجعل أصبعيه خداه مكبيه، ويدعو: "أد الدعاء له حالات، أو لأن هذا إخلاص أيضاً لأن فيه رفع أصبع واحدة من كل يد، أو بيان الحوار على أن حديث سعد حمه بعضهم على لرفع في الاستغفار، كما في "أبي داود" عن ابن عباس مرفوعاً: "أصبع واحد".

ورغم بعضهم أن ذلك كان في التشهد لا دليل عليه، فانه الترمذي، قلت: ولا مانع عنه أيضاً، وجرم بذلك المعنى الترمذي في جامعه، فقال: ومعنى هذا الحديث. إذا أشار الرجل بأصبعيه في الدعاء عند الشهادة، ولا يشير إلا بأصبع واحدة، وإليه ما صاحب "المصابيح" وتبعه صاحب "المنشأة" إذ أخرجاه في التشهد، ولفظ حديث سهل - على ما أخرجه أبو داود - معان ما حكى عن حاكم، فقد روى أبو داود بسنده عن سهل بن سعد قال: ما رأيت رسول الله ﷺ شاهراً يديه فقط يدعو على منبره ولا غيره، ولكن رأيت يقول هكذا، وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالإمضاء، وهكذا أخرجه البيهقي في سننه فلا يبعد أن يكون وهما في رواية حاكم.

لرفع إصبع يمينه، أي يرفع درجته في حجة الدعاء ويدعو أي يسب دعاء أولاده ومن تبعه من بعده أي بعد موته، وقال: أي أشار سعيد بن المسيب "بيديه نحو السماء فرفعهما" ليس في إسح المصرية لفظ: "رفعهما"، قال الناجي: رواية يحيى بن يحيى ومحمد بن عيسى: "يرفعهما يدعو لأبويه"، وقال ابن القاسم: رفعهما إشارة بيده، وقال: هكذا يرفع إلى فوق، قلت: وتوصيح كلام الناجي أن قوله: "قال بيديه" إن آخره يحتمل وجهين، الأول: أن يكون بيانا لقوله: "يدعوا"، ويؤيده رواية محمد بن عيسى بنعق: "يرفعهما يدعو" يعني إذ رفع الولد يديه نحو السماء بدعاء، وصورة من المسيب بيديه فرفع لأجله درجات الوالد. والثاني: أن يكون بيانا لرفع الدرجات، فيكون إشارة إلى أنه يرفع إلى جهة لعبه في حجة هكذا، وأشار سعيد بيديه إلى السماء، قال ابن عبد البر: وهذا لا يدرك الرأي، وقد جاء بسند جيد، ثم أخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: "أد الدعاء له حالات".

يدعوا في حجة الدعاء، أي يدعو، وهذا هو الدعاء، وفي رواية: "سعد بن

- ٥٠٨ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أُتِرْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: **وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتُ بِهَا وَاتَّقِ بَيْنَ ذَلِكَ سِيلًا** فِي الدُّعَاءِ.
- قَالَ يَحْيَى: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ فِيهَا.
- ٥٠٩ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو، فَيَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدْتَ فِي النَّاسِ فِتْنَةً، فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ".

ولا تجهر أي جهراً مفرطاً، 'ولا تخافت بها' أي لا تخفص صوتك "واتق بين ذلك" أي الجهر والمخافة 'سيلة' يعني نزلت هذه الآية "في الدعاء"، وهو المراد بالصلاة، فأنعى توسط بين الجهر والإحفاء في طلب الدعاء، كذا في 'الموطأ' مرسلًا، وتابعه على إرساله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحيم عن هشام، ووصله البخاري من طريق رائدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: أُنزل ذلك في الدعاء قال الحافظ: وتابعه الثوري عن هشام، وأطلقت عائشة الدعاء، وهو أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وأخرج الضري والحاكم وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن هشام، فراد في الحديث في التشهد. وأخرج الشياح وغيرهما عن ابن عباس **رضي الله عنه** قال: 'نزلت ورسول الله ﷺ مخف بمكة، كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن، فإذا سمع المشركون سوا القرآن ومن أمرله ومن جاء به، فقال تعالى ليه: **وَلَا يَجْمَعُ صَوْتَهُمْ** أي بقراءتك' الحديث، ورجح الطبري وتبعه النووي وغيره حديث ابن عباس؛ لأنه أصح إسنادًا، وقال الحافظ: ويمكن الجمع بأنها نزلت في الدعاء داخل الصلاة، وقد روي عن ابن عباس أيضاً ما يوافق عائشة، وفيه أقوال أخر للمفسرين سطت في محله، وقيل: الآية في الدعاء مسبوحة بقوله تعالى: **مُذْمَرٌ لِّحَمْدِهِمْ** (أعراف ٥٥)، وفي "الاستدكار": قال مالك: أحسن ما سمعت فيه، أي لا تجهر بقراءتك في صلاة النهار، ولا تخافت بقراءتك في صلاة الليل والصبح.

لا بأس بالدعاء إلخ. وأخرج أبو داود: حدثنا النعماني، عن مالك: لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وآخره، وفي الفريضة وغيرها، وفي "المدونة": قال مالك: لا بأس أن يدعو الرجل جميع حوائجه في المكتوبة حوائج دياه وآخرته في القيام والجلوس والسجود، قال: كان يكرهه في الركوع. **فعل الخيرات** من المأمورات وغيرها، "وترك المنكرات" أي المهيئات، قال الناحي: يقتضي أن فعل الخيرات وترك المنكرات إنما هو بفعل الله تعالى وتوفيقه وعصمته، 'وحب المساكين' يحتمل إصافته إلى الفاعل أو المفعول، وهو أنسب بما فيه، قال الناحي: وهو وإن كان داحلاً في فعل الخيرات، إلا أنه محتص بفعل القلب، ومع ذلك يختص بالتواضع والبعد عن الكبر، "وإذا أردت" بتقديم الرأ على الدال في جميع السجح الموجودة عندنا من الإرادة، ووسطه الررقابي تنقله الدال على الرأ من الإدارة، =

- ٥١٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أُوزَارِهِمْ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُوزَارِهِمْ شَيْئًا.
- ٥١١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أُمَّةِ الْمُتَّقِينَ.

- أي إذا أوقعت قال: ويروى من الإرادة، قلت: وهو الصواب لإضاق السجع واتفاق الروايات الأخر على ذلك، "في الناس فئة" أي بلایا ومحنًا، وأصل الفتنة: الاختبار والامتحان، وتستعمل عرفاً لكشف ما يكره، قاله عياض، "فانقضني إليث غير مفتون" فيه إشارة إلى طيب العافية، واستدامة السلامة إلى حسن الحائقة، قال الباجي: قوله: "وإذا أردت فتنة إلخ" يقتضي أن النارئ تعالى يريد لوقوع ما يقع، وأما تكون بإرادته تعالى دون إرادة غيره، ولذا دعا ربه أن يقبضه غير مفتون إذا أراد الفتنة، ولو كان يقع بإرادة غيره لما كان في دعائه فائدة؛ لأنه إنما كان يسلم بذلك من بعض الفتن، وهي التي تكون بإرادته تعالى دون ما يكون من إرادة غيره.

يدعو إلى هدى إلخ ما يهتدى به من العمل الصالح، وهو بحسب التكثير شائع في حسن ما يقال: هدى، فأعظمه هدى من دعا إلى الله، وأدناه هدى من دعا إلى إمضة الأذى عن طريق المسمين، إلا كان له مثل أجر من اتبعه سواء ابتدعه أو سبق عليه "لا ينقص ذلك" إشارة إلى مصدر "كان"، قال القاري: والأظهر أنه راجع إلى الأجر، "من أجورهم" أي المتبعين شيئاً، دفع توبه: أن أحر الداعي يكون تنقيص أجر التابع، "وما من داع يدعو إلى ضلالة إلا كان عليه مثل أوزارهم" أي المتبعين لتولده عن فعله لا ينقص ذلك من أوزارهم "شيئاً"، فإن قيل: كيف التوبة مما تولد وليس فعله، والمرء إنما يتوب مما فعله اختياراً؟ أجيب نخصوها بالدم ودفعه عن الغير ما أمكن، وهو إقناعي، قاله الرزقاني، وفي "المرقاة": قال ابن حجر: لو تاب الداعي للإثم وبقي العمل به، فهل يقطع إثم دلالة بتوبته؛ لأن التوبة تحب ما قبلها، أو لا؛ لأن شرطها رد الطلابة والإقلاع، وما دام العمل بدلالته موجوداً فالعمل منسوب إليه، فكأنه لم يرد ولم يقلع، كل محتمل؟ قال القاري: والأصح الأول، وإلا فيرم أن نقول بعدم صحة توبته، وهذا لم يقل به أحد، ثم رد المطالب بإمكانه وإقلاع كل شيء غسسه حتماً، وأيضاً استمرار ثواب الاتباع مبني على استدامة رضا المتبوع به، فإذا تاب وبدم يقطع، كما أن الداعي إلى الهدى إن وقع في الردي - يعود بالله منه - انقطع ثواب المتابعة له، وأيضاً كان كثيراً من الكفار دعاة إلى الضلالة، وقيل منهم الإسلام؛ لما أن الإسلام يحب ما قبله، فالتوبة كذلك بل أقوى؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

قال إلخ أي دعا بقوله: "اللهم اجعني من أمة المتقين" قال أبو عمر: هو من قوله تعالى: "اجعني من أمة المتقين" (المعرق ٧٤) قال الباجي: وقد يدعو هذا المعين، أحدهما: أنه إذا كان ممن يدعو في الخير، فإن له مثل أجر العاملين به على حسب ما تقدم، وهذا أكثر من أحر كل عامل به. والثاني: أن الإمام أفضل الجماعة، فكأنه دعا أن يجعده من أفضل المتقين، قال مالك في "العتبة": وعد الله المتقين من الخير بما وعدهم، فكيف بأنتمهم

٥١٢ - **مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُومُ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَيَقُولُ: نَامَتِ الْعُيُونُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ، وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ.**
أي غابت

النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

٥١٣ - **مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيِّ.....**

من جوف الليل قال الباجي: يريد للتهجد، قنت: ويحتمل الأرق كما سيحيي، "فيقول: نامت العيون وغارت النجوم" أي غابت، وذلك دليل على حدوثها؛ ولذا قال إبراهيم **٥١٤** **حَبْرٌ رَمَسَ** (الأعمام ٧٦)، قاله الرزقاني، "وأنت الحي القيوم" يريد أنه تعالى مع كونه سبحانه حياً لا يخور عليه النوم، ولا يجور عليه الأهل، ولا التغيير، ولا العدم، تبارك ربنا وتعالى.

النهي عن الصلاة إباح قال ابن رشد في "النداية": الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، اختلف العلماء فيها في موضعين، أحدهما: في عددها، والثاني: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها، أما الأول: فاتفقوا على أن الثلاثة من الأوقات منهي عن الصلاة فيها، وهي وقت الطلوع والغروب ومن لدن نصبي الصبح حتى تطلع الشمس، واختلفوا في وقتين: وقت الزوال والصلاة بعد العصر، فذهب مالك وأصحابه إلى أن الأوقات المنهي عنها أربعة: الغروب، والطلوع، وبعد الصبح، وكذا في الأصل، والظاهر ترك بعده لفظ: "وبعد العصر" وأجاز الصلاة عند الزوال. وذهب الشافعي إلى أن الأوقات الخمسة كلها منهي عنها، إلا وقت الزوال يوم الجمعة، واستثنى قوم من ذلك الصلاة بعد العصر، وسب الخلاف في ذلك أحد شيئين: إما معارضة أثر لأثر، وإما معارضة الأثر للعمل عند من راعاه، أعني عمل أهل المدينة وهو مالك بن أنس، فحيث ورد النهي ولم يكن هناك معارض من قول ولا عمل اتفقوا عليه، وحيث ورد المعارض اختلفوا فيه.

أما اختلافهم في وقت الزوال فلمعارضة العمل فيه للأثر، وذلك أنه ثبت من حديث عقبة بن عامر الجهني قال: "ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يهاها أن نصلي فيها، وأن نقر فيها موتانا، حين تطلع الشمس بارعة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تصيب الشمس للغروب" أخرجه مسلم، وحديث أبي عبد الله الصنابجي الآتي في "الموطأ"، لكنه مقطوع، فمن الناس من ذهب إلى منع الصلاة فيها كلها، ومنهم من استثنى منها وقت الزوال إما بإطلاق وهو مالك، وإما في يوم الجمعة فقط وهو الشافعي، أما مالك؛ فلأن العمل عنده بالمدينة لما وجدته على الوقتين فقط، ولم يحده على الوقت الثالث أعني الزوال، أباح الصلاة فيه، واعتقد أن النهي مسووح بالعمل، وأما من لم ير للعمل تأثيراً ففقي على أصله في المنع، وقد تكلمنا على ذلك في أصول الفقه؛ وأما الشافعي؛ فلما صح عنه من حديث ثعلبة: أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب **٥١٥** يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر **٥١٦**

- ومعلوم أن خروجهم كان بعد الزوال مع ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: هي من صلاة صعب بها حتى يروى سبعين لا يوم جمعه، قوى هذا الأثر عنده العمل في أيام عمر رضي الله عنه، بذلك، وإن كان لأثر عنده ضعيفاً، وأما من رجح الأثر الثالث في ذلك، ففيه على نصه في الهي، وأما اختلافهم في الصلاة بعد صلاة العصر، فسيببه تعارض الآثار الثابتة في ذلك، وفيه حديثان متعارضتان، أحدهما: حديث أبي هريرة امتنع علي بن الحسين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن الصلاة بعد العصر "الحديث". والثاني حديث عائشة: لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتين في بيتي فط سراً ولا علانية: ركعتين قبل العصر وركعتين بعد العصر، فمن رجح حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال بالمتع، ومن رجح حديث عائشة أو رواه بأسحا - لأنه العمل الذي مات عليه رضي الله عنه قال بالخوار، وحديث أم سلمة رضي الله عنها يعارض حديث عائشة، وفيه: "أنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين بعد العصر، فسألته عن ذلك، فقال: يا أيها الناس من عند النبي صلى الله عليه وسلم من بعد الظهر، هي هاتان وأما اختلافهم في الصلاة التي لا تخور في هذه الأوقات، فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنها لا تخور فيها صلاة بإطلاق، لا فريضة مقتضية ولا سنة ولا نافلة، إلا عصر يومه إذا سببه، واتفق مالك والشافعي: أنه يقتضي الصلوات المفروضة في ذلك الأوقات، وذهب الشافعي إلى أن الصلوات التي لا تخور فيها هي الواجب فقط التي تفعل بلا سبب، وأن السن كصلاة الحارة تخور ووافقته مالك في ذلك بعد العصر وبعد الصبح، أعني في السن، وخالفه في التي تفعل بسبب مثل ركعتي المسجد، فالشافعي يجبرها بعد العصر والصبح، ولا يخير ذلك مالك، واختلف قول مالك في جواز السن عند الطلوع والغروب، وقال الثوري: الصلوات التي لا تخور فيها هي ما عدا الفرض، ولم يفرق بين سنة وفعل، فيتحصل في ذلك ثلاثة أقوال: قول: هي لصلاة بإطلاق، وقول: إنما ما عدا المفروض، سواء كانت سنة أو فعلاً، وقول: إنها العمل دون السن، وعلى الرواية التي منع مالك فيها صلاة الخائز عند الغروب قول رابع، وهو: أنها العمل فقط بعد الصبح والعصر، والعمل والسن معاً عند الطلوع والغروب، وسبب الخلاف: اختلافهم في الجمع بين العمومات الواردة في ذلك، وأي يخص بأي، وذلك أن عموم قوله رضي الله عنه إذا سبي أحدكم الصلاة فيصحبها به ذكره، يقتضي استعراق جميع الأوقات، وأحاديث الهي تقتضي عموم إحساس الصلوات، أعني المفروضات والسن والواحد، فتجوز أحاديث الحديث على العموم وقع بينهما تعارض، فمن ذهب إلى الاستثناء في الزمان مع الصلوات بإطلاق، ومن ذهب إلى استثناء الصلاة المفروضة - استخصوص عليها بالقضاء من عموم اسم الصلاة المنهي عنها - مع ما عدا المرائض في تلك الأوقات، وقد رجح مالك مذهبه من استثناء الصلوات المفروضة من عموم اسم الصلاة بما ورد من قوله رضي الله عنه من ذلك كعد من عقد من غير سبعين فقد أدرك عصر، وليس ههنا دليل قاطع على أن الصلوات المفروضة هي المستثناة من اسم الصلاة، كما أنه ليس ههنا دليل أصلاً، لا قاطع ولا غير قاطع على استثناء الزمان الخاص الوارد في أحاديث النهي من الزمان العام الوارد في أحاديث الأمر، هذا إجمال الكلام على مسالك الأئمة وسبب اختلافهم.

وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارِنَهَا، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا،
فَإِذَا دَنَتْ لِلْعُرُوبِ قَارِنَهَا، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي
تِلْكَ السَّاعَاتِ.

ومعها الخ الواو حالية "قرن الشيطان" قال المحدث: القرن: اروق من الحيوان، وموضعه من رأسها أو الجانب الأعلى من الرأس، جمعه قرون، والدوبة أو دودة المرأة، واحصاة من الشعر، وأعنى الحبل، جمعه قرا، ومن الجراد شعرتان في رأسه، وعطاء للهودج، وأول القلاة، ومن الشمس ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها، ومن القوم سيدهم، ومن الكلاء حيره أو آحره أو أنفه الذي لم يوطأ. قال القاري: أي جاني رأسه؛ لأنه ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها، ويدي رأسه إلى الشمس؛ ليكون شروفاً بين قريبه، فيكون قبلة لمن سجد للشمس، فهي عن الصلاة في ذلك الوقت؛ لئلا ينشبههم في العادة، وهذا هو الأقوى، وقيل: المراد بقربي الشيطان: أحرابه وأنعامه، وقيل: قوته وعلبته وانتشار الفساد، وفي "المجمع": وقيل بين قريبه أي أمته أي الأولين والآخرين، وكله تمثيل لمن يسجد له، وكان الشيطان سؤل له ذلك، فإذا سجد لها كان كأن الشيطان مقترباً بها، قال الناجي: وذهب الداودي إلى أن له قرناً على الحقيقة يصنع مع الشمس، وقد روي: أنه صنع من وبي مع ... من مست ويختل أن يريد نقوله: "معها قرن الشيطان" قرنه ما يستعين به على إيصال الناس، ولذلك يسجد لنشمس حينئذ الكفار.

قارها الح بالنون، فإذا زالت الشمس "فارقها" بالقاف، وهذا أيضاً علة النهي عن الصلاة عند الاستواء، وقد ورد في الروايات علة أخرى، وهي تسخير جهنم إذا ذك، وقد ورد النهي عن الصلاة إذا ذك في عدة أحاديث، منها لمسلم عن عقبة: "وحيث يقوم قائم الطهيرة حتى ترتفع"، وله عن عمرو بن عسة: "حتى يستقل الظل بالرمح، فإذا أقبل الفجر فصل"، ولأبي داود: "حتى يعدل الرمح ظله"، ولأبي ماجه والبيهقي عن أبي هريرة: "حتى تستوي الشمس على رأسك كالرمح، فإذا زالت فصل". ولهذا قال الجمهور والأئمة الثلاثة بكرة الصلاة عند الاستواء، وقال الإمام مالك بالخوار مع روايته هذا الحديث في "أموطاً"، قال ابن عبد البر: فلما أنه لم يصح عنده، أو رده بالعمل الذي ذكره بقوله: "ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يحتدون ويصوبون نصف النهار"، والثاني أولى أو متعين؛ فإن الحديث صحيح بلا شك، ورواه ثقات مشاهير، وعلى تقدير أنه مرسل، فقد اعتضد بأحاديث كثيرة، قاله الزرقاني. **فإذا دبت للغروب** بأن اصفرت وقرت من سقوط طرفها بالأرض، "قارها" بول تليها اهاء، "فإذا غربت فارقها" بالقاف قبل اهاء، "وهي رسول الله ﷺ" هي تحريم أو تزيه على اختلاف العلماء في ذلك، والخفية على هي التحريم، وكذا المالكية في الطرفين، خلاف الاستواء كما صرح به الزرقاني، "عن الصلاة" الفريضة أو النافعة على ما تقدم من اختلاف الأئمة في تلك الساعات كلها عند الخفية.

٥١٥ - **مَاتَ** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَقَامَ يُصَلِّيَ الْغُصْرَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ذَكَرْنَاهُ تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ، أَوْ ذِكْرَهَا، ^{ي الصلوة والأورد} فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ، ^{الآن ذكرها}

إذا بدا الخ لاهر أي ظهر "حاجب الشمس" أي طرفها الأعلى من قوسها، سمي بدت؛ لأنه أول ما يبدو منها يصير كحاجب الإنسان، وفار القاري: مستعار من حاجب الوجه، وقيل: إيماء التي تدور يد حاد طوبعها فأحروا الصلاة؛ ولقط 'المشكاة' عن المتفق عليه: "فدعو لصلاة"، فار القاري: أي مصبغاً، فرضاً أو فعلاً، 'حتى تهر' أي تصير بارزة ظاهرة، وإمراد ترتفع قدر رمح، كما قيد به في الروايات الأخرى، وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تغيب "أي تغرب بالكلية.

فقاه بصلي العصر وصييا معه، كما تقدم من حديث مسلم، ولعله : أنه ينتظر صلاة المسجد؛ لما في الروايات من قوله : ~~... من صلاة العصر ...~~ معهم مسجداً. "فما فرغ" أنس من صلاته ذكرناه تعجيل الصلاة أي تعجبه صلاة العصر، والظاهر من السياق أن أنس من مات صلي العصر في وقتها، والعلاء من عند انقضاء صلي الظهر في آخر وقتها؛ لما كان عليه أئمة بني أمية يؤخرون الصلاة، والدليل عليه ما سيأتي من استدلال أنس : ~~... إذا خاف من تأخير دخول~~ الصلاة في الاصفرار، وإطلاق العلاء عليه التعجيل باعتباره معناه، أو ذكرها ثبت من إرواي، "فقد" أنس: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ثبت أي صلاة العصر التي أحرقت إلى الاصفرار 'صلاة المنافقين' شبه بعضهم ذلك بفعل منافقين؛ لقوله تعالى في شأنهم: ~~... من صلاة العصر ...~~ في شأنهم: ~~... من صلاة العصر ...~~ وفي 'الجمع' شبه بالماضي؛ لأنه لا يعتقد حقيقتها، بل يصح دفع السيف، فلا يزال بالتأخير.

تلك صلاة المنافقين. كبره ثلاثاً؛ فريد لاهتمام بدئك وشدة الرجوع والتفكير عن إخراجها عن وقتها، فخلص أحدهم. راد في رواية مسلم: "يرقب الشمس"، حتى إذا اصفرت الشمس، وكنت بين قرني الشيطان، أي حاسي رأسه، وذلك أوان العروب، أو على قرن الشيطان لفظه "أو" شت من الراوي، وانقر بالإفراد في جميع السبع سنن بأيديهم، قال الرزقاني: بالإفراد على إرادة الخمس، وفي نسخة: 'قرني الشيطان'، 'قام' إلى الصلاة، فقرأ =

تلك صلاة المنافقين، يجلس أحدهم حتى إذا اصفرَّت الشمس، وكانت بين قرني الشيطان أو على قرن الشيطان، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً".

٥١٦ - مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر ^{كثير عاتر} أن رسول الله ﷺ قال: "لا يتحرى أحدكم فيصلِّي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها".

٥١٧ - مالك عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر.....

= وهو وضع العراب مقاره فيما يريد أكله "أربعاً" أي أسرع الحركة فيها سريعاً كقر الطائر، الظاهر كناية عن السرعة في أداء الأركان، وفي "اتجمع": هو ترك الظمائية في السجود، والمتابعة بين السجدين من غير فعود بينهما، شبه بقر العراب على الجيف، وقال القاري: عبارة عن السرعة في الصلاة، وقيل: عن سرعة القراءة، ويؤيده قوله: 'لا يذكر الله' عروجل 'فيها إلا قليلاً' قلت: بل الأوجه الأول؛ يشمل الأذكار كلها.

لا يتحرى إلخ: إثبات الباء في السجح الهدية، وبدونها في مصرية، قال الرزفالي: هكذا بلا باء عند أكثر رواة 'الموطأ' عن أن 'لا' ناهية، وفي رواية التيسري واليسابوري: ناهية على أن 'لا' نافية، قلت: وبالباء صطه السيوطي في "التوير"، وكذا في رواية المحاري، قال الحافظ: كذا وقع بنقط الخبر، قال اسهيلي: يخور الخبر عن مستقر أمر الشرع أي لا يكون إلا هذا، وقال العراقي: يختم أن يكون هياً، وإثبات الألف إشباع، وقال القاري: ففي معناه هي، "أحدكم فيصلِّي" بالنصب في جواب النهي والنهي، والفراد هي التحري والصلاة معاً عند الجمهور، وحمله بعضهم على هي التحري فقط كما سيأتي، قال ابن حروف: يخور الحرم على العطف أي لا يتحر ولا يصل، والرفع على القطع أي لا يتحر، فهو يصلِّي 'عند طلوع الشمس ولا عند غروبها' قال الساجي: يختم أن يريد به المنع من النافلة في هذين الوقتين، أو المنع من تأخير الموضع إليه، قال الحافظ: احتلف في المراد بأحد، فقيل: لا تكره الصلاة بعدهما إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها؛ لأن التحري القصد، وإلى هذا جح بعض أهل الظاهر، وقواه ابن المدر، وذهب الأكثر إلى أنه هي مستقل، وكرد الصلاة في الوقتين، قصد لها أم لم يقصد، وفي "مسند" عن عائشة رضي الله عنها "وهم عمر رضي الله عنه، إنما هي رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها"، وما ورد: 'من صلاته ﷺ بعد العصر' مخصوص به عند الجمهور. هي عن الصلاة إلخ: أي الساعة هي تنزيه أو تحريم، "بعد" صلاة "العصر حتى تعرب الشمس، وعن الصلاة بعد" صلاة "انصحب حتى تطلع الشمس" مرتفعة؛ لما ورد في الروايات من التقييد برمح، وحضه الإمام الشافعي بغير مكة أيضاً، والجمهور على حلافه، قال العيني: قوله: 'إلا مكة' عريب لم يرو في المشاهير، أو كان قبل النهي، وقال ابن العربي: لم يصحح الحديث.

حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

٥١٨ - **مسألة** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: لَا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَطْلُعُ قَرْنَاهُ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيَغْرُبَانِ مَعَ غُرُوبِهَا، وَكَانَ يَضْرِبُ النَّاسَ عَلَى تِلْكَ الصَّلَاةِ.

٥١٩ - **مسألة** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَضْرِبُ الْمُتَكَدِّرَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

لأجل أنه معها

لا تحروا **الح** حذف إحدى متانين خفيفاً، أي لا تحروا ولا تقصدوا، 'صلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها؛ فإن الشيطان يطلع قرناه أي حاساً رأسه مع طلوع الشمس ويعربان' بضم الراء 'مع غروبها' بمعنى أنه يتصّب محادياً لطلوعها ومعرها، وكان عمر **ب** 'يضرب الناس على تلك الصلاة' التي تصلي بعد العصر، وأخرج مسلم عن المختار بن فلفل، قال: سألت نساء **ب** عن النضوح بعد العصر، فقال: كان عمر **ب** يضرب الأيدي على صلاة بعد العصر.

بضرب المتكدر **الح** هكذا أخرج ابن أبي شيبة برواية وكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهري، قال الررقاني: ابن محمد بن سكران القرشي التيمي المدني، مات سنة ثمانين، فمت: هذا وهم من الشارح؛ لأن المتكدر بن محمد هذا من الطبقة الثامنة من طبقات كما في 'التقريب'، وليس لأحد منها لقاء أحد من الصحابة فضلاً عن عمر **ب**. على أن وفات المتكدر بن محمد هذا في سنة مائة وثمانين، وسقط في 'شرح الررقاني' لفظة 'مائة'، فيرداد العدد في أن يضربه عمر **ب** على الصلاة، وأظهر عددي: أن المتكدر هذا هو ابن عبد الله بن الهدير بن عبد العري بن عامر بن أخارث ولد محمد بن سكران العقبة المشهور، فإن المتكدر هذا من تابعي أهل المدينة، عده ابن سعد في الطبقة الأولى، منهم روى حجاج بن محمد عن أبي معشر، قال: دخل المتكدر على عائشة، فقالت: بك ولد؟ قال: لا، فقالت: لو كان عددي عشرة آلاف درهم، بى حر ما حكى ابن سعد، فهذا يدل على مربة عائشة **ب**. فالظاهر أنه هو ذلك، 'في' أي بسبب الصلاة بعد العصر، وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي العالية، قال: 'لا تصلح الصلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وكان عمر **ب** يضرب على ذلك'، وعن عبد الله بن عمر **ب** "أن عمر **ب** كره الصلاة بعد العصر، وأنا أكره ما كره عمر **ب**"، وعن عبد الله بن شقيق قال: "رأيت عمر **ب** يضرب رجلاً يصلي بعد العصر، فضربه حتى سقط رداؤه"، وعن رافع بن حديد قال: رأيت عمر بن الخطاب **ب** يوماً، وبما أصلي بعد العصر فانتظر لي حتى صليت، فقال: ما هذه الصلاة؟ فقلت: سقتني شيء من الصلاة، فقال عمر **ب** لو علمت أنك تصلي بعد العصر نعمت، وفعت، وغير ذلك من الآثار عن عمر **ب** وغيره.

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غُسلُ الميتِ

٥٢٠ - مَاتَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَسَلَ فِي قَمِيصٍ.

كتاب الحناير وقع في بعض النسخ الهندية بعده التسمية، وأكثر النسخ الهندية والمصرية كلها حالية عنها، وهو الوجه، قال اللووي: الحنارة بكسر الحيم وفتحها، والكسر أفصح، ويقال: بالفتح للميت، والكسر للعش عليه ميت، ويقال عكسه، والجمع حناير بالفتح لا غير، وقال الحافظ: الحناير بالفتح لا غير، جمع حنارة بالفتح والكسر لعتاد، قال ابن قتيبة وجماعة: الكسر أفصح، وقالوا: لا يقال: عش إلا إذا كان عليه الميت، وقال العيني: العامة تقول: الحنارة بالفتح والمعنى للميت على السرير، فإذا لم يكن عليه الميت، فهو سرير وعش.

عسل الميب قال العيني: قال أصحابنا: هو واجب على الأحياء بالنسبة والإجماع، أما النسبة، فقولته **عسل** على منعه من حقوقه، ذكر منها: ما لا يملكه غيره، وأجمعت الأمة على هذا، وفي "شرح الوجيز": العسل والتكفير والصلاة فرض الكفاية بالإجماع، وكذا نقل النووي الإجماع على أن العسل فرض كفاية، وأصله ما روى عبد الله بن أحمد في "المسند": **عن أبي حمزة** عن **أبي بصير** عن **أبي جهم** عن **أبي سعيد** عن **أبي هريرة** عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "العسل فرض كفاية"، ورواه البيهقي بمعناه، قال الشوكاني: أخرجه الحاكم وصححه.

عسل الح بناء المجهول "في قميص" قال الناجي: اندي ذهب إليه مالك وأبو حبيقة وجمهور الفقهاء إلى أن آيت يجرّد عن قميصه لتعسل، ولا يعسل على قميصه، وقال الشافعي: لا يجرّد الميت، ويعسل على قميصه، قال الحبي: ويجرد عن ثيابه عنديا، وهو قول مالك وظاهر الرواية عن أحمد، وعبد الشافعي: المستحب العسل في القميص؛ الحديث الباب، قلنا: ذلك مخصوص به **هـ** ما روى أبو داود: "وأهم قالوا: أخرجه كما جرد موتانا أم نسله في ثيابه؟ فسمعوا من ناحية البيت: اغسلوا رسول الله **ص** وعليه ثيابه" قال ابن عبد البر: روي ذلك عن عائشة **ر** من وجه صحيح، فدل هذا أن عادتهم كان التجريد في رمة **هـ** قت: ويشكل على المصنف ذكره هذا الحديث في الباب مع كونه غير معمول به، إلا أن يقال: إن العرض بيان عسله **هـ** ولو كان مخصوصاً به، قال الناجي: ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أشبه ما نقل في الباب، ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا الباب شيئاً.

٥٢١ - **مالك** عن **أيوب بن أبي تميم** السخيتاني، عن **محمد بن سيرين**، عن **أم عطية** الأنصارية أنها قالت: **دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت أبنته، فقال: اغسلنها ثلاثاً**

دخل عليا أي على معاشر النساء **رسول الله ﷺ** حين توفيت **سواء المحلول**، وفي رواية **لسحاري**: **"دخل عينا، وحن بعسل"**، وجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع أسبوه في العسل، وعبد السنائي: **"أن يحيلهن إليها كان بأمره"**، وقصه من رويته حفصة عن أم عطية: **"ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ، فأرسل إليها إلح"**، **"استه"** قال الخافض: **لم تقع في شيء من روایات السحاري مسماة، واشتهر أنه ربيب روح أبي العاص بن الربيع** **وأمة أمامة، وهي أكبر سانه**، وكانت وفاتها في ما حكاه الصري في **أول سنة ثمان**، وقد وردت مسماة في **هد عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت: "ما ماتت ربيب بنت رسول الله ﷺ"** ولم أرها في غير رواية **عاصم**، وقد خولف في ذلك.

اعسلها أمر **لأم عطية** ومن معها، قال ابن تيمية: **استدل به على وجوب غسل الميت**، قال ابن دقيق العيد: **لكن قوله "ثلاثاً" ليس بوجوب على المشهور من مذهب العلماء، فيتوقف الاستدلال به على تخيير إرادة المعينين المختلفين بنفس واحد، "ثلاثاً" قال الشوكاني: ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والبرقي إلى إيجاب الثلاث، وروي ذلك عن حسن، وهو يرد ما حكى في "البحر" من إجماع على أن الواجب مرة فقط، قلت: وتوضح المسألة للأنفة في ذلك ما في "بيل المأرب" غسل ميت مرة واحدة أو تيممه عذر، كما حرق فرض كفاية إجماعاً، وحكمه فيما يجب وليس كغسل الخاية، ويكره الاقتصار على مرة واحدة إن لم يخرج منه شيء، فإن حرج وجب إعادة الغسل إلى سبع مرات، فإن حرج منه شيء بعد سبع حشني محل إخراج، ولا يجب الغسل بعد السبع، وفي "الدر المختار"، بعسه ثلاثاً؛ ليحصل المسون، وإن راد أو نقص حارة؛ إذ الواجب مرة، ولا يعاد غسله بإخراج منه، لأن غسله ما وجب لرفع الحدث، لبقائه بالموت بل لتجسسه بالموت، كسائر الحيوانات الدموية، إلا أن المسنم يظهر بالغسل كرامة له، وقد حصل، قال ابن عابدين: قوله: **"وإن راد" أي عند الحاجة، لكن ينبغي أن يكون وترأ، وكره بلا حاجة؛ لأنه إسراف.****

قال ابن رشد في **"الندبة"**: **حسنه في توفيت في العسل، فمنهم من أوجه، ومنهم من استحسسه واستحبه، والذين أوجحوا التوقيت منهم من أوجب الوتر أي وتر كان، وإنه قال ابن سيرين، ومنهم من أوجب الثلاثة فقط أو حيفة، ومنهم من حد أقل الوتر في ذلك، فقال: لا ينقص عن الثلاثة وما يجد الأكثر، وهو الشافعي، ومنهم من حد الأكثر في ذلك، فقال: لا يتجاوز السبعة، وهو أحمد بن حنبل، ومنهم من استحسب الوتر ولم يحد فيه حداً، مالك بن أنس وأصحابه قال العيني بعد ذكر رواية أبي داود، وهذه المذكورة يستفاد من هذا استحباب الإتيار بالزيادة على السبعة؛ لأن ذلك منع في التطييف، ثم وسدر متعلق بـ **"اعسلها"**، والسدر: شجر البقي، والسق ثمرة، والمراد هناك ورق السدر، واحكمه فيه: أنه يطرد الهواء ويشد العصب، ويجمع الميت من البلاء، وينجم الإخراج، ويقنع الأوساخ، ويبقي البشرة ويبعمها، ويشد الشعر، قاله ابن عابدين.**

أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا
أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنَنِي"، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ، فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ،
فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، تَغْنِي بِحِقْوِهِ إِزَارَهُ.

٥٢٢ - **ما** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ امْرَأَةَ أَبِي بَكْرٍ
الصَّدِيقِ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ حِينَ تَوُفِّيهِ،

في الآخرة الخ في العسلة الآخرة بكسر الخاء "كافور" طيب معروف يكون من شجر نخال اهد والصيص، "أو
شيئاً من كافور" ثبت من الراوي، والحكمة في الكافور مع كونه بطيب رائحة الموضع؛ لأجل من يحضر من
الملائكة وغيرهم: أن فيه تخفيفاً وتبريداً وقوة يعود، وحاصية في تصليب بدن الميت وصدد أهواء عنه، وردع ما
يتخلل من الفضلات، ومنع إسراع الفساد إليه.

فادسي عند المهمة وكسر الذال المعجمة وفتح الون الأولى مشددة، وكسر الثانية من الإيدال، وهو الإعلام،
فالون الأولى أصلية ساكنة، والثانية صمير الفاعل مفتوحة، والثالثة بوقاية أي أعنسي، "قالت" أم عطية **خ**
"فلما فرغنا آدناه" بالمد أي أعنمناه بالمراغ، "فأعطانا" رسول الله **خ** "حقوه" بفتح اخاء المهملة وجور كسرهما
بعدها قاف ساكنة، أي إزاره، والأصل فيه معقد الإزار، وجمعه: أحق وأحقاء، ويسمى به الإزار؛ للمجاورة،
كذا في 'المجمع'. "فقال: أشعرها" همزة الفضع "إياه" أي جعله شعارها، والشعار: الثوب الذي يلي الخسد،
يعني اجعله تحت الأكفان بحيث يلاقي بشرتها، رجاء الخير والبركة شعارها، والحكمة في تأخيرها ليكون قريب
العهد من جسد الكرم فلا فاصل بين انتقاله من جسده إلى جسدها، "تغني" أم عطية 'حقوه' في قولها: 'فأعطانا
حقوه': 'إزاره' وهو في الأصل معقد الإزار، وأطلق على الإزار؛ لمجاورته محاراً كما تقدم، وفي الحديث حوار
تكفي المرأة في ثوب الرجل، وحكى ابن بطال الإجماع عليه، قاله الشوكاني، وقال ابن سيرين: لا خلاف بين
العلماء أنه يجوز تكفين المرأة في ثوب الرجل وعكسه، كذا في "العي".

غسلت الخ روحها، وذكر أهل الرجال أنه **خ** أوصى أن تغسله روحته أسماء 'أبا بكر الصديق' الأكبر عند الله
ابن عثمان أبي قحافة بن عامر، "حين توفي" ساء مجهول، لية الثناء لثمان بقر من جمادى الآخرة، كما عليه أكثر
أهل الرجال، وفي الحديث تغسيل المرأة روحها ولا خلاف في جوازه، وما حكى الشوكاني فيه خلاف الإمام
أحمد بإبائه كتب فروعه، وأما عكسه أي تغسيل الروح المرأة، فقال الأئمة الثلاثة بجوازه، وقال الأئمة الثلاثة
الحنفية والثوري: لا يغسلها، واستدل الأولون بغسل علي فاطمة، وحديث عائشة **خ** قال لها رسول الله **خ**
لا غسل - **م** من في، فغسلت - **ك** في الحديث عند أحمد وابن ماجه، قال السيموي في 'أثار السس': =

ثُمَّ خَرَجَتْ، فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، وَإِنْ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ؟ فَقَالُوا: لَا.

- قوله: "عسنتك" غير محفوف، ثم سطر الكلام عليه، وقال الحافظ في "التلخيص": إنه للتمييز، ومستند الآخرين ما في "البدائع"، ولما: ما روي عن عيسى أن رسول الله ﷺ مثل عن امرأة ثبوت بين رجال، فقال: سمعتموه؟ ثم قال: لا، ولم يفصل بين أن يكون فيهم روحها أو لا، ولأن النكاح انقطع بموتها، فلا يبقى حل لمس والظر؛ ولذا حار بزوج أن يتزوج بأختها وأربع سواها، ويدان لنكاح صارت أجنبية ففصل حل لمس والظر، بخلاف ما إذا مات الزوج؛ لأن هناك ملك النكاح قائم، وحديث عائشة: "محمود على الغسل تسييأ، فمعنى قوله: "عسنتك" قمت بأَسَابِ عَسْنَتِكَ، كما يقال: سبي الأمير دراً بوفيقاً بين الدلائل، عني أنه يحتمل أنه كان محصوراً بأنه لا يقطع نكاحه بعد الموت؛ لقوله: "مستدع" - روى عنه - وأما حديث عيسى: فقد روي: أن فاطمة عسنتها أم أيمن - وهو ثبت أن علياً غسلها، فقد أنكر عليه ابن مسعود حتى قال: أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: "من غسل ميتاً، فله الجنة"، ودعواه المحصورة بديل عني أنه كان معروفاً بينهم أن الروح لا يغسل روحته، قمت: وأخرج البيهقي عدة طرق: "أن أسماء بنت عميس وعياً غسلها"، فالظاهر أن عياً كان معياً لأسماء وأم أيمن في الغسل؛ لأنه بشكل أن يعالج الغسل معهما، على أن البيهقي أخرج عدة طرق: "مستدع" - روى عنه - وهذا تأييد لما في "البدائع" عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ثُمَّ خَرَجَتْ الْحُجَّةُ أَسْمَاءُ بَعْدَ انقِرَافِ مِنَ الْعَسْلِ 'فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ فِيهِ الْإِحَارُ بِإِعَادَةِ عَدِ الْبَرْدِ، وَإِنْ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبَرْدِ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ؟ فَقَالُوا: لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَانِحًا مِنْ أَنَّ الْعَسْلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى مَنْ عَسَلَ مَيْتًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ وَجُوبُهُ أَسْقَطَتْهُ عَنْهَا شِدَّةُ الْبَرْدِ؛ لِأَنَّ الصَّحَّةَ مُخْتَلِفَةً فِي وَجُوبِ الْعَسْلِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ عَسْلَ الْمَيْتِ لَا يُوَجِبُ الْعَسْلَ، وَمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ عَسَلَ مَيْتًا، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ"، وَنُؤِثَ بِحَمْلِ عَنِ الْإِسْتِحْبَابِ، قَالَهُ سَاحِي، وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي 'مَوْضِعِهِ' بَعْدَ حَدِيثِ أَسْمَاءَ: هَذَا بِأَحَدٍ لَا بَأْسَ أَنْ تَغْسَلَ الْمَرْءَ رُوحَهَا إِذَا تَوَيَّ، وَلَا عَسَلَ عَلَى مَنْ عَسَلَ الْمَيْتَ وَلَا وَضُوءَ، إِلَّا أَنْ يَصِيبَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ فَيَعْسَلُ، قَالِ الْعَبْدِيُّ: قَدْ اختلف أهل العلم في الذي يعمل الميت، فقال بعض أهل العلم من الصحابة وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال أحمد: أرجو أن لا يجب عليه الغسل، فأما الوضوء فأقول ما فيه، وقال إسحاق: لا بد من الوضوء، وقال مالك في 'العتية': أدركت الناس على أن غاسل الميت يغتسل، وقال ابن حبيب: لا غسل عليه ولا وضوء.

مَالِكُ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَلَيْسَ مَعَهَا نِسَاءٌ يُغَسِّلُهَا، وَلَا مِنْ ذَوِي الْمَحْرَمِ أَحَدٌ يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا، وَلَا زَوْجٌ يَلِي ذَلِكَ مِنْهَا، يُمَمَّتْ، فَمُسِحَ بِوَجْهِهَا وَكَفِّيْهَا مِنَ الصَّعِيدِ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ إِلَّا نِسَاءٌ، يَمَمْنَهُ أَيْضًا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِيُغْسَلَ الْمَيِّتُ عِنْدَنَا حَدٌّ مَوْصُوفٌ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ صِفَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَلَكِنْ يُغَسَّلُ، فَيُطَهَّرُ.

مَا جَاءَ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ

٥٢٣ - مَاتَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيضٍ سُحُولِيَّةٍ،

دَوَى الْمَحْرَمِ الخ وفي نسخة: المحارم بالجمع أي كآح وعم، "أحد بني ذلك" أي الغسل "مها" أي المرأة، "ولا زوج يلي ذلك منها، يممت" ساء المجهول، والتميم يكون عند الإمام مالك للوجه والكف فقط كما قال "فمسح بوجهها وكفيها من الصعيد" أي الطاهر. **وَإِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ** الخ أي مات "وليس معه أحد إلا نساء" أي أجنب "يممه" أيضاً" إلى مرفقيه، فإن كن محارماً يغسله من فوق الثوب كما في "المدونة" وغيرها، قاله الرزقاني، وأخرج البيهقي عن مكحول مرفوعاً ومرسلاً: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ مَعَهُمْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا، وَالرَّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ لَيْسَ مَعَهُ رَجُلٌ غَيْرُهُ، فَأَمَّا يَتِيمَانِ وَيَدْفَنَانِ، وَهُمَا بِمِرْلَةٍ مِنْ لَمْ يَحْدِ الْمَاءُ، وَرَوَى عَنْ سَالِ بْنِ غَرْفَةَ بَعَاهُ.

حَدُّ الخ أي غاية، وفي المصرية: شيء "موصوف" أي صفة واحدة لا يجوز أن يتعدى عنها، "وليس لذلك صفة معومة" بطريق الوجوب، "ولكن يغسل فيطهر" نعم! للغسل مستحبات عند الأئمة الأربعة، محلها كتب الفروع. **كَفَّنَ** الخ ساء المجهول، "في ثلاثة أثواب" سيأتي بيانها، زاد ابن المبارك عن هشام: بياضة - بجمعة الباء - نسبة إلى اليمن، 'بيض' جمع أبيض، فيستحب بياض الكفن؛ لأنه تعالى لم يكن يختار لبيه إلا الأفضل، وروى أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعاً: **سَبْعَةٌ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِأَبْيَضٍ كَالْبَرْقِ** صححه الترمذي والحاكم، وله شاهد من حديث سمرة غزوته بإسناد صحيح، واستحب الحنفية أن يكون إحداها ثوب حريرة؛ لما في "أبي داود" عن جابر: "أنه - كفن في ثوبين وبرد حريرة" بإسناده حسن، لكن روى مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة: "أنهم بزعوها عنه"، قال الترمذي: وتكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه، وقال ابن عبد البر: هذا أثبت حديث في كفنه. قاله الرزقاني، قلت: ما حكى عن الحنفية ليس بسديد، فالمذكور -

لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

٥٢٤ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ.

- في كتب الحنفية كما في "الدر المختار": لا بأس في الكفن ببرد وكتان؛ لحواره بكل ما يجوز لسه حال الحياة وأحبه البياض، قال ابن عابدين: قوله: "لا بأس" أشد من أن حلافه "و" وهو البياض، وفي "الدائع": أما صفة الكفن، فالأفضل أن يكون التكفين بالثياب البيض؛ لرواية جابر مرفوعة: **كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَةٍ**، واستحباب التكفين في البياض، وهو المجمع عليه، "سحوليّة" بضم السين والحاء المهمتين ولام، ويروى بفتح أوله، بسعة إلى سحول قرية باليمن، وقال الأزهري: بالفتح امدنية، وبالضم الثياب، وقيل: النسبة إلى القرية بالضم، وبالفتح بسعة إلى القصار؛ لأنه يسجل الثوب أي يقيها، قاله الحافظ، وقال النووي: بضم السين وفتحها، وهو أشهر ورواية الأكثرين.

لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ الخ اختلف في معناه على قولين، أحدهما: لم يكن مع الثلاثة شيء آخر لا قميص ولا عمامة ولا غيرها، بل كفن في ثلاثة أثواب فقط، هكذا فسر الشافعي، قاله النووي. وثانيهما: لم يكن القميص والعمامة معدودين من حملة الثلاثة، بل كانا رائدين عنيها، فيكون ذلك خمسة، وهكذا فسر مالك، قاله القسطلاني، ويؤيد الأول لفظ ابن سعد في طبقاته بسنده عن عائشة: "لَيْسَ فِي كَفْنِهِ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ"، قلت: وبالأول قالت الحنفية إلا أنهم استحبوا القميص؛ لكثرة الروايات الواردة في ذلك، قال في "الدر المختار": ويس في الكفن له: إزار وقميص ولفافة، وتكره العمامة للميت في الأصح، واستحبها بعض التأخرين، قال في "الدائع": وأكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب: إزار ورداء، وقميص؛ ما روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: "كفوني في قميصي؛ فإن رسول الله ﷺ كف في قميصه الذي توفي فيه"، وهكذا روي عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ كف في ثلاثة أثواب، أحدها: قميصه الذي توفي فيه"، والأحد برواية ابن عباس "و" من الأحاد حديث عائشة؛ لأن ابن عباس حصر تكففيه ودفنه، وعائشة ما حصرت ذلك، على أن معنى قولها: "لَيْسَ فِيهَا" أي لم يتحد قميصاً جديداً، قال الحافظ: وقيل: معناه ليس فيها القميص الذي غسل فيه، أو ليس فيها قميص مكفوف الأضراف، قلت: وهذا الجمع الأخير أولى عندي، ثم رأيت "الكثيري" جمع بذلك بين مختلف الحديث، فقال: على أنه يمكن أن يراد من قول عائشة: "لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ" القميص المعتاد والكميص والدحاريص، فإن قميص الكفن ليس له دحاريص ولا كمان، حتى لو كف في قميصه قطع حييه ولته وكماء كذا في "جوامع الفقه"، وحاصله أن الثوب الواحد من هذه الثلاثة كان على هيئة القميص، وهذا يحمل الروايات المشتقة، ولكنه لم يكن قميصاً يعني محيطاً مع الكمين، وهذا يحمل رواية عائشة، وذلك لأن الروايات في ذكر القميص كثيرة في الباب.

٥٢٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ لِعَائِشَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ: فِي كَمْ كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سُحُولِيَّةٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خُذُوا هَذَا الثَّوْبَ لِثَوْبٍ عَلَيْهِ قَدْ أَصَابَهُ مِشْقٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ فَاغْسِلُوهُ، ثُمَّ كَفِّنُونِي فِيهِ مَعَ ثَوْبَيْنِ آخَرَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَمَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الْحَيُّ أَحْجُجُ إِلَى الْحَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا هَذَا لِلْمُهَلَّةِ.

الكفن الصدق

وهو مريض مرض الموت، اختلف أهل العلم في السبب الذي مات فيه أبو بكر، فذكر الواقدي أنه اغتسل في يوم بارد وفحم، ومرض خمسة عشر يوماً لا يخرج إلى الصلاة، وكان يأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصلي بالناس، كذا في "الرياض"، وعن ابن عمر كان سبب موته رضي الله عنه وفاته رضي الله عنه كمد فما زال جسمه يذوب حتى مات، والكمد: الحر المحكوم، "في كم" معمول مقدم لقوله: "كفن" بباء المجهول "رسول الله ﷺ" سألها وإن تولى تكفيله علي والعباس وانه الفصل؛ لأنها كانت في البيت شاهدت ذلك، واختلف في وجه السؤال، فقيل: ذكره بالاستفهام توطئة لها للصبر على فقده، واستنطاقاً لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره، وقيل: يحتمل أنه نسي ذلك لشدة المرض، وقيل: يحتمل أنه لم يحصره ذلك؛ لاشتغاله بأمر البيعة، هكذا قالوا، والأوجه عندي: أنه توطئه لما سيوصيه من أمر تكفينه، وإشارة إلى أن الأهم في ذلك اتباع معناه رضي الله عنه فكما يشكل عليها أمر من باب التكفين والتدفين تنظر إلى فعله رضي الله عنه فتأمل، فقالت: في ثلاثة أثواب بيض سحولية.

خذوا هذا الثوب وأشار إلى ثوب كان عليه، راد البخاري: "كان يمرض فيه"، "قد أصابه" أي الثوب، وفي بعض النسخ اشدية: "قد أصاب به مشق" - بكسر الميم وسكون الشين - المغرة عند أهل المدينة، بفتح الميم والعين، ويسكون العين لعتان، كذا في "الزرقاوي"، وصبطه في "المجمع" و"التوير" وغيرهما بالأول فقط، وقال المحمّد: بالكسر والفتح: المغرة، ولفظ اس أبي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: "كفن أبو بكر في ثوبين سحولين ورداء له ممشق، أمر به أن يعسل، أو زعفران"، ولفظ البخاري: "فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه، به ردع من زعفران"، "فاغسلوه" لترول الحمرة أو أثر الزعفران، قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك لشيء علمه فيه، وإلا فإن الثوب ليس لا يقتضي لسه وجوب عسه، قاله سحنون، ويحتمل أن يكون أمر بالعسل للحمرة التي كانت فيه؛ لما أثير "أل النبي ﷺ" كفن في ثلاثة أثواب بيض إلخ، "ثم كفوني فيه" أي في هذا الثوب "مع" إضافة "ثوبين آخرين" لتصير ثلاثة، كما كانت للنبي ﷺ ثلاثة ثياب، ثم هكذا في رواية البخاري، يعني أن الضمير إلى ثوب واحد، والأمر بإضافة الاثنين. **وما هذا إلخ** تريد أن ذلك الثوب لم يصلح لكفنه، ولفظ البخاري: "قلت: إن هذا خلق"، فقال أبو بكر رضي الله عنه "الحَيُّ أَحْجُجُ" وأكثر احتياجاً "إلى الحديد من الميت" لما يزمه في طول عمره -

٥٢٥ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: الْمَيِّتُ يُقَمَّصُ وَيُؤَزَّرُ، وَيُلْفُ بِالثَّوْبِ الثَّالِثِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ كُفِّنَ فِيهِ.

المشي أمام الجنائز

٥٢٦ - **مسند** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ ...

= من الناس والريّة وستر العورة، وأما الميت فإن تعبه سريع، روى أبو داود عن علي مرفوعاً: "لا يمشي الميت في قبره ولا يشكّل عليه الأمر نَحْمِشَ الكفن؛ لما سيأتي، "وبما هذا المهمة" رواه يحيى بكسر الميم، وروي بصمها، وروي فتحها، قاله عياض، قال الناجي: هكذا رواه يحيى للمهمة بكسر الميم، ويروى: للمهل، وقال ابن الأسي: لا يقال: المهلة بالكسر، ورواه بن عبيد. ويذكر هو للمهل والتراب، والمهل. الصديد، قال الحافظ: قال عياض: روي بضم الميم وفتحها وكسرها، وبه جزم الحبل، وقال ابن حبيب: هو بالكسر: الصديد، والفتح: التمهّل، وبالضم: عكر الريت، والمراد ههنا الصديد، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: "بما هو" أي الحديد، وأن يكون المراد بالمهمة على هذا التمهّل أي الحديد من يريد النقاء، والأول أصح؛ لقول قاسم بن محمد بن أبي بكر: "كفن أبو بكر في ريطة بيضاء، وريطة ممصرة، وقال: بما هو لما يخرج من أمه وفيه"، وفي الحديث: استحباب التكفين في الثياب البيض، وتثيت الكفن، وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تركاً بذلك، وحوار التكفين في الثياب المعسولة، وإثارة الخي بالحديد، وفصل الصديق الأكبر، وصحة فراسته، وشأنه عند وفاته.

المسند **يقصص** الخ أي ينس القميص أولاً، "ويؤزر" أي يجعل له الإزار بعد ذلك، وليس في بعض النسخ المصرية لفظ: "يؤزر"، بل فيها: "يقمص الميت ويلف"، فتأمل. "ويلف" بعد ذلك 'الثوب الثالث' ولفظ رواية ابن أبي شيبة بسند عن عبد الله بن عمرو قال: 'يكنس الميت في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولعافه'، "فإن لم يكن" له 'إلا ثوب واحد، كفن فيه' قال محمد بعد الأثر المذكور: وهذا بأحد، لإزار يجعل لعافه مثل الثوب الآخر أحب إليّ من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن يقصص الميت في كفه من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة .

قلت: وكفاية الثوب الواحد عند الضرورة يجمع عليه عند الأربعة.

المشي أمام الخار أي بيان استحباب المشي أمام الخار، وبه قال الأئمة الثلاثة، وقال أبو حنيفة والأوراعي: المشي حنيفها أفضل، وحكاها الترمذي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم، وقال به الثوري وإسحاق، قال العيني: وإليه ذهب إبراهيم السحفي والثوري والأوراعي وسويد بن علفة ومسروق وأبو قلانة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وإسحاق وأهل الظاهر **مسند** ويروى ذلك عن علي وابن مسعود وأبي الدرداء وأبي أمامة =

٥٣١ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُتَّبَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِنَارٍ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَكْرَهُ ذَلِكَ.

التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ

٥٣٢ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

= من الطيب والمسك والعبير والكافور، وكل ما العرّص منه ريحه دون لونه؛ لأنه المقصود منه ما ذكرنا من الرائحة دون التحمل باللون، وقال أبو عمر: أجار الأكثر المسك في الخسوط وكرهه قوم، واحتجة في قوله **ليس يدب من** "ولا تدروا" من دررت الحب والملح إذا فرقته أي لا تشروا عني كفي حنطاً - بكسر الحاء - ككتاب، لعة في الخسوط، قال أحمد: الخسوط كصور، وككتاب كل طيب يحطط لميت، قال الباجي: يجعل الخسوط بين أكفاه كنها، ولا يجعل عني ظاهر كفه؛ لأن الخسوط معني الريح لا اللون، "ولا تشعوي سار" وكذا أوصى بالنهي عن ذلك جماعة من الصحابة، لما ورد النهي في ذلك مرفوعاً

أن سَع ببناء المجهول "بعد موته سار"، وقد ورد عنه مرفوعاً عبد أبي داود: **سَع**.
سَعِي، قال ابن القطان: لا يصح وإن كان متصلاً بلجهن نحال ابن عمير راويه عن رجل عن أبيه
عن أبي هريرة . لكن حسبه بعض الخصاص، ولعله لشواهد، قاله الررقاني: **يَكْرُدْ ذَلِكَ** أي اتاعها سار في
محبرة أو غيرها، وعن أبي بردة ق. "أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال: لا تنعولي محجراً، فقالوا: أو
سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم، من رسول الله ﷺ رواه ابن ماجه، وفي إسناده أبو حريز شامي مجهول، قاله الشوكلي.
الكبير على أحسن قال القاضي عياض: احتلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكثيرات إلى تسع، قال بن عبد البر:
واعتقد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث
الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا ينتفت إليه. وقال: لا يعلم أحدًا من فقهاء الأمصار قال خمس إلا ابن
أبي ليلى، كذا في "النيل"، وقال الررقاني: اختلف السلف في عدده، ففي "مسلم" عن زيد بن أسلم: 'يكبر خمسين'،
ورفعه إلى النبي ﷺ. وابن مسعود: 'أنه صلى على جارية، فكبر خمسين'، 'وكان علي يكبر على أهل بدر ستاً،
وعلى الصحابة خمسين'، وعلى سائر الناس أربعاً، ولبيهقي عن أبي وائل: 'كانوا يكرون على عهد رسول الله ﷺ
سبعاً وخمسين وستاً وأربعاً، فجمع عمر الناس على أربع كأطول صلاة'، قال العيني بعد ذكر حديث الباب: به
احتج جماهير العلماء، منهم: محمد بن الحنفية وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين والمحمدي وسويد بن غفلة
والثوري وأبو حيفة ومالك والشافعي وأحمد، ويحكى ذلك عن عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله وزيد بن ثابت
وجابر وابن أبي أوفى والحسن بن علي والنراء بن عارب وأنس بن مالك وهشام بن عمرو، وذهب قوم إلى أنها خمس، =

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ لِلنَّاسِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ،

= منهم: عبد الرحمن بن أبي ليلى وعيسى بن مولى حذيفة وأصحاب معاذ بن جبل، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة، وهو مذهب الشيعة والظاهرية، وقال ابن قدامة: لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الريادة على سبع تكبيرات، ولا القصد من أربع، والأولى أربع لا يراد عنيتها، واحتجفت الرواية فيما بين ذلك، فظهر كلام حرقى: أن الإمام إذا كبر خمسا تابعه المأموم، ولا يتابع في ريادة عنيتها، رواه الأثرم عن أحمد، وروى حرب عن أحمد: إذا كبر خمسا لا يكبر معه، ولا يسلم إلا مع الإمام، ومن لا يرى متابعة الإمام في ريادة على أربع: الثوري ومالك وأبو حنيفة والشافعي، واحتج من ذهب إلى الريادة على الأربع بما ورد في بعض الروايات، والحوادث عنها: أنها مسبوحة، قال الطحاوي بإساده عن إبراهيم قال: قص رسول الله ﷺ وأساس يحتضنونه في التكبير على الخبازة، لا تشاء أن تسمع رجلا يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر سبعا، وآخر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر خمسا، وآخر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر أربعاً، فاحتلوا في ذلك، فكانوا على ذلك حتى قص أبو بكر رضي الله عنه، فلما ولي عمر رضي الله عنه، ورأى اختلاف الناس في ذلك شق عليه حذو، فأرسل إلى رجال من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إنكم معاشر أصحاب رسول الله ﷺ متى تختلفون على الناس يحتضنونه من بعدكم، ومتى تحتضنونه على أمر يجمع الناس عليه، فاطروا أمراً تحتضنونه عليه فكأن أبقظهم، فقالوا: نعم ما رأيت يا أمير المؤمنين، فأشرف عليا، فقال عمر رضي الله عنه: بل أشيروا أنتم علي، فلما أنا بشر مشكم، فترجعوا الأمر إليهم، فأجمعوا أمرهم على أن يجعلوا التكبير على الجنائز مثل التكبير في الأصحى والعطر أربع تكبيرات، فأجمع أمرهم على ذلك، فهذا عمر رضي الله عنه قد رد الأمر في ذلك إلى أربع تكبيرات مشورة أصحاب رسول الله ﷺ بذلك عليه، وهم حصروا من فعل رسول الله ﷺ ما رواه حذيفة وريد بن أرقم، فكان ما فعلوا من ذلك عندهم هو أو من مما قد كانوا عمنوا، فذلك نسخ لما كانوا قد عمنوا؛ لأهم مأمونون على ما قد فعلوه كما كانوا مأمونين على ما رويوا.

نعي الخ: أي أحمر بالموت، وفيه جوار النعي، ولد بوب عليه البخاري: "الرجل يعني إلى أهل الميت بنفسه"، قال الحافظ: فائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعي ليس ممنوعاً عنه، وإنما هي عما كان أهل الجاهلية يصنعونه، فكانوا يرسلون من يعس خبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق، والحاصل: أن محض الإعلام بذلك لا يكره، فإن راد على ذلك فلا، "النجاشي" بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب، وقيل: بالتحفيف، ورجحه الصغاني، وحكى المظفر تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه، كذا في "الفتح"، وقال المعري: بفتح النون وكسرهما، كلمة للخبش تسمى بها ملوكها، والمتأخرون يلقبونه الأنجري، قال ابن قتيبة: هو باسطية، وبسط الكلام على لفظه، ومعناه يلقب بها ملوك الحبشة واسمه صحمة بن أنجر ملك الحبشة، أسبه على عهده رضي الله عنه ولم يهاجر إليه، وكان رداً للمسيحيين، "نناس" أي أحمرهم بموته في اليوم الذي مات النجاشي فيه في رجب سنة تسع، وبه قال ابن جرير وجماعة، وفي "الحميس": ذكر الواقدي عن سلمة بن الأكوع: =

وَأَخْرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

٥٣٣ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ
مُسْكِينَةَ مَرَضَتْ،

= أَدَّ الْحَاشِي تَوَيَّ فِي رَحَبِ سَةِ ٩ هـ، مَصْرُوفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَوْتُ، "وَحَرَّحَ هُمْ" أَيُّ بِالنَّاسِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَمَا تَقْدُمُ قَرِيباً "إِلَى الْمُصَلَّى" وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَه: "فَحَرَّحَ وَأَصْحَانَهُ إِلَى الْبَقِيعِ"، قَالَ الْخَافِطُ: وَامْرَادُ بِالْبَقِيعِ: بَقِيعُ بَصْحَانَ، أَوْ يَكُونُ امْرَادُ بِالْمُصَلَّى مَوْضِعاً مُعَدَّاً لِلْجَنَائِزِ بَقِيعُ اعْرَقْدَ عِزِّ مُصَلَّى الْعِيدِ، وَالْأَوَّلُ أَطْهَرُ، "فَصَفَّ بِهِمْ" لِأَرَامٍ، وَالْمَاءُ مَعْنَى 'مَع' أَيُّ صَفَّ مَعَهُمْ، أَوْ مَتَعَدُّ وَالْمَاءُ رَائِدَةٌ لِمُتَوَكِّدٍ أَيُّ صَفَّهُمْ، قَالَ الرُّقَايُ.
وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ فِيهِ أَنَّ تَكْبِيرَ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ أَرْبَعٌ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ، قَالَ الرُّقَايُ، وَفِي الْحَدِيثِ ثَلَاثَةُ مَسَائِلَ: إِحْدَاهَا مَا فَاتَهُ الْعَبْدُ: بِ فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ فِي مَعَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ حَرَّحَ هُمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ هُمْ وَصَلَّى، وَلَوْ سَاحَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ لَمَّا حَرَّحَ هُمْ إِلَى الْمُصَلَّى. وَثَانِيَتُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ السَّلَامَ عَلَى الصَّلَاةِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ ﷺ يَسْمُو فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَالْأُتَمَّةُ مُتَّفَقَةٌ عَلَى السَّلَامِ فِيهَا، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي اْعْدَدِ كَمَا سَبَّأِي الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي أَثَرِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَثَلَاثَتُهَا: مَا قَالَهُ الرُّقَايُ: إِنَّ فِي الْحَدِيثِ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ عَائِبٌ عَنْ نُسَبِ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَكْثَرُ السُّلَفِ، وَقَالَ الْخُفْيَةُ وَالْمَالِكِيَّةُ: لَا نَشْرَحُ، وَيَسْمُو بِنِ عَدِّ نُسَبِ لَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، قَالَ الْخَافِطُ: وَعَنِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّمَا يَجُوزُ دَعْوُ فِي أَيُّومِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ الْمَيِّتُ أَوْ مَا قَرَّبَ مِنْهُ، لَا مَا إِذَا صَالَتِ الْمَدَقَةُ، حَكَاهُ ابْنُ عَدِّ الرَّقَايُ، وَقَالَ ابْنُ حَنَانَ: إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ فِي حُجَّةِ الْقَبْرِ، فَلَوْ كَانَ بِلَدِ الْمَيِّتِ مَسْجِدُ الْقَبْلَةِ مَثَلًا لَمْ يَجُزْ، وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي 'الْمَدَانَةِ': أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَلِّي إِلَّا عَلَى الْخَاضِرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَصَلِّي عَلَى الْعَائِبِ؛ حَدِيثُ الْحَاشِي، وَاجْتِهَادُهُمْ عَلَى أَنَّهُ حَاصِلُ الْحَاشِي وَحْدَهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ تَقِيْمٍ: لَمْ يَكُنْ مِنْ هَدْيِهِ ﷺ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ عَائِبٍ، فَقَدْ مَاتَ حَقِيقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ غَيْبٌ، فَهَمْ يَصَلُّ عَلَيْهِمْ، وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْحَاشِي صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، فَاحْتَسَفَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ طُرُقٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا تَشْرِيعٌ مِنْهُ، وَسَبَّةٌ لِلأُتَمَّةِ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ عَائِبٍ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هَذَا، حَاصِلٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِدَعْوٍ غَيْرِهِ، قَالَ أَصْحَابُهُمَا: وَمَنْ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ رَفَعُ لَهُ سَرِيرُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ يَرَى صَلَاتَهُ عَلَى الْخَاضِرِ الْمَشَاهِدِ، وَإِنْ كَانَ عَنْ مَسَافَةٍ مِنَ الْعَدِ، وَالصَّحَابَةُ وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ، فَهَمْ تَعَوُّونَ لِنُسَبِ ﷺ. قَالُوا: وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي عَلَى كُلِّ الْعَائِبِينَ غَيْرِهِ، وَتَرَكَهُ سَبَّةً، كَمَا أَنَّ فَعْنَهُ سَبَّةً، وَلَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَى أَنْ يَغَايِسَ سَرِيرَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَسَافَةِ السَّعِيدَةِ، وَيَرْفَعُ لَهُ حَتَّى يَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَعَمِدَ أَنَّ ذَلِكَ مُحْصُوصٌ بِهِ.

فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَرَضِهَا، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا مَاتَتْ، فَأَذِّنُونِي بِهَا"، فَخُرِجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا، فَكَرِهُوا أَنْ يُوقِظُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ: "أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا؟" فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ لَيْلًا وَنُوقِظَكَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ 'أَمْرُصَهَا' قَالَ النَّاحِي: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اهْتِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَحْصَارِ صُعْقَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَتَعَقُّدِهِ هُمْ، وَلِذَلِكَ كَانَ يُخْرِجُ مَرَضَاهُمْ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: فِيهِ التَّحَدُّثُ بِأَحْوَالِ النَّاسِ عِنْدَ الْعَالَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهًا، فَيَكُونُ غِيَةً،" قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ، وَيَسْأَلُ عَنْهُمْ" مُرِيدَ تَوَاصُعِهِ وَحَسَنَ حَقِيقِهِ، فِيهِ عِبَادَةُ النِّسَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا إِنْ كَانَتْ مُتَحَالَةً، وَإِلَّا فَلَا، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا، قَالَ أَبُو عَمْرٍو، كَذَا فِي "الرَّرْقَانِي"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَاتَ فَأَذِّنُونِي بِهَا أَيُّ أَعْلَمُونِي بِهَا" لِأَشْهَدَ جَمَارَتَهَا وَأَصْنِي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ لَهَا مِنَ الْحَقِّ فِي بَرَكَةِ دَعَائِهِ ﷺ مَا لِلْأَعْيَاءِ، فَمَاتَتْ لَيْلًا، فَاسْرَعُوا فِي تَجْهِيزِهَا، "فَخَرَجَ بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا" وَفِيهِ جَوَارِ الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ، وَهُوَ قَالَ أَحْمَدُ حَلَفًا لِلْحَسَنِ؛ إِذْ كَرِهَهُ، قَالَ الْقَارِي: لَا حِلَافَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا شَذَّ بِهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَتَبِعَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

أَنْ يُوقِظُوا إِبْرَاهِيمَ: إِبْرَاهِيمُ نَشَأَهُ الْأَكْبَرُ، بَلْ كَانَ ﷺ لَا يُوقِظُ عَنْ مَمَامِهِ؛ لِاحْتِمَالِ الْوَحْيِ، "فَمَا أَصَحَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْمَرُ" بِسَاءِ الْمَجْهُولِ 'بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا' بَعْدَ سُؤَالِهِ عَنْهَا، كَمَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَانَ الَّذِي أَجَابَ عَنْ سُؤَالِهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْخَافِطُ، "فَقَالَ: ﷺ أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي بِهَا" قَالَ ذَلِكَ تَسْيِئًا لِمَا فَاتَ عَنْهُمْ مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِ الشَّرِيفِ، "فَقَالُوا" اعْتِدَارًا مَا فَعَلُوا: "يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ مِنَ الْإِحْرَاجِ بِالْحَاءِ وَالْحِيمِ الْمَعْمُومَتَيْنِ فِي جَمِيعِ النَّسَخِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَنَا "لَيْلًا" أَيُّ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، 'وَيُوقِظُكَ' وَلَا بَنِي شَيْبَةَ 'فَقَالُوا: أَتَيْتُكَ لِنُؤْذِنَكَ بِهَا، فَوَجَدْنَاكَ نَائِمًا، فَكَرِهْنَا أَنْ يُوقِظَكَ وَتُخَوِّفَا عَلَيْكَ ظُلْمَةَ اللَّيْلِ، وَهُوَ الْأَرْضُ"، وَلَا يَبَاقِي هَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْخَارِيِّ: "فَحَقَرُوا شَأْنَهَا"، وَكَأَنَّهُمْ صَعَرُوا أَمْرَهَا، رَادَّ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَا تَعْمِدُوا دَعْوِي حَتَّى تَكُونُوا رَوَاهُ بْنُ مَاجَةَ، وَفِي حَدِيثِ رِيَدِ بْنِ ثَابِتٍ: قَالَ: لَا تَعْمِدُوا، لَا يَمُوتُونَ فِيكُمْ مَيِّتٌ مَا كَبَّرَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ إِلَّا دَسَمُونِي بِهِ، فَإِنْ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ رَحِمَهُ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، قَالَ الرَّرْقَانِي.

حَقِّ صَفِّ إِبْرَاهِيمَ: فَصْلِي، "وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ" وَفِيهِ التَّرْجِمَةُ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ، فَقَالَ عَمْرٍو عِنْدَ الْحَمْهُورِ، مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ وَهْبٍ وَمَالِكٌ فِي رَوَايَةِ شَاذَةٍ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ مِنْهُ، وَهُوَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْحَمَّعِيُّ وَجَمَاعَةٌ، وَعَنْهُمْ إِنْ دَفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ شَرَعَ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ الرَّرْقَانِي، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: قُلْتُ لِمَ ذَلِكَ: فَالْجَوَابُ -

٥٣٤ - مَاتَ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الرَّحْلِ يُدْرِكُ بَعْضَ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ،

وَيَفُوتُهُ بَعْضُهُ، فَقَالَ: يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ ذَلِكَ.

الزهري وبه قال الجمهور

= الذي جاء في الصلاة عليه قال قد جاء وليس عنه عمل، وأخبروا عن حديث أن ذلك من خصائصه، وردده من حيث أن ترك بكارة علي من صلي معه على النقر دليل على حوارده غيره، وأنه ليس من خصائصه، وتعقب بأن الذي يقع بالسعة لا يخصص دليلاً بالخاصة، والدليل على الخصوصية ما رآه مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة قصصى على نقر، ثم قال: روي محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن حماد بن عمار في حديث يزيد بن ثابت المذكور قرياً: ولا بأس به. وهذا لا يتحقق في غيره، وقال مالك: ليس العمل على حديث اسوداء، قال أبو عمر: يريد عمل مدينة، وما حكى عن بعض الصحابة واتبعين من صلاة على نقر بما هي آثار ضربة وكوفية، ولم جد عن مدني من الصحابة فمن بعدهم أنه صلى على نقر، قال من رشد في السادة فأما أبو حنيفة فإنه جرى في ذلك على عادته فيما أحسب، أعني من رد الأحرار إلا إذا لم يكن لهم نصيب، ولا اشتر العمل به، وذلك أن عدله لا يشتر إذا كان حراً شأنه لا يشتر قرصة بوهي الحبر، وخرجه عن عبدة لخص صدقه إلى اثنت فيه، أو إن عبدة الظل يكذبه أو سحبه، قال لقاضي: وقد تكلمنا فيما سبق من كتب هذا في وجه الاستدلال بالعمل، وفي هذا النوع من الاستدلال الذي يسميه الخنفية عموم البلوى، وقلنا: إنما من جنس واحد.

ما فاته من ذلك. أي تنكير، فقال مالك وأكثر الفقهاء مثل قول الزهري، وقال من عمر والحسن وربيعة والأورعي. لا يقضي، فاته نزلاني، قال العيني. وبه قال النسخاني وأحمد في رواية، ولو جاء وكبر الإمام أربعاً ولم يسجد، لم يدخل معه وفاته صلاة، وعند أبي يوسف والشافعي يدخل معه، وبأبي التنكيريات سقاً إن حاف رفع حجارة، وفي محط. عليه الصوى، قال الناحي: إذا تم ما أدرك من صلاة الحارة قصي ما فاته من التنكير خلافاً للحسن، والدليل على ما بقوة: إن هذه صلاة، فإذا فات مأموه بعض أركانها قضاء بعد تمام ما أدرك مع الإمام كصلاة العريضة، وقد س رشد. احتجوا في الذي يقوته بعض التنكير على الحارة في مواضع، منها: هل يدخل تنكير أم لا؟ ومنها: هل يقضي ما فاته أم لا؟ وإن قصي فهل يدعو بين التنكير أم لا؟ فاتفق مالك، وأبو حنيفة والشافعي على أنه يقضي ما فاته من التنكير، لأن ن حنيفة يرى أن يدعو بين التنكير المقضي، ومالك وشافعي يريان أن يقضيه سقاً، وإذا اتفقوا على القضاء: العموم قوله **فإنه لا يقضي ما فاته من التنكير** فاتفقوا. فمن رأى أن هذا العموم يشيرون التنكير والدعاء، قال: يقضي التنكير وما فاته من الدعاء، ومن أخرج الدعاء من ذلك إذ كان غير مؤقت، قال: يقضي التنكير فقط؛ إذ كان هو المؤقت، فكان تخصيص الدعاء من ذلك العموم هو من باب تخصيص العام بالقياس، فأبو حنيفة أحد العموم وهؤلاء بالخصوص.

مَا يَقُولُ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَائِزَةِ

٥٣٥ - **مَالِكٌ** عَنْ **سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ**، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ سَأَلَ **أَبَا هُرَيْرَةَ** كَيْفَ تُصَلَّى عَلَى الْجَنَائِزَةِ؟ فَقَالَ **أَبُو هُرَيْرَةَ**: **أَنَا لَعَمْرُ اللَّهِ أَخْبِرُكَ أَتَّبِعُهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ**

مَا يَقُولُ الْمُصَلِّي **الح** قالت الحنفية كما في "أندلس مختار": ركعها شيناً: التكبيرات الأربع والقيام، فثم تحرراً قاعداً بلا عذر، يرفع يديه في الأولى فقط، ويثنى بعدها، ويصلي على النبي ﷺ بعد الثانية، ويدعو بعد الثالثة، ويسلم بعد الرابعة مستدلاً بما في "تلخيص الخافض"، قال الشافعي: أحبرني مطرف، عن معمر، عن الزهري قال: أحبرني أبو أمامة أنه أحبره رجل من الصحابة، أن السنة في الصلاة على الخبارة أن يكبر، ثم يقرأ فاتحة الكتاب سرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ. ويخص الدعاء بخبرة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرّاً، وأحبره إمامكم من وجه آخر، ولفظه من طريق الزهري، عن أبي أمامة بن سهل أنه أحبره رجل من أصحاب رسول الله ﷺ أن السنة في الصلاة على الخبارة أن يكبر الإمام، ثم يصلي على النبي ﷺ، ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث، ثم يسلم تسليماً حقيقاً، والسنة أن يفعل من ورائه مثل ما فعل إمامه، قال الزهري: سمعته من المسيب، فثم يكبره، قال: وذكرته محمد بن سويد، فقال: وأنا سمعت الصحاح بن قيس يحدث عن حبيب بن مسلمة في صلاة صلاها على الميت مثل الذي حدثنا أبو أمامة، وصعقت رواية الشافعي تطرف، لكن قواها البيهقي في "المعرفة" بما رواه في "المعرفة" من طريق عبيد الله بن أبي رباب الرضائي، عن الزهري بمعنى رواية مطرف، وقال إسماعيل القاضي في "كتاب الصلاة على النبي ﷺ" بسنده عن أبي أمامة يحدث سعيد بن المسيب قال: إن السنة في الصلاة على الخبارة أن يقرأ بفاتحة الكتاب، ويصلي على النبي ﷺ، ثم يخلص الدعاء للميت حتى يرفع، ولا يقرأ إلا مرة واحدة، ثم يسلم، قلت: وما ورد من قراءة الفاتحة محمول عند الحنفية على طريق الدعاء.

لعمر الله **الح** فتع الغيب المهمة وسكون الميم، هو العمر بضم العين، قال في "النهاية": ولا يقال في القسم إلا بالفتح، وقال الرابع: العمر بالضم والفتح واحد، ولكن حصص الحنف باثني، وقال أبو القاسم الزجاجي: العمر الحياة، فمن قال: لعمر الله، فكأنه قال: أحلف ببقاء الله، "أحرك" أي بريادة عن سؤاكت تكميلاً للمائدة، "أتبعها" بشد التاء وصيغة التكميم، أي أسير معها "من أهلها" ما ورد في اتع أخبار من الفصائل الكثيرة، وأصل الاتع المشي متابعة. **فإذا وضعت** ساء المجهول أي إذا وضعت الخبارة على لأرض، "كبرت" بضم التاء أي تكبيرة الافتتاح، "وحمدت الله" عز وجل بعدها، "وصليت على سبه" بعد التكبيرة الثانية، ثم أدعو بالدعاء الآتي بعد التكبيرة الثالثة، وهذا عند الحنفية؛ إذ هذا التفصيل مستحب عندهم، وفي "الشرح الكبير" للمالكية: بدب ابتداء الدعاء الواجب بحمد الله تعالى، والصلاة على سبه ﷺ عقب الحمد أثر كل تكبيرة، فمعنى أثر أي هريرة على مسند المالكية: كبرت الله أربع مرات، وبعد كل تكبيرة حمدت الله عز وجل، وصليت على سبه، =

كَبَّرْتُ، وَحَمِدْتُ اللَّهَ، وَصَلَّيْتُ عَلَى نَبِيِّهِ، ثُمَّ أَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ، وَأَبْنُ عَبْدِكَ، وَأَبْنُ أَمَتِكَ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتِنِا بَعْدَهُ.

٥٣٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى صَبِيٍّ لَمْ يَعْمَلْ حَظِيئَةً قَطُّ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

- ودعوت بهذا الدعاء، ثم أقول: ونحن الدعاء بعد التكبيرة الثالثة عند الحفمية، وبعد كل تكبير عند المالكية، اللهم إنه عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك فيه مريد الاستعاضة؛ فإن شأن الكرام لسادات الصبح عن عبيدهم، ولا أكرم منه عرواحل كان يشهد أن لا إله إلا أنت، وأن سيدنا محمدًا عبدك ورسولك، وقد وعدت بالجنة من يشهد بذلك، وأنت أعلم به ما ومنه، اللهم إن كان محسنًا فرد في إحسانه أي صاعف أجره، وإن كان مسيئًا فتجاوز عن سيئاته أي أعف عنها، فإنك عفو كريم تحب العفو، فلا تأخذ به، اللهم لا تحرمنا من ثناء والضم لعه أجره أي أجر الصلاة عليه أو شهود جنازه أو أجر امصية بموته، ولا تعنا بعده أي لا نجعلنا مفتوتين بعد الميت، بل اجعلنا معتبرين بموته عن موتنا، ومستعدين لرحمتنا، ولا يوقت شيء من الدعاء عند الأئمة إيجابًا، نعم يوقت عندهم استحبابًا، ويبدأ دعاء أبي هريرة هذا عند المالكية، كما صرح به في فروغهم من الشرح الكبير وغيره، وفي بدر المحتار من فروغ الحفمية: ويدعو بعد الثالثة بأمور الآخرة، والمأثور أولى، قال ابن عابدين: ومن المأثور اللهم اعمر حيا وميتنا، وشهدنا وعائنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنشأنا إلخ، وروى هذا الدعاء عن أبي هريرة مرفوعاً عند أحمد والترمذي وفي داود وسنن حبان وأبيهقي وغيرهما، وقال الحاكم: له شاهد صحيح من حديث عائشة، كذا في "الذيل".

لا تحرمنا. بضم التاء وفتحها، والفتح أشهر. على صبي إلخ. على حارة صبي، قال الناجي: الصلاة على الصبي قرينة، ورعة في إلحاقه بصالح السلف، ولا خلاف في وجوب الصلاة عليه، "لم يعمل حظيئة قط" أي أدا موته قبل البلوغ، وقال شيخنا: ومع تقدمه عن ثلاث من صبي حتى حبس، وقال عمر رضي الله عنه: الصغير يكتب له الحسنات، ولا يكتب عليه السيئات، قال ابن حجر: صفة كاشفة؛ إذ لا يتصور في غير بالغ عمل دس، وقال القاري: يمكن أن يحمل على المناعة في نفى الخطيئة عنه ولو صورة، وقال الدسوقي: يوحد من هذا أن الأطفال يسألون، وقيل: لا يسألون، وقيل: بالوقف، -

الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

٥٣٨ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُوُفِيَتْ وَطَارِقُ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَأَتَى بِجَنَازَتِهَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَوَضَعَتْ بِالْبَقِيعِ، قَالَ: وَكَانَ طَارِقُ يُعَسُّ بِالصُّبْحِ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ: فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ لِأَهْلِهَا: إِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الْآنَ، وَإِمَّا أَنْ تَتْرُكُوهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ.

٥٣٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ:

الصلاة على الجنازة الخ وختلف لأئمة في صلاة على الجنازة في الأوقات السبعة، قال الخطابي: ذهب أكثر أهل العلم إلى كراهة الصلاة على الجنازة في الأوقات التي يكره الصلاة فيها، وروي عن ابن عمر وهو قول عطاء وأسحقي والأوراعي، وكذا قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وأما عبد الحميد فلا يجوز صلاة الجنازة في الأوقات الثلاثة إلا أن يحضر فيها، وأما غير هذه الثلاثة من الأوقات المكروهة، فيجوز فيها مطلقاً.

أن **ريس الخ** ربيعة التي تروى في "توفيت" ستة ثلاث وسبعين، وحضر ابن عمر جنازتها، ثم توفي ابن عمر في هذه السنة في الحج بمكة وطارق بن عمرو المكي لأُمَيَّةَ مَدِينَةَ مَدِينَةِ رَادَّاهَا اللَّهُ شَرَفًا وَشَرَفًا ذَكَرَ الْوَقْدِيُّ سَلْدَةً أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْوَانَ جَهَرَ طَارِقًا فِي سِتَّةِ آلَافٍ إِلَى قَتَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ ابْنِ الرَّبْرِ، فَقَصَدَ حَيْثُ قُتِلَ هَا سِتْ مِائَةٍ، وَقَالَ حَنِيفَةُ: بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَدِينَةَ، فَعَبَّ لَهُ عَلَيْهَا، وَوَلَدَ بِهَا هَا سِتْ مِائَةٍ وَهَـ، ثُمَّ عَزَلَهُ فِي سِتَّةِ ٧٣ هـ، وَوَيْيَ حَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ، فَأَتَى سَاءَ أَهْجُورَ جَنَازَتَهَا أَيَّ رَسَبَ "بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَوَضَعَتْ بِالْبَقِيعِ" أَيَّ بَقِيعِ الْعَرْفَدِ، "قَالَ" ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ: "وَكَانَ طَارِقُ الْأَمِيرُ مُدْكَوْرُ يُعَسُّ بِالصُّبْحِ" أَيَّ يَصْلِيهَا فِي الْعَسَسِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ: فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ لِأَهْلِهَا: إِمَّا أَنْ تُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمْ الْآنَ، أَيَّ قَبْلَ صُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِمَّا أَنْ تَتْرُكُوهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ" لِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَدْ أَحْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: "أَنَّ جَنَازَةً وَضَعْتُ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: يُبْنَى وَيِي هَذِهِ الْجَنَازَةُ يُصَلُّ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ قُرْنُ الشَّمْسِ، وَأَحْرَجَ عَنْ مَيْمُونٍ قَالَ: "كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَحِينَ تَغِيبُ".

يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ إِذَا صَلَّيْنَا لَوْقَتَيْهِمَا.

الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجِدِ

٥٤٠ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ حِينَ مَاتَ، لِيَتَدَعُوهُ،

يُصَلِّي إلخ بناء المجهول على ما في جميع السبع التي بأيدينا من الهندية والمنصية والمنون والشروح، 'على الجنابة بعد' صلاة 'العصر، وبعد' صلاة 'الصبح إذا صليت لوقتتهما' قال الساجي: قوله: 'إذا صليت' يحتمل أن يريد صلاة الجنابة بعد الصبح وبعد العصر، وذلك أولى من أن يريد به إذا صليت الصلوات: صلاة الصبح وصلاة العصر لوقتتهما؛ لأنه قد نصى الصلوات في آخر وقتتهما، ولا يصلى بعدهما على الجنابة، إلا أن يريد به إذا صليت في أول وقتتهما، وهو تكبف من التأويل، والأول أظهر، قلت: لكن المتأخر من الألفاظ الثاني، قال محمد بعد أثر الباب: وهذا بأحد، لا بأس بالصلاة على الجنابة في تيسر الساعتين ما لم تطلع الشمس، أو تنعير الشمس بصفرة للمعيب، وهو قول أبي حنيفة، وقال الخافض: ومقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عده لا يصلى عليها حينئذ.

الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ إلخ قال الررقاني تبعاً للحافظ في 'الفتح': اجمهور على حوار الصلاة على الجنائز في المسجد، وهي رواية المديين وغيرهم عن مالك، وكرهه في المشهور، وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة، وكل من قال بحجاسة الميت، وقال ابن رشد. وسب الخلاف في ذلك حديث عائشة الآتي عند مالك في 'الموطأ'، وحديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: من صلى على حده في مسجد، فلا شيء له، وحديث عائشة ثابت، وحديث أبي هريرة غير ثابت، أو غير متفق على ثبوته، لكن إنكار الصحابة على عائشة يدل على اشتهاار العمل بخلاف ذلك عندهم، ويشهد لذلك برواه ﷺ للمصلي لصلاته على الجاشي، قلت: حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والطحاوي وابن ماجه وابن أبي شيبة، قال محمد في موطئه: ولا يصلى على جنازة في المسجد، وكذلك بلعا عن أبي هريرة، وموضع الجنابة بالمدينة خارج المسجد، وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنابة فيه، يعني اتخاذه ﷺ مصلى مخصوصاً للجنائز بحسب المسجد، يؤيد كراهته بالمسجد، وإلا لم يحتج إلى ذلك وقال الشيخ ابن القيم بعد الكلام الطويل: فالصواب ما ذكرنا أولاً: أن سته وهديه الصلاة على الجنابة خارج المسجد إلا لعذر، وكلا الأمرين جائز، والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد.

أن يمرّ ببناء المجهول 'عليها بسعد بن أبي وقاص' الرهري آخر العشرة موتاً 'في المسجد'؛ لأن حجرتهما الشريفه داخل المسجد 'حين مات' أي سعد في قصره بالعقيق سنة ٥٥هـ على المشهور، وحمل إلى المدينة على أعناق الرجال ليدفن بالقبيع، وذلك في إمارة معاوية، قاله القاري قال الساجي: وإنما أمرت بذلك؛ لامتناعها هي -

فَأَنْكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ؟ مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

= وسائر أرواح النبي ﷺ من الخروج مع الناس إلى حدته: نكراهية خروجهم إلى الجنائز. "لندعو له" قال الباجي: يحتمل أن تريد بذلك أن تصلي عليه حيث يمكنها في الصلاة عليه من حجرتها، ويحتمل أن تريد به الدعاء خاصة، فإذا قلنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز، وهذا الذي يقتضيه مذهب مالك، وقال الشافعي: لا يصلي النساء على الجنائز. والدليل على صحة ذلك: أن هذه صلاة يصح أن يفعلها الرجال، فصح أن يفعلها النساء كصلاة الجمعة، وهل يجوز أن يفعلها النساء دون الرجال؟ قال ابن القاسم وأشهب: يجوز ذلك، وإن اختلفا في صفتها، قلت: وعند الحنفية يسقط فرضها صلاة شخص واحد، رجلاً كان أو امرأة، صرح به في "الشامي" وغيره، قلت: لكن أعط الدعاء نص في معناه، وإرادة الصلاة منه بعيد، فما ورد من لفظ الصلاة في هذه القصة المراد بها الدعاء، وإنما أمرت بالإمرار لندعو له لخبرته، لأن مشاهدته تدعو إلى الإشفاق والاجتهاد له، ولذا يسعى إلى الجنائز، ولا يكتفي بالدعاء في المنزل.

فَأَنْكَرَ ذَلِكَ إِنْ أي إدخاله في المسجد "الناس عليها" أي على عائشة، "فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ" هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا من المصرية وأهدية، وفي بعض النسخ المصرية: "ما أسرع ما سبي الناس"، والأوجه الأول، قال الباجي: يحتمل أن تريد به ما أسرعهم إلى الإنكار والعيب، ويحتمل أن تريد ما أسرع سبهم لحكم ما أنكروه عليها، قال ابن وهب: ما أسرع الناس تريد إلى الطعن والعيب، قال: وسمعت مالكا يقول: يعني ما أسرع ما نسوه من سنة بينهم ﷺ، قال ابن عبد البر: أي إلى إنكار ما لا يعلمون، وروي: ما أسرع ما سبي الناس" قاله الرزقي، "مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بِنْتِ أَبِي سَهْلٍ مَصْرَعاً نَسَ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ" وفي رواية لمسلم: "إِلَّا فِي جُوفِ الْمَسْجِدِ، وَعِنْدَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ. "عَلَى ابْنِ بَيْضَاءَ سُهَيْلٍ وَأُخِيهِ، وَعِنْدَ ابْنِ مَسْرُورٍ: "سُهَيْلٌ" بالتكبير، وبه جزم في "الاستيعاب"، ورغم الواقدي أن سهلاً أنكر مات بعده ﷺ، وقال أبو عبيد: اسم أخي سهيل صفوان، ووهب من سماه سهلاً، ولم يرد مالك في روايته عن ذكر سهيل، كذا في "الإصابة"، قال الباجي: تريد أي عائشة بذلك أحجة لما أنكروه، ويحتمل من وجهين، أحدهما: أن يصلي عليها، وهي أي الجارية في المسجد. والثاني: أن يصلي وهو في المسجد، والجارية خارج المسجد، وعلى هذا جملة من أنكروا إدخالها في المسجد، فإن صلى عليها وهي في المسجد، فقد قال الداودي: تحصى الصلاة ويسقط الفرض، وقال الحافظ: وحمى الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد، والمصلون داخله، وذلك جائر اتفاقاً، وفيه نظر؛ لأن عائشة استدلت بذلك؛ لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بجارية سعد عن حجرتها لتصلي عليه، قلت: ما أول به الباجي صلاته ﷺ على سهيل بأن الجارية كانت خارج المسجد، وحكى الحافظ الإجماع على حواره لا يوافق مختار الحنفية، قال في "الدر المختار": وكرهت تحريماً، وقيل: تربها في مسجد جماعة، هو أي أميت فيه وحده أو مع القوم، =

٥٤١ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْمَسْجِدِ.

جَامِعُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ

٥٤٢ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ.....

= واختلف في الخارجه عن المسجد وحده أو مع بعض القوم، والمختار الكراهة مطلقاً، قال ابن عابدين: سواء كان الميت فيه أو خارجه، وهو ظاهر الرواية، وفي رواية: لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد، فتحمل الصلاة على سهيل، وأحبه عدداً الحنفية ما تقدم في كلام الحافظ: أنها كانت لأمر عارض أو لبيان الحوار، قال ابن عابدين: إنما تكره في المسجد بلا عذر، فإن كان فلا، ومن الأعذار: المطر كما في "الحاية"، والاعتكاف كما في "المسوط" وغيره، يعني اعتكاف الولي ونحوه ممن له حق التقدم، ولغيره الصلاة معه تبعاً له، وإلا يلزم أن لا يصلّيها غيره، وهو بعيد. وقال أيضاً: حقق الطحاوي أن الجواز كان، ثم سح، وتسعه في "البحر"، وانتصر له الشيخ عبد الغني في رسالته "برهة الواحد في حكم الصلاة على الجنائز في المساجد"، وأثبت سححه العيني في "شرح البخاري"، وقال الحلبي: حديث عائشة واقعة حال لا عموم لها؛ حوار كون ذلك لضرورة، وفي "الربيعي على الكرم": حديث عائشة حجة لنا؛ لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار قد عابوا عليهم، فلو لا أن الكراهة معروفة بينهم لما عابوا، وقال شمس الأئمة: تأويل حديث ابن البيضاء: أنه ﷺ كان معتكفاً، وحكى الطحاوي عن "شرح الموطأ" للقراري: يعني أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام، فإنه موضع للجماعات والجمعة والعيد والكموف والاستسقاء وصلاة الخبارة، قال: وهذا أحد وجوه إطلاق المساجد عليه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ (التوبة ١٨) قت: فلو دخل في حكمه المسجد السوي، فلا إشكال في الصلاة على أبي البيضاء.

صلى الخ: بناء المجهول "على" جازة "عمر بن الخطاب" صلى عليه مولاه صهيب "في المسجد" وروى ابن أبي شبة وغيره: "أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد، ووضعت الجنائزة تجاه المنبر"، قال ابن عبد البر: وذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر، يعني فيكون إجماعاً سكوتياً، وقال الباجي: معنى حديث الباب ما تقدم من أن يكون صلى عليه، وهو خارج المسجد، والمصلون عليه في المسجد، ويحتمل أن يكون صلى عليه في الموضع الذي دفن فيه، وقد كان من المسجد، وله الآن حكم المقابر، وكذلك المسجد إذا كان فيه مقبرة، فلا بأس أن يصلّي في موضع المقابر منه على ميت، وفي "البرهان": صلاة الصحابة على أبي بكر وعمر ﷺ في المسجد كانت لعارض دفنهما عند رسول الله ﷺ

كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمَدِينَةِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَيَجْعَلُونَ الرَّجَالَ مِمَّا يَلِي
الإمام، وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ.

٥٤٣ - مالك عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ يُسَلِّمُ حَتَّى
يُسْمِعَ مَنْ يَلِيهِ.

يصلون على الجنائز العديدة مرة واحدة بالمدينة المنورة - رآه الله شرفاً وشفاعة وهجة وسورة - قال
الناحي: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عُمَارُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَصْبِيانَ عِنْدَ الْإِمَارَةِ، وَأَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّي
عِنْدَهَا؛ نَصْلَاحَهُ وَحِزَّهُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَتْ لَهُ حُبَارَةٌ فِي الْحِمَةِ، وَخُبَارَةٌ
يَصْطِي عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ مَعَانٍ: الْوَلَايَةُ، وَهِيَ الْإِمَارَةُ، وَالتَّابِي الْوَلَاءُ، وَالتَّعْصِيَةُ التَّحْتِ وَالِدِينَ، فَهَذَا حَضَرَهُ
رَجُلٌ مَشْهُورٌ بِالنَّصْلَاحِ، وَلَمْ يَحْضُرْهُ بَوِي، وَلَا وَبِي؛ فَإِنَّ أَحَقَّ نَاسٍ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ الرَّجُلُ النَّصْلَاحُ؛ مَا يَرْجَى مِنْ
بُرْكَاتِهِ دَعَائِهِ وَفَضْلِهِ لِمَمْلُوكِهِ، فَإِنَّ اجْتِمَاعَ هَؤُلَاءِ ثَلَاثَتُهُمْ فِي حُبَارَةٍ، فَأَحَقُّهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ الْوَلِيُّ، وَهُوَ قَالَ
أَبُو حَبِيْبَةَ وَالشَّافِعِيُّ، 'الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ' نَسْ مِنْ 'الْجَنَائِزِ'، يَعْنِي 'كُلُّهُمْ' كَمَا يَجْمَعُونَ الْجَنَائِزَ، فَيُصَلُّونَ عَلَيْهَا صَلَاةً
وَاحِدَةً تَحْرِي عَنْ إِفْرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِصَلَاةٍ، وَلَا حِلَافٍ فِي حِوَارِ ذَلِكَ، قَالَ النَّاحِي، 'فَيَجْعَلُونَ الرَّجَالَ مِمَّا
يَلِي الْإِمَامَ، وَالنِّسَاءَ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ' وَعَنِ هَذَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ لَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَقَالَ ابْنُ
عَسَاكٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو قَتَادَةَ: هِيَ النِّسَاءُ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ ذَلِكَ لَهُ حُكْمُ الِارْفَعِ.

يسلم اح - سلام التحليل من الصلاة جهراً حتى يسمع من يليه' وكذا كان أبو هريرة وابن سيرين، وهو قال أبو حبيبة
والأوراعي ومالك في رواية ابن القاسم، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة بن سهل وابن حنبل والشافعي يسرونه،
وقال به الشافعي ومالك في رواية، ويعني المؤمنون تخلله بالصراخ، قاله برزقاني، قال الأبي. السلام متفق عليه،
وبما اختلفوا في عدده، فقال مالك والجمهور والشافعي في أحد قوليه: يسلم واحدة، وقال أبو حبيبة والثوري
وجماعة من السلف: يسلم تسليمتين، واختلف قول مالك هل يجهر به الإمام؟ وهو قال ابن حبيب، وباسر قال
الشافعي، قال العبي: وأما التسليم، فمذهب أبي حبيبة أنه يسلم تسليمتين. واستدل به حديث عبد الله بن أبي أوفى:
'أَنَّهُ يَسْمَعُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، فَلَمَّا بَصُرَ قَالَ: لَا أُرِيدُكُمْ عَنْيَ مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ، أَوْ هَكَذَا يَصْنَعُ' رَوَاهُ
البيهقي. وقال الحاكم: حديث صحيح، وفي 'المصنف' سند جيد عن جابر بن زيد ولسعبي وإبراهيم السجعي: أنهم
كانوا يسمون تسليمتين، وفي 'المعرفة' روي عن ابن مسعود أنه قال: 'ثَلَاثُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرْكُهُنَّ
النَّاسُ، إِحْدَاهُنَّ: التَّسْلِيمُ عَلَى الْخُبَارَةِ مِثْلَ التَّسْلِيمَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ'، وَقَالَ قَوْمٌ: يَسْمُو تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، رَوَى ذَلِكَ عَنْ
جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَابْنِ حَقَّاقٍ، ثُمَّ هَلْ يَسْرُهَا أَوْ يَجْهَرُ؟ فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ
والتَّابِعِينَ إِحْفَاؤُهَا، وَعَنْ مَالِكٍ: يَسْمَعُهَا مِنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: لَا يَجْهَرُ كُلُّ الْجَهْرِ، وَلَا يَسْرُ كُلُّ الْإِسْرَارِ.

٥٤٤ - **مات** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.
 وَقَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى وَلَدِ الزَّوْنِ وَأُمِّهِ.

ما جاء في دفن الميت

٥٤٥ - **مات** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تُوِّيَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ،

الا وهو طاهر من الحدث الأكبر والأصغر، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها إلا عن الشعبي؛ لأنه دعاء واستعمار، فيجوز بلا طهارة، ووافقه إبراهيم بن عتبة، وهو ممن يرفع عن كثير من قوله.
علي ولد الربا وأمه قال الناجي: وهذا كما قال: إن ولد الربا من جملة المسلمين، والموالة لا تقطع بينا وبين أهل الكناثر، وكيف! ولا دبت لولد الربا في أمره، وهذا قول جمهور الفقهاء إلا قتادة، فقال: لا يصلى عليه، أما أمه فإنه يصلى عليها أيضاً، غير أنه يستحب أن يجتنب الصلاة عليها أهل العص والنسب، قال ابن عبد البر: ولا أعلم فيه خلافاً.
توفي يوم الاثنين: كما في الصحيح عن عائشة وأُسِّ. ولا خلاف فيه بين العلماء، قاله الرقابي، وكذا حكى عليه الإجماع غير واحد من أهل العلم، قال الطبري في تاريخه: أما اليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ فلا خلاف بين أهل العلم بالإجماع فيه أنه كان يوم الاثنين من شهر ربيع الأول، غير أنه اختلف في أي الاثنين كان موته ﷺ. وقال الحافظ في "الفتح": وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف من ربيع الأول، وكذا يكون إجماعاً، لكن في حديث ابن مسعود عند الرازي: "في حادي عشر رمضان"، قلت: لكن الصواب الأول، نعم اختلفوا في تاريخ الشهر على أقوال، والمشهور عند أهل الفن ثاني عشر، "ودفن يوم الثلاثاء" اختلف في وقت دفنه ﷺ، ففي "الموطأ" ما تقدم وروي عن عائشة أنها قالت: "ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي ليلة الثلاثاء في السحر، وروي عن محمد بن إسحاق أنه قال: قص رسول الله ﷺ يوم الاثنين، فمكث ذلك اليوم وليلة الثلاثاء ويوم الثلاثاء، ودفن في الليل أي ليلة الأربعاء، وقبل: دفن يوم الثلاثاء حين راعت الشمس، وفي "كفاية الشعبي" صووا عليه يوم الأربعاء، ثم دفن، وفي "تفسير الرازي": توفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس، كذا في "تاريخ الخميس"، قال اسماوي: ليلة الأربعاء عليه الأكثر، ووراءه أقوال، وكذا حكى القاري عن "جامع الأصول" أنه هو الأكثر، وقال ابن كثير: القول بدهنه يوم الثلاثاء عريب، والمشهور عن جمهور: أنه دفن ليلة الأربعاء، "وصلى عليه" ﷺ "الباس أهدأ" جمع فد "لا يؤمهم أحد" أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد، =

وَصَلَّى عَلَيْهِ النَّاسُ أَفْذَاذَا لَا يُؤْمُهُمْ أَحَدٌ، فَقَالَ نَاسٌ: يُدْفَنُ عِنْدَ الْمَنِيرِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يُدْفَنُ بِالْبَقِيعِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا دُفِنَ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الَّذِي تُوُفِيَ فِيهِ"، فَحُفِرَ لَهُ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ غُسْلِهِ أَرَادُوا نَزْعَ قَمِيصِهِ، فَسَمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ: لَا تَنْزِعُوا الْقَمِيصَ، فَلَمْ يُنْزَعْ الْقَمِيصُ، وَغُسِّلَ، وَهُوَ عَلَيْهِ ﷺ.

= وعن ابن المسيب وغيره، ولترمذي: "أن الناس قالوا لأبي بكر: أصلي على رسول الله؟ قال: نعم، قالوا: وكيف نصلي؟ قال: يدخل قوم فيكرونها ويصنعون ويدعون، ثم يدخل قوم فيصنعون فيكرونها ويدعون فرادى، ولا يسعد عن علي: "هو إمامكم حياً وميتاً فلا يقوم عليه أحد"، قاله الزرقاني.

فقال ناس إلخ أي بعض الصحابة "يدفن عند المير"؛ لأن عده روضة من رياض الجنة، فاسبب دفنه عنده، وفي "الخميس": اختلفوا في موضع دفنه أمكة أو المدينة أو القدس، "وقال آخرون: يدفن بالبقيع" المذهب المعروف بالمدينة المنورة، قيل: هذا أول اختلاف وقع بين الصحابة، "فجاء أبو بكر الصديق، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما دفن ببناء المجهول" بني قط "بشد الطاء" إلا في مكانه الذي توفي فيه" أخرجه ابن سعد عن عكرمة عن ابن عباس، وكذا عن عروة عن عائشة، وأخرج الترمذي عن أبي بكر مرفوعاً: **ما دفن الله نبياً إلا في موضع له حب أن يدفن فيه**، وأخرجه ابن ماجه بلفظ: **ما دفن في موضع له حب أن يدفن فيه**، وهذا الحديث يرد قول من ربه عند موته أن يديه من الأرض المقدسة؛ لأنه لا يمكن نقله إليها بعد موته، بخلاف غير الأشياء، فيقولون من يوتهم إلى المدائن، فهذا من حصائص الأشياء، كما ذكره غير واحد، قال ابن العربي: وهذا الحديث يرد قول الإسرائيليين: إن يوسف نقله موسى من مصر إلى آباءه بمسطين، إلا أن يكون ذلك مستثى إن صبح، قاله الزرقاني، وقال القاري: أما يوسف **فقط** فقبره في المحل الذي قضى فيه، وإنما نقل إلى آباءه بعد بمسطين، فلا يتنافيه الحديث، "فحفر له فيه" أي في موضع الوفاة، وهو الحجرة الشريفة - رادها الله نوراً وهدى - "فما كان عند غسله" **ﷺ** "أرادوا نزع قميصه" كذاهم في ذلك، قال الناجي: فيه دليل على أن هذه كانت سنة الغسل عندهم؛ لأن النبي **ﷺ** أقام بين أظهرهم عشرة أعوام، ولا بد لاتصال الموت عندهم في الرجال والنساء من أن يعرفوا حكم الغسل، "فسمعوا صوتاً يقول: لا تنزعوا القميص، فلم ينزع" بناء المجهول "القميص" نائب الماعل، قالت عائشة: لما أرادوا غسل رسول الله ﷺ اختلفوا فيه، فقالوا: والله ما ندري أخرد رسول الله ﷺ من ثيابه، كما بمجرد موتانا، أو نفسه وعليه ثيابه، فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا ودفعه في صدره، وكلمهم مكلّم من ناحية البيت لا يدرون من هو؟ أن اغسلوا النبي **ﷺ**، وعليه ثيابه، فقاموا إلى رسول الله ﷺ فغسلوه، وعليه قميصه، وفي "الشكاة": "يصبون الماء فوق القميص، ويدلكونه بالقميص"، كذا في "الخميس"، "وغسل" **ﷺ**، "وهو" أي القميص "عليه" **ﷺ**.

٥٤٦ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَلْحَدُ، وَالْآخَرُ لَا يَلْحَدُ، فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ أَوَّلًا عَمِلَ عَمَلَهُ، فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ، فَلَحَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥٤٧ - مالك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: مَا صَدَقْتُ بِمَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْتُ وَقَعَ الْكَرَازِينَ.

رحلان: أي حماران للفقور، "أحدهما" وهو أبو طلحة ريد من سهل الأنصاري "يلحد" بفتح أوله وثالثه، كجمع يجمع من لحد، ويصم أوله وكسر ثالثة من ألحد أي يحفر في جانب القبر، قال السجستاني: سمي اللحد؛ لأنه في ناحية، "والآخر" وهو أبو عبيدة بن الجراح، أحد العشرة المبشرة "لا يلحد" بل يشق، ويحفر في وسط القبر، قال السجستاني: يقتضي أن الأمرين جائزان، ولو كان أحدهما محظوراً لما استددام عمله، ومثل هذا لا يخفى عن النبي ﷺ من عمله؛ لأنه من الأمور الطاهرة لا سيما والذي كان لا يلحد من أفضل الصحابة، وأكثرهم اختصاصاً بالنبي ﷺ. وروى عن مالك اللحد والشق كل واسع، واللحد أحب إلي، "فقالوا" أي الصحابة يعني اتفقوا بعد أن احتلوا في الشق واللحد على أن "أيهما جاء أولاً" هكذا في السجستاني، وفي المصرية: "أول" وهو مختار الرقائي؛ إذ قال: يجمع الصرف للوصف وورن الفعل، وروى "أولاً" بالصرف، وقال القاري: قيل: الرواية بالضم؛ لأنه مني كقيل، ويغور الفتح والصب، "عمل عمله" أي من اللحد أو الشق، "فجاء الذي يلحد" أي قبل الآخر كما سبق في علم الله تعالى من اختياره لمختاره ﷺ. "فلحد" بفتح الحاء "لرسول الله ﷺ"، وروى ابن سعد عن أبي طلحة قال: احتلوا في الشق واللحد للنبي ﷺ فقال المهاجرون: شقوا كما تحفر أهل مكة، وقالت الأنصار: الحدوا كما يحفر بأرضنا، فلما احتلوا في ذلك قالوا: اللهم حر لسيك ابعثوا إلى أبي عبيدة وأبي طلحة، فأيهما جاء قبل الآخر، فليعمل عمله، فجاء أبو طلحة، فقال: والله إني لأرجو أن يكون قد خار لبيه أنه كان يرى اللحد فيعجبه، ويمعناه عن ابن عباس عند ابن ماجه وابن سعد، وكذا عن عائشة عند ابن ماجه وابن سعد، وأبى عند ابن ماجه، وعن سعد بن أبي وقاص عند مسلم وغيره بلفظ: "الحدوا لي لحداً وانصبوا علي اللبن نصيباً، كما فعل برسول الله ﷺ"، وعن عائشة وابن عمر عند ابن أبي شيبة بلفظ: "أن النبي ﷺ أوصى أن يلحد له"، وعن المعيرة بن شعبة عند ابن أبي شيبة بلفظ: "لحد بالنبي ﷺ"، وعن أبي بردة عند البيهقي قال: "أدخل النبي ﷺ من قبل القبلة، وألحد له لحداً، وصب عليه اللبن نصيباً" ذكرها العيني وغيره.

الكرازين: بفتح الكاف، فراء، فالف، هراي معجمة، فتحية، ففوز أي المساحي، جمع كرزين بفتح الكاف وتكسر، ولعلها أخذتها دهشة كما وقع لعمر، وقال لم يمت النبي ﷺ. قال الباجي: تريد أنها كانت تكذب ذلك، وكذلك فعل أكثر الصحابة، وكان أشد الناس فيه عمر، حتى جاء أبو بكر، فحقق موته.

- ٥٤٨ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: رأيت ثلاثة أقمار سقطن في حجري، فقصصت رؤيائي على أبي بكر الصديق، قالت: فلما توفي رسول الله ﷺ ودفن في بيتها، قال لها أبو بكر: هذا أحد أقمارك، وهو خيرها.
- ٥٤٩ - **مالك** عن غير واحد ممن يثق به: أن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل ثوفيا بالعقيق، وحُمِلَا إلى المدينة، ودُفِنَا بها.

رايت الخ في المنام "ثلاثة أقمار سقطن في حجري" هكذا في أكثر السجح الموجودة عندني، وكذا في المصنف، "والناجي" و"التنوير" بالناء، وعراه في الحاشية لأكثر رواة "موطاً"، فهو بضم الحاء وسكون الخيم: القطعة من الأرض المحجورة محاطة، ولذلك يقال لخطيرة الإبل: حجرة، فعلة بمعنى معقول كالعرفة والقصبة، وكذا في "البصاوي"، وفي نسخة الرقائي: حجري أي فتح الحاء أو بكسرهما، وعراه في الحاشية عن "اعلى" لبعض رواة "الموطأ" بمعنى ما في يديك من الثوب أو الحصص، "فقصصت" بضم اشاء "رؤيائي على أبي بكر الصديق"؛ لأنه كان عالماً بالتعبير ماهراً في ذلك، قال ابن عبد البر: يختم أنه لم يخبرها حين قصت عليه، ويحتمل أنه أحملها إجاباً، وتقدم في رواية قاسم: "أنه سكت"، "قالت: فلما توفي رسول الله ﷺ ودفن في بيتها قال لها أبو بكر: هذا أحد أقمارك التي رأيتها في المنام، وهو خيرها" أي فصل الثلاثة، والثاني أبو بكر والثالث عمر **توفيا بالعقيق** موضع بقرب المدينة المنورة، و"وَحُمِلَا" أي كل واحد منهما بعد موته "إلى المدينة المنورة"، ودُفِنَا بها "قال الناجي: يحتمل نقلهما؛ لكثرة من كان بالمدينة المنورة من الصحابة؛ ليتولوا الصلاة عليهما، ويحتمل أن يكون لفصل اعتقدوه في الدفن بالقيع، أو ليقرَّب علي من هم من الأصل ريادة قبورهم والنداء هم، واحتسبوا في نقل الميت من موضع إلى موضع، فكرهه جماعة وجوره آخرون، وقيل: إن نقل ميلاً أو ميلين فلا بأس به، وقيل: ما دون السفر، وقيل: لا يكره السفر أيضاً، وعن عثمان: أنه أمر بقبور كانت عند المسجد أن تحوَّل إلى البقيع، وقال: توسعوا في مسجدكم، وعن محمد: أنه إثم ومعصية، وقال المازري: صاهر مذهبنا جوار نقل الميت من بلد إلى بلد؛ لنقل سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد من العقيق إلى المدينة، وفي "أحاوي": قال الشافعي: لا أحب نقله إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، فاحتار أن يقبل إليها فعرض الدفن فيها، قال البعوي وغيره: يكره النقل، وقال الدارمي والبعوي وغيرهما: يحرم نقله، قال السوي: هذا هو الأصح، ولم ير أحمد بأساً أن يحول الميت من قبره إلى غيره، وقال: قد شئ معاد امرأته، وحول ضحكة، وحالف الجماعة في ذلك، قاله العيني، وقال السرخسي: قول محمد بن مسلمة دليل على أن نقله من بلد إلى بلد مكروه، والمستحب أن يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات بها، ونقل عن عائشة **رحم** أنها قالت حين رأت قبر أحبها عبد الرحمن: =

٥٥٠ - **ماث** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أُدْفَنَ بِالْبَقِيعِ، لِأَنْ أُدْفَنَ بِغَيْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدْفَنَ فِيهِ، إِنَّمَا هُوَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إِمَّا ظَالِمٌ فَلَا أَحَبُّ أَنْ أُدْفَنَ مَعَهُ، وَإِمَّا صَالِحٌ فَلَا أَحَبُّ أَنْ تُنْبَشَ لِي عِظَامُهُ.

في البرر وكسند

الُوقُوفُ لِلْجَنَائِزِ وَالْجُلُوسُ عَلَى الْمَقَابِرِ

٥٥١ - **ماث** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ نَافِعِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الْجَنَائِزِ ثُمَّ جَلَسَ بَعْدُ.

- "لو كان الأمر فيك إي، ما نفتحت ولدفتك حيث مت"، قال صاحب "الهداية": يكره القفل؛ لأنه اشتغال بما لا يفيد بما فيه تأخير دفنه، وكفى بذلك كراهة، قال القاري: فإذا كان يترتب عليه فائدة من نقله إلى أحد الحرمين، أو إلى قرب قبر أحد من الأنبياء، أو الأولياء، أو ليروره أقاربه من ديث السد وغير ذلك، فلا كراهة إلا ما نص عليه من شهداء أحد، أو من في معناه من مطلق الشهداء.

أدفن بالبقيع المدفون المشهور بالمدينة المنورة؛ "لأن" بفتح اللام، و"أن" مصدرية "أدفن في غيره" أي غير البقيع "أحب إلي من أن أدفن فيه"، وليس ذلك لكراهية الدفن فيها، كيف وهي بقعة مباركة، بل لامتنانها بالمقابر، فلا يكون الدفن فيه إلا نبش المدفون السابق، ولذلك قال: "إنما هو" أي المدفون قبلي في ذلك الموضع "أحد رجلين إما طام فلا أحب أن أدفن معه"؛ لأنه قد يعدد في قبره بظلمه، فأتأدى بذلك، "وإما صالح، فلا أحب أن تنش لي عظامه" قال الساجي: كره عروة الدفن بالبقيع لا لكراهية البقعة، وإنما ذلك لأنه لم يكن بقي فيه موضع إلا قد دفن فيه، فكره الدفن به لهذا المعنى. لأنه لا بد أن تنش له عظام من دفن في ذلك الموضع قبته، فإن كان طاماً كره مجاورته، وإن كان صالحاً كره أن يبش له؛ لأنه يعظم بش عظام الصالح من أحبه؛ لحرمته وصلاحه، وأن يكون للظالم حرمة أيضاً، إلا أن كراهيته لمجاورته أعظم، فلذلك علق الكراهية لمجاورته، ولا تكره مجاورة الرجل الصالح، فلذلك لم يكره إلا نبش عظامه له.

كان يقوم إلخ ويأمر بذلك كما صح من حديث عامر بن ربيعة وأبي سعيد وأبي هريرة ؓ. ولاس أي شية عن يزيد بن ثابت: "كما معه ؓ". فطلعت جنازة، فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت، والله ما أدري من شأها، أو من تضايق المكان، وما سألناه عن قيامه، وفي الصحيحين عن جابر: "مر بنا جنازة، فقام ها النبي ﷺ وقمنا، فقلنا: إنها جنازة يهودي، قال: لا، إنما هو دفن يهودي، راد مسلم: لا، لا، وفي الصحيحين: -

= من طريق بكير بن عبد الله الأشج: أن نافعاً حدثه بذلك، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال: "لأن أظأ على رضع أحب إلي من أن أظأ على قبر"، ويخالف ما تقدم ما أخرجه أحمد عن عمرو بن حرم الأنصاري مرفوعاً: لا تجلس على قبر. وفي رواية قال: رأي رسول الله ﷺ متكأً على قبر، فقال: لا تعد صاحب هذا قبراً، وما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوي: لا تجلس على القبر، لا تجلس عليه. وما أخرجه جماعة إلا البخاري والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يجلس أحدكم على حرمه، فتحرق منه، فتحرق من حرمه حرمه من آل حرمه على قبره. وما أخرجه مسلم، وأحمد والنسائي وأبو داود والترمذي، وصححه عن جابر: "هي النبي ﷺ أن يخصص القبور وأن يقعد عليه"، وفي هذا المعنى آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين، ذكرها ابن أبي شيبة وغيره ما احتجوا إلى إيرادها، اكتفاء على ذكر الروايات المرفوعة في ذلك، قال الطحاوي: ذهب قوم إلى هذه الآثار، وقلدوها، وكروها من أجلها الجلوس على القبور، وأراد بالقوم الحسن الصري ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبير ومكحولاً وأحمد وإسحاق وأنا سيمان، ويروى ذلك أيضاً عن عبد الله وأبي بكرة وعقبة بن عامر وأبي هريرة وجابر، وإليه ذهب الظاهرية، وقال ابن حرم في "المغلي": ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر، وهو قول أبي هريرة وجماعة من السلف، ثم قال الطحاوي: وحالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لم ينه عن ذلك لكرهية الجلوس على القبر، ولكنه أريد به الجلوس للعائط أو النول، وذلك جائز في اللغة، يقال: جلس فلان للعائط، وجلس فلان للنول، وأراد بالآخرين: أنا حيفة ومانكأ وعبد الله بن وهب وأنا يوسف ومحمد، وقالوا: ما روي عن النبي محمول على ما ذكرنا، ونعكي ذلك عن عبي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما واختص أهل النقل في بيان مسلك الحنفية، قال النووي في "شرح المهذب": إن مذهب أبي حيفة كالجمهور، قال الحافظ: وليس كذلك، بل مذهب أبي حيفة وأصحابه كقول مالك، كما نقله عنهم الطحاوي، قال العيني في "شرح البخاري": وتحقيق الكلام في ذلك ما قاله الطحاوي باب الجلوس على القبور، ثم ذكر القائلين بكرهية الجلوس ومستدلّاهم، ثم قال: قال الطحاوي: وحالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: لم ينه عن ذلك لكرهية الجلوس على القبر، ولكنه أريد به الجلوس للعائط أو النول، وذلك جائز في اللغة، يقال: جلس فلان للعائط، وجلس فلان للنول، ثم ذكر في حجتهم حديث أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال: "هلم يا ابن أخي! أحرك بما هي النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو نول" ورجاله ثقات، ثم قال: فينريد في هذا الجلوس المهني عنه في الآثار الأول، ثم روي عن أبي هريرة، وأجاب مما أورد عليه الحافظ، ثم قال: وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف ومحمد، فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا اليوم عليه ليس كما يسغي؛ فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذاهب العلماء، ولا سيما بمذهب أبي حيفة. وقال ابن عابدين: قال في "الفتح": يكره الجلوس على القبر ووطؤه، وحيث فمما يصعبه من دفنت حول أقاربه حلق من وطء تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه، =

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ الْقُعُودِ عَلَى الْقُبُورِ فِيمَا تُرَى لِلْمَذَاهِبِ.

٥٥٣ - مَاتَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ يَقُولُ: كُنَّا نَشْهَدُ الْجَنَائِزَ،

= ويكره اليوم عند القبر وقضاء الحاجة، بل أولى، وكل ما لم يعهد من السنة، والمعهود منها ليس إلا ريارتها، والدعاء عندها قائماً، وفي "حرة الفتاوى": عن أبي حنيفة: لا يوصى القبر إلا لضرورة، ويرار من بعيد ولا يقعد، وإن فعل يكره، وذكر في "الحية" عن الإمام الطحاوي: أنه حمل ما ورد من النهي عن الخنوس لقضاء الحاجة، وأنه لا يكره الجلوس لغيره جمعاً بين الآثار، وأنه قال: إن ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ثم بارعه بما صرح في 'الوادئ' 'والتحفة' 'والدائع' و'المحيط' وغيره من أن أبا حنيفة كره وصي القبر والقعود أو اليوم أو قضاء الحاجة عليه، وأنه ثبت النهي عن وضئه وإنشئ عليه، وذكر العيني كلام الطحاوي أمار، ثم قال: فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا اليوم عليها يس كذا يسمي: فإن الطحاوي أعده لباس مذاهب العلماء، ولا سيما عده أي حنيفة، قال ابن عابدين: لكن قد علمت أن الوقع في كلامهم التعبير بالكره لا بالنهي، وحديثه فقد يوفق بأن ما عراه الإمام الطحاوي إلى اثنتي عشرة سنة من حمل النهي على الخنوس لقضاء الحاجة يراد به هي تحريمه، وما ذكره غيره من كراهة سوطي والقعود يراد به كراهة اغترابه، وغاية ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين، وهذا كثير في كلامهم.

وإنما هي الخ ساء المحمول "عن القعود على القبور" في الروايات المتقدمة وغيرها "فيما يرى" بضم الهمزة على بطن، قال الزرقاني: قس: ويحتمل افتح أي عنه، راد في رواية ابن واضح، ولله أعلم، "المذاهب" ما يوجب في أكثر المسح، جمع مذهب، علمت على مواضع التي يذهب إليها لأجل الحدث، وفي بعض المسح: بدون الميم على رة الفاعل أي التي يذهب إلى قضاء الحاجة، قال الساجي: معنى ذلك أن علي بن أبي طالب كان يتوسد على القبور، ويصطحع عليها، وهذا أكثر من الخنوس الذي تضمنه صاهر الحديث الذي تعقب به ابن مسعود وعطاء في مع الخنوس على القبور، فتأول مالك النهي عن الخنوس على القبور إلى الخنوس عليها لقضاء الحاجة، وقد قال مثل قول مالك بن أنس يريد من ثابته، وهو الأظهر، قس: وتقدم أن الإمام الطحاوي أيضاً قال كفون مالك، قال النووي: المراد بالخنوس القعود عند المصهور، وقال مالك: المراد بالقعود الحدث. وهو تأويل ضعيف أو ناضل، قال الخافض: وهو يوجه أفراد مالك بذلك، وكذا أوجه كلام ابن حوزي حيث قال: جمهور الفقهاء على الكراهة حلالاً لمالك، واحتج الصحابي بأثر ابن عمر أخرجه البخاري: "أنه كان يجلس على القبور"، وعن عبي نخوة، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً: "إنما هي التي" عن الخنوس على القبور حدث عائظ أو بول، ورجل إسناده ثقات.

فَمَا يَجْلِسُ آخِرُ النَّاسِ حَتَّى يُؤْذَنُوا.

النَّهْيُ عَنِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

٥٥٤ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، عَنْ عَتِيكِ بْنِ الْحَارِثِ، وَهُوَ جَدُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ أَبُو أُمِّهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَتِيكٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يُعَوِّدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ عَلَيْهِ، فَصَاحَ بِهِ، ...

آخر الناس إلح أي آخر من مع الحارة من المشيعين "حتى يؤدبوا" قال الساجي: قوله: 'فما يجلس آخر الناس، حتى يؤدبوا' يدل على أن الإسراع بالجسارة مشروع، وقد تقدم، وقوله: "حتى يؤدبوا" يريد يؤدبوا بالصلاة عليها، وقال الداودي: حتى يؤدب لهم بالانصراف بعد الصلاة، وإنما كان ذلك في صدر الإسلام؛ لأنهم كانوا لا ينون القصور، وإنما كان أدلاؤه ورد التراب، وهذا لا يلبث الناس فيه، وما ذكره ليس بصحيح؛ لأنه قال: فلا يجلس آخر الناس، ولا يقال: آخر الناس فيصلى على الميت، وانتظر أن يؤدبهم؛ لأنهم كلهم سواء، وإنما يقال ذلك فيصلى بأيدي الحارة، فيصلى أولاهم قبل أن يصل آخرهم، فرمما لم يجلس أولاهم حتى يدرك آخرهم، فتوضع الحارة، ويؤدبوا بالصلاة عليها، وقال بعض المشايخ: قوله: ما عمدنا على الحارة إداً لكبه أحب؛ لما فيه من إطاعة قلب الولي، قلت: وما حكي عن الإمام مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن أن الانصراف قبل الصلاة مكروه مطلقاً، سواء حصل ضoul في تخييرها أو لا، كان الانصراف لحاجة أو لغير حاجة، كان الانصراف بإذن من أهلها أم لا، وأما بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره إن كان يعير إذن من أهلها، والحال أنهم لم يظولوا، فإن كان بإذن من أهلها، فلا كراهة طولوا أو لا، وإن طولوا فلا كراهة كان بإذن أهلها أم لا، وفي 'الكبرى' من مروع الحمية: ولا ينبغي أن يرجع من حارة حتى يصلى عليها، وبعد ما صلى لا يرجع إلا بإذن الأولياء، هذا ذكره في عامة كتب الفتاوى وغيرها، وفي "المحيط": قيل: الرفق أن يسعه الرجوع يعير إدهم، أقول: هذا هو الموافق للأحاديث، وعينه الجمهور، ولا أعلم لهم في المع مأخذاً إلا إن حصل الوحشة لأهل الميت بسبب الرجوع، فيبغى أن يراعى ذلك، وإلا ففي الصحيحين: من أتبع جنازة مسلم حتى يصلى عليها، فله قيراط، ومن أتبعها حتى تدفن فله قيراطان، وإذا مع الرجوع يعير إدهم، فرمما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها، فيترك الصلاة عندها أيضاً، فيحرم من أجرها، وهذا مما لا يعقل.

فوجدته إلح أي عبد الله "قد غلب عليه" أي غلبه الألم حتى منعه إحابة النبي ﷺ. قاله الرقاي تبعاً لباجي، وفي "البدل": أي غشي عليه، "فصاح به" أي ناداه، "فلم يحبه" قال الشيخ في "المصنف": أي سبب الغشي، "فاسترجع رسول الله ﷺ" لما أصيب فيه أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وقد أثبت الله تعالى على من قال مثل =

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْوُجُوبُ؟ قَالَ: "إِذَا مَاتَ"، فَقَالَتْ ابْنَتُهُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ
لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ شَهِيدًا، فَإِنَّكَ كُنْتَ قَدْ قَضَيْتَ جِهَازَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ
اللَّهُ قَدْ أَوْقَعَ أَجْرَهُ عَلَى قَدَرِ نَيْتِهِ وَمَا تَعُدُّونَ الشَّهَادَةَ؟" قَالُوا: الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، ..

قد أوقع أجره الخ قال الباجي: يحتمل المعنيين، أحدهما: أن أجره قد جرى له بمقدار العمل الذي نواه على
حسب ما كان يكون له من الأجر أن لو عمه، فنكون الية بمعنى الموي. والثاني: أنه أوقع له من الأجر بقدر ما
يجب لبيته، إلا أن هذا الوجه أظهر من جهة اللفظ، والأول أظهر من جهة المعنى، وقال ابن عبد البر: فيه أن المتجهز
للغزو إذا حيل بينه وبينه يكتب له أجر الغزو على قدر نيته، والآثار في ذلك متواترة صحاح، منها: قوله ﷺ في
تبوك: لا تسلموا من غزوة ولا تسلموا من غزوة ولا تسلموا من غزوة، لا تسلموا من غزوة، لا تسلموا من غزوة، لا تسلموا من غزوة، وفي
"مسلم" عن أنس مرفوعاً: من صلب شهيد صدق نصيبه، ومن نفسه أي أعطي ثوابها ولو لم يقتل، وأصرح
منه ما أخرجه الحاكم بلفظ: من سأل عن سبيل الله صدق، ثم قال: قصد الله أحر شهيد، وللنسائي من
حديث معاذ مثله، وللحاكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً: من سأل الله شهيد صدق، بعد الله من
شهيد، ومن مات على فرسه، قاله الزرقاني، "وما تعدون الشهادة؟" قال الباجي: سألهم عن معنى الشهادة؛
ليحتبر بذلك علمهم، ويفيدهم من هذا الأمر ما لا علم لهم به، "قالوا: القتل في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: "
لا شهيد أمي، لا حسن كذا راده ابن ماجه في رواية جابر بن عتيك بوجه آخر، وكذا في حديث أبي هريرة.
"الشهداء سبعة" تقدم في باب العتمة والصبح أن العدو في أمثال ذلك لا يكون للحصر، قال السيوطي في
"التوير": وقد جمعهم، فهازوا الثلاثين، قلت: سماها أبواب السعادة في أسباب الشهادة، وجمع العيني الروايات
الواردة في ذلك لا يسعها هذا الأوجر، نعم! سيأتي في آخر الحديث تلخيص ما أطلق عليه الشهادة في تلك
الروايات، "سوى القتل في سبيل الله" أي سوى الشهادة الحقيقية.

المطعون الخ الميت بالطاعون "شهيد"، وفي "التمهيد": عن عائشة مرفوعاً: لا ماء أمي تطعمه، لا ماء
قالت: يا رسول الله! أما الطعن فقد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: عدة كعدة بعد إخراج في ماء، لا ماء، من
ماء منها مات شهيد، وقال القاري: أخرج أحمد عن أبي موسى مرفوعاً: لا ماء أمي تطعمه، لا ماء، قيل:
يا رسول الله! هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: لا ماء أمي تطعمه، وفي كل شهيد، والغرق
يفتح العين وكسر الرأ: الغريق في الماء "شهيد، وصاحب دات الحب" مرض معروف، ويقال له: الشوصة، كذا
في "الفتح"، قال القاري: هي قرحة أو قروح تصيب الإنسان داخل جبهه، ثم تفتح ويسكن الوجع، وذلك وقت
اهلاك، ومن علاماتها الوجع تحت الأضلاع، وضيق النفس مع ملازمة الحمى والسعال، وهي في النساء أكثر، =

وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْحَنْبِ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْحَرِيقُ شَهِيدٌ،
وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَدْمِ شَهِيدٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ شَهِيدٌ.

٥٥٥ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا
أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ:
إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ،

= وفي "الجمع": ذات الحب البدينة والدمع الكبيرة التي تظهر في باطن الحب، وتمحور في داخل، وعندما يسمه صاحبها،
ودو الحب من يشترك في حبه بسبب البدينة، وذات الحب صارت عنماً لها، وإن كانت في الأصل صفة مضافة، وورد:
... شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ عن شريح: أنه صاحب القولج 'شَهِيدٌ، والحرق' بفتح الحاء وكسر الراء
المهملتين: الميت بتحريق النار 'شَهِيدٌ، والذي يموت تحت الهدم' بفتح هـ وتسكن الراء المهملة 'شَهِيدٌ'.

جمع إلح هو بضم الحيم وسكون الميم، وقد تفتح الحيم وتكسر أيضاً، كذا في 'الفتح'، وفي 'الجمع': الضم
أشهر الثلاثة، قال الخافض. هي النساء، وقيل: التي تموت ولدها في بطنها، ثم تموت بسبب ذلك، وقيل: التي
تموت بمرحلة، وهو حصاً طاهر، وقيل: التي تموت عدواً، والأول أشهر، وفي 'المسوى': المعنى أنها ماتت مع
شيء محمود فيها غير مفصل عنها، فيحتمل الحمل والسكرانة، قال القاري: اجمع بالضم بمعنى المجموع، كالدحر
بمعنى المدحور، وكسر الكسائي الحيم، والمعنى أنها ماتت مع شيء محمود فيها غير مفصل عنها من حمل أو
بكرة أو غير مطمونة، وقال بعض الشراح: الرواية بضم الحيم أي تموت ولدها في بطنها، وقيل: هو الطلق،
وقيل: تموت بالولادة، وقيل: بسبب بقاء المشيمة في جوفها، وهي نسمة بالخلاص، وقيل: تموت بجمع من
روحها أي ماتت بكرة لم يقتضها روحها، 'شَهِيدٌ' فمذكور في حديث جابر هذا ثمانية أنواع مع الشهادة
الحقيقية، ولخص الرقابي تعابيراً شراح السحاري، وقال في آخرها: فهذه سبع وعشرون حصية سوى القتل في
سبيل الله، ذكر الخافض أن طرفها جيدة، وأنه وردت حصان أخرى في أحاديث لم أعرج عليها لصعقتها.

ليعذب بكاء الحي اظهر أنه مقابل الميت، ويحتمل معنى القبلة، فالدلالة بدل من الصمير أي حيه وقيته،
فيوافق رواية ابن أبي مبيكة بكاء أهله، فانه الرقابي، قال العيني: الكلام فيه على أقسام، الأول: قول ابن عمر
عني وجهين، أحدهما: أن الميت يعذب بكاء أهله عليه، والآخر: أن الميت يعذب بكاء الحي عليه، واللفظان
مرفوعان، فهل يقال: يحمل المطلق على المفيد؟ ويكون عدله بكاء أهله عليه فقط: ليكون الحكم للرواية العامة،
وأنه يعذب بكاء الحي عليه، سواء كان من أهله أم لا؟ وأحيث بأن الظاهر جريان حكم العموم، وأنه لا يختص
ذلك بأهله، هذا كله ساء على قول من ذهب إلى أن الميت يعذب بالكاء عليه، وإنما جعلنا الحكم أعم من ذلك، =

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ،

= ولم يحمل المطلق على المقيد؛ لأنه لا فرق في الحكم عند القائمين بعدات ميت باسكاء أن يكون الناسي عليه من أهله أو من غيرهم، بدليل الناحية التي ليست من أهل الميت، وما ورد في عموم الناحية من العدا، بل أهله أعذر في السكاء عليه؛ لقوله **ع** في حديث أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه: **دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته يبكي على أبي عبد الله، فقلت: يا رسول الله، ما يبكيك؟ قال: ما يبكيك؟ قال: ما يبكيك؟ قال: ما يبكيك؟** وهذا التعليل الذي رخص لأجله في السكاء خاص بأهل الميت، وقوله: 'سكاء' أهله عليه" حرج محرج الغالب الشائع؛ إذ المعروف أنه إنما يبكي على ميت أهله. الثاني: هل لقوله: "الحفي" مفهوم حتى أنه لا يعدب بسكاء غير الحفي، وهل يتصور السكاء من غير الحفي، ويكون احترازاً ناشئاً عن الجمادات؛ لقوله عروجل: **وقد كتب عليه سماء** (الدحا ٢٩)، فمفهومه أن السماء والأرض يقع منهما البكاء على غيرهم، وعلى هذا فيكون هذا بكاء على الميت، ولا عدا عليه بسبه إجماعاً، وقد روى ابن مردويه في تفسيره مرفوعاً: **من مات من المؤمنين لا يبكيه في سماء ولا في أرض ولا في قبر ولا في جنة ولا في نار**، فقد ورد مرفوعاً: **لا يبكيه في سماء ولا في أرض ولا في قبر ولا في جنة ولا في نار**، وأما تصور السكاء من الميت، فقد ورد مرفوعاً: **لا يبكيه في سماء ولا في أرض ولا في قبر ولا في جنة ولا في نار**، والمعنى استعبر إما على بابه لطلب بمعنى طلب بول العبرات، وإما معنى نزلت العبرات، وباب الاستفعال يرد على غير بابه أبصاً. الثالث: جاء في حديث ابن عمر: "الميت يعدب بسكاء أهله عليه"، وفي بعض طرق حديثه في "مصنف ابن أبي شيبة": "من يبكي عليه، فإنه يعدب بما يبكي عليه"، فالرواية الأولى عامة في السكاء، وهذه الرواية خاصة في البياحة، فهما يحمل المطلق على المقيد، فتكون الرواية التي فيها مطلق السكاء محمولة على السكاء بوح، ويؤيد ذلك إجماع العلماء على حمل ذلك على السكاء بوح، وليس المراد بمجرد دمع العين، ومما يدل على أنه ليس المراد عموم السكاء: قوله **لا يبكيه في سماء ولا في أرض ولا في قبر ولا في جنة ولا في نار**، فمحمل على ما فيه بياحة؛ جمعاً بين الأحاديث، ويدل على عدم إرادة العموم من السكاء بكاء عمر بن الخطاب، وهو راوي الحديث بحضرة النبي **ع**، وكذلك بكاء ابن عمر، فقد روى ابن أبي شيبة عن نافع قال: كان ابن عمر في السوق، فبقي إليه والثلث من حجر، فأطلق جبوته، وقام وعليه الحبيب، قلت: وحكى عليه الإجماع غير واحد من شراح الحديث، قال الشوكاني: إن النووي حكى إجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم: أن المراد بالسكاء الذي يعدب الميت عليه، هو البكاء بصوت وبياحة، لا بمجرد دمع العين.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَدَّأَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ: "يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ" كُنْيَةَ ابْنِ عُمَرَ. قَدِمْتُهُ تَهْنِئَةً، وَدَفَعْتُ لِمَا يَوْحِشُ مِنْ نَسْبَتِهِ إِلَى السَّيِّئِ وَالْخَطَا، "أَمَا" بِالْتَحْفِيفِ لِلنَّسْبَةِ أَوْ لِلإِفْتِتَاحِ يُؤْتِي بِهَا لِمَجْرَدِ التَّأَكِيدِ، "إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ" أَيِ لَمْ يَتَعَمَّده حَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْكَذِبُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: الإِجْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَمْدٌ أَوْ سَبَابٌ، وَلَكِنْ الإِثْمُ يَخْتَصُّ بِالْعَمْدِ، 'وَلَكِنَّهُ نَسِيَ' أَصْلُ الْحَدِيثِ أَوْ مُورَدُهُ الْخَاصُّ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، "أَوْ أَخْطَأَ" فِي الْمَهْمُ وَإِرَادَةُ الْعَامِ، =

إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلَهَا، فَقَالَ: "إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتَعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا".

الحسبة في المصيبة

٥٥٦ - مَاتَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

« إِنَّمَا كَانَ أَصْلُ الْقِصَّةِ أَنَّهُ "مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلَهَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا" هَكَذَا فِي السَّحَابِ الْمُنْدِيَةِ بِصِغَةِ الْعَائِلِ، وَفِي السَّحَابِ الْمَصْرِيَّةِ نَفْظُ الْخَطَابِ إِلَى الْيَهُودِ: "إِيَّكُمْ لَتَبْكُونَ عَلَيْهَا"، وَإِنَّمَا لَتَعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا أَيَّ سَبَبٍ كَفَرَهَا لَا سَبَبَ الْبُكَاءِ، قَالَ الْوُجُوهُ بَعْدَ ذِكْرِ اخْتِلَافِ السِّيَاقِ فِي حَدِيثِ الْبُكَاءِ: هَذِهِ الرِّوَايَاتُ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَاسْمُهُ عَدَدُ اللَّهِ، وَأُكْرِمَتْ عَائِشَةُ وَسَبَّحَتْهَا إِلَى السِّيَاقِ وَالْإِشْتِبَاهِ، وَأُكْرِمَتْ أَنَّ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ، وَاحْتَجَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ (الأنعام: ١٦٤)، قَالَتْ: وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَهُودِيَّةٍ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ يَعْنِي أَنَّهَا لَتَعَذَّبُ بِكَفَرِهَا فِي حَالِ بُكَائِهَا، لَا سَبَبَ بُكَائِهَا، وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فَتَأَوَّاهَا الْخَمُورُ عَلَى مَنْ أَوْصَى أَنَّ يَبْكِي عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ يَبْكِي عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّتِهِ مِنْهُ فَلَا يَعْذَّبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ الْأَقْوَامُ الْآخَرَ فِي ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَدِيثَ الْعَدَابِ مِنَ الْبُكَاءِ مَرْوِيٌّ بَعْدَ رِوَايَاتٍ، مِنْهَا: حَدِيثًا عَنْ عُمَرَ وَاسْمُهُ عَدَدُ اللَّهِ، وَأُكْرِمَتْ الشُّجَاعُ وَغَيْرُهُمَا بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَمِنْهَا: حَدِيثُ أَنَسٍ عَنِ الْمَسْلُومِ: "أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِحَفْصَةَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ رَدَّ ابْنُ حَنَانَ: "قَالَتْ: بَنِي"، وَحَدِيثُ الْمَعِيرَةِ عَنِ الشُّجَاعِ نَفْظُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ لَفْظُ مَسْمُومٍ، وَلِأَحْمَدَ بِسِّيَاقِ آخَرَ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذَا عَلَى مَا دَهَبَتْ إِلَيْهِ عَائِشَةُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَوَتْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ فِي شَأْنِ الْيَهُودِيِّ، وَالْخَيْرُ الْمَفْسُورُ أَوَّلَى مِنَ الْمُحْمَلِ، ثُمَّ احْتَجَّتْ بِالْآيَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ صَحِيحًا مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَكُونَ فِيهِ حِلَافٌ لِلْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُوصُونَ أَهْلِيهِمْ بِالْبُكَاءِ، وَالْوُجُوحُ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ ذَلِكَ مَشْهُورًا مِنْ مَدَاهِمِهِمْ، قُلْتُ: رَدَّ رِوَايَةَ ابْنِ عُمَرَ مُشْكِلٌ سَبَبًا إِذْ هِيَ مَرْوِيَّةٌ عَنْ عَدَّةٍ صَحَابَةٍ، وَأَيُّهَا مَا كَانَ، فَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى عَدَّةٍ أَقْوَالٍ، ذَكَرَ الْعَبَّاسِيُّ فِي شَرْحِهِ: لِعُلَمَاءٍ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَامٍ، وَالسِّيَاطِيُّ فِي "شَرْحِ الصَّدُورِ" تِسْعَةَ أَقْوَالٍ، وَمَا ظَفَرْتُ عَلَيْهَا فِي كَلَامِ شَرَّاحِ الْحَدِيثِ تَرِيدُ عَلَى عَشْرَةٍ، إِذَا شِئْتَ فَارْجِعْ إِلَى الْمَطُولَاتِ.

الحسبة في المصيبة قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْحَسْبَةُ: الصَّبْرُ وَالتَّسْلِيمُ، وَفِي "الْمَجْمَعِ": الْحَسْبَةُ اسْمٌ مِنَ الْإِحْتِسَابِ، وَهُوَ فِي الْأَعْمَالِ الصَّاحَاتِ، وَعَدَدُ الْمَكْرُوهَاتِ الْبَدَارِ إِلَى طَلَبِ الْأَجْرِ بِالتَّسْلِيمِ وَالصَّبْرِ، أَوْ بِاسْتِعْمَالِ أَنْوَاعِ لِبَرِّ طَلَبًا لِلثَّوَابِ، وَقَالَ الْمُحَدِّثُ: الْحَسْبَةُ بِالْكَسْرِ الْأَجْرُ، وَاسْمٌ مِنَ الْإِحْتِسَابِ، وَاحْتَسَبَ فَلَانَ إِنَّمَا أَوْ سَتًا إِذَا مَاتَ كَبِيرًا، فَإِنْ مَاتَ صَغِيرًا قَبْلَ: افْتَرَطَهُ، وَاحْتَسَبَ، بِكَذَا أَجْرًا عَدَدَ اللَّهِ، اعْتَدَهُ يَبْوِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَدْ وَرَدَتْ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْتَسَبَ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا الْعَبَّاسِيُّ فِي "شَرْحِ النَّجَاشِيِّ" عَنْ تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ صَحَابِيًا.

قَالَ: "لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ".
 ٥٥٧ - **مَاتَ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ
 السَّلَمِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ،

لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ إلخ ذكر أو أنثى "من المسلمين" قيد به ليخرج الكافر، قال الحافظ: لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر، ثم أسلم؟ فيه نظر، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة قال: قلت: يا رسول الله! مات لي ولدان، قال: من مات به مد في الإسلام **دُحِدَ** لله حبة، أخرجه أحمد والطبراني، "ثلاثة" وهل هو حكم ما عدا الثلاثة سيأتي في الحديث الآتي "من الولد" قال الرقائي: بفتحين يشمل الذكر والأنثى الصلبية على الظاهر؛ لرواية النسائي من حديث أنس: "ثلاثة من صله"، وكذا في حديث عقبة بن عامر، وفي دخول أولاد الأولاد بحث، "فتمسه النار" بالنصب جواباً للنفي، وقال القاري: بالنصب والرفع، قال ابن الملك: أي لا يدخلها، والمعنى ههنا: نفي الاجتماع لا اعتبار السببية، قال الأشرف: إنما ينصب فاء المضارع إذا كان بين ما قبلها وما بعدها سببية، ولا سببية ههنا؛ إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سبباً لولوح أبيهم النار، فيحمل الفاء على معنى واو الجمع، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء؛ لأن الاستثناء بعد النفي إثبات، فكان المعنى: أن تخفيف الولوح مسبب عن موت الأولاد، "إلا تحلة القسم" بفتح المثناة الفوقية وكسر المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم، وهو اليمين، وهو مصدر حلل اليمين أي كفرها، يقال: حلل تحليلًا وتحلة وتحلاً بكفرها، والثالث شاد، قال أهل اللغة: يقال: فعلته تحلة القسم أي قدر ما حللت به يميني، ولم أبلغ، قال العيني: معنى تحلة القسم ما ينحل به القسم، وهو اليمين، وهذا مثل في القليل المفرط في القنعة، وقبل: الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلاً ولا كثيراً، ولا تحلة القسم، وجوز الفراء الأخفش بجمي "إلا" بمعنى الواو، والجمهور على الأول، وبه حرم أبو عبيد وغيره، وقالوا: المراد به قوله تعالى: ﴿لَا مَنكُ وَلَا دُھ﴾ (مرم ٧١)، ويدل عليه ما عُدَّ عد الرراق عن الزهري في آخر هذا الحديث: "إلا تحلة القسم يعني الورود"، قال القاري: قال بعض الشراح من علمائنا: التحلة بكسر الحاء مصدر كالتحليل، والمعنى: إلا مقدار ما يبرأ الله تعالى قسمه فيه بقوله: ﴿لَا مَنكُ وَلَا دُھ﴾ (مرم ٧١)، وقيل: إلا رماناً يسيراً يمكن فيه تحلة القسم، فلا استثناء متصل كما هو الأصل، ثم جعل ذلك مثلاً لكل شيء يقل وقته، والعرب تقول: فعلته تحلة القسم أي لم أفعل إلا مقدار ما حللت به يميني، ولم أبلغ.

ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ إلخ أو أقل من ذلك، كما سيأتي، "فيحتسبهم" قال القاري: بالرفع لا غير، والفاء للتسبب بالموت، وحرف النفي منصوب على السبب والمنسب معاً، قال الباجي: بيان لصفة من يؤجر بمصابه في ولده، وهو أن يحتسبهم، وأما من لم يحتسبهم ولم يرض بأمر الله فيه، فإنه غير داخل في هذا الوجه، وفي "الاستذكار": -

جَامِعُ الْحِسْبَةِ فِي الْمُصِيبَةِ

٥٥٩ - مَاتَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِيَعَزَّ الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمُ الْمُصِيبَةُ بِـ".

٥٦٠ - مَاتَ عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ،

جامع الحسبة **الح** قال المحدث: الحسبة بالكسر: الأجر، واسم من الاحتساب، وقال الرابع: الحسبة: فعل ما يحتسب به عند الله تعالى، أي الأحاديث المنفردة في الأجر، والاحتساب عند المصيبة، قال الأبي في 'شرح مسلم': المصيبة: ما أصاب من خير أو شر، لكن اللغة قصرها على الشر، وبه قال الناحي، كما سيأتي في شرح الحديث. **ليعر** **الح** يضم الياء من التعرية، وهي الحمل على الضر والتسلي، والعراء بالمد: الضر، "المسلمين في مصائبهم" جمع مصيبة، وهو ما أصاب من الشر، كما تقدم، 'المصيبة في' لأن كل مصيبة دوها، ولا شت فيه، وذلك إما لأن كل مصاب به عه عوض، ولا عوض عنه **هـ**، أو لأن نموته انقطع حبر السماء، وهو **هـ** رحمة للمؤمنين ونجح للدين، وقالت طائفة من الصحابة: ما بقصا أيديها من تراب قبره **هـ** حتى أنكرنا قلوبا.

من أصابته مصيبة قال الناحي: هذا اللفظ موضوع في أصل كلام العرب لكل من ناله شر أو خير، ولكنه مختص في عرف الاستعمال بالرأيا والمكاره، قال الرزقاني: أي مصيبة كانت؛ لقوله **هـ** **كل من أصابته مصيبة** رواه ابن السني، وفي "مراسيل أبي داود": أن مصاحح أبي طي، فاسترجع، فقالت عائشة: إنما هذا مصاحح، فقال: **كل من أصابته مصيبة**، "فقال كما أمره الله" ولعل مسلم: **فقال** **هـ** **كل من أصابته مصيبة**، قال الأبي: يحتمل الأمر أنه بوحى في غير القرآن، ويحتمل أن الأمر مفهوم من الشاء على قائل ذلك؛ لأن المدح على الفعل يستلزم الأمر به، والمراد على الظاهر قوله تعالى: **هـ** **كل من أصابته مصيبة** (البقرة: ١٥٥)، قال الطيبي: فإن قلت: أين الأمر في الآية؟ قلت: لما أمره بالشارة، وأطلقها؛ ليعلم كل مبشر به، وأخرجه معرج الخطاب؛ ليعلم كل أحد، نه على تحجيم الأمر، وتعظيم شأن هذا القول، فبه بذلك على كون القول مطلوباً، وليس الأمر إلا طلب الفعل، وأما التلطف بذلك مع الخرع فقيح وسطح للقضاء، قال الفاري: والأقرب أن كل ما مدح الله تعالى في كتابه من خصلة يتضمن الأمر بها؛ لما أن المدمومة فيه تقتضي النهي عنها، وأما قوله: "التلفظ بذلك مع الخرع قبيح" فمردود؛ لأن ذلك من باب حلط العمل الصالح بالعمل السوء، كالاستغفار مع الإصرار، قال تعالى: **هـ** **كل من أصابته مصيبة** (نور: ١٠٢)

فَقَالَ: كَمَا أَمَرَ اللَّهُ: **إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** ^(البقرة ١٥٦)، اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَعْقِبْنِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا فَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ بِهِ،" قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَلَمَّا تُوُفِّي أَبُو سَلَمَةَ، قُلْتُ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْتُ: وَمَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَأَعْقَبَهَا اللَّهُ رَسُولَهُ **ﷺ**، فَتَزَوَّجَهَا.

إِنَّا لِلَّهِ **إِح** بدل من قوله: "كما" يعني إن داتا وجميع ما يسبب إليها الله تعالى ملكاً وحلقاً، "وإنا إليه راجعون" في الآخرة، "اللهم" الطاهر أنه من جملة ما أمره الله به، كما تقدم في كلام الناجي، قال ابن حجر في شرح المشكاة: "هو الظاهر، "أجرتي" بقصر اضمرة وبضم الجيم، أو بمد الهزرة وكسر الجيم، والراء ساكنة، وفي "الجمع": بسكون الهزرة وضم جيم إن كان ثلاثياً، وإلا فيفتح هزرة ممدودة وكسر جيم، وأجره يؤجره إذا أصابه وأعطاه الأجر والجزاء، وكذا أجره بأجره، وقال عياض: الأكثر أنه مقصور لا بمد، وقال الأصمعي: الأكثر المد، ومعنى أجره: أعطاه أجره، قال الأبي: فعنى أنه ثلاثي فالهزرة ساكنة؛ لأنها أصلية دحنت عليها هزرة الوصل، وأما كل ومر واحد، فالثلاثة جارية على خلاف القياس؛ لكثرة الاستعمال. "في مصيبي" قال القاري: الظاهر أن "في" معى باء السببية، "وأعقبتني" بسكون العين وكسر القاف "خيراً منها" يعني اجعل الخير عوضاً من تلك المصيبة، ولفظ رواية لمسلم: "واحلف لي خيراً منها"، "إلا فعل الله ذلك به" ولفظ مسلم: **إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** **ح**، "قالت أم سلمة: فلما توفى أبو سلمة" تعني زوجها، وهو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال القرشي المعزومي، أخو النبي **ﷺ** من رضاع ثوية.

قُلْتُ ذَلِكَ **إِح** الكلام المذكور من الاسترجاع وغيره، "ثم قمت" في نفسي أو بالنساء تعجباً، "ومن خير من أبي سلمة" ولفظ رواية مسلم: "أي المسلمين خير من أبي سلمة، أول بيت هاجر إلى رسول الله **ﷺ**، قال الأبي: تعجبت لاعتقادها أنه لا أحير من أبي سلمة، ولم تطمع أن يتزوجها رسول الله **ﷺ**، فهو خارج من هذا العموم، وتعني بقولها: "من خير من أبي سلمة" بالنسبة إليها، فلا يكون خيراً من أبي بكر **ﷺ**، لأن الأخير في داته قد لا يكون خيراً لها، ويحتمل أن تعني أنه خير مطلقاً، والإجماع على أصلية أبي بكر **ﷺ**، إنما هو على من تأخرت وفاته عن رسول الله **ﷺ**، وهل هو أفضل ممن تقدمت وفاته فيه خلاف، فلعلها أخذت بأحد القولين، وقولها: "أول بيت هاجر" يدل أنها أرادت أنه أفضل مطلقاً بالنسبة إليها، قلت: والأوجه عندي أن الحيرة باعتبار نفسها، ولذا لما خطبها الصديق الأكبر والماروق الأعظم ردت عليهما، كما حكى ذلك في التاريخ.

فَتَزَوَّجَهَا وفي رواية لمسلم: "فلما مات أتيت النبي **ﷺ**، فقلت: إن أنا سلمة قد مات، قال: **وَيَسِّرْ لَهُمْ** **عَشْرِي**، **وَيَسِّرْ لَهُمْ** **عَشْرِي**، فقلت: فأعقبتني الله من هو خير منه محمداً **ﷺ**، اختلف أهل التاريخ في زمان نكاحها على أقوال.

٥٦١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: هَلَكَتْ امْرَأَةٌ لِي، فَأَتَانِي مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ يُعْزِّينِي بِهَا، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ فَقِيهٌ عَالِمٌ عَابِدٌ مُجْتَهِدٌ، وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، وَكَانَ بِهَا مُعْجَبًا، وَلَهَا مُحِبًّا، فَمَاتَتْ، فَوَجَدَ عَلَيْهَا وَجْدًا شَدِيدًا، وَلَقِيَ عَلَيْهَا أَسْفًا حَتَّى حَلَا فِي بَيْتٍ، وَغَلَقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَاحْتَجَبَ مِنَ النَّاسِ، فَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَإِنَّ امْرَأَةً سَمِعَتْ بِهِ فَجَاءَتْهُ،

محمد بن كعب إلخ ابن سميم بن أسد أبو حمزة 'القرظي' بصم القاف وفتح الراء المهملة وبالطاء المعجمة، نسبة إلى قريظة اسم رجل، "يعزيني بها، فقال: إنه كان في بني إسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد" في العادة، "وكانت له امرأة" أي زوجة، "وكان بها معجباً" وفي "المجمع": أعجبه المرأة أي استحسناها؛ لأن غاية رؤية المتعجب منه تعظيمه واستحسانه، "ولها محباً" أي يحبها كثيراً، "فماتت، فوجد" أي حزن عليها "وجداً" أي حزناً "شديداً، ولقي عليها أسفاً" أي حزناً وتنهفاً شديداً، وأصل الأسف: ثوران دم القلب شهوة الانتقام، فمضى كان ذلك على من دونه انتشر فصار عصاً، ومضى كان على من كان فوقه انقص فصار حزناً، ولذلك سئل ابن عباس عن الحزن والعصب، فقال: محرجهما واحد، واللفظ مختلف، قاله الرابع، "حتى حلا في بيت وعلق" بالتشديد للمبالغة أي قفل 'على نفسه' الباب، قال الراغب: أغلقت الباب وعلقته على التكنيز، وذلك إذا أغلقت أبواباً كثيرة، أو أغلقت باباً واحداً مراراً، أو أحكمت إغلاق باب، "واحتجب من الناس، فلم يكن يدخل عليه أحد" لسد الباب.

سمعت به: أي بذلك العقيه وسمعت حاله، "فجاءته، فقالت: إن لي إليه حاجة أستفتيه" أي ذلك العقيه "فيها" أي في تلك الحاجة، "ليس يخبرني" بضم أوله من أجراً بمعنى أعنى أي ليس يعنيني، ويفتح أوله من جزى نفلهما الأحفش لغتين بمعنى واحد، فقال: الثلاثي بلا همزة الحجاز، والرابع الميموز لغة غميم، "فيها" أي في تلك الحاجة "إلا مشافهته" أي خطابه بالشعاع بلا واسطة، فذهب الناس، ولزمت تلك المرأة "بابه" أي باب ذلك الفقيه، "وقالت: ما لي منه بد" قال أهل اللغة: معنى قولهم: لا بد من كذا أي لا انفكاك ولا فراق منه ولا مندوحة عنه أي هو لارم جرمًا، قال الجوهري: ويقال: البد العوض، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي، "فقال له" أي للفقيه "قائل: إن ههنا امرأة أرادت أن تستفتيك" في حاجة لها، "وقالت: إن" نافية أي ما "أردت إلا مشافهته، وقد ذهب الناس، وهي لا تعارق الباب، فقال: ائذنوا لها، فدخلت عليه، فقالت: إني جئتكم أستفتيك في أمر، قال الفقيه: "وما الأمر" هو؟ قالت: إني استعرت من جارة لي حلياً بفتح فسكون، قال المحدث: الحلبي بالفتح: ما يرين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارة، جمعه حلى كدلى أو هو جمع الواحد حلية كطية، "كنت ألبسه" بفتح الباء، "وأعيره" الناس "رماناً" أي حققة من الدهر، "ثم إهم" أي أصحاب الحلبي "أرسلوا" أي قاصداً "إلي" بشد الياء -

فَقَالَتْ: إِنْ لِي إِلَيْهِ حَاجَةٌ أَسْتَفْتِيهِ فِيهَا لَيْسَ يُجْزِيَنِي فِيهَا إِلَّا مُشَافَهَتُهُ، فَذَهَبَ النَّاسُ، وَلَزِمَتْ بَابَهُ، وَقَالَتْ: مَا لِي مِنْهُ بُدٌّ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: إِنْ هَهُنَا امْرَأَةٌ أَرَادَتْ أَنْ تَسْتَفْتِيكَ، وَقَالَتْ: إِنْ أَرَدْتُ إِلَّا مُشَافَهَتُهُ، وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ، وَهِيَ لَا تُفَارِقُ الْبَابَ، فَقَالَ: انْذَبُوا لَهَا، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي جِئْتُكَ أَسْتَفْتِيكَ فِي أَمْرٍ، قَالَ وَمَا هُوَ؟ قَالَتْ: إِنِّي اسْتَعَرْتُ مِنْ جَارَةٍ لِي حَلِيًّا، فَكُنْتُ أَلْبَسُهُ، وَأَعِيرُهُ زَمَانًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَرْسَلُوا إِلَيَّ فِيهِ أَفَأُؤَدِّيهِ إِلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَاللَّهِ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ قَدْ مَكَثَ عِنْدِي زَمَانًا، فَقَالَ: ذَلِكَ أَحَقُّ لِرَدِّكَ إِيَّاهُ إِلَيْهِمْ حِينَ أَعَارَوْكَ إِيَّاهُ زَمَانًا، فَقَالَتْ: أَيُّ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَفْتَأَسَفُ عَلَى مَا أَعَارَكَ اللَّهُ، ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْكَ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْكَ؟ فَأَبْصَرَ مَا كَانَ فِيهِ، وَنَفَعَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهَا.

ما جاء في الاختفاء وهو النيش

٥٦٢ - مَاتَ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

- 'فيه' أي في طلب الحي 'أفأؤديه' بمرة الاستفهام 'إليهم؟ فقال: نعم والله' أكد فتواه بالقسم؛ لما يظهر من المستفتي آثار الظلم؛ إذ يسأل مع صاحب الحلّي حقه، "فقالت: إنه" أي الحلّي 'قد مكث عندي زماناً' فهل أؤدي بعد ذلك أيضاً؟ "فقال" الفقيه: "ذلك" بكسر الكاف 'أحق لردك إياه' أي الحي 'إليهم' أي إلى ملاك الحلّي "حين أعاروكيه" بإشباع كسرة الكاف ياء كما قالوا في حديث امرأة رطت اهرة، فقال: لا أنت أطعمتها، ولا سقيتها ولا أنت أرسلتها، وقال الرضي: وبعض العرب يلحق بكاف مذكر إذ اتصلت بهاء الصمير ألقاً، وبكاف المؤنث ياءه. 'زماناً' قال: "فقالت" المرأة. "أي" بفتح فسكون بقاء مقرب "يرحمك الله أفأتأسف على ما أعارك الله" عروجل، "ثم أخذه منك، وهو أحق به منك"؛ لأنه تعالى مالكه، وقد أودعك إياه، وقال لبيد:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع

"فأبصر" الفقيه "ما كان فيه" من اوجد والأسف، "ونفعه الله عروجل بقولها" رحمها الله.

الاحتفاء الح قال الحاجي: الاحتفاء فعل الساش، ومعناه: الإصهار، يقال: حفيت الشيء إذا أخرجته عما يستر، وأظهرته وحفيتها إذا سترته، وقال ابن عبد البر: حفيت الشيء إذا أظهرته، وأحفيتها سترته، وقيل: حفيت بمعنى سترت وأظهرت، وفي 'المجمع': المحتفي الساش عند أهل الحجاز، من الاحتفاء: الاستحراج، أو من الاستتار؛ لأنه يسرق حفية.

أَنَّهُ سَمِعَهَا تَقُولُ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَفِي وَالْمُخْتَفِيَةَ يَعْنِي نَبَاشَ الْقُبُورِ.

٥٦٣ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: كَسَرُ عَظْمِ الْمُسْلِمِ مِثْلًا كَكْسَرِهِ وَهُوَ حَيٌّ. قَالَ مَالِكٌ: تُغْنِي فِي الْإِثْمِ.

جَامِعُ الْجَنَائِزِ

٥٦٤ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى صَدْرِهَا، وَأَصْفَتْ إِلَيْهِ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى".

لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ قَالَ الْبَاجِي: اللَّعْنُ الْإِبْعَادُ فِي أَصْلِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْإِبْعَادِ مِنَ الْخَيْرِ، فَلَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَفِي إِمَّا هُوَ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ بِالْإِبْعَادِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، "الْمُخْتَفِي" وَالْمُخْتَفِيَةُ "بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ" فِيهِمَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْإِخْتِفَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرَوِي الْمُخْتَفِي بَحَاءَ مَعْجَمَةٍ وَحَاءَ مَهْمَلَةٍ، وَالْإِخْتِفَاءُ بِنَاهْمَلَةٍ: اقْتِلَاعُ الشَّيْءِ، وَكُلٌّ مِنْ يَفْتَنَعُ شَيْئًا، فَهُوَ مُخْتَفٍ، وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، قَالَهُ الرُّقَاقِيُّ، وَقَالَ الْمَجْدُ: اخْتَفَى الْبَقْلُ اقْتُلَعَهُ مِنَ الْأَرْضِ، لَعْنَةٌ فِي الْهَمْزِ "يَعْنِي نَبَاشَ الْقُبُورِ" قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: هَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ، كَذَا فِي "التَّوْصِيَةِ". كَكْسَرِهِ. أَيِ الْعَظْمِ "وَهُوَ حَيٌّ" قَالَ الْبَاجِي: يَرِيدُ أَنْ لَهُ مِنَ الْحَرَمَةِ فِي حَالِ مَوْتِهِ مِثْلَ مَا لَهُ مِنْهَا فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَإِنْ كَسَرَ عَظْمَهُ فِي حَالِ مَوْتِهِ يَحْرَمُ كَمَا يَحْرَمُ كَسَرُهَا فِي حَالِ حَيَاتِهِ.

تَعْنِي إِنْ عَائِشَةُ يَقُولُهَا: "كَكْسَرِهِ" التَّشَابُهَ "فِي الْإِثْمِ" وَقَدْ رَوَاهُ الْقُصَاعِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا فِي "ابْنِ مَاجَهٍ" مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: كَسَرُ عَظْمٍ كَكَسْرِ عَظْمِ خِيٍّ ثِيَابَةٍ، قَالَ الْبَاجِي: يَرِيدُ مَالِكٌ أَهْمًا لَا يَتَسَاوَى فِي الْقِصَاصِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَتَسَاوَى فِي الْإِثْمِ، وَقَالَ الرُّقَاقِيُّ: الْإِتِّفَاقُ عَلَى حَرَمَةِ فِعْلٍ ذَلِكَ بِهِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ لَا فِي الْقِصَاصِ وَالْأُتَى، فَمَرْفُوعَانِ عَنْ كَاسِرِ عَظْمِ الْمَيِّتِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِهِ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ عَظْمَ الْمَيِّتِ لَهُ حَرَمَةٌ مِثْلُ حَرَمَةِ عَظْمِ الْحَيِّ، لَكِنْ لَا حَيَاةَ فِيهِ، فَكَانَ كَاسِرُهُ فِي انْتِهَاكِ الْحَرَمَةِ كَكَاسِرِ عَظْمِ الْحَيِّ، وَيَعْدَمُ الْقِصَاصُ وَالْأَرْشُ؛ لِانْعِدَامِ الْمَعْنَى الَّتِي يُوْجِدُهَا فِي الْحَيَاةِ.

وَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى صَدْرِهَا أَيِ عَائِشَةَ، "وَأَصْفَتْ" بِإِسْكَانِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ أَيِ أَمَالَتْ عَائِشَةَ سَمِعَهَا "إِلَيْهِ" يَقُولُ، وَفِي رِوَايَةٍ: "وَهُوَ يَقُولُ": "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي" فِيهِ نَدَبُ الدُّعَاءِ بِمَا، وَلَا سِيَمَا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِذَا دُعِيَ بِذَلِكَ الْبَيِّنَةِ، فَأَيُّ عَمَلِهِ مِنْهُ، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُورَةِ النَّصْرِ، "وَأَلْحَقْنِي" بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ =

- ٥٦٥ - **مالث** أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: "مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ حَتَّى يُخَيَّرَ"، قالت: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى"، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ.
- ٥٦٦ - **مسند** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ،

= "بالرفيق الأعلى" وفي رواية لسحاري: "فجعل يقول: **يا رب لا تسبقني إلى قبض**، ومالت يده"، واحتلوا في معنى الحديث، فقال الجوهرى: الرفيق الأعلى: الجنة، ويؤيده ما وقع عند ابن إسحاق: "الرفيق الأعلى الجنة"، وقال الخطابي: الرفيق الأعلى هو الصاحب المرافق، وهو ههنا بمعنى الرفقاء يعني الملائكة، قال الحافظ: وفي رواية أبي موسى عند السائي، وصححه ابن حبان: "قال: **يا رب لا تسبقني إلى قبض** مع حسن وملائكته". وظاهره: أن الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين، ورغم بعض المعارضة: أنه يحتمل أن يراد بالرفيق الأعلى: الله عز وجل؛ لأنه من أسمائه، كما أخرج أبو داود ومسلم من حديث عبد الله بن مغفل، رفعه: **يا رب لا تسبقني إلى قبض**، والرفيق يحتمل أن يكون صفة ذات كالحكيم، أو صفة فعل.

ما من نبي **الح** فالرسول بالأولى "يموت حتى يخير" بضم أوله، بناء للمفعول أي يخير بين الدنيا والآخرة، وقيل: بين منازل الآخرة، والأوجه الأول، كما سيأتي، "قالت" عائشة: "فسمعتة" **هـ** وهو "يقول" في مرصه الذي توفي فيه، وقد أحدثه بحة شديدة: "اللهم الرفيق الأعلى" بالنصب، أي أختار واحترت، أو بالرفع كما في "المجمع" أي مختاري، "فعرفت أنه داهب" إلى الآخرة ولا يختارها، قال الباجي: يحتمل أن يكون أراد به أنه يخير بين المقام في الدنيا وبين الانتقال إلى ما أعد الله له، وقد يست ذلك عائشة بقولها: "فعلمت أنه داهب"، ويحتمل أن يريد به التخيير في منازل الآخرة، فاختار **هـ** الرفيق الأعلى، وقولها: "فعرفت أنه داهب" يريد أنها علمت أن ذلك إنما كان جواب التخيير الذي خير، فكان ذلك انقضاء عمره.

عرض عليه **الح** قال الباجي: العرض لا يكون إلا على حي، ولا يصح على الميت؛ لأنه يحتاج أن يعلم ما يعرض عليه، ويعلم ما يخاطب به، وذلك لا يصح من الميت، وقد تقدم من حديث أنس عن النبي ﷺ: **إن الميت إذا وضع في قبره، ومنعه أصحابه، فإنه يسمع نوحهم، وأندادهم، بقعة**. الحديث، وهذا يدل على إحياء الميت ومخاطبته، وفي "زهر الزلى": قبل: هذا العرض على الروح وحده، ويحور أن يكون مع جزء من البدن، ويحور أن يكون عليه مع جميع الخسد، فتد إليه الروح، كما عند أنسالة حين يقعه الملاك، "مقعه" أي أظهر له مكانه الخاص من الجنة أو النار، وهو لا ينافي عرض مقعد آخر فرصياً، كما ورد في حديث أنس مرفوعاً: **يا عبد الله سمع في قبره، ومنعه أصحابه** صححه **هـ** المالك الحديث، وفيه: "فيقال له: **يا عبد الله سمع في قبره، ومنعه أصحابه**، فإيه **هـ** جميعاً". بالعداة والعشي "أي في العداة وفي العشي، والمراد: وقتها، وإلا فالمتى لا صباح عندهم ولا مساء، =

إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، يُقَالُ لَهُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٥٦٧ - **ما** عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ، إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ، مِنْهُ خُلِقَ، وَفِيهِ يُرَكَّبُ".

- قال الباجي: يحتمل أن يريد بذلك كل غداة وكل عشي، وذلك لا يكون إلا بأن يكون الإحياء لجزء منه، فإن شاهد الميت ميتاً بالعادة والعشي، وذلك يمنع إحياء جميعه وإعادة جسمه، ولا يمنع أن تعاد الحياة في جزء أو أجزاء منه، ونصح مخاطبته والعرض عليه، ويحتمل أن يريد بالعادة والعشي غداة واحدة يكون العرض فيها. **إِنْ كَانَ** الميت "من أهل الجنة فمن أهل الجنة" اتحد فيه الشرط والجزاء لفظاً، فلا بد من تقدير، قال التوريشي: التقدير: مقعد من مقاعد أهل الجنة يعرض عليه، وقال الطيبي: الشرط والجزاء إذا اتحد لفظاً دل على الفخامة، فالمعنى: من كان من أهل الجنة فيشر بما لا يكتنه كنهه، ويفوز بما لا يقدر قدره، "وإن كان" الميت "من أهل النار، فمن أهل النار" أي فالمعروض عليه مقعد من مقاعد أهل النار، "يقال له" أي لكل واحد منهما: "هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة" كذا في رواية يحيى بلفظ: "إلى"، واحتملت سح الحارثي فيها.

تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ: يحتمل أن يريد به يعني أي تعدم أجزاؤه بالكلية، ويحتمل أن يراد به يستحيل، فتزول صورته المعهودة، فيصير على صفة جسم التراب، ثم يعاد إذا ركب، قال إمام الحرمين: لم يدل قاطع سمعي على تعيين أحدهما، ولا بعد أن تصير أجسام العباد بصفة أجسام التراب، ثم تعاد بتركيبها إلى المعهود، "إلا عجب الذنب" بفتح العين المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة، ويقال له: عجم بالميم أيضاً عوض الباء، هو عظم لطيف في أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من دوات الأربع، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن أبي الدنيا وأبي داود والحاكم مرفوعاً: **بِهِ مِثْلُ حِمَى أَحَدٍ**، قال ابن عقيل: لله في هذا سر لا يعلمه إلا الله؛ لأن من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج إلى شيء يبي عليه، ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة للملائكة على إحياء كل إنسان بمجهره، وهذا كله على قول الجمهور؛ إذ قالوا: إن عجب الذنب لا يأكله التراب.

مِمَّا خُلِقَ أي ابتداء خلقه، ولا يعارضه حديث سلمان: "إن أول ما خلق من آدم رأسه"؛ لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم، وذاك في حق بنيه، أو المراد بقول سلمان: نفخ الروح في آدم لا خلق جسده، كذا في "الفتح"، وفيه يركب وفي المصرية: "مما يركب" أي خلقه عند قيام الساعة، وأخرج ابن ماجه بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: **سَيَسِيءُ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَسِيءُ إِلَّا عَصَا وَحِدٍ**، وهو عجب الذنب. **مِمَّا يَرْكَبُ** حق يوم القيامة، قال الباجي: عجب الذنب لا تأكله الأرض من أحد من الناس وإن أكلت سائر جسده؛ لأنه أول ما خلق من الإنسان، وهذا الذي يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه.

٥٦٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَيْرٌ يَعْلَقُ فِي شَجَرَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ".

٥٦٩ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
 قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

سَمِىَ الْمُؤْمِنُ بفتح النون والسين المهملة أي روحه، وفي "المجموع": بفتحتين: الروح والنفس، وكل دابة فيها روح، وفي "كتاب أبي القاسم الجوهري": النسيمة الروح والنفس والبدن، وإنما يعي في هذا الحديث الروح، وفي "المرقاة" عن النووي: هي تطلق على ذات الإنسان جسماً وروحاً، وعلى الروح مفردة، وهو أراد ههنا؛ لقوله: "حتى يرجعه الله في جسده"، "طير" وفي بعض الروايات: "طائر"، وفي أخرى: "كظير حصر"، وفي أخرى: "في صورة طير يص"، قاله القاري، "يعلق" بالتحية صفة "طير"، ورواية الأكثر بفتح اللام كما قال ابن عبد البر، وروي بضمها، قال: والمعنى واحد، وهو الأكل والرعي، وقال السيوطي. بضم اللام أي تأكل العلفه بضم المهملة هي ما يتلع من العيش، وقال النووي: معنى رواية العلف تأوي، والصم ترعى. وقال السهيلي: بفتح اللام يتشبث بها، ويرى مقعده منها، ومن رواه بضم اللام فمعناه: يصيب منها العلفه من الطعام، وقال اللاجي: إنه يتعمق بها، ويقع عليها تكرمه للمؤمن وثواباً له، "في شجرة الحة" لتأكل من ثمارها "حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده" أي يرده إليه 'يوم يعثه' أي يوم القيامة، فإذا نفخ في الصور نفخة العث يرجع كل روح إلى جسده، كما ذكر السيوطي عدة روايات في ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الصُّورُ وَهِيَ يَوْمَ يُصْعَقُونَ﴾ (الزمر: ٦٨)

قال الله الخ وهذا من الأحاديث القدسية، ويحتمل أن النبي ﷺ تلقاه عن الله تعالى بلا واسطة أو بواسطة، وإذا أحب عبدي لقائي أي عند حضور أجله، كما سيأتي "أحب لقاءه" وأنت خير بأن المودة إذا تكون من إيجابين تتأكد المحبة، وتنصفو الخلقة، وتذهب مدلة الأحمية، وترى العزيرة أصلاً. وسط شراح البحاري الكلام على أن الشرط ليس سبياً للجزاء، بل الأمر بالعكس، وأولوه بالإخبار أي أحبه بأي أحبته لقاءه، وإذا كره لقائي كرهت لقاءه" راد في حديث عبادة في الصحيحين: فقالت عائشة: إنا لنكره الموت، قال ﷺ: لا بأس بكم.

إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ.

٥٧٠ - **ما** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ لِأَهْلِيهِ: إِذَا مَاتَ فَأَخْرِقُوهُ، ثُمَّ أَذْرِوْا نِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ،

[illegible][illegible]

فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ! وَأَنْتَ أَعْلَمُ، قَالَ: فَغَفَرَ لَهُ".

٥٧١ - **ماث** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ،

فلما مات لرحل الموصي "فعلوا" أي سوه وأهله "ما أمرهم به" من التحريق وغيره، "فأمر الله" عروج "البر" فجمع ما فيه، وأمر "الله" "البحر، فجمع ما فيه" ولعط البحاري: "فأمر الله تعالى الأرض، فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت فإذا هو قائم"، وفي أخرى له: فقال الله: كن، فإذا رجل قائم، "ثم قال" الله عروج: "لم فعلت هذا؟ فقال: من حشيتك يا رب" وفي رواية البحاري عن أبي هريرة: "سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وأنت أعلم" أن ذلك لم يكن إلا من حشيتك، قال ابن عبد البر: وذلك دليل على إيمانه؛ إذ الحشية لا تكون إلا للمؤمن، بل لعالم، قال تعالى: ﴿لَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْجَبِلُونَ﴾ (ص ٢٨)، ويستحيل أن يخافه من لا يؤمن به، "قال: فعمر له"، وفي حديث أبي سعيد عبد البحاري: "وهو" وفي أخرى له: "وهو".

كل مولود أي من بني آدم؛ لما روي عن أبي هريرة بلفظ: "كل بني آدم"، وقال القاري: أي من الثقلين، "يولد على الفطرة" يشمل جميع المولودين، وحكى ابن عبد البر عن قوم: أنه لا يقتضي العموم، وأن المراد كل من يولد على الفطرة، وله أبوان غير مسلمين نقلاه إلى ديهما، فالتقدير كل مولود يولد على الفطرة، وأبواه يهوديان مثلاً، فإنهما يهودانه ويرد هذا القول الروايات الصحيحة الواردة بلفظ أصرح في المقصود، بلفظ البخاري: "من يولد على الفطرة، ولم يكن له دين قبله، فإنه يهوده أو ينصره أو يمجس". وله نظير آخر: "من يولد على الفطرة، لم يكن له دين قبله، فإنه يهوده أو ينصره أو يمجس". واحتلّف المشايخ في المراد من الفطرة، قال الرابع: أصل الفطر الشق طولاً، يقال: فطر فلان كذا فطراً، أو أفطّر، وهو قصور، وقصر الله الحق هو إيجاد الشيء وإبداعه على هيئة مترشحة لعمل من الأعمال، بقوله: "فطرنا بني آدم على الفطرة" (الرؤم ٣٠) إشارة منه تعالى إلى ما فطر، أي أدع وركز في الناس من معرفته تعالى، وفطرة الله هي ما ركز فيه من قوته على معرفة الإيمان، وهو لمشار إليه بقوله: "فطرنا بني آدم على الفطرة" (الرؤم ٣٠). وهذا أرجح الأقوال عدي في ذلك، وحملة الأقوال في بيان الفطرة التي ظفرت عليها في كلام شراح الحديث سيما العلامة العيني ترجع إلى القولين، أحدهما: ما تقدم من حكاية ابن عبد البر عن قوم أنه ليس على العموم، وحكاها العيني عن طائفة قال: واحتجوا بخديث أبي بن كعب مرفوعاً: "هو الذي فيه حمزة صلبه نبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم". وبما رواه سعيد بن منصور بسنده عن أبي سعيد مرفوعاً: "لا شيء من بني آدم خلق أصغر من محمد، ولا شيء من بني آدم خلق أكبر من محمد". وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يولد على الفطرة، ولم يكن له دين قبله، وأنه يهوده أو ينصره أو يمجس". وقالوا: ففي هذا وفي غلام الحضر ما يدل على أن قوله: "كل مولود" ليس على العموم، =

فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنَاتِجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جُمُعَاءَ هَلْ تُحِسُّ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟^{تامة الخلقة} قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!
مقطوعة الأدب

= وأورد عليهم قوله ﷺ **نَسَبِي دُونَ بَنِي مُصَدٍّ** وأجابوا بأنه غير صحيح، ولو صح لما فيه حجة أيضاً؛ لجواز الخصوص. وثانيهما: قول الجمهور: إنه على العموم، واحتجوا بما تقدم من روايات العموم الصحيحة كما تقدم، وأجابوا عن حديث سعيد ابن منصور بوجهين، الأول: في سده ابن جدعان، والثاني: أنه لا يعارض للعموم؛ لأن الأقسام الأربعة راجعة إلى علم الله تعالى؛ فإنه قد يولد الولد بين مؤمنين، والعياد بالله يكون قد سبق في علمه تعالى غير ذلك، وكذلك من ولد بين كافرين، وإلى هذا يرجع علام **حضر** **ع**، "فأبواه" أي المولود، والفاء إما للتعقيب أو للسببية، أي ما يكون من تعير بسبب أبويه، أو جراء شرط مقدر أي إذا تقرر ذلك، فمن تعير كان أبواه يغيرانه إما بتعليمهما إياه أو ترغيبهما، قال الباجي: يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا يَرِغْبَانِهِ فِي الْيَهُودِيَّةِ، وَيَحْبِثَانِ ذَلِكَ إِلَيْهِ حَتَّى يَدْخُلَانِهِ فِيهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَوْنُهُ تَبَعاً لَهَا فِي الدِّينِ يَوْجِبُ الْحُكْمَ لَهُ مُحْكَمًا، فَيُسْتَنْ بِسِتْمَا، وَيَعْقَدُ لَهُ عَقْدُ الذِّمَّةِ، وَخَصَّ الْأَنْوَاءَ بِالذِّكْرِ؛ لِلْعَالِبِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِ الطِّفْلِ الَّذِي يَمُوتُ أَبَوَاهُ كَافِرَيْنِ، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، فَقَدْ اسْتَمَرَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَمَى عَدَمَ التَّعَرُّضِ لِأَطْفَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"، "يَهُودَانِهِ" بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ أَيْ يَعْلَمَانِهِ الْيَهُودِيَّةَ، وَيَجْعَلَانِهِ يَهُودِيًّا "أَوْ يَنْصِرَانِهِ" زَادَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا: "أَوْ يَمُحْسِنَانِهِ"، "كَمَا تُنَاتِجُ" بِمَعْنَى فَنَوْنٍ فَالْفُ فَبُوقِيَّةٌ فَحِيمٌ أَيْ يُولَدُ، صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ، "وَمَا" مَصْدَرِيَّةٌ أَيْ يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ وَلَادَةٌ مِثْلُ نَتَاجِ الْبَهِيمَةِ، أَوْ يَغْيَرَانِهِ تَغْيِيرًا كَتَغْيِيرِهِمُ الْبَهِيمَةَ، وَقِيلَ: حَالُ أَيْ مِثْلُهَا شَبَّ وَلَادَتُهُ عَلَى الْفَطْرَةِ بُولَادَتُهُ الْبَهِيمَةِ السَّلِيمَةِ، عَمِ أَنَّ السَّلَامَةَ حَسِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ أَيْ الْمَقْعُوبَةِ وَالْحَالِيَةِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ أَيْ "يَهُودَانِهِ" وَمَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ تَنَازَعْتَ فِي "كَمَا تُنَاتِجُ" الْمَفِيدُ لِتَشْبِيهِ ذَلِكَ الْمَقْعُوبِ بِهَذَا الْمَحْسُوسِ الْمَعَيْنِ؛ لِيَتَضَحَّ بِهِ أَنَّ ظَهْرَهُ بَلَغَ فِي الْكُشْفِ وَالْبَيَانِ مِثْلَ هَذَا الْمَحْسُوسِ الْمَشَاهِدِ، قَالَ الْقَارِي، قَالَ الْمَجْدُ: تَحْتَ النَّاقَةِ كَعْنَى تَنَاجَى وَأَتَنَجْتُ، وَقَدْ تَنَجَّهَا أَهْلُهَا، وَفِي "الْمَجْمَعِ": تَحْتَ النَّاقَةِ وَلَدَتْ، فَهِيَ مَتَوَجَّةٌ، وَأَتَنَجْتُ حَمَلْتُ، فَهِيَ نَتُوجُ، وَالنَّاتِجُ لِلْإِبِلِ كَالْقَابِلِ لِلنِّسَاءِ، "الْإِبِلُ" بِالرَّفْعِ "مِنْ بَهِيمَةٍ" لَفْظٌ: "مِنْ" زَائِدَةٌ، "جُمُعَاءَ" قَالَ الرُّرْقَائِي: بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْمِيمِ وَالْمَدُّ نَعْتٌ لِبَهِيمَةٍ أَيْ سَلِيمَةٍ الْأَعْصَاءِ كَامِلَتِهَا لَمْ يَذْهَبْ مِنْ بَدَنِهَا شَيْءٌ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِاجْتِمَاعِ سَلَامَةِ أَعْصَائِهَا مِنْ نَحْوِ جَدْعٍ وَكَيْ، قَالَ الْقَارِي، "هَلْ تُحِسُّ" بَضْمُ أَوَّلِهِ وَكُسْرُ ثَانِيهِ أَيْ تَبْصُرُ، وَفِي رَوَايَةٍ: **مَنْ نَرَى فِيهِ** "مِنْ جَدْعَاءَ؟" بِفَتْحِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمَدُّ أَيْ مَقْطُوعَةُ الْأَنْفِ أَوِ الْأُذُنِ أَوِ الْأَطْرَافِ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ أَوْ حَالُ أَيْ بَهِيمَةٍ سَلِيمَةٍ مَقُولاً فِي حَقِّهَا هَذَا الْقَوْلُ، وَفِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّأَكِيدِ، يَعْنِي كُلٌّ مِنْ نَظَرٍ إِلَيْهَا قَالَ هَذَا الْقَوْلُ؛ لظهور سلامتها، قال الباجي: يريد لا جدعاء فيها من أصل الخلقة، وإنما تجدد بعد ذلك ويغير خلقها، كالمولود يولد على الفطرة، ثم يعمر بعد ذلك أبواه، فيهودانه أو ينصرانه.

يهودانه: بتعليمهما أو لكونه تبعاً لهما في الدين.

أَرَأَيْتَ الَّذِي يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: "اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ".

أرأيت الخ أي أحبرنا، من إطلاق السبب على المنسب؛ لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الإحراز عنها، الذي يموت وهو صغير لم يبلغ الحلم أبدحل الحجة؟ وقال الباجي: سألوه عن حال الصغير الذي لا يعقل صرف أبويه له عن الفطرة إلى ديهما، ما يكون حاله في الآخرة؟ وقد قال الله تعالى: **أُخْرَى** (الأنعام: ١٦٤)، فكيف يعدلهم بدنوب آبائهم؟ "قال" - "الله أعلم بما كانوا عاملين" اختلفوا في معناه، قال ابن قتيبة: أي لو أنقاهم فلا تحكموا عليهم بشيء، قال الباجي: يريد أن الله عالم بما كانوا يفعلونه لو أحياهم حتى يعقبوا، ويمكنهم العمل، وفي هذا إحراز عن أنه لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة، إلا من جهة إخبار الله لنا، وأنه لا يعاقبهم بدنوب آبائهم، وإنما يفعل بهم ما يريدهم من التفصيل عليهم والتكليف لهم في الآخرة، ثم يخبرهم بذلك، أو يكون جراؤه لهم ما سبق في عدمه تعالى أنه كان يوقفهم له من الصلال أو الهدى، إلا أن قوله **أُخْرَى** قد ظهر في أن جرائهم يكون على ما علم الله تعالى منهم أنهم كانوا يفعلونه لو بلغهم حد التكليف، وقال غيره: أي عدم أنهم لا يعملون شيئاً، ولا يرجعون فيعملون، أو أحبر نعمه الشيء لو وحد كيف يكون، ولم يرد أنهم يحازون بذلك في الآخرة؛ لأن العبد لا يخاري بما لم يعمل، أو معناه: أنه عدم أنهم لم يعملوا ما يقتضي تعديدهم ضرورة أنهم غير مكلفين، قاله الررقائي. قوله: "الله أعلم بما كانوا عاملين" حاصله - والله أعلم - أن دخول الجنة قد يكون لأجل الأعمال، وقد يكون لغير ذلك من العوارض، فالسؤال لم يكن إلا عن الدخول المرتب على الأعمال، فأجاب: أنهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة دخول كذا، وأما مطلق الدخول المتحقق في النوع الثاني، فلم يتعرض له، ولم يكره عنهم، بل أثبت بقوله: **أُخْرَى** فإنهم لما ولدوا على الفطرة، ولا معتبر بما صدر عنهم حالة الصغر كانوا مثله قبل الولاد، ومن النور أنهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار، فلا يكونون فيها بعد الولاد أيضاً إذا ماتوا صغاراً، وذلك لما قلنا: إن ما كن من الكفر غير مجري عليه، وما ظهر من أفعالهم لا يعتد به، فلم يبق الحكم فيهم إلا ما كان قبل الولاد، فترك بيانه اتكالا على ما هو الظاهر، وعليه يحمل قوله: "هم من آبائهم" فإنهم ليس لهم من الحكم إلا ما كان لآبائهم، وهو الدخول المرتب على الأعمال، وكذلك في المؤمنين وأولادهم، ولما لم يكن لدراري أعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها، والحاصل: أنهم شاركوا الآباء في الدخول المرتب على الأعمال، فالمؤمنون وأولادهم وكذا المشركون وأولادهم كلهم شركاء فيما بينهم في أن الدخول مرتب على الأعمال، فأعمال المؤمنين الحسنة أدخلتهم الجنة، وأعمال المشركين السيئة أدخلتهم النار، والدراري من الوعين لم تكن لهم أعمال حتى يترتب الدخول في إحدى الدارين المرتب عليها، وأما الدخول بغير ذلك فغير متعرض به، فيطر فيه إلى بصوص آخر، فرأينا قوله **أُخْرَى** في معنى **أُخْرَى**، وقوله تعالى: **أُخْرَى** (البقرة: ١٥) يعيان العذاب عنهما جميعاً، فاتفق بذلك دخول دراري المشركين النار رأساً، كما كان اتفق الدخول المرتب على الأعمال، وليس مجرد الفطرة كافياً في دخول الجنة، -

- ٥٧٢ - مالك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ".
- ٥٧٣ - مالك عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدَّبَلِيِّ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ،

= فلم يشت بذلك الدحول في شيء، فينظر إلى بصوص آخر تثبت دخول الجنة، ولا ينافيه ما ورد في رواية حديثة حين سألت عن ولدها الذي مات في الجاهلية، فقال: هو في الجنة لأن كل مرتبة هي بالنسبة إلى ما فوقها نار، والعرب تسمى كل شدة ناراً، ولا شك أن أصحاب الأعراف في شدة إذا قاسوا أحوالهم بأحوال أهل الجنة، وإن ثبت دخول ذراري المشركين الجنة كان غير مخالف لقوله أيضاً؛ فإن دخولهم هناك لما كان غير مضاف إلى استحقاق، وكانوا كالعبيد والعلماء، ولم يكن لهم ما يكون للمؤمنين وأطفالهم من الإكرام والنعيم كان ذلك شدة لهم، وكذلك قوله ﷺ: **حبيب هو، وهم في صلب** **نعم** ليس فيه تصريح بأنهم في النار أو في الجنة، فنقول: إنما كتب قبل تحقيقهم أنهم في الجنة من غير عمل عملوه، وإنما رد عن عائشة **نعم** لأنها تكلمت بما ليس لها به علم وإن كانت مصيبة فيما قالت.

لا تقوم الساعة هذا إخبار منه ﷺ بكثرة الفتن وشدها بين يدي الساعة، "حتى يمر الرجل" ذكر الرجل للغالب، وإلا فالمرأة يمكن أن تمتل الموت لذلك أيضاً، لكن لما كان الغالب أن الرجال هم المبتلون بالشدائد، والنساء محجبات لا يصلين بار الفتنة حصصهم، "بقبر الرجل" قال الحافظ: يؤخذ منه أن التمني المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر، وليس ذلك مراداً، بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمني؛ لأن الذي يتمي الموت بسبب الشدة التي تحصل عنده قد يذهب ذلك التمني، أو يخف عند مشاهدة القبر والمقبور، فيتذكر هول المقام، فيضعف تمنيه، فإذا تمادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده، حيث لم يصرفه ما شاهده من وحشة القبر. وتذكر ما فيه من الأهوال عن استمراره على تمني الموت، "فيقول" المار: "يا ليتني" كنت ميتاً "مكانه" أي مكان صاحب القبر، وهذا يحتمل وجهين، الأول: أن يكون ذلك عند ظهور الفتن، وخوف دهاب الدين، لعبة الباطل وأهله، وتغير الناس، وظهور المعاصي، فيتعنى الرجل الموت للنجاة منها. والثاني: أنه يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أهول على المرء، فيتعنى أهول المصيبتين في اعتقاده. **مر إلح** بضم الميم وشد الراء على بناء المجهول، من المرور "عليه بجنازة" قدم في محله أن الكسر أفصح، قال الحافظ في "الفتح": لم أقف على اسم المار ولا المرور بجارته، "فقال" **نعم** "مستريح" بخذف المبتدأ أي هو مستريح، "ومستراح منه" الواو بمعنى "أو" للتنويع، قال ابن الأثير: يقال: أراح الرجل واستراح إذا رجعت إليه نفسه بعد الإعياء، "قالوا" أي الصحابة، قال الحافظ: لم أقف على اسم السائل منهم بعينه: "يا رسول الله! ما المستريح وما المستراح منه؟" أي ما معناهما؟ =

فَقَالَ: "مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟
قَالَ: "الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ
يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ".

٥٧٤ - **ما** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا
مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ، وَمَرَّ بِجَنَازَتِهِ: "ذَهَبَتْ، وَلَمْ تَلْبَسْ مِنْهَا بَشِيءًا".

٥٧٥ - **ما** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ
النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَبِسَ ثِيَابَهُ، ثُمَّ خَرَجَ،

- "قال: العبد المؤمن" كامل الإيمان أو كل مؤمن "يستريح" أي يجد الراحة بالموت "من نصب" بفتحين "الدنيا"
أي من تعبها ومشقتها "وأذاها" أي كالحرق والبرد، فهو من عطف العام على الخاص "إلى رحمة الله" تعالى أي
داهياً وواصلأ إليها، "والعبد الفاجر" أي الكافر أو العاصي "يستريح منه" أي من شره "العباد" من جهة طمسه
عليهم، أو من جهة أنه حين فعل مكرراً إن معوه آدامه وعاداهم، وإن سكتوا عنه أضر بديهم وديابهم، قال
الداودي: إهم يستريحون مما يأتي به من المكر، فإن أنكروا عليه ناهم آدامه، وإن تركوا أمموا، "والبلاد" لعصبها
ومنعها، أو بما يحصل من الجذب والفساد لمعاصيها، "والشجر" لقنعه إياها عصاً، أو عصب ثمرها، أو بما يحصل
من الجذب، فيهدك الحرث والسل، "والدواب"؛ لاستعماله لها فوق طاقتها، وتقصيره في علفها وسقيها، أو
للجذب لمعاصيها.

ومر إلح ببناء المجهول، "بجمازته" : على النبي ﷺ "ذهبت" تاء الخطاب "ولم تلبس" تحذف إحدى التائين، ولابن
وضاح: "تلبس" بتائين، قاله الررقي، وفي "المجمع": ما يتلبس به طعام أي لا يلق به؛ لطافة أكله، ومنه حديث:
"ذهب ولم يتلبس من الدنيا بشيء" "مها" أي من الدنيا "بشيء" قال الناجي: يريد والله أعلم - الدنيا؛ فإنه لم يلبس
منها شيئاً؛ لموته في أول الإسلام قبل أن يفتح على المسلمين الدنيا، فيتلبسون بها مع ردهه فيما كان يباليه منها.

قام رسول الله ﷺ إلح أي من فراشه "ذات ليلة، فلبس ثيابه، ثم خرج، قالت" أي عائشة رضي الله عنها "فأمرت" ببناء
المتكلم 'جاريي بريرة' موحدة مفتوحة ورائين مهملتين، أولاهما: مكسورة، والثانية: مفتوحة بينهما تحتية ساكنة،
وفي آخرها هاء، صحابية مشهورة. "تبعه" : قال الناجي: أمرها جاريته باتباعه : يحتمل أن تكون عمت
بإباحة ذلك؛ لما رآته خرج إلى موضع لا يمكن الاستر فيه من الناس؛ لجوار تصرفهم في الطرقات والصحاري، -

فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ تُقَدِّمُونَهُ إِلَيْهِ أَوْ شَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.

تم كتاب الجنائز والحمد لله

تقدموه قال الزرقاني: كذا في الأصول، والقياس تقدموها أي الجنائز "إليه" أي الخير، وهو الثواب والإكرام الحاصل له في قبره، فيسرع به ليلقاه قريباً، قال ابن مالك: روي "إليها" بتأنيث الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسنى، قال السدي على البحاري: الظاهر أن التقدير: فهي خير أي الحارة بمعنى الميت؛ لمقابلته بقوله: فشر، وحينئذ لا بد من اعتبار الاستخدام في ضمير "إليه" الراجع إلى الخير، ويمكن أن يقدر: فلها خير، أو فهناك خير، لكنه لا تساعد المقابلة، "أو شر تضعوه عن رقابكم" فلا مصبحة لكم في مصاحته؛ لأنها بعيدة من الرحمة، ويؤخذ منه ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين، وفيه تدب المسادرة بدفن الميت، لكن بعد تحقق أنه مات، أما مثل المنطعون أو المسوت والمفلوح، فيسعى أن لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة؛ ليتحقق موته، كذا في "الفتح".

تم كتاب الجنائز والله الحمد أولاً وآخرآ، وعليه التكلان.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كتاب وقوت الصلاة		الوضوء من قبلة الرجل امرأته	٩٧
وقوت الصلاة	٥	العمل في غسل الجنابة	٩٩
وقت الجمعة	١٩	واجب الغسل إذا التقى الختانان	١٠٣
من أدرك ركعة من الصلاة	٢١	وضوء الجنب إذا أراد أن ينام	١٠٧
ما جاء في ذلوك الشمس وغسق الليل	٢٣	إعادة الجنب الصلاة وغسله	١٠٩
جامع الوقوت	٢٤	غسل المرأة إذا رأت في المنام	١١٥
النوم عن الصلاة	٢٧	جامع غسل الجنابة	١١٨
النهى عن الصلاة بالهاجرة	٣٤	التيمم	١٢٠
النهى عن دخول المسجد بريح الثوم	٣٧	العمل في التيمم	١٢٧
كتاب الطهارة		تيمم الجنب	١٢٩
العمل في الوضوء	٣٩	ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض	١٣٢
وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة	٤٦	طهر الحائض	١٣٥
الطهور للوضوء	٤٩	جامع الحيضة	١٣٧
ما لا يجب فيه الوضوء	٥٤	ما جاء في المستحاضة	١٤٠
ترك الوضوء مما مست النار	٥٧	ما جاء في بول الصبي	١٥١
جامع الوضوء	٦٠	ما جاء في البول قائما وغيره	١٥٣
ما جاء في المسح بالرأس والأذنين	٧٢	ما جاء في السواك	١٥٥
ما جاء في المسح على الخفين	٧٥	كتاب الصلاة	
العمل في المسح على الخفين	٨٢	ما جاء في النداء للصلاة	١٥٨
ما جاء في الرعاف والقيء	٨٣	النداء في السفر وعلى غير وضوء	١٧٦
العمل في الرعاف	٨٤	قدر السحور من النداء	١٧٨
العمل فيمن غلبه الدم من جرح	٨٦	افتتاح الصلاة	١٨١
الوضوء من المذي	٨٨	القراءة في المغرب والعشاء	١٩٠
الرخصة في ترك الوضوء من الودي	٩١	العمل في القراءة	١٩٤
الوضوء من مس الفرج	٩٢	القراءة في الصبح	١٩٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ما جاء في أم القرآن.....	١٩٩	فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد.....	٣٢١
القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر.....	٢٠٢	ما جاء في العتمة والصبح.....	٣٢٥
ترك القراءة خلف الإمام.....	٢٠٩	إعادة الصلاة مع الإمام.....	٣٢٨
ما جاء في التأمين خلف الإمام.....	٢١١	العمل في صلاة الجماعة.....	٣٣١
العمل في الجلوس في الصلاة.....	٢١٤	صلاة الإمام وهو جالس.....	٣٣٣
التشهد في الصلاة.....	٢٢٠	فضل صلاة القائم على صلاة القاعد.....	٣٣٩
ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام.....	٢٢٨	ما جاء في صلاة القاعد في النافلة.....	٣٤٠
ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا.....	٢٢٩	الصلاة الوسطى.....	٣٤٢
إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته.....	٢٣٩	الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد.....	٣٤٦
من قام بعد الإمام أو في الركعتين.....	٢٤٢	الرخصة في صلاة المرأة.....	٣٥١
النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها.....	٢٤٥	الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر.....	٣٥٢
العمل في السهو.....	٢٤٩	قصر الصلاة في السفر.....	٣٥٩
العمل في غسل يوم الجمعة.....	٢٥١	ما يجب فيه قصر الصلاة.....	٣٦٤
ما جاء في الإنصات يوم الجمعة.....	٢٥٩	صلاة المسافر إذا لم يجمع مكثا.....	٣٧٠
ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة.....	٢٦٣	صلاة المسافر إذا أجمع مكثا.....	٣٧١
ما جاء فيمن رعف يوم الجمعة.....	٢٦٤	صلاة للمسافر إذا كان إماما أو وراء إمام.....	٣٧٢
ما جاء في السعي يوم الجمعة.....	٢٦٦	صلاة النافلة في السفر بالنهار.....	٣٧٤
ما جاء في الإمام ينزل بقرية يوم الجمعة.....	٢٦٨	صلاة الضحى.....	٣٧٨
ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة.....	٢٦٩	جامع سبحة الضحى.....	٣٨٢
الهيئة ونحط الرقاب واستقبال الإمام.....	٢٧٥	التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي.....	٣٨٥
القراءة في صلاة الجمعة والاحتباء.....	٢٧٧	الرخصة في المرور بين يدي المصلي.....	٣٨٩
الترغيب في الصلاة في رمضان.....	٢٧٩	ستره المصلي في السفر.....	٣٩٣
ما جاء في قيام رمضان.....	٢٨٣	مسح الحصى في الصلاة.....	٣٩٤
ما جاء في صلاة الليل.....	٢٩٠	ما جاء في تسوية الصفوف.....	٣٩٥
صلاة النبي ﷺ في الوتر.....	٢٩٦	وضع اليدين إحداها على الأخرى.....	٣٩٦
الأمر بالوتر.....	٣٠٤	القنوت في الصبح.....	٣٩٩
الوتر بعد الفجر.....	٣١٦	النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته.....	٤٠٠
ما جاء في ركعتي الفجر.....	٣١٨	انتظار الصلاة والمشي إليها.....	٤٠١

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
النهي عن الجلوس لمن دخل المسجد.....	٤٠٦	الأمر بالوضوء لمن مس القرآن.....	٥٠٢
وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه.....	٤٠٨	الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء.....	٥٠٥
الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة.....	٤٠٩	ما جاء في تحزيب القرآن.....	٥٠٦
ما يفعل من جاء والإمام رابع.....	٤١٣	ما جاء في القرآن.....	٥٠٨
ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ.....	٤١٤	ما جاء في سجود القرآن.....	٥١٧
العمل في جامع الصلاة.....	٤١٨	ما جاء في قراءة قل هو الله أحد.....	٥٢٤
جامع الصلاة.....	٤٣١	ما جاء في ذكر الله تعالى.....	٥٢٦
جامع الترغيب في الصلاة.....	٤٤٥	ما جاء في الدعاء.....	٥٣١
العمل في غسل العيدين والنداء فيهما.....	٤٥١	العمل في الدعاء.....	٥٣٩
الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين.....	٤٥٢	النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر.....	٥٤٣
الأمر بالأكل قبل الغدو في العيد.....	٤٥٥	كتاب الجنائز	
ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين.....	٤٥٥	غسل الميت.....	٥٤٩
ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما.....	٤٦٠	ما جاء في كفن الميت.....	٥٥٣
الرخصة في الصلاة.....	٤٦٠	المشي أمام الجنائزة.....	٥٥٦
غدو الإمام يوم العيد وانتظار الخطبة.....	٤٦١	النهي أن تتبع الجنائزة بنار.....	٥٥٩
صلاة الخوف.....	٤٦٢	التكبير على الجنائز.....	٥٦٠
العمل في صلاة كسوف الشمس.....	٤٦٧	ما يقول المصلي على الجنائزة.....	٥٦٥
ما جاء في صلاة الكسوف.....	٤٧٨	الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر.....	٥٦٨
العمل في الاستسقاء.....	٤٨٢	الصلاة على الجنائز في المسجد.....	٥٦٩
ما جاء في الاستسقاء.....	٤٨٦	جامع الصلاة على الجنائز.....	٥٧١
الاستمطار بالنجوم.....	٤٨٨	ما جاء في دفن الميت.....	٥٧٣
النهي عن استقبال القبلة.....	٤٩١	الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر.....	٥٧٧
الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط.....	٤٩٢	النهي عن اليكأ على الميت.....	٥٨١
النهي عن البصاق في القبلة.....	٤٩٥	الحسبة في المصيبة.....	٥٨٦
ما جاء في القبلة.....	٤٩٦	جامع الحسبة في المصيبة.....	٥٨٩
ما جاء في مسح النبي ﷺ.....	٤٩٨	ما جاء في الاختفاء وهو التيش.....	٥٩٢
ما جاء في خروج النساء إلى المساجد.....	٥٠٠	جامع الجنائز.....	٥٩٣

ملونہ مجلدات

الصحيح لمسلم (٨ مجلدات)	الموطأ للإمام محمد (مجلدين)
الهداية (٨ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك (٣ مجلدات)
النبيان في علوم القرآن	مشكاة المصابيح (٥ مجلدات)
شرح العقائد	تفسير الطحاوي
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	تيسير مصطلح الحديث
مختصر المعاني (مجلدين)	المستد للإمام الأعظم
الهدية السعيدة	الحسامي
القطبي	نور الأنوار (مجلدين)
أصول الشافعي	كنز الدقائق (٣ مجلدات)
شرح التهذيب	نقبة العرب
تعريب علم الصيغ	مختصر القدوري
البلاغة الواضحة	نور الإيضاح
ديوان المتنبي	ديوان الحماسة
المقامات الحويرية	النحو الواضح (ابتداء، فائده)
آثار السنن	

ملونہ کرٹون مقوی

شرح عقود رسم المفتي	السراجي
من العقيدة الطحاوية	الفوز الكبير
المعرفة	تلخيص المفتاح
زاد الطالبين	دروس البلاغة
عوامل النحو	الكافية
هداية النحو	تعليم المتعلم
إيساغوجي	مبادئ الأصول
شرح مائة عامل	مبادئ الفلسفة
متن الكافي مع مختصر الشافعي	هداية الحكمت
هداية النحو (مع العلامة والنماز)	شرح نقبة الفكر
المعلقات المسح	

مستطیع قریبا بعون الله تعالى

ملونہ مجلدات/ کرٹون مقوی

الصحيح للبخاري	الجامع للفرمدي
شرح الجامعي	تکمل قرآن مجید ١٥ سطر
بيان القرآن (تکمل)	

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)	Lissan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lissan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)	Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (C. Cover)	

Other Languages

Riyad Us Salihin (Spanish) (H. Binding)	Fazal-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadees (German) (H. Binding)	

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

ملونہ کرٹون مقوی

تفسير عثمانی (٣ جلد)	حسن حسين
خطبات الاحكام لمجتمعات العام	تعليم الاسلام (تکمل)
الحزب الاعظم (سینے کی ترتیب)	خصائل نبوی شرح شمس ترندی
الحزب الاعظم (پنچ کی ترتیب)	بہشتی زیور (تین حصے)
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	بہشتی زیور (تکمل)
فضائل حج	معلم الحجاج

ملونہ کرٹون مقوی

حيات المسلمين	آداب المعاشرة
تعليم الدين	زوايا السعيد
جزاء الاعمال	روضۃ الادب
الحجامة (مچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن)	فضائل حج
الحزب الاعظم (سینے کی ترتیب)	معین الفلفہ
الحزب الاعظم (پنچ کی ترتیب)	خير الاصول في حديث الرسول
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	معین الاصول
عربی زبان کا آسان قاعدہ	تیسیر المنطق
فارسی زبان کا آسان قاعدہ	فوائد کیمہ
تاریخ اسلام	بہشتی گوہر
علم الصرف (اولین، آخرین)	علم النحو
عربی مفتوح المصدر	جمال القرآن
جوامع النظم مع جہل اومیہ مستوف	تسہیل المبتدی
عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم)	تعليم العقائد
نام حق	سیر الصحابیات
کرمیا	پندنامہ
آسان اصول فقہ	صرف میر
تیسیر الابواب	نومیر
فضول اکبری	میزان و معقب
نماز مدلل	پنج سورۃ
عم پارہ	سورۃ یس
عم پارہ دوسری	آسان نماز
نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)	منزل
تیسیر المبتدی	

ملونہ کرٹون مقوی

اکرام مسلم	مختب احادیث
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	فضائل اعمال